









ملكه المصطفى  
المدعو بن آدم  
سنة ١٢٠٢  
ح



جمع مولانا صدر الدين كذا - النموذج العلوم المسماة بالفوائد الحقايق الالهية  
 التفسير القراءة حسب اصول حسب وصفه واصل تصوف  
 خلاف لغة صرف اشتقاق نحو معاني سان بديع  
 عروض فامه خط فرض الشعر اتق والتفر منطق اداب البحث والمناظرة  
 حكم الاثران احكام الطبيعية حكمه الالهية الكنية حواضر الاقاليم هندية حسب  
 جبر والمقابله ارتباط طبق الحاشية الابعاد والاهرام الموسيقى السما والعالم  
 اكر تشرح طلب مناظرة نجوم اصطلاح تفسير فراه مراجعات  
 صنعة الاكسيري الكون والف الاثار العلوية والسفلية اخلاق تدبير المنزل  
 سياه اداب الملوك

باسمه العبد المذنب  
 محمد بن محمد  
 على الله اعلم



مكتبة  
 المجلد  
 رقم  
 1

محمد بن محمد  
 على الله اعلم



١٨٢

KISI AMCA ZADE  
 Hüseyin Paşa

Eski Kütüphane  
 182



الحمد لمن لا غاية لعناية الازلية ولا نهاية لهزاية العلية. واشكر لمن  
 ارسل النبي الصفي الامين. فاعلم الشريعة الهي المبين. واكل الدين  
 احسن المئين. فخر المبعوث بالمعجز اجلي. عليه صلوات الله الملك العلي  
 صلوة تكثر عدد دما ونوفرت عدد دما. ما صاح في العام رعد. ولا ح في  
 الظلام سعد. وعليه آله واصحابه. وذرية باية واصحابه. الذين هم كالنجوم  
 في الدجا من اندي بهم فقد سعد ونجا. **وبعد** فان العبد الفقير الغاية  
 انه الملك المسنان. المدعو بعبد الرحمن. يقول ايها الاخوان. هذا  
 من فوائد الاسناد النافع. والسند البارح. والسند المتواضع اعني المنفرد  
 السعيد والمبرور والشهيد. سعد بن عيسى بن امير خان. افاض عليهم  
 بياض الرحمة والغفران. وهو الامام الموثوق به في روايته والامام  
 عليه في دراية. له فضل شامخ في عرفان كل الصنعة. وقدم راسخ في ميدان  
 البلاغة والبرعة. وقد انعقد الاجماع في شجره وثمرته. وانفق الآراء على  
 ثمرته ونفوقته **شعر** يقدمه بالطوع من هو عاقل. ويقدسه بالطبع  
 من هو فاضل. وكيف لا فان ذلك الاسناد من حدانته سنة اليه زمان شبيه  
 بل الي قضا نخبه. صرف عمره الشريف الي مدارس العلم المنافع. ومعار  
 كته بكتبه فدانته له رقاب الموضلات. ولانته له صواب المشكلات  
 حتى شامرا انما عرض له المرض. المودي الي الضعف واخرض لم  
 نيك شيا من درسه واشغاله. ولم يلتفت الي مرضه وضعف حاله. بل اعتاد  
 ذلك التمرين بدفع بالتحرير مرضه. ويرفع بلا حطة غوامض القسبر مرضه

هذا هو  
 السند المتواضع  
 اعني المنفرد

ولا يخفى على اعدان هذه المرتبة مرات السعي والاهتمام بل هي ملكة مخصوصة  
 بذلك الاسناد الامام فوضح دليل نفردته وعلو شأنه. واتضح برهان نفوقته وسوقته  
 مكانته **شعر** وقد صار سعدا بارعا منفردا. ولم يبق له من مصارع. ولا  
 بالاعلاص للناس مانعا. ففروا مسي بالتواضع. الا ان ذلك لم يترتب  
 ما زجره من المنصرفات الشرفية. والاعتراضات اللطيفة. في تطبيق الدلائل  
 وتوفيق المسائل. ولم يتوب ما استنبطه من القواعد المنفردة المتعلقة بالعلوم  
 العربية. وما انقطعت من النوايا الجديدة اللازمة. في الفنون الادبية. بل ان  
 بالكتب على طرائف كنهه المتفرقة بخطه الجميل. وحرره بجزيل. لكن سلك في تحرير  
 اكثر المباحث. مسلك صنعة الالجاز. فاعجز الناظرين. وفي بعضها مني على  
 طريقة الاطباء. فارت التجب للماهرين. وفي كل الصنفين فاني لا يسر  
 عذاره. وساق لا يحسن غماره. ثم اقبل المرحوم بخدمة الفتوى. فصرف عنان  
 عزمه الاعلى الي جميع ما حره علي هو مش كنه. وشرع في جميع ما كنه على تفسير الامام  
 العلامة. والتحرير بالنهاية اعني القاضي البضاوي فبشر الله تعالى نامة في حقونه  
 باخبر بالامن الموانع السامية. فصار تأليفه شريفا دقيقا. وتوضيحه لطيفا انيقا  
 بحيث توارى حديث مسلسل. لطافته وعموم نفعه. فاشتهر واشتهر حتى حل  
 عند الفضلاء محل سويدي البصيرة وسود البصر. وبعد ذلك لما ساعدته  
 الشرف الا يلبس فانتقل الي جوار الملك الغفار علي مقتضى ان الاكرام فليكنه الامام  
 ودفن في اكرم الشرف لابي ايوب الانصار رضي الله عنه وعليه رحمة الباري  
 وبعد ذلك لم يملك طرفة العجب. او ينقل ايضا الي جوار الملك المحب في دار  
 السلطنة العلية قسطنطينية الحمية. ولم يبق لاسناد المنفرد خلف آخر من  
 المذكور **شعر** قد ذهب اكثر نفائس كتبه يدي سيبا. بحيث امسى كل اهد  
 مناسقا ومتجبا. ومن اعجب اتفاق الدهر. ان الفقير في ذلك العصر  
 وجد مقتدا بفضاء دار النقرة. اعني بلدة ادرنة. حيث عن البلية والفتنة



ولذلك لم اقدر على تملك ورق من اوراق البالية. فضلا عن تملك كتب من  
 وكتبه المصححة العالية. ثم تيسر لي الوصول الى دار السلطنة المزبورة بالوكلاء  
 الاعلى. فنخضت عن كتب المرحوم في مظانها مرة بعد اخرى فوجدت  
 كتبه كتاب العناية للهداية في بعض الورقة. فاخذت ذلك الكتاب بطريق  
 الابتياح. هذا عن تملك الغني المناع. عن الانتفاع. ثم كتبه كتاب الهداية  
 في سلك بعض الاعيان. فسكنت عنه ذلك الكتاب. بطريق الفارة فارسل  
 الى بلا اعدان. فلما تيسر لي الفوز بهذين الكتابين اللذين صرف  
 الاسناد اكثر عمره اليخشية ما بحيث صار كل منهما نتيجة عمره وثمرته  
 وقرة عينه. وكلاهما. قوي عزيمتي عليه عطف اعنة الكلام. وصفي خري  
 لصف ستة الاقدام. الى جميع ما نشره ونشره ما نشره. اداء حقه الذي  
 نقصا عني. وزاد في من الطاف اعطافه. واصناف الطافه. فانه  
 عرفني في محافل الصدور بالشفوق والاحتقان. وشرقي في منازل الوزراء  
 على لياقته بالمراتب العلمية على الاطلاق. حتى لم يبق من المنصب اهل  
 رب التوفيق. الا وصلت اليه بلا عارته الطلب. ولم يبق من الشرف احرز  
 في تكميل الطريق الا حصل لي من معانيه الثعب. وما هذا الا بما من حسن تيسره  
 ودمايته وبجاء من اطرائه في مدحه وثنايه. وما كنت اقصي بعض واجب  
 حقه. ولا كنت احصي من مياسه عشره. فلما ناكذ علي بمقبض هذه الحقوق  
 المذكورة وجوب اشاعة غور فابذل فضله المكنون. واذا في درر فريد نيله  
 المستور. في هوامش الاوراق وحلال السطور. شرعت في جميع ما كتبه علي  
 هوامش الهداية. وشرح اكمل الدين. واسرحت اليكم لي بالندرس ليل  
 يتطرق علي اصل النسخة ايدي السراق. بتبدل الاجزاء او يقطع الاوراق فيستر  
 انه الملك الغدير. انما تخبر به في الزمان البسير. فصار كتابا غاليا مما  
 من سائر احوالي مخبر له كلامه. وتجوز تركيبه عن التعقيد والغواشي جاويا

فان في ان العرب صنفوا النسخ والكتب بصنفين  
 وصنفين ما صنف من الصفوة بالكتب خزانة  
 وخلصته وما صنف من الهوى والكتب به هدية  
 الكلا بالبار في المواضع المتعددة ترافقه ان  
 يكون هذه الكلا وادوية وباشية كما قال في  
 تصحيح كلمة ذي مسهل رحمه الله

على ثمنه آلاف من النقص والابرار. سوي التفرقات المتعلقة برفع الابرار  
 ورفق الاوامر. الناشئة من مخالفة الكلام. ومداغمة المرام. ثم اعلم انه اذا  
 قال المصن بالاعمر فالمراد منه صاحب الهداية. واذا ذكر قوله بالاخر فالمراد  
 منه الشارح اكمل الدين. وانما سائر الشارح والمؤلفين. رحمهم الله تعالى عليهم  
 اجمعين. نذكر ان شارة الله تعالى بقيد نزيل الاشتباه وبقيد الانبياه. ثم ان  
 العبد الفقير الاواه. الاش بهواه. الاليس عن سواه. يقول هذا اوان شرقي  
 فيه توكلا عليه الله. ومنعيا بناية الملك الآله **قوله** الشرع بمعنى المشروع  
 او بمعنى الشارح ويكون من قبيل انما المظهر موضع المضمرة **قوله** هذه الالف مائة على  
 تقدير ان يكون بمعنى الشارح **قوله** واجب بان المراد بالرسول والانبيا محمد صلى  
 الله عليه وسلم لكن جمعه تعظيما له واجلالا لغيره. وهو محتمل انتهى كلامه **قوله** بعد غاية  
 البعد بعد التاكيد باجمعين **قوله** ونوالة مسترشد من حال من ضمير ليسلكون **قوله** ان  
 كان ليسلكون حالا يكون مسترشد من الاحوال المتداخلة **قوله** المصن نطاق  
 الموضوع **قوله** من قبيل طين الآله **قوله** وتلك وحان الكادكي عنه الكادكي  
 بقل عدي الكادكي. وان كان قد تيدت بعلي لتضمين الفراغ ورد بان معناه  
 ح يكون وحان الكادكي عن فراغ الفراغ وهو تركيب فاسد والضحج ان  
 عنه صلة الفراغ قد تم رعاية للتحجج **قوله** معول المصدر لا مقدم عليه في كتب  
 النجوم **قوله** قد كتبت في ما من كتابي ما هو صورته ويمكن ان يقال على تقدير  
 تضمين معنى الفراغ ليس معنى التركيب ما ذكره هذا المراد بل معناه الكادكي  
 فارعا عنه الكادكي الفراغ اليه يربى قول صاحب الكشف عند قوله تعالى **قوله**  
 انه على ما بهدكم وانما قد فعل الكبير بحرف الاستعلاء كونه متضمنا معنى الكادكي  
 قيل ولكن الله على ما بهدكم حيث ابني الفعل المتقن على حاله وابتز  
 انضمن حالا وجعل اجازة متعلما به فكذا تقدير ما نحن فيه **قوله** ولا يلزم فساد  
 التركيب انتهى **قوله** او معناه الكادكي عن معناه الكادكي الفراغ على ان يكون







**اقول** فيه بحث **قوله** وعلى هذه الرواية لو وضع الاصابع ولم يمد يدا جاز  
 بخلاف الاول **اقول** قال في الكفاية فانه لا يجوز حتى يمد يدا فمقتضى البتة رفع راسه  
 انتهى **قوله** وسنن الطهارة اي الوضوء والا فانه للبيان **اقول** بل معنى انهم قد  
 فوض الوضوء **اقول** اي غسل المستيقظ يديه **قوله** والنفس ارام **اقول** مقتضى  
 طهارة اليدين **قوله** فكان دليلا على التوزيع والاحتياط **اقول** فلا يلزم السنية بل  
 يكفي الاحتياط **قوله** اجيب بان خبر الفاتحة مشهور ورواه واحكم ثبت بعد  
 دليله **اقول** الوجوب ثبت بخبر الواحد على ما تقرر في موضعه فلا يلزم السنية  
**قوله** وبان النبي صلى الله عليه وآله وسلم **اقول** هذا جواب ثان وعطف على  
 قوله بان خبر الفاتحة اه في قوله واجيب بان خبر الفاتحة **قوله** ولما ان الغم والاف  
 عضوان منفردان **اقول** سيجي انهما من الوجه فلا يكونان عضوين منفردين **قال**  
 المصنوع مسج الاذنين **اقول** ظاهرهما وباطنهما **قوله** وهذا المذكور في بعض  
 اه **اقول** وهذا خبر ظاهر ان لا يحاط كون الكتاب من اختلافات **قوله** او بيان  
 انهما مسجوهان كالتراش **اقول** وايضا اذا كان المراد بيان احكامهم كونه  
 تخصيصهم بالمسح فقط تخصيصا بلا محض **قوله** واحتمل ان الوجوب ثبت  
 بمواظبة من غير ترك ولم يثبت ذلك فانه روي عن ابي جعفر رحمه الله انه قال  
 باروي انه صلى الله عليه وآله وسلم اخذ كفا من ماء فغسل به يديه وقال بهذا الوضوء  
 روي لم يثبت الا مرة واحدة **اقول** قوله باروي مبتداه وقوله لم يثبت  
 خبره ثم اقول فيه انه لا يكفي هذا القدر في افادة الوجوب وعدم الثبوت  
 ليس ثبوت العدم ولا مستلزم ماله **قوله** واعترض بان المصنوع الى قوله  
 واجيب بان الغم والاذن من الوجه **اقول** وكذا الكلام في مسج الاذنين **قوله**  
 انشارة الى اختيارنا قبل الثالث **قوله** وانما اختاره لظهور ان الاشارة  
 راجعة الى المرة والتباعد والنقصان باعتبار العدد **قوله** ولان الاول  
 مدلول اللفظ وانما في فعل العكس ولا دلالة لاحدهما على الآخر **اقول** فيه

قوله وعلى هذه الرواية لو وضع الاصابع ولم يمد يدا جاز بخلاف الاول

المحقق في نسخة لا يوافق في المسح باليد اليمنى واليسرى في الوضوء  
 والحمد لله رب العالمين  
 قوله وبان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قوله وهذا خبر ظاهر ان لا يحاط كون الكتاب من اختلافات  
 قوله او بيان  
 قوله وايضا اذا كان المراد بيان احكامهم كونه  
 قوله تخصيصهم بالمسح فقط تخصيصا بلا محض  
 قوله واحتمل ان الوجوب ثبت  
 قوله باروي انه صلى الله عليه وآله وسلم اخذ كفا من ماء فغسل به يديه وقال بهذا الوضوء  
 قوله روي لم يثبت الا مرة واحدة  
 قوله قوله باروي مبتداه وقوله لم يثبت  
 قوله خبره ثم اقول فيه انه لا يكفي هذا القدر في افادة الوجوب وعدم الثبوت  
 قوله ليس ثبوت العدم ولا مستلزم ماله  
 قوله واعترض بان المصنوع الى قوله  
 قوله واجيب بان الغم والاذن من الوجه  
 قوله وكذا الكلام في مسج الاذنين  
 قوله انشارة الى اختيارنا قبل الثالث  
 قوله وانما اختاره لظهور ان الاشارة راجعة الى المرة والتباعد والنقصان باعتبار العدد  
 قوله ولان الاول مدلول اللفظ وانما في فعل العكس ولا دلالة لاحدهما على الآخر

بحث

بحث **قوله** لم يصح مستقلا **اقول** حقيقة وان لم يصح مستقلا حكما في عضو  
 واحد فلا يخالف لما ساق في بعد سطر **قال** المصنوع ولان المفروض هو المسح **اقول**  
 عطف على ما تقدم من حيث المصنوع كانه قال التعليل ليس بانه ما ذكرنا  
 ولان المفروض آه **قال** المصنوع ويرتب الوضوء لبيداه **اقول** انما التعليل  
 الربيعي كما في قوله تعالى ونادي نوح ربه فقال **قال** المصنوع وبالميا من **اقول** في  
 الايدي والارجل **فصل** في نواقض الوضوء **قوله** اذا عارض انما يكون  
 شأنا من المفروض **اقول** والا فله ان يقال اذا رجع الشئ يكون بعده **قوله**  
 تعرف الفصل بان طائفة من المسالك الفقهية **اقول** المشهورة انما لا  
 الاشارة الى ذلك على المسالك الخاصة **قوله** اجيب بان مخصوص من العموم  
 الترجيح لا ينبغي من الذكر وانما هو اختلاف **اقول** فكيف يكون مخصوصا  
 من العموم **قوله** وجه الاستدلال في قوله ان الله تعالى رتب وجوب التيمم **قوله**  
 قوله وجه الاستدلال مبتداه وخبر قوله ان الله تعالى رتب وجوب التيمم **قوله** وكلمة ما  
 عاتية يتناول المعاد وغيره نفي لقول مالك **اقول** والرجح انما رتب من  
 القبل ليس رجا حقيقة بل هي اختلاف ولو سلمت فالعامة بعد التخصيص يبقى  
 حجة في ابقاء العموم **قوله** وجه الاستدلال ان مثل هذا التركيب  
 بينهم منه الوجوب كما في قوله في خمس من الابل شاة **اقول** الوجوب  
 يتفاد من كلمة في فاديتها قد يكونا للجمعية مع ان قوله في خمس من  
 الابل يشبه الوضوء من كل دم فان من في الاول للجمعية وفي الثاني للجمعية  
 ولو كان لفظ احديت من خمس كان تشبيها به كمال الشبه **قوله** وانما في  
 الامر بالوضوء **اقول** معطوف على قوله اهدا بالامر بالانصراف **قوله**  
 ويجاب ان قوله بان ذلك الشرط ليس يمتنع عليه آه **اقول** ويجوز ان يكون  
 ذلك على النزل حيث انكر اخضم النقص في الفرع **قوله** واقصر على اعضائه  
 انظاره نيبا علينا **اقول** فيكون الاقتصار على الاربعه معناه

قوله وبان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قوله وهذا خبر ظاهر ان لا يحاط كون الكتاب من اختلافات  
 قوله او بيان  
 قوله وايضا اذا كان المراد بيان احكامهم كونه  
 قوله تخصيصهم بالمسح فقط تخصيصا بلا محض  
 قوله واحتمل ان الوجوب ثبت  
 قوله باروي انه صلى الله عليه وآله وسلم اخذ كفا من ماء فغسل به يديه وقال بهذا الوضوء  
 قوله روي لم يثبت الا مرة واحدة  
 قوله قوله باروي مبتداه وقوله لم يثبت  
 قوله خبره ثم اقول فيه انه لا يكفي هذا القدر في افادة الوجوب وعدم الثبوت  
 قوله ليس ثبوت العدم ولا مستلزم ماله  
 قوله واعترض بان المصنوع الى قوله  
 قوله واجيب بان الغم والاذن من الوجه  
 قوله وكذا الكلام في مسج الاذنين  
 قوله انشارة الى اختيارنا قبل الثالث  
 قوله وانما اختاره لظهور ان الاشارة راجعة الى المرة والتباعد والنقصان باعتبار العدد  
 قوله ولان الاول مدلول اللفظ وانما في فعل العكس ولا دلالة لاحدهما على الآخر



وقد نفاذ المص **قوله** قلنا اذا كثر ينتقض لانه يخرج غالباً حيث لا يتدر  
 الانسان على ضبطه الا بالكلية فاعتبر خارجا اذا قل لا ينتقض فنصير  
 تبعاً للرب **اقول** قيل وفيه بحث لانه انما يتم اذا لم يخرج العقل من العلم  
 اذ لو خرج تحقق انتقاله الى ظاهر من كل وجه وان لم يكن للعلم جهة ظهور  
 اصلاً فضلاً عن كونه راجعاً فلا يثبت بل مذنب وهو اطلاق نفى  
 الانقراض بالعقل اللهم انما ان يقال المراد من اطلاق الانقراض رداً على  
 زفره انه لو كان نقول انما خرج بعد ما افدهكم التبراق جعل الغم باطلاً  
 فلا يلزم الانقراض **قوله** واجواب ان هذا المنع لا يضرنا لانه الاستثناء لا  
 يخرج عن كونه منقطعاً وهو ظاهر **قوله** يخرج كما لا يخفى **قوله** ثم لا يكون  
 لا يكون نجساً **اقول** عند محمد بعض ما ليس بحد يسبب كالتنقيس العقل  
 والدم والعج ونحوها اذا لم يتجاوز موضع وجوب التطهير فانهم يقولون  
 يكون هذا العقل ونحوه نجساً بغيره هو ما لا يكون ظاهراً **قوله** وفيما  
 يظهر الى قوله لا نجس انما عند ابي يوسف خلافاً لمحمد رحمه الله **قوله** فانه  
 نجس انما وان قيل وانما يخطبه النوب نجس ايضا ان تجاوز قدر الذم  
**قوله** وهو مصدرة على المطلوب مرتباً **قوله** اولها قوله لانه ليس  
 نجس فانه عين الممدوح وانما فيها قوله حيث لم ينتقض به الظاهر **قوله**  
 وانما لانه لا يستدل بعدم بعض الظاهرة على عدم النجاسة لانه عدم  
 الانتقض يجوز ان يكون لكونه غير خارج **قوله** فانه قيل المستدل فرضه  
 في تقريره انما لا يخلو كيف يتوجه السؤال قلنا حاصل الدليل ان ما ليس بحد  
 ان كان خارجاً كالتنقيس العقل بغيره لا يضرنا لانه لا يضرنا انما لا يضرنا  
 يعطى له حكم النجاسة وان لم يخرج صفة الانسان اصلاً **قوله** ونحن انما نمانع  
 اخرج لا يعطى له حكم النجاسة لكونه فاعلم ان من جعله او بغيره حال نجس ما  
 جاء صفة **قوله** وكان المراد ما ذكره لم يترتب الفاعلية التي قد رتبها للخلاف

فانه من كسر السيف والحد بذلك الدم ثوبه او افذه والقاء في الماء تنجس الماء  
 فانهم يجيبون بانما المصلحة **قال** المص ولو قاده وما هو على **قوله** اراد بالدم  
 المصورة بصورة الدم سواء كان دماً حقيقياً او لم يكن حيث جعل العقل اي  
 القليل المتحد قسماً منه قال عصام الدين انما العقل انما زال من الترابين فلا ينتقض  
 الوضوء وذكره في المحيط **قال** المص لانه سوداً محرقه **قوله** بهذا الاستدلال انما  
 يحتاج اليه على قولهما والافحش شرط الماء الغم وان كان دماً حقيقياً **قال** المص  
 فيكون من قرصه في الجوف **قوله** يتناول النجاسة والعرق **قوله** لانه عند زفره لا ينتقض  
 بوصول الى قصبة **قوله** انهم ينتقض **قوله** وتوهم لوصول الى موضع  
 بالجهة حكم التطهير بغيره بالاتفاق لعدم الظهور قبل ذلك عند زفره **قوله**  
 فيه بحث **قال** المص او تمكنا **قوله** المراد به الميلان الى جانب بحيث يتجاني مقتد  
**قال** المص والقعود **قوله** اي المستوي **قال** المص اذ لو زال لسقط **قوله** لكنه  
 لم يسقط فانه يزل الاستسكان **قوله** والاصل فيه اي كونه النوم غير ناقض للوضوء  
 في هذه الاحوال **قوله** وفيه بحث والاولي ان يقال اي في النوم مطلقاً الا ان  
 الى المقرض ينتقض نوم المضطج صريحاً ونوم المكتنئ والمستند في ضمن العقل  
**قال** المص والاصل فيه قوله دم لا وضوء عليه من نام قائماً او راكعاً **قوله**  
 ونوم القاعد ثبت فيه الحكم بطريق الدلالة من العقل ايضا **قال** المص انما  
 الوضوء عليه من نام مضطجاً **قوله** احصر اضاني في مقابلة القايم ومن ذكر معه  
 بدلالة التعليق **قوله** في تبيينه قل احدث وآخرة **قوله** اي في جهنم ارادة  
 اصل الاسترخاء **قال** المص انما عرفناه **قوله** اي عرفنا عدم كونه النوم  
 في الاحوال كلها **قال** المص بالنقض **قوله** وهو حديث لا وضوء عليه من قائماً **قوله**  
 ومن المشايخ من علمه بطلان الاسترخاء **قوله** كما فعله الشارح حيث ارجع  
 ضمير لانه الى كل من الاثمة واجنونا **قال** المص الموقوفة **قوله** عند ابي اوسهوا  
 انما كان او يظن **قوله** ورتبنا توهم الى قوله ففسره بياناً لذلك **قوله**

فانه من كسر السيف والحد بذلك الدم ثوبه او افذه والقاء في الماء تنجس الماء فانهم يجيبون بانما المصلحة قال المص ولو قاده وما هو على قوله اراد بالدم المصورة بصورة الدم سواء كان دماً حقيقياً او لم يكن حيث جعل العقل اي القليل المتحد قسماً منه قال عصام الدين انما العقل انما زال من الترابين فلا ينتقض الوضوء وذكره في المحيط قال المص لانه سوداً محرقه قوله بهذا الاستدلال انما يحتاج اليه على قولهما والافحش شرط الماء الغم وان كان دماً حقيقياً قال المص فيكون من قرصه في الجوف قوله يتناول النجاسة والعرق قوله لانه عند زفره لا ينتقض بوصول الى قصبة قوله انهم ينتقض قوله وتوهم لوصول الى موضع بالجهة حكم التطهير بغيره بالاتفاق لعدم الظهور قبل ذلك عند زفره قوله فيه بحث قال المص او تمكنا قوله المراد به الميلان الى جانب بحيث يتجاني مقتد قال المص والقعود قوله اي المستوي قال المص اذ لو زال لسقط لكنه لم يسقط فانه يزل الاستسكان قوله والاصل فيه اي كونه النوم غير ناقض للوضوء في هذه الاحوال قوله وفيه بحث والاولي ان يقال اي في النوم مطلقاً الا ان الى المقرض ينتقض نوم المضطج صريحاً ونوم المكتنئ والمستند في ضمن العقل قال المص والاصل فيه قوله دم لا وضوء عليه من نام قائماً او راكعاً قوله ونوم القاعد ثبت فيه الحكم بطريق الدلالة من العقل ايضا قال المص انما الوضوء عليه من نام مضطجاً قوله احصر اضاني في مقابلة القايم ومن ذكر معه بدلالة التعليق قوله في تبيينه قل احدث وآخرة قوله اي في جهنم ارادة اصل الاسترخاء قال المص انما عرفناه قوله اي عرفنا عدم كونه النوم في الاحوال كلها قال المص بالنقض قوله وهو حديث لا وضوء عليه من قائماً ومن المشايخ من علمه بطلان الاسترخاء قوله كما فعله الشارح حيث ارجع ضمير لانه الى كل من الاثمة واجنونا قال المص الموقوفة عند ابي اوسهوا انما كان او يظن قوله ورتبنا توهم الى قوله ففسره بياناً لذلك







لك ان تمنع الاكثرية الاتري الى مثل ما ورد وما الهذا وما واختلف واشبهها  
**قوله** وقال الشافعي في كتابه بلغني باسناد لا يحضرني من ذكره. ومثل هذا دون  
 المرسل **اقول** قوله ومثل هذا دون المرسل مردود بان عدم حصول الاسناد وشيئا  
 وهو مبوق بالعلم بخلاف ما سبق العلم بانه وصفتهم ثم ذهب عن احكامه فبين  
 ذاته وبقى العلم بصفته وبه ان كان من الصفات بخلاف الارسل اذ العلم فيه  
 بالترابي اصلا **قوله** ويحتمل اذ قلنا ان انتهى الى القلتين فانه يضعف عن افعال  
 فيجب **اقول** فلما يكون في التقيد بكونه القلتين فائدة او في الاكثر من ذلك القدر  
 احكم كذلك وكلام الشارح مصون عن مثله كما سبق **قوله** وقوله اذ لم يرها اثر ايام  
 يصير لها اثر **اقول** فيه بحث فان قوله والاثر هو الطبع او اثره او اللون  
 بجميع حمل قوله اذ لم يرها اثر على ما ذكره. الشارح بل معناه اذ لم يعلم لها اثر بالطريق  
 الموضوع للعلم كالذوق والشم والبصار **قوله** فاعبر التحريك بالوسط وهو التحريك  
 بالوضوء **اقول** فيه بحث **قال** المص اذ اثر التحريك في الترتيب فوق اثر النجاسة **قوله**  
 فيكون عدم وصول النجاسة الى اجنب آخر قطعيا لا ظاهريا وجوابه ان ذلك بناء على اشتراك  
 الغور في التحريك **قال** المص ولان المختص هو اطلاق الدم **اقول** لا الموت **قال**  
 المص هو اطلاق الدم باجابه **قوله** المراد بالاجزاء غير معاود الدم **قال** المص  
 كالطابق **اقول** اي كحرمة الطابقين **قوله** وكما جعل ذلك جعل ذبيحة المسلم اذ لم يسلم  
 منه الدم آه **اقول** وايضا ذلك القول اذا كان مانعا من سيلان الدم فلهذا منع عن  
 اخلاط الاجزاء به ايضا اذ الاطلاط بانتقال الدم من معدنه فلم يوجد الخس **قوله**  
 لكن احتل بغير صفة آه **قوله** بان يخرجه من لظهوره **قوله** قيل في هذا التعليل اشكال  
**اقول** القائل هو الاتعاني **قوله** قيل في كل واحد من التعليلين نظر **قوله** القائل هو الاتعاني  
 ايضا **قوله** واجابته الحكمي عن ثعلب ورد عليه بان هذا آه **قوله** الرذاهما حب الكفا في  
 هذا المقام **قوله** وان كان بيانها فيها لا يستدل به آه **اقول** فيه بحث وكيف وقد  
 استدل به المص في اول الباب عليه **قال** المص لان الاعطاف ظاهرة حقيقة **قوله** دليل انما في

قوله في كل واحد من التعليلين نظر  
 قوله القائل هو الاتعاني  
 قوله واجابته الحكمي عن ثعلب

ويعلم منه دليل لا قول **قوله** فتغيرت به اي بالاستعمال صفة آه **قوله** الاظهر ان بالانقائه  
 وذكر الضمير لكونه الانقائه فتاويل ان مع الفعل **قوله** ووجه الاستدلال لا في صفة كوني  
 يوسف رجما انه بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقول احدكم في كذا ما الذي احدث  
**قوله** ماله الاستدلال بالقرآن في النظم على القرآن في احكامه والاظهر ان يستدل بنا كيد  
 لا يقتضي على كونه انتهى للمخبر **قال** المص ولان آه ازيلت به نجاسة **قوله** اقول لا دليل  
 اخذ من المدعي حيث لا يدل على نجاسة ما قيمت به القرينة دون رفع اكرهت به يعني الشبهة  
 والمحدث الذي اطلع فخرج فظا بالاعضاء الوضوء عند غسل الاعضاء مع آه او مع آخر  
 قطر آه **قال** المص وباب يوسف رجما انه يقول سقط الوضوء مؤثرا ايضا **قوله** لانه ظاهر  
 مقص لانه لا نجاسة مستقلة الى آه **قوله** وهو اساسا والفعل الى الزمان فيكون  
 محازا على آه **قوله** فيه بحث **قوله** وهو من مقتضى لاصل المذهب **اقول** فيه بحث فان موقع  
 الضرورة مستثناة من قواعد الشروح **قال** المص اجنب اذا انفس في البصر لطلب  
 الدلو **قوله** فيه اشارة الى قلة آه **قال** المص والمص لعدم نجاسة القرينة **قوله** انما يستعمل  
 طاهر عند محذ فلا وجه لهذا الكلام فانه من كذا تخشيه انما ان يكون منه على تسليمه تخشيس  
 الاستعمال بطريق الترتيل **قوله** فسد آه عند كل **قوله** لانهم ذلك عند باب يوسف فانه  
 يستعمل الصب **قوله** فان قبل انقائه اسقاط الغرض ممنوع **قوله** لا يوجب هذا المنع عليه  
 ما بين كون اسقاط الغرض مشروطا بغيره بالصب فانهم وكتب في ما من هذا البحث  
 نقلا عن خط المص ما هو صورة هذا السؤال بناء على ان الاصل عند باب يوسف رجما انه ان  
 يسقط الغرض استعمال آه في البعد من غير نجاسة ولا اشتراط صب كما في الوضوء وكما  
 بناء على انه ترك هذا الاصل المذكور في سبيله الاغتسال وشرط الصب ضرورة احيائه  
 الى طلب الدلو انتهى فيه بحث فانه بين قبيله ان اشتراط الصب لكون الصب منزلة  
 انفسا تحقق تلك الضرورة او لم تحقق شرط الصب على حاله **قوله** وعلى ان يكون  
 لا القرآنة دون الضلالة وفيه نظر **قوله** وكتب في ما من هذا المقام نقلا عن خط المص  
 ما هو صورته وجه النظر ان آه ان لم يدخل النجس لا كونه القرآنة وكذا ان دخل لانه



تختص بكافة الرجل انتهى كيف يتجس به وقد شرط الانفصال في الاستعمال **قوله**  
طهارته وهي تتعلق بكتاب الصيد **قوله** فيه بحث **قوله** ولا نه منصوص عليه **قوله**  
اي تطهر الغوب **قوله** انما ذكر الحكمين الاخيرين وان كان بينهما ذلك من الاول احراز  
عن قول مالك فانه يقول بظاهر ظاهره دون باطنه فيصلي عليه **قوله** فهذا وجه آخر  
لعوله والصلوة فيه دون عليه اذ لا يحصل به الرزق على ما ذكرنا لا يخفى ثم علم ان مالك  
انما ذهب الى طهارة ظاهره وباطنه دفعا للتعارض بين ابي حنيفة **قال** المصل هو  
بعونه حجة على مالك **قوله** واطلاق ظاهره ظاهرة في الطهارة ظاهره وباطنه **قال**  
المصل لانه اسم لغير المردوع **قوله** ويؤيد ما ذهبنا اليه من ان الموضع  
موضع المنة لكونه في كتب بيان النجاسة وتأثير الادوية في ذلك **قوله** فيه  
ان الادوية ليس تجس **قوله** وهو بعونه الى قوله حجة على مالك **قوله** كتب في  
ما مثل الكتاب نقلنا عن خط المصنف ما هو صورة تخفيفه اي اكل الطاهر ليس نجس  
فيه بالاتفاق وجلد الادوية واكثر من خارجا على ما سنذكره فلو خرج جلد  
المنية ايضا لزم ابطال النص بالقياس وذلك باطل انتهى قال عصام الدين  
جلد الزكي وان لم يكن ما كولا طاهر عند علمائنا وكذا عند مالك صرح به في الشرح  
السنن فلما يتناول احد بيت انتهى **قوله** وهو غنا والمصل **قوله** بغير قوله فانه تجس  
لا محالة وينتفع به اي قاء او غيره **قوله** وقوله بخلاف اخبرنا عن بعض قوله ان  
جلد اخبرنا **قوله** بل يتصل بقوله وليس الكلب نجس العين ان ان يراوا الاتصال  
المعنوي فانه بيان وجه الاستثناء **قوله** والذين يتقنون عهداته من بعد  
مباشرة فانه الضمير كوزان يرجع الى كل من المضاف والمضاف اليه **قوله** هذا  
ليس نظير لما تقدمه اذ لا معنى هنا لجواز كلا الامرين بخلاف الاولين بقوله  
لعله غير مناسب **قوله** فيحرم احتياطا وذلك يرجوع الضمير الى المضاف  
اليه **قوله** فانه ذلك اشارة الى الاحتياط **قوله** قلت عدم طهارتها **قوله** اي  
بالدباغ **قال** الله بالجمع اللذان والفساد وهو دباغ **قوله** المضاف

اي فعل ما يمنع **قوله** فان كانت منفصلة بالتحسم فليس يتصور ان يكون  
**قوله** لم لا يجوز ان يكون جلده عصبانية لا يقبل التجسس كالعصب **قوله** وكذا  
عن قوله ان احمرته نياما يصاح لاكل لا كرامته دليل النجاسة انه مسلم الى آخر قوله  
فينبغي كما قلنا في ذلك المصنوب **قوله** فيه بحث لانه سلم ان احمرته للكرامة  
ودليل النجاسة نياما يصاح لاكل وقد وجدنا دليل فكيف يتفق المردول **قال**  
المصل اذ الموت زوال الكرامة **قوله** فان قلت ما تقول في قوله تعالى من يحيي  
العظام وهي رميم قلت المراد من يحيي صاحب العظام كما قال الشارح  
او يقول المراد باحيائها ردوا الى حالتها الاولى **نص** في البير **قوله** فكان  
هنا من قبل اطلاق اسم على احوال **قوله** اذا كان الكلام على حذف المضاف  
لم يكن من قبل اطلاق اسم على احوال **قوله** وعن هذا ذهب بعض الشارحين **قوله**  
عن الاتعالي **قوله** ولو جعلنا نرحم في الحقيقة مستدالي ما **قوله** لفظة ما ليست  
بمذكورة الا انه مفهوم من المقام **قوله** حتى يعود المعنى نرحم ما في البحر **قوله**  
وفيه ان احوال فيها لا يخصص في آراء والنجاسة تخصصها بالارادة بلا قرينة ظاهرة  
بعيد وايضا ياتي احوال على هذا المعنى في عبارة الكتاب قوله وكان نزح ما فيها  
طهارة لها اذ ينبغي ان يقال من آراء والنجاسة **قال** المصل لا فرق بين الرطب  
واليابس والقيح والمنكر والتروث والخبث والبقر **قوله** البقر وكرك  
رجع اكله والظلف واحدها بها حتى البقر والفيل يعني خبثا ري بذي بطنة  
والاسم اخفي بالكر **قال** المصل انه استحالة **قوله** اي تغير عن حاله **قال** المصل  
الى نساد **قوله** حلة لان انتقال المصنف في استحالة ولا بد من اعتباره اذا استحال الى  
الصلح كاللبن والبيض لا يوجب التجسس ثم اقول لا يخفى ان الاستحالة المنقلبة  
الى الفساد هو الغذاء قبل ان يصير حرجه انفق الكلام فتوسع **قوله** فان وقعت  
اشارة الى ما يجب نزح من آراء بحسب ما يقع فيها من النجاسة **قوله** فيه انه لا يجب  
في البقرة والمعدة نزح شيء من آراء فكيف يكون هذا القول اشارة الى ما ذكر

هذا هو وجه ما ذهبنا اليه من ان الموضع  
موضع المنة لكونه في كتب بيان النجاسة  
وتأثير الادوية في ذلك



قوله الخ من اوجه سبعة **اقول** الظاهر ان يقال سبعة **قوله** يعني يتقص عن العشرين  
في الكبير ويزاد عليه في الصغير **اقول** فيلزم ان لا ينزع عشرين اعلما اذا لم يخ  
من ان يكون ذلك مقارا للقار او دونه في الاول وما فوقه ينقص من العشرين  
ونما دونه يزداد عليه فابن العشرين فابن العشرين **قال** المص الحديث ان من رضي الله عنه  
**اقول** دليل على بعض المذاهب **قوله** واخذ علماء اونا حرم الله بالعشرين لانه الوسيط  
بين القليل والكثير وكان واجبا لتقية **اقول** يعني بهذا اللفظ وفيه نظر لان هذا اللفظ  
موجود في ثلثين فلم يتعين عشرين للوجوب **اقول** وفيه ان العشرين  
اولا لا وسطا واسرا لما رتبناه على المساحة والتخفيف دون التضييق **قوله**  
وانما ذكره جملا على اللفظ او توهم انه فعل بمعنى مفعول **اقول** قوله او هم موقوف  
على قوله على اللفظ **قال** المص وهذا شبه باللفظ **اقول** ولذلك قدم السؤال  
على التحري في هذا شبه القليلة **قال** المص وان وجدوا في البئر فارة **اقول** اي  
سبعة **قال** المص وغيره **اقول** من الحيوانات التي تجس لها بموتها فيه **قال**  
المص متى تحفظوا متى وقعت **اقول** يعني من الازمنة السابقة التي توفى  
ابعد من البئر وصلوا **فصل** في الاسار وغيره **قال** المص وعن كل  
شيء معتبر بسورة **اقول** اي في الضلوة لاني الظهور **قوله** وليس شيء لانه ما كمل  
التحريم ظاهرا لسورة فلا مانع من الدخول فيه **اقول** ايراد ما نأمنه كراهية  
سورة دليل على عدم دخولها هنا **قوله** وهذا يسقط ما ينبغي ان يكون سور  
اجنب نجسا على قول ابي يوسف لوجود سقوط الفرض عن نفسه **قوله**  
بان ان يجاب عنه بان ما يلا في آية من نفسه ويسقط به الفرض مشروط فلا يلزم  
نجاسة السورة **قوله** لانه تعليل في مقابلة النقص **قوله** في هذا الجواب نظر لان  
هذا التعليل لا يمنع النقص فان ما بعده النقص انتفاء النجاسة الحقيقية وما بعده  
التعليل نجاسة ما زال عنه النجاسة الحكمية على ما هو مذهبه فماتل فاذا  
التعليل على الجواب الذي ذكرنا **قوله** قبل يجوز ان يكون المراد بولوج الكلب

10  
الا ان نجسه آه **اقول** منع لا يضر في ثبوت المذمومة لانه اذا نجس بالآ نجس الماء  
**قال** المص وهو حجة على الشافعي **اقول** الحسن فهو باق **قال** قال المص ولان  
ما يصبه بولس يظهر بالثبوت **اقول** عطف على قوله وهو حجة على الشافعي من حيث العطف  
**قال** المص وهو دونه اولى **اقول** وله ان يقول البيع بعد في فلا يتعدى **قوله**  
اجيب بانه لو كان كذلك اية قوله لازالة النجاسة لا للتقية **اقول** هو يقول التقية  
هو عدد السبع كما في الاقتصار على الاربع في الوضوء **قال** المص خلافا للشافعي  
منها سوى الكلب واكثر **اقول** قال اترافعي عن الكلب وسائر فضائله كاللحاح  
وفي وجه غير اللعاب كسائر النجاسات **قال** المص لانه اذا طهرت **اقول** استنظف  
**قال** المص والتبني على العلة في البئر **اقول** قوله والتبني مبتدأ وقوله في البئر  
ضربه **قال** المص وقيل الشك في طهارته **اقول** وطهورة **قال** المص وقيل الشك  
في طهورة **اقول** يعني في طهورة فقط **قوله** وقيل في طهورة لانه لو وجد الماء  
لم يجب عليه غسل رأسه يعني بعد مسح رأسه بسور احجار ولو كان الشك في طهارته  
لوجب **اقول** فان قيل صحاح التمسك التماس مع التيقن بطهارته في الاصل لا وجوب  
غسله اجيب بان الكلام اذا وجد ماء آخر بعد ما حدث فامسح عليه بالآ فاف  
لا يرفع الحديث التيقن به لا صحاح نجس البنية باهانة الرأس المحمل نجس باهانة  
هذا الماء فلا بد من غسله **قوله** قبل هذا ليس بظاهر لورواية وانما هو نجس **اقول**  
لفظ هو في قوله انما هو راجع الى طهارته والضمير في قوله فيه راجع الى لاني  
احجار **قوله** نعم قال والاضح ان دليل الشك اية قوله لا فواها المضاف دون الاحجار  
**اقول** لو فتح هذا كان سور الكلب ايضا شكوكا لتحقيق تلك الضرورة فيه لانه ان  
يقال هذا التعليل في مقابلة النقص **قوله** فبق الا من شكلا نجسا من وجه اية قوله لا  
لا شكال لحمه **اقول** فيكون الشك في طهارته لا في طهوريته **قوله** اضافة للحكم الى  
الافراق حيانا حكم الشروع في المناقضة طاهرا **اقول** لا بد من بيان ما تغير  
الافراق وان صدر الشريعة هل تلك التلثة باسطة من هذا في شريح الوفاية



فراجع **قال** المص والبعيل من نسل احمار يكون بمنزلة **اقول** قال اقسام الذين يكل  
بما ياتي في كتاب الاضحية من ان المولود بين الالهة والاشقي يتبع الامم التي يهاج  
هي الاصل في الامم للثبوت حتى اذا نزل الذئب على اشارة يفتحي الولد فتفصح  
هذه الزوايا ان يكون البعل المتولد من الزمكة تابعها ولا يشك في سورها ولكن  
تفصيل الشك في سورة بتعارض الادلة في حرمته وابعاده لانه ورد الحديث في  
حرمته صريحاً والحديث الوارد بابعاده الغرس والاحرام متضاد انتهى فيه بحث **قوله**  
فقال النبي هم ثمرة طيبة وما ظهور **قوله** الثمرة بالتأنيذ **قال** المص فان  
لم يجد غيرهما **قوله** اي غير السورين **قال** المص فاشبهه بالملطاني **قوله** في عدم جواز  
التبني عند وجوده **قال** المص وسور الغرس ظاهر **قوله** وظهر **قال** المص او هو  
منسوخ بها **قوله** هذا عند ابي يوسف اذا نشئ لابي يانح بين الكتاب  
والسنة **قال** المص قلنا ليله اجن **قوله** رد على ابي يوسف **قال** المص والحديث **قوله**  
رد على الكل **باب** التبني **قال** المص ومن لم يجد آية **قال** المص واذا كان  
المصر **قوله** لا حشاش اول الاضطراب او غيرهما **قوله** قوله او خارج المص  
منسوب لكونه طالا الى قوله ويجوز ان يكون مفعولاً فيه **قوله** قال العلامة الرضوي  
يستثنى من المكان المهرم جانب وما بعده الى ان قال فانه لا يقال زيد جانب  
عمره وكيفية بل في جانبه وكذا اخرج الدارقطني قال سيبويه بل في خارجهما **قال**  
المص واكثر **قوله** قوله الاكثر اشارة الى ان هذا التقدير بالميل لا يمنع الزيادة  
المص لان التقريب **قوله** اي التقصير تباً غير القتل المؤذي الى خوف نوتها في  
الوقت **قال** المص ولان الضرر في زيادة المرض فوق الضرر في زيادة في  
المال **قوله** فان النفس اعز من المال اذا مال تابع للنفس **قال** المص واعتبر  
الاشقي خوف التلف **قوله** اي تلف النفس او منفعة **قوله** وهو اي اعتبار  
الاشقي مردود الى قوله الماله فخرج من الاستدلال ببيان الآيات **قوله** اشارة  
الى سلك آخر في الآية سلك الفاضل ابو زيد وشيخ الاسلام **قال** المص لانه لو

كان جازعاً  
كان جازعاً  
كان جازعاً

هذا هو الوجه  
في قوله  
الاشقي  
فان النفس  
اعز من المال  
اذا مال تابع  
لنفس  
قال المص  
اعتبر  
الاشقي  
خوف التلف  
قوله اي  
تلف النفس  
او منفعة  
قوله وهو  
اي اعتبار  
الاشقي  
مردود الى  
قوله الماله  
فخرج من  
الاستدلال  
ببيان  
الآيات  
قوله اشارة  
الى سلك  
آخر في  
الآية  
سلك  
الفاضل  
ابو زيد  
وشيخ  
الاسلام  
قال المص  
لانه لو

بموضع الطهارة **قوله** اي الذي يحن نية بدليل قوله تعالى ولكن يريد ليطهركم **قوله**  
فقال المص عليه كذا **قوله** فيه بحث **قوله** وايد يوسف رحمه الله لم يجوز مع  
القدرة على الضعيف لان الغبار ليس بترك خالص الى قوله واما عند العجز عنه فيجوز  
**قوله** اذا لم يتنازل الضعيف الغبار عند ذلك يجوز استعماله عند العجز عن تركه والتبني  
معدول به عن سائر القياس **قال** المص وجعل طهوراً في حاله مخصوصة **قوله** وبه اربعة  
الاصوات **قال** المص والاسلام قرينة بدونها **قوله** يقتضي انه لو تبني للضوء صح عندنا  
وليس كذلك واحاصل انها لا يصح ان تبني اصلها بناء على عدم صحة النية منه **قوله**  
لا يلزم من انها طهارة التراب انها طهارة اى الصفة **قوله** الظاهر اى الصفة  
**قوله** واجب بان الطهارة اى الصفة **قوله** المحجب صاحب التصانيف **قوله** وكلما هو  
كذلك فالابتداء والتبني سواء **قوله** الكلية ممنوعة ولا يلزم ان يكون الردة  
مبطله للتبني **قال** والرقبات **قوله** الرقيات مسائل جمعها محمد بن كاسان  
بالرقعة وهي واسطة بين ديار ربيعة **قوله** والكيسانيات **قوله** ابو عمرو  
ابن شعيب الكيساني من اصحاب محمد بن قيس ذكره في الكيسانيات او في  
اعلاء الكيساني **قال** المص وله ان اخوف بان **قوله** الظاهر ان يقال اخوف وجود  
**قوله** وقيل لانه على **قوله** الاتكال هو الاتفاق **قوله** المسافر اذا انسي تمامه في حله  
الى قوله ولم يكن بان وصفه غيره بامره **قوله** فيلانه يجوز ان يصفه بعله لا بامره  
و**قوله** وان كان الثاني فلا اعادة عليه بالاتفاق **قوله** في الاتفاق نظر ذكر الاتفاق  
**قوله** بل هو اعدل عادة **قوله** الاول واجد له حقيقة **قوله** وكل ما هو معدن اليه  
عادة يفرض على المستقيم طلبه فيه آه **قوله** وانت جدير بحجرات هذه السكنة  
فما اذا لم يعلم وضع آثاره فحله اهل الاثر فيكون رطل كالمعدن فيكون  
بين الشبان وهذه الصورة لا يقال حمل الرطل لا يكون معدناً ما وضعه فيه  
غيره فغير علم لانا نقول هذا لا يجد في نفعه فان الرطل يفرض عليه لكونه معدن  
لانه وضع فيه نفع او وضعه غيره فلهذا اذا طلب ووجد ما وضعه

هذا هو الوجه  
في قوله  
الاشقي  
فان النفس  
اعز من المال  
اذا مال تابع  
لنفس  
قال المص  
اعتبر  
الاشقي  
خوف التلف  
قوله اي  
تلف النفس  
او منفعة  
قوله وهو  
اي اعتبار  
الاشقي  
مردود الى  
قوله الماله  
فخرج من  
الاستدلال  
ببيان  
الآيات  
قوله اشارة  
الى سلك  
آخر في  
الآية  
سلك  
الفاضل  
ابو زيد  
وشيخ  
الاسلام  
قال المص  
لانه لو







معناه بالاول فاما قوله ومارونيه فتلا قوله لم لا يكونان يكون  
من اضافة الصفة الى الموصوف اي لكل صلوة موقفة مثل حصول الصورة  
قوله واكواب ان ارتفع الحجر ممنوع اخر قوله هذا على تقدير صحة وجه آخر  
لا فاقته الوقت مقام الاداء غير ما ذكره منسلا لائمة فلا يندفع بانظر  
كما لا يخفى قوله او مكتوبة اخرى قوله فيه بحث قوله في وقت آخر قوله يعني اذا  
جمع صلوة مع اخرى في وقت الاخرى على ما هو مذهبهم ونحن نقول ايضا  
في الحج قوله واجب بانه قد لا يستلزم كالتيمم لصلوة اجازة في المهر الى قوله  
وفيه تحل كما ترى قوله قبل بطلان التيمم بالنسبة الى غير صلوة اجازة  
ليس مستتباً من الصلوة عليها بخلاف وضوء المعذور فان بطلان سبب  
عن خروج الوقت ولعل ذلك وجه التحل وفيه بحث لطهوران مراد الحجب  
جواز ان يبطل الوضوء في حق بعض الصلوات بخروج الوقت دون البعض  
فلا يلزم الاستيفاء بالنسبة اليها ويقول المصنف ان هذا الوضوء لصلوة اخرى  
يندفع ذلك لاطلاق الصلوة فليست مثل قوله ربما يقول متعنت ان الوضوء كان  
باطلا باحدث الساب آه قوله لا يجوز وجع على ما يدل عليه الشرطية الدالة على السببية  
وفيه بحث قوله فانه يوضوء الى قوله بيان موضع الخلاف قوله بل بيان ضرورة  
الخلاف قوله والضحج من مذهبه ان شيئا من ذلك بعد اخر وجع وانزول  
ليس بحدث قوله اي اخروج المطلق ولو ناقضا بل ينقض باخروج  
الكامل ومن كل وجه قوله لقيام مقام الاداء آه قوله الاظهر ان يقال  
لانه الاداء لا يكون الا فيه قوله اي يباحي يمكن الاداء دخول الوقت قوله انظر ان  
يقال اي يمكن من الاداء مناجيا ودخول الوقت قوله وهذا لان الوقت قائم مقام  
الاداء قوله لا يطابق المشروط قوله فانه تلك في عبارة المصنف تسامح الى قوله فلو  
ان المضاف محذوف آه قوله وكذا ان نقول لا تسامح ولا حذف في كلام المصنف وجوب  
تقديم الطهارة على الوقت للممكن من الاداء كما دخل كما لا يقبل التشكيك وانما لم يجب

هذا هو الوجه في قوله لا يكونان

التقديم لعدم وجوب الاداء كما دخل الوقت فالمراد من الممكن من الاداء  
هو القدرة المقارنة للفعل فتأمل **باب** الانجاس وظهور ما قوله كما اضاف  
الى ضمير الانجاس قوله يعني مرادها انها قوله اجيب بان ذلك مجاز الى قوله  
فيكون امر بظهور الثوب انتقضا لقوله في كونه امر به انتقضا بحيث لا يخفى على  
من يعرف معنى الانتقضا في اصطلاحهم قوله وكذا الحكم في انما لم يستعمل قوله  
على القول بانه نجس قوله وما حصل ان الاشتراك في العلة توجه في المعلوم قوله  
يعني بوجوب الاشتراك في المعلوم قال المصنف على ظاهر قوله وعليك مراجعة تأرج  
الشرعية من حيث ان المصنف ثم يخبره بجرم قوله اي جرم النجاسة قوله  
ولما قوله على انه عليه وسلم زكوة الارض يسبها اي طهارتها جفائها اطلاقا لا اسم  
الصعب على المستب لانه الزكوة وهي الذبح سبب الطهارة في الذبيحة قوله  
فيكون حجة على من شرطه التحوير بطلان السببية كونه المستب مستبعا في خصوص  
هذا السبب قوله فلا يكون الطهارة قطعية بخلاف الارض والكتف يقتضي  
ذلك قوله وفيه بحث الا يري ان التيمم بالحجر او الرمل والشوكة وانما لها خلاف  
الشافعي وادني مرتبة الاختلاف ايراث الشبهة قوله اجيب بان الآية تهافتا  
ظنية لان المفسرين رحمهم الله اختلفوا في تفسيرها قوله وكذلك اختلفوا  
في التصديق على ما مر ولم يؤخر قوله وقوله اخذ منقول مطلق من قدرناه لان فيه  
معنى الاخذ قوله وتحيل الاحالية قوله والمراد بتدراهم موضع خروج  
احدث قوله فيه بحث قوله وهذا لان حكم النجاسة التي لها جرم الى قوله حتى  
سقط اعتبار ما على السبيل من النجاسة قوله تأمل في هذا المقام قوله وتعارض  
النصين قوله يعني حديث استنزهوا عن البول وحدث حديث العريسي  
وقد تقدمها قوله قال في النهاية انما اخبرنا به رجوعه الى فواصل الالفاظ وانما  
تمريضي واري ان تقديمه ما كان بنا في ذلك ولعله من باب الترتي قوله نعم  
ولكن يكون انما في الطول والمراد صاحب النهاية في فواصل مع تساوي الترتيبين



كما لا يخفى **قوله** وانما فصل الاصل الاول الي يوسف وان كان اصل محمد ايضا لان  
الكلام فيما لو كان له **قوله** ممنوع الا يري الي كاف التشبيه في قوله يقول ما توكل  
كيفية بدل على عموم الكلام **قوله** وان كان الثاني لم يثبت بجائز بول بول كل شيء  
بقوله حتى انه تعالى عليه وسلم استنزهوا عنه والاركان **قوله** بل يثبت الشك  
بالفرض على ما مر **قوله** لان اول الكلام كان مبنيا على ان يدل غير موكول الحكم  
عنده بخلاف **قوله** ممنوع **قوله** والكلام فيه كاللزام فيما قبله لانه البهاج منسوخ  
كما في الجمار **قوله** ان اراد ان المحرم معلوم التأخر فلان ذلك وان اراد ان ذلك  
بالتأخر فلا ينفرد اذ لا يمنع التعارض الظاهر في مثل **كتاب الصلوة** **قوله**  
وانما جمع يتصور معه وسلي وهو الاربع **قوله** هذا الاستدلال انما يهتض لولم  
يكن عطف قوله تعالى والصلوة الوسطى من قبل عطف الترويح على الملائكة **قوله**  
**المواقيت** **قوله** المص اول وقت العجرا اذا طلع العجرا **قوله** اي اول وقت صلوة  
العجرا وقوله اذا في قوله اذا طلع العجرا انما يستعمل اسم الظرف **قوله** وانما ابتداء  
بيد ان الوقت لانه سبب للوجوب بشرط ما ذكره **قوله** ولانه لا يدل على  
الاختيار والعبد كسبه بل هو محذور خلق الله تعالى بخلاف سائر الشرائع **قوله** قبل هذا  
من قبل اطلاق اسم الكل على اجزاء **قوله** بل الاظهر انه من اطلاق العام على الخاص  
ثم **قوله** والاولى ان يحمل على حذف المضاف وهو كغيره المعنى واخره واخر الاوقات  
التي لم تطلع الشمس فيها فليست **قوله** وصار للناس مثل الشراك **قوله** اي صار ظلي  
الشخص في ذلك الوقت في جانب المشرق بعد شراك الفعل **قوله** واعترض بان  
قوله ما بين هذين الوقتين يقتضي ان لا يكون الا قول والاخر وقتا وذلك خلاف  
المطلوب **قوله** وقوله يقتضي ان لا يكون الا قول **قوله** وسيجيء بتفصيل في اطلاق  
**قوله** واجيب بانه لو اقتضى ذلك كان الصلوة فيها واقعة في غير الوقت  
آه **قوله** والظاهر ان يقال الفعل دل على ان الغاية داخله في المنها **قوله** المص  
انما العجرا **قوله** قوله انما العجرا متبادر وقوله المستظهر **قوله** فهو

قوله وانما العجرا متبادر وقوله المستظهر قوله فهو

ساعة التروال **قوله** فيه تسامح لظهور ان ساعة التروال ليست في التروال بل  
على حذف المضاف اي فهو مطلق ساعة التروال **قوله** قال اكر في رحمة الله هذه  
اجب الترويات الي موافقها لظهور الاضمار **قوله** في الموافقة **قوله**  
وتما عليه آخر الوقت الذي يتحقق عند خروج الظل **قوله** وفيه بحث ثم اقول قوله  
الذي آه صفة لقوله آخر فغيره مجاز حيث اريد بالآخر ما يتوب منه ويليه فافها  
آخر الى الوقت بانية وافضائه الوقت الى الضمير فيها مجاز ايضا **قوله**  
بدليل قوله فيما بعد مخطوطا واخر في وقت المغرب حتى يغيب الشفق **قوله** في  
دلالة على ما ذكره تأخره فلا يلزم ان تدل الغاية تحت المنها لكن الواقع في نسخ  
الهداية على غيب الشفق ولعل حتى في هذه النسخة تحريف من الكاتب **قوله** وفي  
بعضها في اليوم الثاني اي امانة للظن **قوله** فيكون في كلامه نوع الباس في المراد  
في هذا الوقت حتى تسيل الوقت المذكور في الكتاب **قوله** وهو ما اذا صار  
خلق كل شيء مثله **قوله** وفيه بحث ولعل المراد قيل ما اذا صار انما ان دلالة  
احديث على خلافه **قوله** قال في احكامه قد ثبتت ركعات **قوله** يعني قال فيه مكان  
فصل ركعات **قوله** وما رواه من امانة جبريل عم آه **قوله** وفي الغاية **قوله**  
جوابان احدهما انه معلوم بالفعل وهذا القول فغيره زيادة فاسد الثاني معناه  
بأنما في الثاني حين خربت الشمس ولم يذكر وقت الفراغ فيجوز ان يكون  
الفراغ عند غيب الشفق ويكون بين هذين اشارة الى ابتداء الفعل في  
اليومين والى آخر الفعل في اليوم الثاني انتهى وفيه بحث **قوله** قبل من كلامه  
ان التمسك باحدى **قوله** وعندي انه جواب سؤال وهو ان لا يتوقف في مثله  
حكم الموقوف في جواب بانه لو سلم انه من تلك المواضع الا ان له معارضا هو ما روي  
عن غيره من الضحاية انه البياض **قوله** قيل واقول من صلى المغرب شكر انطوعا  
عيسى ثم الي قوله وفيه نظر **قوله** بل ذلك في يوم القيمة على ما ذكره المفسرون  
ولعل ذلك وجه النظر **قوله** على لائحات ما كان فيه الا يري انه عليه السلام

قوله وانما العجرا متبادر وقوله المستظهر قوله فهو

قوله وانما العجرا متبادر وقوله المستظهر قوله فهو



أتم في اليوم الثاني آه **أقول** فإن قوله بل فعلنا بيان لما مر من كماله  
البحث بعد قوله واجب بانه لو اتفقت ذلك **فصل** في رتبة الأفعال  
فإن ظهر له حاجته إلى الوضوء بعد الصلوة آه **أقول** الأولى أن يقول فإن ظهر له  
صلتها على غير وضوء **قوله** واستدل بما قالت عائشة رضي الله عنها كانت النساء  
يتوضعن إلى آخر الحديث **أقول** بهذا لا يدل على الدعوى الكلية إلا بانه لا يدل  
بالفصل **قوله** وإنما خبر إليه أي هذا الوقت مكره ما لو أوتى الفاعل غير  
مكره لانه ما مودر بالفعل ولا بغيره أثبات الكراهة للشيء مع الأمر به  
**أقول** فيه بحث فإن الكراهة وافقتهما من صفات الأفعال المكلفين فليحذف ما بين  
موضع ثم لا منافاة بين الأمر وأخطر على ما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لم يكن  
ولم يثبت ونقصه في الكافي وكتب الأصول **قوله** وما ذكر في النهاية وغيره في  
جواب هذا السؤال إلى قوله لا يثبت في قوله **أقول** فيه بحث ثم قوله مبنيا  
على أمر القدرين يعني الرزق على صاحب النهاية وقوله أو النقصان يعني به الرزق على  
الاتفاق في **قال** المصنف وأما خبره آه إلى قلت **أقول** ينبغي أن يكون  
الغاية داخله تحت المنع في كلام المصنف ليطبق الدليل على أنه من مخرجه عنه  
في الحديث **قوله** وذلك أثبت النقص سنة **أقول** لانه أنه أثبت السنة  
على يثبت أي بمواظبة صلاته عليه لم كما ثبتت سلف **قوله** ثبت ما دون الواجب  
وهو السنة **أقول** السنة ما واطب و لا دلالة في الحديث على ذلك فكيف  
ثبت السنة **قوله** ونفسنا خبر لم يكن للوجوب بل للندب والاستحباب  
**أقول** أنه قيل ذلك آه أنا خبر للندب والاستحباب كيف يلزم المشتقة على الامة  
ولا يخرج في ترك المستحب قلنا المواد بالامة هم الذين يصلون خلفه صلى الله عليه  
عليه وسلم **قوله** واجب بانه المعارض هناك موجود أيضا وهو قوله تعالى وسارعوا  
إلى مفطرة من ربكم **أقول** القول كيف يبارض النقص ثم ينبغي أن يكون أنا خبر  
إلى النقص مكره وحاصلها أنه الأمر بالمسارعة إلى الصلاة عن المعارض **قوله** فثبت

الأباحة كذلك بخلاف ما خبرنا في إلهي النصف **أقول** فيلزم أن يكون  
أنا خبر أيضا مباحا وليس كذلك وجوابه أنه وقع المعارض بين سارعوا  
وسارعوا فثبت دليل النذب وهو كونه إجماعا سامعا عن المعارض وفيه بحث  
**فصل** في الأوقات التي تكره الصلوة فيها **قال** المصنف ولا يندب فيها  
في الظهيرة **أقول** في القاموس الظهيرة هذا انقضاء النهار وانما ذلك في الغد  
انتهى لكنه هنا لا يقيده **قوله** لكن يجب عليه قضاءه وذكر شمس الامة في  
أصوله **أقول** وذكره صاحب الامة أيضا في كتاب الصوم في آخر فصل  
فيما يوجبه على نفسه **قوله** وفي النوافل معنى آخر فانه يجعله فيها **أقول** الخبر  
في قوله فيها راجع إلى النوافل **قوله** وغيره جعله تمام آه **أقول** يعني غير صاحب  
التمامة **قوله** فينبغي وضوء الضاحك **أقول** جواب النفي **قوله** واجب  
بانه تمام في قوله فليبدأ بالوضوء والصلوة لله تعالى وجبت فيه التمهيد  
لا للبحث **أقول** ليس الموصوف ظاهر في الكلام **قوله** فكان في معناه فليكن به  
كذا في الشرح **أقول** فيه أنه شرط ألا ينافي بالدلالة أن يفهم لعله من بغير اللغة  
وليس هنا كذلك **قوله** كالعصر سبعا **أقول** قوله سبعا صفة للعصر  
من قبل ولقد أمر على التميم سبعتي **قوله** وأقول في جواب السؤالين أن يكون  
كل الوقت شرطا **أقول** فيه بحث **قوله** وجهه ما ذكرناه **أقول** وهو أن  
السبب كل الوقت أن لم يقع إلا آه **قوله** قلت يتذر الفعل في المعطوف  
بمعنى الكراهة إلى قوله ولا يندب **قوله** وفيه بحث فإن شرط الدليل للفظ أن  
يكونه طبقا لمخزوف فلما يجوز زيد ضارب وعمر واهي ضارب وتردد يضارب  
المخزوف مع مخالف المذكور بانه قيد واحد مما يمنع السفر والآخر مع الإطالة  
ومن صرح بذلك ابن هشام في معنى التلبس **قوله** قلت فكان فعل آه **أقول**  
لا يندفع به إلا النكاح لوارده على قول الراوي هنا فانه يمنع النفي بالنية إلى  
النوافل وعلى حقيقة بالنية إلى صلوة الجماعة وسجود التلاوة فليكن مثل



**قوله** ولانه يلزم اجمع بين الحقيقة والجواز في لفظ واحد وانه لا يكون **قوله** فيه  
 شئ الا ان يكون الواو بمعنى او يعني ان تاول قوله لا يكون الصلوة للفرض  
 والنفل غير مستقيم لانه ان اريد بنفي الجواز عدم الصحة يلزم خلافه  
 مانص صاحب عليه في النفل وان اريد به عدم الصحة في الفرض والكرامة  
 مع الجواز في النفل يلزم اجمع بين الحقيقة والجواز **قوله** واجه ان يقال  
 معناه حتى يضرب طلوع الشمس وحتى يتغير الغروب فانه لو كان حقيقة  
**اقول** لا يقال الاضجاع الي التاويل مسلم في الغروب فان ما قبل الغروب  
 وقت مكره واما ما قبل الطلوع فانه وقت كامل لا كراهية فيه فلو انما على  
 ظاهره لا يلزم شئ لانا نقول بل يلزم فانه انما اجمع دخول ما بعد حتى يفي  
 حكم ما قبله نعم يلزم الاشكال في حديث عقبة بن عامر الا ان يقول بالقرب منه  
 ايضا فليكن **باب** الاذان **قوله** وسبب مشروعية اتياءه الي قوله  
 وتاء **اقول** قوله وتاء مقطوف على قوله اتياءه **قال** المحقق وقال في ذلك  
 الحديث ابي مخزوم **اقول** اسمه سمرة بن معير كذا في التاموس وقال في الخبر  
 وابو مخزوم اسد سمرة بن معير كما في نسخة في اسمه **قال** المحقق وكان ما رواه  
 ثعلبي فظنه ترجيح **اقول** يعني امره رحمه الله صلى الله عليه وسلم بانكر صلاة التيمم  
 بحسن تعلمه وذلك من عاداته فيما يعلم اصحابه فظن ان رواه انه امره بالترجيح **قوله**  
 فاني بلغ كلمات الشهادتين خفض صوتهما من قوله فدا رسول الله الى آخره  
**اقول** احياهما فاذكر ان يكون سبب اخفض الصوت في الشهادتين **قوله**  
 فذلك المعنى **اقول** هو مصدر **قوله** وهي نوعان ما يرجع الي نفس الاذان **قوله**  
 اكتفى بذكر الاذان عن الاقامة والافغية بيان ما يرجع الي نفس الاقامة ايضا **قوله**  
 وان لم يكن من الشئ الا صليته **قوله** حيث لم يذكر في حديث عبد الله بن  
 زيد **قوله** فلا يكون الصلوة خير من النوم من الشئ الا صليته ايضا **قوله** وانما  
 استحسنوه اي التثويب المحدث **قوله** فانه لا التثويب الا صليته

لانه

كان الصلوة خير من النوم لا غير **قوله** التثويب هو العود الى الكلام  
 بعد الاعلام **قوله** واحد على الكونه في علي الصلوة في علي الصلاة بين الاذان  
 والاقامة في الخبر خاصة مع تاء الاول **قوله** في قوله مع ابتداء الاول بحث **قال**  
 المحقق لانه يصير داعيا الي ما يجب بنفسه **قوله** فيه بحث **قوله** ولو كان صلوة  
 على الحقيقة الي قوله ولم يكره مع الحديث اعتبار الحقيقة **قوله** فعلى هذا يكون قوله  
 علما بان الشهادتين من باب التعليل **قوله** وفي رواية الكوفي فيجب **قوله** هذا  
 ينبغي ان يكون على قول من يوجب الاذان **قوله** بخلاف المسألة **قوله** فيه بحث  
**باب** شروط الصلوة التي تقدمها **قوله** والشروط جميع شرط وهو العلم  
**قوله** الذي هو بمعنى العلم الشرطي بالتحريك دون بسكون التاء **قوله** يكون  
 الباب مشتقاً على جملة الشروط **قوله** التي في قدرة المصلي وليس الوقت منها  
 فلما يرد نقضاً **قوله** يحصل به الترتيب نفسه **قوله** دليل لقوله السابق وهو  
 قوله فكان معناه آه **قوله** واجب بان الآيات قطع التثويب **قوله** بنظره  
**قوله** وبهذا يتبين ان السورة ليست العورة **قوله** الاولي ان يجعل  
 الاشارة الى الرواية الثانية اذ لا يتبين من الاولي كون الترتيب عورة كما ادّعى  
 له عن دارى ما بين هذا الخط الى هذا الخط وقوله وكلمة الى آه تخفى ما قلناه  
 فاعلم **قوله** وفيه نظر لانه حتى الي قوله فلما فرق بينهما **قوله** المراد علما بالحديث  
 الذي فيه كلمة حتى فن كلمة ادنى مسامحة **قوله** وكان ينبغي ان يقول وعلى قوله  
 حتى انه عليه وسلم بالواو **قوله** كلمة او فها من الدلالة على الاستعجال ما ليس في  
 الواو فلما في بالواو ولا وهم خلاف المقصود **قوله** ولكن الاول اوضح لانه ليس  
 بعضو على هذه **قوله** الظاهر من تقرير كلام المحقق في كتاب الكراهية كونها  
 عورة مستقلة ويمكن تأويله فراجع **قوله** فكانت القدم مكشوفة لا محالة  
**قوله** فيه بحث **قوله** والثالث استحي **قوله** اي حديث الدعوى وهو الثالث  
**قوله** وبان الرابع مانع مع القدم والثالث بدونها **قوله** فيه بحث **قوله**

والا علام يكون بالاذان فان ذكر  
 في التثويب العود الى الكلام  
 بعد الاعلام

قوله اي راجع  
 الى العورة او الى  
 التثويب لان راجع  
 الى التثويب



وبان ابا جعفر رحمه الله **آه اول** فيه بحث فانه ينقل الكلام الى لفظ **الاول** في قوله  
واجب بان الاصل في لسان من قال **آه اول** مبني على كون آية الوضوء معقولة  
**قال** المصنف في الصلوة عاريا ترك الوضوء **اول** اي على تقدير ان يصلي قاعدا  
الذي هو افضل الصور **قال** المصنف وينوي الصلوة التي يدخل فيها نية لا يفصل  
**اول** وهو عطف على قوله وبستر عودته وقوله لا يفصل عن قوله نية **قال** المصنف  
ولا معتبر لما فرغ منها عنه لان ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية بما ليس من جنس  
الصلوة **اخ** **اول** والمنهي الى الصلوة عند من جنسها لكونه توحيها اليها وقيل المراد  
بما ليس من جنس الصلوة: فما يدل على الاعراض عنها كالاكل والحكم **قوله** ولان ذلك  
وقت نوم **اول** المضاف تقديره لان وقت ذلك **اول** وقوله اري ان اراد  
بذلك ما ذكرت آنفا هو ان يحرم تخصيص الصلوة التي يدخل فيها ويميز **اول** فيكون  
الشيء مشروطا بنية **قال** المصنف ثم ان كانت الصلوة نكاحا بكيفية مطلق النية  
**اول** الا ان كان يقال بكيفية نية مطلق الصلوة **قوله** يريد بذلك الى قوله لان افعالها  
عنها **اول** قوله لان افعالها اه دليل لقوله يريد بذلك **قوله** وكذا لو كان مرادها  
لا يقدر عليها التحول الى القبلة **آه اول** ليس فيه عذر وخوف **قوله** ثم ذكر وان ذلك  
لرسول الله م ولم ينكر عليهم **اول** لا يلزم من عدم الانكار الوجوب **قال** المصنف  
وخرجه من خلفه وعلى كل واحد منهم الى جهنم وكلامه خلفه **اخ** **اول** قوله ويخرجه من  
خلفه اي الذين همهم ان يكونوا خلفه وقوله وكلامه خلفه اي يسوا بمقتضى ما عليه  
**قوله** وفيه نظر لان قوله ومن علم منهم **اول** من شرطه طهية قلبه لما فيه الى الاستقبال  
**باب** صفة الصلوة **قوله** والتحريم جعل الشئ محرما وانما يتحقق الاستحباب  
**اول** فيه بحث بل هي للقد لانه على المرأة **قوله** كانه قيل وما كان **اول** لفظه ما  
شرطه في قوله ما كان **قوله** وكل ما خلق بشئ لا يوجد بدونه **اول** ثم فان  
الشرطية لا تدل على عدم عذرها ولا لا يعتبر مفهوم الشرط **قوله**  
ولم يتركها الا بعد **اول** الترتيب في السنة لا علام **قوله** لانها سنة **قوله** في

اول وعلم من هذا الترتيب الاصل الذي انما فهم  
اول ولا يتخلل بعد النية

فيما س **قوله** فانما يجب تبرك سنة بضاف الى جملة الصلوة **اول** فيما يخص من  
كلامه انها سنة في جواب النحاس والاحسان وقد جعلها المصنف واجبات الصلوة  
وسبب ذلك المصنف على وجوب القنوت والتهنيد وتكبيرات العبد في باب سجود  
الله هو موطنه النبي م عليها من غير ترك وبانها فيها الى جميع الصلوة **قوله** والوا  
والسنان المذكورة في هذا الباب واهلته تحت هذه اللفظة بطريق الحقيقة **اول**  
فيكون من باب عموم المجاز **قوله** والتحريم مصدر حرّم وهو مضاف الى ما عليه وهو  
الصلوة **اول** ويكون ان يكون التحريم بغير الحرّم والاضافة بمعنى في كما لا يخفى **قوله** لان  
تحريم الصلوة غير فعال الصلوة **اول** قوله غير مفعول تحريم **قال** المصنف وهذا لا ينكر  
كثرة الازكان **اول** قال ابن الهمام زيادة فلا يفرض محبتها او لا يلزم من الترتيب  
التكرار كالفائدة انتهى وفيه بحث لانه صرح فيما قبل ان الفعدة فرض غير مرتين **قال**  
المصنف وفيما رواه جميل على حال الضرورة **اول** يعني حال الاشتغال بالاكسبية في  
الاستغناء فان الاصل مستعمل بغيرها **قال** المصنف واختلف في الاعتداء ولا خلاف ان  
فساد **اول** مخاف لما ذكره نجم الدين النسفي وان ضحى فخر الدين انها يفسد عند  
والوجه اذا كان المفروض مكان الفحص والامر والتهيؤ ان يترك سجود قرائة لانه  
متكلم بكلام غير فرائد بخلاف ما اذا كان ذكرا او تنزهها فانها في ذواتها  
ذلك بسبب احكام الصلوة عن القراءة ولو نزل بغير آفة شاذة لانفسه مكنة ذلك  
في الكافي **قوله** خيرة اهل البيت ع ما يعين به البلوى **آه اول** للحضرة ان يدعي الاستناد  
وشبهك حديث معاوية بن وهب المشهور **قوله** وسير بها ابيها زيادة ورفع سهوا **اول** زيادة  
البيان في المفعول كقراءة فلا وجه للحمل على التحويل **قوله** ولا ياتي بها في جملتها بخلاف  
نظم القوافي **اول** اي باسرار جامع جهل القوافي **قوله** او لنفي التفضيل **اول** فيه بحث **قوله**  
وهذا يقتضي ان يكون التكبير في محض القيام **اول** لانهم ذلك اذا دلالة للواو عليه  
الترتيب نعم لا يقتضي المعارنة فالواو في ان يقال يقتضي ان يجوز التكبير في محض القيام  
**قوله** لا يقال هذا الحديث لا يدل الى قوله ليس بشروع **اول** دلالة الحديث انما هي  
على مسوئية التكبير عند كل خفض ورفع ولو مع التسميع والتجديد لا على نفي



مشروعيتهما **قوله** انا ان عبد الرحمن لم يسمع آه **قوله** فافعل بقوله وانما كثر اذ ارفع  
رأسه منه **قوله** اوبان الرجحان في بيت القصة لانه من نوع آه **قوله** كما ان تقول الموقوف  
منه لم حكم الموقوف **قوله** وفيه نظر لانه ان كان غريبا او مروجيا لم يكن حجة آه **قوله** مطلقا  
فما اذا وجد دليل اقوي منه الاول ثم والثاني لا يضر ثم الظاهر ان الحكم على قوله  
في الاسرار انما هو عند التخييد من تلك الابحار لا جميع احداث وشبهه لذلك ترك المص  
ذكر الرابع فاما **قوله** ولم يشرع لا يقال الاعتدال ذكر مسنونة كما في القصة بالان  
السنجد بين **قوله** وانما كان حاله الاعتدال موضع الاعتقاد **قوله** المص وقال ابو يوسف  
يفترض ذلك **قوله** اي يفترض المذكور والجوع **قوله** المص فيتمتع بالركنية بالادنى لهما  
**قوله** لانه الامر بالفعل لا يقتضي التوام ثم اقول في كنه لانه لم يحرف المطلق الى  
الكامل فانها كمال الركن على ما ذكر في وجه التخرج **قوله** المص وكذا في الاعتدال  
اذ هو غير مقصود **قوله** بل المقصود هو آاء الركن ثم قوله وكذا في الاعتدال  
على ما قبله على المعنى **قوله** المص وما نقصت من هذا شيئا **قوله** اي مما رتبة **قوله** المص  
ويعتد به يد على الارض **قوله** بعض في حال السجود **قوله** المص ودفع عجزه **قوله**  
العجزة العجز وهي للمرأة خاتمة فاستعار بالرجل كذا في نهايتها من الاخير وانما في  
الامر موسى الخمر فليكن وكندس وكلف مؤخر الشئ ويؤتى انتهى **قوله** المص قوله  
صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة اعظم **قوله** اريد بها سبعة اعضاء **قوله** المص  
وعندتها اجبهة **قوله** لا الالف **قوله** واجب بان الاستدلال بهذا الحديث انما على  
ان على السجدة هذه الاعضاء لا على ان وقعها لازم لا محالة **قوله** لكن لو امرت  
بديل على وجوبه **قوله** لان رواية القرآن في القعدة مكرهة فكيف يستحب ما هو  
رواية **قوله** مخالف لما سيجي من قوله ودعا بما يشبه لفظ القرآن **قوله** فان  
موجب التخيير بين الشئين الاتيان باحدهما **قوله** فيه كنه **قوله** وجه التمسك  
ان الالف وانما ليس للعلم لعدم مهور فكان لا يستغنى عن جعل  
التحليل في الصلوة بالسلام **قوله** لامنه لا استدلال بكونه انما هو استغنى  
هنا كما لا يخفى بل ينبغي ان يقال المصداق من صيغة الموم على ما تبين في مقام

ينشد

تسعيد كل تحليل به فانهم **قوله** في القراءة **قوله** لان اجهر من صفات  
الاواة الكامل **قوله** وهو ما يكون اجماعا **قوله** واجماع الامة فان الامة اجمعت  
من لدن رسول الله عليه السلام الي يومنا هذا على اجهر فيما يجهر وعلى الخفا فيما يخاف  
**قوله** في دلالة ما ذكره على الوجوب **قوله** المص ولما هو الفرق بين الوجوب  
**قوله** لم يخرج اجواب عن دليل ابي يوسف فتأمل ويجوز ان يقال منه ولما ان  
القضا بمثل معقول يجب بالنسب الاول اذ لم يمنع مانع لا سبب جديد فيكون  
اشارة الى اختلاف المشهور في الاصول **قوله** وقوله ثم ذكرتهما اي في اجماع القضا  
ما يدل على الوجوب لانه قال قراء فيكون بمنزلة الامر بل **قوله** انما يكون دليلا اذا  
كان مستغنى في الامر الاجابي وهو لم لا يجوز ان يكون الامر لا مستغنى في ويكون الترتيب  
عليه ما في الاصل كما ارد ما من قوله افترض رجلي اليسرى ومنع يد يدي على  
خذيها واثارة ذلك المعنى **قوله** واما وجه ما ذكره اجماع القضا فانه بيناه **قوله** لم  
يظهر لنا دلالة ما بينه على الوجوب **قوله** لوقوع الفصل بالفاحة الثانية **قوله** وانما  
يخص تحليل في الموصولة بما ذكره فان الفصل يقع بالتركوع والسجود والقعدة والاشهاد  
كما لا يخفى فيكون مؤنة قوله ولم يذكر الشئ الاخر **قوله** اهترار عمار وبي بن سباع  
عن ابي جح والي يوسف **قوله** الظاهر ان عنه رواية اخري يجوز القضا او يكون  
قوله بهذا مثل قول ابي جح في الممارسة **قوله** اما ان يكون افادة النسب للمخاطب  
**قوله** قد يقصد من الكلام لازم الفائدة فينبغي ان نعم النسبة لانه لانه قد يقصد  
منه التخيير والتحرر وتوهمها **قوله** والظاهر القراءة **قوله** قد يكون الغرض من التواتر  
ايضا افادة النسبة الى ما يتراءى العضا من كتب احكاميات فان  
مقصودهم الافادة الى ان مع **قوله** وفيه نظر لان من راي المصداق ناطق **قوله**  
والظاهر ان اخباره ذلك بطريق الاستدلال وتراين الاحوال ثم المراد باسما  
نفسه ان يكون هناك صوت بحيث لو لم يكن في ذاته لانه سمعه **قوله** لان التواتر  
فعل التنا **قوله** نعم انما انما الكيفية العارضة للصوت فلا بد ان يسمع **قوله**







لنا خير الصبيان والمعتقون لنا خير النساء نعم هو دليل على تأخيرهن عن الرجال  
 ولو استدلنا بخيرهن بحدس آخوهن لعلنا لو لم يكن **قال** المص وان عازته  
 وهما مشتركان في صلوة فسدت صلوة **اقول** اجماع شرط الحمايات ان يقال  
 محاذاة مشتركة متونة الامام في ركن صلوة مطلقة مشتركة مخبرية واداء  
 مع اتحاد مكان وجهته دون حائل وفرضه فلو كان احدهما على مكان تدانته  
 والاخر اسفل فلا محاذاة **قال** المص فيلزم جميع ماورد في النص **اقول** وفيه بحث  
 اذ لا يفرق فيه للصلوة فضلا عن هذه القبول **اقول** وهو ماورد في النص في آخر قوله  
 ويراعي جميع ماورد في النص ليس في حديث ما يدل على كون المحاذاة مقيدة حيث  
 لا يدل على فرضية التماخير **اقول** فان قيل هذا خبر واحد لا يثبت به الفرضية **اقول**  
 يجوز ان يقال المراد الفرض على زعم المجتهدين **اقول** واجيب بانه من المشاهير **اقول**  
 الفرض لا يثبت الا بدليل قطعي وليس المشهور كذلك فان اراد الفرض العلماني  
 فلا حاجة الى الشهادة **اقول** ولان تأخيرهما في الصلوة المشتركة فرض بدلالة الاجماع  
**اقول** لم يلزم تماذوكونا تأخيرهن فرضا بدلالة الاجماع بل بالقياس نعم المقس  
 عليه مجمع عليه وبذلك لا يثبت الفرضية واعترض بانه اذا كانا معا بان تأخير كانت  
 مأمورة بان تأخير ضرورة فانه لا يمكن للرجل تأخيرها الا بتأخير **اقول** واجيب بالفتح **اقول**  
 اي يمنع الضرورة **اقول** لان علمهم بمعنى ان معنى ليس الضمان في الذمة آه فثبت انه في  
 لانهم ليس معناه ذلك بل الكلام على التشبيه اي الامام كالضامن في كونه مطالبا بصلواتهم  
 بالتزامه الامانة فقام على **اقول** ولانهم ان الاجابة بديل عن التلويح **اقول** ترفي شرط  
 الصلوة ان الاجابة خلف من الاركان **اقول** واجوب ان الاشتراك انما هو بالتسوية  
 الى التخرية آه **اقول** بل المعنى بان تخرية على تخرية الامام كما هو جواز سبيل الحاذق  
 فالاولى ان يمنع انضواء التسمية المطلقة فانه احد التبركات في ذلك المشترك فيه  
 بعد آخر **اقول** وقوله وهذا اشارة الى ترك فرض القرادة **اقول** وانما هو اشارة  
 الى القدرة عليها لما جاز صلوة الامام وحده والتفريق وحده لا قدان اي

يصل

يجعل صلوة بقرأة بالاقداء بالتفريق **اقول** يخالف لما اسلفه في مسئلة  
 المحاذات قبل ورتين حيث قال لان التفريق لوصلي وحده والآخر وحده  
 وامكن انما لا قداء به فسدت ايضا صلواته **باب** احدث في الصلوة  
**قال** المص وان كان اماما استخلف **اقول** ياخذون به ويجزى الى الحراب سواء كان  
 المعتدي مدركا او مسبوقا او لا **اقول** فان قيل الامر في قوله فليست فاضلا للوصف  
 آه **اقول** المأثور هو الوصف بعقب سبق الحديث بل لا تفتي وظاهر ان ذلك ليس  
 بواجب **اقول** لانه ان قدر على اتمام الصلوة من المسبوق فليست بكونه خيانه  
 اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم من قلنا نسا ناعلموا في رعبته من هو اول من قد خان  
 الله ورسوله وجاعة المسلمين **اقول** وانظروا ان ما ذكره الحاقا العهد بالتسوية آه **اقول**  
 ونقطة الحاقا بديل على ما ذكره **اقول** فليست في العهد الحاقا به **اقول** اي الحاقا بالولاية  
**اقول** والشئ انما يلحق بغيره اذا كان في معناه **اقول** اي من كل وجه **اقول** واعلم ان التباين  
 المذكور انما يصح في الاحداث الخارجة من بدنه الموجهة للوصف لا التعليل من غير قصد  
 منه للحديث او لسببه ولان غير آه **اقول** قوله من غير قصد يتعلق بقوله الخارجة من  
 بدنه وقوله ولان غير معطوف على من غير قصد منه ومن غير آه **اقول**  
 قوله فهذا اي هذا الذي ذكرنا ان الاخرى اذا كان عليه قصد اصلاح لم يفسد  
 صلوة ما لم يخرج او يستخلف واذا كان عليه قصد لا عراض وترفع فسدت هو  
 احرف اي اصله **اقول** قال ابن الامام في شرحه اي الاصل انه اذا انصرف  
 لطق فان كان متعلقا لو كان تابعا جاز التباين فظهر خلافه جاز التباين وان كان لا  
 لم يخرج وظهر خلافه لم يخرج انتهى ولا شك ان هذا هو الظاهر لقوله **اقول** يعني التباين  
**اقول** الاول ان يقال بفتح ان تقول لم لا يجوز ان يكون من قبيل تفرع اي جرح في المزارعة  
**اقول** فالصلوة الاولى جازية **اقول** اذا خرج عنها بصفة **اقول** ولان الترتيب  
 فرض ولم يبق هذا الخروج صحيحة **اقول** مطالب بدليل مطرد على هذه المقيدة **اقول**  
 فلو توقف الخروج على تباينها صحيحة دار **اقول** فيه بحث **اقول** وروى ما لا نام **اقول**

بعد ما تعدد التشديد في كيفية تحقيق هذا  
 اقول ولك



في القاموس النكاح بضم الحوت والساكن وفقدان  
الحبيب

الورد كما تاتي **قوله** وهما فرض المسئلة فيما اذا كان بعد **قوله** لا عذر في  
تقديم من لا يصلح كالماتة **باب** ما ينسد الصلوة **قال** المصنف  
في صلوة عامدا او ساهيا **قوله** اراد بالناس اي ما يعم الخاطئ والناسي **قوله** منه  
اخطاب فيه عند القصد **قوله** اي تسلام وفيه صفة الاستخدام **قوله** لان فيه اظهار  
اجتزاع والمقصود **قوله** قول المصنف مكان من كلام الناس يدل على ان انفسه  
لكونه نفس من كلام الناس لان قاذية اظهار اجتزاع والتلف ويدل عليه  
ذلك ما ذكره في جواب ابي يوسف ايضا فلما سأل ما ذكره الشرح فقال  
**قوله** المراد بالجمع فيه التثنية **قوله** اي ما يعم التثنية **قوله** فليأتها قال ينبغي  
صاحب القيل صواب التثنية **قوله** لا يلزم ذلك **قوله** اي بان لفظ ينبغي  
**قوله** ولا وقع في هذا الكتاب في موضع من اختلاف المتأخرين كذلك **قوله** اي  
ايتان هذا اللفظ **قوله** فان حمل اللفظ ههنا ايضا على التثنية اندفع النظر الثاني  
**قوله** لكن قوله اح اح ينبغي عن ذلك الحمل **قوله** فيه تعليل الآية **قوله** يعني المتقدي  
**قوله** لان اجرا او الاسطوانة لا يتصور ان يكون بينه وبين موضع سجوده **قوله**  
لا يلزم ان يكون اجرا او اسطوانة بل يجوز ان يكون آدميا من مزارعه  
لا يأتى ويجوز ان يكون سائر معلقة اذ ارع او سجد يحرك رأسه المصلي ويملكه  
موضع سجوده ثم يعود اذا قام او قعد **فصل** وكيفية المصلي **قوله** وقال  
بدرا الدين الكوردي الجوزي وقال حميد الدين البغيت كل عمل ليس فيه غرض  
صحيح **قوله** فبيان الكلام في البغيت شرعا والظاهر ان كلامهما متحد وانفق في المعنى  
انما يرد اطلاق على القيد والصحة لكونه شرعا فاما على كلامه في صورته **قوله**  
يعني حكمه صورة الآية **قال** المصنف ولا يفترض ذراعية **قوله** اي لا يلحقها  
على الارض **قال** المصنف ولا ياكل ولا يشرب **قوله** كان الظاهر ان يذكر هذا  
المسئلة وما يلحقها قبل الفصل **قوله** لان تنزيه مكان الصلوة عما يمنع دخول  
الملكية مستحب **قوله** فليكونا الكراهية تنزيهية **قوله** وقيد بالمشايخ

والا

والا اي احتراز عن الناس وغيرهم فانه لا يكره بخلاف **قوله** وفيه بحث **قوله**  
**باب** صلوة التوبة **قوله** فان مرادها الا اذا لم يجر دور الاجرام **قوله**  
وانما يرد انما يتحقق في الواجبات لانها محصورة بعد **قوله** فليقول ان انما  
مؤكد وهي محصورة ايضا **قوله** وفيه نظر لانه ح كان فرضا لا واجبا **قوله** يجوز ان  
يريد بالوجوب ما يعم الفرض على ما هو الشايع لا المعنى الفاعل له فلا يراد  
**قوله** قيل ولا حاجة له فيجاء به لان الله ونزل من حيث العود **قوله** تأمل **قوله**  
وتأمل ما روي آه **قوله** فيه بحث **قوله** واذا اراد ان يثبت كبره لان احواله  
قد اختلفت من حقيقة القراءة الي شبهتها **قوله** وانما قال شبهتها لان قوله اللهم  
انك تعلمك كان كمنه في مصحف ابي وابن مسعود وكان ابن مسعود يستعي  
صورة القنوت ولهذا كبر ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله قراءة للبحث **قوله**  
واجب بانه ثبت آه **قوله** تسليم لور ودالسؤال على تعليل المصنف حيث اجاب  
بتغيير الدليل **قوله** لانه اختلف في المتابعة في قنوت الخمر مع انه اتباع في اخطاء  
اجماع على المتابعة في الدعاء المستنون لان قنوت الورد صواب بغير **قوله**  
قال ابن الهمام وفيه نظرا فلا ملازمة بين المتابعة في قنوت يدعي ويجوز ان في  
مستوفى لجواز ان يمنع فلهما بل الوجه ان المانع انما على منسوخ فليعلم انه لو كان غير  
منسوخ لجازت والاتقال مثلا لا يتابع لانه ذكر لا يشرك فيه المأموم بانه  
كالقراءة والتسبيح فليعلم بطلان قطع الان بذلك كان ظاهرا في انه على مسامحة  
عند انتهى **باب** انقضاء **قوله** واقل صلوة فرضت على النبي صلى الله  
عليه وسلم **قوله** يعني اقل صلوة صليت بعد الافتراض **قوله** وفلت يجوز  
ان يكونا ذكرا بوجه احتراز عن قوله الشافعي **قوله** لا يندفع بذلك ما قاله  
صاحب التمهيد خصوصا اذ انظر الى جعله كالهما في مقابلته كلامه **فصل**  
القراءة **قوله** وقد شرع في بيان القراءة التي تختلف وجوبها **قوله** يعني عندنا  
**قوله** بل في كل من حيث الاصل **قوله** كما مر في فضل القراءة بعد باب صفة



الفصل في الركعات **قوله** فان التكرار فرض لانه ثبت ذلك بفعل النبي **قوله** لا يترك  
 ركعة واحدة في الركعات واوهم عليه ما رسول الله **قوله** فلا يفرض التكرار لانه  
 تركها احياها كما يصرح به في شرح **قوله** وما ذكرتم خبر واحد **قوله** جواب خبري  
**قوله** وضعة الركعة **قوله** اخرج **قوله** اجمهر والمخاض **قوله** قلنا نعم كل فرداة **قوله** بقي  
 ان الاخر بان ايضا صلوته في كل ركعة **قوله** لكن الركعة الواحدة ليست  
 من الافراد شرعا لانه عليه السلام عن النبي **قوله** لكن النبي يفتي في المنزلة  
 كما عرف في الاصول ولو لم يكن الركعة الواحدة صلوته شرعا لما حلت احوالها  
 انه لا يصلي ركعة **قوله** فيكون اخطاؤه **قوله** كراهية تحريم **قوله** لا تنافض  
 في ركعتين لا باعيانها **قوله** فيكون ان التعليل الذي ذكره المصنف يدل على تعيبي  
 الاولين لا لثبوت **قوله** والاخر بان في ركعتين في حق السقوط اه **قوله** فليكن  
**قوله** اجمعه وخلف الامام **قوله** في ان التواتر الامام قراءة **قوله** اجمعه  
 بان هذا ترك **قوله** اذا سلم التبايل ما ذكرتم **قوله** لا يفرض عدم كون  
 ما ذكره تركا فاما **قوله** لان الف واللام يدل على مثل هذا **قوله**  
 خصوصا اذا كان خلف الامام **قوله** فان قيل ما الفرق بين الكلام واكثر  
 العدد **قوله** خبره راجع الى ترك الركعة **قوله** واعتذر لا بأس  
 بان ما حفظه هو قياس ابي جرحه الله **قوله** فيجب **قوله** واكثر  
 بيان انما فرض في التطوع **قوله** ولا يجوز **قوله** ولا يفي ما تقدم ان انشروع  
**قوله** الظاهر ان مراد المصنف من هذا التقرير ان مراده ان القيام ليس بمشروع  
 فيه بل من صفاته فلا يلزمه في الاولى ولان الثانية **قوله** يدل على حالة العذر  
**قوله** كما اذا فرض في الثانية او في الاولى بعد انقضاءها **قوله** قوله حتى لو لم  
 ينقض اه **قوله** نظر آه **قوله** الظاهر ان المراد لا يلزمه القيام عند بعض الشايخ **قوله** ان  
 اصول ابي جرح وقوله حتى اه انما ذكره توضيحي ودفع لسؤال مقدر ومهمل اذا  
 لم ينقض عليه لم يمتنع الشرع به فاجاب منع التزم **قوله** واعلم ان

الدليل

الدليل المذكور في الكتاب **قوله** فيجب **قوله** فان قوله المصنف لم يباشر القيام  
 فيما بقي يعنى ما بقي من الركعة الاولى ايضا والمصنف يعنى التعمد في الركعة الاولى  
 ايضا **قوله** وكون المسافر شيئا كبيرا لا يركب **قوله** فيغير الى انه لو ركب  
 من يركبه ينزل وسيصرح ان الاقدار على الشيء في التكليف انما يعتبر في  
 التكليف لا القدرة التكليف غيره **قوله** ومن افتتح التطوع راكبا ثم نزل  
 وان صلى ركعة فان لم يركب استقباله قوله وما يصلي بعد ان ركوب بائنا **قوله**  
 كركبته واحدة فلا يجوز بناؤه عليه **قوله** وفي المحيط البركان ولو ركب دابة فسد  
 صلوته لانه ركوب الدابة على ما عليه الغالب لا يقوم الا باليدين ولو نزل من  
 الدابة لا يفسد صلوته لانه الشئ ولو تمكن بدونه استقباله لا يفسد شيئا هذا  
 بما اذا حله غيره ووضع على السرج فان هناك فسد صلوته وان كان هذا امر  
 لا يجزى فيه الى اليد فضلا عن اليد قلنا اجواب من وجهين احدهما ان الحكم في  
 على الغالب والغالب ركوب الانسان بنفسه اما ركوب غيره فليس بالغالب  
 وركوبه بنفسه لا يقوم الا باليدين وانما في غيره لا يركب عادة الا باصره  
 وفعل الغير بامر به يتقبل اليه وكان ركوب بنفسه انتهى ويتبين من هذا ما في  
 كلام الشارح ثم اقول وفي اجماع الصغار الامام فخر الاسلام عليه السلام  
 يعقوب عن ابي جرح في التطوع اذا صلى ركعة راكبا بوي ثم نزل وان صلى ركعة  
 نزل ثم ركب استقبال قبل في الفرق بينهما ان الركوب على كثر فيقطع والنزول  
 على قليل فلم يقطع وهذا امر مضطرب لانها سواء عند عامة الناس اذ رأت لو شئ  
 فوضع السرج وضعا والفرق ان احرام الصلوة من التراكيب انعقد بوزن الصلوة  
 بالركوع والسجود لانه بوي مع القدرة على النزول فعلى الاول صح ايضا فاما اذا  
 احرم نازلا فنقد انعقد احرامه لوجوب الركوع والسجود لا لاجازة فليس يمكن  
 تركه ما لم يلزمه بغير عذر لازم انتهى وهكذا في شرحه فافهم فان شرح صدر  
 الشرح في باب ما كره من العمل ثم اقول وهذا وان كان فيه اشارة الى ما في الف

واذا ركب وسجد



للمنفرد من الخط لكن يظهر منه ان الشارع خلط بين التعليقين وانما القدرة الغير  
اعتبارها وكيفية الفعل تعتبر بالشارع يكون اعتبارا كونه انعقادا او ام تركا  
يجوز التركوع والسجود وكون انعقادا او ام تركا لا ينافي في ظهور  
كفاية ابطال التركوب دون النزول في اثبات المنع في كل حال وعلى كل حال للشارع  
على كل كلام المص على ما حمله لئلا ينقض دليل مسئلة اذا افتحها ما يانم فقد  
لا من قدر على ما سبق هذه المسئلة كنه فرض المطر ووقع تحت الميزاب **قوله**  
لا ينافي القدرة على التركوب اليه قوله لان الانتذار على الشيء **قوله** لا ينافي  
ان عدم جواز بناء المراكب في هذه القدرة مع انه لا يبطل كنه فرض ان كل  
وليس فيما ذكره في معرض جواب ما يفهم **قوله** لان الانتذار على الشيء **قوله** جواب  
لقد علم لا يقال القدرة على التركوب **قوله** قيام شهر رمضان **قوله** وفيه  
نظر لانه قال يستحب ان يجتمع الناس **قوله** انه ان راد المص انه سكت عن بيان صفة  
الشرائح استغلا لا وذكر لفظ الاحتجاب فالظاهر الاحتجاب على مجموع الصلوة  
والاجتماع والتسليم بان كل تركيبي واجلس غير الوتر فانه سبق بيان صفة  
**قوله** فان قيل لو كانت سنة لو اطلب عليها النبي وم **قوله** ذلك في سنة النبي  
صلواته عليه وسلم وهذا سنة اختلافهم واطبق عليها غير اربعة كبر رضى الله عنه فيهم  
**باب** ادراك الغرضية **قوله** لانه السبب في نهى عنها **قوله** يعلم منه ان النهي  
بمعنى النهي والالتزام يلزم البطلان **قوله** واجب بان النقص ليس لاقائه السنة  
بل لاقائه الغرض **قوله** الا خصرا ان يقول بل لاقائه الغرض والسنة **قوله** بطل  
اصل الصلوة على ما سياتي **قوله** في الباب الثاني **قوله** لانه جائز قطعها لظلمة  
الشر **قوله** اي قطع الصلوة المفروضة **قوله** ففعل يشهد بان القدرة لا يمكن  
فقد هتم وقد صارت فبش هذا **قوله** وانما قال وقد صارت لانه القدرة  
المعادة قد من جملة الاول وفيه بحث **قوله** قوله فاذا انها معطوف على قوله  
بشرها **قوله** ويجوز عطفها على الجملة الشرطية **قوله** واشد ما كراهته اليه قوله وانوي

يلى

بلى

بلى ذلك معناه ان اشد الكراهية في الصلوة ان يصليها في الطلوع والصلوة  
خلف الصف آه وان لم يكن مكرهته اشد الكراهية الا انها مكرهته اشد مكرهته  
كراهيتها بلى ذلك يعني بلى اشد الكراهية تكون كراهيتها شديدة بالنسبة اليها  
**قوله** المص ويدرك الاخر **قوله** من قيل علفتها نسا وما بارداي وربني  
ان يدركه او هو حال بقدر الاستعداد فيكون رفوعا **قوله** وبيان هذا امر بالانتفاع  
على قصد ان يقطعها وهذا غير حسن شرعا **قوله** قال ابن الهام في اول باب  
سجود السهو من شرع في الصلوة بقصد ان يفسدها لا تفد لا بتحقيق ذلك القصد  
بالفعل وبنية لغوا نهى **قوله** والقصد للقطع نقص الكمال فلما باس **قوله** نهى بحث  
اذ لا الكمال فيها فانها لا تؤدي باجتماع الالهي الى ما من قوله بخلاف الفعل لانه  
ليس الكمال وكان القصد ان يقول ليقربها مرة اخرى وجوابه ان ابطال العمل  
تقصده انتهى عنه وورد المفردة مقدم على جلب المصلحة **قوله** وقوله هو وكذا  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نوروا بيوكم بالصلوة ولا تجعلوا قلوبكم غافلين  
فيه **قوله** المص لانه يبق فلما مطلقا **قوله** فيه بحث لانه غير مسلم عند محمد  
وقايل وذكر الضمير بنا وبالفعل او هو للثان **قوله** ومنهم من حقق اطلاق وقال  
الخلافا في انه لو فرضي كان فعلا متبدا او سنة **قوله** فعلى هذا ينبغي ان يكون لمحمد  
خلاف فيما قبل الطلوع **قوله** لا فضاصل القضاء بالواجب **قوله** لو صح هذا لم  
لكن سنة الظهر لا يلزم قضاء وليس كذلك وانما ان ذلك تعريف قضاء  
حيث ذكره في تقسيم حكم الامر فلو حكم الامر نوعا او اداء وهو تسليم  
الواجب وقضاء وهو تسليم مثل الواجب **قوله** لانه النقص ورد في الوقت  
المعجل **قوله** وهو ما بين الطلوع الى الزوال ومع كونه مهيلا انه ليس وقتا  
شبه من الصلوة اجتمعت **قوله** وفيه نظر لانه مثل هذا يستحق تبعا لغيره **قوله**  
قد علم الثابت الضمني كما ثبت تبعا ولا يلزم ان يكون كل ضمني جوازا  
وذلك ظاهر للترتيع **قوله** لان التركوع شبه القيام حقيقة اليه قوله وكل **قوله**



فقد انما قيام حكمها لا انما يتبهم **كتاب** قضاء الفوائت **قوله** وفيما كنت  
من الوجه الاول انما متروك لظن **قوله** انت خير بانه ليس متروك الظاهر ان كانت  
عن العام **قوله** وشرايط الصلوة لا تسقط بشئ من ذلك كالمطهرة واستقبال  
القبلة **قوله** فيه بحث **قوله** واجواب عن الاول ان قضاء الصلوة وجوبه في قوله بطريق  
الاول **قوله** نعم رافعه صلى الله عليه وسلم عامة للمؤمنين ولكن لانهم مساواة المطيع  
والعاصي فيها فضلا عن زيادة الرافعة لكسبه حتى ثبت الاولوية التي ذكرها **قوله**  
وفى الثاني بانه ما بطلنا بالعمل بالمشهور بخبر الواحد **قوله** لا يلزم اعمال الخبر  
اخر اقلنا بتأنيهم من اشتغال بالوقتية قبل قضاء الفوائت من صحتها كما في  
النافذة فتأمل هل يخرج اجواب عنه بما يستفاد من المسبوط **قوله** بخلاف صورة  
التميز فان فيها العمل بالكتاب والخبر جميعا الى قوله فقلنا بهما **قوله** مقتضى نص  
الكتاب ان يجوز الوقتية في وقت الذلوك مطلقا ومنه خبران لا يجوز عند الذلوك  
قبل قضاء الثانية فوطا انه نسخ فانه تعيد للطلاق **قال** المصنف ان تترك الفوائت  
على ستة صلوات **قوله** قال ابن الهمام استثناء من قوله رتبها في القضاء ولا  
يستلزم كون الفوائت سبعا لان ما به الزيادة لا يوجب التلطف كونه فانيا اذا  
انضم الى الفوائت المعنية صلوة صدق ان المسمى بالفوائت زادت وان  
لم يكن فائتة انتهى فيه بحث فانه يظهر قولنا زادت الذين على ستة دراهم **قوله**  
ورق بانه يستدعي زيادة الاوقات على ست صلوات اه **قوله** والظاهر ان الحكم  
على القلب اي ان ان يزيد الصلوات المفروضة على ست فوائت وهذا مفسر صحيح  
لا يخالف عليه والقلب في معتبر من البلاغة سيما عند صاحب المنهاج **قوله** وذلك  
انما يكون بفوت وقت السابعة اه **قوله** لا يقال يجوز ان يكون بدفول وقتها لانه  
انما يكون فائتة **قوله** واجتبه ان لا يقدر رضا فان وقته انما ان يزيدا وقفات  
الفوائت على اوقات ست صلوات اخ **قوله** لا يخفى عليك اننا انما نزيد على اوقات  
ست صلوات ليس وقت الفائتة بل على العكس حيث زاد على اوقات الفوائت

النية

النية وقت صلوة اخري **قوله** ويجوز ان يقال اصل ذلك قضاء بالاعمال الى  
قوله وعبد الله ابن عمر اعني عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقضها فنزل على ان  
الكثرار معتبر **قوله** فيه تأمل **قوله** لانه متى اذني صلوة من الوضوءات هي السادسة  
المستروكات الا انما متى قضيت مستروكة بعد ما عادت المستروكات فحسبتم لانها  
هكذا فلما يعود الى اجاز **قوله** قال ابن الهمام وفيه نظر لانه لم يسقط الترتيب اصلا  
فان سقطت بخر وج وقت السادسة وهو لم يخرج حتى جارت خمس بقضاء  
الثانية ولا يمكن تخريج على ما روي عن محمد بن ابي عمار دخول وقت السادسة  
لانه لو كان كذلك لم ينفذ الوقتيات انتهى فيه بحث لانه لو لم يكن فان سقطت  
بخر وج وقت السادسة لكتم بل ذلك اذا لم يؤد بها فاسدة في الوقت فاذا  
اذما كذلك حكم بقولها اذا لم يؤد بها فيه بالترتيب تأمل **قوله** فلا يتقدم حكمه  
الى صلوة اخري **قوله** فعلى هذا ينبغي ان يصح الفوات قدمت او اخرت  
واجتبه ان اجواب يحتاج الى تفصيل ذكر في فتح القدير فراجع **قوله** سقط  
الترتيب **قوله** بالاثنا **قوله** وعليه اداء العصر **قوله** بالاثنا **قوله** لان التخرية  
وسيلة آه **قوله** ولا يتقدم بالوضوء لانه ليس وسيلة لانه الصلوة فوط خلاف  
التخرية **قوله** واجواب عن الاول ان الوصف لا يجوز ان يكون محصلا لان المحصل  
يجب تقدمه والوصف لا يتقدم عليه الموصوف **قوله** فاقول ان الشارع في  
الوصف الغفلة **قوله** جاز ان يكون لكل واحدة من احادها **قوله** يعني بطريق  
الاولي ثم المناسب ان يقال جاز ان يكون عليه لكل واحدة اخ والظاهر ان  
لفظ الغلة سقطت من كلامنا نسخ **قوله** لانها جودها من حيث الوجود آه  
**قوله** وجوده الشرعي متأخر ايضا عنها كما لا يخفى **باب** سجود السهو  
**قال** المصنف ثم نيت ثم سلم **قوله** قال ابن الهمام اشارة الى ان سجود السهو  
رفع التشبه وانما دفع القعدة فلما جلا في السجدة الصليبية وسجد السكاة  
واذا ذكرهما واحدا بهما في القعدة نسجد فانها برفعان القعدة حتى تغيرت

نسخ السهو

نسخ السهو



القعود بعد ما لان حكمها قبلها وعلى هذا الوجه لم يرد رفع من سجدة السهو  
 تكون تاركها للواجب ولا يفسد بخلاف ما اذا لم يقع بعد تلك السجدة  
 حيث يفسد تركها الفرض وهذا في صحة سجدة التلاوة على احدى قولين  
 وهذا الخ لا ينتهي في الاشارة كلام بل لا يبعد ان يدل الاشارة الى دفع القعدة  
 لان التشهد لا يوجد فيها **قوله** فلا يكون فعله على وجه قال به بعض العلماء  
 من ان يكون على وجه لم يعل به احد منهم **قوله** فكونا خلاف ما يجب في منبأ على قول  
 الشافعي الذي وجد بعده ولم يقبله الشافعي في مواضع الا ان يكون مراده  
 بعض العلماء سلف الشافعي في هذا القول **قوله** بناء على اصل وهو ان سلام  
 عن عليه السهو يخرج من الصلوة عندها **قوله** لا يقال تعليل المص بقوله لان  
 الذي هو موضع آخر الصلوة يدل على انه لم يخرج بالسلام عن الصلوة فكان  
 اختيارا منه بمذهب محمد والله اعلم لان هذا السلام انما يخرج به فروقا  
 لا بانا على ما يجب في تسليم التعليل المذكور على مذهبهما ايضا **قوله** وكذا  
 جمع خصيصه بمعنى المخلص **قوله** الظاهر بمعنى المخلص بل بمعنى اخصه **قوله** وفيه  
 نظرا لانه يتشبه بان يكون المراد بالواجب الفرض والواجب **قوله** ولا يقال  
 للكل على عموم المجاز لا يقتضيه وجوب السجدة بترك الفرض كالتكليف والسجود  
 مثلا فاما على ان لا يرد على ما ذكره الشارح ايضا **قوله** وفي ذلك جمع بين الحقيقة  
 والمجاز في موضعين **قوله** ومع ذلك لا يصح الكلام لدلالة على وجوب السجدة  
 بترك الفرض **قوله** لكن لا بد من اخطا مرتبة الفرع **قوله** فيجب فان  
 الواجب ثبت بدليل ظني ومجرد اخطا المرتبة لا ينفذ بطلان الدليل **قوله**  
 وصحانته عن ذلك واجبة **قوله** بمعنى الفرض فلا ينفذ مدعا **قوله** واجب  
 بان النبي لم كان يفعل ذلك لبيان ان القراءة مشروعة فيها **قوله**  
 لكن يلزم التمسك على ترك الواجب وحاشاه صلى الله عليه وسلم عن ذلك وان  
 المشروعة يكون بالتعلل خارج الصلوة **قوله** لم يخرج لا وانها ان تطلع لشركه

في قوله لا ينفذ مدعا  
 قوله لا ينفذ مدعا  
 قوله لا ينفذ مدعا

القول

**قوله** اذا جاز ان يأتي لما عوم في الصلوة بقراءة التشهد والتسليم مع  
 عدم اتيان اماميه بهما ولم ينفذ هذا قطعاً للشركة فكيف بعد قطعها  
 اذا اتى بما يحجب نقصان احاصل بتركها بعد فراغ الامام عنها فليست على  
 حان لم يتم قايما **قوله** في اطلاق التأييم على من لم يرفع ركبته ما لا يخفى **قوله**  
 فخرج من ان يكون بعد ما وقف قعد على الرابعة او لا يكون **قوله** الكلام كان  
 سهي عن القعدة الأخيرة فكيف يكون من قعد على الرابعة من محتملة فغيره  
 قسم الشيء قسمته **قوله** المص وسجد للسهو لانه اخر واجبا **قوله** اخر  
 عليه بانه كان ينبغي ان لا يسجد فيها اذا كان اليه اقرب كما في السهو عن القعدة  
 الاولى **قوله** يمكن ان يفرق بينهما بان القريب من القعود وان جاز ان يعل  
 له حكم القاعد لانه ليس بعارض حقيقة فاعتبر جانب الحقيقة فيما اذا سجد  
 الثانية فاعطى له حكم القاعد في السهو عن الاولى اظهرها والتفاوت بين الواجب  
 والفرض وظهر ما قررنا ان من فسر الواجب هنا بالواجب القطعي المص  
 وان اشكل الفرق **قوله** وهو ما لا يلفظ التسليم **قوله** ولعل الاقرب ان يقال وهو  
 التشهد **قوله** والواجب عن الاول ان الاستحكام انما يكون بالوجود في الخارج  
**قوله** الكلام في الوجود الشرعي لا الحكي **قوله** وتكونه نظرا لكون السجود حقيقة  
 في وضع الجبهة **قوله** لم يخل في وجه قد سبق في صفة الصلوة **قوله** لا يقال ان كان  
 بناء على التسمية **قوله** فيجب **قوله** ولو تم السجود بالوضع لما احتج الى قوله  
 ولا بناء على التماسد وجوب عنه تعديره لان فساد السجدة بوضع الجبهة اذ لو  
 صح ما ذكره من تمام السجود بالوضع لما احتج الى اعادته بعد اعادته السجدة **قوله**  
 وعن الثاني الى آخر قوله وليس من قصد من سوي الاشارة **قوله** ولكن لا تقول تغير  
 الوصف ايهون من ابطال الاصل فاذا جاز الثاني جاز الاول بالطرق الاولى  
 والاو في اجواب ان يقال الايمان امر قلبي لا يجمع فيه الاشارة للتصديق  
 ولا كذلك افعال الجوارح فاما **باب** صلوة المريض **قوله** لانها من العوارض

في قوله لا ينفذ مدعا  
 قوله لا ينفذ مدعا  
 قوله لا ينفذ مدعا

في قوله لا ينفذ مدعا  
 قوله لا ينفذ مدعا  
 قوله لا ينفذ مدعا

قوله لا ينفذ مدعا  
 قوله لا ينفذ مدعا  
 قوله لا ينفذ مدعا



مكرر واذا كان قد ادى بعض القيام قال الزيلعي  
بان كان قادرا على التكبير بعض القراءة مستطاع

**اقول** اي الموضع والسمو **اقول** اذا اجترأ الموضع بان يخطه بالقيام ضرر اه **اقول** المغني  
المراد بالجزء هنا اعم من عدم القدرة حقيقة ومن لوقا الضرر به فلا وجه للعقوبة  
عليه **قوله** ومن قال بسقوطه عند ذلك قال الحق نقول عند الاستسقاط وهو لا يصح  
**اقول** فيه ان القائل بسقوطه ينبغي ان يقر بانته احق بقول عند التضرع اذا قلت  
وعذر الاستسقاط اذا كثرت فتأمل **قوله** وبه اي بوقوع الاشارة به الى الكسبة  
**اقول** ويجوز ان يكون ذلك لغيره لكون الاشارة بمعنى ان مع الفعل **قوله** ليس هذا  
من نصب الامايل بالتوالي بل بالقياس على التراس **اقول** فيه ان القياس من قسم  
الرأي **قوله** فكذلك لا ينبغي ان يفتقر الى تقدمه ان جواز القراءة اتمام العمل  
ثبت على خلاف القياس فينبغي ان يقتصر على صورته الا ان يفتقر بالتدريج في العمل  
**قال** المص لانه لو تعدد عند يجوز من غير عذر فكذلك الاكبر الا ان كان بعد ساءة  
ادب دون القعود **قوله** ان الغالب من حال ركب التسعة دوران التراس على القياس  
اه **قوله** ذاك في الذي لم يفتقر ركوب التسعة وانما المعنى في المسكن كما ذكر **قوله**  
والمتوفى بالبحر كما معرب لكتبة الممرسة في لغة البحر **قوله** قوله في لغة متعلق بكون  
المتوفى **قوله** وقوله هو انما قد رغن على وابن عمر به اي الاعتبار من حيث السماع  
هو لما نزل **قوله** فهذا يرد ما ذكره الشيخ الشارح في وجه اعتبار التكرار في باب  
الفوائت **باب** سجود التلاوة **قوله** فان قيل كان الواجب ان يقول سجود  
التلاوة والسماع لانه السماع سبب كالتلاوة **اقول** سيجي من الشارح ان  
الضحيح ان السبب في حق السماع ايضا هي التلاوة فيكون الاضافة اليها بانه على  
ذلك لكن فخر المص كون السبب في حق السماع هو السماع على ما سيجري به  
المص لا التزامه متبعة **قوله** قال ابن الامام على التزام المتابعة لانه انما يفتقر  
اذا لم يكن في السيرة اما اذا لم يكن في اجتهاد حتى يسمع المقتدي فلا حاجة الى هذا  
التعليل اذا السماع موجب عليه ابتداء انتهى فالاولي على هذا ان يقول لانه الغرض  
فيما اذا لم يسمع المقتدي فتأمل **قوله** فان التام الامام السامع فيجب ان يفتقر

قوله في لغة متعلق بكون المتوفى  
قوله هو انما قد رغن على وابن عمر به اي الاعتبار من حيث السماع  
هو لما نزل قوله فهذا يرد ما ذكره الشيخ الشارح في وجه اعتبار التكرار في باب  
الفوائت

قوله

اقول

سجد التلاوة **قوله** في الوجوب كلام بل هو مندوب **قوله** المص لانه لم يفتقر  
بصكوتية **قوله** قال ابن الامام صواب النسبة فيه صلوة انتهى منهم جوابه عما سئل  
الشارح في هذا الورق حيث قال انه خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء غير من صواب  
ناذر **قوله** فتقد في شروعه بواجب **قوله** اي تعسفا شروعه في سجدة التلاوة **قوله**  
غير متعلقة بغيره بغير **قال** المص وان قواه الامام وسعها بل ليس معنى الصلوة  
فدخل معه **قوله** يعني دخل معه في تلك الركعة اما لو دخل في الثانية كان عليه ان يسجد  
بعد الفراغ وقوله لانه صار مدر كالحال كما ذكر الركعة اما لو دخل في الثانية كان عليه  
والثانية وانه كانت لا يجزي في الافعال انما انها اثر القراءة فالحقت بها **قوله** لانه  
لوم سيعربا بان احاطا بالامام سجد معها فغيرها اولى **قوله** فيه بحث فانه ان ارد  
انه لوم سيعربا في هذه الصورة ففيه مضادة وان ارد لوم سيعربا حال الاقضية  
فالاولوية مندوعة فتأمل **قوله** فانما سجدة وجبت في الصلوة وسجدتها في الصلوة  
كما تقدم **قوله** لانم فانه المراد وجوب الاداء ولا يجب ادائها فيها على اختلاف  
**قوله** واجيب عن الاول بان قد يرد وكل سجدة صلاتية واجبة في الصلوة **قوله**  
اذ كان التام في صلاتها والسماع ليس كذلك حدة على السجدة الواجبة على السامع  
في الصلوة **قوله** والفتاوى ان يقال قد يرد وكل سجدة اخى **قوله** فيه بحث **قوله** ويمكن  
ان يجاب عنه بان المصير الى الاتصال انما كان على وجه التميز من المص والاتصاف  
صلواتية اقوى من السبق فلا يساوي السبق اخى **قوله** وفيه تأمل فان الاتصال بالتصوير  
كون الخاف الاول بالثانية خلاف موضوع التداخل كيف لا بوجهها **قوله** وليس بوجه  
لجواز ان يكون قوله في الاصح متعلقا بالمسلكين جميعا **قوله** الظاهر خلاف  
الظاهر **باب** صلوة المسافر **قوله** ولو قصد ولم يظهر ذلك بالفعل فكذلك  
**قوله** كيف يقصود ذلك وقد قال الامام لما عزم ان يحل على الخوض **قوله** وقوله  
سير الابل بالنصب بدل من قوله سيرة ثلاثة ايام **قوله** وفيه بحث والظاهر انه  
نصب على نزع اخى فاض **قوله** فكون انقضت وهو المصحح عما بان نسبة الى ابن ابي



وذلك يستلزم ان يكون التقدير **قوله** لو قال وهو المصحح ثلثة ايام استغنى عن قوله  
 وذلك يستلزم آه كما لا يخفى **قوله** او عدم الاشتغال لانه ان كانت طلبية وذلك  
 لا يجوز **قوله** فيه بحث فان الطلب ليس بايجاب حتى يلزم الاشتغال الا ان  
 القول المصنف سابق من آه ثم لم يصح اخذ بالعزيمة كما يجوز ويجوز ان يحاط  
 بان المراد الاشتغال باعتقاد حقيقة فليقتل ويمكن ايراد البحث من وجه آخر بان يقال  
 ما من عام الا وقد فرض منه البعض فلما يلزم في شيء مما ذكره نعم لا بد من تدبیر  
 التخصيص من دليل **قوله** فيجوز ان يكون المأفوي وما ولية او اقل مسيح يدل على  
 وهو ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه الى آخر حديث **قوله** لا يظهر كونه احدث  
 والملا على المسح بل هو دليل على قصر من يصير سيرا قتل مخفي في الكتاب واظن  
 ان لفظ مسيح في السؤال ولفظ المسح في الجواب كلاهما من انشاء محام  
 من التامخ ووصابه بقصر والعصر **قوله** والثاني انه متروك الظاهر لان ظاهره  
 يقتضي استيفاء مدة ثلثة ايام **قوله** الظاهر ان المراد استيفاء المسح في  
 حياته تأمل **قوله** في القول بالمسح للمأفوي وما ولية قولنا لا يدل **قوله** في بحث  
**قوله** سئل ان لا يجوز ان يكون ثلثة ايام طرفا للمأفوي والا كان في قوله مسيح التقييد  
 يوما ولية كذلك فكان حكم المقيم والمأفوي في مدة المسح واحدا في بعض الصور  
**قوله** في بعض الصور يعني في صورة مسافر يوم ولية وفيه بحث لانه لا يتوقف  
 لزوم تسوية المقيم والمأفوي في بعض الصور على كونه يوما ولية طرفا للمقيم بل هو  
 يلزم على تقدير كونه طرفا لمسح ايضا واخفى ان طرفية المقيم محذور مستعمل **قوله**  
 واجواب عن الجواب الاول ان النقص مشترك لانه لا يلزم اليه قوله فكان مقتضاها وجوب  
**قوله** فلا يخفى ضعفه كيف والائمية كالمجتبى على ان آية في قصر اجزاء الصلاة  
 كذا في التلويح ثم ان هذا الكلام في ذلك الجواب مبني على ما ذكره في الاسلام من  
 ان انتفاء احكام عند انتفاء الشرط وان لم يكن مدلول اللفظ والالتزام التقييد  
 بالشرط لغيره من الاصوليين على خلافه ويحكيون آية دليل على ما ذهبوا

اليه من ان التعليق بالشرط لا يدل على عدم احكام عند عدم الشرط بل  
 من طرف اشفاقية ان القول بفهم الشرط انما يكون اذا لم يظهر له فائدة  
 اخرى مثل الخروج من خارج الغالب والآية منه فان الغالب من احوالهم في ذلك  
 الوقت كان الخوف وعوام التفصيل في التلويح في القسم **قوله** قال  
 الامام المتري اني الاشبه ان يكون قد غلوة واعتبر من بان صلوة الجمعة والعيد  
 آه **قوله** الاعتراض لا بد على ما ذكره المتري اني بل مودة ما في الكتاب  
 فنية نوع ركعة **قوله** واخرج الاول بقوله تعالى واذا ضربتم في الارض الى  
 آخر الآية **قوله** وقد نفع الشارح ان يكون المراد قصر اجزاء الصلاة في الضيق  
 التامة **قوله** ويعضده ما روي جابر بن عبد الله الى آخر حديث **قوله**  
 انما يعضده لو ثبت عند الاقضية فيه **قوله** فان قيل على غير فرضه بالبقية بقوله  
 للبقية آه **قوله** الظاهر ان قوله للبقية هنا في مكان قوله بنية الاقامة فيما بعد  
**قوله** قلت ذلك تعليل للمقتبس عليه ومناه ان اجاب مع موجود آه **قوله** في لا يكون  
 تعليل للمقتبس عليه بل آية العلة المشتركة **قوله** والقاعدة الاولى فرض في حقه  
 نقل في حق الامام **قوله** على المراد كالتعليل في كون تركها غير مفيد وان فرض واجبة  
**قوله** وذلك ايضا مستند **قوله** معطوف اليه قوله وهو ينفرد **قوله** وكذلك القراءة  
 في الاخيرين آه **قوله** القراءة في الاخيرين فرض في حقه لانها نقل لم يفرض القراءة  
 بخلاف الامام فانه لا يفسد صلوة بترك القراءة في الاخيرين **قوله** وانما الوجه  
 المتصل صلوة بعد الاقذار وجب قضاؤها اربعا **قوله** بخلاف المسافر المتعدي  
 بالمقيم كما يجب **قوله** فبا النظر الى كونه معتد يا كانت بدعة **قوله** عبر عن احكام  
 بالبدعة هنا تهوين امره بالنسبة الى ترك الفرض فانه مجتهد فيه بخلاف  
 ترك فرض القراءة **قوله** فان الظاهر عدمه **قوله** فيه بحث **قوله** يصير مقبلا ونتم  
 صلوة لما ذكر من قبل **قوله** ذكره في هذا الباب قبل وبيان تخفيف وهو قوله وقوله  
 بنية الاقامة في الصلاة اذا لا يصح اذا اصاب ثلثة ايام بنية السفر فاما ما



ذلك لصحة آه **قوله** لانه فذه آه **قوله** وك ان يمنع ذلك الى ان يقوم الدليل قال  
ابن الحام المسافر لو توجه ببلدة ولم يبالا لانه فيها يصير قريبا وقبل لا انتهى **قوله**  
وانما ان السببية ينتقل بعد الفوت الى كل الوقت ليعلم ان شرطه في عدم جواز  
قضاء العصر الفات في اليوم الثاني وقت الاحرار فذلك شيء آخر **قوله**  
فيه بحث فانه لم ينتقل منها ايضا الى كل الوقت ليعلم ان شرطه في عدم جواز  
الوقت فيتم صلوة اربع ركعات متعاقبات اكثره **باب** صلوة الجمعة **قوله**  
كلما منها بنصف واسطة **قوله** فيه ان قوله ان كلما منها بنصف واسطة كبر الى  
قوله من يقول صلوة الجمعة صلوة ظهر ففرض متبادر ولا يخفى عليك  
توجه جبره **قوله** ولما شرطنا ان لا يكون على شرط سائر الصلوات الى قوله ومنها ما  
هو في غيره كالمصراحي مع السلطان واجماعه والخطبة والوقت والاعطاف **قوله**  
**قوله** وفيه بحث اما اوله لان الوقت سبب لا شرط لان ابا بصير الى الجواز  
واما ثانيا فلان الوقت لا يثبت في سائر الصلوات ايضا واجوب انه سبب  
للوجوب وشرط لصحة المودي وشرطية للجمعة ليس كشرطية لسائر الصلوات  
فانه يخرج الوقت لا يتبع صحة للجمعة لا اداء ولا قضاء بخلاف سائر الصلوات  
من قوله الاظهار لا اذن العاقل وهو ان يفتح ابواب الجوامع يؤذن للمسلمين كافة  
**قوله** وانما قال ويقوم احد ويدبر قوله وينفذ الاحكام لان تنفيذ الاحكام **قوله**  
بالالف وانما في الاحكام انما كان لا يستغراق وهو الظاهر اذا لا عهد وظهر عدم  
صحة ما ذكره فليست اهل **قوله** من عليه الجمعة **قوله** الى هنا كلام ابن شجاع **قوله** ولما روي  
ان اول جمعة في الاسلام **قوله** يخفى في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتابه ابي  
هريرة رضي الله عنه لتردده فيكون انما منها فيها بامره رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حدث مثل تفرق بعض اهل مكة فلما بددانه لم يزد ان لا ينام الجمعة في زمانه صلى الله  
عليه وسلم ولا في زمان القديين بكتة على ما توهم بعض الكمال العلماء اعطاء الاستناد  
العلماء ابن كمال باننا رحمه الله تعالى في مجلس بعض الاعاظم الوردية **قال** المص

قوله ما جئت بمرآة وهي قمرية في القاموس هو المرآة  
مدنية بخط او حسن بالجرى مسند

بل يجاهد بل يكون في جميع اقسية المصرا **قوله** ابي وان لم يكن في صلواتها **قوله** وذلك  
اتفاق منهم على ان المصرا من شرائط الجمعة **قوله** ليس فيما ذكره ما يدل على ان  
المصرا شرط صحة الجمعة بل غاية ان يدل على كونه شرط الوجوب وجوابه انه لو  
جرت لفعلوا في موضع اعلا ما للمجوز **قوله** لان امامته غيره انما يجوز بآراء  
واللثة على ما اذا عاه من وجوب الجمعة على التكليف اذا طاف في ولايته غير  
ظاهرة **قوله** فاما ما من اولي **قوله** ينتقض بالمرأة اذا كانت سلطانة **قوله**  
فلا يثبت له اي من السلطان او من امره وتتميم الامر **قوله** فيه نوع تأمل حيث  
لا يظهر دلالة على كون السلطان شرط صحة الجمعة **قوله** قال له اذا مات الشمس  
فصل بالناس الجمعة احديث **قوله** تأمل في دلالة على عدم صحته بعد وقضاء  
**قوله** الا يري انه صلى الله عليه وسلم لم يصل صلوة بدون سننها **قوله** فيه ان  
الترك احيانا ما هو في تعريف السنة **قوله** والفرض لا يترك لغير الفرض كانت  
فرضا **قوله** هذا ايضا ان يكون دليلا مستقلا على المطلوب بدون التعريف المكتبة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فليست اهل لكن في بحث فانه منقوض بالمسح على الجفان  
**قوله** وهو غلط لان قوله كالاذا ان يتعلق بقوله فيستحق فيها الظهارة لا بقوله  
وهي شرط الصلوة **قوله** فيه بحث **قوله** واجمع الضحيح هو ان ثبت كونه جمعا شريفا  
ومنه **قوله** فان قيل المستمى بالجمع ليس هو ان ثبت بل اللفظ الدال عليها قلنا ثم  
فالمراد بالسمية الاطلاق **قوله** لعدم دلالة عليه بيقين **قوله** بخلاف الثلثة  
يدل عليها بيقين **قوله** وانما انها شرط الانعقاد **قوله** معارضة لدليل زفر قال  
فخر الاسلام في شرح جامع الصغير غير اننا اجروا انما مع الامام وعند قوم  
متأهبون ضرورة الجهر على المعارضة انتهى في قول خرج اجواب من قول زفر  
لان التحريم منهم آه **قوله** لان الاداء قد يثبت عنها **قوله** كذلك لان انعقاد يثبت  
عنها اذا عارضة التحريم لم يثبت بشرط كما قال زفر **قوله** والانعقاد انما هو بانزله  
فيها لا يتم آه لان ما دون تركه في محل الفرض فيرفع الشرع وفي شرح الجامع

قوله من اراد من سبب الاجماع اه يعني ان سبب  
انما هو الاجماع فيتعين من الفرض فيتعين على غيره  
ونفسه من الفرض لا يكون من سبب الاجماع



المفسر الشهيد والوجه فيقول انه شرط الانتفاء والانتفاء ان يكون في الصلوة  
والصلوة لا يتم الا بتمام الركعة **اول** الظاهر ان يقال والشروع لا يتم الا  
بالقبض بالسجدة انتهى **قال** المصنف دفع المحرج والضرر **اول** الظاهر ان المراد  
عن المولى والتزويج **قوله** ووجهه ان الخطية تنافي الصلوة اجماع **اول** منها في الشيء  
كيف يكون شرطه الا ان يكون المراد بالشرط ما يمنع المحدث **قوله** على ما مر بيننا  
بعض قولهم لا يتم تحلوها واذا تحلوه يقع فرضا لانه لو لم يقع فرضا لكان ما فرضا  
لرفع المحرج وجوبا وذلك خلف باطل **اول** وفي الملازمة نوعان **قوله** لانه  
جميعه من وجه الى قوله ظهر من وجه لغوات بعض الشرائط وهو اجماعه **اول**  
فان قيل لغوات اجماعه يتحقق فيما اذا ذكر اكثر الركعة انما لا يقال ان الركعة  
التي هي صلوة ولا كذلك مادونها لم يشترط في سبيلة التفرد وانه اجماعه  
الى تمام الركعة فما وجه الفرق والوجه ايضا شرط دواها الى تمامها هناك وهنا  
لم يشترط فلا بد من الفرق **قوله** وتوابعه في الاخيرين لا احتمال للتعلمية **اول** يعني فيها  
بالنظر الى احتمال كون الاولين جمعة **قوله** فان قيل قد استدل بها في اوزل البحث  
بالحديث الى قوله قلت لا ينافي ذلك آه **اول** فيه بحث فان المودعي مع  
في معنى النزاع ليس صلوة لانه مادون الركعة فلا يتنظم قوله صلى الله عليه وسلم صلوا  
فلا تنالوا وما فاتكم لظهور ان المراد وما فاتكم من تلك الصلوة التي صلتم  
مع الامام فليكن **قوله** وعلى تقدير ثبوتها فاولها ادر اكم جلوسا قد سلموا **اول**  
لا يخفى عليك بعد هذا اننا وبل مع ان اجماعه مخرج بها في حديث ابن عمر في قول  
الحديث الاول بجملة على ما سوي اجماعه اقرب **قال** المصنف واذا انزل قيل ان تكبر  
**اول** وظاهر قوله حتى يفرغ من فطنته يدل على ان لا يكون فيه باس في قوله  
وهذا اعتمد الى حجة الله بحت فتأمل **باب** العبد من قوله اجيب  
باننا انما يقع لا يكون مملوكا له بالاذن **اول** قال العلامة السكاكيني الامري ان العبد  
لو حث في مملوكة لم يفر بالمال باذن المولى لا يكون لانه لا ملك له باذنه كذا في مسبوطة

قوله وانما قيد بقوله صلى الله عليه وسلم يعني ان المراد بالمال  
بهم الزاوية بينهما وهما الصلوة مخصصة

يتبع الاسلام **قال** المصنف والاول اصح **اول** قوله في رواية اجماع ولا يترك واحد  
منها شيئا من الوجوب **قوله** وغلب لفظ العبد **اول** اي على لفظ اجماعه وكان  
ذلك ما خيرا لما عذر سماوية **اول** اي انما خيرا الى العبد **قوله** ولا تعاد الخطية بعد  
الصلوة **اول** يعني لو كان قد تم الخطية **قوله** فان قيل هي تامة مقام صلوة الضحية **اول**  
الكلام في القضاء وما ذكره ليس بقضاء كما لا يخفى **نصف** في تكبير التشرع  
**قوله** فليكن آه اباهم وم قال لا آله الا الله والله اكبر **اول** اي ان لم يذكره ان يكون  
اما ثور من اخليل عليه السلام بعض تكبير التشرع والمطعم لم يكن ذلك **قوله** وتوابعه  
وهو عقيب الصلوات المحفوضات على المعجمين شيئا الى انما انما يكون واجبا  
**اول** يعني يصير ركعة على **قوله** فان قيل هذه التكبيرات شرعت تبعا للكتوبات آه  
**اول** ولا ينفذ رحمه الله ان يمنع كونه تبعا للمكتوبات مطلقا بل للمكتوبات  
المفوضات بشرط مخصوصة **قوله** قلنا بالنقض **اول** اراد من النقص فعل النبي  
**قوله** قال يعقوب صليت بهم المغرب فسمعت ان اكبر تكبير ابي خيفة الى قوله قيل  
في ذكر هذه احكامه فتوابع منها بيان منزلة عذابي سنة وده حيث قد تم واندي به  
ومنها بيان حشمة استاده في قلبه فانه لما علم ان المحدث به استاده سوي عما لا  
يسر هو المروءة عادة وهو التكبير **قال** ابن الاحكام الذي يشبه ابو يوسف  
بعد صلوة المغرب فان العادة انما هو شيان التكبير الاول وهو الكاين عقيب  
خبر عرفة فانما بعد ثلث اوقات تكبر فيها الى الرابع فلم يكن العادة بنسبانه  
لعدم بعد العذر انتهى **باب** صلوة الكسوف **قوله** لان صلوة العيد **اول**  
ولان صلوة العيد كثيرة الوقوع **قوله** واجبة في الاصح **اول** صلوة الكسوف  
سنة على مذاهب العامة على ما يجب **قوله** وهي سنة لان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم صلاها **اول** فيه بحث **قوله** ان النبي وم صلى صلوة الكسوف ركعتين  
باربع ركعات **اول** اي ركعات **قوله** ان النبي وم صلى في كسوف الشمس ركعتين  
آه **اول** ان الركعة في عرف اهل الشريعة الافعال المخصوصة التي تسمى واحد

قوله والاصح انما هو التكبير الاول وهو الكاين عقيب  
قوله وانما قيد بقوله صلى الله عليه وسلم يعني ان المراد بالمال  
بهم الزاوية بينهما وهما الصلوة مخصصة  
قوله وانما قيد بقوله صلى الله عليه وسلم يعني ان المراد بالمال  
بهم الزاوية بينهما وهما الصلوة مخصصة  
قوله وانما قيد بقوله صلى الله عليه وسلم يعني ان المراد بالمال  
بهم الزاوية بينهما وهما الصلوة مخصصة



وقراءة واحدة وركوع واحد وسجدتان لا غير **قوله** واحال الكشف على الترحال  
 اقولهم **قوله** تقدم ان ابن عباس كان مصيبا **قوله** والعامة ذهبت الى كونه سنة  
 لانها ليست من شعائر الاسلام فانها يوجد بعارض **قوله** ما المانع في خلق ما هو  
 من الشعار بعارض تأمل وقوله بعارض يعني عارض الكسوف **قوله** ولما انه لم يفعل  
 اية **قوله** كيف لم يفعل وقد اخرج السنة عنها **قوله** وان صح فتاوى عليه صلى الله  
 عليه وسلم فخطب لان الناس كانوا يقولون انها كسفت لموت ابراهيم فارادوا ان يرد  
 عليهم **قوله** لا شرعية الخطبة **باب** الاستسقاء **قوله** وماروا بين رضى الله  
 تعالى عنه بدل على انه لا يحول فيه **قوله** بل هو ساكت عنه **قوله** وعن ابنه في ان النبوة  
 عليه السلام يجوز ان يكون علم بالوجي آه **قوله** فيه بحث فان الاصل في افعاله ام  
 ان يكون شرعا ما لم يثبت دليل اخصوص **قوله** فان قيل قد روي ان القدم  
 قبلوا اردتهم آه **قوله** بين فكم يكن العلة متعينة **قوله** اوجب بان فكم هم هذا  
 كلفهم التعلل **قوله** فيه انه ثبت فيه دليل اخصوص على ما بين في الاصول **باب**  
 صلوته اخوف **قوله** قال بعض اشرار حين هذا في غاية البعد **قوله** القائل هو لا تفتي **قوله**  
 واجواب انه حجة على ابي يوسف من حيث الدلالة آه **قوله** لا لابي يوسف ان يمنع  
 كون الخياط اخوف فقط لم لا يجوز ان يكون هو وبطل فضيلة الصلوة فله صلى الله  
 عليه وسلم كما هو الظاهر من التعليق **باب** اجابته **قوله** اي باب صلوته اجابته  
 وذكر غير الاستطراد **قوله** وقوله فيه بحث آه **قوله** فكونه المراد بالخسب الزالة فيج  
 انظر **قوله** واذا ارادوا غسله **قوله** المص غير ان اخرج الآثار منه  
 متقدرا فيمن كان **قوله** لانه لا بد في المضمضة والاستنشاق من اخراج الماء لانه لا يكون  
 صليا لا مضمضة ولا استنشاقا **قوله** واما الوضوء فلان اخرج ان كان قد ناسا  
 في الموت ايضا حدث وهو لا يوجب الوضوء وكذا حدث **قوله** اولم يوجب  
 لم توضع غايته ان يكون مثل المعذور لا يتوضأ مرة اخرى لهذا الحدث التام  
 وانما عدم الوضوء حدث آخر فلا بد ان ما ذكره عليه فان المعذور اذا حدث

يكون

حدث آخر عليه الوضوء **قوله** وقال بعض اشرار حين ترك المص آه **قوله** القائل هو  
 الا تفتي **قوله** ورد بان قال بعد ذلك وغسل راسه او طمعه باخطيه وغسل  
 الراس بعد الوضوء قبل الغسل بالاجماع فكيف يكون تافها **قوله** لا دلالة للمواد  
 على الترتيب **قوله** المص ثم يمشي بنوب **قوله** اي يمشي ثاوه قال في المغرب  
 تشف الماء اخذه من ارض او غدير بخرقة او غير ما من باب ضرب **قوله**  
 المص والمسا جدا في **قوله** جمع مسي يفتح اجيم وهو مفتح الشجر **قوله** المص  
 لقول عائشة رضي الله عنها فلام تنصون فكم **قوله** تنصون على وزن تنكون قال  
 ابو عبيد هو ما خور من نصوت التبرجل اذا مددت ناصية **قوله** قال في النهاية  
 قوله وفي ابي كان تنظيها جواب اشكال ابي لا ينكح علي آه **قوله** لا بد من التعلل  
 كيف يتشتت الاشكال باحيى تعلق ذلك هو الذي اشار اليه اشرار في قوله  
 ولم اجد له ربطا وكذلك قوله ولا يعتبر في حقه زوال اجزائه ولا ربط له  
 بكلام المص على تقريره فتأمل **قوله** فكم ان كل زينة تفيضن ابانه اجزائه ان تفرق  
 بينهما **قوله** يشعر هذا ان كل زينة لا تفيضنها لا يفرق بينهما وهو مخالف لقوله  
 المص وقد استغنى الميت عنها **قوله** ولم اجد له ربطا بكلام المص اصلا وكفى  
 اقول **قوله** ولان هذه الاشياء للزينة اي لزينته الميت وقد استغنى الميت  
 عنها اي عن الزينة فاستغنى عن هذه الاشياء فان قيل لا ثم ان هذه الاشياء  
 للزينة فانها تفعل باحيى ايضا آه **قوله** الظاهر ان راود المثلث في ان هذه  
 الاشياء اذا فعلت بالميت تكون لزينته لا مطلقا فانه لا يخطئ من قال  
 وحق لا يربط الميت بالمتع ولا يتأيد به ثم لا بل ان يمنع انها ما كانت  
 فعل للميت من حيث انها زينة بل انظر ههنا تفعل كما تم كون هذه الاشياء  
 في احيى لزينته احيى لا مانع كونها في الميت لزينته حتى يبذل السقي في دفعه  
 فليتها **قوله** بعض ما كانت تفعل باحيى **قوله** لفظة ما في قوله ما كانت فافهم **قوله**  
 ويمكن ان يقال انه تنظيف بانه جزء وذلك في الميت غير مسنون كما



في ايمان **اقول** فليقل بذلك من اول الامر وليس **باب** في الصلوة  
 على الميت **قوله** اما وضعية فلان الله تعالى امر بقلوبهم **قوله** اجتمع  
 على التفسير على انه المأثور به هو الدعاء والاستغفار للمصدق **قوله** وقوله  
 في الكتاب السلطان يجوز ان يراوده الامام الاعظم ان حضر واما المهرأة  
**اقول** يعني ما يشبه امام المهر او امام المهر على اخصوص فلما تبين ان العار  
 امام الاعظم نعم يعلم حكمه بالادلة ثم اقول في قوله ان حضرة **قوله** والآية  
 محمولة على الموارث آه **اقول** لا بد لتعيين المطلق من دليل **قوله** لانه لا حاجة له  
 مع وجودهم **اقول** فكذا لا يصغر مع وجود الاكبر **قوله** واري انه مختار المهي  
 حيث اشترى عليه بقوله والبراءة بالشفاعة فان اليهود من الشاة ذلك  
**اقول** نعم الا ان سنة الدعاء ليس اشياء اليهود والظاهر ان مراده بالثبات  
 احمد الممدول عليه بقوله محمد انه اذا احمد هو اشياء كما عرف **قوله** والبراءة  
 بالثبات والفتوة على النبي وسم سنة الدعاء الى قوله فقال صلى الله عليه  
 وسلم ادع فقد استجب لك **اقول** حكاية حال دلالتها على السنة المطلوبة  
 غير ظاهرة **قال** المهي لانه بمنزلة المذكر **اقول** ينبغي ان ليس بمذكر  
 حقيقة بل باعتبار كالحضور الكبير دفعا للمخرج او حقيقة ادراك التوكة  
 بفعلها مع الامام **قال** المهي ولا يصح على ميت في مسج جماعة **قوله** قوله  
 في مسج صفة لقوله ميت ثم اختلف فيه وقبل كونه في مسج كونه كونه  
 محترم وقبل كونه تنزيه **قوله** وان كانت اجازة والامام وبعض القدر  
 خارج المسجد والباقي فيه لم يكره بالاتفق **قوله** ما صلى رسول الله وسم عليه  
 جنازة سهيل بن عبيد الا في المسجد **قوله** لفظة ما للنهي **قوله** وعندنا اذا  
 كانت اجازة خارج المسجد لم يكره ان يصلي تناسلها في المسجد لما يكره  
**قوله** نعم اذا كان الامام في الخارج والنفية الا خلافا **قوله** لقوله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم الولد يتبع غير الابوين **قوله** في حديث **قوله** وهذا المطلق

في مسج  
**اقول** في مسج  
 الى مسج  
 يعطى جماعة حكم

لفظ

لفظ اجماع الصغير **قوله** عن عدم التقييد بقوله اذا لم يكن هناك من يؤتيه  
 الكفار من يؤتيه امره **نصحه** في حمل اجازة **قوله** حتى لو لم يتبع احد كان  
 مؤثلا جماعة **قوله** وفيه شيء **قوله** اجب ضرب من العدد دون العن **قوله**  
 العن ضرب من سير الدابة والابل **قوله** علقوه اليه **قوله** يعني اليه اجبة **قوله**  
 في النذر **قوله** في خلافة ابي بكر رضي الله تعالى عنه **قوله** وفي شرح تاريخ الشريعة  
 في زمن عثمان رضي الله عنه **قوله** ورد بان ماسن النار آه **قوله** وقد اجاب  
 عن هذا المورد الكافي والاتفق والتعليق على جواب سؤال اما ان يلقى قال  
 ولا يكره الا جاز بان النار عند القبر واتباع اجازة بها لان القبر اول منزل  
 من منازل الآخرة ومحل الحن بخلاف البهت حتى لا يكون كبره فيه الاجازة ولا  
 غسله بالآه احرار انتهى ولا شك ان هذا يدفع ذلك المورد **باب**  
 الشهاد **قوله** قبل هذا اذا علم قائله عبثا **قوله** كذا في النهاية وفي شرح الكافي  
 وتاج الشريعة والاتفق **قال** المص والظاهر عن الذنوب لا يستغنى عن الاعانة  
 كالنبي والصبي **قوله** قال ابن الاحام ولو انصر على النبي كان اولي فالدعاء  
 في الصلوة على الصبي لا يوجب انتهي وفيه بحث **قوله** قوله لان ما وجب بالجماعة  
 سقط بالموت لانه خرج عن كونه مكلفا بالنفس عن اجابة **قوله** فيه بحث فان  
 الاولياء خلفونه **باب** الصلوة في الكعبة **قوله** وفيه نظر لانه من الاسماء  
 الاضافية وليس الاضافة بعقد به اجتهاد **قوله** فيه بحث والله اعلم **كتاب**  
**الزكاة** والزكاة في اللغة عبارة عن التناهي يقال زكي الزرع اذا نهي  
 مصدره زكي الزرع هو الزكاة والزكاة في اللغة الزكاة في  
 مصدره **قوله** وسبها ملك النصاب **قوله** من اخذته الصفة الى الموصوف  
 اي النصاب ثلثي المملوك فانه هو السبب **قوله** وانما عدل عن لفظ الفرض  
 الى الواجب انما لان بعض ما ذكره ما وكيفية ثمانية باخبار لا احاد **قوله**  
 لكن قول المص والمراد بالوجوب الفرض لانه لا يشبهه فيه كما في هذا التوضيح

نص في الدين  
 في شرح تاريخ الشريعة  
 في زمن عثمان رضي الله عنه



**قوله** اولاً ان استقال احد جانين موضع ان قوله هذا لا يصلح ان يكون سبباً للعدول **قوله** وانما قال ملكاً تاماً احترازاً عن مال الملك **قوله** الا احتراز عنه قد حصل باشتراط آخر **قوله** قال المصنف خلافاً لما في قوله من خزانة مالك **قوله** قال العلامة الكاكي اي وجوب ماله وفي المغرب لفظة الزام بنى ليس عليه وفي الكافي في هذا اللفظ ترك الادب لانه الزكوة ليست بفرض بل قولته في ومن الاعراب من يتخذ ما ينفق مفرماً ذم الله تعالى قول الاعراب انهم الظن انه اراد بالفراقة مع المونة قال في الايضاح والخلاف بيننا وبينه راجع الى الاصل وهو ان الواجب عند مؤنة يجب حقاً للمنفقة هذا النقل عن الايضاح في شرح الكاكي **قوله** المصنف ولما انها عبارة **قوله** اي ليست بفرض بل هو ادائها عبارة تكليفية يدل على ذلك قوله تحقيقاً للمنفقة لا ابتلاء فلا بد من صفة الصفة وصورة تنقضا على الدليل **قوله** وقد قال صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على حسن الحديث وغيره عبادة بالانفاق فكذلك هي **قوله** القرآن في النظم لا يقتضيه القرآن في احكام والاويل ان يقال واذا كان من الاسلام يكون عبادة بلا شبهة **قوله** ولا اختيار **قوله** لا اختيار **قوله** لا اختيار اي لا اختيار الكاكي الذي هو مدار التكليف فلا بد من انقضاء بصاوتة وصورة تنافي **قوله** فاجواب ان المؤنة لا يحتاج اليه للبقاء كالنفقة والزكوة ليست سبباً لبقاء المال **قوله** وكذا النفقة ليست سبباً لبقاء المال بل لبقاء الزوجة مثلاً وكذا الزكوة لبقاء الفقراء **قوله** وعن ابن يوسف انه يعتبر اكثر احوال آه **قوله** النصف كالاكثر في حق اجنود منهم ذلك من سياق كلام المصنف **قوله** فان له صاحب القوم ان يافقه من غير رضاه ولا قضاء **قوله** هذا اذا كان المال من جنس حق الدين واما اذا لم يكن من جنس فليس كذلك **قوله** او بالاعداد والتجارة **قوله** انما كما يكون بالاعداد والتجارة يكون بالاستنوم ايضا فانما سبب ذكر الاستنوم **قوله** وعلى هذا كتب العلم الى قوله فان كان يحتاج اليها للتدريس ونحوه جاز صرف

الزكوة

الزكوة اليه وانما **قوله** لم يتبين ما قرره كونه مفيداً كما لا يخفى والاويل ان يقال فاذا اهل كتب العلم اذا كانت له كتب تساو في انفسها غير محتاج اليها **قوله** وقوله لما قلنا بعض انها ليست بنامية **قوله** فيه ان الظاهر انه اشار الى قوله لانها مشغولة آه فلا بد وقوله ان قوله لانها غير مفيدة لان الكلام اذا كان في احوال الاصلية لا بد من التفتيد فلا وجه لغيره لاننا في التعليق انما في معنى كونه خلاف الظاهر ثم الاعتراض عليه فتنافى **قوله** شرع في بيان الاموال التي لا يجب فيها **قوله** الشرع في ذلك كان قبل هذه المسئلة بقوله وليس في دورات كني ونياب البدن آه **قوله** وعندنا في يوسف لا يسقط لانه البعض غير متين **قوله** قال العلامة الكاكي لان كل بعض على الواجب ثم انه كما يحتاج الى اسقاط الواجب عن المؤدي يحتاج الى اسقاط الواجب عن الباقية فلهذا الواجب عن المؤدي جاز ان يقع عن الباقي فلا يقع عنها لعدم الاولوية وجود الزاخرة مع عدم قطع الزاخرة بخلاف ما لو ادعى الكل فان الزاخرة اندرست هناك فبسط عنه الواجب ضرورة لوجود اصل النية وعدم الزاخرة وانت ضهير بان قوله لعدم الاولوية قابل للمنع **قوله** ولما قيل ان يقول الباقي على الواجب كلمة او خصته آه **قوله** المراد ان الباقي يصلح ان يؤدي منه الواجب كلمة فلا يتعين البعض المصدق به للمنفقة بل بعض الواجب الذي يخصه فلا يحكم بسقوطه فليست على **باب** حد فقه السوايم **قوله** في الاصل **قوله** وهو خلاف اصل الزكوة فان ما عليه ان الوصل يكون الواجب فيما بين الاربعين والستين على طاهر الرواية كما سيح **قوله** وتدل في ذلك بان الشرع **قوله** انما هو صحت انهما **قوله** وانما يجوز بالثبتي فضا على **قوله** يعني من السديس والبارز **قوله** يدل انه لا يجوز الاضحية بها آه **قوله** يلا قبل الواجب او ينقطع بالانصراف الى الاضحية **فصل** في الغنم **قوله** وهو في كل ما بعد اجزاع آه **قوله** قوله هو راجع الى قوله وانما آه المذكور قبل سطر **قوله** واخرج في باب الشح في ذلك **قوله** بعض

قوله انما هو صحت انهما  
قوله وانما يجوز بالثبتي  
قوله وتدل في ذلك بان  
قوله وانما آه المذكور  
قوله واخرج في باب  
قوله بعض



لا يتأرب في القيمة **فصل** **أقول** وأما ما جهر لطلب تسليمها **أقول**  
 اجترأ خارج الدواب للزومي **فصل** والخبر بين الدواب والتقوم ما تورد عن عمر رضي  
**أقول** إذا كان الخبر روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما تورد عن زيد بن  
 ثابت فما وجه تخصيص خبر الباقي **فصل** وليس في الفصلان **فصل** حتى لو حال  
 اقول عليها من حين ملكها وجبت الزكوة **أقول** فيه أنه حتى لم يبق ملكا للزاع حيث  
 يوجد الواجب وهو الطاعن في السنة الثانية والظاهر أن تصور المسئلة في سورة  
 الضم **أقول** واجب بأن الواجب قليل من الكثرة **أقول** رأي في مسألة النقص مع أنه  
 مستوفى بما إذا كان له تسع وثلاثون حملا وواحدة منه تحت مستبأ بالاجماع  
 مع جريان ما ذكره فيه **فصل** والظاهر من حال المسلم **أقول** الظاهر أن يقال  
 إذا الظاهر **فصل** واخذتني أو عشرين **أقول** فاني قوله فيما سبق أن الشاة  
 كانت تقوم بحسنه دراهم هناك حيث يفيد ما ذكره هناك أن قيمته كانت عشرة  
 دراهم **فصل** فعلى النسخة الأولى بقرير كلام الأمر بأداء الزكوة إلى الفقير **أقول**  
**أقول** قد ليس مستثنى في استثنى فيه عن المتقدم بقريره كما ثبت الأمر بالأداء للفقير  
 أيضا للزكوة الموعود ويطلب تعيين الشاة مثلا لكن المتقدم حتى وكذا الثاني **فصل**  
 وأجاب عن الأول أن الاطلاق ليس عليه ظاهره بالاجماع لا يري أنه مطلق عن  
 هو لأن اقول **فصل** وعن اعتبار النصاب أيضا **فصل** يقال لم يتم النسخ من ثمانية **أقول**  
 بل إذا قدم المطلق نكروا النسخ أن الأصل عدم الوجوب والمقتضى سلبه لا يرفع  
 لعدم الأصلين **فصل** فأن الأصل هو الاطلاق لكونه عدميا **أقول** كيف يكون  
 عدميا ومفاده الوجوب في الجميع ثم أعلم أن الضمير في قوله كونه مراعى الجلي  
 الاطلاق في قوله فأن الأصل هو الاطلاق والمفهوم أن الأصل هو الاطلاق لكونه الا  
 عدميا **فصل** وعن الثاني بأن الأسامة والعلف خفضان إلى قوله ولا كذلك  
 التجارة **أقول** وإذا ورد الأموال لمقعة التجارة نقصا للذليل فانه جاز فيها مع  
 مختلف المدلول كان ما ذكره في معرض اجواب بمعزل عن دفعه **فصل** وأما الصدقات

الزكاة على الفقير  
 إذا كان له تسع وثلاثون حملا وواحدة منه تحت مستبأ بالاجماع  
 مع جريان ما ذكره فيه

بأن الواجب قليل من الكثرة  
 رأي في مسألة النقص مع أنه  
 مستوفى بما إذا كان له تسع وثلاثون حملا وواحدة منه تحت مستبأ بالاجماع

الزكاة على الفقير  
 إذا كان له تسع وثلاثون حملا وواحدة منه تحت مستبأ بالاجماع  
 مع جريان ما ذكره فيه

فصل

فصل في الصدقات **فصل** **أقول** إذا كان المراد بالزكاة الجارية على الفقير  
 الخارجة عن طاعة الإمام مطلقا **فصل** **أقول** وكذا الذي قال في المصطلح وما كان  
 طاعة زمانا في الصدقات والعشور والخزائن والخزائن والخزائن والخزائن والخزائن  
 فالأصح أنه يسقط جميع ذلك عن إرباب الأموال إذا نوا عند دفع الصدقات  
 عليهم لأن ما في أيديهم أموال المسلمين وما عليهم من الصدقات فوق أموالهم  
 فلو ردوا ما عليهم لم يبق في أيديهم شيء فكانوا فقراء انتهى وقال ابن سائر جوز أخذ  
 الصدقة لعلني بن عيسى بن ماهان والي خراسان وكان أمير بلخ وجبت عليه  
 وكذا كفاية بين فسال فأنشأه بالصدقات فجعل يكي ويقول تحسبه أنهم يقولون لي ما  
 عليك من الصدقات فوفا ما كنت من المال فكفار ذلك كفاية بين من لا يملك شيئا  
 وعكس هذا الواوحي ثبت ما له للفقراء فدفع إلى السلطان أجاير سقط ذكر  
 ما فيه خان في إجماع الصدقة وقد هذا فأنكرهم يحيى بن يحيى ثم ما كنت  
 أفني بعض ما كان المقارنة في كفاية بالصدقات غير لازم وتعليقهم بأنه اعتبار  
 بالعلم لا بالاعتبار غير لازم فأنكرهم يحيى بن يحيى ثم ما كنت  
 اشق عليهم من الاعتاق لكونه هو ما سبب المعلوم الاعتاق وكونهم لهم مال  
 وما أخذوه خلطوا به وذلك مستهلك إذا كان لا يمكن تميزه عنه عند حقيقته  
 رحمه الله فيملكه ويجب عليه الضمان حتى لو أوجب عليهم فيه الزكوة ويؤثر  
 عنهم غير ضابط لا اشتغال في منهم بماله ولا مدونه بقدر ما في يده فقير انتهى كلام ابن  
 الإمام وكونه مضرنا للزكوة لا ينافي وجوب الزكوة عليه فأنه من عمل ما ذكره  
 ما إذا كان له مال غير ما استهلكه بالخلط بفضل عنه فلا يحيط الدين ما له **فصل**  
 والي **أقول** **أقول** قال ابن الإمام أي أن القارة بالعادة بناء على أن علم  
 من يأخذها بما خذ شرط انتهى بغير شرط على رواية **فصل** وهذا لأن الزكوة حتى أنه  
 تعالى آه **أقول** قول أكثر اصحاب الشافعي أن الزكوة واجبة على التراضي فلا يمتنع  
 هذا التعليل على قوامه **فصل** **فصل** في النسخة **فصل** **أقول** المصنف إذا كانت

الزكاة على الفقير  
 إذا كان له تسع وثلاثون حملا وواحدة منه تحت مستبأ بالاجماع  
 مع جريان ما ذكره فيه

بأن الواجب قليل من الكثرة  
 رأي في مسألة النقص مع أنه  
 مستوفى بما إذا كان له تسع وثلاثون حملا وواحدة منه تحت مستبأ بالاجماع



ما سألني وصال عليها **اقول** قال ابن الهيثم سؤالا مسكوكا او لا وكذا عشرين  
 المهر وفي غير الذهب والفضة لا يجب الزكوة ما لم يبلغ قيمته نصيبا مسكوكا  
 من احد هاتين لانه لو لم يكن مبنيا على التقويم والعرفان يقوم بالمسكوك ولا انما  
 السيرة احيا لا للذرة انتهى فالمراد بالذرة هم حق هو الذرة هم الذي يتوزع  
 الا شيئا لا للفضة المفروقة او يتوزع المضاف اليها دون وزن ما هي درهم **قوله**  
 اجاب بقوله كثر زاعن التشخيص وهو غير موجود في محل النزاع **اقول** اي  
 التشخيص الذي يوزع عينا **قوله** ولا يجرى رحمه الله قوله صلى الله عليه وسلم  
 كما روي عنه جازي وجهه الى ان لا يخذ من الكسور شيئا قبل معناه لا يخذ  
 من الشئ الذي يكون المأخوذ منه كسورا **اقول** ويجوز ان يكون من الكسور شيئا  
 شيئا **قوله** فسماه كسورا باعتبار ما يجب فيه **اقول** فيكون من قبيل ذكر احوال  
 وارادة التحل فان الاموال محال للزكوة **قوله** فان قيل يجوز ان يكون المراد ما قبل  
 المأين بدليل انه قال عقيب هذا في حديث معاذ فاذا بلغ آه **اقول** يعني  
 قال في حديث معاذ رضي الله عنه فاذا بلغ ما بلغه الفقهاء التقيية **قوله** واجواب  
 ان المراد به قبل المأين وما بعده آه **اقول** لا يخفى عليك ان ما ذكره ليس فيه دلالة  
 على ما ادعاه فيقوم على المصداق ان ينبغي له ان يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم  
 ولا يأخذ بجازا حتى يبلغ اربعين درهما فانه حكم وقوله لا تأخذ من الكسور  
 يحتمل الحمل على ما قبل المأين **قوله** فيجعل قوله اذا بلغ الورق الى آخره حديث  
 بباين تفسيره **اقول** فلا يكون الفاء للتعقيب بل للتفصيل كما في قوله  
 تعالى فنادي ربه فقال **قوله** لان قبله ليس فيه آه **اقول** انما ذلك بتعليقه صلى الله  
 عليه وسلم ليس فيما دون الاربعين صدقة عام تباول ما قبل المأين وما بعده  
 قيم المرام **قوله** وهذا حكم فلا يعارضه حديث آه **اقول** اي كالحكم في القوة  
 لانه حكم حقيقة وكيف وهو يحتمل الشيخ **قوله** فقلوا الاحكام به **اقول** فانه  
 فانه كان يؤخذ في زمنه صلى الله عليه وسلم زكوة من الفضة بحسب الدرهم

قال ابن الهيثم في كتابه في المسالك  
 في الزكوة ما لم يبلغ قيمته نصيبا  
 مسكوكا من احد هاتين لانه لو لم يكن  
 مبنيا على التقويم والعرفان يقوم  
 بالمسكوك ولا انما السيرة احيا لا  
 للذرة انتهى فالمراد بالذرة هم حق  
 هو الذرة هم الذي يتوزع

ولم يكن هذا الوزن في ذلك الزمان فعلق الحكم بهذا الوزن دون وزن الحصة  
 والسياسة تدري الى النسخ ولا نسخ بعده صلى الله عليه وسلم **قال** المص وهو ان يريد  
 على النصف **اقول** تذكر الصفة التي ارجع الى القيمة لكونها في ما وكي ان مع الفعل  
**نص** في الذهب **قوله** فتوقف معرفة كل منهما على الآخر وهو دور **اقول**  
 اي توقف ومعرفة كل من المتغال والذرة هم **قوله** ولا في لغة بينهما **اقول** اي لا  
 في لغة بين المسلمين **نص** في العروض **قوله** المص كانه ما كانت اذا بلغ  
 قيمتها نصيبا من الورق او الذهب **اقول** اي الذهب المسكوك فالاولي ان يقال  
 او الثاني وقوله ما في قوله ما كان موصولة او مصدرية **قوله** كالسوايم **اقول**  
 اي السوايم التي للتجارة وان قال في اسميت الدرهم والنسل لم يمت من الباب  
**قوله** كذا في النهاية **قوله** ويوافق النهاية ما في الخلاصة حيث قال ان شاء الله  
 بالذهب وان شاء بالفضة وعن ابي جرح رحمه الله انه يقوم بما يمنع الفقير او  
 ابي يوسف يقوم بما اشترى هذا اذا كان يتم النصاب باثباته قوم فلو كان يتم  
 باحدهما دون الآخر قوم بما يصير به نصيبا انتهى **قال** المص وقسمه لا يمنع  
 ان يقع بها ما يبلغ نصيبا **قوله** لا خلاف في تعيين الانفع بهذا المعنى على ما  
 يفيد لفظ النهاية واخلاصة في كلام المص والتفصيل في شرح ابن الهيثم  
**نص** فيمن يمر على العاشر **قوله** احيى هذا الباب بكتاب الزكوة انما  
 المبسوط وشرح اجماع الصفة لمنا سبعة وهي ان العاشر المأخوذ من المسلم  
 المأخذ على العاشر هو الزكوة بعينها **قوله** اما خذ من العاشر العاشر  
 ان ان يقال اطلق العاشر واراد به ربعا مجازا من باب ذكر الكل وارادة جزءه او يقال  
 العاشر صار حكما لما خذ من العاشر هو الزكوة كان المأخوذ عاشر العاشر او ربعه  
 او نصفه وسجي من الشارح فكل هذا الكلام في شرح قول المص وتكون شئ اخره  
 الارض من باب زكوة الذروع والتجار فلا حاجة الى ان يقال العاشر فقيمة النسخ  
 باعتبار بعض احواله كما لا يخفى **قوله** اي من الاموال الباطنة **اقول** فيجب



الا يري الى قول المص وكذا الجواب في صدقة السوايم **قوله** وان لم يتر صاحب  
 المال عليه **اقول** ممنوع فان العاشر من نصيب الامام على الطريق في ذلك يكون له  
 ولاية على ما لم يترقيا **قوله** ولم يكن في يده مال **اقول** الواو الحال **قوله** لم يصدق  
**اقول** يصدق ولكن لا يصدق بالاولي ان يقال لم يصدق **قوله** او قال على دين **اقول**  
 معطوف على قوله وقال اصعبه فذا شتر **قوله** قيل في كلام المص نظر **اقول** انما  
 هو الثاني **قال** المص وكذا الجواب في صدقة السوايم في ثلاثة فصول **اقول**  
 هي المسئلة على قوله اذ يتبين **قوله** ينع ان تضعيف الشئ انما يتحقق اذا كان  
 المضعف على او صاف المضعف عليه **قوله** فيه ان المضعف عليه زكاة وليس  
 المضعف لذلك فالظاهر انه وظيفه ابتدائية وليس تضعيف والتصدق في قوله  
 لهم ما لنا احدث فليتنا على **قوله** ثم احرى من الذي بمنزلة الذي من المسلم **قوله**  
**اقول** الاظهر ان يقول ثم احرى في احوال الجماعة من الذي فان الذي يترجم  
 الزكاة كان كواحد من المسلمين له مالهم وعليه ما عليهم بخلاف احرى في مكان النطق  
 في ماله اقوي وما ذكره الشارح من باب الولاية ليس مما نحن بصدد في شئ  
**قوله** ان اخذنا بمطالبة اهلهم ان يكون اخذنا ايضا ظلي الا يري ان الغناص  
 بمطالبة قبل النفس ظلي النفس بالنفس مع انه حق وكذا اسرار الاجرة الشتر  
**اقول** لان نقول الاخذ منهم معلول للحاجة **قوله** لم لا يجوز ان يكون فيما لو اخذ  
 من احرى في مضي الجماعة والحاجة ايضا كما في نظايره من العشر فكلما لم يكن  
 نفس الاخذ معلول للحاجة فكان ينبغي ان يؤخذ منهم وان ياخذوا منا وجوبه ظاهر  
**قال** المص ووجه الفرق على الظاهر ان الغنية في ذوات القيم لها حكم العاني **اقول** قال  
 ابن الامام استشكل على الاول بان الشفعة من قوله اذا اشترى ذمي دارا  
 بخر او ضمير وشفيعها اسم ضمير ذمي ضمن قيمة وثانها لو اخذ ذمي قيمة  
 ضمير ذمي ذمي ونقصي بها دنيا مسلم عليه طالب للمسلم ذلك اوجب من الاخير  
 بان اصفاف السبب كاختلاف العاني شتر عا وملك المسلم بسبب آخر وهو بوضه

اخذها بقيمة الخبز ثانيا لو انفس لم صح

من الذين يترقيا عليه بان النفع لسقوط المال في العاني وذلك بالنسبة اليها  
 لا اليهم فيحقق المنع بالنسبة اليها عند القبض واجازة لاخذ دفعها  
 اليهم لان غاية ان يكون كدفع غيرها وهو بعيد وانما هو كسبب اخترير  
 ولا تنفع بالشرطين باستهلاكه انتهى وفيه بحث لان المسلم ممنوع عن  
 تملك اخترير وفي الذفع ذلك فلا بد من ضم كلام آخر كما في الغنية قال العلامة  
 الكاكي وفي الكافي اقيمت القيمة مقام العاني في حق العبد وبالشفعة  
 لا صاحب ولم تقم مقامها في حق الشتر لا شفعة فقلنا بغير الشتر دون  
 اخترير ولاننا نقول لو لم ياخذ الشفع بقيمة سيطر حقه اصلنا لا ضرورة  
 لم يوط القيمة حكم العاني وموضع الضرورة مستثناة من قواعد الشتر انتهى  
**باب** في المعادن والركاز **اقول** ما يؤخذ من المعدن والركاز ليس  
 بركوة عندنا بل يعرف مصرف الغنية فهو نصف المناسبات السيرة وكذا في  
 لما كان كونه زكاة مقصودا بالنفع على ما ذهب اليه الشافعي رحمه الله اورد  
 بها هذه العلامة **قوله** والمال المستخرج من الارض آه **اقول** الاول ان يقال  
 الكاكي في الاخر **قوله** يوم خلقت الارض آه **اقول** خلقت يوم خلقت الارض  
 غير معلوم فالاولي ترك هذه الزيادة **قوله** وعلى كل واحد منهما بانفسه **اقول**  
 قوله وعلى كل واحد منهما معطوف على قوله عليه ما في قوله وعلى هذا جاز الظاهر  
 عليه ما آه **قوله** احد ما ان هذا الباب يشتمل على بيان المعادن في قوله والثاني  
**اقول** الوجه الاول لانهم وجها دون ضم الثاني **قوله** واجب بان النعيم  
 يجوز آه **اقول** كيف يقول الشارح اذا اورد النقص على قول المص ولان  
 اجرة لا تجالف اجملة **قوله** والتمسك به اولى وذلك لانه استدلال بالعام آه  
**اقول** ليس في كلامه ما يدفع اولوية الاستدلال بالنقص دون النقص  
 ثم اقول اذا قبل العام بانهاض ياديه ما عدا ذلك اخص وقد صرح الشارح  
 في اقول الباب انه اذا اراد بالركاز من غير المعدن والكنز لم يزم التمسك به

في قوله وعلى كل واحد منهما بانفسه



الركان في الحديث بالمعنى ولا يمكن به الاستدلال لكن في الحقيقة ثم اقول وحج  
 ايضا بانه عطف الركان على المدفون وذلك يدل على ان المراد به المدفون **قوله**  
 وقوله صلى الله عليه وسلم لا خمس في الجهر معلوم انه لم يرد به ما كان للتجارة **قوله**  
 فيه انه اذا كان للتجارة لا يؤخذ منه الخمس بل ربع العشر كما في سائر اموال  
 التجارة والظاهر ان قوله لم يرد به ما كان مفتوحا من الكفاية ثم لو كان القوط  
 لا يكون في الجهر كما وقع في بعض الشروح لكان هذا الكلام في حيزه **قوله**  
 واستدل على المجموع بالغير لانه يخرج من الجهر **قوله** الضمير في قوله لانه  
 راجع الى الغير **قوله** وقوله عن عمر جواب عن الاستدلال بجوابه **قوله** اجازني  
 قوله بجوابه متعلق بالاستدلال في قوله جواب عن الاستدلال والضمير في قوله  
 بجوابه راجع الى عمر رضي الله عنه **قوله** ورواه الى قوله وانما قلنا ذلك **قوله**  
 قوله ذلك اشارة الى قوله ورواه آه **باب** زكاة الزروع والتجار  
**قوله** قال ابو حنيفة رحمه الله في كل ما ينبت الارض الى قوله العشر **قوله**  
 قوله في ما كل ما ينبت الارض ضمير تقدم وقوله العشر مبتدأ وخبر **قوله**  
 وهذا لا يشترط اكله لانه آه **قوله** الضمير في قوله لانه راجع الى اكله **قوله**  
 كما يجوز اخراجه من المكنته عند التقطيل الى اخراجه عند اخروجه **قوله** قوله عند  
 التقطيل ناظر الى المكنته وقوله عند اخروجه ناظر الى اخراجه **قوله** قوله هذا  
 يجب فيها اخراجه **قوله** فيه بحث لان اخراجه يكن في وجوبه انما التقطيل  
 ولا يلزم حقيقته انما خلاف العشر فلما ناس على اخراجه مما قبله وقوله  
 انه يجوز عن المكنته الى اخراجه عند اخروجه فيعتبر انما حقيقته ثم قلنا **قوله**  
 قلنا صاحب المنزب في التمهيد عن ثعلب وقال ابن زيد **قوله**  
 وانما هو ان يقال عن التمهيد ويمكن ان يقدّر ثانيا في سقيم الكلام **قوله**  
 قلنا في اخراجه الارض مما فيه الواجب **قوله** والاولى ان يقال من الواجب  
 كما لا يخفى **قوله** العشر في **قوله** ونسبة العشر الى العشر من نسبة الخالص

في قوله العشر  
 في قوله العشر  
 في قوله العشر

الى العام كما في اطلاق الذي على نفس المنة **قوله** عشر كان او نصفه  
**قوله** العشر في قوله كان راجع الى الواجب في قوله مما فيه الواجب **قوله**  
**قوله** وبما انه ان اخارج فيما سقته التمساء الى قوله وهذا اكل من خواص هذا  
 الشرح **قوله** فيه بحث لانه اذا لم يرفع المؤنة يكون الواجب تغير **قوله**  
 ايضا فانما نصف العشر والاولى ان يعتبر ما ذكره من المؤنة فيما سقته  
 التمساء **قوله** قل كان في حق الكلام الى قوله واجوب آه **قوله** انما كل صاحب  
 التمساء ويمكن آه يجاب عنه ايضا بان يقال يجوز ان يكون ذلك من قبل التمساء  
 بذكر العشر عن نصفه ولم يظهر **قوله** واجوب لا يرجع الى قوله والا لاصح  
 لم يثبت كذلك **قوله** فيه ان الارض العشرية سقطت عشرها بافظطها  
 دارا وكذا اخر اجتهت على ما مضى **قوله** وانما قيد بقوله وقبضها آه **قوله** فيه  
 اذا دلالة في ذلك القيد على ما ذكره الا يري انه باخذها منه مسلم بعد قبضه  
 بالشفعة او رقبه **قوله** ما يكون في الارض العشرية **قوله** قوله ما يكون ضمير  
 كان في قوله فلو كان ما العشر **باب** ما يجوز دفع الصدقة اليه  
 وما لا يكون **قوله** فلو كان ما العشر من الابار والعيون ما يكون في الارض  
 لم يقدّر شيئا آه **قوله** ما يكون ضمير كان في قوله فلو كان وقوله لم يقدّر جواب  
 قوله فلو كان **قوله** فلو والى الى بكر فقلوا انما خلفه او غير ذلك ان الخط  
 ومنه عمر فقال هو ان آه **قوله** يعني هو ان خلفه انما آه **قوله**  
 انما وجه الاول وهو ان يكون المسكين اسوة حال من الفقة لقوله تعالى وسكنا  
 ذما مترعة الى اصفا بالشراب من اجوع والعمرى **قوله** لم لا يجوز ان لا يكون  
 قوله ذما مترعة حقة كاشفة لمساكين بل يكون قدرا له فليكن **قوله** لان التسمية  
 بقبضه المساواة **قوله** الظاهر ان يقال لان الفسمة آه **قوله** واجب  
 بان المؤلفة فلو لم يمسكون وكفار انما سقط سهم الكفار فقط آه **قوله** يعني  
 عند الشئ من رحمه الله وفيه بحث بل سقط الكل الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه

قوله العشر  
 قوله العشر  
 قوله العشر



فان يتم على الاسلام والكتاب ان كنت في في سلمى المولفة اربعة اقوال  
في قول يطولون من الصدقات كما كان قوله والتناقصهم اكلنا فقط  
اقول بعض عند الثاني قوله وتاويله الى قوله لا تجل لم طلب الصدقة الا اذا  
كان غاربا اقول انت خير بانه لا صلب للصدقة في الغنى المهردي اليه في  
هذا التاويل كلام قوله وهم اهدو عشرة آه اقول مخالف لما سبق من ان  
فكانت الاسهم ثمانية وجوابه ان ذلك ايضا قول منه قوله لان الاضحية  
بحرف التام لا تخفى كونها موضوعة للتحريك اقول الاحتقان اهدوا في  
انهم ذكروه ابن هشام قوله تبنى عن ابي جابر آه اقول ممنوع في العالم  
والمولفة قوله وقوله لا يكون ان يدفع الزكاة الى ذوق الضمير في اغنيائهم  
راجع الى المسلمين بالاجماع آه اقول هذا يدل على النقيض عما ذهبوا اليه  
كان يؤذي الزكاة في رتبة صلى الله عليه وسلم الى الكافر من المولفة فلو لم  
واجب بانه مشهور آه اقول ويجوز ان يجاب ايضا بان يقال المراد في الآية  
الفقر آه اليهود دون فقر المسلمين قوله وليس بشي لان المطلق ليس  
بعام اقول مع ان التاويل يخرج غير معلوم قوله ومنهم من يقول معناه آه اقول  
مراد تخصيص عموم اهل الادب بانه قتال قوله والمساكين بقوله تعالى اني اهديكم  
انه آه اقول هذه الآية في سورة الممتحنة قوله وفيه نظر لانه لحقة بيان الفقر  
اقول بعض قوله كذا في قوله صدقة فواعل اهل الادب ان كلها قوله ولا يدفع  
فيلحق اقول القائل هو الكافي قوله امرنا بانما تلمه معهم اقول لم يؤمر بانما تلمه  
مع المستأمنين اذ ليس في الادلة التفاتية المنقولة في هذا الباب ما يدل على  
ذلك ما خلا قوله تعالى ان الصدقات للفقر وانتم جعلتم ائتمار للعاقة دون  
التحريك قوله ثم فان الله تعالى بما صدقة وصفت الصدقة تملك المال من  
الفقر كما يحكي في الآية قوله ثم يحصل لهم الملك والعاقبة بدلالة التام قوله  
لا يدل لام العاقبة على التملك كما في قوله تعالى فان تخطوا الى نزعكم لكونكم اعدوا

قوله

وجوزنا قوله وكذا في قول الشاعر لدو الموت وابو الخراب قوله حاله اليسار  
والعسار اقول اي حاله يسارا المرأة وعسارا قوله ولا يدفع الى بني ما شتم  
اقول قال في النهاية يجوز النقل لها شتم بالاجماع وكذا يجوز النقل لغني كذا في  
نحو ويالعقاب انتهى قوله ومواليهم قوله عطف على بني ما شتم والظاهر ان يكون  
معطوفا على قوله ال علي فليكون المراد من بني ما شتم في قوله ولا يدفع الى بني  
ما شتم ال المذكورين ومواليهم عطفوا عليهم فقوله وهو ال علي آه بيان ذلك انما  
عطف على قوله بني ما شتم فياياه انا واما قتال قال بن الاحام قوله ولاهم ال علي  
آه لما كان المراد من بني ما شتم الذم من اهل الحكم المذكور ليس كلهم بل المراد منهم  
فخرج ابواب بذلك فتح يجوز الدفع اليه بنية لان حرمة الصدقة لبني  
ما شتم كرامة من الله اهلهم ولذا رتبهم حيث ونصروه صلى الله عليه وسلم في جاليتهم  
وفي اسلامهم وابواب كان حريصا على اذي النبي صلى الله عليه وسلم فلم  
يستحق بنوه انتهى قال المص اما هؤلاء فلما انهم يتسبون الى ما شتم من عبدة  
مناف اقول فيجب فان اهل انتسب اليه ما شتم ويحل له الصدقة قال  
المص واما مواليهم فلما روي ان مولي رسول الله رم ماله اخل في الصدقة فقال  
لا انت مولانا اقول في دلالة على المطلوب كلام اذ حرمة مولاه صلى الله عليه  
وسلم ليس بشبهها حرمة مولي غيره كما في الغني والهاشمي فيقتصر على مورد  
الان يرد بضمير المتكلم مع الغير لنفس الكربة وغيره من بني ما شتم فليكون من قبل  
بنوهم وان نقلوا فلان قال المص واذا دفع الزكاة الى رجل يظنه فقيرا  
اقول الاول ان يقول مصرفا قوله اي لان مطلق الصدقة ينصرف الى  
الفقر فية اقول سيجي من المص الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم  
لا صدقة الاظهر عن ظهر غني على عدم وجوب صدقة الفطر على المعسر  
فلو صح ما ذكره الشارح لم يستقم ذلك الاستدلال قال المص ولان الوقف  
على هذه الاشياء ما لا جرتها دون القطع اقول يمكن القطع في اسم وابنه

قارن النهاية بجوز النقل لها شتم بالاجماع  
وكذا يجوز النقل لغني كذا في  
العقاب مستشهد



قال ابن الهيثم بخلاف نجاسة الماء فإنه ما يوقف على حقيقته بل ما خبرنا  
**قوله** فتخرجني إلى جهنم ثم أعرض **قوله** أولم يجزئكم نصلي إلى جهنم ثم ناتي إصابتنا  
**قوله** وأما التصديق على الغني فصحيح **قوله** فيه بحث إلا أن أرادوا التصديق  
بما جاز به وسجي التصديق في الآية **قوله** فمنهم من قال معنى قوله العناء حكمه **قوله**  
الغنايل هو السقيا في وانه أعلم **باب** صدقة الفطر **قوله** مع الخطا  
در صحتها **قوله** لأنه ليس بفرض **قوله** ثم أنتسخ بقوله صلى الله عليه وسلم  
وسلم أنا الصدقة ما كان على ظهر غني **قوله** وفيه بحث فإن الشيخ لا  
يثبت التباخر خارج الذي يدعي أنه نسخ ولم يعلم ثم أقول لم لا يجوز  
أن يراد بالتصدق الزكاة دفعا للتعارض وقد مر نظيره من الشارح **قوله**  
وأما على التذب لأنه قال في آخره أنا غنيكم فمكره الله وأما فقيركم فمعتطية  
أنفصل عما أعطى **قوله** ليس فيه ما يفي الوجوب مع أنه صدقة فرض رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الحديث **قوله** على ما عرف في الأصول **قوله** يعني  
بما جاز الأمر **قوله** قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر  
على الذكر والأنثى بحسب حديث **قوله** لفظة من في قوله صلى الله عليه وسلم  
وسلم على الذكر والأنثى يعني عن كما سجي **قوله** لا إطلاق في قوله عليه السلام  
لأنني في الصدقة **قوله** يجوز أن يقال على تسليم ثبوت الحديث المراد به  
بالصدقة هي الزكاة المعروفة كما سبق من الشارح فكله دفعا للتعارض بين  
وبين إطلاق الحديث الفطرة **قوله** وكل الصدقة الذرية **قوله** حتى لا تسقط بوجوب  
الفقر بعد الوجوب **قوله** اجيب بأن الشرع بني آة **قوله** جواب تنبيه  
أنه ليس **قوله** المص ولنا أن الملك موقوف **قوله** وهذا لا يكون جوابا عن ما  
قاله زفر رحمه الله وأجاب عنه أن يقال وكذا الولاية موقوفة بغير جواب  
حتى على ما قاله زفر رحمه الله **فصل** في مقدار الواجب ووقته **قوله**  
وقال صاحبنا أكثر الضعيفان **قوله** وجمع الضعيفان باعتبار كثرة أفراد

الهاشمي

الهاشمي **كتاب** الصوم **قوله** لأن كلا منهما عبادة بدنية **قوله**  
**قوله** كون الصوم عبادة بدنية باعتبار أنه ترك الأعمال البدنية **قوله**  
حفظا لربية الوسيلة من المقصود **قوله** أراد بالمقصود ههنا الزكاة يعني  
نظر ههنا إلى كون الزكاة مقصورة فقدم على الصوم نظر إلى كونه وسيلة  
للقصوة **قوله** المص الصوم ضربان **قوله** أي الصوم المقصد به شرف المودة  
له بالثواب **قوله** وتقرئها على وجهين هما عير **قوله** كيف  
يعتبر التعريف التام لما مع ظهور شمول التعريف الذي ذكره في آخر  
هذا الباب جميعها ولعل معنى ما ذكره صاحب النهاية أن معرفة منزلة  
الغنية كما مسك التي من اجزاء التعريف موقوفة على التقسيم فإن  
بعض الأقسام لا بد له من التثبيت وبعضها ليس كذلك على ما بين في  
**قوله** وأريد به الفرض والواجب وفي ذلك المذوور المعروف على  
**قوله** وهو أجمع بين الحنفية والمجاز **قوله** المص لقوله تعالى ولو فوا  
نذروا **قوله** لم يقرض لما جماع فيه فكانه لم يثبت عند ذلك  
حكم وجوبه قال ابن الهيثم فإن قيل لم كان المندور واجبا مع أن ثبوته  
بقوله تعالى ولو فوا نذروا **قوله** اجيب بأنه عام فكله اختصاصا  
فخص النذر بالمعصية وبالمس من جنس واجب كعبادة المرفوض  
أو كان كونه غير مقصود لنفسه بل لغيره حتى لو نذر الوضوء لكل صلوة  
لم يلزم فصارت طنية كالتأية المأونة فيفيد الوجوب وقد علم كونها  
شروط لزوم النذر وهي كون المندور من جنس واجب لا لغيره على هذا  
نظاير كلمات الأصحاب فتقول صاحب الجمع تعالى لصاحب الطائفة  
ينبغي صوم رمضان وصوم المندور والكفارة على غير ما ينبغي على هذا  
لكن الأظهر أنه فرض للاجماع على لزومها انتهى وفي أوائل كتاب السير  
من المحيط بالبراني في ذخيرة الفرق بين الفرض والواجب ظاهر نظر إلى



الاحكام حتى ان الصلوة المنذورة لا يؤدى بعد صلوة العصر وتقتضي التوبة  
 بعد صلوة العصر انتهى فظهر ما ذكرنا قوله لكن انما ظهر انه فرض على جميع علي  
 لزومها ليس على ما ينبغي قوله فان كان السبب من الشارح كمن هو  
 الشهر في رمضان يكون الثابت به فرضا **اقول** منقوض بالوتر فان سببه الوقت  
 مع انه واجب فبما نزل وكذا صلوة العدين **قوله** وان كان من العبد يكون  
 واجبا **آه** **اقول** الكفارات اسبابها فعل العبد وفرض كما تقوا عليه كالتزلي  
 وغيره لكن في الوفاة ان الصوم الكفارة واجب ثم اقول قد تفرق الاصول ان  
 احكامها هو انه سواء كان تكليفيا او وضعيا فهذا جعل فعل العبد سببا  
 لا العبد لا يري انه لا يفتح النذر بما ليس من جنس واجب ثم الفرق بين  
 الفرقين والواجب على ما اجبوا عليه وهو ان ما كان ثبوته بدليل قطعي فهو  
 الفرض وما كان ثبوته بدليل ظني فهو الواجب بعد ما كان ثبوت النذر  
 بالقطعي يتبين فرضيته ويكفر جاحدة فليسا **قوله** وقد قيل في اجواب عنه  
 ان الفعل دل على عدم دخول اصحاب الاعذار **اقول** في دلالة العقل على  
 عدم دخول اصحاب الاعذار من المرضى والمسافرين والضعفاء والنفس رحمت  
 الظاهر **قوله** واراد بيان النية ما ذكره بعد هذا **اقول** فيه بحث لان ذلك  
 ليس من بيان النية في شيء بل الظاهر ان المراد به ما ذكره بقوله وهذا الفرق  
 من الصوم بتأدي بطلان النية **آه** فليسا **قوله** كذا في بعض الشروح  
**اقول** بغض غاية البيان **قال** المص ولانه يوم صوم الي قوله كان نفلا **اقول**  
 هذا رد المخالف على المخالف اذ عليه مذاهب الشافعي لا يلزم ذلك في  
 الفعل على ما يجب **قوله** ولنا ان المعنى الذي لا جله جوز في حق المقيم فانه  
 النية **آه** **اقول** لا يظهر ما ذكر جواب عن مسكت زفوانا بملحظة انطواء  
 ذلك الفرق بين صوم رمضان وصوم القضاء على ما ينبغي **قوله** بان يقول  
 نويت **اقول** القول ليس بلازم في النية لكن يجوز ان يراد به ما نعت القول

في قوله لا يؤدى بعد صلوة العصر  
 في قوله النية ما ذكره بعد هذا  
 في قوله كذا في بعض الشروح  
 في قوله لا يظهر ما ذكر جواب  
 في قوله نويت  
 في قوله لا يؤدى بعد صلوة العصر  
 في قوله النية ما ذكره بعد هذا  
 في قوله كذا في بعض الشروح  
 في قوله لا يظهر ما ذكر جواب  
 في قوله نويت

في قوله لا يؤدى بعد صلوة العصر  
 في قوله النية ما ذكره بعد هذا  
 في قوله كذا في بعض الشروح  
 في قوله لا يظهر ما ذكر جواب  
 في قوله نويت

انفس

انفسه فبما نزل **قوله** لان كل فرد يتأذى بالمجموع **اقول** انت خبر بان  
 المتبادر من ذلك الكلام في مثل هذا المقام ان يتأذى كل فرد بالمجموع ولكن  
 يقول هو كذلك لا يري انه لو تولى انما فرد بعد ما اصبحت في يوم التعيين عن واجب  
 آخر يكون عن نذره وهذا القدر يكفي في تصحيح الاطلاق **قوله** واذا اوردت  
 الضميمة **اقول** لانعدام النية **قوله** بتقديم الصوم ضرورة **اقول** فيه  
 بحث فانه ليس بفصل منوع كما يجب **قوله** فلا صوم الا في رمضان **اقول** اي  
 الا صوم رمضان على هذا المضاف **قوله** دفعا للحكم **قوله** فيه بحث  
 فان ما ذكره من الصوم المشروع في الوقت من قبل تقديم النوع بما  
 يخصه في شخص فلا يلزم الحكم **قوله** لان المتوقف ببال اسم جنس لا باسم فرد  
**اقول** منوع **قال** المص وينبغي للامانة ان يلتصق بالامانة في اليوم التاسع  
 والعشرين **اقول** قال ابن الامام فيه تساهل فان التزاني انما يجب  
 ليلة الاثنين لانه اليوم التي هي عشرين ثم لو راي في التاسع والعشرين  
 بعد **قال** ابن الامام فيه تساهل انما وال كان كروية في ليلة الاثنين بالان  
 انتهى فيه بحث لانه يتبادر بالامانة من قبل الغروب كما هو الحادة **قوله**  
 المص ولا يصح يوم الشك **اقول** قال الامام العلامة التوليقي في شرح  
 الكنز وقوع الشك باحد امرين اما ان نعيم عليهم هلال رمضان او هلال  
 شعبان فيقع الشك انه اول يوم من رمضان او اخر يوم من شعبان انتهى  
 فيه بحث فانه اذا لم نعيم هلال رمضان فلا شك واذا نعيم هلال شعبان فبشبه  
 ليلة الاثنين منه فيحقق الشك في الليكيتين الاخيرتين فليسا **قوله** لانه  
 معنى انتهى **اقول** جواب لقوله لا يقال لا يصح صيغة نفي **قوله** لان حقيقة  
 المظنونة ان ثبت لم المظن **اقول** فيه تساهل وضيقها في الشرع فيه  
 على ظن انه اذا لم يؤد الواجب واحال انه اذا بعد وجوبه بيقين **قوله**  
 وانما ههنا فلم يثبت وجوبه **آه** **اقول** وما شرع فيه على ظن انه لم يؤد

في قوله لا يؤدى بعد صلوة العصر  
 في قوله النية ما ذكره بعد هذا  
 في قوله كذا في بعض الشروح  
 في قوله لا يظهر ما ذكر جواب  
 في قوله نويت



واحال انه اذا **قوله** لا ملازم **قوله** اي على نفسه **قوله** لعدم استلزامه  
 التشبه باهل الكتاب **قوله** فيه تاويل **قوله** قال في النهاية ان انما يشبهنا  
 اكثر امة تساوون عوم في حديث آخر **قوله** فيه بحث **قوله** المعنى في النهاية  
 المتقدم بصوفى رمضان **قوله** قال تاج الشريعة في شرح الهادي لان  
 المتقدم على الشيء بان ياتي انما يكون من جنس ذلك الشيء فيكون التقدم  
 على رمضان كواثره بالتقدم القصد والنية ولانه لا يمكن لام غير ذلك فان قلت  
 اني فائدة في تخصيص يوم اويومين واحكم ثابت في الزيادة كذلك قلت  
 يوم ويومان قليل وما زاد عليه كثير وانما التعليل خصوصاً في كثير من الاحكام  
 فيبقى هذا التوهم انتهى **قوله** انما يكون من جنس ذلك الشيء منوع قال الله  
 تعالى فقد موافقاً في يومكم حدوتكم ولو سلمتم ما لنقوم جنس واحد  
 والفرعية والنعنية ليست فضلاً منوعاً كما خرج به الشيخ الكليني  
 في الدرر السنية بخلاف الصلوة **قوله** والذي يدل على ذلك ان ما قبل الشهر  
 وقت المنقطع لا الصوم الشهر فلا يصور التقدم الي المنقطع **قوله**  
 فيه بحث ولم لا يكون الا بما وجب في صحة اطلاق التقدم **قوله**  
 اجيب بان يوماً ويومان **قوله** ويجوز ان يجاب بان المتحصل هو التقدم يوم  
 ويومان كما هو الواقع من الممارسين بعلم حساب النجوم وغيرهم من عوام  
 الفقهاء وقد شابهنا في اتباع الشيخ ابن الوفا ببلدنا قطنية  
 كما لا الله تعالى **قوله** ويقع العامة بالعلوم الى وقت الزوال **قوله** انتهى  
 على ما وقع في المختصر وان كان ينبغي ان يقول الى نصف النهار ويجوز ان يكون  
 المراد ما في الكتاب قرب وقت الزوال على حذف المضاف **قوله** المص ومن  
 روي هلال رمضان **قوله** قال في العناية وفي البداية اذا راي الهلال وحده  
 ورؤي امام شهادته قال المحققون من مشايخنا لا رواية في وجوب الصوم  
 عليه وانما الرواية انه يصوم وهو محمول على التذب احتياطاً قلت قال

في التحفة يجب عليه وفي المبسوط عليه صومه وبعد منع الوجوب ظاهر انتهى  
 ونحن نقول والمختار عند المصلح الوجوب لقوله في دليل الشافعي وحكم الوجوب  
 الصوم عليه ولم ينقصه وقوله لان الوجوب عليه لا يقتضي **قوله** وهل يقبلها او لا  
 لم يذكره **قوله** وفيه بحث فانه يذكره عقب هذا الكلام باسقاط وجهه وبنية  
**قوله** لانها اذا كانت متقدمة او جاء من خارج المصير تقبل شهادته على ما ذكره  
**قوله** على ما ذكره الطحاوي وهو خلاف ظاهر الرواية **قوله** ولما ان القاضي  
 قد شهدا دونه بدليل شرعي وهو ائمة العلق فانهما يطلقان القضاء برؤاياهما  
 في شهادة الفاسق وهي آهنا تنكته **قوله** الضمير في قوله فانها راجع الى النهاية  
 في قوله وهو ائمة العلق والضمير في قوله برؤاياهما راجع الى الشهادة في قوله قد شهدا  
 وقوله راجع الى النهاية المذكورة **قوله** ولا يجب عليه الكفور وانما على **قوله** بل  
 على المعتمد الحكماء ملجأ به فاعتبر في سببها كمال اجابته فيكون عفوته فافهم وانما  
 كان سبق ائمة حلقه في المصنعة **قوله** فكان يوم الفطر في حق الناس كافة **قوله**  
 يعني حكماً **قوله** المص لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته **قوله** ولعل ان ظاهر  
 الاستدلال بقوله صلعم فمن شهد منكم الشهر فليصمه **قوله** لان الوجوب عليه لا يقتضي  
**قوله** بعضه لا يلتزم بان رآه **قوله** وعلمنا بقوله صلعم وفطرهم يوم فطروا  
**قوله** فيه شيء **قوله** المص لان قول الفاسق في الذبائات غير مقبول **قوله** انتهى  
 ليس بتمامه اذ ليس في التعليل ما يدل على عدم اعتبار قول المستور فقامت  
**قوله** ومن حيث اشتراط العدالة **قوله** فيه شيء **قوله** المص ولا فرق بين اهل  
 المصر ومن ورد خارج المصر **قوله** قال في الكنتز ولا جرة باختلاف المطالع قال  
 الزيلعي في شرحه ولا شبهة ان يعتبر لان كل قوم مخاطبون بما عندهم الى قوله هكذا  
 امرنا رسول الله ثم انتهى ونحن نقول جاب قصة كريب انه لم يأت بلطف  
 الشهادة ولو سلم فهو واحد لا يثبت بشهادته وجوب القضاء عليه القضاء  
 وتفصيله في شرح ابن الهمام فراجع وقال ابن الهمام وجه عدم اعتبار اختلاف

في قوله لا ملازم  
 قوله اي على نفسه  
 قوله لعدم استلزامه  
 قوله التشبه باهل الكتاب  
 قوله فيه تاويل  
 قوله قال في النهاية  
 قوله ان انما يشبهنا  
 قوله اكثر امة تساوون  
 قوله عوم في حديث  
 قوله آخر  
 قوله فيه بحث  
 قوله المعنى في النهاية  
 قوله المتقدم بصوفى  
 قوله رمضان  
 قوله قال تاج الشريعة  
 قوله في شرح الهادي  
 قوله لان  
 قوله المتقدم على الشيء  
 قوله بان ياتي  
 قوله انما يكون من جنس  
 قوله ذلك الشيء  
 قوله فيكون التقدم  
 قوله على رمضان  
 قوله كواثره بالتقدم  
 قوله القصد والنية  
 قوله ولانه لا يمكن  
 قوله لام غير ذلك  
 قوله فان قلت  
 قوله اني فائدة في تخصيص  
 قوله يوم اويومين  
 قوله واحكم ثابت  
 قوله في الزيادة  
 قوله كذلك قلت  
 قوله يوم ويومان قليل  
 قوله وما زاد عليه كثير  
 قوله وانما التعليل خصوصاً  
 قوله في كثير من الاحكام  
 قوله فيبقى هذا التوهم  
 قوله انتهى  
 قوله انما يكون من جنس  
 قوله ذلك الشيء  
 قوله منوع  
 قوله قال الله تعالى  
 قوله فقد موافقاً  
 قوله في يومكم حدوتكم  
 قوله ولو سلمتم ما لنقوم  
 قوله جنس واحد  
 قوله والفرعية والنعنية  
 قوله ليست فضلاً  
 قوله منوعاً كما خرج  
 قوله به الشيخ الكليني  
 قوله في الدرر السنية  
 قوله بخلاف الصلوة  
 قوله والذي يدل على ذلك  
 قوله ان ما قبل الشهر  
 قوله وقت المنقطع  
 قوله لا الصوم الشهر  
 قوله فلا يصور التقدم  
 قوله الي المنقطع  
 قوله فيه بحث  
 قوله ولم لا يكون الا  
 قوله بما وجب في صحة  
 قوله اطلاق التقدم  
 قوله اجيب بان يوماً  
 قوله ويومان  
 قوله ويجوز ان يجاب  
 قوله بان المتحصل هو التقدم  
 قوله يوم ويومان  
 قوله كما هو الواقع من  
 قوله الممارسين بعلم حساب  
 قوله النجوم وغيرهم من  
 قوله عوام الفقهاء  
 قوله وقد شابهنا في  
 قوله اتباع الشيخ ابن الوفا  
 قوله ببلدنا قطنية  
 قوله كما لا الله تعالى  
 قوله ويقع العامة  
 قوله بالعلوم الى وقت  
 قوله الزوال  
 قوله قوله انتهى  
 قوله على ما وقع في المختصر  
 قوله وان كان ينبغي  
 قوله ان يقول الى نصف  
 قوله النهار ويجوز ان يكون  
 قوله المراد ما في الكتاب  
 قوله قرب وقت الزوال  
 قوله على حذف المضاف  
 قوله قوله المص ومن  
 قوله روي هلال رمضان  
 قوله قوله قال في العناية  
 قوله وفي البداية  
 قوله اذا راي الهلال وحده  
 قوله ورؤي امام شهادته  
 قوله قال المحققون من مشايخنا  
 قوله لا رواية في وجوب الصوم  
 قوله عليه وانما الرواية  
 قوله انه يصوم وهو محمول  
 قوله على التذب احتياطاً  
 قوله قلت قال



عوم الخطاب في قوله صوموا مطلقا بطلاق الرواية في قوله لروية وبرؤية  
فوم بصدق اسم الرواية فيصدق ما يتعلق من عوم الحكم فيثبت الوجوب  
بخلاف الزوال والاضية فانه لم يثبت تعلق عوم الوجوب بمطلق سماعه في خطاب  
من الشارع والله اعلم انتهى وفيه تأمل **باب ما يوجب القضاء والكفارة**  
**والجيب** بان في الكتاب دلالة على ان النبيان معفو عنه لقوله ربنا  
لا تأخذنا ان نسينا آه **اقول** فيه بحث **قوله** ويحتمل قوله تعالى ثم اتوا الصيام  
على حاله انتفاء الاحكام **اقول** فيه بحث **قوله** والنسيان ليس باختيار فلما  
يفوته **اقول** فيه بحث **قوله** اختلف الشايع في مرجع هذا الضمير في قول محمد  
فقال بعضهم آه **اقول** فيه بحث فانه ليس فيه بيان مفعول آمن كما لا يخفى  
**قال** المص لا مكان الامتناع عنه اذا اواه خيمة او سقف **اقول** قال ابن العزيم  
في تعليقه نظرية فانه قد لا يكون عند خيمة ولا سقف ولو علكل بامكان  
الا حذر عنه بضم فنه لكان اظهر انتهى وفيه تأمل **قال** المص ولما ان  
التعليق تابع للسنن بمنزلة ربيعة **اقول** الاظهر ان يقول تابع لربيعة ولا  
يظهر التعليق بكونه تابعا لاسنانه لانه لا يتبلغ اسنانه ليكون التعليق تابعا  
لها وانما يتبلغ ربيعة وقوله فان استغف عداي سبيل الى انه لو استغف  
نا سببا صومه لا يفد صومه كما لو اكل ناسبا **اقول** وبهذا الكلام يظهر  
ضعف ما ذكره الاغا في ان ذكر العمد تأكيد لان الاستغفارة استغفاله  
من النبي وهو التكلف فيه ولا يكون التكلف الا بالعمد انتهى **قال** المص  
استدراكا للمصلحة الفانية **اقول** فان احكم لم يربا وآثار العبادة في هذا اليوم  
واصره لا يخفى عن حكمته ومصلحته فاذا فوته في هذا اليوم تفضيته لست ارك  
لك احكامه والمصلحة **قال** المص اعتبارا بالاعتلال **اقول** الاولي ان يعتبر  
بالحذ الذي يندرج في التبعات اذا الاعتلال مما يجب بالاضطاط كما  
سبق **قوله** فاجواب اننا نمنع آه **اقول** لم يأت باجواب عن عدم صحة القياس

فانما

فانما **قوله** لان النبي صلعم ما الزم الكفارة الا في معاملة ما سئل عنه من الوقاح  
**اقول** في احصاء كلام حيث دل ما رواه من احاديث ابن علي خلافا **قال** المص ولو  
افطرني اذنه انا وذهله لا يفد صومه لان عدم المعنى والصورة **اقول** في  
اجواب عن احديث **قال** المص لما فيه من التشبه بالفساد **اقول** ينبغي ان يكون  
تعليله للكفارة **قال** المص وقد نذب النبي وم الى الاكتمال يوم عاشوراء **اقول**  
قال ابن العزيم لم يصح عن النبي وم في يوم عاشوراء غير صومه وانما الترويض  
لا يتبعوا فانه الماتم واظهر احسن يوم عاشوراء كونه احسن رضى الله  
عنه فقل فيه ابتداء جملة اهل السنة اظهار السرور واتخاذ الجوب والاطمعة  
والاكتمال ونحو ذلك وردوا احاديث موضوعه في الاكتمال والتوسعة  
على اعيان فنه انتهى فيه ان حديث التوسعة رواه الثقات وقد قلده هذا  
التأويل فيما قاله ابن تيمية وقد ردوا عليه ما قاله ولا ابن العراقي جرح فيه  
التوسعة من طرف **قال** المص والما يق به الا خلافا **اقول** لان ذلك في الخبرين  
فان المسنون فيها الاظهار على ما قرر في معناه **فصل ومن كان مريضاً قال**  
وفي هذه المسئلة السبب **اقول** اي سبب وجوب القضاء وهو انما  
به لا سبب نفس الوجوب **قوله** وما كان مور بالافطار مع الكفارة الى قوله  
لا يجتمعان **اقول** المنعوق من جديت فليجئت وليكفر فانه في اجواب **قال**  
المص هو يعتبر بالشيخ الفاني **اقول** قال ابن الاحكام اي كمال من احكامه والمرفق  
انتهى والاظهار رجاء الى محل النزاع **قوله** والولد لا وجوب عليه اصلا  
الا لابي آه **قوله** يعني ان الولد لا يجب عليه الفدية ولا يخفى عليك ان عدم  
الوجوب عليه اجملي من ان يحتاج الى مثل هذا المعنى **قوله** لم يجب عليه ماله  
ولم يتضاعف **اقول** يعني ان الفدية لم يجب ولم يتضاعف **قوله** كمن مات  
وعليه الصوم **اقول** فيه نوع مضادة فانه جاز في بطريق الايمان بالشيخ  
الفاني كما في **قوله** فان قيل روي عن الشعبي الى قوله والمسنون في الاكتمال



**أقول** الشيخ الفاي على هذا التقدير ليس من تساولات الآلية الكريمة حتى يكون  
استدلالا بالاعتساف فالظاهر تمام الكلام بقوله فلما نبينا ول الآلية الكريمة  
على النزاع **قوله** فبقي الشيخ الفاي على حاله **قوله** كيف يبقى الشيخ الفاي على  
حاله وقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه مبنيا ولم عليه هذا التفسير **قوله** المص  
لأن شرط الأخلاقية استمرار العجز **قوله** فإن قوله تعالى لا يطيقونه محمول على الاستمرار  
أذ لا يجب الذم على المريض والمساقر **قوله** المص وإذا نوى المسافر  
الافطار **قوله** أي في غير رمضان بدليل قوله وإن كان في رمضان **قوله** وقوله  
ثم عندنا كانه بيان لمخالف الاختلاف **قوله** فيه بحث **قوله** وبأن معناه المخ  
المصطاح **قوله** معطوف على قوله بأن المسئلة الأولى في قوله واجب  
بأن المسئلة الأولى في غير رمضان **قوله** لأن السبب لو كان كلفه لوقع الصوم  
في شوال **قوله** لأن السبب يتقدم على المستب **قوله** والمجنون الذي لم يتوفى  
جنونه الشهر قد شهر بعض الشهر فمضموم كلمة **قوله** يلزم عليه طهره أن يجب عليه  
الكا فوالذي أسلم في بعض الشهر مضموم كلمة وكذا الصبي الذي بلغ في بعضه  
فليتأمل **قوله** اجاب بأن الآلية للوجوب بالذمة وهي كونه آة **قوله**  
الذمة صفة بها صار للانسان اهلا لا يجب والاحتياج كما صرح به في باب  
الحكموم به من التلويح فمن كلام الشارح تسامح كما لا يخفى **قوله** وإما حصل  
أن الوجوب في الذمة لا ينعدم آة **قوله** يخالف ظاهر ما تقدم أنفا من  
قوله لوجب سقط **قوله** واليه انما بقوله هذا أي لم يرد آة **قوله** تأمل  
في وجه الاشارة **قوله** ولو بان يكون مريضاً أو مسافراً أو متهما في اعتا  
الاكل في رمضان آة **قوله** لا يستقيم خلاف زفر على هذا التأويل **قوله**  
المص ومن أصبح غير ناول للصوم **قوله** قال في الكافي وإن أصبح غير ناول  
للصوم ثم نوى قبل الزوال ثم اكل فلا كفارة عليه وعن أبي يوسف أنها يلزمه  
لأن شروعه في الصوم صح فكملت جنابته بالفطر ولما ان طاهر قوله صلعم

لا يصيام لمن لم يعزم الصيام من الليل من الليل متى كونه حيا بهذه البنية  
في الحديث وإن ترك العمل بطاهره يبقى شهرته في ذرر ما يسقط بالشبهات  
ومن وطئ جارية ابنه مع العلم بالحرمه لا يجد لظاهر قوله صلعم أنت وما لك  
لا يبيك انتهى بخلاف أبو يوسف عليه طاهر الرواية عنه ومحمد بن العفرق  
بأن مسئلة الكتاب وهذه المسئلة **قوله** لأن الاستهلاك شرط التقويت  
أي قوله فلم يكن إلا للتقويت **قوله** يخالف لقوله وتقويت إمكان النسخ فثبت  
تأمل **قوله** لا لا الذي اخطأ في المفضضة آة **قوله** يجوز أن يكون مراده كالتحليل  
على مذبيكم **قوله** لأن هذا الوقت معطى ولم يؤخذ وجبت الكفارة على  
المفطر فيه عمدا **قوله** الضمير في قوله فيه راجع إلى الوقت **قوله** المص كالمفطر  
مستقرا أو خطيا **قوله** فيه أن الخطي كالتناسي عنده وجوابه ظاهر **قوله** فيه لا لا  
عليه لزوم القضاء وعدم الانتم آة **قوله** ولكن قول المص لأن اجابته فاصرة  
يؤيد بوجوده فاقبل فانه لا يبعد أن يقال للمفطر هو جنابة الافطار الذي انشئت  
المص هو جنابة ترك التقويت كما سيحى نظيره في القتل اخطأ مرة جنابا  
أو يكون الكلام المص مبنيا على التنزل **قوله** وإذا نكح في غزوة الشمس  
وجبت **قوله** يخفى في رواية **قوله** لأنه كان متيقنا بالتمارشا كما بالدليل واليقين  
لأنه قول بالاشك **قوله** قوله متيقنا بالتمارشا أي أقولا وقوله شكنا بالدليل أي  
ثابا وقوله واليقين لا يزول أي حكم اليقين **قوله** وهي التي يتحقق بقيام الليل  
الناسي للحرمه في ذاته **قوله** الباء في قوله بقيام الليل للسببية **قوله**  
والفصد لا يفسد وكذا الجملة **قوله** ثم قال الشيخ ابن الحسن عليه السلام في الغز  
في كتابه التقية على مشكلات الهداية والظاهر بان الجملة بغير افساد  
في الفصد وخوفا والاصح أن ذلك مثل الجملة **قوله** اجيب بأنه صلعم احتج  
وهو صائم آة **قوله** القائلون بافطار الجماعة يقولون حديث ابن عباس رضي  
منسوخ مسند ابن جباري عن ابن عباس رضي الله عنه احتجهم رسول الله صلعم



وهو محرم صائم فوجد ذلك ضعفاً شديداً فنهى أن يحتج به لصيامه وبأن  
ابن عباس رضي الله عنه وهو راوي حديثنا كان يفتي في الحائض ما رواه  
عائبة الشامي في حقه بالتدليل عليه ما رواه أبو إسحق أجاز في فائدة دليله  
أنه علم نسخ الحديث وتام التفصيل في معنى ابن قدامة فراجع قوله وإن بلغه  
الحديث إلى قوله واعتمده **قوله** التفسير في قوله واعتمده راجع إلى الحديث  
**قوله** وقيل أنه غشي إلى قوله فقال النبي صلى الله عليه وسلم افطروا على ما يحوم إلى فطره آه  
**قوله** فيه نظر **قوله** يجب الكفارة لا انتفاء شبهة **قوله** جواب لما تقدمت بآية  
اسطر وهو قوله وإن عرف تأويله بعينه أن عرف تأويله يجب الكفارة  
لا انتفاء شبهة آه **قوله** فيها وجه على نفسه **قوله** والتفصيل عن غلبة جوابه لكل  
**قوله** يتفصيل عنه بارتكاب محاذ في قوله مجاور **قوله** وتقريرنا كآية **قوله** في  
شرح لاصول البرزوي **قوله** لأنه لا يقتضيه لعينه **قوله** لأنه موضوع له **قوله** قال المصنف  
ولا يصبر مرتكباً للذي تنفس لنذر **قوله** العزم على التمسك عنه منتهى عنه فكيف  
لا يكون مرتكباً للذي **قوله** لأن ما شرع فيه لا يكون صلوة حتى يتم ركعة إلى  
قوله فتجب الضمان والقضاء بتركها آه **قوله** قال العلامة ابن الهمام هذا يقتضيه  
أنه لو قطع بعد السجدة لا يجب قضاؤها وأجواب مطلق في الوجوب انتهى  
فتأمل **باب الاعكاف** **قوله** يجب بانه صلتم سكر على من تركه آه **قوله**  
فإن قيل يقتضيه تعريف السنة به إذا ترك أحياناً ما قد ذنبه فلهما ما لم يترك  
أنه تركه كان في حكم تركه إذا تركه كان تعليمه أجاز وعدم الاعكاف للترك  
يفيد تعليمه أجاز يكون المراد مع الترك أحياناً حقيقة أو حكماً فليتأمل  
**قوله** واجب عن الأول بأن الامساك آه **قوله** لو صح ما ذكره لكان الامساك  
عن شهوة البطن في الليل شرعاً لا اعتكافاً كالمساك عن شهوة الفرج فيه  
ولكان الصوم شرطاً لصحة الاحرام كما ذكره أؤلاف في بانقض فتأمل  
**قوله** وفي رواية الاصل وهو قول محمد آه سألته فيكون من غير صوم **قوله**

فيه بحث اذ لا مانع من اعتبار شرط يكون أطول من مشروطه **قوله** فيمنع  
بها **قوله** أي من غير ضرورة **قوله** المصنف إلى أن قال ويحكم بشرطكم **قوله** فتأمل  
كيف خص المعتكف من هذا اليوم **قوله** المصنف لكنه بجانب ما يكون ما  
**قوله** فائدة هذا الكلام هو لا علم بتناول الخبر للبيانات أيضاً **قوله** ويجوز  
أن يجاب أيضاً بأن مبني الكلام على أن ما كان مخطوياً آه **قوله** فيه أن الشبهات  
ما حقه بالحققة في باب المحرمات وهو لا يفرق بين المخطوطة على التفسير  
المذكور وغيره **قوله** فإن قيل لا اعتكاف فرع على الصوم آه **قوله** ولك أن  
تتنازع في الفرعية وكيف وهو مشروط به والتشروط اصله ثم ما ذكره  
لا يكون جواباً عن هذا التقرير **قوله** ولأن الاعتكاف معتبر بالصوم آه **قوله**  
تأمل فإن حرمت الاعتكاف بالنقض فلا وجه لاعتباره بالصوم **كتاب**  
**الحج** **قوله** وفي التشرية زيارة البيت على وجه التعظيم **قوله** فيه بحث  
ليس كل زيارة البيت حادثة قد يزار في غير شهر الحج ولا يستحق الزيادة  
ثم ليس الحج بمنزلة الزيارة فإن الوقوف بعرفة من أركانها **قوله** فلم يكن غرضه  
كوقت الصلوة **قوله** التشبيه بوقت الصلوة لا يلزم أن يكون من جملة  
الوجوه كما لا يخفى **قوله** يقال لا بالبارسي سرباري **قوله** فيه أن سربار هو أهل  
الابغير **قوله** المصنف لأن النفقة حق مستحق للمرأة **قوله** في المرأة مثلاً  
أن يقول مستحق لهم **قوله** وإن لم يكن لها محرم آه **قوله** هذا على رأي من جعل محرم  
شرط الوجوب وأما من جعله شرط الاداء فيوجب ذلك ذكره الزيلعي **قوله**  
المصنف ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لا تحبن امرأة إلا ومهرها محرم **قوله** على  
الاستثناء يفيد عدم جواز الحج لمن مع زوجها من أوطانها محرم كما لا يخفى  
وجوابه أنه يعلم جوازه معه بالذلة **قوله** فيمنع به عن دفعها في السفر وهذا  
المعنى معدوم في الحضر لا مكان الاستفاضة **قوله** كيف يمنع عن الاستفاضة  
في السفر والمنع من خروجها في رفقته فليتأمل **قوله** المصنف ولنا أن حق الزوج



لا يظهر في حق الفرائض آه **قوله** هذا الدليل انما يوضح اذا كان الوجوب على  
 الفور ولعل هذا الخلاف يباقي لا ابتدائي **فصل** في المواقيت **قوله**  
 شرع في بيان اهل قل امكنه **قوله** لا يد لا طائل تحته **قوله** لانه قصد مجاوزة  
 ميعات آه **قوله** ظاهر الحديث اطلاق النهي عن مجاوزة الميعات بغير فرا  
 من غير تقدير قصد مجاوزة ميعاتين وقصد دخول مكة كما لا يخفى **قوله** ولان  
 وجوب الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة الى قوله وما رواه **قوله**  
 فيبحث **قوله** وقال الشافعي الاحرام من الميعات افضل لان الاحرام  
 عنده من الاداء **قوله** فينبغي ان لا يجوز التقديم عنده لانه يكون التقديم  
 على الوقت فليست **باب الاحرام** **قوله** وقوله الا انه استثنى من قوله  
 الغسل افضل **قوله** فيبحث بل هو استثناء منقطع من قوله ما رواه **قوله**  
 وهو من المصادر التي يجب حذف فعلها لو وقع مثني **قوله** ان ظاهره ان  
 يجب حذف فعلها للبالغة والابتداء لا يجب حذف فعلها كقولك  
 ضربت ضربتين وفي شرح الرضوي ليس وقومه شئ من الضوابط  
 التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالثنية التكرار  
 لقوله تعالى فارجع البصر كذا في اي وجه كثير امكرا او كان التفسير التكرار  
 نحو ضربت ضربتين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا  
 والمثاله اضافة الى الفاعل او المفعول ثم قال العلامة الرضوي لا لبيان  
 النوع اصرار عن قوله تعالى مكر ومكرهم وسعى لها سعيها انهم كلام  
 الرضوي في شرح الكافية **قوله** اذا الفتحة صفة الاول **قوله** اي المفعول  
 او ذو الفتحة والمراد هو مع ما في خبره **قوله** وتقديره الى ان احمد  
 والنعمة لك **قوله** لعل استقامته بضمها التلبية مع انه كذا اي التبرك  
 ان احمد او يكون مفعول اليه والمفعول اليه بان احمد والنعمة لك يعني  
 الكلام في كونه صفة لما ولي اذ معناه للكلمة الاولى فينبغي ان يكون مراده

انه صفة لما اراد بكلمته بالكلمة لا وكيروني يا اكملهم في التي تامل **قوله** وقيل  
 المراد به التعليل **قوله** فيكون مجازا والعلاقة انما هي عدم الاستقلال فان  
 الصفة كما انها حجة الى الموصوف كذلك التعليل بالنسبة الى المفضل ولا  
 بعد فيه بل هذا المعنى اقرب من غيره فليست **قوله** وقيل مراده انه صفة  
 التلبية هي ان احمد لك **قوله** التلبية مضاف الى ضمير الخطاب فكيف يكون  
 التكرار صفة للمعصية **قوله** وهو اي ذكر التلبية اجابة لدعوة اهل البيت الصلوة  
 والسلام **قوله** ولكن ان تقول كيف يجاب اهل البيت ببيتك اللهم آه فانه لا  
 يجاب به غير الله تعالى واجواب ان المراد اجابة لدعوة الله تعالى  
 الصلوة من لسانه اهل البيت عليه صلوات اهل البيت فاما **قوله** المص فارسية  
 كانت او عربية **قوله** التانيث كذا ان ذكر في معنى العبارة **قوله** المص  
 والفرق بينه وبين الصلوة على اصحابها **قوله** اي في مجموع ما ذكرناه في كل واحد  
 فانه محتمل لا يحتاج الى الفرق في غير التلبية بالعربية **قوله** المص والفسوق  
 المعاني **قوله** تفسير الفسوق بالمعاصي بشر ان يكون الفسوق جمع فسق كعلم  
 وعلوم الا ان الما سب من حيث اللفظ والمعنى ان يكون مصدرا كذا في قول  
**قوله** لان المنع للطيب لا للذنوب **قوله** فان قلت ما يقول المص في تفسير محمد  
 انقض بان لا يتعدى آه فان قوله لا للذنوب في اللغة قد لا يعلم نذ عن ان اللفظ  
 من نفي التقدير نفى ان يفسق الواحدة فانه اذا لم يتعد لونه لا يفسق راحته  
 فليست **قوله** بل هي على بناء المفعول **قوله** فيبحث **قوله** كان اسما واجازيا  
**قوله** كقولك قد مني بك علي فلان على ما صنف في كتاب بلاغة **قوله**  
 المص واستلكنه استلخ **قوله** قال ابن الهمام ينع بعد الترفع لا فيناج  
 راكتبته والتعليل سلمه وكيفيته ان يفسق يد به على الجبر وتقبله ثم هذا  
 التعليل لا يكون له صوت وهل يستحب السجود على حجر عتيق التعليل  
 ابن عباس رضي الله عنه كان يقبله بسجدة عليه كعبته وقال رأيت عمر رضي الله عنه وسجد

قوله لا ينبغي ان يخاف من منتهى الحكمة  
 قوله ان ينبغي ان يخاف من منتهى الحكمة  
 قوله ان ينبغي ان يخاف من منتهى الحكمة



عليه ثم قال ربيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فقلت رواه ابن المنذر  
واحكام وصحة الا ان الشيخ قوام الدين الكاكي قال وعندنا اولي ان  
لا يبرى لعدم الرواية من المشايخ ونقل السجود عن اصحابنا الشيخ عز الدين  
في مناسكته انتهى ونحن نقول كرواه لا يدل على هذه الكيفية **قوله** وانما  
جميع باعتبار تكرار الاشواط **قوله** او اطلق اجمع على المنهي **قوله** واجيب عن  
الاول بان الرواية اذا كان عدلان ذلك لا يوجب التذرع فيه **قوله** وسجي  
في اول ادب القاضي ايضا **قوله** وقوله ما روينا من اشارة الى قوله وسجي  
في رطب الوادي **قوله** فيه بحث **قوله** فمنهم من قال علما بآرواه **قوله** فيه بحث  
اما قولنا قلنا قول المصنف ثم مضى ما روينا كتب استجبا بآرواه هذا القول  
واما ثانيا فلان دلالة الآية لما كانت على الاباحة ودلالة الحديث على الوجوه  
في الذي يبرى الثانية على الاول الا ان يدعي التاخر والاشهره فاما **قوله**  
فاجواب عنه انما اعرض عنه آه **قوله** فيه بحث **قوله** امن الله بهذا الحكم ام  
من الشيطان **قوله** قال السروجي وفيه بعد من جهة ان روى بالانبياء **قوله**  
**قوله** وهذا بيان الاول وقية آه **قوله** وفي غاية السروجي قوله هذا بيان  
الاول وقية بعض ان التوجه الى عرفات بعد ما صلى الفجر يعني اولا باقتداء  
النبي **قوله** اما لو توجه اليها قبل ان يصلي الفجر مكتبة او يمشي وترى من جانب  
لانه لا يتعلق بهذا اليوم نسك انتهى فان دفع ما ذكره الشيخ اكمل الدين  
سجدا غيره **قوله** وقوله اما لو وقع قبله عليه **قوله** قوله عليه متعلق بقوله بناء  
في قوله حق يصح بناء **قوله** آه **قوله** قال بعض الشارحين ترك هذا التفسير  
سواء من الكتاب **قوله** القائل هو لا تقاتل **قوله** ولان المقصود منها تسليم  
المناسك واجمع منها **قوله** فلم يذكر في قوله ويعلم تناسل الوقوف **قوله**  
المصنف ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب اجبل والقدم معه **قوله** في غاية  
السروجي من طائفة ابن عبد الله بن كزينة ان رسول الله **قوله** قال افضل

الايام

الايام يوم عرفة واثني يوم جمعة وهو افضل من سبعة ايام حجة في غير جمعة  
ورزين بن معاوية في تحريد الصالح بعلامة الموطاء وفي مناسك النوف  
وقيل اذا واثني يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل اهل الموقف انتهى قال ابن  
جماعة في مناسكته الكبير وسئل بعض الطلبة والدي رحمه الله تعالى فقال  
ان الله تعالى يغفر لجميع اهل الموقف في يوم الجمعة بغير واسطة وفي غير  
يوم الجمعة بهرب قوما لقوم انتهى والله اعلم **قوله** قال بعض الشارحين وتنبأ  
افصح عندي آه **قوله** القائل هو لا تقاتل **قوله** قال المصنف والصحيح ما ذكرنا  
آه **قوله** المصنف جعل وجه الصفة هذه الرواية على ما ذكره الشارح فيكون  
التعبير في كلامه بآرواه الشرح والمشروع **قوله** وفي كلامه تسامح الى  
قوله لان المقصود منه اداء اعلم ركني الحج **قوله** ولك ان تقول تعليل  
الاعتذار بتجصيل مقصود الوقوف خرج على مذهبهما فلا غبار **قوله** وان  
كان غير ذلك بناقض كلامه آه **قوله** فيه بحث فانه انما يلزم التناقض وتوابعه  
بوجوب كل منهما على مستقلة للعتذار لم لا يكون ان يكون جرد على **قوله**  
ولكنهم اختلفوا في وجود غيره الى آخر قوله وقال بل شبه غيره **قوله** قوله  
لانما فانه لا ياسب هذا الكلام اذ معارده عدم توقف هذا المقصود  
على التقدیم مطلقا **قوله** وهو مالم من صيانة الجملة اجماعة آه **قوله** ولك  
ان نقول اذا فاته المقصود ينبغي ان يحتمل في تحصيل المقصود الاول  
لا تجلو الوقوف عن مقاصده بالكلية فان ما لا يدرك كلمة لا يترك كلمة **قوله**  
وشروط الشئ يسبقه آه **قوله** منقوض بالوضوء فانه شرط جواز الصلوة  
وشروط الشئ يسبقه وجواز الصلوة يتحقق اذ ازيلت الشمس معارفا آه  
مع انه لا يلزم ان يتقدم التروال **قوله** ليس لغيره الجاف فيكمل آه **قوله**  
الاجاف الاسراع وكذا الايضاع **قوله** وقوله لما بينا اشارة الى قوله  
لانه يدعو آه **قوله** فيه بحث بل هو اشارة الى قوله ليكون مستقبل القبلة اذ



الوقوف وآراء الامام كان معلما به واما قوله لانه يدعو آه فانه كان علة  
 لا ولوية الوقوف بقرب الامام **قوله** كما ماروي انه صلعم قال لا ساحة  
 الى قوله وقال له اسامة يا رسول الله انصلي الصلوة اماك **قوله** قوله  
 الصلوة اماك مقول قال لا ساحة **قوله** يعني وقت الصلوة آه **قوله**  
 لا يلزم من هذا ان يكون ذلك الوقت وقته الا يري الى قوله سبحانه معاوية  
 رضى يوم الجمعة وقد بالغ في الوعظ وقرب العصر فقال معاوية الصلوة  
 اماك فتأمل ثم اعلم ان قوله الصلوة اماك مقول قول سبحانه **قوله** وتوفيت  
 الصلوة من وقتها لا يجوز لغيره فضلا عنه صلعم **قوله** يعني بلا عذر والا  
 فقد شغل صلعم يوم اخذ في عن الصلوات ثم قضاها **قوله** فيجب النظر في  
 سببه **قوله** اي 2 سبب وجوب التاخير **قوله** لا يصار الى غيره **قوله** الضمير  
 في غيره راجع الى الجمع في قوله او كان الجمع **قوله** والامكان مالم يطالع الفجر  
**قوله** يعني والامكان ثابت مالم يطالع الفجر **قوله** وتعيينها ثبت اما حديث  
 جبريل او غيره من الاحاد آه **قوله** بل بالنقل المتواتر المستفيض عن رسول  
 الله وم بل ينظم القرآن اذا فسر وكوك الشمس يغرب بها **قوله** ثم يعل بفعله  
 عليه السلام **قوله** المعلوم من فعله صلعم كون الوقت الذي جعل المغرب فيه  
 وقتا ايضا ولا يدل على نفي كون وقت المعهود وقتا وما المطلوب الا ذلك  
**قوله** وفي بعض الشرع ما قلنا من الدويان **قوله** يعني غاية البيان **قوله** اما  
 المنقول فلانه يدل آه **قوله** فيه بحث **قوله** لان ما هو ممكن لا يجوز تركه لعذر  
**قوله** منقول بالتركيب الزائد كما لا يور في الايمان **قوله** المص على به تمام الجمع  
**قوله** لا يرد عليه ما سيجي في فصل عقيب هذا الباب قوله صلعم فمن وقف  
 بعزته ساعة من الليل او نهار فقد تم حجة لانه صدر احديث يدل على  
 الكيفية وهو قوله ثم اجمع عزته **قوله** المص وهذا يصح امارا للوجوب  
**قوله** لعدم القطعية اولانه علق به تمام الجمع لا اجمع نفسه **قوله** فعلم من

هذا

هذا الحديث ان المراد من تعليق تمام الجمع آه **قوله** فيه بحث اذ لا حاجة لنا  
 الى ضم هذا الحديث لا فائدة ان المراد منه ما ذكره بل يفيد تعليق تمام الجمع  
 لا اجمع نفسه على ما يروى من تواتر المعنى **قوله** فقال اما علمت ان من يقبل حجة  
 يرفع حصاة ومن لم يقبل حجة يترك حصاة آه **قوله** لكن ان تقول بل اجماعا عليه  
 كما في علي الاشرار ولا يقبل على الشر كبقي الاشكال لم لم يصير مصدا **قوله**  
 واجب بان يجوز مشروط كاستهانة بزمه آه **قوله** لانهم ذكروا انه قال في الغاية  
 يجوز ان يركب بكل ما كان من اجزاء الارض كالخبر والمدر والطاين والمغرة والشوك  
 وانزله في الارض والاحجار النفيسة كالياقوت والزمرد والبلخش وكذا الملح  
 ارجيى والكميل او قبضة من تراب وبالنز برهد والبلور والعقيق والغير وزر  
 بجلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والفضة واجوهها ما خشب واللؤلؤ  
 واجواهر وهي كيا اللؤلؤ والعنبر فانها ليست من اجزاء الارض ولما اذ  
 والفضة فان فعلها شارا لا ريبا انتهى ومنه في شرح الكنت من مام ان يلحق  
 في ذاعت ذلك علمت ما في كلام الشارح رحمه الله **قوله** واختلفوا في كونه  
 واجبا او مستحبا **قوله** في الغاية واجزا للموسى على ان لا ترفع واجب وهو  
 المختار عندنا وعند مالك وفي الكحيط وتبيل سنة وعند الشافعي وابن حنبل مستحب  
 انتهى **قوله** لان دواعي الجماع ملحة به آه **قوله** لا حاجة الى هذا بل ثبت اخرته بلفظ  
 الحديث وهو قوله الا انك انما تقيم لا مثاله **قوله** المص ولنا ان ما يكون محلا  
 يكون جناية في غير او انه **قوله** لا شافعي ان يتنازع فيه كيف وهو قول المسكية  
**قوله** المص لان التحمل باكل النسيان **قوله** فيه بحث **قوله** المص ثم قال لو لم  
 فكان وقتهما واحدا **قوله** كيف يكون وقتهما واحدا وقد عطف انما في على الاول  
 بكلمة الترتيب فتأمل قال ابن الامام يعني فكان وقت الذبح وقتا للظن  
 لا وقت الطواف فان الطواف لا يتوقف بايام النحر حتى يفوت  
 بعد ان يبل وقت العمر الا انه كبره فاضره عن هذه الايام وحي فوجه الاستدلال

قوله ايضا فان الصحاح الاربعة اجمع  
 المنبسط على وجه الارض سله



بالعطف انه عطف طلب الطواف على الاكل من الوجبة المأخوذة للذبح في قوله  
 فكلوا منها الآية فكان على الذبح الامام ومن ضرورة جمع طلبها مطلقا اطلاق  
 الاية ان بكل منهما من حين يتحقق وقت واحد معا والذبح يتحقق وقته من فجر  
 النحر فتمت يتحقق وقت الطواف واحدا صلا في وقت الطواف او لم يطلع  
 الفجر من يوم النحر لا من ليلة كما يقول الشافعي لان ذلك وقت الوقوف  
 ولا آخر له بل مدة وقته العشر حتى يفي قوله ومن ضرورة طلبها آية بحث لانه عطف  
 بكلمة الشرا في **قال** المصنف اذ هو المحل لا بالطوال **قوله** للشافعي ان يمنع ويستند  
 بطاير الاستثناء في الحديث لكن في شرح الكنت للزبلي ما يصحح ما باعنه  
 وهو قوله والليل على ذلك انه لو لم يكن حتى طاف بالبيت لم يكن له شيء حتى  
 يحل انتهي انا انه بقي اصحابا كون كل منهما جزءا من علة فليكن **قوله** فمن نحل في اليوم  
 الثاني والثالث **آه** **قوله** لكن المنع يكون في اليوم الثالث وصديق نحل في  
 يومين **قوله** **قال** المصنف في الاوقات كلها اولى **قوله** في بحث **قوله** وان لم يكن  
 تخصيص الوضوء باحضار فائدة **قوله** وانت صير يات ما له الاستدلال بمفهوم  
 المحاشية ونحن لا نقول به **قوله** وقوله وياتي زمر من اي بعد تقبل العقبة واتباعه الملتزم  
 والاصالة فقه جدار الكعبة **قوله** فيحتاج ما في البداية من عطف اتيان الملتزم على  
 اتيان زمر بكلمة ثم اتيان ويل ونقض عبارة ثم ياتي زمر فيسترب من ما كان  
 ثم ياتي الملتزم قال الزبلي واختلفوا هل يبدأ بالملتزم او بزمر والاصح انه  
 يبدأ بزمر انتهى وظاهر كلام المصنف اختيار البداية بالملتزم كما لا يخفى **نص**  
**قوله** فان لم يدخل **قوله** وكان مبنيا وقت الوقوف بفعله **قوله** في بحث اذ لا  
 في الحديث الذي رواه مالك فيحتاج الى البيان فاما ما في الحديث انما عرفته  
 فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجة **قوله** فكلما هذه الزيادة  
 غير مشهورة **آه** **قوله** سبق من الشارح في الباب السابق وسيجيء في قوله  
 انما في ان مثل ذلك لا يضر اذا كان رجلا عدولا وايضا استدلالا للحاج

والله اعلم  
 النحر فانه يجوز ان ينفذ في يومين واليوم الرابع  
 وهو اخوان السخريه يسيرون يوم النحر الثاني

بهذا الحديث انما على مطلقه سم فاما على ما لا يلي في جواب ان يخص حديث  
 مالك بن فامة الوقوف بعرفة نهارا والليل والليل والليل والليل والليل والليل  
 فانه نهارا دفعا للعارض الواقع بينه وبين حديث الحج عرفته آية فليكن **قوله**  
 وهو عقدا لرفع **قوله** في بحث **قوله** معطوف على اسم ان **قوله** يعني في قوله لانه لا  
 يفعله **قوله** فكلما اذا ادركها **قوله** على رواية المبسوط والاولى ان يقول او ذكرها  
 وفيه شيء **باب** **العمران** **قال** المصنف العزلة افضل من التجمع والاول **قوله**  
 ثم المراد بالانفراد يحتاج فيه الى البيان هل هو فردا وحده او العدة او فردا وكل  
 واحد منهما باحرام قال في النهاية المراد الثالث دون الاثنين استدلالا بوضع  
 الاصحاب فانه قال من جهة الشافعي رحمه الله لان في الانفراد زيادة التلبية  
 والسفر والحل وهذا لا يكون الا باحرام لكل واحد منهما وكذا روي عن محمد بن قال  
 حجة كونه وعمره كونه افضل عند من القرآن فعلم بذلك ان الاختلاف  
 الواقع فيه ما هو في الحج والعمرة لكل واحد منهما على الانفراد افضل واجمع  
 بينهما افضل وانما كونه العزلة افضل من الحج وهذا خلاف فيه لان في القرآن  
 الحج فزيادة وصلى نظير هذا الاختلاف اضلالهم في ان يصلي اربع ركعات  
 بخبرية واحدة افضل ام بخبريتين افضل ولم يبق فيه شيا وانما قاله حراروا  
 بوضع الاصحاب وظاهر ان القرآن افضل من الانفراد بوجه لان ظاهره يرد  
 به الانفراد بالحج وايضا لو كان كما قاله لكان محذورا مع الشافعي او حكمهم كانوا معه لان  
 محذورا لم يبق ان قوله خلاف ذلك فيجوز ان يكون محجبا عليه انتهى **قوله** **قوله**  
 محذورا لم يبق آية ليس بسبب لان محذورا لم يبق بنية بقوله عند من ثم قوله لكان  
 محذورا مع الشافعي يمكن ان يجاب عنه بان يقال يجوز ان يكون معه على هذه النوبة  
**قوله** وقارن وهو يجمع بين العمرة والحج في الاحرام **قوله** او يدخل احرام الحج على  
 احرام العمرة **قوله** اي افراد كل واحد من الحج والعمرة باحرام على هذه **قوله**  
 وفيه بحث بل المراد افراد الحج **قوله** ويكون رخصة استفاضة **قوله** في بحث فانه لو



حمل عليه رخصة الاسقاط لئلا يثبت له ما لا يثبت له من غير رخصة  
 اذا كانت الرخصة الاسقاط كما في ما ذكره من قصر الصلوة فليكن فان كان  
 نقول نعم لم يبق مشروع في حق القارئ كما ينبغي في التسليم وتفصيله في  
 الاصول **قوله** شروع في الترجيح **قوله** اي ترجيح القرآن على التبع **قوله** بعد ما  
 اجاب **قوله** اي اجاب عن ما ذكره **قوله** فان قيل لما مور بالجمع **قوله** معارضة  
 لبدل افضلية القرآن **قوله** وان كانا في لايكون مخالفا **قوله** لان ذلك فانه  
 ما مور بصرف النفقة الى عبادة يقع في مخالفة ولم يفعل لما مور فصار مخالفا  
 كما في **قوله** يعني ان النزاع لفظي **قوله** يعني على نزاع معنوي **قوله** لان الله تعالى  
 قد ذكر ما **قوله** ولكن قد ذكر في التواتر وهو قوله تعالى واتوا الحج والعمرة  
**قوله** المص لان ذلك جارية على احوال **قوله** هذا يومهم انه لا يكون جارية على  
 احوال العمرة وليس كذلك لانه لا يتخلل ان ياتوا بعد الذبح كما ينبغي ان  
 يسوق الهدي وهذا يجب عليه ومان ذكره محمد في المنتقى وتام التفصيل  
 في شرح الكنتز للعلامة ان يذبح **قوله** لانه ذكره هناك آه **قوله** جواب لقوله لا يقال  
 قوله والسفر آه **قوله** المص ومعنى ما رواه دخل وقت العمرة **قوله** لا حاجة  
 الى تقدير الوقت **قوله** المص وتقديم طواف النجدة عليه **قوله** قال لا تعارض  
 بيني ان يكون المراد به طواف الزيارة والتفصيل في شرحه فراجع هناك  
**قوله** على كل واحد من معني **قوله** كلمة كل ليست في موضعها ثم انظر ان  
 البدن مشتركة بينهما اشتراكا معنويا فلا يكون واحد منهما معني **قوله**  
 ولكن ثبت جواز سبع البدن والبقرة حديث جابر آه **قوله** فيكون السنة  
 المشهورة ناسخة للكتاب **قوله** قلت اطلاق ذكر الرجوع عن ذكر الاصل  
**قوله** في صحة كون ما ذكره في رتبة صارفة بحيث **قوله** المص رجاء ان يقد  
 على الاصل **قوله** قوله رجاء بالنصب على انه مفعول له **قوله** المص لانه متعلق  
 بالرجوع **قوله** ولك ان تقول برجوع المنتقم او برجوع الناس لاول منوع

يظهر ذلك من التام في النظم والقياس مستقيم ولا يفتقد الى المعنى وعليه صياح سبع  
 ايام وقت رجوعكم فان اذا التوقيت ووقت القراع عن احوال الحج وقت  
 الرجوع للثامن **قوله** يعني لولم يعذب به آه **قوله** نص الكتاب فلما اقل من ان يوثق  
 انقص في صوم هذه الايام **قوله** وفيه بحث من اوجه احدها ان البدل لما يجب  
 اذا كان الاصل متصورا وهو ما ليس كذلك آه **قوله** الاصل هو الذبح يوم النحر  
 والبدل بدل عنه ولا شك في كونه متصورا ومن اين ثبت وجوب كونه  
 متصورا في اوقات البدل فكيف يجوز البدل عنه قبله **قوله** جاز بالنقض  
 فان قلت لا يصدق عليه هذا البدل قلت بل يحكم بتحقيق الحج يوم النحر  
 بحكم الاحتياط **قوله** وجواب عن الاول آه **قوله** فانه لا يكون جوابا عن البحث  
 المورد على ذلك لانه لا يجوز في يوم النحر **قوله** الاولي ان يقول بد  
 يوم النحر او بد يوم التشرى اذا الكلام في عدم جواز عذانيه وقوله جاز  
 الذم لدفع سؤال متدبر يعني فكيف جاز بعد الذم وهذا ايضا يدل على الصواب  
 والابدال لا ينصب الا شراعا ما جاب بانه جواز لكونه اهلا للبدل **قوله**  
 ويقضيها الصفة الشروع فيها **قوله** وقضيها عطف على قوله ويلزم عليه  
**باب التمتع** **قوله** قال بعض الشارحين عرف المص **قوله** اراد الاتيان  
**قوله** واعتبر في عليه بانه غير مانع لدخول من يرفق باياهما والعمرة في غير شهر  
 الحج آه **قوله** المضاف مقدر ان لا دخول على من يرفق آه او يرفق من يرفق وكذا  
 في قوله ومن يرفق به فيه كما لا يخفى وقوله والعمرة الواو للحالية ثم اقول فهذا  
 التعريف غير جامع ايضا لعدم تناوله من يرفق بها وقد لم بينهما كما في  
 صحيح فان يرفق ليس في سفر واحد مع انه متنع عندا في حنفية وادب يوسف  
 وجوابه ان المراد في سفر واحد حقيقة او حكما فاما من اقول هذا التعريف يصدق  
 على القارئ ايضا لان يقال ذلك ليس بمحذور **قوله** وكان الواجب ان يقول  
 هذا الترفق **قوله** انظر ان يقول هو الترفق **قوله** واجواب ان ما ذكره المص هو



تفسيره **اول** ان اراد ليس من لوازم التعبد المساواة وفيه ما فيه  
وانما كونه المترفع اه فلا يفيد شيئا فان المعروف ما انتفى فيه الشرط ولا يجامع  
المعروف فليكن **قال** المص وسفره واقع فحجة **اول** اي سفره متمتع واقع فحجة  
مع ان السفر غير مقصور على ما اسلفه المص في القرآن **قال** المص في سفر واحد  
من غير ان يلزم باهله **قول** انت جبر بان قوله في سفر واحد يعني غايته هذا القيد  
في الاصرار **قول** هو شرط **اول** وكذا اعدم الامام باهله شرط التمتع وقد  
تقرر في له **قول** ولكن ثبت بالنقض على خلاف القياس **قول** فيه بحث فانه اذا  
كان على خلاف القياس كيف يصير متساويا عليه **قول** حيث اعتبر ملة وسعيه  
**اول** فيه بحث على الفقه قوله انما سواء رجل اولم يربط قوله وسعيه  
فانه من الاهام ما لنا وجوب كون السعي بطواف النجاة ثم نعم يجب كونه بعد  
الطواف الا ان الكلام في وجوب تقيده بكونه طواف النجاة فليكن **قول**  
وسعيه فيه **قول** فانه ان السعي بعد الطواف الا ان يكون في بعضه عند كمال  
في حصول صورة الشئ في العقل **قال** المص وهذا افضل **قول** قال لا تقا  
اي المتمتع الذي يسوق الهدي افضل من المتمتع الذي لا يسوق الهدي  
او معناه سوق الهدي بعد الاحرام بما كان تلبية افضل من الاحرام بتلبية  
وسوقها بعده لتي اولم يلب والمعاد من المتمتع الذي اراد التمتع لانه قبل  
الاحرام لا يكون متمتعا انتهى لا يخفى عدم ملائمة لسباق الكلام وافضائه اليه  
التمتع **قال** المص فمن هذا الوجه يكون سنة **اول** فيه بحث يظهر لمن علم ما  
السنة **قال** المص حتى يخرجه بالحج **قول** قال الاقاني يرفع الميم لا انصب لان  
حتى ليست غاية نفسا والميم انتهى وفيه بحث لان في الابدان بها بعض الغاية  
سواء كانت جارة او عاطفة او ابتدائية على ما هو جوابه والظاهر انه مقصور  
ولا يلزم النفس فان مفهوم الغاية لو سلمت اعياره فلا يعارض المنطوق  
وعدم جواز تحلل المحرم بالحج الى وقت معلوم فاسبق فليكن **قول** ولو

جاز واسا **اول** كذا قال صاحب تحفة الفقهاء رواه ما الذي يدل عليه كلام  
المص في هذا الباب فبطلان تنقذهم كما لا يخفى على الناظر لما قلنا **قال** المص  
واجته عليه قوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام **اول** قال  
الغسقي في تفسيره اختلفوا في المراد بحاضري المسجد الحرام فعند بعضه حنيفة  
هم اهل المواقيت وهي ذوالحليفة واجفة وقرن ويلملم وذات عرق فليكن  
من كان من اهل هذه المواضع او من اهل ما وراءها كالمكة فهو من حاضري  
المسجد الحرام لانه لم يكن من اهل ما في بيننا وفيه بحث لانه يلزم على  
هذا ان يكون كل من كان بينه وبين مكة اقصر من هذه السفرة من حاضري المسجد  
الحرام وان كان مكانه دون الميقات كما هو مذهب الشافعي **قول** وجهه ان  
موضوع ذلك في كلام العرب البعيد والقرآن نزل على لسانهم وما ذكرتم  
من الهدي قريب لا يصلح حقيقة له **قول** يجوز ان يكون من قبل المذبح  
**قول** لكنه تخصيص الشئ بالذكر لا يدل على النفي عما عداه **قول** الاستدلال  
ليس بالمفهوم حتى يرد ما ذكره بل بمنطوق قوله تعالى لمن لم يكن فان اتاكم  
الاخصاصية يدل على النفي عن كان من حاضري المسجد الحرام فليكن وبعد ما  
كتبت هذا راجعت الابدان فوجدته قد استدلت على المطلوب بهذا الوجه  
فشكرت الله تعالى **قول** والاصل فيه العدم **قول** غير مسلم ومن ابن ثبت ذلك  
**قول** لان الامام قطع مقعة اه **اول** انت جبر بان قوله ان الامام مقعة  
ان كان صحيحا في نفسه يلزم بطلان المقعة ولا يخرج ما قاله ولو لم يفتوا جاز  
واسا وان لم يكن صحيحا فلا بد من بيان وجه عدم صحته وان في ذلك **قول**  
وفيه نظر لانه يستدل اه **قول** كما ان تقول اضافة التفضيلة الى المتمتع بانه  
**قال** المص ولان الحج نفوت بمضغ عذري الحج **قول** فيه بحث لان طواف الالف  
يجوز في احادي عشر واثنا عشر على ما سبق **قول** ولم يذكر كيفية الالف  
على ذلك **قول** اي كيفية دلالة لفظ الاشر على شهرين وبعض لا كيفية دلالة

هذا الحديث لا يخرج صاحبنا من قوله  
ما قلنا من ان قوله تعالى  
من لم يكن من حاضري المسجد الحرام  
لا يقتضي ان يكون من حاضري  
المسجد الحرام في كل وقت  
بل يقتضي ان يكون من حاضري  
المسجد الحرام في وقت الحج  
فان قوله تعالى  
من لم يكن من حاضري المسجد الحرام  
لا يقتضي ان يكون من حاضري  
المسجد الحرام في كل وقت  
بل يقتضي ان يكون من حاضري  
المسجد الحرام في وقت الحج



ما روي عن العباد له وما ذكر من المعقول **قوله** والظرف لا يستلزم الاستعارة  
**قوله** الا صوب ان يقال لا يجامع الاستعارة **قوله** وكان البعض مراد آة **قوله**  
 فيه جنان **قوله** المص فان تقدم الاطعام عليها جازا **قوله** ومن تقرر ان دليل  
 يظهر وجه التفسير فانه شرط منفصل بتقديم على الحج لانه يكون يوم خرفة  
 وما بعده فيجوز التقديم على وقتها وهذا ليس كالتمتع فانه شرط فصل  
**قوله** فان قيل المذكور آة **قوله** يعني قوله لانه ركن عنده آة **قوله** وقوله المص ليس  
 لانه آة **قوله** لا الباس فيه لظهور ان مراد المص هو الاول والاتفاق الذي ذكره  
 اخصاص في كونه متمقا قال الامام فخر الاسلام في شرح اجماع الصغير  
 محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رحمه الله في كوفي ابن زبيرة في شهر الحج  
 فظاف لها وسبب بين الضعاف والمروة ثم خلق او قصر ثم اخذ مكة دارا او في  
 البصرة فاختار دارا ثم حج من عامه قال هو متبع وذكر الطحاوي في هذه المسئلة  
 ان عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يصير متمقا قال اخصاص في شهر رجب  
 والاصحاب انه بلا خلاف كما ذكر في الكتاب وفي شرح الامام فاضل خان  
 للجامع الصغير واما الوجه الثالث اذا اعتمر في شهر الحج ثم رجع الى غير  
 بلده الى البصرة او الى الطائف ونحو ذلك ثم حج من عامه ذلك فهو متبع  
 وذكر الطحاوي ان هذا قول ابي حنيفة رحمه الله اما على قول ابي يوسف ومحمد  
 لا يكون متمقا وذكر اخصاص ان المذكور في الكتاب قول الحق لا خلاف لهما  
 فيه وهكذا في شرح صدر الشهداء في كوفي المحيط على ما نقله الشارح الا ان المص  
 اخبر بقول شريح اجماع الصغير فلا وجه للاعتراض عليه بان قوله ليس فخصر  
 والله الموفق **قوله** لانها قد حلت قبل الذبح **قوله** فيه بحث الا اذا فرض حلها  
**باب اجنبات** **قوله** او بعضونه **قوله** لعنه الله ان كان قوله  
 بدين المحرم يعني عنه ولذا لم يذكره في قوله ولم يصدق بدينه آة **قوله** وتطبيقه  
 تنزل هذه الصفة **قوله** فيه كلام **قوله** يعني اذا غطاها يوما الى الليل **قوله** او ليلا

كامل

كما ملأ **قوله** لانها طيب بنفها فيجب انتم باستعماله وان كان على وجه التناول  
**قوله** قال ابن الهمام اذا كان استعماله لغز يتخير بين الدم والضموم  
 والا طعام انتهى ونحن نقول وهو صحيح كما سيجي في آخر هذا الباب **قوله**  
 لان المرأة قد يرجع الى بيته **قوله** فيه كلام **قوله** المص لانه لم يلبس  
 المحيط **قوله** ليس المحيط ان يحصل بواسطة احتياط اشتغال به دون واستعمالها  
 انتهى انتهى ليس المحيط **قوله** وقوله بعدا بعض الناس كالانكاح والاكراه  
 فانهم يعطون رؤسهم بالعلماء الضعاف ويعودون ذكرك رفقاً كما علم  
**قوله** فيه كلام **قوله** المص اراد به القدر والساق **قوله** تفسير لامر ارباب  
 اخص من مؤذي اللفظ يخرج بذلك الرأس والحيضة فان في التبع من  
 كل منهما الدم بخلاف هذه الاعضاء والفارق العادة ثم جعله القدر  
 والساق مقصودين باحقيق موافق لجامع فخر الاسلام مخالف لما في المسئلة  
 ففقه خلق عضوا مقصودا باحقيق ففقه دم وان خلق باليس بمقصود  
 فصدقه فانه بمنزلة ان يلبس غيره محيط في عدم ارتفاعه فكما لا يجب  
 عليه في الباس في شيء فذلك اهمنا **قوله** وجوابه ان الفارق ظاهر لان في  
 ليس المحيط لا يلبس شيء بل يدوامه بدمه ودمه حكمه لا يتبدل فيكون  
 في ابقائه عليه مقصرا بخلاف اخلق **فصل** وان نظر الى فرج امرأة **قوله**  
 المص وعن الشافعي انما ينفد احرامه **قوله** يعني لا حكم في تلك الصورة  
 الا الف وبالا نزال فيفيد مجروح الاربع من الفس وبالا نزال وعدم وجوب  
 شيء عند عدم الانزال ويظهر ان كلمة انما في موضعها **قوله** وروي عن الشافعي  
 انه اذا نزل آة **قوله** على شرطه يكون كلمة انما في كلام المص زائدة كما لا يخفى  
 المص فلا يحصل بدون الانزال فيما دون الفرج **قوله** انما في الفرج يحصل  
 بدون **قوله** فان قيل المطلق ينصرف الى الكمال **قوله** وفي فتح القدير لوجب  
 انصرف المطلق الى الكمال في الهمة لا في الاكل وماهية الهمة كالملة في



النشأة بخلق السمك بالنسبة الى لفظ اللحم فان أهمية اللحم ناقصة  
 فيه على ما استعرف **قوله** لان اجماع قبل الوقوف آه **قوله** فعلى هذا يكون الوجه  
 الثاني من تنمة الاول وينبغي استقلال كل منهما **قوله** قبل ان ذكر بكلمة او يكون  
 اثر ابن عباس رضي الله عنهما مشهورا آه **قوله** فيه ان المستفاد من تلك الكلمة  
 جواز التمسك بأثره مستقلا كما لا يخفى **قوله** وهو يثبت خبر الواحد لا يتوقف  
 عليه الاشتهار **قوله** وهذا يبنى على الوجه الثاني من وجهي الاستدلال بأثره  
 وانما على الوجه الاول فلا حاجة اليه فانه اذا حل محل الاجماع يكون من قبيل  
 المستتر **قوله** وجعل الكراه والنوم كالسبان آه **قوله** كان المتأسيق  
 كلامه ان بين وجه الحاق الكراه بالنسيان ولم يفعل **نص** ومنه خلاف  
**قال** المصنف ولنا قولنا تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق **قوله** المتأسيق به في  
 الآية هو طواف الزيارة على ما سبق لا ما يعتم طواف القدوم فوجه دلالة  
 على عدم اشتراط الطهارة في طواف القدوم وجواب انه يعلم منه ذلك  
 بطريق الدلالة والاولوية فليست **قوله** قال فاذا شرع في هذا الطواف  
 دليل الى قوله ونية بحيث من وجهين **قوله** فيه بحيث بل ما ذكره جواب ما عي  
 يورد بهما من ان طواف القدوم سنة لو ترك لا يلزم شيء فاولي ان لا يلزم  
 بترك الطهارة فيه وظهر بما ذكرنا ان لا وجه لما قاله الشارح على تقدير كونها  
 سنة اوليس بناء الكلام على مسنونية الطهارة بل على مسنونية الطواف  
 وينفع كنه الاول فانه كلام وآه نشأ عن سهو منه **قال** المصنف  
 ومن طاف طواف الصدر فاعلى صدقة الى قوله ولو طاف جنباً فعليه  
 غشاة آه **قوله** قال العلامة الترمذي فان قيل فعلى هذا سونيم بين الواجب والفعل  
 فانكم اوجبتم طواف القدوم ما اوجبتم في طواف الصدر فلما طواف  
 القدوم يجب بالشرع فيه فاستويا انتهى ونحن نقول نعم الا انه يجب  
 بالجباب العبد فلا بد ان لا يتوبه بعينه وبين ما يجب بالجباب ان الله تعالى على

ما حترافنا مل **قال** المصنف فان رجع الى اهله ولم يعد فعليه دم **قوله**  
 في شرح الكنترو لو عاد الى اهله ولم يعد الطواف يلزمه دم في الغرض لان ترك  
 شوط منه يوجب الدم وهذا اوله لانه قريب من التربع وان كان في الواجب  
 ينتفى ان يجب فيه الصدقة على ما قدمناه انتهى فعلى هذا يكون الواجب في  
 قول المصنف ومن طاف طواف الواجب بمغض الغرض **قوله** فالأضافة قبل  
 الامام لا يكون الا قبل الغروب **قوله** يجوز ان يغض بعد الغروب قبل الامام  
 اذا لا يجب على الامام ان يغض مع الغروب بحيث لا يتخلل بين افاضته  
 والغروب زمان ما مع انه لا يلزم على ذلك المغض بعد الغروب قبل الامام شيء  
 ومقتضى ظاهر الكتاب ان يلزمه فإراد صاحب النهاية على حاله **قوله** قلت  
 ترك ظاهر آه **قوله** لا ثم ذلك فان ادرك الحج غير مشروط بالاستدانة  
 بل المشروط بانما تملك ظاهره متروكا فاما **قوله** ان المتروك سنة الذنوع مع  
 الامام **قوله** بل واجب الذنوع بعد الغروب وانما قال سنة الذنوع لان وجوبه  
 ثابت بها وقوله مع الامام بمغض بعد الغروب على ما اسلفناه **قوله** وقوله الا ان يكون  
 المتروك اكثر من النصف استثناء منقطع آه **قوله** فيه بحيث **قوله** فكان في كلامه  
 تكرار **قوله** فيه بحيث اذا يلزم التكرار ليعلم بان المراد في تقديم نسك على  
 نسك سوى ما ذكرنا ولا ولم يكتف بهذا مع الكثرة لعدم جميع ما ذكرنا اذ  
 التفصيل والتوضيح **قال** المصنف والحاصل ان احلقت بتوقيت **قوله** يجوز ان يكون  
 من قبل علقته بتبنا وتمامه باردا فان التوقيت لا يكون بالمكان بل بالزمان وكذا  
 ان يرد بالتوقيت التعيين بخلاف **قوله** فاجوب ان محل الفعل هو الرأس آه  
**قوله** فيه بحيث فان محل الفعل في الزج هو الهدي ولا يجوز في خارج الحرم  
 كما سيجي في باب الهدي ولعل قول المصنف وهذا اختلاف في التوقيت في حق  
 التضامن آه يكون مؤبدا اجواب **قوله** وفيه نظر لانها في ايام النحر مكرره فثبت  
 موقته **قوله** فيه انها اذا كانت جائزة فيها لا يخرج من ان يكون وقتها **قوله**



وقوله كلف المكلف واليه ذهب صاحب النهاية ويكون معناه لانه يتوقف به  
عند اية خفية ومحمد رحمه الله بناء على ما تقدم من الاصح ويجوز ان يكون متصلا  
**القول** انت خير بانه ينبغي ان يكون المعنى على ما افاده صاحب النهاية فان المعنى  
ما بين الاختلاف في توقيت اكله في الحج بالزمان والمكان اراد ان يبين حال  
توقيت في العمرة بها وعلى ما ذكره الشارح سبق توقيت بالمكان متروكا لذكر  
هنا فاما **قال** المعنى فان خلق القارن قبل ان يذبح فعليه دمان عند اية خفية  
وم باخلق في غير اوانه **القول** قال الا تفي قد ضبط صاحب الهداية لانه جعل  
الذي بين جميعا بين الجنابة وجعل في باب القران احدهما للشكر والاخر للجنابة  
انتهى ولما لم يبق الا ضبط اذا الواجب هنا دم اجنبية على الاحرام  
باخلق في غير اوانه وانما في تأخير الذبح فهو فرض لا يجب به الذم عند  
اذا الفرض انه لم يقدر على الهدى وانما لم يفعل هناك اختلاف بين ائمتنا  
ولو كان الواجب دم جنابة التأخير لكان اياها خلافا كما لا يخفى فان قلت  
فلذلك في اجنبية على الاحرام قلت نعم ولكن بالكفارة كما في النهي على المعصية  
وانما التأخير فانه ما كان محل الاختلاف كان ادون وامره اهون مما قلناه  
وعلى هذا فما ذكره المعنى غير مطابق له **القول** بل مطابق له على رواية عبد الشهميد  
**قوله** ومع عدم مطابقة فهو منقض **القول** لا منقضه اذا المنع فيما سبق  
دم التأخير والذي شبهه هنا دم اجنبية على الاحرام فاما **قوله** فانه تخرج  
بانهما لا يقولان في هذه الصورة لوجوب شيء يتعلق بالكفارة اصلا **القول**  
لا نعم ذلك بل المراد لا يجب شيء بسبب تأخير التمسك اذا كان الكلام فيه  
**قوله** لم يجب عليه شيء **القول** فيه بحث فانه انما لم يجب عليه شيء لانه لا جنابة  
منه على احرامه لعدم توقيت اكله في صفة يكون قبل الذبح وانما القارن فليس  
كذلك ولا لوليه ان يقال في اجواب انه لم يكن الا على احرام الحج لغرضه  
عن افعال العمرة فيلزم دم واحد فاما **قوله** ودم آخر الى قوله واجب

ايضا

ايضا **القول** قوله دم متبدل وقوله واجب ضربه **نص** اعلم ان  
صيد البتر **قال** المعنى وصيد البتر ما يكون في الدابة **القول** الموصول عبارة  
عن الصيد فلا يلزم عموم التعريف عن التعريف **قوله** اي بين عدم وقوع  
الي قوله استقارة له **القول** ويجوز ان يكون المستثنى بعض اظهر الاستثناء وهو  
ان يستثنى الله تعالى بوجي غير مملو فيظهره صلعم **قوله** اما بقوله او بجناحه  
**القول** فيخرج مثل السمك **قوله** وسبابة العذر عن ذلك **القول** لا يصح ما ذكره  
عذرا على ما سطر اليه ويذكر العذر القبيح ان شاء الله تعالى **قوله**  
وقيل لم يخرجه من آية **القول** فان الفسق بعض اخروج **قال** المعنى فلقوله تعالى  
لا تأكلوا الصيد وانتم حرم الآية **القول** قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا  
الصيد وانتم حرم ومن افعله فكم ينقض فخره فانه مثل ما قل من النعم بحكم به ذم  
عدل ستمهم هدى بالبع الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صيا ما  
يذوق وبال امره عفا الله عما سلف ومن عاد فنتقم الله منه والله  
عزيز ذو انتقام **قال** في تفسير المدارك قوله تعالى هدى بالحال من  
في به اي يحكم به في حال الهدى انتهى ونحن نقول ينبغي ان يكون حالا فذرة  
صا بها هدى وقوله او كفارة معطوف على جزاء وقوله طعام بدل من  
كفارة او خبر متبدل محذوف اي هي طعام وقوله صيا ما تمير للعدل  
**قال** المعنى فاشبه دلالة اكله حلالا **القول** قال ابن الاحام كون المدلول  
حلالا اتفاقا والامور اشبه دلالة اكله حلالا على صيد الحرام غيره حلالا كان  
او محرما فانه استحق الامن بخلافه في احرام كاستحق الصيد مطلقا الامن  
بالاحرام فلما ان تقويت الامن المستحق بالحرام لا يوجب اجرة كذا  
تقويت المستحق بالاحرام لا يوجب اجرة انتهى والوجه هذي ان قوله  
والذي عطف تفسيره بالكلب العقور ترجيح القول من قال به  
المراد بالكلب العقور الذي كانه ووجه انه ليس بصيد فلما



يحتاج الى الاستدلال فقال **قال** المصنف ولما ما روي من حديث ابي قتادة  
رضي الله عنه **قوله** اي في باب الاحكام وفيه انه لا يدل على اجزاء عليه  
هذا التفصيل الواقع في النظم لا مجرد كونه من مخطورات الاحكام **قوله**  
ولان الدلالة من مخطورات الاحكام **قوله** جعل كل واحد من قول المصنف  
ولان الدلالة آه وانه تفويت الامن آه اشارة الى دليل مستقل عليه  
المطلوب ولا يخفى عليك دهيته فان الاحكام على مخطورات الاحكام لا يوجب  
اجزاء الذي يخفى بصدده ثبات البنية فلا بد من بيان كون هذا المخطور في معنى  
الاتلاف حتى يتم المرام ويؤيد كون الثاني من تسمية الاول ترك التعليلية  
فيه في كلام المصنف **قوله** وذكر الضمير نظرا الى اجزائه وهو تفويت الامن من  
التفصيل **قوله** او يكون الدلالة في تأويل ان مع الفعل **قوله** والثالث ان  
ياخذ المدلول آه **قوله** والا لولا ان يقال ان تعينه المدلول **قوله** فالجواب ان  
مناط الاتحاق الى قوله وبطل القياس **قوله** فيه بحث **قوله** في ازان ثبت حكمه  
الغشيان بدليل آخر هو قوله معلوم **قوله** وبالقياس لما مضى **قوله** على ان  
التعبد في القتل يمنع آه **قوله** مستقيم في الآدمي ولكن قبل البهيمية سيما اذا كان  
مباح الاصل لا يشبهه فلا يكون خطؤه او يجهل كما لا يخفى **قوله** وكذا ان يقول  
ان ذلك اذا عاد مستحاضا به آه **قوله** لانه ان يعدل ما لا يدل على هذا  
التعبد ولم لا يجوز ان يكون العود مستقرا بمنع وجوب الكفارة لعظم الذنب  
والحاق العاقد بالمسند بالدلالة كالحاق المخطئ بالمعتد عندهما فان العاقد  
اعظم حرما من المسند في الاثام ان الصغيرة بالاحرار بصيرة **قوله** المصنف  
واجزائه عند ابي جابر يوسف رحمه الله ان يقوم القصد في المكان الذي قيل  
**قوله** فيه تسامح لظهور ان اجزاء ليس التقويم بل ابدال الاشياء الثلاثة **قوله**  
ولا يمكن اكله عليه كخرجه ما ليس له مثله **قوله** قبل لا يتبين ان النقص كما في  
المتكليات آه **قوله** المثلان هما الموجودان المشتركان في جميع الصفات

هذا هو القصد  
في قوله  
لا يتبين ان  
النقص كما في

النسبة

النفسية وهي التي لا يحتاج في وصف الشيء به الى فعل امر زائد عليه وفيها  
الصفات المعنوية **قوله** لا بالنفي ولا بالاثبات **قوله** كما بين في الاصول  
**قوله** والمجاز بينهما مراد بالاجماع آه **قوله** المعنى المجازي للفظ المثل نعم المثل  
الضوري والمعنوية فلا يلزم عموم المشترك ولا اجمع بين الحقيقة والمجاز  
**قوله** وبمثل ذلك نقول في الآية الاخرى آه **قوله** الآية دللت على ايجاب  
القضائ بالمثل صورة ومعنى في غضب المتكليات كما سبق في كتاب الغضب  
وعلى ايجاب الضمان بالمثل معنى في غضب المتكليات اذا ملك العاقد  
المقصوب كما اعترف به هنا في تنظيم لفظ المثل كلفها فوروا الاعتراض  
وردا العين امر افر ليس من ايجاب ضمان المثل فتأمل **قوله** فان قيل ما تضمنه  
بقوله يهدى وهو حال من جزاء آه **قوله** بل من الضمير في به فان جزاءه  
سبب او خبر وحال انما يكون عن الفاعل والمعقول به على الاشهر **قوله**  
اجيب بان معناه آه **قوله** لم يحصل مما ذكره اجواب عن السؤال والاول  
ان يقال قوله تعالى يهدى حال مقدرة اي هاديا يهدى بواسطة الشريعة به  
واعطاه يد بدلا عنه **قوله** وقيل اي المعتبر **قوله** يعني الاتفاقي **قوله** فكم يكن والآية  
دلالة اختيار الحكماء آه **قوله** فان قلت عدم الدلالة لا يلزم الدلالة  
على العدم وقد بيني انضم شئت الاختيار في الهدي فثبت في  
الاخرين بالاجماع المركب ولا يفيد ما ذكره بدون ابطال متمسكة قلت  
اشار اليه بقوله وانما يرجع اليه في تقويم المثل **قوله** وقال المصنف **قوله** بالاضاف  
المركبة اي المحقرة وتطعن فيها **قوله** وقوله لان الارادة لا تنوب عنه آه  
**قوله** والظاهر عندي ان ضمير عنه عائد الى الطعام يعني ان مجرد الارادة  
بدون التصديق لا ينوب عن الاطعام وانما ينوب نياتها عن الهدي فقد  
علم من قوله والهدي لا يذبح الا بكثرة **قوله** وقيل هو قول محمد بن  
آه **قوله** صاحب القيل هو محمد بن الضمير ولكن انكره الاتفاقي



شرح الاصل

بن علي ما شرع محققا في الايضاح وشرع اجماع التفسير  
 الاسلام من انه يعتبر قيمة المتلف عند محمد **قال** المص احدى واجبة  
 والفارة والكلب العقور **قوله** اتفقت الروايات على ذكر الفارة في المستنثا  
 فلا وجه لتركها فيما سبق واجواب انه ان لم يذكرها لانها ليست من الضيعة  
 فلا معنى لذكرها في سياق المستثنيات منها وليس في الحديث لفظ الاستثناء  
 حتى يرد عليه شيء **قوله** وذكر في اول هذا الفصل الستة بناء آه  
**قوله** فكان الوجه ان لا ينقل على الخمس كما لا يخفى والا ولي ان يقال ذكر  
 الذئب بعد الكلب العقور على سبيل العطف التفسيرية من مجاز  
 المص كون المراد من الكلب العقور الذئب فان الكلب ليس من الضيعة  
 فلا حاجة الى استثنائه من الآية فليكن **قوله** والمراد بالغراب الذي  
 ياكل الجيف **قوله** وتعل التحصيل مستفاد من التفسير لانه روي  
 ابو داود عن اخذ ربي رضي الله عنه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يقتل المحرم اكله  
 والعقرب والفوسقة والكلب العقور والحدأة والسبع العاوي وربي  
 الغراب ولا يقتله فلا بد من حمل الغراب على ما ذكره ابو يوسف  
 رحمه الله والمنتهى عن قتله على الغراب الغراب لا يقع وهو الذي يذكر بالكل الذي  
 لا يقع التعارض **قوله** وتنع تكرار لانه ذكره في قوله وكان مستغنى عن ذكره  
 فيه زيادة اكله فلا يكون تكرارا محضا ثم اقول انه ذكر في هذا الباب قبل  
 ورقين ونصف ورق تخمين وهو قول الخمس الفواسق الى قوله وبه ستة  
 وسبائة العذر عن ذلك **قوله** وقيل فعلى هذا آه **قوله** بعض الاتفا **قوله** لان  
 هذا الجنس ليس بصيد **قوله** فلا يحتاج الى الاستثناء من الآية **قوله** وفيه نظر  
 لانه آه **قوله** يوضح هذا النظر بلزيم اعتبار مفهوم الضيقة بل سائر المفاهيم  
 المص والضب واليربوع ليس من الخمسة المستثناة **قوله** بينه ليس من  
 قبل الخمسة المستثناة وانما اولها به يستقيم التعليل الذي ذكره بقوله لانه

**قال المص**  
 قال يقتل  
 الحرام

هذا هو الوجه

آه **قوله** كما انه ينقضي بانقضاء الواحدة **قوله** بعض اذا خضرت عليه النبوة  
 فيها اما اذا ثبت الحكم بعلل شتى فلو ثبت شيء منها لم ينتف الحكم **قوله** والسمع  
 ليس كذلك لبعده عما فلا يكون في معنى الفواسق ليلحق بها **قوله** وهذا يدل على ان  
 القياس ايضا **قوله** وقال في وجب تبعة آه **قوله** الظاهر ما قاله زفر رحمه الله  
 ظاهر الآية بعد على ما مر تفسيرها وكل السباع لا يقاس على الضيعة فان منها ما  
 يباع باعلى الاثمان كالغنم والاسد والبيرو ولا يتم ان يملك كل منها لا يزداد  
 على قيمة الشاة وجواب الاول يعلم من قوله لانه خارج اه **قوله** وفيه  
 نظر لان قول عمر رضي الله عنه في هذا المحل بمنزلة خطاب لشرع آه **قوله** وجواب  
 ان عدم دلالة التخصيص على نفي الحكم عما عداه انما هو في كلام الله تعالى وكلام نبيه  
 صلى الله عليه وسلم واما كلام غيره مما ليس كذلك بل بمنزلة الروايات كما يعلم من الاصول  
 وهذا هو مراد الجيب ولا شك في صحة **قوله** واجواب ان الاستدلال انما هو بعبارة  
 آه **قوله** كيف يستدل بعبارة ولا تعلق له بالمذموم **قوله** وانما نبه كثيرا **قوله** وانما كان  
 انما في اكثر ما كان الى شرع الزاجر اخرج ليقتنع الناس **قال** المص ومع وجود  
 الاذنة من الشارع لا يجب اجزائه فعلا **قوله** متفقون بقوله صلى الله عليه وسلم فليكن  
 ويجوز ان يقال ذلك على خلاف القياس **قال** المص والمراد من البطل الذي  
 يكون في المسكن والحيض واما البطل الذي يطير فهو صيد يجب اكله بعبارة  
 في الكفا فيكونان جنسا مختلفين والاشتمال الوجود والعدم **قوله** فان قلت  
 عبارة المص وتعليقه يدل على ان المذموم بكل له وغيره **قوله** فان قيل يقتضيه  
 هذا التعليل ان لا يكل لغيره اذا كان ذلك الغير حراما لانه لا ينتقل فعل الذابح  
 اليه كان ذابحا وذبيحة المحرم حرم عليه فكذا ذلك امر حكيم لم يقع منه ما شرع  
 حقيقة فلا يكون سببا للحرم عليه **قوله** وذلك لان التعليل انما يستقيم آه **قوله**  
 ثم بل وان تعلق بجعل يستقيم ايضا كونه حلالا لانه هو في حكم الشرع فانه لما  
 حرم عليه لم يحطل الشرع حلالا لنفسه بل لغيره فانه **قوله** حرام عليه عند

هذا قول







سلم فاعتبارها فيما لا ينقض فيه ثم اقول ايها جهة الى انبات الضرورة اذا لم  
ينبأ دل النص النوني **قوله** وقد ذكرنا ان لا ضرورة في الامر **قوله** وكذلك  
في الاذخر اذ يجوز ان ياتي من اجل **قوله** المصل لان نبي وزا المقات بغير احوال  
**قوله** استثناء منقطع لان ذلك ليس مما ذكره بل يذكره **قوله** المصل واذا  
اشترك خلا لا في فعل صيد حرم فعلها جازا **قوله** فان قيل ما الفرق بين  
هذه المسئلة وما اذا خرج جماعة من الحرم صيدا واحدا من الحرم فانه  
يجب على كل واحد منهم جوارا كامل فلما ان ذلك جازية على الاحكام وقد  
**قوله** المصل ومن اخرج ظبية من الحرم **قوله** وفي كتاب الغصب تفصيل متعلق  
بهذه المسئلة **قوله** وكل ما انصف بصفة شرعية صفة تلك شري الى الاول  
**قوله** قوله صفة تلك منبذ وقوله شري الى الاول وجزه والضمير في قوله صفة  
راجع الى ما في قوله وكل ما آه **قوله** ونقض بول المقصود فانه آه **قوله** الضمير في  
قوله فانه راجع الى المقصود **قوله** وهذه صفة شرعية ولم تستر الى اوله **قوله**  
لان ذلك فان ولدا واجب الرضا ايضا وهذا الوجه بعد طلب المال  
ضمن وكذا اذ يقدري فيه والتفصيل في كتاب الغصب لو منع الناصب ولد  
المقصود بعد طلب المال حتى مات ضمنه ايضا كذا في كتاب الغصب لو منع  
الناصب **قوله** فان زوايد الغصب غير مضمونة **قوله** لا يدل عليه عدم الشارة  
**قوله** لانها ليست بصفة شرعية **قوله** انت خير بانه انما يمنع سرمان المقصود  
لا سرمان وجوب الرضا لا يمكن ان يقال خلاصة اجواب منع وجوب كل  
صفة شرعية مستند الجواز ان يمنع منه مانع فيقول ما ذكرتم الى الكلام على  
استدلالكم لا يخفى على المتأمل **قوله** ولان تصور ما لا يتحقق آه **قوله** عدم تصور  
المقصود لا يستلزم عدم تصور وجوب الرضا الى المال وفيه كلام ثم علم  
ان قوله ولان تصور ما معطوف على قوله لانها ليست بصفة شرعية **باب**  
**جواز الوقت بغير احوال** **قوله** استعمل الوقت بمعنى مكان الاحكام مجازا

هذا هو الوجه في قوله لا ضرورة في الامر  
لان الضرورة في الامر هي التي لا يمكن  
التصديق بها في كل وقت  
والمصلحة في الامر هي التي لا يمكن  
التصديق بها في كل وقت  
والمصلحة في الامر هي التي لا يمكن  
التصديق بها في كل وقت

هذا هو الوجه في قوله لا ضرورة في الامر  
لان الضرورة في الامر هي التي لا يمكن  
التصديق بها في كل وقت  
والمصلحة في الامر هي التي لا يمكن  
التصديق بها في كل وقت  
والمصلحة في الامر هي التي لا يمكن  
التصديق بها في كل وقت

**قوله** بناء على ظاهر حال الكوفي **قوله** من انه اذا تذكر بان رجوع فانه يرجع الى  
مبدأه الذي جاز به **قوله** يظهر لك مما ذكرنا ان قوله واستعلم الحكماء ان  
المعتبر في ذلك الشوط **قوله** فيه بحث اذ لا سلام يكون ايضا قبل الاستدلال  
بالطواف فلا دلالة للواو على الترتيب نعم لو كانت العبارة فاستلم كان لما  
ذكره وجه **قوله** بالعمرة المذورة **قوله** الظاهر انما زاد **باب اضافته**  
**الاحكام الى الاحكام** **قوله** وايضا ما ذكره في هذا الباب تصاعف الاحكام وفي الباب  
السايق اخلو عنه فكان بينهما اشتراكا فذكر عقبيه في باب عليه حدة وتعلق  
بهذا الوجه اوجه **قوله** لا كذلك اذ اطاف للعمرة اقل من ذلك عند جاز  
قوله وهذا هو الوجه **قوله** لا يكون لان لا زيادة بغيره في السابق والسايق  
**قوله** وانما اذا كان تطوعا فيعمل بالوجهين الاخيرين **قوله** فيه بحث فان ما  
من جنس واجب على حاله ليس من جنس واجب **قوله** فبعد  
هذا قال ابو صيفة رحمه الله اذا توجه الى اداء احدهما صار رافضا في  
**قوله** فيه بحث فانه لا يصير بحجته التوجه الى عرفات رافضا كما بينه المصل  
لان يقال المراد بالتوجه هو شروع الافعال **قوله** فذكرنا في لفظ احل  
ثم لفظ التخصيص كما ان الافضل في حق الرجل احل **قوله** لانهم من تلك العبارة  
التفصيل والاولي ان يقال ذكرنا لفظ احل وقارة لفظ التخصيص انما يجوز  
كل منهما **قوله** فانما ان يكون سهوا في نقل مذهب محمد رحمه الله **قوله** بانه اذا اخرج  
بينهما لم يزد احدهما **قوله** لان السنة اذ قال الحج على العمرة لا اذ قال العمرة على الحج  
اي قوله لان الترتيب وجد في الافعال آه **قوله** فيه بحث فانه استدلال بالآية  
عليه كونه سنة والسنة ما استدلال النبي صلى الله عليه وسلم لا في نظم القرآن فاعلم وقوله  
جعل الحج آخر العبادتين يعني المبدأ والمنتهى وقوله وجد في الافعال الاوليان  
يقال لي وجد في الافعال **قوله** وايضا ما ذكره في الاشارة في هي الى قوله وفيه نظر  
**قوله** فان هي ليست من اسماء الاشارة بل هي ملابها هو انتاب اكثر الى

هذا هو الوجه في قوله لا ضرورة في الامر  
لان الضرورة في الامر هي التي لا يمكن  
التصديق بها في كل وقت  
والمصلحة في الامر هي التي لا يمكن  
التصديق بها في كل وقت  
والمصلحة في الامر هي التي لا يمكن  
التصديق بها في كل وقت

فما عينا معنى الجناية ذكر ما عقيب الجناية واما عينا  
جعل في باب على حدة  
**اول** ص ٣٣



المعنى انما هو صرحا به **قوله** والظاهر الاطلاق على ما ذكره **قوله** يرد عليك البير قول  
المصنف في الاقوام او في الاعمال الباقية **قوله** لا يتبين اشارة الى قوله لان الجمع  
بينها مشروط **قوله** والظاهر اشارة الى قوله لصحة الشروع فيها **قوله**  
اجيب بان مجزى الشروع في الصوم آه **قوله** وان اردت زيادة التفصيل  
فراجع فصل باب الاعتكاف من المداينة وشروطه **قوله** المصنف لان الكراهية  
عليها المعنى في غير **قوله** لم يبين وجه اخلاص عن بناء افعال العمرة على افعال الحج  
**قوله** فلا حاجة الى قوله او في الاعمال استميا وقد ذكر بكلمة **قوله** يجوز ان  
يذكره لتأكيد معنى الجمع في لا يكون قول الشارح لا يستبان في محله **قوله** لان معناه  
يلزمه التوضيح مطلقا **قوله** وفيه انه لو كان المعنى ذلك كان قوله وتبين نفسها  
تكرارا فلا دلالة لقوله وتبين اذا اطلق على ما ذكره بل دلالة على التفسير  
**باب الاحصار** **قوله** المصنف واليه الاشارة **قوله** مرجع الضمير التوقيت  
بحكم المعلوم من قوله يذبح في احرم مع قوله والامانة لم يعرف قوله  
ان في زمان او مكان **قوله** فان قيل هذا الذي ذكره من الدليل يدل على قوله  
عليه ذلك لما ان مجزى فعل النبي بم آه **قوله** قال علماء الاصول اذا قل غلب  
صلى فعل فان كان سهوا او طبعا او ضاربا فلا ايجاب اجماعا وان كان بانيا  
بجمل يجب اتباعه اجماعا وان كان غير ذلك فله يجب اتباعه ام لا قال  
البعض من الشافعية نعم وقال لا كثر ولا هو المختار اذا عرفت هذا فثبت  
ان قوله ان مجزى فعل النبي صلى الله عليه وسلم آه ينظر في الية المنع ثم ان امره هذا لو كان  
للوجوب لما قلنا الصلابة رضي الله عنه على ما نقل في الصلح **قوله** اجيب  
بان هذه المسئلة عن ابي يوسف رحمه الله الى قوله والمصنف او رد دليل  
رواية الوجوب آه **قوله** فيكون عبارة المصنف لبيان حيث يعلم منه ان الله في  
من تمة الاول وهو الظاهر وقوله عليه ذلك اي يستحب وقد استعمل عليه في هذا  
المعنى في فصل المحرمات من النكاح وقوله ولو لم يفعل لاشته عليه قوله لذلك

**قوله** فلا يحتاج الى تعليل **قوله** مع ان تعليله ظاهر وهو عدم توقيت العمرة فلا  
يتوقت التحليل منه ايضا فضلا عن تعليل المحصر **قوله** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاته  
عمرة فليحل بغيره فانه الحج فليحل بغيره وعليه الجمع من قائل **قوله** فليحل بغيره  
يدل على ان المراد هو ما ثبت الحج بغير الاحصار او تحلل المحصر بالهدى لا  
بالعمرة فتأمل **قوله** قلنا هذا راى في معاملة النص آه **قوله** عرض المعترض اننا نسلم  
على ما ثبت الحج لا يصح لوجود الفارق وقد حصل واحد من الروايات يدل على  
ان التحلل انما يكون في المحصر وكون التحلل بعد العمرة والنظم يدل على كون التحلل  
بالهدى فلا يعمل بالادلة الثانية **قوله** وان قولنا كان كلام المصنف قيل هذا في  
القارن لم يردك النظم فقال فان بعث القارن الهدى **قوله** هذا عند زيار **قوله**  
بل ربما لو قال فان بعث المحصر كان ملبسا في القارن ولو قال هدى بين كان غير  
فصاح لانه لم يثبت ما بهدى فلا ينبغي آه **قوله** فيه يجب **قوله** المصنف وهذا القسم  
لا يستقيم على قولنا الى قوله وانما يستقيم على قولنا في صفة رحمة الله وفي المحصر  
بالعمرة يستقيم بالانفاق آه **قوله** لكن لا يستقيم القسم الاول والثالث فيها لانه  
اذا زال الاحصار والعمرة غير موقوفة كيف لا يرد كما **قوله** فان المشاهدة بين  
الشبان لا يقتضي شيئا وهما آه **قوله** المساواة في الحرمة لا يستلزم الاتحاد ومن كل  
وجه فلا وجه لهذا التعليل بل لا وجه له ان يقول فان وجه الشبهة يكون في المشاهدة  
اقوى وانتم وهما بهدركا صرحا به **قوله** اجيب بانه يمكن على التحليل ان في حق  
النفس **قوله** وامر النساء بهن **باب الفوات** **قوله** وكان عمر رضي الله عنه  
سبها عنها ويقول آه **قوله** اي يقول بعد النهي **قوله** وصلوة اجبارة موقوفة آه **قوله**  
واذا استشكل باجها واذا لم يكن التغير عما لم يكن ما ذكره في صلوة اجبارة  
جوابا لما لا يخفى **قوله** وان كان الكلام فيها يكون غير موقوفة آه **قوله** فلا يكون كحل  
واحد منها اماره مستقلة **قوله** المصنف او لا يثبت الفرضية مع التعارض في  
الاناء **قوله** وفي بعض النسخ او لا يثبت ولا يظهر له معنى صحيح وما قاله لا يتفق

باطل



في شرحه تعليل قوله قدرة باحوال الجمع وهذا لان الاصل في التلايل  
 الجمع بينهما اذا امكن انتهى في غاية السخافة فان عدم ثبوت الفرضية مع  
 انقراض امر يكون الاصل في التصديق المتعارضة الجمع امر اخر لا يصلح التلايل  
 شرحا لا قول كما لا يخفى على من تأمل **باب الجمع عن الغير قوله** وقد لما  
 جعل سعيه للغير صار سعيه كسعي الغير **قوله** وانست خبر بانه لا يسد السعي  
 الى ذلك الغير فاسبق اصداله فلم يحصل الجواب **قال** المص والآخر من انتم  
 اقر بوجه انية الله تعالى وشهدك بالبلوغ **قوله** احتراز عن ائمة الدعوة **قوله**  
 في الجواب اننا لم نسلك في هذه المسئلة مسلك الاصل والحلف **قوله** مسلك  
 الاصل والحلف طريق مسلك الصحاب اذا سلك بها فوجه سد الباب **قوله**  
 لا يصلح دليلا على اشتراط الجواز التام بحال فانه شرط اجواز **قوله** ضمير  
 فانه راجع الى الغير **قوله** والجواب ان الذي يستلزم المدلول **قوله** اي  
 نوعه **قوله** فانه صلعم قال للشيخية الى قوله حج عن ابيك **قوله** قوله حج عن  
 ابيك واعتمري يقول قول النبي صلعم **قوله** فانه ظاهر المذهب ان الجمع يقع عن  
 المحجوج عنه **قوله** قال الامام المصنف في شرحه اجماع المصنفين قال  
 السرخسي بهذه المسئلة تدل على ان الصحيح من المذهب بمن يخرج عن  
 ان اصل الجمع يكون عن المحجوج عنه ولا يسقط به فرض الجمع عن اجماع وعن محمد  
 لا يخرج عنه ثواب النفقة فاما الجمع يكون عن اجماع وفي التفرع عن اجماع  
 حنفية واية يوسف رحمه الله من قوله فلفظ الكتاب يوم خلافة واول الكفاية  
 ظاهر رواية الاصل ان الجمع عن المحجوج عنه وفي شرحه يكون عن اجماع  
 على قول علي بن ابي طالب والشافعي عن الامور وفي زيارات بولمان قيل عن  
 المحجوج عنه واليه ما لا يشرع رحمه الله وقيل عن اجماع واليه ما لا يشرع  
 ولكن يسقط عنه فرض الجمع فيكون نفقا لان فرض اجماع لا يتبانه انا بنية الفرض  
 او بطلان النية ولم توجد واما وجدت النية عن الامر انتهى قال الشارح

الكل

اكل الذين قال شيخ الاسلام الى هذا القول مال عامة الناس فمن انتهى قول  
 العلامة التلخيص والفتاوى الاول ولان هذا لا يسقط به الفرض عن اجماع  
 وهو اجماع انتهى **قوله** ثم قال صاحب النهاية الى قوله وقد ينالك الكلام ويضيق  
 لانه **قوله** لا قونية على هذا المقتضى **قوله** وقال بعضهم زل فيه اقول انما يشارف  
**قوله** القائل هو الاتفاقي **قوله** ولا يمكن انهما ايقاعه عن الامر **قوله** يعني لا يمكن  
 اجماعا وارادوا الشارح بهذا الكلام الرد على الاتفاقي فانه زعم ان اجماع في هذه  
 الصورة يقع عن الامر من وجه **قوله** المص وهذه المسئلة تشهد لصحة القول  
 عن محمد **قوله** قال ابن الكمام قد يقال لا يلزم هذه الشهادة اذ لا شك ان الاتفاقي  
 انما وجدت من الامور حقيقة غير انها يقع عن الامر شرعا ووجوب  
 هذا الذم شكا مستتب عن الوجود احقيق ولان موجب هذا الفعل  
 احد من من الهدي والقيوم غير ان كل واحد يجب على تقدير واحد  
 يتقدم يجب على الامر وهو القوم وكذا الاخر لان كل واحد يجب واحد  
 لهذا العمل انتهى وفيه تأمل **قوله** وفيه نظر الى قوله فكذلك انما **قوله** نعم ان  
 حجب ان يكون من مال الامر وقد يقال وجوب هذا الذم شكا مستتب  
 عن الوجود احقيق والافعال وجدت من الامور حقيقة فلا يلزم هذه الشهادة  
**قوله** ولان اذا كان ما مور اجماع وقرون عدة الوصيفة رحمه الله الى **قوله** لانه  
 العبرة وقت الامور ولم ينسلكها الامر ملا امر اجماع الفرضي والجمع المفرد ضمير  
 الفرضي فاما **قوله** واجيب بان دم القران نسك وقد وقع الامر النفقة  
 الى قوله بخلاف دم لا حصار **قوله** في يكون من مال الامر والمنصوص خلاف ذلك  
**قوله** واعترض بان الحديث الذي يستدل به الى قوله وما هو كذلك لا يكون  
 منقطعا **قوله** لا يتوجه بهذا الاعتراض بعد ما قال ابو حنيفة رحمه الله ان المراد  
 هو لا انقطاع حكم الدنيا فان الثواب حكم اخروي فليس **قوله** نفقته الذي  
 شرع فيه ولم يمتعه **قوله** وعلى هذا فنسخت العلم والاولى تأمل ثم المراد



ليس ينقطع نفس العمل والنجاة لم يسبق مبعوثا الا بيان الاحكام على انقطاع  
 ثوابه يعني انه لا يتجدد له ثواب الا من هذه النكت وذلك حكمنا في هذه نظيره  
 حديث الامثال بالثبات فاما قوله **قوله** والمافي جميع اجوائه لا يتصور فيه ذلك  
**اقول** الظاهر ان يقال والمافي وجه جميع اجوائه **باب الذي قال المصنف**  
 ولا يجوز هذا في السقوط والتمتع والقران الا في يوم النحر **قوله** يعني لا يجوز  
 عليه فالعصر اضافي فانه لو خرج بعده اجوائه الا انه تارك للواجب وقبلها  
 لا يجزى بالاجماع او المراد الاقتصار من حيث الوجوب عند جفنة  
 رحمه الله وعلى قولها كونه قبلها بمدة سنة حتى لو خرج بعد المحلل بالحق لا شيء  
 عليه وعنده عليه دم واذا عرفت هذا فاطلا في عدم اجازة قوله  
 ولا يجوز هذا في التمتع آه فيه نوع ابراهام **قوله** اجيب الى قوله فلو اجاز في ذلك  
 قبل يوم النحر جاز آه **قوله** غايته ان يثبت الاحتمال وقد علم بالادلة انه  
 لا يكون الا يوم النحر فثابت لذلك **قوله** العيب الكثير هو ان يذهب كثير من  
 الاذن عند جفنة رحمه الله آه **قوله** التخصيص بالاذن لم يظهر وجه وان  
 قدر لفظ تلكا ان يقال وجهه وتوقع العيب فيها عابا **قوله** المصنف في العيب  
 بمثل **قوله** لفظ التمثل محتمل **قوله** وبهذا اخرج اجواب عما قيل بهذا وقع  
 مكررا **قوله** وبدون هذا التاويل لا يكون رايضا اذ لم يذكر في الاصل قول من  
 الفعل بالذم وغيره كما لا يخفى **قوله** المصنف وله معاق بشرط بلوغه محله منفي ان  
 لا يحل قبل ذلك اصلا **قوله** فيه بحث لانه مفهوم الشرط لا يعتبر عند **قوله** المصنف فان  
 كانت واجبة امام غير ما مقامها آه **قوله** كان الانسب ان يقال وان كانت  
 بالاول **باب في منشورة** **قوله** المصنف هل عرفت اذا وقع في يوم وشهد يوم  
 انهم وقعوا يوم النحر جرائهم والقياس ان لا يجزى لهم اعتبارا بما اذا وقعوا يوم  
 الشريعة آه **قوله** قال هذا الشرعة في شريعة الموقوفة لفظ الهداية اعتبارا  
 اذا وقعوا يوم التروية وقد كتبت في اجوائه شهد يوم ان الناس وقعوا

يوم

يوم التروية اقول صورة هذه المسئلة متعلقة لان هذه الشهادة لا يكون الا بان  
 الامثال لم يسلية كذا وهو ليلة يوم الاثنين بل راي ليلة بعد وكان شهر في  
 القعدة تماما ومثل هذه الشهادة لا تقبل الاحتمال كون ذين القعدة تسعة  
 وعشرين وصوره المسئلة ان الناس وقعوا فيهم علموا بعد الوقوف  
 انهم غلطوا في احساب وكان الوقوف يوم التروية فان علمهم هذا المصنف قبل  
 الوقت بحيث يمكن التذكر ان كان الامام يامر الناس بالوقوف وان علم ذلك  
 في وقت لا يمكن تذكره فيها على الدليل المتخيل لا قول وهو يمكن التذكر  
 ينبغي ان لا يعتبر هذا المصنف ويقال قد تم حج الناس اما بناء على الدليل المتخيل  
 وهو ان جواز المقدم لا نظيره لا يصح الحج انتهى وفيه بحث فانه الدليل الاول  
 هو عدم التذكر كما حصل في الوقوف يوم التروية كانا يمكن في الجملة كما  
 اشار اليه في الكتاب ولا يضر استدلال باب الاحتمال بان لا يعلم ذلك ان بعد  
 الوقت لسماح حال قال في اجماع الصغير لمام قاضي فان لو تيقن انهم وقعوا  
 يوم التروية لا يجزى لهم وان لم يعلموا بذلك الا يوم النحر **قوله** فان اقتصر  
 على رايه في تركها آه **قوله** اي على رايه في تركها **قوله** لان الحج ما يشك فيه  
 وراكبا افضل لكنه ورد فيه النص كيف يشك **قوله** في وجه ما ذكره في الكتاب  
**قوله** التزم القرية بعد ذلك **قوله** **كتاب النكاح** **قوله** ان ابتاع النسل  
**قوله** والنكاح طريقه **قوله** ولا زوجة فيها آه **قوله** ينتقض بالاكل والشرب  
**قوله** واجاب الامام في السلام آه **قوله** فيه بحث **قوله** ولو لم يشهد  
 ان لا يظهر العقد لم يصح **قوله** يعني عند **قوله** واجواب الى قوله انما كانت تعطي  
**قوله** فيه بحث **قوله** ولنا ان الناس الى قوله ويرث بما يتعلق بنفسه آه  
**قوله** فيه بحث **قوله** المصنف وقال محمد وزني لا يجوز لانه السماع في النكاح شهادة  
 ولا شهادة للكافر على المسلم فكانها لا سيما كلام المصنف **قوله** وكان الظاهر  
 ان يستدل على مطلوبهما بان يقال لو جازت هذه الشهادة لجازت شهادة

في هذه المسئلة انما هي واجبة ان الله اعلم ان احباب  
 وان كل من علم في ما لا في الشريعة عينا  
 في الصلاة فان الترتيب عندنا  
 في الصلاة كما خلاف  
 في هذا على المصنف  
 في النكاح

في كان حرام  
 في النكاح وجب اليك ان هذا الدليل  
 يقتضي لا تنكح وشهادة الجارية بعينه في لانه  
 يصح ان يقال ان الكافر من المولى لا ينفق  
 لان له ان يزوج نفسه وعبدته وانما  
 بما يتعلق بنفسه من القدر وغيره مع ان النكاح  
 لا ينفق كضوءه كما مر في المصنف







قوله واجب بان نفق النكاح ليس بوطي قالوا لا لم يفسد بوطي  
ولكنه ملزم للوطي والمزوم بالوطي بطر و قد يجب بان هذا لازم  
بيده انما قلنا لا لزوم لوطي في لزوم فلا يفسد بالوطي فيفسد  
الوطي بعد الفناء بعد اذ كان حراما

من باب الاحتكام **قوله** لا اكتمل انكاح **قوله** كما قال به مالك **قوله** فبين ذلك وبين  
بعض اهل الكلية **قوله** فيصير ما بينهما وطيا حقيقة **قوله** في شيء **قوله** وبالاحتكام  
على نفسه يسهل حكم ذلك الوطي **قوله** فيجب بحث فانه كان ينبغي ان يجب  
تحريم الوطوءة على نفسه عقيب النكاح بسبب من الاسباب كماله لم  
يجمع فليست بل فانهما وطيان حكماني في الحقيقة ولا يمنع اجمع منهما **قوله** انزال من  
اشغال رجاها بانه حقيقة وهكذا **قوله** فان قبل الوصح ما ذكرتم لم يجب الاحتكام  
على ابايهم قلنا ذلك ليس لا اشتغال بل للحديث على ما فصله صدر الشرح  
**قال** المحض ولا يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وابنتها **قوله** كذا في غير  
ولع الا ان يكون للباقة في نفق اجمع بخلاف ما في الحديث فانه لا يستلزم  
نكاح المرأة على عمتها او خالتها منع العلق لجواز تخصيص العمرة والخالقة  
نكاح ابنة الاخ والاخت عليها دون اذ خالها على الابنة لزيادة مكرها  
على الابنة قال ومخالفة بمنزلة الام وبوجه حرمة نكاح الامه على اخته مع  
جواز العلق فكان الكفرار لدفع توهم ذلك بخلاف المذكور في الكتاب  
فانه لم يذكره الا بلفظ اجمع فلا يجب فيه ذلك الوهم وهذا **قوله** سلمنا  
جواز الاصطلاح **قوله** فيجب بحث فان الابن والابنة في الابن وعلى المحض بل  
على المورد نفسه حيث سلم انه تخصيص بكذا تكثر الشيخ **قوله** حتى لا يلزم  
حل المشتركات المعلوم الانقضاء **قوله** اراد ان يبين ان الزنا يوجب حرمة  
المصاهرة **قوله** فكان الانسب تقديمه على مسايل اجمع ولعلنا خيرة لكونه  
مكان الاختلاف **قوله** وتقريره الولد جزء من هو من مائة والاختصاص باجم  
وام **قوله** النتيجة الامامة من هذا القياس حرمة الاستمتاع بالولد وفروعه  
ليس الا والمطابقين حرمة اصول كل منهما من خرافة والفتوى تركيب  
القياس لا يستشأن في بحث نعم الكل **قال** المحض ولنا ان الوطي سبب اجزئية  
بواسطة الولد **قوله** فان الولد جزء من الاب وهو جزء من الاب وهو

يقولون ان عفو يترك ما ثبت من الزنا والوطء هو الواجب  
الوطء بحيث صار قصدا فانه فيهما قصدا فزوجه بالفتن  
ثبتت حرمة اهلها فانه فيهما قصدا فزوجه بالفتن  
الفتن القياس لا يستشأن في هذا تحريم العور لم يفسد

سكن من الحيوان انما ثبت من الزنا والوطء هو الواجب  
الوطء بحيث صار قصدا فانه فيهما قصدا فزوجه بالفتن  
ثبتت حرمة اهلها فانه فيهما قصدا فزوجه بالفتن  
الفتن القياس لا يستشأن في هذا تحريم العور لم يفسد

جزء من الام ايضا متصل بها فخط حتى يفصل منها بالفتن **قوله** وكذا بين  
الوالدين بسبب الولد **قوله** فيجب بحث **قوله** فان قيل لو كان **قوله** محال هذا  
الاستدلال كان عقيب بيان اكبر من كماله **قوله** بعد ما ولدت **قوله** بل بعد  
الوطي وهذا اولي في اثبات المطلوب والعود على موضوعه بالنقض **قوله**  
فهو الاصل باكره اجم **قوله** اي حديث آدم **قوله** فان قيل ذكر مسئلة الذواعي  
**قوله** اي ذكر خلاف الشافعي فيها فان الاولوية في جوابه كما لا يخفى فن عبارة  
تصور **قوله** كذا في الطلاق اترضي وانهما بقى القيد **قوله** حتى لا يكون لها ان تنزع  
بغيره **قال** المحض ولا ينزج المحرمية امته ولا المرأة بعد **قوله** قال الروي  
في شرحه لان مقتضى الزوجه قيام الرجل على المرأة باحفظ والصول  
وانما ذيب لاصلاح الاخلاق قال الله تعالى الرجال نواثون على النساء  
والاستمر فاق يقتضيه امرنا ذات للعبد بالاستقامة والاستقامة  
فيعذر ان يكون زوجه للعبد وسيد لتساخا ابا بين انتهى ونحن نقول ما  
ذكره بالحقيقة تفصيل ما اجمله المحض **قوله** استدلو بقوله تعالى **قوله** الا انه  
الاول والثانية في سورة النساء **قوله** لا يجب هذه الثمرات اذ في قوله  
وبينهما **قوله** لا يخفى عليك ما في تقريره من اخلل حيث يلزم منه ان لا يترك  
النكاح ثمرات مشتركة بينهما لا استلزام اجمع بين المتساويين والاولى ان  
يقول فلو صح نكاح السيد امته والسيدة عبد ما كان المحلوك المحض شخص  
ما كماله وبينهما منافاة فليست من فان قلت لم يتخلص في النكاح عن هذا  
قلنا باختلاف اجهتين فانه في ذلك ولا يمكن ان يترك ذلك في العبد وسيد  
لان العبد متهور محض كما للرق فلا يمكن ان يكون قاهر فليست من **قوله** واقرض  
بانها من جهتين مختلفتين **قوله** فان كونها ملكة بجهة ملك البهيون وكونها ملكة  
بجهة ملك المتعة **قوله** واجواب انا لانهم انما لم تملك منافع بصفة **قوله** فيجب  
فانه لو كانت ملكة منافع بصفة لكان لها ان تملك نفسها من عبد حتى يطأها

في هذا كلامه كذا في الزنا والوطء هو الواجب  
الوطء بحيث صار قصدا فانه فيهما قصدا فزوجه بالفتن  
ثبتت حرمة اهلها فانه فيهما قصدا فزوجه بالفتن  
الفتن القياس لا يستشأن في هذا تحريم العور لم يفسد



والسلف فيما ذكره هو الحق نفسه كالمنازع وكمن شئ نبت ضما وتبعها  
ولا يثبت استقلالها واصلها على ان ذلك ليس بصحيح ايضا فانه تقرر في  
الاصول ان الترتيب ليس بملوك في حكم الحيوة والتزم بل بمنزلة الميت  
على اصل الحقية وانما يصح الاقرار عند باحد والتقصا والسرقة  
قال في التلويح لان الحيوة والدم حقة لا حيا به اليها في البقاء وانما  
لا يملك المولى انما هي انتهي **قوله** فانها عارضا قوله تعالى **قوله** هذه الآية في  
سورة النور **قوله** فان قيل الآية ساكنة عن نكاح من آه **قوله** غير المنطوق  
لا يعارض المنطوق على ما فصل في موضعه وهذا بعد تقدير تسليم ما ذكره  
وذلك ايضا فيه ما فيه **قوله** المص ويوزن تزويج الكتابيات **قوله** اي تزويجها  
او المراد تزويجها من نفسه **قوله** المص لقوله تعالى والمحصنات الآية  
**قوله** هذه الآية في سورة المائدة **قوله** المص لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات  
الآية **قوله** هذه الآية في سورة البقرة في الحزب الثالث من اجزاء التائيه  
**قوله** قال الله تعالى وقالت اليهود عزري بن الله الآية **قوله** هذه الآية  
في سورة التوبة **قوله** واعترض بان اهل الكتاب اللفظ وجواب **قوله**  
واجاب في الكشف بان آية البقرة منسوخة بقوله تعالى والمحصنات من  
الذين اوتوا الكتاب من قبلهم وسورة المائدة كلها ناسخة لم ينسخ منها شيء  
**قوله** وجواب ان الله تعالى عطف المشركين آه **قوله** انما يصار الى ارباب  
المجان في الآية لو كانت دلالة العطف على المغايرة اقوى من دلالتها على  
الاتحاد مع ان قوله تعالى ان الله تعالى لا يغير ان يشرك به ويغير ما دون  
ذلك لمن يشاء وقوله تعالى لعل الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة وما من الله  
الا الله واحد يدل على انهم مشركون وتقرير انها ناسخة اوضح منه حيث قال علم  
من العطف ان معنى الاشتراك حصار مغلوا بغيرهم ولم يلبثت بوجوده وفي فتح  
القدس من ارادة الشارع بالمشرك من عبد مع الله غيره من لا يدعى اتباع

واما قوله وسورة المائدة فجواب سؤال وهو  
ان المشركات والمحصنات عام وخاص يقال في حكم  
قوله تعالى من اهل الكتاب من آمن ومن لم يؤمن  
الناسخ العام دون الخاص ما يقع القطع بان الناسخ هو  
الخاص ومن العام فليجاب بان الناسخ هو آية  
مع آيات سورة المائدة وسورة المائدة كلها ناسخة  
لم ينسخ من هذه قطبان الناسخ الخاص وهو قوله  
تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب الآية  
اي محمد بن عبد الله

نبي ولا كتاب ولذلك عطف عليهم في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من اهل  
الكتاب الآية **قوله** فان قلت فقلت في ما قبل بن عمر **قوله** فيه بحث فان  
تاويل ابن عمر ليس في قوله تعالى والمحصنات من المؤمنات بل في قوله  
عز وجل والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب **قوله** فان قلت انكاح ال  
قوله قياسا على الوطى **قوله** اذا نزل منزلة الوطى نفسه يكون اثره في انفسه  
اتج لا يبطان العقد **قوله** قلت ما رواه ابو داود وهو في سائر **قوله** مع ان القياس  
غير صحيح والقياس الصحيح معناه لانه عقد كسائر العقود التي يلفظ بها من  
شراء الالة للثمن وغيره ولا يتغير شيء من العقود بسبب الاقوام وقال  
الا تبا في ما رواه محمول على الوطى اي لا يبطا المحرم ولا يمكن المحرمة من  
نفسها بتوطا ولا يخطب اي لا يلبس الوطى انتهى ولا يلزم ان يكون ولا  
تكاثر بالآية لان المحرم لا يتا ولا المحرمة ايضا لكونه في تاويل من كرم ولا يخطف  
فتا **قوله** المص ولما جعل طول الحرة ما في آية **قوله** وفيه بحث لانه ذلك  
لم يرد الشرط **قوله** وهو الذي اشار اليه المص بقوله ولان للفرق انما آه **قوله**  
فقال هذا يكون مجموع الحديث وكونه منسوخا دليله اعله على المطلوب وظ  
كلام المص خلافه **قوله** وهذا المعنى الى قوله فانه غريب **قوله** فيه بحث **قوله** لان  
التمسب من زوجها ثابت وكان آية محرمات **قوله** فيه انه لما لم يكن لها حجب  
فتبين ان تزويج النكاح **قوله** لانها فراش لوجود حده وهو صيرورة المرأة متقينة  
بنيت الولد منها **قوله** فتبين ان تاويل في قوله لانها فراش **قوله** معناه ان  
آه **قوله** اي مع لفظ عليه الاستحباب دون الوجوب ان الله سبحانه في باب  
النكاح اهل الشرك المصريح من الشارع بوجوب الاستبراء وهو باضعفا  
**قوله** الا على وجه فارغ عن شغل محرم آه **قوله** فيه نوع في اللغة لما سبق انفا  
حيث اجابا عن ابي يوسف في سبيل نكاح اكل من التزنا ويكون ان يقال  
المراد احترامه لها حب آه **قوله** لان نفيه يستلزم نفي الوجوب **قوله**

قوله قلنا لانا خذوا من الناس من كان من الناس  
المحظوظة عليه وهو قوله تعالى والمحصنات من المؤمنات ثم  
يعبر المعنى فيه والمحصنات من المؤمنات وهو بعيد  
في عرف مستعالم

قوله قلنا لانا خذوا من الناس من كان من الناس  
المحظوظة عليه وهو قوله تعالى والمحصنات من المؤمنات ثم  
يعبر المعنى فيه والمحصنات من المؤمنات وهو بعيد  
في عرف مستعالم



ثم كما لا يخفى **قوله** واجب بانه يعارض الاحتمال **قوله** ويجوز ان يجاب ايضا بان  
 قد اتفقت على جواز النكاح آه على ما تروى ويدل على ذلك قول المصنف والمحققين  
 ما ذكرناه **قوله** المصنف فلما الشيخ ثبت بالاجماع **قوله** قال ابن الهمام لم يثبت  
 الابعاء سببها فان المتخاران الاجماع لا يكونان سحائا ان كانا قد روي  
 اي بسبب العلم باجماعهم اي لما عرف اجماعهم على المنع علم انه نسخ بدليل الشيخ  
 او هو للمصنف اية ما ثبت اجماعهم على المنع علم منه النسخ انتهى ويجوز ان  
 يدب بنبوت النسخ بثبوت العلم **قوله** فان قيل بين الاجماع وقد كان ابن  
 عباس مخالفا **قوله** فان قيل هذا نقل الشيخ فلا تضر في لغة ابن عباس قلنا نعم  
 لكن مراد المصنف ان الضحية اجماعا عليه فكله ولا نعلم ذلك بخلافه فليكن **قوله**  
**الاولى** **قوله** والاكفاه **قوله** لان حل محلي النكاح **قوله** دليل لقوله اخبر بيان  
 الاولياء والاكفاه **قوله** بخلاف الاولياء والاكفاه والمتفق عليه او لا بالتقديم  
**قوله** ويجوز ان يقال بيان المحرمات مالم الى رفع الموانع والعدم لم تقدم  
**قوله** المصنف وينفذ نكاح المرأة البالغة برضاها **قوله** اي بعقد ما اذن على  
 رضاها **قوله** المصنف وان لم يعقد عليها ولي **قوله** ولم يأذن ولا يبدل ان يرد  
 لم يعقد عليها سببا وباشرة تأمل **قوله** وهو مرد وديان لها الولي كما  
 اخبره محمد **قوله** قال ابن حجر في شرح النجاشي وكتب بان اذن المولى  
 لا يصح الا لمن ينوب عنه والمرأة لا تنوب عنه في ذلك لان ائمتها ولو  
 اذن لها في النكاح نفصها صارت كمن اذن لها في البيع من نفصها ولا يصح  
 انتهى ولا يخفى عليك ومن هذا الكلام فان النكاح عقد على منافع البضع  
 فتصير به بالاذن كالأذن له بان يوجر نفسه فتأمل قال اجمال المحلى  
 ان في شرح المنهاج لا تنوزج امرأة نفسها باذن من وليها ولا ذن  
 واذن ولا غير ما يوكاله من الولي ولا بوليته ولا يقبل نكاحا لا يحد بوليته  
 ولا بوكاله فليكن هذا الباب اذا يليق بحسب العادات وفوقها

في النكاح  
 في النكاح  
 في النكاح

قوله في رواية اخرى  
 بان من لم يثبت  
 بان من لم يثبت  
 بان من لم يثبت

قوله في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ

فيه لما قصد منها من احكامه وعدم ذكره اصلا وقد قال الله تعالى انما نزلناها  
 على النساء وتقدم حديث النكاح انما يولي وروي ابن ماجه حديث لا تنزج  
 المرأة المرأة ولا المرأة نفسها واخرجه الدارقطني باسناد صحيح شرطه الصحيح  
 انتهى اتول في قوله فليكن آه **قوله** وايضا المصنف ان النكاح لا ينفذ آه **قوله**  
 اذا تأملت ادنى تأمل ظهر لك ان هذا الوجه لا يعارض الاول في المال هكذا قيل  
 ولكن لا يخفى عليك ان الجواز بدونه الولي امر ونفيه بغيره من امر آخر فالمراد الاول  
 يدور على اجماعهم ايضا بخلاف اننا في **قوله** لا تنفذ المطابقة **قوله** فيه بحث فانه ان  
 ارادوا نفاذ المطابقة على ما فيه المصنف فلا ضير وان ارادوا نفاذها على ما وضعه المصنف  
 فغير مسلم **قوله** وانما وجهه من جوزه لثبوتها بغيره في فالحاصل هو ما يهي من اهل  
**قوله** انت جدير بان اخضع منيع يناع في اهلها لهذا التصرف ويقول كما يحلها  
 انشاء راع اهلها وقوله لكونها عاقلة آه لا يدل عليه فان العبد ليعاقب بالبيع كذلك  
 وهو محذور عن كثير من التصرفات وبين والبضع فرق **قوله** فليكن لا فرق في ظاهر  
 الرواية فلا بد وعليه **قوله** انت جدير بان المنع متوجه الى الروايتين ظاهر ما هو  
 ظاهرهما ولا يقدح في ذلك قوله ولا يذنب آه فانه تنوير السند والمنع يتم  
 بدونه الا بدعي ان لولي هذا النسخ في ظاهر الرواية فلو لم يتعلق به حكمه لما كان  
 كذلك **قوله** فان قيل هذا استدلال الى قوله وهو المنع آه **قوله** وهذا الاستدلال منهم  
 ان يصح اذا كان الخطاب في لا تعضلوا من الاولياء وهو ممن على الخطاب في لا تعضلوا  
 من الزوجه كليا سبق الشرط بلا جزاء والتفصيل المشيع في التفصيل الكبير لا مام من  
 الذين الزوجه **قوله** وانما يتحقق منه المنع اذا كان المنوع في يد **قوله** ان ارادوا ان كان  
 المنوع في يد غيره فليكن كذلك عند اخضع فانما انتهى عنه لا يقتضي مشروعية  
 على ما هي تفصيله في البيع العاقل ان يكون مرادهم الا نكاح وهو بعيد وان  
 اراد غير ذلك فلا ينفذ ولا يضرنا **قوله** فاجوب ان الآية مشتركة الا نكاح **قوله**  
 ويرد ايضا ان واحد من هذين الاستدلالين لا يدل على مطلوب اخضع من عدم



الا نفعاد بعبارة **قوله** وان قوله تعالى فلما ضاح عليهم فيما فعلن في انفسهن **قوله**  
 اي فيما فعلن في انفسهن بالمعروف فوجب ان يفتح **قوله** وقوله ان يكنن ازواجهن  
 يعارضها **قوله** فان الله تعالى اضاف النكاح اليهن اضافة الفعل اليه فاعلم ان  
 اليه مباشرة **قوله** ولان عايشة عقلت **قوله** قال الشيخ علماء الدين ان تركه في  
 ان لم يمتني باحوالهم في الرزق على البهيم ثم ان عايشة اتراوية للحديث خالفة  
 على ما سلكه البهيم في هذا الكتاب وكذلك انزهرى ايضا روى الحديث  
 ثم خالفة قال صاحب الاستدكار كان انزهرى يقول اذا تزوجت المرأة بغير  
 اذن وليها جاز وهو قول الشعبي وابنه حنيفة وزفرانتي **قوله** وذلك يدل على  
 نسخة **قوله** بل يدل على ضعفه ووهنه **قوله** لان التاكوت انما جعل رضا به  
 حق النكاح **قوله** سقوط حق الفسخ كم يكن لجعل التاكوت رضا بل انما يضيع  
 الولد عن برية كما لا يخفى **قوله** واخبار الولي بحجابه عده **قوله** الا ان يقول  
 وجبانه العبد **قوله** وذلك لا يكون الا بالنطق **قوله** في احكامهم لجواز ان يكون  
 بالاشارة والكتابة **قوله** واذا لم يكن في معناه لا يلحق به **قوله** في عدم لزومه قيام  
 التاكوت معناه **قوله** ولان التاكوت صار رضا فتوجبها **قوله** انظر الى ان  
 بين ذنبك التعليق الا في العبارة الاولى الى قوله فيما يحيي فيفسقها بالنطق  
 فتحيي فليكن **قوله** وهذه كذلك مشتق من التاكوت **قوله** بالاشتقاق  
 اكبر ثم ان الملايم كلام المص ان يقول يشق منه التاكوت ولعله راد  
 التسمية على جواز القول في الاشتقاق اكبر واشتقاق كل منهما من الآخر فتدبر  
**قوله** مشتق من التوبة **قوله** اشتقا فاكبر **قوله** على ما روي من حديث عائشة  
**قوله** روي ذلك قبل عشرة اسطر تخنيا وهو قوله فان عايشة لما حضرت  
 ان اكبر شيخي قال وم سكوتها رضا **قوله** لان هذا عمل معلية منصوص عليها  
 لا تعليل في مقابلته **قوله** لا يخرج يكون العقله منصوصا عليها من كونه تعليل  
 في مقابلته النص كما لا يخفى على من نظر في كتب الاصول ثم اذا خالف ذلك لانه

قوله عشت حارته الى ذنبك  
 عشت حارته شمس ونور  
 وعاشا كالنهار في اهلها  
 حوت من عواد النكاح ولم تزوج  
 فحاشي عشت وعشت وعشت  
 وعشتها واهلها فحشتا وهي عشت  
 قوله ومن السكر وهو اول التمار  
 وفي القاموس السكر بالضم  
 الخدوة كالسكر خمره

انظر الى ان  
 بين ذنبك التعليق  
 الا في العبارة الاولى  
 الى قوله فيما يحيي  
 فيفسقها بالنطق

العبارة في التقدمة للعبارة كما بين في الاصول **قوله** لان المنصوص عليها هي  
 قوله فليكن من افراد **قوله** فية تأمل فان الظاهر ان ذلك ايضا من كرم  
 الطبيعة ولولا ما استفت عن الاطهار والاعلان ولا يجب عليها اي هذا  
 المقدار **قوله** فان قيل يجب ان يكتفى بسكونها في ما بين الضور بين ايضا **قوله**  
 بعض في صورة اقامة احد وصوره ضرورية عادة **قوله** اجب بانها مقبولة  
 اذا كان علم انشاءه محيطا به **قوله** مخالف لما سبق له المص في باب البهيم  
 في الحج والصلوة من ان الشبهة على المعنى غير مقبولة مطلقا احاط به علم  
 انشاءه اولي والا لولي ان يجاب بمنع كون التاكوت عدما على ما يحيى من  
 انشاءه فاعلم ان فاضل خان **قوله** فان اقاما البينة قال لا امام للمترافعة **قوله**  
 وهكذا في شرح اجماع الصغير لفاضل خان **قوله** المص والولي هو العصبه **قوله**  
 هذا جواب القياس او المراد هو العصبه وما يلحق بهم لئلا يخالف كما يحيى  
**قوله** اوزوج الشبب الصغيرة الاب واجد كرم **قوله** قوله كرم مستدرك  
 فانه لو زوجهها طوعا لا يجوز ايضا عنده فان اذنها قبل البلوغ غير معتبر **قوله**  
 لا ينفذ النكاح **قوله** انظر الى ان ينفذ **قوله** ولا يفسق عليه غيره **قوله** لانه على خلاف  
 القياس **قوله** بخلاف النكاحين فانها ثابتان من غير تكرار غالباً **قوله**  
 انت صيرر بانه لو تكررا النكاح يمكن التدارك بالتوقيف ايضا بالنسبة  
 الى زوجها الذي بلغت تحت كاهه بخلاف الحال اذا لم يكن فيه اصلا التفت  
 من في يد الحال **قوله** المص ولما ذكرنا من تحقق احاجته ووفور الشفقة **قوله**  
 انما ثبت هذا الدليل ولانه انكاح الاب واجد وكان الاول هو التوقيف **قوله**  
 المص ثم الذي لو نكحها ما تقدم قوله وم النكاح الى العصبهات **قوله**  
 فيه بحث لانه هذا الحديث يدل على ان ينفذ نكاح المرأة بدون الولي  
 فيكون حجة للشافعي عليها وجوابه انه لما دلت الدلائل على جواز النكاح للمرأة  
 نفسها ولو لم يولي تحل هذا على النكاح بطريق الاخبار دفعا للتعارض



المص وبشرطية القضاة **قوله** قال ابن العمام اي في النسخ وبشرطية القضاة  
في الفرقة وموضع هذه والفرقة بعد الكفاءة ونقصان المهر وكلها نسخ  
والفرقة باجبت والعنة واللعان وكلها طلاق وبابا زوج الذمبة التي  
اسلمت وهي طلاق خلافا لابي يوسف وقد جمع بعض الفضلاء فرقة  
الطلاق والنسخ وما يحتاج منها الى القضاة في قوله في خيار البلوغ غ  
والاعناق فرقة حكمها بغير طلاق فقد كفو كذا ونقصان مهر ونكاح فاسد  
باتفاق ملك احد الزوجين او بعض زوج واراد كذا عليه الطلاق  
ثم جت وعنه ولعان واي الزوج فرقة بطلاق وقضاة لخاصة في اكل  
شرط غير ملك وردة وعناق قوله باتفاق احتراز عن احوال من زني فان  
نكاحها جائز عند ابي حنيفة ومحمد فاسد عند ابي يوسف فالفرق منه بطلاق  
وعندهما ونسخ عند الفساده وقوله على الاطلاق احتراز عن قول محمد فانه  
يفرق بين الردة من الزوج في فرقة بطلاق وبين المرأة في نسخ  
وكل فرقة توجب حرمة مؤبدة لا يقع الطلاق بعد ما انتهى قوله فقد كفو  
بعض في تزويج المرأة نفسها قوله بالاتفاق احتراز الى قوله بطلاق عند  
آه اقول لك ان تقول اذا كان جائزا عندهما فالفرقة باذا فاما قوله  
ونسخ عند بعض ان هذا النكاح فاسد عنده فيكون نسخا عند **قال** المص  
وهو يمكن اخلل **قوله** مخالف لما سيقول بعد سطر بل توقفم اخلل  
ويجوز ان يقال المراد يمكن اخلل المتوهم الا انه لا يلزم لقوله كدفع ضرر حتى  
فليس من **قوله** لان فرض المسئلة فيما اذا كان الزوج **قوله** فيه جت  
فاذا لم يكن الزوج كفوا ولم يكن المهر تاما يحتاج الفرقة الى القضاة ايضا  
كما هو جوابه فينتقض كلا الدليلين به على ما ذكره وجواب ان ذلك فيما اذا  
زوجت المرأة نفسها وما اذا زوجها الاولي فليس القضاة في  
حتى يحتاج الى النسخ وسجى في فصل الكفاءة **قوله** لانه بعد العلق يستلزمها

**قوله** اي يستلزم الزيادة **قوله** عالما بان خيار العلق **قوله** خيار العلق ثابت  
بالنسخ **قوله** وقوله ثم عندهما الى قوله لان مذهب ابي يوسف آه **قوله**  
هذا مسلم لان الظاهر ان ذكر قوله عندهما عند قوله وبشرطية القضاة  
فيحتاج وجهه ما خيره الى هذا الى نوع تأمل ولعل وجهه ان ابا يوسف يقول  
ببشرطية ونوع النسخ بالقضاة لانه قضاء في الجملة فيه فينفذ ولا يلزم منه ان  
يرى خيار البلوغ **قال** المص وان لم يعلم فلهما اختيار حتى تعلم فتسكت **قوله**  
فيه جت **قوله** فان الصغيرة البكر اذا ادركت واستوفرت للنكاح تسكت  
آه **قوله** الاظهر ان يقول البكر البالغة اذا بلغها خبر نكاحها تسكت كان  
**قوله** وقوله لانه ما ثبت دليل عدم البطلان في حق النيب خاصة **قوله**  
انت خبر بانتهى دليل على عدم امتداد خيار البكر الى آخر المجلس بل  
على عدم البطلان في حق الغلام ايضا لان صدقه يكون بانقضاء الزوج كما يظهر  
بانه في نوبة التخصيص بالنيب مالا وجهه **قوله** وما لم يثبت بانبات الزوج  
آه **قوله** منقوض بخيار العلق على ما سجي بعد سطر وكان الاصول ان يقول ما  
ثبت بانبات الغير **قوله** دليل شتم البكر والغلام **قوله** كما ينشئ النيب **قوله** دون  
سكوت الغلام **قوله** ودون سكوت النيب **قال** المص لانه يضح من الانثى  
**قوله** ان عبد الصمير الى الفرقة فهذا الكلام في الفرقة بخيار العلق مسلم ودون  
ما نحن فيه لانه يفرق القاضية كما في اجب والعنة وان رجع الى اختياره في الفرقة  
كلام مع انه منقوض باجبت والعنة واجواب ان النسخ في خيار البلوغ من المرأة  
الا يري انه يجب ان يقول المرأة حين بلغت فسخت النكاح وبجاء القاضية  
بصحته بخلافه في اجب والعنة **قوله** ثم ذوالارحام آه **قوله** ذوالارحام  
هذا ليس على مصطاح الغرائض بل على معناه التفرقة فان البنت وبنت  
الابن من اصحاب الغروض وكذا الاخوات **قوله** وان في ان الولاية تثبت  
لغيرهم بطريق الدلالة **قوله** القول بانباتها بطريق الدلالة شكل وليس



راي النسوان بحراي الرجال في الكمال وقد سبق قوله والقول بتوريت  
ذوي الارحام **اقول** المناسب لذلك ان يقول والقول بانهم ذوو ارحام  
وتوريتهم مع القول بعدم النكاح اه لا يخفى **قال** المحقق فتمت الاستدلال  
مستساويين **اقول** قال ابن الامام وقد استفيد مما ذكره ان الوليتين اذا استويا  
كاحوين شقيقين ايهما زوج نفذ ومن العلى من قال لا يجوز ما لم يمتص  
على القدر والعلل فان زوجها كل منهما فالصحة للسابق فان لم يعلم السابق  
او وثقا معا بطل لعدم الاولوية بالنسبة اليه وبذلك على ما سيجي  
في باب ما يرجب النكاح وما لا يوجب به ان ولاية النكاح ثبت لكل من  
الاوليات **قوله** ان قوله ولاية الاقرب قائمة لانها **قوله** ضمير لانهما راجع  
الي ولاية **فصل في الكفارة** **قال** المحقق ولان انتظام المصالح بين  
النكاحين **اقول** قوله بين النكاحين خبر ان قوله ولان **قوله** قلت جاز  
ان يكون نهيا **قوله** لا يخفى ان هذا اجواب اعتراف بفد النكاح فهو  
صالح من غير تراخي الخصمان لان النكاح الفاسد لا يفيد حكمه وهو الملك  
بخلاف البيع الفاسد فانه يفيد حكمه كخرجه ابن الامام في الفصل الثاني  
ثم لو صح ما ذكره لكان تزويج الاولياء من غير الكفارة مشروعا منعقدا  
بما بين ما ذكره وليس كذلك على ما يجي تفصيله وعلل الاول بان صحاب  
ما وقع التعارض بين النصوص الدالة على جواز النكاح بدون الولي وبين  
النصوص على عدم جوازها صرحنا الى القياس على ما سبق تفصيله **قوله** الا  
يرى ان النبي **اقول** هذا التوقيف لا يدل على تمام المدعى فان نسب عثمان  
من اشرف انسب قرش وان لم يبلغ رتبة بني هاشم **قوله** وقوله وابو يوسف  
معه هو الصحيح **قوله** لفظة وابو يوسف معه ليس من قول المحقق وقوله  
وابو يوسف معه فيه ما فيه **قوله** هو الصحيح واحترز بذلك عن رواية اخرى  
اه **اقول** قال ابن الامام هو احتراز عن روي عن الجعفي انه مع محمد وحميد

الشرعي وقال الصحيح من مذهب الجعفي ان الكفارة من حيث  
الصلح غير معتبرة انتهى **قال** المحقق فلا ينبغي عليه احكام الدنيا **اقول** قال ابن  
الامام في التفسير ما يدل على ان لم ينزل الا على امر ديني وهو ما ذكره من ان  
الكفارة تغير بفسق فوق ما تغير بفسق سب وكن نقول ان فسق التفسير لا يحتاج  
الى تأمل بل الواقع ابتداء امر الدنيا على ما لا خلاف الا يرى ان قبول الشهادة  
من امور الدنيا ويثبت على الدنيا **قوله** وزوجهم با دني الصدق اه **اقول**  
ولكن ان نقول ان بتبدل الا زمان والافات بتغير الترسوم والعبادات  
فعلقت ذلك المقدار من المال كان بعد من المثل في تلك الاحوال فما مثل ثم يكون  
بنائه ثم جاز زوجهم صفا بر غير ثابت **قوله** وهو وصف مؤثر في الباب  
**قوله** انما يظهر تأنيده لو لم يكن خلافا منصوصا عليه وان يكون تعليل في مقابلة  
النص فكان يجب التفرص له في اجواب **قال** المحقق وعندنا هو شرطها هو  
لعدم الكفارة فلا يجوز **اقول** ان قيل هذا يخالف ما سبق في اول الفصل من  
ان الكفارة من جانبها غير معتبرة فكذا فرق بين ما بين كفارة وكفارة  
فعلما بها باعتبار ان الكفارة باكرية من جانبها دون غيرها لان رقية الزوجة  
تستتبع رقية اولادها الا يرى ان ابا حنيفة فرق بين الكفارة في الدنيا  
وبينها في غير ما على ما ذكره ابن الامام في شرحه هذا ولكن ان نقول ما سبق  
في اول الفصل هو مذهب الجعفي ومذهبها انها معتبرة من جانبها  
ايضا وسنقل الشراح عن الكشف في آخر الفصل ان في ذلك وفيه  
تأمل والله اعلم **فصل في الوكالة بالنكاح وغيره** **قوله** بان يقول  
تزوجت بنت عمي فلانة **اقول** هذا ليس من التزويج بالوكالة بل  
بالولاية **قال** المحقق الا ان اشافني يقول في الولي ضرورة اه **اقول**  
قال ابن الامام بهذا الاستثناء بناء على اعتقاد المحقق ان اشافني يقول  
في المسئلة يجوز ان يكون ولدا اقصر في فعله يخالف فيها ايضا لانه لا مثبت







أقل المهر أربعون درهما وليس الكلام معه بل مع التناهي **قال** المص لا يثبت  
 متعارضة **أقول** مراده القياسان وهو جواب سؤال مقدم كانه قبل من الاحكام  
 الشرعية يثبت بالادلة الاربعه ومنها ثبوت منها ومنها باثباتين فهل يجوز ان  
 يثبت هذا الحكم بالقياس ايضا كما ثبت بالنقض فاجاب بان الاتية متعارضة  
 مع مخالفتها للنقض ايضا فلا يمكن العمل بها فكان الرجوع بالنقض فقط فثبتت بهذا  
 ما لا يخفى **قوله** لا تفتوت ما ملكت آه **أقول** ان ارادته فتوته عن نفسه فثبتت ولكن لا  
 القياس بالتلف المبيع فان الواقع هنا ليس بالتلف المبيع بل تسليمه اليه صاحب  
 ملكه وان ارادته التلف فقد عرفت حاله والظاهر جعل المبيع عليه اعتاق المبيع  
 فثبتت **قوله** وفيه بحث من اوجب الاول ان القياس الواحد لا وجود له **أقول**  
 ان لا وجود له شرعا بحيث يترتب عليه الآثار بان يعمل به ومورد التسوأل  
 ما بينهم من كلام المص من انه لو لا تعارض القياسين لعل باجدهما وانت خبير  
 ان قوله فضلا عن الاتية محل بحث **قوله** واجب عن الاول انه واجب  
 صاحب النهاية **قوله** غير عكس تعارضهما **أقول** صورة **قوله** او مخالفة كليهما بالنقض  
 آه **أقول** هذا لا يدل عليه كلام المص **قوله** هذا احسن ما وجدته آه **أقول** واصل  
 من هذا ما ذكره العلامة الزيلعي في الكنتز لو ثبت تخصيص النقص بالمهر واكحولة  
 فراجعته **قوله** للمقدمة آه **أقول** قال الاتية في المقدمة التي فوضت نفسها بالمهر  
**قال** المص انه ان المهر خالص مطلقا **أقول** قال ابن الهمام لا يخفى ان هذا الاستدلال  
 يقتضي نفي وجوده مطلقا قبل الدخول وبعده وهو خلاف ما نقله عن الأكثر  
 انتهى تأمل فيه **قوله** ان الله تعالى قال لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم  
 تستوفين **أقول** قال الرطبي في تفسيره ان لفظة ما موصولة في قوله تعالى ما لم  
 تستوفين **قوله** وهو على الوجوب **أقول** قوله هو راجع الى الامرين ان امره  
 على الوجوب **قوله** لان الله تعالى سماها احسانا **أقول** والاحسان هو التطوع  
**قوله** وفيه نظر لان ما عا مصدر مؤكد آه **أقول** فيه ان لا يجب ان يقول المهر

الى التي لها مهر او نصفه هو قوله تعالى فقال على الحسين قوله نه هذا مصدر  
 مؤكدا اي حق حقا فالمراد من ضمير حق تمنيع من سمي لها مهر لدفع التعارض ولا  
 يتوجه ان ما عا مصدر آه **قوله** وبنيديون عليه ذلك احسانا منهم **أقول** فيه بحث  
 فانه لو فهم ان يجب عليه من يفعل ذلك وليس كذلك والاحسن ان  
 يقال المراد الذين يمنون اليه انفسهم بالمسارعة الى الامثال والى المطلق  
 بالتمتع وسماهم محنين للمشارفة ترغيبا وتحريضا كذا في تفسير  
 القامح وقد ذكر العلامة غير ذلك ايضا **قال** المص والتعنة ثلثة الى قوله  
 عن عائشة **أقول** تقتضي اطلاق الآية لا يكون الا بالخبر المشهور لا اقل فثبتت **قوله**  
 في النهاية الى قوله مقامه **أقول** الى هنا كلام النهاية **قوله** ولكن تعذر تنصيفها لانه  
 آه **أقول** فيه بحث فانه اذا تعذر تنصيفها لانه كيف يعلم انه زائد على نصف  
 مهر المثل وما وادناقص فان ذلك فرع معلومية النصف ثم كيف يصار  
 الى حيلته وقد علم وزالت اجماله قبل المصير الى اختلاف فهذا خلاف **قوله**  
 فاجاب الى قوله فكان معارضا آه **أقول** فيه بحث فان الانتفاء لا تعارض العبارة  
 ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون ايجاب التعنة المقدرة بما قدرنا بيان ذلك المقارن  
 المحلل في خصوص النفقة والتي شرط في نكاحها ان لا مهر لها اذا اطلقت قبل الدخول  
 واكحولة الصبيحة ولو سلم فلا دلالة في التي لما كان على عموم الاحوال والازمان  
 فيأتي التوفيق بحمل آية النفقة على حال الطلاق قبل الدخول فيما لم يستتم فيه مهر  
 على ما هو صريح الآية وما ملأه عليه ما عداه وعليك باننا قلنا فان الكلام محال  
**قوله** اما مهر المثل فلانه الواجب بهذا العقد آه **قوله** لم لا يجوز ان يكون نكاحا  
 وجوبه موقفا على عدم التسمية بعد العقد فاذا تراءى فيها على تسمية المهر لا يفي  
 مهر المثل واجبا فثبتت فانه يقال اجماله امر المثل تعينه الا ان ذلك عذائي  
 حيفه وعذها الاصله للتسمي بعد ثلث ورفات **قوله** وقوله لان النصف  
 عند نكاحه **أقول** فيه تأمل فان الامتناع من التنصيف وهو القيام مقام مهر



المختل غير موجود هنا والمقتضى وهو الاتفاق باصل العقد موجود لكنه لا يقال  
 المقتضى هو التسمية عند العقد وفيه كبت **قوله** وقوله وهذا القول في المهر الى  
 قوله لا يباح الاظهار من غير عذر **قوله** نقل هذا يجعل عذرا في اباة الاظهار  
 فليسا نقل في هذا المقام فانه لا يخفى عن الكلام **قوله** فلا يصدق الزوج في ابطال آه  
**قوله** فيه انه لا يابس القياس والظاهر عذري فلا يصدق واحد منهما في ابطال حق  
 الغير وهو الشرع والاول **قال** المص ولا يشيا منه **قوله** نقطة من قوله منه هي  
 الاتصالية اي ولا يشيا متصلا به كالكلام المرفوض عند الطلاق بعد القول او بعض  
 المرفوض عند قبلة **قال** المص ليكون احد العقدين عوضا عن الآخر **قوله** اراد  
 بالعقد المفقود وهو البضع قال ابن الاحام وانما قد يبر لانه لو لم يقل على ان  
 يكون بضع كل صداق اخر في او معناه بل قال زوجهك بنتي على ان تزوج  
 بنتك ولم يرد عليه قبيل جاز النكاح ايضا فانما ولا يكون اشتارا ولو زاد  
 قوله على ان يكون بضع بنتي صداقا لبنتك فلم يقبل الاخر بل زوجه بنته ولم  
 يجعلها صداقا كان نكاح انما في صحتها وانما قال على ان يكون بضع بنتي هذا كان  
 الظاهر ان يقول بكون كل من العقدين عوضا عن الآخر وقبلة الزوج كالاخفى  
**قال** المص وان تزوج عبد باذن مولاه على خدمته سنة جاز **قوله** الاولي  
 تاخير قوله باذن مولاه عن قوله على خدمته سنة **قوله** تسعة تسليم رتبة العبد **قوله**  
 انذري هو مال **قوله** ولا كذلك اكثر **قوله** فان رتبة ليست بمال **قوله** وعلى هذه  
 المشككة يمنع جواز **قوله** ويدل على اطلاق قوله ولا كذلك اكثر **قوله** ويمكن ان يجاب  
 الى قوله تبة اخذته آه **قوله** فكان المناسب ج ان يقول وكذا المنافع على الصالحا  
 ليلما يلزم الانبساط ونقل الاول ان يقال محمد متفق معها في سلب المال عن  
 اخذته قبل العقد وانما بنت لها المال بالبعد واما لا يثبتان لها المال فمجرد  
 العقد بل بالتسليم بعد فانه الضرورة انما تنفذ به فان دفع المنفعة  
 والمخالفة **قوله** وذكر بعض اشرار من **قوله** اراد الاتفا في **قوله** والمعض انما في ان

قوله اذ لا يثبت فيه كمال لا دلالة على ان اخذته ليست بمال آه **قوله** ولو  
 جعل قوله وهذا اشارة الى وجه دلالة قوله اذ لا يثبت فيه كمال على عدم المال  
 لا يدفع ما ذكره ثم المراد من ثبوت مالته اخذته ثبوت ثبوتها على ما يدرك عليه تشبيه  
 بتسمية اخبر واخبر بوب وقوله لان ثبوت آه فليسا نقل **قوله** وهذا لان ثبوت  
 بالعقد **قوله** اي لان ثبوت المستمن وهو اخذته **قوله** وهذا اي وجوب المهر المختل  
**قوله** وعندى هو اشارة الى وجه دلالة قوله اذ لا يثبت آه على عدم المال  
 لكان التناقض **قوله** فاذا لم يجب تسليمه الى قوله كان اولى **قوله** وانما قال  
 لم يجب اشارة الى انه لو كان مالا متفق مالم يجب تسليمه في عقد الفاضلة  
**قوله** كالعقد آه **قوله** وسائر الموزونات والمكليات اذا كانت في الزمة  
**قوله** كالعروض واخطئة **قوله** اذا اشترى اليها حيث جعلها مراهرا **قوله** اما ان  
 يكون الصداق مقبوضا له **قوله** كذا او بعضا **قوله** وهو الف درهم **قوله**  
 بعض مثلا **قال** المص لانه لم يصل بالهبة عين ما يستوجب **قوله** لان ما قبضته  
 ليس عين ما جعل مراهرا فانه وصف في الزمة ومقبوضها عين **قوله** لان  
 الزوج يستوجب عليها الرجوع بنصف ما قبضت مراهرا بالطلاق  
 قبل الذي قول فانه **قوله** قوله بالطلاق متعلق بقوله يستوجب بضمير  
 فانه راجع الى الطلاق **قوله** لان الذراهم والذراهم لا يتغيران آه **قوله**  
 وبالله استعين لا شك ان التي وهبتها هي التي قبضتها الا ان يثبتها  
 له وهبتها الا بضمير في دامت عينها باقية ولم يقوض عنها لما الرجوع  
 فلم تكن متعينة في الهبة لم يكن الامر كذلك لكن الالف التي قبضتها  
 ليست عين ما جعل مراهرا لكونه وصفا في الزمة والالف التي قبضتها  
 عين فليسا نقل فانه يمكن توجيه كلام الشارح بما قلناه ايضا ويؤيد  
 ذلك ما ذكره في شرح قوله المص وانما لم يكن له دفع شيء آخر فذكر  
 ثم اعلم ان بالهبة متعلق بقوله لم يصل **قوله** ووجه ذلك ان اخطا الى قوله



قوله وطول بالفرق الى قول حيث يقع  
 فيها اشتراط جنس بالانتماء الى قول  
 اربع العلام وانما يكون بان يفضله بقوت  
 صحة التسمية انما فافها اذا تزوجها  
 بالفت ان كانت مولاه اولست له امرأة  
 وبالفن ان كانت حرة الاصل والارادة  
 لكن خلاف منقول بغيره والاول ان يحمل  
 مسند القبيح ويحمل على الحكم بغيره  
 عن نوادر ابن سنان عن محمد بن حنفية  
 فيها

ليس كذلك **اقول** فيه تاويل فانه يجوز ان يكون الخط لكون التسمية  
 على مهر المثل وانما زيادة كونه ناقصة عنه نعم ليس المقصود من عقد النكاح التجارة  
 ولا الاسترباح **قوله** وقوله وانما اي ولان صفة آة **اقول** بل هو انارة الى التبعين  
 المعلوم من سياق الكلام **قوله** فلذلك رجع عليها بنصف المهر **قوله** اي بتعيين  
**قوله** لانه سمي مالا فيه نفع **قوله** هذا لتعليل لقوله فلما مهر المثل **قوله** المصل ولو تزوج  
 على هذا العبد وعلى هذا العبد **قوله** قال الزبلي وعلى هذا الخلاف لو تزوجها على  
 هذا وعلى هذا الخلاف وكذا لو تزوجها على او على الفاني ومنشأ اختلاف  
 ان البذل الاصلاني هو مهر المثل عند واما ليدل عنه عند صحة التسمية وعند  
 التسمية هو الاصلاني ولا يصار الى مهر المثل الا اذا فسدت التسمية من كل وجه  
 ولم يمكن ايجاب التسمية انتهى وسيصرح المصنف في بيان اختلاف الزوجين  
 في المهر حيث نقل دليل الحام ومحمد بن المهر المثل هو الموجب الاصلاني في باب  
 النكاح **قوله** لانه الواجب في الطلاق قبل الدخول نصف التسمية **قوله** فيه  
 ان التسمية فاسدة فكيف يجب نصف التسمية **قوله** واحتمل ان يقال بانها آة  
**قوله** فيه يجب فان كان من العبد واجارية جنس عند الفدية وليس نوعا  
 باصطلاح غيرهم بل اخضع منهم منه كالاجن **قوله** وحاصل اختلافهم ان محمد بن  
 ابي يوسف **قوله** قال العلامة انما يلحق بهذا الكلام لا يكاد يصح ابدان لان محمد بن  
 يعقوب الحكم بكونه من ذوات الامثال او من ذوات القيم ولم يعتبر هذه الجهة  
 اصلا وانما اعتبر كون التسمية من جنس التسمية رالية ام لا فان كان من جنس  
 يتعلق بالتمسك رالية وان كان من خلافه يتعلق بالمسكني سواء كان من ذوات  
 الامثال او من ذوات القيم انتهى لا يبي انه اذا تزوجها على هذه الفدية فاد  
 هو فخر بن وانه اجارية فاذا هو غلام يعتبر التسمية عند محمد لا اختلاف  
 واذا تزوجها على هذا الدن من اخل فاذا هو جنس يعتبر الاشارة وجوب  
 مهر المثل لا محذور اجنس وان اردت زيادة التفصيل انظر الى الكفاة والتمسك

**قوله** ويجوز اطلاق اللفظ وارادة غير ما وضع له **قوله** فان من قال بهذه  
 الكلمة طالق لمائة او بهذا الجارح لعبد يقع الطلاق والعنان والطلاق  
 الكلمة والجارح مجاز **قوله** احدهما ان المراد بالماهية هو الحقيقة من حيث هي  
**قوله** اي بما اعتبر الوجود الخارجي لا بما اعتبر صفة مطلقا فلا ينافي كلام  
 هذا ما سنذكره في كتاب البيع وبديل على ما ذكرنا قوله بعد اسطرنا  
 بديل على صفة فاما **قوله** وبالذات آة **قوله** في قوله والاشارة يعرف ان  
 لانه قوله مع وجود ذاتا فان لفظ الذات فيه يعني نفس الحقيقة من حيث  
 هي بدون الصفة **قوله** فكيف ان التفاوت ليسير كما لعبد واخر والمهية والذات  
 والذكر والاشارة غير الانسان **قوله** والماهية في العبد وحل الانتفاع به  
 الذكورية من الاحكام دون الاوصاف الا ان في الذكر والاشارة كلاما لا ينفك  
**قوله** والمعنى كالا سكاراه **قوله** عطف على الصفة **قوله** والصفة تتبع كونه  
 في الاستحقاق **قوله** اي في استحقاق الارادة **قوله** لانه هو المثل رالية آة **قوله**  
 لم يظهر ما ذكره وجه ترجيح جانب الاشارة على جانب التسمية فان دلالة  
 التسمية على ذات موصوفة بصفة كما ان المثل رالية ذات موصوفة بصفة  
**قوله** لولا الصفة **قوله** التي في المثل رالية آة **قوله** لم يظهر ما ذكره وجه ترجيح  
 جانب الاشارة **قوله** ولم يعتبر الصفة **قوله** التي بدل عليها التسمية **قوله** يعرف الماهية  
**قوله** التي هي الاصل **قوله** فان صفة كونه عبدا اذا ارتفعت عاود العدم والاسطة  
**قوله** فيه يجب لجواز ان يكون جارية كما يجوز ان يكون عبدا اذا ارتفعت كونها جارية  
 ويجوز ان يجاب عنه بان يقال المراد ارتفاع الصفة فقط مع بقاء الذات  
 والموصوف وهو في العبد هو الانسان الذي كونه في الماهية الشبهة وكذا في الذكر  
 والاشارة منها وفي اخل ما العقب وفي اجارية هو الانسان الاشارة فليسا على **قوله**  
 المصنف لا يوجب انه اطرها مالا وعجز عن تسليمه فوجب **قوله** قال ابن الهمام  
 ظاهر كلام الامة في التعليقات يقتضيه فتراهم في بابي اختلاف لانه فحق



هذا على الاطلاق

ابا يوسف بما حاصله سمي لها مالا ونقد وتسليمه فيجب قيمته في القبي والمثل في المثل  
والعبد في العبد فتم قال وابو حنيفة يقول لما اجتمعت آه والتحقق انه  
لا خلاف بينهم فيه انتهى اضاف المصنف في كتاب البيع هذا الاصل الى محمد وكنه  
به على سبيله وفاتية فالافاقه الله تدل على التخصيص والاستدلال على الوفاة  
والنظر هو الثاني والتخصيص يجوز ان يكون للتخرج فليت على **قال** المصنف ومحمد  
يقول الاصل ان المستسمى **اقول** هذا الاصل متفق مجمع عليه لكن ابا يوسف  
يقول العبد المستسمى واكمل المستسمى مال صالح لجعله ميرا واخر واخر لا يصح ان يكون  
جنس في الميراث وواجب اعتبار الذات والمعينات اكلية واخرية والرتبة  
واخرية تصوراتها لذات واحدة على التماثل فلم ينفرد اختلاف  
اجنس باختلاف المعينين وبارخ التخصيص في شرح الكافي فعلى هذا اذ تزوجها  
على هذه اجارية فاذا هي غلام ينفى ان يعتبر التسمية عند ابي ج لا خلاف  
اجنس عنده ايضا كما سيجي في البيع بخلاف تزويج المصنف عليك بان تملوا البيع  
**قوله** وجب تمام المثل عنده **اقول** وكذا عند ابي حنيفة فلا وجه للتخصيص ظاهر  
**قوله** يجب العبد وتمام الميراث **اقول** لا تقدم رضا بالباقي **قوله** اعترض عليه  
بما قال قبل هذا **اقول** كيف ينتقض ولا وجوب للمستسمى فيه من حيث انه مستسمى  
لفساد التسمية الثانية تأمل **قوله** وهذا يدل ان ذكر المستسمى **اقول** والاب  
ان يقول وجوب **قوله** واجب بان ذلك الشرط آه **اقول** جواب عن السؤال  
الثاني لان شرط عدم الافراج فاسد لا يتحقق بالتمسك ويبدو عليه انه اذا كان  
مستحقا فلم لا يجبر على ايقاعه **قوله** بوجوب فوات **اقول** بالالف **قوله** وبان الوفاء  
على ما شرط آه **اقول** فيه بحث فان اتى التعليل بقيد لم يذكره او لا ينفذ على  
ذكره انتارح في الاستم فراجع **قوله** فلو لم يجب لها آه **اقول** انما ايدى على الف  
**قوله** كونه كل واحد منهما موصيا اصليا آه **اقول** هذا الكلام لا يفيد الا انما  
على ابي يوسف ومحمد لان الموجب الاصل في عندهما المستسمى كسابق

**قوله** ولما ان المستوفي اي من منافع البضع بهذا العقد آه **اقول** اي العقد  
الفاصل الذي سمي فيه الميراث والافالكاح الفاسد اذا لم يستم فيه ميراث  
ميراث المثل لها بالغا ما يبلغ على ما هو جواب **قوله** هو ليس بمال وكل ما ليس بمال  
ليس بموقوف **اقول** يشير الى انه معدولة حتى يوجب ابا حنيفة **قوله** المصنف  
لعدم صحة التسمية **قوله** اي من كل وجه وهذا التعليل على هذا المقترع  
يختص بمنزلة ابي حنيفة والافاقه الموجب الاصل هو المستسمى لان لا  
يصح التسمية اصلا فيعدل الى ميراث المثل وقد مر فيما سبق **قوله** المصنف  
التسمية **قوله** اي تسمية الزيادة على المستسمى قال ابن الامام لعدم التسمية  
اي لانها لم تستمها فكانت راضية باحط مسقطه حقها في الزيادة الى ما كان  
حيث لم تستم تمامه الى آخر ما ذكره فراجع فانه مفيد جدا **قوله** ولان المستوفي  
المستوفى آه **اقول** لا يخفى عليك مناقضة آخر كلامه لا قوله فان المستوفى من  
انه غير مستوفى لا في نفسه ولا بالتسمية لبطاها ومن آخره انه مستوفى في  
نفسه بدون التسمية مع انه غير مستوفى **اقول** لا في كونه بالتسمية فليست  
خاتمة يجوز ان يقال انه قصر اضافي بالنسبة الى توفيقه في نفسه بحسب عرف  
التجار والابى انه لا يتقوم في الزمان ولا كذلك المبيع ويجوز ان يقال مراده  
في الاول انه غير مستوفى في عرف التجار كما لم يبيع فلما ينفذ لاخره او الميراث  
انه غير المستوفى بتخصيص لثا رع كما هو الظاهر من تقريره وفيه بحث **قوله**  
فرضنا الى ما هو قبيحنا في مثل هذا العقد بدون التسمية وهو آه **اقول** قوله  
وهو راجع الى مثل في قوله في مثل هذا العقد **قوله** قلت هي صحيحة من وجه  
وكون وجه آه **اقول** فعلى هذا يكون التعليل مختصا بابي حنيفة وانما ينفذها اذا  
صحت التسمية من وجه لا يصح الى ميراث المثل كما سبق غير بعيد ان انما يقال  
ذلك في الكاح الصحيح فليست ملكا **قوله** وانما قيدت المستوفى آه **اقول** لا يفيد  
ذلك التعيد في دفع الانتفاض اذ المنتقض هو الكبري وهي على حالها



**قوله** تفسير كذا صياط بطريق **قوله** فيه شيء **قوله** ذكر في باب الولية من شرح  
 الطحاوي ويأتي في باب إذا زوج الصغير امرأة **قوله** قال صاحب المنظومة  
 في فتاوي مالك وشيخ الابن الصغير فريم هذا فحين الصبي معدوم  
 وفي شرحه زوج ابنة صغير امرأة بهر معلوم والابن فقير فله مهر على  
 الاب عند وعند ما لا الا ان يضمن الاب انتهى وفي شرح الكاكي الصغير  
 اذا تزوج ابوه فله امرأة ان تطالب الاب بالمهر وان لم يضمنه باللفظ ذكر  
 في شرح الطحاوي والتمتة انتهى وضمن بعضهم الحالفه بين مانع المنظومة وما  
 نقله الكاكي من اطلاق شرح الطحاوي والظاهر ان اجمله واطلعه الكاكي  
 هو ما فصله الشارح اكلال الدين في النقل فلما يتوجه حديث الحالفه في **قوله**  
 قال موجب النكاح عند الاطلاق **قوله** يعني عن التعجيل والتأجيل **قوله** تسليم  
 المهر او لا عينا كان او دينا **قوله** ثم فان صاحب الغاية نقل من المحيط انه ان  
 كان المهر عينا يتعاقبها في بيع المأبقة ثم اقول انه كان المراد بالدين في قوله  
 او دينا هو الذرايم والذرايم كما هو الظاهر فلا يتأخر حال شرط التأجيل  
 على حال الاطلاق **قوله** فان قلت فان سموا الى قوله قلت **قوله** وفي الفاتحة  
 في الوقفات تزوجها على مهر فارادت منع نفسها حتى تأخذ المهر كله  
 ليس لها في عرفنا لان البعض معجل والبعض مؤجل في عرفنا والمؤجل بالشرط  
 وينظر كم يكون المعجل قبل هذه المرأة حاشا على هذا المهر وكم يكون المؤجل  
 فيقبض بالعرف الا ان يشترط تعجيل الكل في العقد وهكذا في فتاوي فاضل  
 خان وغيره وفي الاستيعاب ان كان المهر معجلا او سكونا عنه فانه يجب حاله لان  
 النكاح عقد معاوضة وقد تعين صفة في الزوجة فوجب ان يتعين صفها وذلك  
 بالتسليم انتهى فظهر ان جواب الشارح موافق لما ذكره الاستيعاب ومخالف لما  
 اكتبته **قوله** المص والها الى قوله في باب النكاح **قوله** فهذا مخالف لما سبق قبل  
 ورقة نراجعه ويحيى في اول فصل والاضاح جانب على دعوى الاموال ان مهر

المثل هو الموجب الاصل في **قوله** لان النكول اقرار **قوله** عند أبي يوسف ومحمد فانما  
 قول ابى جهم الاظهر ان يقال اقرار او بذل **قوله** وان لكل الزوج يقضي بالف  
 وحسب ما به **قوله** بل يقضي بالفان على ما عرف ان انما لكل الزوجه دعوى الاخر  
**قوله** المص هذا يخرج الزوجه وقال الكوفي في **قوله** وصح في النهاية يخرج ابى  
 بكر وفي شرحه ناهج الشريعة قول الكوفي في **قوله** المص ولو كان الاختلاف  
 في اصل المستمي **قوله** الظاهر انما هو في التسمية عند أبي يوسف فلم لا يكون  
 القول عند **قوله** المص ولا في صيغة ان موتهما يدل على انهما اقرار **قوله**  
 فيه اشارة الى انه انما لا يقضي به عند عدم العهد لان مهر المثل يخلف باختلاف  
 الاوقات فاذا تقدم العهد يتغير على الفاضل الوقوف على مقداره وطريق  
 ان مهر المثل قيمة البضع ليست بمستمي ويجب بغير شرطه فيشبه النفقة فلما شبه  
 الاول لا يسقط اصلا وللشبهة الاول ولا يسقط بموت احد ما قبل  
 يسقط بموتها على الاشبهة الاول ولا يسقط بموت احد ما على الشبهة  
 الثانية فغير على الشبهة من حفظها وهذا يقتضي ان لا يقضي به وان كان  
 العهد قريبا قال ابن الاحام وما قبله اوجه ثم قال وقال مشايخي هذا  
 اذا لم تستلم نفسها فان سلمت ثم وقع الاختلاف في حال الحيوة او بعد الموت  
 فانه لا يحكم بمهر المثل بل يقول لها لا بد ان تقرتي وان امكن عليك بالمعافاة  
 في المعجل ثم نقل في ابعاد كما ذكرنا انتهى **قوله** المص فيه مهر من بعد زوال الفاضل  
 مهر المثل **قوله** لم لا يجوز ان يعرف ذلك بالتمسك وقا بالبيعة كما في الوقف  
 الاول **قوله** كما جواب فحيوتها في الاصل **قوله** اي في اصل التسمية **قوله**  
 والمعتة قبله **قوله** يعني بعد الاطلاق **قوله** فقال ارايت لو ادعى ورثة علي  
 عليه ورثة عمر **قوله** المهر في ملك القصة مستمي وابو جهم متفق معهما في صورة  
 كونه مستمي في انه يأخذ ورثة الزوجه في تغريب هذا التعليل هنا **قوله**  
 وقوله ما تبين اشارة الى قوله وان الظاهر انه يسمى **قوله** والظاهر اشارة

في فتاوي مالك وشيخ الابن الصغير فريم هذا فحين الصبي معدوم  
 وفي شرحه زوج ابنة صغير امرأة بهر معلوم والابن فقير فله مهر على  
 الاب عند وعند ما لا الا ان يضمن الاب انتهى وفي شرح الكاكي الصغير  
 اذا تزوج ابوه فله امرأة ان تطالب الاب بالمهر وان لم يضمنه باللفظ ذكر

بما تعلقت في قوله ادعت بحق والملاءة  
 في قوله ادعت بحق والملاءة  
 في قوله ادعت بحق والملاءة



الى مجموع الدليلين **نص** اذا تزوج **قوله** لما ذكر احكام النكاح آه  
**اقول** الظاهر ان يقول احكام المهر لكن اذا اتي بالاحكام النكاح المهر  
 ايضا **قوله** واذا تزوج النضر في نظر آه **قوله** ولعل لا ولي ان يجعل ذلك  
 اشارة الى مجموع ما ذكر من احكام النكاح على الميتة وعلى غيره وكذا ان يجعل  
 قوله بغير مهر نسأ ولا النكاح بالميتة ايضا **قوله** فالنكاح عليه **قوله** ضمير عليه  
 راجع الى النكاح **قوله** واما على الرواية الاخرى الى قوله مستحبا **قوله**  
 فانه اذا باع بملكته من ينفذ البيع فاسد او ملك بالقبض وبك القيمة  
 على ما صرح به في فصل احكام البيع الفاسد **قوله** وجه قوله **قوله** مستحبا **قوله**  
 يجب بعد اسطر وهو قوله ان القبض يؤكد للملك في المقبوض **قوله** لانها  
 في ان لا يوجب آه **قوله** فان قيل فانها يتفقان في عدم التفريق بين المهر والنكاح  
 ايضا فلم يفرق بينهما فلهذا لان دليلهما الاتفاق في لا يلزم منه ذلك فتأمل  
 ثم اعلم ان قوله لانها يتفقان آه تعليل لقوله انما يقع بين قولها **قوله** ان  
 بالشرعي او القضا **قوله** يعني او بالقضاء بالعادة اليه **قوله** انما يقع  
 بسبب الاسلام كالعقد **قوله** قال ابن ابي عمير انما يقع بين قولها **قوله**  
 وليس بين يدك كمنع العقد بالاسلام فان العقد عليها لا يتحقق بالبيع وبطل  
 العرض انتهى ولعل الاولى ان يقال اطلاق العقد واراد تسميتهما في العقد  
 اي كما يتحقق تسميتهما فيه حيث لا يوجب حكما ووجه الاولوية ظاهر **قوله**  
 والقبض فيما اذا كانا بغير اعيانها يمنع عن تسليم **قوله** لا يخفى عليك ما في  
 هذه العبارة وكان الاولى ان يقول والقبض فيما اذا كانا بغير اعيانها يمنع  
 فذلك آه **قوله** ثم اسلم قبل القبض **قوله** يعني اسلم البائع او المشتري **قوله**  
 فانه لا يجوز له القبض آه **قوله** اي لا ترتب لقبض المشتري حكم وهو الملك  
 فانه ان كان التذابي سلم هو البائع يلزم من ترتبه عليه تملك المهر والاسلام  
 مانع وان كان المشتري يلزم تملكه **قوله** انما يكون اخذ قيمته كاذن **قوله**

**اقول** ولو قال اذا تزوج الكافر كافر لكان  
 اعم واشمل **قوله** وذلك في دينهم اي النكاح  
 بغير مهر

قالوا في النكاح  
 انما يقع بين قولها  
 انما يقع بين قولها

قال الزيلعي قال في الغاية من عليه ما لو اشترى ذمي دارا من ذمي محررا  
 خنزير وشفعها مسلم ياخذها بالشفقة بقيته اخيرا واخيرا فلم يجعل ثمة  
 اخيرا بقيته ولم يجب عليه شيء وجواب ان قيمة اخيرا لم يكن كقيمة  
 ان لو كان بدلا عن اخيرا لم يكن مسئلة النكاح انما اذا كان بدلا عن غيره  
 فلما في مسئلة الشفعة قيمة بدل عن الدار المشفوعة وانما حصر اليها للتقدير  
 بها لا غير فلا يكون لها حكم غيبة انتهى ولكن ان تقول كذلك فيما نحن فيه بدل  
 عن منافع البضع وانما حصر اليها للتقدير بها فليست مثل قولها بغير من ثمن  
 ما ضاع فان في شرح اجماع الضمير **قوله** انما وكذا ذلك اخيرا لانه **قوله**  
 قال الاتفاق في ذكر الضمير الرجوع الى اخيرا على ما قيل في الشراب انتهى وفي قوله  
 اخيرا ما اسكر من عصير العنب او عام كالحمرة وقد يذكر **باب نكاح**  
**الزينة** **قوله** لما نزع من بيان الى قوله وغيره **قوله** انما **قوله** فانه النكاح  
 غيرهم سجي في باب على هذه وما ذكر قبيل هذا مما يتعلق بهما كالفار كان  
 سبيل الاستطراد **قوله** انما الامانة فطاهرة لان منافع بضعها ملك للموكل **قوله** قد  
 سبق من اشارة في باب المحرمات ان السيد تملك منافع بضع عبده في  
 وجه الاقتصار على الامانة هنا **قوله** واما على قوله ان حصة آه **قوله** تفصيله في باب  
 خيار العيب **قوله** وهو دليل قوله الى آخر قوله وتوزر **قوله** لا يخفى عليك ان  
 قوله فيعتل بربطته في معرض النتيجة يأتي في ما ذكره كل الآباء ولا يصح ما ذكره  
 والاولي ان يقال اراد بالربطه ذمة العبد مجازا فلهذا يلزم العداوة ويستقيم  
 الكلام وسيجي من اشارة تفسير الذمة بالربطه في باب نكاح اهل الشرك  
**قوله** ان مبني الايمان على العرف **قوله** قد سبق في فصل الوكالة بالنكاح ان  
 العرف العربي لا يصح مقيد للفظ **قوله** انما والمراة اسوة للفرما **قوله** في  
 القاموس الاسوة بضم القاف و ما يؤتى به اخيرا من حجج اسي وضيم انتهى  
 وانت جدير بان هذا لا يسبب المقام فان المرأة تخذ منهم ما قبلهم **قوله** وتوزر

قوله قال في الغاية من عليه ما لو اشترى ذمي دارا من ذمي محررا  
 خنزير وشفعها مسلم ياخذها بالشفقة بقيته اخيرا واخيرا فلم يجعل ثمة  
 اخيرا بقيته ولم يجب عليه شيء وجواب ان قيمة اخيرا لم يكن كقيمة  
 ان لو كان بدلا عن اخيرا لم يكن مسئلة النكاح انما اذا كان بدلا عن غيره  
 فلما في مسئلة الشفعة قيمة بدل عن الدار المشفوعة وانما حصر اليها للتقدير  
 بها لا غير فلا يكون لها حكم غيبة انتهى ولكن ان تقول كذلك فيما نحن فيه بدل  
 عن منافع البضع وانما حصر اليها للتقدير بها فليست مثل قولها بغير من ثمن  
 ما ضاع فان في شرح اجماع الضمير **قوله** انما وكذا ذلك اخيرا لانه **قوله**  
 قال الاتفاق في ذكر الضمير الرجوع الى اخيرا على ما قيل في الشراب انتهى وفي قوله  
 اخيرا ما اسكر من عصير العنب او عام كالحمرة وقد يذكر **باب نكاح**  
**الزينة** **قوله** لما نزع من بيان الى قوله وغيره **قوله** انما **قوله** فانه النكاح  
 غيرهم سجي في باب على هذه وما ذكر قبيل هذا مما يتعلق بهما كالفار كان  
 سبيل الاستطراد **قوله** انما الامانة فطاهرة لان منافع بضعها ملك للموكل **قوله** قد  
 سبق من اشارة في باب المحرمات ان السيد تملك منافع بضع عبده في  
 وجه الاقتصار على الامانة هنا **قوله** واما على قوله ان حصة آه **قوله** تفصيله في باب  
 خيار العيب **قوله** وهو دليل قوله الى آخر قوله وتوزر **قوله** لا يخفى عليك ان  
 قوله فيعتل بربطته في معرض النتيجة يأتي في ما ذكره كل الآباء ولا يصح ما ذكره  
 والاولي ان يقال اراد بالربطه ذمة العبد مجازا فلهذا يلزم العداوة ويستقيم  
 الكلام وسيجي من اشارة تفسير الذمة بالربطه في باب نكاح اهل الشرك  
**قوله** ان مبني الايمان على العرف **قوله** قد سبق في فصل الوكالة بالنكاح ان  
 العرف العربي لا يصح مقيد للفظ **قوله** انما والمراة اسوة للفرما **قوله** في  
 القاموس الاسوة بضم القاف و ما يؤتى به اخيرا من حجج اسي وضيم انتهى  
 وانت جدير بان هذا لا يسبب المقام فان المرأة تخذ منهم ما قبلهم **قوله** وتوزر



لان المنفعة موجودة وهو **اول** في ساحة اذا التقصص هو التزويج بولاية  
 المولى وولاية المولى صحيحة للتزويج لكن المراد من مقتضى صحة النكاح **قول**  
 لان محليته النكاح بالآدمية **قول** لا بالانسانية **قول** وحق الغرماء لا يملكها **قول** وانما  
 ملاحة المال **قول** بل لو خزا **قول** اي الزا **قول** فانه اذا اشترى عبد قد قد في الزنا  
 آه **قول** فيه فانه فان قوله فانه اذا اشترى آه يدل على ان الحد ودية في الزنا  
 عيب سواء كان خارجا او لا **قول** وليس الخطا في جواز النكاح الامة جبرا  
 يملك مانع بعضها آه **قول** مخالف لما سبق في فصل الخمرات وقد مرهنا **قول**  
 الباب **قول** فكان التعديل به فاسدا **قول** ولو قيل مراد الشافعي انه يملك مانع  
 البضيع مع البضيع **قول** لا بد عليه ما ذكره **قول** قال وانما امر ما بذلك آه  
**قول** يعني قال الشافعي وانما امر ما آه **قول** وقد تقدم بيانه **قول** في باب الاول  
 والاكتفاء **قول** لتفريع مسئلة اخبار عليها **قول** يعني قوله ولا خيار لها **قول** وكان  
 ينبغي ان يكون على فدية ملكة **قول** لتفريع مسئلة اخبار فدية حيث فان المرأة تأخذ  
 ما لها ياخذ بدل مانع البضيع ايضا فاجب هذا المرأة ما زاد والممكن  
 فدية البضيع من وجه فدية كل **قول** وجوابه ما ذكر في الكتاب بقوله والمكره  
**قول** ولا يظهر عندنا ان قوله والمكره آه جواب عما عسى يقال ينبغي ان يجب  
 هنا امر المثل عندنا بل حق لانه لا اصل على ما مرهنا والنسبة غير صحيحة  
 لعدم صحة النكاح من الانبثاق وهو زمان وجود النسبة **قول** فان قيل  
 كيف يستدل الجواز **قول** المراد من الجواز النفاذ **قول** لان المانع من الجواز هو  
 الملك آه **قول** ولا يبعد ان يقال الملك مانع عن النفاذ والله اعلم **قول**  
 يمنع استناد اربعة طعة ايضا حيث يستحق حق المستحق وهو كغيره من مانع  
 وفيه شيء لا يخفى جوابه اما الشيء وهو كونه اقل واما الجواب وهو انه اقل **قول**  
 اذا حرمت فدية غليظة **قول** بان طلقها ثنتين **قول** وتزوجت بغير ذنابها  
**قول** اي تن زوجت بزواج آخر **قول** والمستوفى بالوطي متكافئ آه **قول**

لان قوله المثل قيم البضيع يظهر وجه دون الزجر عليه

لا يجوز ان يكون  
 المثل قيم البضيع  
 لان قوله المثل  
 لا يجوز ان يكون  
 المثل قيم البضيع

اذا

اذا كان المستوفى بالوطي متكافئ فكيف يلزم باجباره مهر كما مل للمولى اذا  
 كان الوطي قبل الاعناق وكذا الاول ان يقال النكاح منصوص في التحليل فمعي  
 وجوده على وجه الكمال كما قالوا في قبض المهر والنكاح وما ثبت بالاستناد  
 ثابت من وجوده ووجهه **قول** لان المستحق زمان الثبوت آه **قول** اي  
 ثبوت النكاح ونفاذه **قول** ولما ان الامة جارية عن ملك الاب لان الاب يملكها من  
 كل وجه آه **قول** ليس فيما ذكره ما يدل على نفي حق الملك الا ان يقال حق الملك  
 يستدعي نوع ملك فلا يكون حق ملك بل حق التملك **قول** فقد مرهنا **قول**  
 بطريق الوكالة عني **قول** قوله بطريق الوكالة متعلق بقوله الحق فان قيل  
 لو طرح بالبيع لم يقع الحق الا ان امور **قول** لا تغاير القول **قول** الحق ولو  
 قالت اعقبة عني ولم يستم ما لم يفسد **قول** فان قيل لم يقدّموا البيع في هذه  
 المسئلة فان ذكر الثمن لا يلزم في النفاذ والبيع قلنا المقصود في نفي حق  
 واذا لم يذكر الثمن ينفذ البيع فاسد على ما مرهنا **قول** وقد امكن باسقاط القول  
 الذي هو التمكن **قول** القول ركن زائد يوجد البيع بدون كونه البيع بالقبول  
**باب نكاح اهل الشرك** **قول** ما ذكر في باب التزويج قوله وفسق  
 منهم رتبة **قول** قال الله تعالى ولعل من المؤمنين خير من مشرك **قول** وهم اهل الشرك  
 الذين لا كتاب لهم **قول** بل المراد من اهل الشرك الكافر في مطلقا بطريق التعديل لعموم  
 الاحكام المذكورة **قول** وفيه نظر لان كلامنا آه **قول** النظر مدح نوع جاقلا **قول**  
 ويجوز ان يفسد آه **قول** ويمكن ان يتصور ذلك بان يكون كتابية تحت مسلم  
 نطقها فتزوجها مشرك لا كتاب له في عدة وذلك جائز فانه فاسد **قول**  
 بان الشركت بعد لطلاق آه **قول** فان قيل في عدة لا يكون رتبة لا يجوز نكاحه  
 قلنا لا يضرنا فانية ان يكون عدم جوازه معللا بغيره **قول** كما مر من قبل  
**قول** في فصل بذي باب المهر **قول** الحق فاذا انفقوا وسكوا وكثره فانية  
**قول** قال ما مع الشريعة اي العدة بانية فانية المرافعة اما اذا كانت العدة

لا يجوز ان يكون  
 المثل قيم البضيع  
 لان قوله المثل  
 لا يجوز ان يكون  
 المثل قيم البضيع



منقضية لا تغرق بالاجماع انتهى فيه بحث فاذا انعقد فاسد لا يغلب  
 جانباً على ما علم من اصل زفر في البيع الفاسد وغيره **قال** المص والاحكام  
 حرمه تكافح العقدة آه **اقول** قال الزيلعي واختلف في صحة تكاثرهم في العقد بناءً  
 على ان العقد يجب عندهما وعنده لا يجب حتى لا يثبت له الرجعة ولا  
 يثبت نسب ولذا اذا جاءت به لاقول من ستة اشهر وتقبل بحقه  
 لكنها لا يمنع من تكاثر لضعفها كالا ستره انتهى وانما حيزها لا يظهر  
 عدم ثبوت النسب على القول الاول **قال** المص لانهم لا يحاطون بحقوقه آه  
**اقول** قال ابن الهمام وهذا التقدير بعيد فان العقد لا يجب اصلاً عند  
 لا يثبت للزوج الرجعة بخبر وطلاقها لانه انما يملكها في العقد ولا يثبت  
 نسب ولذا اذا اتت به بعد الطلاق لا قبل من ستة اشهر وبه قال طائفة  
 من المشايخ وتقبل بحقه لكنها ضعيفة لا يمنع صحة التكاح لضعفها كالستره  
 يجوز تزويج الامة في حال قيام وجوبه على السيد انتهى وانما المص الى هذا  
 ايضا في تنقذ التعليق لكنهم صرحوا في المحرمات انه مستحب لا واجب بل  
 ثم في قوله لا قبل من ستة اشهر بحث **قال** المص لانه لم ينعقد **اقول** قال  
 الاتفاق في اي لا ينعقد الكافر للعدة وتذكر الضمير على ما قبل لا عند وانتهى  
 والاحسن ان الضمير راجع الى الوجوب العدة المدلول عليه ببيان  
 الكلام **قال** المص واذا صح التكاح في حالة المرافعة آه **اقول** قال الزيلعي في  
 النهاية مقرر بالي المبسوط ان الاضلاف بينهم فيما اذا كانت المرافعة  
 والاسلام بعد انقضاء العدة لا يفرق بالاجماع انتهى وفي كلام المص وكذا  
 العدة اشارة الى ذلك **قال** بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم آه **اقول** يلزم  
 على ما اختاره الشارح ان يكون المشركه تحت المسلم **قال** وهذا كما ينبغي  
 الى ان العقد لا يجب آه **اقول** يعني قوله ان احرمه لا يمكن اثباتها الى قوله بخلاف  
 ما اذا كانت تحت مسلم ثم اقول انت ضمير بان قوله وكذا العدة آه يشير

او الاسلام والعدة غير منقضية  
 واما اذا كانت المرافعة صح

الي وجوبها فالصحيح بين القول حيث اول التعليق بتعليق البعض وانتم  
 آخوه بتعليق البعض الآخر كذا في النهاية وقد نسخ بخاطري قبل ان اراد الله  
 المنة **قال** وقال بعضهم يجب الي قوله كالا ستره فيما بين المسلمين آه **اقول**  
 لكن صرح الشارح وغيره في باب المحرمات بان استبرأ السيد ليس بواجب  
 بل مستحب وان لفظة على معنى الاحتجاب الا ان يقال التثنية بالستره  
 ليس الا في عدم منع التكاح دون الوجوب فليسا من **قال** اول الزوج آه  
**اقول** فيه ان هذا غير محتمل هنا **قال** المص اذ لا يتغير به **قال** ذكر ضمير المرافعة  
 على ما قبل الترفع **قال** واجيب بان هذا محمول على حالة النكاح بان استلمت  
 المرأة ولم تغيره آه **اقول** هذا الحكم يستفاد من قوله وكذا اذا اسلم احداهما بل في  
 الدلالة كما لا يخفى ولا يبعد ان يقال محتمل المسئلة ما اذا تزوج الكافر بالمسلمة  
 بالهرم والغلبة كما وقع في الفتن الثمانية عليهم لعائن الله تعالى **قال** اذ  
 الكفر منة واحدة آه **اقول** فيه بحث فان ذلك عند ما وانا عنده فمحل شيء  
 والتفصيل في باب المحدثين من الكافة وغيره على ان اثبات المذموم لا يقع  
 عليه حتى يعلق به فانه لا يمكن ان يقال احدهما ضمير من الآخر حتى يترتب به **قال**  
 ويجوز ان يقال هذه المدة لم تعتبر للعدة آه **اقول** فيه بحث فانه يقول اذا كانت  
 بعد اسلام من اسلم منها ثلث حيفت انقضت عتقها فمحل لها التزوج  
 بمن شارت صرح به الزيلعي في نبرح الكفر فلما يصح ان يقال المدة لم تعتبر  
 للعدة **قال** ولما ان المتأخذ بالتكاح آه **اقول** انت ضمير بان نوات التي عند  
 حصل قبل العرض فكيف يكون الا بالاسباب ثم كيف شعري ما احاجة الي  
 توسط نوات المتأخذ فانه لو رد في سبب الفرقه ابتداء لا يستقام  
 الكلام والظاهر ان مراد المص بالفتوات المذكور هو الفرقه والافتقار  
 في الفرقه للعهد فليكن فان ذلك بعيد غاية البعد لا يرد الى قول المص  
 المتأخذ بالاسلام **قال** فلما بد من آخر غيرهما **اقول** يجوز ان يقال السبب



هو اختلاف الدين المستلزم لاختلاف الحكم في الكفاية وفي غيره هو الاختلاف  
 في ذلك الدين فليست على قوله واذا اضيف الفوات الى قوله مضافة الى الالباب  
**اقول** الفوات مقدم على الالباب فكيف يكون التناقص سببا للتقدم **قوله** ووجه  
 قوله ما ذكره ان الفرق سبب مشترك فيه الزوجان اه **اقول** الاولى ان يقر بكون  
 هذه الفرق فرقة سبب مشترك فيه الزوجان قال ابن الاحكام على معنى انه تحقق  
 منها وهو الالباب او يكون المراد ان الالباب مشتركان فيه فانه من اسلم عن الكفر  
 ومن لم يسلم عن الاسلام انتهى الا انه قوله كالفرة سبب الملك يعين لغيره  
 الاول ويكون ان يقال الملك سبب مشترك فيه لنفسه **قوله** وقدم مع قوله  
 عليه بالاسلام الى قوله باجبت والعدة **اقول** انما ذكر ذلك لاطهار ان تغريق القاضية  
 هنا بطريق الاولى حيث يتخلل بعدد في الاساس كمعروف بخلاف  
 العنان والمجبوب فليست على قوله قال في النهاية الى قوله فقد تقدم ان السبب  
 الفرق هو الالباب **اقول** الالباب سبب حكم القاضية بالفرقة كما تشبه هذه العادة  
 في النقص بالحقوق فالفرقة حقيقة بتفريق القاضية **قوله** ولما ان مدة اخفض الى  
 قوله فيستويان فيها **اقول** فيه ما على قوله فان ولايته قد سقطت اذا المراد بانقطاع  
 الولاية بسقوط اه **اقول** لو انقطعت الولاية لما جرى بينهما التوارث **قوله** وهذا  
 لا بطلان دليل اخضم **اقول** فيه ما على فان ذلك ايضا لا يثبت مذهبه ان التباين  
 ليس سببا للفرقة ولا تعلق له بدليل اخضم واجواب ان كونه التباين سبب  
 الفرق من مقدمات دليل المسئلة المذكورة في المتن فانه كبراه فاطالة دليل  
 ابطال الدليل **قال** المحقق وانما السبب يقتضي النقص **اقول** هذا الكلام من الشافعي  
 مخالف لما ذكره في تعليق عدم جواز اجبار العبد على النكاح على ما فصل في النهاية  
 وشريح الكنز وغيرهما **قوله** وقوله وانما السبب اه **اقول** هو متبادر وغير بعيد  
 سطرين وهو قوله لا يثبت المذهب **قال** المحقق ولما اه **اقول** قوله ان مع التباين  
 حقيقة وحكما اشارة الى اجواب عن قياس على احكامي المستأمن وقوله

والسبب

والسبب يوجب ملك الترتيب معارضة وقوله ثم هو يقتضي النقص في محل  
 على انه منافضة بمعنى ان اردت انه يقتضي النقص في محل ملك فستسلم ولكن  
 لانم انه لا يتحقق انما بانقطاع النكاح والتناظر وان اردت انه يقتضي  
 النقص في محل ملك وفي محل النكاح ايضا فغير مسلم **قوله** وما هذا لو كانت  
 المسببة منكوسة كسليم اه **اقول** قال ابن الاحكام وفي الخط مسلم تزوج حرة  
 في دار الحرب فخرج رجل بها الى دار الاسلام بان من زوجها بالتباين ولا  
 خرجت المرأة بنفسها قبل زواجها لم تبين لانها صارت من اهل دارنا  
 بالتزامها بالتباين احكام المسلمين اذ لا يمكن من العود والنزوح من اهل  
 الاسلام فلما تبين يريد في الصورة الاولى اذا خرجها الرجل فها هي ملكها  
 يتحقق التباين بينهما وبين زوجها حقيقة حكما اما حقيقة فظاهر وانما حكما  
 فلما تبين في دار الحرب حكما وزوجها في دار الاسلام حكما تحت فاعلم ثم على  
 تقرير ابن الاحكام ينبغي ان يكون مراد اشارة الى اكل الذين لو كانت المسببة  
 منكوسة كسليم او ذمت وخرجها معها الى دار الاسلام او قبلها **قوله** وقد اندرج  
 في هذا الكلام الى قوله لا تبين الترتيب **اقول** فيه بحث بل الذمة وصف في  
 على ما بين في الاصول ثم لو صح ما ذكره يلزم ان يسقط الدين اذا كان المبتدع  
 وليس كذلك نص عليه التليقي وغيره **قوله** ولو مات وجبت العدة اه **اقول**  
 لانم ذلك فان احرم لا يلزم احكام الاسلام وايضا اعتاده وجوب العدة  
 غير معلوم **قوله** لانه لا حرمة للحرة في اداءه او في **اقول** فيه ان جزءا اما مسلم او  
 ذمت كانت فلا يكون مساويا للحرة فضلا عن الاولوية **قال** المحقق واجامع ما  
 بينا **اقول** من انه استغنى عن الاساس بالعرف انما انه يجب بينهما بنامة لعدم  
 توقف الفرق هنا الى النقص **قوله** لانها تنج النفس والحال وتبطل الملك اه  
**اقول** وفيه بحث فان ملكه المال لا يبطل بل يتوقف والظاهر ان المراد بالعدنة  
 عصمة النفس فذلك اشارة الى ما مر من ان النكاح ما شرع الاصل له والحكم

ثم اقول في كلام ابن الاحكام اعني قوله  
 واما حكما فلا تبين في دار الحرب حكما و  
 زوجها في دار الاسلام حكما



لا يستقيم بينهما كونه مسخي العقل فتأمل ويجوز ان يكون مراده بالابطال  
ما يعبر الزوال الموقوف **قال** المحقق ووجه الفرق ان الزكاة مائة للكلية  
**اقول** تصور القياس من الشكل الثاني هكذا الزكاة تمنع ابتداء التكليف  
ايها ولا تمنع من الطلاق كذلك بل هو رافع له فلا شيء من الزكاة بطلان  
ويجوز تصور من الشكل الاول **قال** المحقق والطلاق رافع **اقول** يمنع الطلاق  
رافع كماله وجه بخلاف الزكاة فانها كما ترفع بدفع وينبغي الابتداء **قال**  
المحقق وكذا لا يتوقف الفرق **اقول** اي يكون الاباء مفقودا مساك لا يمان  
للتكليف خلاف الارزاد **وقوله** مستبنا عنه **اقول** مستغنى عنه في تمام الدليل  
مع انه محل كلام ويتم الدليل بان يقال الزكاة مائة لا ابتداء التكليف  
ولا شيء من الطلاق كذلك بل يرفع بعد وجوده فلا شيء من الزكاة  
بطلان **وقوله** ما وقع طلاق المرتد على امره بعد الزكاة **اقول** يعني في العدة **وقوله**  
والزكاة ثاني التكليف ابتداء وكذا ابتداء **اقول** قد سبق دليل عدم الثاني  
ابتداء في هذا الباب الا ان هذا الجواب متوقف بالعدة فان العدة مائة  
التكليف ابتداء ولا ثمانية بقا على ما مر في اول الكتاب **وقوله** لان الثاني  
مناف للتكليف **اقول** ينكر لما في خروج العود من خبر القصور وعلى الاول  
انه قال بالحقاق باجماع الاموات وطلاق الميت غير واقع **وقوله** ان يجنيه  
وهم حي من العرب ارتدوا بمنع الزكاة **اقول** جاهدوا افتراضها **وقوله** فان  
قبل الارتداد لم يقع منهم دفعة **اقول** كما الكلام فيه **وقوله** فان التارخ اذ ارجل  
لم يحكم بتقدم شيء على **اقول** كما في الفرقي واخر في **باب القسم** **قال**  
المحقق وعن عائشة ان النبي كان يعدل في القسم بين نسائه **اقول** فيمكن  
فان فعل رسول الله لا يدل على الوجوب وقد صرحوا بان القسم لم يكن  
واجبا عليه وم فكيف يصح الاستدلال بهذا على وجوب القسم رتبة احد  
لا تدل على الوجوب ايضا وان ان يجب التسوية في الوطيات والتبلي

قوله مستبنا عنه

لانها مما يحل ويجوز ان يقال الموطعة المدلول عليها بقوله كان يعدل يدل على  
الوجوب **قال** المحقق ولا فضل فيما روي **اقول** قال الانفا في الرد به احد يانين  
المذكورين قبل هذا وكان هذا كذا من صاحب الهداية بلان في ان عدم  
الفصل فيما رواه يعلم من قوله لا طلاق ما روي وما كان يجتمع الى ذكرهما  
جميعا انتهى وجوابه لا يخفى فانه استدلى اولا على المسئلة المذكورة في تحقيق  
ثم بين ان اجد بدة والتقدمة سواء واستدل عليه ايضا وكلاهما محل اطلاق  
بيننا وبين الشافعية لكن الاول ان يقول لما ذكرنا من انه لا فصل له يدل  
قوله لا طلاق ما روي **قال** المحقق لان المسخي هو التسوية دون طريقة **اقول**  
ذكر الضمير الرابع الى التسوية لكونها مصدرا او كونها بمعنى العدل او  
باعتبار كونها مسخي **وقوله** وهذه بناء على الاول **اقول** في بحث فانهم قوا  
انه لو قام عند واحدة منهن شهرا في احضر ورافعة الاخرى لم يدر بفضائ  
ما مضى وانما يؤسران يسوي بينهما في المستقبل فكيف يصح قوله وهذه بناء  
وقوله وكذا نقول انه فليسا **قال** المحقق فكذلك ان ينفذ **اقول** في صحة التفرقة  
كلام **قال** المحقق لان سورة بنت دفعة الى قوله ويجعل يوم نوبتها عايشة  
**اقول** قد صرحوا ان القسم لم يكن واجبا عليه وم فلا يصح قياس الواجب  
على غير الواجب فليسا مل لجواز ان يكون جعلها اياه عايشة لعدم وجوب  
القسم **كتاب الرضا** **قال** وسبب احكامه بالرضا اعجز نية **اقول**  
بعض شبهة اعجز نية **قال** المحقق لقوله وم لا يحرم المصعة والمصعة ولا الاطلاق  
اكد بئ **اقول** الا ملاحة الارضاغة والتامة للوصف **وقوله** لكن قولها مما يتلى بعد  
رسول الله بضعة لا نسخ بعده **اقول** قال التران في شرح البصير وجل ذلك  
على قراءة حكمها انتهى في بعض قولها وكان ذلك مما يتلى بعد رسول الله محمول على  
قراءة الحكم وبه يندفع ما ذكره الشارح **قال** المحقق لا يتبين فيقتد **اقول** لكن قولها  
بعد ثمانية اسطر **وقوله** فلم يكن دلالة الكتاب **اقول** بل لا احتمال لتلك الدلالة



والا يلزم التغيير السجل فلا يصح الاستدلال **قوله** ولا يمكن دلالة على  
 ذلك كذلك **قوله** بعينه اذا لم يكن دلالة على نطقه **قوله** وانما يلزم اثبات  
 فوعية بآية مؤتمنة ولا بعد فيه **قوله** المكان الاثبات لا يكون الا باسكان الفعل  
 وذلك المعنى وذلك منتف **قوله** والكبير لا يستمر رصفا **قوله** قد سبق اننا اوضحنا  
 في اللغة معنى اللذان من الذي مطلقا ولا ثم انه يقتضيه رصفا بل رصفا مطلقا  
 على الكبير في اللغة اترافع يقال لنائم راضع اي يرضع عنه ولا يكلمه بالحق  
 ان يسمع صوت حبله فيطلب منه اللذان **قوله** جاز ان يتعلق بالاخت **قوله**  
 يعني بحسب المعنى والا فهو بحسب الصاعدة حال من الائم **قوله** وكان اسم  
 اخي فليس افلاح **قوله** افلاح اخواني فليس على ما يشهد عليه كتب الاقارب  
 وغير **قوله** لابد وان يكون من الولد الذي ارضعته معترفا بالائم **قوله** وانت  
 حيز بانه يصح المعنى بدون جعل الولد معترفا بالائم فان اسراة اذا  
 ارضعت حبيبة ثم جاء من المرضعة ففتح الفاء ودل على يجوز تملك المرأة ان  
 ان تتروج ولد مرضعها **قوله** فشر محمد العاقبة قال ان لم يغير شيئا بخلاف ما  
 فعله صاحب النهاية **قوله** ولا يلزم وجع الا بالانفراض **قوله** لا يخفى ذلك عليه بعد ما  
 بين واداه بالانفراض المصطلح وكأنه انما يبرح احرمه ان لم يكن له دليل انتفاء  
 احرمه عليه دليلها فليسا **قوله** لان الحقيقة **قوله** اي الحقيقة المحترمة عن الحكم  
 ان ان احضهم يمارع فيه **قوله** وموضع الاصول **قوله** في باب المعارضة والترجيح  
**قوله** ولو تد ما ذكرنا **قوله** بعينه قوله الحقيقة لانفراض الحكم **قوله** فيه نظر لان  
 المغلوب **قوله** اي يد المصنعة يصير كالمغلوب حقيقة فانه غير موجود  
 لكونه غير مقصود حكما وحاصله قياس على اختلاف مجمل الوفاق وجعل  
 الآراء ائمة لا تغلب لانه ان اردنا ان يغلب حقيقة فطاهر انه ليس  
 كذلك وان اردنا ان يغلب حكما من حيث انه ليس بمقصود دفع التشبيه  
 ايضا يقول **قوله** لان وصول قطرة منه محرم **قوله** الاظهر ان يقول بدم لان

قوله ولا يمكن دلالة على ذلك كذلك قوله بعينه اذا لم يكن دلالة على نطقه قوله وانما يلزم اثبات فوعية بآية مؤتمنة ولا بعد فيه قوله المكان الاثبات لا يكون الا باسكان الفعل وذلك المعنى وذلك منتف قوله والكبير لا يستمر رصفا قوله قد سبق اننا اوضحنا في اللغة معنى اللذان من الذي مطلقا ولا ثم انه يقتضيه رصفا بل رصفا مطلقا على الكبير في اللغة اترافع يقال لنائم راضع اي يرضع عنه ولا يكلمه بالحق ان يسمع صوت حبله فيطلب منه اللذان قوله جاز ان يتعلق بالاخت قوله يعني بحسب المعنى والا فهو بحسب الصاعدة حال من الائم قوله وكان اسم اخي فليس افلاح قوله افلاح اخواني فليس على ما يشهد عليه كتب الاقارب وغير قوله لابد وان يكون من الولد الذي ارضعته معترفا بالائم قوله وانت حيز بانه يصح المعنى بدون جعل الولد معترفا بالائم فان اسراة اذا ارضعت حبيبة ثم جاء من المرضعة ففتح الفاء ودل على يجوز تملك المرأة ان ان تتروج ولد مرضعها قوله فشر محمد العاقبة قال ان لم يغير شيئا بخلاف ما فعله صاحب النهاية قوله ولا يلزم وجع الا بالانفراض قوله لا يخفى ذلك عليه بعد ما بين واداه بالانفراض المصطلح وكأنه انما يبرح احرمه ان لم يكن له دليل انتفاء احرمه عليه دليلها فليسا قوله لان الحقيقة قوله اي الحقيقة المحترمة عن الحكم ان ان احضهم يمارع فيه قوله وموضع الاصول قوله في باب المعارضة والترجيح قوله ولو تد ما ذكرنا قوله بعينه قوله الحقيقة لانفراض الحكم قوله فيه نظر لان المغلوب قوله اي يد المصنعة يصير كالمغلوب حقيقة فانه غير موجود لكونه غير مقصود حكما وحاصله قياس على اختلاف مجمل الوفاق وجعل الآراء ائمة لا تغلب لانه ان اردنا ان يغلب حقيقة فطاهر انه ليس كذلك وان اردنا ان يغلب حكما من حيث انه ليس بمقصود دفع التشبيه ايضا يقول قوله لان وصول قطرة منه محرم قوله الاظهر ان يقول بدم لان

قوله ولا يمكن دلالة على ذلك كذلك قوله بعينه اذا لم يكن دلالة على نطقه قوله وانما يلزم اثبات فوعية بآية مؤتمنة ولا بعد فيه قوله المكان الاثبات لا يكون الا باسكان الفعل وذلك المعنى وذلك منتف قوله والكبير لا يستمر رصفا قوله قد سبق اننا اوضحنا في اللغة معنى اللذان من الذي مطلقا ولا ثم انه يقتضيه رصفا بل رصفا مطلقا على الكبير في اللغة اترافع يقال لنائم راضع اي يرضع عنه ولا يكلمه بالحق ان يسمع صوت حبله فيطلب منه اللذان قوله جاز ان يتعلق بالاخت قوله يعني بحسب المعنى والا فهو بحسب الصاعدة حال من الائم قوله وكان اسم اخي فليس افلاح قوله افلاح اخواني فليس على ما يشهد عليه كتب الاقارب وغير قوله لابد وان يكون من الولد الذي ارضعته معترفا بالائم قوله وانت حيز بانه يصح المعنى بدون جعل الولد معترفا بالائم فان اسراة اذا ارضعت حبيبة ثم جاء من المرضعة ففتح الفاء ودل على يجوز تملك المرأة ان ان تتروج ولد مرضعها قوله فشر محمد العاقبة قال ان لم يغير شيئا بخلاف ما فعله صاحب النهاية قوله ولا يلزم وجع الا بالانفراض قوله لا يخفى ذلك عليه بعد ما بين واداه بالانفراض المصطلح وكأنه انما يبرح احرمه ان لم يكن له دليل انتفاء احرمه عليه دليلها فليسا قوله لان الحقيقة قوله اي الحقيقة المحترمة عن الحكم ان ان احضهم يمارع فيه قوله وموضع الاصول قوله في باب المعارضة والترجيح قوله ولو تد ما ذكرنا قوله بعينه قوله الحقيقة لانفراض الحكم قوله فيه نظر لان المغلوب قوله اي يد المصنعة يصير كالمغلوب حقيقة فانه غير موجود لكونه غير مقصود حكما وحاصله قياس على اختلاف مجمل الوفاق وجعل الآراء ائمة لا تغلب لانه ان اردنا ان يغلب حقيقة فطاهر انه ليس كذلك وان اردنا ان يغلب حكما من حيث انه ليس بمقصود دفع التشبيه ايضا يقول قوله لان وصول قطرة منه محرم قوله الاظهر ان يقول بدم لان

اللذان

اللذان هو المقصود ثم يمنع ذلك في اجواب اذا كان معلولا **قوله** وبالموت  
 لم سبق اليه قوله لانها الاصل في احرمته **قوله** ولك ان تقول لو صح هذا  
 الدليل يلزم ان لا يلزم مثبت احرمته عنده فيما لو حلب قبل الموت وادرج  
 بعده الا ان يقال يثبت بالاسناد وفيه بحث **قوله** قال في النهاية **قوله**  
 في استعمال الفقهاء **قوله** الى هنا كلام النهاية **قوله** فانه انما يقتضى اللذان على  
 التحقيق بمن يتصور الولادة **قوله** لانه هو المراد لا المذكور **قوله** لكن  
 اقتضا حده الى قوله مما هو ثابت **قوله** قوله مما هو ثابت جبرك وقوله  
 وهو راجع الى الولد قال ابن حلكان في ترجمته بن يد من المفرغ العرب  
 كل سقاء يبيض وكل شرفاء تلك السقاء الخ لا اذن لها والشرفاء الخ بها اذن  
 طويكة وارضابط عندهم فية ان كل حيدان له اذن طاهرة فانه يلد وكل حيدان  
 ليست له اذن طاهرة فانه يبيض **قوله** وهو دليل على ان ما **قوله** في دلالة ما ذكرنا  
 عليه بحث الا ان يد ادلالة الظنية الضعيفة ومثلها يوجد فيما نقله من  
 النهاية ايضا ثم اعلم ان قوله هو راجع الى الاستقراء **قوله** وعرض عليه الى  
 قوله ولا ينفذ كما ينبغي من المهر **قوله** فلو صح ما ذكرتم يلزم ان يقتضيه كما به  
 هنا بطريق **قوله** واجواب الى استقلت حقها **قوله** فيه بحث والاصوب لا يسقط  
 حقها ويجوز ان يقال الصغير في قوله جهتها وحقها راجع الى المرأة الكبيرة  
 دون الصغيرة اذ لا ينفذ منها شرعا لعدم اعتبارها فليسا **قوله** وان اكدت  
 ما كان على شرف التسقوط وهو مهر نصف المهر بتقبيل ابن الزوج **قوله**  
 هو راجع الى ما قوله بتقبيل متعلق بقوله شرف **قوله** اذا بانفت هذا  
**قوله** بعينه الصغيرة المرفعة **قوله** المصنعة مستبينة فية اما لان الارضاع  
 ليس بانفساد النكاح **قوله** كيف يكون ذلك وجه الظاهر الرواية عن محمد  
 واصله ان المسبب كالمباشر فاما قال الاتفا في ما كان يحتاج الى حكمته  
 الاستدراك بان اسم ان وضربا لانه لا يصح ان يقال ان زيد الكنة منطلقا به



وهذا لان قوله سببه وقع خبر ان قوله لانها وان اكدت اه انتهى  
وانت خبر بان سببه خبر كمن وخبر ان محذوف اي ليس مباشرة  
**قوله** اولان ايضا والنكاح الي قوله المستوطم **قوله** الضمير في لانه راجع  
الي النكاح والضمير في كونه راجع الي النكاح ايضا وقوله هدي قوله  
هو ملك راجع الي النكاح ايضا وقوله بل ناظر الي قوله ليس بسبب  
وضمير سقوطه راجع الي المهر **قوله** المص الا ان نصف المهر يجب بطريق المتعة  
**قوله** قال الاتقاني وتقابل ان يقول لانم ان طريقه طريق المتعة لان المتعة  
انما تجب في الطلاق قبل الدخول اذ لم توجد التسمية وهما التسمية  
موجودة ولا تها يجب نصف المهر ولانه لو لم يجب بطريق المتعة لا يسبب  
الزام المهر لوجب ثلثه اثواب لان نصف المهر انتهى ونحن نقول زاد  
المص ان وجوب نصف المهر مثل وجوب المتعة في كونه على خلاف التقيا  
بالنصف لانه متعة كما في المهر **قوله** والمتعة تجب بالنصف ابتداء **قوله**  
يعني لا بالعقد **قوله** ثم لما ثبت اكرمه مع نكاح الملك آه **قوله** فيه تأمل  
**كتاب الطلاق** **قوله** لما كان الطلاق متأخرا آه **قوله** كان  
الاسباب للشارح ان يبين وجه تأخير من الرضا بان سبب اكرمه المتعة  
دون الطلاق فقدم الاشد لكنه نظر الي ان الارضا من تمام النكاح  
فما مل **قوله** وفي الفقه آه **قوله** لعلمه منقوض بالفسخ فان الفسخ اذ افسخ  
النكاح يكون في بعض المواضع طلاقا وفي بعضها فسخا واللفظ فسخا على  
**باب طلاق السنة** **قوله** فيكون ذكر البعد في استطراد **قوله** المص الطلاق  
على ثلثة اوجه **قوله** قال العلامة النسفي في اكثر الطلاق رفع القيد ثابت  
شرعا بالنكاح انتهى فيه بحث لانه منقوض بالفسخ قال العلامة الزليعي  
في شرحه وهذا في الشريعة وقوله شرعا يحترز عن رفع القيد الثابت حسنا  
على الوفاق وقوله بالنكاح يحترز به عن العقد لانه رفع القيد ثابت شرعا

عرف م

واحد م

لكنه

لكنه لا يثبت ذلك القيد بالنكاح وفي اللغة عبارة عن رفع القيد مطلقا قال  
اطلق الفرس والاسير ولكن استعمل في النكاح بالتفصيل وفي غير النكاح  
بالافعال وهذا في قوله لانه انت مطلقه بتدبيرهم لا يحتاج فيها الي  
النية وتخييفها يحتاج اليه **قوله** حيث لم يطل تخليتها نظر اليه لان انشاء  
المحل في وقتان **قوله** والواحد عددا مجازا لكونه اهل العدد وهو **قوله**  
**قوله** راجع الي العدد **قوله** المص واكن هو الطلاق السنة **قوله** يخصص هذا  
باسم طلاق السنة لا وجه له اذ الحسن ايضا طلاق السنة **قوله** المص والظاهر  
ان يطلقها كما ظهرت لانه لو اخلت بما يجامعها آه **قوله** لا يقال ما ذكره يوم  
لا يعارض المحقق الذي هو تطويل القدة لانه لا تطويل للقدة هنا لانها كانت  
حصصا كالمدة ولم يزد عليها شيء بخلاف ما اذا اطلقها حايضا فان اخص  
ان في وقع فيه الطلاق لا يحسب من القدة مع انه من جنسها او يحسب  
فيكمل بالربعة ولا يتجزئ فيكمل كل كما طرح به في كتب الاصول وعلى هذا  
فقطويل القدة في غاية الظهور **قوله** المص وطلاق البعدة ان يطلقها **قوله**  
قال ابن الحام طلاق البعدة ما خالف قسمي السنة وذلك بان يطلقها لانا  
بكلمة واحدة او مفرقة في طهر واحد او نسيت كذا او واحدة في اخص او  
في طهر قد جابها فيه ككلام او جابها في اخص الذي يليه هو انتهى يعني  
الطهر الذي اوقع فيه الطلاق **قوله** المص كل الطلاق يباح **قوله** من حيث  
انه طلاق **قوله** المص ولنا ان الاصل في الطلاق آه **قوله** قال في الكافي فان قال  
انه ما مورد فان يكون مخطورا قلنا الامر به لا يقع احطرا فان المخطور قد  
يرفق بصيغة الامر حتى لا يقع في مخطور فوفقه كالحث في البين وقطع  
الصلوة الي آخر ما ذكره انتهى قوله كالحث في البين يعني قول النبي من حلف  
على يمين ورابي غيره ضرامها فليأت الذي هو ضمير منه ثم يكفر عن يمينه  
وقوله وقطع الصلوة يعني لا ذكر اجماعه **قوله** واجب بان اخصه من الي

في نسخة



وإذا كانت المرأة م

قوله فليس يصحها **أقول** في الرجعة تكون في العدة ولا عدة على غير المدفوع بها  
**قال** لا تخفى من صفر أو كبر **قوله** أو كبر يعني بان كانت آيسة  
 بنت خمس وخمسين على المظهر أو لا تخفى بان كانت حامله **قال** المص  
 فإرادان يطلقها السنة **أقول** هذا عند الجعنة وادع يوسف ورجي  
 بعد سطور بدليله الخاص **قوله** وإنما في ما ذكره بعض الشارحين **أقول**  
 أراد الاتفاق في قوله ككان في ما كان في ذوات الأثر **قوله** سواء كان مع المظهر  
 كما قاله ذلك البعض أو لا **قوله** وما ذكره صاحب النهاية في قوله ليس  
 بشيء **أقول** قوله وما ذكره من بدء وقوله ليس بشيء خبره **قوله** ويجوز أن  
 أن يطلقها أي الآية والصغيرة **أقول** والمظهر أن ما ذكره بيان حاصل  
 المعنى والآ فالضمير راجع إلى من لا تخفى لصفر أو كبر **قال** المص ولنا  
 أنه لا يتوهم أجل فيها **أقول** قد سبق في باب المهر أنه يجب العدة في  
 الحلوه صحيحة كانت أو فاسدة في التي لا تخفى أو لا تتم التمثيل  
**قال** المص لأنه عند ذلك يشبه وجه العدة **أقول** قال ابن الإمام بهذا  
 تعليل بالآثر له لأنها عقب الطلاق مسترصة على كل حال إلى أن  
 يبرئ الدم ثلث مرات أو لأنها تستمر في العدة إلى أن يظهر حملها  
 وتضع أو يظهر لها امتد طهرها فتصبر إلى أمر الله فهذا الحال لا يخلف طهرها  
 في الطهر الذي فيه الطلاق وعدم وطهرها انتهى وشرح هذا للمخ طر الفاسد  
 قبل النظر إلى هذا المقام من الشرح ثم قال الشارح المحقق واكتفى أن  
 كراهية الطلاق عقب إجماع في ذوات الجعنة لعروض التدم بظهور  
 أجل مكان الولد وشأن حاله وحال أمه **قوله** وإنما تأخيره أن  
 يقع الطلاق **أقول** مستغنيا بالله تعالى تأخير ذلك الأصل أن لا يقع  
 الطلاق التاجت يوجد دليل الحاجة إليه فلما اتفق الدليل عقب الطلاق  
 لم يكن الطلاق فيه فلا بد من زمان يتحقق فيه ذلك وهو الشهر والاول

وشتات أحواله

أن يحمل قوله والرجعة وإن كانت تغتراه عليه منع وجود الرجعة فيه  
 فإنها وإن انتفعت من جهة التي ذكرنا فقد وجدت من جهة أخرى  
**قوله** وقد سقطت جهة الرجعة وأباحت الطلاق كان من قدام عليه في زمان  
 تجدد دها لا يباح الطلاق فيه وهو معنى وجوب الفعل **قوله** وقوله وقيل  
 ورد الشرح إلى قوله لأنها في صفتين كالتواء **أقول** قال ابن العميد لا يتألف  
 والأصح عندي منه بحد لأن الله تعالى أوجب تنزيق الطلاق على  
 فصول العدة في قوله فطلقهن لعدتهن وهذا في مدة أجل لا يعتبر  
 أشهر فصلا من فصول العدة فلا تنزيق المطلق على الأشهر فلذا اقتدر  
 استبراء أجله بوضع أجل لا بالشهر انتهى **قال** المص ولما كان الأباحت  
 بعلته الحاجة **أقول** لا يقال هذا مخالف لما في الدرر السابق من أن  
 ويلها هو الأقدام عليه في زمان تجدد الرجعة لأن الظاهر أن الاستناد لما في  
**قوله** وهو ما ذكرنا من قوله لا المحرم تطول العدة **أقول** ولعل الأجل  
 أن يقال يقع من كونه زمان النفقة فإن المص على عدم جواز في زمان  
 الجعنة كما مر قبل سطر **قوله** وقال بعض الشارحين المراد بالنهاية **أقول** يعني  
 تاج الشريعة **قوله** بقية أن الرجعة حق له **قوله** بل حق الله تعالى فإن الرجوع  
 عن المعصية ما أوجبه الله تعالى عليه جازده **قوله** فإن كانت من ذوات الأثر  
 ولأنه **أقول** وإن نوي ذلك كان أظهر **قال** المص لأن إتمام اللوث  
 ووقت السنة طهر لا جاع فيه **قوله** قال ابن الإمام وجه المسئلة على ما هو  
 التحقيق أن إتمام ما خصص من فاعله الطلاق المخض بالسنة أو السنة  
 مطلق فيصرف إلى الكمال وهو السنين عددا ووقفا فوجب جعل الثلث  
 مفرقا على المظهر للقيع واحدة في كل طهر وإنما تعليل المص فلا يستلزم الجواب  
 لأن المعنى في ثلث الوقت السنة وهذا بوجوب تعيين طلاق بأحد  
 جهتي سنة وهو السنين وتمام في مؤداه ثلث في وقت السنة ويصدق

إذا سقطت جهة الرجعة

الاستدلال على أن  
 أن الأباحت  
 من جهة  
 أن الأباحت  
 من جهة

الطلاق



بوقوعها جملته في كل يوم بل اجتمع فانه بهذا التقدير يمتنع تقييم السنة في جهتها بخلاف  
 ما قررنا انه انتهى وكذا ان تقول وقت السنة للطلاق الثلث ثلثة اطلاق  
 لا اجتمع فيها وذلك قال المصنف فليست هي **قال المصنف** وينطبق عند تقييم **اول** قال  
 ابن الاحام ويكون انما التعليل اي لاجل السنة التي اوجبت وقوع الثلث  
 انتهى وعلى تقدير اتيان اكمال الذين انما للوقت على كل حال **قوله** فاذا صح  
 الوقوع صح الايقاع **اه** **اول** فيه بحث **قوله** واجيب ان الوقوع لا يوصف  
 باحرمة **اه** **اول** يعني ان قوله انت طالق ثلثة فيه جهتا البدعية والسنية فان  
 حكمه بهذا الكلام يقصد ايقاع الثلث جملته بدعة وجرام واقضا فمكونه ايقاع  
 للثلث سني عرف والوقوف به ليس فيه جهتا احكامية والبدعية فكانت  
 بالسنة الموضوعة **قوله** لم تقع السنة **اول** اذا لم ينو ذلك **قوله** فينبغي تقييم الوقت  
**اول** يعني اذا نوي ذلك **قوله** وقد تكرر الظرف فقد تكرر المظروف  
**اول** فيه ان زيد مثلا موجود اليوم واليوم الذي قبله فالظرف لو جرد تكرر  
 وليس لو جرد تكرر **قوله** وفيه نظر لانه يستلزم التناوب بين العبارة  
 ولا متضا **اول** ان ثبت تمام تحقيق الكلام وتبيين المراد فراجع كتاب الاصول  
 وانظر ما بحث الاقتصار **قال المصنف** ومن ضرورة تقييم الواقع فيه **اول**  
**قال** لا يتاخر ولنا فيه نظر لان تقييم الوقت لا يستلزم تقييم الواقع فيه الا في  
 انه لو قال لامرته انت طالق كل يوم ولم يكن له نية لا تقع الاطلاقة واحدة  
 عندنا خلافا لفرع مع ان الوقت قائم كما يبرهن من لفظ اليوم ولم يلزم  
 منه عموم الواقع انتهى وكذا ان تقول وزان ما ذكرته وزان قولنا زيد موجود  
 كل يوم فيجوز على استمرار الطلاق الواحد اذا لم يكن له نية بخلاف قولنا انت  
 طالق للسنة فانه يفتقد اختصاص الطلاق لاوقات السنة اذ اريد تقييم  
 الوقت والطلاق المستمر لا يفتقد بوقت السنة بل يوجد كل وقت  
 فلا مجال للمحل عليه بل يحل على التحد في تمام في قوله تقييم الوقت للعهد

بالسنة

يعني وقت السنة ومن ضرورة تقييم وقت السنة تقييم الواقع فيه فليست هي  
**فصل** **قال المصنف** ولنا انه يقصد ايقاع الطلاق **اول** اي قصد ايقاع  
 ما هو موضوع الايقاع الطلاق كذا قيل وفيه بحث **قوله** والمراد بان الوقوع  
 دون اخل الذي آتاه **اول** وايضا حاربه ذلك لكان الطلاق بعد ايقاعه لا يسي  
 كذلك **قوله** والمخبر عنه اذا كان كذا **اول** اي غير واقع **قوله** لا يصير صدق **اول** اي  
 واقعا **قوله** اذا قلته فيه **اول** اي في الطلاق **قوله** فكانا متساويين **اول** اي  
 من تلك الجهة **قوله** ليس فيه امكان الانفصال **اول** يعني نظر الى نفس وامكان  
 الانفصال نظر الى الاكراه وحالة الاضطرار لا يضرب ذلك بخلاف السفر فانه  
 نظر الى نفس ليس بمعية **قوله** انما هو بالنظر الى الغير **قوله** وانما الاقرار بالحدود  
 استكران لا يكاد يثبت على شئ فيجعل رافعا في آية **اول** اذا جعل مع زوال  
 عقده غير زائل العقل جوا فكم يجعل مع عدم رجوعه واجعا فان ذلك ليس مناسب  
 له **قوله** فان قلت الدليل على ايقاعه اذا كان حرا **اه** **اول** فيه ان حال العبد  
 علم من قوله ومعنى الآية في احر اكمل فكان ما كسبه ابلغ واكثر فان الافعل  
 يقتضي التشرية في افعال الفعل **قوله** لكان بعض الاما **اول** يعني لا يكون لكل  
 الاما **قوله** اجيب بانه الى قوله تكون تخصها لآية **اول** مفهوم المحالفة غير معتبر  
 عندنا مطلقا وعند الشافعية ايضا اذا كان في ملكه المنطوق وتهيئتها كذلك وهو  
 قوله العدة بالنساء **قوله** واجوب ان ذلك خطأ **قوله** اي ما ذكره الخصم من وجه  
 الاستدلال من انه يجب ان يكون عتبار الطلاق بانرجال من حيث القدر الحقيقي  
 للملكية **باب ايقاع الطلاق** **قال المصنف** ولا يستعمل في غيره **اول** اي  
 في بابا بقرينة قوله لعلة الاستعمال فيندفع التذافع بين كلاميه **قال المصنف** لعلة  
 الاستعمال **اول** قال ابن الاحام لا تخفى عليك ان الموصوف باللعلة هم ما وصفوا  
 بعدم الاستعمال في غيره واللعلة في الاستعمال في غيره فالباقية كلامه انما في كذا  
 اشترنا اليه **قوله** وانما لفظ الرد فقد يستعمل فيما لم يزل ملكه **قوله** وايضا يستعمل

بشكل كونه معصية



المراد في الودعية والعارية ولا زال ملك لها **قوله** وكذا اذا انوبى الالهة **قوله** على قوله وانما يجب الرجعة مع انه معطوف على حذف وهو قوله ان لم ينوب **قوله** الجاز ان يكون المراد به ما لم ينوب **قوله** التقييد بعدم ارادة البينة **قوله** ولما **قوله** وهو قيل بالمرأة بتاويل الشخص الى قوله غير متدية بالعل **قوله** فعل هذا قوله غير متدية يكون على صيغة اسم الفاعل ثم ان اوله من جهة المفعول يعود الى المرأة اي هي غير متدية بالعل لا هذا وهو ظاهر في بقية محسوس وانما شرعا فلان المرأة لا تجب عليه العلق **قوله** المص ويكون نضا على التفسير **قوله** اي نضا على التفسير في البلوغ في مجت الامر لانهم انما يفسرون بغيره في كل مطلق اللفظ وهذا اذا قرنا بالصيغة حتى لو قال لا امرأة طلقت فلما او واحدة وقد ماتت قبل ذكر العدد لم يقع شيء **قوله** المص ولما انما نعت فرد **قوله** فيه نظر لان قوله نعت فرد لا يناسب المقام لان الكلام في عدم صحة النية المطلقة بالطلاق لا في عدم صحة نية المراتين به فمات كل واحد من الزوجين والظاهر ان مراد المص من باب ما يلحقه نية التلذذ من هذا اللفظ من جميع اجزائه حتى يظهر لزوم منعه بالاولى **قوله** **قوله** المص معناه طلاقا فلما **قوله** وانقصا به بفعل محذوف وتقدري الكلام انت لان طلقت طلاقا **قوله** لان كل واحد منهما صالح مما يقع بتقدير المتبادر في اننا في **قوله** كان الاليم للمص ان يقول فلانة قال انت طالق انت طالق ثم يقول فكيف يصح تقدير المتبادر في اننا في وهو منصوب لانه قد لا يلتفت الى الاعراب خصوصاً في العاصي **قوله** المص او الى ما يعتبر به عن اجمل **قوله** يعني الى اجزائه الذي يعتبر به عن جملة الانسان من حيث هو انسان فلا يد والعاين لان التعبير فيها حيث انه ناجو جاسوس فليست على التفصيل في مباحث البيان في لفظه قبل الاستفا **قوله** المص ويقال فلان راس القدم وبوجه العرب **قوله** والكلام وان كان على التشبيه الا انه يعلم منه جواز استفا راس فلان وكذا الوجه بترك التشبيه الا انه لا يدل على وجه جواز ارادة الشخص نفسه من الراس الى المص الى

ضمير الخطاب كما في سائر النعم وسيدك ولا يظهر ان سبند بقولهم امرى حسن مادام راسك ساكنا وقولهم في الدعاء بعض وقوله تعالى وسين وجه ركب **قوله** لا يصح في الشرع والنظر **قوله** فعلى هذا يكون قول المص وظهر كما رد المختلف الى المختلف **قوله** **قوله** بان المراد به صاحب اليد على حذف المضاف وعندنا ان الزوج اذا قال اردت اخذها صابها طلقت **قوله** يمكن ان يدعي مثل ذلك في لعن الزوج كما جاء في قوله في بعض الروايات وكذا في قوله تعالى لا تحزبن ربة وغيره وقيل ما ثبت الفعل بان من تقدري المضاف ولا يخفى عليك ان الثاني ثبت بناء على اقتضائه ان من المضاف اليه والشرط موجود لان الاخذ يستلزم اليه العبد ايضا **قوله** وانما الكلام من حيث الحقيقة **قوله** بعض يدونه الاضمار **قوله** وتصور الحقيقة ليس بشرط لوازده عندنا في صيغة **قوله** فينبغي ان يكون المسئلة حكما في **قوله** لانه من باب ذكر الجوز واردة الكلام **قوله** فيه ان لا يفعل كونه ثلثة اضاف جزا لنتج الا ان يكون خبرية النصف **قوله** لفي **قوله** بعض من قوله من واحدة الى واحدة **قوله** واجب **قوله** والافق من الاكثر ثمتنا **قوله** فيلزم ان يقع الثمتان عند قوله من واحد الى اثنين عند الحقيقة وليس كذلك **قوله** وانما الكلام في الاتي والاكثر في كلام المتكلم والنتج غير مذکور فيه **قوله** لان ذلك لا يري انه لو قال من واحدة الى عشر يقع ثمتان عند الحقيقة والمسئلة في شرح اكثر للذي يلي وفتح القدير **قوله** واول قول ان المراد به الاكثر من الاتي معناه اذا كان بينهما عدد **قوله** فيه بحث فانه اذا تحلل بينهما شيء يراو الاقل من الاكثر والاكثر من الاقل فلما وجه التخصيص الذي ذكره الشارح والابن قول المص فانهم يقولون سني من سني فليسا على **قوله** معناه اذا لم يكن بينهما ذلك **قوله** لا بد لذلك من دليل ولم يذكر من طرف **قوله** لا بد من وجوده **قوله** اذا كانت المطلقة الاولى موجودة قبل هذا الكلام فينبغي ان يقع م بهذا الكلام واحدة عند **قوله** واجب بان قوله ثمة صار لغوا **قوله** لم لا يثبت المطلقة الاولى بقتضاها ويلغو كلام العاقل فينبغي ان يتأمل في لغو وجهه هو



فعلية عن انكر اية فان ايقاع الطلقات معكم وده كما سبق وسجي نظيره في ارس  
الورقة الثانية وتفصيله ان يكون كلامه عن الالقاء وهو ان فعله من انكر اية تقاضا  
بقى الاصل وهو عدم الانتفاء **قوله** في ايقاع الطلاق بالايقاع **قوله** يعني متا  
ومن زوجه **قوله** ولو نوي في قوله من واحدة الى اثنين آه **قوله** نية جئت فانه اذا قال  
من واحدة الى اثنين او ما بين واحدة الى اثنين تقع واحدة عند الجعفة  
قصدا ودر بانه في وجه هذا الكلام ويجوز ان يقال ودره يصدق عند ما نوي  
اشباهها يصدق عند غلبة ما نوي ان يكون ما بين ياي من هذا  
**قوله** المص كما في قوله تعالى فادخلني جواردي **قوله** انت خير بانه لا يمنع هذا عن  
على في نظرية بل هي الظاهرة قال ابن الهام ولا يخفى ان ما عليه مع بنو عنه  
وادخلني جنتي فان دونهما لم يمس الا اجتهاد قالوا وجه ان يستشهد على ذلك  
بجمله تعالى وتجاوز عن سياتهم في اصحاب اجتهاد انتهى **قوله** المص لانه وصف  
الطلاق بالطول **قوله** قال الزيلعي لا يقال انه لو صرح بالطول لا بانه عند فكيف  
يمكن ايقاع الباي عند هذا القول لان نقول الكناية انوي من التصرح فجاز  
ان يختلف الابي ان نواهم فلان كثير الزماد البغ في الوصف بالكرم من  
قواهم جواد ولان قوله الى الشام يفيد الطول والعرض فجاز ان يقع به المبنوية  
عند بخلاف ما اذا وصفه بالطول لانه لا يفتطم عادة ذكره في الكناية  
وجاز ان يكون له رواية وفي الغاية يحتمل ان يستفاد من قوله من ههنا الى  
البالغة في الطول اي بالطول الكثير فذنت الصفة لقوله تع ياخذ  
على سفيته صحيحة او صالحة او سليمة انتهى وفي قول صاحب الكافي ولان  
قوله الى الشام يفيد الطول والعرض بحيث لانه العرض غير مذكور في دليله  
على ما ذكر في هذا الكتاب **فصل في اضافة الطلاق قال المص**  
لانه نوي التخصيص في العموم **قوله** نية يجوز والماد نوي اجزاء من الكل فنزل  
الاجزاء منزلة الافراد والافراد لا يلفظ عند النكرة في سياق الانبات فلا تسمى **قوله**

لان العذ اسم لجميع اجزاء الهنار **قوله** وهذا لا يوافق كلام المص والموافق له  
ان يقول لجميع اجزاء اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس كما قاله لان في  
**قوله** اجيب بان الايقاع اي قوله فلا يسع لاثباتها **قوله** وهذا يجوز في  
الصورة الاولى ايضا **قوله** المص وهذا لان حذف في آه **قوله** اي يكونه وصفها  
بالطلاق في جميع العدا وصيرورة بمنزلة عدا **قوله** مخالف للظاهر **قوله** الطان  
لونه خلاف الظاهر لم عند الجعفة **قوله** المص جئت وصفها بهذه الصفة  
**قوله** تنبيه ليس بدليل اذ لا ينكره احقهم فلا مصادرة **قوله** فكان من اجاز  
قوله وهو الاستيعاب **قوله** اذا كان الاستيعاب مع مجازي اللفظ عند مني  
ان لا يتعين اجزاء الاول اذ لم يكن له نية فان المجاز يخرج الى النية كما لا يخفى **قوله**  
ولا يخفى ان كلمة اذا مشتركة اليه قوله واستدل على ذلك آه **قوله** ونية ان  
ما ذكره على تقدير تسليم صحة لا يدل على الاشتراك فانه يجوز ان يكون استعمل  
في الآخر مجازا او حمل عليه اوي من الاشتراك على ما علم وسجي على ما علم بعد سطور  
**قوله** ووجه ذلك ان اصابة الحاجة آه **قوله** في كلام **قوله** المص واذا انصبك فضا  
فجعل **قوله** اجزم في تصيب بدل على انه للشرط **قوله** فخرج احد معية **قوله**  
فيه ان هذا على الاشتراك **قوله** بالحقة الوعيدة **قوله** بعض الفوار **فصل**  
ومن قال لا مراثة **قوله** المص لان ملك النكاح **قوله** اي ملك الذي يوجه النكاح  
**قوله** المص والطلاق وضع لانه **قوله** قال ابن الهام الضمير للملكين فلو  
عليهما بقوله مشترك لان المعنى ملك عليهما واما ملك عليه انتهى وفيه ان  
الظاهر انه راجع الى الملك واحل **قوله** وكذلك النكاح **قوله** اي ملك النكاح  
**قوله** ولانما يستبان تناكحين وبذلك كل منهما آه **قوله** هذا لا يدل على الاشتراك  
الذي اراده فان الحكم كالمسح يد كونه عقد البيع ولا اشتراك **قوله** في عقد النكاح  
والطلاق **قوله** المص والطلاق تميز اربعة الهمم **قوله** المص ولنا ان الطلاق لا يملك  
العقد **قوله** كما ينبغي عنه لفظ الطلاق قد سبق ذلك في باب ايقاع الطلاق



**قال** المص وهو في بادو النزوج **قوله** قيل ان النزوج مفيد من جهتها ايضا  
 حتى لا ينزوجه اذنها ولا اربعها سواء وهو به مذکور في شرح الكنتز وكن ان  
 تقول لو كان النزوج مفيد من جهتها لكان انزلها في يد ما وليس كذلك مع انه  
 كلام على سند على ما يعلم من كلام الشراح **قوله** لكن ملكا لنكاح عليها **قوله**  
 واذا كان الملك لم عليها فوفعه يكون باضافته الى المملوك كما في الاعناق فان  
 العتق اذا اضيف الى المولى بلفظ اجماعا **قوله** ولا يمكن ان يجمع البديكان في  
 ملك شخص واحد **قوله** لعلها مخالطة فان المهر والنفقة في مقابلة ملك منافع  
 بعضها فلو ملكت منافع النزوج ايضا لا يلزم اجتماع البديكان في ملك شخص  
 واحد وموضع الخلط قوله في مقابلة النكاح فليسا تل والى ان يقال  
 يلزم اجتماع المالكية والمملوكية وذا غير جائز كما يات في نظيره بعد سقوط **قوله**  
 المص ولا فرق بين المملكتين **قوله** بعضه به فما يثبت به حكم مخالف حكم  
 المسئلة الاخرى على ما هو مصلح الفتاوى في لفظ النوق **قوله** قيل لو كان النزوج  
 في الابانة **قوله** الظاهر ان يقال في الوصلة **قوله** واما النزوج فله ملك على غيره  
**قوله** بعض على غير ما من التمس **قوله** وقوله ولا فرق بين الی في حق التشكيك  
**قوله** ظاهره لا يلزم كلام محمد فان التشكيك عند في تنكح المملكتين انما  
 هو في العدد دون الاتباع الا ان يقال المراد وجود او عدم **قوله** وذلك  
 يستلزم ورود التوابين **قوله** بعضه في كل من المملكتين **قال** المص سبق  
 قوله انت طالق بخلاف قوله انت طالق اول لانه **قوله** لانه لم يلقط  
 بالعدد ولا يلزم منه انه يكون لمحمد خلاف في الفتاوى ان المالك انما يوصف  
 اذا اقرن بالعدد كان الوقوع بذلك العدد مطلقا على ما قلنا بخلافه فيما اذا  
 ذكر كونه الشك حيث يستلزم سقوط اعتبار العدد ولا يلزم ان اللفظ كلام  
 العالم مطلقا فليسا على **قوله** وقوله على ما مر ارا به قوله كان الوقوع بذلك **قوله**  
 والظاهر انه اشارة على ما مر في اتباع الطلاق **قوله** بيانه ان قوله وهو ملك

اليمين **قوله** ولما قيل ان يقول ثبوت ملك اليمين على الاول في خلاف القياس  
 ايضا فانه خلقا فالكبير من جنسه واحق ان مراد المص غير ما ذكره فليسا على  
 ولو قال وهو خلاف حاجة الناس لكان سالما **قوله** فقام مقامه خبرا  
**قوله** الاول ايضا **قوله** فطابق بعد العتق **قوله** قيل اي معكم كما ان المراد بقوله  
 مع عتق مولاك اياك اي بعد عتق مولاك او المراد بالعدية الذاتية فليسا على  
**فصل في تشبيه الطلاق ووصفه** **قال** المص اذا اقترنت بالعدد  
 اعلمهم **قوله** اعترض بان الذي يكتفي به عن العدد اليهم هو لفظ كذا لا يكتفي  
 والتفصيل في شرح ابن الهمام ويؤيد ما ذكره عنوة الفضل بقوله في تشبيه  
 الطلاق **قوله** واجب الی قوله لو قال انت طالق **قوله** هذا مبني على تعاقب  
 قوله انت طالق على خبرية كما قاله البعض **قوله** وهذا يشير الى ان الاول  
 يقع رجعا ابتداء فيقبل باثبات **قوله** وفيه بحث والظاهر ان اطلاق البائين  
 عليه من باب التعليب ووجه الحجاز عدم ظهور ان الترجعي **قال** المص اما  
 الاول فلانه واحد بالشد **قوله** فيه اشارة الى ان الاثنى بعض الشد  
**قال** المص لذكر المصدر **قوله** بعض تقدير اذا المعنى طالما طالما اثنى الطلاق  
**قال** المص يقال هو الف وياد به القوة **قوله** فية ان قوة الالف ان لا تخل  
 حتى تنكح زوجا غيره **قال** المص ثم الاصل عند الجنيبة الی قوله اولم يذكر  
**قوله** قال اللفظ عام التمرنا فيه لان الشيء قد يشبهه بغير عظمه وقد يشبه  
 كقارته واخف مكرهه عادة وابائين مكرهه فيكون عبارة عن البائين  
 انتهى فيه ان الشك الثاني لا ينتج اذا لم يختلف مقدار منه في الكيف مع  
 ان اخف قيل الاثر عادة والتوجه كذلك فيكون عبارة عن الرض **قال**  
 المص لما مر ان التشبيه **قوله** قبل ثمانية اسطر **قال** المص وعندنا في وصف  
 ان ذكر العظم يكون باثبات وانما **قوله** قال ابن الهمام في شرح الكنتز لا يخلو  
 كالتابع باثبات عند الجنيبة وعندهما ان ارا به بياضه فوجه وان ارا به



بدره ثنائين انتهى وهذا يقتضي ان ابابوسف لا يقتصر البينة في التسمية على ذكر العظم بل يتبع بدونه عند مقتضى زيادة ولذا بعد كل البعد ان يقع بان عند ايه حنفية لو قال انت طالق كما عدل الطلاق وكما سنده وكما سنده انتهى وانت خير با صياح صحة التفرع بقوله ولذا آه الى توجيه **نص**

**في الطلاق قبل الدخول قال** المص لان الواقع مصدر محذوف **اقول** لا قيل في الزيادة وتوفا فلان ذلك لان الواقع ثلث لا غير كما اذا قال للمدخولة انت طالق وان اردت ان يادة لفظا فلان كونه محذورا **اقول** ولا كذلك انت طالق طالق طالق لكونها جملة آه **اقول** وك ان تقول لم لا يجوز ان يكون من قبيل يوم فكا حيا باطل باطل باطل واحتمال كونها جملة لا يجزي نفعنا اذا الطلاق لا يثبت بالشك مع ان الحذف خلاف الاصل والابق بحال المسلم ان لا يجمع الثلث في وقت ثم فائدة ما قلنا يظهر في المدخولة فاعلم **قال** المص اذا لم يذكر في آخر كلامه ما غير صدره **اقول** سبابة في هذه الصيغة امثلة **قال** المص وهذه تجانس ما قبلها من حيث المعنى **اقول** قال ابن الهام وهو نوات المحل عند لا يقال انتهى وهذا مبني على ان يكون ما قبلها اشارة الى ما في خبر فان فرق الطلاق **قوله** لو افق ما قبلها الى قوله من حيث الدليل **اقول** قوله من حيث الدليل متعلق بقوله يوافق **قوله** وهذا ان الواقع فيها جميعا ذكر العود **اقول** المراد من الذكر المذكور في العود المذكور **قال** المص وفي المدخول بها يقع ثمانية في الوجود كلها **اقول** قال ابن الهام واستشكل في واحدة قبل واحدة لان كون الشيء قبل غيره لا يقتضي وجود ذلك الغير على ما ذكر في الزيادة نحو فتحه برتبة من قبل ان يتا تساقط البحر قبل ان تنفذ كلمات رتبة واجب بان اللفظ اشعر بالوقع وكون الشيء قبل غيره يقتضي وجود ذلك الغير ظاهرا وان لم يستدعه لاحالة والعمل بالظاهر واجب

اقول فيه تسامح والمراد هو المصدر مع صفة **قوله** لدلالة الوصف عليه **اقول** بطريق الاقتضاء **قوله** والاراد عدد الطلاق وهو غير مشروع صح

فان

ما امكن انتهى وفيه تأمل **قوله** ووقع على الترتيب وبانت بالكلية **اقول** على المراد انه كتمل ذلك فلما يقع الشك حتى لا يخالف آخر كلامه **قوله** لانها غير موضوعة **اقول** اي غير متعينة فيه بدليل بل تخيلك وغيره **قال** المص يقتضي طلاقا سابقا **اقول** يعني ان كان بعد الدخول وان كان قبله يكون مستعارين الطلاق لانه سببه في الجملة وان لم يكن له سببا في هذه الاحالة **قال** المص ويحتمل ان لا يطلعا **اقول** يعني اذا علم خلقه من الولد **قال** المص لان قوله انت طالقوت فيها مقتضى ومضمر **قوله** قوله مقتضى يعني في الاولين وقوله ضمير يعني في الثاني **قال** المص وامر بك بديك **اقول** لا يخفى عليك ان قوله امر بك بديك كناية عن التوقيض فلما بنا سبب ذكره المقام ولقد وقع بسبب ذكره ههنا خطأ عظيم من بعض المفتين فزعم انه يبر الطلاق وانفق به وجرم طلاقا لغوذا بانه نفي **قال** المص ولما ان تصرف الاب بانه **اقول** ولا بد في هذا المقام من المراجعة الى ما ذكر العلامة ابن الهام لتجزي عليك غيب الامام **قوله** واما المحل فانه **اقول** كما في الخلع والطلاق على مال بالانفاق **قوله** قال عليه ولاية الاب بانه بوجهاين آه **اقول** وانت خير انه لا يستقل واحد من ذين الوجوهين باثبات المطلوب فالوجه عندنا وجها واحد كما لا يخفى **قوله** فسد الشكنة جملة لان وقوع المراجعة من غير قصد لا يستقيم عليه مذهب **اقول** فيه بحث فانه لا حاجة الى جعل الكلام الزاميا ولو صح ما ذكره لم يفسد الشكنة لاحالة اذ لزوم المطر من المجموع فاعلم **قوله** ولعلك الى قوله فلا بد من اثباته آه **اقول** فيه بحث اذ يعلم ذلك من قوله ولعلك كناية عن **قوله** ونعوتيه ان الكناية عن الطلاق **اقول** بل تقتضي لانها كناية عن الطلاق حقيقة فانها عوامل في صحتها فاطلاق الكناية عليها محال وفي ظاهر تقريرنا منبول كونه كناية عن الطلاق الصريح وفيه ما فيه ويجوز ان يجاب عما ذكره لافساد فذلك كناية محال على ما بنا دي عليه كلامه **قوله** وتقريره اشتراط

الامر كذا



الحقيقة في حالة الرضا بل نية لانها الادنى  
المتيقن بل حراد المصنف من احد نوحي  
البينة البينة ٥

النية الى قوله والحقيقة آه **اقول** فيه بحث فان المستفاد من كلامه ان البينة  
النكاحية تحصل لا في حالة الحقيقة كلامه والتردد في التعليق والحقيقة وليس كذلك  
ولو صح حصلت البينة كمن وصلة النكاح فالنوع الآخر البينة عن غير  
فليسا مل **قوله** كما لا يصح في قوله انت طالق لانه عامل بنفس **اقول** فيه ان  
عدم صحة البينة كونه عاملا بنفس بل لعدم قابلية الطلاق الذي هو صفة  
المرأة كذلك كما سبق **قال** المص حال مذكورة الطلاق **اقول** قد ظهر مما ذكر ان  
حالة مذكورة الطلاق لا يقتصر على السؤال وهو خلاف ما قد توه من انها حال  
سؤالها او سؤال لا يقتضي طلاقا بل هي اعلم من حالة السؤال للطلاق وتا  
مجرد ابتداء الاتباع **قال** المص فتعين ابانيات **اقول** من قبل طلاق اجمع على  
المشغلي **باب تفويض الطلاق** **قال** المص يؤول بذلك الطلاق **اقول** ان تفويض  
الطلاق فالضام محذوف **قوله** وهو مخالف لما ذكرناه **اقول** يجوز ان يكون  
ما ذكره المص وجه الاحتسان فلا في لغة بهر حاج **قوله** اعني قياس المص التخيير  
على السبع لانه آه **اقول** ضمير لانه راجع الى التخيير **قال** لان ساعات المجلس  
**اقول** بهذا تعليق ثبتت ضيا المجلس كما لا يخفى **قوله** وهو لا يصح **اقول**  
ولكن لا يمنع ذلك في لا فعل **قوله** وقع في ضمن صحة وكالآه **اقول** اي في ضمن  
عمله للموكل بحكم الوكالة حيث يحصل له الثواب بهذا الابرار بخلاف لا اختيار  
فلا يتجرح ما اوردته انشراح فليسا مل **قوله** واجواب عن ان نية **اقول** فيه بحث  
اذ ما ذكره بحر الى ان يوجب التملك والملك ولا يحصل الملك للتملك كما لا يخفى  
**قوله** قالت عابثة رضى خيرا رسول الله **اقول** فيه بحث لان تخيره لم  
لم يكن التخيير الذي فيه الكلام وهو ان يقع بنفسها بل على انها ان اخذت  
منفسها طلقها الا يرى الى قوله تب فتعاليق استعكس واستر حكن سرا هجيلا  
ففي صحة النقل كلام وسجي زيادة كلام متعلق بالمقام **قال** المص لانه عرف  
بالاجماع **اقول** اي لانه وقوع الطلاق بلفظ الاختيار **قال** المص وهو في غير

اقول

**اقول** اي وقوع الطلاق بذلك اللفظ **قوله** يعني ان ارادت الاستقبال او تحمله  
ان لم يرد **اقول** فيه تأمل فانه اذا لم يرد الاستقبال كيف تحمّل الوعد وتعل  
الاولي ان يقال مجتزؤ وعدان وضعت للاستقبال فقط على ما ذهب اليه بعضهم  
او يحتمل ان كانت مشتركة **قوله** بدار رسول الله بعائشة الى آخر الحديث  
**اقول** فيه بحث لعدم وجهه ولك ان نقول لا تنس الحاجة في تصحيح هذا التعليق  
الى جعل ما وقع في الحديث التخيير الذي فيه الكلام **قال** المص ولان هذه  
لصيغة حقيقة في الحال **قوله** اراد الحقيقة بحسب الوضع العرفي الطاري على  
ما قالوا في اسمي الفعل والمفعول فلا يخالف لما قاله الخواريون انها مشتركة  
بين الحال والاستقبال فان ذلك بحسب الوضع الاصلي **قال** المص لانه ليس  
حكاية عن حالة مآبته آه **قوله** فان قيل لو صح ذلك لزوم ان لا يكون اشهد بكلمة  
الشهادة واداء الشاهد مراد به الحال اذ لا يمكن ان يكون حكاية عن حالة مآبته  
فان الشهادة خبر يكون على مواطاة قلب قلنا هو حكاية عما في ضمير الشاهد من  
قولنا لانه آه الالهي الاعتقاد بصحة ذلك القول وان كان موجودا بعد ان  
ان ان الاعتقاد العيني وهو العدة لما وجد حيا اللفظ بلفظ الشاهد وجوه  
ان فرجه عقيب بلا فصل عذالا على ما ذكر في ثناء الكلام على حديث  
الكتاب بيان باختيار ما لم يغير ما فراجع **قوله** ولم يصح فعل النساء في قوله لانه يورد  
بعد آه **اقول** الاول ان يعلل بعدم التعارض ولزوم مغايرة احكاية الحكمة واما  
ما ذكره فلو صح يلزم ان لا تصح احكاية عن الحالة المستقبلية هف ويمكن  
ان يؤول تعليقه بما قلنا وراده ان احكاية على ان وجهه كان تقتضيه وجود  
الحكمة على ذلك الوجه ان حالها لا وان استقبالا فاستقبالا **قوله** وهذا  
كما سب ليس بدافع آه **اقول** لا يخفى ان جواب التمهية جواب بتغيير التعليل  
الكتب شحنة بل لنا ان نقول قول المص ولان هذه الصيغة آه اشارة الى  
منع المقدمة القابلة في وجهها لغيره ان هذا مجتزؤ وعده مع الاستدراج



صاحب النهاية حاصل ان ما ذكره كلام علي السند لا يفسد فان تعزيره يستعمل بيان  
 اخصية السند كما لا يخفى على المتأمل **قوله** واقول بحت الحقيقة والجاز ليس  
 بوظيفة التقوى فلا يعتبر كلامهم فيه **اقول** فيه بحت فان المنقول من الخوفاين  
 اشتراك الضيغة ولا شك انه بحت لغوي وهم من ائمة اللغة بعد علمهم فيه  
 لغاتها لا كونها حقيقة ومجازا فليست **قوله** قال الاولي والوسلي في قوله  
 وهذا كما يرى آه **اقول** آخر هذا الكلام يدل على صحة الترتيب وفي قوله  
 اعتراف بعدم صحة فليست فانه لا يوافق المشرح ايضا ولا يفرغ  
 ما ذكره في معرض اجواب عن اية حنيفة **قال** المص والكلاب للترتيب **اقول**  
 اشارة الى اجواب عن قوله **قال** المص ولان الاختيار للناكيد **اقول** فيه **قوله**  
 قال اشارة عن قوله ملك ان رجعة غلط وقع من الكتاب كيف يكون غلط من  
 الكتاب وقد غلط بما علق به واجواب ان مرادهم ما وقع في بعض اشخاص  
 الصغير ولم يذكر فيه تعليل **نص** **قوله** في الامر باليد **قوله** كما حكم في التخيير  
 في المسائل **قوله** يهتج من اشتراط ذكر النفس او ما يقوم مقامه من عدم ملك  
 الزوج الزوجه وغير ذلك مما تقدم سوى نيته اثلثت وما اذا قالت اقررت  
 نفسي بتطبيقه في جواب الامر باليد على ما ذكره المص **قوله** ان اذا ثبت انه  
 اذا قال امرى بملك بيدك او امرى بيدى وقع الطلاق فيسند **قوله** فيه  
 بحت فانه اذا ثبت ما ذكره لا يفيده ايضا اذ هي لغة القياس في التخيير حيث  
 ان المرأة تطلق بقوله اقررت نفسي في جواب التخيير ولا عليك الزوج تطلق  
 بذلك اللفظ فيكون تافه ملكها اوسع مما في ملكه وذلك كذلك هذا اذ تطلقها  
 نفسها يكون تافه ايضا بلفظ الاختيار ولو قالت في اجواب امرى بيدى لا  
 تطلق فليست **قوله** لان الاختيار يصلح جوابا بالامر باليد كونه ملكا كما لا يخفى  
 فكانا متساويين في القوة والصف **قوله** فيه ان التخيير مؤيد بالاجماع فيكون  
 اقوى **قوله** اى باختيار واحدة يدل على ما بعده **قوله** تعليل تفسيره **قوله**

في قوله من انفسه والى  
 قوله كون الامر باليد

لانه اعادة بيان قرينة المحذوف آه **اقول** في بحت والا صواب ان يقول ولان  
 لم تملك مرأيتي **قوله** والاجماع انما هو مجرد الطلاق لانه اباين دليل فيه ما يمنع  
 صريح الطلاق **اقول** فيه بحت الباسي الى ما قاله المص من ان الواقع بها باين لان  
 اختيارها بنفسها بثبوت اخصاها بها **قوله** قال شيخ الاسلام الامام عام  
 يتناول كل شيء **قوله** قبل هذا خلط بين الكلامين المتماثلين وهما هذا الاخصط  
 والاجواب ان مراده بقوله اسم عام يتناول كل شيء هو انما يدل على سبيل الهدى  
 الاشارة كلها من قوله تعالى والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والامر بالامر الاستغناء  
 والامر من قوله صلح اسم كل فعل صالح اطلاقه لكل فعل **قوله** معناه ليس للمرأة ان  
 تترك الامر باليد **قوله** هذا لا يدل على انها ليس لها ان تتركها واذا اقررت زوجها  
 والكلام فيه فليست **قال** المص لان الملك يمكن تصرف برأى نفسه آه **قوله**  
 قال ابن الامام منقوض بالوكيل فانه ايضا يتصرف برأى نفسه والوجه المشهور  
 قولهم هو الذي يتصرف بنفسه وكانه تركه للعلم بان التفويض الى الاخصط عليك  
 وهو لا يتصرف بنفسه انتهى وفيه بحت **قوله** وهذا يقتضيه **قوله** يعني قوله هنا  
 وانما عليك يقتصر على مجلس **قوله** وبه جازا **قوله** وانه المستعان ان في قول  
 المرأة اقررت نفسي فليست في جواب التفويض جهتين جهة كونه جوابا بقول الزوج  
 وجهة كونه ملكا فانه الذي يملكها الزوج هو هذا القول فلو كان التفويض مطلقا  
 اعتبر كونه جوابا فليست منه في المجلس واذا قيد بالوقت اعتبر كونه ملكا ولم  
 يقتصر على المجلس فتغير الوجهين حفظا فليست من ولا يمكن تأويل كلامنا  
 بما ذكرنا في اسلفه في اويل فضل الاختيار **قوله** وهذا لان معنى امرى بيدك اذا  
 طلاقك فانت طالق **قوله** الا صواب ان يقول ان طلقك او اقررت  
 نفسك فانت طالق والافعل ما ذكره الشارح اذا قالت في اجواب اقررت  
 طلاقا في معنى ان تطلق الا ان يكون مراده الارادة المعارضة للفظ وذلك لا يكون  
 الا بتعطيل الطلاق **قوله** يستعمل على معنيين **قوله** بعض التعليل **قوله**



معلقا بالانقصار على المجلس لعدم ما يدل على رقت معنى آه **اقول** هذا لا يدل  
 على الانقصار على المجلس فيكون ان تبادر في السبع فان حكمه متاخر ولا يخلص  
 الا بما ذكرنا **فصل في المشتبه قوله** لكن ترجم الفصل بفصل المشتبه فكان لا يتبادر  
 فيه بمسئلة فيها ذكر المشتبه اولى **اقول** انما ابتداء به لانه ما ذكر فيه المشتبه في  
 يذكر فيها بمنزلة المركب من المفرد وبه ايضا يظهر وجه ذكر هذه المسئلة لانها  
 في هذا الفصل فليتها مثل قوله فكان الاحتذاء فيه بمسئلة آه بعضه ويذكر  
 كالم يذكر فيها المشتبه بعد ما على سبيل السبع والا ستطرد **قوله** لانها وضعت  
 لقطع وصلة النكاح **قوله** فيه بحث **قوله** قوله وانما الطلاق يوافق ما فرض  
 اليها لكونه آه **قوله** ضمير كونه راجع الى ما **قوله** وقوله ينبغي ان يقع تطبيقه حقيقة  
 الى قوله وينتبه **قوله** قبل بل لا وجه له لان ظاهر عبارة ينبغي بناء في نفس  
 عبارة **قوله** وفي هذا ترك المطابقة بين التفويض واجواب **قوله** اذا  
 كان المفوض الطلاق والابانة من الفاظه كيف يوجد ترك المطابقة واجواب  
 ان الطلاق اذا اطلق لا يكون رجعيا واحكامه قد تباخر لما في **قوله** انما هو ان يقال  
 واحكامه قد يختلف وقد سبق ان في الامر باليد معنى التعليق فتوقف على ما ذكرنا  
 المجلس **قوله** يترتب عليها استحسان الفعل وتلك **قوله** ضمير تركه راجع الى  
 الفعل **قوله** والاولى ثابته الى قوله انما يكون في الملوك **قوله** فيه ان الظاهر ان  
 الثابته ايضا ثابته للوكيل والتمسك لا يجوز بيع المسلم حرا الذي وكاله عنه  
**قوله** سقط هذا الاعتراض **قوله** فيه بحث فان الاقدار في التقييد بالمشتبه  
 على نفس التصرف ايضا فكيف يكون تملك **قوله** وان ذكرنا كان تملك **قوله**  
 كيف يكون تملك والاقدر على التصرف لازم من لوازمه ولم يوجد **قوله**  
 احب بانه اخبر التوكيل **قوله** فيه ان الاقل قابل للتطبيق بخلاف  
 ان في فكيف يعتبر به **قوله** والواحد الموجود آه **قوله** من اين ثبت وجوده وهل  
 الكلام الا فيه ثم ان تملك المص بقوله لان الثالث اسم لغيره وكتب آه يدل

**اقول** قبل بل لادج لان ظاهر عبارة  
 ينبغي بناء في نفس عبارة يلغوا **قوله**  
 يعلم من قوله فيلغوا الوصف الزاوية

منها  
بيان

على غايبها مطلقا كما لا يخفى والاولى ان يقال رادده لمعانية لغوية لا ماصح  
 عليه **قوله** انما هي لا يملك الثالث **قوله** ان زوج ايضا لا يملك  
 الالف فلا بد من الفرق **قوله** وفيه بحث من وجهين احدهما انه كان ينبغي ان  
 يقع بقوله شئت آه **قوله** اذا كان الطلاق مذكورا صرحا في كلام المرأة **قوله**  
 لان كلامها لغويا بالاشتغال بما لا يعينها فيلغوا **قوله** لكونه لغويا لهذا السبب  
 لا يوجب ان لا يكون الطلاق مقدر في كلامها وان يلغوا ما يستثنى عليه ولو صح  
 ما ذكره من التفريق لزم ان يلغوا قوله شئت اذا انت المرأة في كلامها بصريح  
 لفظ الطلاق **قوله** وعن الثاني الى قوله وقوله **قوله** مخالف لما في خبر قيل بعد  
 سطر **قوله** بخلاف الارادة فانها في اللغة عبارة عن الطلب **قوله** فان قيل اذا  
 كان الارادة بمعنى الطلب يلزم ان لا يستلزم الوجود مطلقا في امرائه  
 تقع تملك الطلب الذي هو مدلول الامر طلب كالمعنى والارادة طلب كونه  
 وبمعنى اخر وقد يكون مدلول بعض الامر طلبا كونهيا ايضا في قوله  
 من **قوله** المص لان عند ذلك تثبت المطابقة بين مشتبهها وارادته **قوله** اطلق  
 المشتبه في جانبها اذ بها تثبت وجود الطلاق والارادة في جانبها حيث  
 لا يقع بها الطلاق وكذا الكلام في قوله اما اذا اردت تملك فليتها فانه لم  
 يتبين الشراجه هذه الدقيقه فقالوا وان اختلفا بان شارت بانته **قوله**  
 وجهها انه فوض اليها حال الطلاق آه **قوله** فيه بحث **قوله** ان المفوض هو  
 مستوع آه **قوله** فيه ان التفويض هو على سبيل التعميم لكل صفة فكون المفوض  
 مستوعا لا يغيبه **قوله** المص وهو خطاب في الحال **قوله** احتراز عن اذا  
 ومتى يعني ان هذا تملك متجز غير مضاف الى وقت في المستقبل **قوله**  
**الابانة في الطلاق قوله** لما فرغ من بيان تجزير الطلاق صرحا آه **قوله**  
 وفي اكثر التفويضا يقع الطلاق بعبارة النساء متجز **قوله** عبارة عن  
 تعليقه باسم ما يدل آه **قوله** الباء في ما متعلق بتعليقه بعد ما تقييد بقوله

**قوله** وهي مشتركة بين الحكم والكيف  
**اقول** فيه بحث



فلا يلزم تعلق حرفين من جنس واحد بغير واحد بفعل واحد ولكن لا يمنع  
اختلاف المعنى فان اثنان لا يستعانان اولهما بالثاني والاول لا يصاحبه الثاني  
على ذلك بقوله وم لا يطلق قبل الكلام الى قوله فليس عن ذلك رسول الله  
اه **اقول** فعله هذا لا يتوجه ما ذكره المصنف في معرض اجواب من قوله احدى  
محول على التخيير اذ لا احتمال لكون ذلك الكلام طلاقا مختصا سألوا  
عن رسول الله والحق ان ما ذكره الكتاب اشارة الى ما فرجه ابن ماجه من حديث  
المسور بن مخزوم قال وم لا يطلق قبل الكلام ولا يقع قبل ملك واجواب  
عن حديث عبد الله بن مسعود فليست هي **قوله** المصنف ولما ان تصرف بين **قوله** اضافة  
بيان ان تصرف هو بين **قوله** وهو منقوض اه **اقول** في توجيه المنقوض ما لا يخفى  
و تحقيقه انها الى قوله فقال اه **اقول** فيه بحث حررت الاشارة اليه **قوله**  
وفيه نظر الى قوله والنصواب **اقول** فيه بحث **قوله** المصنف لان الشرط مشتق  
من العلامة **قوله** يعني من اللفظ الدال على العلامة وهو الشرط بالتحريك  
قال الله تعالى قد جاء اشرافها اي علامتها **قوله** قد يلية هذا لا يفيد مطلوبه  
**قوله** فيه بحث فان ما ذكره المصنف بيان وجه التسمية **قوله** انما هو باعتبار ما يلزمها  
اه **قوله** اي بالذات او بواسطة اسم **قوله** قد انتهت اليه **قوله** في كلمة كل  
ايضا **قوله** والاخر لعدم **قوله** من محل وجود اهل مثلا **قوله** بخلاف ما نحن فيه  
**قوله** فانه يقتضي عدم اجتناب عما وجد فيه من طلاق الضرر وعما في العبد  
**قوله** ولما ان صحة الكلام الى قوله حاله التعليق اه **قوله** تفريع المصنف  
صحة اليمين على شرط الملك عند تعلقه لا يطابق ما ذكره الشارح فليست  
**قوله** وحالة تمام الشرط **قوله** معطوف على حالة التعليق **قوله** وكل ما كان  
ما تضمن وجود الشرط اه **قوله** فيه سوء ترتيب **قوله** وفيه نظر **قوله** وفي  
نظرة نظر فان عدم الانحصار فيها لا يخرج امثاله عن خبر النذرة ايضا  
اذ لا يختلف بامثالها في الاغلب فليست هي **فصل في الاستثناء** **قوله** ان

كل واحد منها يمنع اقول الكلام **قوله** من قال الى غاية بخلاف الشرط فانه يمنع  
الى غاية **قوله** وشيئة الله تعالى ليست كذلك لثبوتها قطعا **قوله** فيه تأمل  
الا ان يكون الكلام مبنيا على ازالة تعلقات صفات الله تعالى عليه ما هو  
مذهب قدماء اهل السنة **قوله** وما هو كذلك **قوله** اي ان ياتي فيه  
بحرف الشرط **قوله** المصنف فيكون اعدا من الاصل **قوله** قال ابن الهمام يشير الى  
ان التعلق بالشيئة ابطال وهو قول ابي حنيفة ومحمد وعنده ابي يوسف  
تعلق ملاحظة للصيغة وملاحظة المعنى وهو اولى انتهى وفيه بحث فان ابا  
يوسف استدل بهذا على مذهبهما في كتاب الاقرار **قوله** وقوله فيكون  
الاستثناء يعني على قول محمد اذكر الشرط يعني على قول ابي يوسف **قوله**  
بخالف لما سلفنا انما لان يكون اشارة الى النقل لاخر عنهما ثم اقول ولا يبعد  
ان يقال ان الظاهر انما يكون الاستثناء فيما نحن فيه وذكر الشرط في سابق  
الشرط **قوله** وذكر المصنف الى قوله وان كان هو اه **قوله** وبذلك مذكور في الشرح  
**باب طلاق المريض** **قوله** وتعليق كلامه **قوله** لعل مراده نطلبها  
نصف تطلقة او ثلثتها او ما اشبه ذلك **قوله** لانه اذا كان برضا ما لا تشره  
اه **قوله** فيه انه اذا اطلقت نفسها ثلثا فاجاز الزوج في مرضه ترك وليس  
ذلك اقل من الرضا فليست هي في الفرق وليس كذلك ان تقول المراد تطلق نفسها  
في صحة لانه صرح في الفاية انها اذا اطلقت نفسها ثلثا في مرضه مودة **قوله** وحكم  
القرار الى قوله فانها برضا **قوله** كيف يرت ولا عده في جانب ولا قيام للشكاح  
بوجه من الوجوه فلا مكانا وسجى ما يفيد به بعد سطر **قوله** المصنف ولما ان  
الزوجية سبب ارثها **قوله** اي سبب تعلق حقها به والاقطاع به **قوله**  
**قوله** المصنف فيرد عليه فصد بناتير على **قوله** اي على الطلاق المفهوم من  
السبق ويجوز ارجاع الضمير الى الابطال مراد به الطلاق مجازا على  
سبيل الاتخاذ **قوله** وانما لانه رضي بحرمته اه **قوله** هذا الوجه اعلم من الاول



ويجعل ان يكون الطلاق في مرض موتها ايضا **قوله** فيبطل جنة قال في النهاية  
 بالنصب **قوله** انت خير لانه على تقدير ان تصب يكون المغي فلا تبطل الزوجة  
 وذلك ليس بصحيح والى ان كان ينبغي ان يرتبها وقد عرفت به نفس ايضا حيث  
 قال ان النكاح لم يكن قائما بوجه من الوجوه ويجوز ان يقال المغي على تقدير  
 ان تصب فيبطل الارث بعد تحقق سببه اي الزوجة في تلك الحالة ليست  
 سببا له حتى يلزم الحذر والذوق هو بطلان الارث بعد تحقق سببه فالضمير  
 راجع الى الارث وفيه تكلف **قوله** وقوله اوفي العقبى راجع الى جملته الظاهر  
**قوله** وايضا راجع الى كلام البابين **قوله** انما يضر بلزومه **قوله** وهو وجوب  
 الكفارة عليه **قوله** وما شارب الى قوله وانما آة **قوله** وجميع ذلك لغرض من  
 كلام المص الا شرط المدخولية **قوله** بشرط الاعلام **قوله** فيه ان الاعلام مستحب  
 ليس بشرط كما سيأتي **قوله** وقال الشافعي لا يقع في قوله لا يصح الوطء ودوا  
 آة **قوله** لا يخفى عليك ما في هذا التقرير **قوله** والفعل تدفع دليلا على انه  
**قوله** ظاهره استنتاج من الشكل الثاني مع توافق المتقدمين في الكيف لكن  
 لا تقتصر على هذه الصورة الزوجة استثناء الملك وكذا ما هو كذلك  
 في الفعل يقع دليلا عليه فلا يحتاج الى رفع الطلاق آة **قوله** بل هو باقي حكما  
 ولقد املكها بعد بالطلاقين اذا لم تنزوجه باخر **قوله** بل يحتاج الى دفع ما  
**قوله** وهو انقضاء العدة على تلك الحال **قوله** لولا آة **قوله** اي لولا دفعه **قوله**  
 لولا **قوله** يعني النكاح **قوله** وهذه الاضافة لخص به آة **قوله** استنتاج من  
 الشكل الثاني وتوافق المتقدمين في الكيف **قوله** فكانت عاصية وزوجها  
 او نفاه ميثا آة **قوله** من قبيل حذف الموصول **قوله** المص واذا تزوج قد  
 راجعت فالت مجبة لم قد انقضت عدته لم تنص الزوجة عند رجوعه **قوله**  
 قال الشافعي وابن الاثير مستحلف المرأة بما لا يجمع عليه آة عندنا كانت  
 منقضية حال اقرارها انتهى في بحث لان الزوجة صحت عندنا فلما لم

باب الرجعة

المرأة وجوابه ان المراد انها لو قال كما قال ابو حنيفة من عدم صحة الرجعة ونظير  
 ذلك في كل اربعة فراجها **قوله** والاخبار يقتضيه سبق المخبر عنه آة **قوله** انما سبق  
 المخبر به والى ان المخبر عنه هو العدة ليس سبقه من المقصود في شيء ويجوز ان يقال  
 قولها انقضت عدته في ما قبل حصول الانقضاء او يقال المراد سبق المخبر عنه متصفا  
 بالمخبرية **قوله** واجواب ان الضرورية آة **قوله** فيه بحث فانه لو صح ما ذكره لم  
 يستقيم قوله في مسئلة الثانية ولا يحل لها النزوح اخذا بالاحكام فان  
 انقطاع الرجعة هنا انقضاء العدة ليس الا بلزوم حل النزوح فليس على  
**قوله** المص بمنزلة مادون العدة **قوله** يجوز ان لا يقدّر المضاف اي بمنزلة  
 ترك مادون **قوله** المص لان في فرضية اخلافا **قوله** آة في فرضية غسل في الفصل  
 ان ارجع ضمير هو الى الفم والالف وان ارجع الى المضمة والاستثناء  
 فلا حاجة هنا الى تقدير المضاف بل في قوله بمنزلة مادون العدة وان ارجع  
 الى الترك اي ترك المضمة والاستثناء فالتقدير هو الترك **قوله** والفرج  
 بقوة الدلالة **قوله** الدلالة اذا علمت عليها لا يمارفها الصريح فضلا  
 عما ان يكون فوقها وما نحن فيه كذلك **قوله** وان كان لا يملكها ثم جاءت  
 بولد لا قل من سنها **قوله** آة لا يملك الرجعة **قوله** فيما نخل به  
**المطلقة** **قوله** المص فيقدم قبله **قوله** وتذكر الضمير ارجع الى الطلقة  
 لقوله بالطلاق **قوله** اجاب انما يدل بقوله ومنع الى قوله اذا اشتبه  
 آة **قوله** هذا ايضا من قبيل التعليق في مقابلة النقص والاولى ان يقال نقص  
 منه المطلق بالاجماع **قوله** المص وان كان الطلاق ثلثا **قوله** لم تقل ثلثه  
 لقوله بالطلاق بالطلقات **قوله** المص والزوجة المطلقة **قوله** جعل  
 الاطلاق قيدا للزوج دون النكاح ليمتشي على كلا وجهي شرط القول  
 ثلثا **قوله** المص وهذا يحل النكاح على لوطي آة **قوله** قال الشافعي يكره  
 ذكر الاصحاب وفيه نظر فان النكاح المنسوب الى المرأة يراوه لعدم

المأة



تصوره منها دون الوطء كاستحالة منها ويمكن ان يقال يجوز نسبة اليها مجازا  
كما يقال رتبة مجازا بالتمكين منه وهذا اقرب من حمله على العقد لان في حمله على العقد  
مجازين احدهما ان النكاح حقيقة للوطء ومجاز للعقد وفي حمله عليه والثاني ان  
فيه نسبة الاضيق زوجا باعتبار ما يقول اليه وفيه حمل اللفظ على العادة  
ايضا وفي حمله على الوطء مجاز واحد وهو نسبة الوطء اليها فكان اولى انتهى  
فيه بحث لان التمكن من الوطء لا يوجب الوطء ولا يلزمه ان يقال امراد  
التمكن المماراة للفعل وفيه ما فيه ولا يبعد ان يقال قوله نه حتى يتكبح زوجا غيره  
من قبل عينة راضية على الاستنا والمجاز في قوله لان النكاح عقد العزم يقتضي  
اخذ ما قول بعد موت الثاني في قوله وفيه شيء قوله فاجواب اننا قد ذكرنا قوله  
وهو قوله آه قوله وكان يمكن له ان يجاب بان شرط اكل شمس في غير المطلقة  
لثنا فانما نقول ثبت بالنزوح انما في اكل الجديد للنزوح الاول فيمكنها ثلث  
تطبيقات قوله فتح يندفع الامر الاول قوله فيه بحث **باب الايام وقوله**  
واذا قال الرجل لامرأته اياك غير احيضة قوله او قال والله آه قوله بغض لامرأته  
سواء كانت حايضة او طاهرة قوله وقال الشافعي قوله في القديم قوله واجب  
بان صحتها سقط اجماع آه قوله والنظر ان لها حقا في اجماع في كل رتبة اخر  
مرة لا اقل يؤيده قصة عمر حين سمع من تلك المرأة ما سمع فسأل حفصة كم تبصر  
المرأة عن زوجهما آه عليه ما فضل في الغاية قوله وفيه نظر انما استلزم ان لا  
يحكم القاضي بوقوله كيف لا يحكم وقد وقع الطلاق بلفظة السابقة حين  
الي منع صحتها ويانه فان الطلاق لا يختص بالثبوت فانه انه يثبت على ما  
يتعلق لها نعم بردي الشافعي لان الفرق عند هؤلاء في فليتا من التفضيل  
في شرح الزيلعي وغيره وبهم ذلك من قول الشارح ايضا لان معنى الايام  
عندنا آه تأمل قوله فلم يتصرف فيه الا بالثبوت فيوقف على تطليقه او  
تغير في القاضي قوله وفيه تأمل قوله بطل الايام عندنا خلافا لما في الايام

تعليل

تعليل

تعليل لقوله بطل قوله فكان سموه قوله اي محولا على الاستماع قوله وتعليله اي بتعليل  
هذا الحلف قوله والاظهر ارجاع الضمير الى الامتناع قوله اربعة الايام لو ما قوله فيه  
بحث قوله يلزمه بالقرآن كقوله ان قوله فيه نظر اذ لا يعقل وجه لزوم الكفر بان  
فان الحكم من اليقين مرة على حد لا داخل بين مدته حاشا يلزم الكفر بان الا ان  
يراد بالقرآن قربان في مدته اليقين فليتا من فانه مع بعد الامتناع كلام باقي  
الشروع قال المصنوع ولا كذلك اليقين قوله قال ابن الهمام فيه ان قوله والله  
لا اكتم زيدا سنة الايام ما بين مع انه ينصرف الى اليوم الاخر وهو  
صاحب النهاية بان المعين اكمال وهو المعنى نقطة الغضبة لعدم كلامه من اكمال  
منظور فيه بانه مشترك الانزام اذا لا يلازم ايضا يكون عن المعنى نقطة انتهى  
وقال تاج الشريعة ونحن نقول في الفرق بين اليقين ان الاستثناء لو  
انصرف الى آخر السنة يلزمه احد الكفر وهين لانه انما ان يقر بها فيلزمه  
الكفارة او لا يقر بها فيلزمه كفره الطلاق عند القضاء اربعة اشهر ولا كذلك  
اليقين انتهى وتعليل مراده انه لما تراض جها المطالبة والنزوم احد الكفر وهين  
مقتضى الايام صرف اليوم الى آخر السنة ومقتضى الايام خلافه تساقط  
وعلى مقتضى اللفظ وهو التفسير فليتا من قوله في مدة الايام قوله اي اللغويين  
قوله لانه انما صار مولى مع امكان القربان آه قوله تعليل لقوله ولا يشكك  
له اربع سنوة آه قوله لان الاصل عدم ما يحدث قوله فيه بحث اذا لا يخرج  
من الكوفة ايضا كذلك قوله واجاب العلامة شمس الامة الكوردي قوله  
وهو قول من قراء الهداية على المصنف ثم اقول يستفاد من هذا الجواب من كلام  
المصنف فالظاهر ان الاستدلال الى المصنف كما هو دائره في اثنائه قوله فلا يكون  
رجوعه الى ابياتة صحتها في اجماع قوله وليس هذا كما مستقيم في هذا الحكم  
فانه مستتب باختباره بطريق محذور فيما لم يزمه فلا يستحق تخصيصا قوله اذ  
لاحق لها فيه قوله لسقوطه بعد زوجه وهو عدم قدرة الرجل او عدم فليتا



كسقوط وجوب الوضوء بعد **قوله** لانتم ان الاصل في نية اجماع **قوله** يمكن  
 ان يستدل على المقدمة الممنوعة بقوله تعالى فان قوا فان الله غفور رحيم  
 فان وعد المغفرة انما يكون اذا حثت وذلك باجماع فانهم اتفقوا على ان  
 وعد المغفرة على النبي لا الايمان كما سبق **باب اخلع قوله** واخلع نشوز  
**قوله** اي ميني اخلع **قوله** فقدم ما بالترجل آه **قوله** ولانه لا يحصل النية بالايان  
 الا بعد مدة بخلاف اخلع فكان نسبة الايمان الي اخلع نسبة الطلاق للزواج  
 الي البائنين **قوله** وحكمه وقوع الطلاق البائنين **قوله** يعني عندنا **قوله** انه من جانب  
 المرأة معاوضة آه **قوله** ويعني من جانب الزوج **قوله** المص واذننا في  
 الزوجان **قوله** قال ابن الهام هذا الشرط خرج من خرج الغالب اذا عاين  
 على الاضلاع غالباً ذلك لانه شرط معتبر لمقدم وقد يقال جواب المسئلة  
 في كلام القدوري الا باضة فانه قال لا باضة وابطاظة الاخذ مشروطاً بمشقتها  
 انتهى وفيه نوع تأمل **قوله** فاذا فعلنا ذلك **قوله** وقال الرجل خالعتا وقبلت  
 المرأة **قوله** فقالت لا اعب **قوله** العت المواقفة والغضب من باب ضرب  
 ومنه هذا الحديث **قوله** اولي ان يكون مباحاً آه **قوله** فيه بحث اذا ما ذكره من  
 الا ولتونه غير ظاهر **قوله** قوله نعم وان اردتم استدلال الي قوله فلاناً فذوا  
 منه شياً **قوله** قال ابن الهام في نظر لان النبي عن الاخذ في هذه آله انه متعب  
 بنشوزه وعده واطلاق الاخذ منها متعب بنشوز كل منهما على الآخر فلما عارض  
 فلما خصص النبي اقول ممنوع بل خوف كل منهما ان لا يقيم حدوداً لله وذلك  
 يحصل بنشوز الواحد فانه اذا اشترت المرأة فقط كوزان يخاف  
 الرجل من استيلاء الغضب عليه فلما يقيم حدوداً للزوجية وكان اذا اشترت  
 الرجل فقام **قوله** لانها سميت **قوله** ما لا **قوله** تعليل لقوله يلزم عليه ما لا **قوله**  
 لكتمها بالنظر الي ذلك **قوله** انما اشار الي قوله بوجه ان يصير ما لا **قوله** المص ردت  
 عليه مهر **قوله** قال ابن الهام قبل يجب عليه ان يمينه ما يصدق عليه اسم المال

قوله

علم المال

واقفه درهم كما عرف في الاقرار وهو مذهب احمد واجواب اجمالية انما  
 توجب الفساد ولان كون اقل ما هو مال درهم اعم انتهى وانما جدير ان اقل  
 ما هو مال درهم مذكور ومصرح به في كتاب الاقرار **قوله** وكأنه اراد بكونه  
 صلة ان يكون للبيان على اصطلاح النحويين **قوله** فيكون له في نقطة الصلة اصطلاح  
**قوله** ومنهم من ضبط فقال كل موضع يصح الكلام فيه بدونه فهو للتعويض عند  
 الخفيفة ولا يصح الكلام بدونه **قوله** لان قوله درهم يكون ان يكون له آه  
**قوله** ويصح فاجتنبوا الرجس من الاوانا ان على البداية **قوله** وانما اذا دخل  
 اجمع آه **قوله** اعتراضان **قوله** واجواب عن الاول آه **قوله** اذا كان من المص  
 عدم صحة ما ذكره نرى على تلك الضابطة من كون كلمة من للصلة دون  
 التعويض مع انها حقيقة فيه كما تقدم لم يوجب هذا الجواب **قوله** ومن انما  
 بانا لانهم انما لا معروضة بل ما في يد معروضة بالاشارة اليها **قوله**  
 وانما جدير بان هذا المقدار من التعيين لا يكون في المعهودة الا بوجه انهم لم  
 يكتفوا في معهودة الذكر في قوله وليس الذكر كالانثى بان ما في يدها  
 معهود بل ضحكوا لذلك كونه محرراً فليست **قوله** ولا كذلك شرط المرأة عن  
 العيوب **قوله** فان الاصل هناك باق فيجوز العقد **قوله** فكانت التماسية  
 بينهما **قوله** اي بين وعلى والشرط **قوله** وبين الشرط واجزاء **قوله** اي  
 جسد ما **قوله** واخلع معاوضة **قوله** اي من جهة المرأة فيه بحث اذا قد سبق  
 في قول الباب ان اخلع بين من اجماعين عندهما الا ان يكون الزانيا **قوله**  
 فيجوز الوعد على معنى آية **قوله** فيه بحث **قوله** لها الي قوله واخلع معاوضة  
 آه **قوله** كون اخلع معاوضة مسلم ان ان الكلام في كون هذا القصر خلعاً **قوله**  
 ولما اتينا الي قوله اتا بعد قولها **قوله** اذا احوال شروط **قوله** ولا في خففة  
 آه **قوله** قال ابن الهام قالوا ما عليه على الحقيقة وهو العطف  
 فيكون الزوج بعد لا يقع عطف اخري هي دعوى المال عليه ما اتا النبي

قوله  
قوله  
قوله

الكلهم



القول في جواب سؤال  
بأن يكون شرطاً بين  
القولين

محصل كلامه ان الحال في التصور بين لا يلزم ان لا يقرار والبنية وبما تنوذر  
هنا اذ القول ليس باقرار **قوله** فقبلت طلقت واختيار بط اذا كان للزوج  
**قوله** العبارة المرتبة هكذا فقبلت فاختيار بط اذا كان للزوج طلقت  
ولا نقول جائز عطف على باطل فاما كيف يكون المنع فالاصوب تأخير  
طلقت عن قوله للزوج حتى لا يلزم المحذور **قوله** فان بين الزوجين تتم آه  
**قوله** فيه بحث فانه اذا باع العبد فيما ذكره من الصورة بخيار يفتق العبد  
سواء فسخ البيع بغير حكم اختيار او لا يوجد شرطاً لغيره وذلك مراده  
بعد قبول شرط اليمين الفسخ فالظاهر منع وجود الشرط اذا شرط  
هو لقبول الموجب لوجوب الالف عليها وظاهره ان وجوده بعد سقوط الخيار  
وهذا قال كلام الشارع آخر امكننا ان **قوله** كلما سبط آه **قوله** كلما سبط  
**قوله** والنفقة المأخوذة **قوله** اي المفروضة **قوله** سوي الضيق **قوله** بالانفاق  
**قوله** كذا في بعض الشروح **قوله** يعني شرح ناهج الشريعة **قوله** ونفقة العدة  
لم تكن واجبة آه **قوله** جواب سؤال **قوله** ونفع الطلاق بغير بدل **قوله** فكذا  
هذا **قوله** فان خالفها على انه اي الاب ضامن آه **قوله** فيه بحث فان التعلق  
بالشرط لا ينزل قبل وجود الشرط كما تقدم وتهم لم يوجد الشرط  
لان وجوده بوجود الالف ولم يوجد قبله وجوابه ان هذا مثل اخلع  
على ما في يدك فان الاب لم يكن غارله اذ جهل ليس بعذر تام فاف  
المعلوم انه لا يجب في ما لا يخفى في اثنائه **قوله** فكما يصحح على ما عليه **قوله**  
ضمير عليه راجع الى العبد **قوله** وفيه نظر **قوله** لعلى وجهه ان النكاح من  
عوالي النعم على ما تقدم فكيف يكون زواله نفعا محضاً بل غاية الامر ان  
يكون مشوباً بالنفع والضرر دائر بينهما **قوله** وذلك مما لا يحتمل النية  
**قوله** وقد مر جوابه **قوله** فان كانت فلهما على الزوج آه **قوله** اي ان كانت  
مدخولاً بها **قوله** وان لم يكن **قوله** اي ان لم تكن مدخولاً بها **باب الظهار**

قوله

**قوله** وانما قيد الى قول فانه لا يكون آه **قوله** في اثنائه خلافة **قوله** وسببه  
سبب اخلع وهو النشوز آه **قوله** فيه بحث فاما مثل ثم قول وهو النشوز  
ثباته على الغالب **قوله** وقال الشافعي لا يكره ان يوازي **قوله** اي في قول **قوله**  
واجاب صاحب الاسرار بان التماس حقيقة في الممس باليد **قوله**  
الاولي بتوك قوله باليد فان الممس لا يقتضيه بها فيكون عاماً للجميع من التمسك  
وغيره **قوله** لانه في ذلك تغيير موضوع الشرع **قوله** وعدم كونه اياً يعلم  
من قوله لانه في تغيير موضوع الشرع **قوله** الممس وكذلك اذا اشتبهت بين  
لا يحل له النظر **قوله** قال ابن الاعام مقتضى العبارة ان لا يحل النظر الى اعضاء  
وغيرها وليس كذلك وانما المنع بحجته لا يحل النظر الى اعضاءها فاستعمل  
من بعضه فوهم في مجازية التبعيض قال الا تفرق في اذ اشبهت امرئ من لا يحل  
لغيره النظر فيه الى هذه الاشياء النظر والبطن والفرج والفخذ على  
التأنيب من سائر محارم انتهى فعلى هذا يخلو الفضلة عن العابد ان يقال  
المضاف مقتضى لا يحل النظر الى اعضاءها المعهودة **قوله** الممس على التأنيب  
**قوله** قال ناهج الشريعة احترز به من المطلقة ثلثاً وكذلك كل من كانت طلالاً  
ثم حرمت عليه فقلتم امرئ انتهى لكون اذ اشبهت بها بما يكون مظاهراً **قوله** الممس  
فالتشبيه بجميعها او لغيره **قوله** فيه بحث فان في الجمع ما يحل النظر اليه  
وغيره **قوله** الممس لان كاف التشبيه **قوله** اي ادائه فان الكلام في مثل اني  
وكا من جميعاً واحداً **قوله** الممس يخفف به **قوله** امرؤ كثره استعماله فلا يرد  
نحو **قوله** فلا بد له وابتغاه فتواه **قوله** فيه بحث نعم كل ما يكون محلاً للحكم كالتكلم  
يكون محلاً له بقائه وانما حكمه تغيير مستم وما ذكره من حديث المحرمة لا ينفذ  
**قوله** لان اوله ان لا يكفره **قوله** وهل معنى محليته النظر بقائه انما هذا  
**فصل في الكفارة** **قوله** الممس للنطق الوارد فيه **قوله** اي في الظهار  
او الكفارة بتأويل التكفير او ترتيب الكفارة المعلوم من السباق



قال المحقق وكذا في الاطعام **اول** بدلالة النص على ما قرره المحقق  
فلما قلنا فانه سيجي من المصنف في تحليل جواب قريبان الظاهر منها في  
اشارة الاطعام ما يحتاج اليه **قال** المحقق فلما تبين تقدمها على الوط **اول** وتقدم  
على سبيل الاحتياط حتى لو جامع في خلال الاطعام لا يلزمه الاستيفاء  
كذا في شرح تاج الشريعة وفيه ما فيه **قال** واجب بان الازهر في حكمي  
عن ابن السكيت انه جاء عدي فوق وكلما هما في **اول** في المرفوع واما  
ذات موقفة وعدي فوق كما حكى ابن السكيت فوجهان يكونان  
رقا له اذا رجم وهو فوق له ثم حذف الفصلة كما في الهند وقيل  
الي آخره **قال** لكن قوله دم هذا **قال** وعلى هذا خبر مشهور في  
على الكتاب **قال** ثم اتفق النصف الآخر لم يكن **قال** حق العبارة في قوله  
**قال** كما تقدم **قال** في اول الحقيقة **قال** فجعل العلق بجهة الكتابة انما لا  
**قال** خبر لانه راجع الى العلق **قال** وهو يختلف باختلاف اجزاء نظرا  
للجانين **قال** قوله هو راجع الى الاعاق وقوله نظر لتعليل لقوله وجعل  
الاعاق في وقوله فجعل العلق **قال** وهذا لان النسخ لا يصح الا في  
الكتاب **قال** فصار هذا العلق سببا في اعاق في مقدم من المولى  
وعقد الكتابة وحق العقد في ان لا يبطل ما ثبت بهذا العقد وقد حصل  
حكم العلة وهو العلق وهو غير مختص بفضاء الى كل واحد من السببين  
كلما كان ليس معه غيره كواحد من جماعة فانه يقبل بهم ويصير كل واحد  
مستوفيا حقه بصفة الكمال **قال** وجعل الاعاق للتكفير **قال** كيف  
يجعل علق بجهة الكتابة فهو مكاتب وعقد بجهة الكتابة وانما ثبت  
هذا هو الاول فانها لم يفسخ في حق الاول والاكساب وعليها رتبة  
سائر الشرع وتزدك بصيرة فيما قلنا **قال** بان اعاق الى قوله  
هو اعاق **قال** قوله اي اعاق اسم ان وقوله هو اعاق في خبر **قال**

فانما معنى باداء العدل والمفروض انما لم يشك  
والمعنى عندى على الجواب انما هو محمول الفرق  
عقده

فيل

فيل المسيس **اول** اي جيب **قال** فاليان المسيس **اول** اي جيب **قال**  
والشرط انما في من آية قوله فيقدم الشرط **قال** كونه انما في ضرورة  
الاول لا يقتضيه ان لا يوجد في بدونه كما في انما في العام **قال** ويجب  
الاستيفاء لانه ان يخرج عن الايمان آه **قال** وفيه انه على هذا التقدير لا  
يوجد احد شرط الكفارة فينتق الشرط ايضا **قال** لان ابعاده قبل  
المسيس اخلاوة آه **قال** ان اراد اتحادها فاما فليس كذلك لعدم  
الاخلاوة وان اراد الاستلزام فلا يفيد وعندي ان الاخلاوة من ضرورة  
التقديم وانما المراد بالمسيس ما يطلب حله لا جيب المسيس ثم  
بداه المظالم بالكتفير علم انه طلب ان يقع كل مسية بعد ما قاله  
وقع في خلاه كان مطلوب احل بحسب ظاهر حاله من البداية بالتكفير  
فلم يكن عنه ولم يوجد الشرط واذا استأنف واخلي عنه يوجد الشرط  
بالنسبة الي ما بعده من المسيس المطلوب حله فليست **قال** وترك  
العود الى الكفارة **قال** قوله الى الكفارة متعلق بقوله ترك العود **قال**  
واجواب الى قوله فلما يتقدم في قطع التتابع **قال** لا يقال صحة هذا الكلام  
تستلزم ان يقطع التتابع اذا وطئ غير المطلقة منها بالانها زائدا  
او بالليل كيف كان وقد فرغ بكلامه انما لان هذا الكلام وارد سندا  
لمنع استلزام عدم انفساد الصوم انتفاء قطع التتابع فلا يصح ان يقال  
لو صح اذا حاله لم لا يجوز ان يكون من المواضيع التي تقتصر فيها النص على  
مورده لو روده على خلاف القياس فليست **قال** اي من غير الاعداد  
**قال** مراد المعداد وذات **قال** فلا يجوز ادائها قيمة اذا كانت اقل قدرا  
**قال** وانما اذا كانت اكثر او مساوية فيجوز في نظيره **قال** تبلغ قيمة نصف  
صاع من خطلة لا يجوز **قال** قوله لا يجوز يعني لا يجوز في الاعداد والمنصوص **قال**  
لانه لا اعتبار لمعني النص في المنصوص عليه وانما الاعتبار له في غيره **قال** خبر

عن قوله انه ص



راجع الى المعنى وضرب غيره راجع الى المنصوص **قوله** واما اذا اختلف  
 الى قوله لم يجز **قوله** واما اذا كان ثلثه فتم او اكثر فجزى بطريق اداء  
 القيمة **قال** المص وان امر غيره ان يبيع على الامر لانه يحمل القيمة  
 والقرض فلما يبيع بالشك وعن ابي يوسف انه يبيع ويحمل فرضا  
 لانه اذا ما حضر انتهى وبهذا اتين ان تعليق المص للمسئلة بقوله  
 لانه استقراره من غير لبس كما ينبغي لعدم انتهاضه على ظاهره وان  
 والا ولي ان تعليق بقوله لانه طلب التملك منه مبيع والفقر فافضل له  
 اولا ثم لنفسه فيحقق تملكه ثم تملكه كما لو وهب الذين من غير  
 من عليه الذين واكثر بقصد فليسا **قال** المص وفي الاباحة ذلك كما في  
 التملك **قوله** كان الظان يقول وذلك هو الاباحة ويستلزم التملك  
**قال** المص ولو كان فيمن غشاهم **قوله** مسئلة كتاب الايمان فزكوة  
 بسبيل التفريق وان لم تكن مذكورة في اجماع الصغير ونحوه في  
 لكن كان ينبغي ان يقول فيمن غشاهم او يقول لو كان احد  
 فظما لانه الغش وحده لا يعتبر كذا في شرحه **الآثار** في **قال** المص وان  
 اطعم مسكينا او احدا ستيان يوما اجزاه وان اعطاه **قوله** افطار  
 في الاولي لفظ الطعام وفي الثاني لفظ الاعطاء يعلم حال التملك  
 في الاولي والاباحة في الثاني بطريق الاولي **قال** المص والحاجة تختص  
 في كل يوم **قوله** يعرف من تعليق المسئلة انما نية **قوله** وبهذا اشارة الى  
 قوله لم يجز الا عن يومه **قوله** لا يظهر جعله اشارة الى مجموع ما ذكر من  
 المسئلة بل انما يلزم التملك **قال** المص فقد قيل لا يجزى **قوله** وذكر  
 في المحيط وهو الذي كذا في النهاية واليه يشير قول المص وان اعطاه  
 في يوم واحد لان الاعطاء هو التملك وفي التلويح ما يخالف ذلك لكن  
 لا تعويل عليه **قال** المص لان الحاجة الى التملك تختص **قوله** قال ابن ابي

ما انظر  
 الى المعنى  
 في قوله  
 لانه

او نقول فيهم

وربما

وربما يشعر بقصر المص بعد حكاية القولين على توجيه هذا القول باختياره  
 الا ان الاول احوط ونكتة جوابه منع كون التملك لما اقيم معاهم الاطعام  
 اعتبر ذاته من حيث هو تملك بل يجب اعتباره من حيث هو اطعام لانه لما  
 اقيم مقام الشيء اعتبر فيه احكام ذلك الشيء انتهى ولك ان تقول ان قصار  
 على توجيه هذا القول لانها موصو القول الاول بحيث يتضمن جواب وجه  
 الثاني على قدمه **قال** المص لان التفريق واجب بالنقض **قوله** ولك  
 ان تقول العدد ايضا منصوص عليه فيمنع ان لا يجوز اطعام مسكين واحد  
 ستيان يوما ويمكن ان يجاب بان نية امر الى المشتق فنفسه على ما  
 فنعلم ان المتصور تعدد الحاجة وبه يتعدد المسكين الواحد على فليسا  
**قال** المص الا ان يمنع من قبله **قوله** فيه بحث **قال** المص وقال محمد بن  
 عنهما **قوله** قال الآثار في وعندي قد لا يحد اذني وبين وجه التخرج في  
 شرحه **قال** المص وانما ان النية في اجتناب الواحد **قوله** لان ذلك فان من  
 وجب عليه كفارة طهارنا عتق عنهما او صام شهرين كان له ان يجعل ذلك  
 عن ايها شاة كما يجب بعد سطر **قال** المص والمؤخر في صياح كفارة واحدة  
**قوله** فيجب القول به نظر الفقهاء ولكن يخرج عن العهد بيقين **قوله** وفي  
 بحث من وجهين احدهما ان كل طهار وجب **قوله** والآثار ان المص  
 فقد راي كل كفارة طهار **قوله** واجب عن الاول اليه وهو وجب واحد  
**قوله** فيه بحث فان لك ان تقول انما جنسان لا خلاف السبب  
 وخطاب كطهر نعيم قد تحت السبب مع تعدد الكفارة كما اذا طاهر من شاة  
 بلفظ واحد على ما تقدم قبل الفصل ولا يمكن ذلك في طهرين **قوله**  
 واما اطعام ستيان مسكينا **قوله** فيه بحث فانه لم لا يكون التفريق احكامي  
 بنية التوزيع كما في التعداد احكامي فيما اذا اطعم ستيان مسكينا واحدا ستيان  
 يوما فليسا **باب اللعان** **قوله** ثم لقب الباب باللعان آه



**اقول** تسمية لكل ما يسمى بجملة **قوله** وحكمه حرمه الوطء والاتحاد كما في قوله من  
 اللعان **اقول** وفي الكفاية لا يقع الفرق بين نفس اللعان حتى يظلم في هذه الحالة  
 طلاقا باينا يقع وكذا لو كذب بنفسه حل له الوطء من غير حرمه اللعان  
 انتهى **قوله** وتخصيص المرأة يكون من حيث فادها غير مفيد كونه شرط في جاب  
 اتصل ايضا **آه** **اقول** قال العلامة انما يلزم هذا الخطاء فاحش لانه من شرط  
 اللعان ان يكونا من اهل الشهادة لانه شهادة وكونه ممن لا يثبت فادها كانه  
 لا يخل بهذا الشرط لانه اللعان يجري بين الفاسقين وانما اشترط ذلك فيها  
 لثبوت عنتها لانه هذا القذف لا يجب الا اذا كان المقذوف عفيفا عن  
 الزنا فكذلك اللعان لانه قائم مقام حد قذفها وهذا لان من شرط اللعان  
 ان تطالب المرأة عن الزنا فكذلك اللعان بموجب القذف وهو اكد واذا لم  
 يكن ممن يحد فادها ليس لها المطالبة بذلك فلا يتصور اللعان ولا  
 يوجد في حقيقة هذا المعنى فلا بد من معنى يمنع قال العلامة الامام كمال الدين  
 ابن الاحام والحاصل ان المراد به المقذوفة دونها فاضقت باشتراط كونها  
 ممن يحد فادها بعد اشتراط اهلية الشهادة بخلافه ليس بمقذوف وهو  
 ثابت فاشترطت اهلية الشهادة دون كونها ممن يحد فادها وانه علم انتهى  
**قوله** لو حكم احكام بنها دهم جاز **آه** **قوله** وكذا الحد ود في القذف **قوله** سب  
 الاملاك **قوله** وكذا في جابنها **قوله** اجيب بان اللعان الى قوله فلكل ردة **قوله**  
 فيه بحث اذ الظاهر ان حكم سائبة في الامانة كان حكم الاجنيات  
 فيقضى السؤال ويجب بعد ثلثة اسطر **قوله** فانه لا يصير قاذفا **قوله** محالف  
 كما مر **قوله** قبل هذا الحديث **آه** **قوله** القائل هو اللعان **قوله** قوله  
 يجب عليه **قوله** كيف يجب اكد والمقذوفة غير محصنة بطلاق قذف  
 المحذوفة في القذف فانه لا ينافي الا حصان **قوله** لانه شهادة بعد  
 العلق **قوله** فعلى هذا ينبغي ان لا يحد الزوج القاذف اذا كان عذرا وهي

محذوفة في قذف مع انه يحد الا انه كلام على الاستدلال فخص صرح  
 به ابن الاحام **قوله** المحصن ويقول في الخامسة غضب الله عليها **قوله** قال الزكي  
 وانما خصت المرأة بالغضب لان النساء يستعملن اللعن كثيرا فلا يقع اللعان  
 به وتحاش من الغضب انتهى **قوله** واحد من ثمن يكثرن اللعن ويكفرون به **قوله**  
 يعني قوله هم المتلاعنان **آه** **قوله** هذا دليل آخر غير ما ذكره المحصن كالاخفى  
**قوله** وهو تخصيص **آه** **قوله** يعني في الاجتماع كالتخصيص فان في الاجتماع  
 يستلزم الافتراق **قوله** ووجه الاستدلال الى قوله فاما **قوله** فنه بحث  
 فان زكي يقول بثبت التشرع بنفس اللعان الا ان يحل كلامها على المنع  
 والتدبير لان ان ثبوت الحرمة يستلزم ثبوت الفرق كما في الظاهر  
 بل يستلزم ثبوت الامساك بالمعروف واذا حل على ما ذكرنا يظهر وجه  
 ترك المحصن لفظة ايضا لعدم وفاء ما تقدمه بالمطافاة **قوله** المحصن والعلية  
 قوله **قوله** فيه بحث فان الثابت منه ومقرر على قوله ان اسكتها فهي  
 طالق **قوله** اجيب بان ذلك منصرف الى طلبه ردا لمرآه **قوله** الذي يثبت  
 الحديث **قوله** هم لا سبيل لك عليها انما هو قبل سؤال المهر ولا يكون اجواب  
 قبل السؤال **قوله** المحصن لان فعل القاذف انتسب اليه **قوله** فعله هو التفسير القرون  
 باكرمة وذلك هو معنى الباطل وسجي ووجه آخر في باب العنان **قوله** لانها يكونان  
 متلاعنان **قوله** الاطهر ان يقول وكونهما متلاعنان **قوله** وجب عليه اكد **قوله**  
 بعض بكلمات اللعان كما في **قوله** فطلت اهلية اللعان **آه** **قوله** بطلان اهلية اللعان  
 ان يكونا بائنا اكد عليه لا يوجد به فقط والاصوب طرح لفظة الاهلية من  
 البين فليتأمل ويجب بعد سطور ما ينهك ما قلت وما غر الشارح ان قول المحصن  
 في تحليل قول القذورتي فان عاد الزوج واكذب نفسه **آه** ان ان وضع مسئلة  
 هناك فيما اذا اكذب نفسه بعد فادها عليه وهذا ليس كذلك وهذا يظهر  
 انه لا تكرار **قوله** فيؤثر على الزوج **آه** **قوله** وعند من يرجع الضمير من



البارزين هو اللعان والافاضة لادني ملازمة **قوله** المص فان عاد الزوج  
 واكذب آه **قوله** في النهاية اذا لم يطلقها تطليقة بانية بعد لعن انهي يعني بعد  
 العلف قبل اللعان **قوله** قال في النهاية هذا اذا لم يطلقها **قوله** لا معنى لهذا الكلام  
 بعد تعيين المسئلة بقوله بعد اللعان **قوله** بخلاف ما لو اكد ب نفسه  
 بعد ما لا غيرها **قوله** واما اذا اكد بنفسه قبل التطلق واللعان فانه يحذر  
 بتقلب قد فسد سبب الحد لعن اللعان من جهته ولا مجال لذلك المعام اذا  
 اكد بعد التطلق لان المقصود باللعان لما حصل كانه حصل بنفسه  
 فيقرر سبب اللعان تامل وانه المستعان وبعبارة اخرى يقدّر اللعان  
 كمن في جهته فيصير الى الموجب الاصل كما سبق وفي الاكذاب بعد التطلق  
 حصل المقصود بخلاف فلا يصار الى الاصل **قوله** تكرار لقوله **قوله** وفيها  
 قد مناه اول هذا الورق ما ينهك عنه انه لا تكرار **قوله** روي انه لم قال  
 ان جاء اصيب الى آخر الحديث **قوله** الا صيب تصغير الصيب وهو  
 الذي يضرب شعره الى اخرة والاصح تصغير الاصح وهو قليل لحم الخنزير وحشيش  
 الساقين اي دفيئها بأكابر الممثلة المقنونة **قوله** وان جئت به اسود وجعلها ليا  
 الحديث **قوله** اجماع في بضم الجيم لفظه كحل **قوله** المص يمكن الاحتال وتلك  
**قوله** اي قبل الولادة وتلك الضمير يكونها في تأويل ان مع الفعل **قوله** المص  
 والحديث محمول على انه عرف قيام اجمل بطريق الوحي **قوله** في بحث لان  
 احكامه ومحمولة على نصب الشرع الا ان يقوم دليل على كونها من اختصاص  
 كما تقرر في الاصول **باب العتق** **قوله** المص فلا بد من معرفته لذلك  
**قوله** وعن الامرواني توفي بطشت فبما روي في العتق فان كان  
 عضوه يؤل الى النقصان وينزوي علم انه لا عتق فيه وان كان لا يؤل ولا  
 ينزوي علم انه عتق كذا في شرح الكافي قال ابن الهمام لو اعتبر هذا لزم ان  
 لا يؤل سنة لان التأويل لا بد منه لانه حكمه نهى **قوله** بعد التمام الى قوله وقد

لا يفسد الا بالعلم فانه عتق عما قالوا  
 القاصلة فيه ان اجتمع ذلك على

تقدم

تقدم **قوله** ولعل الشافعي يارضع في التمام **قوله** اذا حبس في العتق الى قوله  
 لانه يعين آه **قوله** العتق بضم العين وقوله لانه يعين ذكره بينا وشمالا **قوله** الحديث  
 محمول على الفرار بالطلاق **قوله** في بحث **قوله** المص قال وم من المزدوم  
 فوارك من الماسد **قوله** قال الزبلي لا حاجة له فيه لانه يوجب الفرار لا الخيار  
 وظاهره ليس بمراد اجماعا لانه يجوز ان يدعي بيمينه ونياب على ذمته وتضمنه  
 وعلى القيام بمصالحه انتهى فيه بحث اذ لم يذكره الشافعي دليلا على ان يوجب  
 الخيار بل على كونه منفورا عنه شرعا كما انه غير منفور عنه طبعيا **قوله** المص ولنا  
 ان فوت الاستيفاء اصلا بالموت لا يوجب الفسخ **قوله** وفيه نظر  
 لان النكاح موقت بحياة المالكين **قوله** المص لانها بخلاف المقصود المستوع  
 له النكاح **قوله** فان قيل جعل في المسئلة التي قبلها استيفاء الوطى من التمسك  
 فلا يجب اخبار بقائه وهنا جعل المقصود المشرع له النكاح حتى يختبر  
 في الفسخ باحت وهذا تدافع اجيب بان الوطى له جهتان كونه مقصودا  
 باعتبار المقصود الذي شرع له النكاح وهو التوالد فانه لا يحصل الا به وجهته كونه  
 ثمرة حيث يصح نكاح الرضعة والآية فلو كان مقصودا لم يكره نكاح  
 هؤلاء كما لم يكره استنجاء الحش للتحلل والتركوب فاعتبرنا جهة الثمرة فيما اذا  
 كانت هذه العيوب بها ولم يثبت له ضيا الفسخ جوا على الاصل من ان  
 ازاله قيد النكاح بالطلاق لا الفسخ ليتمكن من ازالته به ومن الاستمتاع بغيره  
 وجهة المقصود به فيما اذا كانت لانها لا يمكن من الطلاق ولا الاستمتاع بغيره  
 انتهى وقال الشيخ اكمل الذين هذا السؤال نشأ من تفسير المشرع له النكاح  
 بالوطى وليس ذلك بمرادنا المراد به التمكن كما تقدم وبما يمكن به بخلاف  
 العيوب الثلاثة انتهى ونحن نقول فيه بحث لان المص صرح في اقول الباب  
 ان الحق ثابت لافي الوطى **باب العدة** **قوله** عند والملك المتعة  
**قوله** او شهرته **قوله** وهو من هذا النوع والسببها وشروطها ونوع الفرقة **قوله**



ليس وقوع الفرقة هو نفس زوال ملك المنفعة وهل زوال ملك المنفعة في  
 الطلاق الترجيعي وكذا ان تقول نعم زوال بطريق التبيين وقد سبق في باب  
 الرجعة قبل فصل ما يحل بكل المطلقة **قوله** وركنها حرمان ثمانية آه **اقول** ان  
 حرمة الازدواج واخر وجع كما سبق في هذا الباب من ذلك الكتاب فيكون  
 التعريف بالتعريف تعريفا بالانتماء **قوله** ولم يقل وقد دخل بها لان قوله وصفا  
 بغض عنه **اقول** المتبادر في امثاله هو التوريع فلا يغض ما ذكره عنه مع ان  
 قوله اورصيا غير موجود في اكثر النسخ **قوله** واللفظ حقيقة فيها فكان  
 من الالفاظ المشتركة **اقول** غير مطابق للمشرع **قوله** عند من بقوله  
 بالاطهار **اقول** يغض عند انشاء نفي **قوله** ولفظ الثلثة في قوله تعالى ثلثة قروا آه  
**اقول** فيه بحث فان التعرض للفظ الثلثة يوجب لغوية وقوله العمل باللفظ  
 اجمع الى هنا فالاولى ان يفسر لفظ اجمع في كلام المص بالثلثة فانه جميع  
 يغض وان لم يكن صيغة وانما اجمع يطلق على فردين وبعض كما في قوله تعالى  
 اجمع اشهر معلومات **قوله** المص لقوله تعالى وانما يتبين الآلة **اقول** لا يخفى  
 عليك ان المصداق عند ثلثة اشهر لتي لم تحسن لصغر هو آخر الآلة لما ذكره  
 فليما **قوله** وباعتبار فائدة العدة آه **اقول** فيه ما مثل فائدة الانتهاء بالمتى  
 وانما موجوده في طلاق الصحيح اذ مات قبل انقضاء العدة **قوله** لانها عند  
 سلمة **اقول** ضمير عده راجع الى الموت **قوله** واجب بانها الى قوله  
 فلم تخول العدة آه **اقول** لا يقال بهذا الجواب قول المص لقيام الكفاح  
 من كل وجه لان ذلك بالتبني اذ رجع وانما اذا لم يراجع فالبطلان على عمله  
 من وقت وجوده وقد مر في باب الرجعة **قوله** اذا عجز عن الركوع والسجود  
 يوم آه **قوله** يغض بعد ما صلى اولها بركوع وسجود **قوله** فان الطهارة وان كانت  
 فيها البدلية لكن لا جميع بينهما آه **قوله** يغض ان المراد بالجميع هو كمال احد جهات  
 وليس ذلك بموجود في الطهارة بل فانه لم يجمع بينهما في رفع حدث واحد

بل رفع حدث الاول بالآه وانما في بالشراب نعم اجتماعي صلوة  
 واحدة **قوله** وانما العدة بالشهور فبذلك عن الحيض **قوله** قال الله تعالى  
 وانما يتبين من الحيض الآلة **قوله** عالما بحكمها عند ابي حنيفة **قوله** يغض  
 انه فاسد عند خلافا لما فانه باطل عند ما وسجي في المحرور **قوله** المص  
 لا للتعريف عن فراغ الجسم لشهرها بالاشهر **قوله** والظاهر انها لو كانت  
 التعريف ثبت المطا ايضا الا انه بني الكلام على الواقع ان قيل المرو عن  
 ما المطلق فلهذا آه **قوله** المص لكن لفضاء حق النكاح **قوله** يعني  
 المقلب ذلك **قوله** لان احكام الحيض عندنا **قوله** ولان عندنا لم يثبت  
 بالاشهر **قوله** ولا يلزم من ان لا يكون للتعريف عن فراغ الرحم في غير  
 احكام آه **قوله** وكذا ان تقول هذا يمنع لا يضر بشئ المص على ذلك  
 التقدير ايضا **قوله** وان كان الاول من جنس كالموت في زوجها **قوله**  
 يغض كالموت في غيرها زوجها **قوله** والدليل ان قوله وموجب النهي الخ **قوله**  
 ما هو من سرفح تاج الشريعة لكنه مؤخذ من قول بل موجب كف النفس  
 عن المنه عن على ما حقق في الاصول انما ان يكون مراده منه موجب في تنكح  
 الا يتبين لدليل يدل عليه وهو ما ذكره المص فليما **قوله** فان ركنه هو  
 الكف بقوله ثم آه **قوله** يغض ما مور به وكل ما هو كذلك فهو عبادة فيكون  
 كذا **قوله** لكن لان جواز التداخل آه **قوله** لا وجه لهذا المنع بعد ما بين المقدمة  
 المنوعة بالدليل وكذا ان تقول في العبارة والمراد هو نقص الاجابة **قوله**  
 واجب بان الصبغة التي يحمل الوطء آه **قوله** ما تقول في الصغيرة التي  
 لا تحمله فانه يجب العدة اذا خلا بها زوجها عند اكثر المشايخ **قوله** وعن  
 انما في بانها لان الملائمة آه **قوله** متباينة المنع بالمنع اذا حل على ظاهره  
**قوله** وفيه نظر لان المص آه **قوله** والقيح في اجواب ان يقال المقصود  
 من العدة هو التعريف على وجه الاحتياط وبعض احكام مما يجوز لانه مجتهد



فيه فلا يقوى ظن الفرائض ثمرة يجوز كونه حيا مع الحمل عند من يقول به  
 واستحضرت معه عذره بخلاف ما اذا تكررت فانه حى يقوى بخلاف الاستبراء  
 فان التعرق مقصود فيه لا على هذا الوجه فانه لم يتحصن له الا بالحيض  
 باستحداث من المرأة فقولنا بذلك ان فيه شبهة التعبد فليكن مثل قوله اما  
 انما لا يثبت اليه قوله مع جواز وجود غيره **اقول** فيه بحث **قال** المص مع  
 جواز وجود غيره **آه** **اقول** بالنسبة الى الموطوءة فانها لا يعلم الا فحشى تترتب  
 هكذا قيل وفيه بحث اذ مر اننا ان مع العبادات تابع في العدة فاذا كانت  
 ثالث حيا بعد الوطء ينبغي ان يكون تزوجها بزواج آخر لمقتضى آخر الوطء  
 قائل **قال** المص كما لو اشترى ام ولد **اقول** اي زوجة التي هي ام ولد  
 اذا كانت امه فانه يفسخ النكاح بالشرع ولم يظهر العدة حتى طهرها  
 بملك البهي ثم بالعلق يظهر غير ان هنا يجب عليها عدة اخرى لانها ام ولد  
 اعتقت وندخلت العدة ان فيجب عليها الاحداد اليه ان تذهب عدة  
 النكاح وهي حضانة من وقت الشراء لانها عدة النكاح ويجب عليها  
 فيها شيء من الحيضة الاخرى لانها عدة ام الولد اعتقت **قوله** شبهة لا يفتق  
 بدليل قوله قبله **آه** **اقول** في دلالة على ما ذكره تأمل بدلالة على انه كذلك  
 حكما الا ان يدعى بالشبهة هذا المص **قوله** وانما قيل المص بقوله سلمة **آه**  
**اقول** انما قيل بقوله سلمة ليعلم حاله فيما لا طريق الاولي **قال** المص ان الفرق  
 لو وقعت بسبب آخر وجب العدة **قوله** ثم عدا في **قوله** امع من احتمال  
**اقول** فلا يلزم من منع الحمل منع الاحتمال **قوله** واجواب ان قوله هم من كان  
 يؤمن بالله **آه** **اقول** فيه بحث والاصوب التثبت بقوله في اوالات الاحمال  
 اذ لا بد فان الامداد اوالات الاحمال عند الفوت ولا فرق في التزامهم احدث  
 لا يدل على نفي الوطء **قوله** والاول وهو ان لا يجوز النكاح المهاجرة احكاما اوضح  
**آه** **اقول** قد تقدم في فضل المحرمات من كتاب النكاح ان امتناع النكاح في

ثابت

ثابت النسب لحي صاحب آثار ولا حجة للحرف في ينبغي ان يكون **فصل**  
 وعلى المبتونة **قوله** وفضاها بعد وفات زوجها **اقول** الاولي ان يقال بعد وفات  
 زوجها ليعلم المبتونة **قوله** وقال في النهاية يمكن اليه قوله في الشروع **اقول**  
 ان اراد اتحاد النقيين فطهرانه ليس كذلك وان اراد الاستمرار فعلى  
 مقتضى تسليمه لضرورة في جعل الالة تنشاء من ان نزلتم اقول لو صح ما  
 ذكره لا طرد في احتمال وليس كذلك **قوله** فان قيل الاحداد عن التمسك  
 على فوت النعم وهو مذموم **آه** **اقول** ولكن ان تقول المذموم هو التمسك  
 على فوت النعم الذنوية المحضة ونعمة النكاح لم يثبت كذلك فانها من اسباب  
 النجاة في المعاد والذنب **قوله** ولم يفتل بين معتدة الوفاة وغيرها **اقول**  
 فيقتضي ان يجب احدا على المطلقة ان تضع في العدة واجوب ان كونها  
 معتدة متمرد غير مستبين ما دامت في المدة فاذا انقضت ولم يرها  
 ظهر ان المبطلة علمه من وقت وجوده والمدة عدة كما تقدم فلم  
 تكن معتدة على الكمال **قوله** ويجوز ان يكون اليه قوله بطريق الدلالة **اقول** فيه  
 بحث **قوله** وما حكمه اظهر انما شئت على فوت نعمة النكاح **آه** **اقول**  
 ظاهر قوله هم الا على زوجها يدل على انه لغوات الزوج فليكن مثل **قوله**  
 روي عن ام سلمة اليه قوله فقال هم **آه** **اقول** فان قيل مقتضى الحديث ان  
 لا يكون بعد ذلك كما هو مذهب الظاهرية لا يجوزون الاحتمال ولو من وجب  
 الحديث فلما اجبروا حله على انه لم يتحقق خوف على غيرها قال الكلبي  
 الدرس في شرح منهاج النبوي زاد عبد الحق فيه انها قالت يا رسول الله اني  
 اخشاه ان تغف عنها قال وان الغفقات انتهت فذلك ابدل على ما ذهب اليه  
 الظاهرية الا ان يقال بعدم صحته وفيه تأمل **قال** المص ولاحداد على كفاية  
**اقول** قال ابن الهمام ولاحداد عند ما كف ولا صغيرة ولا محنونة مطلقا  
 خلا فالتأني وماك لان يجب الموت الزوج فتم النساء كالعدة فلان يجب



احدى عند فدا الزوج حق من حقوق الشرع وهذا هو امره الزوج  
 بتركه لا يجوز له ان يتركه ولا يجزى طلبه ولا يشرط الايمان فيه حيث قال  
 عليه السلام لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر احدثت قواكم كانتم العقد  
 عليهن قلنا العقد قد يقال على كفى النفس عن المحرمات الخاصة وعلى  
 نفس المحرمات وعلى مضي المدة كما استلفناه بحقيقة والعقد التام من كل  
 من المحرمات الاخرى على معنى ان عند البيونة بالموت والطلاق ثبت شرعا  
 عدم صحة نكاحهن الى انقضائه مدة معينة فاذا باشره وليه الصغيرة والكفولة  
 قبلها لا يصح شرعا ولا خطاب للعبادة تكليف بل هو من المستحبات بالاسباب  
 بخلاف منعها عن اللبس والطيب فانه نكاحا احسن محكوم بحرمته فلا بد فيه  
 من خطاب التكليف بخلاف الاول فانه محكوم بعدم صحته ولا يتوقف على  
 خطاب التكليف فلو احتمل اولى من غير او اقتضى لا يثبت لعدم التكليف  
 به نعم قد يثبت على الكافرة في العقد خطاب عدم التزوج لى الزوج  
 فانه في العقد بهذا المعنى جرم انهم في قوله فلا بد فيه من خطاب التكليف  
 بحث لانه لم لا يجوز ان يكون ما ولى قوله وعلى انه اخرج من بعض النسخ  
 لفضا وهذا يحا آه **قوله** كان المرضع خروجها لطلب المعاش واخرج من النسخ  
 على انها عن امر دينها وغير ذلك فانه المذهب ان الزوج يضرب المرأة  
 على اخرج من منزله بما اذن الا ان احتاجت الى الاستغفار في حادثة  
 ولم يرض الزوج ان يستغفر لها وهو غير عالم فليكن ذكره ابن الهمام  
 في آخر القسم **قوله** ورعاية الواجب اولى **قوله** بل رعاية الواجب  
 واجب **قوله** واذا مضت كانت مسافرة **قوله** في الغلب ولا يجوز  
 ان لا يكون بين مصرها وبين مكة مدة السفر فاولي ان يعلق بها الشمل  
 تلك المقصورة **قوله** لان نفس اخرج من جراح الاتفاق **قوله** فيما اذا كان في  
 مصر وكان بينها وبين مصر ما اقل من مدة السفر ان الامام ابا جعفر يقول هو

بناء على اخرج الاول لانه انشاء للخروج وفيما نحن فيه يكون مستنية  
 للتفسير **قوله** وقوله وهذا عند الاشارة الى كونه اخرا **قوله** يعني  
 سلمنا انه ليس بمباح لكنه يرضى بها بعد ذلك قيل المباح في كلام المصنف  
 المرضع بعد ذلك فلو كان بين التكتين للاتحاد بها معنى قلنا لانه انما معنى المرضع  
 فانه اذا كان بينها وبين مصر ما اقل من مدة السفر وكانت في مصر ساج لها  
 ان تخرج وخرج الى مصرها فحل الاولي ذلك فتأمل **باب ثبوت**  
**النسب** **قوله** المص ومن قال ان تزوجت فلانة فهي طالق آه **قوله** وفي قوله  
 من قال لها انكجهتها فهي طالق فتكجها فولدت لنصف سنة ومن تكجها لزمه  
 نسبه ومهرها انتهى وقال العلامة صدر الشريعة في تعليقه لانه لا يبعد  
 ان الزوج والزوجية وكلها بالنكاح فلو كملان تكجها في معينة والزواج وطئها  
 في تلك الليلة ووجد العلوق ولا يعلم ان النكاح مقدم على العلوق او فوقيه  
 فلما بد من الحمل على المرأة علم ان الزوج ان علم انه لم يكن عليه هذه الصفة  
 وانه لم يطأها في تلك الليلة فهو قادر على اللعان فلما لم ينف الولد باللعان فليس  
 عليها نفية عن الفرائض مع تحقق الامكان انتهى وفيه بحث وكيف يفذر  
 واللعان لا يتم به ثم من شرائط اللعان قيام الزوجية وهي مطلقة عقيب  
 النكاح **قوله** قرآن بفعل غير عمد **قوله** يعني الزوج **قوله** فهو آه **قوله** كان  
 الظاهر فهو ولده ولعل ذكر الابن على سبيل التناول **قوله** ويدون ذلك  
 لا يثبت النسب **قوله** اشار بقوله ذلك الى الوطئ **قوله** وانما اذا اولدت  
 الى قوله قوله بطلان هذا الحكم آه **قوله** وانت ضير بان تعيين وقت الطلاق  
 وتعيينه من وقت شيئا بعد شهر وليس بينهما تحلل زمان مما يقتضيه خلاف  
 بان بل يفتقر فكيف تبر **قوله** والطلاق الواقع من حيث الظاهر **قوله** فانه  
 كان مبنيا على النكاح فاذا بطل بطل **قوله** وفيه نظر لانه لا يصح آه **قوله** انظر  
 ان حاصل كلام الحبيب دفع التعارض بين مقتضى الاحالة الى اقرب الاول



وابتعد كما ورت التردد والشك فان الاشياء في المراجعة مستحقة ليل  
 يتبع التامر وليس من السهل التي تسحق ما كره حمان الشفاعة فلا يتبع  
 به الاحالة الى الابد فليست **قوله** لاننا نقول الفرض انه لم يطأه باق العدة  
 اذ لو وطئها ثبت الرجعة **قوله** الا ذروا ما كان يكون الا بشهود فليكون امر  
 معلوما مشهورا بخلاف الوطئ لانه يحسن ويستمر فلا يعلم الا بدليله فليست  
**قوله** وفيه نظرا في قوله للسؤال **قوله** لان تمام الدليل يحتاج الى مقدمة اجنبية  
**قوله** المص لان وطئها حرام **قوله** والنظر من حال المسلم ان لا يترك احرام  
**قوله** المص فان كانت المبتونة صغيرة **قوله** وفي البت لا تليق منها والا  
 لم يرد الا باذعان على وطئ في العدة الا في المطلقة تلك المصلحة اذ لا يثبت  
 في المحل كذا في لطائف الاشارات لابن قاضي سميته تامل في العبارة فانه  
 غير ما ذكره المص **قوله** وانما قال ولم يقر بانقضاء العدة لانها اذا اقرت  
**قوله** فيه شيء بل الظاهر ان يقول انما قال ولم يقر لانها لو اقرت بانقضاء  
 العدة بالاشهر ثم جاءت بول المستعة اشهر من وقت الطلاق لم يلزمه  
 بالاتفاق **قوله** المص وانما ان لا نقض عذرها جهة مقينة **قوله** بخلاف  
 الكبيرة فان الانقضاء عذرها جهة اخرى كما يحكي **قوله** واذا ولدت المقتدة  
 الى قوله لم يثبت شبهه **قوله** وكذا مقتدة الوفاة ثم انكار الورثة  
 كانكار الزوج **قوله** لانه النسب اذ ذاك ثابت **قوله** هذا قاصرا والوك  
 ان يضم اليه هذا قولنا او الفرائض قائم ليعم صورة قيام النكاح **قوله** الى قوله  
 جميع الورثة او جماعة منهم تقطع احكامهم **قوله** ان لا يقيد الورثة هنا  
 بهذا القيد فانه اذا كان المصدق رجلا واحدا او امرأة واحدة ثبت  
 في حق الارث وموضع التقيد كج في كلام المص **قوله** المص فانه **قوله**  
 الظاهر انه ولده **قوله** منذ يدم تزوجها **قوله** لفظ يدم مستغنى عنه **قوله**  
 واللعان انما يجب بالقذف **قوله** القذف اثبت في ضمن نفي الولد لا ينفي

فقصه في العدة  
 انما هو في  
 ونسب في  
 فانه انما

الولد

الولد من حيث هو نفية **قوله** المص فانه يصح بدونه **قوله** وان النفي هو وقوعه  
 في ضمة **قوله** المص لان الظاهر من هذا **قوله** وانما لم يقل لانها من جهة النكاح  
 لانها اذا كانت جلي من تزوجها يصح النكاح في الصحيح **قوله** واعترض بوجوب  
**قوله** هذا الاعتراض معارضة والثاني معارضة ايضا ثم قوله ان المرأة تستند  
 العلوق بعرض هذا العلوق من الزوج **قوله** واجب من الاول بانه معارض  
**قوله** بعض فبقى دليلنا سائلا عن المعارض **قوله** يرجح المذهب **قوله** اي مثبت  
 النسب **قوله** فان نكاح اجلي فاسد **قوله** ان كان من النكاح فبالاجماع وان  
 كان من التزنا فنقد بعض اثبتنا كما سبق لكنه صحيح في الصحيح فنفي التزنا  
 يحسن **قوله** فان قيل وجب **قوله** معارضة وكان الاول ان يأتي بدليل  
 عدم القهر **قوله** وانما دعوى ما حش **قوله** اقول بما يقوله ايضا  
 انما تدعي الحش والشاهد يثبت كما يعلم من تعليلها المسئلة الثانية في  
 ينبغي ان تقرر كلام الامام بغير ما قرره الشارح ولا يحمل كلامه على تعليلين  
**قوله** وانما كسب من ضرورة الولادة **قوله** مطلقا او في هذا الجاهل  
 الاول سلم وليس الكلام فيه والثاني في قوله فلما يظهر في حق الطلاق **قوله**  
 بل يظهر في حق الضميمة المختصة **قوله** وانما يكلي قوله جميع لو ان من **قوله**  
 للشرع ولما لم يثبت امر في حق بعض الاشياء ولا يفتقر في حق بعض  
 وله نظائر لا يحصى **قوله** انما كان بالنظر الى الآية الاولى **قوله** بعض قوله  
 وحكمه وفصله ثلثون شهرا **قوله** وهما بالنظر اليها والى الآخر **قوله** بعض  
 قوله تعالى وفصله في عامين **قوله** فلتخرج منه جواب الاعتراض هناك **قوله**  
 انما راجع في ثمانية اسطر تخيلا وهو قوله ولما كان يقول كلاما في الطلاق  
 في المعلق **قوله** وجاه ان يكون الآية الى قوله فاما **قوله** فاما فلم يتضح  
 كما انما في المحل فانه جعل هناك المدة المذكورة في الآية الكريمة مضروبة  
 بجمع الحمل والفصل احدهما مقورا ثم عمدا في الآية الاخرى فبينهما ما



الفصل من ملك المدة لتعين مدة الحمل ثم لا يمكن ان يرد بكلام واحد  
معينان متباينان في اطلاق كما لا يخفى **قوله** فان جاءت بولد لاقل من ستة  
اشهر منذ يوم آه **قوله** لفظ يوم مستغني عنه **قوله** المص اما اذا كان اثنتان  
يثبت النسب الي سنتين من وقت الطلاق **قوله** قال الاتفاق في هذا بهام  
لانه ربما يظن ظان ان الطلاق اذا كان واحدا بانينا لا يثبت النسب فيه  
الي سنتين وليس كذلك لانه النسب في البائين يثبت الي سنتين من وقت  
الطلاق وان لم يذبح انتهى ولا يخفى عليك ان المراد هو ان المعتبر في الطلاق  
البائين وقت الشراء فانه اذا مضى من وقته اقل من ستة اشهر فجاءت  
بولد يحكم له وان جاءت لتتمامها لا يحكم له وان مضى من وقت الطلاق سبعة  
اشهر واما اذا كان الطلاق ثنتين فالمعتبر مضي المدة من وقت الطلاق  
لامن وقت الشراء فليست على فان ذلك مفهوم كلام المص **قوله** ورزقنا لآلهم  
آه **قوله** صاحب الرزق هو الاتفاق في **باب الولد من الحق له** **قوله** فان لم  
يكن له بالتفسير لما **قوله** بعض الاماير باسطرو هو قوله فان لم يكن له ام بان مات  
او تزوجت باجنبي آه **قوله** وان لم يكن له قوله فاضم فيه الزوال **قوله**  
ان ان يكون للولد الي قوله اذا اصبغ آه **قوله** وفيه ان غير ذن النور  
الحكم لا يلزم ان يكون اصبغيا وجوابه لا يخفى **قوله** المص او يخاف ان يالف  
الكفر **قوله** قال ابن الهام وبوب بالنصب ايضا على معنى ان يخاف فله في  
قوله لا ان ملك او يقضي حق ولكن هذا في الاولاد الوالدين والموجود  
في نسختها هو او **نص** اذا ارادت طلاقه **قوله** ويجوز ان يقال  
الي قوله فيه شرعا **قوله** ولا يخفى عليك ما فيه مع انه مخالف لما ذكره المص  
في وجه ما في مختصر القود واني ان التزويج في دار الغربة ليس لتزويجا ملكا  
فيه عرفا قل في جوابه **قوله** واقول ان ثبت في احقر في آه **قوله** فيه ما لم يولد  
وفيه نظر لان احقر يتبع بالتزويج آه **قوله** فيه ان الفرض وقوع العقد في دار

بعض الاماير  
بسطرو

الكر

الكر بكيف يتبين بالنظر **باب النفقة** في الشرع الادراك على  
الشيء بكيفية ما هو **قوله** فان اختلف ذكر في كتابه يعرض لها نفقة **قوله** بعض  
القاضي يعرض لها نفقة **قوله** واحديث لا يعارض الآية لكونه من الاطراف **قوله**  
لا يعارض ان يذبح في شهرته **قوله** فان جواب ان احديث الي قوله فيكون المعافاة  
في آه **قوله** من تأمل في كلام المص تبين له عدم مطابقة هذا الشرع للشرع فانه ينادي  
ان لا يعارض بهما **قوله** مستحق النكاح وهو اجماع **قوله** الاظهر الموقوف لا ذكر في  
او ايجاب الغني ان يقول وهو كمن من اجماع **قوله** وهذا لان وجودها بسبب  
الحاجة آه **قوله** فعلى هذا لا يكون عوضا عن الملك **قوله** وفيه نظر لانه التذليل يعقل  
القلب **قوله** وفيه بحث اذ لا يتم مع قيام المنع من قبله حتى الزوجة النفقة  
وانما يستحق ان لو وجد فيها شرط استحقاق النفقة ولم توجد **قوله** المص وفائدة  
الامر بالاستدانة آه **قوله** وسبب فائدة اخرى بعد سطور **نص** وعلى  
التزوج ان يسكنه في دار مفردة **قوله** المص وقيل لا ينعها من اخروج الي الوالد  
آه **قوله** وفي مجموع النوازل فان كانت قابلة او غيبة او كان لها حق على  
الاخر او لا فاعليه باحق يخرج بالاذن وبغير الاذن والحق على هذا وما عد ذلك  
من زيارة الا جانب وجباؤهم والولاية لا ياذن ولا يخرج ولو اذن وفوت  
كانا عاصيين ومنع من اجماع قال ابن الهام وقول الفقيه ومنع من اجماع مخالف  
ما فيه فان في فصل اجماع من نقواه دخول اجماع مشروع للرجال والنساء جميعا  
الي آخر ما قاله **قوله** لتعين طريق اثبات الحق **قوله** اي عند القاضي **قوله** لعدم اثباته  
**قوله** اي لعدم امكان اثباته **قوله** واجب الي قوله باز انه ملكة **قوله** وفيه عراف  
باحصايج ما ذكر في مقام التعديل الي ضمنية ليعتم **قوله** بالاتفاق عليها بالبنية آه  
**قوله** فيه بحث لما تقدم ان ان طريق اثبات الحق مما يخص في اقراره واجواب  
ان مراده بالبنية هو اقرار المودع **قوله** وقوله وهذا اي ما ذكر من جواز قول القاضي  
النفقة آه **قوله** للزوجة او الولد او الوالد بن عليه تعدد بغير ان لمودع او لفات



او المديون بكما الامر من او علم القاضي بذلك وهذا مع قول المصنف عليه السلام  
**قوله** انما علم المشر وط **قوله** قوله المشر وط صفة الانتفاع **قوله** المصنف عليه السلام  
بأنه اعطاه النفقة نظر الغائب **قوله** وفي غايه البيان ولم يخل بها ولا ابرأه  
منها انتهى وفيه بحث الا ان يرد الابرأه في صورة الاختصاص **قوله** المصنف  
اما غيرهم من المحارم نفقتهم انما تجب بالقضاء **قوله** قال تاج الشريعة يعني  
ان الابرأه انما يجب به اما نفس الوجوب فتثبت عندنا انتهى والافضل  
للقاضي انما يجب ما لم يكن او عليه لشرع لانه يكون قد شرع وليس ذلك رسول الله  
**قوله** وفيه نظر سبأ في **قوله** يعني سبأ في بعد ورفقته وعلى وجه النظر انما تبته  
بالدليل القطعي وهو قوله تعالى لوارث مثل ذلك فمخالف الشافعي لا يعقد به  
مخلاف ابن المسيب في التحليل بالكماح ومخالف الشافعي في حل من ترك التسمية  
عاصيا وسبغ صرح الشافعي ان الابرأه دليل قطعي في ذلك في العاقبة **قوله**  
المصنف ولهم يعلم القاضي **قوله** ولو علم القاضي بالزوجة دون المال وعرف  
المودع بالمال دون الزوجة ينبغي ان يفرض النفقة ولم ابرأه على المسئلة  
**قوله** يعني في الصور بين **قوله** بل ذلك في الصورة الاولى واما ما فيها من الصور  
التي هي نتيجة ايضا فعليه **قوله** ومنها اذا لم يكن للزوج **قوله** فيه تسامح ظاهر وانما  
**قوله** واذا اطلق الزوج امرأته فلها النفقة **قوله** المصنف انما الزوجي فلان المال  
بعده قائم **قوله** فيه ان الزوجة زائلة عند الشافعي لوجود القاطع على ما مر في اوقاف  
الزوجة **قوله** والدليل على انه في المطلقات الى قوله غير نفقات **قوله** فيه ان منوط  
النفقة غير معتبرة عند الحنفية على ما صرح به الشافعي في كتاب البيع وان قرع غيره  
بخلافه والاولى ان يستدل بوجوب النفقة المطلقات فان سبأ في النظر في ان الابرأه  
ليكون المراد الاوام **قوله** ويجوز ان يقال استدلال بالابرأه **قوله** ياتي عن اهل على ذلك  
قوله فيما سبأ في اما الولد فلما خلا في النقص **قوله** لا يقبل لاشتركا **قوله** فيه تأمل  
**قوله** وان كان معناه الامر وهو ان كان محولا على الذب **قوله** ان الامر لا يجب

والنفقة

والنفقة بدليل او لا صوب هو الوجوب في القضاء **قوله** **قوله** المصنف عليه السلام  
ان ينبغي على الزوج واجدوه **قوله** لم يذكر المصنف ههنا ان الابرأه كان قد راعى  
المالك بل يحرم الولد على الانفاق عليه او لا قال فيمن لا تجب الترخية اذا كان الابرأه  
كسوبا والابرأه ايضا كسوبا يحرم الابن على الكسب والنفقة على الاب وقال فيمن  
الامة اكلوا في الاكل على ذلك واعتبره بذي الخصر وهو وجه الفرق المذكور في  
العامة وغيره وافترقا المصنف ما ذكره الشافعي كما سيجي بعد سطور **قوله** المصنف واما الاجد  
والجدات فلانهم من الابرأه والامهات **قوله** فتبينوا لهما النفس وفيه نظر فانهم في مسئلة  
الابرأه فيما اذا لم يكونوا على ابيائهم صرحوا بعد قول الاجد ولهم نظام النظم  
**قوله** لوقعت المساواة **قوله** فيه تأمل **قوله** في ذلك اهل الذمة **قوله** فيه ان ام سعد لم تكن  
ذمية ثم سيجي في كتاب السير ما يحل في ذلك وبالمعقول **قوله** فيه ان ذلك ليس دليلا اخر  
بل لاطراف حكم تعليق الشافعي ايجاب النفقة بالتولية المحترمة بتدبير الارث وعن القريب  
بها **قوله** قلت الى قوله فلما شارك اجد الابن **قوله** فكان انما الى النفقة ما يجب  
ما لا الاجماع لا يصح مقتدا **قوله** فان ذلك لا يشار الى البعد **قوله** لا الى القرب الذي  
هو المحترمة المضارة على ما شره ايضا **قوله** اوجب بان نفقة ذي الزم **قوله** في  
اجاب مقصود فان وجوب النفقة معلق بالتولية المحترمة الموزنة وليس ذلك بوجوده  
احكام مع وجود ابن العم فالاطراف ان يقال ليس المراد الارث بالفعل فان ذلك بعد  
موت النفقة عليه **قوله** المصنف لكن انصاب بغيره فان النفقة **قوله** لا كما روينا  
ابن يوسف هكذا قيل كان في شرح الكنتز ما لم يوفق ان اليسار في انصاب  
فان النفقة **قوله** في **قوله** لانه هو المحترمة لوجوب المساواة عليه لوجوب الشرف كنفقة  
النظر انتهى **قوله** هو من كل وجه **قوله** فيه بحث فانها حادثة ايضا على ما ذكر عليه  
الاخبار الصريحة وجوبه ان شرعية بالتولية ولا ينافي كونها عبادة بالنسبة بخلاف صفة  
النظر سبأ في من المصنف في كتاب الجبر ايضا انها ليست عبادة والمراود ما ذكرنا **قوله** من حيث  
ان منفعة البيع تعود اليها وهو انظر **قوله** المصنف انما لا ياتي قول المصنف بخلاف غير الابرأه



**قال** الحسب ولا ينفق ان كان له مال ولا ينفق اجازة في مال الغائب **قوله** قال الامام  
 ان يلقى وفي المسئلة نوع انكسار وهو ان يقال اذا كان له مال حال غيبة ابنه ولا ينفق  
 اجازة في مال الغائب من البيع بالنفقة عندهما او بالدين عند الكل انتهى جواب  
 الانكسار الاول ظاهر فانها ينفق في البيع بالخط ثم الاتفاق والبيع بتفصيل الاتفاق  
 وجواب الثاني يظهر من تقريره لا ينفق في مال الغائب لاننا نقول الاتفاق بعد وجوب النفقة  
 وفي الحال لم يجب فلما تراضى **قوله** فيه بخلاف الاول انه اذا وجب بغيره في مال  
 واذا في الاستدانة ينبغي ان لا يجوز البيع على ما قرره والظاهر خلافه **قوله**  
**كتاب العتاق** **قال** الحسب شرط اخرته لان العتق لا يصح الا في ملك **قوله** لك  
 ان نقول بعد قوله في ملكه لا يحتاج الى شرط اخرته واجواب ان اشتراط اخرته مقصود  
 بالافادة ولذلك لم يكتف بمعلومية ضمن **قوله** وتفسيره في اللغة **قوله** لا يفسر  
 العتاق بغير العتق فغير مستخدم اذا كان المراد من لفظه معنى العتاق كما لا يخفى **قوله**  
 ومنها زوال يد الكافر عنه اذا اشترى اكره في آه **قوله** لم يزل يد الكافر في يده  
 الصورة بل غيبة لا مراه في كسبه في كتاب التبرير وزوال يده عنه فيما اذا هرب من  
 وارهم او ظهر عليه كما يجب **قوله** ايضا **قوله** وشرط كون المقتوق **قوله** فانه يستحق ان ينفق  
**قوله** الا يري ان ينفق لواقف بالحق لزومه **قوله** لعل المراد المصطفى الذي كان في يد  
 اليد قبل ان ينفق عن نفسه والافاضة لغيره من نفسه في نفسه كاستحقاقه في كتاب  
 الشهادات **قوله** واجواب انه ليس بملزم وماله قوله فان الملك يزول بالبيع للمسلم  
 واليد ياتي الى ان يسلم **قوله** قال الحنفى الشافعي يعقوب بانما فيه كلام فانه لم لا يكون في العتاق  
 بين زوال اليد والاتفاق فان زوال اليد لازم للاتفاق فان قلت للاتفاق ازالته فقلت  
 عند اية حنفية رحمه الله قلت نعم لكنه ازالته خصوصه ولو سلم فلما ينفق الكلام على  
 قوله وليس في المسئلة خلاف مسوع على الصواب في جواب ان يقال ان التلفظ  
 لم ينفق في حق العتاق كما يحل على العتق مجازا اذا كان اصله من ماله للعتبة في حق  
 كانت له في سبب العتاق او بسبب آخر فلا يحل العتق بحل عليه مع النية كما لا يسئل

على

عليك وانما اذا لم يكن ماله في يده لا ينفق عليك فلما لم ينفق في ماله في يده  
 حيث ان الحكم سعاد من قوله كما يحل على العتق آه **قوله** لا ينفق من دليل وكيف لا ينفق  
 والعق من محلات كلامه وفيه تشديد عليه ثم ينفق في جواب الشارح حيث من اوجه  
 بان يقال وكذا زوال السبيل ليس بملزم لزوال الملكة فان الملك يزول بالبيع قبل تسليم  
 المبيع والنفق بالبيع سبيل من سبيل المبيع الى ان يسلم المثلث وهو بان السبيل المثلث  
 لازم للملكة ونفقة ملزم ومن النفقة فليست **قوله** الحسب لان المولى على المكاتب سبيل **قوله**  
 من انقض قوله لانه يحل نفي السبيل بالبيع والكنية **قوله** كذا في بعض الشرح **قوله** في  
 شرح تاج الشريعة **قوله** الحسب انهم انما كلام الى في زواله **قوله** برز عليه هذا السيد  
 ان ينفق لغيره في افاة الحكم الشرعي وغيره والكلام في حال لا ينفق الاول فليست  
**قوله** الحسب والمساكنة في وصف بملزم من طرف الجواز **قوله** نعم لان ان اعتبره شكله  
 فانه في الاستدانة ان يحل مثل يد سيد مجازا وجوابه في التلويح **قوله** اجيب بان  
 النفقة آه **قوله** فيه ان الاخرة حنفية في المجازة في صلح رحم علي ما هو في غير ما  
**قوله** والفرق بين الثلثين المذكورين في الكتاب ان في الاول منع الماسة من الماسة  
 بان الاتفاق ثابت **قوله** بعد ما يتبين بالذليل الذي ينفق من ثمانية ان الاتفاق انما ينفق  
 لوجه ان المانع والسند ثم يضيع المقرض على هذا اكون الاول لا ينفق **قوله**  
 ومن ملك دارم محرم **قوله** وولد لانه من مولا **قوله** فيه في فان العتق بدعوة المولى  
 لا يخفى **قوله** وانما في الاصل وعاء الولد الى قوله ومنه ذواتهم **قوله** فيه في جواب  
 بانه دليل اصحاب لظواهر وليس يصح **قوله** المراد عدم كونه دليل لان في حق الكنية  
 وكل ما ينفق لغيره لا ينفق في آخر القياس **قوله** ولا يبعد ان يعكس فيقال كل ما  
 ينفق في حق وجب النفقة وحرم النكاح آه **قوله** فيعلم بان نكاح المقر في حق  
 هذا الحكم وهو حرمة النكاح **قوله** فان رافع الاعلى يرفع الاول **قوله** في كل ما  
 ويمكن جوابه بما مر من الحسب في فصل وعلى ان ينفق على ابويه في تعليل قوله ولا  
 على النكاح نفقة اقية المسلم **قوله** لان المكاتب ليس له ملك تام **قوله** فيه في حق

بغيره انما ينفق  
 في حق المقر  
 في حق المقر  
 في حق المقر



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

قوله لان الاعناق تصرف الى آخر قوله فولاية انما يكون على الملك **قوله** فيكون انما  
هذا جاز في لازمة التي هي سببها لا يجوز حيث لم يوجد اثبات العلق ولا هو يقد عليه  
**قوله** ولا علمتها **قوله** لم يجد ايجار جربا على مذهب الكوفي في **قوله** وتوثر في اذ الاعناق  
اذا **قوله** فالاعناق في حكم حقيقة **قوله** باعتبار العلق لانه لا يستجزى **قوله** فيه ان العلق  
عنده **قوله** المص لان الاضافه اليه البعض يوجب ثبوت المالكية في كلمة **قوله** وفيه  
فان التمازيم مما قرره انما خلاف ذلك لكن هذا مستغنى عنه ويمكن في اثبات المطلق  
لما كان بعضه مملوكا وبعضه غير مملوك كان كالمالك **قوله** وهو وقت ادراكه لا **قوله**  
فيه بحث والف وهو وقت العجز **قوله** حتى لو مات المستول من جميع ماله **قوله** ولو مات  
المستول من ثلث ماله **قوله** المص لما في الثاني قوله عليه من ان لو حصل غنى نصيبه كان  
غنيا حتى وان كان فقيرا في حقيقته الاخر قسمه والغنى ثانيا في الشكره **قوله** واجاب صاحب  
الكتاب بان في الحديث بيان ان الضمان يجب على العلق عند سببه وذا لا ينفي وجوب  
السعيه على العبد بوصف التخيير وفائدة الغنى في نفي الضمان لو كان فقيرا انتهى **قوله** وعرض  
عليه بن الهام بان هذه الغنى هي غنى العلق لو كان فقيرا بعد نفي الاستيفاء لو كان  
موسرا يعاين اجمعه التي يفيد بها تلك القاعدة واجاب صاحب العناية ايضا بان النبي لم  
قسم على وجه الشرط والعلق بالشرط فيقتضى الوجود ولا يقتضى عدمه عند عدم ثبوت  
ان يثبت السعيه عند وجود الدليل وان كان موسرا وقد وجد ذلك على ما ذكر من وجه  
الضعيفه انتهى وفيه بحث **قوله** وكنتهما تركا القياس باحدى **قوله** ويمكن ان يقال  
ترك القياس للعارض ايضا فاصل وفي الكفا في فعلا بالقياس في احوالين يكون علما بهما  
**قوله** اجيب بان النبي لم **قوله** فيه بحث **قوله** وقد قدمناه جوابا للسؤال  
**قوله** اراد ما تقدم في ذلك لورق وهو قوله قيل عليه اليه قوله وجب بان عشرة  
المحقق يمنع وجوب الضمان **قوله** واجيب بانه لما كان من اعطاء ذلك واحد منها **قوله**  
وكذا ان تقول من اين علم ان اعطاء ذلك واحد منهما ذلك يجوز ان يكون خبره غير مطابق  
لاعتقاده لا يقال وضع المسئلة في الاثر الى قوله ثم هذا فان الشهاده هي الاضمار



الذي يكون عن موطاة قلبه لا نسلم ان موطاة ما ذكره فانما هي حكم بظواهره  
يتولى السرير قال بن اهام بعد تقرير جواب الشارح وهذا صريح في ان لا يخلف في  
المسئلة وحق لا يقع لقوله في الكتاب كاذبا كان او صادقا بل يجب ان يحكم بصرف كل  
منها وقال شارح هذا الكلام استيفاء لهما العبداء بعد ان يخلف كل منهما على دعوى  
صاحبه لان كل ما يدعي على الآخر الضمان والضماني مما يقع فيه فستحلف عليه وهو  
او صريح في جواب المذكور وهو لزوم استيفاء كل منهما للعبداء فيما اذا لم يتراضا  
الي قاض بل فاطل كل منهما انما فرما بك اعتقت نصيبك وهو يتكرران في هذه المسئلة  
الا لا استيفاء اما لو اراد احدهما التضييع او اراداه ونصيبهما متفاوت فترافعا او  
ذو حصة فيما لو سترناه بعد قولهما فان العاض لوسا لهما فاجابا بالانكار فالحال المستتر  
لان كل ما يقول ان صاحبه حلف كاذبا واعتقاده ان العبد بحكم سترناه وكل  
استيفاء ولو اعترفوا انها اعتقدا معا وعلى التقاطع وجب الا يضمن كل الاخران كانا  
موسرين ولا يستعني العبد لانه حق كل من جهتها ولو اعترف احدهما وانكر الآخر فانه المنكر  
يجب ان يخلف كان او صادقا بل يجب ان يحكم بصرف كل منهما آه بحث لانه الصديق  
ليس مطابقة احكم لا اعتقاد بل الواقع ولا تدام على ايمن تارة على الاعتقاد على  
قوله انه اعتقده صاحبه حلف آه قوله من ابن علم انه يخلف فانه يجوز ان يكون القول بدل عند  
البحينة ثم لا يخلف على فعل صاحبه بل على فعل نفسه والجواب انه يخلف على احوال بانه ليس له  
على حق التضمين فليسا على قوله لانه اذا حلف بعقده ثم اشتراه بتركه الاخر **قوله** انظر  
ان يقال لانه اذا حلف بعقده ان اشتراه بدل قوله ثم اشتراه بتركه الاخر  
ولم يوجده هذه العبارة في النسخ التي رأيناها ولا تتبعها او ما بعد معنا **قوله** المص  
غير ان له ان يضمن لم يكتفوا الضمان ضمان معاوضة **قوله** يعنى ضمان المعاوضة في  
ضمن ضمانا لا فسادا لان الضمان ضمان معاوضة ينبغي ان لا يخلف بالبيع والاعتراف  
في سائر المعاوضات لانه ضمان انفسا وتضمن ضمان المعاوضة ولا يعتبر بالتضييعات  
فليسا على قوله المص لكونه قابلا للنقل من ملك الى ملك فت التذشير **قوله** ان قيل بحث

قوله المص لكونه قابلا للنقل من ملك الى ملك فت التذشير  
قوله المص لكونه قابلا للنقل من ملك الى ملك فت التذشير

حكم التذشير فانه ملكه يتضمن التناكيت يستند الي ذكر الوقت **قوله** فلما اعتبر ضمان  
المدين وهو غير قابل للنقل ضمان معاوضة فلان يعتبر ضمان المدين وما اختلفت فيه  
قابل للنقل ضمان معاوضة كان او لي **قوله** هذا الجواب لما يجي في كتاب الغصب فراجع  
مع انه يهدم ما شيدوه في بيان نفي حق تضمين التناكيت للمعتق عن اساسه لانه بناء  
على عدم استحسان ضمان المعاوضة في المدين فقدر وجوبه ان ذلك ضرورة ان لا يضمن  
البدل والمبدل في ملك شخص واحد على ما سيجي في كتاب الغصب وما ثبت بالضرورة  
لا يعود وموضعها فليسا على قوله المص لانه عند ذلك مكاتب او حرة على اختلاف الاصلين  
آه **قوله** قال الاستاذ مولانا جلال الدين ابن المص قوله لانه عند ذلك مكاتب او حرة  
على اختلاف الاصلين غير صحيح وكذا قوله ولا بد من ضمان المكاتب بعينه لانه عند  
الاعتراف ليس بحرة ولا مكاتب وانما يصير كذلك بعد الاعتراف ولو استعني عند بحينة  
واركان بغيره المكاتب الا انه لا يفسخ الكفاية هذه بالرضى ولا بالتامخ **قوله**  
الصحيح ان عند الاعتراف مدين ولا يقبل النقل من ملك الى ملك انتهى ولكن ان تقول كلام المص  
مبني على التنبية فانه مشبهة بها على الاصلين في عدم قبول النقل **قوله** وقوله لا يكتسب  
حق الاستعانة وكل من فيه حق الاستعانة بمنزلة المكاتب كما ان من فيه حق البيان  
كذلك على ما سيجي في هذا الكتاب من مسئلة الثابت والخارج والتدخل في الموضع  
بيان الاجاب الاول في كل واحد من الثابت والخارج فادام له حق البيان في كل منهما  
حراس وجهه عبد من وجه فكان الثابت كالمكاتب فكذلك اهما مادام له حق الاستعانة  
في المدين كان بمنزلة المكاتب واما ان الكفاية يقبل الفسخ فقد تقدم في فصل كفاية الظهار  
انها تفسخ مقتضى الاعتراف فكذلك تفسخ بالتراضى **قوله** تمكذ ارجع في بعض النسخ  
ان ان قوله فقد تقدم في فصل كفاية الظهار انها تفسخ آه على بحث فاما في **قوله**  
وبالوجه الثاني في نفي بيع ما قيل على ما في كتاب ان احد الشريكين اذا اعق نصيبه وهو  
موسر يضمن للتناكيت بتمتع نصيبه آه **قوله** كلامه هذا يتضمن الاعتراف بقصور لوجه المذكور  
في الكتاب عن افادة المدين بالاعتراف بالارتياب ولكن ان تقول ان المالك المستند



هذا هو الحق لا يغيره شيء

لا يظهر في حق ضمان الافساد والجمانية على جانب الوجود فكلما استعاض العبد  
فانه ضمان الاضمان لا ضمان الافساد على ما مر **قوله** وقوله والولاء بين الحق  
والمدبر اي بين عصبة المدبر **قوله** فيه بحث **قوله** كما اذا اقر المشتري على البائع  
اعتق المبيع قبل البيع **قوله** قوله قبل بيعه بقوله اقر **قوله** ولا قرار بالبيع ولا لازم  
لا يرد بالقرار **قوله** فان قيل لا عاقبة ايضا لا يرد قلنا نعم ولا نقول فيه ايضا  
سلم بل لم يرد بقراره فاما قوله المص فلا يمكن ان يجعل لموكله مستول  
**قوله** لا يقال النسبة من بعض الوجوه كاستيفاء البيع لانه لا ينفرد عليه فليس  
أخذ منه **قوله** المص وهذا هو دلالة التلزم **قوله** فيه بحث لاني ابا في قوله لا ينفرد  
ولانه الملك وهو غير المتقوم ثم اعلم ان في تقويم ثم الولد روايتين عن الجنيبة  
في سببي في كفاية العبد مشترك من العانية وغيره **قوله** منها اذا مات احدكما **قوله**  
سببي في آخر الباب انه بدل لكفاية لا ينفرد وجوبه اليه ما تقوم ما باقية في غيره  
هذه المسئلة على التلزم كلام **باب حق العبد في ثلثه اربعة آه** **قوله** فاعل  
عق **قوله** يتحقق فيه الاشتباه بصفة الاستمرار **قوله** يعني ان الكلام في المستعبر  
**قوله** فان قيل ينبغي ان ينفرد ولا سعة عليه صلواته **قوله** ولا سعة عليه من ظهوره وقوله  
لانه الا عاقبة لا ينفرد في بيده فان كان واحد منهم يكون عند صاحبه فاما لو كان في دينه  
فليسا **قوله** واجب بان الا عاقبة آه **قوله** لو رد هذا الجواب في نفي العبد لم يصب  
شئ **قوله** لانه ينفرد بطريق الضرورة وما كان كذلك لا يتعدى موضعها **قوله**  
الشئ اذا ثبت ولو بالضرورة ثبت جميع لوازمه ومن لوازم الا عاقبة عند انا  
سببي ولا يتجزئ يظهر ذلك بملامحة ما ذكرناه في تكليف عدم تجزئ الا عاقبة  
**قوله** كانت اجنبية آه **قوله** اذا الكلام في الطلاق قبل الدخول ولا عاقبة عليه **قوله**  
لا يرد اجزائها الا احدي الاوليين **قوله** يعني انه نية **قوله** المص لا طلاق في جواب الكتاب  
مجرد الا طلاق لا يمكن لانه ينصرف الى الكمال فاما كماله في ملامحة المعنى **قوله**  
ثبت الزوانية هذه مكتوبة **قوله** يعني في الاصل **قوله** قبل التسليم ليس بشرط وان ذكر

هذا هو الحق لا يغيره شيء

هذا هو الحق لا يغيره شيء

بالسنة

هذا هو الحق لا يغيره شيء

هذا هو الحق لا يغيره شيء

في كفاية لان محمد ذكره في الاملاء **قوله** يعني انما ذكره بتعالم لا لانه شرط **قوله** المص لان  
الايضا في كفاية **قوله** اي كفاية الدائرة بين كل منهما وبين غير الغنية كما لا يخفى **قوله** فاعل  
لا يحتاج الى البيان **قوله** فيه بحث فان الملك باق في الكتابة ولا يلحق وطبها وقد مر في  
الدرر سابقا ان ملكها في حكم المكاتب وباجلته فما ذكره يحتاج الى البيان ولعل  
البيان يستفاد من تقريره فيهم **قوله** فاعل **قوله** فاعل يلزم الامتثال **قوله** المص لان  
المقصود الاصل من النكاح آه **قوله** وهذا هو الجواب ايضا في الوطى المعلق **قوله** المص  
فلا يدل على الاستيفاء **قوله** الا اذا كان الوطى معلقا **قوله** المص القول فيه قول من ينكر **قوله**  
ضمير فيه راجع الى الشرط **قوله** وجه قوله انه لا يحتاج فيه الى قبول العبد ولا يرد برة  
**قوله** وكذا العفو عن القصاص والبراءة الكفيل لا يرد بالقرار ولا يتوقف على القول من  
انما من حقوق العبد **قوله** ولا معتبر بغيره لكونه من غيراته **قوله** وكذا عاقبة الامة وكذا  
الفرج من الثمرات **قوله** لانه الشهادة على احد العبد لا على العبد **قوله** يمكن ان يكون  
الادعي ايضا كذلك **قوله** والجواب ان لازم عقوبة آه **قوله** فيه ان الكبيرة هو الزنا وليس  
ذلك الحق في عبارة تسامح **قوله** المص واذا في الشهادة في مرض الموت او بعد الوفاة  
يقول آه **قوله** قال ابن الهمام والمرض قد اصبحت حالا وآه الشهادة واستمر كذلك حتى  
مات وعليه هذا يجب في حق القضاة بهذه الشهادة الى ان يموت بقبض ولا يحتاج الى اعادة  
او يوشى فيطلق لسانه فنرد لعدم الخصم لمدعي انتهى ونعم في بعض المذاهب في حيوانه  
فانهم **قوله** المص ان التذبير صحتها وقبوع وصية **قوله** قال صدر الشريعة الاول **قوله**  
مشكلا لانه امتناع في انما انكر المولى تدير احد عديله والوارث نكر ذلك بعد موت  
المورث والعبد ليس ببيان انما تكليف يقال ان المذبح هو المولى او نية والدليل  
بوجوب ان الشهادة بعق احد عديله بغير وصية ان اقيمت بعد الموت فقبل الشئ  
الحق بالموت انتهى ويمكن ان يجاب عنه بان المولى وان كان شكلا صورة الامة  
نزل مدعيه معنى لانه نفع الحق يعود اليه وهو معلوم وعنه خلف وهو يوصي او  
الوارث فنزل الوارث او الصبي مدعي الحق خلا عن الميت فقبل الشهادة

بالسنة



وبان في هذه المسئلة روايتي نظر الى جهتي الشيوع وجهته انه ليس بوصية  
 فباعتبار ان ليس بوصية لا تعيل الشهادة وباعتبار الشيوع تعيل الشيوع العلق فيها  
 على منها خصا متعينا فكان دعواها صحيحة وبها تنقض قول الشهادة هذا الملاح  
 في ذلك الكلام وقال ابن الهمام لا يخفى ان المواد باكتسب منها من كون الشهادة على  
 وفوق دعواه ولا يباين البينة الا على منكر ففرض بعض الاشرايين ان يكون الورثة  
 منكرين فعلى هذا يكون قوله وعند خلف وهو الوصي او وارثه يعني الوصي ان  
 كان الورثة منكرين او الورثة ان كان الوصي منكر فيقبل فيشكل ما لو كان كل من  
 الوصي والوارث منكر اذ لا يبطل البينة لانها شهادة بوصية وليس واحد  
 منها خلفا ولا يخلص الا باعبار جعل الميراث مدعى فادعى ان ينفق **باب**  
**الحلف بالعلق قوله** واعترض عليه بانه يجب ان لا يعلق آه **قوله** الاعراض  
 والاجواب لتأجيل الشريعة **قوله** كل مملوك لي يوفى له قوله فهو حر **قوله** قالوا الخ  
 المستدرك اذا تضمن معنى الشرط يدخل في خبره الفاء نحو كل رجل ياتيني فله درهم  
 فلهذا كذلك فقامت **قوله** فيل لان انما هو لا اختصاص **قوله** صاحب القيل تاج  
 الشريعة الا ان في كلامه تأمل **قوله** وقال بعض الاشرايين **قوله** اراد ان ينفق **قوله**  
 بصير لا يوجب مضانا الى الملك آه **قوله** فيه تأمل **قوله** ولعله اراد بقوله  
 بسببني فخلعتني آه **قوله** المراد هو جميع بينهما في لفظ الملك ومملوك في جهتين فخلعتني  
 ما هو مذهب الحرافة **قوله** فيدخل تحت ماله ان في ملكه وما يوجد بعد موت آه **قوله** سبق  
 الكلام في دخولها تحته فان الملك للمال وكذا المملوك في فان قيل يدخل الملك المستثنى بان  
 يراد باللفظ التجميع في الملك عند الموت فلهذا يكون كل منهما مذكرا مطلقا على ما مر  
 وهو متصف **باب العلق على جعل قوله** لانه مال فلا يملك المال **قوله** هذا لا يدل على  
 المقصود وانما الذي انه لا يملك نفسه بعد ادائه البذل **قوله** وهذا ايضا ليس بشي **قوله**  
 قوله ليس بشي ليس بشي فان المراد انه لم يحصل في يد شي من مال على ما هو شأن في مع  
 الحال بالمال وكونه مالا بالنسبة الى مولاه لا يفيد ذلك **قوله** وان كان العبد يملك

نفسه بهذا العقد لكونه استقاطا **قوله** ضمير كونه راجع الى العقد **قوله** المص  
 واطلاق لفظ المال ينتظم انواعه من النقد والعرض والحيوان **قوله**  
 قال تاج الشريعة يرد به النوع بان قال فرس وجمال انتهى يعني يرد  
 المص بقوله والحيوان النوع بان قال الخ لكن بقي منها بحث يظهر وجهه من كلام  
 ابن الهمام في شرحه حيث قال ومنزلة الوسط في شية الحيوان والثوب بعد  
 بيان جنسهما من الفرس والجمال والعبد والثوب اللزني ولواناه بالقيمة  
 اجبر المولى على القبول كما هو مشهور وهو مذهب مالك احمد ولو لم يستمر  
 اجبى بان قال على ثوب او حيوان او دابة فقبل عني ولزمت قيمة نفسه  
 انتهى وانما ضمير بان جواب هذا البحث من التام في كلام المص لا يرد  
 الى قوله اذا كان معلوم اجبى **قوله** فان قيل لا يمكن جعله معاوضة اهلا لان  
 البذل والمبدل آه **قوله** فيه ان المبدل هو ثبوت القوة المحركة كما سبق  
 وليس ذلك ملك المولى ولا تنس الحاجة في تقيم السؤال الى كون المبدل في  
 ملكه بل يكفي حصوله بسببه ومن جهته فليكن **قوله** ملك للمولى **قوله** يعني رتبة  
 وتقرر **قوله** وفيه نظر من وجهين الى قوله فلا بد من اثباته **قوله** كفي في اثبات  
 ما ذكره المص ولم يتم ما عورض به لتوقف المنع الى قوله كلاهما عدا لاداء ملك  
 المولى وسنده انه يجوز ان يكون ملك بعد سابقا على الاداء بطريق الاتصاف  
 فيندفع النظر ان في ايضا فان مراد الجيب انه يجوز ان يحصل الصفة مع  
 شرطها كما لا يخفى فليكن **قوله** وعلق الثوب في اجواب ان يقال لما صحت  
 الكتابة والمعنى الذي ذكرتم تأييدها **قوله** كيف يكون قابلا فيها ليس  
 للمولى ولاية التصرف في ماله ويجوز اشتراط شخص بماله لاستفادة  
 ولاية التصرف فيه صرح به في المراجعة والتدلية وغيره في التعليق ليس  
 كذلك **قوله** فلا يصح العلق على مال وفيه معنى التعليق او **قوله** فيبحث  
 اذا الكلام لاحد في صحة العلق على مال وانما الشرايع في الاجابة على القبض

في قوله العلق على مال  
 فانما هو انما هو انما هو  
 على ثوب او حيوان او دابة  
 كفي في اثباته



ووجود من الغلق فيه يمنع من الجواب ولا يفيد الاولوية بالطريق فاما  
 الى ما نقل عن شيخ الاسلام كما لا يخفى على اولي الافهام **قوله** في مسوط  
 شيخ الاسلام الى قوله هو القياس **قوله** فوجه القياس بعض اجواب عن وجه  
 الاستحسان فيكون الاخذ به اولى ثم قوله وما ذكره متبادر وجوه قوله هو  
 القياس **قوله** اجيب بان الاخذ يكون في صورة اذا اذيت او متاوتت  
 فان الاداء فيها لا يقتصر على الجلس **قوله** الاقتصار على صورة اذا اذيت  
 لا يلزم ظاهره فترتب النص فانه وضع المسئلة في اذ حيث قال وذلك مثله ان يقول  
 ان اذناه **قوله** اجيب بان هذا غير آه **قوله** وقوله قد تكرر ما قبله في  
 الخلق في مسئلة خلق الابن الصغيرة على وجه الاشارة **قوله** وقد  
 سبق في فضل ومن ملك دارم محرم انه حواله غير راجح فراجع الى الشرح وعلى  
 الاول ان يجعل اشارة الى ما ذكره في الخلق والى ما ذكره في ذلك الفصل فانه بين  
 صحة تحلل الاضحية بدل الاطلاق في الخلق وعدم صحة تحل بدل العتاق في  
 الفصل فتأمل **قوله** تغير قابضة نفسها اذ في قبض **قوله** فاعبر قبضه نفسها  
 بالقبض قبضا للمولى وان ضعف **باب** التفسير قال المص لان هذه  
 الالفاظ صريحة **قوله** يعني غير الاول او غلب الصريح على غيره **قال** المص  
 في المدونة المقيد **قوله** سيجي جوابه بعد ثلث عشر سطرا تخمينيا **قوله** ثم امان  
 يكون سببا في احوال **قوله** غير ترتيب المص فقدم المؤخر واخر المتقدم **قوله**  
 واول قوله ثم جعله سببا في احوال اولى **قوله** انت غير بان المعبرة ما ساق  
 اليه الدليل لادالة اللفظ والدليل بدل على التعيين فيجب حله الاولوية  
 على الوجوب الا يري الى قوله فلا يمكن تأخير سببته الى زمان بطلان الاهلية  
 ولعله انما قال اولى ولم يزل يجب لئلا ينتقض الدليل الاول بسائر تعلقات  
 فليتأمل فيكون هذا الكلام بين المص تفتتا ما عترف بعد عام ما تقرر  
 في الفرق بان اتم الولد والمدتوب فيه ما لا يخفى **قوله** اذا انتا بر بعض ابائنا

الاستحسان  
 في قوله  
 ان اذناه

**قوله** ذلك بقصور ان يقول استأثر بها بمعنى اجمع صريح في هذه  
 اجوبه **قوله** واجواب انه اضافة لتعليق **قوله** وكذا انت حرمتي وفي  
 موني او اذ امت وجوابه انه لا كان اضافة الى الموت كان في حكم التعليق  
 به فاحذر حكمه فان ما بعد الموت حال بطلان الاهلية بقي الكلام في انه  
 لا يكون هذا الكلام سببا حال وجوده ومع انه اولى على ما دل عليه الدليل  
 الاول **قوله** فرقا آخر بين التفسير آه **قوله** صرح في كتب الاصول في وقوع  
 من جهتها فصل مهنوم الخالفه من التلويح بان الاضافات اسباب في  
 احوال فينتقض الدليل بها **قوله** واجواب عنها جميعا ان ذلك في وقت لم  
 يكن على وجه التعليق **قوله** انت ضمير بان عانة الوصايا على سبيل  
 التعليق مع انه يجوز الرجوع عنها ويطلب بالقبول **قوله** والتفسير يكون  
 اعتقادا لا يقبل ذلك **قوله** فيه ما لا يخفى من عدم ظهور وجه امتناع التبعية  
 فان التفسير ليس عتاقا في احوال وكونه اعتقادا في المال مسلم لكن هذا الشيخ  
 به البيع ولا هو محل النزاع **باب** الاستسلاء **قوله** الاستسلاء طلب الولد  
**قوله** يعني طلب الولد مطلقا وحق بطلب ولدته **قوله** فام الولد  
 من الاستسلاء الغالبة كالضغيرة في الصفات الغالبة **قوله** والثالث الولد  
 بعد في لغة على الزوجة وغيره من لها ولدان بالتبني وغيره بالتبني  
 التبني ثم قوله كالضغيرة يعني كاستعمال الضغيرة في الذنوب **قوله**  
 ولان اجبرية **قوله** عطف على قوله لقوله صلى الله عليه وسلم **قوله** اجاب  
 بقوله الا بعد الانفصال يعني ان الولد ان يعلم بعد الانفصال **قوله** اذا عترف  
 المولى باجمل منه قبل الانفصال لم يؤخذ باقراره وعند منعه كلامه غير ما  
 ذكره الشارح **قوله** اجب بان منعه قوله لا يجزى الى قوله فكان دفع  
 التناقض باعتبار اختلاف الموضوع والمحال **قوله** فيجب بل المراد لا يستغنى  
 على التجزى كما يعلم مما تر و سيجي **قوله** وقوله لان هذا الظاهر **قوله** المراد

قال ابن الحاجم قال في التفسير  
 اجاب الاستسلاء  
 في قوله

قال ابن الحاجم سئل  
 انما هو على ما قلنا  
 في قوله

قوله  
 ولان اجبرية  
 عطف على قوله



هو كونه منه بسبب ان الظاهر عدم زمان المسئلة ببارقة ظاهر آخر وهو كونه  
 من غيره لوجود احوال الدين وانما ما ذكره الشارح فغيره ما لا يخفى **قوله** وانما نكر  
 الدين نفيا للتعاطي **اقول** فغيره ليس في السعابة بيع فلا يبعد تكثير الدين ما  
 ذكره نعم لو كان التعديل لتسعين لستم ما ذكره **قوله** ولا يجعل من الثلث آه **اقول**  
 ثم فان المدبر لا يبيع في دين ويجعل من الثلث **قوله** واذا عدت ما تيتها لم  
 يبق عليها سعابة **اقول** منقوض بالمدبر فانه لا يبيع للمحرث وسعي كما مر **قال**  
 المحقق وهذا لان امومية الولد باعتبار علق الولد **قوله** قال ابن تيمية ولا  
 معتبر بما ذكره من حرية اجنين لانه لو اعتق ما في بطنها لم يثبت لها حق العتق  
 ولا حقيقة ولو كان لا جمل الاتصال بها لثبت انتهى وفيه بحث فان اشنا فني  
 يعتبر في امومية الولد علق الولد فراه وعا في اجنين علق رقاوكم بن حال  
 حال الابتناء والبقاء ثم ان المولي باعتاقه جعله شخصا على حدة واخره من حكمه  
 اجترئة فقلب جهنة الانفصال على وجه الاتصال منقضا فليست **قال** المحقق فثبت  
 اجترئة بهذا لو اسقطه **اقول** قال ابن الهمام بشكله على تعليلنا ما اذا ادعى  
 امته التي زوجها من عبده فان نسبها انما يثبت من العبد لا من السيد نصير  
 ام ولد له وجوابه ان ثبوت الامومية لا يورث ثبوت النسب منه وان لم يصدقه  
 الشرح فكان دائرا مع ثبوت النسب شرعا او اعترافا انتهى وفيه بحث  
 لانه ولد انما كيف لا يثبت فيه بالا عتراف وجوابه ان ذلك ثبت بالاكسان  
 على خلاف القياس اذ المراد بالا عتراف هو الاقرار بمصادف محله وهو الملك  
**قال** المحقق واذا وطل ما جارية ابنه فجارت بولدها **قوله** ولصحة هذه  
 الدعوة شرابط مذكورة في شرح الكنتز للزليقي **قوله** ان المولي لا يملك التصرف  
 في اسباب مكانة بحجره على نفسه **اقول** ضمير بحجره وضمير نفسه راجعان الى  
 المولي **قوله** والاب يملك ما لا يملك لانه لم يحجر على نفسه **اقول** ضمير لانه وضمير  
 نفسه راجعان الى الاب **قال** المحقق لا يذكر **اقول** اي تذكر كونه الذي للمولى

هذا هو الذي مر في  
 كتابنا من ان المولى  
 لا يملك التصرف في  
 اسباب مكانة بحجره  
 على نفسه

على المكاتب في كتاب المكاتب كذا قاله الشارح اكل الدين وقال ابن الهمام  
 بل المراد به قوله عقيب هذا انه كسب كسبه بخلاف الاب فانه ليس له حق  
 ملك في اجارته فيقدم ملكه عليها لتصحح الاستيلاء فلا يجب العقر **قال** المحقق  
 انه كسب كسبه **اقول** الضمير راجع الى اجارته بتأويل الشخص او باعتبار كسبه  
**قوله** ونقدية كما في ام ولد للعقر **قوله** على نقدية المضاف وارادة المعنى  
 اللغوية من ام الولد **كتاب الامان** **قوله** وشروطها كون الكالف مكلفا **اقول**  
 وفي البداية اي مسلما عاقلا بالغا ذكرا يصح بيع الكافر عندنا حتى ان الكافر اذا  
 حلف على يمين ثم اسلم فثبت لا كفارة عليه خلافا لما في نفي ان يبيعه كافر وعليه  
 هذا عندنا لانها عبادة والكافر ليس من اهلها خلافا للشافعي لان الكافر من اهل  
 البيعة عندنا وذلك يستلزم في الدعاء والخصومات وكذا يصح المأثوم  
**قوله** لان البيعة بانه **اقول** خص البيعة بانه بالذكورة الغوس والنفس لا تصح  
 في البيعة بغير الله كالظلمة والعناق ولا يفيض بهذا يقولهم هو انا يهودي او  
 نصراني ان كان فعل كذا الشيء قد فعله فانه غوس كما سجي مع انه ليس ببيعة بانه  
 لانه كناية عن البيعة بانه وان لم يقبل وجه الكناية كما صرح به في البداية **قوله**  
 فلا يباط الغوس بها **اقول** فيه قلب والمراد لا يباط بالغوس **قوله** والعبادة  
 حسنة واتباعها اباها مباح **اقول** انت جدير بان الابا حة لا تعارض عدم  
 الوجوب الذي مدعي الاحجاب والظاهر ان العبارة ماح اسم فاعل من عاوي  
 يدل عليه قوله لها **قوله** ويرفعها عند الطير **اقول** ضمير رفعها راجع الى النفقة  
**قوله** وذلك غير معلوم بالنقص **اقول** اشار بقوله ذلك الى قوله في المواخذ  
**قوله** قال في تفسير النفوس لانه آه **اقول** في باب المعارفة والتعرف  
 من التوضيح والتلويح كلام متعلق بالمقام **قوله** لانه فاذتها المنع آه  
**اقول** ولا هذا يمنع ذلك فانه الفائدة قد تكون تصديق ان مع خبر الكالف  
 كما في ايمان الهادة فتم على الامور ما فيه فلا يكون الهادة الهادي بناء على اعتقاد

هذا هو الذي مر في  
 كتابنا من ان المولى  
 لا يملك التصرف في  
 اسباب مكانة بحجره  
 على نفسه



لا غيا ثم لو فتح ما ذكره في الكتاب نظر ان كان الفوس لغوا ايضا **قوله** وتعالى  
 ان يقول في حصر الايمان على التثنية على التغيير المذكور في الكتاب نظر **اقول** في اول  
 كتاب الايمان من شرح الوفاية لصدر الشريعة ما يصلح ان يكون جوابا عن هذا  
 الاشكال فراجع **قوله** لما قرئ من تقريرها **اقول** فيه ان الفوس واللغو خارجان عن  
 التعريف ايضا لان كلام علي السند لا يخص **قوله** ذلك هو القياس وقد ترك  
 بالنقص **اقول** وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث جدته جدته اكدت **قوله** وتعالى  
 ان يقول اقامة الدليل مقام الدلول لور ان الحكم عليه **اقول** والعلم من صدر  
 الشريعة يمنع صحة دوران وجوب الاستدلال مع دليل شكا في قسم ايضا والتفصيل  
 في كتاب الكراهية من شرح الوفاية فراجع **باب** ما يكون مبنيا وما لا يكون  
 مبنيا **قوله** مثل ان يقول والنجي والفران آه **اقول** القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق  
 وليس غير تعالى فانه من صفات الازلية ولذلك لم يجعل المعنى مع النبي والكتب  
 في قرن بل ذكر مستقلا وعليه عدم التعارف فثبت **قوله** الا بيا **اقول** في  
 التنوير حيث ان الله من قبيل الكلام على السند **قوله** قال الله تعالى اذا قمتم الى  
**اقول** في تمام الاستدلال بقوله تعالى اذا قمتم الى فكلوا وقولهم تعالى فكلوا فكلوا  
 فكلوا **قوله** وقيل لا بد منها آه **اقول** وسبغ من الشارح في اواخر كتاب السبع  
 ما يدفع هذا القول **قال** المعنى وكذا قوله لعمري انه **قوله** قال الفلان  
 الطيبي في شرح المسكاة في باب الايمان والندور نقل عن المغرب البهين  
 يجيب على من كرهه واخف وايم خذوف منه الهزة للقطع وهو قول  
 الكوفي واليه ذهب الزجاجة وعند سبويه هي كلمة بنفها وضعت للقسمة  
 ليست جبالا والهمزة فيها للوصل انتهى **قوله** وقد يمكن القول بوجود  
 لغيره **اقول** الامتناع عن الهمزة عما ذكر واجب لعينه لا لغيره كما لا يخفى  
**قوله** وهذا هو الموعود فيها فندم **اقول** اراد به ما ندم نصف ورق وهو قوله  
 وتعالى ان يقول سألني الله لئن لم يردني لآتيه **قوله** واجوب سبغ **نص**

قوله والنجي والفران آه  
 قوله القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق  
 قوله والكتب مع النبي

قوله فكلوا فكلوا  
 قوله فكلوا فكلوا  
 قوله فكلوا فكلوا

قوله لعمري انه  
 قوله قال الفلان  
 قوله الطيبي في شرح المسكاة

قوله والنجي والفران آه  
 قوله القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق  
 قوله والكتب مع النبي

في كفاية البهين **قوله** فكان من باب ذكر الكمل وارادة البعض **قوله** اراد من الكمل  
 البهين ومن البعض مقسم عليه **قال** المعنى ينبغي ان يبحث ويكتفر عن ميسر  
**اقول** فانه هو ان السنين وان كانا واجب لم يكن بد من اهداها وفي اواخر كتاب  
 الطلاق في الكافي كلام متعلق بالمقام فراجع **قوله** وان اراد حصره كما في **اقول**  
 فيه انه يجوز ان يراد حصره فيه من حيث الدلالة لا من حيث التعارض من حيث المعنى  
 الغفر **باب** البهين في الدخول والكتب **قوله** لما كان انفا والبهين  
 على فعل شيء وتركه لم يكن بد من ذكر انواع الاعمال **اقول** ويعلم منه التروك **قوله**  
 مبنيا لا له **قوله** احتراز عن الكون في السوف على سبيل الاستقراء فانه لا يبعد  
 الا ان ما ذكره لا يملك سكتي غير لما تهل فليكن على **قوله** وسبغ واجوب آه **اقول**  
 في باب البهين في الاكل والشرب واعترض بوجهين اهداها ان الصفقة معتبرة  
 آه **قوله** انت حينئذ بانه بعد تخصيص الكلام بالمخلوق عليه لا يرد الا اعتراض الاول  
 ثم **اقول** قال في الكافي فان قيل ما ذكرت ان الصفقة في المعاني غير معتبرة لا يصح  
 فانه لو حلف ان لا يأكل هذا الرطب فاحكم بعد ما حلف ان لا يأكل هذا الرطب ولو كانت  
 الصفقة ملغاة لحثت ملغا الصفقة في المعاني لغوا اذا كانت داعية الى البهين  
 كما في مشايخ الرطب فربما يضره لك الرطب دون التمر وصفه كونه الدار مبنية  
 لا بد عوالي ترك الدخول فتعلق البهين بالاصل دون الوصف كما لا حلف ان لا  
 يكلم هذا الصبي لم ينفذ بزمان صباه لان الصبي لا يدعوا الى البهين لانه راع الى  
 المبرة والمرحمة والتلطف فولا ونفلا فقال عليه السلام من لم يرحم صغيره ولم يوق به  
 فليس منا وفي ترك الكلام تركا لم ينفذ البهين بالذات دون الصفقة كانه قال  
 لا اكلم هذا ونحوه فاما اذا حلفت ان لا يأكل ثم هذا الحلف لان صفته هذا الصغير  
 لا تدعوا الى البهين لان المتعنى منه اكثر من انما عاين لم الكذب ونحوه فاما اذا حلف  
 ان لا يكلم صبيها فكلما شئنا فانه لا يثبت لان الصفقة في النكرة معتبرة انتهى فان  
 قيل ليس معنى من كونه الصفقة داعية ان اردت صلواتها للدخول فانه لا يترك

قوله والنجي والفران آه  
 قوله القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق  
 قوله والكتب مع النبي



كذلك انما لو كان في البناء اوصاف او صفات معينة التي ترك الدخول والادخال  
 حقيقة الدعوة فالتربط ليس كذلك لانه كما يضره فربما لا يضره ايضا وكذا  
 ذكر كماله رتباني الكتاب فينبغي ان يحث قلنا ان البناء للدخول والادخال  
 لا يتعارض الاصل بخلاف التربط هكذا قيل وعليك بالتمام **قوله** واجيب عن  
 الاول **قوله** جواب من جواب الدليل اذا المراد بانك في الدليل هو المتكلم  
 على وجه **قوله** وعن الثاني بان البناء صفة **قوله** جواب باقتضائنا في  
 ومنع وجوب عدم اختلاف احوال في عدم الدخول مستندا بجواز اراثة حكم  
 العرف لتعيينه في غلب الاستعمال **قوله** ورد بان البناء ضد الحرج **قوله**  
 كلام على السند لا يخفى مع ان البناء اصل في الدار قال في الكافي اسم الدار  
 لا يقع على العرصة قبل البناء لكن اذا بنيت سمي دارا وانما انهدمت انتهى  
 فانما صفة متعينة باهالة وانحطاب ليراجع فليتا على في الكافي ايضا الدار  
 اسم العرصة او برعليها كيطان ولا يرد ذلك بوضع البناء انتهى وفي الكافي  
 فانما العرصة قبل البناء لا يسمي دارا لا يري ان المأوى وزواجر لا يسمي دارا  
**قوله** واقول في جواب المعارض المذكور من التفسير غير جائز ان يكون  
 واخلاف المتكلم لا يقتضي الى التعريف غير داخل في المعروف **قوله** لا يخفى  
 عليك ان دخول معنى في المتكلم مع فوجه في المعروف غير هو وعل المعهود  
 هو **قوله** وهو مستق **قوله** انت غير مائة لا يشترط ان يكون  
 هنا خرج بذلك العلامة التاليف لان اسم الدار تامة ولم يدونه وبدون البناء  
 بخلاف البيت فكان ينبغي ان لا يذكره الشارح **قوله** والدخول لا دور  
 له اية **قوله** واطلاق الانتقال بدل الانفصال اولى **قوله** بل ما ذكره  
 اولى حيث يخرج عنه ما اذا وضع احد رجليه في الداخل والاخر في  
 الخارج بخلاف ما قاله فليتا على **قوله** المص ولنا ان البيتين بعدد للبر  
 فيبني من زمان حقيقة **قوله** قوله من اي من البيتين على ما قيل

قوله في الكافي  
 اسم الدار  
 لا يقع على العرصة قبل البناء  
 لكن اذا بنيت سمي دارا  
 وانما انهدمت انتهى

قوله في الكافي  
 فانما العرصة قبل البناء  
 لا يسمي دارا لا يري ان المأوى  
 وزواجر لا يسمي دارا

فترك الحقيقة بدالة منه يرجع الى الكلام قوله زمان حقيقة يعني زمان الشرا  
 والزوال النقلة **قوله** يخرج بنفس **قوله** ونكر التامع **قوله** بانقضاء جزه ضيق  
 لا اعتبار بيا **قوله** كالقوة في القلوة **قوله** بعد الدليل **قوله** اذا كانت البيتين في خوف  
 الدليل **قوله** او يمنع ذي سلطان آه **قوله** فيجب ان لا ينفذ لما مر من قوله ومن فعل  
 المحلوف عليه ما سبوا او كره ما فهو سواء لان الفعل الحقيقي لا يقدم بالاكراه وهو شرط  
 فاما في جوابه **قوله** ويحق الموجود بالمعدوم للعدول **قوله** متفوض بفعل المفعول عليه  
 سبق انه بحيث **قوله** شرط اكنث الشكني وانه فعل وجودي **قوله** لان الشكني  
 هي اكون على ما مر والاكوان بدئية الوجود عند المتكلمين **باب** البيتين في  
 الحرج **قوله** لو حلف لا اشرب الحمر فصب الحمر في طعة الكرام هل يخل بمينه حتى  
 لو شرب بعده طوعا هل يثبت ينهي ان يكون على هذا الخلاف والمذكور في الفتاوى  
 انه بحيث **قوله** المص ومن حلف لا يخرج امرائه الا باذنه **قوله** في البداية وان  
 اراد بقوله الا باذنه مرة واحدة يدعي فيها بيعة وبين الله تعالى وفي القضاة في  
 قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله واهدي الروايتين عن ابي يوسف انه لا يدين  
 في القضاة انتهى وصرح بان الاول هو ظاهر الرواية وفي غاية البيان تفصيل  
 متعلق بهذا المقام فراجع **قوله** المص لان اذن لك آه **قوله** قال الامام التلعليقي  
 ولو نوي القدر بقوله انا ان اذن لك صدق قضاء لانه يحمل كلامه وفيه تشديد  
 عليه **قوله** لان كلمة ان وما دخلت عليه بنا وبالمصدر فيكون البناء في حد  
 فصار كانه قال انا بان اذن لك ولان فيه تعليق على نفسه فيصدق في انتهى  
 افعال آخره المذكور في شرح الوفاية لصدر الشريعة **قوله** لان تعدد والله  
 لا يخرج آه **قوله** وهذا لا معنى له **قوله** فيفيض ملصقا وملصقا به **قوله**  
 يعني فيفيض ملصقا به هو الحرج وفيفيض ملصقا به به وهو الاذن **قوله**  
 وفيه نظر لان اهل بلاغة قالوا انما يسال بها عن وصف الفعل **قوله** قال  
 العلامة الشريف في شرح المنهاج استعمال ما في السؤال عن وصف اولي العلم

قوله في الكافي  
 اسم الدار  
 لا يقع على العرصة قبل البناء  
 لكن اذا بنيت سمي دارا  
 وانما انهدمت انتهى

قوله في الكافي  
 فانما العرصة قبل البناء  
 لا يسمي دارا لا يري ان المأوى  
 وزواجر لا يسمي دارا

قوله في الكافي  
 فانما العرصة قبل البناء  
 لا يسمي دارا لا يري ان المأوى  
 وزواجر لا يسمي دارا



او غيرهم كثير في اللغة انتهى فني ما ذكره الشارح بحث **قوله** ولين كانت  
لا يكون او صافا للعصا **اقول** وانت خير بانه لا مانع من التناوب بحيث يكون  
او صافا للعصا فليتنا هل **قوله** لا اعتبار حقيقة الملك **اقول** وفيه بحث **باب**  
**العيان** في الاكل والشرب **قوله** لان ما يصنع من ذلك التمر ليس بثمره **اقول**  
لوضح هذا الزم ان لا بحيث باكل ما لا يسيل من الرطب لانه بثمر ايضا **قال**  
المص ووجه الاحتجاج ان التسمية مجازية عند لان اللحم منشأه من الدم  
ولادهم لسكونه في الماء **اقول** فيكون قاصرا في الحقيقة والاصح ما يل بها معاملة  
المجاز لان يكون مجازا **قال** المص وان اكل لحم خنزير ولو لم انسان بحث **اقول**  
**قال** صاحب الكافي وذكر ان هذا العنايه لا بحيث وعليه الفتوى انتهى **قوله** وعليه  
الفتوى من كلام صاحب الكافي فافهم قال ان لم يلين فكانه اعتبر العرف ولكن  
هذا عرف علمي فلا يصلح مقيدا لخالف العرف اللطيف الا بربانيه لو خالف لا يركب  
وانه لا بحيث بالتركوب على انسان العرف العقلي فان العرف لفظا لا شيئا ول  
ان الكراع فان كان في اللغة شيئا له ولو علف لا يركب صيلا لا بحيث بالتركوب  
الانسان لان اللفظ شيئا ولجميع الحيوان والعرف العلماني وهو انه لا يركب عادة  
لا يصلح مقيدا انتهى العرف العلماني يصلح مقيدا عندنا يخ بالبحر كما ذكر في كنف الاصول  
في مسئلة اذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز متعارفا **قوله** قلت الله لا يجوز شرعا  
**اقول** ويمكن ان يجاب بوجه آخر **قوله** واعترض على وجهها بان البئر متصور في  
صورة الاداة لانه اعادة القطرات الملهرة مكنة آه **اقول** كما اذا جبت  
في آناه آخر لان الارض وفيه تأمل **قوله** واجيب بان البئر الى قوله يسع فيه غيره  
**اقول** خنزير غير راجع الى البئر **قال** المص ومن قال ان لم اشرب آه بالتركوب  
في هذا الكوز اليوم آه **اقول** وان كان يعلم انه لا آه في الكوز فيقدر عند الغث  
لكن في البدايع وفيه ايضا وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا فلتن فلانا  
ونحن شئيت وهو لم تعلم موته لا فلتن عندهم فلا قال في يوسف رحمه الله

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

و در شرط لا فضايل  
يعني الحكم را بايد تا تعيين  
شده در شرط هم نبرد  
است و اما بعد  
ختم شد  
دوم

[illegible]

وان

[illegible][illegible]

لکھنؤ اوبیت نار لاکش ناؤ نندرا لعل کچھم البت خانہ لالکن الہ خاں ہوت  
 مکتبہ

[illegible]

في البداية ذكر في الجاهل الكبرياء في قوله  
 في قوله العزيز المولى في قوله خلافا  
 في قوله العزيز المولى في قوله خلافا  
 في قوله العزيز المولى في قوله خلافا

لا طلاق آه **اول** فيه ثمانون **ثاني**  
**ثالث** اي من الاعداد **رابع** قبل اي لان



[illegible][illegible]



منفردا على اليوم لا يصح وفي فصل القضاء بالمواربت من شروط الامارات  
 كلام متعلق بالاعكاف فراجع **قوله** وفيه نظر لانه يلزم اجمع بين الحقيقة والمجاز  
**اول** وان الذي يعلم والكافي ان اللفظ كناية لا مجاز فلما يلزم اجمع بينهما **قوله**  
 جازت هذه الشهادة وان قامت على النفي كخ **اول** في الكافي فان قيل  
 في المبسوط ان الشهادة على النفي تسمع في الشروط وانما قال بعده ان لم  
 ادخل الدار اليوم فانت حرف شرط لانه لم يدخل الدار اليوم يقبل ونفي  
 وما نحن بصدد من قبيل الشرط فلما هو عبارة عن امر ثابت معاني وهو  
 كونه خارج الدار انتهى وهو مخالف لما قد نه من ان الخبر وان كان شديدا لكنه  
 لا يدخل تحت القضاء ولم يكن معتبرا في النفي مقصودا كما لا يخفى فان كونه خارج  
 الدار لا يدخل تحت القضاء ايضا **قوله** واجاب الامام فاضح في **اول**  
 وهو سكوت الزوج **قوله** في كون السكوت وجودا بحيث قال في شرح العقاب  
 السكوت هو ترك الكلام **قال** ان اذ الصوم هو الامساك عن المفطرات عليه  
 تقديره تنزيها **قوله** ان قلت المصدر مذكور هنا ايضا قلت يجوز ان يكون  
 لغة لا شرعا وعند ذكروا المصدر صريحا ينصرف الى الكمال وهو الصوم لغة  
 شرعا **قوله** اور وعليه ما لو قال والله لا صوم في الخ **اول** هذا لا يرد عليه  
 متوجه على القول بل مودعه قوله واليوم صريح في تقدير المدة الا ان يقال  
 انك وقوله لانه يرد به الصوم الغير شرعا الى آخر الكلام فليكن **قوله** يقبل عليه  
 ينبغي ان لا يحتج الخ **اول** صاحب القيل هو الاثنا في **باب السعي في**  
**الضرب والقتل** **قوله** فقد ثبت ان يوب عليه السلام في حينه الخ **اول** وكل ان تقرر  
 استواء بان الضرب يستعمل في الآية المجيدة فيما لا يلزم فيه تعلم ان الضرب  
 ليس سببا لما ذكرتم في لا يكون للجواب سببا باستواء بل الجواب ان  
 يقال ليس بمعنى الايمان على الفاظ القرآن بل على العرف كما سبق غير  
 مرة **قوله** واجيب بانه جاز آه **اول** انت جدير بان اجواب عن المنة

هذا هو الوجه في قوله  
 في قوله لا يوب عليه السلام  
 في حينه الخ

قال في الكافي ان قوله لا يوب  
 عليه السلام في حينه الخ

هذا هو الوجه في قوله  
 في قوله لا يوب عليه السلام  
 في حينه الخ

بجواز

بجواز خارج عن الاداب الا ان يجعل ما ذكره معارضة ما تعبر عنه بان  
 المنة تقضى تسامح **قوله** وهو له من المنة لا يتحقق **اول** قال في الكافي لان  
 الموت ينافي بقا المالك فلما ينافي ابتداء انتهى وفيه بحث فانهم ضروا  
 بانه المنة اهل الملك المال ولا يوجب شيئا فخلق صديق بعد موته ملكه فليكن  
**قوله** اجيب بان ذلك كان بحجة له عليه السلام **اول** واجاب العلامة المنصفي  
 في الكافي انه غير ثابت فانه لما بلغ هذا الحديث عاين رضي الله عنه قال  
 كذا يتم على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه تعالى انك لا تسمع الموتى  
 وما انت بمسمع من في القبر ثم قال عليه انه كان مخصوصا به انتهى قال النزيليني  
 ويجوز ان يكون ذلك لوعظ الاوصياء ونظيره ما روي عن علي رضي الله عنه قال كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى القابر السلام عليكم وارثوم مؤمنين اما  
 نسألكم فقد تكلمت واموالكم قد تسبمت وورثكم قد سكتت فهذا خبركم عندنا  
 فما خبرنا عندكم وكان يقول سئل لارض من شق انما رك وعرض شجارك وصني  
 تارك فان لم يجب جوابا جانياك اعتبارا وكان ذلك على سبيل الوعظ لا اعتبارا  
 لا على سبيل الخطاب للموتى واجبا ذات انتهى وفيه بحث لانه برقة نتمه القصة  
 لو صحت **باب في تراضي الذرية** **قوله** واقول جميع ما ذكره في الكتاب  
 من المسائل بناء على اتصاف **قوله** فلا وجه لتعريضه التراضي على القضاء  
 لكونه مبني للعد ايضا على ما ذكره **قال** ان المنة لان القضاء **قوله** فيه  
 تأمل الا ان يكون بدلا عن قوله لعدم المنة **قوله** قال بعض الشارحين **اول**  
 ولنا فيه نظر **قوله** اراد الاثنا في **اول** لان شرط ائت ارمرك من قبيل الكل  
 بوصف التفرق **قوله** فيه بحث الا ان يعتبر جوه الاخر وصف التفرق في لاري  
 تبدل الي التام بالواد وان مات عدم التفرق **اول** الذي هو احد خبرين **قوله**  
 ولما استشهد المنة **قوله** فيه بحث الا ان يكون المراد الاشارة الى ما  
 من اهل السنة من انما اخبره لا ينافي الكلي فليكن **قوله** متفرقة **قوله**

هذا هو الوجه في قوله  
 في قوله لا يوب عليه السلام  
 في حينه الخ

قال في الكافي ان قوله لا يوب  
 عليه السلام في حينه الخ



منفردا على اليوم لا يصح وفي فصل القضاء بالمواربت من شروط الامارات  
 كلام متعلق بالاعكاف فراجع **قوله** وفيه نظر لانه يلزم اجمع بين الحقيقة والجاز  
**اقول** وان الذي يعلم والكافي ان اللفظ كناية لا جاز فلا يلزم اجمع بينهما **قوله**  
 جازت هذه الشهادة وان قامت على النقيض **اقول** في الكافي فان قيل  
 في المبسوط ان الشهادة على النقيض في الشروط وانما قال ليعده ان لم  
 ادخل الدار اليوم فانت حرة لانه لم يدخل الدار اليوم فيقبل ونقضه  
 وما نحن بصدد من قبيل الشرط فلهذا هو عبارة عن امر ثابت معاني وهو  
 كونه خارج الدار انتهى وهو مخالف لما قد نه من ان الخبر وان كان شذوذا  
 لا بد من تحت القضاء ولم يكن معتبرا في النقيض مقصودا كما لا يخفى فان كونه خارج  
 الدار لا بد من تحت القضاء ايضا **قوله** واجاب الامام فاضل خان **اقول**  
 وهو سكوت الزوج **قوله** في كون السكوت وجوبا بحث قال في شرح العقاب  
 السكوت هو ترك الكلام **قال** ان من اذ انصوم هو الامساك عن المخطرات عليه  
 قصد التقرب **قوله** ان قلت المصدر مذكور هنا ايضا قلت هو بل يمكن  
 لغة لا شرعا عند ذكرك المصدر صريحا ينصرف الى الكمال وهو المقصود لغة  
 شرعا **قوله** اور وعليه ما لو قال والله لا صوم في اخ **اقول** هذا لا يرد عليه  
 متوجه على القول بل مودعه قوله واليوم صريح في تقدير المدة الا ان يقال  
 ان كونه لانه يرد به الصوم العبر شرعا الى آخر الكلام فلهذا **قوله** قبل عليه  
 ينبغي ان لا يثبت **اقول** صاحب العقيل هو الاثنا في **باب السعي في**  
**الضرب والقتل** **قوله** فقد ثبت اتيوب عليه السلام في ميمية اخ **اقول** وكل ان تقول  
 استواء بان الضرب يستعمل في الآية المجيدة فيما لا يلزم فيه تعلم ان الضرب  
 ليس سميلا فذكرتم في ما يكون للجواب سانس باستواء بل اجواب ان  
 يقال ليس ميمية الايمان على الفاظ القرآن بل على العرف كما سبق غير  
 مرة **قوله** واجيب بانه جاز آه **اقول** انت جدير بان اجواب عن المنة

في قوله لا يصح وفيه نظر لانه يلزم اجمع بين الحقيقة والجاز

في قوله لا بد من تحت القضاء ولم يكن معتبرا في النقيض مقصودا كما لا يخفى فان كونه خارج الدار لا بد من تحت القضاء ايضا

في قوله لا بد من تحت القضاء ولم يكن معتبرا في النقيض مقصودا كما لا يخفى فان كونه خارج الدار لا بد من تحت القضاء ايضا

بجواز خارج عن الاداب الا ان يجعل ما ذكره معارضة ما تعبيره بان  
 المنة تقضى تسامح **قوله** وهو له من المنة لا يتحقق **اقول** قال في الكافي لان  
 الموت ينافي بقا المملك فلا ينافي ابتداء انتهى وفيه بحث فانهم ضروا  
 بانه المنة اهل الملك المال وانما الوضوب شبهة فتعلق صديق بعد موته ملكة فلهذا  
**قوله** اجيب بان ذلك كان بحجة له عليه السلام **اقول** واجاب العلامة المنصفي  
 في الكافي انه غير ثابت فانه لما بلغ هذا الحديث عايش رضى الله عنه قال  
 كذا يتم على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه تعالى انك لا تسمع الموتى  
 وما انت بمسمع من في القبور ثم قال عليه انه كان مخصوصا به انتهى قال النزيليني  
 ويجوز ان يكون ذلك لوعظ الامام ونظيره ما روي عن علي رضى الله عنه قال كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى القابر السلام عليكم وارنوم مؤمنين اما  
 نسألكم فقد تكلمت واما لكم قد تسلمت وودركم قد سكنت فهذا خبركم عندنا  
 فما خبرنا عندكم وكان يقول سلاما لمن شئت انما ركع وغرضه شجارك وصفي  
 ثارك فان لم يجبك جوابا جانياك اعتبارا وكان ذلك على سبيل الوعظ لا اعتبارا  
 لا على سبيل الخطاب للموتى واجبا واد انت وفيه بحث لانه برقة نعمة التقية  
 لو صحت **باب في تقاضي الدائم** **قوله** واقول جميع ما ذكره في الكتاب  
 من المسائل بناء على اتقاضي **قوله** فلا وجه لتصرفه في اتقاضي على القضاء  
 لكونه مبنيا للعد ايضا على ما ذكره **قال** ان من لا قضاء فلهذا **قوله** فيه  
 تأمل الا ان يكون بدلا عن قوله لعدم المفاضة **قوله** قال بعض الشارحين **اقول**  
 ولنا فيه نظر **قوله** اراد الاثنا في **اقول** لان شرط ائت ارمركت من قبيل الكل  
 بوصف التفرق **قوله** فيه بحث الا ان يعتبر جزءا آخر وصف التفرق في لا بد  
 تبدل الياء بالواو فان عدم التفرق **اقول** الذي هو احد خبرين **قوله**  
 ولادة استثناء المائة **قوله** فيه بحث الا ان يكون المراد الاشارة الى ما استمر  
 من اهل السنة من ان اخبره لا ينافي الكلي فلهذا **قوله** مسأله متفرقة **قوله**

في قوله لا بد من تحت القضاء ولم يكن معتبرا في النقيض مقصودا كما لا يخفى فان كونه خارج الدار لا بد من تحت القضاء ايضا



كان الاعلام واجبا احوال ولايته خاصة آه **قوله** ولو حكم بالعقار منزه  
 للغور لم يكن مفيدا لنظر الي المتصور وهو المبادرة الي زجره ودفع شره فالك  
 بوجوب التقيد بالغور فور علمه به **قوله** فلا يمكن دفع الضرر **قوله** اي ضرر  
 المنة **قوله** قيل هذا تفسير لا امام **قوله** صاحب القيل هو لا تاني **قوله**  
 وجوابه بان معنى قوله اسم لما شاق له ان لشاقه راجحة طينة كما لو رقه **قوله** يعني اسم لما  
 ساق له بل راجحة بل يكون لساقه راجحة كما لو رقه وساق الورق ليس له  
 راجحة كما لو رقه **قوله** اصطلاح عليه الفقهاء وان لم يثبت في اللغة **قوله** المعبر  
 في الايمان ما هو المختص لمعارف بين الناس لا ما اصطلاح عليه الفقهاء **كتاب**  
**الحملون قوله** وانما سببها فاسبب كل منها ما اضيف اليه قد انما قد القيد  
 وغيرهما **قوله** في العبارة نوع ركائز **قوله** وتفسيره في الشرح **قوله** تفسير للزنا  
 العام الذي لا يوجب احد **قوله** وتكلمين المرأة عن ذلك **قوله** تعريض لزنا  
 المرأة **قوله** واحضر لفظ اشار آه **قوله** وجه الاشارة مستور **قوله** واذا شهدوا  
 سألهم الامام عن الزنا **قوله** انت جبري بان سأل الامام لميس لا حتران على  
 مطلوب للدرر احد وانه لا نسخ للفظ في المكان والزمان هنا فاما **قوله** اي ان  
 ذكر الكاف والنون **قوله** يعني الى ذكر ما عمن الكاذب والنون **قوله** اجب  
 بان حجب ليس بطريق الاحتياط بل بطريق التفسير **قوله** ولا يخفى عليك ان  
 الاحتياط من تعليل اجب بقوله لانه لو قلنا سبيله هرب هربان يكون اجب  
 احتياط لا تغزير انما يتلوا **قوله** فان قال اذا لم يثبت احد باقراره آه **قوله**  
 بهذه معا رقة **قوله** المص ولان الشهادة فيه اخضعت بزيادة العدد فكلما  
 الاقوال اعطى ما لا مرارنا **قوله** ليس فيه اثبات التقيد بل اثبات الزيادة  
 على الواحد لما تعين عدد اذ بذلك نتم جدي مذهب الشافعي **قوله** المص  
 ولان الشهادة وقيل لو سأل جاز **قوله** قال انزل يعني والاصح انه يسأله  
 لا احتمال انه زنا في حياه **نص** في كيفية احد واجبه **قوله** وقيل

في قوله ولو حكم بالعقار منزه للغور  
 في قوله لا يمكن دفع الضرر  
 في قوله هذا تفسير لا امام  
 في قوله يعني اسم لما شاق له  
 في قوله بل يكون لساقه راجحة  
 في قوله اصطلاح عليه الفقهاء  
 في قوله في الايمان ما هو المختص  
 في قوله وانما سببها فاسبب كل منها  
 في قوله وتفسيره في الشرح  
 في قوله تعريض لزنا  
 في قوله وجه الاشارة مستور  
 في قوله انت جبري بان سأل الامام  
 في قوله لا حتران على  
 في قوله يعني الى ذكر ما عمن الكاذب  
 في قوله اجب بان حجب ليس بطريق  
 في قوله الاحتياط من تعليل اجب  
 في قوله لانه لو قلنا سبيله هرب هربان  
 في قوله الاحتياط لا تغزير انما يتلوا  
 في قوله فان قال اذا لم يثبت احد  
 في قوله بهذه معا رقة  
 في قوله المص ولان الشهادة فيه  
 في قوله اخضعت بزيادة العدد  
 في قوله فكلما الاقوال اعطى ما لا  
 في قوله مرارنا  
 في قوله ليس فيه اثبات التقيد  
 في قوله بل اثبات الزيادة على الواحد  
 في قوله لما تعين عدد اذ بذلك  
 في قوله نتم جدي مذهب الشافعي  
 في قوله قال انزل يعني والاصح  
 في قوله انه يسأله  
 في قوله لا احتمال انه زنا في حياه  
 في قوله نص في كيفية احد واجبه  
 في قوله وقيل

وعلي هذا اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم اي عليه وجوب التزم الي اخر  
 قوله على ان حديث ما خروضا لله منهم عنه **قوله** في المبسوط اما انهم لم يوافقوا  
 مشروع في حق المحض ثابت في السنة لا على قول احوارهم فانهم يذكرون  
 التزم لانهم لا يقبلوا الاخبار اذا لم يكن في حيز التواتر انتهى قال الشارح اذ  
 بقوله على ان حديث ما خروضا لله منهم عنه **قوله** في المبسوط اما انهم لم يوافقوا  
 لا يخفى **قوله** المص ويبتدىء الشهود بوجوب ثم الامام ثم الناس كذا روي  
 عن علي كرم الله وجهه **قوله** في المبسوط كذا نسند الحديث علي رضي الله  
 عنه فانه لما اراد ان يوجبهم شراة الهدانية قال انهم رجحان رجم ستر  
 رجم علانية فرجم العلانية ان يشهد على المرأة ما في بطنها ويعترف  
 بذلك فبذلك به الامام ثم الناس رجم الستران يشهدا رجة على التوجه  
 بالزنا فبذلك الشهود ثم الناس انتهى وفي محيط السرخسي بعد هذا الكلام  
 قول الصحابي فيما لا يدرك بالقباس حجة بالاجماع انتهى **قوله** واحد في الزنا  
 عن ابي يوسف رحمه الله **قوله** ولم يذكر عن ابي يوسف رواية غير هذه **قوله**  
 فعلى هذا ما تقدم به بطاير الرواية **قوله** في المبسوط وعن ابي يوسف قال  
 يورث الشهود بالعبادة اذا كانوا حاضرين حتى اذا استغوا لقيام الزعم فاذا  
 ماتوا او غابوا قيام الزعم هناك لانه قد تعذر البداية بهم بسبب لا يجتمع فيه  
 تهمته فلا يتبع اقامته الزعم كما لو كانوا مقطوعين الايدي او مرضي او عاجزين  
 عن اخذهم بخلاف ما لو استغوا لانهم صاروا متهمين بذلك وكما نقول ان  
 كانوا مقطوعين الايدي في البداية لم يستحق البداية بهم للتعذر فاما ما تقدم  
 استحق البداية بهم لثبوت ذلك عند الحكم فاذا تعذر بالموت والغيبه  
 ولا قيام احد كما لو تعذر بانفسهم انتهى ونحن نقول فعلى هذا التقيد بطاير  
 الرواية بخلاف بقوله وكذا اذا ماتوا او غابوا كما هو الظاهر المتبادر من كلامه  
 اقتداء بما في المبسوط **قوله** واعلم ان ظاهر الرواية نفقضي اليه شبهة



وهي غير معتبرة فتأمل **اقول** في صورة الموت والغيبة احداهما شبهة الموت  
الاتساع عن البداية والثانية كون الاتساع رجوعاً فليست على وفي حيط الشرحي  
وروي عن محمد رحمه الله لو كان الشهود مقطوعين لا يدي او مرضي لا يستطيعون  
الترجيح ان الامام يدي تم الناس لان فوات البداية باعتبار قدر ظاهر  
لا يورث ائمة بخلاف الموت والغيبة لانه من اجابته ان لو كان فخره عليه  
الترجيح يمنع عن ذلك انتهى الا ان المعلوم من قول المصنف فوات الشروط خلاف  
ما ذكره الشارح **قوله** وفي حديثها لقد ثابتت قوله لو ما بها حد مكس  
لغفر له **اقول** يعني المكس وهو العشار والمكس ما اخذه **قوله** فكان بهذه  
الآية سخرت عموم قوله تعالى فاجلدوا من غير المحصن **اقول** فيه بحث الصواب  
في المحصن فتأمل **قوله** وهذا ما روي في **اقول** فيه بحث اذا دلالة فيما  
ذكره على ما ادعاه اهل الكا لا يخفى **قوله** حتى الله مشروع **اقول** حتى الله مبتدأ  
هو وقوله مشروع خبره **قوله** احصان الرجب مشروط في **قوله** فيه نوع في التمهيد  
في البداية **قوله** بسبع شرائط ان يكون صراخ **اقول** فيه مسامحة ان ان يحل  
على حذف اجازة **قال** المصنوع احصان الرجب ان يكون حراً عاقلاً مسلماً  
بالغا قد تزوج امرأة نكاحاً صحيحاً في **اقول** وفي الجامع الترابي لا يشترط ان  
النكاح بقاء الاحكام كذا في الفاء وبها ما لم يقرنا شي **قال** المصنوع ودخل  
بها وجماعاً على صفة الاحصان **اقول** اجملة حال عن التداخل والمدخول بها ونظيره  
بعث زيد اركبني واما طريق ثوب الاحصان فثمان ان التوار والبيعة  
انتهى وقال الامام التمرنا شي في شرح الجامع الصغير ولو اردت احصان  
بطل احصانها فان اسلم لم يكونا محصنين الا بجماع جلد بد وكذا الكاف وان اسلم  
والملوك كان وقد كان جامعاً قبل ذلك لم يكونا محصنين فان جامعها بعد العتق  
والاسلام يكونان تحت شرط انتهى **قال** المصنوع والبلوغ بشرط  
الا بنية العقوبة **اقول** قال مولانا علاء الدين الاسود رحمه الله في شرح الجامع الصغير

قال الامام ماضي فان في اجامع الفقيه وانما يصير داخل في الحصص عن الزنا اذا  
توفرت عليه النواجز كالقفل فانه مانع من ارتكاب كل ماله عاقبة ذميمة  
وكذلك الذين واكثرته لان اكثرته يمنع عن ذهاب ماله الوجه والعبد لا ياله به كذا  
البلوغ لانه الفقيه فله عليه فلما يتقف على العواقب وكذلك الدخول في  
النكاح بعد البلوغ لانه ينفع الفقيه عن الزنا فاذا اجتمعت الشروط يصير محصنا  
انتهى **قال** المص ولان اكثرته ممكنة **اقول** ينبغي ان يتامل في تعيين المعطوف عليه  
بقوله ولان اكثرته **قال** المص والمعتبر في الدخول البلوغ في القبل على وجه  
يوجب الفسل **اقول** ويجوز الشهادة بالدخول بالتسا مع ولا تنس الحاجة كما سيجي  
في كتاب الشهادة **قوله** فان الشيع انما يكون بالانزال **اقول** الانزال لا يمكن انما  
يشهد بخلاف الدخول فاقسم بسبب المفضل اليه اكثر باعته فليست على **قال** المص  
وفي المملوكة هذا عن رقا الولد **قوله** هذا لا يجزي فيما اذا كانت الزوجة حرة  
وان زوج مملوك اذا ولد تتبع الام في اكثرته والرتبة ولو مال في المملوكة  
فحقها ودناها لا يمكن التعقيم كما لا يخفى **قوله** واجبة على ابي يوسف جملته **اقول**  
قال الاتفاقية قوله واجبة عليه ما ذكرناه اى واجبة على ابي يوسف قوله فليست عليه  
وسلم من اشرك بالله فليس بحصن انتهى وانت خير فساد والصحيح ما ذكره  
الشيخ المكارم **قال** المص ولان نية جسم باب الزنا لعلته المعارف **اقول**  
احتم القطع والانسب سد باب الزنا **قوله** والعمل باحدث الذي  
رواه نسخ للكتاب وهو لا يجوز **قوله** وفيه نظر كما سيجي من الاعتراف بنسخ ذلك  
اخبر بعضه قوله تعالى فاسكوت في البيوت انا ان يقال المراد انه خبر غير متاخر  
من ملك لانه لا يجوز ان يكون ناسخا لما هو غير متاخر عنه **قوله** ووجه اكثر اخفهم  
ان **اقول** اخفهم بغير صحة النقل عنه وهذه الحجة لا مؤيد بان طريق نبوت  
النقل هو رواية العدول **قوله** مع ان النبي ليس بحكمه **اقول** على مراد مني  
النفي **قوله** نفي مثل هذا الموضع **اقول** لا بد من انما في هذا المقام **قوله**

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



دليل يعني طريقه الخلاف **اقول** صاحب القيل الاتفاقي وقال الاتفاقي في شرح  
 قوله اذ ان في الصبي او الجنون او غيره طريقه الخلاف اسم كتاب الامام علي  
 الذين العالم **قوله** واصل ذلك ان حكم الزنا في **اقول** قال الامام في خبر الذين  
 الزنا يلحق حكم الزنا لان في الاتفاقي لا يذبح بالثبوت ان كان له تعالى فاذن  
 ثم نسخ ما جسد في البيوت بقوله تعالى فامسكوا من في البيوت انتهى فنبه نوع  
 مخالفة لما في الزنا والعتاية فليست بل **قوله** في نسخ ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم  
 آه **اقول** في لف لما سلف من ان الحديث بيان لقوله تعالى ويجعل الله لهن سبيلا  
 ولا يخفى جوابه **قوله** وهو جواز الملك فذلك تهرنا **اقول** ههنا خلا لا يخفى نعم  
 نسخ في حق جواز الملك بما روي من التبري عنها بعد لا كلام فيه وانما النزاع  
 في نسخ في حق لا انتفاع باموال الابل ولا يظهر دال يدل عليه فليست بل  
**باب** الوطن الذي يوجب الحد والتدبير والتدبير لا يوجب **قال** الله  
 وطن الرجل المرأة في القبل في غير الملك **اقول** قوله في غير الملك لعله حال  
 من المرأة او القبل ثم اقول الاول ان يقول المشبهة احتراز عن وطن  
 صبية لا يجامع معها فان وطئها لا يوجب الحد كما سيجي الاشارة اليه  
 الاول ان يقول من طوع احتراز عن وطن المكر حيث لا يوجب الحد وسيجي  
 وقد سبق من التشارح ما يتوهم كونه جوابا عن هذا في باب البيه في الدخول  
 والتسكني ان ان فيه ايضا كما يجمع ان المصنف سندا الي المكر الزنا فيما سيجي  
 قال في البدايع الزنا في عرف الشرع اسم للوطئ المحرم من قبل المرأة اخصه  
 في حالة الاختيار في دار العدل من التزام احكام الاسلام العاري عن  
 حقيقة الملك وعن شبهة عن حق الملك وعن حقيقة النكاح وشبهة شبهة  
 الاشتباه في موضع الاشتباه في الملك والنكاح جميعا انتهى وفيه ايضا قوله  
 وعن حق الملك احتراز عن وطن رجل من الغائبين جارية من المغنم قبل القسمة  
 بعد الاقرار بالسلام او قبله فانه لا حد عليه وان علم ان وطئها عليه **قوله**

قوله في غير الملك لعله حال  
 من المرأة او القبل

قوله في غير الملك لعله حال  
 من المرأة او القبل

نشوت

لنشوت الحق لم بالاستبعاد لانها سبب لنشوت فان لم يثبت فلا اقل من نشوت  
 الحق نشوت شبهة ولو جازت هذه الجارية بولد فادعاء لا يثبت شبهة منه لان نشوت  
 النسب بعيدا الملك في الحال اما من كل وجه او من وجه ولم يوجد قبل النسب بل في  
 حق عام وانما يكفي لسقوط الحد ولا يكفي لنشوت النسب انتهى قوله عن التزام احكام  
 الاسلام آه احتراز عن اكثر في ربي قوله وشبهة في قوله ومن حقيقته النكاح  
 وشبهة احتراز عن احتمال وطن المحرم بنكاح وسيجي قوله وعن شبهة الاشتباه  
 في موضع الاشتباه في الملك والنكاح احتراز عن وطن المغنم الى غير وجهها  
 ووطن الاعبي من اجانب انها امرته وسيجي **قوله** لان الزنا مصدق في فصل المرأة  
**اقول** اي تحقيق فان الصدق المعنى في يكون بمعنى التحقيق كما بين في كتاب المنزل  
**قوله** في هذا الفعل ولا هذا لا يحد فاذن بالزنا **اقول** لعل المتأخر بقوله هذا في  
 قوله الفعل هو الموطنة للرجل المغنوم من التعريف المذكور قال في النهاية الاربعية  
 يجب عليها هذا الزنا انتهى وغير التشارح الى قوله ولا هذا لا يحد اذ المطلوب  
 هو صدقة الزنا على علمه وقد حاذها بالزنا لا يدل عليه صرحا لا احتمالا في حال  
 اخذ لغيرها لا يبعد منها ولا يتصور صدور ما بخلاف ما ذكره التشارح  
 فليست بل ثم لا وجه لتكرار التعليل بوجوب هذا الزنا عليها بل هو المنافع في هذا  
 فاما بصدور بيان ما لا يوجب الحد وزنا ما منه فلا بد من بيان ما به **قوله** والمكره  
 يدخل منها تبعا اي نعم تعريفه الزنا **اقول** كما سيجي بعد هذا **قوله** لعله تعليل لاصالة  
 الرجل المغنم من التعريف **قوله** وكل موضع لا يجب فيه على الرجل لا يجب على المرأة  
**قوله** سيجي من المصنف ان الزنا فعل الرجل حقيقة ونسبة المرأة زانية مجاز ثم  
 سيجي ان اكر في اذ في بدنية والمكره بطاوعة تحذ الذميمة والمطاعة  
 دون اكثر في والمكره عندا في حقيقة زنا هذا الذي ذكره التشارح في لف كما سيجي  
 وجوابه انه موجب فيهما ايضا وانما السقوط لما في سقوط النكاح من الاب  
 فلا خلاف قوله وانما هو البيان اعتبارهم انتفاء شبهة في تحقيق الزنا **اقول**

قوله في غير الملك لعله حال  
 من المرأة او القبل



[illegible]

تمت

قوله  
والله اعلم  
بما كنا  
نعمون

قوله  
والله اعلم  
بما كنا  
نعمون



الصحيح احتراز من قول بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في **القول** في بحث اذ ليس  
 في قول المص لانه في محال باحوال ما يدل على ضرورة ان يكون له ما هو الصحيح من قولهم بان الاحتراز من قولهم يحصل بقوله على اصله فليكن  
**قوله** واعتز عليه من اوجهين احدهما **القول** في توجيه هذا الاحتراز على قانون  
 المناظرة فانه فان ظاهره منع للمقدمة التي استدلت عليها بالاعتراض لذلك وذلك  
 لا يكون **قوله** والثاني ان الصبي آه **القول** على الاحتراز لانه في نفس باسئل انه  
 ما تترعدهم من ان الوطى لا يخلو من احد الموهوبين او معارضة وعلية باننا على  
 في التوجيه **قوله** لان الوطى لا يخرج عن احد الموهوبين آه **القول** في دار الاسلام **قوله** واجب  
 عن الاول بانه لا يلزم من احصاء الزاني **القول** الاظهار ان يقول لا يلزم من عدم  
 الزاني عدم احصاء الزنية ويلزم من عدم تحقق الزنا من الوطى عدم تحققه من  
 الموطوءة لانه تابعة له فيه كالحق ولا تتبعه في الاحصاء كما لا يخفى **قوله** وعن  
 ان في باننا لو اجبنا المهر آه **القول** خلاصة اجواب تخصيص قولهم الوطى لا يخلو من احد  
 الموهوبين ومنع عمومه كما لا يخفى **قوله** فلا يفيد الايجاب **القول** اي ايجاب المهر **قوله**  
 اذ ليس لوطى الصبي **القول** وكذا الحال في الجنون والشرع كالمفروض  
 لم تغير في الحال اهل الجنون نصف شقة مع انه مذكور في السؤال ايضا **قال المص**  
 لان الانتشار قد يكون طبعيا لا طوعا كان ثم واورت الشبهة **القول** اي اليحكم وهذه  
 غير داخل في الشبهة المنقصة الى القسمين اذ المراد منها كان شبهة الوطى **قوله**  
 واذا تحقق الملزوم **القول** يعني سقوط احد **قال المص** فيوفر على كل واحد منهما  
 حكم **القول** ذكر واحد ضمير حكمه على ما ويلججانية بالنقد او لان اجابتيهما  
 الزنا والقول **قال** العلاقة الزانية لا يقال انها مما تبطل الزنا هار الزنا  
 قلنا فوجب ان لا يعتبر ان القتل وسيقت اعتبار الزنا لقطع الابد اذا سرح  
 ومات صار قلنا وسقط اعتبار النطق حتى لا يجب انضمان النفس من الذمة  
 والعصا لاننا نقول ضمان البديل العبد وضمان النفس بدل النفس والبديل

في قوله المص لانه في محال باحوال ما يدل على ضرورة ان يكون له ما هو الصحيح من قولهم بان الاحتراز من قولهم يحصل بقوله على اصله فليكن  
 في قوله واعتز عليه من اوجهين احدهما القول في توجيه هذا الاحتراز على قانون المناظرة فانه فان ظاهره منع للمقدمة التي استدلت عليها بالاعتراض لذلك وذلك لا يكون قوله والثاني ان الصبي آه القول على الاحتراز لانه في نفس باسئل انه ما تترعدهم من ان الوطى لا يخلو من احد الموهوبين او معارضة وعلية باننا على في التوجيه قوله لان الوطى لا يخرج عن احد الموهوبين آه القول في دار الاسلام قوله واجب عن الاول بانه لا يلزم من احصاء الزاني القول الاظهار ان يقول لا يلزم من عدم الزاني عدم احصاء الزنية ويلزم من عدم تحقق الزنا من الوطى عدم تحققه من الموطوءة لانه تابعة له فيه كالحق ولا تتبعه في الاحصاء كما لا يخفى قوله وعن ان في باننا لو اجبنا المهر آه القول خلاصة اجواب تخصيص قولهم الوطى لا يخلو من احد الموهوبين ومنع عمومه كما لا يخفى قوله فلا يفيد الايجاب القول اي ايجاب المهر قوله اذ ليس لوطى الصبي القول وكذا الحال في الجنون والشرع كالمفروض لم تغير في الحال اهل الجنون نصف شقة مع انه مذكور في السؤال ايضا قال المص لان الانتشار قد يكون طبعيا لا طوعا كان ثم واورت الشبهة القول اي اليحكم وهذه غير داخل في الشبهة المنقصة الى القسمين اذ المراد منها كان شبهة الوطى قوله واذا تحقق الملزوم القول يعني سقوط احد قال المص فيوفر على كل واحد منهما حكم القول ذكر واحد ضمير حكمه على ما ويلججانية بالنقد او لان اجابتيهما الزنا والقول قال العلاقة الزانية لا يقال انها مما تبطل الزنا هار الزنا قلنا فوجب ان لا يعتبر ان القتل وسيقت اعتبار الزنا لقطع الابد اذا سرح ومات صار قلنا وسقط اعتبار النطق حتى لا يجب انضمان النفس من الذمة والعصا لاننا نقول ضمان البديل العبد وضمان النفس بدل النفس والبديل

تابعة للنفس كسائر الاعضاء فان الاعضاء من ملك الملك النفس تبعها ويدخل  
 ضمانها في ضمان النفس بخلاف احد وضمان النفس لانها ضمان شخصان وضمنا  
 بسببين مختلفين الزنا والقتل فصار كمن شرب خمر في مائة حبة ويصنع تيممة  
 احمر للذمي لما قلنا انتهى واجاب في النهاية ايضا بان الوطى غير موضوع لارتق  
 الزنا ووجو قلنا وجد في المحل اجمالي عن احد الملكين كان زنا عند وجوده ولا يفتك  
 قبلنا اذا اتصل به الموت بخلاف القطع لانه سبب للموت لكونه جزءا واحدا  
 سبب للموت فاذا اتصل به الموت صار قلنا من الابد لكونه علة العلة كما في  
 الزنا كان قلنا من وقت الزنا اذا اتصل به زهوق الروح وان تخللت  
 الوساطة لكونه موضوعا للقتل ففعل الزنا ما لم يكن موضوعا للقتل لم يصح  
 قلنا من الابد لعدم حلاية الا لا يخط ضامة اليه وان صار سببا هنا باعتبار اتفاق  
 الحال ولذلك لم يتبع وجوب اكد باعتبار وجوب القيمة انتهى والتعويل عند  
 على جواب الزنا يلحق **قوله** ليلا بشرط الوجود **القول** حين التبيين **قوله** كما في الجنب  
**القول** قد سبق في باب اليمين في العتق والطلاق **قال المص** فاورت شبهة **القول**  
 اي شبهة كون منافع البضع في ملكه وانما في محال الشراعي ففي الملك ايضا شبهة  
 في المنافع شبهة الشبهة ولا اعتبار له **قوله** واما هذا القذف فالمغلب فيه  
**القول** وسيجي وفي باب هذا القذف **باب** الشهادة على الزنا  
 والرجوع عنها **قوله** قد ذكرنا ان ثبوت الزنا **القول** في اوائل كتاب الحدود **قوله**  
 واما الشهادة **قوله** اي فيما يتعلق بالرجوع وانما في اول كتاب الحدود  
 الشهادة فيتم الاقرار والرجوع عنه وايضا الاقرار فعل الواحد الشهادة ففعل  
 المتعدد والواحد قبل المتعدد وايضا المباحث المتعلقة بالرجوع عن الشهادة  
 كثيرة بخلاف الاقرار **قال المص** والاصل فيه ان الحدود انما هي في قوله وهو  
 بمقتضى العباد وبالاقرار **القول** اي شهدا فانها في مقتضى رتبة هو معتبرا  
 بالاقرار **قال المص** وان كان التاخير لا يستلزم فاسما **القول** في بحث فان وجب

ايضا بانفسه اي لا يملك الزنا  
 الزنا



اداء الشهادة في احدى دود وقد نسخ فكيف يصير باننا ضير فاسقا وفي الكافي  
وشرح الزليعي وان كان لا لالتزهار والاعمال فاستبين باننا ضير لان اداء الشهادة  
من الواجبات وتأخيرها فسق وانما الواجب الشهادة في حقوق العباد بطلب  
طلب المذني بلا عذر لا يقبل منها وانه انما لا يخفى عليك ان اداء الشهادة ليس  
بواجب هناك ما يدل عليه ولا هم يختص بهن حسبنا وما ذكره في كتاب الشهادة من  
كونه الوجوب في حق احدى دود منسوبا بخلاف حقوق العباد فانه واجب فيه  
فقط الفرق تماثل في جوابه فانه يمكن ان بعد اختيار الاداء يصير واجبا كما في التواتر  
بحسب الشروع **قوله** جواب عما يقال الذي هو شرط ادائه **قوله** والوجه ان يوصف التواتر  
بانه لو صح ما ذكرتم لزم ان تسع الشهادة بالسرقة المتقدمة **قوله** فذلك كان  
الاستيفاء من ثمة القضاء في حقوق الله تعالى **قوله** وذكر في الفوائد الظاهرية  
والفقه فيه ان المقصود من التلفظ بلفظ القضاء اعلام الشهادة انه حقيق  
بما هو عليه او اقراره على استيفاء ما ادعاه وفي احدى دود لا سبيل الى كل واحد منها  
اما الاعلام فلان الشهادة في باب احدى دود والله تعالى قال انه تعالى في الشهادة  
له والله لا يخفى عليه خافية وبانته القاضي وانه يستفيد العلم بالشهادة فلا تنس الحاجة  
الى التلفظ بلفظ الشهادة وكذلك الاقرار على الاستيفاء فان القاضي بدون  
التلفظ به قادر على الاستيفاء كذا في النهاية واما في معراج الدراية فلا تنس الحاجة  
الى التلفظ بلفظ القضاء انتهى وهو المناسب للسياق والسباق كما لا يخفى ثم قال  
الكافي وانما يجوز له الاستيفاء بدون التلفظ بلفظ القضاء فماذا كان كذلك كان  
قيام الشهادة شرطا حاله الاستيفاء كما كان شرطا حاله القضاء اجماعا ولم  
سبق بانقاذ الشهادة **قوله** والمص وهي شرط في السرقة **قوله** للقطع للشهادة  
حتى ياتي بما تواترنا **قوله** في زعمهم نظركم **قوله** فيه تأمل **قوله** قيل واكمل **قوله** حسب  
الفعل هو الاتفاق في **قوله** انها شهادة من وجه دون وجه **قوله** اي بانها شهادة بصورة  
وان لم تكن شهادة حقيقة **قوله** ولا يقال بان ذلك احتيال **قوله** سبب الشارح

عن هذا السؤال بجواب آخر في باب الاختلاف في الشهادة من باب الشهادات  
فراجع **قوله** اجيب بان كل ما ذكره **قوله** ويجوز ان يفرق ايضا بان الطواغيت  
واحدة فحصل الشهادة وانما لا يسمي الامام من الكيفية كما صرحوا به بخلاف  
ذو الالباب فانه لو سكنت عنها بقيل الشهادة واكتفى بما كان التوفيق فيما ليس داخلها  
فيها حصول الحق الشرعية من البطلان بقدر الامكان ولم يكلف به فيما هو داخل فيه  
نظر المشرع عليه ورعاية لحياته فليكن **قوله** المص وان شهد اربعة على رجل بالنزاع  
وهم عيان **قوله** العيان والمحدودون في القذف ليس من اهل اداء الشهادة  
لكنهم من اهل التحمل وانما يقع التكليف بحضورهم والعبد ليس من اهل التحمل والاداء  
**قوله** المص لان الزنا يثبت بالاداء **قوله** اي عند ما انما صرح في سر الشيوخ المص  
قوله في قول كتاب احدى دود الزنا يثبت بالبيعة والاقرار ثبت قال والمعاد  
ثبوت عند الامام فراجع **قوله** المص وهو كالتزجيم والقصاص **قوله** وقد سبق  
انما وسجي في آخر باب التعزير كلام يتعلق بهذا المقام **قوله** المص لانه لا يجب عليه  
الضمان في الصحيح **قوله** قال الاتفاقي استغناء من قوله فيقتصر عليه وهذا هو  
سؤال بان يقال لما اقتصر عليه كان ينبغي ان يجب عليه الضمان وهو القياس في جاز  
عنه وقال لكن لا يجب عليه الضمان في الوجه الصحيح وهو الاستحسان كما لا يخفى ان  
النتيجه وفتره غير الصحيح في الصحيح من الرواية **قوله** المص لما فيها من زيادة الشبهة  
**قوله** يعني ان في جميع الشهادات شبهة الكذب لكنها تخف في بعضها لئلا يلزم السداد باب  
احد ودون الشهادة على الشهادة شبهة عدم التحميل ايضا ففيها زيادة الشبهة  
ولا يخفى **قوله** المص ولا ضرورة الى تحمليها **قوله** يعني ان الشهادة على الشهادة شرعت  
للحاجة ولا حاجة اليها هنا لان احدى دود محال او رتبها لا ثبوتها **قوله** المص وانما كذا  
فذهب الثلاثة **قوله** عطف على قوله اما العزامة بتأويل اما الرواية فذهب جميع  
علمائنا لانه يفي من سبق آه واما احدى فذهب الثلاثة من من علمائنا وهم ابو حنيفة  
وابو يوسف وعمر بن محمد **قوله** ولما كان يقول القضاء لو كان قائما في زعمها



[illegible]

مراده بالباحث ما اقبل على باحته وليس التبعيد كذلك **قوله** نض فاطم **قوله** قوله طم  
اكثر عن قوله عليه السلام من شرب اخرا فاجلدوه فانه خبر الواحد **قوله** واحول ان قوله  
انا اظهرنا الخفيف كلام عن لسان المجدين **قوله** الاجتماع لا ينسج به تكليف يستقيم الا  
على خلاف ما فعله رسول الله تعالى عليه وسلم **قوله** فلا يدر وانشي **قوله** اي من قد انفسه  
**قوله** المص ومنا اقر شرب اخرا والسكر **قوله** والسكر يعني يبيع السمرا اذا غلما  
ولم يطبخ كذا فستره انما طلق في الاجناس وقال في الجهره والسكر كل شرب سكر  
وفي ديوان الاواب السكر خمر التبعيد وقال في الجمل السكر شرب وقال في المغرب  
السكر عصير الغنم اذا اشتد والمراد بها مال ان طلق كذا في غايه البيان وانما خصه  
بالذكر مع ان الحكم في سائر الاشربة الحرة كذلك حيث يصح رجوعه لانه العاقل ملازم  
**قوله** وقالوا انزبه كذا الى قوله لانه هو السكران في العرف **قوله** لانه انما قيل  
هو الذي **قوله** قال لان تحريم اخرا نزل في **قوله** الآية التي نزلت فيه اي قوله تعالى لا تقربوا  
الصلوة وانتم سكارى وليس فيه تحريم اخرا والتفصيل في كتب التفسير والاعلام قال لانه  
تعالى جعل الخمر في هذه السورة سكران **قوله** المص ولا يحذو السكران بازاره على  
نفسه **قوله** قال صاحب النهاية اي في احد في الحاشية انه تعالى فعل انزبه وشرب اخرا  
والسكرة ولكن بعض المفسرين قد اذاجع العاصي انتهى وقال صاحب النهاية وذكر  
الامام المعمر في ولا يحذو السكران بازاره على نفسه بانوا بالسرقة لانه اذا صار  
يطل انوار ولكن بعض المفسرين خلاف هذا القذف والقصاص بام عليه في حال سكر  
لانه لا يثبت في انما خبر لانه لا يملك الرجوع لانها من حقوق العباد فان شبه الاقرار بالمال  
والطلاق والعاصي انتهى ولا يخفى عليه ان قوله لانه لا يثبت في انما خبره محال  
وهو معراج الذرية بخلاف هذا القذف فانه يحبس حتى يصح من كذا القذف ثم حبس حتى يخف  
منه القرب ثم يحذو السكر ذكره في المبسوط انتهى وفي معراج الذرية قيد بالانوار لانه لو  
زني وسرق في حاله السكر يحذو بالضمير لا ترا كذا في الاضطر انتهى **باب**  
هذا القذف **قوله** واخر في بان التقييد بصرح انزما غير متبدل حقيقة بدونه بان قال

الاخر من باب التفسير  
 الاول من باب التفسير  
 بطريق الاقفاة والابواب  
 بيت ما بعد من باب التفسير  
 احد اذا كانت اقفاة  
 كالبيت  
 جوار  
 من باب التفسير  
 من باب التفسير



ليسبت لا يملكه **اول** وفي انما بعد ما قال فان قلت في هذا وجه من الشبهة  
ان قلت المذكورة في الشرع والزابع انه قد يفتقر قذف الرجل المحض او المرأة المحض  
ولا يجب هذا القذف كما اذا قذف لاخر من المحض او الجبوب المحض والترتقاء المحض  
وان رواية في المسبوط فعلى هذا لا يكون في اطلاقه ما يذم وقال في جوبه واما الرابع  
فانما لا يحد قذف الاخرى لانه لو كان يفتقر لربما يصدق في القاذف ولا يقيم احد  
مع الشبهة واما الجبوب والترتقاء فكلما لا يفتقر الشبهة والعار بقذفها بالزنا  
لانه الزنا منها لا يفتقر انتهى فخلاصة اجواب عن الكل انه لم يجب هذا على ما ذكرتم  
لما منع ونقد عدم المانع غير لازم في الاحكام الكلية كما سيجي في اوائل لو كانت تتم  
اقول فيه ما قلتم لا يخفى ان الاظهر في الاخرى ان يقال فيه شبهة البداية فانه اشارت  
فانتم مقام العبارة واحد وندري بانتم بها الى هذا الشبهة في الكافي في اوائل  
الوكالة **قوله** بطريق الكفاية **اول** فانه يقال في الفرج **قوله** يعني الفرج واخفوا كما في  
قوله تعالى آه **اول** قد سبق نظيره في باب هذا الشرع **قوله** من قذف المحضون زينة  
حال جنونه آه **اول** الظاهر ان يقال ومن قذف المحضون الذي زني حال جنونه آه  
وكذا في النهاية ويجوز ان يكون من قبل كمال الحمار كميل اسفار **قوله** المحض ومن نفي  
نسب غيره وقال ليست بالبيك **اول** اي قلت ليسبت لاصك الذي خلقت  
من مائة فانهما ينقطع نسبه عن صاحب الماء اذا حصل بالزنا حتى لو قال  
لابيك فلان بالانقياد يكون عن تنصيص القصب لجواز ان يفي النسب من ابيه  
من غير ان يكون الامم زانية من كل وجه بان يكون موطوءة بشبهة ولو لم يذم  
الواطي **اول** واجاب في الكافي بانه اذا وطئت بشبهة كان الولد ثابت بالنسب  
من انسان وانما لا يكون ثابت بالنسب من الاب اذا كانت الامم زانية فدل  
انه قذف انما بهذا اللفظ فائدة قوله ان مسعود رضي الله عنه لا حد لانه قذف  
محضه او نفي رجل من ابيه انتهى قوله كان الولد ثابت بالنسب من انسان اي ان  
كانت تحت زوج فبفسه منه وان لم يكن فن الاواطي فكان ثابتا من ان

قوله في الكافي في باب هذا الشرع  
قوله من قذف المحضون زينة  
قوله في الكافي في باب هذا الشرع

قوله في الكافي في باب هذا الشرع  
قوله من قذف المحضون زينة  
قوله في الكافي في باب هذا الشرع

ضرورة وهو ابوه قوله وانما لا يكون ثابت بالنسب من الاب اذا كانت الامم  
زانية يعني وهو قد تم في نسبه عن الاب فدل ذلك على انه لو لم يرد قذفه لكونه  
موطوءة بشبهة لما فيه من ثبوت النسب ايضا ثم اقول لا يذهب عليك انه فرض  
المسئلة فيما ذكره يدفع هذا السؤال ولا يحتاج الى اجواب **قوله** ونقد غير من  
اشارت الى **اول** والالتفات **قوله** عن شرح اجماع الصغير **قوله** هو المقصود ان  
الفتى رحمه الله **قوله** المحض فيكون القذف متساو لانه معنى **قوله** قال الزبيدي لانه العا  
نوع ضرر والضرر الرجوع الى الاصول والفروع كما ترجع الى النفس وكذا انفع  
الرجوع اليهم كما ترجع الى النفس الا انهم في ذلك منع قبول الشهادة لهم ودفع  
الزكوة اليهم ومنع التوكيل من البعج لهم وغير ذلك من الاحكام التي تختلف الاخر  
والعلم وغيرهما **قوله** فانه ليس ما حدثنا يا فخره **اول** خلافا لابن ابي عمير انه  
المحض وينبت الولد بالنسب **اول** قال الالتفات وان لم يكن وارثا لانه من ذرية  
الارحام انتهى وفيه بحث لانه وارث عندنا ففي التنزيل نازل ودفعه غير ضحي لانه  
المكروه بالارث هو الارث بطريق القرشية والعصوبة اذ هما اسباب الارث  
هذه الاشياء **قوله** انما انه فاق ان من **اول** من كلام ابي البر **قوله** هو عمرو بن  
عاص **اول** هو من ملوك غسان **قوله** وادخلوه تحت الاباء **اول** بنو يعقوب **قوله** الم  
وارث الى اجبريات زنا في اجعل **قوله** اقله اشبه ابايكم وانتم على **قوله** ولا يكون  
ككوف وكلما يصح في مضجعه فذلك **قوله** وارث في الملوف الثقيل الجاني  
الذي لا خير فيه والوكيل الذي يتكلم على الناس فيما يجاه اليه والمخير للمختار على  
الارض ببدان لا يستيقظ حتى يصاح **قوله** المحض وذكر اجعل بقبره مراد **اول**  
قال الالتفات لانه لا الزنا هو الفاحشة قد يقع في اجعل ايضا انتهى وهذا هو مرادها  
**قوله** وارث الى اجبريات **اول** اي يادري فعل اجبريات لم تقع بها وتذكرها في  
المرقعي في اجعل **قوله** زنا **اول** اي مسعود **اول** ما كيد لكونه المهوراة **اول**  
حيث قال فيمر دون بعين **قوله** وانما في ستر جرح على لاول **اول** نعم اوله على

قوله في الكافي في باب هذا الشرع  
قوله من قذف المحضون زينة  
قوله في الكافي في باب هذا الشرع

قوله في الكافي في باب هذا الشرع  
قوله من قذف المحضون زينة  
قوله في الكافي في باب هذا الشرع

قوله في الكافي في باب هذا الشرع  
قوله من قذف المحضون زينة  
قوله في الكافي في باب هذا الشرع



على القول وهذا دليل موجود وهو قوله لان من العرب فتح فاما **قال** المص  
ولو قال زنات على اجل قيل لا يكف ما قلنا **اول** من انه يتعين الصعود بالارادة  
اذا كان مقرونا بكلمة على ما قال الامام السرخسي في مبسوطه وكذلك اذا قال  
زنات على اجل يلزمه احد وكذلك اذا قال زناته في اجل الا ان محمد يقول  
اهل اللغة استعملوا الكلمة بمعنى الصعود يصلون به حرف في لاجل على انه في مثل  
**قال** المص وتدل على المعنى الذي قلنا **اول** فهذا القابل لا يسلم بتعين الصعود  
حيث المعارضة بكلمة على الا انه غير حالة التسباب فليست على قوله واعترض على قوله  
قصور الخبر المذكور في الاول المذكور في الثاني بان المراد بالاول هو قوله زنا  
وما في خبر اصلا **اول** الا اعتراضا لا تعارضا لانه يجوز ان يقال قوله ياربي في  
معنى قوله انت زنا فراه بالخبر المذكور في الاول هو خبر ضابط بل يقول ليس  
مراد القابل حقيقة التذات بل الحكم عليه بانه زان فهو متعلق بغيره افعال فلا  
اشكال **قوله** خاتمة ما في الباب ان اللعان في حق الرجل قائم مقام حد القذف  
**اول** كما مر في باب اللعان **قال** المص وهو المراد في مثل هذه الحالة **اول** اي يجوز  
ارادة وانما قال كذا في معني يقال انه لا يكال لتلك الارادة لان ما كان معه بعد  
التكاح وطئ طلال ليس بزنا **قال** المص واللعان يصح بدون الولد **اول** في  
الكافة ويتبين التشب بكون اللعان كما لو تبنى نسب امراته ولا يكره لللعان  
انتهى فانك واللعان على قطع النسب وجودا وعدما **قوله** على حسب ما  
فيه **اول** كما مر في باب اللعان **قوله** ومعناه التي لا عت بولد كذا في الكافي  
للشقي **قوله** ومعناه العفة شرط وجوب حد القذف **اول** لقوله تعالى والذين  
يرمونه المحضات الآية **قوله** لعان قبل اللعان قائم مقام حد الزنا **قوله** كما سبق في  
باب اللعان واجاب الاتفا في عما هذا السؤال بان معنى قولهم اللعان قام مقام  
حد الزنا في صحتها ان الزنا لو ثبت منها في حد وكذا لم يثبت لم يحد المرأة حد  
انما لم يحد الزوج حد القذف فاجرة اللعان بينهما مقام ذلك مقام حد الزنا

هذا الخبر المذكور في الاول المذكور في الثاني بان المراد بالاول هو قوله زنا وما في خبر اصلا اول الا اعتراضا لا تعارضا لانه يجوز ان يقال قوله ياربي في معنى قوله انت زنا فراه بالخبر المذكور في الاول هو خبر ضابط بل يقول ليس مراد القابل حقيقة التذات بل الحكم عليه بانه زان فهو متعلق بغيره افعال فلا اشكال قوله خاتمة ما في الباب ان اللعان في حق الرجل قائم مقام حد القذف اول كما مر في باب اللعان قال المص وهو المراد في مثل هذه الحالة اول اي يجوز ارادة وانما قال كذا في معني يقال انه لا يكال لتلك الارادة لان ما كان معه بعد التكاح وطئ طلال ليس بزنا قال المص واللعان يصح بدون الولد اول في الكافة ويتبين التشب بكون اللعان كما لو تبنى نسب امراته ولا يكره لللعان انتهى فانك واللعان على قطع النسب وجودا وعدما قوله على حسب ما فيه اول كما مر في باب اللعان قوله ومعناه التي لا عت بولد كذا في الكافي للشقي قوله ومعناه العفة شرط وجوب حد القذف اول لقوله تعالى والذين يرمونه المحضات الآية قوله لعان قبل اللعان قائم مقام حد الزنا قوله كما سبق في باب اللعان واجاب الاتفا في عما هذا السؤال بان معنى قولهم اللعان قام مقام حد الزنا في صحتها ان الزنا لو ثبت منها في حد وكذا لم يثبت لم يحد المرأة حد انما لم يحد الزوج حد القذف فاجرة اللعان بينهما مقام ذلك مقام حد الزنا

هذا الخبر المذكور في الاول المذكور في الثاني بان المراد بالاول هو قوله زنا وما في خبر اصلا اول الا اعتراضا لا تعارضا لانه يجوز ان يقال قوله ياربي في معنى قوله انت زنا فراه بالخبر المذكور في الاول هو خبر ضابط بل يقول ليس مراد القابل حقيقة التذات بل الحكم عليه بانه زان فهو متعلق بغيره افعال فلا اشكال قوله خاتمة ما في الباب ان اللعان في حق الرجل قائم مقام حد القذف اول كما مر في باب اللعان قال المص وهو المراد في مثل هذه الحالة اول اي يجوز ارادة وانما قال كذا في معني يقال انه لا يكال لتلك الارادة لان ما كان معه بعد التكاح وطئ طلال ليس بزنا قال المص واللعان يصح بدون الولد اول في الكافة ويتبين التشب بكون اللعان كما لو تبنى نسب امراته ولا يكره لللعان انتهى فانك واللعان على قطع النسب وجودا وعدما قوله على حسب ما فيه اول كما مر في باب اللعان قوله ومعناه التي لا عت بولد كذا في الكافي للشقي قوله ومعناه العفة شرط وجوب حد القذف اول لقوله تعالى والذين يرمونه المحضات الآية قوله لعان قبل اللعان قائم مقام حد الزنا قوله كما سبق في باب اللعان واجاب الاتفا في عما هذا السؤال بان معنى قولهم اللعان قام مقام حد الزنا في صحتها ان الزنا لو ثبت منها في حد وكذا لم يثبت لم يحد المرأة حد انما لم يحد الزوج حد القذف فاجرة اللعان بينهما مقام ذلك مقام حد الزنا

في حد ما ومقام حد القذف في حد ما بانه اللعان من جهة هذا الوجه حيث لم يحد  
منهم اولى من بعده ان اللعان كما جاز احد الاراء ان التعريف بينهما اصلا  
وقرر باخبارنا محضه لانها لو لم يعتبر خصنة لم يكر لللعان من جهة اصلا فان كان  
اللعان احصائها في حال ان يسقط الاحصان بما يكذب به انتهى فليست على قوله قلنا  
بلى لكنه الى قوله فتعارض الوجهان فتساوطا **اول** واعترض عليه الان في  
بانها اذا كانت محضه من وجه غير خصنة من وجه محضه كونها غير خصنة يكون  
في اسقاط احد من ادونها لان الشبهة مستطاة للموجبة فينبغي على هذا ان لا  
يوجب احد على الآخر انتهى وقد مر من الشارح في باب الشهادة على الزنا  
ما يقارب هذا فنذكر **قوله** والقابل ان يقول سلمه آه **اول** انت خبر بان المراد  
ليس بهذه الشهادة التي حدثت بعد حصول عدالة الاسلام **قوله** فكيف  
يتقارب موجبا للزنا **اول** كسلم زني في دار احرب ثم خرج لم يجد وقد سبق  
**قوله** مردودة حد القذف قبل الاسلام وبعد **اول** فيه بحث اذ لم يثبت ذلك  
الشهادة بل الاسلام حتى تزد **قوله** والشهادة المقبولة **اول** وسجي باننا قد سألنا  
في باب يقبل شهادة ومن لا يقبل كلام متعلق بالمقام **قوله** وقيل في جواب  
**اول** جواب بتسليم كونه الودعة للمقام قبل الاسلام قوله يخفى ان هذا الجواب  
غير مناسب لما في الكفاية فتأمل **قوله** في القذف **قوله** قال الامام السرخسي في  
اجماع الصغير في احوال الذي يوجب احد والذي لا يوجب كل  
شئ صفة الامام ليس فوقه امام ما يوجب احد فلا حد عليه لان الاستيفاء  
اليه ولا يمكن ان يستتر من نفسه واستيفاء ثمانية عنه كما استيفاء ثمانية  
الخصاص وهو حق العباد لان استيفاء ذلك اليه اربابها وحق الشهود  
وعلى هذا حد القذف ينبغي ان لا يوجب على الامام لانه المقلب فيه هي آية الله  
ذو الجلال والكرام لا يخفى على في ان في لانه بالفسوق في ثمانية  
عرضه وهذا لا يمنع وجوب احد ثمانية اذ ارضى بقذفه لا يمنع وجوب

هذا الخبر المذكور في الاول المذكور في الثاني بان المراد بالاول هو قوله زنا وما في خبر اصلا اول الا اعتراضا لا تعارضا لانه يجوز ان يقال قوله ياربي في معنى قوله انت زنا فراه بالخبر المذكور في الاول هو خبر ضابط بل يقول ليس مراد القابل حقيقة التذات بل الحكم عليه بانه زان فهو متعلق بغيره افعال فلا اشكال قوله خاتمة ما في الباب ان اللعان في حق الرجل قائم مقام حد القذف اول كما مر في باب اللعان قال المص وهو المراد في مثل هذه الحالة اول اي يجوز ارادة وانما قال كذا في معني يقال انه لا يكال لتلك الارادة لان ما كان معه بعد التكاح وطئ طلال ليس بزنا قال المص واللعان يصح بدون الولد اول في الكافة ويتبين التشب بكون اللعان كما لو تبنى نسب امراته ولا يكره لللعان انتهى فانك واللعان على قطع النسب وجودا وعدما قوله على حسب ما فيه اول كما مر في باب اللعان قوله ومعناه التي لا عت بولد كذا في الكافي للشقي قوله ومعناه العفة شرط وجوب حد القذف اول لقوله تعالى والذين يرمونه المحضات الآية قوله لعان قبل اللعان قائم مقام حد الزنا قوله كما سبق في باب اللعان واجاب الاتفا في عما هذا السؤال بان معنى قولهم اللعان قام مقام حد الزنا في صحتها ان الزنا لو ثبت منها في حد وكذا لم يثبت لم يحد المرأة حد انما لم يحد الزوج حد القذف فاجرة اللعان بينهما مقام ذلك مقام حد الزنا

هذا الخبر المذكور في الاول المذكور في الثاني بان المراد بالاول هو قوله زنا وما في خبر اصلا اول الا اعتراضا لا تعارضا لانه يجوز ان يقال قوله ياربي في معنى قوله انت زنا فراه بالخبر المذكور في الاول هو خبر ضابط بل يقول ليس مراد القابل حقيقة التذات بل الحكم عليه بانه زان فهو متعلق بغيره افعال فلا اشكال قوله خاتمة ما في الباب ان اللعان في حق الرجل قائم مقام حد القذف اول كما مر في باب اللعان قال المص وهو المراد في مثل هذه الحالة اول اي يجوز ارادة وانما قال كذا في معني يقال انه لا يكال لتلك الارادة لان ما كان معه بعد التكاح وطئ طلال ليس بزنا قال المص واللعان يصح بدون الولد اول في الكافة ويتبين التشب بكون اللعان كما لو تبنى نسب امراته ولا يكره لللعان انتهى فانك واللعان على قطع النسب وجودا وعدما قوله على حسب ما فيه اول كما مر في باب اللعان قوله ومعناه التي لا عت بولد كذا في الكافي للشقي قوله ومعناه العفة شرط وجوب حد القذف اول لقوله تعالى والذين يرمونه المحضات الآية قوله لعان قبل اللعان قائم مقام حد الزنا قوله كما سبق في باب اللعان واجاب الاتفا في عما هذا السؤال بان معنى قولهم اللعان قام مقام حد الزنا في صحتها ان الزنا لو ثبت منها في حد وكذا لم يثبت لم يحد المرأة حد انما لم يحد الزوج حد القذف فاجرة اللعان بينهما مقام ذلك مقام حد الزنا







المصنف

المصحف وكتب الحديث بدخول الفقرة لا للقول ولكن أخيره لا ليصده به  
القول بل موافق أحكامهم والأعمال **قوله** غير متسارع إليه الفساد من غير تأويل  
**قوله** اضرائع عن أخذ صاحب الحق خلاف جبرته إذا مال أخذت لأجل صفة  
فاته أخذه وتأول **قوله** فإن الصلوة شرعاً عبارة **قوله** قال العلامة فخر الدين  
الزليجي في أول كتاب الصلوة الصلوة في اللغة الغالبة الذمارة قال الله تعالى  
وهل عليهم أن يملوك سكن لهم أي ادع لهم واتم عدي بعلی باعتبار لفظ الصلوة  
وفي الشرع عبارة عن الأفعال المخصوصة المعهودة وفيها زيادة مع عبارة  
اللفظة فيكون تفسير الأفعال في الغاية والظاهر أنها منقولة لوجود ما بدونه في الغاية  
انتهى ونسبة تأمل فإن الزيادة منقولة إلى دواب العقائم الأربع مع وجود الغاية  
الأصلية فيها **قوله** والثالث ما بانه من رآه **قوله** أي ما بانه في اللغة **قوله**  
وهي مقترنة في الشرع **قوله** فيه أن الصلوة ليس يلزم أن تشمل على معنى  
الذمارة كما في الأماشي **قوله** وإن وجدت وقت الدخول لم توجد وقت الاخذ  
**قوله** فكان فيه شبهة العدم واحد وردت في بالشبهات **قوله** المص واذ أسرف  
العامل بالبالغة **قوله** قال في الكنز السنة اخذ مكلف فضية مائة عشرة دراهم  
مضروبة بخروزة فكان أو حافظ انتهى قال العلامة الزليجي في شرحه فوله مضروبة  
أشاره إلى أنه لو سرق فضة غير مضروبة وزنها عشرة أو أكثر ونسبتها  
أقل من عشرة مضروبة لا يقطع بخلاف المهر حيث يصح جعلها مهر والعرف  
ببها أن أحد ودراهم بالشبهات فيتعلى بالكمال والمهر ثبت مع الشبهة  
فيصالح كيف ما كان وعلي هذا أو إني الفضة أو الزنوف واذ أسرفها وزنها  
عشرة ونسبتها أقل أو قيمتها عشرة وزنها أقل لا يقطع انتهى وانت حبيب  
بأن المعنوم من الهدية اعتبار القيمة فقط علينا بل فانه يقال ذلك فيما إذا لم يكن  
المسروق من جنس الدرهم ولا يمتنع الشبهة **قوله** لأنه فطال الشرع  
**قوله** فيه أن الخطاب التامية للسرقة **قوله** لأنه مشتق **قوله** بالاشتقاق الأكبر

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والله اعلم بالصواب

۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰



وفيه ما فيه قوله من الشريعة **القول** لعل هذه مغالطة ناشئة من اشتراك اللفظ  
**قوله** غير ان الشافعي **القول** انت ضير بانه لا يدل على اعتبار التقدير برفع ديار  
 بل وجهه ما تر آخر وهذا الدفع المحال لغيره بل الرواية **قال** المصنف وقد تأيد  
 ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم **القول** فيه انهم صرحوا بان ما يصحح عليه لا يصح  
 من **قال** المصنف اني ان غير الذر اهم بعتر قيمة بها وان كان ذهابا **القول** فيه ان  
 فان المذكور في الحديث الذي رواه اصحابنا الا في ديار وعشرة دراهم فما  
 بالاهم لم يعتبروا القيمة بالذيار مع تقدمه في الذكر والاحتياال للذر فيه اشتد  
 اولم يتوهموا جسد الذهب بالذيار وجسد الفضة بالذيارهم وغيرهما  
 ايا كان لم اتف على وجهه الى ان في كتبهم ولعل مستندهم ان تقدم المحل وضع  
 بالذيارهم في الرواية التي اخذوها وفيه ما على وجوب ذلك من كونه الكافي  
 فراجع **قوله** الا في ثمن من حصة **القول** بالتحريك بتقديم آراء **قوله** في غير  
 الى اطلاق قوله صلى الله عليه وآله وسلم **القول** فيه بحث اما اولها فان قوله ولا  
 ممنوعة وانما ثانيا فلان شره لا يطابق المشروح الا بوجه الى قول صاحب  
 الامامية ان الاخذ بالكثرة في هذا الباب اوله **قوله** وهو ان العمل بمذهبنا  
 يستلزم العمل **القول** فيه بحث اذا ما ادعاه من الاستلزام غير ظاهر في الظ  
 على ذلك واجواب ان مراده العمل بمذهبنا على المتفق عليه دون مذهبها  
 فانه مختلف فيه وادنى درجات الخلاف ابراز الشبهة فتأمل **قوله** ووجه  
 الاعتراض الى قوله ساقط **القول** الاعتراض السعفي **قوله** لان المسروق منه ظاهر  
 بخاصه **القول** فيه تأمل **قال** المصنف **القول** في غير السابق متفقا **قوله** قال لان  
 بالنصب عطف على قوله ان يسالها وانما يجب الى ان يسال عن عدالة الشهود  
 لان التوثيق بالكفاية ليس بشروط فيها مبناه على القدر انتهى وقد مر في اولي  
 احوذ وما يتعلق بالمقام فراجع **باب** ما يقطع فيه وما لا يقطع **قوله**  
 ولا يرد ما قيل **القول** اراد الاثبات **قال** المصنف غير مرغوب **القول** قال الكافي صاحب

في قوله لا يقطع فيه وما لا يقطع  
 قوله لا يقطع فيه وما لا يقطع  
 قوله لا يقطع فيه وما لا يقطع

في قوله لا يقطع فيه وما لا يقطع  
 قوله لا يقطع فيه وما لا يقطع  
 قوله لا يقطع فيه وما لا يقطع

النهاية

هو ما فيه وان كان لا يصحح بان كان ثوب كذا بان كان يبلغ قيمة الثوب فيها بان كان يساوي  
 قوله من بين المصنفين  
 قال المصنف في المحل الذي سئل عنه  
 المصنف في المحل الذي سئل عنه

النهاية قوله غير بالنصب صفة لقوله مباحا وانما الشارح جعله حالا **قوله** لحي  
 المصنف **القول** الظاهر ان يقال لحي المشقة **قوله** يعني لما كان الا مركزا **القول**  
 الاول ان يقال ولما كان الا مركزا كان في حوزة نقصان فان قوله الا مركزا  
 اكتسب اه تنوير لنقصان **القول** والمعارف آيات **القول** بالعين المهملة  
**قال** المصنف لا يقطع في سرقة العلة لعبد الصغير **القول** فيه بحث لانه يمكن ان يتاكد  
 في اخذه اسكانه كما في اكثر الصغير فبما قيل في جوابه **قال** المصنف لان انما انقصم اليه معنى  
 الا **قوله** والاضاعام غير النعينة فتأمل **قوله** وقوله لان عندنا ما قيمته لها بدليل  
 ان يكتفه لا يضمن **القول** اي يدل عدم تضمن المتكف عندنا على ان مذهبنا  
 ذلك يعني لانه لانه الاشتباه عندنا لا يقطع **قوله** من اتقى الباب **القول**  
 ولا يقال تغل الا اذا كثرت الابواب لان التفضيل للكثير ومثله غلق الباب  
 وغلق الابواب **قوله** بيانه ما قال في المبسوط **قوله** اي بيان قوله والقبيح  
 حيث يفرهم منه انه من علمنا من قال ليس هذا على اختلاف **قوله** وقوله ما بينا  
 اشارة الى قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقطع الحق والمعتول الخ وقيل الاول ان  
 يقال ما بيننا من الادلة من اجابنا لان علة كونه على اختلاف وجه ما ذكره الشافعي  
 هو حمل لقوله على اختلاف على معنى انها جالان ابا يوسف والشافعي ولا يوافق  
**قال** المصنف ولو كان حقه دراهم سرق درهمين ما ينير **قوله** كان الا انشأ ذكره هذه  
 المسئلة فتأمل على قوله وان سرق منه عرضا الا انه لم يستحسن ان يوصل بين كلامي  
 اجماع بمسئلة غير مذكورة فيها **قال** المصنف والقياس ان يقطع **القول** فيه اشارة  
 الى ان العدة في الاستدلال هو القياس ولا هذا لم يجب عن الحديث بناء على انه  
 معطوف **قوله** وجه التشبيه ان العدة في الاستدلال هو القياس ولا هذا  
 هو ان المتاع الخ **القول** هذه الاثبات المعصومة في المسروق المردود وطبيعة  
 كيان وجه التشبيه **قوله** والموتى في المرة الثانية **القول** لا يمنع مانع البض **قوله** لانه  
 الاول ثلثه **القول** لكونه عرضا **قوله** والعقل باخره **القول** ولعل انقصم بقول

في قوله لا يقطع فيه وما لا يقطع  
 قوله لا يقطع فيه وما لا يقطع  
 قوله لا يقطع فيه وما لا يقطع



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]



اذ اسرق من المكاتب وورثه لم يقطع على ان يرد  
 الى من اسرق منه في حاله لم يقطع استحقاقه ان يعاقب  
 الصالح فحق الامانات فحقه ان لا يرد له ولو دفعه الى غيره  
 الا ان كان له عوض ان كان له المودع في حاله لم يضمن

غير ظاهر فان ذلك في طرف اية حرم الله ايضا ومنه قوله ان الاستيفاء  
 من النقص في باب احوال وورثته في باب الشهادة على الترتيب اوجب  
 بان الفرق من حيث ان في ذلك ظهرت فيه السرقة عقوبت عضو معتبرة قوله  
 قد صرف في هذه الحقيقة ان الخصومة شرط لظهور السرقة لعدم اجماع رعايا  
 والاقرار له بالملك بعد اداء الشهادة فتأمل هل يندفع ذلك الا احتمال دون  
 ان يحضر المالك قال المصنف فاجلت حجة ضرورة قطع المنازعة قوله فان قيل  
 اريد بانها جعلت حجة للمالك الضرورة في حقوق العباد فستعمل ولا يفيد لانه القطع في  
 حقوق الله وان اريد في جميع الحقوق فغير مسلم وهو ظاهر في المراءى هو الاول  
 لكن ثبوت حق الله بها يكون في ضمن حق العبد في السرقة ولا هذا لو شهد شاهد  
 على رجل بالسرقة والمشهد هو ذلك السرقة لا يقطع السارق حرم به ان يضمن  
 فليتأمل قوله المصنف بدليل صحة الرجوع بعد الاقرار قوله فيهم مما ذكره هناك صحة  
 الرجوع بعد الاقرار في احوال وورثته عليه بنينا وبين الشافعي وقد صرح بخلافه في  
 احوال كتاب احوال ولكن التعليل على ما فهمت من احوال المصنف في كتابهم قال المصنف  
 ومعناه قوله انما في اي معنى الاختلاف فانه في وفيه ما تم قوله بدليل انه يطل  
 بالتقادم قوله فيه بحث قوله وبذلك انه لو قال المصنف في قوله فيه بحث قوله  
 شمع فيه خصوصية بدون القطع قوله اي بدون الخصومة في القطع وان لم يسقط  
 القطع كما مر قال المصنف من سقط عصمة المال باعتبارها في قوله معارض بما اذا اقر  
 رجع ثبت المال دون القطع وجوابه لا يخفى اذ لا ينافي اقراره رجوعه قال المصنف واذا  
 قطع السارق والعين ثابتة في يده قوله لو اطلق عن قوله في يده كان اشمل قال  
 صاحب البدائع رحمه الله والعلم انه الكافي ولو باع السارق المسروق من ثوب  
 او ملكه منه بوجه من الوجوه فان كان ما يخلصه ان يخلصه لانه عين ملكه ولو  
 منه ان يرجع على السارق بالثمن الذي دفعه لانه الرجوع بالثمن لا يوجب ضمانا  
 على السارق في عين المسروق لانه يرجع على ثمن المسروق لا يفيضه انتهى

هذا هو الوجه في قوله ان السارق لو باع المسروق من ثوب او ملكه منه بوجه من الوجوه فان كان ما يخلصه ان يخلصه لانه عين ملكه ولو منه ان يرجع على السارق بالثمن الذي دفعه لانه الرجوع بالثمن لا يوجب ضمانا على السارق في عين المسروق لانه يرجع على ثمن المسروق لا يفيضه انتهى

صنفه رحمه الله حيث لم يضمن  
 واحد من آحاده  
 من ائمة  
 رحمه الله

لانه عرف بالانقضاء آية قوله منقوض خبر الذي قال المصنف الا ان  
 لا يظهر سقوطها في حق الاستهلاك قوله وجب ان لا يجب الضمان عند الاستهلاك  
 قوله يجب الضمان باستهلاك خبر الذي كما سبق انفا قوله ان الضمان انما في قوله  
 بالنقص قوله في قوله تعالى فاعندوا عليه بمنك ما اعتدى عليكم قوله ومن قال  
 من قال قوله اراد الاتعاق في باب ما يحدث السارق في السرقة واورد على  
 هذا الجواب في قوله الموردها الكافي في معارج الدرر لانه لو روي الذي  
 هو مورد هذا الباب وليس هذا النمط فيه قوله وعن هذا ذهب بعضهم في قوله  
 اجابة في مال الكافي وفي اجابة في وفي الصحيح اذ لا يضمن النقصان كليا بحيث  
 يقطع مع الضمان قوله لانه ان عدم النقصه تبدل العين اسما وحكما في قوله انما تبدل  
 حكمها ان التبدل لا يصح رأس المال في المضاربات والمضاربات بخلاف المضروب قال  
 المصنف فان سرق ثوبا فنصفه احرل ثم فخذ منه الثوب قوله وفي الكسرو ولو صبغ  
 احرل فقطع لا يرد ولا يضمن قال الزبلي في شرحه اي لو سرق ثوبا فنصفه احرل فقطع  
 لا يجب عليه رده ولا ضمانه وهكذا ذكر في المحيط والكافي في لفظ صاحب الهداية  
 وان سرق ثوبا فقطع نصفه احرل ثم فخذ منه الثوب ولا يضمن تبخير الضبع عن  
 القطع ولطف محمد سرق الثوب فقطع يده فخذ نصفه احرل دليل على انه لا فرق  
 بين ان يصبغ قبل القطع وبعده انتهى برأيت جدير بان عبارة الهداية ليست على  
 ما نقله قوله وهو لا يدل على التعقيب قوله بلا صبغة المضى يدل على التقدم على ما  
 عرف في صاحب احوال قوله انما يستقيم اذا كان صورة المسئلة في قوله فيه بحث  
**باب قطع الطريق قال** المصنف ولان اجابات متفاوت على الاحوال  
 قوله عطف على التوام كانه قال والمراوراته اعلم التوزيع على الاحوال لا يتخير  
 لان الاجرة المذكورة في الآية الكريمة اربعة والاحوال ايضا اربعة فالظاهر انفسا  
 الاجرة عليها ولان اجابات آية المصنف وتبينون هذا قوله وفيه وفيه  
 فان انتم تفتنون فاصحابها ما لا يخفى من الخالفه قوله المصنف والربعة اذا

المالك راد استهلاك  
 قوله في انما يرد في  
 النقصان كليا



قبلوا واخذوا المال فلا مام باختيار **قوله** فيه ان هذا التخيير بين ما ذكره  
 انما ان المراد التوزيع على الاحوال فليست على في التوزيع **قوله** اي مثل ما نقل عن  
 ابي يوسف رحمه الله **قوله** فيه بحث فان المراد مثل ما قال الضروري **قال**  
 المصنف وانما الشرط العقل من واحد منهم **قوله** لعل فيه تسامح والمراد ظاهره  
 من واحد منهم لا اقل **قوله** لانه موجب الارش **قوله** الظاهر ان يقال موجب كبر  
**قوله** وان كان الاول **قوله** لانه انما لا قول ويمنع قوله كان الوجه انما  
 واخلا آه فان الداخل في المقتضى الاول في قوط فان مقتضى الوجه الثاني ان  
 التبعة تكون برد المال واذا رد المال فلا خصوصية فلا قطع كما ذكره على ان  
 مقتضىها عليه في نفس الامر وملاحظة امر آخر ولا يستلزم الاول انما في قوله  
 كلام اجمالي والعاقلة تكفيه الاشارة **قوله** واعترض بان وجوب الضمان **قوله**  
 المعترض هو الحاكم والاتفاق **قوله** واجب بانما فرض المسئلة **قوله** المحجب  
 هو الحاكم والاتفاق **قوله** المصنف قول ابي حنيفة وزفر رحمه الله **قوله** اي قولهما  
 قول واحد فلا غبار في قوله وعن ابي يوسف **قال** المصنف لو باشر العقلاء **قوله** على  
 العقلاء وليد على الكمال كما مراد العقلاء **قوله** اي قولهم المحرم من احد  
**قوله** اي ذي رحم من احد **قوله** المصنف نصارت العاقلة كذا واحد **قوله**  
 الاول في كبريت واحد لانه قد يكون في الدار الواحدة معا صير كما سبق  
**كتاب التفسير قوله** وذلك الغير تبا في فعله كما موربه **قوله** اهله  
 عن مثل الوضوء فان ذلك الغير فيه لا يتبا في فعله كما موربه بل يقتصر الى بيان به  
 على حدة وهذا النصوة تفصيله في كتب الاصول في باب الامر **قوله** الا ان  
 احد ود معاملة مع المسلمين **قوله** اي بلا ايراد شيء اجبني بينهما خلاصة وان  
 يقال يكفي في بيان وجه التقديم ان يقال لان احد ود معاملة مع المسلمين اه وما علة  
 غير محتاج اليه **قوله** المصنف اجاب فرض على الكفاية **قوله** اي فرض لا اجل كفاية مهم ديني على  
 ان يكون على التسليم كما في قوله تعالى ولتكنزوا الله على ما هدركم اي لا تاتواكم وتكون

هذا هو الوجه في قوله  
 انما ان المراد التوزيع  
 على الاحوال فليست  
 على في التوزيع  
 قوله اي مثل ما  
 نقل عن ابي يوسف  
 رحمه الله قوله  
 فيه بحث فان  
 المراد مثل ما  
 قال الضروري  
 قال المصنف  
 وانما الشرط  
 العقل من واحد  
 منهم قوله لعل  
 فيه تسامح  
 والمراد ظاهره  
 من واحد منهم  
 لا اقل قوله  
 لانه موجب  
 الارش قوله  
 الظاهر ان  
 يقال موجب  
 كبر قوله وان  
 كان الاول  
 قوله لانه  
 انما لا قول  
 ويمنع قوله  
 كان الوجه  
 انما واخلا  
 آه فان الداخل  
 في المقتضى  
 الاول في قوط  
 فان مقتضى  
 الوجه الثاني  
 ان التبعة  
 تكون برد  
 المال واذا رد  
 المال فلا  
 خصوصية فلا  
 قطع كما ذكره  
 على ان مقتضىها  
 عليه في نفس  
 الامر وملاحظة  
 امر آخر ولا  
 يستلزم الاول  
 انما في قوله  
 كلام اجمالي  
 والعاقلة تكفيه  
 الاشارة قوله  
 واعترض بان  
 وجوب الضمان  
 قوله المعترض  
 هو الحاكم  
 والاتفاق قوله  
 المصنف قول  
 ابي حنيفة  
 وزفر رحمه  
 الله قوله اي  
 قولهما قوله  
 قول واحد  
 فلا غبار في  
 قوله وعن ابي  
 يوسف قال  
 المصنف لو  
 باشر العقلاء  
 قوله على  
 العقلاء وليد  
 على الكمال  
 كما مراد  
 العقلاء قوله  
 اي قولهم  
 المحرم من  
 احد قوله اي  
 ذي رحم من  
 احد قوله  
 المصنف نصارت  
 العاقلة كذا  
 واحد قوله  
 الاول في  
 كبريت واحد  
 لانه قد يكون  
 في الدار  
 الواحدة معا  
 صير كما سبق  
 كتاب التفسير  
 قوله وذلك  
 الغير تبا في  
 فعله كما موربه  
 قوله اهله  
 عن مثل  
 الوضوء فان  
 ذلك الغير  
 فيه لا يتبا  
 في فعله  
 كما موربه  
 بل يقتصر  
 الى بيان به  
 على حدة  
 وهذا النصوة  
 تفصيله في  
 كتب الاصول  
 في باب الامر  
 قوله الا ان  
 احد ود معاملة  
 مع المسلمين  
 قوله اي بلا  
 ايراد شيء  
 اجبني  
 بينهما خلاصة  
 وان يقال  
 يكفي في بيان  
 وجه التقديم  
 ان يقال لان  
 احد ود معاملة  
 مع المسلمين  
 اه وما علة  
 غير محتاج  
 اليه قوله  
 المصنف اجاب  
 فرض على  
 الكفاية قوله  
 اي فرض لا  
 اجل كفاية  
 مهم ديني  
 على ان يكون  
 على التسليم  
 كما في قوله  
 تعالى ولتكنزوا  
 الله على ما  
 هدركم اي لا  
 تاتواكم  
 وتكون

ان يكون للمصاحبة كما في قوله تعالى وآتوا المال على حبة ويحوز ان يكون المصنف مقدرا  
 وعلى الاستقلال اي على اهل الكفاية علوان المصدر بعض اسم الفاعل اي على الكفاية  
 فيكون المراد تقرر الفرضية والافروض على الكل ابتداء على المختار وفي الخط  
 البركاني والذخيرة قال ابو حنيفة رحمه الله اجابوا واجب على المسلمين ان ان  
 المسلمين في سعة من ترك اجابوا حتى يتباح اليهم واخالف عبارة المتأخر في ذلك  
 قال بعضهم اجابوا واجب على المسلمين فاذا جابه النفي لم يوفى فريضة وفوق هذا  
 القائل بين الفرضية والواجب والفرق بينهما ظاهر نظر الى الاحكام حتى ان القائل  
 المذكورة لا تؤدي بعد حلوة العصر وتقتضي الفوائت بعد العصر وبعضهم قال  
 اجابوا قبل النفي تطوع وبعد النفي فرض عين ومنه سمي الغزاة مطوعة اي  
 مطوعة قال الله تعالى الذين يلزمون المطوعين من المؤمنين ارادوا المطوعين و  
 واكثرهم انه فرض على كل حال غير انه قبل النفي فرض كفاية وبعد النفي فرض عين  
 وانما عرفت فرضية بالكتاب قال الله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم  
 انتم ومن نقل هذا يدل على ان مراد الامة بقوله اجابوا فرض على الكفاية  
 هو الفرض القطعي الذي يكفر جاحده فان قيل فيلزم ان يكون من قال بوجوده واستحبابه  
 من اصحابنا ومن غيرهم حيث قال المتأخر في الخط اجابوا فرضية محكمة كقوله  
 ثبت فرضية بالكتاب والسنة واجماع الامة فلما انما يكفر منكر الفرض اذا لم يكن  
 ما قولا قال في معارج الدراية واجعت الامة على فرضية اجابوا في الايضاح خبر الواحد  
 اذا تأيد بالكتاب والاجماع بعيد الفرضية واهما كذلك قوله وهو اي اجابوا فرض على  
 الكفاية وبه قال اكثر العلماء الا ابن المسيب فانه قال فرض عين للعومات في  
 النصوص وحكي عن ابن شبرمة والنوري انه غير واجب وتكرار اروي ابن عمر  
 عن علي وعمر بن دينار ان الغزو واجب قال لا ما علمناه واجابوا وقالوا قوله  
 تعالى كتب عليكم القتال للندب كما في قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت  
 ان تنكضوا الوصية انتهى فان قيل قوله واجعت الامة على فرضية اجابوا في الف



بقوله بعد من انه حكى عن ابن شيراز والنوري انه غير واجب وبهذا ابن شيراز  
 سئل عن عطاء وعمر بن دينار ان الغزو واجب والا ما علمناه واجبا قلنا  
 قوله حكى يدل على انهما قولان اخر وهو ظاهر القولين منهما وهو القول بالوجوب  
 وسبق قول كلام ابن شيراز وعطاء وعمر بن دينار بان مرادهم لفرضية على الكفاية نعم  
 لا يلزم ذلك لتأويل قوله وقالوا قوله تعالى كتب عليكم القتال للذنب كما في قوله تعالى  
 كتب عليكم القتال اذا حضر احدكم الموت ان ترك فريضة فليتب عليه قوله **قل**  
 اجها وهو انما هو صاحب القيل صاحب النهاية نقلنا عن النخعي وهو تعريف  
 اجها وشرا **قوله** الى دين الله **قوله** اي حكم الدين **قوله** بالنفس والمال **قوله**  
 الواو هنا بمعنى او **قوله** المصداق الفرضية فلقوله تعالى اقتلوا المشركين **قوله**  
 فان قيل انما عامه فخص منه البعض وهو كونه حجة فيها شبهة لا يصحح ذلك الفرضية  
 وانما قلنا انه فخص منه البعض فانه قد فخص قوله تعالى اقتلوا المشركين وانما  
 والعبيد والنساء والاعمى والمقعور وخص من المشركين ايضا وكذا من  
 والذين قلنا انما تخصيص القسبان والجانين من الامر بالقتل كما مر به في كتب  
 الاصول فلا ينقطع في قطعية النسخ ولما تخصيص البواقي فلانهم انما ليس بطريق النسخ  
 وايضا لانهم انما قد فخص استأمن والذين وكفوها من المشركين لم لا يكون ان  
 انهم للمعاهد والمعهودون هم الذين ذكروا في قوله تعالى وقاتلوا في سبيل الله الذين  
 يقاتلونكم فتأمل على انه لا يوجد ان يقال لم لا يكون ان يكون المصداق مخرط في ذلك  
 العلمان بالعلمين بان تخصيص العلوم لا يضر في كونه العام قطعية وابانة وما  
 ذكره هو كخلص عما اوردته على الشارح الاكمل حيث قال وهو دليل قطعي **قوله**  
 المصداق وقوله عليه اجها وماض الى يوم الصلوة لبيان ان مرادهم فرضا بانها **قوله** الفرضية  
 مستند من قوله ماض الى ما قد وانما هو في الفرض من بين الاحكام فانه في  
 الترتيب والاعتناء لا باهتة لا يجب الامتنال والبقاء من كلمة الى فانه يدل على تخصيص  
 معنى الامتنال والبقاء وقوله صلى الله عليه وسلم اجها وماض من مضى لا مرقد

قلنا

قلنا قل وفي الايضاح خبر الواحد اذا تأيد بالكتاب والجماع بفرضية  
 وانهما كذلك كذا في معراج الدراية وقال الشرح في ايضا في حيطه قال  
 عليه السلام اجها وماض منذ بعثني الله الى يوم القيمة حتى يقال عصابة من  
 انتمي الذي قال واراد بقوله ماض اي فرض واجب انتهى فان قيل لم لا يجوز  
 ان يكون المعنى تهما بمعنى الذباب في القبح مع الشيء مضيا ذهب اي  
 ذاهب باق الى يوم القيمة فلا ينجم الاستدلال قلنا الذباب في تفسيره  
 كما وقع في القبح مع انما خلق ذلك آية قد طلت **قوله** المصداق لانه ما فرض لعينة  
**قوله** تقرير لبيان ان اجها ومفروض وغيره وكل ما هو مفروض وغيره فهو فرض  
 الكفاية اذا حصل المقصود بالبعض وانما قلنا ذلك لبيان تنقضي الدليل بالغير  
 العام فانه مفروض وغيره مع انه فرض عين لعدم حصول المقصود بالقيام  
 بشير الى ذلك قوله وهذا لان المقصود عند ذلك لا يتحصل الا باتمام الكل  
 فليتب عليه **قوله** المصداق كقولهم اجها وورد السلام **قوله** فانها في نفسه ما ليس  
 حسن يدل عليه انها بدون الميت والمسلم عت بل صحتها المعنى في غيرها  
 وهو قضا حق المسلم الميت او الحي كذا ذكره القاضى الامام ابو زيد رحمه الله  
**قوله** المصداق ثم جميع الناس بشر كما ان الوجوب على الكل **قوله** لانه ينبغي ان يفهم  
 منه ان الوجوب على جميع اهل الارض كانه حتى يسقط عن اهل الهند بقيام اهل  
 الروم اذ لا يندفع بقيامهم الشر عن اجود المسلمين وان قوله تعالى قاتلوا  
 الذين يقاتلونكم من الكفار يدل على ان الوجوب على اهل كل قطر من كون الكفار  
 بهذا ما نسخ به احكام الفاتنة بعون الله الملك القادر واجمعه **قوله** ثم اقول في قوله  
 ثم جميع الناس لان الوجوب على الكل بحيث لا ين من قال الوجوب على البعض  
 يقول بكون الجميع انما على تقدير ترك ايضا على ما بين في الاصول **قوله** المصداق  
 في اشتغال الكل **قوله** ان قبل الامر لا يدل على التكرار فلما يلزم من كونه فرض عين  
 ان يجب على الكل في كل وقت حتى يلزم ان ينقطع ما دونه اجها ولم لا يجوز ان يجب



في العمرة فلما سبب التجهيز كون الكفار حوا على ما عليه وهو منع وفقد الوعد  
ثم في هذا المقام نصرة عجيبة وهي ان ابراهيم ياتنا المقول عند مجلس عالما في حقيقة  
مخبر اكثر المواجه وكان البحث عن اول كتاب اجماع واعترض محمد بن سيرين  
على قوله وهو دليل قطعي في ان يقال هذا الحالف كما سجي من الشارح نفسه من انهم  
اجماع على انه مخصوص حصص منه الذي والمستأن من في زمان يخص منه السير قيا  
واجاب عنه الحافظ العجني المشهور بانه يجوز ان يكون الى ان على قطعا وبالنسبة  
الى المفعول ظنيا لما دخله التخصيص فالحكم الحاكم بذلك الكلام لكنه مردود فان  
المأثور به وهو القتل لزم ان يكون فرضا فكيف جازده وواجبا لا يكفرها هذه  
وذا لا يقول به الا المعقود بل المعلوم من قواعد الاصول ان العام اذا دخله الخصوص  
سواء كان عاما او مقولا يخرج الدليل المشتمل على ذلك العام من ان يكون قطعا  
فلا يثبت به الفرضية **قوله** فان قيل كيف يصح التمسك على دعوى الفرضية بخبر  
الواحد **قوله** يثبت بخبر الواحد الفرضية على زعم المجتهدين صرح به في كتب الاصول  
واشبهه اكثر من ان يحصى **قوله** اجيب بان خبر الواحد **قوله** المحجب وانما يكون  
النهاية **قوله** وبالاجماع **قوله** فيه بحث فان من اصحابنا من قال انه مذروب  
ومنه من قال انه واجب غير فرض صرح به في الحيط والذخيرة **قوله** ويمكن ان يقال  
اجبر لم يذكره للذلة على الفرضية **قوله** ويؤيد ما ذكره ان الحديث ليس فيه  
ما يدل على ارادة الفرضية وقول المصنف راد به فرضا بان لا يدل على انها لم يفرضية  
من سابقا الحديث بل من الدلائل فان قيل النبي صلى الله عليه وسلم معوث لبيان  
الاحكام فلما ذلك ايضا لا يدل على تعين الفرضية لجواز ان يكون التذنب  
او الوجوب مع ان فيه تأملا لجواز ان يكون من قبيل الاخبار عن الغيب ثم المراد من  
المصنف انما الفرضية الفرضية المستمرة بدليل آخر كلامه تأمل ولك ان تقول ان الفرضية  
ستتفاوت من قوله ومما في من مضي الامر اذا انقضى وانما في من بين الاحكام  
هو الفرض الذي لا مرد له والبقاء يتفاوت من كلمة الى فانها تتعلق بمعنى الامتداد

كما ذكرنا **قوله** فان الدلائل القطعية في الباب ليس فيها ما يدل على ذلك **قوله** لا يتم  
فان نسبة امر الى المشتق يفيد عليه المأخذ كما في السارق والمسارقة الآية التي  
وانزل في الآية **قوله** المصنف ان ان يكون التغير عاما **قوله** اي يخرج الى الكفر  
من تغير القوم في الامر والى التغير في تغيرا وتغيرا اي خروجهم وقوله انزوا  
خفا فاما وثقا **قوله** هذه الآية في سورة التوبة **قوله** لان النبي دم كان يخرج مع  
تحلف كثير من اهل المدينة **قوله** فيه بحث فان تحلفهم كان تحلف المدينة  
من حولها من الكفار فهم ايضا جازيهدون لكنهم ليسوا سواء في احسن للذين  
خرجوا فان افضل الاعمال احقرها واجواب ان التغير هو الخروج فاما **قوله** المصنف  
يفترض **قوله** اشار بصيغة الافعال الدالة على المبالغة الى ان الكمال في الفرضية  
وهو ما لا يسقط بفعل البعض **قوله** ولان الله تعالى قال لا يتوب اليه القاصرون  
الى آخر الآية **قوله** هذه الآية في سورة النساء فيه بحث فان هذا المصنف على  
ان يكون قوله تعالى لا يتوب اليه الآية متاخرا من حيث النزول عن قوله تعالى  
التغير والآية فان المتقدم لا يخفى انما خرجوه ممنوع كيف وهو مذكور في  
سورة النساء المنزلة في المرتبة السادسة بالمدينة وهذا في سورة التوبة  
التي هي آخر ما نزلت وايضا لان تحلف كثير من اهل المدينة بعد نزول هذه  
الآية لا يوجب الى ما جري على التثنية الذين خلفوا في غزوة بني نضير والى قوله  
ما كان لاهل المدينة ومن هو لهم من الاعراب عن تحلفوا رسول الله ومما  
القول بان تحلف البعض لفروا حفظ المدينة من الاعراب هو كما فهم ايضا  
من المجاهدين لكنهم ليسوا سواء في احسن للذين جازيهدون بالسفر فثبت  
كما استمر لاننا حجب ان يخرج ما زاد على ما يندفع به تلك الضرورة مع  
انه ليس كذلك على ما شهد عليه كتب السير والتواريخ **قوله** يفترض على من  
ليهم ثم ثم **قوله** قوله تعالى ما تلو الذين يلونكم من الكفار الا ان يقول  
على ان اجماعهم في من يلي الكفار من المسلمين على الكفاية فلا يسقط بقاء

في نسخة اخرى على من يلي الكفار من المسلمين على الكفاية فلا يسقط بقاء



التورم على اهل الهند واهل ماوراء النهر ملكا انما **قوله** فان قيل العمومات  
 بقوله تعالى فان قالوا لكم فاقولوا هم الي قولهم حيث و بانه معنونه **قوله** هذه الآية  
 في سورة البقرة فيه بحث اما في السؤال فانه لا عبرة عندنا بمفهوم الشرط فلا يكون  
 معارضة للعمومات وعندنا ما بين به لا تعارض للمنطوق ايضا كونه اذ في وجهه  
 وايضا المعاني بالشرط هو القيل عند المسيحي اكرام فان نظم الآية اكرامه هكذا ولا  
 نقولهم عند المسيحي اكرام حتى ياتوا بكونهم فيه فان قالوا فاقولهم فاقولهم كذلك جاز  
 اكرامهم ولا شك انه لا يلزم منه عدم جواز القيل فيما سوي المسيحي اكرام ويدون  
 بداهتهم واما في الجواب فانه ما يرفع مفهوم المحال لانه ليس بمتسخ عندنا يقين  
 عليه في التوضيح وكذا في شاهد على ذلك ان النسخ هو ان يرد دليل شرعي متر  
 عن دليل شرعي مقتضيا خلاف حكمه والمفهوم ليس بدليل شرعي فليكن  
 فانه يمكن دفعه بازكباب اذ في مساحته **قوله** بقوله فاصحح الضمير اجعل **قوله**  
 هذه الآية في سورة الحج **قوله** بقوله تعالى ادع الي سبيل ربك الآية **قوله** هذه  
 الآية في سورة النحل **قوله** ثم امر بالعدا بالقتال مطلقا في الايمان كقوله **قوله**  
 مخالف لقوله فيما سبق فان الدلالة على القطعية في الباب ليس فيها ما يدل على ذلك  
 ولا بعد ان يقال الدلالة تدل على بقاء مدة بقاء الآية وليس فيها ما يدل  
 على بقاءها الى يوم القيمة بل علم ذلك من هذا الحديث واما قوله فليكن  
 والا وجه ان يقال مراده من قوله فيما سبق بل لبيان دوامه وبقائه الى يوم القيمة  
 ولا يعتبر به النسخ فيكون مع قوله ليس فيها ما يدل على ذلك اي على شذاب  
 النسخ فاما **قوله** فقال وما تلوهم حتى لا يكون فتنه **قوله** هذه الآية في سورة  
 الانفال **قوله** فاقولوا الذين لا يؤمنون بالله الآية **قوله** هذه الآية في سورة  
 التوبة **قوله** المص ولا يجب اجماعهم على صحتها **قوله** قال الاتفاقي اما الصبي فلا  
 يجب عليه اجماعا دلالة من نوع العلم ولا طاعة ابويه واجب عليه فلا يترك  
 باليس بواجب انتهى ولا يخفى عليك من افضة قوله واجب لقوله لانه من نوع

في قوله فاقولوا الذين لا يؤمنون بالله الآية  
 في قوله فاقولوا الذين لا يؤمنون بالله الآية  
 في قوله فاقولوا الذين لا يؤمنون بالله الآية  
 في قوله فاقولوا الذين لا يؤمنون بالله الآية

العلم ان كان غير بالغ وان كان بالغا فطاعة ابويه واجبة متعينة عليه اجماعا  
 ليس بواجب متعينة عليه فليكن **قوله** المص ولا عبد ولا امرأة لتقدم حق  
 المولي وان زوج **قوله** منه ان الدليل حاقص لمن له زوج والظاهر ان المص  
 عام فليكن **قوله** المص ويكره اجعل **قوله** قال الاتفاقي معني اذا كان في  
 بيت المال ما يتقوى الناس من الغنية انتهى هو انه من الغني لان مال الغنية  
 الموجه في بيت المال يصرف الى المصلحة قال الامام الميرزا في مكره الامام  
 ضرب اجعل على الناس لفراة ما دام لهم في لان فيه شبهة الا فرعان لم يكن  
 فلما بان بذلك لانه صلى الله عليه وسلم اخذ درعا من صفوان من غير طيبة نفسه  
 ولا ما دام ذلك بشرط الصمتان فاذا زالت الحاجة حاول ان ياتي بها ولا تغني  
 الا اذا صار في بيت المال والاولى بفقر والمسلم بالانفس ثم يقال  
 المال لانه بمصلحة المسلمين انتهى **قوله** على الناس بما يتقوى به **قوله** اي حاله  
 بما يتقوى او مكلفا بما يتقوى **باب كيفية القتال قال المصنف**  
 ودعواهم الى الاسلام **قوله** هذا في حق من لم تبلغه الدعوة والتم يتم الاستدلال  
 بما رواه ابن عباس رضي الله عنه وصرح به ايضا في مبسوط الامام الحسيني  
 ولا استدراك كما لا يخفى على المتأمل في ساق الكلام فان الغرض اتمام بيان  
 انهم اذا دخلوا دار الحرب ودعواهم الى الاسلام فان تبوءوه كفوا عن قتالهم  
 والا دعواهم الى الجزية فان بدلوها كفوا ايضا والايضا يكونهم ولم يعلم منه ان  
 ذلك بطريق الادب والندب او الوجوب فبينة انه بطريق الوجوب بقوله  
 ولا يجوز ان يقال **قوله** المص حتى يقولوا لا اله الا الله **قوله** فان قيل لا يخفى  
 قولهم لا اله الا الله بل لا بد من ذكر محمد رسول الله فليكن اجزاء الاول صار علما  
 للمجموع كما يقال قراءت فلهو الله احد مخرج به اكراماني في شرح البحاري  
**قوله** المص والمراد بهذا القول **قوله** بطريق اطلاق اسم السبب **قوله**  
 المص انتم للمص **قوله** يحتمل ان يكون بناء على ان الامر بالشجاعة من عند فاما



هذا هو المقصود من قوله تعالى

والمؤمنون يوقنون  
وقالوا لا يخرجوننا من بلادنا  
وقالوا لا يخرجوننا من بلادنا  
وقالوا لا يخرجوننا من بلادنا

**قال** المصنف رحمه الله تعالى ان اسما من ان يعبر عليه بانه صياحا ابناء بالضم والتقصير اسم  
موضع من فلسطين بين عسقلان والرملة وقيل موضع من بلاد جهينة وهذا قول  
اولم يبلغ غراوته صلى الله عليه وسلم الى بلاد الشام في حياته **قال** المصنف لان  
في الترمذي دفع الضر **قال** هذا تعليل في مقابلة النصوص الدالة على تحريم  
المسلم غير حق فكيف يصح فان قيل تلك النصوص قد رخص فيها ما طلع الطريق  
وابناحي قلنا لم يرد منسوفة في حقها وايضا انما يصح اذا علم انما تركت  
هم استولوا على ديار المسلمين والمؤمنين عام ليس له خصوص وانما رخص من  
هذا التعليل هو جواز الترمذي **قال** المصنف ولانه قلنا يخلو حصن من حصونه  
الي قوله لا تشددوا به **قال** رخصه نظرا في ان الزيادة انما يجوز انما اذا علم  
انهم مسلمون وعلم انه يملك بهذا الصنع ولا يشك في ان العلم اهلها لو كان كان  
في غاية الندرة فمن اين يلزم تشدد باب الاجتهاد **قال** المصنف وما اصابوا  
منهم لا دية عليهم ولا كفارة **قال** قوله تعالى كتب عليكم النصاص في القتلي  
الاية يوجب القود اذا اصابوا منهم عمدا وقوله تعالى من قتل مؤمنا خطأ  
فتحرير ربة مؤمنة الاية يوجب الكفارة والدية اذا كانت الاصابة  
خطأ والتعليل في مقابلة ما ينبغي ان لا يقبل قتلا هو **قال** وجواب انه اذا كان  
عالمنا بقتله حال **قال** فيه نظر لانه لا يجوز ان يرد من العلم القصد كما مر من  
قوله في المنان ويقصدوا بالقتل الترمذي الكفار وخ غير اود من العلم حقيقة ولم  
يقل احد بان عدم العلم بالمصائب شرط في تحقق الخطأ فانهم قالوا الخطأ على  
نوعين خطأ في القصد وهو ان يرمى شخصاً بظنه صيدا فاذا هو آدمي او ظن  
حرثا فاذا هو مسلم وخطأ في الفعل وهو ان يرمى شخصا فيصيب ايضا ولا  
شك ان ما نحن فيه من هذا القبيل ولو كان كما قال للزم ان من رآه انسانا  
وعليه ثم غرضا غير واحد ذلك الانسان فاصلا به ان لا يكون غله خطأ ولا  
به احد **قال** ولنا ان اجرا وفرض الى قوله وسبب الغرامات عدوان شخص

منه

منه في غنة **قال** منقوض باكل مال الغير حالة المحضه فانه ليس عدوانا منها  
مع انه سبب للغرامات واجواب بان رخص وهو مني غنة في الاهل لا يقتضي  
لان قيل المسلم ايضا كذلك **قال** وما نحن فيه ليس بدرا لا سلام **قال** بر عليه  
ما لو كان في دار الاسلام وسير سوا فانه لا يخ امان ان يكون احكام واحد او ليس  
ان كان الا قول ظاهر وان كان انما في غلة شريك فلا شك ان الدليل المذكور  
وهو قوله لان في الترمذي دفع الضر لعامة الخ فليزيم خلاف المدلول ان الدليل  
ويمكن ان يجاب بانهم انما يكون يمكن التبرس اذا كانوا في المدينة ويخونوا اما اذا كانوا  
في الصحراء فلا لا مكان الهجوم عليهم ومضافهم فلا يمكنهم ذلك لا يتأتى ذلك  
فيما اذا غلبوا على حصن ونحوه من دار الاسلام بحيث لم يصر دار حرب  
عذابه خيفة رجمه الله ثم يقول اخذف خلاف الاصل ولا يصح ان لا يغدر  
من دالة القواطع على خلافه **قال** جواب عما قال عليه احسن وقال اطلاق الترمذي  
ضرورة آية **قال** الظاهر ان الكلام الزاني والافاحسن وقال اطلاق الترمذي ضرورة  
الخ لا يجوز الترمذي في ذلك **قال** المصنف ولا يقال ان المراد آية **قال** الظاهر ان هذا  
اذ قد علم من قوله ولا تبشرون القتل من كلام نفسه وهذا الكلام المصنف **قال** المصنف  
لعله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا **قال** قد سبق في كتاب النفقة من الكتاب  
انه لا يجب الاتفاق على الابوين اكرهين وان كانا متماثلين وصرف في الشراخ  
ان قوله تعالى وصاحبهما الاية مخصوص باهل الذمة وهذا التعارض في كتاب النفقة  
جوابه **قال** المصنف ولا يجب عليه احياءه **قال** لا يرد النقض بالابن فانه  
ليس كالاب وان شئت من زيد التفصيل فراجع الى غاية البيان في كتاب  
المنفقة ونحو في النفقة ايضا **باب المودعة ومن يجوز انما قوله**  
واجب بان هذه الاية محمولة على ما اذا كانت في المصاحبة مصاحبة المسلمين الا قوله  
هي قوله تعالى فلا تنهوا وندعوا الى التسليم وانتم الاعلون **قال** فيه بحث لان النهي  
غنة في هذه الاية هو الهداية بالدعوة الى السلم من جانب المسلمين وانما مورد في



الآية السابقة هو انهم لم يهاجروا اولا فلو كانوا يهاجرون لكانت الآية السابقة  
 وبتنوع المناقاة ولعل الله تعالى هو الذي قال في الآية السابقة بالذين لم يهاجروا  
 تعالى ولا تنصوا لهم يكن ان يقال ان في هذه الآية دلالة على انه لا يجوز الدعوة الى  
 المسلم اذا كان بهم ضعف فان النبي يقضي المشروعية كما تبين في علم لا اصول  
 قوله وبديل لآيات الوجبة للقتال معلوم التأخر عن آية التسليم كما صرح به في  
 النهاية وايضا آية التسليم نزلت مع آيات المنزلة في شأن بني قريظة  
 وهذه نزلت في سورة التوبة قوله تعالى فالتوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم  
 الآخر ولا يؤمنون ما حرم الله ورسوله ولا يؤمنون دين الحق من الذين اوتوا  
 الكتاب حتى يعطوا الجزية فيكونوا مسلمين تلك الآية ناسخة لما تكيف يستدل بها  
 وقوله بخلاف ما اذا لم يكن خيرا حيث لا يجوز من ايام ان يوادعهم علماء  
 تعالى ولا تنصوا وتعدوا اليه السلام **قوله** فيه بحث والظاهر ان يقال ان هذه الآية  
 اكرهية لا يدل على عدم جواز المسالمة اذا طلبوا بها **قوله** ولان المبادعة  
 ترك اجها بصورة **قوله** فيه بحث **قوله** وهو من ذلك **قوله** اي التنبه بمحض  
 نقض العهد من التنبه بمحض الطرح **قوله** المص ولا يأخذ عليه مالا لانه لا يجوز  
 الجزية منهم لما تبين **قوله** هذا انما يدل على عدم جواز اخذ المال منهم قبل ان يهاجروا  
 ولا دلالة فيه على عدمه بعدة فتأمل قال في الكافي ولا يؤخذ منهم على ذلك مالا  
 قبل ان يهاجروا لان اخذ المال من غيرهم على ذلك انتهى رتبة بحث فان المودعة  
 تكون بن مانعة فانها لو اخذ منهم مال مقدرا الى ذلك لم كان كيف يكون قد  
 لهم **قوله** واذا امن رجل **قوله** وهو الايمان ان تصديق **قوله** قال  
 الايمان وهو الايمان اي اعطاه الامان انتهى وانت جدير ان تعرفه  
 او لم يه يدك عليه قول عمر رضي الله تعالى عنه انه رجل من المسلمين على ما سمي  
**قوله** قوله الا ان يكون مفردة استثناء من قولهم صح ما منهم **قوله** استثناء من  
 قوله ولم يكن لا حد من المسلمين **قوله** في قوله ولو جاهدوا امام **قوله**

صاحب القيل هو انما في **قوله** واقول يجوز ان يكون ذلك في قوله ويجوز ان  
 يكون **قوله** في كلامه بالوجهين بحث **قوله** المص قال بان يكون شرط العبادة  
 واجها وعبادة **قوله** سيجي ان الايمان نوع فاما **قوله** وهذا هو الموعود  
 بقوله فيما تقدم وسيجي في كلامه اشارة الى هذا **قوله** ولو قال المص انه يجوز  
 من القتال **قوله** اراد انه يجوز عن القتال الحقيقي والكمي فهو ممنوع بل هو قول  
 المسئلة وان اراد انه يجوز على الحقيقي في كل ما لم يسل الامان منه ولعله انما امر  
 بالتأويل لذلك **باب الغنائم وقسمتها** **قوله** وهو لازم وقهره **قوله** دليل  
 عليه انه ليس بغير **قوله** ففعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اهدى ما وعمر رضي  
 عنه **قوله** فيه نظر لان الآية اذا فادة القطع بطريق الاشارة بطل العمل  
 بالحدس لانه طئي وانما فيقول السوال وايضا الواجب عند التعارض الترجيح  
 او العدم قول الي دليل آخر لا التحجير والالتفت في كل موضع حصل فيه التعارض  
 وليس كصالح الكفاية اذا تعارض هناك بل الدليل التحجير ولم يدل دليلان على  
 شيئين متباينين كما هنا **قوله** وقوله انما مشركي القلوب استثناء من قوله  
**قوله** فيه تأمل والظاهر انه استثناء من قوله وهو في الاسارى بالخير **قوله**  
 والماخير بينهما كما في الواجب **قوله** اذا تعدد الدليل وكل يدل على ظاه  
 ما يدل الاخر وجوبا يكون ذلك بالمعارضة لامن الواجب **قوله** فان الدليل في  
 الواجب **قوله** واحد دل على شيء واحد وهو التحجير وهو ليس كذلك اذ لم يدل  
 دليل من الادلة المذكورة على التحجير والمجموع اذا تعارض الادلة لا يقتضي  
 التحجير بل يصار الى التزحيح والاقالة دليل آخر من الادلة الاربعة كما تقرر في  
 الاصول **قوله** ولما قيل ان يقول قد جحدوا **قوله** مخالف لما سلفه في قول الكتاب  
 من انه دليل قطعي فيفيد الغرضية **قوله** المص ولا بأس بان يعلق العسكر في دار  
 الحرب وما كلفوا **قوله** اي لا بأس بان يعلق العسكر دوابهم العلف فيقول  
 لها حمز وفان علف الذابة يعلق علفا من باب ضرب اذا طهرها العلف **قوله**

في قوله المص قال بان يكون شرط العبادة واجها وعبادة  
 قوله سيجي ان الايمان نوع فاما قوله وهذا هو الموعود  
 بقوله فيما تقدم وسيجي في كلامه اشارة الى هذا قوله ولو قال المص انه يجوز  
 من القتال قوله اراد انه يجوز عن القتال الحقيقي والكمي فهو ممنوع بل هو قول  
 المسئلة وان اراد انه يجوز على الحقيقي في كل ما لم يسل الامان منه ولعله انما امر  
 بالتأويل لذلك باب الغنائم وقسمتها قوله وهو لازم وقهره قوله دليل  
 عليه انه ليس بغير قوله ففعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اهدى ما وعمر رضي  
 عنه قوله فيه نظر لان الآية اذا فادة القطع بطريق الاشارة بطل العمل  
 بالحدس لانه طئي وانما فيقول السوال وايضا الواجب عند التعارض الترجيح  
 او العدم قول الي دليل آخر لا التحجير والالتفت في كل موضع حصل فيه التعارض  
 وليس كصالح الكفاية اذا تعارض هناك بل الدليل التحجير ولم يدل دليلان على  
 شيئين متباينين كما هنا قوله وقوله انما مشركي القلوب استثناء من قوله  
 قوله فيه تأمل والظاهر انه استثناء من قوله وهو في الاسارى بالخير قوله  
 والماخير بينهما كما في الواجب قوله اذا تعدد الدليل وكل يدل على ظاه  
 ما يدل الاخر وجوبا يكون ذلك بالمعارضة لامن الواجب قوله فان الدليل في  
 الواجب قوله واحد دل على شيء واحد وهو التحجير وهو ليس كذلك اذ لم يدل  
 دليل من الادلة المذكورة على التحجير والمجموع اذا تعارض الادلة لا يقتضي  
 التحجير بل يصار الى التزحيح والاقالة دليل آخر من الادلة الاربعة كما تقرر في  
 الاصول قوله ولما قيل ان يقول قد جحدوا قوله مخالف لما سلفه في قول الكتاب  
 من انه دليل قطعي فيفيد الغرضية قوله المص ولا بأس بان يعلق العسكر في دار  
 الحرب وما كلفوا قوله اي لا بأس بان يعلق العسكر دوابهم العلف فيقول  
 لها حمز وفان علف الذابة يعلق علفا من باب ضرب اذا طهرها العلف قوله



المصروف على قوله بان يعطى قوله قيل  
وليس يصح **قوله** القائل هو الاتفاقي **قوله** واذا لم يكن ما كولا **قوله** كذا من التفتيح  
واجبري **قوله** ولا يتولونه اي يبيعونه بالكل العبري **قوله** وقوله ولا يتولونه  
عطف على قوله ولا يجوز لا على قوله ان يبيعوا قائل **قوله** المصروف على السلام  
من اسلم على مال اكديت **قوله** اي مع مال **قوله** المصروف ووديعه **قوله** عطف على قوله  
**قوله** المصروف ولان العفار في يد اهل النار وسلاطنتها **قوله** وقوله وسلاطنتها  
معطوف على اهل **قوله** فان الاسلام لا ينافيه كالتقدم **قوله** اي في هذا الباب **قوله**  
باعتبار قول محمد **قوله** فيه شيء **قوله** واجب بان قيام بد المودع **قوله** خلاصة  
اجواب ان العلى بوجوه لا يكون معارض وتهمنا وجوه معارض وهو  
الاجابة الاصلية **قوله** مع الاضرار **قوله** اي اضرار اليد العتق **قوله** لعدم حران  
اكثر في اذي السلام **قوله** وتزويده لانها صارت معصومة **قوله** الظاهر ان  
مرادها معصومة النفس من انبات وظاهر انه لا حال له كمنعه **قوله**  
**كيفية القسمة** **قوله** ثم قال فان الله خصه فكان بيان ضرورة ان بقية الانفس  
للغزاة **قوله** كقولنا في وورثته ابواه فلاته الثلث **قوله** ولان الارثية الا  
للفاتحين بالاجتماع **قوله** في العبارة مساحمة وكان الظاهر ان يقول واما  
الاجتماع فلان آة **قوله** والمسلك المهور **قوله** الواو حاله **قوله** المصروف غناؤه  
مثل فناء التراجيل فيفضل عليه **قوله** قال ان لم يكن مع انما تمنع ان زيادة الغناوة  
يستحق به الزيادة ولان العرس تبع فلان يدسهم على الاصل وما روي في  
على التفتيح كما روي انه صلى الله تعالى عليه وسلم اعطى سلمة بن الاكوع رضي الله عنه  
سهم الفارس والراجل وهو كان رجلا اجير لطلحة رضي الله عنه والاجر لا  
يستحق به من الغنيمة وانما اعطاه رضي الله عنه في القتال وقال خير جاني  
سلمة بن الاكوع وخير فرائسنا ابو قتادة انتهى فيه بحث ان ثبت فانظر  
الى شري الاتفاقي حيث قال فان قلت السوفي من اهل سوق العسكر والاصبر

قوله المصروف على قوله بان يعطى قوله قيل  
وليس يصح قوله القائل هو الاتفاقي قوله واذا لم يكن ما كولا قوله كذا من التفتيح

قوله المصروف على قوله بان يعطى قوله قيل

لخدمة العاربي لا سهم لهما اذا لم يقاتلوا كالعبد ثم اذا قاتلوا سهم لهما كما يسهم لهما  
الغزاة والعبد اذا قاتل لا يسهم له بل يوضح في النزق قلت ان العبد تبع فاعطى  
اجرة زمان القتال مع العدو وعن المستاجر انتهى قال ان لم يكن الا جبر لا يسهم له لانه  
دخل كخدمة المستاجر ولا يجمع له اجر ونصيب في الغنيمة انتهى **قوله** لان نفس النار  
ليس بمجود آة **قوله** كان فيه اشارة الى جواب قوله والنزاع في موضع محمود آة  
فانه ممنوع ولان اسلمة ام تركه اربعة كتاب انتهى كيف وقد وقع من الضحابة  
رضي الله عنهم **قوله** فلما يكون السبب الظاهر **قوله** اي لا يستحق في الغنيمة **قوله** والمعرف  
عكس الجليل **قوله** في الضحاح والفا موس الا فران من تسلل الخيل والاحنة من  
تسلل لان في الشرح مخالف لما فيها **قوله** المصروف ولان ان الحياوزة نفسها  
**قوله** لم يجب عن قول الشافعي وتعليق الاحكام اذ هو ايضا لم يعل كجوابه  
حيث لم يعتبر في القتال في استحقاق الغنيمة فليسا **قوله** فصل في التفتيح **قوله**  
المصروف من قبل آة **قوله** الفاء للتفسير **قوله** المصروف فحمله على انما في  
لما روي به **قوله** في بحث **قوله** المصروف ومركبه **قوله** بان ترفع **باب استنباط**  
**الكفار** **قوله** المصروف والمخطور لغيره اذا اخلح سببا بكونه آة **قوله** قال في  
الكافي بهذا المشكل لانه العصمة لا يجي اما اذا زالت بالافراز بد رايهم اولم ينزل  
فان زالت لم يكن الاستنباط محظورا لم يروا ان لم ينزل لا يصير ملكا كما في مسئلة  
البغاة الا ان يقال العصمة انوشه باقية لانها بالاسلام وان زالت المقومة  
لانها بالزوال انتهى ولكن ان تقول انه جواب على التفتيح لو لم يسلم **قوله** كالمصروف  
في الارض المقصودة **قوله** مخالف لما في كتب الاصول **قوله** وليس فيه الا حادثة  
اي قديم الملك **قوله** ان لا ملك فيه تدب **قوله** اجيب بان الحاق سبلة الشفعة  
**قوله** وصيغة الفرقان وجوب الرزق الشفعة يسري اليه **قوله** البيع بخلاف  
شري التجرارة وجوب الرزق عند طلبه **قوله** فلم يكن مخالفه آة **قوله** على صحيح  
قوله بخلاف الشفعة **قوله** لانه هبة يعود في الالف **قوله** يعني لو لم يثبت له الحق لا

قوله المصروف على قوله بان يعطى قوله قيل  
وليس يصح قوله القائل هو الاتفاقي قوله واذا لم يكن ما كولا قوله كذا من التفتيح  
واجبري قوله ولا يتولونه اي يبيعونه بالكل العبري قوله وقوله ولا يتولونه  
عطف على قوله ولا يجوز لا على قوله ان يبيعوا قائل قوله المصروف على السلام  
من اسلم على مال اكديت قوله اي مع مال قوله المصروف ووديعه قوله عطف على قوله  
قوله المصروف ولان العفار في يد اهل النار وسلاطنتها قوله وقوله وسلاطنتها  
معطوف على اهل قوله فان الاسلام لا ينافيه كالتقدم قوله اي في هذا الباب قوله  
باعتبار قول محمد قوله فيه شيء قوله واجب بان قيام بد المودع قوله خلاصة  
اجواب ان العلى بوجوه لا يكون معارض وتهمنا وجوه معارض وهو  
الاجابة الاصلية قوله مع الاضرار قوله اي اضرار اليد العتق قوله لعدم حران  
اكثر في اذي السلام قوله وتزويده لانها صارت معصومة قوله الظاهر ان  
مرادها معصومة النفس من انبات وظاهر انه لا حال له كمنعه قوله  
كيفية القسمة قوله ثم قال فان الله خصه فكان بيان ضرورة ان بقية الانفس  
للغزاة قوله كقولنا في وورثته ابواه فلاته الثلث قوله ولان الارثية الا  
للفاتحين بالاجتماع قوله في العبارة مساحمة وكان الظاهر ان يقول واما  
الاجتماع فلان آة قوله والمسلك المهور قوله الواو حاله قوله المصروف غناؤه  
مثل فناء التراجيل فيفضل عليه قوله قال ان لم يكن مع انما تمنع ان زيادة الغناوة  
يستحق به الزيادة ولان العرس تبع فلان يدسهم على الاصل وما روي في  
على التفتيح كما روي انه صلى الله تعالى عليه وسلم اعطى سلمة بن الاكوع رضي الله عنه  
سهم الفارس والراجل وهو كان رجلا اجير لطلحة رضي الله عنه والاجر لا  
يستحق به من الغنيمة وانما اعطاه رضي الله عنه في القتال وقال خير جاني  
سلمة بن الاكوع وخير فرائسنا ابو قتادة انتهى فيه بحث ان ثبت فانظر  
الى شري الاتفاقي حيث قال فان قلت السوفي من اهل سوق العسكر والاصبر







صالح النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** الكاف للتقليل وذلك عطف عليه قوله  
ولان الموجب **قوله** لانها تجب بدلا عن النشرة **قوله** من هنا الى قوله قام  
مقامه على عبارة الثانية **قوله** لان كل من كان من اهل دار الاسلام يجب عليه  
النشرة للدار بالنفس والمال قال الله تعالى في الآية الثالثة  
**قوله** فان قيل النشرة طاعة **قوله** السؤال واجواب المذكور ان في النهاية **قوله**  
المص فانما يشب ويؤدي للمسلمين راحة رتبة في معنى اخذ النفس  
حكما **قوله** قوله واداة حال وقوله رتبة حال ايضا وقوله في معنى خبر كان ثم قوله  
وفي الكافي لا جاز استمرقاتهم بالاجماع جاز ضرب اجزية عليهم لانها بعد لان  
منه ما لم يبق يصيرنا دارا كالذي ودفعه يعود اليها واداة كاجزية تعود  
اليها رتبة انتهى تعلم منه ان الاولي للشارح ان لا يذكر واداة **قوله** وهذا ليس  
بدافع **قوله** فيه بحث فان لم لا يجوز ان يقال المراد وكل من يجوز استمرقاتهم  
يجوز بضرب اجزية عليهم اذا كانوا من اهل النشرة فانها بدل النشرة في حق  
المسلمين كما سبق **قوله** وايضا الفعل بينهم وبين عبدة الاوثان من العرب  
يجوز استمرقاتهم **قوله** قوله من العرب بيان المصنف في قوله بينهم وبين عبدة  
الاوثان **قوله** المص لان ابا بكر رضي الله عنه **قوله** الذي اخص من المذموم  
ليكن التعميم بالقبس **قوله** المص استرق نسوان بني حنيفة **قوله** قال في القاموس  
حنيفة كسفنية لقب ثمان بن جهم ابي جهم حوله بن جعفر الحنيفة ثم محمد  
بن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهم **قوله** المص ومن اسلم وعليه جزية  
وكذا اخذ مات كافرا خلافا للشافعي فيها **قوله** في وصير الشافعي لو اسلم او مات  
بعد مضي السنة استوفى ولو مات في اثناء السنة طو لب بقسط على احد  
القولين **قوله** باعتبار لاهل **قوله** الذي هو الاسلام لان الدار دار الاسلام  
وهو الاصح **قوله** بالنسبة الى القول الثاني في كمالهم من وليه وايضا في لا  
ينبغي كونها بدلا عن الفعل **قوله** وهو مطلق فيجوز على اطلاقه **قوله** فيمن عند الله

وتقاء **قوله** المص ولا يقيم بعد الموت **قوله** بعض من قبل بل الله تعالى  
يعتبرها قال الله تعالى ولنذيقنهم من العذاب الادنى دون العذاب  
الاكبر لعلمهم برجعون **قوله** المص وقد نذرع بالموت والاسلام **قوله**  
لم لا يجوز ان يقال المقصود دفع شر غيره وذلك لا يندفع بالموت **قوله**  
والاسلام ينافي الضفارة **قوله** انت خير بان الرقة نفس صغار بل لا  
صغار لغوة فالاولى ان يجاب بجواب غيره **قوله** لما مر انه خلق فخلقنا **قوله** في  
او اخرا بالمستأن من **قوله** ولكنها سقطت بالكفر **قوله** كما سبق في باب المستأن من **قوله**  
لا سبيل الى الاول وهو ظاهر **قوله** فيه بحث الا يري الى قول الشافعي وقد وصل  
الى المقوض **قوله** المص والاصح ان الوجوب عندنا في اثناء اجواب **قوله** سيجي  
في آخر كتاب الكمال هبة ان في زماننا لو فخذ اخراج في آخر السنة والما خور  
من اخراج خراج السنة اما شبة هو الصحيح **قوله** المص وعند الشافعي في آخر  
اعتبار بالزكاة **قوله** قال لا تبا في قياسه ممنوع لان الزكاة تجب باقول  
عندنا بشرط احوال التخفيف انتهى قال الزيلعي ولا يلزم ما الزكاة لانها انما تجب  
في آخر احوال التحقيق التماس وبها يجب الا في المال الذي انتهى **قوله**  
ولا يجوز احداث بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام **قوله** وانما شبة في  
بين ذكر اخصا والكنيسة الى قوله فانما شبة ظاهرة **قوله** في كونه كقولهم صلى  
الله عليه وسلم لا دهرانية في الاسلام **قوله** كانوا معروفين في المدينة **قوله** فيه بحث  
**قوله** المص اذا لم يكن كونه الا لضرورة **قوله** في فتاوى الامام المصنف في قبل اخر  
الكتاب بورقتين تحبنا وفي شرح اكلوا في ولا ينعون من ركوب اعمار  
لان ركوب اعمار ذل غير ان يمنع من ان يضع عليه سرج وكذا لا ينعون  
من ركوب اعمار البغل لانه منع اعمار والبهرز ون بمنزلة اعمار لا يري ان يضع  
عليه الا كافي بخلاف الفرس لانه ركوبه عز وركوب اهل جمال ينعون عنه ان  
عند الحاجة اليهم بان يستعين بهم الامام في الحاربة والذب عن المسلمين فلما باس



بان يركبوا هذه الكلمة اذا وقع الظفر عليهم ومن عليهم فانما اذا وقع الصلح معهم على  
 بعض هذه الاشياء فانهم يتركون على ذلك انتهى **قوله** ونصارى بني  
 تغلب **قوله** المص يوحى من اموالهم ضعف ما يوحى من المسلمين **قوله** اي من  
 اموال المسلمين على تقدير المضاف والظاهر ان الحاجة الى ذلك لا تستلزم  
 الكلام بدون **قوله** المص لان عرضي الله عنه صلحهم على ذلك بحضور النجاة  
**قوله** فان قيل هذا الصلح على الف لعله تعالى حتى يوطأ الجزيرة قلنا ذلك مخصوص  
 بالآيات التالية على هذا الصلح كما ترى في باب المواقعة **قوله** المص ولما ان  
 هذا مال وجب بالصلح **قوله** ليس فيما ذكر من قبلنا جواب عما قال عرضي الله  
 تعالى انت فيه **قوله** المص والمرأة من اهل وجوب تنكح **قوله** لعل  
 لفظ تنكح محتمل **قوله** فان قيل حرمة الصدقة ليست بتعليق **قوله** فيه بحث فان  
 الاثم ليس بتأنيب قبل اكمته حتى يتخلص بها عنه بل شبهة بها فاحرمه ليست  
 بتخفيف بل بتعليق على ما لا يخفى والقول بان المراد اطلاق حرمة الصدقة آه ليس  
 جوابا عما ذكره الشارح **قوله** وقوله في حقه اي في حق هؤلاء **قوله** الاظهر ان يقال  
 اي في حق حرمة الصدقة وامر التذكير والتأنيب سهل فان اكرهته في تأويل  
 ان يجرم او اكرهه **قوله** لا يرد ادعنى **قوله** فيه بحث فانه لو ارد ادعنى لانقيده  
 ايضا اذ لا يتعلق له بالاطلاق والجواب منع ذلك فانه الف من الوجه المشروط  
 محذور فان **قوله** فوجب التأويل بانه محمول على التعاون والتأخر **قوله** فان  
 على النبي م معجوت لبيان الاحكام قلنا ما نحن فيه ايضا كذلك حيث يدل  
 على المعنى فاعلمه المصنف فان العمل باعتبار النصرة **قوله** الا ان وردوا كذا  
 كان في حرمة الصدقة على من يجره وهو ما روي ان ابا رافع رضي الله عنه  
**قوله** الاظهر ان يقال على ما روي او نحوه ثم اقول فيه بحث لان العبرة بالعموم  
 اللفظ لا بخصوص السبب الا ان يمنع العموم مستندا بانه محلي فليكن مثل  
 احكام المرتدين **قوله** المص الا ان العرض على ما قالوا

المص يوحى من اموالهم ضعف ما يوحى من المسلمين  
 اي من اموال المسلمين على تقدير المضاف والظاهر ان الحاجة الى ذلك لا تستلزم  
 الكلام بدون قوله المص لان عرضي الله عنه صلحهم على ذلك بحضور النجاة  
 قوله فان قيل هذا الصلح على الف لعله تعالى حتى يوطأ الجزيرة قلنا ذلك مخصوص  
 بالآيات التالية على هذا الصلح كما ترى في باب المواقعة قوله المص ولما ان  
 هذا مال وجب بالصلح قوله ليس فيما ذكر من قبلنا جواب عما قال عرضي الله  
 تعالى انت فيه قوله المص والمرأة من اهل وجوب تنكح قوله لعل  
 لفظ تنكح محتمل قوله فان قيل حرمة الصدقة ليست بتعليق قوله فيه بحث فان  
 الاثم ليس بتأنيب قبل اكمته حتى يتخلص بها عنه بل شبهة بها فاحرمه ليست  
 بتخفيف بل بتعليق على ما لا يخفى والقول بان المراد اطلاق حرمة الصدقة آه ليس  
 جوابا عما ذكره الشارح قوله وقوله في حقه اي في حق هؤلاء قوله الاظهر ان يقال  
 اي في حق حرمة الصدقة وامر التذكير والتأنيب سهل فان اكرهته في تأويل  
 ان يجرم او اكرهه قوله لا يرد ادعنى قوله فيه بحث فانه لو ارد ادعنى لانقيده  
 ايضا اذ لا يتعلق له بالاطلاق والجواب منع ذلك فانه الف من الوجه المشروط  
 محذور فان قوله فوجب التأويل بانه محمول على التعاون والتأخر قوله فان  
 على النبي م معجوت لبيان الاحكام قلنا ما نحن فيه ايضا كذلك حيث يدل  
 على المعنى فاعلمه المصنف فان العمل باعتبار النصرة قوله الا ان وردوا كذا  
 كان في حرمة الصدقة على من يجره وهو ما روي ان ابا رافع رضي الله عنه  
 قوله الاظهر ان يقال على ما روي او نحوه ثم اقول فيه بحث لان العبرة بالعموم  
 اللفظ لا بخصوص السبب الا ان يمنع العموم مستندا بانه محلي فليكن مثل  
 احكام المرتدين قوله المص الا ان العرض على ما قالوا

غير واجب **قوله** قوله عليه ما قالوا متعلق بغير واجب المقدر **قوله** الا انه يستحي  
 ان يستتاب لانه بمنزلة كافر لعمدة الدعوة **قوله** تعليل لقوله يستحي ان يستتاب  
**قوله** اجب بان هذا من قبلنا ثابت الحكم بدلالة النص آه **قوله** فيه تأني فان  
 المصلحة في اخبار لدفع العين وهو منقود في المرتدين مع ان مدة اخبار عنها غير  
 مقصورة على ثلثة ايام **قوله** المص وهذا لانه لا يجوز ما خيرا الواجب لا موهوما  
**قوله** بخلاف ما اذا استعمل فان الاسلام لا يكون موهوما فان الاستعمال للثبات  
 ودلائل الاسلام ظاهرة ولكن في ثبوتها بحث من وجهين اما اولها فان هذا  
 التعليل يقتضي كراهية الامهال ثلثة ايام وهو خلاف المذهب واما ثانيا فان  
 الامر لا يدل على الفور الا في خيف الفوات الا ان يقول الفور غيرهم من الفقهاء  
 فاقبلوه **قوله** المص وكيفية ان يتبرأ عن الادب ان كلها سوى الاسلام **قوله** قال  
 الكافي وفي المنيته هو ان يقول ثبت ورجعت الى دين الاسلام وانا بريء من  
 كل دين سوى دين الاسلام والافراد بالبعث والنفوس مستحي انتهى قال الا انه  
 نقل الناطقي في الاجناس عن كتاب الارشاد والحسن فان تاب المرتد وعاد  
 الى الاسلام ثم عاد الى الكفر ابعثه ثم طلب التائب فانه لا يؤجله فان اسلم  
 وان قتل وقال الكوفي في مختصره فان رجع ايضا عن الاسلام فاني به الى الاسلام  
 ثلثة استتابه ايضا فان لم يتب قبله ولا يؤجله حتى يري عليه خشوع القوبة وي  
 من حاله حال انسان قد اخطى فاذا فعل ذلك على سبيله فان عاد بعد ما حلى سبيله  
 فعلى به مثل ذلك ابد ما دام يرجع الى الاسلام ولا يعقل الا ان ياتي ان يسلم قال  
 ابو الحسن الكوفي رحمه الله وهذا قول اصحابنا جميعا ان المرتد يستتاب ابد انتهى وفي  
 معراج الدراري وفي النذير لنا روايتان في رواية لا يعجل توبته كقول مالك رحمه  
 وفي رواية يعجل كقول الشافعي انتهى **قوله** ولما انه حكى الله تعالى عليه وسلم نه عن قتل  
 النساء **قوله** لكن مخصوص فانها اذا قتلت نفسها بحريه غير القصاص كما في  
 تخصيصه بالقياس الذي ذكره الشافعي **قوله** فاما من طوقه **قوله** اي لوقا الموت



١٤٩  
 في الدنيا **قوله** المص واما عدل عنه فاعلم ان هذا لا يخرج  
 عنه فعل الكفر فان قوله اعظم عند الله تعالى من ذلك انتهى في كلامه لانه يا باه ظاهرا  
 قوله واما عدل عنه **قوله** وعند الله لا يرد لانه مكلف مما جاء به **قوله** منقوض عليك  
 الحق في كل ما يشير اليه دليل الي حقيقته رحمه الله **قوله** واجامع ان كلامهم مكلف  
 بما جاء في **قوله** فيك **قوله** المص وهذا يوجب زوال ملكه وما كلفه **قوله** قوله وما  
 كان عطف تفسير **قوله** يستلزم ارتفاع الملك **قوله** لعل المراد ارتفاع اخصا منه  
 الملك اليه والافظا به ان الملك نفسه غير متغير **قوله** وقوله ويستند اليه التوريت  
**قوله** فيك فان المرتبة قبل رتبة في حقيقة وحكما فكيف يستند اليه التوريت  
 فانه يستلزم تقدم الحكم على السبب فليست في جوابه فالشرع جعل السبب هو  
 اجرة المقدم على الرتبة من الزمان لئلا يلزم توريت المسلم من الكافر وهو  
**قوله** المص ويرتفع وجهها المسلم اذا ارتدت **قوله** وفيه انه يلزم توريت المسلم  
 من الكافرة واجيب بان رتبة في حكم عدم واسلامها بان حكمها لا يرد  
 بخبر على الاسلام وخبرها على الجبر والحبس كانا سامة الى هذا اشارة  
 في المبسوط **قوله** وهم كالميت فحق المسلمين قال الله تعالى ومن كان ميتا  
 فاحييه **قوله** فيك **قوله** وجب المستحي وهو الذي آه **قوله** قوله هو  
 الي المستحي **قوله** جاب بقوله كاذبي آه **قوله** فيك لو ضوح الفرق بينهما  
**قوله** المص فانذ بالانفاق كالاستيلاء **قوله** في الكاف وتسلم شفقة والحجر على  
 عباده المأذون انهم وعد الامام فخرنا شيخنا **قوله** المأذون من المختلف في رتبة **قوله**  
 وان كان المراد بها الملة السماوية **قوله** وايضا المرتبة اذا ارتدت الي النصرانية  
 او اليهودية كان له ملة سماوية الا ان يقال الشرع لم يجعلها ملة حيث اجبر على  
 العودة الي الاسلام **قوله** واجيب بان المراد بالملة ما يتدينون به كما جاء في **قوله**  
 كما حال ثم اقول فيه ما قلناه ان اذا ارتدت بالملة ذلك ينبغي ان يحل ذبايح الجوس و  
 المشركين وليس كذلك قال في النهاية فالحال ان حلال الذبيحة تنقض ملة سلق من

في الدنيا  
 قوله اعظم عند الله تعالى من ذلك انتهى في كلامه لانه يا باه ظاهرا

في الدنيا  
 قوله اعظم عند الله تعالى من ذلك انتهى في كلامه لانه يا باه ظاهرا

في الدنيا  
 قوله اعظم عند الله تعالى من ذلك انتهى في كلامه لانه يا باه ظاهرا

الكتاب وصحة النكاح بقضي ملة لومات عليها بدمه من كان عليها ذلك النكاح  
 فانظر الى لزوم حج اجمع بين الحقيقة والحجاز وبين معنى المشرك **قوله** المص والنفقة  
 الملك **قوله** بانرفع عطف على الضمير في قوله يعبد ولا يجوز النصب على المذهب  
 المنصور لئلا يلزم العطف على مولى عاملين مختلفين وهذا ينبغي ما في شرح الانفا  
 من اخلل وانت ضمير بان ح كونه مع الكلام ان الصفة بعد النفاذا الملك ان  
 يعال يعقبر في النواحي ما لا يعقبر في الاول وفيه جيت **قوله** واعتز عليه بان كوفي  
 المعترض هو لاننا في **قوله** وصار كالمؤدة **قوله** انت ضمير بان قوله وصار كالمؤدة  
 ليس قولنا بل هو قول ابي يوسف **قوله** المص وما وجد في يد وشه من ماله عند اخذ  
**قوله** قال في الكافي ولكن انما يعود في ملكه بقتل او رضاً **قوله** المص والمسلم  
 المرتبة **قوله** وهذا يستقيم على رواية محمد بن اشترط كونه وارثا عند الموت فان  
 الامام العلم انه الكافي فلعلم بهذا ان الضياع ما رواه عن محمد بن ابي حنيفة رحمه الله  
**قوله** لانه لم يرد آه **قوله** فيه نوع مصادرة **قوله** لان قطع اليد صار نفسا **قوله**  
 الظاهر ان يقال صار نفسا **قوله** سواه مان من القتل اولم يمت آه **قوله** الاول هو  
 الاكتفاء بقوله اذا مات من القطع وبيان حكمه فان تعميمه يوجب ان لا يوجب  
 مجرد وزفر نصف الذية ايضا بناء على ما ذكره فليست **قوله** كالاستيلاء والظلمة  
**قوله** الاول انه لا يرد كالمؤدة فانه صحيح من العبد ايضا كما ترى **قوله** عند منفع الرق  
 عنه **قوله** اي رتبة الملكات وانت ضمير بان **قوله** كلامه لا يلزم قوله لانه لا  
 يكون المانع مجموع الرق والارتداد لا ارتداد فقط والامر سهل **قوله** واري  
 ان اجواب بحسب النظر **قوله** لعل مراد الجيب ان الرق لو كان في درجة الكفاية  
 في القوة معارضا لكان يترجى عليها بانفعها الرقة التي هي من جنسها وتلك في  
 المنع عن النقرة فلان لا يترجى عليها بارتدادها وهو ليس من مرتبتها في القوة او في  
 الطريق فخالق وانه ولي التوفيق **قوله** معارض على الاطلاق **قوله** الذي هو  
 الكفاية **قوله** وعلل الاشارة الى اية **قوله** فيه منع ظاهر **قوله** في قوله فليست كالمؤدة

في الدنيا  
 قوله اعظم عند الله تعالى من ذلك انتهى في كلامه لانه يا باه ظاهرا

في الدنيا  
 قوله اعظم عند الله تعالى من ذلك انتهى في كلامه لانه يا باه ظاهرا

في الدنيا  
 قوله اعظم عند الله تعالى من ذلك انتهى في كلامه لانه يا باه ظاهرا



**قوله** جاء جليل هو لا تباينة **قوله** ولعله ذكره آه **قوله** ولعله ذكره آه ما هو  
 من الكافي مع تفسير لغيره فوجه ان شئت **قوله** هل يجب فطرة اهل البيت  
**قوله** بعض اذ لم يكن له مال **قوله** فلان اذا اعتق اجدوا كما قد حذر **قوله** بان  
 كانت امة معتقة تزوجت بعد ان ولدته فان ولاته لمولي الامم **قوله** في حيث  
**قوله** المص ولنا فيه ان عليا رضي الله عنه اسلم صبيته وصح النبي م سلمه **قوله**  
 فان لعلمنا ان النفس في الكاكة والتعلق به مشكل اذ لم يبق له صلاته في الدنيا  
 عليه وسلم صح اسلامه في احكام الآخرة فهذا اسلامه ولا كلام فيه وان الكلام  
 في احكام الدنيا فان مات ذكره مطلقا فانصرف اليها قلت هي حكاية حال  
 فلا عموم له واحكام الآخرة مراده فلم يرد غيرا انتهى قال العلامة الكاكي  
 بانه صلى الله عليه وسلم صح صلوة وصومه وعزوه حتى اعطاه الله منهم  
 انه صلى الله عليه وسلم صح في احكام الدنيا ايضا انتهى فاما قوله **قوله** المص وانما  
 بذلك مشهور **قوله** وبشاهد ذلك سبقكم الى الاسلام طرأ **قوله** كلام ما بلغت  
 حاشي **باب البعثة قوله** اخبر هذا الباب عن باب الميراث فلهذا  
**قوله** ويجوز ان يقال يجري مباحث البعثة من مباحث الميراث يجري بكتاب  
 من المنفرد لا بشرط الاجتماع في البعثة دون الارث او العاقل الميراث كما في كتاب  
 السير في بيان اجها ومع الكفار بخلاف الباغي فانه مسلم فليست **قوله** وذلك يعني  
 الاستحباب **قوله** انما بقوله ذلك في قوله دعاهم الى العود **قوله** وفي الحكيم بقوله تعالى  
 حكيم في قوله عدل منكم **قوله** هذه الآية في سورة المائدة ثم اقول خلا هذا الكلام  
 لا ينفذ شبهتهم على ما قرأنا فانما يدل على جواز التحكيم في اجمل على جواز ترك  
 الامر بغيره بالتحكيم فليست مستغنى بعد اسطر ان الامر في قوله تعالى فاعلموا للوجه  
**قوله** المص ويجب لامام اموالهم فلا يردوا عليهم ولا يقسمها حتى يتوبوا **قوله** قوله  
 ولا يقسمها انما يحض مع انه يومهم ذكره ههنا من اقول الامران يكون حتى يتوبوا غاية  
 له وليس كذلك بل قوله حتى يتوبوا غاية لقوله ويجب فلا يردوا عليه قوله

في قوله لا يقسمها انما يحض مع انه يومهم ذكره ههنا من اقول الامران يكون حتى يتوبوا غاية  
 له وليس كذلك بل قوله حتى يتوبوا غاية لقوله ويجب فلا يردوا عليه قوله

في قوله لا يقسمها انما يحض مع انه يومهم ذكره ههنا من اقول الامران يكون حتى يتوبوا غاية

**قوله** في كتاب اللقطة **قوله** واللقطة اسم شئ منبذ في الطريق  
 حيث انه منبذ في من حيث انه سلقط **قوله** لان امر القاصي ما ينفذ عليه كما في نفسه  
 ان لو كان من اهل البيت وامر بالانفاق عليه كان مانعاً عليه **قوله** يعني ان امر القاصي  
 ما ينفذ عليه كما في اللقطة ان لو كان اللقطة من اهل الامارة **قوله** المص لقطة اليد لا  
 يري ان تبعه الابوين **قوله** فيه حيث فان التبعية في الابوين للحرية لا للبدن كما  
**قوله** المص فوق تبعية الدار **قوله** لان بينه وبين الابوين حرية ولا حرية بينه وبين  
 الحكماء **قوله** المص ويؤاخر **قوله** بالنصب عطفا على قوله ان يفيض **قوله** لانه يفيض عنه  
**قوله** بعض يفيض عن المذبح **قوله** لان الاول لا يستأنم **قوله** اذ لم يستلزم تكليف  
 تضمنه **كتاب اللقطة قوله** واللقطة بغيرهم للتمييز بينها **قوله** فانه  
 اذا عكس بوجه التمييز ايضا فلما يدل على ما ذكره التخصيص المطلوب والاولى ما  
 في غاية البيان ان فعله يدل على معنى الفاعل كالامرة والتمنزة والضحكة فيفتح  
 والامال المسبوبة لانه يلقط نفسه بكثرة رغبات الناس ويملأ الطبع اليه في لقطته  
 على الامانة والحيانة في المبتدئين من بني آدم ابا في القلوب عن قبوله للزوا  
 نفقة ومؤنهم فسمي لقطا اي ملقوظا على سبيل النفاة والارادة الصلاح في حال  
 كما سمي للدين سليمان ولمملكة منارة انتهى **قوله** اللقطة وهو الشئ الذي يري ملق  
 فاقدا امانة **قوله** كذا في الصحيح في المغرب ثم قوله اللقطة متبدا وقوله امانة ضربه **قوله**  
 كذا في بعض الشروح **قوله** بعض شرح الاتفاقية **قوله** وهو لا يباين سب قوله وكذا  
 اذا تصادقا **قوله** انما لا يكون ما سب ان لو كان قوله وكذا الوضاد عطفا على  
 قوله اذا اشهد **قوله** ويجوز ان يكون معناه آه **قوله** وعند هذا اظهر ما ذكره في  
 هذا كونه مع قوله واذا تصادقا وكذا يكون للقطعة امانة اذا تصادقا ويوجد  
 التماس سب والتام كونه عطفا على قوله اللقطة امانة اخذ وعلى الوجه الذي ذكره  
 فله يكون المعنى وكذا لا يكون مضمونه عليه اذا تصادقا نوع تام **قوله** قبل هذا  
 الاختلاف في الاشياء وآه **قوله** اي في وقت انتفاء الاشياء ونفيه حذف مضامين







في كلام المصنف في قوله فطريق معرفة قوله ونبأ الحكماء  
الشرعية على الظاهر قوله ونبأ متبدا وقوله على الظاهر خبره قوله ان  
لا يقدر شي من المقدورات آه قوله من القدر لا من القدرة قوله لانه  
للمقدور آه قوله لتعريفه شي بقوله من المقدورات كالمائة والتعريف  
قوله والارفق ان يقدر بتعريفه لانه اقل ما ذكره قوله في قوله تعيد نوع  
مقصود والاولي ان يهتم اليه والتعريف عن حال الاقرار انهم ما تواتر ولا غير  
ممكن عادة كما طرح به العلامة الكاكي ولكن لا يخفى ان سلب لا مكان انما يصح اذا  
اعتبروا انه في جميع البلدان ثم ذكر في شرح الوايض الشرعية انه ذهب بعضهم  
الا انها سبعون سنة لما ورد في الحديث المشهور في اخبار هذه الامة فمن تعيد  
الشارح بحث الا ان يقال المراد المقادير التي بعدتها وهذا ليست كذلك فليست  
قوله المصنف ولا ينزع من يد لا جنتي الا ان ينظر منه ضبانه قوله وفي العقار خلاف  
سبابة في فصل القضاء بالمهوريت اذا جرى من يده والظاهر ان المراد بالجملة  
هنا ما هو غير الجود وان كان المندوم من كلام بعض الشارحين انما هو آه قوله  
لو ترك امراته حلالا وما دعى قوله لم يذكر ابن الابن بها لانه علم حالها انما  
ذكره في المنقود كآه الشريعة قوله وهي عبارة عن اضطرار نصيبين  
اي قوله في تسامح فان الاضطرار صفة النصيب والشركة صفة صاحب  
النصيب قوله المصنف شركة الاملاك العينية قوله اي شركة العينية والمقصود  
مقدرة قوله المصنف من تهاطلان او اشتراكها قوله في تهاطل العينية كما في قوله  
تعالى كمثل احمرا يحمل اسفارا قوله المصنف وكذا في التصرف قوله عطف على  
قوله وذلك في المال قوله المصنف وكذا في الدين قوله عطف على قوله وذلك  
في المال قوله لما بين ان شأنا الله تعالى قوله اشارة الى قوله ولا يبي المسلم  
والكافر قوله المصنف وقال مالك رحمه الله لا اعرف ما المقادير وضمة قوله قال في  
الكاف وهو تناقض لانه اذا لم يعرف كيف يحكم بالنفساد ولا يجوز صحة تناقض

في كلام المصنف في قوله فطريق معرفة قوله ونبأ الحكماء  
الشرعية على الظاهر قوله ونبأ متبدا وقوله على الظاهر خبره قوله ان  
لا يقدر شي من المقدورات آه قوله من القدر لا من القدرة قوله لانه  
للمقدور آه قوله لتعريفه شي بقوله من المقدورات كالمائة والتعريف  
قوله والارفق ان يقدر بتعريفه لانه اقل ما ذكره قوله في قوله تعيد نوع  
مقصود والاولي ان يهتم اليه والتعريف عن حال الاقرار انهم ما تواتر ولا غير  
ممكن عادة كما طرح به العلامة الكاكي ولكن لا يخفى ان سلب لا مكان انما يصح اذا  
اعتبروا انه في جميع البلدان ثم ذكر في شرح الوايض الشرعية انه ذهب بعضهم  
الا انها سبعون سنة لما ورد في الحديث المشهور في اخبار هذه الامة فمن تعيد  
الشارح بحث الا ان يقال المراد المقادير التي بعدتها وهذا ليست كذلك فليست  
قوله المصنف ولا ينزع من يد لا جنتي الا ان ينظر منه ضبانه قوله وفي العقار خلاف  
سبابة في فصل القضاء بالمهوريت اذا جرى من يده والظاهر ان المراد بالجملة  
هنا ما هو غير الجود وان كان المندوم من كلام بعض الشارحين انما هو آه قوله  
لو ترك امراته حلالا وما دعى قوله لم يذكر ابن الابن بها لانه علم حالها انما  
ذكره في المنقود كآه الشريعة قوله وهي عبارة عن اضطرار نصيبين  
اي قوله في تسامح فان الاضطرار صفة النصيب والشركة صفة صاحب  
النصيب قوله المصنف شركة الاملاك العينية قوله اي شركة العينية والمقصود  
مقدرة قوله المصنف من تهاطلان او اشتراكها قوله في تهاطل العينية كما في قوله  
تعالى كمثل احمرا يحمل اسفارا قوله المصنف وكذا في التصرف قوله عطف على  
قوله وذلك في المال قوله المصنف وكذا في الدين قوله عطف على قوله وذلك  
في المال قوله لما بين ان شأنا الله تعالى قوله اشارة الى قوله ولا يبي المسلم  
والكافر قوله المصنف وقال مالك رحمه الله لا اعرف ما المقادير وضمة قوله قال في  
الكاف وهو تناقض لانه اذا لم يعرف كيف يحكم بالنفساد ولا يجوز صحة تناقض

في كلام المصنف في قوله فطريق معرفة قوله ونبأ الحكماء  
الشرعية على الظاهر قوله ونبأ متبدا وقوله على الظاهر خبره قوله ان  
لا يقدر شي من المقدورات آه قوله من القدر لا من القدرة قوله لانه  
للمقدور آه قوله لتعريفه شي بقوله من المقدورات كالمائة والتعريف  
قوله والارفق ان يقدر بتعريفه لانه اقل ما ذكره قوله في قوله تعيد نوع  
مقصود والاولي ان يهتم اليه والتعريف عن حال الاقرار انهم ما تواتر ولا غير  
ممكن عادة كما طرح به العلامة الكاكي ولكن لا يخفى ان سلب لا مكان انما يصح اذا  
اعتبروا انه في جميع البلدان ثم ذكر في شرح الوايض الشرعية انه ذهب بعضهم  
الا انها سبعون سنة لما ورد في الحديث المشهور في اخبار هذه الامة فمن تعيد  
الشارح بحث الا ان يقال المراد المقادير التي بعدتها وهذا ليست كذلك فليست  
قوله المصنف ولا ينزع من يد لا جنتي الا ان ينظر منه ضبانه قوله وفي العقار خلاف  
سبابة في فصل القضاء بالمهوريت اذا جرى من يده والظاهر ان المراد بالجملة  
هنا ما هو غير الجود وان كان المندوم من كلام بعض الشارحين انما هو آه قوله  
لو ترك امراته حلالا وما دعى قوله لم يذكر ابن الابن بها لانه علم حالها انما  
ذكره في المنقود كآه الشريعة قوله وهي عبارة عن اضطرار نصيبين  
اي قوله في تسامح فان الاضطرار صفة النصيب والشركة صفة صاحب  
النصيب قوله المصنف شركة الاملاك العينية قوله اي شركة العينية والمقصود  
مقدرة قوله المصنف من تهاطلان او اشتراكها قوله في تهاطل العينية كما في قوله  
تعالى كمثل احمرا يحمل اسفارا قوله المصنف وكذا في التصرف قوله عطف على  
قوله وذلك في المال قوله المصنف وكذا في الدين قوله عطف على قوله وذلك  
في المال قوله لما بين ان شأنا الله تعالى قوله اشارة الى قوله ولا يبي المسلم  
والكافر قوله المصنف وقال مالك رحمه الله لا اعرف ما المقادير وضمة قوله قال في  
الكاف وهو تناقض لانه اذا لم يعرف كيف يحكم بالنفساد ولا يجوز صحة تناقض

انه لو لم يكن ان يتفهم بها القتي لما اذن رسول الله وم لا يرضى عنه ان يكون  
ليسان الشرايع ولا جواب عن ذلك فيما ذكره ولا منع لابتداء رجاءه صلى الله  
عليه اجمعا واحادا الامة فليست ملك كآه الالبان قوله اي صجبا بين  
ان روايات المتعارضة قوله اي بقدر الاحتمال قوله المصنف ولان ايجاب ايجل  
اصحله حاصل على النذر ان احسنه نادرة قوله المراد احسنه المخصوصة فان  
غيرها من القتب والنصب لا يخفى قوله والتعديس بالسمع قوله والتعديس متبادر  
وقوله بالسمع خبره قوله المصنف ولا سمع في الضم فاستمع قوله لا يقال هذا لا يخلو  
على امتناع ايجاب لا حصل بل على امتناع التعديس فليكن الرأي الى السلطان  
لانه يقول هذا جواب عن قيام الشافعي وما ذكره من دفع بقوله ولان احكامه اخ  
تتلى قوله المصنف الى صيانة آه قوله قوله الى فيه قوله الى صيانة آه قوله  
بالضمة في دوها كونه عبارة عن اجماع قوله فعلى المولى ان اخذ بالقدرة آه قوله  
يعود المنفعة اليه كآه المنقود قوله وهو في اللغة من الاخذ آه  
قوله انت خير بان الطلب سبب للوحدان فاقم حاشية فليست على قوله المصنف  
يتضمن احكامه بقضاء على الغائب لا يجوز قوله في فصل القضاء بالمهوريت  
من شرح الاتفاق وا حال على المختلف انه قيل يجوز القضاء على الغائب  
عند الجاه لا يجوز عند قوله قال اكلت خبزنا في اهلنا آه قوله الجاه قوله  
وحاشيت والنقص قوله يتبادر منه ان يكون اعتدادا بالضم مع انه قال  
بعد عدة الوفاة فالاولي حذف قوله وحاشيت من البين قوله وبني  
المهر قوله اي اخذ مهر المثل من الزوج الثاني قوله وبني المولى وامرأة قوله  
في التركيب شئ الا ان يقدر الفعل بعد الوفاة والاطعة ويقال ونوق بين  
ويكون العطف على جملة ما في العينية آه قوله ولكن عذر المنقود اظهر اخ  
قوله في اظهره من عذر العينية تامل الا ان يقال اقتداءه مع عذر المنقود  
منقذ من عذره قوله والتطبيق لا يخل آه قوله في كلامه اشارة الى ان علما

في كلام المصنف في قوله فطريق معرفة قوله ونبأ الحكماء  
الشرعية على الظاهر قوله ونبأ متبدا وقوله على الظاهر خبره قوله ان  
لا يقدر شي من المقدورات آه قوله من القدر لا من القدرة قوله لانه  
للمقدور آه قوله لتعريفه شي بقوله من المقدورات كالمائة والتعريف  
قوله والارفق ان يقدر بتعريفه لانه اقل ما ذكره قوله في قوله تعيد نوع  
مقصود والاولي ان يهتم اليه والتعريف عن حال الاقرار انهم ما تواتر ولا غير  
ممكن عادة كما طرح به العلامة الكاكي ولكن لا يخفى ان سلب لا مكان انما يصح اذا  
اعتبروا انه في جميع البلدان ثم ذكر في شرح الوايض الشرعية انه ذهب بعضهم  
الا انها سبعون سنة لما ورد في الحديث المشهور في اخبار هذه الامة فمن تعيد  
الشارح بحث الا ان يقال المراد المقادير التي بعدتها وهذا ليست كذلك فليست  
قوله المصنف ولا ينزع من يد لا جنتي الا ان ينظر منه ضبانه قوله وفي العقار خلاف  
سبابة في فصل القضاء بالمهوريت اذا جرى من يده والظاهر ان المراد بالجملة  
هنا ما هو غير الجود وان كان المندوم من كلام بعض الشارحين انما هو آه قوله  
لو ترك امراته حلالا وما دعى قوله لم يذكر ابن الابن بها لانه علم حالها انما  
ذكره في المنقود كآه الشريعة قوله وهي عبارة عن اضطرار نصيبين  
اي قوله في تسامح فان الاضطرار صفة النصيب والشركة صفة صاحب  
النصيب قوله المصنف شركة الاملاك العينية قوله اي شركة العينية والمقصود  
مقدرة قوله المصنف من تهاطلان او اشتراكها قوله في تهاطل العينية كما في قوله  
تعالى كمثل احمرا يحمل اسفارا قوله المصنف وكذا في التصرف قوله عطف على  
قوله وذلك في المال قوله المصنف وكذا في الدين قوله عطف على قوله وذلك  
في المال قوله لما بين ان شأنا الله تعالى قوله اشارة الى قوله ولا يبي المسلم  
والكافر قوله المصنف وقال مالك رحمه الله لا اعرف ما المقادير وضمة قوله قال في  
الكاف وهو تناقض لانه اذا لم يعرف كيف يحكم بالنفساد ولا يجوز صحة تناقض

في كلام المصنف في قوله فطريق معرفة قوله ونبأ الحكماء  
الشرعية على الظاهر قوله ونبأ متبدا وقوله على الظاهر خبره قوله ان  
لا يقدر شي من المقدورات آه قوله من القدر لا من القدرة قوله لانه  
للمقدور آه قوله لتعريفه شي بقوله من المقدورات كالمائة والتعريف  
قوله والارفق ان يقدر بتعريفه لانه اقل ما ذكره قوله في قوله تعيد نوع  
مقصود والاولي ان يهتم اليه والتعريف عن حال الاقرار انهم ما تواتر ولا غير  
ممكن عادة كما طرح به العلامة الكاكي ولكن لا يخفى ان سلب لا مكان انما يصح اذا  
اعتبروا انه في جميع البلدان ثم ذكر في شرح الوايض الشرعية انه ذهب بعضهم  
الا انها سبعون سنة لما ورد في الحديث المشهور في اخبار هذه الامة فمن تعيد  
الشارح بحث الا ان يقال المراد المقادير التي بعدتها وهذا ليست كذلك فليست  
قوله المصنف ولا ينزع من يد لا جنتي الا ان ينظر منه ضبانه قوله وفي العقار خلاف  
سبابة في فصل القضاء بالمهوريت اذا جرى من يده والظاهر ان المراد بالجملة  
هنا ما هو غير الجود وان كان المندوم من كلام بعض الشارحين انما هو آه قوله  
لو ترك امراته حلالا وما دعى قوله لم يذكر ابن الابن بها لانه علم حالها انما  
ذكره في المنقود كآه الشريعة قوله وهي عبارة عن اضطرار نصيبين  
اي قوله في تسامح فان الاضطرار صفة النصيب والشركة صفة صاحب  
النصيب قوله المصنف شركة الاملاك العينية قوله اي شركة العينية والمقصود  
مقدرة قوله المصنف من تهاطلان او اشتراكها قوله في تهاطل العينية كما في قوله  
تعالى كمثل احمرا يحمل اسفارا قوله المصنف وكذا في التصرف قوله عطف على  
قوله وذلك في المال قوله المصنف وكذا في الدين قوله عطف على قوله وذلك  
في المال قوله لما بين ان شأنا الله تعالى قوله اشارة الى قوله ولا يبي المسلم  
والكافر قوله المصنف وقال مالك رحمه الله لا اعرف ما المقادير وضمة قوله قال في  
الكاف وهو تناقض لانه اذا لم يعرف كيف يحكم بالنفساد ولا يجوز صحة تناقض



التناقص انتهى وفيه بحث **قوله** على ان يقيمه بنفسه او بآية آية **قوله** فيه بحث  
 فان المسلم ايضا من اهل الشريعة المحمديّة واكثر من بانيه كما سيأتي في كتاب الوكالة  
 وجوابه اذا جازة نفسه صحيحة دون اشتراط المسلم الآخر **قوله** المصنوع لا يبيع  
 ان يافد باليمن انهما شتا لا يشترى بالاحالة ومما جبهه بالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري  
 بحقصة مما اربى **قوله** ما ثبت بالضرورة تقدر بقدر الضرورة وانما لم يتعد  
 الى الكفالة وبقيت على منقضى القياس فليست **قوله** المصنوع لا يبيع الا مشترك  
 فيه الشراء والبيع والاستجارة **قوله** قال الاتفاقي وفيه عبارة صاحب الامانة  
 لم يزل في الكلام ان يقول مما يبيع فيه لا مشترك الا لا يشترى **قوله** ولا الا لا يشترى  
 كذلك هذا الكلام ان يقول ومن القسم ان يخرج من اجابة والمهر والنفقة اخرج لانها هي  
 المديون الواقعة بدلا مما يبيع فيه لا مشترك الا اجابة والكاح والخلع لنفسها الى  
 آخر ما قال فيعلم بآدي فكر ان شأنا تال في انتهى وفي قوله لانه هو الذي الواقع  
 بدلا مما يبيع فيه لا مشترك الا لا يشترى **قوله** ولا الا لا يشترى **قوله** لان الكلام في  
 فيه لا مشترك لان الذي الواقع بدلا عنه فينبغي ان يقول مما يبيع فيه لا مشترك فيه  
 المشتري والمستاجر وليس عليه **قوله** وانما قيد بحال المرض **قوله** بغير انما قيد بالضرورة  
 بحال المرض **قوله** المصنوع لانه يستوجب الضمان **قوله** تعليل لكونه الكفالة معاوضة  
 بتات **قوله** المصنوع لا يبيع الا لا يشترى لم يصح من ذكره **قوله** قال الاتفاقي اي ذكر  
 ابو يوسف ومحمد وكان القياس ان يقول ذكره بغير الا باني والقياس ان يشترى  
 الضمير المنصوب ويذكر الفعل على صيغة المبني للمفعول فلعلمه وقع هكذا من علم  
 الكتاب انتهى **قوله** والامر فيه سهل فان الضمير المستتر ارجع الى الجائز والممكن  
 بل من ذكره **قوله** لا يستهلك بغيره التجارة **قوله** لا يلازمه قوله فيما سبأ في الجائز  
 ضمان الغصب والاستهلاك ضمان تجارة فليست في التوضيح **قوله** يظهر كل سقوط  
 ما اعترض به **قوله** فيه بحث والمعتزض الاتفاقي والكاح **قوله** فان يجب باصل  
 المستنبط **قوله** فيه اشارة الى جواب سؤال بان المستهلك لا يحتمل المشتري

في البيع  
 في الاستجارة

اذا المعلوم غير قابل للملك **قوله** وانما ملك المنصوب آية **قوله** مستند الى اهل  
 المسبب **قوله** وكذلك يصح انوار الصبي وانما ذون آية **قوله** الظاهر ان هذه الواو  
 زائدة وان اتفقت على انباتها الفسخ وانما ذون صفة الصبي **قوله** تدرك سقوط  
 ما اعترض عليه **قوله** المعتزض صاحب النهاية **فصل** ولا ينفذ الشك في **قوله**  
 قوله ثم قوله لا ينفذت بعض الشركة بالعروض والمكبل والموزون يقتضي  
**قوله** قوله ثم قوله مبتدأ وقوله يقتضي جواز ما خبره **قوله** وان كان اجب فمختلف  
 ولم يقبل به مالك **قوله** فان المالك يستلزم الخط وكيفية في اجب لواءه **قوله** المصنوع  
 بخلاف المضاربة عند مالك الا ان يثبت عند ذون انما في ثم رأت السؤال  
 واجواب بعينه ما في غاية البيان في كتاب المضاربة **قوله** المصنوع لان القياس بانها  
 لما فيه من ربح مالم يضمن اخ **قوله** لزوم ربح مالم يضمن في الشركة اذا كان الشريك  
 بالاعتدال في غاية الظهور على مذهب مالك فان عده يلزم في المضاربة اذا كان  
 راس المال احد المتدين بربح مالم يضمن كما لا يخفى على المتأمل في دليله فلا بد له من  
 الفرق ولم يعلم فكيف تبر الفرق هو انه لا ينفذ من اخلط فلا يؤذي اليه وفيه مثل  
**قوله** فلا ينفذ ربح المال **قوله** فيه بحث والضراب ان يقول فلا ينفذ المضارب  
 وانما ربح انما عدل عن هذا لان بيان الفرق بين المضاربة والشركة يتوقف عليه  
 على ما قرره الا انه فرار من المطر الى المنياب فليست **قوله** المصنوع ومراة التبر **قوله**  
 قال في الكافي التبر هو ما كان غير مضروب من الذهب والفضة انتهى لكن اذا  
 توكل بالنفقة يرد به الذهب الغير المضروب **قوله** بدلالة السنان **قوله** ولانه اقرب  
**قوله** صح جاز البيع بها وبما في الذمة **قوله** ويلزم محمد ربح مالم يضمن اذا باع  
 احدا حصته بنصف ما باع به الاخر فليست **قوله** وهذا لان اضافة العقد **قوله**  
 اي عند الشركة **قوله** يتوقف على ما يقوله **قوله** اي يتوقف ثبوته **قوله**  
 وبانة العروض لا يصح آية **قوله** تا في هذا العطف **قوله** وقال اخرون **قوله**  
 اراد صاحب الكافي **قوله** ونظم كلام المصنوع لاسبابه **قوله** فيه بحث فان ما



ذلك القابل ايضا ان المص لم يقبل كلام القدرين وسينير الشارح اليه ايضا في آخر  
 كلامه **قوله** وانما اذكر لك ما ذكر شيخنا شيخنا العلامة عبد العزيز في **قول** شيخنا الشارح  
 هو الامام العلامة قوام الدين الكاكي صاحب معراج الدرر في شرح الهداية  
 وشيخه هو الامام مولانا عبد العزيز الجاوي صاحب كشف البندوب **قوله** وانما  
 جهالة راس المال **قوله** كما يدل عليه قول المص يمكن اجهالة كماله المعروف **قوله**  
 وصاحب شرح الطحاوي **قوله** اراد به الامام ابوبكر الرازي المعروف بالقصاص  
 فانه قال في شرحه لمختر الطحاوي قال محمد بن ابي راد الشارح في المعروف باع  
 كل واحد منهما نصف عروضة ونصف عروضة اخرى وتباها حتى يصير ذلك كله  
 بينهما ثم يشتركان بعد ذلك فتكون الشركة جائزة قال ولو اشتركا بهذا معا  
 جاز حكم ذلك ابوابهم ثم قال وابوبكر الرازي وانما جاز لانها متساوية  
 في المال شريكان منها ولا يحتاج عند القسمة الى اعتبار القيمة لان جميع ما يحصل  
 من الثمن يكون بينهما نصفين الى هنا لفظ ابي بكر بلفظه لا تاف في عنه اذا علمت هذا علمت  
 ان قوله وهو اقرب الى النفقة لبقاء اجهالة منظورية فانه جهالة لا تنقض الى  
 النزاع والمفسد المعقود من اجهالات ما ينضج الى التمازعة وانما قل لا ينضج الى  
 النزاع لانه لا يحتاج عند القسمة الى اعتبار القيمة يحصل راس المال حتى يظهر النزاع  
 فيقتسمانه بخلاف الزيت والسنن المخلوطين وانما تباها في القيمة فيؤدي  
 الى النزاع حين القسمة لتخصيل راس المال وعليك بالتأمل والتفاد **قوله**  
 على صاحبها بشي **قوله** الذي هو نصف مال صاحبه **قوله** وكان ان رجلا احاطل بالمال  
**قوله** الظاهر انهم يلزم بها ايضا رجح مالم يقض اذا باع احد ما يخصه من  
 الملك بمائة مثلاً والاخر مائتين فانه حصته اثار غير مضمونة على الاول مع ان  
 يكون شريكاً معه في المائتين فليسا مثل **قوله** او يشتركان في عموم التجارات **قوله**  
 قال الاتفاقي عطف على سبيل القطع فتدبر او بما يشتركان انهم قد اقبل  
 ان المصدر رتبة تشبهها بالمصدر رتبة وعليه قوله تعالى لمن اراد ان يعيم امره

في قوله تعالى ومن اراد ان يعيم امره  
 فانما يعيم امره بالتجارة  
 فانما يعيم امره بالتجارة  
 فانما يعيم امره بالتجارة

نبي

فيمن قرا به نبي **قوله** ويكون مال الذي لا عمل عليه بضاعة **قوله** يعني لا شركة **قوله**  
 ويكون مال الذي افع عند العا على مضاربة **قوله** يعني لا شركة **قوله** المص وعلم العرف  
 لا يثبت بخلاف مقتضى اللفظ **قوله** فيجب ان ان المراد لا يثبت بل لا دليل خارج ولم  
 يد جد **قوله** المص اذ الضمان بقدر راس المال **قوله** هذا م وقد سبق بعض التفصيل  
**قوله** المص فعلمنا بانه مضاربة **قوله** قال الاتفاقي هذا جواب لقول زفر رحمه الله تعالى  
 وانما نفى ان الاتفاق في الترخيع مع تساوي المال يؤدي الى رجح مالم يقض بعد  
 التمسك لم ينفى وانما قال بعد التمسك لانه ينفى في احوال الفصل عدم لزوم رجح مالم  
 يقض **قوله** يعني اذ لم يعرف انه اذ لم يثبت من مال نفسه **قوله** وفي شرح الاتفاقي  
 ثم اذا كان لا يعرف اذ لم يثبت من مال نفسه لانه مال الشركة انما يقوله او انما  
 الظاهر ان هذا هو الصحيح لان مال الشركة امانة في يدي والفقول مما بين مع الجليل تامل  
 فانه مراد الشارح من مال الشركة هو مال نفسه الذي عقد عليه شركة فكلامه صحيح ايضا  
**قوله** فانما يجرى ما يتصل بطلان ما يقضيه **قوله** وان لم يقض للمال **قوله** كمن وكل رجلا شرا  
 عبد ودفع اليه **قوله** مخالف للشرع الا بوي الى قول المص وانما يقضي بالقبض  
 ويمكن ان يجاب بان الذي افع قد يكون بلا قبض فانه يوجد بالتحكيم والوضع بين يدي خارج  
 بذلك المص في كتاب الاقرار **قوله** المص بخلاف المضاربة **قوله** قال الاتفاقي فيه نظر لان  
 المفسد متعين في المضاربة والشركة جميعا قبل القبض والتسليم حتى اذا ملكك  
 قبل التسليم بطلان قبض عليه في اربادات في باب من الوكالة بالبيع كونه على غير  
 امره انتهى قال الاكمل وعلق بهار وبيان **قوله** المص خلافا للحسن بن زياد **قوله**  
 قال الاتفاقي فانه عند شركة ملك فقط حتى لا ينفذ مع احد ما انما في نصيبه وجه  
 قوله الحسن ان الشركة التي عقدت با ارتفعت ملك مال الاخر وانما بين ما هو حكم  
 الشراء وهذا الملك فلم يجرى لانهما ان يتصرف في نصيب الاخر انتهى ويؤيد قول  
 الحسن ان لادوام الامور مستمرة الغير لازمة حكم لا بداء فليسا ملكا فانه  
 راس المال لم ينفذت من هذا لصلاحته المشتري لم يبق **قوله** وقوله لما نبأ انما الى



قوله لانه وكيل من جهة **قوله** والا قرب ان يحصل اشارة الى قوله بل انما لانه  
نصفه بكونه **قوله** وما اعتبر التعيين ان يكون الشركة في الشركة **قوله**  
الا نسب التفرع ان يقال ان تكون الشركة مستندة الى اصل مال **قوله** وكل  
ما هو مستند اليه هو الاصل **قوله** كان الاصل ان يقول وكل ما يستند الى العقد  
ما عقد اصله فما قل ثم قوله مستند اليه بفتح **قوله** فلا بد من تحقيق معنى  
فيه **قوله** وذلك لا يكون انما يجعل الشركة في التبرع مستندة اليه وعلى ما لا  
لا احب في الشركة في التبرع الى العقد اصلها او الشركة في الملك احياء  
بالخط كانية فيها **قوله** يتصرف في الكل **قوله** اي في كل مال الشركة **قوله** في كل  
الرجح براس المال **قوله** لقوله التبرع فرع المال ممنوع فكذا مصدر الشركة  
يظهر كورود المنع **قوله** فاذا بطل ذلك الاصل **قوله** بفتح اصل زفر وشاقي **قوله**  
واجب بذلك اجواب المسئلة **قوله** وسجي نظير هذا من اشارة ايضا **قوله**  
الشركة ثم ان قول فيه بحث **قوله** وفي وجه الاستحسان مصادرة على المطلوب  
فما **قوله** يمكن ان يستجاب في دفع ذلك المصادرة بما ذكره اشارة التبرع  
في شرح الكثرة **قوله** في كل هو اشارة الى ما ذكره في شركة التبرع بقوله **قوله** وفيه بحث  
فان الاستحسان في شركة الوجوه ليس بالعمل **قوله** وفيه اشارة الى قوله بطلان  
شركة الوجوه **قوله** فيه بحث **قوله** فانه يفتح فيها ما ذكره **قوله** في رأس الصحفة  
الناطقة **قوله** واجواب ان العتاق العروض **قوله** والا ولي عدي في اجواب ان يقال  
جواز رجح ما لم يضمن في المصاربة على خلاف القياس ولذا يقتصر على مورد  
النقض وهي الذمة لهم والذمة انما تنبأ شبه بها لا يكون علة الا لغيره فيها كجوز  
فيه فليتنا **قوله** في الشركة **قوله** لانه صا دن غير محلي ولا يثبت **قوله**  
وفيه بحث لانه قد مضى بالوكيل بالشري وكذا الذي قبله **قوله** واجواب  
ان معناه ملكه **قوله** فيه ما قل فان الموكل به هو الشراء والوكيل ملكه فلا يثبت  
انقض **قوله** في تقديره ذكر محمد **قوله** انما هو الاشارة **قوله**

في كل مال الشركة  
في كل مال الشركة  
في كل مال الشركة

وليس لانه لا يشترط **قوله** واجيب بان الوكيل اخ **قوله** وفي شرح الاتفاق  
واجواب عن مسئلة كتاب الوكالة قال صاحب الاجناس من اصحاب  
قال ان هذا الجواب على قولهما فاما على قول ابي حنيفة رحمه الله الى التوفي  
**قوله** واعترض عليه ايضا الى قوله واجيب عنه بانه امره **قوله** هذا الاعتراض  
واجواب هو الثاني **قوله** وفيه بحث من وجهين احدهما ان من قال  
عدي عني **قوله** المسئلة المذكورة في الاصول **قوله** وعن الثاني ان المص  
الى ذلك بقوله في ضمن الاذن وجاز ان يثبت الشخص ضمنا ولا يثبت قصدا  
**قوله** وقد سبق نظير هذا الجواب من اشارة قبل ثلث ورقات ومن  
نقول فيه بحث فان الله اذا ثبت حكما لا حال يكون ثبوته ضمنيا  
ايضا والا لكان يقال ان الجارية المستركة اقبلت ملكا لشريك لها من  
التي لا ملكها المحاطب بالا حلال شقضا منها ولذا كان هذا الشريك  
ملكها بالاسناد دون الاضي **كتاب الوقف** قال  
الاتفاق الوقف اجس من قولهم وقفت الذابة اذا منعت من السير  
قال صاحب الجرمية الوقف مصدر وقفت الذابة انفة ونفا وكذا  
كل شيء حبسه وهذا احد ما جاء على فعله ففعل وقال ابن خن في شرح  
المبيني اخبرني ابو علي الفارسي عن ابي بكر عن ابي العباس عن ابي عثمان  
المازني قال يقال وقفت داري وارضى ولا يعرف الوقف من كلام  
الشارح لعرب انتهى وفي شرح الكاكي الوقف في الاصل مصدر وقفه  
اذا حبس وتقا ووقف بنفسه وتوقا يعدي ولا يعدي ومنه وقف  
ارضه عليه ولده لانه حبس ملكه وقيل للوقوف وقف كقوله بمنح  
اليمين وضرب الامير وجهي على اوقاف كوقف واوقاف **قوله** وهو مصدر  
وقفت الذابة وتوقا **قوله** فيه بحث فانه مصدر وقف انما لم يح  
وتوقا على ما اعترف به لا وقفا واجواب ان مقصود انه مصدر وقفتها

قوله لانه وكيل من جهة  
قوله والا قرب ان يحصل اشارة  
قوله مستند اليه هو الاصل  
قوله كان الاصل ان يقول  
قوله ما يستند الى العقد  
قوله ما عقد اصله  
قوله فما قل ثم قوله  
قوله مستند اليه بفتح  
قوله فلا بد من تحقيق  
قوله معنى فيه  
قوله وذلك لا يكون  
قوله انما يجعل الشركة  
قوله في التبرع مستندة  
قوله اليه وعلى ما لا  
قوله لا احب في الشركة  
قوله في التبرع الى العقد  
قوله اصلها او الشركة  
قوله في الملك احياء  
قوله بالخط كانية فيها  
قوله يتصرف في الكل  
قوله اي في كل مال  
قوله الشركة في كل  
قوله التبرع فرع المال  
قوله ممنوع فكذا مصدر  
قوله الشركة  
قوله يظهر كورود المنع  
قوله فاذا بطل ذلك  
قوله الاصل بفتح اصل  
قوله زفر وشاقي  
قوله واجب بذلك  
قوله اجواب المسئلة  
قوله وسجي نظير هذا  
قوله من اشارة ايضا  
قوله الشركة  
قوله ثم ان قول فيه  
قوله بحث قوله وفي  
قوله وجه الاستحسان  
قوله مصادرة على  
قوله المطلوب  
قوله فما قوله يمكن  
قوله ان يستجاب في  
قوله دفع ذلك المصادرة  
قوله بما ذكره اشارة  
قوله التبرع  
قوله في شرح الكثرة  
قوله في كل هو اشارة  
قوله الى ما ذكره في  
قوله شركة التبرع  
قوله بقوله وفيه  
قوله بحث فان الاستحسان  
قوله في شركة الوجوه  
قوله ليس بالعمل  
قوله وفيه اشارة  
قوله الى قوله بطلان  
قوله شركة الوجوه  
قوله فيه بحث قوله  
قوله فانه يفتح فيها  
قوله ما ذكره قوله في  
قوله رأس الصحفة  
قوله الناطقة قوله  
قوله واجواب ان العتاق  
قوله العروض قوله والا  
قوله ولي عدي في اجواب  
قوله ان يقال جواز رجح  
قوله ما لم يضمن في  
قوله المصاربة على خلاف  
قوله القياس ولذا يقتصر  
قوله على مورد النقص  
قوله وهي الذمة لهم  
قوله والذمة انما تنبأ  
قوله شبه بها لا يكون  
قوله علة الا لغيره فيها  
قوله كجوز فيه فليتنا قوله  
قوله في الشركة قوله  
قوله لانه صا دن غير  
قوله محلي ولا يثبت قوله  
قوله وفيه بحث لانه قد  
قوله مضى بالوكيل بالشري  
قوله وكذا الذي قبله قوله  
قوله واجواب ان معناه  
قوله ملكه قوله فيه ما  
قوله قل فان الموكل به هو  
قوله الشراء والوكيل ملكه  
قوله فلا يثبت انقض  
قوله قوله في تقديره  
قوله ذكر محمد قوله انما  
قوله هو الاشارة قوله



وذكر وقت الدابة للتوطئة يدل على ذلك ذكر مصدر القول دون انما في  
**قوله** الا ما قام عليه دليل **قوله** كالوصية **قوله** المص والمك في الوقف الا ان  
ولادة التصرف شرعا في الحال **قوله** المص وتلك خرج من ملك الوقف يجب ان  
يكون قولها على الوجه الذي سبق تقريره **قوله** يجوز ان يكون المراد بالصحة  
المستقرة بقرينة فان ما هو على شرف الزوال كان ليس بوجوده بقرينة  
فيكون ذلك الا في ما كان استحقاقا بعد الصحة المستقرة فيكون ذلك قول  
ابن حنيفة رحمه الله فليتب على **قوله** سلمنا ان الصحة تهمسا بمعنى الملزوم **قوله** فيه  
انما اذبح اشكلا ام لا استثنى بقوله انما ان حكمه حكم كما لا يخفى **قوله** وذلك  
ينبغي ان يخرج لا محالة **قوله** لان ذلك فانه يجوز ان يكون المعترف هو المص  
اعني اهل الوقف وانما او يكون المعترف هو حقيقة الوقف بدون  
مخالطة امر اخر من حكم الحكم فليتب على **قوله** وعن الثاني بان خروج الملك **قوله**  
فيه بحث فانهم عرفوا الملك بالقدرة على التصرف في الحال شرعا ولو صح ما ذكر  
لا ينقض تعريف الملك ويجوز ان يجاب بملاحظة قوله بقوله الشرع بان لا  
بالقدرة العذرة الاصلية لا العذرة المستفادة لكونه لا يبيع ويخونه  
**قوله** المص لان ما ان موجب الوقف زوال الملك **قوله** انت جدير بان هذا  
لا يستقيم على قول ابن حنيفة رحمه الله وجوابه المذكور في الشرع **قوله** وقيل  
ارادتها ما اذا حكم الحكم بصحة الوقف ولزومه آه **قوله** فيه انه اذا حكم  
الحكم بصحة الوقف ولزومه فيما اذا سمي جهة ينقطع ببعض ان يتم الوقف  
المصادقة حكمه محمد بن ابي **قوله** المص ولا يوجب يوسف رحمه الله **قوله** تاخر دليل  
ابن يوسف يدل على ان قوله هو المختار **قوله** واجوب ان امره آه **قوله**  
هذا اعجابهم في كثير من المواضع **قوله** المص وانما في الوقف **قوله** فيه نوعان  
لان البناء مما ينقل تأمل في جوابه فانه بتعيين البناء **قوله** المص فلان  
يجوز فيه الوقف فيه تبعا او لا **قوله** هذا انما فيه تبعا على مسلم وانما مطلقا

قوله المص ولا يوجب يوسف رحمه الله  
قوله المص وانما في الوقف  
قوله المص فلان

قوله المص فلان  
قوله المص فلان

قوله المص فلان  
قوله المص فلان

قوله المص

قوله المص فلان **قوله** بعض ما مر ان من شرط البناء ان لا يكون في الموقوف **قوله**  
ونفيه تأمل كتب وجهه في اجواب عن دليل البناء على ما جري **قوله** المص ولا يوجب  
منه على ما بيناه **قوله** انما من من الدليل هو انما في الوقف مدة بناء الوقف  
وذلك موجود في محل النزاع ايضا فليتب على **قوله** استثنى من قوله لم يوجب  
**قوله** بل من قوله ولا يملكه كما يدل عليه قول كلام المص نعم فهم من آخره كونه استثنى  
من المجموع والامر سهل **قوله** المص وقيل ان الا خلاف بينهما بناء آه **قوله**  
في هذا البناء نوع تأمل ظاهر لكن يظهر وجه البناء بما ذكره اجاب **قوله**  
المص وقد قيل هو على الا خلاف ايضا وهو الصحيح **قوله** مخالف لرواية الكتب  
المذكورة **قوله** لان اشتراط المص في حياته **قوله** ذكرنا في قوله نعم فليتب  
لذلك على الاناث **قوله** المص وجه قول محمد رحمه الله ان الوقف شرع على  
وجه التملك **قوله** فيه نوعان كما سبق من ان موجب الوقف زوال الملك  
بدون التملك وما قاله شارحون من ان في الوقف اباضة المنفعة لا ملكية كما مر  
في الدرر السابق وجوابه ان المنفعة غير العلة **قوله** فانه لا جاز ان يستثنى  
الوقف لنفس العلة مادام حيا فليتب على **قوله** اشتراط اجاب لنفس العلة  
انما ليس بوجه النظر فيه **قوله** ايضا **قوله** وفي الملازمة الا لا يوجب **قوله**  
**قوله** واذا بني مسجدا **قوله** وقوله وقد بينوا بنينا من قبل اشارة الى ما قالوا  
عند قوله ولا يتم **قوله** فيه بحث بل هو اشارة الى قوله واذا كان الملك يزول  
عند جازيول بالقول عند ابن يوسف **قوله** آه **قوله** المص ولو جوب  
ما حوّل المسير واستثنى عنه بنى مسجدا عند ابن يوسف **قوله** عند محمد بن يوسف  
ملك البناء **قوله** قال الكاكي حكى ان محمد بن ابي نعيم قال هذا مسجدا **قوله**  
وابن يوسف مريبا صطلي فقال هذا مسجدا محمد لانه لما عاد الى ملك الوقف  
ربما يحكمه اصطلاحا لم يورثه انما في توقيفه طعن ابن يوسف تأمل فان  
الاستبعاد في بناء مسجدا على ذلك الحال كما في التملك على قول ابن يوسف وسبق

قوله المص فلان  
قوله المص فلان



الاصل بطل كذلك عند محمد رحمه الله فانه خرج عن ان يكون سبي **قوله** سقط  
 ملكه في ذلك المبدأ **قوله** من الزمان **كتاب البيوع**  
 الحمد لله الذي اهل البيوع وخرم التروا والصلوة على محمد الذي اقيم فضله  
 من العرب والعرباء وعلى جميع الاصحاب والاولاد والازواج **وبعد** فان الكتاب  
 المرحوم لما صار مدرسا بمدرسة السلطان في مرو سنة ١٠٠٥ وانهت  
 دراسته من كتاب البداية ايا اول البيوع فشرع المدرس في المدرسة المذكورة  
 وابتداء من اول البيوع من ذلك الكتاب وعقد مجلسا عالميا مستفي في هذه المدينة  
 بالمدرسة العامة وحضر مجلس الشرف فضلاء المدرسين وبلا سائر  
 الانام من الاعلام فحق المرحوم واما ودق واجاد وحرر المرحوم  
 في ذلك البحث رسالة لطيفة ولكن لم تنشر ولما انتهت الى ذلك المبحث وجدنا  
 هذه الرسالة بين الاوراق بخط الشرف فحررنا سنننا ونينا هذه الرسالة  
 بعينها في اول كتاب البيوع بدون رعاية ترتيبنا السابق بهر با عن تغيير ترتيب  
 السابق **هذه** انض عباد المرحوم المغفور بلاء يادة ولا قصور **قال صاحب**  
**الهداية** رحمه الله كتاب البيوع يعني هذه الاطراف المخصوصة المصورة  
 بحروف هجائية من هاء الى كاف الكتاب الصنف في بيان انواع البيوع غير الفرق  
 او عقد كما كتبنا على حدة وما يتعلق بها من اجازات وغيرها والبيوع في الاطراف  
 هو مباذلة المال بالمال على طريق الاكتساب ولا يخفى عليك ان تفسير الكتاب  
 المذكور تسامح وانما هو قيد واما انما هو ملامح في التفتيش بالتميز على ان  
 اتي به الداخلية على المال هي آية العوض والمباذلة والاكتساب هو طلب النفع  
 والبراد من كون المبادلة بطريق الاكتساب ان يكون على طرزه وشكله سواء كان  
 فيه الاكتساب او لا فخرج به الآية بشرط العوض والتميز من اجاباين  
 والعرض لانه اشارة ابتداء على ما سيجي في هذا الكتاب وكتاب الصنف  
 ولا وجه لتفسير الاكتساب بالتجارة فانها على ما ذكره المص وغيره في كتاب

في هذا الكتاب  
 من الزمان

المأذون

انزل وجه صحيح من البيوع  
 انزل وجه صحيح من البيوع  
 انزل وجه صحيح من البيوع

قوله تعالى انما اقتداء لما وقع في الزمان  
 قوله من تقييد التجارة به اي بالتزامه

المفعول  
 رتبة على المفعول

قوله قوله الظاهر انه مفعول احضرت وزيد ابدا منه

احسن للتعبير هو كذا رقيق يكون تحت البرقة جبهة

فانه لو لم يكن مملوكا لكان مباحا كالمال والكلالة  
 والكان قبل الا حازر القيد الغير المأذون بيقيد  
 بيعة مملوك

المأذون هي المبادلة المذكورة فيكون المعنى البيوع هو المبادلة المذكورة  
 على طريق المبادلة ثم ان قيد التراخي قد اعتبره بعضهم احترازا عن بيع المكره  
 مع انه شاعل لغيره من البيوع الفاسدة فاستبنا لما وقع في القوان المجيد  
 من تقييد التجارة به ونظرا الى ان بيع المكره لم يتعرض له في هذا الكتاب  
 وانا هو مذكور في كتاب الاكراه ولان سببه الشرعي يقتضي اعتبار شرط  
 التراخي دون غيره واستقطب بعضهم روبا للتعليم المطلوب في التعريف  
 وعدم ذكر بيع المكره هنا لا يستدعي اذاجه من التعريف فان الصرف  
 ايضا غير مذكور فيه مع ان التعريف يشمله وكلفنا البيوع من الاضداد  
 يطلق على اخراج المبيع من الملك بيد او على ادخاله فيه به ويتعدى  
 الى المفعول الثاني بلا واسطة نحو باع الشيء آياه وبواسطة نحو باع الشيء  
 منه وجعل ضمير المبتاع مفعولا ثانيا بناء على ان المفعول بلا واسطة  
 متقدم رتبة على المفعول بلا واسطة ولذا يعود الضمير من الثاني الى الاول  
 اذا قدم عليه نحو احضرت من قومه زيدا واحضرت قومه زيدا وجواره  
 ثابت بالكتاب بقوله كما واحل الله البيوع بقوله كما الا ان يكون  
 تجارة عن راض وبالسنة فانه صلى الله عليه وسلم باع قدحا وحليسا  
 وقرر التبايعين على حالهم والتقير احد وجوه السنة وبالاجماع فانه لم  
 ينكره احد من مجتهدي امة حجر صلى الله عليه وسلم وبالمعقول فان معلق البقاء  
 المقدر لان متعلق بتعاطيه وركنه الاجاب والقبول او ثمان  
 غناهما وشرط انعقاده اتمام من جهة العاقد فالعقل والعدد الا في  
 ما لم يتولى فيها الواحد في البيوع واما من جهة المحل فكونه مالا متوقفا  
 مملوكا مقدور التسليم وحكم قصدا ووضعا افادة الملك وهو القدرة  
 على التصرف سرعا في المحل ولا ينتقض تعريف الملك بملك المشتري للمبيع  
 قبل قبضه حيث لا يقدر على التصرف فيه ببيعه وملك التجارة قبل الاستبراء



واستحاط بجيد حيث لا يقدر على تصرفها بوطء ونظائرها لان ما ذكر من  
 من اشار فيك التصرفين ليس بشرعي ولا يلزم من العجز عن التصرف الغير  
 المشروع العجز عن التصرف المشروع فلا حاجة الى قيد آخر لادراج ما توهموا  
 خروجه اعني قولهم الا لان هذا وقبحت اما اولاً فلا تله لولا ان التصرف  
 وجعل قولهم شرعاً قيداً للقدرة لا يستلزم التوقيف ايضا اذ لا يلزم من  
 انتفاء القدرة على التصرف المحض من انتفاء القدرة على التصرف  
 مطلقاً **والجواب** ان الاصل في لام التعريف اذ لم يكن ثم يعود  
 هو كجمله على الاستغناء عند الجمهور وان كان العهد الذي مني مقدماً عند صدر  
 الشريعة **واما** ما نيا فلان هذه القدرة قد توجد في صورة الاباحة  
 الا اننا نقدر على التفرع من المار بالمباح والتوضي منه واحرازه في  
 الاناء فالتعريف غير مانع فلا يرين اعتبار قيد بصف الاختصاص  
 على ما اعتبره العلامة النسخي في الكافي ثم قد يقسم البيع باعتبار المبيع  
 بمعنى ان التقسيم لا يخفى عن ملاحظة خصوصية المبيع في كل قسم وان  
 كان بلا حظ معه الثمن ايضا الى اقسام اربعة وهي المقايضة  
 والبيع والصرف والسلم وقد يقسم باعتبار الثمن بدون ملاحظة خصوصية  
 المبيع الى اقسام اربعة وهي المقايضة والبيع والصرف والسلم وقد يقسم  
 باعتبار الثمن بدون ملاحظة خصوصية المبيع الى اقسام اربعة ايضا  
 وهي المسددة والمراجحة والتولية والوضيعة **قال** البيع ينقصد  
 لا يخفى اما ان يراد بالبيع مجموع الايجاب والقبول مع الارتباط الشرعي  
 بينهما كما هو الظاهر او الارتباط فقط او ما بقوله البيع حال العقد وعلى  
 التقدير الاول ينبغي ان يكون ينقصد بمعنى يحصل على طريق ذلك المقيد واردة  
 المطلق او بمعنى يحصل الانعقاد فيه او يحصل من قبيل وصف الكرجال  
 بعض اجزائه وعلى الثاني يتعين الاول وعلى الثالث يكون المعنى

قال صدر السر في باب التيمم من شرح الوقاية القدرة  
 يشبه بطريق الاباحة وهو الحق التام

ان قول

ان قول البائع حين قصده انت البيع انما يرتبط بكلام المشتري وحصل  
 منها معنى شرعي اذا كان كلاهما بلفظ الماضي وقول الشرح الانعقاد  
 هنا تعلق كلام احد العاقلين بالآخر شرعاً على وجه يظهر اثره في المحل بتمام  
 المعنى الثالث اذ لا يظهر العائد الى المبتدأ في الجملة المحبولة خبراً على المعنيين  
 الاولين كما لا يخفى **قال** بالايجاب والقبول الايجاب هو كلام اول من يتكلم  
 من المتعاقدين حال انت البيع سمي بالايجاب بمبالغة لكونه وجوباً اي شيئاً  
 لا آخر خيار القبول هو كلام ثاني من يتكلم منهما في تلك الحال **قال** او كما يلفظ  
 الماضي الباء اما زائدة او للملابسة فان العام ملابس للخاص ثم هذا  
 التقيدان محل على افادة القصر على ما هو ان في الروايات فلا بد من اعتبار  
 قيد وحده في قوله والموضوع للاخبار وقوله فينقصد به ليتم التقرب وحمل  
 قوله ولا ينقصد بلفظين احدهما لفظ المستقبل اي الادعية ما يدل عليه  
 احواله على كتب النكاح على عادة ما علم من الكلام السابق للاهتمام  
 بشانه فان التخيّل في عدم انعقاد البيع بقول المشتري  
 بع هذا الشيء متى يكذب وقول البائع بعث او قول البائع اشتر هذا  
 متى يكذب وقول المشتري اشتريت لكن كلام المص حيث يكون تخالف  
 لما في الكتب المعبرة من انعقاد البيع بقول البائع ابيعك هذا بكذا وقول  
 المشتري اشتريت او قول المشتري اشترى منك هذا بكذا وقول البائع  
 بعث او قول البائع ابيعك وقول المشتري اشترى اذا كان المراد هو  
 الايجاب في الحال وما يفهم من قوله والمعنى هو المعبر في هذه العقود  
 فالوجه ان لا يحمل على القصر بقية قوله والمعنى هو المعبر في هذه العقود  
 لان البيع انت تصرف اه دليل على مجرد انعقاد البيع بلفظ الماضي  
 فلا حاجة الى اعتبار قيد آخر في الموضوعين المذكورين ولا يكون قوله  
 ولا ينقصد بلفظين احدهما لفظ المستقبل تكريراً ولا لان انعقاد المستقبل

ونما به اضافة الايجاب الى البيع كما لا يخفى  
 الا ان خبراً اضافة تعبر في



ان اريد به الاجاب في الحال فيهم من قوله والمعنى هو المعبراه فليست  
 قال لان البيع ان تصرف ان اريد بالبيع مجموع الاجاب والقبول  
 مع الاتباط او الارتباط فحمل الالف عليه اما بالغة لشماله  
 عليه او لتعلقه به او بتأويله بمعنى المفعول وجعل الاضافة من ضافة  
 الصفة الى الموصوف وان اريد احداث البائع البيع بقوله بعث مثلا  
 فلا بد ان يحال حال الشراء على المقابلة ليتم التقريب **قال** ولا ينبغي  
 بل فظن احدهما لفظ المستقبل ان الامر كما يندي عليه احواله على ما  
 نبرتهاك عليه لا ما دخل السين او سوف ولا صيغة المضارع مطلق  
 فمن شرح كلام المص بقوله وانما لا ينبغي بذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 استعمل في لفظ الماضي الذي يدل على تحقق وجوده فكان الانعقاد  
 مقتضا عليه ولان لفظ المستقبل ان كان من جانب البائع كان  
 عدة لا بيعا وان كان من جانب المشتري كان مائة لم يأت بما يظن  
 المشروع على ان قوله فكان الانعقاد مقتضا عليه ثم والسند ان  
 المعنى هو المعبر في هذه العقود كما ذكره المص ثم ان من قال هذا اذا  
 كان اللفظان او احدهما مستقبلا بدون نية الاجاب في الحال واما  
 اذا كان المراد ذلك فينقذه اراد بالاجاب في الحال معنى احداث البيع  
 والشراء الذي يدل على لفظ بعث او اشترت لا ما يقابل القبول في  
 الحال ومن قال في تعليده لان صيغة الاستقبال يحتمل الحال فضحت النية اراد  
 ان صيغة الاستقبال يحتمل للالف وبرا منها فضحت النية والارادة  
 واذا صححت النية جاز انعقاد البيع به اذا المعبر هو المعنى فعلى ما ذكرنا  
 لا يتوجه عليه ما قيل المذكور لفظ المستقبل وهو ان يكون بالسين او سوف  
 وهو لا يحتمل الحال الى آخره ما قال فان مراد الشيخ صيغة المضارع الموصوفة  
 للاخبار ولا ثم انها حقيقة عند الفقهاء في معنى الالف على ان في كلامه

بخلاف وجه آخر اما لو لا فلان قوله فان اراد الشيخ ترديد  
 قبيح اذا الاحتمال لارادة ما ذكره بعد احواله كما نهت عليه واما ثانيا  
 فلان قوله لانها انما يعبراه لا يدل على ما ادعاه من عدم القول بالبيع  
 به وذلك ظاهر لا يخفى على احد الا ان يقال ذلك دليل على تساوي  
 وجود النية وعدمها المفهوم من قوله وان كان بالنية والدليل  
 على اصل المدعى هو قوله لما مر من الاثر والمعقول وقوله ولا ينبغي  
 تكرير للمدعى بلفظ تذكير لطول العهد ولا يخفى عليك بعده واما ثالثا  
 فلان قوله لما مر من الاثر والمعقول غير مستقيم فان صيغة المضارع  
 اذا كانت حقيقة في الحال على ما اعترف به لا يكون عدة واما رابعا  
 فلان قوله لان الحقيقة تحتاج الى ما ينفي اراد المجاز ثم فان  
 المجاز المتعارف يغلب على الحقيقة عندهما فيحتاج الى ما ينفيه  
**قال** في البديع وانما اعتبر النية وان كان صيغة الفعل للحال  
 هو الصحيح لانه غلب استعملها للاستقبال اما حقيقة او مجازا  
 فوقع الاحتجاج الى التعيين انتهى ثم قال ذلك القائل فان قيل فوجه  
 ما ذكر في شرح الطحاوي فاجواب ان يقال المضارع حقيقة في الحال  
 في غير البيوع والحقيقة الشرعية فيها هو لفظ الماضي والمضارع فيها مجاز فيحتاج  
 الى النية انتهى وانت خبير بانه لا مانع من حمل التعليل الاول على هذا المعنى  
 وانه ليس فيما ذكره ايضا ما يدفع الاثر فلا وجه لرد ذلك ثم قبول هذا وكذا  
 ان يدفع بان الرد كان على من شرح كلام الشيخ المقصود بهذا الوجه على ما فهم  
 القائل من كلامه من التقييد والقصر على ما يدل عليه قوله فكان الانعقاد  
 مقتضا عليه قوله لم يقل بالجواز به والقبول بالنسبة الى شرح كلام الطحاوي  
 والظاهر انه ليس في كلامه ما يدل على قصر انعقاد البيع على لفظ الماضي فليست  
 ثم الرسالة المبرورة **قال المصنف** البيع ينعقد بالاجاب والقبول **اول** في معنى



في أبواب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب أن قد البيع مبادلة المال بالمال  
بالترافق **قوله** فقيل هو مبادلة المال بالمال اه **قوله** سيصح ان روح في فصل  
في البيع من كتاب الوكالة بان هذا المحل قد كل واحد من البيع والشراء فكل واحد  
عليه هذا المحل بيع من كل وجه وشراء من كل وجه فراجع **قوله** فان تعلق البقاء  
المقدور **اقول** من القدر **قوله** ومن جهة المحل كونه مالاً متقوماً **اقول** ان تقدم  
البيع الصحيح والكلام فيما يتم الفاسد ايضا **قوله** بيع التسليم عنهما اه **اقول** المراد  
بالشفعة هو ما يجز به مطلقاً عوضاً او عقاراً لا ما يقابل العقار فلا يجز المحل  
وسيجي في هذا الكتاب بعد ورقتين تعميم التسليم للدور والعبيد والشياب  
**قوله** والشرع قد استعمل الموضوع للاخبار لغة في الاشياء فينقذه **اقول**  
يجوز ان يقال اراد الشيخ بالموضوع للاخبار المجهود وهو لفظ الماضى  
والمراد بالاخبار الاخبار عن الكائن **قوله** والفعل المضارع عند الفقهاء  
حقيقة في الحال **اقول** في جميع العقود او في غير البيوع والاول مخالف لما ذكره  
في توجيه كلام شرح الطحاوي والثاني لا يتم به التقريب **قوله** هذا اللفظ  
الماضي **اقول** اي في البيوع **قوله** والمضارع فيها مجاز **اقول** ضميرها راجع  
الى الحال ولو كان ذلك ضميرها في قولنا واخبرته الشريعة فيها راجع الى الحال  
**قوله** لان المعنى هو المعبر اه **اقول** فيه ان الاعتبار في المفاضة ايضا  
للمعنى كما صرح به المصنف هناك ومساس الحاجة الى اللفظ انما هو لبعده  
عن علم العوام **قال المصنف** لتحقيق المراضاة **اقول** سيصح في باب الوكالة  
بالشراء بكفاية التسليم على وجه البيع للتعاظم وان لم يوجد نقد الثمن وفي  
النهاية في فصل ما يتجمل ان هذا التعاظم يبيع حكمي وليس ببيع حقيقي  
**قوله** وهذا لانه لو لم يكن محتاراً في الرد والقبول **اقول** انت خير  
بأن لم نفرض في صورة الرد بيعاً حتى يلزم خلاف المفروض مع  
ان صورة الرد لم يتقضى لما المصنف ولا يتعلق بها النقص فالاولى على ذكره

من البين

من البين او يقال في التعديل يلزم ان لا يوجد بيع اصلاً فليكن **قوله** فما فرضنا  
بيعا لم يكن بيعاً بهذا الحلف **اقول** انما يلزم ذلك لو كان انتفاء الشرع في منزله  
لا انتفاء البيع وهو ممنوع الا يرى ان بيع المكره منعقد **قوله** فالجواب انه لا يجز  
اه **اقول** الظاهر ان هذا جواب بتغيير المبدأ **قوله** لانه يلزم البيع بالصفة ابتداء  
وانه لا يجوز **اقول** ويجوز بقاءه وبجى **قوله** فاذا اتحد جميع المحل الصفة **اقول**  
تأمل في هذا التعبير **قال المصنف** الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني  
**اقول** سيجي في أبواب البيع الفاسد انه لا يتعد الصفة بحج وتقدير الثمن فاما  
هنا نذكر لفظ البيع والشراء مع بيان ثمن كل واحد **قوله** واما تعدد البايع في عقد  
الثمن اه **اقول** ويعلم من هذا حال تعدد الثمن والبيع بدون تفريق البايع والمشتري  
بالطريق الاول وفيه شيء يمكن دفعه ولعل الاول ان لا يتقضى لتعدد البايع  
والمشتري **قوله** وقوتقدم تفسيره اه **اقول** الذي تقدم تفسيره كان محصياً بجانب  
الجيب والمذكور في الحديث يفرق وجانب الموجب فالجواب ان تفسيره بالقبول  
هنا باعتم بما ذكره من خيار الرجوع كما لا يخفى **قوله** والثالث حقيقة **اقول** فيه بحث  
**قوله** وهذا الكلام منقول اه **اقول** اي ناويل اخبار المذكور في الحديث بما ذكره **قوله**  
والتفريق تفريق الاقوال اه **اقول** الافتراق احد الاكوان الاربع المعلوم وجودها  
بالضرورة عند المتكلمين **قوله** واجيب بان السند والتوثيق والتفريق اه **اقول**  
اسناد التفريق الى القول حجازاً بالسببية لا يستلزم وجود التفريق حقيقة كما في  
قوله اقدمنى بذلك حتى لي علم فلان **قوله** او يقول التفريق بطلان على الاعيان  
والمعاني **اقول** خلافاً لمن لزوم قيام الوضوء بالعرض من مدفع والظاهر انه منع  
كون ما يطلق التفريق مطلقاً من الاعراض **قوله** ثمتا كانت او ثمتنا **اقول**  
وتقرير صدر الشريعة صريح في ان المراد بالاعراض الاثنان قسماً في الترجيح  
**قوله** فان جهالة الوصف اه **اقول** والظاهر ان قول المصنف وجهالة الوصف  
اه كلام مستأنف الى به بياناً حال جهالة الوصف فيه **قوله** ناجوا في البيع  
**اقول** اي حاضراً **قوله** جهالة المقدار تمنع الصحة **اقول** اذا بيعت بحسبها



**قوله** تمنع حصوله بالجملة اه **قوله** اي بجملة ذلك الواجب **قوله** الى  
 النزاع **قوله** في ذلك الواجب **قوله** والتمن ما لم يتعين **قوله** اي هذا ايضا  
 منقوض بالمسلم فيه ورأس مال السلم اذا كان عيناً **قوله** وهو منقوض  
 بالمسلم فيه فانه يثبت في الزمة **قوله** لا يبعد ان يقال المعرف هو المبيع  
 المطلق والتمن المطلق وهو ما يكون ثمناً بكل حال فمعنى التعريف ما كان في الزمة  
 على كل حال بقوته الاطلاق الذي تصرف على الحال **قوله** وقوله ابتداء احتراز  
 عن المتأخر اه **قوله** ويجوز ان يكون احترازاً عن التمن **قوله** والتمن ما يقابل  
**قوله** اي يقابل ما يحل العقد بان تذكر حين العقد في مقابلة **قوله** واقول اي  
 ثلثة اه **قوله** ولعل وجه العدد وعاد ذكره استزاده فقد ان المبيع في بيع النقدين  
 بالنقدين وفقدان التمن في المقايضة بخلاف ما اختاره **قوله** والاختلاف  
 بين العدلي بوعائه **قوله** الظاهر انه جملة معترضة لبيان مكان وجوده في الامتياز  
 بين النقود في الماتية ان ثبت اختلافها فيها **قوله** وظهر من هذا انفق كلام الشيخ  
 الى قوله هذا ما سيجي في هذا الموضع والله اعلم بالعلوم **قوله** فيه بحث فان اسم  
 التمر اعم مما يطلق على اثنين من الثنائي وثلاثة من الثلاث كما صرحوا في بطلانها  
 في الماتية والله ليس في كلام الشيخ تعقيد فليتأمل **قوله** وان كان مما يدخل تحت القول  
 لا يقال لادلالة الحديث على المنع اه **قوله** انت خير بان ايراد الحديث ليس لادلالة  
 على المنع بل لادلالة على الجواز اذا بيع بخلاف وجهه واما الدليل على المنع فتقوله لما فيه  
 من اتصال الترتيبات مما يظهر لك سوء ترتيب الشرح في تقرير الكلام بخلاف ما في  
 المختصر من النظام **قوله** وهو عدم المعقود عليه لكونه غير عين في الاولى اه **قوله** اذا كان  
 غير عين يكون مجهولاً وسيجي ان الف وفي الجملة **قوله** لا يبيح الله ان قوله  
 جهالة تقضي الى المنع اه **قوله** ولعل الاولى ان يقول جهالة تقضي الى امتناع تسليم  
 التمن الواجب بالعقد **قوله** لان البائع يطلب تسليم التمن اولاً اه **قوله** هذا  
 غير محقق **قوله** الا ان نزول الجملة اه **قوله** تأخر في هذا الاستفتاء **قوله** فان قيل

قوله وان كانت ثلثان لا يدخل تحت الكسرة  
 قال لا يدخل تحت وهو ما دون نصف الصاع

قوله لان التسليم فيه مناهة قال لا يدخل تحت  
 فيه على الحقيقة

قوله لان نزول الجملة في المجلس باجود الادب المذكورين  
 فيجوز ان لا يدخل تحت وهو ما دون نصف الصاع

سلمنا انعقاده فاسداً لكن ينقلب جائزاً **قوله** بلا تعقيد بالمجلس **قوله** كما اذا كان  
 فاسداً الحكم اجزئاً اه **قوله** كان يبيع الى المزور والمهرجان وقدم الحاج ثم اسقط الاجل  
 قبل حصوله وسحب تعقيداً او اذ بيع الفاسد **قوله** اجيب بان الف وفي صلب العقد  
 قوله اه **قوله** ويردان يقال اذا كان الف وفي صلب العقد ينبغي ان لا يرتفع اصلاً  
 كما في بيع الدرهم بالدرهمين والحقاط الدرهم الزائد ويجوز ان يقال بان الف هنا  
 محترضة لا تضعف فخره ثم **قوله** لان التوفيق وان كان في حقه ايضا لكنه  
 جاء من قبله بالامتناع عن تسمية جملة القفزان فكان راضياً به وهذا صحيح  
 اذا علمها ولم يستم اه **قوله** وعندنا ان محي التوفيق من قبله بالامتناع عن  
 التسمية يقع بصورة عدم علمه بجملة فانه كان يمكنه ان يزيل ذلك الجملة  
 ثم يشرع في البيع فحيث لم يفعل ذلك لم يستم كان راضياً بموجبه فتأمل **قوله**  
 فالوجه انه نزل منزلة من باع ما لم يره لما يأتي في خياره **قوله** فلو خلاخيا  
 ان اراد ان لا خيار له مطلقاً ولو اذا توفقت الصفقة عليه فليس كذلك  
 وان اراد ان ليس له خيار للرؤية فتم وما نحن فيه ليس كذلك بل الجواب  
 بتفريق الصفقة ثم الاولى تأخير قوله لما يأتي عن قوله فلا خيار له فليتأمل  
**قوله** وعن الثاني بان انصرف البيع الى قفيز واحد مجتهد فيه اه **قوله** قيل  
 الانصراف الى نصيب الشريك فيما سبق مجتهد فيه ايضا ولهذا لا يبيع الف  
 على ما سيجي في باب البيع الفاسد فما الفرق **قوله** وهذا ضعيف لان قولها  
 الى الكل مبيع فمن اين التفرقة **قوله** فيه انه يجوز ان يكون مراد المجيب انما يقصد  
 ان يكون الكل مبيعاً على وجهها والقاضي يحكم بمذهب الى في رحمة الله  
 فيستعرف الصفقة عليها فليتأمل **قوله** وما نفع شرعي عن الصرف بالمجموع اه  
**قوله** فيه بحث فان الجملة مانعة كما عرفت به **قوله** وقد تقدم الجواب في صدر هذا  
 البحث عنه **قوله** وقد تقدم ما في الجواب الذي اختاره ايضا **قوله** فهو جائز في  
 الكل لما قلنا **قوله** من ان ازاله بهما **قوله** وان كان التناخي



بين اخذ الموجود بحصته من الثمن وبين الفسخ لتفريق الصفقة اه  
**اقول** لتفريق الصفقة اه ينبغي ان يكون علة الفسخ لا لقوله خير  
اذ لا معنى له وايضا لا يكون الكلام مطابقا للمشروع **قال المصنف** لتفريق  
الصفقة عليه **اقول** فرق بين التفريق والتفريق فلا يخالف ما سبق  
**قال المصنف** لا يرى انه عبارة عن الطول والعرض **اقول** الا ان يفاجئ فيه  
عبارة عن الطول والاولى ان يقال يعني الارض **اقول** فيه ان قول المصنف منزل  
كل ذراع منزلة ثوب ينمو عن ارجاع الفم الى الارض كما لا يخفى ثم يجوز ان  
يرجع الفم الى الثوب باعتبار كونه ماء ذراع او كونه بمنزلة الثياب  
تنزل كل ذراع منزلة ثوب ولعل هذا تأويل ما في النسخة **قوله** وفيه نظر لان قوله  
من حيث اه **اقول** سأل في العباد فان معلول الوصفية هو عدم مقابلة شيء  
من الثمن لاهذا القول **قوله** فلا يكون علة لها **اقول** يجوز ان يكون العلم بالوصفية  
معلولا لما ذكره كونه نفس الوصفية علة له بل انزوم المصادرة **قوله** فسد البيع  
اذا وجدها اكثر او اقل اه **اقول** ثم كما يظهر في مسند اشتراء العدل على انه غرة  
الثوب **قوله** وعن الثاني بالذراع اه **اقول** ويجوز ان يجاب عن الثاني بان  
كان في الذراع جهتا الاصلية والوصفية حكم به حول الزيادة بزيادة الثمن  
مراعاة لثبوتك الجهتين ولعل هذا اولى مما ذكره الثاني **قال المصنف** وله ان  
الذراع اسم لما يزرع به واستعمل لما يحمله الذراع **اقول** قال المصنف في كان  
القياس ان يقول استعيرت لانه اسند الى ضمير الذراع وهي مؤنثة لكن  
ذكر الفعل على تأويل الذراع بما يزرع به انتهى لكن قال في القاموس الذراع  
بالكسر من طرف الفرق الى طرف الاصبع الوسطى والساعد وقد يذكر فيها  
ج ذراع وذراعان بالضم انتهى او ذكره باعتبار الجهر **قال المصنف** فاذا احدهما  
مرى **اقول** قال ابن الطاهر بكون الراء نسبة الى قرية من قرى الكوفة  
اما النسبة الى حرم المعروفة بخراسان وقد التزموا فيها زيادة الزاوي نقلا

مروري وكانه للفرق بين القريتين انتهى وفيه كلام **قوله** لان المراد غير  
مذكور في العقد فشرط قبوله مما لا يقتضيه العقد **اقول** لا يقال اذا كان غير  
مذكور فبأي شيء علم الشرط لانه يعلم من اشارة اليهما حين البيع فليست  
**قوله** كما لو باع عشرة بعشرة فنقص ذراع **اقول** الاولى هو تعليم الكلام ككلام  
طرفي الزيادة والنقصان بان يقول كما لو باع عشرة بعشرة كل ذراع بدع  
فزاو نقص منها ذراع ولا بد لمحمد من الفرق بين هذه المسئلة وبين  
ما تقدم من انه اذا باع ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة فان فروق مقابلة  
الذراع بالدرهم ثابتة هناك ايضا ولعل منع ذلك للتفاوت في  
اطراف الثوب الواحد ولا كذلك لاطراف الذراع الواحد منه عاليا **قوله**  
والثوب اذا بيع على انه كذا درعا اه **اقول** ولم يعين لكل ذراع ثمن بل بيع  
على انه عشرة اذرع بعشرة دراهم مثلا **فصل** ومن باع دارا **قوله** مسائل  
هذا الفصل اه **اقول** اي بعضه دالا فبعضها بل اكثرها لا يعتني على واحدة  
مخاضا **قوله** مبنية على قاعدتين **اقول** بمعنى انها لا يخفى عن البناء على واحدة منها  
**قوله** على معنى ان ما وضع اه **اقول** اي اتصال ما وضع اه فالمصنف محقق **قوله**  
وما وضع لانه لا يفسد اه **اقول** يعني واتصال ما وضع اه **قوله** لان تناوله  
اياه باعتبار كونه صفة لها اه **اقول** لعل خلاصة الجواب انه عارض في ذلك  
عرف قوي مخفى في اليمين اذ هي لا تمنع عن الشيء والبناء لا يكون  
داعيا الى اليمين في امثال قوائم والله لا ادخل هذه الدار في عرف القائلين  
فليست بل ثم اقول ويجوز ان يجاب بقول كون البناء جزءا من الدار فانه  
ركن زايد لا يتغير اسم الدار بتغيره الا يرى ان من حلف لا يكلم زيدا  
فكلمه بعد ما قطع يده ورجله كخلف مع كونها داخلين في زيد واذا بيع  
دخل يده ورجله في البيع كما لا يخفى وهذا كلام جمالي واصل ما ذكرنا في كتب  
الاصول في باب الاحكام **قوله** اذ لم يكن داعية لا يقتضيهما **اقول** اي لما

قوله انما لا يفسد اه  
وعلم انما لا يفسد اه  
للقاعدة المذكورة



بها في العرف **قوله** ولأن البناء متصل به أي بالارض على ما هو المكان **قوله**  
 لم يتقدم ذكر الارض والاولى ان يقال ان بالعرضه نعم ما ذكره صحيح في قوله لانه  
 متصلا به للقرار **قوله** وفيه دلالة على ان ما وضع للقراره **قوله** فيه تأمل فان تخصيص  
 الثمن بالترك لا يدبر على نفي الحكم على ما يذكر على ما هو المذهب **قوله** وقد عارضه دلالة بذلك  
**قوله** انت جبري بانه لا يغير بقوله وقد عارضه دلالة الرضا وجه بعد تسليم ان  
 العرف فرائض ذلك عدم القطع الى وقت البدء والاحتياط وقتا مل  
 وانه الموفق للسلطان **قوله** قلنا هناك التسليم واجب ايضا حتى يترك  
 باجر وتسليم العرض تسليم المعوض **قوله** لا يقال الماجر عرض المنفعة الا الارض فليكن  
 التقرب لان العين اقيم مقام المنفعة فيها على ما سيجي **قوله** لا يقال فليكن  
 فيما نحن فيه كذلك لما سباني **قوله** يعني سباني من انه يكون صفقة  
 في صفقة ثم قوله لما سباني جواب عن قوله لا يقال اه **قوله** صحيح بعض ان رجعي  
**قوله** اذ لا نقاش **قوله** يذكر كما هو مذهب اولي المبيع **قوله** واما الثانية  
 الى قوله يفيض الى نفي جواز بيع المجرى وهو ثابت بالاتفاق **قوله**  
 انما يستقيم القياس ان لو جاز تركه الى الزمان الثاني كان المقيس عليه **قوله** والجواب  
 عن الحديث اذا باعه بشرط الترك **قوله** فيكون التقييد بقوله قبل ان يبدو هذا حديثا  
 على ان الشرايط الترك في الاغلب يكون فيه **قوله** وانما يتوهم هنا **قوله** الى  
 اذ بان انه الثمرة **قوله** فقد فسر البيع الى قوله لان مطلق البيع يقتضي تسليم المعقود  
 عليه **قوله** انت جبري بان شرط الترك على التخلل لا ينافي تسليم المعقود عليه على ما سيجي  
 في مسئلة حدوث غره اقول من ان تسليمه يتحقق بالتخلية فنقول بانه كما لا يخفى  
 وصحة كلام المفسرين عن اطلاقه **قوله** وفيه تأمل لان ذلك لما يكون صفقة ان  
 لو جازت اعادة الاشجار او اجارتهما وليس كذلك **قوله** اعادة الاشجار ينبغي  
 ان يجوز ويراد عليه ما نقله العلامة الكاظم من اجماع الاصغر فاجبه **قوله** وهذا  
 يمكن للمشتري ان يشترط التماثل مع اصولها **قوله** انما يمكن للمشتري ان لا يكون له

الرضا

في جواز بيع المجرى

البيع

اي باع كذا وكذا ويبلغ ما يقدر عليه المشتري من القدر الى مقدار قيمته ويكون له عوض  
 في اصولها وليس كذلك لا يشبه ثمار الاشجار باب وجان ويطرح كما لا يخفى  
 ثم اقول لو صح ما ذكره لم تنفع الاجارة مطلقا بهذا المخلص بعينه بل المخلص فيه  
 ما نقلوا عن ابن البيث السمرقندي **قوله** وكان ثمن الامنة المحكوم ان يفتي بجوازها  
**قوله** في الصورة الاولى ايضا **قوله** وهذا يدل على ان الحكم فيها سواء **قوله** فيه بحث فان  
 اللازم منه ان من قال بالاول قال بالثاني والعكس ليس بلازم **قوله** وهذا يدل  
 ايضا اه **قوله** فيه بحث **قوله** فيبطل الاستثناء **قوله** فيه بحث **قوله** وينعكس الى ان  
 ما لا يجوز اه **قوله** ليس ما ذكره عكس تلك القضية **قوله** واستثناها بما جات لكن ثم  
**قوله** فيه بحث فانه بعد تسليم جواز الاستثناء لا معنى للمنع فليسا **قوله** وفيه نظر لانه لا  
 بمفهوم الغاية **قوله** في نظره نظرا ان **قوله** والاولى ان يستدل بقوله نهى اه **قوله** فيه بحث فان  
 في الاستثناء ما ذكره اعراضا بفقد العقد **قوله** والداخل في الاصل اه **قوله** كيف يكون داخلا  
 وقد قال كالجواب منه قائل **قوله** والثاني مسلم اه **قوله** ولعل هذا التردد جار  
 في المتنازع فيه فاعلم **باب خيار الشرط قوله** ولما كان  
 اللازم اقول في كونه بيعا قد تقدم عليه غيره **قوله** فان قيل ما قدمه ليس هو البيع اللازم  
 بل البيع المطلق المتنازع واللازم وغيره قلنا يكفي في التقدم تناوله اللازم وامر  
 العبارة سهلا **قوله** والجواب ان حديث جابر مشهور فلا يعارضه حكاية  
 حال ابن عمر رضي الله عنه **قوله** فيه بحث اذ لا معارضة بينهما حتى يحتاج الى الترجيح  
 فان مفهوم العدد ان كان حجة لاسا والمنطوق حتى يعارضه فليسا بل فان المنع  
 مجالنا اقول ذكر حكاية الحال يناسب الجواب الثاني والملازم لهذا المقام تعرضه  
 لعدم الشهادة **قوله** لكن لو ذكر اكثر منها واجاز من له اخبار في الشك جاز **قوله**  
 قوله لكن لو ذكره بشير الى ان الاستثناء منقطع والظاهر الاول ان يحل على افعال  
 الى الاجواز اكثر منها في وقت من الاوقات الا في وقت اجارته في الشك فليست  
**قوله** والاولى اولى لقوله خلافا لفرقنا **قوله** يعني ان ذكر اختلاف يدل على تعلق الاستثناء

قوله انما لا يغير على ما سيجي من نفي بيع المجرى  
 حتى يترك الاشجار او اجارتهما وليس كذلك  
 عن صاحب السباني وهو خطأ انما زعم  
 في جواز بيع المجرى

قوله جواز ان لا يغير على ما سيجي من نفي بيع المجرى  
 في جواز بيع المجرى



بقوله المسئلة على ما هو تأويلهم في توزيع الخلاف وقوله فيقتصر على المدة المذكورة من  
 ثمة الذي هو فلا يلزم ذكر الخلاف في جبر الاستقار المتعلق بقوله والجواب على  
 قاس عليه زفر من ان الف وفيها في صلب العقد اه **قوله** وكذلك الف  
 في البيع بالرقم في صلب العقد لهما له الثمن فلا بد من الوقوف **قوله** ولو اشترى على انه  
 ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام اه **قوله** قال الامام القاضي ظاهره ان ههنا مسئلة  
 لا بد من حفظها وهي انه اذا لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام يفسد البيع ولا يفسخ  
 حتى لو اعتقه المشتري وهو في يده نفذ عقده وان كان في يد البائع لا ينفذ  
 وعلى هذا اذا اشترى عبدا ونفذ الثمن على ان البائع ان رد الثمن فلا بيع  
 بيننا جازا البيع بهذا الشرط بمنزلة شرط اختيار حتى اذا قبض المشتري  
 يكون مضمونا عليه بالقيمة ولو اعتقه المشتري لا ينفذ ولو اعتقه البائع  
 ينفذ انتهى ولا يخفى عليك مخالفه هذا المنقول لانه في قول المصنف اذا  
 مست الانفصاح عند عدم النقد وتصرح ان رجعي انه يفسخ العقد  
 عند عدم النقد الا ان ثبت في المسئلة روايتان **قوله** فان قيل احاجة  
 تندفع الى قوله حتى يجوز البيع قياسا وانما من غير خلاف فيه **قوله** في بحث لان شرط  
 انما يخالف للقياس لكن المراد قياس زفر **قوله** اجيب بان من الخيار لا يقدر على  
 الفسخ في قول ابى ج وجرهما الله لا بحضرة الآفواه **قوله** في بحث فانه ظاهره ان  
 انه لا يفسخ بمضي المدة بل يفسد العقد نقلة عنه في النهاية وغيره **قوله** وفي هذه المسئلة  
 قياسا في تقدم معناه **قوله** يعني تقدم في هذا القول بنصف ورق تخيضا وهو قوله  
 والقياس وهو قول زفر وستانه لا يجوز لانه بيع **قوله** يكون الرضا واخلال في حقيقة  
 الشرعية ولا يتم الرضا بالخيار **قوله** في بحث فاني بيع المكره بيع يرتب عليه احكامه  
 والارضا **قوله** لان البيع بهيئة اسماء **قوله** انما تل في صحة هذا التعليل **قوله** وقيل  
 وانما ذكر الصحيح مع ان الحكم في الفاسد كذلك حال المسلمين على الصلاح **قوله**  
 ولانه يعلم منه حاله بالادلة **قوله** والعقد قرا بتم **قوله** انتم مطوع قولهم ابريت

كذا في الجمل بينه والنهاية وهو الجواب

الامر ابراما اذا احكمته **قوله** لانا لو اوجونا على ظاهر اللفظ **قوله** يعني الاطلاق  
**قوله** لان الرضا امتناع عن التملك **قوله** الظاهر ان يقال عن التملك **قوله** وهو  
 قياس منه لاحد شرط العقد **قوله** في تسامح الظاهر ان الفسخ ليس احدهما في العقد  
**قوله** لان ذلك من التسامح وما هو كذلك ليس فيه شيء من الازام اه **قوله** العتق اثبات  
 القوة الحكيمية على ما بينت لانه اسقاط والظاهر ان يقال ليس فيه ضرر **قوله**  
 لان النكاح من عوالي النعم اه **قوله** في بحث **قوله** ولانه غير زائد على موجب التخيير  
**قوله** وكذلك الفسخ في مسئلتنا فلا ولي ان يقال اولانه مرضى به ولولاه  
 لما قدم على الايجاب **قوله** او هو مرضى به بالاقدم على سببه **قوله** سببه لا عتق  
 لا النكاح **قوله** حذره لدلالة قوله اه **قوله** ويجوز ان يكون قوله فايها اجاز جاز  
 خيرا بانها توبل المشهور في وقوع الانشاء خيرا وهو تقدير القول **قوله** المص  
 لان الخيار من موجب العقد **قوله** في بحث والظاهر ان يحل الكلام على التشبيه  
 والمباينة فيه ان كبعض موجب العقد **قوله** يصحح له بقدر الامكان **قوله**  
 وهذا وجه بونه اقتضاء **قوله** والظاهر ان اشتراط الخيار للغير جازا اقتضاء  
 تصحيجي جازا اقتضاء اه **قوله** في ظاهر عبارته تناقض مبينة انه جعل الخيار  
 تابعا للعقد اقتضاء ثم جعل اشتراط الخيار للغير اقتضاء ووقع التناقض  
 ان النيابة يثبت اقتضاء وان كان شرط الخيار يثبت بصرح اللفظ  
 للغير واما اشتراط الخيار للعقد فيثبت اقتضاء لانه لم يثبت صريحا في  
 ذلك **قوله** فالجواب ان المشتري اصراره **قوله** في بحث فانه لم لا يجوز ان  
 يقال هنا ايضا الاعتبار للمقاصد والغير هو مقصود البائع بطلان الثمن  
 وجوابه ان الثمن على المشتري بحسب وضع الشرع **قوله** لان عدم الرجحان تصرف  
 المالك **قوله** حاصله انه لا مدخل لعدم ثبوت الرجحان هناك لتعريف المالك في  
 ترتيب قوله رجحناه وكلمة لما تزع على الترتيب لان فيها تفصيل الثمن اه  
**قوله** والسبب فرع نصرة الايجاب **قوله** وكان الداخلة في العقد **قوله** ان في

على قول الامام ابن ابي عمير ان الامام اعظم  
 الاعتناق اشارة الى كونه  
 الاصحاحات ظاهرة







**اقول** لقائل ان يقول لم يذهب ابو حنيفة الى انهما فليلا حتى  
 ان يرضى وما الذي يترجح به جهة الرضا على الرد **قوله** وفيه نظر لاننا لان ان  
 اثبات اختيارهما **اقول** ولك ان تقول لو لم يثبت لكل واحد منهما اختيار  
 لما انعقد البيع في نصيب من رضى بالمبيع لكنه منعقد ولا كذلك لو كانا فليلا  
**قوله** وليس لاحدهما ان يتصرف دون الآخر **اقول** فيه ان ذلك ايضا كما فيه من  
 ابطال حق الآخر **قوله** ضرر للرد **اقول** اي طريق الرد **قوله** لان تفوق الملك  
 انما هو بالعقد **قوله** ان اراد تفوق الملك بين المشتريين فالمنع من الرد  
 ليس في ذلك وان اراد تفوقه بين البائع والراش فلتاتم انه بالعقد بل ينعقد المشتري  
**قوله** ليس لرد برده اه **قوله** يعني وكذا لا يرد اذا كان الرد موجبا للعيب  
**قوله** ليس في وسع البائع اه **قوله** لا يظهر فائدة هذا القيد فليتا **باب**  
**خيار الرؤية** قال العلامة الحاكم في المبسوط الاثر اية الى مكانه ثم طرأ  
 حتى لو لم يشتر الى مكانه لا يجوز بالاجماع انتهى **اقول** في كون الاثر اية الى البيع  
 او الى مكانه شرط يجوز سيما بالاجماع كلام **قوله** فان قيل هو معارض اه **قوله**  
 فيه كلام لان النهي يقتضي المشروعية **قوله** وفيه نظر لان عدم لزوم هذا العقد  
 اختيار **قوله** بل ذلك لعدم وقوعه منبر ما لو ما وفيه على ما فصله المحقق غاية في الباب  
 ان عدم الاتزام باعتبار ان سبقت له اختيار عند الرؤية وهذا لا يستلزم عدم  
 وجوده بدون فليتا **قوله** واختار معلق بالرؤية لا يوجد بدونها اه **قوله** هذا ايضا  
 لم يلاحظ في الصفحة المقابلة ان المعلق بالشروط يوجد قبل وجود الشرط بسبب  
**قال المحقق** ولان الرضا بالنهي قبل العلم باوصافه لا يتعلق **قوله** فيه ان عدم العلم باوصافه  
 غير مفروض فان غير المرفق قد يعلم بالوصف ويجوز ان يقال المراد هو العلم الشخصي  
 باوصافه **قوله** فاشبه الرد بالعيب **اقول** فيه ما **قوله** والضابط في ذلك اه **قوله**  
 يعني ان الضابط بينهما مما ذكر الى قوله ويعلم **قوله** ويجوز في غير الملك في الجملة **قوله** يعني باجازه  
 الملك **قوله** قبل نظر على هذا الكل مستلذان احدهما الى قوله والثاني اه اذا عرض

**قوله** وكذا لو شرط انهما حلوب او لبون اه قال  
 في المحاشية لو اشترى بقره على انها حلوب لبون  
 قال المحقق لا يجوز وبه كان يعني الشيخ انما  
 ان كانا دخلتا في المرفق في وقت الرضا ولا يجوز  
 لانه يترك على سبيل الوصف دون الشرط كما اذا  
 اشترى فرسا على انه املاج او كلبا على انه صيغ  
 وبه اخذ الفقهاء في اللبس وبه كان يعني  
 المصدر الشهيد وعليه فتشترى الفرس الامام اه  
**قوله** اما انتفاع البطن اه الانتفاع بالجميع  
 اه **قوله** صلاية على من اشترط اساعه  
 انتفاع الالهة صح بالجميع في شئ المبسوط  
 المحقق بتصحح الامام ظهر الدين المرفقاني  
 سبط ان مع سبعة

المبيع اه **قوله** ولك ان تقول هما ايضا بطلان الرؤية وذلك يكفي في  
 صحة الكلية فانه لم يقبل بطلان الرؤية مطلقا **قوله** والعرض على البيع اه  
**اقول** لان ان العرض على البيع ليس من التصرف في المبيع والسند ما ذكره المحقق  
 من جعل المالك ومعه منه **قوله** مانع من الفسخ **قوله** اي فسخ البائع استقلا لا  
**قوله** لا يمكن ردها **قوله** مطلقا او من التصرف مستقلا **قوله** وعن الثاني  
 بان دلالة الرضا اه **قوله** واجوب عن الثاني ان يقال ليس  
 بطلان اختياره هنا دلالة الرضا او صريح بل ضرورة تغذ فسخ هذه  
 التصرفات على ما يدعيه سباق كلام المحقق **قوله** كالمبيع بشرط اختياره  
**قوله** قال الاقوال يقال سام البائع التسعة عرضها وذكرتها وسماها المشتري  
 بمعنى سماها سوما ومنه ولا يسوم الرجل على سوما فيه اي لا يشتري كذا في  
 المغرب انتهى وقال العلامة الحاكم المسمومة طلب البائع المشتري لبيع تسعة  
 كذا في الفوائد انتهى **قوله** فان في رؤية جميع بينهما رؤية عورتها اه **قوله**  
 لا يخفى عليك انه الكلام في الرؤية التي يبطل اختيارها اذا وقع البيع بعد ذلك  
 فلا يبطل اختيار برؤية وجه العبد بعد البيع ولو رآه الفقرة فلا يستقيم هذا  
 الكلام الذي ذكره الشارح بل الاول ان يقال فان في رؤية جميع بينهما رؤية  
 عورتها وهما ليس في ملكها وهي حرام فليتا مطلقا يمكن ان يقال المقصود  
 اثبات المدعى بالطريق الاول وفيه ما فيه بل المراد الرؤية بعد البيع  
 وهي تسقط اختيارا اذا قبض بعد **قوله** ويشترط رؤية الكلام هذا الكلام  
 بعض المحققين على ما يعلم من معراج الدرر انتم **قوله** كلام الشارح في هذا المقام  
 بخالف المرفق **قوله** اذا قال امرئ بقبضه **قوله** فلا يبطل اختياره **قوله** وهذا اثر  
 الى تنوعه بالتوعين **قوله** ولعل ان رة الى كون القبض وهو رة تاما **قوله**  
 واثان م فان من ترك كل شئ اه **قوله** لا يجوز هذا الزم ان لا ينتهي التوكيد بالقبض  
 انما قصد كنه كلامه على السند الاخص فلا يجدى نفعا **قوله** لان الاختيار اه **قوله** السمع

**قوله** وكذا لو شرط انهما حلوب او لبون اه قال  
 في المحاشية لو اشترى بقره على انها حلوب لبون  
 قال المحقق لا يجوز وبه كان يعني الشيخ انما  
 ان كانا دخلتا في المرفق في وقت الرضا ولا يجوز  
 لانه يترك على سبيل الوصف دون الشرط كما اذا  
 اشترى فرسا على انه املاج او كلبا على انه صيغ  
 وبه اخذ الفقهاء في اللبس وبه كان يعني  
 المصدر الشهيد وعليه فتشترى الفرس الامام اه







مع شهادة القابلة وعن محمد اذا كانت المحصورة قبل القبض فيصح بقول الناس  
 انتهى ذلك كلام متعلق به بعد حجة **قال المحرر** والبرهان دفع الضرر عنه **اقول** اي عن البائع  
 ويجوز ان يعود الى المشتري والثاني اول عندى فان ما يتعلق بحال البائع ثم عند قوله  
 فاشنع كما لا يخفى **قوله** فان قيل قوله الاشتناع حكيم لا ينبغي ان لا يتناع  
 اذا كان ينبغي لا يرجع بانقصان اه **اقول** ان اراد دلالة هذه العبارة على كون  
 الاشتناع بفعله سببا مستقلا لعدم الرجوع فهو محتم وان اراد دلالتها على سببية في الجملة  
 ولو بالنظر في شرط او رفع مانع فسم ولا يرد النقص والرد الذي اوردته على جوابه ولك  
 ان تقول الباري للملابسة ولا يلزم الاطراف على وان كانت خيرة بانه لو اورد النقص  
 على قوله لان الاشتناع بفعله لكان اظهر اذ لا يردح ما اوردناه **قوله** وان قيل ان يقال في  
 الجواب عدم الرداه **اقول** ان خيرة بان عبارة الجواب السابق لا يبي عن الحكم على هذا  
 المعنى **قوله** فصار حاسبا **اقول** فيه بحث لعدم مناسبتها للتمام **قوله** فالجواب ان الانهاء  
 يحتاج اه **قوله** فيه بحث فان مراد القائل كيف يكونان كالاغنى ولا يجري فيها وجه الكسب  
 فيبقى ان على القياس فليت **قال المحرر** وجه الظاهر ان القيد لا يردح اه **قوله** وان قيل  
 المحقق يستفيد باعتقاده الولا فلم يجعل استغنيا **قوله** وان تناول من حيث بعد  
 ما ذاقه صار راضيا اه **قوله** فيه بحث فانه اذا لم يكن مالا وكان بيعه باطلا لا يقيد  
 رضاه صحة البيع كما لو رضى بشرا الميتة والدم حيث لا يصحح الشرع برضاه فالتقيد  
 بالابستلزام الرضا ضايع بل محتمل كما لا يخفى على المتأمل **قوله** لانه اقاله **قوله** لعل المراد لانه  
 كالاتا **قال المحرر** لكنه صار مكررا بشرعنا **اقول** قال ابن الهمام وقد يقال ان كسب البيع  
 اياه باثبات العيب لا يرفع من افضة وكونه مؤاخذا في حق نفسه برفعها وهي الافة  
 المحصورة للبائع الاول انتهى وفيه بحث **قوله** واجهه بوجه بانه من باب علقها اه  
**اقول** هذا الجواب لا يمام ظهر الدين **قوله** او بان جعل الكلام متضمنا اه **قوله** هذا الجواب  
 منقول عن العلامة حافظ الملة والدين الكافي فيه تأمل **قوله** فيقال لم يجز على دفع الثمن  
**اقول** اي لم يجز بشي **قوله** واقامة البينة حكم من الاحكام **قوله** اي وجه حكم فالضابط محذوف

قوله جدير باليمن كانه اه بر بيه قوله جدير كان  
 الملك ياتي وكان في قوله ما لم يكن ثمة من حلال  
 قوله لا يفسد به حكم ويندب لعدواه وانما قد يترك  
 كيداه والكفارة فانها واجبة ثم حط ان راج

**قوله** ان كان الثاني فليس ان يرد اه **قوله** معطوف  
 على ما تقدم في هذا القول وهو قوله فان كان الثاني  
 فاما ان يكون باقاره  
**قوله** بالانتهى مستند اه قال الحاكم قال الامام  
 من الدين لا يشترط

**قوله** وان كان الاستكمال انما هو بالنظر الى مفهوم الغاية وهو ليس بالانتماء فيه بحث  
 فان مفهوم الغاية لزوم تحقق عليه على ما طرح به في التلخيص خصوصاً في الروايات وكلام  
 المصنفين **قوله** لان المشتري انكر وجوب دفع الثمن لانه انكر تعيين حقه **قوله** ضمير  
 حقه راجع الى المشتري **قوله** فالجواب الاعتبار بالمعنى اه **قوله** ولعل الصريح في الجواب ان  
 يقال ان صفة الانكار انما يقتضي اسناد اليه لولم يكن انكاره في ضمن  
 دعوى خلاف الظاهر وهو هنا في ضمن ذلك فان الظاهر في البيع هو السلامة **قوله**  
 وان كان في الصورة مثلاً **قوله** فيه بحث فانه متردع صورة الابري انه يدعي وجود العيب  
 وثبوت حق الرد **قوله** وان كان موهوماً لكن يجب على القاضي اه **قوله** اذا سلم كونه  
 موهوماً فلا يجب على القاضي اعتباره والا فقلنا في قضاء عن امر موهوم فلعلم المضم  
 مرفعا الا ان يوق بين موهوم وموهوم وان منع تحقق موجب الجواب لانه البيع  
 او هو مع قبضه وفيه النزاع كما ذكره ابن الهمام **قوله** قد قضى باء الثمن الى حين  
 حضور الشهود لا مطلقاً اه **قوله** واذا كان كذلك فلا يلزم البطلان في الصورة  
 الاولى ايضا الا ان يقال التوقيت هنا لضرورة دفع الضرر والاصول لا طلاق  
 ولا ضرورة هناك **قوله** وعن الثاني بانه في دعوى عينة الشهود متم اه **قوله**  
 ولكن ان تجيب ايضا بان لم تنف الضرر عن المشتري بل قلنا ان ضرر البائع اكثر من ضرره  
 حيث اجتمع البطلان في يد المشتري دون البائع فليت **قوله** الجواب ان يكون  
 ذلك ما حاطه **قوله** ان ليس له غاية معلومة **قوله** هذا العيب في الحالة التي كانت اه  
**قوله** يعني في الكبر او في الصغر **قوله** وفيه بحث من وجهين الى قوله الثاني ان سلامة  
 الذم اه **قوله** وان ان تجيب عن هذا البحث الثاني بان في الرد بالعيب لا بد ان  
 العيب عند البائع ويعود عند المشتري حتى يردده ولا يلزم ثبوت الدين في الحالين للمنفذ  
 بالانقضاء بل كيفية وجوده في الحال **قوله** وقيل المراد بالكتاب اه **قوله** انما هو التلخيص  
**قوله** لان شمس الائمة ذكر هذه العبارة في قوله ثم قال والاصح عندنا اه **قوله** تصحيح  
 شمس الائمة لا يكون حجة على غيره **قوله** وهو المذكور في النوادر **قوله** في الاختلاف هو المذكور اه **قوله**



قوله في هذا الخلاف في هذه المسئلة اه قال لا نقض  
القاعدة في البيع الا عام او بغيره من جهة

وقيل لا خلاف في هذه المسئلة **قوله** بل قوله كقولها **قوله** والفوق ان التحليف شرع لقطع  
الخصومة اه **قوله** وكذلك البيّنات فاذا كان لها حكم مخصوص بهما فلم لا يجوز ان يكون  
التحليف حكم كذلك **قوله** لما بيننا الى قوله بل هما اولاه **قوله** تاثر **قوله** وحاده بعض  
القبض **قوله** اما قبل القبض فالحكم في المكسر والموزون ايضا كذلك **قوله** وقيل هذا  
اذا كان في وعاء واحد **قوله** اختار هذا القول في قضا وقاضي خان ولم يذكر غيره **قوله**  
لان رد البخر المعيب اه **قوله** في بحث **قوله** والنصف الا **قوله** يعني الذي لم يفسد **قوله**  
فان قيل ما يذكرون ما تقدم ان حكم العيب لا يتحقق يستويان **قوله** يعني ما تقدم في  
تحسينا وهو قوله وتنبيه بسلام المصنف حكاه العيب لا يتحقق سبب اه **قوله** لينتقض القبض  
من الاصل لما انفك **قوله** يعني ما تقدم بعينه تحميما وهو قوله فينتقض القبض من الاصل  
لعدمها وفيه العقد محله **قوله** في قوله في هذا قاله في الاسلام **قوله** وبجواب ان كونها  
اشترط او صحى اه **قوله** لا يخفى عليك ان نزاع القائلين انهما هو في صحة الرسل فلا بأس بحوايه  
الاول فليت **قوله** وقوله في النظر وهذا عيب مهم اه **قوله** انت خبير بان منع التسليم تمام  
يجوز اه احد فقوله ثم خارج عن الاداب وجوابه ان المنع متوجه الى ما جعله المختص من  
لمنعه لا الى سنده وبينهما فرق في الكلام في صحة المنع بعد اقامة الدليل على المقدّمه  
بدون التوضيح ليدل على ما قلنا من ان قوله في هذا هو ان يكون عيبا لا يمكن ان  
ينشأ عنه في ظهور صدق تعريضه عيبا عاده الفقه اعتبارا في التجهيز ومراعاة  
الجهتين وليس في الدلائل المقدّمه ما يقتضي الفاجرة العيب لم يقع المعترض ان حكم  
حكم العيب من كل وجه كما لا يخفى **قوله** ارايت لو ان بعض حرم امير المؤمنين اه **قوله** ليس  
في هذا كبر شناعة اذ لا يلزم رؤية البائع والمكسّر انه لو اشترى بعض حرم امير المؤمنين  
عيبا ان كان يلزمه ان يرى ذلك **قوله** ولهذا جاز طلاق آتاه وعناق عبده  
وهو لا يدرى عدوهم **قوله** بان زوج اولياده في صفه سوة لا يعلم كما من **باب**  
**البيع الفاسد قوله** ولقب الباب بالفاسد اه **قوله** ولعل الاول ان يقال في وجه التعقيب  
بالفاسد المعنى الا ان لم يطل المتعاقب **قوله** كما تسليم التسليم الواجبين **قوله** في خبره راجع الى

قال المصنف

**قال المصنف** كالبيع بالميتة **قوله** الميتة في اللغة وهو الزناات حثفت انفسه فلابد المحنونة ومثاله  
التي هي كالزناات بحسبهم حيث جاز بيعها فيما بينهم فانها ليست ميتة لثمة وان كانت ميتة  
**قوله** وعلى هذا الى قوله والبيع بالخمر والخمر فاسد اه **قوله** في بحث فان البيع بالخمر والخمر  
بعضه عند اهل الذمة فكيف يستقيم اراة العموم وجوابه انه ليس محرم ما عندهم بل فان  
ما لا يخفى **قوله** ان المذكور من خمر وخمر مال متقوم اه **قوله** وانت خبير بان قيمة المتقوم مما لا  
حاجة اليه في اثبات المطلوب **قوله** وانما قلنا بذلك **قوله** انما ربه الى قوله متقوم **قوله**  
لان مال عندنا بل هذا **قوله** فلا وجه تخصيص البعض **قوله** فاجوابه ان مالهم كل وطئها اه **قوله**  
وسيجي في فصل احكام البيع الفاسد منع عدم حل تناول الطعام المشتري شراء فاسدا  
وعدم حل وطئ الجارية المشتراة كذلك **قوله** الا انه غير متقوم اي غير معوز **قوله** غير  
لازم فالظاهر ان يقول غير معوز **قوله** وبيع ام الولد والمدة والمكاتب فاسد وعنه اهل  
**قوله** قال في قوله اي في حق نفسه لا في حق ما يقابلها تحق فان ما يقابلها ملكك بالقبض الا انه  
سيجي في هذا الباب ان البيع فيما ذكره موقوف **قوله** لا يدل على ابطال **قوله** والحق  
ان ينشأ عنه **قوله** وقال عليه قيمتها وهو رواية عنه **قوله** وقوله وهو اي نصيب من  
المدة ودون ام الولد ففي كلامه تساهل وسيجي في باب كسابة الجسد كمن المالك  
وغيره ان في تعيين ام الولد واليتام عن الى ح رجهه **قوله** فيمكن من الرجوع وتحقيق  
المعادنة **قوله** في بحث فانه اذا كان يمكن من الرجوع شرعا لا يتغير بمنازعة اذ لا وجه لها  
والا ولي عنه ان يقال بطله ولا يكون لانه لا يبيع اذ لم يكن مشروطا فيه بخيار كونه لازما  
فيستل في **قوله** قال وبيع المزابنة الرقة فيه ويجوز الرجوع فيما تقدم جاز والمزابنة التي  
من بيعه وذا يجوز **قوله** قوله الرقة فيه اي وحده وقوله ويجوز الرجوع اي كل اياها وقوله والمزابنة  
ميتة وقوله لا يجوز بضره **قوله** واي ثوب بنه **قوله** فيه مساحه لا يخفى **قوله** لعدم ما يمنع عنه  
**قوله** اي عن الانتفاع **قوله** قيل قوله لا يبيعه احراز اه **قوله** القائل هو الاتفاق في التخياري  
**قوله** وفيه بعد فوجه اه **قوله** فيه تاثر فان ينفع بما يخرج ويحصل منها في مستقبل الزمان  
اولا وانما فلا يخفى ان به **قوله** ولا يجوز بيع دو والمتر عنه الى ح رجهه **قوله** لا يدل على

قوله في نظر المصنف في هذا  
استدلاله انما هو في بيعه  
بجاءه ان لا يبيعه



رحمة الله عليه من الفرق بين بيع النخل وبيع دود القرح حيث جوز الاول تبعا دون الثاني **قوله**  
وهذه العبارة يشهد بها **قوله** تأمل **قوله** والابن الذي لا يملكه مطلقا الى قوله هل يصير **قوله** في  
رفع ما عسى ان يتوهم اه **قوله** هذا التوهم بعد ما سبق قوله ولا يلحق في الفرع **قوله** لانه  
مشروب هو وبيع مثله جائز **قوله** الماء مشروب طاهر ولا يجوز بيعه قبل الا حراز كالكل في علم  
ان جرد ذلك لا يكتفى **قوله** وتقرره الا في جميع اجزائه كرم اه **قوله** قيا من الشئ **قوله**  
لا يرد عليه الرق **قوله** يعني استغلا **قوله** فليس بال **قوله** اي يتقوم **قوله** فالله **قوله** وقد قال صلى  
عليه وسلم لمن ترفع الاصل والمستوصلة حديث **قوله** قال الزبيدي انما انشأه لا انتفاع به لما فيه  
من اهانته المكرم انتهى في بحث **قوله** واجيب بان البيع مبادله فلا بد فيه من البيع اه **قوله**  
فيه بحث اذ لو تم ما ذكره لكان البيع بائنا في التحقير والتعظيم جائزا وليس كذلك لان  
لا نظير لذلك في المبيع وفيه تأمل وبقا ما ذكره كلام على السند ولعل الاول في جواب  
السؤال ان بعض الاشياء خلقا فلهذا جعلها ملكا اهانه له لكونه حيا عن ربه وبعض  
الاشياء اخبر الله تعالى عن ايرة الانتفاع والملكية فجعله ملكا رافع له عن ربه  
ولا بد في اجاب شئ واحد من متنا فيان في محلتين مختلفتين لا يرى ان الشمس  
تبيع التوبة لسود وجهه القصار ويعقد الملح ويذهب الشئ فليس **قوله** فليس ذلك  
**قوله** اي ما ذكر من الاهانته والا غار **قوله** من البيع في شئ **قوله** لعل المراد ان البيع  
ليس موجبا تاما لها حتى يرد السؤال **قوله** فاجواب انه نهى اه **قوله** فيه بحث **قوله** في قوله لانه  
حفظ من الماء **قوله** فان قيل سلمنا انه لغيره لكن ليس في كسب الغيب في ملكه  
البيع وان وجد في ارضه فالما ليس الملك له فلا يجوز بيعه لاتباعه ولا منفردا  
لا حاجة الى وجود العين في ملكه للبيع وقت البيع كما في الاستصناع والسلم في بيعه  
قوله والماء ليس ملكا فلنا اذا وجد في ارضه وانفق اخر يضمن علم انه ملكه كذا في  
شرح شاحان الا انه يخالف لما ذكره في شرح قول المحقق ولا يجوز بيع المراعى كما سبق  
فليس تأمل وبيحي في اخر كتاب الشرب انه يضمن اذا سقى من شرب غيره **قوله** والود  
والزينة ينجح على ما قالوا اجنب مع اتحاد اصلها **قوله** الوداري يفتح الواو وكسر

والزال للمحبة توب منسوب الى وذا رقية بغير قنن والزينة ينجح توب منسوب الى زينة رقية  
بجاري كذا في المغرب **قوله** وانت في جائز بال اتفاق مطلقا **قوله** الامن وادته نفس عليه  
عليه الاتفا في غيره **قوله** فقالت عايشة رضي الله عنها بنسب شربت **قوله** اي بحيث  
الشراء من الاضداد **قوله** ان الله ابطح حجة وجهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**قوله** هذا على سبيل التوضيح والتمهيد **قوله** فلا يكون ذلك بل لانها تفرق بابه **قوله**  
فلا يكون اي الوعيد قوله ذلك اي لكونه المبيع الى العطف قوله لفرق بابه اي بالبيع الى العطف  
**قوله** دليل على انه لا يرد الا لعدم القبض **قوله** فيه بحث **قوله** وبما انه انا وجعلنا بآراء  
ما بعها **قوله** انت الضمير الراجح الى الموصول باعتبار كونه عبارة عن الجارية **قوله** والاول  
ان يقال جهات يجوز تقضية وجهه لنفسه ويقضيه **قوله** فيه بحث ثم اعلم ان الضمير الاول  
في يقضيه راجع الى الجواز والضمير الثاني في تقضيه راجع الى الفساد **قوله** وفيه نظر  
اما اوله فلان كونه مجتهدا فيه اه **قوله** كوزان يقال المراد من قوله مجتهد فيه انه محل الاجتهاد  
قال له وقوله الجواز الثاني دليل على ذلك فانه لو لم يكن محل الاجتهاد ولم يخالف  
فيمتد بر **قوله** ومع ذلك تعدر فساد ذلك اه **قوله** واجيب بان السلم مناه على المضاربة  
فذلك اعتبر فيه شروطا وجبة في مطلق البيع فيسلبه السرية بخلاف ما نحن فيه واجاب  
في الكافي بجواب اخر فاجبه **قوله** لان شمس لا يبيع قال البيهقي في المذهب **قوله** لعل لقوله ولا  
**قوله** والثاني المعاصد **قوله** يعطوف لقوله اهدما انه قال النخعي اه **قوله** ومن اشترى  
سمنا في رزق فرد الطرف **قوله** ذكره استطراد في فانه ليس من مسائل البيع الغاسد  
**قوله** في قوله او رثما **قوله** وصورة ارضها بان كانا في فاسلم فانت قبل التحليل  
فورثها الوارث **قوله** لا يقال الوارث الى قوله لان ثبوت الحكم **قوله** لان ثبوت  
الحكم اه جواب لقوله لا يقال الوارث اه **قوله** لانه في الحقيقة اه **قوله** جواب لقوله لا يقال  
نهى النبي صلى الله عليه وسلم اه **قوله** لانه معلول اه **قوله** جواب لقوله لا يقال في البيع  
بجاء مع كونه شرطاه **قوله** مفضيا الى الزيادة العارية عن العوض وفيه بحث **قوله** لانه  
مال **قوله** جواب لقوله لا يقال لا يطلو اه وقوله مال اي في حكم المال **قوله** فلا بد ان



بفسر قول المصنف كيف يستقيم هذا الكلام بعد ما فسر المصنف بقوله **قوله** وبيان قايمة  
 اه **قوله** فانه **قوله** لان الباع في البيع العيين بطل **قوله** في البيع بطل **قوله** لان الباع في البيع العيين بطل  
 بيع دين وبيع الاجل فيه البطل **قوله** وللميراث بطل **قوله** ان اراد ان يخرجه ببعاله  
 فلا يفيد وان اراد جريان بطرح الاستقلال فظ انه ليس كذلك فليتأمل في دفعه  
 ومن يشترى فعلا على ان يخرجه الباع ويشترى فاسد **قوله** اراد بانقض الصرم  
 تسمية للمشي باسم ما يؤول اليه كذا في شرح الكافي وغيره بشرط ان ينفصل عنه حقيقة على طريقه  
 الاستحسان **قوله** ومن قد وجب جاز البيع ايضا **قوله** لفظ ايضا من كلام صاحب الجعدي  
**قوله** ولما ان الفساد للمنة وقدر يقع قبل تفرقه وهذا جهالة في شرط زائد لا في  
 العقد فيمكن إسقاطه **قوله** يعني على أصلكم اما عند زفر فالكفاح الى اجل جائز والشرط بطل  
 كفاية في الكفاح **فصل في الحكم في البيع عند نأه** **قوله** اي ما يطول عليه لفظ البيع  
 غير ما **قوله** في اول البيع **قوله** بخلاف البيع **قوله** من نوع مساحمة **قوله** وقد ان يكون  
 في العقد مالا لان لفظة **قوله** سند كرها **قوله** ذكره بعد ورق تام تحميها وهو قوله وشرط ان يكون  
 في العقد عوضان كل واحد منهما مال لتحقيق ركن البيع اه **قوله** وقد تقدم الكلام في البيع  
 في اول البيع **قوله** الفاسد **قوله** انتهى نسخ المشروعية **قوله** جوابه وبأنه العون ان اراد بانه  
 ترتيب الثمرات المطلوبة من المنهي عنه عليه شرعا فلان ذلك لان القضاء بين النهي  
 والمشروعية بهذا المعنى كيف وهو اول المسئلة وان اراد بها المأذونية شرعا فاسلم  
 ولا يلزم من انتفاء المأذونية شرعا انتفاء ترتيب الاحكام فليتأمل **قوله** وبالمقابلة **قوله**  
 ظاهره عطف على البراءة ولا يوافق للمتن اذ لا يخصص فيه كميته بجعله مما يلزم في عام  
**قوله** وان البيع الفاسد مشروع باصله **قوله** لعل قوله مشروع باصله مجاز عن حقيقة  
 بقرينة آكله كيوصل لتمام بين كلامه فقام **قوله** ركنه مبادلة المال بالمال **قوله** يعني  
 حقيقة ولا فرق بين الايجاب والقبول او ما دل على ذلك **قوله** وفيه كلام **قوله** اي الكلام  
 مفروض فيما اذا كان في العقد عوضان هما مالا **قوله** انتهى **قوله** معارضة للدين  
 الثاني **قوله** بقر المشروعية **قوله** يعني ترتيب الاحكام المطلوبة منه عليه شرعا لا بمعنى

ولان

المأذونية شرعا **قوله** لا يقتضاه التصور **قوله** يعني تصوره موجودا شرعا تصورا  
 للواقع فاذا كان موجودا شرعا يترتب عليه الآثار والاحكام المطلوبة اذ هو معنى الوجود  
 الخارج على ما بين في موضعه **قوله** ففصل البيع **قوله** مع قطع النظر عن وضعية **قوله**  
 مشروع **قوله** اي مأذون فيه فقوله ففصل البيع مناقضة واثارة الى الجواب عن دليل  
 ان فعل والنهي ليست للتفريع بل عاطفة للتعقيب الذكر **قوله** ليكون النهي مانعا  
 عن ذلك **قوله** اي عن المشروعية **قوله** لكن لا بد فيه من فتح مقتضى النهي **قوله** مقتضى  
 النهي حال **قوله** لانها من مواجب العقد **قوله** النظم **قوله** يقال من مواجب الملك  
 الا انه اراد بالعقد الملك الثابت به بخلاف ما في رعيهنا غيبنا **قوله** والجواب عن الاول  
 انه تم اه **قوله** لا يرد عدم ثبوت الملكة بالقبض في البيع الباطل لكونه كلاما على  
 السند **قوله** لان الشرط اهدر **قوله** لا يخصم ان يقول الف والهدر الغير ايضا  
**قوله** فان القبض يوجب الضمان **قوله** ان اراد بعد اهلاكه فاسلم وليس  
 الكلام فيه وان اراد جين قيام المبيع او اعم فممن على الواجب رد عينه  
 فلا يلزم اجتماع البدلين في ملك شخص ولو صح ما ذكره لملك المقتصد  
 بالقبض جريان ما ذكره فيه فليتأمل فان جواب النقض بطل ما سبق  
 في باب خيار الشرط من قوله حكم للمعاوضة والمقام بعد محله كلام **قوله**  
 باذن الباع اشارة الى صحة الاذن **قوله** في حصول الاثارة مما ذكره  
 خفاء ولعله مراده هذا القول اه **قوله** كما اذا قبضه **قوله** ينبغي ان يكون الثمن  
 ثابته على ما يدل عليه تفسير الاذن دلالة في اول الفصل **قوله** والقاسد  
 يجب اعداده فلم يثبت المقتضى **قوله** في التفريع كلام فان للبيع الفاسد  
 وجودا شرعيا ولم لا يكون ذلك في ثبوت المقتضى ثم افقوا قوله يجب اعداده  
 فلم يثبت المقتضى يعني يجب اعداده شرعا فلم يثبت المقتضى شرعا **قوله** **قوله**  
 يستحقق ركن البيع **قوله** يعني يظهر تحققه فان الفاسد قد يستحق في المعنى  
 العام للبطل ايضا **قوله** فان كان الاول كان اه **قوله** كان الظاهر ان يقول فان



كان الاول فذلك لقوة الف والانه عدل عنه الى ما يراد بعد ذلك فتم من قوله اما  
اذا كان بعده ولينعلق به قوله بحضرة صاحبه فيستدبر **قوله** فكل من منهما ذلك اذا كان قبل  
القبض اه **اقول** لا يخفى عليك ان الكلام فيما بعد القبض وحكم ما قبل القبض قمع ولبس في تقرر  
ركاكة ظاهرة **قوله** كذا في الزخيرة والابيض والكافي **قوله** وهو ظاهر كلام القدر والى هنا  
ولا يخفى عليك ما في دليلهما من القوة **قوله** وكل من ملك بالقبض **قوله** ليس في تفسيره بقوله  
بالقبض كغيره فائدة **قوله** وجواز التصرف اه **قوله** لعل المراد من جواز التصرف هو ان يتصرف  
عليه الاثر كغيره بالنسب **قوله** لانه عند صحة الاخذ اه **قوله** الكلام في صحة الاخذ بعد ما يتعلق  
بالدار حتى الغيرة لا يظهر ان يعلق الرجحان لسبق حتى الشفع كما سياتي في كتاب الشفعة  
**قوله** على ما مر انفا من قوله يتعلق حتى العبد **قوله** والاولى ان يجعل قوله على ما مر انفا  
الى الادلة الثلثة التي ذكرها المصنف انفا **قوله** بل المراد به ما اخذه البائع في مقابلة المبيع  
عوضا كان او نقدا ثمتا او قيمة **قوله** فيه بحث **قوله** والقرض الفاسد اه **قوله** على ان  
**قوله** قوله والقرض مستند وقوله على الرايتين خبره **قوله** وفيه تأمل **قوله** لانه لما قال  
مارويت لان النزاع كان في الرواية لا في بيان المذهب فجوز ان يكون الشك  
في المذهب ايضا بل لا يبعد ان يقال ذلك هو الظاهر ثم قوله مارويت صريح في نفى الرواية  
لا في الشك فيها الا ان براد بالشك خلاف اليقين مطلقا **قوله** اه **قوله** انما يستقيم على الرواية  
الصحيحة وهي انما لا يتعين اه **قوله** فيه بحث فان عدم التعيين سواء كان في المقتضى  
او ضمن المبيع الفاسد انما هو في العقد الثاني ولا يضر تعيينه في الاول فقولنا انما يستقيم  
اه فيه ما فيه **قوله** لا على الاصح وهي التي تقدمت اه **قوله** يعني تقدمت ذكرها بقرينة تجنبنا قوله  
ثم ان كانت دراهم النخ فأكمة باخذها بعينها لانها فيه يتعين بالتعيين على رواية  
ابن سيمان وهو الاصح **قوله** لان انجبت لما كان لعدم الملك اه **قوله** كلب في ما مر هذا  
البحث ما هو صورته وقد استشكل قوله بعد ضمان فبمعناها ان الكلام في انجبت لعدم الملك  
واذا ادعى الضمان فقد ملك على اصلها ثم اذا زعم بعد ذلك لم يكن انجبت لعدم الملك الجواب  
ان التعدل ليس من اسباب الملك وانما ثبت مستندا للضمان وفي الاستدلال بالعدم شبهة

العدم بالحقة بحقيقة العدم فيما يتبين على الشبهات والصدقة بتعني عليها مكان الزرع  
فيه حكم عدم الملك بالنسبة الى الزرع فالملك بعد الزمان لا يفيد طيب المقتضى لا  
طيب الزرع كما حصل لانه بالنسبة اليه كالعدم انتهى ونحن نقول فحلي هذا يكون في  
رجح المقتضى المضمون شبهة انجبت وفي ربح الدراهم المقتضى المضمون  
شبهة الشبهة ادعى مقتضى تقيده يكون فيما شبهة الملك ولا ينفعه المبالغة  
التي ادعاها في كلامه حيث لا يخرج به الى الحقيقة فليتنا مل **فصل فيما يكره**  
**قال المصنف** والبيع عند اذان الجمعة قال الله تعالى وذر البيع اه **قوله** قال الزبيدي  
وذكر في النهاية انها اذا تباعا وهما يمشيان فلا بأس به وغراه الى اصول  
الفقه لا يبيح وهذا مشكوك فان الله تعالى قد نهى عن البيع مطلقا فمن اطلقه  
في بعض الوجوه يكون تخصيصا وهو نسخ فلا يجوز بالرأي انتهى وفيه بحث **قوله**  
لقوله عليه السلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبينه **قوله** فيه بحث  
الله يجوز ان يكون دعاء على من فرق ويجوز ان يكون خبرا **قوله** والاصل فيه ما قال  
صلى الله عليه وسلم **قوله** على ان يكون ما مصدرية **قوله** ووجه الاستدلال بالاولاه  
**قوله** لا حاجة في صحة الاستدلال بالادرك وادرك الى التكرار نعم يتقوى الاستدلال  
بتكرار الامر **قوله** بقوله صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدته وولدها حديث  
**قوله** الدعوى عامة والحديث مخصوص بالولد والولد **قوله** فهو بيان لما عسى  
يجوز به احاق الغيرة بالدلالة اذا سواه **قوله** دعوى الحب واه فيها اذا كان  
احدهما عم او خالا للمور والنص مشكك ولاشارة الى ذلك قال عيسى  
**قوله** اولزم التزم القول بتخصيص العطل **قوله** فانه ظاهر ان العلة هي الرجم المحرمة  
غير المستلزم ضررا بالملك وبالصغير قصدا **قوله** واما الثالث فلان منع التنوين اه  
**قوله** فيه بحث **قال المصنف** لا الضرر به **قوله** قال ابن الكمام ان بالملك المضمون من قوله  
ومن ملك مملوكين انتهى فيه بحث **قوله** والطلاق التنويني بذكر اه **قوله** لا يخفى ان  
قوله وجاز البيع بدر على التقييد نعم لا كلام في اطلاق التنوين الواقع في الحديث **قوله**



واجواب عن الحديث انه محمول اه **قول** في ادرك وادرد **قوله** او بيع الآخوه  
**قول** في ادرك ثم لفظه او هنا لمنع المخلو **قوله** **الاقالة** فان قيل  
ما الجواب عن انتفاض حدة البيع بالاقالة قلت المراد من المبادلة في تحدد  
البيع هو ما كان مبادلة ابتداء لا ترا جعاً بطريق الرفع بقرينة مقابلته لا في  
البيع **قوله** ومن من القيل لامن القول **قول** في مجموع اللفظة قال البيع قبلاً  
واقالة فسمي **قوله** والتميز للسلب **قول** فاقال بعض ارا القول اي القول  
الاول وهو البيع **قوله** وشرطها ان يكون بالثمن الاول اه **قول** لو كان شرطاً  
لاشقي بانتفاءه وليس كذلك بل الظاهر انه من احكامه **قوله** واستدل ابو يوسف  
بمعناه اه **قول** منقوض بما اذا كانت الاقالة بلفظ فاستجرك او تاركك  
فانهما خرج من اجماع جريان الدليل فيه **قوله** فلا يلزم من ارادة المجاز **قوله**  
**قول** اي المعنى المجازي **قوله** وذلك مصير الى المجاز مع امكان العمل بالحقيقة  
**قول** الا بريد انه يجعله فسخي اذا لم يمكن جعله بيعاً وذلك ان تقول يجوز  
ان يكون لفظ المجاز مجازاً عن المنقول بعلاقة المسابرة فالمعنى لا يلزم من  
ارادة المعنى المنقول اليه في موضع لوجود الدلالة على ما اراده يعني النقل  
اليه ارادة المعنى المنقول اليه في سائر الصور عند عدم النقل عليك بالتدبير  
فان قيل بما اذا ثبت النقل قلت باستعماله في عرف الشرع في مبادلة  
يتفرع على مبادلة سابقة ويترتب احكام البيع عليه على ما يفهم من كلام  
ابي يوسف فعنده مجاز شرعي في الفسخ **قوله** معناه على ذلك التقدير  
هذا العبد اه **قول** مستعينا بالله لا ثم ان معناه ذلك بل معناه بعتك  
هذا العبد الذي كنت بعته مني سابقاً فانه ليس مجازاً عن مطلق  
البيع بل عن بيع كائن بعد بيع بينهما في هذا المجرى على ما بناه على كلام  
المجيب وايضا المجاز خلف عن الحقيقة في حق الحكم عند ابي يوسف وحده  
كما حقق في علم الاصول **قوله** وذلك يقتضي نفى سابقة العقد **قول** الاول

يقول

ان يقول لا يقتضي سابقة العقد **قوله** لانه ليس لها ولاية على غيرها **قول**  
ليصرفا موجب البيع عنه **قوله** اما لا يمكن اثباتها في الرفع **قول** لفظه اما هنا  
ليست في مقامها والظاهر ان يقول بدلا لكان **قوله** والاول رد المختلف  
على المختلف **قول** ردو المختلف على المختلف ليس بجذو وعنده وله نظائر في  
هذا الكتاب مع ان المقصود من هذا الكلام اثبات ان ذلك من جهة  
لا اثبات من جهة فليتأمل **قوله** يعني بالانفاق **قول** اتفاق ابي يوسف  
لا يخفى عن بحث لعدم ظهور المانع من البيع **قوله** لان الاقالة وان كان لها  
حكم البيع اه **قول** تعليل بقوله ولا يشك بالتمايم اه **قوله**  
المراوحة **قوله** المتولية **قوله** وغير التاركة اه **قول** من الذي فيه اختيار  
ومن الفاسد **قوله** اما الاول الى قوله واما الثاني فلان المقصود **قول**  
المسند في قاضي خان **قوله** وذلك لان قوله بالثمن الاول **قول** الثمن الاول  
غير متعين فكيف يكون عينه ملكا للبايع ويشهد عليه تعليل عدم جواز  
المراوحة في الصرف والاول ان يقول لا يسير الى الاول اذ لا يتصور ذلك  
**قوله** من جنس رأس المال الدراهم **قول** قوله الدراهم بدل من رأس  
المال **قوله** من الدراهم **قول** بيان لجنس **قوله** او من غير الدراهم **قول**  
عطف على من جنس **قوله** من الدراهم **قول** بيان لغير **قوله** او على العكس اه  
**قول** بان يكون رأس المال دنانير ولا يخفى عليك ان ما نقله من ذلك  
الكتابين انما يتولد على عدم اشتراط ما ثلثة الربع لرأس المال حسب  
لا على عدم شرطية ما ثلثة الثمن الثاني للاول في جنس **قوله** واجواب عن الاول  
انما لا ثم صدق التعريف عليه اه **قول** فيه بحث فانه لا يجوز البيع الفاسد  
ويصدق عليه مبادلة المال بالمال ويجوز ان يقال الموقوف هنا هو المراجعة  
الصحيحة والمراد بالنقل هو النقل الصحيح الشرعي لان المطلق ينصرف  
الى الكامل ثم اقول ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض الاول بان يقال



المراد بما ملكه هو المملوك المعهود الذي كان الكلام الى هنا في معنى السلع  
او المراد بالعقد الاول العقد المعهود الذي كان شكك فيه وهو بيع العين  
بالثمن فان التسم والصرف لم يبين الكلام فيها والفرق بين الجوابين  
ظاهر فان الاول اشمل **قوله** واذا لم يكن الثمن لنفسه مراداً يجعل مجازاً  
**اه** **قوله** لا بد للمجاز من قرينة وهي غير ظاهرة هنا **قوله** شبهة حصول الزبح  
الحاصل بالعقد الاول ثابته بالعقد الثاني **قوله** قوله بالعقد الثاني متعلق  
بحصول **قوله** لانه كان على سرف السقوط **اه** **قوله** سيجي نظيره في كتاب  
الاكراه **قوله** وانما قيد بالدين المحيط برقبته الى قوله والصدور الشهيد وقا  
خان ولم يقيد الطحاوي والعقابي واحق فيه لما ذكرنا **قوله** وانما  
لم يقيد اذا دخل في حق الحكم المذكور وهو عدم جواز بيعه مراعاة الاعلى  
الثمن الاول وانما فائدة لثبوت صحة العقد الثاني وعدمه تامل  
ثم في قوله والصدور الشهيد بحث وان شئت فعليك بطلان غايته  
البيان **قوله** وسبب المصير الى هذا بقوله ولو لم يكن الاجراء **قوله** في الاشارة  
خفا **قوله** ومن اشترى مما ينقل **قوله** احذر من المدبر **قوله** فانه  
لا ينقل نقلاً شرعياً **قوله** فان تخصيص الطعام يدرك على ان الحكم **اه** **قوله** فيه  
ان الخصم يبايع في كون المفهوم حجة ولو سلم فلا يعارض المنطوق **قوله**  
معروف بين الصحابة **قوله** فيه تأمل **قوله** واجيب بان عدم جوازه **اه**  
**قوله** الا عراض كان متوجها على الدليل المعقول لا على الاستدلال  
بالحديث فلا يستقيم هذا اجواب **قوله** فلم يلحق به **قوله** اي بطريق الرواية  
**قوله** رجوع الى اطلاق الحديث **قوله** اي عمومه **قوله** ولما ان ركن البيع **اه**  
**قوله** اذا استدلل بخبره اذا باع العقار الغير المقبوض بربح يلزم زبح ما لم  
يضمن وهو منتهى ما جواها عنه **قوله** ومنع انتفاء المانع في العقار فانه  
غير الانفاس وقد يوجد بالرد بالبيع **قوله** ضمير فانه راجع الى المانع وخبره

في قوله

في قوله واجيب بان راجع الى الرد **قوله** واجيب بان لا يصح **قوله**  
المجيب هو الاتفاق **قوله** لكن التخصيص لبيان انه لم يدخل في العام  
**اه** **قوله** فيه بحث فان لفظه ما لم يقبض يتنا والعقار ايضا  
والقياس يختصه بالمنقول **قوله** وان يكن وقع التعارض **اه**  
**قوله** فيه تأمل اذا لا يظهر التعارض بينه وبين ما روي سند الى لا يخرج  
وبينه وبين ادلة الجواز **قوله** اذا كان مختصا لادلة الجواز كيف  
يوجد التعارض **قوله** قال الله والاجارة قيل على هذا الخلاف **قوله** قال  
العلامة الكاكي وفي الايضاح ما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارته  
لان صحة الاجارة لملك الرقبة فاذا ملك التصرف في الرقبة ملك  
التصرف في التتابع وما لا خلا وفي الضوائد الظاهرية وقيل الاجارة لا يجوز  
بلا خلاف وهو الصحيح لان المنافع بمنزلة المنقول والاجارة تملك المنافع  
فيتمتع جوازها لذلك وفي الكافي وعليه الفتوى انتهى قوله لان المنافع بمنزلة  
المنقول **اه** في الفصل التاسع عشر من الفصل العاشر والشيخ الامام  
ابو الفضل الكرماني او رد عليه اشكالاً انه اذا آجر المستاجر قبل القبض  
يجوز ولو صح ما قال لا يجوز انتهى قال ابن البرزاني وانت خبير بان  
العين قائم مقام المنفعة في حق ارتباط الاثنين فينظر ان الى مقام  
به المنفعة انتهى وما ذكره تأييداً لا شك لا جواب عنه كما هو ظاهر  
عبارة **قوله** لعدم تعيينها بالتعيين اي في النقود **قوله** فيكون الدليل حق  
من المدعى **قوله** وكذا الخط لان كل الثمن صار مقابلاً بكل المبيع فلا يمكن  
اخراج فصار برأيه **قوله** **قوله** وكذا الخط اي لا يلحق باصل  
العقد قوله فلا يمكن اوجه اي اخرج كل الثمن عن المقابلة بكل المبيع  
قوله فصار اي كل واحد من الزيادة والخط فانه الذخيرة وفي المحيط  
البركاني في الفصل الحادي عشر من كتاب البيع واذا اوصى بعض الثمن



قبل القبض او ابراه عن بعض الثمن قبل القبض فهو حط ايضا  
 وان كان البائع قد قبض الثمن ثم حط البعض او وهب البعض  
 بان قال وهبت منك بعض الثمن او قال حططت عنك بعض  
 الثمن صح ووجب على البائع رد مثل ذلك على المشتري ولو قال ابراه  
 عن بعض الثمن بعد القبض لا يصح الا ابراه انتهى ووجه الفرق مذکور  
 في الكتابين المذكورين فراجعها فانه مهم في الغاية **قوله** واذا صح  
 يلحق باصل العقد لان الزيادة في الثمن كالوصف له **اقول** الزيادة  
 في الكميات والموزونات والمعدودات ليست بوصف فكيف  
 يصح الاتحاق فيها اذا كانت مبيعة **قوله** ووصف الشيء يقوم بذلك  
 الشيء **اقول** وعند ان المراد بالوصف هو كون العقد خاصا ورابعا  
 وعدلا على ما يدبر عليه سياق الكلام ولو صح ما ذكره لبق النقيض لخط  
 بلا دليل ولا جنى ما فيه **قوله** فان قبل لو كان حط البعض صحيحا لكان  
 حط الكل كذلك **اقول** يعني بطريق الاتحاق والافضل هو الصحيح بطريق  
 البر والصله بالاتفاق **قوله** فالشرط فيه قيام الثمن **اقول** والاكمل ان  
 يبيع **قوله** لانه اما ان يبق بيبعا باطلا **اقول** كما سبق في احكام البيع  
 الفاسد **قوله** فيلحق حط البعض اه **قوله** لا يكفي لتبذير الحاق عدم  
 الحاق منه بل لا بد من مقتضى ايضا ولم يبين فلا تنقيم التوزيع **قوله**  
 والزيادة في المبيع جائرة **اقول** بعد الملاك **قوله** حيث يلزم  
 من ثلثة ان يقضوا **اقول** العبارة الصحيحة ان يقضوه من ثلثة  
 شيئا يلزم تقديم معمول ما في خبر ان عبده وتصحيح ما في الكتاب بمعمل المذكور  
 تفسير المقتضى قبل ان **باب** **الربوا** **قوله** لما فرغ  
 من ذكر ابواب البيوع التي امر الله بها شرعا **اقول** لا يقال  
 البيع الفاسد من جهة تلك الابواب وليس مما امر الله بها شرعا

لان كون اكثر الابواب ما موردا بالمباشرة يكفي لقضه **قوله** عن  
 العوض المشروط **اقول** صفة العوض يدبر عليه تعريف السخاقي في  
 المحاكات بقوله الربوا هو الفضل المستحق لاحد المتعاقدين في  
 المعاوضة المحالي عن عوض شرط فيه تدمر وبذلك عرف النص في هذه  
 الصحيفة **قال المصنف** الربوا محرم في كل مكيل **قوله** في اكثر النسخ الربوا  
 في كل مكيل او موزون بين جنس ومعناه حكم الربوا وهو بثوت  
 احرمة ثابت او داخل او جار او مستوفى كل مكيل **قال المصنف** وهذا  
 اشمل **اقول** قال ابن الهمام لكنه يشمل الذرع والعدول من احوال  
 الربوا انتهى ويمكن ان يقال الالف واللام في القدر للتقدير والمراد  
 الكيل والوزن **قوله** ومعنى الثاني يبيعوا **قوله** كان الظاهر يبيعوا  
 احفظه **قوله** وكذلك في الموزون اه **اقول** اي وكذلك المراد بالمخالطة  
 في الموزون المخالطة من حيث الوزن بدليل وزنا بوزن حذف قوله  
 بدليل لانه سباق الكلام على تقديره **قوله** وجنسه لا يكون لما اثر في  
 تحريم الربا **قوله** ضمير لما راجع الى قوله واجنسه شرط اه **قوله** ولما قل ان  
 يقول الى قوله لانه لا ينفك عن التقابل اه **قوله** فيه بحث فانه اذا لم يتحد  
 اجنس لا يظهر انتفاء التقابل والتولى وانتفاء تنعيم الفائدة **قوله** ولما قل  
 ان يقول انما يلزم حرمه الربوا عند فرت شرط **اقول** اذا كان مراعاة  
 شرط **اقول** واجبا على ما يدبر عليه الحديث فترك الواجب حراما لا مكروه  
**قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالحرمة ما هو حرام لغیره وهو معنى الكراهة  
 اه **اقول** فيه بحث فان الحرام ما ثبت بدليل قطعي والمكروه هو الثابت بظن  
 كالنقض والواجب الاير الى مضادة البيع المكروه بالفاسد فيما سبق **قوله**  
 ولما قل ان يقول قد تبين ان المخالطة شرط لجواز البيع في الربويات اه  
 وعلمت بما بالقدر واجنس اه **قوله** فيه بحث فان العمل هو وجوب المخالطة



**قوله** وان كان علت ذلك غير القدر اه **قوله** اذا كان علت ذلك عنده غير  
القدر صدق ان القدر لا يحتم التا فلا يظهر وجه التخصيص **قوله** وشبهة  
العلته ثبت بها شبهة الحكم الى قوله فيتحقق شبهة الربوا اه **قوله** انت  
خير بان التا بت بحقيقة العلة حقيقة حصة الفضل لا حقيقة الفضل  
فينبغي ان يثبت بشبهة العلة شبهة حصة الفضل لا شبهة الفضل فلا يكون  
بيع المردى بالمر وبين والعبد بالعبد في ما ذكره ان ارجح مغالطة  
لا يجدي شيئا الا يرى الى قول المصنف بعد طور فعل هذا الوباغ المحنطة  
لجسمها الى ان قال لتوهم الفضل فليت **قوله** وهو ما ذكرنا **قوله** يعني  
قوله قيل رتبة اسطر نحينا وما جرى فيه ربوا النسبة مال الربوا من  
وجه اه **قوله** فالجواب ان جهالة التا ربح وتطرق احتمال التا وبلا  
منعاه عن ذلك **قوله** اذا تعارض المحرم والمبيح فالترجيح للمحرم  
احتمال على ما فصر في كتب الاصول وهذا يكفي للاستدلال لان  
دالت فعية يستدلون بما يروى عن عبد الله كما لا يخفى على من  
نظر في كتبهم **قوله** فان قيل اجماع الصحابة على حصة التا  
**قوله** اجماع الصحابة مبتداه وقوله على حصة التا خبره  
**قوله** واما التا في فلان الزعوان مثنى اه **قوله** لا يظهر كون  
هذا اختلاف في معنى الوزن بل ذلك اختلاف معنوي  
بين الموزونين **قوله** لان انطلاق الوزن عليهما بالاشتراك  
اللفظي **قوله** لا يخفى عليك ان نفى اشتراك الوزن مما ينفيه  
البداية **قوله** قال المصنف وعن ابي يوسف رحمه الله يعتبر العرف على  
خلاف المنصوص ايضا لان النص على ذلك لمكان العادة  
وكانت هي المنظور اليها وقد تبدلت **قوله** استفاض  
الدراهم عددا وبيع الدقيق وزنا على ما هو المتعارف في

زمانا ينبغي ان يكون منبيا على هذه الرواية **قوله** قال المصنف  
لقوله عليه السلام الفضة بالفضة بآء وها **قوله** قال الاتقاني  
قال المطرزي صاحب وزن صاع بمعنى خدمته قوله تعالى صاع  
اقروا كتابية اي كل واحد من المتعاقدين يقول لصاحبه صاعا فضة  
والقصر خط انتهى وفي شرح المصنف للنووي فيه لغتان المدة  
والقصر والمد افسح واشهر واصح صاع فابدت المدة من الكفا  
ثم قال وغلط الخطابي وغيره المحدثين في رواية القصر وقالوا  
الصواب المد والفتح وليس بخلط بل هي صحيحة كما ذكرنا وان  
كانت قليلة **قوله** وقد تقدم دلالة على الوجوب **قوله** في اوائل  
هذا الباب وهو قوله فان قيل تقدير سوا وجب البيع وهو  
مباح اجيب بان الوجوب مصروف الى الصفة اه **قوله** وما  
محمد وعلي وزن باع ومعناه فداه **قوله** فمعنى الحديث والله اعلم  
بيعوا الفضة بالفضة فانما كل منكم لصاحبه بآء وها وفيه بحث  
بل المعنى متقابلا بآء وها **قوله** اي كل واحد من المتعاقدين يقول  
لصاحبه اه **قوله** لو صح هذا التفسير يلزم ان يكون القبض  
شرطا في غير الاثمان ايضا اذ لفظ بآء وها مذكور في المحنطة بالحنطة  
والشعير بالشعير فليت **قوله** المدلول عليها **قوله** يعني ظاهر **قوله**  
واما عنده فبالعكس **قوله** فيه بحث فان القبض اذا كان شرطا  
عنده يكون التعيين ايضا كذلك اذ لا يوجد القبض الا وان  
يوجد التعيين فان قيل مراده اشتراط التعيين من حيث دلالة  
الحديث قلت انتفاءه ايضا م عنده **قوله** ولا يقال لزوم العمل  
بعوم المشترك اه **قوله** لا يقال فيه بحث فان عموم المشترك  
ارادة كلاما معني المشترك من لفظ واحد وما نحن فيه ليس كذلك





وكذا الكلام في الجمع بين الحقيقة والمجاز لا نالنا لم ان ما نحن فيه  
ليس كذلك الا يرى الى قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة  
بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والمخ بالمخ  
مثلا بمنزل يد ابيد احديت على ما ذكر في الكتب البسيطة **قال المصنف** ويجوز  
بيع الفس بالفسين باعيانها **قوله** الصغير راجع الى البديلين **قوله** اما الاول  
فان العكس **قوله** ولانه كالي كالي **قوله** واستدل على بقاء الاصطلاح **قوله**  
لك ان نقول ليس قصده المص بذكر الاستدلال بل المباعدة في السند **قوله**  
والاول مهم **قوله** انظر انه لا مجال للمنع فان الاصل في جميع العقود هو  
الحكم على العتمة ما لم يكن يحل عليها حكما لا هو المصلحة على الصلاح وتحسين  
لفظين بهم ولا يخفى عليك مكانه محله عليها هنا فان الوزن ليس مخصوصا  
عليه في النحاس والتعارف في المسكوك مشتركة تارة يكون بالقد وتارة بالوزن  
فليقل **قال المصنف** لانه بالكمال وقد نفي عنه **قوله** روى عن رسول الله عليه السلام  
انه نهي عن الكمال بالكمال قال ابو عبيدة هو النسبة بالنسبة وقاصبا  
الغائب كل واحد من كل واحد كالي اذا تافوا من كل واحد الله بك الهاء  
العرى اطوله واستدله نادره وكلاؤه ان شاء الله وكلاؤه  
في الطعام اسلفت **قال المصنف** لانها من اجزاء الحنطة **قوله**  
وانما لم يقبل اجزاءها لان من اجزائها النخالة ايضا **قال المصنف**  
فكذا بيع اجزائها **قوله** كان الظاهر ان يقول فكذا باجزائها  
الا انه عدل الى هذا الشارة الى انها بسبعة  
ايضا في امثال هذا البيع **قوله** واجيب بان  
حرمه الربوا يتناهي بالمساواة في الحقيقة او في  
الشبهة **قوله** قوله في الحقيقة او في الشبهة يحتمل ان يكون



الشبهة **قوله** قوله في الحقيقة او في الشبهة يحتمل ان يكون قبل المساواة فعلى قوله  
فان حرمه النساء لا يتناهي بالمساواة اي بشبهة المساواة التي في النساء لا يتناهي  
شبهة الفضل بشبهة المساواة ايضا ويحتمل ان يكون قبل الربوا وهو لا ينسب  
لقوله فان حرمه النساء آه والا قول اقرب فليكن مثل وانت جدير بان قوله  
ويجوز ان يقال آه يعين الاحتمال الثاني ولا يلزم التكرار **قوله** ويجوز ان يقال  
احرمه تناهي بالمساواة آه **قوله** بان يكون كلا البديلين نسبة فانه لا يجوز  
للزوم الكمال بالكمال **قوله** ومتساويا ويحتمل قيل حالان متاخلا **قوله** فليكن  
ينبغي ان يكون بمعنى مكملين لكن الظاهر عندي ان انضاب كميلا على التميز عن  
النسبة اي متساويا بكامله مثل وسجي من الشارح تفسير كميلا بقوله اي من  
حيث اكتمل في شرح قوله والنوط بالنوط يجوز متناهما كميلا فذلك كما تقرر  
بكونه كميلا تميزا **قوله** لقيام المجازة من وجه **قوله** مع انتفاء الشبهة **قوله**  
باجزاء بعض آخر **قوله** لذلك ايضا **قوله** لانها جنسان لا خلافا المقصود **قوله**  
لا يقال اخلافا المقاصد حاصل في الحنطة مع الدقيق مع انها جعلها متحدة  
اجتنابا اذا المسئلة انفاية فاباها لم يجعلها الدقيق والسوي كذلك لان الحنطة  
اذا قلبت صار بالعلي كانها جنس آخر لا خلافا المقاصد فاذا افرقت  
الاجزاء يصير المتفرق غير المجتمع ايضا من وجه حاصل مرة وفي الدقيق مع السوي  
متربان فافترقا فليسا مثل **قوله** والذي يظهر من ذلك انه الوزن بشبهه الى آه  
**قوله** اي وزن التسمم في الحال عند المباشرة يستعمل اي يظهر شمولها لهما  
عند التمييز **قوله** وهذا لان اكل التسمم آه **قوله** يعني يوزن اكل الذي جعل  
مبيعا فباعهم مقداره ويوزن التسمم الذي جعل في مقابلته ويعلم قدره  
ايضا لم يخرج الذين من التسمم فيوزن النخير فبعد العلم بمقدار  
النخير يعرف قدر اكل التسمم من غير احتياج الى وزنه ثانيا بل يكفي الوزن  
الاول للتسمم كذلك المعرفة فلعلم المراد من تعريف الوزن اياه في الحال



هو هذا **قوله** وفي ذلك اختلاف اجنب بين آه **قوله** هذا طريق آخر لا ثابت  
مدعى **قوله** لا اذا **قوله** مقول قوله لقوله صلعم **قوله** فاور وعليه حديث لعبد  
**قوله** الظان يقال سعد **قوله** من اطلاق الاسم عليه **قوله** اي اسلم **قوله** ولعل  
غير بالكتاب دون الاختلاف آه **قوله** الفرق بين اطلاق الاختلاف والاختلاف سبق  
في باب الوطى الذي يوجب اخذ والذي لا يوجب **قوله** وهذه الرواية  
يعنى قول من قال آه **قوله** فيه بحث فان تعويها اثنا هي لا اعتبار بالتفاوت  
الصنفي اذ بذلك لا يمكن الوقوف على المساواة سواء اطلق الاسم او لا  
ان يكون من جنس **قوله** ولعل ان يقول هذا انما يستقيم آه **قوله** ولك  
ان تقول المراد بالضمير اتر اجمع الى الاسم في قوله عقد عليه هو مخ المسمى بطريق  
الاستخدام او يقال المضاف مقدراي على مسماه بقرينة جعله مقودا عليه  
لفظهور ان ما عقد عليه العقد هو المسمى حقيقة لا الاسم فان دفع الاشكال  
**قوله** لا ان ذلك باعتبار انه لا يوزن عادة **قوله** وينبغي ان يستثنى منه لحم  
الذاجة فانه يوزن في اكثر البها **قوله** المص وكذا اجزا او كما اذا لم يتبدل آه  
**قوله** ولعل المعنى وكذا يختلف اجزاء تلك الاصول بحسب اختلاف الاصول  
لا كما معها اذا لم يتبدل بالصفة فان تلك الاجزاء اذا تبدلت بالصفة  
زال الاتحاد مع اصلها فلا يكون اختلافها لا اختلاف اصولها بل للصفة كما خبر  
ولا اناء والعمقة على ما بين فليست **قوله** قيل مراده **قوله** القابل هو  
صاحب النهاية **قوله** فكانه يقول اختلاف الاصول آه **قوله** ما خوذ من  
اجنبية **قوله** لا يقال لو اختلف اجنب آه **قوله** يعني اذا اختلف جانب  
المقصود على جانب الاصل حتى عند المختلفان مقصودا مع اتحاد اصلها  
جنب بن مختلفين ينبغي ان يعد المختلفان فيه متحدين في اجنب اذا اتحد  
المقصود منهما بناء على ذلك التعليل فلا يجوز بيع لبن البقر بل لبن الغنم  
متفا خلا واذا كان مراد القابل ما سمعت فلا يندفع ذلك بما ذكره الشارح

في خبره والا لا وجه كما لا يخفى بل لا بد من بيان الفرق **قوله** فلان الصورة ما حصل  
منه في الذهن آه **قوله** فعلى هذا يكون ذكر المعاني مستغنى عنه لعموم الصور لها  
والا فلهذا المراد بالصور الاشكال **قوله** المص والمراد بين المال وعبد **قوله**  
قال العلامة الكاكي في المبسوط فلو كان عبد العبد دين فليس بينهما ربوا ايضا  
ولكن على المولى ان يرد ما اخذه على العبد لان كسبه مشغول بحق غريمه فلا يتم  
له ما لم يفرع من دينه كما لو اخذه لاجرة العقد سواء كان اشترى منه ذكرا او انثى  
او لا لازما اعطى ليس بعوض سواء كان مولى او كافر فعليه رد ما قبض ليجوز  
الفرق وكذا اتم الولد والمدة لان كسبه ماله بخلاف المكاتب لان المكاتب  
كالحرة يد وتصرف في كسبه فيجوز ان يربوا بينه وبين مولاه كما يجوز بينه  
وبين غيره انتهى وفيه اشارة الى انه لا يربوا بين المولى وعبد اذا كان على العبد  
دين وما ذكر في الكتاب يدل على جريان الترتيب بينهما اذا كان عليه دين وعل  
ما في المبسوط على مذهب الامامية فان المولى يملك كسب المديون  
عندما كما يجب في ايام ذون فراجعه **قوله** لان العبد وما في يده ملك لمولاه آه  
**قوله** اي مع عدم تعاقب حق احد به وانما قيد ما بذلك ليكفي بردي التفرع  
اشكال بان مجرد الملكية لا ينفي البيع الا يري الى ما استدلل به ابو يوسف  
ومحمد رحمهما الله على تحقق الترتيب بينهما اذا كان العبد مديونا فليكن **قوله**  
فعدم تحقق الترتيب **قوله** تأمل في صحة هذا التفرع فانه يلزم منه المصادر  
**قوله** بعد وجود البيع حقيقة **قوله** اي صورة وظاهر **قوله** صا كما لا يخفى  
فيما تحقق الترتيب **قوله** اي شبهة اذا الشبهة كافية في المحرمات **قوله** المص  
ولما قلدهم لا يربوا بين المسلم واخر في دار اكراب **قوله** قال  
ابن العز قال في المعنى ان هذا خبر مجهول لم يرد في صحيح ولا مسند ولا  
كتاب موثوقا به وهو مع ذلك مرسل محتمل ويحتمل ان المراد بقوله لا يربوا  
انتهى عن الترتيب كونه تعالى فلا ريب ولا فسوق ولا جعل له في الحج انتهى



وعليه فقد برهنته لا يصح مقيد المطلقات مثل لا تأكلوا الترابوا اذ لا يترتب  
 بغير الواحد على الكتاب قيل المراد من النصوص ان التراب في مال محظور ومال  
 الحرام غير محظور لا لعرض القدر فليست على **باب** الحق **قوله** وفسره  
**اقول** اي فستر كل واحد **قوله** بكل حق هو **اقول** انما له صفة **قوله** لان  
 المراد بالبقية انما **قوله** تعليل لقوله ولا يشكلى آه **قوله** واقف ان يعنى لوصول  
 الحق اذ ذكر ما يدل على نزاع الشيء تحت التواضع **قوله** لانه ليس بلفظ  
 عام آه **قوله** تعليل لعدم جواز البقية المعنى المذكور **قوله** ولان كل لونه  
**قوله** اي من لوازم المعنى الموضوع له **قوله** يدخل العلوية تبعاً **قوله** فيه  
 بحث فانه في اللفظ الدال على التواضع اصلاً لا في المنزل تبعاً **قوله** انما  
 يذكر ما ذكرنا وهو قوله لكل حق آه **قوله** الاستسناة ناظر الى قوله ولا يدخل  
 الظلة وقوله وهو راجع الى ما في قوله ما ذكرنا وما ابيع فليتمليك العاني  
 آه **قوله** مقتضى كلام المص ان كلهما يعقد لا تنفع لكن الانتفاع في الاجازة  
 لا يمكن بدونه بخلاف البيع فشره لا يطابق ظاهره شره واما  
 انا ارا في قوله لا المنفعة انه ليس بتمليكها فخطأ ثم ولا يفيد وان اراد  
 انه ليس بتمليكها اصلاً فممن بل هو تمليك العاني والمنفعة ايضا والانتفاع  
 بالمرور والارض السخية ممكن على ما ذكرناه ويدفع بان يرد والمنفعة في  
 الحال فليست على ما في البيع من غيره ليس منفعة في الحال **قوله** لا المنفعة  
**اقول** يعنى في الحال **قوله** وقد الضمير آه **قوله** اي وقد الضمير في قوله  
 بشره او في قوله بدونه ونحن نقول فيه بحث فانه قد صدر التفسير  
 لكنه لا يطابق شهادته كذلك قوله لا يشتري الطريق وحكم الشراء بالمسجل  
 يعلم بالمقاييس كما لا يخفى **باب** الاستحقاق **قوله** المص وشك  
 يشترط القضاء بالولد **قوله** في النهاية ومولج الدارانية ثم القضاء  
 باستحقاق البيع على المشتري لا يوجب لنفسه العقد الذي يجري

بينه وبين البايع ولكن يوجب وقعه على اجازة السخية انتهى وفي غاية  
 البيان خلاف ذلك وفي الفقه والتميز في ظاهر الرواية انه لا يفسخ وقال  
 ابن الهمام وفي الذخيرة مما يجب اعتباره في فصل الاحتجاج ان استحقاق البيع  
 يوجب توقف العقد السابق على اجازة السخية ولا يوجب توقفه في ظاهر  
 الرواية انتهى واعلم ان المقول في ان البيع متى يفسخ اقول قيل اذا قبض المستحق  
 وقيل بنفس القضاء والاحتجاج انه لا يفسخ ما لم يرجع المشتري على بايعه  
 بالحق حتى لو اجاز السخية بعد ما قضى له او بعد ما قبضه قبل ان يرجع المشتري  
 عليه بايعه يصح انهاء كلام ابن الهمام **قوله** وبه يملوكة فيكون له **قوله** الاول في قوله  
 وبه حاله **قوله** والاخبار لا تدل على **قوله** يصدر منه **قوله** من خبره **قوله** يعني تحقيقه  
**قوله** انما اذا ادعى الولد كان له لان الظاهر له **قوله** لكن الظاهر لا يصلح حجة  
 الاستحقاق **قوله** المص وعن ابابوسف لا يرجع لهما **قوله** اي في البيع وانما  
 ولا يخفى عليك ما في قوله او قال ارأيت آه من جعل الشيء مقبلاً عليه لغيره فليست  
 مائة يجوز ان يقال قد بطل الكلام اما في التبرين فبالاجماع واما في البيع فلان التبرين  
 آه وتترك التفضيل لا على وعلى المص بل هو شقة الاستبقاء عين حقة  
 آه **قوله** فيه بحث وان ثبت فراجع آخر كتاب **قوله** مقتضى تحريم فروع  
 الام لان الشهادة **قوله** انت خبر بان التضمن المذكور حاصل بدون  
 التعيين ايضا كما في تحريم فروع الاضوات والبنات ولعل المقرض لا يحتاج الى  
 التعيين لكونه التضمن فيه اظهر **قوله** والدعوى ليست بشرط **قوله** اي في فروع  
 الفروع **قوله** لم يكن التناقص مانعاً **قوله** اذا ادعى الحرة ولا يفتقر شرط اخر غير  
 اذا لم تدع **قوله** المص وقيل هو شرط **قوله** تذكير الضمير انما يرجع الى الدعوى  
 كونه مانعاً وقيل ان يدعى وهذا مطروفاً في المصداق الموثقة او في تأويل لا دعاء  
 او في تأويل الادعاء او باعتبار خبر **قوله** قبل يوم او يومين **قوله** من وقت  
 الخلع **قوله** واما في الثلث فلا يمكن ذلك **قوله** اذا فرض المسئلة فيما اذا



يمكن انقضاء العدة والتحليل بعد الطلاق الذي هو اقامته البينة عليه **قال** المصنف  
 ودلت المسئلة على ان الصلح آه **اقول** ربيحي ايضا في مسائل شتى من كتاب  
 ادب القاضي **فصل في بيع المفضولي** **قوله** لان بيع المفضولي صورة  
 آه **اقول** لان الاحتيا في قد يكون بالابية **قوله** لان المستحق انما يستحق آه **اقول**  
 كلمة انما لا يلزم قوله صورة من صور الاحتيا في **قوله** لانها بالملك او بالذن  
 المالك **اقول** ونحن نمنع اخضرار طريق ثبوت الولاية الشرعية في ذكرك  
**قوله** لان التملك من غير المالك لا يتصور **اقول** فيه منع فان وصي اليتيم مثلا ليس  
 بملك لمال اليتيم وملكه بالبيع بالاتفاق وايضا اذا كان اضافة من قبيل اضافة  
 العلم الى العفة يكون قولنا تصرفت بملكك في حق تملكك او متصرف تصرف  
 هو تملكك **قوله** فلان اهلية التصرف بالعقل والبلوغ **اقول** الاولي هو  
 التصرف على العقل على ما سيجي في المآذون ليشمل بيع الصبي العاقل المفضل  
**قوله** واجواب ان قوله لا بيع نهى عن البيع آه **اقول** وانما لم يجب بان النهي  
 يقتضي المشروعية كما سبق لانه يحكي في نفس البيع فليت من **قوله** والعدة  
 على التسليم آه **اقول** فيه بحث فانه ذكر في مسئلة بيع الابن اذا عاد من  
 الابان حيث لا نتم العقد في ظاهر الرواية ويحتاج الى عقد جديد لانه  
 ونع باطلا فجزء المحل القدرة على التسليم وقد فات وقت العقد  
 فانعدم المحل في قرره بها مخالف لذلك الا ان يكون هذا مبني على غير ظاهر  
 الرواية وهو غير ظاهر **قال** المصنف وهو قول محمد لان الاصل بقاء **قوله**  
 اذا الظاهر بقاء ما وجد **قوله** لان محل العقد هو الرتبة آه **اقول** تعليل لقوله  
 ولا يشك آه **قوله** وانما لا يصح ان يعق آه **اقول** وعند بعضي قوله  
 وانما لا يصح لا يخفى هو الملك الكامل لا الملك المستند **قوله**  
 المصنف وانما ان الملك ثبت موقوفنا آه **اقول** لعلها بقولنا في اجواب عن  
 تعلقة ما حديث ان المراد بالعق هو العقد الكامل انما قد وهو عندنا

العق

العقق ما ملك له ملكا تاما وان عم العقق للمنفذ وغيره وميم الملك ايضا لما  
 فليت من **قوله** وهذا بعد من الاول آه **اقول** لان في اقول ابيع ما ملك لرتبة  
 المبيع والوقف في المرات **قوله** وهذا استحق الزوائد المتصلة والمتفصلة  
**اقول** اليه هنا كلام صاحب النهاية **قوله** بل يكتفي في حكم الملك والغصب بعينه  
**اقول** بقي الغصب بغير حكم الملك **قوله** الا قولنا الغصب اذا باع ثم اذني الغصب  
 لانه لو ملك الغاصب المفضول من جهة المالك ببيع او هبة او ارث بعد  
 ما باعه من غيره بطل ذلك البيع لان الملك ابات طرا على الملك الموقوف  
 فابطلكه كذا في فتاوى الامام المتري شتي في باب بيع عبد غيره **قوله** والمنع  
 ان يكون بعد الوجود **اقول** فتر العلامة الكاكي قول صاحب النهاية بعد  
 الوجود بقوله بعد وجود العارض ومنه يتنبه لدفع نظر الشارع فتنه **قوله**  
 وفيه نظر لانه لا يكون آه **اقول** وفيه بحث فانه توجه السؤال الى من الظاهر حيث  
 لا يمكن ان يحق على احد لاسيما اذا نظر الى قوله لعدم تصور اجتماع الملك لبات  
 والموقوف على محل واحد **قوله** فقال ينفذ وتنه على طريق الاحتياط آه **اقول**  
 الوقف كقربا لار من كان العقق كحري العبد ولعل الاولوية من حيث لزوم  
 الوقف يحتاج الى امور غير لفظ وتنت بخلاف الاعاق **قوله** وقيل بخلاف  
 الاعاق **اقول** التاكيل هو الاتفاق **قوله** وهذا اقرب **اقول** اي منع وان كان  
 بعد لفظ **قوله** اذا اشترى الاول لم يملك حتى يطلب مشتركا **قوله**  
 فيه تأمل **قوله** لوز لا ينفذ فلم ينفذ **قوله** منظور فيه فانه اشترى خروا  
 في كتاب الاكراه ان الغصب منه اذا جاز بيا من البيوع لونهما سخط المفضول  
 العقود فلهذا ما اجازة خاصة ولولم ينفذ لما انفذ المصنف قال فان لم يبعه  
 المشترى فبات فبده آه **قوله** قال الاتفاق لم يذكر محمد هذه المسئلة في اجابته  
 الصغير ولكن ذكرها في شروحه وصاحب الهداية ايضا تقريرا انتهى على ما يكون  
 قوله قال في محله كما ذكره الاتفاق في نفسه في اول باب الوطى الذي هو

انما كان في  
 الغصب



أحمد أن كل موضع يذكر فيه لفظة قال يريد به محمد أو القدرين **قوله** قبل في  
هذا الفرق نظر **قوله** القائل هو لا تاتي في **قوله** وما قيل في قوله يجب عنه بيان  
المشترى آه **قوله** هذا الجواب مذكرة في الجواز وزيادات ماضية خان  
ثم قوله يجب عنه لقوله وما قيل أن الشافعي آه **قوله** مناقضا من وجه  
**قوله** أي من حيث الظاهر **قوله** دون وجه **قوله** أي من حيث الحقيقة **باب**  
**التسليم** **قوله** هو أخذ عاجل بأجل **قوله** يجوز أن يقال المراد أخذ من  
عاجل بأجل بقرينة المعنى اللغوي إذا حصل هو عدم التغير إلا أن يثبت  
بدليل **قوله** قبل هو بالمعنى اللغوي **قوله** القائل صاحب النهاية **قوله** ورد  
بأن التسليم **قوله** صاحب البرز هو لا تاتي في **قوله** ولو قيل مع آجل بأجل آه  
**قوله** قوله ولو قيل آه أيضا من كلام الأتاني **قوله** فان قيل استدلال خصوص  
السبب ولا معتبر به **قوله** ان أراد لا معتبر به مطلقا فظاهر أنه ليس كذلك  
وان أراد أنه لا معتبر في بني تناوله كما عد ذلك السبب ثم ولا يفيد إذا  
ينزع أحد في تناوله للسبب وان نزع ففي تناوله لغيره كما لا يخفى فلا  
وجه إلى اعتبار عموم اللفظ مع أنه وجوده فيما نحن فيه محل تأمل وأيضا  
لو كان الاستدلال به لم يكن وجه الاستدلال ما روي عن ابن عباس رضي  
الله عنهما مناقضا آخر كلامه **قوله** وهو يتضمن اجواز **قوله** فان وجه  
الوصف شرعا يتضمن جواز موصوفه شرعا هذا هو مراده ظاهر **قوله**  
فالجواب أن الذي قيل قد دل آه **قوله** وأيضا في الحديث الشريف تعليم  
طريق التسليم وظأن ذلك لا يكون إلا بعد اجواز ولا شبهة أنه أكثر  
**قوله** فاجواب أن لا نعلم صلاحيته ما ذكرت آه **قوله** هذا يمنع لا يفتر **قوله**  
فتعلق الآلات كان من دار الحرب آه **قوله** بعض الآلات المهمة في تجهيز  
جيش الاسلام من الخيل والجمال وغيرهما كان الامر لعمر رضي الله عنه بنظرها  
منهم **قوله** لا يقال في كلام المصنح **قوله** بقي في قوله في الجواز ثم قول

بني

فيه نفي أنا ان يقال في قوله تسامح والمعنى في كلام المصنح اعتراض **قوله** لا يقال ذلك  
ذلك آه **قوله** جواب لقوله لا يقال في كلام المصنح تسامح **قوله** لأن معناه **قوله**  
جواب لقوله ولا يتوهم **قوله** وهذا ينقسم إلى ستة أقسام آه **قوله** بل إلى  
ثلاثة أقسام والتمسك بالاضطرار أن يكون موجودا عند العقد وما بعده دون المحل  
وان يكون موجودا عند المحل وما قبل دون وقت العقد لأنها مندرجان  
في قوله عند العقد دون المحل أو بالعكس **قوله** فليكن وجود التسليم فيه  
**قوله** فيه تأمل **قوله** يحمل على المقيد **قوله** على ما هو مذهب الشافعي **قوله** ما  
يذكره **قوله** إشارة إلى ما ذكره في ضمير فان قيل وجوب لقوله لا يقال  
مطلق فيحمل على المقيد **قوله** لأن قوله رخص في التسليم آه **قوله** وأيضا العمل  
بالتدليلين يوجد يحمل المطلق على المقيد على ما هو حاصل الخصم ثم قوله لأن قوله  
رخص آه جواب لما سبق من قوله لا يقال العمل بالتدليلين آه **قوله** لأن  
العقد الموجب للتسليم إلى قوله ولأنه لا ينزح **قوله** والظاهر عند بيان  
المجموع دليل واحد للتدعي أن لا يتم أحدهما إلا بالآخر فليست بر **قوله** قال  
أرايت لو عقد عقد التسليم آه **قوله** ناظر إلى قوله ولا به حيفته يعني قال  
أبو حنيفة أرايت **قوله** قال المصنح لأنه لا يختلف فيه ويؤيد في المكان الذي  
اسلم فيه **قوله** هذا لا يلزم ما ذكره أبو حنيفة في تحليل المسئلة أنانية فتأمل  
**قوله** وقيل فيما ذكرنا من السبل وهي التسليم والتمن واللاجرة والقسمة  
**قوله** ولا يخفى عليك بعد هذا العقد **قوله** فإذا افترقا كذلك آه **قوله** يعني  
إذا افترقا من غير قبض **قوله** وهذا وجه الاستحسان **قوله** انما بقوله هذا  
إلى قوله فلان التسليم عند عاجل بأجل **قوله** والقبض جوازه آه **قوله** إذا  
كان رأس المال عينا **قوله** المصنح ولأنه لا بد من تسليم رأس المال **قوله** في  
دلالة هذا على وجوب القبض قبل لفارقه كلام كما لا يخفى ثم آه علم أن قوله  
ولأنه لا بد من آه في كلام الشافعي معطوف على قوله فلان التسليم عند عاجل



قوله لان خيار الشرط يمنع تمام القبض كونه مانعا من الانعقاد الى قوله  
والقبض مبني عليه آه **قوله** فيه انه يحل ما يقع القبض نفسه لان تمامه  
**قوله** اهداهما ان الضمير في قوله فيه **قوله** حيث قال وكذا لا يثبت فيه خيار  
التروية **قوله** ويجوز ان يعود الى رأس المال الى قوله لا فضائية الى التهمة **قوله**  
فيه حيث **قوله** لا يجوز التصرف في رأس المال قبل القبض لانه شرط صحة السلم  
**قوله** يعني لان القبض شرط صحة السلم **قوله** لقوله صلح لا يأخذ الا سلمك  
اوراس مالك بعضه في حالة البقاء وعند الفسخ **قوله** قوله حالة البقاء ناظر  
الى قوله الا سلمك قوله عند الفسخ ناظر الى قوله اوراس مالك **قوله** وما هو  
بيع من وجه دون وجه **قوله** وهو لا فالة **قوله** لان عقد الالف لانه ليس في حكم  
الابتداء من كل وجه لانه بيع في حق الكل **قوله** ضمير لانه راجع الى الابتداء  
**قوله** وهي طريقة قوله آه **قوله** ليس ذلك على طريقة ما لا يخفى على من له ادنى  
مسكنة **قوله** ومن كان محاصرا وهو الذي ينكره آه **قوله** لا يخفى عليك مخالفة  
تعريف المحاصم لقوله وان كان خصمه هو المتكفل بهما ورفعه باعنا والمعنى  
والضرورة كما سيجي **قوله** لان رتب السلم متعنت في انكاره صحة السلم  
لان السلم فيه الى قوله فانها ما اتفقا عليه عقد واحد آه **قوله** فعلى هذا التعريف  
يكون التعوض لغت رتب السلم ضابطا بغير المقتضود بدونه **قوله** وان كان  
روى **قوله** سلم اذا علم شرائط العاقدين رواية السلم فيه **قوله** لم يكن  
الصورة آه **قوله** الا صوب ان يقال فاما في صورة من في المعنى ليطا  
السؤال والاستشهاد **قوله** لكنه منع **قوله** بشرائط العقد او بشرائط صحة  
الاول سلم وليس لما قبل من شرائط العقد بل من شرائط صحة والنا في غير سلم  
**قوله** اهداهما انه عكسها آه **قوله** فيه انه ليس على القول بل الحكم الكلي في  
الثاني لانه في الشرط فاما **قوله** ثبت لكل واحد منهما خيار **قوله** كما في رواية  
عن ابي حنيفة رحمه الله **قوله** الا يري انهما اذا باعا آه **قوله** وانما كالمشهد

ان يقول فيما ذكرتم كل واحد منهما خياره فخير لذكرك وفيما نحن فيه لا يمكن ان  
يجعل الضمان مشتركا لما بينه فلا وجه لجوابه الى ما قرنا قائل **قوله** فان قيل انما  
يصح ذلك **قوله** احصر ممنوع فانه يجوز ان يعتبر الضمان للمدوم موجودا الا ان  
يقال لمشار اليه بقوله ذلك كونه بيعا لا اعباره موجودا **قوله** وعن ابي يوسف  
انه لا خيار لهما اما الضمان فلكما ذكرنا **قوله** ذكره قبل سطر وهو قوله لانه باع  
بائع مالم يره آه **قوله** اختيار بعض المتأخرين **قوله** بل هو ظاهر لانه عن ابي حنيفة  
الا انه لا منافاة بينهما فاما **قوله** وفيه نظر لان خيار آه **قوله** لا يخفى عليك  
ان مال هذا النظر التكلم على استند لا خض وان لا يجدي بغيره **قوله**  
فيعتبر بشرائط السلم **قوله** من تعجيل رأس المال واستقصاء الوصف وعدم  
جواز خيار التروية **قوله** يدان فعل الضمان في تمامه اولا تصنع والمزارعة  
ثم اقول قال الاتقاني في تحليل الشبهة لان الثاني نكر الكسنة مع المزارعة  
انتهى انت خير بان قول الثاني راجح اقرب من قول الاتقاني **مسائل منشورة**  
**قوله** وترك الثاني الخاق آه **قوله** ويجوز ان يكون ترك الثاني في هذه كترك  
الثاني في حامل وحاصل **قوله** كقولهم ما خلفه جد يد **قوله** ويجوز ان يكون ترك  
الثاني فيه عليه ما قبل المحقة بالتحاف **قوله** قضى رسول الله صلعم في كلب  
باربعين درهما آه **قوله** لو سلم فلهذا حكاية حال فلا عموم له **قوله** ويجوز  
ان يقال آه **قوله** في اجواب عن استدلال الشافعي بالجواب **قوله** والنسب  
بالحقيقة لا يكون آه **قوله** له ان يقول اطلاق النسب مجاز كونه مضمورا بصوته  
وقويته المجاز قوله صلعم ان من السحت كافي مهر البني وفي حرم سبها وكل  
ثمها **قوله** دل على ذلك قول عمر رضي الله عنه آه **قوله** وسجي هذا الحديث في  
كتاب الغصب ايضا **قوله** لا تفعلوا ذلك ولكن ولوا باهبا سعيها ثم خذوا  
النسب منهم **قوله** مقول قول عمر رضي الله عنه بناء على الاصل اما ان **قوله** في  
فصل بعد باب المراجعة **قوله** وهذا الترتيب **قوله** الظاهر ان الاشارة الى



الوطي **قوله** والثاني ان البيع ههنا غير مقصودة **آه** **قوله** تأمل فيه **قوله** وعن الثاني  
ان الوصف **آه** **قوله** هذا يرجع الى تغير الدليل **كتاب** **الشرط** **قوله** وقد  
تقدم ما يدل على تأخير عن تسليم **قوله** الذي لا يتم هو بيان سبب التأخير  
عن كتاب البيوع كما لا يخفى لكن ذلك يعلم منه ايضا كما عرفت **قوله** ما كان فيه  
فائدة اصلا فلا يكون مشروعا **قوله** الاظهر ان يقول فلا يصدر من العاقل  
**قوله** وقد دل على مشروعية قوله تعالى واحل البيع **آه** **قوله** البيوع النافذة  
والبيع وقت النداء وليس بمشروع فان قيل ما ذكرته مشروع باصله قلنا  
فليكن ما نحن فيه كذلك ايضا وعليك باننا قلنا ايضا **قوله** وشروطه على حال  
التعاقب قبل الافتراق بدنا وان لا يكون فيه ضار ولا تأجيل **قوله**  
والشرط الاول لا يخفى عن الثالث اذا لم يرد عند شرط الصحة بحيث  
لا يكون فيه فساد اصلا فاذا كان فيه تأجيل ثم اسقط ووقع التعاقب قبل  
الفساد قلنا **قوله** المص تحقيقا للباوالة فلا يخفى الربوا **قوله** وسجي بيان  
لزوم الربوا من الشئ اكل الدين في شرح قول المص ومن كان له على آخر  
عشرة دراهم فراجع **قوله** قيل هو منصوب **آه** **قوله** صاحب قيل هو  
الاتفاق والظاهر ان يكون عطفا على قوله تحقيقا للباوالة بحسب المعنى  
**قوله** فان قيل فعلى هذا التفسير يلزم في بيع المضروب بالمصوغ  
نسبة **آه** **قوله** المراد بقوله نسبة انتفاء القبض لا التأجيل كما لا يخفى  
على المتأمل في السياق **قوله** فاذا بيع مضروب بمصوغ نسبة **قوله**  
اي بلا قبض كانا بالنظر الى كونه خلقا شبيهة بغيره عدم التعيين **آه** **قوله**  
فاذا بيع بدون القبض لزمت شبهة النسبة ونعم تحقيق الكلام وتوضيح  
المرام يظهر بالرجعة الى ما سبق في باب الربوا من التفصيل المتعلق  
بالخلاف الواقع بيننا وبين الشافعي في عدم اشتراط القبض في سائر  
الاموال الربوية فراجع **قوله** اجيب بان عدم اجواز في المضروب

نسبة

نسبة اي بدون القبض **قوله** بقوله يد بيد **قوله** اذا معناه عينا بعين على  
ما سلف في باب الربوا والتعيين في المضروب لا يتحقق الا بالقبض كما بين  
فثبتت اشتراط القبض كما بين فثبتت اشتراط القبض فيه بالنسبة بخلاف  
المصوغ فانما تعينه لا يتوقف على القبض اذ هو مبيع متعين ونفسه  
الا ان فيه شبهة عدم التعيين بالنظر الى اصل خلقه فقدم جواز بيعه بلا  
قبض جاء من هذه الشبهة فليكن **قوله** يرجع الى قوله لم يطل الشرط  
**قوله** بل يرجع الى قوله المراد منه الافتراق بالاداء في تأمل تدبر ثم قوله  
بالاداء ان يعنى دون امكن **قوله** بخلاف من يقول ان القبض شرط الصحة  
فان شرط الشئ يسبقه **قوله** فيه بحث وجوابه ظاهر **قوله** وما اجب بان  
شرط اجواز **قوله** قوله وما اجب متبادر وضربه جي بهد سطر وهو  
قوله فعلى ما تروى **آه** **قوله** فعلقا اجواز **آه** **قوله** في التفسير تأمل لبيان  
ان بشرط القبض بالتراضى قبل العقد وما لو قال لما فيه من ايجاب  
اثبات اليد على مال الغير مع حذف قوله من غير تراض لا تدفع ذلك **قوله**  
وكانه راجع الى ان في الاول استحسان فائدة وفي الثاني القبض المستحق  
شرعا فثبت **قوله** قوله استحسان فائدت اي لعدم الملك وقوله القبض  
المستحق اي كونه ملكا وقوله شرعا فائدت اي للتأجيل **قوله** فائدة **قوله**  
اذا القبض واجب بالنسبة **قوله** اذا تروا اجاز **قوله** يعنى النسبة **قوله**  
وكذا نقول الش في باب الشرط مبيع **قوله** ما ثبت بالضرورة بتقدير  
الضرورة فلا يعتبر كونه مبيعا فيها اذا جعل في مقابلة الثمن كما لا يخفى وتؤيد ذلك  
ما سبق في بيع الذراهم الغالبة الغش فيها فلا جرت شرط القبض في  
المجلس **قوله** اذا كانت دينا **قوله** فابلهما مبيع **قوله** اذا عرفت انما وبالضرورة  
جاز **آه** **قوله** فيه بحث فانه اذا لم يوزن اصلا فالعقد حكوم باجواز كمنع به  
اشارته وغيره في مسئلة السيف والحلية فلا وجه لتعلق اجواز بمعرفة



الوزن فلما مل في جوابه **قوله** وان قال عن ثمن الشيف الى قوله لان  
الترجيح آه **قوله** فيه بحث **قوله** والدليل على ذلك الوقوع آه **قوله** لا يطابق  
المشروع **قوله** لما ذكرنا ان قضية هذه المقابلة آه **قوله** ذلك في اننا لم  
غير ظاهر وليس فيه مقابلة اجملة باجملة فليست **قوله** فلما مل كل مطلق محتمل  
المقيد آه **قوله** فيه بحث **قوله** فهو مما تقدم في باب زيادة الثمن **قوله** على  
مراده هو المنع اللغوي فلا بد منه ليقول الى مقابلة المنع بالمنع **قوله** وهو لا يحقق  
في المسئلة المتقدمة آه **قوله** فيه بحث **قوله** وهو على ثلثة والاول آه **قوله**  
فاذا اعتبر ما اضيف اليه العقد فلا تقاس اثنان سابق ومعارف وان  
اعتبر ما وقع به المقابلة فلكذلك سابق ولا حق فلا وجه لثمة **قوله**  
وليشترط قبض الاخر اصرار اعيان الربا وذلك آه **قوله** انما يقول  
ذلك الى الربا **قوله** بان اطلق العقد آه **قوله** فانه اذا اطلق يكون بدل  
الدينار وهو عشرة دراهم في ذمة المشتري معارفا للعقد فان التوضيح  
انه لم ينعقد بل تقاضا **قوله** ما لم يتقاضا **قوله** هذا زيد **قوله** لقوله صلعم بل  
بيد **قوله** الاول ان يقول بقوله صلعم كما في فان لفظ احد يثبت الدال عليه  
وجوب قبض العوضين في المجلس في بيع الذهب بالفضة وعكسه  
على رواية المص هذا الا ان يكون من قبيل النقل بالمنع **قوله** فكان انما تغير  
وصف العقد **قوله** فيه ان هذا ليس بتغير الوصف **قوله** المص وفي الاضافة  
الى الدين يتبع المتعاقبة **قوله** فان اصبحت في باك شي في صحة المتعاقبة في  
هذه الصورة فاعلم ان في الاضافة الى الدين لا يتعين ولا في الاضافة  
ان لا دين لا يبطل العقد كما في كتاب الوكالة فكان الاطلاق والتعيين  
سواء فليست **قوله** المص على ما بينه **قوله** قال الاتقان اشارة الى قوله فليست  
ولكن اجاب ان انتهى **قوله** فاجاب يدل على المتعاقبة وليس فيه لانه  
**قوله** الاطلاق وترك التفصيل في موضع يحتاج اليه كمن لخصه الاستدلال

قوله

**قوله** وبقول هذا الوجه **قوله** اي وجه الاصح **قوله** وهذا يشير الى ان الاستدلال  
انه انما يتحقق عند عدم التميز **قوله** حقيقة في النهاية ثم اقول وجه الاشارة  
لا يخرج عن هذا ثم قوله الى ان الاستدلال آه اي استدل بالملوك من القضية  
او الضمن **قوله** يستقيم على قول محمد رحمه الله **قوله** محمد لا يقول بان الكس دلائل  
النفس فكيف يستقيم ذلك على قوله فليست **قوله** لانا نقول ان العقد يتناولها  
بصفة الثمنية الى قوله فكذا هذا **قوله** ولا بد من التماثل في الفرق بين تخلف  
العصير والنطاق الرطب حيث يفسد بسبب في الاول دون الثاني في  
ان كليهما مرقوب الوصول في العام الثاني **قوله** المص لانه اعادة **قوله**  
الظاهر ان يقال لانه استقارة **قوله** لانه استقراض المثلثي **قوله** والاول عند  
ارجاع الضمن الى الاستقراض مطلقا فانه اعادة على ما سبق قبيل باب  
الربوا الى استقراض الفلوس **قوله** اعادة كما ان اعادة قرض **قوله** قوله  
اعادة يعني ابتداء وسبب تفصيل هذا البحث في العارية **قوله** وموجب  
الغلبة آه **قوله** وعندنا ان ما ذكره المص قياس من الشكل الاول فقررنا ان  
الاستقراض اعادة لا يمكن الانتفاع به الا باهلاك عينه وكل اعادة كذلك  
موجبا رد العين مع فسادها الا ان لم يضرح بهذا القيد في الضمن اعاد  
على فهم الناظرين اما ما ذكره الشارع فلا يخفى عليك ما فيه من سوء الارتباط  
**قوله** وقوله محمد انظر **قوله** قال الكاكي وفي بعض النسخ انظر للجانبين انتهى والظاهر  
ان كونه انظر للجانب الوض بالثبته الى قول ابي حنيفة رحمه الله **قوله** وهو  
بالاستقراض **قوله** يعني وجوب القيمة يوم القبض ضرر بالاستقراض فيه شيء  
ويجوز ان يقال المراد هو ضرر به على بعض التقادير وهو ان لا يتبع بها جابها  
قيمة مثل قيمة يوم القبض **قوله** بنصف درهم فلوس **قوله** وهو نصف الدين  
**قوله** واذا زاد على الدرهم **قوله** الا شهران يقال على ما دون الدرهم **قوله**  
ونفصل محمد **قوله** في غير ظاهر انه رواية منه **قوله** كما لو قال بعض هذا الالف عبد



وبعضها دنا من **الحكم** **الظاهر** ان يقال يعني نصف هذا الالف  
عبد ويعني نصفها دنا من الحكم كبريل لفظ يعني **قال** المص ولولا ان اعطاني  
نصف درهم فلوس **اقول** قال ابن الامام يجوز في فلويس اجرة نصف الدرهم  
والنصف نصفه للنصف انتهى ويجوز على رواية اخرى ان يكون نصفه للنصف  
واجر على اجواز **كتاب الكفالة** **قال** الامام الشافعي في مبسوطه  
في باب كتاب لقاضي في الكفالة من كتاب الكفالة لو كتب القاضي الى القاضي  
بكتاب في كفاية بنفس رجل ولم يبين في كتابه ان كفاية بامر فانه لا يؤخذ  
بذلك بمنزلة ما لو اقر انه كفيل بغير امره وهذا لان كفاية كفيل بغير  
امره لم يكن عليه ان يخلصه من ذلك لانه التزم باختياره فكذلك اذا كفيل  
بنفسه بغير امره انتهى **قوله** مبني على عدم جواز الكفالة **اقول** فيه ان البناء  
على ذلك فان احضم اثبتة بالقياس على الكفالة بالمال بالامر كما مر **قوله**  
وكذا اذا اعتبر **قوله** وصحة عطفة تأمل **قال** المص لا يعتبر بها عن البدن  
**قوله** اي لا حقيقة ولا عرفا فلا يرد والنقض بغير قوله تعالى ثبت يدي ابي  
لهب **قال** المص فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت معينة لزمه  
احضاره اذا طال به في ذلك الوقت **قوله** لا قبله كفي الذين الموقوف  
نقضه في ذلك يجوز ان يكون من باب التنازع **قوله** وقال بعضهم لا يلتفت  
الي قول الكفيل **قوله** وعلى الفضاة اليوم على هذا **قوله** فتعارض الموقوفان  
**قوله** فيه بحث لانا الظاهر هو كونهم في مكان الكفيل بحكم الاستصحاب فلا يعارض  
**قوله** فيه نظر لانه لا يلزم من انتفاء التبرع انه **قوله** فيه تأمل ثم الضمير في  
في قوله فيه نظر راجع الى ما في قوله في ذكر في النهاية **قوله** وفي العتصا لانه  
خالص حق العبد **قوله** معطوف على قوله بحرف في هذا النذف **قال** المص ولما  
انتهى به السبب وبشبه النذرة **قوله** تعليق النذر بالشرط صحيح **قال**  
في البداية اذا قال ان كلفت فلانا فلاني ان انصدق بهذا الدرهم فكلمته

فلان

فلانا وجب عليه ان ينصدق بها انتهى **قوله** قبل هذا من كلام شرح الى قوله روي  
هذا الحديث مرفوعا **قوله** **قال** المص العتق هو الاقارب وقال في شرحه وروى في رفعه  
نظر **قال** المص بخلاف ما يرد الحق لانها لا تنذر بالثبوت **قوله** تأمل في  
هذا التعليق كيف يثبت التعليق **قوله** اي لانه العتق لا لا يثبت المذبح **قوله**  
الاظهر لا يثبت **قوله** ينافي النذر **قوله** لان ذلك وانما ينافيه لو كان وفيه  
الاستيناف كانه التكليف وليس كذلك بل اجس يكون للتفريق وما كان بعد  
كذلك وقد مر حوا في الوصايا وغيره بان الاعتبار للموضوعات الاصلية  
فلما حاشا الى ما ذكره في موضع اجواب مع اشتراكه على ما نحن عليه **قوله** وتأمل  
معنى كلامه **قوله** القائل هو الحكمي **قوله** او رده هذه المسئلة انتهى **قوله** انت  
ضير بانه لا يدل على وجه ايراد في انما تسمى الكفالة بالنفس وهل المهم  
بيانه الا ذلك ولكن الظاهر ان المراد ان الكفالة بالنفس جائزة في اجاز  
وان كان المفهوم من الشرع الكفالة باخراج ولا امرهين **قال** المص يمكن  
ترتيب موجب العقد عليه **قوله** **قال** الاقارب الضمير في عليه راجع الى  
اجاز وفيه راجع الى الكفالة والذين انتهى والظاهر ان ضمير عليه للعقد ضمير  
فيها للكفالة والذين راجع **قوله** قبل في كلام المص لفت ونشر مشق **قوله** القائل  
هو الاقارب **قوله** لرجوعه الى الزام من له الطلب **قوله** فيه تأمل **قوله** ولما مر  
ذلك **قوله** فيه بحث **قوله** وقيل لان المولى آه **قوله** فيه شيء يندفع بقولنا قيا  
تا **قال** المص وما ذكر من الشروط في معنى ما ذكرناه **قوله** اي في معنى الاصل  
الذي ذكرناه هو ان كل شرط ملائم للعقد الكفالة يصح تعليقه به **قال** المص  
فاما لا يصح التعليق بغير الشرط **قوله** ولا يصح الكفالة تهنا ايضا في ذكره  
الشرط **قال** المص وكذا اذا جعل واحد منهما اجلا **قوله** اي وكذا لا يصح التعليق  
او الملاك وكذا لا يتحقق الصفة والمعنى وكذا لا يصح التعليق على ان يكون المراد به الضمير  
على طريقة الاتخاذ **قال** المص لان الكفالة لا يصح تعليقها بالشرط **قوله** اراد



بالتعلق بالشرط انما قيل مجازا اي باطل متعارف **قوله** وجهه انه المكفول له  
**اقول** كما اذا قال من غصبته انت او قبلت فانا كفيل له فكيف **قوله** وهذا هو  
المعهود **قوله** الاشارة الى كون الكفالة مبيعا في حق الطالب فانه اذا  
كان الكفالة مبيعا في حقه واهلته التملك الى المستقبل لا يصح اضافة  
الكفالة الى المستقبل في القياس فليست **قوله** فاعلم يصح هو التعلق **اقول**  
يجوز ان يقال فاعلم ضمير التعلق مراد به انما قيل عليه طريقة الاستخدام  
**قال** المص لانه انما اقرار على الغير ولا ولاية له **اقول** قال الزيلعي بخلاف  
ما اذا قال ما ذاب لك على فلان فقلت فاقتر فلان عليه بالف مثلا  
فانكر الكفيل ما اقر به حيث يلزمه ما اقر به المطلوب استحقاقا والقياس  
ان لا يلزمه شي لما بيننا وجه الاحتياط انما يكفل بما يجب له عليه في شرط  
الوجوب عليه فيما تاتي بآتي طريقا كان وفي مسئلة الكتاب يكفل عليه  
في الحال فاذا حضر الطالب والمطلوب ما عليه كان متما فلا يعقد في المالم  
البينة انتهى وفيه بحث **قال** المص لانه قضى دينه بامر **اقول** المراد امر  
المعهود **قوله** لان المراد بالامر ما هو معتبر شرعا وما ذكرتم ليس كذلك **قوله** فيه  
تأمل فانه لو لم يكن معتبرا لم يصح على العبد بعد ما عتق ثم قوله لانه المراد جواب  
لقوله ولا بما اذا قال لغيره **قوله** كما يجب المال للمطالب على الكفيل **قوله**  
فيه شيء فانه لا دين على الكفيل في الاصل **قوله** فلما تد من اعتبارهما **قوله** فيه  
تأمل **قوله** ان كان الصالح والكفالة بامر **قوله** في وجوب كون الصالح بامر ممل  
**قال** المص لانه براه لا ينتهي الى غيره **قوله** الضمير في قوله لانه راجع الى ما في  
ضمن ابرائيم من البراءة والمغض لان البراءة احوالة ببراءة لا ينتهي  
**قوله** فان كان الاول **قوله** ويجوز ان يعكس فبتين بطلان الاول بما  
ذكره في وجه بطلان الثاني وبالعكس بل هذا **قوله** فقد لا يحصل المقصود  
**اقول** تأمل فان عدم الحصول ما ذكره لا يضر **قوله** والمالم يجب قيمة عند

لم يصح

الملك

الملك **اقول** الموصول عبارة عن الاعيان المضمونة **قوله** فان الواجب فيها عدم المنع  
**اقول** هو ايضا بعد تسليمه فينبغي ان يجوز الكفالة به على ما ذكره بعض من اخبارهم **قوله**  
قبل وهذا ليس بصواب **اقول** التاكيد هو الكفاية وما ذكره في الايضاح **قوله** **قوله** ما  
ذكره متبادر وضربا على بعد سطرين وهو قوله غير رافع **قوله** لان تسليم ما التزمه  
متصور في الجملة **قوله** لعل المراد من قوله متصور في الجملة ان التسليم متصور لما  
با اعتباره او باعتبار قيمة ولا يتقيد ذلك في الجملة بل بانه معينة فليتأمل **قوله**  
لان نسخ كفاية المبسوط لم ينعقد **قوله** اي من تحت فلا بد من شيء تأمل **قوله** فالجواب  
في بعضها **قوله** فيه بحث **قوله** في بعض نسخ المبسوط **قوله** فينبغي ان يطرح لفظ نسخ  
من البين والامر حق **قوله** ونسخ كونه التزاما فقط **قوله** مستندا بالاعتدال بغيره كما  
والصدق فلا بد من القبول **قوله** وبان الاقرار **قوله** في العطف تأمل **قوله**  
وظاهر قوله ولا بشرط القبول يدل على سقوط في هذه الصورة **قوله** **اقول** ان  
ان مراده ان لا يشترط صريح القبول بعد مكفول الوارث بل يكفي امره قبل ذلك  
بقوله تكفل لي وللا اذكر كيف يذهب الى ما ذكره وفيه تشكيك لنظم وعدم  
محاربه في الكلام على ما لا يخفى **قوله** فمنهم من لم يصح ذلك لان الاجنبي غير مطالب بقبول  
دينه لانه ائتمره ولا بعد موته **قوله** بخلاف الوارث فانه مطالب بعد موته  
الكفول عنه لانقال ما ملكه له وتعلق حق الطالب بتركه احوال ان الوارث  
اذا كان مطالباً بقبول دين المورث باعتبار تعلق الدين بتركه وكون الوارث  
اقرب الناس اليه حتى حلفه في ماله الفاضل عن حاجته فبالتمسك الدين اولى بان يطالب  
به وامكنه ترتيب موجب الكفالة بخلاف الاجنبي لانه لا يطالب به بدونه  
التزاما اصلا فالتحقق حقيقة شرط صحة الكفالة لا يصح فافترقا وتعاين ان  
يقول اذا كان الوارث مطالباً بدينه في الجملة كان فيه شبهة الكفالة من نفسه  
فكان ينبغي ان لا يجوز كفايته فاذا كان كفايته للموكلين المذكورين في الكتاب  
فكفاية الاجنبي وهي سالمة عن هذا الاثر اولى ان يصح فتأمل **قوله** والقدرة



انما يكون بنفسه او بغيره **اول** فيه شي **قوله** فليكن بما ذكرنا من اجواب  
 في التفسير **اول** من انه صفة اضافية اجبارية لا معنى تام بالذات وهذا الثاني  
 بها على الحقيقة حتى يلزم ما ذكرتم هذا ما ذكره في التفسير قبل باب صفة الحسن  
 به في كلامه صالحة **قوله** ولو اخرج به الى سبيل الممانعة **اول** انت جبر بان منع  
 المقتضية التي اقيم الدليل عليها خارج عن الاداب وفيما نحن بصدد ذلك فان  
 قوله لانه وجب الحق الطالب **اول** انشارة الى دليل الثبوت فليت على **قوله** وبذلك  
 السند بقوله **اول** ذلك القول دليل السند كما لا يخفى **قوله** فاجواب انه قوله  
 ان نعم غارم **اول** لو صح هذا لم يتم استدلال الحقيقة على صحة الكفالة بالتفصيل  
 بهذا الحديث فليت على **قوله** ولو كان كفالة لا جبره على ذلك **اول** في الممانعة  
 كلام فان الاجبار موقوف على طلب الدين حقه **قوله** وانما ان من قال ان  
 الكفالة ضمن ذمة الى ذمة لزوم القول بطلان الكفالة عن الميت المفلس لعدم  
 ما تضمنه اليه **اول** لعلمهم بقولهم بضعف الذمة بالموت كما ذكر في كتب الاصول  
 لانها مختصة **قوله** قال المصنف له ان يرجع فيها **اول** الضمير الموت في منها  
 راجع الى الالف على ما قيل لا راجع اليه **قوله** واذا قبض عليه وجه الرسالة فعليه ما  
 تقدم من الاختلاف **اول** مع ما تقدم بنصف صحيفته وهو قوله واذا قبض  
 على وجه الرسالة فان ترجح لا يطيب له **قوله** لانه الدفع اذا كان لغرض لا يكون  
**قوله** قال الاتقاني وهذا الدفع لغرض وهو ان يصير المدفوع حقا للمقبض على تقدير  
 ادائه له من مال الكفيل انتهى وفيه شيء **قوله** والرجح احول من ملكه طيب له  
**اول** اذا لم يكن مانع كما في مسئلة الكنز **قوله** ويجوز ان يكون للكفيل والمعني  
 بحاله **اول** كما في شرح الاتقاني **قوله** وعند يوسف بطيب **اول** مخالف  
 في شرح الكنز للزعلي من انه اذا دفع اليه وجه الرسالة لا يطيب له الرجح  
 بالاتفاق ولطلب التفضيل منه ان يكون عند يوسف روايتان **قوله**  
 وهو مذموم **اول** لو صح ذلك يكون النزاع من مضمومة ايضا **قوله** لو

مطابقا **اول** فيه شي **قوله** فهو وان كان ضعيفا **اول** لا يخفى عليك ان  
 حكمه بالضعف لا يوافق للسبيلة الا انه بعد سطرين ولعل تصديرها بصفة  
 التبريض انشارة الى ذلك **قوله** فلا يدخل تحت الكفالة بالشك **اول** لو صح  
 هذا لم يتم اجواب في المسئلة التي مرت آنفا لكان الشك **قوله** وليس في نظره  
 المصداق ما يدل على ذلك **اول** وليس فيه ما ياتي عنه **قوله** او مال يقض به **اول** ولا  
 بد منه كما لا يخفى **قوله** ومع غيبة الاصيل لا يصح **اول** وليس في كلام المصنف ما يدل على  
 ذلك ايضا كما لا يخفى **قوله** كونه قضا على الغايب **اول** قال المحقق في التمهيد  
 يعتقد بان رحمة الله فيه ان القضاة على الغايب صحيح في مثل هذه المسئلة  
 قال في الفصول العارضة اذا اذني رجل انه كفيل من فلان بما يذوب له عليه فتر  
 المذني عليه الكفالة واكثر الحق وتمام المذني بنية انه ذاب له عليه فلان كذا فان  
 يقض به في حق الكفيل كالمضروفي في الغايب جميعا حتى لو حضر الغايب وانكر لا  
 يلتفت الى انكاره انتهى ونحن نقول يمكن ان يجاب عنه بان يقال ان الكفيل  
 يكون هناك حضا بخلاف ما نحن فيه ويؤيد هذا اجواب ما ذكره العلامة في  
 شرحه حيث قال لانه كفيل بما قضى له على الاصيل بعد الكفالة في لم يجر مال  
 به على الكفول عنه لا يكون الكفيل كفلا فلا يكون حضا ولا يكون القضاة على  
 بهذه البنية حال غيبته لا يكون قضاة على الغايب وهو لا يصح عندنا  
 ويصح عندنا في مال الكفيل بالدين المقضي به على الاصيل كشرط في غيبته  
 عنه الى ان يحضر حتى يكون الكفيل بالدين المقضي به على الاصيل كشرط في غيبته  
 الكفالة الا يري انه لو اقر الكفيل على الاصيل بالالطاب لا يلزمه اذا حضر  
 الاصيل واذا حضر الاصيل وقضى عليه في يلزم الكفيل **قوله** وبطلان السعي  
 في نقص ما تم **اول** فيه ما في نص **قوله** في الضمان **قوله** كان تأخر ولا ينة  
 انما رتبة **اول** غير تمام قال صاحب الهداية في فصل في الدين المشترك بين  
 كتاب الصالح ولا سبيل للتركيب على الثوب لانه ملكه بعهده **قوله** ولو صح



الضمان بما يؤيد ايضا الضمان **اول** الظاهر ان يقال فيما يؤيد **قوله** لان الضمان  
 بضاف الى نصيب شريك **اول** تعليل بقوله ولا معنى الى قبل آه **قوله** وليس فيه معنى  
 القسمة اجاب عنه الشارح في كتاب لصلاح بان القسمة في صورة البيع ضمنية  
 فلا يعتبر لها فوجده **اول** بقله صاحب النهاية **قوله** نقله من النوادر الظاهرة **اول**  
 يجاب عنه بان نصيب الشريك آه **اول** فيه تأمل **قوله** لان ما اشترى احدى المتضامنين  
 آه **اول** قال بعض الفضلاء هذا غير مطابق للواقع فان ما اشتراه احدى المتضامنين  
 يقع الملك خاصة وان كان تأخر حق الشراكة الى يري انه لا يشركه ولو  
 كان واقعا على الشراكة لما كان له ذلك وباجمله فوقع الملك له خاصة منقوص  
 عليه وسجي فلما وجه لما ذكره والا ولي ان يقال ان البيع امر حكومي وباجلته البيع  
 الى نصيبه مشاعا لما يلزم محذور بخلاف اضافة الكفالة فان اعتبار الشيوع فيه  
 يؤذي الى ان يصير ضامنا لنفس من وجه وهو غير مشروع فوضح الفرق  
 وان دفع الاشكال ثم في صورة البيع اذا اعتبرنا اضافة الى نصيبه شاملا بقوله  
 لما كان هو العاقد وقع الملك له خاصة ولا ينافيه ان يكون فيه اعتبار اضافة الى  
 حق صاحبه من وجه بناء على الشيوع فان الملك للعاقد وان اضاف الى غيره  
 على ما عرف واما ثبوت حق الشراكة لم يسجي انتهى ونحن نقول قوله وان كان  
 تأخر حق الشراكة غير صحيح ايضا بل ذلك فيما اذا صاحبه من نصيبه ثوب  
 والتفصيل في الصلح في الدين المشترك ثم قوله وسجي بعض في الصلح في الدين  
 المشترك ثم قوله فوضح الفرق والتدفع الاشكال كلام حال من الفائدة اذ  
 ليس في كلامه ما يدفع الاشكال **قوله** واجيب بما اجيب به لشارح **اول** بعض  
 بعضا والاعتبار وفيه شيء **قوله** واجواب ان المص ذكر الفرق الاول آه **اول** وعند  
 ان الفرق الاول ايضا صحيح لا بد عليه ما اوردته فان المقربا لدين اقر بكون  
 نفس الدين في ذمتهم في احوال واقعية باخر وجوب ادائه والمقر له ينكر ذلك في المقر  
 بالكفالة لم يغير بشيء في احوال بل يدين ذلك المكفول له والكفيل ينكره فتمت مرادنا

كلام

كلام اجماعي كنبته مذكرة **قوله** ووجب للشريك آه **اول** فيه شيء انما ان يكون في بعض  
 ثبت **باب** كفالة الزوجين **قوله** وفي النصف كان انتفاؤه يكون  
 احدى جهات جلا لا انتفاء **اول** ضمير نقاوما راجع الى المعاوضة وضمير انتفاء راجع  
 الى احدى جهات **قوله** مستلزم ما يحال وهو رجوع صاحبه عليه **اول** قوله وهو راجع  
 الى حال **قوله** المص لان ادائه نائبه كادائه فيؤدي الى الدور **قوله** في الامانة  
 ما لا يخفى قوله لان ادائه نائبه كادائه ان اريد كادائه عن نفسه بحق الامانة  
 او ما يقتضيه فم ولا يفيد وان اريد كادائه بحق الكفالة نعم وكيف يكون ادائه  
 عنه كادائه عن كفيله فليتأمل **قوله** المص فيجتمع الكفالتان على ما مر **اول** قبل  
 ورفعت في تعليل قوله ومن اخذ من رجل كفيلة بنفسه ثم ذهب فاخذت كفيلة  
 اخر فها كفيلان **قوله** المص قال وان ابراء رب المال احدى احدى اذ لا فرق بين  
**اول** ليس بهذا موضع قال **قوله** اي با داء ابراء رب المال كل واحد منهما  
**اول** الا ولي ان يطرح كلمة كل فانها تقتضي براءة واحد منهما **باب**  
**كفالة العبد وعينه** ولكن اعتبر كون الواو للجمع المطلق **اول** وبداء بالكفالة  
 عن العبد للمقرب **قوله** وفيه ما فيه **اول** فان عادة المصنفين ذكر احوال  
 على وفق التفصيل وفيه منع **قوله** الى عبارة في الكتاب **اول** قوله الى متعلق بقوله  
 عدل في قوله وعدل عن عبارة محمد **قوله** وانما قال بحال الكفالة **اول** فيه رد  
 لصاحب النهاية حيث قال التخصيص بحال الكفالة غير مفيد فانه كما لا يكون  
 الكفالة بحال الكفالة عن المكاتب لا يكون بدلين آخر للمولى سوى بدل  
 الكفالة على المكاتب ذكره في المبسوط انتهى انما في تعميم مال الكفالة كما سوي  
 بدل الكفالة بما تم **قوله** انما في بدل الكفالة فانه دين غير مستقر الى قوله بل  
 اخر على المدعي وهو عدم صحة الكفالة وتقريره ان الكفالة ان صحت آه **اول**  
 وتقرير الاول عندنا ان مال الكفالة دين ثبت مع المنافي بالنقص وكل ما هو  
 كذلك لا يظهر في غير مورد النقص فلهذا الدين لا يظهر في حق الكفالة وتقرير



الثاني انه لو كان نفس سقط وكل ما هو كذلك لا يصح الكفالة به لانه لو  
كان شوبه على الكفيل على وجه شوبه على الاصيل والكفالة لتوثيق المطالبة فلا فائدة  
فيها فليسا تم اقول قوله ولانه دليل اخر على عدم استقراره محل بحث الاول  
به وكلام المصنف مما ذكره بل لفظه هو ان قوله ولانه دليل اخر على المذهب وقوله  
ولا يمكن اثباته بتتبع الدليل وانه الهادي الى مستقيم السبيل **قوله** اما الاول  
وظاهره **قوله** فيه تأمل **قوله** واما في غير بدل الكتابة فانه اذا عثر آه **قوله** سقوط  
على ما تقدم بنصف صحيفة وهذا قوله اما في بدل الكتابة فانه دين غير مستقيم  
**كتاب احواله** قال في البدايع الاصيل ان كل دين لا يصح الكفالة به  
لا يصح احواله به انتهى وفي التتارخانية انه يجوز احواله المكاتب سببه على رجل  
مقتد به دين او غصب او ودية واذا صحت احواله برب المكاتب وثق وقال في  
وان احوال سببه على غريم وصار المكاتب وكما عن السيد باء بدل الكتابة  
غير مبره ولا يفتق ما لم يؤذن فان مات سببه قبل اداء آه الى آخره ذكره التتارخانية  
قال الا فتاوى يحتاج اليها الى اربعة اشياء المجلد وهو الذي عليه الدين والمحال له  
وهو الذي ائتمن عليه وهو الذي قبل احواله والمحال به وهو حال انتم وفي  
مراجع الدراية يقال احوال زيد باء على رجل فاحتمل ان قبل فاحتمل  
وزيد محال ومحال ومحال محال به والرجل محال عليه ومحال عليه وتقدر المحال  
في الفاعل على محمول بكسر الواو وفي المفعول بالفتح وتوابع المحال المحال لاوله  
لا حاجة اليه هذه الصلة ويقال للمحال حويل **قوله** والبراءة نفقة الكفالة **قوله**  
اذا لم يكن بامر **قوله** وفي اصطلاح الفقهاء تحويل الدين من ذمة الاصيل الى  
ذمة المحال عليه آه **قوله** بهذا التعريف بناء على الصحيح في اختلف فيه المشايخ  
على ما سيجي **قوله** وفلان التزام الدين ولا التزام به ولا التزام **قوله** فيه  
بحث فان الدين كان تابا في ذمة عليه فكل صاحب بدايع ولما ان احواله تصرف  
على المحال عليه فنقل الحق الى ذمة ملائمتهم الا بقوله ورضاه بخلاف التوكيل بنقل

الدين

الدين لانه ليس تصرفا عليه فنقل الواجب اليه ابتداء بل هو تصرف باء الواجب  
فلا يشترط قبوله ورضاه انتهى فيه تأمل **قوله** وقيل وعلى هذا يكون فائدة اشتراط آه  
**قوله** ضمير شرطه راجع الى الرضا ثم ان القائل هو المكاتب **قوله** وقيل على موضوع  
ما ذكرناه **قوله** القائل هو احواله من احواله من الاوضح **قوله** وعلى هذا اشتراط مطلق  
القول ليس على ما ينبغي **قوله** قوله اشتراطه من احواله من الاوضح **قوله** وعلى هذا اشتراط مطلق  
لان انتقال الدين بلا مطالبة آه **قوله** لا يقال لو كانت المطالبة لازمة الدين لم يكن  
القبول بانقال المطالبة دون الدين محال لاستلزامه ما ذكرتم لان المطالبة ليست  
بلازمة للدين ففسم بل لا نقاله اولا فائدة في انتقاله بدونه بخلاف وجود اصل  
الدين بدونه فان فائدة الرجوع على تذيير التوفي فليست محل فان الكلام محال بعد  
**قوله** المصنف اذ كل واحد منهما عقد **قوله** وليس من الوثيقة براءة الاول بل  
الوثيقة في مطالبة الثاني مع بقاء الدين على حاله في ذمة الاول من غير تعيين كانه  
الكفالة فيها كما تقدم **قوله** كان له علي رضي الله عنه في حاله آه **قوله** ليس في حديث  
علي رضي الله عنه ما ينافي ما قلنا لعدم دلالة على موت المحال عليه فليست كالاخر **قوله** المصنف  
فصار كوصف المسلمة في البيع **قوله** بان اشتري شيئا فملك قبل القبض فانه يفتسخ  
العقد ويعود حقه في العن وان لم يشترط ذلك لفظا لان وصف المسلمة سخي  
لمشترى بهذا التقريب فان الكلام الاول في المصنف جمع بين طريقي المشايخ  
واستخدم قوله فصار كوصف المسلمة في البيع فبعضها يفتسخ **قوله** فان لفظ  
احواله يستعمل فيها مجازا **قوله** كسبي في باب المضاربة اصل بمعنى وكل فواجبه  
قال العلامة الكاكي قبل المجاز لا بعارض الحقيقة فاحتمل المجاز لا يخرج عن ارادة  
الحقيقة اجب بهذا مجاز مغارف فيمكن ان يخرج عن ارادة الحقيقة ولولم يخرج  
كان محتملا فلا بد من على الاقرار انتهى وفيه تأمل **قوله** كانه لو كالة من نقل التصرف  
**قوله** فيه شيء **قوله** والمطلقة القول على نوعين حالة وموجبة **قوله** قوله المطلقة  
منه وقوله على نوعين صبره **قوله** وقوله بخلاف ما اذا كانت مقيدة الى قوله



بيان يجوز ما آه **قول** قوله وقوله سبداً وقوله بيان يجوز ما خبره **قول** ثم قيل انما  
اورده هذه المسئلة آه **قول** القابل هو صاحب النهاية **كتاب** ادب  
القاضي في لطائف الاشارة في كتاب الرجوع من شهادة الكافي القاضي تاج الدين  
اظم وعزل وعزرا انتهى قال الامام السرخسي في مبسوطه وان اطلع القاضي ان  
يصطاح الخصمان فلا بأس بان يقرها ويؤخر تنفيذ الحكم بينهما لعلهما ان يصطاح  
احد من عمره قال ردوا الخصوم حتى لا يصطاحوا فان فصل القضاء يورث  
بين القدم الضممين وفي ردوا الخصوم من ذوي الارحام ولا ينبغي ان يورث  
بهم اكثر من مرة او مرتين ان طلع في الصالح لان في التزيادة على ذلك ضرر لا يجزى  
اكثر وان لم يطلع في الصالح انقض القضاء بينهم لانه انقلب لذلك وان انقض القضاء  
بينهم من قبل ان يقرهم فهو في سعة من ذلك وليس بواجب عليه ردهم وان  
الواجب عليه ما قدم من العمل وهو القضاء باجته وقدا في ذلك **قول** كما كان  
اكثر الخرافات آه **قول** ما ذكره يقتضي براهينه عقب كتاب الدعوى وايضا  
كان ينبغي ان يبين وجه التاخير عن الكتاب الذي قبله على ما هو دأبهم **قول** قال  
الله تعالى انا انزلنا التوراة آه **قول** ليس في الآية دلالة على امراته تعالى كل  
مرسل به **قال** المصنف يجمع في قوله **قول** قال في الكفاية على صيغة اسم المفعول لكون  
فيه دلالة على تولية الغير براهينه بدون طلبه وهو لا ولي لخاصة على ما جرى ان تارة  
تعالى انتهى وفي وجه الدلالة نوع ضاف فانه يطلق عليه قوله وان طلبه **قول** لا يطلب  
التولية آه **قول** كما يدل على صيغة التفعّل فانها للكتف الذي يستلزم الطلب  
**قول** شرائط الشهادة **قول** اي شرائط اداء الشهادة على ما بين وقوله فاعل  
لقد يجمع التذييل بقديم في قوله يجمع في قوله آه **قول** لان كل واحد من القضاء  
والشهادة آه **قول** في دلالة على التضمن كلام يندفع به في النهاية من اعتبار  
الاشهرية قال في النهاية هذا من قبل بيان حكم المصنف اي مرجعها الى اصل واحد  
وهو ان يكون القاضي مسلماً بالحق ما قلنا عد لا كما في الشهادة لان يكون حكم

القضاء

القضاء مبني على حكم الشهادة لكن اوصاف الشهادة اشهر عند الناس عرف  
اوصاف القضاء باوصاف الشهادة بهذا الطريق لذلك ولان اصل الولاية  
بأهلية الشهادة وكمال الولاية بالقضاء وكذا الشيخ لا يكون بدون اصله فصاح  
ان يكون أهلية الشهادة أصلاً لأهلية القضاء بدون وصف الشهادة فكانت  
ولاية القضاء فرعاً للشهادة من هذا الوجه فصاح بهذا الكلام انتهى **قول** لان  
ولاية القضاء لما كانت اعم **قول** هذا الدليل لا يثبت الاكبر من الكفاية **قول**  
او اكمل من ولاية الشهادة **قول** اذ لم يقطع النزاع **قول** او مترتبة عليها كما  
اوله آه **قول** في ثبوت الاولوية في صورة الترتيب كما لا يخفى لا يقال ان القضاء  
بالشهادة لا كما لا يشترطها يكون شرط الشهادة شرطاً لها بالطريق الاول لكون  
مشروطاً بذلك الشرط لانه لما لم يخلط لا يخفى **قول** ولو قيل جازعاً بناء على ان  
العدالة ليست من شرائط الشهادة فنظر الى اهل ذلك العصر ان يشهد اعم  
النبى صلعم باخبروا الى ظاهر حال مسلم في غيرهم **قول** فيه ان ما ذكره لا يدل على  
عدم اشتراط التقدير ولا يثبت كمن المراد العدالة الظاهر المعلومه فتأمل  
لا يصح ان ما ذكره مبني لجواز قبول شهادة الفاسق **قول** وهذا يقتض نفوذ  
احكامه آه **قول** كما لا يخفى فان قضاءه فيما ارشني على نفسه والقضاء على  
الله فلا يكون ما فعلته قضاء **قول** قوله هذا اشارة الى ان استحقاق القول دون  
القول هو ظاهر المذهب وروى عن ابي بكر في انه يقول بالفسق آه **قول**  
الظاهر اسقاطاً في قوله آه ثم اقول وعلى الاول يدل على عبارة الكافي حيث قال  
ولو كان القاضي عدلاً لافسق باخذ الرشوة او غيره لا يقول ويستحق القول في  
ظاهر الرواية انتهى **قول** ويجوز ان يكون اشارة الى ذلك آه **قول** بما يدل على ذلك  
**قول** والاول اظهر لقوله آه **قول** فيه تأمل لظاهر دلالة ما ذكره على الاظهر  
**قول** وقيل بهذا بناء على الايمان بزيادة وينقض **قول** فيه بحث **قول** والاول  
ثبت **قول** بعض قوله البقاء لم يزل **قول** وانما عه ابتداء **قول** بعض امتناع



النكاح بلا شهود **قوله** وجواز الشيوخ في الامة **قوله** اذا رجع الواهب في  
 البعض الشايخ اذا استحق البعض الشايخ **قوله** واما مبني القضاة **قوله** اذا كان  
 عدلاً وقت التعديل **قوله** ويحتمل ان يكون المراد به من لا يحفظ شيئاً **قوله** فيه بحث فان  
 مقتضى السببية بالتحري ان يرد بالجاهل غير الجهم لا من لا يحفظ شيئاً من احوال الغنى  
**قوله** ولا قدره دون العلم ولم يعلم دون الاجتهاد **قوله** على المراد بالعلم هو  
 العلم افعي العلم بالاحكام الشرعية من اولها التفصيلية بقرينة انعام **قوله**  
 وشبهة بالتحري **قوله** بعض شبهة المص على ما وجد في بعض النسخ بعد قوله دون العلم  
 فصار كالتحري فانه لا يصح بالتحري غيره **قوله** فانه يد على ان الاجتهاد ليس بشرط  
**قوله** الكلام في صحة ولاية المستتر على اجهل **قوله** ولا يلتفت الى ما قيل انه  
 خارج عن المدونات **قوله** وقد مر في باب الاحكام من كتاب الحج **قوله** المص  
 واصله ان يكون صاحب حديث له معرفة باللغة **قوله** قوله له خبر بعد خبر وكيفية  
 ان يكون حالاً وان يكون صفة بل ما هو اول **قوله** من عرف او عاده **قوله** للتحسين  
 في التعبير **قوله** وتعالى الجاهل **قوله** اي استقرضه فان القياس بان جواز  
 لعدم امكن معرفة الواو فيه لعدم معرفة ما دخل في كل منهما من اتي **قوله** قوله  
 الله تعالى انا انزلنا اليك الكتاب بالحق تهلككم بين ايديكم **قوله** فيه تأمل **قوله**  
**قوله** فكان به باس **قوله** سبق من انشراح في اول فصل التفسير ان قوله من قال  
 كلمة لا باس تستعمل فيها يكون تركه او لا ليس بجري على عموم **قوله** كيلا يصير القول  
 شرطاً اي وسيلة الى مباشرة التبليغ **قوله** فيه بحث فان شرط مباشرة  
 مباشرة التبليغ على ما ذكره ليس القول في القضاة فلا يطلق الشروع ولا بعد  
 ان يدعي كون القول شرطاً لصدق توفيقه عليه تأمل **قوله** الا ان ابا حنيفة  
**قوله** فيه ان قصة ابي حنيفة لا تدل على جواز القول فيه ولو مكرهاً لا يري انه  
 اكره عليه ولم يدخل **قوله** المص والصحاح ان القول فيه رخصة **قوله** فالتاريخ  
 محمول على القاضي الجاهل والطالب **قوله** لانه قد يحط في طعنهما اجتهاد ولا يوثق

اذا كان محمداً **قوله** فيه بحث فان الجهم اذا افطار ثياب وعندي الاصوب  
 ان يقال بعد فلعلم كحلي طنة اي طنة قبل القول في القضاة بانه يقض بالحق لعله  
 يحط في اذربا يظهر الطمع الكامن الذي كان غافلاً عنه وغير ذلك من الغصب  
 والغصب والميل الى بعض الاشياء والخوف **قوله** اذا كان السلطان يثبت  
 لا يفضل بينهم **قوله** اي لا يفضل احصومات بين الناس كما ينبغي **قوله** اصرار  
 على قوله التوافق **قوله** ويحتمل ان يكون اصراراً عن خلاف معاوية استغلاماً  
**قوله** واللا ينفذ **قوله** بعض فائدتها المطلوبة منها **قوله** لاننا نزل اليها بالقد كسر  
**قوله** اي لم يذكر البينة لانه اجتهاد عند قيام البينة اي البينة لا الكتاب الشرعي بخلاف  
 ضرورة التذكير فانه لما كان سبباً للتذكير الذي هو اجتهاد حقيقة جعل حجة في ما  
 فانه في عبارة يقول اليها نوع بنوع عن قلنا ولكن الامر سهل ولكن بقي ههنا بحث  
 لانه اجتهاد بالتذكير انما يكون بالنسبة الى القاضي الذي رخصه فيها ووقت اجتهاده  
 بين يديه فلما تأيد في تسليم القاضي اجتهاداً بما وقع **قوله** لانه ملكه او وهب له **قوله**  
**قوله** لو اقتصر على قوله لانه ملكه لا ينظم القولين وانما ذكر قوله او وهب له  
 سببها على طريق ملكه ذرياً بحيث على بعض الافهام فتأمل ثم قوله لانه ملكه اي  
 انما في قوله او وهب له اي في الاول **قوله** وهذا السؤال في سؤال الموقوف  
**قوله** وسؤال منية في سؤال ههنا مضاف الى مفعوله **قوله** قيل قوله وهذا السؤال  
 لكشف احوال يدل على ان السؤال بمعنى الاستعلام **قوله** ولا يبعد ان يكون السؤال  
 بمعنى الاستعطاء اي يستعطيان القاضي المعقول نوعاً من احوال فروعاً اخرى بعد  
 مثلاً يستعطيان اولاً فريضة السجلات فريضة الصكوك وعلى هذا ومعنى هذا السؤال  
 لكشف احوال اي الاستعطاء على هذا الوجه ويؤيد كونه بمعنى الاستعطاء قوله  
 ومن قلنا القضاة يسأل ديوان القاضي فالحق **قوله** شيئاً منصوص  
**قوله** بعض منصوص على المفعولية **قوله** لان الاقرار في الواحد كحلي رخصه  
**قوله** قال صاحب البراءة قال النبي صلى الله عليه وسلم في الواحد كحلي رخصه وعقوبته



فان قيل من اين علم انه واحد قلنا من جنس الفاضل الموقوف ان الظاهر انه  
لو لم يعلم بباريه ثم يجب **قوله** لم يقبل قول الموقوف عليه الابنية **قوله** فانه  
لظهور ان الحقية هي البنية لا قول الموقوف **قوله** فانه لم يقبل قولهم خصم **قوله**  
بعنه بعد التذكرة **قوله** عليه ما جئنا **قوله** في فصل القضاء بالموارث في هذا الكتاب  
**قوله** فانه الحق للنايب ثابت بيقين **قوله** اطلاق اليقين عليه ما ثبت نظرا  
الى الظاهر ليس عليه الحقيقة كما لا يخفى **قوله** ثم يصح قيمة للفاضل بقوله اننا  
ونعلم ان المقترن **قوله** بعنه وبلم القيمة **قوله** وهو المذكور في الكتاب اول آية  
**قوله** فيه ما مثل فانه المذكور في الكتاب اولاً اضضاء من له ما ذكره بل يتم القول  
الاخرين ايضا **قوله** وروى عن ابي حنيفة قال والمسيح اجمع اول **قوله** بعنه  
انه قال والمسيح عطف على الكلام السابق **قوله** تلحقين آية قوله مكرره  
اعانة آية **قوله** تلحقين لانه يدبره وتوكله مكرره ضربه **فصل**  
**في اجس قوله** وهو ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس رجلا آية **قوله** وقد  
مر ذلك من المصنف او ابي كتاب احمد و**قوله** فستاه ختيس  
ختيس ذلك ختيس بخاتمة المعجزة قال في القاموس ختيس كعظم انتهى قال في  
النهاية الختيس من الختيس وهو التذلل وروى فتح الآباء فهو موضع الختيس  
وهو الذي اختاره في المغرب وبالكسر اي التذلل **قوله** فقال بعضهم كل دين  
لزمه بعد آية **قوله** العقد قول يكون له حكم في المستقبل فلا عقد في صورة  
الافتقار الى فلهذا قابل العقد وروى ما التزمه بعد بآية لا عن مال فاقبل  
**قوله** بعنه ضمان الغصب **قوله** فيه ان ضمان الغصب دين لزمه بدلا من مال  
حصل في يد به فوجد فيه دليل اليسار فيبقي ان يكون القول قول المذموم كي  
صرح في البداية وجوابه ان وضع المسئلة اذا ثبت بملك الغصب او غصبه  
منه عند الفاضل وما في البداية فيما اذا باه لا خلاف **قوله** والمذموم يدعي عارضا  
آية **قوله** ولا يخفى ان العارض ثبت بدليله الذي ذكره المصنفنا والاصل اننا

منه  
نزيل

حتى يظهر خلافه **قوله** ولم يوف قدره على القضاء **قوله** بل علم باقائه على التزامه  
بضمانه **قوله** فلما جعل القول قول الزوج آية **قوله** لا يخفى ان ما ذكره صفا لطفه  
منشأ وبما اشترك لفظ اليسار والعسار بين المعنيين فان المراد باليسار في قولهم  
واقداه على التزامه بضمانه دليل يساره وهو القدرة على ان ياتى ولا  
كذلك في النفقة **قوله** مع انها بانها عند الكفاح والاعانة آية **قوله** وانت ضهير  
بان الالتزام في صورة الاعانة موقوف على ثبوت يسار المعلق فلما بدل الاعانة  
مخبر داعي الالتزام فلما نقص **قوله** بدل المهر **قوله** الظاهر ان يقال بدل النفقة  
**قوله** يعلم ان الضحيح هو القولان الآخزان **قوله** كيف يجتمعان على الصحة وهو  
متباينان انا ان يقال المراد ان الضحيح لا يرد بها ان كانا منها صحيح **قوله**  
اي النفقة على ما ويل الاتفاق ليس بدني مطلق بل فيه معنى الضمان **قوله**  
الاتفاق لا يكون دينا مالا وجه التذلل التوافق لا حصوله يقال على ما ويل الذي  
وان وجه الضمير الى كل من النفقة وضمان الاعانة **قوله** وقد تقدم ان الذي  
الضحيح **قوله** اي في الكفالة **قوله** وروى عن القديس سهر ربي او كنهه سهر  
**قوله** قوله سهر متعلق بقدر **قوله** في بعض الشروع جعل قوله بعنه بعد مضي المدة  
متعلق بقوله على سبيله فقال المذموم من كلامه انه لا يخليه ما لم تضي المدة  
وليس كذلك الى قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد عليه شيء من ذلك **قوله** المراد  
من البعض هو الاتفاق وسيظهر جواب آخر اننا بان ما في الكتاب على رواية  
الاصول فان دفع الاشكال على ان ثبوت الاعسار يكون بالبينة وعدم  
الظهور لا يلزم ان يكون بها فالمراد على سبيله بخبر عدم ظهور الحال  
على ما سألهم من الشرطية فانهم وقوله فان اصبنا ذكركم وان سألنا  
التي هي وقولنا ما اذا ثبت اعساره اخبر من اجس ثم فانه يفهم ما ذكره  
ايضا انه لم يظهر له مال قبل مضي المدة لا يخليه **قوله** المصنف لا يقبل في رواية  
**قوله** وهذا اذا كان امره مشكلا وافلاسه غير ظاهر بين الناس والافلاسه



**قوله** وهذا الكلام يعني المنع عن ملكا من المدعي **قوله** على القبول يعني  
عدم المنع كما لا يخفى **باب** كتاب القاضي الى القاضي **قوله** ليحكم المكتوب  
بها **قوله** وما يفعله القضاة من ارسال المدعي عليه مع المدعي الى القاضي الكتاب  
او اطلب ذلك منهم فلعلم مستند في ما يجي في هذا الكتاب والتمتية وغيره  
في شرح قوله ولا يقض القاضي على الغائب **قوله** وانما **قوله** بان كان في  
اختلاف فيه الغيبة **قوله** واجيب بان الاشارة الى الخصم شرط **قوله** كان قبل  
اذا كان شرط يعني ان لا يكون بدونه قلنا يجوز استحسانا على خلاف القيا  
**قوله** المص ولا يقبل الكتاب **قوله** اي لا يعمل به لانه لا يحدد الجالف  
ما يجي من قوله فاذا سلمته **قوله** الا يبي انه لو قضى بالشهادة **قوله**  
في هذا التفسير بحث فان صحة القضاء امر والا لزام امر آخر لتحقيق  
الاول بدون الثاني وجوابه ان صحة الحكم قبل التزكية اذا كانت بالشهادة  
والا لزام بعد ما يكون بها ايضا **قوله** قيل قد بشره **قوله** في وجه الاشارة فضا  
لا يخفى **قوله** في حق لزوم القضاء بمقتضى **قوله** على كونه رسول القاضي **قوله** المص  
وبسمة اليهم **قوله** قال في التمهيد اي الى الشهود وعلى القضاء اليوم انهم يسلمون  
المكتوب الى المدعي وهو قول ابو يوسف وهو ضار الفتوى على قول  
الائمة وعلى قول ابي حنيفة يسلم المكتوب الى الشهود كذا وجد في خطي  
التمتية ثم قال واجمع في الحكم ان الاشارة لا يصح ما لم يعلم ان الشاهد ما في الكتاب  
في حفظ هذه المسئلة فان الناس عند اختلاف ذلك انتهى **قوله** المص واذا وصل  
الى القاضي لم يقبل الا بخضرة **قوله** وفي المحيط ولو قبل الكتاب من غير خضرة  
فضمه جائز ولو سمع البينة على ان هذا الكتاب القاضي من غير خضرة فضمه  
لا يجوز بخضرة اخصم شرط قبول البينة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب  
**قوله** كما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بجانب القاضي الكتاب شرع في بيان  
المتعلقة بجانب المكتوب اليه **قوله** وانت حينئذ قوله ولا يقبل الكتاب الا بشهادة

رجلين

رجلين آه من الاحكام المتعلقة بالمكتوب اليه وجوابه ان قوله لا يقبل على بناء  
المفعول والقبولية وعدمها من احكام الكتاب الكتاب **قوله** فاما اذا لم يكن شرطا  
**قوله** كما هو مذهب ابي حنيفة على ما يجي في الشهادة **قوله** وقد استدل على ذلك  
**قوله** قوله وقد استدل ابي يوسف آخر وقوله على ذلك اي على شرط العدالة  
**قوله** بان فك انما تم نفع كل بالكتاب **قوله** لا يخفى عليك عدم تكرار احد  
الاوسط فان اتى في القضي للكتابة وفي الكبري للبيانية وايضا لما لم يعد  
الا شرط منع الكبري فليست على **قوله** وفيه نظر لان فك انما تم آه **قوله** فيه تأمل **قوله**  
المص بخلاف ما اذا كتب ابي بكر من يوصل اليه **قوله** قال ابن الهمام في شرح  
قوله ولا يقبل الكتاب آه واجازة ابي يوسف ايضا قال في الخلاصة وعليه  
عمل الناس اليوم انتهى **فصل** آخر **قوله** والاولي ان يجعل هذا فضلا آخر الى قوله  
وهذا افضل آخر **قوله** نعم هذا الفصل في باب ادب القاضي كمن الفصل بين الفصلين  
باب كتاب القاضي الى القاضي دون ان يردده عقب الفصل الاول يحتاج الى سبب  
ما قاله صاحب التمهيد **قوله** وقيل راد به الى قوله وقضا ما مستفاد منها انها دلتها **قوله**  
القول صاحب التمهيد فيه تأمل **قوله** المص بخلاف ما مور باقائه اجمعة **قوله** في الحكم  
مطلقا انتهى اي مطلقا عن الاذن بالاختلاف **قوله** وان الحكم الذي ذكروه القاضي آه **قوله**  
التقويل على احوال **قوله** فيكون الموصي ايضا **قوله** كذا يقول مصالحة **قوله** وقيل القاضي  
بملك التوكيل والاحياء آه **قوله** المذكور في الفتاوى ان القاضي لا يملك نصب الموصي  
لم يكن ذلك مكتوبا في منشور فلا يحتاج الى الفرق **قوله** والتعليق المذكور في التعليق بحري  
**قوله** يعني قوله لانه قلنا القضاء دون التعليق **قوله** وهو تعليق الاستثناء **قوله** في بحث عن  
هو احتراز عن الاحكام المخالفة للكتاب والسنة او الاجماع كمن مستند الى دليل قوي  
من تلك النكتة ايضا قال في الكافي ما يكون قول لا دليل عليه اي لا دليل يثبت عليه انتهى فليست  
**قوله** اذا لم يعلم موضع الاجتهاد آه **قوله** انت حينئذ لادلالة في عبارة اجماع مع كونه  
عالم بالكتاب انما نادى ان ما اختلف الفقهاء فيه يعني لا مرفوض القاضي بذلك



الذي اختلف فيه علما بانه مختلف فيه اولاً فانه اعم من كونه علماً نعم رباً لا  
كون انما في علماً بالخلق وليس الكلام فيه بل في العاقل في قول **اول** وروية  
العقورية ساكنة عن الفايدين جميعاً **اول** عبارة العقد وروية اعم منها ولا  
اذا كان موافقاً لوائه او مخالفاً وليس في عبارة اجماع الا ان تخصيص على ما اذا كان  
مخالفاً وعلم حال الموافقة بالاولوية كما ذكره الا انه لا تحت هذا القدر ولو روية عبارة  
اجماع من عبارة العقد وروية **اول** لان اجتهادنا في كنهها والاول في ان كلاً  
منها يحمل الخطأ **اول** وفيه ان اعتقادنا ليد هي غير انما خطا يحمل القلوب ومنه  
صواب يحمل الخطأ فلا يكون الثاني كلاً في قول **اول** ويؤيد به عاروف بن عمر في  
القول **اول** استعار زيد بن ثابت الى في الحديث **اول** قال لزيد بن عمر في  
كثرت اشتغاله بغير القضاء ابا الدرداء وساق القضية **اول** المص وان كان عاملاً  
رواية **اول** قال النفس في الكافي وفي الصغرى في القضية في محل الاجتهاد وهو  
ذلك بل يرى بخلاف ذلك في هذا عند حجة وعليه الفتوى انتهى قال ابن ابي عمير  
هذا انما كان يفتي بقوله لان التارك لم يبدع الله لا يفعل الا الموي باطل لا يفعل  
ثم قال وانما الناس ظان ان المتكلم ما قلناه انما الحكم بمذموم لا بمذموم غير هذا  
في القاضى المجتهد فيكون موزوناً بالنسبة الى ذلك الحكم **اول** بطريق الا **اول**  
وجه الاولوية ان التعبد يكون لهوي باطل بخلاف التمسك **اول** كان التمسك منشأه  
**اول** الظاهر ان بيان منشأه **اول** كان منزه **اول** اجماع من وجه **اول** واذا دخل بها على  
**اول** لوجوب العدة كما في كونه اذا وطئت بشبهة **اول** كذا اذا كان شرطاً **اول**  
فيه ما لم يتم الظان يقال اذا كان بديل قوله اذا كانت **اول** وبانه مفيد **اول** ومن هذا  
يعلم بانفعلة قضاة زماننا حيث يسلكون المذموم عليه مع المذموم في القاضى الحبيب  
اذا طرد ذلك منهم **اول** والضمير للثان **اول** في بحث فان اجلة بعده يحمل ضميره انما ان يرد  
بضمير ثانياً ما هو المصطلح **اول** ويجوز ان يتنازع ان نسبة وجه القضاء وعلى الثاني  
**اول** وانما بضميره في الاول والاضمار قبل الذكر جائز في التنازع انما ان يجوز

تأريخ الحرف الفعل في اسم بعد ما يحتاج الى البيان **اول** ومن حديث هناد بن رستم  
**اول** ولا تملك لمن قضاة وانما كان فتوى **اول** وفيه خلاف في يوسف فانه يقول **اول**  
وفيها ما لم **اول** واعلم ان قيام احكامها **اول** كانه يشترط ان المضاف متقد قبل قوله ومن يقول  
متأخره اي وفيها من يقوم **اول** فالقضاة فيها على احكامها **اول** خبر فان كان في قوله فان كان  
سبباً لاداء الى آخره لم تقدم عليه بسبعة اسطر مخبئة **اول** والموقف فيه كونه من اجتهاد  
**اول** فيه ما لم **اول** واخرج المص مسخر الى قوله كالمص **اول** فيه شئ فان كان التشبيه يدل  
على خلاف ما ذكره **اول** وكتب المص لا جمل تذكره الحق **اول** فيه شارة الى ان انصاف  
ذكر الحق كونه منقولاً لم يكتب وعنده بان قوله ذكر الحق علم للمص كما يراه من قول المص  
في اواخر مسائل شئ **باب التحكيم** **اول** وعموم ولاية القاضى **اول** المراد بعموم ولاية  
هو تعدي احكام القضاة عن غير المتخصصين كما في صورة العقل فطما وانما لا انما يجب  
ان يكون مولى على حال وكثرة من الناس فانه قد يفتون الى احكام في قضية واحدة بين شخصين  
المعنيين كما لا يخفى الا ان يمكن ان يقال لا يطلق اسم القاضى على مثل ذلك الموي كما يعلم في المسطر  
**اول** المص بشرط اهلية القضاء **اول** وفي المحيط بشرط ان يكون احكامهم اهلاً للشهادة  
وقت التحكيم ووقت الحكم جميعاً حتى انه اذا لم يكن اهلاً للشهادة وقت الحكم بان كان احكامهم  
عبداناً عاقاً وحكم لا يفيد حكمه **اول** ذكر صاحب القضية في الاقضية والامام شيخ الاسلام  
في شرح كتاب الصلح وقد ذكرنا مسئلة في فصل التعليق والعول بخلاف هذا انتهى المسئلة  
المذكورة في فصل التعليق **اول** اذا استفيض الصبي ثم ادرك لم يسل ان يقض بذلك  
في باب اجماع من صلوة المنفق رواه ابراهيم بن محمد والعبد اذا استفيض ثم عتق كان له ان  
يقض بذلك الامر انتهى واشترط اهلية الشهادة وقت التحكيم واحكامه المذكور في النهاية **اول**  
المراد به ايضا **اول** قال ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد **اول** في المحيط لا يجوز تحكيم المكاتب  
والصبي لما دون كما يجوز تحكيم اخر انتهى وفي شرح الكافي في المعنى يجوز تحكيم المكاتب والعبد  
الما دون كالحرة في النهاية هو من قبل اضافة المصدر الى الفاعل هناك انتهى فلاحاً في  
كما توهم ثم قوله تحكيم الكافر من قبل اضافة المصدر الى المفعول يقال حكمه في قولكم



**قوله** فلا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي **قوله** المراد بالكل ما عدا الذي يتبرع  
 المتكلمة **قوله** وعلى هذا يسقط ما قبله من غير ان لا يصح الاخراج ان باتفاقهما **قوله**  
 كما يصح في لا يفسخ الا باتفاق المتبايعين في اجواب كلام **قوله** المص ومضاف في فاض  
 حكمه فوافي منه به مضاف **قوله** فعلى هذا الحكم المحكم بلزوم لوقوف على مذهبها في ديارها  
 بضمية الحكم اخفى بهذا الدليل بعينه ان الفتوى على قولها والمأخوذ على القضاء الحكم  
 بالافصح **قوله** وبثبت ذلك بالافراد والكلول **قوله** فيه انه اذا ثبت بالبعينة يكون  
 بالمال اجاني ايضا على وجه التقييد بالافراد والكلول **قوله** وقد انزل في آية **قوله**  
 انشاء الزام والحكم **سبل شقي** من كتاب القاضي **قوله** مسائل شقي اي  
 متفرقة من شئت تشئت **قوله** بل شئت يشئت شئت وشئت وشئت اذا تفرقت  
 واختلفت **قوله** وانما تظهر شرة اختلاف **قوله** فيه بحث **قوله** اذا اشكال **قوله** كنهه الاشياء  
 المذكورة **قوله** وهو الرضى به دون عدم الضرر **قوله** وفيه بحث يظهر على حصة الشبان  
 الا يرد في اذا اشكال الضرر وعدمه قال التليبي وهو عدم الضرر يعني انه  
 انما يتعلق بالعدم لا بالضرر **قوله** فاما كل **قوله** كبت في ما من كل من قبله عن هذا  
 ما هو صورته امر التليبي بتبنيها على ان عدم كبر كبره ولو عرض لزوم ان يكون  
 الضرر قبله موجودا او عرض لعدمه وليس كذلك انتهى في قول يجوز ان يكون اطلاق العارض  
 عليه من باب المشاكلة **قوله** يجوز ان يكون حالا **قوله** اجواز لا يستلزم الدلالة في  
 اتصال الاستثناء **قوله** لان الاشارة بذلك الى المشتري والجميع صحيحة **قوله** بعض ان  
 الاشارة بلفظ ذلك الى المشتري والجميع صحيحة بتأويل ما ذكره **قوله** فان قيل كيف يصح  
 التصحيح **قوله** لا اناسب ان يقرر السؤال الاول هكذا كيف يصح التصحيح مع جهالة  
 المدعي واجهالة منسب لسائر العقود فيصالح الصالح ايضا ويجب بان المفوضية هي  
 اجهالة المفوضية الى المنازعة وهذه ليست كذلك لانها جهالة في التام قطع واما على غير  
 فلا يربط اجواب الال بل اجواب هو ما يجب به عن السؤال الثاني في ان يظهر انما كل  
 التصديق **قوله** جهالة المدعي **قوله** فلا يصح الدعوى فلا يتوقف البين على المدعي عليه

يعتدي

يعتدي التصحيح على ما سجي **قوله** لانه لا يقطع التشفيع **قوله** ولا يلزم ان يكون انما  
 البين على ما كتبناه من النهاية وموجع الدلالة في ما مش **قوله** ان ثبت موجب الشبهة  
**قوله** وجعلناه مدعي علي ونقها **قوله** المص بخلاف ما اذا ادعى الشراء بعد البعنة **قوله**  
 المراد هو الادعاء ان ثبت موجب الشبهة فاما كل **قوله** ينزل المص في اجواب **قوله** في  
 العبارة تناسخ **قوله** لان ذلك لا يحل بدون النسخ **قوله** فيه بحث بغيره من ان يتقدم  
 النسخ على النقل وما يضاف به والمفهوم من الشبان هو انما تفرق وجهه غير **قوله**  
 لغوات ركن البيع **قوله** فيه بحث فان الرضا شرط الا ان يجعله ركنا مجازا **قوله** ومن سعة  
**قوله** فيه بحث **قوله** ثم قال انه زبوف **قوله** اي المقبوض زبوف **قوله** على ذلك آية **قوله** اي  
 على السواء اما فانه اذا اصدق قوله مفعولا على ما يدل عليه ثم يعلم تصديقه موصولا بالظرف  
 الا لا يرد **قوله** لو اقر بايجاب وهو حقيقة او كجته **قوله** او كجته معطوف على قوله الجار  
**قوله** المص واستوفى **قوله** معطوف على قبض الجار والقبض عبارة عن قبض الحق  
 بوصف التمام **قوله** وكان في دعواه الزبوف متناقضا **قوله** لو صح هذا ينبغي ان لا يصدق  
 اذا وصل ايضا واجواب هو المنع **قوله** ومن هذا ظهر الفرق بين ما اذا ادعى عيا في البيع  
 على البائع وانكره فان القول قول البائع لا المشتري لذي الكبر قبض حقه لان الشبهة  
 اقر قبض حقه **قوله** قوله الذي انكر اي زعم البائع وقوله قد دال انه ثم **قوله** قال  
 العلامة التليبي بخلاف ما اذا قبض المشتري لم يبيع ثم ادعى العيب حيث يكون القول قول  
 البائع لان البيع متعين في البيع اذا قبضه فقد اقر انه استوفى قبض عين حقه دلالة  
 ثم يدعواه العيب بعد ذلك صار متناقضا فلا يعقل كلامه بخلاف ما نحن فيه فان الزم  
 لا يتعين وطقة ثابت في الذمة ولم يترقب قبض حقه انتهى توضيح ما ذكره في دعوى العيب  
 وفيه بحث لانه لو صح يلزم ان لا يبيع منه موده لانه نوع صحة الدعوى ولا حكمة البيع  
**قوله** وليس الحكم فيها على السؤال **قوله** لان قوله جاز مشتريا قبل التناوب بخلاف غيره لانه لا  
 اوفض فيجوز التناوب هكذا قبل **قوله** والفرق هو انه في قوله قبضت ما لم عليه **قوله** لا يحل عليك  
 ان ادعى كونه زبوف لا يلزم ان يكون بطريق الاستثناء فصح يستقيم الفرق **قوله** وذكر احد من



**اول** يعني البيان مفصولا **قول** فم كذا في الاخر **قول** جواب **قول** وهو لزوم استنباط الكل من الكل  
 كما مر **قول** لا يصح استنباطه **قول** مطلقا واذا كان في قوله في المستثنى منه تبعا لا مقصودا وانما  
 هو ولا كذا في ما نحن فيه ولا اول ثم **قول** المص فلا بد ان **قول** كيف يقبل جته وهو ناقض في  
 دعواه تاثيره **جواب** **قول** فان العزم لو نقل **قول** ان نقل قد يكون بالاول لتمامه بنفسه او  
 لغيره ولا مرفى بكان **قول** المص لنا ان التوفيق ممكن لان غير كذا في قوله وسبر منه **قول**  
 في الاصل سياتي في الاقرار في تعليل كون قوله قضيتكم اقرار **قول** المص كذا اذا قال  
 ليس لي على شي قط لان التوفيق **قول** لان ليس لي في حال في وضع اللغة فلا يكون  
 في دعوى القضاء لا ظاهر او لا حقيقة بخلاف قوله ما كان لشي الماض فيكون ناقضا  
 انما هو **قول** المص ولان الكل كشي واحد حكم العطف فيصرف الى الكل في الكلام المعطوف  
 مثل قوله عبده و امرأته طالق وعليه الميثاق لي بيت الله ان شاء الله تعالى **قول** لا يقال كيف  
 خالف بوجاهة اصله فان الاستثناء ينصرف الى الجملة الاضية على اصله لانه في ذلك  
 الاستثناء **قوله** بالانفصال **قوله** بالحوادث **قول** كان القول لا يجوز وهو **قول** لا يجوز  
**قول** انكر صدر الشرعة في شرح الوفاية صحة اطلاق لفظ لا يجوز في وجهه قال النجاشي  
 ومراجع الدرر فان قيل ما اذا كان جارا في مسئلة الظاهريه يجعل جته لصاحب الظاهريه  
 فيستحق الاجر فقد تسلمت بحال انما استحق الاجر فلما اتفقا على سبيل الوجوب وهو  
 ولكن اختلاف في التاكيد والظاهر يصح جته للتاكيد وفي مسئلة الميراث اختلاف في وجوب  
 وهو ان وجبه مع اتفان وجوب و وجبه في الدين عند الموت فلا يصح لهما جته فان  
 يسكن هذا بمسئلة ذكرها في شرح في الاصل واما ما ذكرنا من ان احداهما في مسئلة  
 كنت مسلما حال حيوته وقال الاخر صدقت وانا ايضا اسلمت حال حيوته وكذا في المسئلة  
 قال قول قول لا ينفق على اسلامه لم يجعل الا على اسلامه بما فيه من التمسك بحال وهو لبقوة قلنا  
 ما ذكرنا من طريقنا في هذا اختلاف في انما في ثبوت ما هو ثابت في حال ما اذا اتفقا في  
 في ثبوت ما هو ثابت في حال ما اذا اتفقا في افاضه على فلان ما هو ثابت في حال غيرهما  
 متعلق فلا يصح ان يحكم بحال ان كانا سببا بالامر بان في مسئلة الظاهريه اذا اتفقا على

في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

الانقطاع

الانقطاع في بعض مسئلة الاجازة بان حال المستأجر كان آتيا منقطعا شهرين وقال لا جاز ان  
 قال قول المستأجر مع مبنية منقطعا كان او جاز بان حال المستأجر كان آتيا منقطعا شهرين  
 مقدار وذلك غير ثابت للحال وفي مسئلة الابناء ومسئلة الكتاب حاصل ان فلان واقع  
 في مقدار مدة الاسلام لانه نفس الاسلام وانما ثبت في حال الغسل سلام الاسلام ثم بعد هذا  
 هو في حوزة المسئلة وذكرنا ما مام التمرنا في رذايلها شهرته على الاصل وهو ان  
 الاستحقاق لا يثبت بانظاره فقال لو ادعت المرأة انه ابانها في المرض في حوزة  
 وقالت الورثة في الصحة فالقول قول المرأة لانها انكرت ما ادعت وهو المطلق في الصحة  
 الاصل عدم ما ادعت في وقتها ثم اقول في قوله فان قيل لعل هذا الى قوله مع قيام السبب  
 في الحال وهو البينة بحيث يظهر ان يكون انما السبب هنا هو البينة مع الاتفاق في البينة  
 عند الموت كما في التوجيه لا البينة فقط **قول** وهذا يعني حكمهم بحال الى قوله وفيه نظر لان  
 لم يجعل استحقاقها للميراث بحال بان الاصل في الحادث الاضافة الى اقرب الاوقات **قول**  
 في التفسير الباري في بعبته راجع الى الظاهر لا الى الحال كذا لا يخفى **قول** كان في الاقرار انما  
 ملكا باشرعائه **قول** واما في المسئلة المتقدمة فلم يكن مكذبا شرعا في قوله سلمتها من ان في  
 في قوله سلمتها من الغايه اذ لا منافاة بين تسليمها منه وكونها لمن اقر له فانهم **قول** المص واذا  
 قسم الميراث **قول** فيه تسامح **قول** ولم يعل الشهود ولا تعلم له وارثا غيره **قول** او غير ما غيره يعلم  
 الوفاية وشرحه **قول** بل يؤخذ منه كقول **قول** في الدرر بالنفس **قول** وان كان الاول  
 ان كنفيل بالانفاق يمكن الاقرار بغيره **قول** قال في النهاية قال لا مام التمرنا في رذايلها شهرته على الاصل  
 هو ان الميت ولم يترك عليه فالتفريق يكون ذلك موقفا الى الغايه وقد اطلقوا في هذه المسئلة  
 وان لم يظهر له وارث اخر امر يدعي المال ويأخذ كنفيل لا يحال ان لم يظهر وارث اخر في هذا قولهما  
 وعندنا في لا يؤخذ وقيل يؤخذ عند الكل لان الثابت بالاقراء دون الثابت بالبينة انتهى **قول** رجب  
 بانه اذا اقر به **قول** ما يجوز في مسئلة اتفق اللفظ ثم الكفالة تكون بالدين اضيح **قول** وعوضا  
 اتفقا في **قول** ولكن توجيهه نقضا كما لا يخفى **قول** واجب بان التسليم ليس بحق الموهم **قول** انما  
 ان الموهم موجود وان قال الشهود لا تعلم وارثا اخر **قول** المص والظاهر عدم الجور في التسليم







اناس عن القول في الغضاء فيتعطل امورا الناس قال المص ولوزم المقطوع  
 بده آه **قوله** وقال شمس اللاتية الترخي اذ ازم المذعي ان القاضي فعل ذلك  
 بعد العزل كان القول قول المذعي لان هذا الفعل حادث فيضاف الي اقرب  
 اوقاته ومن اذني تاريخا سابقا لا يصدق انما حجة لان الاصل انه متى وقعت  
 المنازعة في لاسا وحكم احوال كما اذا اختلف في جريان آثار الطاحونة وهو  
 لو فعل في هذه الحالة يجب عليه الضمان فلا يصدق في الاسناد انما حجة بخلاف  
 المسئلة الاولى لانه لا يثبت الاسناد بصا وفتحها والصحاح هو الاول وهو  
 اختيار في الاسلام على البندروي والصدور الشهيد ونظيره اذا قال العبد  
 لغيره قطعت يدك واما عبدو قال المذكي بل قطعتها وانت حر كان القول  
 للعبد وكذا اذا قال المولى لعبد قد اعفقت اخذت منك غلة كل شهر خمسة  
 وانت عبد وقال المذكي اخذتها بعد العتق كان القول قول المولى وكذا لو قيل  
 بالبيع اذا قال بعت وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان القول  
 للموكل ان كان البيع مستهلكا وان كان قايما فالقول قول الموكل لانه اضربنا  
 لا يملك الانسان فيصير مديونا وكذا في مسئلة الغلة لا يصدق في الغلة القاية  
 لانه اقرب بالافذ وبالاخص انه يدعي عليه التملك كذا في شرح التزليقي وانتهى به  
 ومعارض الذرية والعبارة للتزليقي وقال التزليقي اوروفي انتهية على ان  
 المندمة اذا اعفقت المولى امته ثم قال لها قطعت يدك وانت امتي فقال  
 هي قطعتي وانا حرة كان القول قولها وكذا في كل شيء اخذتها عندي حقة  
 والي يوسف رحمه الله مع انه منكر للضمان باسناد الفعل الى حالة منتهية له  
 فاجاب بالفرق بينهما من حيث انا المولى اقرب باخذ ما لانتم اذني تملك لنفسه  
 فيصدق في اقراره ولا يصدق في دعواه التملك له وكذا لو قال الرضا كلت  
 طعامك باذنيك فانك لا اذن يضمن المعتز وهذا الفرق ليس بخالص وانما علم  
 انني لعدم جريانه في صورة النزاع في اخذ غلة العبد وقطعي يد لانه كما يخفى **قوله**

١٩٨  
 كاسا ومن عهد منه يجوز ان في الترخي بسبب الضمان حجة قطعية ونصا  
 القاضي حجة ظاهرا والظاهر لا يعارض القطعي **قوله** الاقرار دليل ظاهر في  
 اقول كتاب اكد ودان ان يراى بالقطعية كونه اقوي من نصا القاضي **قوله**  
 لكن يؤذي الي تصحيح الحقوق آه **قوله** هذا جواب عن النقص بتغيير الدليل الاول  
 ان يجاب كما في التمهاتية ممنوع قوله الاخذ والقطع اسند الفعل الى حالة منتهية  
 للضمان فان حالة الغضاء لا يبان في الضمان في حق غير القاضي لانه لم يصب  
 بغير مال غيره والقاضي في منصب الغضاء قائم واخذه بالمال فصح  
 لم يثبت بعدم الحجة اذ الكلام فيه وكذا احوال القطع فليكن **كتاب**  
**الشهادات** **قوله** ان القاضي في قضائه يحتاج الى شهادة الشهود  
 لا يقال فيلزم ان يقدم على ادب القاضي لان المتأخذ يقدم على التواضع  
 مع ان المحتاج هو القاضي فيلزم تحققة اولا واليه يشير عبارة الشارح  
**قوله** ومن محاسن الشهادة بالحق ان **قوله** اي ومن معارف حسنة وتؤدي قوله  
 على يد من حسنة ولا تملك احسن عبارة من نفس كونه مأمورا به مذموم  
 الا شعرت ولا ترتضيه اخفية **قوله** فلا بد من حجب **قوله** ذكر ضمير الشهادة  
 باعتبارها مأمورا بها **قوله** بصحة الشيء **قوله** اي يشيرونه **قوله** انما تمت منه  
**قوله** بالاشتقاق الكبير **قوله** وفي اصطلاح اهل الفقه عبارة عن اخبار صادقة  
**قوله** فالطلاق الشهادة على الزور مجاز من تبيل اطلاق البيع على بيع اخر  
 والطلاق الباطل على الغش وقد مر في الايمان **قوله** والاخبار كالجيش بخلافها  
**قوله** وشمل سائر الاخبار الصادقة **قوله** وسبب تحللها **قوله** تحلل الشهادة التي هي  
 الاخبار مبني على الكلام لنفسه او لشهادته بطل على ما يتجمل بالاشترار  
 اللفظي **قوله** معانيه ما يتجمل له **قوله** اي لاثباته **قوله** وسبب ادائها **قوله** الظاهر  
 ان المراد بسبب وجوب ادائها **قوله** اذ لم يعلم كونه شهادته او احواله لانه لو لم  
 يشهد بعذت حق المذعي **قوله** والقدرة على التميز بها المذعي والمذعي عليه



**اقول** بغض التمييز بالبصر **قال** المصنف الشهادة فرض يلزم ان يشهدوا ولا يسعهم  
 كتمانها اذا اطلبهم المذنب **اقول** الظاهر ان الاول ليس في اهلها الكمال لان  
 بين اهلها بين فان الثانية تأكد لا ولي الا اذا جعل قوله اذا اطلبهم قيدا للثانية  
 فقط فليتا مل **قوله** واستدل بقوله تعالى ولا ياب الشهاد آء اذا ما دعوا اليه  
 ليقوموا الشهادة او ليحلفوا **اقول** الاستدلال بالآية الكريمة على المطلوب هو قوف  
 على ان يكون المراد اذا ما دعوا ليقوموا الشهادة على وجه لقوله او ليحلفوا في هذا  
 المقام بل الوجه ان يقال لا ليحلفوا حال انهم لا قبل التحمل ليسوا بشهداء ولا ضرر  
 تدعوا اليه ارب كتاب المجاز **قوله** وسواء شهداء باعتبار ما قيل اليه **اقول** اي  
 على الاحتمال الثاني **قوله** يدل على النهي عن كتمانها على وجه العبارة **قوله** حيث كذب  
 النهي بتاكيد بعد تأكيد وهو قوله ومن يكتمها فانه انتم تكذبون الا يري الى شبهة  
 انتم الي انكم انتم انتم الي قلبية لذي هو شرف اعضائه اذا فسدت جميع  
**قوله** والنهي عن احدى التقيضات **اقول** واحضر منه ان يقال النهي عن احدى التقيضات  
 ببلزوم اتسا غير عا فوجب التقيض الآخر **قوله** كان الاكتمان تابا **اقول** وفي  
 معراج الدراية النهي عن الشئ يكون امر بضده اذا كان له ضد مقصود باسم  
 آخر واهما كذلك لان ما ولي مقصود بقوله تعالى واتموا الشهادة **قوله** وما لم  
 يجب لا يثبت **اقول** اي لا يلزم ثبوته فوجوب ارتفاع التقيضات **قوله** وليس  
 بالاضحى من المذهب **اقول** بل هو الاضحى من المذهب على ما اوضح في التوضيح  
 وغيره قال الشيخ الامام سراج الدين الهندي في شرح المنع اما النهي عن الشئ  
 فامر بضده اذا كان له ضد واحد بانعاقهم كانهي عن الكفر يكون اسرا بالامانة  
 وان كان له اضداد فبعضها انهي **قوله** على ان طلبه شرط وهو غير السبب مجازا  
**اقول** ذلك ان تقول اطلق الشرط على السبب مجازا **قوله** لان معنى كلامه  
 وانما يشترط وجود سبب لا داء وهو طلب المذنب فالطلب سبب وجود شرط  
 ملا في لغة **اقول** فيه بحث فان سببية الشئ للشئ لا يكون الا بعد وجود

الشيء

الشيء الاول فالوجود داخل في جملة السبب وانما بعد العلم بوجوده  
 العلم علما اخري فانهم **قوله** قلت نعم لانه خطاب وضع يدل على سببية  
 غيره **اقول** الاول سلم وليس الثاني كذلك قال في التوضيح في تعريف الحكم  
 الخطاب نوعان اما كليفي وهو يتعلق بانفعال المكلفين بالانقضاء والتجيز  
 واما وضعي وهو الخطاب بان هذا السبب ذلك وشرط ذلك كالتوكل  
 سبب الفضلوة والوضوء شرط لها **قوله** ورذ بان الاعتبار لعموم اللفظ **اقول**  
 العموم لجواز ان يكون التام للمعبر عنه شهداء الذين **قوله** وقيل في الخبر الاول  
 وردني ما عر **اقول** اذا كان واردا في حكاية ما عر ضمني لانه عنه ولم يثبت زناه  
 بالشهادة فلا يصح قوله للذي شهد عنه فامل **قوله** وفيه نظر لان شهرة ما عر  
 لا يمكن من شهرة اخبر الواحد فيها بالثاني **اقول** الظاهر ان يقال لا يمكن من شهرة  
 اخبر الواحد فيها بالثاني **قوله** ولكن انما خوف فوات حق المحتاج **قوله** التخصيص  
 اضافي فان في حق الامانة وطلاق المرأة جرم لستر واكتمان وليس فيه خوف  
 فوات حق المحتاج ومحصل الجواب ان التخصيص اضافي بالامانة الى حقوق  
 الله تعالى الذي يتوفا لا حقيق او يقول المراد اخوف واكتمان في حق الحق  
 يتوفا انما يحرم **قال** المصنف ان انه يجب ان يشهد بالمال في السرقة **اقول**  
 استدل ذلك من مخبر في احد وذا قد يتقدم منه انه لا يشهد في السرقة مطلقا  
 لا ستر امة اخذ وقال يجب لدفعه **قوله** رنظ اربعة نقص في الورد والذكر  
**اقول** فيه بحث ان لا يرد النص المصطلح او يكون الكلام على التسمية **قوله**  
 فالظاهر منه ان الله تعالى يجب السر على عباده **اقول** اذ وقوف الارب على  
 هذه الفاحشة فلما تحقق **قوله** وانما مال شبهة البدلية لان حقيقها انما يكون فيما  
 استغنى العمل بالبدل مع امكان الاصل **قوله** فيه ان ذلك في اخلاف لافي العدل  
 فان المسح على الخف يدل على غسل الرجل مع انه يصار اليه مع امكان الممسح  
 فليتا مل **قوله** لما مر من عموم اللفظ **اقول** فيه بحث **قوله** والذكر والبلوغ **اقول**



وفي ما يوسن اللغة الرجل نصفهم اجيم وسكونه واذا هو ان اهلهم ونبت او  
هو رجل ساعته يولد انتي فقي قوله وابلوغ تأمل **قوله** المص ولما ان الاصل  
فيها القبول لوجود ما يمتني عليه الشهادة **قوله** بعض اهلته قبولها ما لمضيق فقد  
**قوله** والمنشأ منه والضيد والاداء ليست بعلة ذلك **قوله** وان كان العبد  
والصبي العاني والكا فوا هذا للشهادة **قوله** لعدم توفرها عليها **قوله** تقدم اهلته  
الشهادة على الاداء **قوله** كذلك **قوله** لا جها ولا فرادى **قوله** لا يلزم من وجود  
وجود المشر وط **قوله** بعض اهلته الشهادة **قوله** فانما لو فرضنا وجود اهلته  
الشهادة **قوله** انما لازم من هذا التعليق التوقف لا العكس انما ان يتركب  
انما ويلزم في كلامه بان يرد العلية المذخلة فيها **قوله** وهو القبول **قوله** ان اهلته  
القبول **قوله** ولم يذكر اجواب على قوله نقصان العقل **قوله** فيه بحث **قوله** وكما  
عن الاول انه لا نقصان في عقولهم **قوله** في صحاح كتاب الامان من المصباح  
عن ابي سعيد كذا روى رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة  
او فطر الى المصطفى فمر الى بنت فقال يا معشر النساء تصدقن فاني اراكن  
اكثر اهل النار ولم يلقن بارسل الله تعالى كثر من اللعن وكفر من العنبر  
ما رأيت من ناقصات عقل ودين اذهب للب الرجل الحازم من احدكن  
فان وما نقصان دينها وعقلها بارسل الله تعالى ليس بهذا شهادة المرأة مثل  
نصف الرجل فان لم يلق قال فذلك من نقصان عقلها قال ليس بهذا اذا كانت  
لم تصل ولم تقم لكن لم يلق قال فذلك من نقصان دينها انتهى الحديث وانت خبير  
بان ما ذكره الشارح مخالف لطاهر الحديث **قوله** في تحصيل البديهيات **قوله**  
فيه انهن لوجوب احتجائهن وسرهن اكثر البديهيات محجوبة عنهن كما لا يخفى **قوله**  
كانا تكلفهن دون تكليف الرجال الا يري انه لا يفرض لهن الصلوة ايام حيضهن  
فما لم في جوابه **قوله** ولذلك لم يصالحن للولاية وانكحانه والا مارة **قوله** ولا  
يخفى عليك ان الشهادة ايضا ضرب من الولاية **قوله** والعيوب بانها

في موضع لا يطلع عليه الرجال **قوله** قوله في موضع قيد للعيوب لا حصر عن مثل  
الاصح الزيادة **قوله** وهو قصر افراد قصر الموصوف على الصفة **قوله** فيه شيء فان  
ما ذكره هو قصر الصفة على الموصوف ثم لا يخفى انه ليس في عبارة الكتاب ما يفيد  
القصر ايضا بل مراد صاحب التمهيد التخصيص المذكور في فائدة تعيد نفى الحكم على  
في الروايات فالاصوب ان يقال سكونه عن قبول شهادته الرجل الواحد بناء  
على فقه ما ذكر بطريق الدلالة فليكن كذا لك كما فهم صاحب التمهيد **قوله**  
عبارة التمهيد ثم اعلم ان ذكر ما هنا ثلثة اشياء ثم خص شهادته امرأة واحدة  
وهذا التخصيص صحيح في حق البكارة لانه في حق الولادة والعيوب فان شهادته  
رجل واحد تعيل ايضا فتم لانه ذكر في الايضاح مطلقا بقوله ويقبل شهادته رجل  
واحد على الولادة لانه اذا جاز شهادته امرأة واحدة فيقول شهادته رجل واحد  
اولي وكذا اذكر في باب شهادته النساء من شهادات المبسوط قال ولم يذكر  
في الكتاب بان لو شهد بذلك اي بالولادة والعيوب في موضع لا يطلع عليه  
الرجال رجل واحد بان قال فاجابها فانفق بطريق اليها واجواب انه لا يمنع  
قبول شهادته اذا كان عدلا في مثل هذا الموضع ثم التصحيح انه لا يشترط اللد  
لان شهادته الرجل اقوي من شهادته المرأة فلما ثبت المشهود به تهما بشهادته  
امرأة واحدة فبشهادته رجل واحد اولي وقد قال بعض مشايخنا حرم الله الله  
وان قال تعدت النظر قبيل شهادته في ذلك كما في الزبا انتهى بعبارة القياس  
على سائر المراتب يقتض ما ذكره في التمهيد **قوله** لقوله ثم شهادته النساء  
اخ **قوله** دليل لا يصلح لدعوى **قوله** ينصرف الى اجنب **قوله** اذا كحل ليس  
بمراد قطعا **قوله** فعلمنا بها في **قوله** فيه بحث اذ لم يثبت ما ذكره احوطية  
العدم **قوله** وان كان انها ثبتت **قوله** وفيه بحث يعلم دفعه من قوله  
في حق سماع الدعوى والتحليف **قوله** فانها ثبتت ثبتت العيا **قوله**  
فيه انه لا يستقيم قوله وشهادتهن حجة ضعيفة آه فان الحكم في شهادته



انما حال بالعبوب كالباقي على ما ذكره من الفرق فليكن على ما اوجبت الفرق  
 فيما اذا كان النزاع قبل القبض حيث يلزم المشتري اذا حلف ابداً ببيع كاف  
 في حقه ما وفيه ما على ما لم يحلف ابداً ببيع على انه لم يكن بها ذلك العيب في الوقت  
 الذي كانت بده **قوله** فما اوجب قبل القبض **قوله** وما اشتراط العدالة  
 فليقله تعالى واشهد واذوي عدل منكم **قوله** فان قيل بعض النصوص ورد  
 مطلقاً كما سبق واذا دخل النص المطلق والمقتضى على السبب لم يحل المطلق  
 على المقتضى عند فكيف ثبت اشتراط العدالة قلنا المطلق منصرف الى الكمال  
**قوله** وما سواها معدات **قوله** فيه بحث الا ان يحل على مقتضى المصطلح **قال** المص  
 ويشتق عن الكذب بمرور **قوله** يحيى المسئلة في باب من لا يقبل شهادته  
 وفي القليس مغايرة **قوله** بوجه مكلف **قوله** اي شديد العسوة **قال** المص في الامور  
 فيها بهذه اللفظة **قوله** فيه كلام لانه ليس معنى امر شديد لفظ اشهد بل معناه  
 اخبر فلما ثبت لا اشتراط بخبر وما ذكره وجوابه ان الشهادة هو الاخبار عن شاهد  
 وعيان وهذا المزموم للمقتضى لا مطلق الاخبار فاما **قوله** ولان في لفظ الشهادة  
**قوله** الاول ان يحل هذا وجهاً لانه النصوص على اشتراط اخبر لا يظهر  
 انه لانه بدون ملاحظة لا يحل دليلاً مستقلاً على المدعي كما فعله **قوله** بخلاف  
 لفظ الكسبة **قوله** جواب مما يقال ما الفرق بين الاول والآخر من الشهادة  
 وبين غيرهما من الامور حتى اذ في الاول اللفظ الذي ورد به الامر دون التام  
 مثل كسبه **قوله** اذ لا وصول الى القطع **قوله** يمكن الوصول الى القطع بالتواتر والاكبر  
 ان يقال كينفي بالظن لا استحقاق اذا لم يكن ثمة من زعم كالتفريق بين الشبهة بظاهر  
 يد اذ لم يكن منازع واهما كذلك اذا الكلام فيما اذا لم يطعن الخصم في الشهود  
**قوله** وبانه انه لو لم يكلف **قوله** ولا يظهر ان يبين عدم امكان الوصول اليه  
 القطع ولو زكي بان المذكي خبر عن عدالة متمسكاً بظاهر حاله لان اقص ما يستدل  
 به على صحة عدالة انما جاره عن مخطورات ونية واجتهاده على الطاعات وهي

دلالة ظاهرة عليها وليست بقطعية اذ لا شك احتمال نفاذ الاعتقاد مثلاً  
 فما على **قوله** واجواب ما اشترى اليه بقوله **قوله** الظاهر ما اشترى اليه بقوله **قوله**  
 ويرد ويرد ويتسلسل **قوله** مع ان المطلوب حاصل **قوله** وبطاهر العدالة ان يقع  
 التهمة فكان لا واقفاً **قوله** فيه بحث **قوله** استثنى من قوله ولا يسأل **قوله** بل من قوله  
 يقتصر احكام **قوله** ولان الشبهة فيها داراة **قوله** وفيه بحث فانه وجه  
 السؤال اذا كانت دارية فيها ليس لانه يحل لا ساقطاً فانه يرجع هذا  
 التعليل في التعليل لا قول فوجه عدله تعليلاً مستقلاً فلو سقط الواو من البيان  
 وجعل هذا الكلام من تنمة التعليل لا قول كان اولى **قال** المص لا يزال  
 عنهم في استروا العلامة **قوله** لعلوا ويمنع او يمنع اخلو حتى يرتفع الخالفة  
 التي يضمنها الكلام **قال** المص ثم التزكية في السراية بيت المستور الى المص  
**قوله** فيه نساخ فانه ليس تركية بل تركية فعل تركي لكن المراد معلوم **قوله**  
 كليا يظهر من **قوله** بالرشوة **قوله** او بقصد اخذ **قوله** القصد او بقصد  
 بالاذني على تقدير اكتمال المص وهذا الصريح **قوله** الاظهر ان يعمل بالتعليل  
 الاول في ديار **قوله** على قوله من يقول بالسؤال اذا سأل **قوله** يعني اذا سأل  
 القاضي **قال** المص ووجه ان في زعم المدعي وشهوده ان اخصم كاذب في الحكم  
 مبطل في اضراره **قوله** قال العلامة علماء الدين الاسود رحمه الله في شرح الحاشية  
 الضعيف وهذا كله اذا جحد الخصم فاما اذا كان ساكناً وهو ممن يجوز ان يرجع اليه  
 في تقدير الشهود فمقد بله صحيح وكان كافياً عند ابي يوسف وعند محمد بن  
 ابي ذكوان فحيث يتم التعديل انتهى وفيهم ذلك من اشارة الهادي ايضا **قال**  
 المص وموضع المسئلة اذا قال انهم عدول **قوله** المقصود من التعديل هو  
 حصول حكم القاضي بشهادة بعدالة المشتبه فاما اذا كان المدعي عدلاً بعينه  
 القاضي بالعدالة فيمن ان يقل تعدله لانه يقال شهادته الشهود يتضمن وجه  
**قال** المص وكذا العدد بالاجماع **قوله** اذا كان المستند هو الاجماع لا بد من



مما يحتاج بالاولى **فصل ما يحكمه الشاهد قوله** وفي بيان انواع ما يحكمه  
 الشاهد **قوله** اراد بالجميع معنى المثني كما لا يخفى **قال** المصنف احدى ما ثبت بنفسه  
**اقول** اي ثبت حكمه كما في القسم المتعلق وعلل المراد بالجميع هو جواز الشهادته  
 على ما ينهم من ثبوت الكلام **قال** صاحب النهاية في شرح قوله ما ثبت بنفسه اي  
 لا يجوز الى الاثبات بل يجوز للشاهد ان يشهد بما اشهد به بخلاف الشهادة على  
 انتهى **قال** الفاضل اشير خضر شاه كذا في النهاية وليس كما ينبغي بل نفس اثبات  
 احكام بنفسه انه ثبت ما وضعه الشارع له وحكمه بغيره عليه من غير ان يحتاج  
 الى غيره من قضاء فاض كالبائع فانه ثبت حكمه اعني الملك بنفسه وكذا لا فرق  
 في ثبوت ظهور القرائن بنفسه وكذا الغصب بنفسه وجوب رد العين او القيمة  
 بنفسه وعلى هذا اختلاف الشهادة اذا تحكمها الشاهد فانها لا تثبت احكامها  
 بل اذا علم الى مجلس القضاء وحكم القاضي بها ولعمري هذا من الظهور حيث  
 لا ينبغي ان يخفى على من له ادنى مسكة فضلا عن هؤلاء الاعلام انتهى وعلل معناه  
 انه حكم البائع بثبوت الملك المشتري في البيع وفي النسخ للبايع ثبت بنفسه العقد وكذا  
 في نظائره اما الشهادة فلا لا وجه ثبت حكمه بنفسه بل قضاء القاضي بهذا  
 والظاهر ما في النهاية لما ان الذي يحكمه الشاهد هو الشهادة بناء على الكلام النفس  
 المشهود ولان ثبوت الكلام يشهد كما لا يخفى **قوله** مثل البيع **اقول** الظاهر ان المضاف  
 يحذف اي مثل ما يحكمها فيها **قوله** كالبائع **اقول** اذا كان بالعقد **قوله** كالغصب  
**اقول** وكالبائع اذا كان بالتعاقب **قوله** ما يوجب **اقول** متعلق بعلم **قال** المصنف  
 انه تعالى شهد بالحق وهم يعلمون **اقول** انت جدير بان العلم بها وفي الحديث  
 غير متعلق بالتعلق لا يوجب بنفسه فلا بد للتقيد من دليل **قوله** قبل جعل العلم  
 بالوجب ركنا في الاشارة **قوله** بل ركن في اطلاق الاشارة اي تجوز الاشارة  
 واذا موضوعه للشرط **قوله** ان ارادتها موضوعه للشرط المصطلح في  
 عرف الفقهاء فمنه ومنه واستدلوا بان ارادتها موضوعه للشرط النحوي فسلم

ولا يفيد ما مل لانه يدل على ما ليس بشرط لاني كقولنا تعالى اذا قمتم الى الصلوة  
 فان القيام اليها سبب للطهارة لا شرط كما صرح به في الاصول **قوله** ولا يراد  
 وشهد عنه اثنان **اقول** الظاهر ان شهادته فان في الصورة الاولى لا تثبت الحاجة  
 الى الشهادة اذا علم ان الكاين في داخل البيت من هو **قال** المصنف فاذا سمع  
 شهادته لم يحضر ان يشهد على شهادته الا ان يشهد **قوله** علمه العلامة النسخي  
 في الكافي يقول لانه يصرف على الاصل حيث زوال ولا بد في تنفيذ قوله  
 على المشهود عليه وازالة الولاية الثانية للغير ضرورة ان الولاية الثانية لا تحل  
 منه انتهى ولا ممانعة في دليل صاحب الهداية الى هذا قلنا بل في انه يمكن  
 الرجوع ما في الهداية الى ما ذكره صاحب الكافي بان يحل له ان يشهد على صحة تغير  
 قوله فلا بد من الولاية والتحليل على ما فرغ عليه كما ينهم من الخروج **قال** المصنف وانما  
 يصير موجبة بالنقل الى مجلس القاضي **قوله** قال كذا يلبي وصاحب النهاية ايضا  
 ولان يصير عدالة الاصول انتهى وقال ابن الهمام وهذا اطلاق يقتضيه انه  
 لو سمعه يشهد في مجلس القاضي هل له ان يشهد على شهادته لانها هي بغيره  
 وفيه ما لا يخفى في العلية في باب الشهادة على الشهادة فاعلم ان الفوائد  
 الظاهرية وقد قصد ترتيب هذا الدليل ان الفرع لا يسمع الشهادة على  
 الشهادة وان كان الاصل شهد بما في هذا القاضي في مجلس انتهى وفي لطايف  
 الاشارة ولا يشهد على شهادة غيره بلما اشهد لانه نقل فلا بد من التحمل عند  
 حاج ولو سمعه يشهد يشهد بمجلس الحكم **قوله** لم يحل به بطريق التوكيد في طريق  
 التحمل **قوله** وكذا لو نهى عن الشهادة بعد شهادته لا يصح نهيه ويجوز له ان يشهد  
**قوله** لكن تحكم انما يصح بعبارة ما هو حجة **قوله** فلا فائدة في تحصيل ما لا نصير  
 حجة ثم المراد من قوله ما هو حجة كونه حجة في المال **قوله** والشهادة في غير مجلس القضاء  
 ليس حجة الى قوله فثبت ان التحمل حصل بما هو حجة **قوله** اذا علم لهم نقل النقل  
 يكون حجة ونقل القاضي لا نقلها لا مر لا يحيط به علم الشاهد **قوله** لكن نوقفه



عليه التحميل يحتاج الى البيان **اول** ويمكن ان يتبين بانه اذا لم يكن بدين نقل  
شهادة الاصول وظاهر ان نقلها بصرف على الاصل من حيث زوال ولايته في  
تقديم قوله على المستهود عليه وازالة الولاية ضرورية ولا ضرر في الاسلام فلا  
من التحميل كما في سائر الولايات **قوله** فلو سلمنا في ان نقول الشهادة على الشهادة  
تحليل **اول** كيف يتحدان والشهادة صفة ضبط الفرع والتحليل صفة الاصل  
ان يقال انها كاللغة والايجاب والوجوب وفيه نظر نعم الا الشهادة على الشهادة  
تحليل كسائر الاشهاد ولكن الكلام في اصباح الشهادة الى الاشهاد **اول** كما  
يعني بها ان ذلك **اول** يعني على من يثبتها ثم نقول فيه بحث فان اصباح الشهادة  
على الشهادة الى التحميل يحتاج الى البيان بل يجوز ان يقال هو قول المسئلة **قال** المع  
وانما الخلاف فيما اذا وجد القاضي شهادة في دولة وقضية لان ما يكون قطرة  
من تحت ختمه يوم عليه **اول** قوله او قضية اي حكمه يعني بما جوزه لان ما يكون  
اه ودريل اي حصة رحمه الله لعدم التجوز قد مر انما هو مشابهة الخط للخط  
فلذلك لم يتعرض له بها **قال** المع ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشي لم يعينه الا  
الغيب والموت والكساح والدخول وولاية القاضي **اول** سيجي في آخر هذه  
الصفحة جواز الشهادة في الاموال بالتسامع **قوله** وقد تقدم ان العلم شرط  
اداء الشهادة **اول** في الذين ليسوا في مقتعة من المشاهدة بالاشتقاق  
الكبير وقد تقدم معناه **اول** حيث تكلم في اول كتاب الطهارة على اشتقاق  
الوجه من المواجهة وقال هناك الاشتقاق الكبير هو ان يكون بين كلمتين تناسب  
في اللفظ والمعنى ويجوز ان يكون اشتقاق من المشتقة بهذا الاشتقاق  
**قوله** وكأنه من باب الغلب **قوله** يجوز ان يكون التباين للملابسة فلا تملك **قوله**  
وجوز ان يكون معناه المشاهدة يكون سبب من الاسباب العلم ولم يحصل الحق  
**اول** التسامع من اسباب العلم وقد حصل ان ان يقال الالف وانما هو من  
المضات ليه من اسباب علم المشاهدة فكيف **قال** المع وجه الاستحسان ان

هذه امور تخضع لمعانية اسبابها خواص من الناس **قوله** الظاهر ان اعتبار الاسباب  
لا يستقيم في غير الغيب والقضاء انما يحل على الغلب وفيه شيء **قال** المع  
ويتعلق بها احكام سبق على القضاء والعرون **اول** على بعض بعد كما يفهم من تقرير  
النهاية الا انه لم يثبت ولعل ما ذكره صاحب النهاية بانه لا حاصل للمعنى **قوله** او  
باخبار من سبق به آه **اول** لعله عطف على قوله بالا شهدا وكان ثبوت الشهادة  
باخبار عدلين لا يخفى عن بعد ثبوت بني اهلها بحث لان اخبار من سبق لا يفيد العلم  
والا لفتح الشهادة بذلك في المبيع وانه مثله واشترط ان يتواثر به من  
الاستحسان ويمكن ان يقال المراد بالعلم هو العلم الميسر في حق المستهودين  
حق هذه الاشياء القدر الميسر بهذه المزية ونجا فوجها خرج بخلاف البيع وثالثه  
**قوله** ويشترط ان يكون الاخبار **اول** اي اخبار عدلين **قال** المع اما اذا  
فتر القاضيه انه يشهد بالتسامع لم يقبل شهادته **اول** لان اساده دليل  
يريد ان يجعل العهدة على غيره **قوله** فعلى التروية اولى **اول** فيجعل شهادته على احدى  
**قوله** لانه قال لم يعاين العهد يتبين للقاضي انه يشهد بالتسامع **اول** فيه انه يجوز  
ان يشهد بالتروية **قوله** ولو قال لا تشهد على ان الملك للمالك **اول** وهو لا يعلق  
**قوله** مقام البينة **قوله** الظاهر ان يقال مقام المعانية **قوله** ويدل على عبارة الكتاب  
**اول** بعض قصر الاستدلال **قوله** وقال بعضهم يقبل في اصله **قوله** في شرح الوفاية  
للصدر الشريعة والمراد باصل الوقف ان هذه الصفة وقف على كذا او بيان  
المصرف داخل في اصل الوقف **قال** المع ومن كان في يده شيء سوي العهد  
والا **قوله** لعله انما لم يقل ومن عاين في يد رجل شيئا وسعه ان يشهد له  
المقدورة الثانية اذ لا معانية فيها **قال** المع لان اليد اضعف ما يستدل به على  
الملك اذ هي مرصع الدلالة في الاسباب كلها **اول** قال في الكافي لان اضعف ما  
في الكتاب انه يعاين اسباب الملك من البيع والهبة ونحوها لكن البيع انما  
يفيد الملك اذا كان المبيع ملكا للبايع وكذا الهبة وانما يعرف كونه البيع

هذه



ملكك للبايع والموهور ملكك للواهب بغيره بلا منازعة انتهى فان قيل  
بل يعرف كونها ملكا بتصرف ذي اليد بغيره ولا يجوز اليد ملكا لا تصرف  
في صورة الارث وهو لا يكتفي في نقل قول الشافعي **قال** المصنفين بها **اقول**  
**قال** العلامة الشافعي في الكافي وينبغي ان لا يقبل الشهادة بما استفاد العلم به  
من معانية اليد حتى لو بين ذلك بذكر كما مر في التسميع لان معانية في الا  
مطلقة للشهادة بالملك لا موجب للقاضي بلزمة القضاء بالملك بالشهادة  
انتهى وفيه بحث لم لا يجوز ان يكون كالقضاء بشهادة الفاسق كما سبق  
فما مل والقول الفضل والكلام اجزى في شرح الكفر للزبلي وعبارة الكفر  
فان فسر للقاضي انه شهد له بالتسميع او بمعانية اليد لا يقبل انتهى وعبار  
الزبلي في فسر للقاضي انه شهد بالتسميع في موضع يجوز بالتسميع  
او فسر انه شهد له بالملك بروية في يده في موضع يجوز له الشهادة بروية  
في يده لا يقبل شهادته لان التسميع او الروية في اليد يجوز للشهادة والقاضي  
بلزمة القضاء بالملك بالشهادة اذا كانت عن عيان ومشاهدة واطلاق  
لا احتمال للمشاهدة اما اذا كانت عن تسميع له وروية في يده علما فلا يجوز له  
ان يحكم بها الا يرى انه لا يجوز له ان يحكم بسماع نفسه لو تواتر عنده ولا  
بروية نفسه في يد انسان فالاولي ان لا يجوز بسماع غيره او بروية و  
هذا لان القضاء يجب مما يجب به الشهادة وفيما لا يجب فكذا ينبغي  
ان لا يجوز الشهادة فيما لا يجوز القضاء به الا ان استحسن ما في المواضع  
التي تقدم ذكرها للضرورة التي ذكرنا ما وبني القضاء على أصل القياس  
انتهى فليس ثم فان فيه نفع في هذا المقام حيث يتجمل به ظلمات الا وكما  
**قال** في النهاية ثم سماه بجل الشاهدان يشهد بحكم اليد بالملك فجل للقاضي  
القضاء له حتى ان القاضي لو عاين يده في حال قضائه بجل له ان قضى  
بما جمل للشاهدان يشهدانته ولا يتوهم الخالفة بان ما ذكره الزبلي

وما في النهاية فان ما في شرح الكفر هو ما اذا راي القاضي قبل حال القضاء  
ثم راي حال قضائه في يد غيره كما لا يخفى **قوله** لئلا يلزم انسداد باب  
الشهادة **اقول** كيف يلزم الانسداد اذا شرط معها ما ذكره ابو يوسف او كصاف  
**قوله** لان العيان ليس سببا للجواب **اقول** قال في النهاية لكنه سبب للجواز  
انتهى فيه بحث **قال** المصنف لان اليد متوقعة اليه انا به وملك **اقول** فعل المراد  
من انا به النيابة وقد فسرت بها في فصل القضاء بالمواريث وفي الكافي  
لان اليد متوقعة اليه ملك وامانة وضمان **قال** المصنف قلنا والتصرف ايضا  
يتوقع ايضا اليه نيابة واصله **اقول** فيه ان شبهة الشبهة غير معتبرة بل شبهة  
واحد ككون التصرف نيابة من تبيل الاول دون احتمال التصرف فلما ثبت  
به الملك فليأت في ان محل النزاع من تبيل الشبهة وشبهة الشبهة اسم لا **قوله** وضم  
محتمل الي محتمل يندل لا احتمال **اقول** فيه تأمل فان ضم الخبر المحتمل للكلب المحتمل  
قد يفيد في الاحتمال كافي الخبر كافي الاخبار المتواترة **قوله** واسمه وبسبه **اقول**  
ليس معرفته الاسم والنسب فمادخل في المعانية لتحقيقها بدونها **قوله** واجب  
بان الشهادة بالنسبة الى المال كخ **اقول** فيه بحث فان المقصود بالشهادة  
ليس النسب بل الملك في الضيقة والنظر في اجواب بطلانها جواب القياس  
وهذا اجواب الاستحسان كليا بوضع الحق **قوله** والتسميع مع انما هو بالنسبة  
الي النسب **اقول** لان الشاهدان سمعوا هذا الملك المخدوم منسوب الي فلان  
ابن فلان فان الذي يستفيد به اول من سماع هذا الكلام هو العلم بنسب المنسوب  
اليه وعليه بالضعف الكلام من نسبة الملك كما هو في المرتبة الثانية اذ لا ينفك  
النسبة انما بعد معرفته المنسب اليه **قال** المصنف وان كان كبيرين فكذا **اقول**  
في الكافي او صغيرين غير ان عن نفسه انتهى وانظر ههنا المصنف اراد بالكبير  
ههنا من غير عن نفسه سواء كان بالغا وكاشيرا اليه كلام صاحب النهاية  
**باب** من يقبل شهادته **قوله** والشروط مقدمة على الشرط **اقول**



لما يقال المستروط هو الشهادة لامن يسمع منه الشهادة **قوله** واحصل رد الشهادة  
ومبناه النعمة **آه** **قوله** لا دلالة فيه على الاحالة **قوله** وقد يكون المعنى في المستروط  
من قرابة **آه** **قوله** او ملك وشركة فحق التخصيص بالقرابة بحيث **قوله** سهم بانيه  
المستوط **قوله** اي سهم المستوط **قوله** وقد يكون بالمعجز عما جعل الشريعة **آه** **قوله**  
وهو لا يتيان بأربعة شهادات **قوله** المص ولا يقبل شهادة الاعمي **قوله** ولو قيل  
الفاضي شهادة الاعمي وحكم بها يصح حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال مالك يقبل  
شهادته مطلقا كالبحر **قوله** لم يقبل بالاتفاق **قوله** الا لو ادان اتفاق غير المالك  
والا فنعذر مقبولة قياسا على قبول رواية **قوله** المص ولو علق بعد لا وادى  
القضاء **آه** **قوله** وقال ابو يوسف رحمه الله بل يقضي بها لانها ادبت بشرطها  
فلا تغير بها حدث بعده كما لو مات اثنان بعد اوعاب ومال حدث الشريعة  
وقوله اي يوسف اظهر **قوله** واجواب ان من لا يقبل شهادة **آه** **قوله** ولزفران  
يمنع ذلك والفارق بين محل النزاع والمقبس عليه ظاهر فليس واحدا  
من اهل الولاية بخلاف الاعمي **قوله** وسياقي جواب آخر **قوله** في قوله قلنا ان  
الاداء يفتقر **قوله** والمانع وهو عدم التعريف **آه** **قوله** الظاهر ان يقول  
في الشرط وهو التعريف موجود **قوله** وفيه اي في النعمة بما وبها القوت  
**قوله** ويجوز عادة الضمير الي التميز بالصفة فلا حاجة الي التاويل **قوله** والمواد  
بالتميز بالاشارة الممكنة **قوله** فيقول الكلام الى نوع مصادرة **قوله** فصار  
كالحدود والقصاص **قوله** عدم قبول شهادة الاعمي فيها لانها لا يتيان باقوال  
مقام الغير كما ترى وليس كذلك الاموال الا يري الي انها تثبت بالنسبة في كتاب  
الفاضي الي الفا في مثلا فكيف يلحق بها **قوله** المص ولا الملوك لان الشهادة  
من باب الولاية **آه** **قوله** الوكالة ولاية يعلم من او ايل باب غير الوكيل والعبد  
مجرد كان او ماذوب يجوز وكالته فاعلم في جوابه **قوله** ولان معنى قوله لهم  
في القذف وبالقبول لا يخرج عن كونه محدودي قذف **قوله** نقل مراده ان

نسبة

نسبة امر الى المشتق تعيد عليه المأخذ ومعني اتانية ولا تعادوا شهادتهم  
كذلكهم حد وفي القذف وبالقبول لا تزول هذه العلة فكذا معلوا **قوله** المص  
ولانه من تمام **قوله** دليل على المذني مع قطع النظر عن لفظه ابدان  
الدليل لا قول **قوله** المص لان الرذيل **قوله** لالانه من تمام **قوله** ان  
احكم التايب له التوقف **آه** **قوله** فيه تأمل اذ لا منافاة بين التوقف  
والتمني عن القبول وسجي في شهادته اهل الذمة في هذا الباب ما تولى  
ما قلنا **قوله** فان قلت فاجعله بمنزلة الطالبين **آه** **قوله** اي بمنزلة فسقوا فقتلوا  
الكلام في ما جلد وهم ولا تعادوا لهم شهادته ابدان فسقوا هم ويكون انما  
صفية الاخبار للمبالغة **قوله** كما في قوله وبالوالدين احسانا **قوله** حيث اقول  
باجسادنا **قوله** سلمنا لكنه كان اذ ذاك جزاء فلا يرفع بالقوبة **قوله** لا يلزم من  
كونه جزاء ان يكون هذا فان احدهما لعقوبة المقدرة وعدم قبول الشهادة  
ليس كذلك مع ان اصل احدهما سقط بعفو القذوف واحكامه المشايخ  
بقوله تعالى واصلحو فان جملة الاحكام الشرعية في القذوف **قوله** بكنة  
كان ابداننا **قوله** فيه حيث فانه باق على حقيقة في حق غير التائب الذي  
يهو ابا في بعد التائب والتمني عن القبول بالنسبة الي شهادتهم فليكن **قوله** المص  
المص وهذا مستثنى منقطع بمعنى لكن **قوله** قال العلامة النسفي في الكافي لان  
التائب من اللغو من جنس التائبين فكان معناه ولكن الذين تابوا فان  
انته بغير ذنبهم وجرهم فكان كلاما متبادرا غير متعلق بما قبله انتهى وفي  
قوله لان التائبين **آه** حيث ظاهر اذله ان يقول الاستثناء من قوله  
او الفلك وهو الظاهر كما في امثاله **قوله** في الاستدلالات الفاسدة **قوله**  
في باب وجوه الوقوف على احكام النظم **قوله** والقذف موجب في حق  
الاصلي **قوله** اراد من الاصل اجملا **قوله** لا يقبل شهادة الوالد **قوله** وما كان  
نحو لفظ في قرابة الوالد وهو يعتبر بالشهادة عليهم كذا في النهاية وما كان



في شرح الكنز للزبلي وقال لا مالم العلامة الكاكي في معراج الدرر ما  
وجدت هذا في الكتب المشهورة لأصحاب مالك **قال** المص أو يمكن نسب  
الشبهة **أقول** فيه كلام وفي بعض النسخ أو يمكن فيه التهمة أي تهمة الجبل أي الماد  
بالشبهة **قوله** ومن الصوامع **أقول** لا من الضائقة **قال** المص ولا يرى من جهة **أقول**  
قال ابن الهمام أي يدرك بينهما في صيرتيز صير الأخرى فهي مجموعة عنه من حاز  
جميع فلا اختلاط بينهما انتهى وفي القاموس وغيره يجوز وتجزئ بفتح سيجي انتهى  
وهذا المعنى هو الاستنباط **قوله** بخلاف قوله كونه قواما **أقول** وبخلاف امرأة فأن  
له معنى الألف للنفقة والظفر ليس هو هو ما **قوله** قبل هذا **أقول** أي يقول شهادة  
الشريك وهذا القيل صاحب النهاية **قوله** هذا إذا كان شركي عما آه **أقول** فيه بحث  
لأنه إذا كان ماعدا لم يشترك في عموم قوله فيما هو من شركها ويدخل الحود  
والقصاص والتمساح في قوله ما ليس من شركها فيشمل كلام المص شركة المضافة  
أيضا ملا وجهه لا خارج فأنه لا يخفى بالاملاك بغيرنية السبق ثم أن قوله لأن  
ما عدا ما يشترك بينهما غير صحيح فأنه لا يدخل الشركة إلا الذراهم والدينار ولا يدخل  
فيه القمار ولا العروض وهذا قالوا لو وهب لأحدهما مال غير الذراهم والدينار  
لا يبطل الشركة لأن الماواة في ليس بشرط **قال** المص فأنه صلى الله عليه  
وسلم نهى الصوتين لا يجعلا في المغنية **أقول** أي صوت المغنية بتقدير انصاف ويكون  
تبليغ عيشة راضية **قوله** فإن رفع الصوت منها فإم فضلا عن ضم الغناء إليه لهذا  
لم يقيد **أقول** فيه أن المراد بالمغنية التي اتخذت ذلك مكسبا فلا حاجة إلى التقيد  
ولكون المراد ذلك علته اشارة بقوله لا يكتمها بها المحرم طمعا في المال فما  
أسرع ما نسي ثم ما ذكره جار في الفروع بعينه فبالله لم يكن مستظا للعدالة  
إذا ما حث في مصيبة نفسها ولا أن يكون المراد منها في مسئلة الزباوان من كان  
التفني مكسبة فليسا **قوله** ولا بد من الشرب على الكهول لأنه ارتكب محرم  
**أقول** فيه بحث لأن الظاهر من تعليل المص بقوله لأنه ارتكب محرم دينه وقوله

ولا من يأتي بابا من الكتب براه **قوله** أنه مراده غير آخر وأما في آخره ولا يشترط  
ما ذكره على ما اختاره انضاف فأن الكلام محال لا واسعا **أقول** وهو مستغنى  
عنه **أقول** فيه أن كثيرا من الناس يلعب بالطيور ولا يفتح قال ابن تيمية في  
الملاهي نوعان محترم وهو آلات المطربة من غير غناء كمن مار سورا كان  
من عواد أو قصب كالشبابه أو غيره كالطنبور والعود والمغرفة كماروي  
أبو ما مانه صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى عليه وسام قال إن الله تعالى بعثني رحمة للعالمين  
وأمرني بحقوق المعارف والمزايمر لانه مطرب مصد عن ذكر الله والنوع  
الثاني في بياح وهو الدف وفي معناه ما كان من حادث مرور وكبر **أقول**  
وأنهم يكتفون عن ذكره بما ذكر من المغنية **أقول** لأنهم حكم الرجال تعبوا  
على عكس ما هو الأصل وفيه بحث **أقول** لأنها كانت على الإطلاق **قوله** فيه  
بحث **أقول** واختاره المص وعلى بانه يحجب الناس آه **قوله** فيه بحث فأن  
ذلك التعليل يدل على اختيار المص ما اختاره شيخ الاسلام فأن اجبا لهم  
ما سمعوا وان يكون الله وان يكون الاسماع كذلك وذلك يكون بكونه المسوع  
كبيرة **أقول** وأما مجرد اللعب بالشطرنج فيمنع قبول الشهادة بالاجماع  
إذا كان مدعيا عليه أو يما مراد بكونه الصلوة أو أكثر عليه الحلف بالكتب  
والباطل انتهى ففي قول الكامل احدا موزة ثلثة بحث **قوله** سوي المستخفة **أقول**  
**قوله** أي الأفعال التي تكون سببا لنسبة صاحبها إلى الشخف ورفه العقل  
ثم أقول يمكن أن يكون المستخفة بالتخفيف على وزن المفعول كما مستند  
بفتح الفون من الشخف والسنين حين يكون أصلية وأما من المستخفة  
بالشد يد على صفة المفعول كما مستفزة بفتح الفاف فالسبب فيها ما لا يد  
**قال** المص وإذا كان لا يمنع عن مثل ذلك لا يمنع عن الكذب **أقول** قال  
العلامة الكاكي وفي المحيط لا يقبل شهادة النجاسين والذللين لأنهم يكذبون  
كثيرا فأن كان عدلا منهم يقبل شهادتهم انتهى وفيه لا يقبل شهادته لطيفة



والشعور والرقاص والسخرة بلا طلاف وفي مناقب أبي خنيفة رحمه الله لا يقبل  
شهادة البخل وقال مالك وإن أوطوا في البخل لا يقبل قال ابن أبي ليلى وفي النهاية  
شهادة البخل لا يقبل فالظاهر أنه أراد من يبخل بالواجبات كاله تركوة  
ونفقة الزوجات والأقارب انتهى **قال** المص وقال الشافعي لا يقبل  
لأنه اضطر من وجوه الفسق **أقول** عدم قبول شهادة أهل الأهواء من باب  
مالك وإبي حنيفة من الشافعية وإنما قول الشافعي فكيف لا يخلو بطلان خلاف **قوله**  
فإنه معطوف على قوله ما لكم من ولايتهم من شيء الآية **أقول** هذه الآية في سورة  
التوبة **قوله** فالعطف قرينة برأي به تناسب المعاني **أقول** وللخصم أن  
يقول القرآن في النظم لا يوجب التوأن في الحكم وقد ورد نص على  
عدم القبول فليست من ثم لو صح ما ذكره لجاز شهادة المستأمن على الذي  
وشهادة مستأمن من دار على مستأمن آخر **قال** المص قال الله تعالى  
والكافرون هم المنافسون **أقول** هذا معنى التوأن لأن التوأن والكافرون  
هم الظالمون **قوله** إجاز شهادة النصارى **أقول** الظاهر أن يقال إجاز  
شهادة النصارى **قوله** ولأن الذي من أهل الولاية على نفسه وأولاده  
النصارى **أقول** قال في النهاية المسلم إذا خفت إليه كعبة ابنه الصغيرة  
فزوجها منه جاز النكاح **قوله** فله أهلية الشهادة **أقول** لأن الشهادة من باب  
الولاية **قوله** فالجواب أن القياس في الذي آه **أقول** وفيه بحث فإن الشهادة  
من باب الولاية والولاية للذي على المسلم فكيف يكون القياس في  
الذي كذب ثم لو نفى بشهادة المستأمنين المختلفين وأما حيث  
لا يقبل مع أنهم من أهل الولاية بل يقبل شهادة المتفقين وأما  
هذا الجواب إذ لا نفى على خلافه فالمتقوى على جواب المص **قوله** وأجواب  
أنه ليس بمريض **أقول** لا يخفى عليك أنه ليس المراد كونه مريضاً من حيث  
الشهادة ولا قلب واحد من الخصوم راضياً للشهادة على نفسه

بل كونه مريضاً من حيث أحواله قالوا ولي أن يجاب بما في سائر الشروع من  
أنه مريض من حيث المعاملات والشهادة منها وجوابه ظاهر **قوله** ومن بعد  
عليه أن الحق ما هم عليه **أقول** قوله ومن بعد هم مبتدأ وقوله عليه أن الحق  
ضربه ثم بقي بينهما بحث فإما **قوله** منع لوجود الملزوم **أقول** يمنع منع لوجود  
الولاية **قوله** وقد مر لنا جواب آخر **أقول** مر آنفاً **قال** المص لأنه يفيضه **أقول**  
قال الكاكي المسلم انتهى وفي النهاية للشان أي الشان هو أن يسقط الذي  
منه إجابة **قوله** لأنه ما خوذ لهما **أقول** جواب لقوله لا يقال يجوز **قال** المص لأنه  
الذي من أهل دارنا **أقول** قال الكاكي وإنما لا يجزى التوارث بين الذي  
والمستأمن لأن المستأمن من أهل دارنا فيما يرجع إلى المعاملات والشهادة  
بينها ومن أهل دار الحرب في الإرث وإعمال انتهى فحكم لا يقال مثل هذا في  
المستأمنين من دارين المختلفتين **قوله** لأنه ولاية على الذي **أقول** كما لا يخفى  
كونه من أهل الولاية مطلقاً على ما ذكره في الذي والمسلم من كون القياس  
يقول شهادته على المسلم **قوله** ويقبل شهادته الذي عليه **أقول** لا يستفاد  
من هذا التقدير ما أراد به بل مناده أن يكون عليه كانهقطاع الولاية لعدم  
يقول شهادة المستأمن على الذي **قوله** وفيه نظر لأن اختلاف الدارين حكمها  
علمة مستقلة **أقول** لم لا يجوز أن يكون العلمة فيه اختلافهما وإذ لا يخفى  
كونه أحدهما على حالهما من الأخرى تساوياً وبما في الحال **قوله** فإن قلت أما يجوز  
أن يكون علمة لقبول شهادته الذي على المستأمن **أقول** لم لا يجوز أن يكون علمة  
أخرى لعدم قبول شهادة المستأمن عليه **قوله** فله الولاية العامة **أقول**  
أنت خير بانه مخالف لقوله ما لكم من ولايتهم من شيء وأيضاً مخالف لما  
نص عليه المص آنفاً من سلب ولاية الذي بالأضامة إلى المسلم فهذا شرع  
لكلامه بما لا يرضى صاحبه قالوا ولي أن يقول فله الولاية على غير أهل دارنا  
المص إذ لا بد من توفى الكبار حكمها **أقول** وفيه بحث ولعل المراد غير ما ذكره



من انما شرب الخمر سراً وهو قول آخر من اصحابنا في البدايع ومن اصحابنا من قال  
اذا كان الرجل صالحاً في موره فغلب حسنة سيئاته ولا يعرف بالكذب  
ولا شئ من الكبار فغيرته يشرب الخمر احياناً لصحة البدن والقوى والتمتع  
يكون عدلاً وعامة متابعاً عليه لا يكون عدلاً لان شرب الخمر كبيرة مخضنة وان كان  
لا يدعوا به انهم ولعل هذا ان اخوه والولي ويمنهم ذلك من قوله هو الصريح في  
حد العداة فليتناقل **قال** المصنف اذا تركه **اقول** اي اجتناب المهمل من الكلام  
**قوله** ستمناه لكن لانم ان العداة ليحذر ذلك **اقول** فيه بحث اذ لا وجه لهذا  
الكلام بعد تسليم ما سلمه واجواب ان المسلم هو عدم كون الفدية مغتية  
بالحدوث بل بغيره انما مؤاخذة قبل التحدث فيقدح العداة انما ان المؤاخذة  
في ارادة ذلك واختياره لا في خبره واجب الطبيعي ولا ثم ان العدل يبدل  
ذلك **قال** المصنف قال واذا شهد الرجل ان اباها اوصى اليها ان **اقول** يقال  
اوصى اليه اي جعله وصياً واوصى له اي جعله موصياً **قال** المصنف والوصية  
يدعي فهو جائز استحقاقاً **اقول** والوصية يدعي اي الوصية يرضي ذلك هكذا  
شيخنا لما لم يثبت في شرحه اجماع الصغير لمولانا علماء الدين الاسود  
ما نصبه والمراد من الدعوى في قوله والوصية يدعي هو الرضا اذ اجاب ان  
لا يتوقف على الدعوى بل القاضي ان ينصب وصياً اذا رضى هو به **قوله**  
**قوله** لا لانه ليس له نصيب ولا ية الوصية **اقول** هم فسفة او زامة **قوله** اي  
زامة في زمان متقدم **اقول** اجيب بان من شرط ذلك في زماننا آه **قوله**  
فيه ان التقيد بقوله في زماننا يدل على جواز تفسير الشاهد علانية في الزمان  
الاول وهو المعلوم ايضا من اكلت مع ان الدليل المعتمد بتفسيره كما لا يخفى  
فليتناقل في جوابه **اقول** قوله الا ان استثنى من قوله لان الفسق **قوله** في نسخ  
الادلة انما اذا اذاه فقولنا انما انما ليس كما ينبغي بل الصواب ان  
يقال الا اذا اثم ان قوله استثنى من قوله لان الفسق اخم مم بل هو استثناء

من قوله ولا يسمع القاضي لبقية **قال** المصنف وكذا الوافاها على اني صليت  
**اقول** لعل المراد بصالح اعطيت الرشوة لدفع ظلمه وانما يصالح بالمعنى الشرعي  
بينهما **قوله** وهذا قيل **قوله** القابل هو الكافي **قوله** وليس له ذكر في المتن **اقول**  
والامر فيه بيان ايضا فان العلوية بالالتزام كلف في ذلك لا تخصيص عدم سماع  
بينه اخرج المحمدر بالذكري يدل عليه دلالة واضحة فان التخصيص بالذكري  
الروايات يدل على نفي احكام عما المذكور **قوله** وقيل لما قلنا من الدليليان  
في اخرج المحمدر **اقول** والظاهر ان يقال لما مر من ان سماع بقية اخرج مبنى على هذا  
الدليليان في اخرج قلنا كبرت وكبرت لعدم جريانها لان الاصل هو القبول ولا  
مانع وانما قلنا ان الاظهر ذلك لما لا يخفى مما في تواتر الشارح حيث يدل  
على ان ما ذكره مبنى على ذلك الدليليان وليس لا مركزك **قوله** وكان المتأخر  
ان يقول ولذلك **اقول** ليكون اشارة الى بعده **قوله** او شارب خمر او سارق  
او قاذف او شراب المذني **اقول** قوله او شارب خمر اي ولم يتقدم قوله او سارق  
اي من المذني عليه وقوله او قاذف اي واحال ان المذوف يدعي وقوله او شراب  
المذني اي والمذني مال **قال** المصنف ومن شمر ولم يبرح حتى قال او همت  
بعض شهرها **قوله** منصوب على نزع الحافظ اي في بعض شهرها **قوله** المصنف  
او همت اي اخطأت **اقول** الاول حذف اي تفسيره كما لا يخفى فيكون مجازاً  
من باب ذكر الخافض وارادة العام لان او هم بعض اسقط **قال** المصنف او زيادة  
باطله **اقول** اي انما او خمسمائة **قوله** وبالمعنى او زاد عند اخرين آه **اقول** والظاهر  
عندي قولنا اخرين فان على قول بعض المشايخ كونه المثل هذا كذا بان قوله الثاني  
فيعني ان لا يقبل شهرها مدة مطلقاً ثم ان المراد من قوله وبالمعنى خمسمائة ومن قوله  
او زاد الف **قوله** وبوجه **اقول** الظاهر ان يقال بعده **قوله** وفيه اشارة الى مال  
الشيء من الائمة **اقول** بل في الدليل الاول اشارة الى بطلان ذلك باتفاق  
**قال** المصنف وهذا اذا كان موضع شهرته **اقول** اي شهرته العلنية وفي النهاية موضع



الشبهة هو موضع الزيادة والنقصان انتهى وفيه بحث **باب الاختلاف**  
**في الشهادة قوله** والاختلاف انما هو بعارض اجملي **قوله** وايضا الاختلاف  
هو سلب الاتفاق والاتحاد اي ملزومه وايضا الاتفاق هو الاتحاد والواحد  
مقدم على المتعدد فليست **قوله** المصل الشهادة اذا وافقت الدعوى قبلت  
**قوله** صدر باب هذه المسئلة مع انها ليست من الاختلاف في الشهادة  
لكنها كالذي لو جوب اتفاق الشاهد بين انهما لو اختلفا لزم اختلاف الدعوى  
والشهادة كما لا يخفى على من لم ادر في بصيرة **قوله** وقد عرفت معنى الشهادة **قوله**  
في اول كتاب الشهادة **قوله** ما علم ان الدعوى هي مطالبة حق في مجلس من المجلس  
**قوله** اي من له خلاصة كقوله تعالى فان اجتهت بها ثلثي او ادرى شق زك  
**قوله** فيه بحث **قوله** وشهد بالشفا **قوله** اي من غير شقة **قوله** او ادرى انه ملكه  
**قوله** لا يخفى ان المناسب لما سبق هو كون الاختلاف في الملك الذي هو احد  
متولات العرض وليس كذلك بل ما ذكره من قبل النسبة **قوله** اما ان يقدسه  
**قوله** الظاهر ان يقال يقدسه **قوله** فلان القاضي يصب بفضل الخصومات  
فلما يذنبها **قوله** هذا لا يدل على شرطية المتقدم بل على شرطية وجود ما مطلقا والاصل  
ان يقال لان الشهادة شرعت لتحقيق قول المذنب في حقوق العباد والكيون  
فذلك لا يدعوا سابقا **قوله** واما وجودها عند الموافقة فظاهر وانما عدمها عند  
المخالفة فكذلك لظهور ان ليس المراد من تقدم الدعوى تقدم ان الدعوى كانت  
بل تقدم دعوى ما يشهد به المشهود في لابر والاحتجاج انما في الصلح على ان  
الدعوى لو جعلت معدومة لما قبلت لو اتي المذنب بشهادته اخرجت وايضا  
ما ذكره في اجواب مخالف لما سبق في مسئلة الشهادة بالالف والخمسة  
اذا ادعى المذنب الف حيث جعل سكون المذنب عن الخمسة كذا باللفظ  
ونفي قائله وانما لم يقبل ثبوت **قوله** وعن الثاني بان الاصل ان يقولنا  
وفي جانب الشهود علما بالاصل **قوله** مخالف لما سبق ان اكراب المذنب شاهد

في الدعوى  
انما هو  
بشرط  
وجودها  
عند  
الموافقة

نفي

نفي له فراجع **قوله** المص قال ويعتبر اتفاق شهادتين في اللفظ **قوله** المراد منه  
نظام اللفظين على عادة المص كما في اللفظ والعطف والتمسك والتمسك **قوله**  
الموافقة بين شهادتين شرط قبولها كما كانت شرطاً بين الدعوى والشهادة  
**قوله** في العموم حيث فان موافقة الشهادتين في الكيف ليست شرط القبول  
عندنا في حنفية رحمه الله عليه ما سبق في مسئلة سرفه البقرة وشرط بين الدعوى  
والشهادة كما صرح به الامام لم يمتدح فيه هناك وكذا الموافقة في الحكم بين الدعوى  
والشهادة ليست بشرط كذا في من المبسوط وصرح القاضي في نعم  
للتاخر في رد فيه **قوله** واما الاختلاف حيث يدل بعض على مدلول البعض  
الاخر في النقص **قوله** كتب في كذا من كتاب من خط التاخر ما هو صورته اطلاق  
النقص بينهما ليس على اصطلاح اهل المعقول لانها نوعان عندهم على ما عرف  
في موضعه انتهى فاقول في قوله نوعان عندهم حيث **قوله** المص وذلك يدل على  
اختلاف المعنى **قوله** فيه إشارة الى ان المعنى عند هو الاتفاق في المعنى وعبار  
انما في اللفظ لضرورة اذا اتفقا في المعنى لا يحصل لا عند فذكر **قوله** المص  
وهذا لان الالف لا يعتبر بين الالفين **قوله** وايضا ان شرط الشهادة في  
الدعوى كما ان المذنب يدعي الالفين وهم اسم لعدد معلوم لا يقع على دون  
ذلك فكم يمكن الالف المودعة في الفروقات الشهادة عن الدعوى **قوله** المص  
وصار كما اذا اختلف جنس المال **قوله** ولا يخالف الشهادة فيها الدعوى كما  
لان الالف والخمسة اسم لعدد بين الالفين لا يعطف احدهما على الآخر  
فكان كل بائنه وادخل تحت الدعوى فالشهادة العامة عليها كونه فائتة  
على كل واحد منهما مقصودا فاذا شهد احدهما بالالف فقد شهد بالعدد  
الذي اختلف تحت الدعوى فحصلت الموافقة في عدد الالف **قوله** لا حفيضة  
ولا مجاز **قوله** المص لا يري الى قوله فعليك من ذكره في حبيب ومنزل **قوله** قبل  
ذكر في المبسوط اذا ادعى الف الى قوله واجيب **قوله** ذكر القاضي في



فما واه ان كان المذني به دينا فشهدوا بما قبل ما اذماه المذني نحو اذا ادعى  
القاضي شهد وخمس مائة بقبضه بخمس مائة ولو ادعى القاضيه شهدا بلف  
والآخر بخمس مائة لا يقض بشيء في قول ابي حنيفة رحمه الله لان عبد الله بن  
الاشهادين على المشهود به شرط اولم يوجب بكتاب ما تقدم لان ثمة انفق  
الاشهادين على خمس مائة والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظا لم يست  
بشرط عنده فتقبل شهدا ودهما على خمس مائة بغير توفيق انتهى قوله ووجوب  
الموافقة آه الاول للحال **قوله** ولما كان يقول قد تقدم آه **قوله** قيل باب  
احبس في كتاب ادب القاضي **قوله** انه لا يجوز بالاتفاق **قوله** اي التلقين  
اذا الكلام فيه وليس فيه نفي بقول الشهادة حتى يثبت التناقض وجوابه ظاهر  
فانه اذا كانت الشهادة مقبولة في هذه الصورة لم يكن موضع التهمة ولا يكون  
التلقين غير جائز لا يخفى **قوله** فوقع واحدة **قوله** وذلك لكون التلث  
صارت في يد جامعها كمن ملك عبدك بملكه ويدها ان يوقع  
كلها او بعضها **قوله** لان الاكثر في ذلك ثابت **قوله** ان ارادنا بلفظ  
ففي محل النزاع كذلك او حكما فغلبت حيث اذ ليس في الشرع الفطلاق  
**قوله** وذلك نقض للمعنى مكان الذين الذي هو غيره **قوله** قوله الذي هو غيره  
في الضمير المرفوع للذين والمجرور للذين ويجوز العكس وجوابه بما قلنا انها  
انفعا على وجوب الالف الا ان تمنوع وان ارد على وجوبه سابقا ولا يخصا  
لا يكون حجة كما استحق قلنا الظاهر هو الاول فان قضاء الذين اذا كان  
بطريق المعاصرة ثبت الوجوب الا ان كما لا يخفى والمراد من كون القضاء  
لوا للوجوب مرتبة عليه ترتيبا ذاتيا لازما نيا فليكن **قوله** المصنف وذكر  
الطحاوي عن اصحابنا انه لا يقبل **قوله** والاشبه ان يكون هذا قول ابي يوسف  
رحمه الله **قوله** المصنف لا يمنع القبول **قوله** والمعلوم من كلام القاضي خاتمة  
انما لا يمنع اذا لم يقبل لطلب شهيد بالقضاء بباطل او زور **قوله** وحاصله

ان الكذاب المذني بشهوده تعسيف له **قوله** الظاهر ان يقال نفس كليم  
وانما كذاب المذني عليه فليس تعسيف **قوله** اي حكما **قوله** قد ذكرنا ان اخلا  
الاشهادين آه **قوله** اي علم مما ذكرنا المتزاما **قوله** فماذا شهد على رجل آه **قوله**  
هذا لا يفتزع على ما فترع عليه فانه اذا منع القبول بحيث ان لا يقطع ان  
ان يقال صغير اخلا فمما راجع الي الشاهد والمذني لا الي الشاهد من كمن  
لا يخفى عليك بعده **قوله** فلم يتم على كل واحد **قوله** الاول حذف كلمة كل **قوله**  
المصنف لان امر احذر **قوله** لعله من التهمة او من التهمة بمعنى احذر **قوله** احذر ان يطلب  
التوفيق بينهما احتيالا آه **قوله** في الكافي الاشتغال بالتوفيق بين كلامي الشاهد  
احتيالا لا يجاب احذر واحذر بحال كدريه قلنا الشهادة من جميع الشرع والاحتياط  
في جميع الشرع قبولها لا رد ما يستعمل بالتوفيق صيانة للحجة عن التعطيل لا  
لا يجاب احذر ثم اذا وقعوا قبلنا الشهادة يجب احذر ضرورة لا تصد  
استثنى ولعل هذا اجواب وجه القياس الذي ذكره اشرار في جواب  
البحث الثاني ثم ان اشرار قد اجاب عن السؤال جوابا كما في ايضا  
في باب الشهادة عليه ان من كتاب احد ودر فاجعه **قوله** والله في ان التوفيق  
وان كان حكما ليس بمعتبر مالم يصرف به آه **قوله** كما سلف في الدرر السابق  
**قوله** وكذا الوقوف على ذلك بالقرب منه **قوله** اذا كانت الشهادة  
بالذكورة والا لانه واجبة والوقوف على ذلك بالقرب منه كيف يستقيم  
قوله فيما سبق لان التحمل في الدنيا لي من بعيد **قوله** المصنف ولو يتم العدد على  
كل واحد منهما **قوله** لفظه كل على لا حاجة اليها **قوله** اجيب بان دعوى السبب  
المعنى دليل على ان شوته هو المقصود **قوله** وفيه بحث فان دعوى السبب المعنى  
لانهم انما تدل على ما ذكره بل ذلك لضرورة الاختصار والوسيلة الى المقصود  
فيها فانه لو ادعى الملك المطلق فيما يملكه بسبب السبي لم يشهد شاهد به  
تحرر عن الكذب اذا الملك المطلق غير الملك بسبب فانها محتملة حيث



الملك المطلق من الاصل حتى يستحق المذبح بزيادته ولا كذا كذا الملك المطلق  
وتفصيله في اكثر من موضع مما لم نذكره في اول باب لا خلاف في الشهادة  
ثم اقول اذا اذني ملكا مطلقا فشهدوا بالملك بسبب ملك لان الملك بسبب  
اقل من المطلق ولو اذني الملك بسبب فشهدوا بالمطلق لا يقبل بغير  
جواب البحث **قوله** فان قيل التوفيق ممكن آه **اقول** امكان التوفيق لا يفيد كما  
سبق عن قريب **قوله** واما اذا اشترى بالف ثم زاد خمائة فلما يقال  
اشترى بالف وخمائة ياخذ الشفع باصل الثمن **قوله** فيه ان ما ذكره  
لا يتشبه في احتمال ان يكون الثمن او لا والفا وخمائة ثم خط خمائة  
حيث لا ياخذ الشفع باصل الثمن وايضا اذا كان الثمن او لا الفان ثم زاد  
يكون المراجعة والتولية بالزيادة مع ان المراجعة نقل ما ملكه بالعقد  
الا قول بالثمن الاول بزيادة رجح والتولية ذلك من غير زيادة رجح  
وانما ياخذ الشفع باصل الثمن في الزيادة كما في الزيادة من ابطال حصة  
الان ثبت فلا يمكنه وجوابه ان قوله وانما لا يندفع لا يجب اطراذه  
**قوله** قوله ولان المذبح يكذب احدنا هديه دليل آخر **قوله** ان لم  
يلا حظ مقصود به السبب والمذبح يدعي لاكثر فلانهم لا كذا والسند  
ظاهر وان لو ضطت قول الى الدليل الاول وجوابه ان الضيق الثاني  
والا كذاب امر معاير لما ذكر في الدليل الاول **قوله** ان المقصود هو السبب  
**اقول** وان المذبح يكذب احدنا هديه **قوله** وفيه نظر لفظا ومعنى **قوله** فيكون  
نظر لفظا نظرا لا خلل في نفس اللفظ **قوله** العلق لا يثبت قبل اداء **قوله**  
فيه بحث فان معنى كلامه ان العلق لا يثبت قبل اداء كل البديل بغير عقد  
الكتابة او باء بعض البديل حتى يقول دعوى المولي الى دعوى الدين ويكون  
مقصود الدين لا السبب كما في دعوى الاعاق على مال فلما اشعار بما ذكره  
ولا حاجة الى تعديري شيء **قوله** بل العلق لا يثبت آه **اقول** اي لا يحصل في يد المولى

**قوله** ان مقصود المولي العلق **قوله** اي العلق بعد اخذ المال **قوله** لو ان انما  
الفسخ ونحوه **قوله** لا يقال فيكون العبد مدعيا ايضا لانه لا يمنع الا انه لم يكن  
بدون التفصيل وقد ذكرت المسئلة مطلقة **قوله** لا ولي البديل **قوله** وانت  
ضربا بانه لا يجوز انما ان يقيم بينة على اولى البديل او لا فان كان الاول فلا  
يفيد شيئا هذا المولى كما لا يخفى اذ يوفق بينهما بانه اسقط بعض البديل بعد العقد الاول  
بل يقول يقبل شيئا هذا المولى وتفصيله في الخلاف في الشروع وان كان الثاني  
فلا يفيد ايضا لقد رت على الاستحرام بدونه اذ لا سبب بخبره عن يده وايضا  
هذه الحجة صحت من كل منزلة العدم كما ان عقد الكتابة ليس بازم في حقه لتمكنه  
من الفسخ متى شاء كما سيجي انفا في مسئلة التوبن وجوابه غير خفي على المتأمل  
**قوله** لان التوبن لا يكون الا بدنه آه **قوله** مخالف لما اسلفه في جواب النظر  
النظر الثاني انفا فلما قل في جوابه **قوله** المص وان كان بعد مضى المدة والمذبح هو  
ان جرحه دعوى الدين **قوله** في شرع الوفاة لصدر الشريعة في اول الاجارة  
ان لا جرحه على الاجرة فيكون استعمال بعض الموجه غير صحيح الا ان يكون ملكا  
وناهر ويؤيده انه استعمال الاجرة بعض الموجه في هذا المقام **قوله** ان المال  
الملك كما تابعه **قوله** اي غير داخل في صلب العقد بخلاف البيع فان المال  
فيه داخل في صلب العقد **قوله** والا صل فيه احتل **قوله** اي حل كل من المتعاقدين  
او هو بمنزلة ما تأخر وازدواج ما هما باثنا فبخلاف البيع **قوله** دليل آخر  
**قوله** في صحة كونه دليلا آخر مستقلا بدون ملاحظة الاول تأمل **قوله** ولا خلاف  
لكننا هدين فيها **قوله** الظاهر تذكير لضمير ومانيته باعتبار كون الاصل عبارة  
عن الامور المذكورة **قوله** واجيب بانه فيما ليس بمقصود **قوله** الحجج صاحب  
انها مائة **قوله** واجواب ان المال اذا لم يكن مقصودا **قوله** اي من العقد فان  
العقد يصح بدونه وتحقق اجواب وتفصيله ما ذكره صاحب النهاية فعلا  
عن الفوائد الظاهرية وانما لم يذكره ثانيا هذا عن التكرار فلا وجه لاجل



النظر عليه بعد ذلك فليكن مثل قوله كان كالتدين **اقول** المراد من الذين هو الذين  
المنفرد عن العقد **قوله** وبسبب دعوى اقل المالكين او اكثرهما بكلمة او القضاة  
كلمة الواو **اقول** وفيه بحث فانه من قبيل قوله سائر كسر رغيعة او كسر عظم من  
عطا يد وفي الفرائض السراجية وذلك في مسئلتين زوج وابوين او زوجة  
وابوين فان او بعض الواو قال تزيلي ولا يكون يدعوي ان قل ملكا بلسانك  
لجواز ان يكون الاقل المبق ثم صار اكثر للزيادة انتهى وفيه ما مل فانه لم يجوزوا  
ذلك في البيع كما صرح به في الشرح وجعل بان النكاح ليس كالبيع فانه  
يكون النكاح بدون سبعة المهر بخلاف البيع بلسانك **قوله**  
المص وهذا اصح والوجه ما ذكرنا **اقول** قال الاتقاني ولنا في قوله وهذا  
اصح نظر لما انهم لم يذكروا اختلاف في شرح اجماع الصغير وكذلك لم يذكروا  
في شرح الطحاوي فيما اذا كان المذني هو الزوج بل قالوا لا يقبل الشهادة  
لان الاختلاف وقع في العقد انتهى وفيه نظر فانه قال لا ما لم يمتدح في شرح  
اجماع الصغير وان كان المذني هو الزوج اختلفا على قول ابي حنيفة والاصح  
انها تقبل عنه لان المال **فصل في شهادة علي لارث قال** المص ومن قام  
ببينة على دارها كانت لابيها **اقول** واصلة انه متى اثبت ملك المورث  
لا يقضي للوارث حتى يشهد الشهود وانه مات وترك ميراثا له لان الملك  
للمورث قبل موته بزمان فيقال له الى زمان الموت بطريق الاستصحاب  
والثابت بطريق الاستصحاب لا يثبت عليه غيره الا يري انه لو ادعى الفاعل  
ان كان له علي الف درهم فامرته طالق فشهد شاهدان بالف عليه عام **قوله**  
حكيم بالمال دون الطلاق ولو شهدوا بالف الا ان حكيم بالطلاق ونفي حق  
الوارث بخلاف ما لو شهدوا انه كان يدعوه او مستغیره عند الموت لان  
يدعيها يدعيها كما لو شهد انه كان له عام **اقول** لان الثابت بغير ما لم يوجب ذلك  
ولم يوجب ولم ينف شي بخلاف المسئلة الاولى لانه في الارث في الثابت

بالاستصحاب

بالاستصحاب والمغني بهذا لان ما ذكره الشراح ان ملك الوارث يتجدد استدل  
بوجوب الاستبراء باستحداث ملكه لا يري ان من اشترى جارية فاسم  
يقبضها حتى حاضت عند البائع وراثة فانه يستبرأ وان لم يكن غير مستحدث  
وهل التناول لا يتوقف على تجديد الملك لا يري ان المورث الذي اجتمع عنده  
اموال الصدقة ثم استغنى بالارث او غيره يحل ما عنده من الصدقات ولا يتجدد  
**قوله** بحسب مقتضى الواقع **اقول** فان الواقع تقدم احكام اعمية على احكام  
الموت **قوله** المص مات وتركها ميراثا له **قوله** وهو المراد بالجبر والنقل قال الكاكي  
ولهذا الواو في ديا علي الموروث وشهداته كان له علي الميت دين لا يقبل حتى  
يقولوا انه مات وهي عليه ذكوة في القنية انتهى ثم اعلم انه اثبت الضمير في قوله  
تركها ميراثا له بالتركة **قال** المص وحل للوارث الغني ما كان له **اقول** قال الترمذي  
ولو لا تجدد الملك لما حل له انتهى وفيه بحث فانه من اجتمع عنده اموال الصدقة  
ثم استغنى بالارث او غيره يحل له اكل ما عنده من الصدقات ولا يتجدد ملك  
**قال** المص لان الايدي عند الموت يتقلب يد ملك **اقول** في الكافي لان الايدي  
الجهولة يتقلب يد ملك عند الملك لانها لا يخرج من ان يكون يد ملكا وغصب  
او امانة فان كانت يد ملك فطاهر وكذا اذا كانت يد غصب لانها نصير  
يد ملك لان بالموت يفتقر عليه الضمان ويصير مضمونا ملكا له وان كانت يد غصب  
فغصب يد غصب بالتحصيل فصارت يد ملك ايضا فصارت الشهادة بد مطلقة  
عند الموت شهادة بالملك عند الموت انتهى وفي قوله لانها نصير يد ملك نسخ  
**قوله** اذا الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت آه **اقول** في دلالة علي المولى  
ان كان له ان يسم بقولنا فيكون تاركا لحفظ وترك الحفظ فوجب الضمان  
وعليه فقد خبر **قوله** لان اليد مقتضية نزول باسباب الزوال **اقول** قوله  
نزول باسباب الزوال فربما زال بعد ما كان والظاهر ان اليد مقتضية لسيما  
مستطابا من بعض مدامته وتغيره ان يد المذني زائلة للحال ولا يثبت



بالا عادة عليه الا عند التيقن بكون الشيء حلالا ولم يتيقن بذلك لان الادلة على  
آه قوله وبذلك في مشهوره **قوله** الطاهر ان يقال مشهورا بها **قوله** وليس الخبير  
لا احتمال زواله **قوله** بل لا احتمال كذب الخبر في نفسه **باب الشهادة على الشهادة**  
المص لا ان فيها شبهة من حيث البدلية آه **قوله** فانه الشهادة عبادة ولا كبري  
البدلية في العبادة وليس في وجه الاستحسان ما يدفعه **قوله** لعدم الاجبار **قوله**  
اي لعدم الاجبار على الشهادة **قوله** اي لكن فيها شبهة البدلية **قوله** انما قال شبهة  
البدلية كما سيجي ومن ان البدلية حقيقة ليس ان في المشهود به او لاضافة بيان  
**قوله** لعدم جوازها **قوله** في حال الضمير في الظرف **قوله** بين البدل والمبدل **قوله**  
كالتيتم والوصو، وغسل الرجل ومسحها **قوله** واجب بان البدلية انما هي آه **قوله**  
ويجوز ان يجاب بانه ليس فيما ذكره من الصور اجمع بين البدل والمبدل  
لظهور ان الفرق على ليسا ببدل عن الذي لم يحضر هكذا استخرج للبدل انما ترسم  
رايت في شرح الكنتز للعلامة الزيلعي انه اجاب بهذا فتكون **قوله** فانه  
المشهود به آه **قوله** فعلى هذا يجب ان لا يجوز اجمع بين ذنوب المشهود بها  
**قوله** واذا ثبت البدلية **قوله** اي شبهتها **قوله** فانه باطلا فها فبطلانها باثبات  
آه **قوله** فيظهر فيه **قوله** ود الخليل **قوله** يكفي في ذكر الخليل شاهد في على شهادته او  
الشاهد على شهادته واحد من من الا فرقتين ان كفيين بثلث شهادات  
**قوله** يعني بخبر المشهود عليه **قوله** كما سيجي في باب الرجوع عن الشهادة  
**قوله** المص فيظهر تحصيل حجة **قوله** فيه بحث فان المقصود اثبات وجوب التحميل  
فمن اين ثبت وجود التحميل حتى يستقيم قوله فيظهر تحصيل ما هو حجة ولا بعد ان  
يجعل التحميل بمعنى التحمل كما في قوله تعالى في بياض مبيته ويصح الكلام في  
علي ما اشار اليه الشيخ المكي الذي في فصل ما يتجمله الشاهد وقال لا تاف في قوله فيظهر  
بالنصب جواب للنفي وهو قوله لا بد ويجوز ان يقال انه عطف على قوله بصيرته اني  
وفيه بحث **قوله** وذلك يقتض ان يكون التحميل ما يحصل بعد الفعل **قوله** هذا

مما لا يلزم ظهوره كون التحميل بما هو حجة بعد الفعل **قوله** قولهم في هذا الموضع الخ  
**قوله** علي ما مر في الهداية في فصل ما يتجمله الشاهد وانما رايه هناك ان قوله  
قولهم منبذ وضرة قوله منبذ **قوله** فلما يصحح العلم للفاضي **قوله** يمكن انما  
به من نسخ العلية ومعاريج الذرابة ولعله سهو الصحاح فلما يحصل العلم للفاضي  
**قوله** لانه الفرع لا يسعه الشهادة على الشهادة وان كان الاصل شهادته باجمع عند الفاضل  
في محله **قوله** فيه بحث فانه لو اراد انه سيعه بعد ما شهد في مجلس الفاضل لم  
يحكم بموجبهما فذلك كذلك الا انه لا يلزم منهم فان مرادهم انها لا يكون في حجة انما  
مجلس الفاضل اذا حكم بموجبهما وان اراد انه سيعه بعد الحكم بها فذلك يكونها لغوا  
من الكلام اذ يجب عليها ان يشهد بحكم الفاضل في مجلسه **قوله** ووجه ذلك ان  
الاصل **قوله** مراد القدم ايضا ليس الا ذلك كما لا يخفى على ذي تأمل فان الذي  
تتقيد القول على الغير شأنا او ابي فالحكم بحكم الفاضل بشهادته لا يظهر الا  
ولاية ولا يوجد بطلان ولا يثبت نقولهم لا يكون حجة الا في مجلس الفاضل  
اي هذا المعنى **قوله** لما ثبت من ابطال الولاية عليه **قوله** الي هنا كلام لغوي لا يظهر  
**قوله** وقد تقدم لنا في هذا البحث كلام **قوله** في فصل ما يتجمله الشاهد وقد  
تقدم لنا كلام علي كلامه هناك فراجع **قوله** المص وهذه الاشياء تتحقق الخبر  
**قوله** الطاهر ان تقديم لا عادة **قوله** المص فالتا في ارفق **قوله** اي باربا  
احقوق من الناس فان الشاهد لا يقيم احسن من ميرة السفر لما فيه من  
احمر فيستدعي احقوق خصوصا في ذلك الزمان الذي ظهر التواني في الامور  
الدينية او المراد ارفق بالشهود حيث لا يكلف فيه حرج عليه ولا يلزم به  
منفعة احضور والظاهر هو الاول بشهادة الشيا **قوله** وكانت اشار اليه  
**قوله** وجه الاشارة انهم لو عزموا لا ضروا بها نعم لو قال فان لم يخبروا بها كان  
اوضح في ذلك **قوله** المص وان انكر شهود الاصل الشهادة **قوله** قال الزيلعي  
اي لا شهادته معناه اذا قال شهود الاصل لم تشهدهم على شهادته فانما هو



ثم جاء النزوع وشهدوا عند الحكم لم تقبل شهادتهم لان التخييل شرط ولم  
يثبت للتعارف بين الخبرين انتهى وفي الكافي معنى المسئلة انهم قالوا  
ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما قولنا او بما لو انتم جاء النزوع وشهدوا  
شهادتهم بهذه الحادثة اما مع حضورهم فلما بلغت الي شهادته النزوع  
وان لم يكن وانتهى فظهر بما ذكره التليق وما في الكافي ان الحكم واحد  
انكر لا اصول شهادتهم بنفس الحادثة او انكروا اشهادهم النزوع على شهادتهم  
نفسهم ظاهر كلام الامة على ما صورته في الكافي لا على ما صورته التليق  
فانه قال الشهادته لا الا شهادته **قال** المصنف في آية بآية **اول** على الغاء للترتيب  
الذكرى اذ لا يسمع الشهادته قبل حضور الخصم او قوله شهد الزمان بمعنى اراد  
الشهادة ولعل هذا هو الولى ويدل عليه قول الامام التميمي ما شئتم  
لثا هذا لاشارة اليها للشهادة **قال** المصنف ونظير هذا اذا تخيلوا الشهادته  
ببيع محمد وذكروا ما وشهدوا واعلى المشتري لا بد من اقراره  
على ان الحادثة في يد المدي عليه **اول** قال في النهاية ثم ما يدركه الحادثة  
في يد المشتري حاله الذي هو بظهر اذا ادعى الشفيع ان فلانا باع محمد  
في يد المشتري ولى حق الشفعة واما لو كان المدي هو البايع بطالب  
المشتري بالتمن فلا حاجة الي كون البايع في يد المشتري لان للبايع ولان  
مطالبة التمن من المشتري سواء كان في يد البايع او في يد المشتري  
انتهى ويظهر ايضا اذا ادعى المدي الاستحقاق واثبت البيع لانه لو كان  
المحذود للبايع قد يكون مشهورا والمدي عليه يدفعه بناء على ما يدعي  
ليست بخصومة ولا يندفع ذلك الا باثبات الشري فاما **قوله** في آية  
المدي بامرأة **اول** انكرت انها اياها **قوله** ونظير هذا اذا تخيلوا الشهادته  
ببيع محمد وذكروا ما وشهدوا واعلى المشتري بعد ما انكر ان يكون المحذود  
بها في آية **اول** فيه ان دعوى التعار لا بد ان تشهد واعلى كونه المدي

في يد المدي عليه وان اعترف هو به على ما سيجي **قوله** وكذا اذا قال المدي عليه  
الذي في يدي غير محذود بهذه **اول** قوله الذي في يدي مستند وقوله  
غير محذود ضربة **قوله** ودفع اليه الكتاب **اول** واكمل المدي عليه كونه فلان  
ابن فلان **قوله** قال في الصالح الفخذ آخر القبايل الست **اول** هذا يدل على ان  
القبيلة قد تطلق على كل واحد من هذه الست فيكون مشتركا او مجزا على  
سبيل التعليب **قوله** والقبايل جميع العاير **قوله** والظاهر ان يقال والقبيلة  
**لخ** **نفس** **قوله** لان مقصودهما **اول** جواب لقوله لا يقال الا استدلال  
به آية **قال** المصنف ما كان **اول** حال من الظرف اي حال كونه اجمع الاوقات  
التي كان فيها او اجمع اوقات احوالهم على ان ما مصدرية كما في اخطت يكون  
الامير قايما وهذا اولى ويجوز ان يكون بدلا من بعد العصر بل صفة **قال** المصنف  
ويقول ان شريكا يقيم السلام **قوله** قراء عليه السلام البلغة ولا يقال اقراءه الا  
اذا كان مكتوبا كما في العا مومن خيبتك يكون استقامة ما في الكتاب بان يكتب  
شرح اليهم كتابا ينقل رسوله ما فيه الي القدم **قوله** اجمع ما كانا اي يجمعان آية  
**اول** فيه بحث بل المعنى ما ذكرناه **قوله** فيمن كانا ثانيا او مصرا **اول** وقع في  
بعض النسخ بالصاد المحضة وهو غير صحيح **قوله** وان رجع على سبيل الاضرار **قوله**  
وفي بعض النسخ وقع لفظ الاضرار بدل لفظ الاضرار **قوله**  
الرجوع عن الشهادته **قوله** واما على المدي فلان الشهادته **اول** ظاهره  
لا يوافق الدعوى **قال** المصنف فلما ينقض الحكم بالتمن نقض **اول** لعل التناقض  
لكونه ساقط العمرة عقلا وشرا ان في الاقرار كما سيضرح به انما ليل  
يؤدي الي التمسك **قوله** كلام قليل احد وي مع الغناء **قوله** كالمجاه  
من جهتهم **قوله** اي من جهة الشهود **قوله** واكتفى عن ذكر التعريف في التفصيل  
**قوله** اي في فصل الرجوع قبل الحكم بها وبعده **اول** وهو مما ان الرجوع  
اقرار آية **قوله** ويجوز تعبيره معارضة **اول** واجاب ان الاستحقاق **قوله**



انظر في هذا الجواب **اول** ولان الرجوع توبة آه **قوله** عطف على قوله لانه يخرج  
للمشاهدة **اول** ومعناه حكم عليه **قوله** فعلى الاول يكون معطوفا على قوله رجع وعلى الثاني  
على قوله اقام البينة **اول** ومعناه لانه سبب الضمان صحيح آه **قوله** فيه بحث فان المبحث  
في قبول الشهادة لانه الدعوى اعني دعوى الرجوع صحيحة لصحة الرجوع الذي  
هو سبب الضمان فليكن **قوله** فيتحمل الضرر احوال **قوله** لعله يريد به ضمان الشهادة  
**اول** ترك اصله المهم هو في الشهادة **قوله** في متعلق بقوله ترك **اول** او صار شبهة  
كما سيأتي **قوله** اي كما سيأتي في هذا الكتاب ايضا في الدرس الثالث **اول** وكذا  
انه كان على سبيل التمهيد **قوله** هذا جواب عن دليل الشافعي **قوله** قد استوفى **قوله**  
المقتضي عليه **قوله** ولا مماثلة بينهما **قوله** اذا العيان خير من الذين **اول** فبازالة العيان  
عن ملكها باحد الضمان الى قوله فبازالة العيان عن ملكها قبل القبض **قوله** الضمير في  
قوله ملكها في الموضوع راجع الى الشاهد من في قوله فانشأ هذا شبهة واما اذا  
آه **اول** لانه وجوب الحق آه **قوله** لا يخفى عليك تصور هذا الدليل عن اثبات المدعى  
لا يقتضاه بما في بغير رجوع من رجع نصاب الشهادة والاولى ان يبين بوجه  
يعم التصور كما يتم بغيره عليه المسالك **قوله** وعلى هذا اذا شهد آه **قوله** ينبغي ان  
يكون تغريبا على الاصل الذي ذكره المص لا على ما انا منه من الدليل لظهور  
عدم تغريبه عليه فليكن **قوله** ملكا **قوله** فليست **قوله** فيضمن الرجوع الرابع  
كل الحق لا يقتضيه **اول** اذا اكلف انسان مال زيد يقتضيه القاضى له **قوله** الضمير في  
قوله له راجع الى زيد **اول** سقط الضمان الثابت لزيد **قوله** مع ان الامتياز  
ليس بظاهر فيما نحن فيه لبقاء استحقاق المدعي عليه بحجة بل انما هو بحسب زعم  
الراجح فقط **قوله** فلان ينفذ بطريق الاول **قوله** الضمير في قوله ينفذ راجع الى  
الضمان في قوله واستحقاق الكساف يسقط الضمان **اول** ثم اذا رجع الاول  
**قوله** الاظهر ان يقال اذا رجع الاول لم يظهر الامتياز فضلا عن الامتياز لبقاء  
استحقاق المدعي به بالحجة اذ قد رجع انما في بنائين سببه الاول في الامتياز

ايضا

ايضا لعدم الاولوية فليكن **قوله** ما ذكره هنا لا يخرج عن نفع في اللغة كما  
انما من انما اذا رجع واحد من الشفعة زال الاستواء وظهر اضافة النقص  
الى المتخلف والجواب ان ذلك فيما اذا استمر الاثنان على شهادتهما وهما ليس  
كذلك **قوله** ثابت بطريق التبيين **اول** التبيين انما يكون في حكم ثبوتية  
يستظهر الوصول اليها فان حصل حكم بثبوتية واما فليكن في هذا الكتاب قبل  
باب الشهادة على الزمان **قوله** واحتمل كذب غيره آه **اول** احتمال اكثر من  
الاحتمال الثابت قبله لكن فائدة هذا الكلام غير ظاهرة **قوله** كان شهادته  
**اول** لاستواء حاله **قوله** فعذر رجوع الاول وهذا للامتناع **اول** اي علم وقوله  
بل علم قصده الامتناع كما لا يخفى ففنية بحث ويمكن ان يقال المراد بعمل  
المراد وجعل الامتناع التزمي ثم المراد ما اخذ به علم وقوله فكان ينبغي ان  
ولكن المانع وهو بقاء آه **قوله** ينفذ ان يفهم المقام والعلم عند الخبر العلم  
فاذا رجع الثاني ارتفع المال **قوله** كمنع احق في المصحح ونقض لوقت  
في المستحاضة **اول** انما رجع رجل ويتبعان للقيام آه **قوله** يعنى ويتبعان رجلين  
آه **اول** قال صلى الله تعالى عليه وسلم في نقصان عقلي **قوله** لفظة في قوله صلى  
الله عليه وسلم في نقصان عقلي **اول** ان لو قال عدلت شهادة كل  
اشيائ **قوله** فلان لم يقل ذلك احتمل ان يكون العدد لبيان اذ في مرتبة ما يكون  
فيه اثبات كما تر جال فاذا اردن عليه كان حكمه من حكم العدد المذكور كما في عدد  
ايام اذ في مدة السفر واكتفى **قوله** وانما رجع يتبع بقاءه **قوله** الضمير في قوله  
ببقائه راجع الى الاصل **اول** لان الضمير يقتضيه المماثلة بالنقض **قوله** قال  
الله تعالى فاعذوا عليه بمثل ما اعذى عليكم **اول** ووجه ذلك آه **قوله** فاعذوا  
ما تقدم بسط طريق وهو قوله جواب عما يقال في **اول** اياه من خطر الحق **قوله** قد  
يكون مضطربا عن الاتخاذ ولا عليك مجانا فان ما عليك المراد مجانا لا يعظم خطره  
عنده ثم لا يخفى عليك ان ذلك ليس بوجود في الامتناع فليكن هذا كان متوقفا على



الملك دون التملك **قوله** لانه لكل خطر **قوله** بعثه مثل النفوس **قوله** معناه ان  
الاكلاف غير عوض آه **قوله** انت خير بان ما افاده شرع منه وبان خروج  
ما بين الضرب والنول من المناسبة فان معنى كلامه اما لو ضا انما بين  
الصورة المذكورة كان اما لما لها بغير عوض واما انما مال الزوج عوض هو  
البضغ فمقتضى انما نكته التي هي بيني الضمان فليسا من فائدة لو كان المراد ما ذكره  
لحال المص لانه بيني الا لا في المانكة **قوله** ثم رجعا ضما الزيادة لانها انما  
**قوله** الضمير في قوله انما يرجع الى الزيادة **قوله** اوفيه ضما بالبيع بان شهد  
ما ذكر الى قوله اوفيه ضما بالبيع فما على **قوله** المص وان كان باق من القيمة ضما  
**قوله** قال ابن الهام هذا اذا شهد بالبيع ولم يشهد بنقد الثمن فلو شهد به بنقد  
الثمن ثم رجعا ما ان ينظر ما في شهادته واحدة بان شهد انه باع هذا بالف ووفاه  
الثمن شهادته بان شهد بالبيع فمقتضى ان شهد بان المشتري اوفاه الثمن فلي لا  
يقض عليها بالقيمة لا بالثمن وفي الثاني يقض عليها بالثمن بالبيع ووجه الوقف  
ان في الاول المقضي به البيع دون الثمن لانه لا يمكن القضاء بما يجب الثمن لا بغيره  
بما يجب سقوطه وهو القضاء بالاثبات ولا فائدة لو شهد بان على رجل  
باع من هذا عبده ما قاله بشهادة واحدة لا يقض بالبيع لانه فانه القضاء  
ما يجب انفسا به وهو القضاء بالاثبات فكذا هذا اذا كان المقضي به البيع  
فقط وزال المبيع بلا عوض فيضمن القيمة بخلاف ما اذا كان شهادته بان  
الثمن يصير مقضيا به لانه القضاء بالثمن لا يبارنه ما سقطه لانها لم يشهد بان  
بل شهد به بعد ذلك واذا صار الثمن مقضيا به ضمما به بوجهها انتهى **قوله**  
اذا العاقل يختر عن الانتساب الي الكذب **قوله** فيه ان حكم القاضي في تنفيذ  
ظاهره باطنا في امثاله عند اية خيفة رحمه الله فانفسخ البيع في المدة لم  
ينسب الي الكذب اصلا عنده بل عند الاماين ايضا اذ يجعل الفسخ مبنيا على  
حكم القاضي بالبيع واخباره فليسا من **قوله** فكذا وجب البيع في المدة **قوله** اي

انه يشهد

اي في مدة اخبار **قوله** لانها اذا ما كان على شرف السقوط **قوله** يعني ان المهر  
الذي كان على شرف السقوط قال النبي ونيقضي هذا المسكن ذكرها في  
التحرير يا هذا امراة لها على رجل الف درهم مؤجلة شهرين الشهود انهم  
حالة فاخذت الالف منه ثم ارتدت وكفبت بدرا كرب وسميت ثم رجع  
الشهود عن شهادتهم لا يضمنون وهذا الذين كان على شرف السقوط لانه لو  
كان مؤجلة على حاله سقط بارتدادها وانما نية لو ان رجلا قتل امراة قبل ان  
يدخل بها زوجها حتى لم يمد جميع المهر لا يرجع على قاتل وان شهد بانك كذبت  
اذ لو لا تبليها كان اضم الى السقوط ثابا ولكن نقول القتل منه المكاح والشيء  
بانتمها يتقرر روا الذين الموقل ثابت في الحال وانما خوت المطالبة وانما  
لومات من عليه الذين يحل ولم يؤكذ بانتمها ذنبا اذ يحصل الحال  
او نقول لانهم بان ذنبا سقط بل يكون لورثتها ويقض بها ديونها فلا يسقط  
قبل الانتقاض من الاصل انتهى **قوله** ولكن نقول القتل منه المكاح آه محل بحث  
**قوله** المص لانها انما مالة القيد عليه من غير عوض **قوله** والاولا لا يصح عوضا  
لانها لم يمس بال مقفوم بل هو كالعتب باحدث الشريف **قوله** المص  
واذا شهد بقصاص ثم رجعا بقتل ضما الدية **قوله** قال ابن الهام والدية على عاقلة  
الشهود وانتهى وفيه بحث لان العاقلة لا يعقل اعترافا **قوله** وقيل شبه المولى بغيره  
وهو ليس بشيء لانه ليس بمجاء الى القتل **قوله** نعم ان الله كالمجاء من حيث  
ظهور رايه القصاص بالطبع تنفيا عليه ما سيعرف به ومن تأمل من كلام المص  
اعني قوله لان الولي بيان لا تتردد في اظهاره ايراده الى الولي من المكره عليه ما  
تدبر كونه اسم مفعول ثم اعلم ان صاحب القتل استغنى في الكفاي **قوله** المص ولما  
ان القتل مباشرة لم يوجد كذا السبب **قوله** اي تسبب بوجوب القصاص اذ  
الكلام فيه لا مطلق السبب فانه مملا محال لا كاره قال الامام استغنى في ذكره في  
الاسرار ومن شاعرا رحمه الله تعالى من قال في تعليل المسئلة بان الشهود مستبوا



الان انه ضعيف لان المذهب عنده ان السبب والمباشر واحد لا يري انه يكثر  
الكفاية الا ان جاز البير بمنزلة القابل بسوط صغير لان اكفر لا يقد للقليل  
بسوط صغير لان اوضعا كالضرب بسوط صغير مرة او مرتين فانما اشياء  
فقط في مسلك لا فدا ما يثبت بالاشهاد فكان كالضرب باليد في العقل وفي  
الكفاية قوله في الهداية ولما ان العقل في قوله يخرج جوده ظاهرا من شكل لان الامر  
على القلب فالظاهر ان الولي يقدم على العقل كونه مباهاة به يدرك ناره  
والظاهر ان الكره لا يقبل لا يقبل لانه لا يباح له فله وحيل ان يتردع الكره  
ويجته الفت انتهى **قال** المص لان السبب **قول** الالف واللام بدل من  
المضاف اليه والضمير في اليه عايد اليه لان سبب العقل ما يفيض اليه غالبا وهو  
السبب المكمل او ما يجزي مجرأه **قال** المص ما يفيض اليه غالبا **قول** منقوض بخلاف  
البير واجواب ان المراد سبب العقل الذي يوجب انقصا من ما يفيض اليه  
العقل غالبا فليما مل وان ثبت التفضيل فراجع الى الكشف شرح البير وروي  
في مباحث السبب **قول** ولما كان يقول ظهورا ثانيا حقيقة اما ان يكون شرعا  
وطبقا الى قوله والثاني مسلم ولكن معارض بطبع ولي المقول فانه يؤثر  
التشقق في انقضاء ظاهر **قول** بين الظاهرين فرق ظاهران اثارا كونه مطبوع  
عليه كقولنا لا يري ان الكره بالعقل يكون كسلب الاضمار بخلاف اثار التشقق  
فانه ليس بملك المنة اذ يمنع كثيرا اثار العفو انتفاء الثواب مع انه مطبوع  
على حب انتفاء في العاجل واطوار السعادة والكريم ايضا وذلك يدعوى العفو  
فليما مل **قول** واترأ تنزل فقال ولان الفعل الاضمار به **قول** اي وكونه هذا  
السؤال متوجها تنزلا لمص **قول** يعني سلما ان ثمة تسببا **قول** اذا كان كلام  
المص متفككا اعترضنا الشارح خارجا عن الادب **قول** واجهتم ان متفكران  
**قول** المراد باجتهاتين هو ما ذكره المصنوع وحيد مجز والامامان رجمهم **قول**  
فان ثبوتها على الترتيب فلا ضمان عليهم **قول** سبق هذا البحث في الشهادة

على الترتيب **قول** او قال ذلك لامرأته **قول** ايها نوع ساجدة اذ يدل على  
ان يقول لامرأته ان دخلت الدار فانت حرة والمراد واضح **قول** كما في البير  
مع الملق فان الضمان عليه **قول** لانه بسبب قريب والعلة النقل ما في ضمن  
منبت السبب القريب فيما اجتمع المستبان لقرينة فليان يضمن ما  
العلة دون مباشر السبب اولى **قول** وان لم يشهد بان له دخول **قول** فليما مل  
**كتاب الوكالة** **قول** والشهادتان من القاضية **قول** ولان الشهادة  
من القاضية لا مورد دون الوكالة فانها كما سيجي انفا عند جازية تحت  
ان خير **قول** وقد يكون فيها انفا وض ايضا **قول** كما اذا كان وكليلا بابيع  
والشرأه مثلا **قول** وهي عقد جازي بالكتاب وهو قوله تعالى فابعدوا احدكم  
بور كتمت الآية **قول** فان قيل لم لا يجوز ان يكون سائلا فليما الرسالة ببلغ الكلام  
الى الغير بلا دخل له في التعريف **قول** والمبعوث الى المدينه كان تامورا بشرط الظاهر  
في هذه ضابطه يبين بها ما يجوز التوكيل به وما لا يجوز **قول** مخالف كما سيجي من  
قوله ان العكس غير لازم وغير مقصور **قول** وقد سبق **قول** اي العقد **قول** فليما مل  
جاز له ان يستقرض بنفسه **قول** ولا يستقرض من العفو **قول** التوكيل به  
باطل **قول** كما سيضرح به في الهداية بمثل باب الوكالة في البيع والشرأه **قول**  
وليس بوجود **قول** يعني شرعا **قول** فليما مل ان الذراهم التي تبقرضها التوكيل ملك  
المعترض والامر بالتصرف **قول** في ملك الغير باطل **قول** منقوض بالتوكيل بالاستقارة  
بمولا استبداع وسيجي ما ذكره الشارح في معرض اجواب **قول** واجواب انه  
**قول** يعني عن المورد **قول** وان على الوكالة في الشرأه هو الحق **قول** سيجي تحققة  
من الشارح في الذراهم السابق من فصل البيع **قول** وفي الاستقراض الذراهم  
المستقرضة **قول** فليما مل **قول** لا يقال ههنا جعلتم المحل فيه بدلها وهو ملك  
الموكل لان ذلك **قول** فليما مل لان ذلك جواب لقوله لا يقال ههنا جعلتم  
والضمير في قوله راجع الى الاستقراض الذراهم المستقرضة **قول** فليما مل **قول**

والصحيح ما في قوله راجع الى



لا يقال ههنا جعلتم المحل فيه بداها وهو ملك الموكل لان ذلك **قوله** لا يخفى  
 ذلك اذ جواب لقوله لا يقال ههنا جعلتم اذ الضمير في قوله فيه راجع الى  
 الاستفراض والضمير في بداها راجع الى الذرهم في قوله وفي الاستفراض  
 والمتمم في كل المسلم عنه **قوله** وهذا على تقدير صحة يكون جوابا عن  
 النقص بالاستفراض ايضا انما لما كان محال ما سيجي من المص من ان  
 التوكيل بالاستفراض باطل لم يذكره الشارع في معرض اجواب ولم يجب  
 اجاب به غيره من الشارع لذلك ايضا والحق في اجواب ان يقال لم يقل خارج  
 ان يوكل به كل احد حتى يراد النقص والذي يملك ان يوكل غيره وهو ذمي  
 مثله فاما لم يتم اقول فيه بحث آخر اذ التوكيل والتوكيل كالكسر والالتكاس  
 ثم ليست شعري بامتنع جوازه **قوله** واجيب بان ذلك بيان حكم الحكم  
**قوله** في التفتيح الحكمة المجردة لا تعتبر في كل فرد لها بها وعدم انطباقها  
 اجتنابا فيصان الحكم الى وصف ظاهر منضبط بدور معها او يغيب وجودها  
 عنده كالشعر مع المشقة انتهى وانت جدير بان اضافة الحكم الى الوصف  
 بها غير واضح فاما **قوله** ويجوز ان يقال ذكر الحاض واراد العالم وهو كاجابة  
 لان الحاجة للغير في **قوله** انها كلام الا ان يقال قد تحقق كذا قبل وفيه بحث  
 لان التعليق بالغيبة الى احوال الموكل بل الاضافة الى احوال الانسان **قوله**  
 فلما نه جازا ان يباشر بنفسه **قوله** ان اظهر ان يقال فلما جاز ايضا اذ هو المال  
 لا يخفى **قوله** لان احدى دلتها ربي بالشبهات **قوله** وكذا القصاص كما تقرر  
 به الا ان فلما وجه تخصيص الدليل الاول بالحق **قوله** لان احدى دلتها ربي  
**قوله** غير منقول عند القذف وهذا الترتيب لان الحق صار له سببانه وهو  
 حق لو عفا المبروق منه لا يكتفى اليه ويقطع **قوله** المص سبب باب  
 الاستيفاء اهلا **قوله** فيه شيء لكن المراد الاستيفاء بالنسبة الى الذي لا  
 كما صرحوا به **قوله** عند حضوره استحيانا **قوله** والقياس ان لا يجوز للمدعي **قوله**

قوله

وهو الذي ذكرناه ينع جواز التوكيل بانبات احدى ود القصاص **قوله** لا يخفى  
 عليك ان المص رايه هو جواز التوكيل في الحقوق كلها لانه هو المذكور صريحا وهو الثاني  
 لان يجعل لذلك بمنزلة المحسوس المشاهد مع ان ذلك هو مذاهب ابي حنيفة واما عند  
 ابي يوسف لا يجوز التوكيل في بعض الحقوق وهو ما ذكره المص وما في الشرح  
 نعا من تعال في تكلف ظاهر فليسا **قوله** واستثنى ايضا احدى ود القصاص **قوله**  
 الظاهر من سياق كلام المص ان المستثنى هو سببا واما ولا يتوهم جواز  
 التوكيل بانها تعال حتى يجامع الى الاستثناء **قوله** بني احدى ود القصاص **قوله**  
 الاظهر ان يقال بقي اخصومة في احدى ود القصاص **قوله** وفيه نظر لان لا يتم ان يجوز  
 لازم التزوم اه الظاهر انه محل اجواز على ان لا يمكن العام تنفيذ بجانب العبد  
 ويزوم التزوم على لا يقبل المنع **قوله** ليس بجازم **قوله** بل كناية عما صرح به في  
 المتن مع وفيه بحث فانهم صرحوا بان العدة في الفرق بين المجاز والكناية هو  
 ايضا بان ما ذكره تكلف اركب للضبط فراجع **قوله** والحق ان قوله لا يجوز التوكيل  
 باخصومة الابرضاء اخصم في قوة قولنا التوكيل باخصومة غير لازم **قوله**  
 والحق ان قوله فيه نظر فان لا يتم انه في قوة ما ذكره فان مدلوله اشتراط صحة  
 التوكيل برضي اخصم لا اشتراط لزومه به والحاصل ان نفي اجواز اخصم من نفي  
 التزوم والمقصود بالافادة هنا هو ثبوت **قوله** الاول اذ لا دخل فيه **قوله** وان فلما  
**قوله** هذا مما لا يخفى **قوله** لانه وكلمة في اجواب واخصومة **قوله** انت جدير بتوضيح  
 الدليل من افادة المدعي فانه كان عاما لتوكيل المدعي ايضا **قوله** والمستثنى للغير  
**قوله** ينع المستثنى المدعي **قوله** فكان خالص حقه **قوله** الظاهر ان يقال صرحوا الا  
 انه داعي عبارة الدليل فانهم والضمير في قوله حقه راجع الى التوكيل **قوله** قال  
 صاحب النهاية ان ائمة القيد **قوله** في الكافي اعلم ان من شرط الوكالة ان  
 يكون الموكل ممن يملك التصرف لان التوكيل يستفيد ولانية التصرف منه  
 ويقتدر عليه من قبله ولا يتقدر على شيء كلف يقتدر عليه غيره وقيل هذا على

قوله

لا خلاف

قوله



حاصل ما عليه الكلام

قول ابي يوسف ومحمد وجهان فاما على قول ابي حنيفة فالشرط ان يكون  
فاما ان يكون الموكل مالكا للتصرف فليس بشرط حتى يجوز غرضه فلو كان  
الذي بشره بالشرع واكثر من ذلك فلو كان الموكل مالكا للتصرف فليس بشرط حتى يجوز غرضه فلو كان  
يكون مالكا للتصرف نظر الى اصل التصرف وان امتنع لعارض وبمعنى آخر  
يجوز للمسلم في الاصل وانما امتنع بعارض انتهى فليس هذا هو جعل  
انما هو للمسلم في الكلام على مذهب ابي حنيفة رحمه الله ايضا فليست  
ومنه هذا التوقف **قوله** سبقة الى هذا الكلام الاتفاقي **قوله** حتى يكون  
معناه يملك جنس التصرف **قوله** يعني ان يملك جنس التصرف الذي يتعلق  
بمحل التوكيل لظهور ان الموكل لا يملك غيره **قوله** احتراز عن الصبي **قوله**  
يعني المحجور **قوله** فان الانسب بكلمة من جنس التصرف **قوله** لا يخفى عليك ان  
كلمة من هو قوله من يملك دون التصرف فاجواب ان مراده ان المالك  
للتصرف المخصوص لا يتعدد فيستقيم اذ قال من في من يملك لكن ظاهر ان  
المراد ايضا جنس التصرف المخصوص فذلك قال فان الانسب ثم ان الالبته  
قد فانت في قوله ويقصد كما لا يخفى **قوله** بجمل احكام ذلك التصرف **قوله** اي تصرف  
الموكل **قوله** وجنس الاحكام **قوله** اي جنس احكام جنس التصرف **قوله**  
فالاول **قوله** يعني قوله بجمل احكام ذلك التصرف **قوله** لانه يلزم الاحكام **قوله** حتى  
لا يملك التوكيل بالشرع لم يبيع ولا التوكيل بالبيع **قوله** وانما في **قوله** يعني  
به قوله وجنس الاحكام **قوله** احتراز عن الصبي **قوله** يعني الصبي المحجور  
لعل مراده انه مؤكدا لاحتراز عنهما لا يقال الصبي قد يلزم الاحكام كما اذا  
باع او اشترى ابوه لانه المراد جنس احكام التصرف الذي يباشره  
به **قوله** وهذا اصح **قوله** هو يتيه تخصيص المعطوف عليه بما في ذلك **قوله** قوله  
لان التوكيل دليل على صورة القياس لموكل بملك التصرف للتوكيل وكل من  
هذا انما يجب ان يكون مالكا للتصرف فتدله لان التوكيل اشارة الى

دلي

دليل التصرف وقوله فلا بد ان يكون له **قوله** ما شرط له **قوله** يعني ما شرط له  
به **قوله** هو جواب ان التوكيل من حيث هو كملكه **قوله** كيف يقال هذا اذا وكل في جميع  
هذا احتراز فانه لا يعمل فيه ما ذكره **قوله** يملك جنس التصرف من جهة التوكيل على ان المالك شرط للموافقة  
**قوله** اي لا يملكه من جهة التوكيل على هذا الوجه **قوله** بحيث يلزم احكام ما باشره التوكيل  
**قوله** في بحث لا يستلزم ان لا يصح توكيل التوكيل لما ذور له به لغرض شرطه في امره  
ما سبق ما قدمت بده **قوله** ويقصد آه **قوله** في تأمل والظاهر ان قوله ويقصد  
تفسيره على قوله من يعمل العقد لا شرط آخر ويؤيد ذلك استدلال عليه  
بدليل حقيقة وايضا عدم كونه ما لا في العقد شرط صحة ذلك العقد لا شرط صحة  
الموكل **قوله** لانه يقوم مقام الموكل **قوله** هذا التعليق لقوله وشرط ان يكون التوكيل  
اي **قوله** وهذا **قوله** يعني التعليق اشار الى قوله لانه يقوم مقام الموكل **قوله**  
يشير **قوله** حيث اكتفى بحجركونه من اهل العباد **قوله** الى ان معرفة العباد العبيد من  
الافاض ليست بشرط **قوله** ولما لم يذكر ما الظاهر ان النفس في الكفا في ولم يذكر  
في تفسير قوله يعمل العقد على ان قال ان يعرف ان الشراء جالب لجميع سالك للمعنى  
والبيع على كماله **قوله** ومعرفة ان ما زاد على ذلك من اية قوله لا يطلق **قوله** قوله  
ومعرفة تبدا وقوله لا يطلق خبره **قوله** مما لا يطلق عليه احدا **قوله** ثم فانما نرى  
كثيرا من الصبيان يعرف ذلك من غير شفا العلم الفقهي بالسمع من النفاة وكثرة  
البشارة بالاعمال ثم قد يقع كتمان من الشئ مقام ذلك الشئ كما سبق في حيث  
عدم قبول شهادة الاعمى في هذا الكتاب وانما فيها من فية كتمان من المعرفة بالتكليف  
وذلك موجود في الصبي الذي كلما ما فيه فليست له **قوله** الامن واذا وكل اكرابا ليع  
او العبد لا ذون منها جاز **قوله** قال صدر شريعة ولو قال كلامها كان اشمل لسانه  
توكيل اكرابا ليع منه والاذون وتوكيل اذون منه واكثر ابا ليع والمراد بالاذون  
والصبي العاقل الذي اذنه الولي والعبد الذي اذنه المولى انتهى وفيه تأمل **قوله**  
واما ذون ابا ليع **قوله** لعل قيل ابا ليع هو **قوله** ولهم جواز توكيل من فوقهما بطريق

سبح  
له خلافة

كان

هذا وقوله



الاول **قوله** ما فوق اقل البائع هو اكثر البائع الكاين من اهل دار الاسلام مسلم فان التو  
 قد تقدم رتبة على اجس كما ترى في موضع **قوله** ان المالك لو وكل ما كان للتصرف والوكيل  
 من اهل العباد **قوله** ان المالك لو وكل ما كان للتصرف والوكيل من اهل العباد  
 هذا الدليل لزم صحة توكيل الوكيل الغير المأذون به كجربانه فيه بعينه انما ان يعتبر بعد  
 المانع في الكبري او يقال المراد بالكتابة التصرف هو الكتابة استقلاله لا غير استقلاله  
 من غير ونية شئ فخرج الوكيل المأذون والظاهر ان الشك لا مقصود ايضا **قوله**  
 والعبد من اهل التصرف **قوله** كان اتفق بحسب الظاهر ان يقول والعبد ايضا من اهل العباد  
 اما انه سلك هذا الطريق لتكتمه ببيان اهلية العباد مع دفع ما يرى ظاهر من  
 عدم جواز هذا التوكيل لكونه بمنزلة جاز لا يقدر على شئ فليكن **قوله** العبد الذي  
 يعتق بالوكلاء على ضربين **قوله** الظاهر ان القسمة الى الضربين باعتبار الاضافة الى  
 والى الموكل لا باعتبار خلق الحقوق بل هو حكم القسم وانما سلك المصنف هذه الطريقة نظرا  
 لما في حيث بيان القسم ضميا وهو صريح الكلام واحد فليكن ثم ان كان الحكم مقصودا  
 ذكره صريحا جواب عما قاله في **قوله** فلما صحت اجاب انكم ان اردتم ان الحقوق تابعة  
 لحكم التصرف انما ثبت اصالة قسم وما نحن فيه ليس كذلك وان اردتم مطلقا فم وهل  
 النزاع الا في **قوله** وتفرقة ان المالك يقع للموكل ولكن بعد التوكيل على سبيل الكفاية  
**قوله** على متعلق بقوله يقع والمفعول ان المالك للموكل يقع على سبيل الكفاية **قوله** والسبب  
 انعقد موصيا حكمه للموكل **قوله** قوله للموكل متعلق بقوله موصيا **قوله** فان قيل قوله اذ ظهر  
 الى قوله فانه يقول **قوله** الضمير في قوله فانه راجع الى ابي جابر **قوله** وهو ان المالك  
 ثبت للموكل **قوله** وقد سبق انما انه مقتضى القياس **قوله** ونية نظرا لانه يحتاج الى  
 قوله صلى الله تعالى عليه وسلم **قوله** مطلق يتصرف الى الكاين كما نقل عليه في كتب  
 الاصول والمالك الكاين هو المالك المستقر **قوله** وقال القاضي ابو زيد ان **قوله**  
 والذي يظهر من كلام المصنف انه اختار قول ابو زيد انما ان يقول قوله كان اصلا في الحقوق  
 وحيل على المبالغة في التسميع **قوله** ثم ينتقل الى الموكل من قبله **قوله** بعض بان يوكله **قوله**

توكيل

المصنف وفي سبيل الغيب تفصيل ذكره الى قوله فاذا اشترى الوكيل ثم **قوله**  
 التصرف على قصور بل الظاهر عموم احواله لما ذكره في فصل في البيع بقوله ومن  
 امر جابا ببيع عبد فباعه وقبض المثلث او لم يقبض فزده عليه لم يشرى بغير  
 اه **قوله** كونه من بنات آدم **قوله** منقوض التوكيل بشرى العبد وبعده فليكن  
 في الفرق **قوله** ان الحكم ينتقل الى الموكل **قوله** هذا على قوله الكوفي **قوله** او ثبت  
 له خلافا **قوله** هذا على قوله ابي جابر انه باس **قوله** المصنف والضرب الثاني من احواله  
 العتق على مال اه **قوله** قوله والضرب متبداً وبالحكمة التي بعده يعني قوله من احواله  
 اه ضربه وقوله والضرب الثاني في العقود التي ذكرت في الضرب الثاني من احواله  
 وانما فسرنا به لان العتق على مال واحواله من مشمولات الضرب الثاني  
 لا من احواله كما لا يخفى قال العلامة النسخ في الكاين واكتفى في كل عقد  
 بصفة الوكيل الى الموكل كالنكاح والخلق والصلح عن دم العبد والعتق  
 على مال والكتابة والصلح عن النكاح وتعلق بالوكيل دون الوكيل ان **قوله**  
 واما الصالح الذي جاز مجري البيع وهو الصالح عن اقرار **قوله** فيه بحث فانه  
 ليس كل صلح عن اقرار جاز مجري البيع كما يجب وان كل شئ وقع الصالح  
 عليه وهو حتى بعد المداينة لم يحل على المعاوضة فتفسره به ليس بجيد  
 او جرحه فقبح الوكيل **قوله** المصنف لان الحكم فيها ثبت بالقبض **قوله** اي قبض  
 الوكيل وفيه بحث بل المراد قبض الموهوب له واشباهه **قوله** فقوله فلا يحل  
 اصلا مقتضاها اصلا في الحكم وليس الكلام فيه ويدفع ذلك بان الحكم في  
**قوله** اذا لم يكن اصلا في حق الوكيل حكمه لا يكون اصلا في حق الحقوق والوكيل  
 في الضرب الاول اصلا في حق الحكم وينتقل للموكل خلافا عنه فكان اصلا  
 في حق الحقوق فلما جاز الى ما ذكره مع توجه المانع الى ما اشار اليه من  
 حديث الاولونه بل كل ما يمنع صحة القياس فضلا عن الاولونه او ليس  
 العلة فيها لا يقبل الحكم لان الفضل عنها ان المانع وكونه استغناء لا ضعف



العلية والتلاخيص بها مفقود ما بين اجماع **قوله** يجعل العبارة سفارة قضاة  
 الى القبض اولى لضعفها في العلية **قوله** الضمير في قوله لضعفها راجع الى العبارة  
**قوله** ورز بالتركيب بالشرآه فانه امر يقض المبيع **قوله** هذا نقض الحال في  
 ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان اراد انه امر يقضه قبل العقد فليس كذلك  
 وان اراد انه امر بعد العقد فلم يكن ليس في ملك الغير ولا يملك  
 في الاستقراض فان المستقرض لا يكون ملكا مستقرض بحجر العقد فليكن  
**قوله** واجيب بان محله هو النسخ **قوله** منع الجريان الذي يستلزم بان محله  
 آه **قوله** واوردته بانه هلا جعل محله **قوله** يكون الضمير بمفعول المستند  
 ثم اقول سيجي التفصيل المتعلق بالوكالة بالشرآه صادف ملك ملك الغير فلم  
 يصح وكيفية تضيجه من الشارح في الدرس الثاني من فصل البيع  
 فراجع **قوله** باقاة الموكل **قوله** مضاف الى الفاعل على **قوله** في جواب انما خبرنا  
 العبارة محلا للتركيب في الاستقارة وتكون ضرورة صحة العقد خلعا عن  
 بدل آه **قوله** وفيه نظر فانه لو سلم ما ذكره من قصة اخليفه فاما في بدل  
 خلف يصح خلف عن بدل صالح ان يكون محلا للتركيب الا مطلقا والبدل في  
 الاستقراض لا يصلح لذلك فلا يلزم الاضمار المحذور فليكن **قوله** قال  
 في الايضاح التوكيل بالاستقراض لا يصح آه **قوله** بخلاف التوكيل بالاستقارة  
 والالتزام حيث لا يلزم منهما التبليغ على وجه الترسالة وفيه بحث فانه  
 قال في الحاشية ان وكل بالاستقراض الى الموكل فقال ان فلانا استقرض  
 منك كذا او قال اقرض فلانا كذا ان كان القرض للموكل وان لم يصف  
 الاستقراض الى الموكل يكون القرض للموكل انتهى **قوله** الا اذا بان على سبيل  
 الترسالة **قوله** تصحى الكلام العاقل بقدر لا مكان يحمل توكيله على الترسالة  
 مجازا فاما على **قوله** المص ان كان يقع المعاقبة عند اية حيفه ومحمد رحمه الله  
 لما انه يملك الا بآه عند **قوله** ان لا يصل في قوله ان كان قال في النهاية

على كل حال  
 ان كان في قوله  
 لا يصل في قوله  
 لا يصل في قوله

قوله ان كان يقع المعاقبة آه يعني ان كان يبيع المشتري بدين وكيل معاقبة مستوف  
 وقتي كانه دين وكيل بدين بسبب التملك وكيل مرابا بمشتريا ما كنت يترشيان  
 ولكن رقبتي كانه مشتري بدين وكيل بدين بدين مشتري بدين بدين بدين بدين  
 شود ودين وكيل بدين وان انت ضمير بان الحق ان يقول موضع قوله ولكن وقتي  
 كانه آه ولكن وكيل خاضع من يشود من موكل را بخلاف موكل فافترقا لفظا في الشرع  
 المشرع **قوله** لكنه يضمن للموكل في الاية والمعاقبة **قوله** فافترقا **قوله** واجوب  
 ان القول بالموجب آه **قوله** لعل هنا مسامحة **باب الوكالة**  
 بالبيع والشرآه **فصل** في الشرآه **قوله** وتقدم فصل الشرآه لانه نبي آه  
**قوله** ولان الوكالة بالشرآه اكثر وتوهمها وامتن حاجة من التوكيل بالبيع  
 الا لبيان ان اكثر الناس يوكل ولده او خادمه شرآه اجنزا والتميم وغيرهما كل  
 يوم مرات ولا كذا كذا **قوله** المص وصفته **قوله** اي نوعه كما سبقت  
 بعد اسطر **قوله** والمواد باجنس ما شئت احصا فالت **قوله** سواء كان نوعا او فصلا  
 منه كالنوع **قوله** وبالنوع القصف **قوله** وفيه بحث فان اجماعا نوعا وليس يصف  
 منطقي **قوله** والا قول لا حاجة فيه الى ذكر شي **قوله** من اجنبي والنوع والنسخ  
 صريحا ولا بد من ذكر بعضهما صريحا في الثاني فلا بد ان يقال في الثاني انهما في التمسك احاطة  
 الى تسمية اجنبي كما سيجي وانه اذا سمي نوع الدابة بفتح الوكالة فان عظم  
 التذكر للضماني ايضا يقال اجنبي والنوع مذكوران ضمنا في الاول فليكن  
**قال** المص والاصل اجماله **قوله** والاكتماف بمعلومية اجنبي والنوع او  
 اجنبي ويبلغ النسخ على ما علم فيما تقدم من قوله ليصير الفعل آه **قوله** فلو  
 اعتبرناه كان ما فرضنا توسعة ضيقا وفراجا وذلك خلف باطل **قوله** وفيه  
 شيء **قوله** وان بين النوع ولم يبين الوصف كالجودة وغيره فليكن **قوله**  
 يعني فليكن جازت الوكالة **قوله** فيقتدر لا تشال **قوله** وان بين النسخ **قوله**  
 الا اذا وصفها **قوله** مع ذكر النسخ **قال** المص وان سمي نوعا او وصف جنس



الذات والتوب جاز معناه **قوله** وفي شرح اجماع التصغير لا يتم في  
ولو قال اشترى جارا او نسا او ثوبا هو ذبا وهو واضح التوكيد وان لم ياتي  
الثنى لان هذه جهالة بسيرة يمكن دركها بحال الامر ولو قال اشترى جارية او  
اولو لؤة او دارا ان بين الثمن صحة الوكالة والاعلان لانه جهالة هذه الاشياء  
اكثر من جهالة الفرس واقل من جهالة الثوب انتهى ولا يخفى عليك مخالفة المذكور  
في الاولية لما في هذا الكتاب ثم اتول ويحتمل ان يكون الواو في قول المصنف  
وصف جنس الثوب يعني اوصفي لا يخالف ما في سائر الكتب كالقافي وغيره  
نعم الموافق لكلامه السابق ابتداء الواو على معناه فليكن **قوله** وارجح بالاعتبار  
من القياس **قوله** الاولي ان يقال من الحقيقة **قوله** واتول في تحقيق ذلك الوصف  
يصرف آه **قوله** نسبة هذا الكلام الى نفسه عجيب بان صاحب النهاية ذكر  
يدل على ما قاله في المبسوط وان ضرة فقال بعد نقل كلامه المبسوط وذكر في  
الضرة فاذا وكل رجلا بان يشترى له طعاما ودفع اليه الدراهم صححه  
التوكيد استحسانا ويصرف التوكيد الى الحظوظ وتيقها وضربا وحكام الدراهم  
في تعيين واحد منها ان كانت الدراهم معلقة بحيث لا يشترى بمثلها في العرف  
الا اخبر آه ولا يذهب عليك ان ما ذكره بقوله اتول هو ما في الضرة بعينه  
**قوله** الى الحظوظ وتيقها **قوله** الاولي ان يقال وضربا ايضا **قوله** واتول  
وكونه حقوق كلها اليه **قوله** انما خرج بيع في هذا التفسير لا يتقاربه  
بحث فانه الاولي ان يقول اي ما ذكره من الاولية على جواز التوكيد التسليم  
وعدم جوازه بعده انما باذنه اذ لا يتفرع قوله لا بعده على ما ذكره مع انه  
مذكور في غير التفرع ونقطة على ذلك لم يذكر انما خرج قوله لا بعده  
بخلاف الاولية فليكن **قوله** المصنف فان التوكيد يبيع طعاما في ضرة  
على ان يكون الثمن لغيره **قوله** لانه حقوق ترجع اليه فيكون الطعام دينيا  
في ذمته كما ان الثمن يكون دينيا في ذمته التوكيد بالشرع فليكن **قوله** فانما لا يتم

الثنى وبين في ذمته التوكيد **قوله** فلم لا يجوز ان يكون المال له **قوله**  
بيعه ان يكون الثمن **قوله** وبالنقص على خلاف القياس **قوله** المراد من النقص  
هو ما روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه يبيع ما ليس عند  
الانسان ورفض في التمسك كما قرئ في اول باب التمسك **قوله** فاجاب  
هو اجواب عن السؤال **قوله** جواب بتفسير الدليل واعتراف بعد تمام  
الدليل **قوله** وهو مشكل فانه التوكيد اصيل في باب البيع آه **قوله** وهذا  
الاشكال نوارده على ان يلبي ايضا ونقص عبارته وقال في النهاية  
وهذا اذا كان الموكل غائبا عن مجلس العقد وانما اذا كان  
حاضرا في مجلس العقد يصير كان الموكل صار بنفسه فليعتبر  
معارفة التوكيد وعزاه الي خواهر زاده رحمه الله وهذا مشكل  
فانه التوكيد اصيل في باب البيع حضر الموكل او لم يحضر ثم ذكر فيه  
بعده باسطر فقال المعتبر بقاء العاقد في المجلس وغيبته الموكل  
الم لا يصير وعزاه الي وكالة المبسوط واطلاقه واطلاق سائر الكتب  
يدل على انه معارفة الموكل لا يعتبر اصلا ولو كان حاضرا انتهى عليك  
بالتأمل **قوله** لانه كما لا يجوز الوكالة من جانب المسلم اليه فكذا  
الرسول **قوله** لعموم الدليل لثني الترسالة ايضا كما ينهزم من قوله لا طلاق  
ما يدل على بطلانه فليكن **قوله** والمراد من الدليل في قوله لعموم الدليل  
ما ثبت ضرورة على خلاف القياس لا يقتضي **قوله** وان كان انفراد  
آه **قوله** فانه ذلك انما يكون اذا عقد المرسل بنفسه ولم يفيض وفارق  
صاحبه ثم ارسل اذ لا معنى لما رسل قبل معارفة **قوله** اي صار التوكيد كالباطل  
من المشتري **قوله** الظاهر ان يقال كالباطل من الموكل **قوله** وخقيقة  
ان التبرع انما يتحقق اذا كان الذم بغير اذن الموكل والاذن ثابت  
هنا دلالة **قوله** الاظهر تدليلا لا ذن بالامر لا بد الي قوله امر به **قوله**



واكتفى في المسلم غير متصور **اقول** يقع غير متصور شرعا **قوله** لان المباد  
 يتقضي الرضا **آه** **اقول** فيه تاويل **قوله** وانما في ان يقال ان **اقول** جواب من  
 قوله لان الموكل صار قابضا ببدنه كما ان الاول جواب بعد تسليم **قوله** ويرجع  
 الموكل على الوكيل ان كانت فدية اكثر **قوله** مخالف لشرع الوفاة  
 لصدور الشريعة قال فيه وان كان بالعكس فغدر فزيرين عشرة نكاح  
 اخية من الموكل انتهى اراد بقوله بالعكس ان يكون القيمة عشرة  
 والنكاح خمسة عشر **قوله** وليس له حق اجب فيه صار غاصبا **اقول** الاظهر  
 ان يقال نصار غاصبا **قوله** انتهى قولها **اقول** يقع صريحا **قوله** يقع ان المشتري  
**اقول** اي المشتري المجبوس كما يدل عليه كلام الله تعالى **قوله** فوده ورضي **اقول**  
 يقع رده على الوكيل **قوله** في يد الوكيل بعد اجب **قوله** وكذلك لا يفسخ اذا  
 ملك قبل اجب فلا يكون كالمبيع مطلقا **قوله** ولا في حبيفة رضي الله عنه انه امر  
 بشرا عشرة ارطال **آه** **قوله** يقع لان امره بصرف الترابهم الي التجم فان  
 الشرا جالب للملك فالتوكيل جالب عشرة ارطال لا يسلب الترابهم انا انما نطق  
 ان ذلك المقدار يساوي ودرهما **قوله** لم يثبت لعدم التوكيل **آه** **اقول** لم  
 يثبت على الموكل ومطلقا الثاني في م والاول لا ينفقه **قوله** واجاب عن الاول لان ما  
 حميد الدين **قوله** ويجاب ايضا بان الشرع ينهت عن العشرة واطل في  
 بخلاف الطلاق فانها لا تنفذ على الوكيل لعدم الملك ولا على الموكل لعدم الاثر في  
 شرطية غلبت **قوله** واجاب ان الزيادة ثمة مبدل منه لا بدل مكان الفرق  
 ظاهر **قوله** وكذا العدد يمنع الزيادة والنقصان وذلك هو الاصل لان العدد  
 حاضر في مدلوله على ما عرف في الاصول وقد يكون لمنع النقصان وقد يكون لمنع  
 الزيادة اذا دلت قرينة في صورة الوكيل ببيع العبد معلوم ان ذلك العدد  
 لمنع النقصان فقط اذ لا يأتي احد عن زيادة في ماله وفي صورة التوكيل  
 شرآه التمسك لا دليل على اجماع على خلاف الاصل اذا اظهر ان عشرة ارطال

كيفية

يكفي في مقصوده وما له وهو نصف درهم يبقى له فيجعل عليه قبل **قوله**  
 بخلاف التمسك **قوله** مخصوص بمثل التمسك مما يسرع اليه الفساد ولا يعم ما ليس  
 كذلك من التمسكات ثم يجوز ان يبيع بالف وقطعة لم مثلا فانه يكون للموكل ايضا  
**قال** المص ولان فيه عزل نفسه ولا يملكه **آه** **قوله** وما سيجي ومن ان العزل الحكمي  
 من الموكل لا يتوقف على العلم فلا تعلق له بما نحن فيه اذا مراد بهما ان القول  
 الحكمي من الموكل لا يتوقف على علم الوكيل **قوله** لانه المتعارف عند البلد **قوله**  
 والمعرف عرفنا كالمشر وط شرط **قوله** ككونه غصبا **قوله** ككونه غصبا  
 مسم وانما يكون غصبا اذا نفذ وليس يلزم **قوله** لو وقع الشراء لصاحب الدار  
**اقول** قوله لصاحب متعلق بقوله لو وقع **قوله** ويجوز ان يكون قوله حكام **قوله**  
 حتى يلزم الفصل بكلام اجنبي هو قوله او بفعله **آه** بين المعلن وهو قوله على ما  
 له شرعا وحليبه وهو قوله اذا اشتراه نفسه **آه** **قوله** ويضيف النكاح الي عابه **آه**  
**قوله** الاظهر في العبارة ويضيف دارهم غيره **قوله** والاول لجل اوله لان بالاول  
 بصير غاصبا دون انما في **قوله** فيكون الاول صوابا **قال** المص لانه دلالة ظاهرة  
 على ما ذكرناه **قوله** قوله على ما ذكرناه حال لاصح للذلالة واراد بقوله ما ذكرناه  
 قوله جملا على ما على ما على له شرعا او بفعله عادة **آه** **قال** المص وان توافقا على  
 انه لم يحضره النية **قوله** هنا اصحا لان آخر ان احد هما ان يقول الوكيل لم يحضر  
 في النية فقال الموكل بل نويت لي وانما في عكس هذا **قال** المص قال محمد  
 هو للثابت **قوله** لا بد لخير رحمة الله من فرق بين صورة الكاذب والنصادق  
 وهو ظاهر فان النية متقدمة على الاصل فاما في كلام من ادعى النية لم ينفذه  
 من دراهمه **قوله** لانه اذا كان النقص من مال الموكل والشراء **قوله** او يملك  
**قوله** وفلانها فيما اذا تصادف **قوله** معطوف على قوله تفصيلا اذا اشتري **آه**  
**قوله** واجيب عن ذلك باننا نقول ان الشراء بذلك لذراهم بقا **قوله** بحيث  
 يكون ان مستحقة النية **قوله** وانما نقول الوكالة بتفصيلها على ما سيجي من انما



تتعلق في الوكالات **قوله** ولا يلزم من تعيينها في الوكالة تعيينها في الشر **قوله**  
واذا تعديت بها لم يكن الشر **قوله** الاظهار يقول واذا تعديت بها فذا  
اضاف الشر اليها يعني ان يكون بموجب الوكالة فتدبر **قوله** فبما يقول بعض  
منها خبرهم الله **قوله** انت خبر بان في قول ذلك البعض فما يحصل بيان  
في سبيلة الشر شبهة فليست على **قوله** المصدا خبر عما لا يملك استنباطه **قوله** قال  
الشرعية بما لا يملك استنباطه انتهى بدل عن الباقي وهو ولي **قوله** المصدا وهو  
الرجوع بالتمن **قوله** اي الاخبار المذكور استنباط الرجوع اسما والمجاز بما  
راجع اليه لا يملك والمراد بالرجوع بالتمن سببه في العقد وتقدر المضاف  
في قوله استنباطه اي استنباط سببه **قوله** لان المصدا خبر عما لا يملك استنباط  
سببه وهذا الرجوع بالتمن في **قوله** الاظهار راجع مخير هو الى الاخبار  
المذكور في ضمن خبر وجعل اسما والرجوع اليه من قبيل اسما والمجاز في هذا  
يلزم في ارتكاب الخذف بلا قرينة ظاهرة ولا المجاز في جعل الرجوع خبر عنه  
بكذا قيل وانت خبر بان ذلك ليس ولي منها حتى يقال لا يلزم آه **قوله** وان  
كان التوكيد بشره بعد بعينه ثم اخلفا والعبد حتى قال قول للمأمور **قوله** هذا  
هو الموعود بقوله والا فليكن **قوله** وانما عندا به حنفية رحمه الله فانه لا يملك فيه  
آه **قوله** اشارة بتوزيع التوكيد اليه دفع ما يعترض به هنا من ان الاصل في  
الدلالة الافراد وهذا لا يطرد على اصله في حنفية نعم فانه لا يملك اذا اقر على  
الصفير والصفيرة بالتمكاح لم يفتح الاقرار لا بهينة وكذا وكيل الزوج تزوجه  
ومولي العبد اذا اقر بالتمكاح لا يفتح الا بهينة عندا به في خلاصا جميع  
ان المقترب يملك استنباط العقد قال الاتفاق في جوابه لان المصدا يملك استنباط  
العقد مطلقا بل يملكه مقيدا بحضرة الشهود ولم يكن شهود التمكاح حضورا  
وقت الاقرار فلم يملك الاقرار لانه لم يملك الا نشاء بلا شهود وانتهى وفي قوله  
لان المصدا يملك استنباط العقد مطلقا بل يملكه مقيدا بحث فانه تلك الاستنباط

دا  
و

داير مع التصور كما ذكرنا في ما لا يتقاضي في قول بعض الساجدين ان قوله يملك  
استنباطه وقع على قولها وقوله ولا يملكه فيه رفع على قول ابي حنيفة بعينه عن التحقيق  
لان المجموع دليل ابي حنيفة لا قوله ولا يملكه فيه وهذه انتهى وقوله ان لم يوجد مواد  
النفق لانه من نفق من نفقه ايضا وان وجدت فلا حاجة لدفع السؤال الى التوزع  
**قوله** لان الوكيل بشره في بيعه لا يملك شره لنفسه بمنزلة ذلك الممن في حال  
غيبته **قوله** لم لا يجوز ان يشترى الوكيل بالوكيل بمنزلة ذلك الممن وهو مائة ايضا  
كما سبق **قوله** وان كان غير منفذ فالقول كما مر **قوله** فيه بحث فانه اذا اصابنا  
على الشره وانتهى الوكيل يعني ان يلزم انما مر لما ذكره ابو حنيفة رحمه الله من ان  
فما اذا كان خبا فليست على فان الظاهر ان تراوا الامر من قوله اشترى لنفسك انك  
حال نفقته الا ان الظاهر من حال مسلم ان يعني وعده ولا نفقة والقول قول من يملك  
بالظاهر والقول بان الظاهر لا يثبت الاستحقاق مشترك الا ان اسم **قوله** اي  
ان يملك المشتري له **قوله** قوله لم يملكه المشتري بالتمن في الاجل فانه **قوله**  
ويجوز ان يكون معناه ان ان يملكه فلان العبد المشتري لا يملكه **قوله** الضمير في قوله  
لا يملكه راجع الى قوله فلا ما **قوله** بناء على ان الواجب ان يكون له **قوله** قال  
الاتفاق في الحكم في شرهما والمشتري بكسر التاء وهو الظاهر من كلام محمد بن  
وان كان الفسخ وجه على معناه ان ان يملك المشتري العبد الى المشتري قوله انتهى  
وهذا هو الوجه لتعلق المعقول بلا واسطة لما قبله على ما طرح به النجاة **قوله**  
لوجود التراضي الذي هو ركن في باب البيع **قوله** اي هو شرط وسماه ركن  
مجازا **قوله** المصدا ومن امر رجلا بان يشترى له عديدين باعياتهما **قوله** من قبيل  
فقد صفت فلو كانا فان صيغة الجمع استعملت في المثنى مجازا **قوله** المصدا مشتري  
احدهما جاز **قوله** اي بمنزلة القيمة او بما يتقاي في اناس بعينه الاستنباط **قوله**  
فقد لا يتفق الجمع بينهما في البيع اي في الشره **قوله** لا حاجة الى اخراج كلام  
المصدا عن ظاهره بتفسير البيع بالشرى بل يجوز ان يقال في البيع في كلام المصدا على



حاله كما لا يخفى **قال** المصنف لان شراء الاول بائنا **قوله** في الكافي فان قيل انك لا قد  
تحقق والشراء لا يتوقف فكيف يكون كونه للموكل قلنا العمل بالصرح او بل  
من العمل بالدلالة والموكل صرح بالكتساب للعبد باللف وانما علمنا بالدلالة  
اذ لم يعارضها الصريح فاذا جاء الصريح بطل العمل بها انتهى فلا يعتبر في الغبة  
الدلالة اذا حصل موافقة الصريح فيكون من قبيل التبيين **قوله** لان التوكيل  
حاصل مطلقا لكنه يتقيد بالمعارف **قوله** في تقريره تصور **قال** المصنف كما اذا  
اشترى بدين على غيره **قوله** في النهاية قد مره كما اذا اشترى  
المشتري شيئا بدين على غيره **قوله** في النهاية وقال الاتاني في بعضه كما اذا اشترى  
الموكل بدين على غيره كما اذا امره زيد بمثل ان يشترى بدين على غيره  
شيئا من آخر فانه لا يجوز كونه تملك الذين من غير من عليه الذين فكذلك انما خفي فيه  
وهو ما اذا اشترى الموكل ان يشترى بدين على الموكل عبد غيره عنه انتهى  
في بيان كلامه وكلام النهاية تفاوت لا يخفى **قوله** وانما خصه بما لا يذكر لرفع ما  
يتوهم ان **قوله** فيه تأمل **قوله** قال في النهاية بهذا **قوله** في الغيبة **قوله** في قول  
ان الذراهم آه **قوله** في قوله في الضرورة **قوله** لان المراد به هو الوقت ببيانها  
**قوله** فيه نظر فانه الوقت عادي لا شرعي ما فهمتم اخبركم ان الضمير  
في قوله به راجع الى الغيبة **قوله** وقطع الرجوع آه **قوله** عطف على قوله  
وقت بناء الوكالة كما لا يخفى وما يرد من انه **قوله** على الموكل **قوله** متعلق بقطع  
الظاهر ان يقال عن بدل على **قوله** ولما قيل ان يقول **قوله** تأمل فيه **قوله** وجواب  
ان المصنف لم يقرر ان ذلك قول بعض المتأخرين رحمه الله **قوله** فيه نظر اذ  
لا يفسد ما في الكتاب بين ما قبل القبض وما بعده كما مر **قوله** من التفسير بعد  
التسليم **قوله** حيث قال فلم يسلمها **قوله** وورد بان مخالف **قوله** ان الذي اتى  
اليه آخر قوله بل انما قيد المصنف بطلت الوكالة **قوله** ويدل على انه في الاول  
**قوله** لئلا يتوهم ان الوكالة لا تنطلي اذا استهلك **قوله** في كونه استهلك على بناء

المفعول **قوله** لانه يضمن الذراهم آه **قوله** بخلاف ما اذا ملك فانه لا يضمن **قوله**  
وذلك ليس بملك **قوله** ان يقول اذا قبضه يكون عينا **قوله** واعترض بان لو  
اشترى شيئا **قوله** مخالف لقوله فانه لا يجوز لذلك **قوله** واجب بان عدم  
اجوازهما لكونه بيعا شرط وهو اذا ائتمن على الغير **قوله** النفوذ لا يتعين في  
المعاوضات فكيف يصح حديث الاشترط **قال** المصنف فاقول قولنا **قوله**  
**قوله** قال صدر الشريعة بلامين **قال** المصنف ورواه **قوله** بعض مراد محمد **قال**  
المصنف لانه ايمان فيه **قوله** ولم يعتبر بها المبادلة احكامية لسبق الامانة المبادلة  
والسبق من اسباب الترخيص **قال** المصنف فاقول لا مر **قوله** في لا يلزم الامر  
فيكون قوله مقبولا مع البين **قال** المصنف لانه مخالف حيث اشترى آه **قوله** ولان  
فيه غيبا فاحشا فلا يلزم الامر **قوله** فغرض قوله فاقول كما مر في الغيبة **قوله** وانت  
صغير بانه يلزم في اجماع بان الحقيقة والمجاز لكن المصنف يجوز ان اذا كان بسببان  
مختلفين والكلام في وجود القرينة الصادقة فانها ليست بظاهرة منها شروفا  
في المستلزمة **قال** المصنف وقد ذكرنا نظم بين التماثل **قوله** ونظيره بيان  
في باب التماثل من قوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان فاقول  
ما قاله البايع **قال** المصنف وهو **قوله** وانما كان اظهر لان تقديره البايع لو  
رفع الخلاف وصار تصادفها بمنزلة انشاء العقد بين قوله مع مية بلان في  
**فصل في التوكيل بشراء نفس العبد قوله** لما كان شراء العبد نفسه من  
مولاه اعلمنا آه **قوله** اي وكالة فقيها وللمستلزم اذ في الاول في شري  
بوكيله وفي الثانية وكيل ايضا لانه مخالف امر الموكل ولا يخفى عليك ما فيه بل  
تبين اول الكلام ان المستلزمة الاولى ان اراد الشراء وكالة وانما الثانية  
لا غير متجاجة اليه ان يكون قد بدا الكلام في قوله لم يكن من مسائل لم يكن التوكيل  
من مسائل ولا يظهر ان يقال لما كان تصرف الموكل في هذه الوكالة شري على تقدير  
راعتا على تقدير بخلاف غيره مناسب ان يذكر في فصل على حدة وفي قوله من



اعتاقا على مال آه مساحته فان الاعتاق انما هو بيع من نفسه **قوله** وكلام المص  
 يتنا واما **قوله** اي على سبيل البذل **قوله** وجعل المصدر مضافا الى الفاعل والمفعول  
 وذكر احدى متروك **قوله** والاولى ان يقدّر المضاف اليه والمتروك كلاما او افعال  
 مثلا ان يقول في توكيل شخص شخصا او احدى احواله يتنا واما كلام المص معا على  
 لا يبعد ان يتناول التوكيل بمنزلة التزام **قوله** كان اعتاقا بلا بدل **قوله** لان الالف  
 المؤخرى ملك المولى قبل الاعتاق لكونه كسب عبده ولا يصح ملكه بدلا عن ملكه  
**قوله** المص الا ان ماليتها في يده حتى لا يملك البائع اجس بعد البيع **قوله** قال الزبيلي  
 لكونه مائضا لنفسه بحجور العقد كالمودع اذا اشترى بالوديعة لا يكون للبائع  
 حبس البيع لوجود القبض بحجور العقد سواء اشتراه لنفسه او لغيره انتهى وفي  
 الكلام والبيع اذا كان في يده التوكيل بالشرآء حاضرا في مجلس الشرآء لا يكون للبائع  
 حق حبس لانه بنفس العقد يصير مملوكا بين المبيع والمشتري فصار قابضه  
 بنفس الشرآء وصار كالوديعة اذا اشترى المودع لنفسه او لغيره ولو دعي  
 حاضرا في مجلس البيع فانه لا يكون لرب الوديعة حبسها بالتمسك كذا انها انتهى  
 ولعل ذكر حضور البيع في مجلس الشرآء يتصور اجس فانه اذا كان في بيت  
 المشتري دون مجلس العقد لا يتصور ذلك غالبا لانه لا حضور بشرط عدم  
**قوله** لكونها مستمة اليه **قوله** يعني بالتخليه **قوله** كما قال في قبض التوكيل **قوله** يعني  
 في الفصل السابق **قوله** للتوكيل حق حبس عند ما **قوله** خلافا لزم **قوله** اجب  
 بان كونه ماليتها العبد في يده امر حسي **قوله** اي بمنزلة امر حسي لانه في يده حقيقة  
 فما كان هذا الجواب الى ما استقصوه ايضا ويمكن ان يجاب عن قوله فان ملكه  
 الاخر ان آه بوجه آخر وهو ان اجس هنا يؤخرى الى حبس التوكيل والتوكيل به  
 ولا نظيره بخلاف حبس التوكيل عن التوكيل **قوله** لا يرد **قوله** الى حبس **قوله** فكل  
 الامر العكس **قوله** انما يكون كذلك اذا لو كان قبض الموكل احوال وادله  
 فكان محالنا فيمنع عليه كما تقدم **قوله** يعني في الفصل السابق **قوله** وهو اخذته

العقد الى نفسه فان حقيقة بالنسبة اليه غير متصورة **قوله** فلهذا الكلام  
 في الاطلاق عن الاضافة الى نفسه والى الموكل **قوله** رضي المولى بذلك **قوله**  
 ان اراد رضي المولى مطلقا لم يكن لا يصلح ان يكون دافعا للمعنى الحقيقي  
 وان اراد رضاه به دون المضافة فغير مسلم لان رضاه دون المضافة انما  
 يصح ان نوعي المعنى المجازي اذا اطلق وهل النزاع الا انه **قوله** بذلك **قوله**  
 اي بالمعنى المجازي **قوله** لان الاحتمال انما هو من حيث اطلاق اللفظ **قوله** فيه ان  
 المعنى الحقيقي متفق من حيث اللفظ اذا قطع النظر عن القرينة **قوله** انهم وكذا  
 لو قال بغير نفسي ولم يمل لعلان فهو حر آه **قوله** لا يقال البيع حقيقة فيه والعقود  
 مجاز فينبغي ان يحكم على الحقيقة عند التردد وان احكم على الحقيقة هو الاصل بانها  
 لا تانقول الاصل ان الانسان يتصرف لنفسه فتعاضد الاصلان نفسا قطان  
 فبرجع الى عرض المولى فانها اختلف التصرفان فالظاهر ان المولى يربد الاعتاق  
 او بيع العبد من نفسه مطلقا اعتاقا وتنهضه على اضافة الى العبد دليل عليه  
 ولا يربى بحج وجه عن ملكه لان الحق به ثبت له الولاء **فصل في البيع** **قوله**  
 المص والتوكيل بالبيع والشري لا يجوز ان يعقد مع ابه ووجه آه **قوله** واذا  
 كان البيع منهم بغني سيرا يجوز على ما ذكر في شرح الطحاوي موافقا لما في  
 الامامية وذكر في الذخيرة ان ذلك يجوز عندهما وهو مقتضى الدليل المذكور في  
 الكتاب **قوله** عندا في حيفه رحمه الله بمنى الغنية **قوله** متعلق بقوله ان يعقد **قوله**  
 وقا لا يجوز بيعه منهم بمنى الغنية **قوله** تخصيص البيع بالذكر من قبيل لاكتفاء بذكره  
 من الشري الا فنية خلاف ايضا كما يعلم من الشرح **قوله** وعبارة الكتاب **قوله**  
 المراد منه قوله بمنى الغنية **قوله** يدل على ان البيع منهم بغني لا يجوز **قوله** الا ان  
 دليلهما يقتضي جوازها فافظا هر حمل ما في الكتاب على رواية الذخيرة  
 والحاق الغني بالسير بمنى الغنية **قوله** وعكس غير جائز **قوله** يعني بغني فافظا  
**قوله** كذلك **قوله** يعني بخلاف **قوله** والمطلوب دليل باطلا **قوله** صرح الشارح



في كتاب الرجوع عن الشهادات بان الاطلاق لكلمة **قوله** لانها ايا  
 ان يكون من حيث ايتار العيان **قوله** اي من حيث ايتار هو لانه بالبيان او بالبيان  
 قيل فيه بحث بل انظار هرا ان المراد ايتار نفس باحد **قوله** اما الاول فانه  
 الا ملك متبانية آه **قوله** فانه يقع له في ايتار العيان فلهذا **قوله** ولا يحل له وطأ جارية  
 ابيه **قوله** فيه بحث **قوله** واما الثاني فانه التقدير **قوله** ولانه لا ايتار  
 الملاية ثم ان المفهوم من تعليقه انه لو لم يقدر بمثل القيمة لوجدنا بالمالية لنفس  
 وليس كذلك ولا مجال لحمل كلامه على ايتار من غير شهادته كما هو مقتضى تقرير  
 بعض الشروح وهو انظار هرا لان قوله ليس بشئ منها ايتار التبيين من بينك احسنين  
 فتأمل **قوله** معنى الذي لا دين عليه **قوله** فيه تأمل فان العبد الذي عليه دين محبط  
 ما في يده ملك لمولاه عند ابيه يوسف ومحمد رحمهما الله فلهذا يظهر للتقيد بآية  
**قوله** لان الواحد اذا تولى طرفه آه **قوله** ولانه فيه مانع التهمة وهو ايتار العيان  
 لكن ما ذكره الشارح اعم حيث ينبغي جوازه وان ضريح به لموكل ان انه ينبغي فيه  
 بحث لان الاب والوصي يتوليان طرفي العقد كما اذا اشترى الاب مال  
 ولده الضعيف لنفسه او باع ماله منه وكذا الوصي انما يقال تعدد وجهه فيكون  
 ملاصقا فليست على **قوله** وفي ذلك من التعاطل الذي لا يخفى قيام مقابلية  
**قوله** الضمير في مقابلية راجع الى التعاطل **قوله** وهي موجودة ههنا **قوله** قوله  
 وهي راجع الى التهمة في قوله لكن مواضع التهمة مستثناة **قوله** المص ولان  
 المنافع بينهم متصلة **قوله** هذا الذي لا يجري في الاجير **قوله** المص فتقيد بوجهها  
**قوله** فيه بحث **قوله** فبان ان الحكم كونه فيما سوا **قوله** قوله فيما سوا ما متعلق  
 بقوله هو وقوله كونه متعلق بقوله الحكم **قوله** لكن المطلق يجري على اطلاق آه  
**قوله** الا وجهان يوجه بان التوكيل بالبيع والعرف العملي لا يصح لتقيد المطلق  
 كما قاله في كتاب الايمان بل الذي يصح للتقيد وهو العرف اللفظي ولو سلم  
 كالعرف العملي مشترك فلا يجوز لتقيد المطلق مع التعارض فليست من ثم **قوله**

صريح

صريح في ابطال فصل الشرع في دليل مسئلة اجماعية بان العرف ملك ولا يخفى  
 لان مراده ثمة العرف اللفظي لا العملي **قوله** او لغيره **قوله** مخدق بالبيع بالبيع **قوله**  
 بل المتعارف فيه يكون داخل تحت ما يدعيه **قوله** من قوله بتقيد بمقتضاها **قوله** ان كان  
 في الامر المطلق **قوله** فيه مناسبة اجواب للسؤال بحث يظهر بملاحظة السؤال ومورد  
**قوله** وهو مبادلة المال بالمال **قوله** فيه نظر فان آية في قوله بالمال هي بالمتماثل  
 والعوض فلهذا يتناول احدى الشري ثم اراد ان احدى المذكور قد كل منهما على حدة كما هو  
 المفهوم من ظاهر تقريره لزم اخلاصه حيث يصدق على مقابل العرف وان اراد  
 انه قد للمعنى الاعم من كل ما يكون قوله وكل ما صدق عليه هذا احوال انسان من  
 كل وجه **قوله** وكلاهما صادق على المعايضة آه **قوله** بل على جميع البياعات فليست  
 قصود **قوله** فالبيع والشرع بطلان على عقد شرعي برده على مجموع ماله  
 باعتبارين يتعين كل منهما باطلاق لفظ يخصه عليه **قوله** قوله باعتبارين متعلق بقوله  
 بطلان والضمير في قوله منهما راجع الى البيع والشرع والضمير في قوله يخصه  
 راجع الى قوله كل والضمير في قوله عليه راجع الى قوله عقد **قوله** وذلك لان  
 الموكل اطلق في توكيله البيع فبغير ذلك فبغير جهة آه **قوله** هذا تعليق بقوله  
 السابق باسطر وهو قوله فيسقط ما قيل **قوله** وقوله فيعتبر ذلك بعينه يعتبر البيع  
 وقوله ويترجح جانبه بعينه يترجح جانب البيع **قوله** فالبيع والشرع بطلان  
 على عقد شرعي **قوله** ما اشتهر كلام الشارح بهذا اذا قال شارح رسالة الادب  
 البحث التعليم والتعليم متحدان بالذات ومغايران بالاعتبار وهو يدعي عند  
 الاكتفاء مصنف الرسالة بذكر التعليم حيث قال يحتاج اليها كل معلم وبين  
 اتحادهما بالذات وبعض لانا فاضل وهو مولا ما معان الدنيا **قوله** يتعين كل منهما  
 باطلاق لفظ **قوله** اي في المعايضة بخلاف غير ما يقال في البيع بالتقيد  
 فانه يتعين فيه لا يتوقف على اطلاق اللفظ المختص بل صاحب التسعة  
 بالبيع وصاحب التقيد مشتر **قوله** لا يجوز له ان يبيع بالاول **قوله** اذا



باج بحسب **قال** المص والوكيل بالشراي يجوز عقده بمثل القيمة وزيادة  
تغابن الناس في مثلها **قوله** قال الاتفاق في قال الشيخ الامام جواهر زاده رحمه الله  
عقد الوكيل بالشراي بزيادة تغابن الناس في مثلها فيما ليس له قيمة معلومة عند  
اهل البلد فيا قيمته معلومة عندهم كالحب والتمر والتمم اذا زاد الوكيل والتمم على ذلك  
لا يلزم الاثر الزيادة او كسرت قال في سبوح التتمه وبه يفتي انتهى وقال في  
هذا الكلام اذا كان سعره غير معروف بين الناس ويحتاج فيه الى تقويم المتقنين  
وانما اذا كان معروفا كالحب والتمر والموز واجبي لا يعين فيه الغبن وان قل  
ولو كان نكلا واحدا انتهى **قال** المص ولا يجوز بما لا تغابن الناس في مثله **قوله** قال  
الوكيل لا يجوز شراؤه بغير التقدير لعدم التعارف انتهى وقد علم ذلك في تنويع  
بالشراي في شرح قوله ولو وكله بشراي شيه بعينه **قوله** او وجهه خاسر **قوله**  
فيه ان المراء بعدد الموانعة في عبارة الالهية هو وجدانه خاسرا وان لا يكون له  
مكده عاه فلا وجه لكلامه او والظاهر ان او يضيف والاصل ان وجهه نعم يمكن  
ان يمنع عدم كونه له عاه فاما **قال** المص وكذا الوكيل بالشراي اذا رجع  
امراة باكثر من مهر مثلها جاز عنده **قوله** وكان ينبغي ان لا يجوز عنده ايضا لان الوكيل  
من قبل الزوج في معنى الوكيل بالشراي **قال** المص والذي لا تغابن الناس في مثله  
اه **قوله** قال الاتفاق في قال الشيخ ابو المعين النسفي في شرح اجماع الكبير ومعه  
في هذه الكتاب بده نيم يعني في شرح اجماع الكبير وشيخ بلخ رحمه الله فصولا  
على ذلك قال الفقيه ابو القاسم بن شعب بن ادريس حكى عنهم قدره بالسيرة  
في العقار بده درازده وفي اكله ان بده بازده وفي العروض بده نيم هذا كلامه انتهى  
هذا في الف لمان الالهية فان المهدوم منه ان المهدوم بما ذكره ابو المعين الفاضل **قوله**  
قال شيخ الاسلام هذا العقد بدينه لم يكن له قيمة اخ **قوله** هذا العقد بدينه لم يكن له قيمة  
الاشباه بين الغني والبسير والفاضل فلا بد ان قوله لان هذا مما لا بد  
يدل على اعتبار هذا العقد لان المراء هذا العقد بدينه لم يكن له قيمة هذا العقد بدينه لم يكن له قيمة

بينهما واذا لا يسر فيما له قيمة معلومة بل كل زيادة فيه غير فاضل  
لا تستلجاجة الى الفرق **قوله** وقيل الغبن اليسير **قوله** اراد صاحب التنبية  
**قوله** وهو الظاهر **قوله** يعني من ساير الكتب **قوله** وسيا عده سوق الكلام **قوله**  
يعني في الالهية والكان في **قوله** في العروض **قوله** مقول القول **قوله** فاذا كان الغبن  
الي هذا المبلغ كان يسرا **قوله** نرجح للقليل لا قول **قوله** فاذا باع النصف  
به لم يولي **قوله** من اين علم انه باع النصف به فانه يجوز ان يبيع النصف ببيع  
الغبن الا ان يبي على الظاهر من الحال **قال** المص لان يبيع النصف الاخر قبل ان  
يختصم **قوله** اراد به الاختصاص الى القاضي ونقض القاضي البيع كما دل عليه  
بعض الشروخ وقول المص قبل نقض البيع **قوله** فلهذا اشتراط نصف آه **قوله**  
وعدم الموافقة هما بعينه بالشركة فقد بر **قوله** ورفق آه وان الامر في البيع آه  
**قوله** وحقيقة ان العبد كان ملكا لبايع وملك الوكيل المتصرف في حكمه ملكه تصرف  
في بعضه والعرف العملي لا يصلح متد الفظ كمن قال لا سرة طلق نفسك ثلثا  
فظاهرها واحدة حيث يصح وترت المسئلة في الاختلاف في الشرايات  
بدليلها ولما لم يملك الموكل للشراي لم يملك المتصرف فيه حتى يملكه  
الوكيل فيقال يملك المتصرف في الكل يتصرف في ملكه في البعض فلم يمكن اعتبار الامر  
فبق اعتبار العرف العملي المحملة على ما ههنا **قوله** فلا يعتبر فيه التقيد والاطلاق  
**قوله** لظهور ان اعتبار طلاق الامر وتقيده فرع على صحة الامر **قوله** واذا صح  
فلا بد له من خلق فلهذا **قوله** واليكن ان يجعل المحل عبارة الموكل وان يامر  
ان يكون الوكيل بالسيرة سفير لا يتعلق به الحقوق وقد مر من الشارح كلام  
بتحقيق المقام فند كونه **قال** المص يعيب لا يحدث مثله **قوله** اي في تلك المدة  
كما بينهم من القابلة ويدل عليه قوله القاضي يعلم انه يحدث في مدة شهر وهذا  
اعم مما لا يحدث اصلا او يحدث كان في تلك المدة **قال** المص فيفتقر اليها  
قال الاتفاق في ان يفتقر المشتري الى الحجة وهي كقول البايع عن المبيع مثله



ليرد المبيع انتهى ولعله تصور **قال** المص وان كان ذلك باقرار لزم الامور **اقول**  
 قال العلامة الكاكي واذا كان عيبا لا يحدث مثله فزده باقراره بقضاء يكون  
 رد اعلم الموكل بالتعاقد روايات لانه الفاضل في نسخ العقد بينهما بغير العيب  
 عند ابيع لا باقراره فيلزم الا امر كما لو رده بنية انتهى بغيرها امر وهو ما  
 اذا كان علم الفاضل للعيب القديم باقرار الوكيل بان كان اجارية ملكا للوكيل  
 ثم باعها من الموكل او غيرها له ثم باعها الوكيل بالوكالة من آخر فادامته  
 الرز عليه عيب القرن او الرز والفق وافر الوكيل عند الفاضل عيب العيب  
 ففي مثل هذه الصور ينبغي ان يلزم الوكيل وكان له ان يحسم الامر بحريته بالكيل  
 بعينه فليست **قول** او يكونا الموكل **اقول** لم يذكر الاقرار فلا فائدة في الخلق صحتها  
 اذا امتنع بخلاف الوكيل **قال** المص ومن حيث التصور لا يلزم الموكل الا بحجة  
**اقول** وعدم الاضطرار اليه وهذا ايضا لما يلزم من تقرير المص والافضل  
 ان لا يلزم الموكل في صورة الكول ايضا ان بحجة الكول حجة فاصرة ايضا فخصا  
 على احكامها فانه اقرار عند **قول** لانه يقبله لا محالة **اقول** اذا لم انه يقبله بدون التقضا  
 لعلنا نفوت تلك الفائدة **قول** ثم يتقبل الى الرز ثم الى الرجوع **اقول** اذا امتنع الرز  
 بتعيب المبيع عند المشتري يعيب **اقول** وتقبل المراد بالوكالة تهنه احواله  
 لانه النوي لا يتحقق في الكفالة لانه الاصيل لا يبرأ وتقبل بل هي على حقيقتها والنوي  
 فيها ان يموت الكفيل والاصل مفلسا وتقبل النوي فيها هو ان يأخذ كفيلها ويبيع  
 الامر الى حاكم برب سيرة الاصيل فيحكم على ما يراه ويموت الكفيل ملك **اقول** قوله  
 برفع الامر الى حاكم ما لكي سيرة الاصيل ولا يبرأ ان الرجوع على الاصيل  
 الكفيل مفلسا وخرج النوي ليس لتقبل الثالث لانه المراد نوي مضاف الى افذه  
 الكفيل بحيث انه لو لم يأخذ كفيلها ثم هو دونه كما في التوفيق ولا يتحقق ذلك في القيل  
 الثاني لانه لو لم يأخذ كفيلها نوي يموت من عليه الدين مفلسا وفي احواله  
 بل يرضى به على المحيل **فصل** واذا وكل وكيلين **قول** يعني اذا وكل وكيلين

آه **اقول** لعله بيان للحكمة المغي والايكون الاستثناء منقطعاً بالنسبة الى الظاهر  
 والعق بغير عوض من غير ضرورة واعية اليه ان المستثنى منه وهو كلام الغدوين  
 سلطان من الاضحية الى الترابي كما لا يخفى **قول** ووجه ذلك ان المقصود آه **اقول** نظر  
 الى قوله انشأه الى دفعه من حال آه **قول** ولو كانت بقضاء الوديعه بقضاء احد  
 آه **اقول** اي نصفه فيما يقسم او الكل فيما لا يقسم ثم اقول هذا عام لما يقسم  
 وما لا يقسم كما لا يخفى بل هذا ظاهر فيما لا يقسم **قول** لانه ما مور يقضي  
 آه **اقول** بين فيما يقسم اذ علم من اول الكلام حال ما لا يقسم وبالاول  
 ولا يبعد ان يقال احد الوكيلين فيما لا يقسم ما مور يقضي نصف ايضا وفي  
 النصف الآخر نائب عن الوكيل الا في نعيم الكلام الكلام لست بالوديعه فافهم ثم  
 اعلم ان قوله لانه ما مور يقضي النصف آه جواب عن سؤال مقدم **قول** الا برب  
 انه تملك مقصود على المجلس **اقول** مقصود بقوله طلقا فان تملكها كالمبيع  
 في باب الاختلاف في الشهادة ولا مدخل في مقصود على المجلس فيكون تملكها  
**قول** فان قيل فما جعله **قول** الضمير في قوله ما جعله راجع الى قوله طلقا فانه قوله  
 فان قيل فني قوله طلقا ما آه **قال** المص لانه رضى برب **اقول** الذي قيل خاص بما يحتاج  
 الى الترابي والمدي عام لغيره ايضا **قول** فما زان يكون الوكيل الثاني اقوى رابا  
 ارج **اقول** فيكون الترخا بتمويله بما بطريق الاولي **قول** وايضا الترخا برب  
 الوكيل آه **اقول** لا يذهب عليك انه انما رضى بربا في التصرف فيما وكل به وليس  
 الوكيل منه وانما من متف وتون وليس كل من هو اهدي بطريق المعاملات  
 اعرف ابصر باحوال الرجال فليست طاقته بغيره ان يحكم كلامه لشارح على  
 هذا **اقول** لو لم يكن اقوى رابا او قوله **اقول** الضمير في قوله او قوله راجع  
 الى قوله رابا **قول** انه ظن ان لانه من ينفقه من هذا التصرف **اقول** الظاهر  
 ان يقال في هذا التصرف **قول** فقبول توكله حتى منافض لظنه فلا يجوز  
**اقول** يعني قبول توكله صبرا من الشترع **قال** المص حتى لا يملك الاول



عزله **قوله** فيه انه ينبغي ان يملك عزله اذا قال الموكل اعمل بكذا **قوله** واجب  
بان صاحب الضرر قال محمد رحمه الله قال في اجماع مع التصغير **قوله** قول  
محمد موقوف قول وبنداء وقوله قال في اجماع مع آه **قوله** وعاد الوكيل  
مضمويا وعقد محتاج الى الاجازة البتة **قوله** الضمير في قوله وعقد  
الي قوله فضوليا **قوله** وهو اصل **قوله** الظاهر ان يقال وهو حاصل **قوله** وفيه  
نظر اما في نقل محمد رحمه الله فانه قال والوكيل لا قول حاضر وغايب  
ما جاز الوكيل وليس ذلك نصا **قوله** انت ضمير بان قوله فان  
الوكيل عطف على قوله اذا باع الوكيل انما في ذلك يكون متعلقا بغيرها  
نعم لو كان العبارة واجاز بالواو فيجوز كونها كناية لا صلي ما ذكره  
فيما قلتم اقول لا يخفى عليك ان ما ذكره خطبة مشايخنا رحمهم الله في  
من ذلك الامر الذي لا يخفى على اصاغر الطلبة والظاهر انهم هذا المعنى  
ليس من تلك العبارة فوقف بل بانضمام قرابين في انشاء تنبيه دليل المسئلة  
او غيره بل الظاهر ان ما ذكره ليس عبارة محمد يعني بل تصرفا فيها **قوله**  
**قوله** فلما معارض بان المقصود هو انما في **قوله** واذا رضى صاحبها  
يرى كونه الاصل في التوكيل اخصوصا سالما عن المعارضة فلا يجوز الاجازة  
نفا **قوله** وتوجه كونه فضوليا في احد وكيلي البيع ليس كوكيل الوكيل لانه  
من الموكل في الجملة بخلاف وكيل الوكيل **قوله** هو قهرا ما نور بالتصرف استقلال  
فيكون في تصرفه كذلك فضوليا لا يري ان احد هما اذا قبض نصف الوصية  
ضمن كسبي في الصيغة السابقة **قوله** صح كومات الموكل الا قول انغزل  
الوكيل انما في موبة ولا ينفزل الموكل انما في **قوله** فيه نظر اذ يقال ثبت الوصية  
ثم انقش **قوله** فيه وذلك لا يلا في بنائية الاخرى في خبر والعبارة **قوله** انما  
المعنى ايضا من مطلق امور التجار فلما لم انه بعد نقديا كوكيل الاول المعنى  
يكون انما في خبر والعبارة **باب** الوكالة بالخصوص **قوله** لانه

الخصوصية

الخصوصية تقع **قوله** اي تدفع **قوله** او لانها مجهزة شرعا **قوله** قوله اولها  
الي قوله لانه اخصوية آه فيه بحث لانه لا يتم ذلك كيف وقد وقعت من  
رسول الله صم والصحابة رضي الله عنهم وانظر الى تفسيره اخصوية هل فيه  
ما يوجب اجهزة **قوله** لانه اخصوية قد يستعمل في اظهار الحق والقبض فعل  
حي **قوله** فيه نظر **قوله** ولما ان الوكيل مادام وكيل يجب عليه القيام  
آه **قوله** مخالف لما اسلفه في اوائل كتاب الوكالة من قوله وحكم الوكالة  
جواز مباشرة الوكيل ما فوض اليه **قوله** واخصوية لا يتم الا بالقبض **قوله**  
ان اريد قبض الوكيل فغير مسلم وان اريد ما يهتد وقبض الموكل فسلم ولكن  
لا يترتب عليه مطلوبة **قوله** لانه انما كان بعد ذلك آه **قوله** قد سبق من  
الشارح في فصل القضاء بما هو اريث ان انما في ذلك نادر وانما في حكم  
له فراجع **قوله** المص لانه في معناه وضم **قوله** ولما ان الوكيل بالتقاضى ما يور  
يقطع عما طمحه المطلوب وانما يحصل هذا القطع بالقبض كذا في المحيط وهذا  
التعليل انشأ باصلا لا ما بين والمجاز المستعمل في انما في قوله لانه  
متعلقة كيف وانما يلقى وصاحب المحيط وغيرهما مخرجون بانها لا يجوز  
عبارة التزليعي ومنه التفاضل في الطلب في العرف نصا بمعنى اخصوية وهي في  
احصل اللغة القبض لانه تعالى من قضى يقال قضى دينه وانقضت منه ديني  
اي اخذت والعرف ملك فكان او لي اذا اختلفت مجهزة نصا بمعنى اخصوية  
مجاز **قوله** واجواب ان ذلك وجه لا اصل له رواية آه **قوله** انظر على قوله والعرف  
راض على الوضع وليس في اجواب ما يدفعه واجواب ان مراده انه ما في  
الوضع بحسب الفتوى **قوله** لانه وكيل بالقبض آه **قوله** لا يذهب عليك ان ما ذكره  
في صورة التعليل المستعمل ينبغي ان يجعل تعليل واحد لا ثبات المطلوب  
الاول لا تنافي الوكالة بالخصوصية عبادة وانما في لانتها ولانه واقضا  
**قوله** اذ قبض نفس الدين غير منصورة آه **قوله** قال في البدل بينه في تعليله



لان الدين اما ان يكون عبارة عن الفعل وهو تسليم المال واما ان يكون عبارة  
 عن مال حكمتي في الذمة وكل ذلك لا يتصور استيفاءه **قوله** والتوكيل بقض الدين  
**اقول** عطف على قضاء ديون **قوله** والتوكيل بالتملك اصيل في حقوق العقدة  
 والاصيل فيها خصم فيها **قوله** يعنى والاصيل فيها في حقوق العقد خصم في الحقوق  
 ثم اعلم ان قوله التوكيل بالتملك كبرى وقوله والاصيل فيها خصم كبرى للقياس  
 انما في **قوله** المصنف وهذا لان المبادلة تقتضى حقوقا وهذا اصيل فيها فيكون خصما  
 فيها **قوله** فيجب ثمانية المبادلة لم تقع من التوكيل بل من موكله فكيف يكون  
 التوكيل اصيلا في حقوقها فان قيل المبادلة في التملك باخذ الدين قلنا ذلك  
 لم يقع بعد فاعلم **قوله** وهذا الاشارة الى ما شرنا اليه **قوله** الاشارة الى ما  
 يمدكور **قوله** اذا اراد التوكيل بفعل الموكلة الى زوجها فاعلم اليه **قوله** قوله  
 فاعلم مفعول اراد **قوله** قال واذا اراد التوكيل بخصوصه **قوله** لا يذهب عليك  
 ان ما ذكره في وجه الاستحسان لا يعمها بل يخصها بخلاف ما اذا كان الموكل هو  
 المندعي عليه فلما بد من ارتكاب ما يؤذي يعم وتقيم اجواب ما يتكلم به المندعي  
 والمندعي عليه **قوله** ولو ادعى بعد ذلك الوكالة واقام على ذلك بنته لم يستع  
 بعينه لانه زعم انه مبطل في دعواه **قوله** وفيه تأمل **قوله** وجه القياس ان التوكيل  
**قوله** فان قيل قوله المصنف وهو القياس المنفرد منه قصر القياس على قول زعيم  
 ونشره كذا ابو يوسف مع ابي حنيفة رحمه الله في وجه الاستحسان بما ذكره  
 قلنا المقصود على قولنا هو القياس النجاس الذي لا يشوبه شيء من الاستحسان  
 والنشر كذا المذكور لانه في كون شمول الوجود ثانيا بالقياس المنفرد على  
 الاستحسان فان صرف التوكيل بخصوصه الى التوكيل باجواب ثابت استحيانا  
 وعدم خصصه اقاربه بالمجلس ثابت قياسا ويزعم ذلك من قوله بعد  
 ذلك يقول ابو يوسف فليسا على **قوله** ما جاور بالتمارعة لانها اخصصة  
**قوله** الضمير في قوله لانها راجع الى المارعة **قوله** المصنف والاسم بالشيء لا بالو

فنده

فنده **قوله** تقرير دليلهم ان اخصصة فند لاقار وكل ما هو فند الشيء لا دليل  
 في الامر به فند **قوله** ولو كان الاقار من حقوق التوكيل **قوله** فان حقوق  
 الشيء يدخل فيه بالتبعية وما هو كذلك لا يفتح استثنائه الا لكونه الاقار  
 من حقوق اجواب غير مسلم ولم يدع ذلك احد بل ذلك من جزئية كما يعلم  
 من تقرير المصنف وجه الاستحسان **قوله** كما لو استثنى الاكثار **قوله** استثنى الاكثار  
 ايضا مختلف فيه بين ابي يوسف ومحمد في الاصح والتفصيل في كتب الاصول  
**قوله** وفيه نظير لانه لم يثبت له الاصح الاستثناء **قوله** لا يعم الاستثناء التفصيل  
 حتى بد النظر **قوله** المصنف وكذا لو وكله باجواب مطلقا **قوله** والظاهر من  
 شيئا العلامة النسبية في الحكم في ان هذه المسئلة ذكرت استثناء وانما قال ولو  
 وكل بخصوصه واستثنى الاقار يفتح التوكيل ولو كانت حقيقة اخصصة بها  
 لاصح استثناء الاقار ولانه لو استثنى الاقار صرحا لا يملك الاقار فكذا  
 اذا استثناه دلالة والظاهر ان يكون مستثنى في توكيله الاقار ولهذا لو  
 وكله باجواب مطلقا ينصرف الى جواب هو خصوصية اذا العادة في التوكيل جرت  
 بذلك ولهذا يخبر بالاهدي والاهدي والوكالة تنفيذ بدلالة العرف انتهى فليسا  
 فان يجوز ان يكون نظير سلبين المحم واجد على ما سبق قبل ورقيا فند **قوله**  
 المصنف وصحة ثبنا ولم يملكه الموكل قطعا **قوله** اي ما ملكه الموكل شرعا ثم اعلم  
 ان الضمير في قوله ثبنا ولم يملكه الموكل راجع الى التوكيل في قوله وجه الاستحسان ان هذا التوكيل  
**قوله** وان احتج في ذلك صحة توكيل المسلم ببيع اخضر فند كذا ما تقدم فيه **قوله**  
 في الورق انما من كتاب الوكالة فراجع فند ثبنا بذلك انصافا فند جهناك  
 ما يقع في دفع النقص هنا وعندنا ان تنفيذ قوله صحيح بقوله قطعا اي اجماعا  
 متكفلا لدفع النقص فان صحة توكيل المسلم ببيع اخضر مختلف فيه واكثر صحة  
 اختلاف ايراث الشبهة فلا يكون قطعية فليسا على **قوله** لانه لا يملك الاستثناء  
 لان ملكه آه **قوله** الضمير في قوله ملكه راجع الى الاستثناء **قوله** وعندنا ان



يجل عليه لا ولي بحال المسلم **قوله** فيه انه لم يحل في الاطلاق ايضا دلالة على ذلك  
كما يدل عليه قول المصنف لبعض زيادة دلالة ويمكن ان يقال ظهور حقيقة انحصار  
كثيرا منع الاعتداد بتلك الدلالة بخلاف التخصيص فليسا على حاله الكافي  
لانه صحة الاقرار بالوكيل باعتبار ترك حقيقة اللفظ الى الجواز على ما هو  
الاولى بالمسلم ان انحصار ما زعمه والما زعمه حرام والتوكيل باكرام حرام  
محملة على الجواز بظاهر حاله انتهى بعض علماء دلالة ظاهرة حاله من الدلالة  
على دلالة الاطلاق فليسا على **قوله** فلا يفيد الاستثناء الاقرار بغيره **قوله**  
فانه لو لم يغير الوكيل بغير الموكل ولا فرق بين الاقرار بغيره فافتر  
الاستثناء **قوله** واجوب ان المطلق مجبور **قوله** لا يقال اذا كان المصدق عليه  
محققا لا يغير الوكيل فلا فائدة في الاستثناء ايضا لان المانع لا يغير الوكيل  
انما يحد منه الطالب باعطائه الرشوة مثلا فيغير فاما على مراد صاحب  
التمهية ان الظاهر ان الوكيل المستثنى لا يغير كاذبا على موكله بل انما يغير  
اذا كان انحصار محققا وفي تلك الصورة يظهر بطبيعة الموكل على الاقرار بغيره  
اليمين فلا يفيد استثناءه ويندفع عنه ما ذكره هذا المفسر من كماله في  
فيكونه مجبور عليه انه مجبور على الاقرار وجودا وعلما **قوله** او اقرض عليه  
وهو بطلان **قوله** فيه اساءة الظن بالمسلم ثم لا يلزم مما ذكره عدم  
استثنائه المطلوب مطلقا انما يتقلب جانب مطلوبة المطلوب على حقيقة  
او لا علم لنا بتعيين مراضع حقيقة ومطلبة يمكن القول بصحة الاستثناء  
في الاول دون الثاني وفيه السعي في انفاء كلام العاقل مع ما ذكره من  
اساءة الظن ويمكن ان يقال جانب المطلوب بعارضه جانب الطالب  
ويخرج طرف الطالب باقرار الوكيل **قوله** المانع لانه خرج في مقابلة  
**قوله** فيكون الجواز على سبيل ان كلفه تعالى وجوبه شبهة شبهة **قوله**  
لا يكون انحصار جواز على سبيل ان كلفه تعالى ان يجل القضا **قوله**

بعضهم يمانية

لا يذهب عليه ما في كلامه من ان كلفه ظاهر ويندفع بحال قوله انما يجل القضا  
حالا من اسم لا يكون **قوله** فلا اقرار خصوصية **قوله** من قبل تباين مساوات  
المنع **قوله** اما انه خصوصية جاز **قوله** اي من حيث انه جواب ومنهم من يمان  
المجوز باعتبار ذلك اجتهادية فانهم **قوله** فانه خرج في مقابلة انحصار **قوله** اي جوبا  
عنها **قوله** فكان يجوز ان يضا **قوله** بل انظر ان يجوز المشاكسة **قوله** ان  
لان الظاهر انما المستحق **قوله** وتعليل لقوله والاقرار في مجلس القضا خصوصية  
يجاز اجمالا حجة النص من التعيين بقوله في مجلس القضا بفتح الاقرار في  
غيره تباين **قوله** ولو قال لان الواجب عليه تباينه بالمستحق يدل لان الظاهر  
كان اذ في بادية المقصود **قوله** انما لم يقل لان الواجب له انظر في المنع على  
دعوى الوجوب وسنده ما مر في اول كتاب الوكالة من الشارح حين  
بين حكمها **قوله** لا بعد براءة الكفيل **قوله** بان ابراهه المكفول له من الكفالة  
**قوله** انما لان الوكيل من يجل لغيره **قوله** ولا واحد من الكفيل من يجل لغيره فهذا  
قباس من الشكليات انما هو قباس من الشكليات لا قول على هذه الصورة ولو  
كان الكفيل وكفيل لصار عالما بنفسه وكل من صار عالما بنفسه فليس  
بوكيل او لا شيء ممن هو عالما بنفسه بوكيل وهذا اليم ببعض عباده  
فما مثل **قوله** المص ولو صح ما صار عالما بنفسه بوكيل وهذا اليم في ابراهه  
وتمه ما قدم ان كلف **قوله** قال الزيلعي فان كان الذي اذن او كل المدعيون  
بأمره بنفسه عن الذين يصفح وان كان عالما بنفسه ساعيا في براءة ذمته  
فما ذلك عليك وليس بوكيل كما في قوله لا امره بطلن نفسك انتهى بحث  
لانه ان اراد ان يملك للذين فممنوع لظهور انه ليس بملك انما يقال  
انه من قبل كماله في الشبهة وان اراد ان يملك لآمره كما في بطلن نفسك  
ملكك للطلاق فانك وكيل ايضا عليك للتصرف الموكل به كما علم ذلك في الذين  
اتساق ايضا **قوله** وبو نض بنوكيل المدعيون **قوله** التوكيل مضاف الى المقصود



**قوله** سلمناه كمن الابرة عليك بدليل انه آه **قوله** يعني لا نسلم كون الابرة  
من جنس سائر التكميل كما في قوله طلق نفسك انما هي محل ناسخ **قوله** وان  
بان على التوكيل ان **قوله** هذا الاعتراض معارضة **قوله** بل الاصل وقوع تصرف  
نفسنا على **قوله** اذا كان المحل قابلا له وفيما نحن فيه كذلك كونه كغلب  
فما **قوله** فالجواب ان النسخ يجب ان يكون اقوى من المنسوخ **قوله**  
قال الله تعالى ما ننسخ من آية او ننسها فانما نبيها او نملكها **قوله** ولا يكون  
ان يكون الوكالة ناسخة آه **قوله** وفي خلاصة شرح القدر وري واذا ضمن  
الوكيل بالبيع المتين عن المتباع فضمانه باطل لانه اياها فلا يصح ضمانا  
انتهى فني ما ذكره الشارح بحث **قوله** فيها اذا المديون مثل مال رب  
الحال لا عينه وقد تقدم **قوله** اي في هذا الباب **قوله** لانه القول في ذلك  
**قوله** قوله القول اسم ان وقوله قوله ضمير ان **قوله** والمطلوب لا يظلم غيره  
**قوله** متحسنا بانه ظلم **قوله** فان قيل هذا الوجه يقتضي آه **قوله** انت ضمير  
بان الظلم في التصديق بعد الملك في يده لانه الاسترداد حال قبليه اذ  
ملك ولا حق للوكيل فيه ولعل مال ما ذكره الشارح الى هذا **قوله** اما  
ظاهرا وهو في حالة التصديق او محتملا وهو في حالة التكذيب **قوله**  
وفي حالة السكوت **قوله** فانها اليه فخص الغائب **قوله** يعني ان دفع الوكيلة  
اي **قوله** ان لم يكن في يده بانه **قوله** قوله ان لم يكن ناظرا الى قوله لا يرجع اليه  
يرجع مع **قوله** واما الاسترداد قبل حضور الغائب فغير جائز لما مر  
**قوله** فيه بحث فان استغفرت المعنى مما لا يمكن انكاره والنهي متوجه الى  
التعبد عليه ما هو بل من رفع الاستغفاري عن ملاحظة ذلك المعنى ايضا لظهور  
ان المال عينه بان وغيره اياه منسوبة اليه وملك من احوال ذلك المال  
**قوله** اي لان المودع لا يبيع **قوله** ولان الشاذ **قوله** فكان ذكرها كذا را  
**قوله** والاولى ان يقال ذكرها استنادا الى تغيرها على مسئلة القدر وري

ولما

ولما لم يذكرها في البداية فليكن **قوله** ومن اقر **قوله** اي يعناه **قوله** لان  
الوكالة قد ثبتت بغض البينة **قوله** مقصوده دفع الاعتراض المذكور  
في النهاية ونقض عبارة فان قيل لانم ان الوكالة قد ثبتت قبلي وليس علم  
ثبوت الوكالة ولو قيل بسبب ادعاء المديون ان صاحب المال قد  
استغفاه فذلك لا يصلح دليلا على صحة ثبوت الوكالة بل هو دليل على  
عدم صحة الوكالة لان الدليل اذا كان متوينا من جانب من له الحق  
كان التوكيل بالاستغفار باطلا لا محالة فكيف ثبتت الوكالة بهذا الدعي  
فلما ادعى العريم استغفاره رب الذين وسبه كان هو معتزفا لا صاحب الحق  
الا ان ياتي ان قوله المذعي عليه قد قضيتكم اقرار بالذين وسبه عند دعوى تدعي  
ذلك فلما ثبت الذين باقراره ولم ينكر الوكالة كان للوكيل ولاية الطلب فيقتضي  
عليه بالانفاذ كما لو ادعى استغفاره رب الذين عند دعواه بنفسه كان يقتضي  
عليه بالانفاذ فلما عند دعوى وكيله لان الوكيل قائم مقام الموكل انتهى وكذا  
قوله ان ياتي بغيره ليعا صاحب النهاية لكن الحق ما في شرح الاتعانه والاكمل فعلا  
عن اجماع الصنفين المراد ثبتت بالبينة ثم لا يخفى عن بحث **قوله** المعنى ولا  
الوكيل لانه نائب **قوله** ذكر في الشرح ان الوكيل لا يستخاف على العلم **قوله**  
لان العلم لواقتر بذلك بطلت وكالته اذا **قوله** يعني لواقتر بالاستغفار **قوله**  
واعترض بان الوكيل بطلت وكالته اذا **قوله** يعني لواقتر بالاستغفار **قوله**  
بقتضاء القاض على خلاف قوله ابي حنيفة رحمه الله **قوله** وقالوا هذا الصريح  
اي كونه قبول الكل الصريح **قوله** في الصلابة فصل الجارية والذين **قوله** في الفصلين  
متعلق بقوله يتجدد قوله يجب ان يتجدد اجواب آه **قوله** في عشرة التي  
من ماله بمائة العشرة الذي اخذ من الموكل **قوله** فالاولى ان يقال فان  
التي اخذ من الموكل بمائة العشرة التي انفقها من ماله كما يظهر بانها مال  
الاتعانه اي يكون العشرة التي حبسها له بالعشرة التي انفقها من ماله



انتهى و بهذا اولى ايضا ما ذكره الاكمل فما لم يظهر وجهه الا وتولية  
فكان في التوكيل بذلك تجوز لا سبيل لالتجوز دلالة قوله في القياس  
ليس له ذلك آه **قوله** هذا القياس يحكي ظاهره في التوكيل بالشرع **قوله** وفي  
الاستحسان لم بذلك **قوله** ووجه الاستحسان ان المأمور بقضاء الدين مأمور  
بما هو شرع ما في ذمة الامر بالاداءهم والتوكيل بالشرع اذا اشترى  
ونفذ الثمن من عند نفسه سلم المقبوض له بعينه من الدراهم كذا ذكره لا نقا  
نظما من شرح الكاشي في لكافة الحكم الشهيد **قوله** وذلك لان قضاء  
الدين **قوله** اي كونه معتبرا في القياس **باب** عزل التوكيل **قوله**  
وهو المذكور **قوله** لا **قوله** فيه بحث فان المذكور لا يعمه وعزل التوكيل بالبيع  
والشرع مثلا العموم كلام القدرين وجوابه ان العوضا في الاعمال وكيل  
المطلوب **قوله** وان كان المطلوب فان لم يكن بطلب من جهة الطالب آه  
**قوله** قال التولي في تعليل صحة قوله لعدم تعلق حقه بالوكالة اذ هو بطلب  
فكان العزل امتناعا **قوله** اي فكان العزل اللغوي امتناعا حقيقة لا عولا **قوله**  
بان وضع الترين اخ **قوله** تفسير للعامة بانها صفة اذا وكل امرأتين حقيقة  
والحال كذلك وسجي **قوله** في التفسير في الترين **قوله** ثم اراد المراد ان يقول **قوله**  
انما يظهر ان يقول بدل قوله ثم اراد آه فانه اذا اراد **قوله** ليس ذلك **قوله** اختلف  
بيان **قوله** المص ولحق بدرا احرب مرتدا **قوله** لما في نفي التام مصادرا **قوله**  
قال التولي من المراد بلحاظ دار احرب مرتدا ان يحكم الحكم بلحاظ ان لحاقه  
لا يثبت ان الحكم الحكم انتهى بهذا لا يوافق ما في الهداية كما لا يخفى ان يكون الحكم  
المذكور في اللحاظ على قوله كما في فان يبطل صيغة الاستقبال **قوله** اذ التزوم  
عبارة عما يتوقف وجوده آه **قوله** فيه مساجحة لعل هنا سهو والصحاح على  
يتوقف رفع وجوده وانما بالبيع بانها يتوقف وجوده على رضا الجاني  
ويصرف بعد سطر بانه غير لازم **قوله** لان كلامها مبني في نسخها **قوله** مع آه

انما

انفراد احد ما يكفي في انتفاء التزوم **قوله** فكذا انما هو بمنزلة **قوله** الضمير في قوله  
بمنزلة راجع الى قوله ابتداء في قوله بمنزلة ابتداء العقد **قوله** ونقض بالبيع  
بانها فانه غير لازم ويتقرر بالموت **قوله** فيه مخالفة فان المتقرر بعد  
البيع لا اختيار وهذا هو خلاصة اجواب **قوله** اي كلام المص بيان التقسيم  
**قوله** لا يقال انما يصحح بالتقسيم لانها من التعليل مع ما سلفه من قوله  
الا اذا تعلق به صفة الغيرة لانه لا دلالة فيما سبق من كلامه على لزوم بعض  
الوكالة اطلاقا فلما بينهم كما لا يخفى فليكن **قوله** سقط به جميع العبادات **قوله**  
حق الزكاة **قوله** وان قيل او لم يرد احرب بطلت **قوله** ما سبق ويبطل  
ما بعده **قوله** المص وان قيل او لم يرد احرب مرتدا بطلت الوكالة **قوله**  
ونفذ احصاب الخرج حيث اخذت صيغة المضني هنا وصيغة الاستقبال في بيان  
مذهبها لانه عند تبطل تصرفاته السابقة فليكن **قوله** فكذا اذا وكل احد  
المتعا وضمان وكيل بالبيع هو وليه **قوله** هو راجع الى احد المتعا وضمان الضمير  
في قوله وليه راجع الى شيء قال في النهاية او الشريكان فان شرفا اي وشكلا  
الشريكين الثالث فلهذا لوجه تبطل الوكالة على التوكيل علم اولم يعلم هذا  
ففي علمه التوكيل بنفسه واما الذي وليه التوكيل بنفسه في المتعا وضمان  
فلا تبطل الوكالة بالافتراق لانه ذكر في باب الوكالة المضارب من وكالة  
المبسوط واذا وكل احد المتعا وضمان وكيل بالبيع هو وليه ثم تصرفا وقسمها  
وانتهى الى قوله فلا ينفصل بنقض الشركة بينهما انتهى ولا يذهب عليك ان  
صاحب النهاية ارجع الضمير مستتر في قول المبسوط وليه الى التوكيل وهذا  
اشار الى احد المتعا وضمان والاصح عندي ارجاعه الى ما رجع الشارع اليه  
وعليك بالتأمل **قوله** المص لا فرق بين مستند **قوله** قوله هو راجع  
الى قوله لا فرق **قوله** وكلام المص ساكت عن التفصيل في المستندين جميعا **قوله**  
الظاهر انه اراد مسئلة التركيب ومسئلة المكاتب والمأذون فلهذا عند



وولد لا يحدوها في الملوكة والجبر **قوله** وقد اقول بعض الشارحين اه **قوله** يعني  
 الاتقان **قوله** على انه مخالف لعبارة الكتاب **قوله** فان المعنى المفهوم من قوله  
 اذا وكل احد شركيين انه اذا وكل بعد عقد الشركة كما في التوكيل المأذون  
 والمكاتب ايضا لا يصح ان ينفرد احد الشركيين بنفسه عقد الشركة بدون  
 علم صاحبه فلا يستقيم قوله اولم يعلم صحح ويمكن ان يحمل على ما اذا اهلك  
 المالك ان اواحدهما قبل الشراء فان الشركة تبطل به وتبطل الوكالة التي  
 كانت في ضمنها علم بذلك اولم يعلم لانه عزل حكمي اذا لم يكن الوكالة مقصرا  
 بها عند عقد الشركة **قوله** المص بطلت الوكالة لا يصح ان ينفرد احد  
 الشركيين انشاء او كل عقد الشركة بدون علم صاحبه فلا يستقيم  
 قوله علم اولم يعلم يصح امره بعد موته **قوله** يعني لو لم يورث منه فني  
 قوله لانه لا يصح ان يركب **قوله** ومعناه الامر الذي كان مأمورا به **قوله**  
 الضمير في قوله به راجع الى قوله الامر **قوله** وانما عبر عنه بذلك **قوله** اي عن  
 عدم بقاء الصحة بسلب الصحة فان قولنا لا يصح سلب كل وقت الصحة  
**قوله** وهذا ينزع الى تخصيص العلة **قوله** وفي مباحث تقسيم العلة من التلويح ان  
 اختلاف في تخصيص العلة التي هي في الاوصاف المؤثرة في الاحكام لا في العلة  
 التي هي الاحكام الشرعية كالعقد والمنسوخ **قوله** ومخالفة معروف **قوله** وهو  
 جعل ارتفاع المانع جاز من العلة والتفصيل في كتب الاصول **قوله** ولا يوجب  
 انه اثبات ولاية التفتيد ومعناه ان التوكيل آه **قوله** لا يقال بعض المقدمات  
 مستدركة كقائه ان يقول انه اثبات ولاية التفتيد ولا ولاية بالحقاق  
 فلا توكيل لان الاطلاق يمكن في المدين وان الولد في عدم العود وما يقتضيه  
 كماله كونه ملكا **قوله** وكان التوكيل ما كما **قوله** فيه نوع مصادرة حيث كان  
 اثبات المدة الاولى لهذه المقدمة فليكن **قوله** للتفتيد بالوكالة **قوله**  
 اي ما كماله لولاية التفتيد **قوله** ورد عليه بعيب آه **قوله** هذه المسئلة تنفي

عليها بين ابي يوسف ومحمد على كل رواية وذلك قال المصنف وعن ابي يوسف  
 فتصالح ما استشهد **قوله** وقد زال بركة آه **قوله** وزال الامر بالتصرف  
 ولم يحد **قوله** وقد ذكرنا في هذا الموضع **قوله** الضمير في قوله ذكرنا راجع الى  
 المسئلة في قوله ولعل يراو هذه المسئلة **قوله** المص لان احكامه قد انقضت  
**قوله** قال الاتقان ولو ارادت فليحت بدل احرب ثم سببت واسكت  
 زوجها آية التوكيل جاز في قياس قول ابي حنيفة ولم يحذف قول ابي يوسف  
 ومحمد لانها صارت امة ونكاح الامة غير مهور وغير مهور خارج عن  
 مراد المتكلم عند هذا انتهى وتبين ادلة ابي حنيفة لا صحتها في النكاح **قوله**  
**الذي جاز** **قوله** وهي مطالبة حتى **قوله** فيه ان المطالبة من شرط صحة  
 الدعوى كما جئ فلما استقيم تقريرها بالكتابية الا ان يقول بالشرط المطالبة  
**قوله** اما ان يكون راجعا الى النوع **قوله** كما في دعوى التفتيد **قوله** بل حيث  
**قوله** للتفتيد **قوله** بين البينة او لا وآه **قوله** اي بافرا والمذعي عليه **قوله**  
 لعدم ثبوت صدور المدعى **قوله** او لا يصدق عليه انه لا يستحق الاتاحة حيث  
 يقبل قوله ايضا مع بينة بل هو لا يستحق بنية وهذا هو الاول في توجيه النقص  
**قوله** اذا ادعى رد المدعى **قوله** فانه لا يستحق لشيء **قوله** ولعله غير صحيح لان  
 المدعي عليه من يدفع استحقاق غيره **قوله** قد مر في الدرس سابق ان لا دوام  
 الامور المستمرة الغير تامة حكم الاستدلال مع ان في العود من ان يقول  
 من يستحق بقوله من ان يكون مستحق المآثر الى دفع هذا الكلام لان معناه  
 من يكون استحقاقه داما لولاية الاسم على الدوام والاثبات **قوله** ولعله  
 منقوض بالمدعى آه **قوله** ويندفع باعتبار بنية كسبية في كلام التفتيد **قوله**  
 يعني اذا نارضى اجمعا **قوله** المراد اجمعا بين الاثبات والصدور والاثبات  
 المعنوية لان الادعاء بالصدور والاثبات المعنوي على ما يتوهم من ظاهر كلامه  
 فان كانا معا مقترنين يقبل بنية الرد ايضا فلا يظهر ترجيح المعنوية **قوله**



فان كان المذني عبثا في المدعي عليه كلف اضرار ما الى مجلس القاض في شارة  
اليها **اقول** بعض كلف المذني عليه اضرار ذلك العيني لاشارة الى تلك العيني **قوله**  
والاشارة ابلغ في التعريف كونهما **اقول** بعض كونه الاشارة **قوله** لان القضا  
رضوانا الله تعالى عليهم اجمعين فقلوا ذلك **اقول** فيه ما مل **قوله** على هذا القضاء  
من اوليهم الى اخرهم **اقول** الموافق لظاهر الاديبة عبارة الاديبة من اخرهم  
الي اولهم **قوله** اي جموع **اقول** يجوز ان يكون نفس المتعلق على هذا القضاء  
وان يكون نفس القول من اوليهم الى اخرهم **قوله** المص وان لم تكن حاضرة  
ذكر قيمتها بصير المذني معلوما **قوله** قال العلامة النسفي في كتابه في ان المذني  
ان لم يبين القيمة وقال غصب مني عبثا كذا ولا ادري انه مال ام لا قيم ولا ادري  
كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه ستمع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف  
قيمة ما له فلو كلف بيان القيمة لتضرر به انتهى وعزاه الى القاضي خضر الدين  
ومما حب الذخيرة وقال العلامة الزيلعي في شرح الكنتز ما داسقط بيان  
القيمة عن المذني سقط عن الشهود ايضا بل اولي لانهم بعد عن عارسة **قوله** المص  
والقيمة تعرف به وتقدر ومن شارة هذه العيني **قوله** حال من الضمير المستتر  
في قوله تعرف به والعيني يقوم مقام العايد اليه في الحال لا في الحاديه معه ويجوز ان  
يتنازع قوله يعرف بالوصف وقوله يعرف به الحال **قوله** اذا وقع الدعوي  
في عين غايته الي قوله لان العيني لا يعرف بالوصف وان بولغ فيه لا يمكن  
المشاركة فيه كما مر فذكره في تعريفها غير مفيد والقيمة شيء يعرف به العيني  
يكون معناه **قوله** بعض ان العيني لا يعرف بالوصف وان بولغ في الوصف  
لا مكان المشاركة في الوصف وذكر الوصف في تعريف العيني الغايته غير  
مفيد والقيمة شيء يعرف بها فذكر القيمة يكون مفيدا **قوله** حكمة حالية من قوله  
لان العيني لا يعرف بالوصف **قوله** بل من قوله والقيمة يعرف به فانه اقرب  
لفظ ومعنى **قوله** فانه صح الصالح عن المعصوب على اكثر من قيمته **قوله** كما سيجي

من شأنه الصالح  
في تعريفه  
في تعريفه  
في تعريفه  
في تعريفه

مضى هو فيه بطريق الدلالة فانهم قال المص نفيا للقيمة الموضوعة اذ القضا عساه  
في يد غيره **اقول** قال ابن التبرازي في فتاواه في كتاب الدعوي في اواخر الفصل  
الخامس عشر في نوع من الخا من ذكر القدر وغيره في الفرق بين المنقول  
وغيره ان البقلي لو كان قائما لا بد من اضراره فيعين احكامه بده وان كان ملكا  
فقد اتى بكونه اضرارا على نفسه واقتراره على نفسه حجة وفي القضا نية المص  
ثابتة لانه ليس في يد المالك بحسب نية بل اليد عليه احكامه فربما توافقه المذني في  
غير المالك حتى يغير باليد ويقيم عليه شهودا وزواقيب معه المذني عليه وينقل  
به احكامه ثم يخرج على المالك بحكم قاض عند اخر وسير من عليه فان القضاء من سباب  
المالك بطان لث هذا لا دأه بان ملكه بحكم القاضي ولو فستره ايضا على احكامه ان  
يقبله فصار احكامه فوق معانية اليد حتى لو فستر بانه يشهد له بالملك بناء على  
اليد لا يقبل كما علم وهذه التهمة في المنقول متنفية لان المنقول يكون في اليد المالك  
حقيقة فلا يتصور فيه تلك التهمة لان المالك لا يمكنه من النقل والاضمار بين  
يدي احكامه فلا يد ما اعترض عليه في بعض الشرع من كون التهمة الموضوعة حتى  
متصورة في العين ايضا انتهى كلام ابن التبرازي **قوله** الحكم القاضي باليد **قوله**  
فيه بحث اذ لا حكم هناك من القاضي عليه ولو سلم فهو قضا ترك لا قضا  
استحقاق ولا فساد في نقض قضا الشرع الا لا يدري انها اذا تراعى الى القاضي  
وعجز المذني من البينة خالف المذني عليه بترك المذني في يده ثم اذا جاء المذني  
بشهود يؤخذ منه وحق ما في النهاية اخذ من المبسوط فراجع متافلا **قوله** ويمكن  
ان يجاب عنه بان المطالبة مصدر بمعنى المنقول **قوله** ولا يبعد ان يكون المطالبة  
اسم مفعول والتا نيف تبا ولبا لافض ومحو تانم لظا هرا ن ضمير طلبه راجع اليه  
المذني لا الي الحق لئلا يلزم التعليل فلا غبار **قوله** المص وعن هذا فالواجب  
ان يكون في يده بغير حق **قوله** قال صاحب الوقاية وفي المنقول في يد غيره حق  
قال صدر الشريعة في شرحه فان الشيء يكون في يد غيره المالك بحق كالتبر في يد التبر



والمسبح في يد البايع لاجل الثمن اقول هذه العلة تشمل العقار ايضا ولا ادري  
ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم انتهى ونحن نقول فان احتمل كون المنقول في يد  
المدعي عليه حتى يزول بالمطالبة على ما صرحوا به فما وجه هذه الزيادة في حكمها  
بوجوبها كما صرح به صاحب الهداية واجاب صاحب الفروع عن اعتراض صدر  
الشرعية بان يقال ان دراية وجهه موثقة على مقدمتين مسلمتين احداهما ان  
دعوى الاعيان لا يصح الا على ذي اليد كما قال في الهداية انما ينصب خصما اذا  
كان في يده والثانية ان الشبهة معتبرة يجب دفعها لا شبهة الشبهة كما قالوا  
ان شبهة اليد لا تحققة بالتحقيق لا شبهة الشبهة اذا عرفت ان في ثبوت اليد على  
العقار شبهة كونه غير متساوية بخلاف المنقول فانه فيه تساوي فوجب دفعها في  
دعوى العقار باثباته بالبينة ليصح الدعوى وبعد ثبوت كونه احتمالا كونه اليد  
لغير المالك شبهة الشبهة فلا يعتبر واما اليد في المنقول فلكونه متساوية لا يوجب الجحج  
اثباته كونه شبهة كونه اليد لغير المالك فوجب دفعها ليصح الدعوى وفي هذا  
اجواب بانه قد صرح في الهداية والشروع بانه لا بد من المطالبة في العقار ايضا  
ليزول احتمال كونه مرهونا او محبوسا بالثمن ويعلم من هذا انه لا يعتبر واذ كان لا اعتبار  
واوجوب دفعه في العقار ايضا وهذا ليس من شبهة الشبهة التي لم يعتبر وبما  
كما لا يخفى على المحدث برقة برانته وان اردت تحقيق المقام وتلخيص الكلام  
فاستغنى لما تبين عليك مستغنيا بالملك العلام ومستغنى من ولي الغرض والا فاما  
فان قول لا شك ان في العقار شبهة في ثبوت اليد على المدعي ثم شبهة في كونه بغيره  
وان الثانية شبهة الشبهة وذلك ظاهر لمن تتبعها فاولاهم وان شبهة الشبهة  
غير معتبرة الا اذا انقضت الشبهة فان شبهة الشبهة حقيقة كونه شبهة معتبرة  
الا بدعي انهم اذا شهدوا على رجل بالزنا بامرأة غائبة فانه يحتمل ان الذي في شبهة  
دعوى النكاح اذا حضرت ثم شبهة حدتها في تلك الدعوى فلا يعتبر كونه شبهة  
واما اذا حضرت قبله لاستيفاء وادعت النكاح لا يجد ان الرجل اعيا الشبهة

فان علم

الصدق

الصدق اذا تحققت هذه المقدمات فنقول لو ادعى مدعي العقار هذه الزيادة  
وقال هو في يده بغير حق وقد فرغ من ملك الدعوى سمك من علم العربية انه اذا كان  
في كلام مثبت او منفي تعييد بوجه من الوجوه فمناط الافادة وهو ذلك التعييد  
على المقصود وهو الا بهتمام بدفع شبهة الشبهة بالادلة فاحالوا دعواها الى كلام  
متاخر بحسب البرتبة عن ثبوت اليد وهو قول المدعي اطال به فان في تلك المسئلة  
انزعت الشبهة بطريق وبقيت شبهة الشبهة معتبرة بخلاف المنقول فان ثبوت  
اليد فيه متساوية لا شبهة فيه فاحالوا تلك الزيادة ليدفع شبهة كونه اليد حتى او  
نقول لو زاد المدعي قوله بغير حق في دعوى العقار وهو متعلق بالكلام الاول ومن  
جملته ولم يندفع في تلك الحال شبهة كونه في يد غيره يلزم اعتبار شبهة الشبهة  
والمطالبة متاخرة مرتبة عن ثبوت اليد فلا يظهر يلزم من انزاعها به محذور كما  
نهتت عليه بخلاف المنقول فانه ليس فيه شبهة كونه في يد غيره فانتم هذا فانه يد  
الكلام الفصل والقول الجوزل احمدية الذي يدعي هذا او ما كان له يد يد لولا ان يد  
انه ثم اعلم ان المطالبة في المنقول كالمطالبة في الذبون ليس لدفع الاحتمال بل  
ذلك مخصوص بالعقار قوله اذا صحت الدعوى بشرطها سأل القاضي المدعي عليه  
عنها ليكشف له وجه الحكم فانه على وجهين اما ان يكون امرا باخروج آه **اقول**  
بعضه فان الحكم على وجهين اما ان يكون امرا باخروج آه **قوله** فانه كان انما في حكم  
فيه ان يحل القاضي الشهادة اليه قوله اذا قضى بها حجة **اقول** قوله حجة منقول لا يحل  
**قوله** المص لقوله عليه السلام انك بينة فقال لا فقال لك بمعية **قوله** الترواية في المص  
فلك بمعية وهذا اظهر في الدلالة على الترتيب **قوله** قلنا فما جعل بين المتكلمين هذا  
القول لصاحب النهاية واصله في المبسوط **قوله** وفي ذلك انقضاء باليمين الكاذبة  
**اقول** انتهى كلام النهاية مع تغيير يسير في بعض عبارة **قوله** وفيه نظر **قوله** نقل  
من هذا الشارح ما هو صوره ووجه ذلك انه الشرح لورود تقديم اليمين  
كما كان اقامة البينة بعد ذلك مشروعة لا اذا قال م البينة فان اليمين بعد

معنى الشبهة



ليست بمشروعة انتهى قوله لما كان اقامة البينة بعد ذلك مشروعة فيجب  
بل يكون مشروعة البينة اذا عجز عن البين بان كل فليكن **باب**  
البين قوله فانه ذكر البين بعد ما عجز آه **قوله** فانه لما دلالة ذكر البين بعد ما  
عجز المذموم عن البينة على ان لا يكون حقه دون لم يثبت في الظهور بحيث لا يقبل المنع  
**قال** المص فلما يكون حقه دون **قوله** لعل ابا يوسف يقول هذه الضيقة كقول  
نعم في فاستشهدوا شهيد من رجالكم فان لم يكونا رجلين فواحد وامرأتان  
ثم هناك يقبل شهادة الرجال مع النساء بدون العجز عن شهادة الرجال فكذا  
هنا ينبغي ان يجوز الاستيفاء دون العجز عن البينة فليكن فانه يجوز ان يجاب  
عنه باجوبة عديدة منها ما يشير اليه قوله كما اذا كانت **قوله** كما اذا كانت البينة  
حاضرة في مجلس الحكم ومحمد مع ابي يوسف **قوله** ولعل ابا يوسف يكتفي بالعجز في  
المجلس فان لم يجلس حصل له **قال** المص تسم آه **قوله** استيفاء بانه **قال** المص  
خلاف انشا فني **قوله** فليكن اذا عجز المذموم عن البين وطلب رد ما عجز ان المذموم  
صار لظاهر هذا المذموم وصار المذموم من هذه الحثية فليكن فان المنكر من يتكلم  
بالظاهر وروح يرتفع الخلاف ويكون النزاع لفظيا فلما عجز عن تسليم ذلك  
لا يرتفع الخلاف فانه خلاف بيننا وبين انشا فني في جواز رد البين على المذموم  
وعدمه هذا حقيقة وانما يكون تسليم ذلك رافعا للخلاف لو كان الخلاف في جعل  
جواز لا يمان على المنكرين وعدمه وليس كذلك بل الخلاف في جواز رد البين وعدمه  
في الجمع ولا يجوز رد ما عجز المذموم عن البين لعدم تسليم ضرورة المذموم  
من حيثية بسبب انكول اذ يلزم منه عدم تعيين المذموم والمنكر وعدم لزوم  
البين على معاني ولم يزم التسلسل في رد البين وكل ذلك باطل وكذا ما يورد  
اليه **قال** المص ولا يقبل بنية صاحب اليد المطلق **قوله** بل عليه البين ان  
عجز الخارج والتمس او ردها شهودا ان يكون ذلك استطراد المسئلة التسابعة  
انذ به قبل لا يقبل ببيان المذموم ولا بنية المذموم والتمس في كل ما خلاف

الاشارة

الاشارة فني **قوله** فهو من تلك الجهة مدح **قوله** لو كان مدحا لصدق تعريضه عليه وليس  
كذلك فانه لا يخرج الخارج على الخصومة **قوله** فليكن لان البين **قوله** انت جبر بان ترد  
النسابة فليكن على الخارج البين عند عجز ذي اليد عن البينة وانما تستد  
لسواءه اصلا فليكن **قوله** فبينة الخارج اولى بعد زيادة بصير بها ذو اليد  
مدحيا **قوله** بعض لعدم زيادة بصير تلك الزيادة وذو اليد مدحيا **قوله** او لم يمار  
الخ **قوله** لعل الاظهر ان العجز في التعقيب **قوله** كان قد رما اثبتة ليداه **قوله** فليكن **قوله**  
ان بنية الخارج اكثر نائبا **قوله** وما هو اكثر في قوله لاجله فيه **قوله** الضمير في قوله  
فيه راجع الى الوصول في قوله وما هو آه **قوله** وانما بصير موجبة عند انزال القضاء بها  
كما تقدم **قوله** في الورق السابق عند شرح المص واذا صححت الدعوى بشروطها  
**قوله** وهما قد استويا في ذلك **قوله** بعض استويا في الولا وقوله وهما راجع الى  
البينة في قوله ومعناه ان البينتين في الاعاق **قوله** اذا لم يقض الى الضرر  
بالغير **قوله** فيه بحث فان ما ذكره من الافضاء بالضرر الى الغير غير ظاهر **قوله**  
واعترض بان الالتزام بالكل آه **قوله** هذا الكلام لا يتوجه من طرف انشا فني اذ ليس  
في الآية دلالة على التزام جميع المذموم ايضا الا ان يكون التزاما وبطل القضاء  
بالكل زيادة على الكتاب وهو نسخ عندكم فليكن **قوله** والاجماع يدل على  
جوازه آه **قوله** الاجماع لا يشيخ ولا ينسخ **قوله** فقال له علي رضي الله عنه قالوا  
وهو بلفظ اهل التروم اصبحت **قوله** بل معناه في لغتهم جديد **قوله** فان للشنا فني  
خلا فانه لما مر **قوله** فانه زمانه انشا فني مما خروا ولا وجه لكون كلامه حجة متينة  
عليه وانما قال اولى دون الضوابط لانه مبني قوله اية في كونه احكام بالكل فليكن  
الاجتهاد دون خلاف انشا فني رحمه الله وخلاف انشا فني يستدل به على انه  
محل الاجتهاد فتولد مجتهدين معناه انه يمكن الاجتهاد فيه فليكن **قوله** ثم العرض  
ثلاث مرات اولى ليس بشرط جواز القضاء بالكل **قوله** قوله جواز القضاء يتعلق  
بقوله شرط **قوله** وليس انكر ان بشرط في شيء منها **قوله** بعض من البدل والافراد



**قوله** وصورة ذلك **قوله** اي صورة العرض ثلث مرات **قوله** الالهة  
 واللغات **قوله** استثنائه من قوله فلا يستخلف **قوله** المص ولا يستخلف  
 عنده في النكاح والرجعة والنفقة والولاية والورث والامتناع والتمسك  
 والولاية والحدود واللغات **قوله** استثنائه من قوله ولا يستخلف قال المصنف  
 قال الزبلي قال القاضي في خبر الذين الفتوى على انه يستخلف المنكر في الاشياء الستة  
 بعض في هذه الاشياء التي عدا سوى احد واللغات انتهى في الاشياء  
 الستة نظر الى اتحاد النسب والاستتلاء **قوله** المص وقال يوسف فوجد  
 يستخلف في ذلك كله الالهة احد ودوا اللغات **قوله** قال في النهاية لا يستخلف في  
 احد ودوا اللغات الالهة انما اذا تضمنت حقابان على عتق عبده بانما في ان زنت  
 فانت حر فاذ في العبدية زني ولا يثبت له عليه يستخلف المولى حتى اذا انكحته  
 العتق لا انما انتهى ينبغي ان يقول العبد في دعواه انه قد اتى بما علق عليه  
 ولا يقول انه قد زني كليا يصير فاذ ما موله **قوله** المص وصورة الاستتلاء  
 ان يقول **قوله** فيهم من تصور الاستتلاء ونما ذكره ان لا يصح عكس فذلك  
 قال لانه لو ادعى المولى **قوله** واللغات في معنى **قوله** قوله واللغات متباد وتوهم  
 في معنى **قوله** وعليه نقض اجابته **قوله** بل الظاهر ان كل ما سوية التلثة  
 معارضات كما لا يخفى على من له ادنى تأمل ودرية **قوله** ولو كان النكول اقوارا  
 لنقض به **قوله** قال الزبلي لو كان اقوارا لجاز مطلقا بدون القضاء وانتهى واحال  
 انه ليس كذلك فانه لا يجوز ان لا يملك القضاء وقضاية فانهم ولعل اجواب  
 هو اجواب ايضا ان الذي جعله اقوارا هو النكول عن البين الواجبة ووجوبها  
 انما هو في مجلس القضاء فليست كل **قوله** فاذا كل كان بدلا عن الاقوار **قوله** اي  
 خلاصة فيقوم النكول مقام الاقوار بقدر الحاجة بغيره انه خلاف ضروري لا مطلق  
**قوله** يقطع خصوصية **قوله** الظاهر ان يقال لقطع خصوصية **قوله** ومنه هذا يستنبط  
 في علم النظر تغير المذهب **قوله** بل هو تغير الدليل والمذهب هو ان لا يستخلف **قوله**

وما كان كذلك فهو اما بطل او اقاربه **قوله** تقريره لا يطابق المشرع **قوله** اذا  
 استحق ما ادعى بفضاء **قوله** كما اذى اذى من الدار هم المودعة **قوله** انما لو كان  
 بذلك كان اجابا **قوله** الملاءمة ممنوعة ان اراد كان اجابا من النكاح وان اراد  
 في زعم المذهب فليس بغيره ابتداء واجواب انما المراد هو الاول ولو لم يجب  
 لم يحكم القاضي به فاما على ما ينقض بالنكاح فلا يحكم فيه **قوله** بل هو صحيح كما  
 في اجابة **قوله** لم يذكر كذا لانه لا يصح انما ضمن ذمة الى ذمة في المطالبة لانه  
 الذين تأمل **قوله** وسائر المذاهب **قوله** وفيه تأمل فان قيل ابتداء بغيره نعم في  
 الصلح عن النكاح كذلك **قوله** لان ابا ج لم ينف وجوب البيني فيها **قوله** هذا  
 جواب لقوله لا يقال ابو حنيفة ترك باكره في المشهور واجاب العلامة الكاكي  
 بانه خص من احديث احد ودوا لاجاع في تخصيص هذه الصدور بالقباس  
 ولم يذكره الشارع لان التخصيص يجب ان يكون مقارنا والاجماع ليس كذلك  
 وتأمل **قوله** والبطل لا يجزئ فيها **قوله** اي في الاوصاف **قوله** ووجه ذلك ان البطل  
 في الدين آه **قوله** لم يخرج اجواب القرح عن السؤال على ما قرره **قوله** بغيره  
 النكول **قوله** فيه بحث **قوله** والقطع لا يثبت به **قوله** فيه شبهة التام قطع والاصوب  
 تغير فعلمه بفعل الترتيب **قوله** وفيه نظر لانه لا يطلق بعد الدخول لعلمته بغيره عن ذلك  
**قوله** فيه بحث فانه لو اطلق لربما ذهب الوهم الى الطلاق بعد الدخول لعلمته  
 بل وكما انه ايضا فقد يعلم حكم بطريق الاولى فانه اذا استخلف قبل نكاح المهر  
 بغيره او لم يكن لا يخفى لكن في قوله بل كذا لم يثبت **قوله** وكذا في النكاح  
 اذا ادعت الصداق لانه في ذلك دعوى المال ثم ثبت المال بنكوله ولا يثبت  
 النكاح **قوله** فان قيل يلزم على هذا ان يتحقق التزام بدون المكنز وم قلنا يجوز  
 ان يحكم بنبوت النكاح في حق المهر لا مطلقا على ان المهر ليس يستلزم النكاح  
 انما يثبت بقاء حال العتق والطلاق **قوله** قلت البطل لا يجزئ فيه كما تقدم **قوله**  
 فينبغي ان يثبت النكاح عندهما **قوله** فانه يستخلف على النسب **قوله** فيه



بحث على كمال عند أبي حنيفة فيستخلف بالله ماله في ذلك المال الذي  
يرتفع حتى نص عليه الاتفاقي نفعاً عن خواهر زاده رحمه الله جوابه أن كلام  
الشارع مبني على ما يجي من أن السبب إذا كان لا يرتفع برفع حليف على  
السبب بالاجتماع **قوله** فأدعت اخوة حرة **قوله** أو ادعى ذلك **قوله**  
فإن فيه تحليف على الغير وهو لا يجوز **قوله** الاظهر أن يقول بذلك فإن البذل لا يجري  
فيه كما قاله اتفاقاً في صورة دعوى التحليف فإن ما ذكره من التعليق فيه فصولاً  
المدعى في صورة دعوى النفقة واستماع الرجوع في اليمين إذا مال المدعى عليه  
انت إلى مثلاً فإن المسئلة بها وليس فيه تحليف بالنسب وإنما مذهب  
الامامية في نفي الاستخلاف إذا ادعى المدعى الاخوة فيعلم تعليقه من قوله **قوله**  
يستخلف ما فهم **قوله** وهذا **قوله** أي لعدم اجواز **قوله** المص لأن في دعواه  
**قوله** في النهاية أي في أقوالها انتهى وفيه كلام **قوله** فإن في دعواه **قوله** فيه  
ركاكة ظاهرة أو يندفع بإعادة الضمير إلى الولاية والتزويج في ضمن المولى  
والزوج كما في قوله تعالى اذهبوا رب للنفوس **قوله** إذا كان استماع القصاص  
لغير **قوله** أي يمنع القصاص لذلك **قوله** وفيما نحن فيه كذلك **قوله** أي لا يمنع  
لغير من جهة من عليه **قوله** لأنه لم يصرح بالاقتران **قوله** بل في بانه شبهة العبد لغير  
أو شبهة الاكثار وهو السكول **قوله** فاشبهه خطأ **قوله** فكون الاستماع بمعنى من  
جهة من عليه **قوله** فإن قيل لا في قوله حيث ثبت المال فيها **قوله** أي في السرفة  
**قوله** أجيب بأن المال ثمة أصل **قوله** ما خور من النهاية **قوله** وإن أقصر لم يفتد  
أه **قوله** أي إذا ثبت مقصور في ثبوت المال بأن كان حجة فيها شبهة ثم أقول  
لا يذهب عليك ما في هذا التفسير من القصور **قوله** وهو أن يكون مشروعاً  
بطريق المنة **قوله** لعل المراد أن يكون شبهة بتعليل يكون المال مشروعاً في طريق  
المنة أه كما يوضح إليه قوله لعدم شبهة بالخطأ **قوله** لعدم شبهة بالخطأ **قوله**  
فإنه ما جاء بعد القصاص من قبل الاتفاق ثم أعلم أن الضمير في قوله شبهة

راجع إلى صورة في قوله ولم يوجد في صورة الشهادة **قوله** لو قال قطع يدك  
لا يجب النفي **قوله** ولكن بانتم فيه **قوله** لماز قطع يد من غير انتم **قوله** الا وانه ان يقال  
لماز يدل عليه بده من غير اسم وكيس كذلك فيسقط اجواب بالسؤال فانه ضمير  
لا يباح عايد إلى البذل على ما يقتضيه كلامهم وايضا فالقطع لقطع الخصومة  
اذا لم يكن المدعى محالاً ليس بمباح وما قوله كالقطع لا كونه فامره بهي فانه  
من قبيل سائر الفعل في السبب الآخر وهو البذل أو انت فيه في محذور لا  
**قوله** لانهم المحمدين اليها **قوله** يعني إلى الاطراف **قوله** فيثبت بالشبهات كالنفي  
أه **قوله** يعني فيثبت القطع بالشبهات لكن بقي بها بحث اذ يلزم من ثبوت  
شهادة رجل وامرأتين خطأ وليس فليس بل الا صواب ان يقال ان الاطراف  
لكنها بمنزلة الاموال يصح فيها البذل اذا كانت هي المدعى والمدعى في السرفة  
هو المال لا القطع وكون القطع حقاً الله تعالى فلا يستخلف فيه حتى يدل بده  
لان دفع الخصومة فان مناط التخرج في هذه المسائل على مذهب أبي حنيفة  
جواباً البذل لما يذكره وعدمه لا ثبوت الشهادة وعدمها فليكن ان يجاب  
عن أصل البحث وهو قولنا فيلزم ان يثبت بشهادة رجل وامرأتين بان يقال  
ان القصاص كان ان يعقل وعدم القول لم يثبت الزهري وقد مر في أول الشهادة  
ثم أقول يمكن البحث في بعض مقدمة اجواب الاول وهو قولنا لا ثبوت الشهادة  
وعدمها **قوله** والقطع في السرفة حاله حق الله وهو لا يثبت بالشبهات **قوله**  
يعني فكون السكول بذلاً بشبهة لكن فيه بحث فانه لو صرح بالبذل في حقوق  
الله تعالى لا يثبت القطع ايضاً فالاولى طرح الشبهة من البين والاكتمال بعد  
تأني البذل **قوله** ووجه ذلك **قوله** يعني وجه الاستحسان **قوله** المص وإذا قال  
المدعى في بنية حاضرة **قوله** ليست المسئلة من باب اليقين فذكرها بها استطراد  
**قوله** هو الفصح **قوله** فيبحث فانه الحكم عليه بالصحة في الكتاب هو المقدر  
ثلاثة أيام احراز اعترافه عن أبي يوسف والشرح لا يطابق المشروع



وجوابه انما يظهر من ان يكتب **فصل** في كيفية اليمين واليمين **قال** المصنف  
 واليمين بان **قوله** واليمين مبتدأ وقوله بان **قوله** كنههم قالوا ان كل  
 اليمين لا يقض عليه بالكلية **قوله** على ظاهر الرواية وهو الصحيح **قوله** لا يملكها  
 من غير ما شرعنا وتلك بعض يقول انتهى تنزيها **قوله** في ايجابه خرج على  
 القاضيه بصورة **قوله** ابناء للسببية والضيق في قوله وفي ايجابه راجع الى تعليق  
 اليمين **قوله** فان كان الفاعل في التكليف على السبب بالا جماع **قوله** اي على ظاهر  
 الرواية **قوله** انها القاضيه **قوله** مقول قول **قوله** هذا هو ظاهر **قوله** اي على ظاهر  
 الرواية **قوله** خلاف على السبب لعدم تكرره **قوله** وان اكرر الحكم **قوله** وان  
 مطلقا **قوله** اي كارة او مسكنة **قوله** وعليها بالردة والحقاق **قوله** اذا تكررت  
 على المسكنة فعلى الكافرة او على فلان يرد ان هذا التعليق لا يناسب قوله مطلقا  
**قوله** واذا ادعت المستوفى النفقة **قوله** وفي ايجانية في باب اليمين امر اذ  
 على زوجها انه طلبها بعد الدخول وعلمته نفقة العدة فانكر الزوج النفقة تكلف  
 بانته ما عليك تسليم النفقة اليها الا اذا عرضت المرأة فتقول انه من اصحاب  
 الحديث نعم انه لا نفقة للمتوفى ولو حلف على الحاصل بناء على زعمه فيجوز ان  
 على السبب بانته ما طلبها بعد الدخول انتهى فانقول ولا يخفى عليك من الحاشية  
 بين هذا والمذكور في الكتاب ويجوز ان يقال بما في ايجانية فيما اذا لم يعلم القاضيه  
 من ذهب الزوج وما في الهداية والشروع فيما اذا علمه كما تقدم من قوله  
 والزوج ممن لا يراى **قال** المصنف وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله **قوله** اي  
 التكليف على الحاصل وليس معناه ان التكليف على الحاصل في جميع الامور  
 المذكورة قول ابي حنيفة حتى يعترض عليه بانته مخالف لما سبق من انه لا تكليف  
 في النكاح عند عدم سلم فيجوز ان يكون بناء على قوله كما في المزاورة فليكن على  
**قال** المصنف في تكليف على السبب بالا جماع **قوله** في باب اليمين من قاضيه  
 فان ما يملكه فراجع وتذكر في دفعه **قوله** تكليف على التبت بانته ما اتي في

هذا هو ظاهر الرواية  
 في باب اليمين

**اقول** الظاهر ان تكليف على الحاصل بانته ما عليك حق الرد فانما يكلف على  
 السبب فيضرا بما يبيع او قد يري المشتري عن العيب **قوله** وفي صورة  
 النقص يدعي العلم **قوله** غير مسلم في الرد بالعيب **قال** المصنف لانه لا علم له بصنع  
 المورث ولا يكلف على التبت **قوله** قال التليق اخذ من النهاية ثم في  
 كل موضع وجب اليمين فيه على التبت خلاف على العلم لا يكون معتبرا حتى  
 لا يقض عليه بالكلية ولا يسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجب اليمين  
 على العلم كلف على التبت يعتبر اليمين حتى يسقط عنه اليمين على العلم  
 ويقض عليه اذا نكل لان الحلف على التبت اكد فيعتبر مطلقا بخلاف  
 العكس انتهى في بحث انا اول فلان قوله لا يقض عليه بالكلية ولا يسقط اليمين  
 منه ليس كما ينبغي بل انما يقضى بالكلية ما اذا نكل من الحلف في العلم  
 ففي الحلف على التبت اولى واجواب المنع لوان كان يكون له العلم بعد  
 فائدة اليمين على العلم فلا يكلف حذرا عن التكرار فليكن مل وانما فلان  
 قوله ويقض عليه اذا نكل **قوله** محلي تامل فانها اذا لم يجب عليه كيف يقض عليه  
 اذا نكل **قوله** فلما خرج المقداد قال عثمان لعمر رضي الله تعالى عنهما انها كانت  
 سبعة آلاف **قوله** فيه نظر فانه اذا قضاه اربعة آلاف كيف قال عثمان رضي  
 عنه انها كانت سبعة آلاف ثم ان النفقة ليست مما يخفى فيه اذ ليس فيها  
 الا الكسول لا الاقدار **باب التحالف** **قال** المصنف لانه في اجانب لا في  
 محرمات الدعوى **قوله** ولو طاهران فلا تحالف كما سيجي بعد سطر لان المشتري  
 لا يدعي شيئا من المرد لا يدعي ادعاء معنويا وبه يندفع ما عصى يقال  
 كيف يقبل بينة المشتري بعد القبض وهو ليس بمبتدع واليمين على  
 المذني فان اراد ان ليس بمبتدع حقيقة فسلم ولا يفيد لانه يسع بينة  
 المذني صورة كما اذا ادعى المودع رد المودعة وان اراد ان ليس بمبتدع  
 اصلا ولو صورة غير مسلم لا يخفى **قال** المصنف ولا تعارض في الزيادة **قوله**



فيه شيء جوابه لا يخفى **قوله** وهذه حجة **قوله** انت اسم لاشارة باعتبار **قوله**  
او على ماويل القول بالحق لا **قوله** الحق لا ان البائع يذم بزيادة الثمن  
والشترى بكبره **قوله** ذكر الضمير التواضع الى الزيادة لاكتسابه التذكير من  
المضاد اليه او لوجه اخر **قوله** ولما كان لا يقول هذا الحديث مخالف للمشهور  
فان لم يكن مشهورا **قوله** في قال في النهاية واكرهت صحيح مشهور **قوله** المشهور  
**قوله** فيطلب المخلص ويجمع بينهما ما امكن على ما بيننا في الاصول وذلك  
بحال المشهور على ما عدا اختلاف المتباينين **قوله** او بتعارضه ولا ترجح  
**قوله** فهو محمول به قطعا فيما عدا على النزاع وهذا الحديث ليس كذلك **قوله**  
المص وكان ابو يوسف الى قوله وان قل فائدة تعديه **قوله** وقد مر قبل  
التوكيد بشر في نفس العقد ما يمكن ان يكون جوابا عن التمسك بهذا الحديث  
**قوله** وفيه نظر لان ذلك لا ينافي التاكيد **قوله** واجواب ان اخرجه الى ان يشاء  
امر التزم لعظم موقعه وعلو قدره فاذا انصرف بالتخفيف به على التقي دل على ما  
ذكره دلالة واضحة ولو سلم فنقول المص والاصح دونوا الصحيح لاشارة  
اليه فليأتى ما فيه يجوز ان يقال قوله ذلك اشارة الى قوله لان الامانة وضعت  
للتقوى في فانه الوضع للتقوى لا ينافي التاكيد بالاثبات كما ان الوضع للثبات لا ينافي  
التاكيد بالنفي فانه يقول انما شهد ان فلانا وهذا لوارثه ولا نعلم وزنا  
غيره كذا في شرح الاتقاني وفيه نظر فان تعرضه لحديث القسامة وعدم  
بالقياس على الثبوت لدفع هذا الكلام مع ان قولهم لا نعلم وارثا غيره في  
مفعول الاثبات حيث ثبت به اثبات المشهور لم يجمع التكرار **قوله** واذا اختلفا  
في الاجل في اصله او في قدره **قوله** الضمير في اصله وفي قدره راجع الى الاجل  
**قوله** فلما خالف بينهما والقول قول البائع **قوله** ليس بسد بد لانه قد يكون  
القول قول المشتري اذا كان منكرا كما اذا كان مدعى اختياره هو البائع **قوله**  
فان الثمن يزداد عند زيادة الاجل **قوله** فيصير الاجل كالمدة حيث

يزيد عند الثمن بها فلا يرد ان الاجل على ما ذكره كالمدة **قوله** فيما يتم به العقد  
**قوله** يدل عليه عند ان المتباينين **قوله** والوصف لا يشارك الموصوف **قوله** بينه  
على الفرق بين الوصف والعرض **قوله** والحكم باستيفاء **قوله** الظاهر باستيفاء  
**قوله** بعض الثمن كذلك لان بانعدامه **قوله** بالضمير في قوله بانعدامه راجع الى  
بعض الثمن **قوله** لبقاء ما يحصل ثمن **قوله** فيه بحث يجوز دفعه بارجاع ضمير  
بانعدامه الى الاستيفاء **قوله** ثم اضلما لم يجالفا **قوله** يعني ثم اضلما في قدر الثمن  
**قوله** اجاب بقوله وانه يعني التحالف فيقدر دفع زيادة الثمن في **قوله** فان قيل  
رافع زيادة الثمن المسمى حلف المشتري ليس لان ذلك اذا حلف البائع بعد  
حلف المشتري فيسج على القيمة ويندفع الزيادة المدة **قوله** بالكتولة **قوله**  
اي يتكول المشتري وقوله بالكتولة متعلق بزيادة قوله يذم عن المشتري  
زيادة الثمن **قوله** واذا حلف البائع **قوله** يعني بعد حلف المشتري **قوله** ولا يرد  
والجواب يوسف ان الذي يدل على التعلق واللفظي يوصل بينهما فالحاق احدهما بالآخر  
بين امرين حكم شرعي بالتفرق بينهما **قوله** انت حبيب بان الفاصل بينهما  
هو القياس على ما ذكره لا الذي يدل على التعلق **قوله** وكذلك قوله دم والسبعة فائمة **قوله**  
**قوله** غير ما قلنا فان الفصل لا يفهم الا بطريق المفهوم وهو ليس بحجة شرعية  
ملا يكره من الاطلاق المذكور فساد الوضع **قوله** ولا كذلك بعد هلكها **قوله** فلو  
انه لا يعود كل منهما الى رأس ماله **قوله** اي سلمنا ذلك لكن لا يضرنا **قوله** قال  
العلامة انزليتين في باب المراجعة ولا معنى لقولهما انه كل واحد منهما يذم عند غير  
ما يدعيه الاخر فان العقد لا يخلف باختلاف قدر الثمن من جهة واحد لا من  
ان التوكيد بالبائع بالف يبيعه بالقياس وان البائع بالف يصير بالقياس بالثمن  
في الثمن وحاشا له بالخطا انتهى وفيه تأمل فان التوكيد بالبائع بالف يجوز له  
البائع بالقياس دلالة كما سبق تفصيله ولا يلزم منه انما البائع **قوله** المص  
وانما راعى من الفائدة ما يوجب العقد **قوله** فيه تأمل **قوله** ومفاده ان المرامي



من الفائدة **اقول** فيه بحث لانه ان اراد ان المذنب من فائدة التحالف يستقيم  
قوله ما يكون من موجبات العقد وهو طاهر وان اراد المراجع فائدة العقد  
فليس الكلام فيه بل في فائدة التحالف فالتحالف هو جوابه انما هو الاول وعدم  
استيفائه قوله ذلك ثم **قوله** فان موجبات التكاليف **اقول** لعل المراد كقول البائع  
للمشتري ان ليس موجب كقول المشتري بكن في تأمل فان الظاهر ان موجب  
حلف المشتري وكيف يكون من موجبات التكاليف فان اذ لم يملك اهداها  
بل حلف كل منهما يحصل دفع الزيادة المدعاة وجوابه انه مبني على التنزيل  
وارقاء العنان للتخصيم لكنه قال في تقرير كلام محمد والشافعي واذا حلف البائع  
ان ينفذ الزيادة **قوله** وانكول من موجبات التحالف **اقول** فيه بحث **قوله**  
فلا يترك به ما هو من موجباته **اقول** فيه ان ملك المبيع وقبضه باق على حاله على  
تقدير التحالف فانه ان ملكه بالقيمة فلا يلزم ترك موجب العقد **قوله**  
وليس من موجبات العقد **اقول** بل موجباته فانه تبين بالتحالف فساد وجه  
ما تفرغ الدرس السابق وموجب العقد الفاسد الفسخ **قوله** واجوب ان يثبت  
بالنقض على خلاف القياس **اقول** فيه تأمل فانه قبل القبض على وفاء القياس  
**قوله** بل بطريق يقضي المشتري في قوله **اقول** الضمير في قوله راجع الى المشتري  
**قوله** لما قال شيخ الاسلام انه لو كان بطريق الصالح لكان متعلقا بمشتمل **اقول**  
فيه ان احد الحكمي يكون متعلقا بمشتملها النية وانما الذي لا يتعلق بمشتمل المشتري  
افذا ما اقر به من ثمن الهالك **قوله** قبل والاضحى هو انما في البائع لا يترك من  
ثمن الميت شيئا مما اقر به المشتري انما يترك دعوى الزيادة **قوله** العالم  
النهاية وفيه بحث لانه يجوز ان يكون الهالك قيمة شيئا فليكن الصنفه او يكونه  
مريضا او موقفا ويكثر الزعميات في الحكمي وبذلك قيمة غير ضمني البائع ان ما قد  
صالحا عن جميع ما ادعاه طوعا في زيادة قيمة الحكمي فانه لو لا الصالح لا يطهر المشتري  
الحكمي اذ القول قوله مع يمينه فاما **قوله** قول المشتري في قيمة الهالك **قوله** اي في

حصة قيمته **قوله** واجوب ان يملك البعض **اقول** انت خير بان المقسم عليه عند  
عند محمد ليس القيمة حتى يلزم ذلك عليه والظاهر ان التعليل لا قول لا في حصة  
الاجواب عن ابي يوسف لانه لم يشره اشرار **قوله** فكان استيفاؤه بعض المنفعة  
الملك احد العبدين وفيه التحالف عند ابي حنيفة رحمه الله ايضا **قوله** بغير كسبه  
ثم الضمير في قوله فانه راجع الى استيفائه بعض المنفعة **قوله** لا يتعد الباقي **اقول** فيه تأمل  
فانه حصة الباقي يعلم بالحز والظن وذلك بحمل في المقسم عليه **قوله** وانما  
ينفي الحاق بالذات **اقول** هذا معطوف على ما تقدم بحسب اسطر وهو قوله  
لان احد الدليلين المذكورين في الاثبات المذنبين في القياس **قوله** وهذا ليس  
بصحيح لان المشتري لو حلف بانه ما اشتريت القابم بحصة من الثمن الذي  
يدعيه البائع حلف وكان صادقا **قوله** لم لا يجوز ان يحلف المشتري ان حصة  
ليست بالتحالف والبائع ان حصة ليست بحسب ما لا يريد ما يقال لكن يمكن ان  
يقال بل يريد ايضا فان ما يخص كل واحد منهما لا يعرف الا باحدس والتجسس  
فتجسس سر كل منهما على الآخر لا يتقار كذبه بيقين **قوله** دل على ذلك سائر الزيادة  
**اقول** في باب الزيادات في البيع من كتاب البيوع **قوله** وهو التحالف **اقول** قوله  
وهو راجع الى ما في قوله ما يوجب الفسخ **قوله** اما في الحكمي **قوله** اي انما يكون التحالف  
موجبا للفسخ في الحكمي **قوله** لكان الهالك **اقول** اي الهالك الذي هو ما في **قوله** لم يتعد  
اعتبار ما هو من لوازم الفسخ **قوله** اي من روافده وتوابعه وليس له لوازم غير ان  
ثم اقول قال محمد فبان ذلك وجدعي بيرة بحصة من الثمن فالعيب ان كان في حصة  
الفسخ لم يصح قوله ان فيها ذكر من المسائل لم يتحقق ما يوجب الفسخ فيها صارت مقصودا  
بالعقد وان لم يكن مما يوجب حرجا الى الفرق بين ما في الزيادات والمسئلة المنقولة  
من البيوع الاصل اذ قد اعتبر فيها قيمة الهالك يوم القبض كما صرح به في النهاية **قوله**  
فمنه الايمان على حقيقة الحال بئلا يلزم الاقدام على المقسم **قوله** اه **قوله** لا يخفى عليك  
ان القيمة تعرف بالحز والظن ولو حلف بلزم الاقدام على المبيع بحسب ما لا



منكم حقيقة اذ هو علم بحال نفسه **اقول** فيه شي **قال** المص ولو قبض البائع بعد  
 الاقالة آه **اقول** بان قيل لا فالة بيع عندا به يوسف فيكون متساو النقص  
 فينفي ان يجرى الخالف عده بعد قبض البائع ايضا فلما لم يقع الخلاف في  
 كونه بيعا لا يتبا وله النقص الوارد في البيع المطلق للشبهة فليسا **اقول** لما  
 يدعيه الآخر **اقول** وهو العقد كما مر **قوله** لانه فائدة الخالف الفسخ **اقول** لقوله  
 صلى الله عليه وسلم خالوا وتزادوا ولكن بقيت بينهما بحث لانه ان اراد كل واحد منهما  
 وان كان الخالف اذا اختلفا في المهر وان اراد جريا فليس ولا يفيد وجوبه  
 يعلم من تعليل الاختلاف في المهر فانهم **قوله** وهلك قبل التسليم الي رب التسليم  
 لا يرفع الاقالة **اقول** ينبغي ان يرفع من ههنا **قوله** واجب بان الاقالة في التسليم  
 الخ **قوله** فيه ان محمد بن ابي النضر معلولا وذلك لتعليل جاريها فان كلا منهما يدعي عقدا  
 غير العقد الذي يدعي صاحبه والاخر تنكره وسجي وجوابه في ذلك رس لا اختلاف  
 في الاجارة **قوله** المص معناه اذا كان مهر شيئا اقل مما ادعته المرأة **اقول** قال اكمل  
 الدين وان لم يكن اقل فالبيعة للزوج لانها ثبتت اخطا وبيعتها لا تثبت شيئا  
 بثبوت ما ادعته اقل فالبيعة للزوج لانها ثبتت اخطا وبيعتها لا تثبت شيئا  
 بثبوت ما ادعته بشهادة مهر المثل انتهى قال الامام لم يمتدح شيئا وقيل ببيعتها او  
 لانها ثبتت لزيادة انتهى ولا يخفى عليك ان اطلاق القدرين بلام هذا  
 القول لقول المص ومعناه آه محل كلام **قال** المص وسقوط اعتبار ما بالتحالف  
**اقول** لو سقط اعتبار ما بالتحالف لكان الواجب في الضميمة خمسة مائتي  
 لظهور ان في الحكم اعتبار التسمية فليسا **قوله** وجوبه بان المرأة موافقة باقوان  
**قوله** وذكر في بعض الشروح **اقول** بغير غاية البيان **قوله** واقول ان اراد بولاهم هو  
 التصحيح ان غيره يجوز ان يكون اصح فلا كلام **اقول** فيه بحث **قوله** ويمكن ان  
 يجاب عنه بان مهر المثل امر معلوم ثابت بيقين آه **اقول** فيه شيء ظاهر بل الغار  
 ان الواجب الاصل في باب النكاح هو مهر المثل **قوله** متعلق بما سبق من قوله

كما ذكرناه وذكرنا خلاف ابي يوسف رحمه الله الخ **اقول** من ان يدعي هذا اشهر  
 بعشرين وذلك شهرين بعشرة **قوله** قوله هذا اشارة الى الموهب وقوله ذلك  
 اشارة الى المستاجر **قوله** يعقل الفسخ **قوله** والاجارة بعد الاستيفاء لا يعقل الفسخ  
**قوله** واجب اولى على الآخر **قوله** فهو السابق انكار **قوله** فهو السابق انكار ايضا  
**قوله** مع تعجيل فائدة الكفول ايضا **قوله** لان تسليمه لا يتوقف على قبض  
 الاجارة **قوله** لكن يتوقف على قبضها فيستحق قبل كيف ولو صح ما ذكره لم يكن  
 الموهب في معنى البائع اذ لا ينكر وجوب تسليم المعقود عليه بما عين من الاجارة  
 فلا يستقيم القياس بهذا الخلاف **قال** المص لان ملكا للمعقود عليه يمنع التخلي  
 عنه كما وكذا على اصل محمد رحمه الله **قوله** لم يستدل على عدم جريان التخلي  
 بعد الاستيفاء بكونه على خلاف القياس بعد القبض كما سبق مع انه انما سبب  
 لتعليل المسئلة السابقة اذ لا يعم مذهب محمد فانه يرى النقص معلولا بعد  
 على ما مر فليسا **قوله** سقي يذك لانها بقي احكام **قوله** بغير انما سقي بالوقاية  
 لانها بقي احكام **قوله** قال الامام لم يمتدح شيئا الا اذا كان الزوج حاضرا آه **اقول**  
 قال الزوجين الا اذا كان الزوج متبعا لهذا الاشياء فلا يكون القول قولها انما  
 الظاهر من انتباهي بل يكون القول قوله في ذلك انتهى بل يكون القول قولها مع  
 بغيرها **قوله** لان المراد به ما هو بالاسم **قوله** فيه تأمل فانما شاهد  
 الاستعمال في منع البهيت ايضا قبل استدلالك على الاستعمال بالاضلاحة  
 مع ان المرأة وما في يد ما في يد الزوج وههنا الآلات في ايديها على السنو  
 ثم اعلم ان الضمير في راجع في قوله لان المراد به راجع الى الاختصاص في  
 قوله ولم يوجب بالاختصاص **قوله** فلما انفردت بهما **قوله** ينبغي ان يخص  
 والا يتوقف بباصلاح المرأة **فصل** فيمن لا يكون خصما **قوله** لا حيث  
 التقصدا لصلى **قوله** كما شهد الغفوان **قوله** وقال ابن شرمه الى قوله وقال  
 ابن ابي **قوله** في العا مونس الشرمه بالضم السفورة وما انت شرمه



والغزل قال العلامة الاتقاني ابن أبي ليلى وابن شبرمه من فقهاء آل أبي طالب  
بالكونية ولد عبد الله بن شبرمه سنة اثنين وسبعين من الهجرة ومات سنة  
اربع واربعمائة ومات سنة ثمان واربعمائة كذا في كتاب طبقات الفقهاء  
استثنى قوله وقبله في ذلك للوجود خمسة آه **أقول** لا بدع والربوب  
والاجارة والامانة **قوله** وجه ظاهر الرواية **أقول** فيه انه لم يثبت في ذكره رواية  
غير ظاهرة عن اصحابنا نعم ما ذكره عن ابي يوسف خلاف ظاهر الرواية عنه  
نعم عليه في النهاية وغيره فكان لا يلقى بهذا التنازع ان يثبت ايضا **قوله**  
وشرائه في علم الاقول لم لا يفتكاه عنه **أقول** فيما اذا كان المذموم وقفا على  
احد الفقهاء او مشريا باختيار ولا خيار للبايع فقام ذو اليد البتة على  
ان المتولي او المشتري او مشريا باختيار ولا خيار للبايع فقام ذو اليد  
البتة على ان المتولي او المشتري او دعه **قوله** كما لو قيل بغير المارة **أقول** في  
صلاح السند للسندية كلام لا يخفى لعدم مانعة للمنفعة المجموعة ووجه  
انه ينظر لا تمثيل لانها كالمطلوب فليكن **قوله** ولين سلم التنازه **أقول**  
فيه بحث **قوله** لكن المقصود المذموم عليه باقاة البينة ليس ثبات الملك  
للغائب انما منصوصه اثباته ان يدعى بغيره لا بد خصومة اقول فيكون ذلك  
ضمنا ولا يعتبر فيه **أقول** فقولنا ثبات الملك للغائب بدون خصم معتذر  
اه ان اريد ثبات الملك له فصدنا مسلم ولا يضرنا وان اريد ثباته ضمنا  
فلان سلم ثم المراد من الضمني خلاف التصريح والمصاديق والمراد بذلك قوله  
فيكون ذلك ضمنا ثبات الملك للغائب فحصل المانع فيكون ثبات الملك للغائب  
فحصل المانع فيكون ثبات الملك للغائب ضمنا ولا يعتبر فيه **قوله** وهو غير  
مهور في الشرع **أقول** قد سبق في اول كتاب الدعوى ان اليد لا تثبت  
في العتق الا بالبينة ولا يعتبر في المذموم عليه باليد **قوله** المص وافرة فهو  
**أقول** اي شهود المذموم والاضافة للملابسة او شهود المذموم عليه ولا يخفى

عن البعد **قوله** لانه دليل الملك الا انه يحتمل غيره **أقول** الضمير في قوله غيره راجع الى  
الملك **قوله** وانما صحت الدعوى **أقول** اي دعوى الفعل **قوله** اجب بان وجهه انه  
اذا جعل خصما آه **أقول** بان جعل سارقا ثم اقول فيه بحث فانه اراد ان في ذلك  
جعل سارقا في حق القطع فليس كذلك وانما يلزم ذلك وان لو كان المذموم رقبته  
ونما قال سرق على ثياب مجهول وشهد شهودا كذلك لم يظهر كون ذي اليد سارقا  
لاصلا كون السارق غيره وابتاع ذي اليد منه واحد ودينه رقبته بالثبوتات  
فبحر الحاجة الى ما ذكره في معرض اجواب مع ان فيه مالا يخفى **قوله** ان ظهر سرقة  
**أقول** اي سرق العين باقرار ذي اليد وغيره **قوله** المص لان ان يقيم البينة ان  
علما وكله **أقول** فان قيل يلزم حينئذ احكام على الغائب بانه وكله فلهذا لا يجوز  
فان ما يدعى على الغائب وهو التوكيل سبب لما يدعى على اخاه وهو التسليم وقد  
متر قبل باب الحكم ان يجوز فليسير اجمع **باب** ما يدعى على الغائب **قوله**  
بمنزلة الاخوان في اجاب الحق **أقول** قوله في اجاب الحق متعلق بقوله بمنزلة **قوله**  
ولان كذب اهداها بغير **أقول** فيه بحث فانه الكذب هو عدم مطابقة الحكم  
للواقع وعدم مطابقة كلام اهداها لنفسه لا من اجل الوافحات فكيف  
ينبغي وليس فيما ذكره في معرض الاستدلال ما يدعى ذلك كما لا يخفى واجواب ان  
المانع عن قبول الشهادة هو كذبها شرعا وهو مفقود بها وان لم يجمع اطلاق  
الشهادة وكذبها شرعا فالذي لا يسلمه الشارع هو الكذب الشرعي فليكن **قوله**  
فكانت الشهادة ان صحح بين **أقول** بعض شرعا **قوله** وان اقام آه **أقول** الاظهر ان  
يقتر بكذا وان اقام ما فانه ارضا وكان نارج اهداها سبق كان هو اولي وان  
لم يورثا او استوي نارجها فان كان مع اهداها تبض كالتدخول بها وتعلمها الى  
منزلة كان هو اولي وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة وانما  
تلك الاظهر ذلك الا لا يخفى على كذا في تقريرنا لشارع من الاطلاق والانتشار  
قال الاتقاني بطلان عن فصول الاستدلال وان ارفا اهداها ولم يورثها

قوله وانما صحت الدعوى اي دعوى الفعل  
قوله اجب بان وجهه انه  
اذا جعل خصما آه  
قوله بان جعل سارقا  
ثم اقول فيه بحث  
فانه اراد ان في ذلك  
جعل سارقا في حق  
القطع فليس كذلك  
وانما يلزم ذلك  
وان لو كان المذموم  
رقبته ونما قال  
سرق على ثياب  
مجهول وشهد  
شهودا كذلك  
لم يظهر كون  
ذو اليد سارقا  
لاصلا كون  
السارق غيره  
وابتاع ذي  
اليد منه واحد  
ودينه رقبته  
بالثبوتات  
فبحر الحاجة  
الى ما ذكره  
في معرض  
اجواب مع ان  
فيه مالا يخفى  
قوله ان ظهر  
سرقة  
قوله اي سرق  
العين باقرار  
ذو اليد وغيره  
قوله المص لان  
ان يقيم  
البينة ان  
علما وكله  
قوله فان قيل  
يلزم حينئذ  
احكام على  
الغائب بانه  
وكله فلهذا  
لا يجوز  
فان ما يدعى  
على الغائب  
وهو التوكيل  
سبب لما يدعى  
على اخاه  
وهو التسليم  
وقد متر قبل  
باب الحكم  
ان يجوز  
فليسير اجمع  
باب ما يدعى  
على الغائب  
قوله بمنزلة  
الاخوان في  
اجاب الحق  
قوله قوله في  
اجاب الحق  
متعلق بقوله  
بمنزلة  
قوله ولان  
كذب اهداها  
بغير  
قوله فيه بحث  
فانه الكذب  
هو عدم  
مطابقة الحكم  
للواقع  
وعدم مطابقة  
كلام اهداها  
لنفسه لا من  
اجل الوافحات  
فكيف ينبغي  
وليس فيما  
ذكره في معرض  
الاستدلال ما  
يدعى ذلك  
كما لا يخفى  
واجواب ان  
المانع عن  
قبول الشهادة  
هو كذبها  
شرعا وهو  
مفقود بها  
وان لم يجمع  
اطلاق الشهادة  
وكذبها  
شرعا فالذي  
لا يسلمه  
الشارع هو  
الكذب الشرعي  
فليكن  
قوله فكانت  
الشهادة ان  
صحح بين  
قوله بعض  
شرعا  
قوله وان اقام  
آه  
قوله الاظهر  
ان يقتر بكذا  
وان اقام ما  
فانه ارضا  
وكان نارج  
اهداها سبق  
كان هو اولي  
وان لم يورثا  
او استوي  
نارجها فان  
كان مع اهداها  
تبض كالتدخول  
بها وتعلمها  
الى منزلة كان  
هو اولي وان  
لم يوجد شيء  
من ذلك يرجع  
الى تصديق  
المرأة وانما  
تلك الاظهر  
ذلك الا لا يخفى  
على كذا في  
تقريرنا لشارع  
من الاطلاق  
والانتشار  
قال الاتقاني  
بطلان عن  
فصول الاستدلال  
وان ارفا اهداها  
ولم يورثها



فصاحب الترخا اولي نقي والظاهر ان قيد قوله وان اخرج اهداها لملا ولا  
 اقرار وانما فصاحب اليد والقرار اولي قوله فان كان ذلك فهي امراته **اقول**  
 ولا يعتبر قولها وتصديقها **اقول** وان لم يكن ذلك **اقول** معطوف على قوله فان كان  
 ذلك وقوله ذلك اشارة الى قولها فانما ان يكون في بيت اهداها او دخل بها  
**قوله** وان لم يذكرنا رجا **اقول** او استوي بارحها **قوله** واجواب ان ذلك انما يعتبر  
 اه **اقول** اشارة بقوله ذلك لجواز ان الاول ظلمها اه **قوله** لان شرط العقد الذي  
 يدعيه اه **اقول** الظاهر ان المراد من شرط العقد هو الرضا وقد تغير لانه ما رضي  
 بالعقد لا لبس له كل المبيع واذا لم يسلم رضا بتغير الصفقة فليست تبركها صريح  
 به العلامة الكافي ويؤيد قول المصنف في غلبة رغبة في ملك الكل وايضا لا يخفى  
 العقد فكيف يكون شرطه **قوله** اجيب بانهم لم يشهدوا بكونها في وقت واحد  
**اقول** فيه بحث فانها اذا شهدوا بكونها في وقت واحد فالجواب ذلك ايضا وسجي  
 من الشارح في الضعيفة الثانية من الورق الآتي قال لا تنافي في ما قلنا من مسطور  
 شيخ الاسلام ابي بكر المعروف بخواجه زاده رحمه الله فان ادعى الشراء من واحد  
 والآخر في يد ثالث وان لم يورضا او ارضا ومارحها على استواء فانه يقضي  
 بالتدبير بينهما نصفيان ثم يخبر كل واحد منهما ان شأه اخذ نصفا بنصف الثمن  
 وان شأه ترك فجواب الشارح لا يفي بدفع ما اذا اورد عليه فليست وقوله حيث  
 يكون له ان يأخذ الجميع يشير الى ان اخبار اه **قوله** والافكان ينبغي ان يقول حيث  
 يأخذ الجميع ولا يبعد حمل كلام المصنف على المشاكسة **اقول** وذكر بعض الشارحين  
**قوله** ارادوا انفا في **اقول** وبينة غير النافض قد يكون بان يقض **قوله** اذا كان  
 بينهما وهم بالشراء المتقدم **اقول** وقد لا يكون **قوله** اذا كان المستودع بالشراء  
 المتأخر اثبات الملك **اقول** ابي الملك المطلق **قوله** وهما ليس كذلك **قوله** لانها  
 على ان الملك كان للبايع **قوله** وقوله لا يثبت اشارة الى قوله لان تمكن من قبضه  
 بدل اه **اقول** لا بد من التاثل انه هل ينشئ بها حقيقة المبتني على مقتضى

الظاهر

الظاهر اشارة الى قوله لا ينفذ البتة بانك لا ان قوله لان الصريح  
 يؤيد الاول **قوله** ولان الشراء يثبت الملك بنفسه والامنة لا يثبت الا  
 بالقبض فكان الشراء والامنة ثابتين معا اه **قوله** بل يثبت الشراء مع القبض  
 احداث يصاف الى اقرب الاوقات على ما سرائنا فلا يثبت مطلوبة لذلك  
 هو سبق ملك مدعي الشراء وهذا والظاهر ان قوله ولانه يثبت الملك بنفسه  
 دليل آخر لكون الشراء اقوي لا لكونه اولي فافهم يشهد لذلك قوله في دليل  
 المسئلة الآتية لاستقواها في القوة فان كل واحد منهما عقد معاوضة يثبت  
 الملك بنفسه كما لا يخفى **قوله** دون الامنة لتوفرها على القبض **قوله** فكان ملك مدعي  
 الشراء سابقا **قوله** المصنف واذا ادعى اهداها شرا وانما خريفة ونقصا معناه  
 واحدة **قوله** والظاهر ان اذا ادعى اهداها ان قبضها عوضا عن هبة وانما خريفة  
 هكذا اجواب المسئلة هذين الدليلين بعينه **قوله** وتقريره ان الشرا صحيح بالزوم  
 ترجيح با رجوع الى المال **قوله** لا ترجح با رجوع الى المال بل المترجح انما يكون  
 ما يفي حال **قوله** اذا التزم وم عبارة عن عدم صحة الرجوع في المستقبل **قوله** فان  
 ظهور الاثر في ما في حال انما هو بقوة العقد في حال قبضه المطلوب فليكن على  
 لحصول الاجر بالتصدق وهو كوصول العوض للواهب فتأمل **قوله** وعندنا  
 العقد بين ابي بكر والامنة **قوله** اريد بالامنة ما نعيم لصدقه على سبيل عموم **قوله** فان  
 قدما الشرا اه **قوله** كيف يقدم اذا ارضا ومارحها على استواء وتخصيص  
 بما اذا لم يورضا خلاف الظاهر من تقريره ويمكن ان يقال معنى الشرا اه على  
 ان رجائي المتخير ان يقولوا مثلا كان العقد في اول الظهر من اليوم العلامة وظ  
 انه سيع في العقود المفردة على التقدم وانما خريفة اذا لم نشاهد من يشهد ان  
 على وقت حجة مضيق لا يسع في عقد بين اثنين وبه يظهر اجواب عن السؤال  
 المذكور في راس الضعيفة السابقة بوجه آخر **قوله** وذكر في الاسرار جوابا بوجه  
 ما قال عن محمد ان المقصود من ذكر السبب ملك الواعى والشرا اه اذا لم يورضا



ملك المسمى في قوله فیه بحث اذ لا يندفع بهذا ما ذكره محمد فانه اذا انا في الملك  
ثبت ملك العين في المسمى لم يدرى الشراء صورة ومنع والندعية لم يمنع فوجد  
العمل بالبينتين بعد رالامكان بخلاف ما اذا سوتيا بها **قال** المص ولو ادعى  
الشراء من واحد معناه من غير صاحب اليد واما البينة على تاريخي فالاول اولى  
**اقول** قال العلامة الكاكي تبعاً لصاحب النهاية وفي هذا الحكم لا يتفاوت ان يكون با  
واحد او اثنين لما ان صاحب التاريخ الا قدم اولى وانما يتفاوت الحكم بينهما  
فيما اذا وقت احد البينتين ولم يوقت الاخرى على ما ذكره بعد هذا بقوله  
بخلاف ما اذا كان البائع واحداً انتهى قال العلامة النسفي في الكافي وان ادعى  
الشراء من واحد ولم يورثا او رقا تاريخي واحداً فهو بينهما ضعفاً لا ستواً  
في الحق وان ارثا واحداً سبق تاريخي يقض لا سبقهما تاريخاً انما بخلاف  
ما لو ادعى الشراء من رجلين لا نهما ثبتان الملك لباقيها ولا تاريخ ملك الباقي  
فما ركنه للملك لا يقيد به فصار كأنهما حضرا واما البينة على الملك بل تاريخي فيكون  
بينهما انتهى وهكذا في الكافية وشرح الكنتز للزبني ثم قال في الكافية الاسبق  
اولي رواية واحدة فيما اذا كان الواحد وفيما اذا كان البائع ثانياً اختلف  
روايات الكتب فيما ذكره في الكتاب يشير الى انه لا عبرة لسبق التاريخ وفي  
ما يدل على ان اسبق التاريخ اولى في ذلك ايضا انتهى وظهر ان ما في النهاية  
ومعراج الدراية مبني على رواية وما في الكافي والكافية وشرح الكنتز على رواية  
اخرى وهو مختار صاحب الهداية ايضا على ما يشير اليه كلامه ان ان في الدليل  
الذي ذكره على عدم اعتبار السبق في ذلك بحثاً فان بينه مدعى الاسبق يثبت  
لبايعه ملكاً سابقاً واذا ثبت احد مدعى الملك المطلق تاريخي اقدم فهو اولى  
فدلت على نفوذه ولان تاريخ الملك البايعين غير ظاهر بل الظاهر خلافه حيث تبصرون  
اثبات تاريخ ملك المدعيين اثبات ملك البايعين **قال** المص وان اقام كل واحد  
منهما البينة على الشراء من آخر وذكر تاريخي فما سواه **اقول** قال الزبني حتى

يكون بينهما نصفين سواء كان تاريخ احدهما اقدم او لم يكن انتهى قال الزبني  
اي تاريخي واحداً وان كان تاريخ احدهما اسبق كان اولى على قول ابي حنيفة  
وهو قول ابي يوسف اخيراً وهو قول محمد في رواية ابي حنيفة وعلى قول ابي  
يوسف الاول يقض بينهما انتهى ولا يخفى ان هذا يقع بين الكلامين فبذلك دفع  
ان الكلام مبني على رواية وما ذكره الزبني فهو الذي يشير اليه كلام الهداية  
مبني على رواية اخرى فكيف برؤيت خبر بان المفهوم من دليل صاحب  
الهداية خلاف ذلك **قوله** وقيل لا تفاوت **اقول** القائل صاحب النهاية **قوله**  
ليس فيه زيادة فائدة في **اقول** فائدة دفع توهم التكرار في كلام الكنتز  
**قوله** ورتب عليه الاحكام **اقول** اية هنا كلام النهاية مع تفسير **قوله** لا تفاوت  
احدهما لا يدل على تقدم الملك **اقول** اي ملك البايع فانه يرجع الى دعوى الملك  
المطلق لبايعهما وتوقيت احدهما في الملك المطلق لا يفيد الاولوية لما سبق اننا  
وسيجي ايضا **قوله** لان اثبات بالبينة كافيت عياناً **اقول** بل الحق تتميمه بقولنا  
لان الشراء امر حادث فيصاف الى اقرب الاوقات اذ الم بيني وتتم  
تاريخاً شراً عياناً كونه حكماً ان اذ تباين آه فلا بد من سؤال المصدر بقوله  
وكان ان يقول فكيف يمكن **قوله** يجوز ان يقال من ثبت له الملك آه **اقول** بعض  
المستبشرين **قوله** لان البائع اذا كان واحداً كان التعاقب ضرورياً **قوله** فيه  
بحث جواز ان يبيع وكليهما لشخصين في زمان واحد كما اننا راى صاحب  
النهاية **قوله** وملك غيره مشكوك ان تاريخ **قوله** اي ان تاريخ الملك والمرد سببه  
افق الشراء فبذلك نوع من الاستحزام **قوله** وان تقدم ملك **قوله** لكن لم يملك  
الموقت لانه لم يبق الملك من جهته **قوله** فترجح بالوقت **اقول** فيه تأمل  
فان الملك المعين له الوقت مشكوك ايضا كما ذكره فكيف يصلح الوقت  
مرجحاً **قوله** جاز ان يقع معاً **قوله** فيه بحث اذ لا يتصور ان يملك الشخصان عياناً  
واحدة في زمان واحد حتى يتصور وقوع البيعين معاً كما اذا وقع على



على التعاقب فلا يضرنا ما ذكرت **قوله** لان البنية في ما على مطلق الملك  
**اقول** تعليل لقوله وعنه انه لا يقبل بنية ذي اليد وقوله عنه يعني عن محمد  
رحمة الله **قوله** فكان التقدم وانما فرسواه **اقول** يجتاز الى البنية **قوله** وانما  
يقبل اذا تضمنت معنى الدفع لما مر **قوله** اتنا **قوله** والائزلة المسئلة الاولى  
**قوله** ويجوز ان يكون التكتة لا به حنفية ووجه محمد غير مذکور هنا وقوله لهما  
من قبل يجزى منهما الاول والمرجان **قوله** واجيب بان ذلك **قوله** فيجب  
فان اولوية الخارج على قوله الآخر الذي لا يعتبر فيه التاريخ نقض عليه العلامة  
الاتفاق في غاية البيان فراجع **قال** المص وقال محمد الذي اطلق **قوله**  
هذا قوله الاول الذي يعتبر فيه التسبق بالتاريخ على ما ذكره الاتفاق فيقال  
انت وقال الاتفاق في ما على قوله الآخر فيجب ان يقض بينهما نصفين ثم اعلم  
ان سبق التاريخ قد يكون من حيث النقص وقد يكون من حيث المعنى فالوجه  
انما يعتبر التسبق من حيث النقص ومحمد على قوله الاول يعتبر التسبق المعنوي  
ايضا فليست على **قوله** فكان ملكا لاصل **قوله** الظاهر ان يقال فكان ملكا من الاصل  
**قوله** لا يثبت بها استحسان الملك الثابت للخارج بوجه ما **قوله** فلا يكون قوله اكثر  
استحسانا من بعض التفضيل ثم اعلم ان قوله بوجه ما متعلق بقوله الثابت **قوله** ووجه  
الاستحسان ان **قوله** فيجب ان لا يظهر فيما ذكره من وجه الاستحسان ما يصلح ان  
يكون جوازا عن وجه القياس فليست على **قوله** لانه يثبت في نفس الامر **قوله**  
فان قبل ما لفرق بينه وبين ما اذا لم يكن الذي اليد بنية على ايداع الغائب  
عنده حتى تضي الغاصب به للمدعي ثم وجد ذوا اليد بنية على الايداع لا يستلزم  
للمدعي ماض والذليل الذي ذكره جازية قلنا ما امكن ينبغي ان يصح ان القضاة  
عن البطالة ويحفظ الحقوق عن النوى وفي مسئلة الايداع ذلك فان الغالب  
اذا جاء وانما بنية حكمه له بخلاف ما نحن فيه **قوله** كسيلة كوفته وكلمة **قوله**  
بعض في الشهادة **قوله** ليست بمعانية الافضال **قوله** بعض لا يلزم فيها معانية

الافضال

الافضال **قال** المص وان تكثر قضى به للخارج **قوله** فيه ان الشرع سبب  
تكثر مع ان بنية ذي اليد فلا بد من الفرق **قال** المص فتنزل الملك المطلق **قوله**  
قال في النهاية والمغني فيه ان الغائب الذي يبتدئ مرة بعد مرة يجوز ان يصير  
لذي اليد بالتسليم ثم يقضيه الخارج مرة ويقصد وينسج مرة اخرى فيصير  
ملكاً له بهذا السبب بعد ما كان ملكاً لذي اليد فكان بعض دعوى الملك المطلق من  
هذا الوجه انتهى فيه بحث اما قولنا ان المستتب براد حكمه كما سيجي بعد سطر  
واما ما في قوله يلزم نقض اليد لثبته بالشك **قوله** كان ذاليد قد اشتراكا من  
الخارج ونقص ثم باع ولم يقض **قوله** بعض ولم يقض الخارج **قوله** ولان السبب  
براد حكمه وهو الملك **قوله** قوله هو راجع الى الحكم **قوله** اما اذا شهد وانه فلا شك  
**قوله** فيه بحث **قوله** وقد اتفق الفريقان **قوله** في غاية البيان تفصيل متعلق  
بالمقام فراجع **فصل** في التنازع بالايدي **قوله** لانه ان يكون شخص  
بملك آه **قوله** قال العلامة ان الزيلعي بخلاف ما اذا اقام البنية انتهى في التعليق  
بالنجام والكم ثم قال الزيلعي حيث يكون بنية الخارج اولى لانه حجة مطلقة  
الخارج اكثر اثباتا واما التعليق فليس بجته وكذا التصرف كونه سبب  
بالتمكن من التصرف على انه كان في يد واليد دليل الملك حتى جازت الشهادة  
له بالملك فتترك في يد حتى يقوم الحجج او التراجع انتهى في قوله المفهوم منه ان  
النقصان للراكب واللباس قضاء ترك فاعلم فيه فانه خلاف ما يعمم من الكتاب  
**قوله** حيث لم يقض بها آه **قوله** بل يجعل في ايديها وقرن ما بين اجعل في ايديها  
والقضاء بينهما قضاء التملك كما سيجي في آخر هذه الورقة **قوله** واذا كان صبي في  
يد رجل يدعي رثة **قوله** بعض يدعي ذلك لوجه **قوله** اما ان يكون الصبي ممن  
يعبر **قوله** اي يملكهم ومنهم ما يقال **قوله** قيل لا قرار بالرق من المضار لا حاله  
واقواله فيها غير موجبة آه قال الزيلعي اخذ من النهاية ولا ثم ان الاقرار بالرق  
من المضار رثة لانه يمكن التدارك بعده بدعوى احرته اذا تناقض فيه

هذا اذا كان المستتب  
صاحب ذوا اليد  
سبب ملكه

هذا اذا كان المستتب  
صاحب ذوا اليد  
سبب ملكه

هذا اذا كان المستتب  
صاحب ذوا اليد  
سبب ملكه



لا يمنع صحة الدعوى بخلاف الاقرار بالدين انتهى لانه يمكن تذكركم وكذا  
الطلاق والعاق **قوله** المص او متصل بهما **قوله** في صحة الوطء **قوله**  
ومعناه اذا عرف كونه في ايديهما افضى بينهما فضا ترك **قوله** فاذا ادعاه ثالث  
لا يطلب منه البينة على انه في ايديهما ليصير افضاه لمعرفته القاضي بذلك واذا  
ترافعا الى قاض آخر فاقام المذعي بينة بقضاء القاضي الاول بينهما فضا  
ترك كونهان فضا له **قوله** يجعل في ايديهما لانه لا مانع لهما **قوله** فاذا ادعاه  
ثالث يطلب منه بينة على انه في ايديهما حتى يصير افضاه واذا كان القاضي  
الذي ترافعا اليه غير القاضي الاول لا يسع خصمه الثالث باقامة البينة  
على ان القاضي الاول جعله في ايديهما فليدبر **قوله** المص ولا يعتبر بالاكتر  
منها بعد الثلاثة **قوله** من هذه هي التبيينية لا الداعية على المفضل عليه فلا يميز  
اجب بين الالف واللام ومن التفضيلية وفي بعض النسخ باكثر منها فمن جئنا  
تفضيلية **قوله** فهو مصدر ميمي **قوله** قوله هو راجع الى موضع في قوله ولا اخر  
موضع جرده **قوله** وقد اشار اليه المص **قوله** بقوله فهو لصاحب الثلاثة **قوله** واكثر  
على انه يقضى به لصاحب الاكثر لان احاطا **قوله** وفي تأخير المص دليل القيل  
الاول اشارة الى رجائه على ما هو دأبه وعادته **قوله** المص ووجه الثاني  
ان الاستعمال من كل واحد بعد رخصته **قوله** لم يظهر منه جواب وجه الثاني  
**قوله** وعلى الثانية وجه الثاني **قوله** في بعض النسخ والآخر بعضها في  
على الثانية وجه الاول وهذا صحيح صاحب النهاية النسخة الاولى دون الثانية  
قالها بان الذي يدل لا ينافي ذلك المترتب **قوله** لعدم القابل بالاشتراك  
**قوله** فيه بحث **قوله** وفيه لا اخر هدية **قوله** الكذب يقال له بالتركي سحج  
**قوله** اجب بانه خصم باعتبار منازعة في البداية **قوله** قال في النهاية الاولى  
انه يمكن من اثبات اليد بدعواه لو لم ينازعه الاخير انتهى وفيه بحث  
لما لفته لما صرح به قبل هذا الكلام **قوله** بناء على سبيلة اخرى **قوله** هذا

ناظر

في طر الى قوله قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى **قوله** المص فلا يخفى لانه  
غير حجة **قوله** لا يخفى عليك ان هذا الكلام في غير محله **باب** دعوى التنيب  
**قوله** وجه الاستحسان انما يتقيا بانصال العلوق في ملكه **قوله** الظاهر بملكه بدل  
قوله في ملكه **قوله** لانه الانسان قد لا يعلم ابتداء يكون العلوق منه **قوله** انما  
زائدة **قوله** ولا كذلك الحق والتدبير **قوله** لانه فعلا نفسه ولا يخفى عليه فلما  
يعذر **قوله** وصار كالماء اذا اقامت البينة **قوله** فان بينتهما يقبل مع  
التناقض في الدعوى للحكماء عليها لانه الزوج ينفرد بالطلاق **قوله** ولا  
تعارض بين دعوة التحريم ودعوة الاستيلاء **قوله** يعني دعوة الاستيلاء  
ولست بهما فلما يعارضها دعوة التحريم اذ لا مساواة في القوة **قوله** واذا  
لم يصرام ولد بني الدعوة في الولد آه **قوله** شريح لا يطالب بالمشروع كما  
لا يخفى على المتأمل **قوله** لانه اصلها انها اليه حيث يقال ان الولد واستفاد  
اكثرية من جهة اخ **قوله** الذي يلزم الا حتران لا يدلان على الاحالة في التنيب  
بل في الحق **قوله** في هذا الباب يخفى به ثبوت حق الحق آه **قوله** انظر ان يقال يخفى  
به باب الدعوة والاستيلاء هو الولد آه فان الولد هو المقصود من الدعوة  
كما لا يخفى على المتأمل **قوله** هو ثبوت حقيقة الحق **قوله** قوله هو راجع الى الاصل  
**قوله** ان ليس ثبوت الاستيلاء في حق الامم من ضرورات ثبوت الحق **قوله** وان  
كان من احكامه **قوله** وكذا في المستولدة بالكلية بان تزوج امرأة على انها حرة  
فولدت ما ذابها امته **قوله** فيه ان ما ذكره من قبيل ولد المغمور كما لا يخفى في  
آخر الفصل فلما وجه للمالكية والظاهر انه حرية الولد لانتمس بها احكامه و  
ذكر ما في المثال الاول استطراد في ثبوت **قوله** واجب بان التوا مان في حكم  
ولا واحد من ضرورة تنسب احداهما في الحكم بصيرورة حر الاصل ثبوت التنيب  
بما في **قوله** ليعني ان مرادنا من قولنا الحق لا يجعل النقص انه لا يجعله مقصدا  
وذكرتم النقص ضمنيا لا مقصدي وكم من شيء لا يثبت مقصدا يثبت ضمنيا **قوله**



ولما كان يقول اذا كان كذلك **قوله** انما يشترط في قوله بان العلق  
 في حكم ولد واحد من ضرورة ثبوت العلق في احد ما نبوته **قوله** انما يشترط  
 ان يكون كذلك وان لم يزم **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان ثبوت العلق في آخر  
 الزمان **قوله** اي لزم المشتري ضمان قيمة الولد الاخر فيما اذا باع احد التوأمين  
 ثم اذعي ابايع الندي في يده وعلق المشتري ما اشتراه **قوله** وفي ذلك  
 ضرر زائد **قوله** ولذلك لم يجعل من ضرر راته اسقاطا وان كان التوأمين  
 فيه ايضا غلبت على ثم قوله ضرر زائد معناه للمشتري **قوله** فان عورض **قوله**  
 يعني هذا الجواب **قوله** اجب بان غير مضمون **قوله** بل ضمن ثم ان الضمير في قوله  
 بان راجع الى السعي في قوله كان ذلك سعيه **قوله** المصنوع والتبني في الامم  
 احقرية وفي الولد للبايع حق الدعوة واحق لا يبارض احقية **قوله** وربما اذا  
 باع جارية حبلى فولدت ولد بن في بطن واحد لاقل من ستة اشهر فاعتق  
 المشتري احداهما ثم اذعي ابايع الولد الاخر فصح دعوتها فيها جميعا  
 ليطلق علق المشتري وذلك نفق العلق كما يري واجيب بان التوأمين  
 في حكم ولد واحد من ضرورة ثبوت نسب احدهما في حكم بصيرورة قوله  
 ثبوت النسب **قوله** ولا فرق **قوله** وفيه نظر لان الغرض ان الحقيقة او في باجمع  
 ستوية بالانواع والموجود **قوله** انت جبر بان لا يسكن في السنة مطلقا  
 الا يري انه اذا لم يكن اجمع نول بالحقيقة دون احق وعند ذلك يظهر في  
 احقية على احق **قوله** المصنوع وقوله في الفصل الاول يرد عليه كجسته من العلق  
 قوله **قوله** وقوله مبتداه وقوله قولها خبره **قوله** قوله هو الصريح ضرر  
 الى قوله انه يرد بما يخص الولد من العلق **قوله** قال في غاية البيان وهكذا  
 ذكر محمد في اجماع الصغير حيث قال محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في قوله  
 يشترى ابا ربه فله عده ولدا وقد كان اصلا احملا عند ابايع وعلق  
 المشتري الامم ثم اذعي ابايع الولد قال هو ابنه ويرد عليه حصته

قوله في غاية البيان وهكذا  
 ذكر محمد في اجماع الصغير حيث قال محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في قوله  
 يشترى ابا ربه فله عده ولدا وقد كان اصلا احملا عند ابايع وعلق  
 المشتري الامم ثم اذعي ابايع الولد قال هو ابنه ويرد عليه حصته

من العلق الى هنا لفظ محمد وهكذا ذكر اباكم الشهيد كما في واكر في الطحاوي  
 في مختصرها وكذلك ذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله في شرح اجماع الصغير  
 وكذلك ذكر شمس الامية السمرقاني ابو الليث في الشامل والكفاية **قوله**  
 وكيف يسترد كل العلق **قوله** قال الامام الزليعي بل يرد حصته الولد فقط  
 بان يقسم العلق على قيمتهما بغير قيمة الامم يوم القبض لانه دخلت في ضمان  
 بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لانه صار له القيمة بالولادة بغير قيمة عند  
 ذلك انتهى وفي غاية البيان نقلا عن مختصر الكوفي وكفاية شمس الامية السمرقاني  
 انه يقسم العلق على قيمة الامم يوم وقع العقد وعلى قيمة الولد يوم ولد  
**قوله** ولما كان يقول انما ثبت بالاعاق حقيقة احقرية وبالعودة صحتها  
 فانها يتساويان **قوله** فيه بحث فان التايب بها في حق الولد حقيقة احقرية  
 ايضا بل حرية الاصل كما سيجي **قوله** لا سيما لما على صورة بيع احدهما **قوله**  
 ولا سيما لما على زيادة وهي قوله ولدا عده والقدر في ساكن عنها وجوب  
 مسكته اجماعا مع مبنية على هذه الزيادة **قوله** قال شمس الامية يجوز ان يقال  
 علما ان توأم وتوأمان **قوله** في المغرب التوأم اسم للولدين اذا كانا مع  
 آخر في بطن واحد يقال هما توأمان وقولهم هما توأم وهما زوج قطاء و  
 يقال لثلاث توأمة انتهى فان في المغرب يخالف ما ذكره شمس الامية السمرقاني  
**قوله** وقد تقدم الكلام **قوله** في ظهر هذه الضحية **قوله** المصنوع وهنا ثبت  
 بتعاقرية **قوله** وكما من شيء ثبت ضمنا وتبعيا ولا يثبت قصدا واحالة **قوله**  
 يثبت بطلان اعاق المشتري في المشتري **قوله** قوله في المشتري متعلق  
 بقوله يثبت **قوله** والصغير للمشتري كذلك **قوله** اي للمشتري بالفتح **قوله**  
 المصنوع ولو لم يكن اصلا لعلوق في ملكه **قوله** قال الزليعي بان اشتراهما  
 بعد الولادة او اشتري ايهما وهي حبلى لهما او باعها فجات بهما لا كثر  
 من سنتين فثبت نسبهما ايضا لانها لا يفرقان فيه لكن لا يعلق النسب



ليس في ملكه انتهى وهذا الاحتمال لا يلزم ما نحن فيه **قوله** فكان قوله هذا  
 ابني مجازا لقوله هذا دعوة كثر **قوله** فيه بحث لانه لو كان مجازا كما ذكره  
 لما ثبت نسب الذي ليس عنده بل نسب الذي عنده والمصرح خلافه فليكن  
 ثم قوله دعوة بدل من قوله مجازا او خبر بعد خبر او خبر وقوله مجازا حال  
**قوله** المص لا يبيانه يعلم فيه الاكراه والزل **قوله** وان كانا لا يعلمان فيها  
 لا يجعل النقص **قوله** بخلاف ما اذا صدق **قوله** اي صدق المقترن بالنسب  
 المقترن **قوله** المص ولا في ضيفه ان النسب فلا يجعل النقص **قوله** ولا يبيانه  
 فيما ذكره عن قولها لا يبيانه يعلم فيه الاكراه والزل **قوله** لعدم اتيان  
 النقص **قوله** فيه نوع مصادرة **قوله** واما الثاني فلانه ليس حقه على الخلق  
**قوله** لا يخفى عليك عدم ملائمة الشرع للشرع **قوله** المص ثم ادعاه  
 لنفسه **قوله** فانما لا يتحقق لكن ذكر علماء الذين اباي في شرح الكافي  
 الحكم الشهيد في مسئلة رد الشهادته ثم الادعاء على الحكم ايضا لا يعمل  
 عنده خلافا لما **قوله** المص وهذا لانه فعلق به حق المقترن **قوله** قال الا انما في  
 اشارة الى قوله لا يجعل النقص انتهى وفيه بحث بل هو اشارة الى قوله  
 والاقول بتملكه لا يند بالرد **قوله** ولم يقرر لانه على عرضية التصديق  
**قوله** تأمل في صحة هذا التعليق فان سقاهه ظاهرة ولو كان اللفظ ان  
 انه لم يتوقف **قوله** وقد اعترض عليه ما هو قوي وهو دعوى المشتري لانه  
 الملك له قائم في الحال **قوله** فيه بحث **قوله** كيف يقوم الملك وهو مقترن بانه متحقق  
 في ذلك في الكافي ان المشتري اذا اقر ان البايع كان اثنى ما باعه وكذا البايع  
 فانه لا يبطل ذلك ولكنه يعتق عن المقترن انتهى ولا يخفى دلالة على ما قلنا فليكن  
**قوله** المص ذو لابل الوعدانية ظاهرة **قوله** الظاهر ان يقال ولا يلزم لاسلام  
 لانه بخبر التوحيد لا يتحقق الاسلام **قوله** ولما قلنا ان يقول هذا في ليل  
 الكتاب وهو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك **قوله** فيه بحث لانا

هذا هو المقترن بالنسب  
 وهو الذي ليس عنده  
 بل نسب الذي عنده  
 والمصرح خلافه  
 فليكن

نقول انه لا يمان ليس خبرا من الاشراك حتى يخالف بل نقول كما ان ذلك خبر  
 كذلك شرف اكرامه خبر من ذل الرتبة وكسب الاسلام في وسعه دون كسب  
 اكرامه فانظر للصبي يقتضي احكام جبرية فليكن **قوله** يان دعوة لا يجعل  
 النقص بقا رضى آه **قوله** هما نوع مصادرة ولم يترجج جانب الاسلام  
**قوله** بل ترجح خلافة **قوله** والفرق هو ان الاصل يفي الفرق بين الرجل والمرأة  
**قوله** واما ويل احديث **قوله** اي على تقدير بانه حديث **قوله** **الاقوال**  
**بسم الله الرحمن الرحيم** الحمد لله الذي اقر بوجديته كل مخلوق  
 بسان حاله وقامه والصلوة على محمد الذي اقر بوجديته كل مخلوق  
 انصوص بعلو شأنه وصدق مقالته وعلى آله واولاده واصحابه الامم بعظيم  
 وقاب القدر وجلالة الجاهدين في تفهيم بدايع معانيه مستنبطة من النصوص  
 ببيان دلائله **قوله** فان الاستاد المرحوم عزز رسالته متعلقة بمسئلة مذكورة  
 في المصنوع وهي رجل قال لا فلي عليك اثني عشر الف درهم النج ودفق في  
 نصيحه **قوله** وصدق في نصيحه بالعدل الفضل والكلام احسن وذيل بعض  
 المسائل المهمة المنفرقة المنقولة عن الكتب العشرة المتعلقة بمسائل لا توافر في  
 لم نطوئ تلك المسئلة الشريفة في الزمان السابق فلما انتهينا الى هذا المقام  
 وجدنا هذه المسئلة بين الاوراق بالتمام فخرنا بتركها وبتبنيها في اول ذلك  
 الكتاب ولم نغيرنا اختياره من الترتيب المستطاب وهذا نص عبارة الاستاد  
 بلا انتقاص ولا ازدياد  
**بسم الله الرحمن الرحيم**  
 سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم نسألك ان نصلي ونسلم  
 على سيدنا محمد وآله وصحبه افضل صلوة واكمل تسليم وبشيدنا الى سبيل  
 الترشاد والصلوات وبهدينا الى القراط المستقيم رجل قال لا فلي  
 عليك اثني عشر الف درهم فانكره وقال ديني لك خمسة آلاف درهم وقد  
 دفعها اليك وادبها لك فقال تلك الخمسة آلاف التي ادبها الي من



ذلك الاثني عشر الفا فقال نعم هي منها ههنا اقرار بالاثني عشر الفا لغير  
انه اشارة المذبح في الاستغفار الى الاثني عشر الفا الذي كان موصوفا بالثلاث  
في ذمة المذبح عليه والالكان كلامه لغوا فحذفنا فائدة فيه وكلام العاقل لا يحل  
عليه اللغو الا اذا تقرر حمله على الصحة كذا في المبسوط في باب ما يكون اقرار  
نفسه اجاب المذبح عليه بقوله نعم هي منها بانيات لفظ نعم على في بعض صور  
الاستغفار او بقوله هي منها بدون لفظ نعم يكون ما تقدم من كلام المذبح لغوا  
فيه فكانه قال نعم من ذلك الاثني عشر الفا الذي كان لك على فلو خرج بهذا  
الكان اقرارا فكذلك هذا قال الامام شمس الائمة الشريفي في المبسوط رجل قال  
لا اقر اثنى لالف التي لي عليك فقال نعم فقد اقر بها لان قولها نعم لا يستعمل  
بنفسه وقد اخرج مخرج اجواب وهو صالح للجواب بغير ما تقدم من الكلام  
كالمعاد فيه فكانه قال نعم اعطيتك لالف التي لك علي ثم قال وعلى هذا  
يدين بعض مسائل الباب وبعض المسائل معتنية على انه متى ذكر في موضع  
اجواب كلاما يستعمل بنفسه ويكون مفهوم المعنى يجعل مبتدأ فيه لا يجيب الا ان  
ذكر فيه ما هو كناية عن الحال المذكور في لابتد من ان يحل على اجواب الى هنا  
عبارة وقال الشيخ ترمذ الدين الاتقاني في غاية البيان الاصل هنا ان ما لا يحل  
من ابتداء من الكلام وصياح للبتد فانه يجعل مربوطا لما تقدم ذكره ويعتبر به  
حتى يغيب ولا ينفو لانه يكتفي من كلام العاقل ما يمكن واذا كان يصاح لا ابتداء  
وصياح للبتد فانه يجعل لا ابتداء ولا يجعل مربوطا بما تقدم ولا يعتبر به حتى ياتي  
الحال بالشك وفي الكافي للعلامة النسفي لو قال له رجل لي عليك الف فقال  
اتزنه او انقذه او احضه به او قد قضيتك فهو اقرار لان الكفاية يفرق  
الى الالف المذكور وهو الموصوف بالوجوب فكانه قال انقذه او تزنه او احضه  
او قضيت الالف الواجب لك على وفي شرح الكنز للشيخ المحقق الزملي اصل  
فيه ان اجواب ينظم عادة اخفا لغير الكلام فكل ما يصاح جوابا ولا يصاح جوابا

ولا يصاح

ولا يصاح ابتداء يجعل جوابا وما يصاح لا ابتداء وصياح لها فانه يجعل ابتداء لوقوع  
الشك في كونه جوابا ليلا يلزم الحال بالشك فانه ذكر الالف في الكفاية يصاح جوابا  
لا ابتداء واذا لم يذكر الالف لا يصاح جوابا فاما يكون اقرارا بالشك هذا اذا كان  
اجواب مستقلا واذا كان غير مستقل كقوله نعم يكون اقرارا مطلقا لانه غير  
مستقل وقد اخرج جوابا وهو غير صالح له نصار ما تقدم من الكلام بخطاب  
كالمعاد فيه وذكر الامام محمد بن النضر في فقه الكلام اذا خرج على  
وجه الكفاية عن الحال الذي اذعان المذبح يكون اقرارا الى غير ذلك مما ذكره  
في الكتب المعتمدة والنوادر المطولة والمختصرة ثم اذا كان هذا الكلام اقرارا  
لا بغيره الا انكار سابقا كان اولها حقا بناء على اطلاق الالف والكتب وهي  
دليلا لما في المثال ذلك ومن اذبح التعقيب بعدم سبق الانكار فعليه البيان  
والاظهار وما يجري مجرى تشاهد لا ذكرنا من ان ذلك اقرار في كفاية كفت  
الفتاوى وهو لو قال ما ازين حكمة بنحو درهم داهه نيسيت يكون اقرارا  
بجميع ما اذبح لان الجملة اشارة الى ما اذبح من حقه عليه فانه في غاية القوة  
من تلك المسئلة لتتنازع فيها فان قيل قد ذكر فيها ايضا انه لو قال بنحو  
درهم داهه نيسيت اذ اذبح دعوى يمكن لا يكون اقرارا في الفرق بينهما  
حتى يكون احدهما اقرارا دون الاخرى وفي الحاشية رجل اذبح على رجل الف  
فقال المذبح قد اعطيتك دعواك لم يكن اقرارا وكذا لو قال المذبح عليه  
اخر غني دعواك سدا او قال اخر الذي اذبح لم يكن اقرارا ولو قال  
اخر غني دعواك حتى تقدم مالي فاعطيتكها يكون اقرارا ولو قال حتى تقدم  
مالي فاعطيتك دعواك فليس باقرارا نعم قلنا الفرق بين جلبي فان الاسم  
الاشارة في الاول كناية عن الحال الموصوف بالوجوب على الخصم في الواقع  
وفي الثانية الى الحال الواجب فزعم المذبح كانه قالها من ذلك حال الذي  
نوعم وتدعي وجوبه على وتوضيحه ان قول المذبح لي عليك عشرة درهم



مدلوله عشرة در اسم في ذمته المذعي عليه وذلك لوجوب موصوف  
 يكونه في زعم المذعي وادعاءه فاذا اشير الى المدلول نفسه يكون الكلام  
 الاول كالمعاد ويتضمن اجواب الاعتراف بالوجوب فيكون اقرارا  
 واذا اشير اليه موصوفا يكونه في زعم المذعي لا يوجد الاعتراف به فلا  
 يكون اقرارا فان قيل ذكر في الحاشية قال لا وفي عليك الف درهم فقال لا  
 اعطيكها لا يكون اقرارا وفي التاثير فانية والبزازية اذا قال لغيره  
 لي عليك الف درهم فقال اما خمسمائة منها فلما او قال اما خمسمائة  
 منها فلما اكرهها فقد اقر بخمسمائة مع انه التزم كناية عن المال  
 الموصوف بالوجوب في الذمته فانفق ما ذكرتم فلكنا لانتم الانفاق  
 فان في صورة النفي يحتمل توجه النفي الى جميع ما سبق ذكره كما في قوله تعالى  
 يسئلون الناس الحاقا وقول الشاعر عليه لا احب لا يهتدي بخاره  
 قال الامام السرخسي في المبسوط في مسئلة ما قال اسرج ابنتي  
 هذه او اجم بغير هذا او اعطى بغير سرج هذا او اجام بغير هذا فقال لا  
 لا يكون اقرارا في غايه الروايات ان الاجاب هو النفي فيكون موصوفا  
 اجواب هو اثبات وهو قوله نعم فاذا جعل ذلك اقرارا عرفنا ان هذا  
 يكون اقرارا وهذا الامة نفي جميع ما سبق ذكره فكانه قال لا اعطيك  
 وليس البعل والسرج والتجام لك لان هذا اللفظ صالح للنفي جميع  
 ذلك انتهى مع ان قوله لا اعطيكها اقرارا في بعض الروايات وقد استدل  
 بعض اعظم العلماء على كون اجواب المذكور اقرارا بانه اذا قال هي منه  
 لزمه القول والاعتراف بانه قد خسر خمسة آلاف فهذا اقرار بالمذعي  
 كما في قوله قضيتك بقضاء منها لو اخذت شيئا منها فنعم مع انه ليس اقرار  
 بالالف ويجوز ان يجاب بان لزوم تعييد اثبات بقوله منها غير مسلم  
 بل انما زعم الخمسمائة فنعم فليست بتعديله قال في المحيط في اول باب

الاقرار

الاقرار بالبراءة وغيره قال هو يبرئ من مال عليه يتناول الذين  
 لا من كلمته عليه لا يستعمل الا في الذين فلا بد من تحت الامانات ولو قال يبرئ  
 ما لي عنده يتناول الامانات دون المضمونات لان كلمته عند بغير الامانة  
 لان المضمونات الاثرية لو قال لفلان عندي مائة درهم كان اقرارا بالامانة  
 والبراءة من الاعيان بالاسقاط والابراء بالكلية حتى لو قال ابرئ من  
 هذه العين لا تصح لان العين لا يقبل الاسقاط فاما نفوت البراءة من  
 الاعيان بالنفي من الاصل وبس العين الى صاحبها صحيح حتى لو قال لا ملك  
 لي عليك في هذه العين ثم ادعى انها لم تصح دعواه وقوله هو يبرئ من مال  
 عنده اخبار عن ثبوت البراءة وليس بانها ولا يبرئ فيجوز على سبب تنصيص  
 البراءة بذلك وبهذا النفي من الاصل او لو قال لي صاحب تضيي لغيره وقال  
 في المحيط في هذا الباب لو قال كل من لي عليه دين فهو يبرئ منه لا يبرئ  
 من دينه الا ان يقصد رجلا بعينه فيقول هذا يبرئ علي عليه او قبيلة فلا  
 وهم حضور وكذلك قال استوفيت جميع ما لي على اناس من الذين  
 لا يصح ما عرف في كتاب الامة في باب هبة الابن وقال في المحيط في باب  
 الاقرار بالعنف والكفارة والتدبير اقرانه اعنى عبد اسس وهو كاذب  
 بعنف فضاء لا ديانة لان الظاهر ان العاقل صادق في اقراره واخباره  
 باعتبار عقله ودينه فاذا ادعى الكذب فيه فقد ادعى خلاف الظاهر  
 فلا يصح فيه القاضي لانه مطلق على الظاهر لا على الضاهر ويصدق  
 ديانة لانه الله تعالى مطلق على ضميره اقرانه اعنى عبده هذا لابل هذا  
 عنق لان اعنى لانه كلمة لابل الرجوع عن الاول واقامة الدابة مقامه واقامة الدابة  
 مقام الاول صحيح والرجوع عن الاول لا يصح كما في الطلاق تمت الزمالة بول  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 قال المصنف واذا اقره ابا له العاقل حتى لزمه اقراره اقول قال الزماني



كون الحق ليس بشرط حتى يصح اقرار العبد وينفذ احوال فيما لا يتم فيه  
 نية لا يؤخذ به في احوال لانه اقرار على الغير وهو المولى وليا فله بعد العتق  
 لزوال العتق انتهى ولا يخالف هذا ما ذكره المصنف لانه المصنف جعل اقراره  
 شرطا للزوم موجب اقراره لا يصح الاقرار فليكن في احوال على ما هو المشهور  
 من قوله لزمه اقراره لا يصح الاقرار فليكن في احوال على ما هو المشهور  
 وقوله لا يصح اقراره بالمال ينبغي ذكرنا وباب التاويل مفتوح **قوله** وفي  
 الشريعة عبارة عن ثبوت الحق **قوله** لعله ينتقض بالاقرار بانه لا يصح له على  
 ملكان وبالاقرار واستقاط الدين ونحوه كاستقاط حق الشفعة ان ان يقال  
 اعترف هذا الاقرار في الاموال كما يدل عليه ما ذكر في التاويل المعقول وجوب  
 التقديم ونفيه كما قال العلامة الكاكي في شرح قوله عبارة عن الاقرار  
 عن ثبوت الحق اي الحق المعين على نفسه انتهى اقول وفي عبارة التبيين  
 كما ان انا لا بد من قيد على نفسه فيما زعم الدعوى والشهادة قال  
 الكاكي وسببه ارادة اسقاط الواجب عن ذمته انتهى وقال في النهاية  
 وركنه الاسقاط المذكور فيما يجب به موجب الاقرار على الحق انتهى  
**قوله** لو توجه دلالة الى آخره **قوله** فيه نوع مصادرة ويندفع بالتحقيق انه  
 بعد اسطر **قوله** على المخبر به **قوله** كوجوب احوال اذا قال له عليه كذا **قوله** انا  
 جيتته فلما تبين انه ملزم **قوله** دليل من الشك ان في **قوله** ولعله لا يحتاج  
 اليه الى قوله تسكت عنه فلما يد عليه شيء **قوله** انت جيتت بانهم ضرعوا  
 وضام صدر الشريعة في باب المهر بان التخصيص بالذكور وانما واما  
 يدل على نفي الحكم عما عداه بخلاف فقوله تسكت عنه فقير لم ولو سلم  
 فان تسكوت في هذا المقام يحتاج الى المعذرة **قوله** ويصح ان يقال ليس  
 بمعذرة **قوله** كونه معذرة هو الظاهر اجملي **قوله** وانما هو بيان التفرقة بين  
 العبد **قوله** التفرقة الاولى ليست بين العبد من قبيل التعليل **قوله** وعبر

المحجور **قوله** عطف على صحة **قوله** تعلق الدين بربوبية وهي مال المولى **قوله**  
 قوله وهي راجع الى الرقبة **قوله** المصنف بخلاف المأذون **قوله** فيما هو من باب  
 التجارة وانما فيما ليس كذلك من المال كاتقار به بالمره يوجب امرأة تزويجا  
 بغير اذن مولاه وكذا اذا اقرب بجماعة موجبة للمال **قوله** لان الاذن بالتجارة  
 اذن بالملزما وهو دين التجارة **قوله** قوله هو راجع الى الموصول **قوله** لان  
 الناس لا يبايعونه اذا علموا الى آخره **قوله** فيه تأمل **قوله** لان وجوب العتق  
 بناء على اجابة واجابة بناء على كونه مكلفا **قوله** ما ذكره لا يدفع ما قيل  
 في اقراره بالتفصيص اهللك رقبة اتية هي مال المولى فيكون اقراره على  
 الغير والاولى ان يستدل عليه بما في كتب الاصول **قوله** لانه يحكم الاذن  
 ملحق بالبايعين **قوله** لدلالة الاذن على العقل **قوله** وعورض بان الشرا  
 الى قوله وليست بصحيحة **قوله** ويجوز جريه نقض بل ذلك اظهر ثم قوله  
 وليست بصحيحة ثم كما نقل عليه التوطين في اقول الدعوى **قوله** المصنف  
 بخلاف اجماله في الحق **قوله** هذا الكلام في المشرع ناظر الى قوله ولا شرط  
 كون الحق معلوما قال العلامة الشافعي اذا كانت متفاحشة بان  
 قال هذا العبد لواحد من الناس لان الجاهل لا يصح مسخ وان لم يكن  
 بان اقراره غصب هذا العبد عن هذا او من هذا لا يصح هذا الاقرار  
 عند شمس لائمة التوضيح لانه اقرار للمجهول وفائدة اجبر على البيان  
 ملائف وقيل يصح وهو الاصح لانه يفيد لان فائدة وصول الحق  
 الى الحق وطريق الوصول ثابت لانها اذا اتفقا على اخذ فلهما  
 حق الاخذ انتهى وظاهر ان في المصنف هو ما ذهب اليه شمس لائمة  
**قوله** فالجواب ان ذلك حقيقة وقد تبرك الحقيقة بدلالة العادة **قوله**  
 بعض انه ذلك حقيقة شرعية وقد تبرك الحقيقة بدلالة العادة ولو لم  
 فان لفظ الغصب يطلق في الوفاء على المعنى الاعم من المعنى الحقيقي **قوله**



تيل وهو الصحيح **اول** انما قيل هو لان في قوله وهو لال الذي يجب فيه الكثرة  
**اول** قال الاتقان اقل مال له فوط في الشرع انتهى وفيه نظر ولذا لم يذكره  
الشراح **اول** وفي اقل من ثلثة عند الشافعي لان الكثرة الى اقل قوله لان الكثرة  
تعديل لقوله وفي اقل **اول** وكلهم المتخرج كذلك يتعلق بال عشرة وباقى منه  
في السبعة والمهر على مذهبه **اول** قوله كما في السبعة مثال عشرة يعني  
على مذهبه **اول** والمهر يظهر الاقل على مذهبه **اول** لا يعدل الى غيره **اول** خبر  
ان في قوله لان العمل ما قول **اول** قال المص لان اللفظة يحتمل مجازا **اول**  
فبصير كانه قال لفلان علي حفظ الالف **اول** ولو علمي المقر بها بقوله **اول**  
**اول** قوله ودعيه بالنصب او اترفع مع **اول** لا يجب حفظ المضمون  
**اول** اي الذي من شانه **اول** والحال محله **اول** فيكون من ذكر المحل وارادة  
الحال والضمير في قوله محله راجع الي حفظ المضمون **اول** وحمل الذين على  
الودعيه حمل الاعلى على الادنى وهو لا يكون **اول** وفيه بحث والاولى  
ان يقال ان حمل الذين على الودعيه لزم ان كتاب مجازين فان قوله  
قبله اقرار بالدين بخلاف العكس فليست على **اول** المص ولو قال لم ي  
عليك الف فقال اتونها **اول** الالف مذكور وتابنت الضمير تبا وتلي  
اجابة وفي القاموس الالف من العدد مذكور ولو انش باعبار التدرج  
جاء انتهى **اول** لان ما خرج جوابا اذا لم يكن كلاما مستقلا **اول** بان  
يشمل على الضمير مثله **اول** لان التدرج مهم معطوف عليها بالواو والى طرفة  
وذلك ليس بتفسير لاقتضائه المعايير **اول** اي لا تقتضاه العطف  
المعايرة بخلاف التفسير فانه يقتضي الاتحاد **اول** واكتفوا بذكره  
العدد من **اول** لا يخفى عليك ان الالقاء عقيب العددين لا يخفى على  
بنيت دينا في الذمة في جميع المعاملات بل يعم مثل الشوب والاشارة وغيرها  
ثم ما نحن فيه لم يذكر فيه عددان فلما يناسب هذا الكلام ظاهر **اول** المص

رويه

200  
ووجه ان القوة وعاء له **اول** بخلاف قوله على درهم في غير حقة فانه لم يذكر  
والضمير باجل لانه اقل بدرهم في الذمة لا يقصور ان يكون مطروفا في شيء آخر  
ووجه التفسير بما ذكره يعلم من هذا التأويل فليست على المسئلة المذكورة في غاية  
البيان في شرح قوله على خمسة على خمسة **اول** ومن اقر بشيئين لم يكن كذلك **اول** اي  
احد باخر فالاخر مطروفا **اول** قيل هو منقوض على اصله **اول** اطلاق انقضاء  
بموافق اصطلاح فان اقر بمقتضى القليل عن الذي **اول** المص فوقع شك  
**اول** التقاض الحقيقة لكانت في العادة فان الشوب الواحد لا يصح ان  
في عشرة انواب عادة **اول** المص على ان كل ثوب مد **اول** لفظة كل  
هنا لكثرة **اول** ومن قال كل فلانة **اول** قال الاتقان لو اوجبه  
لذاته رجل ان يعلق بعد موته جازت الوصية لاثنا وصية لصاحب التذات  
لان التذات لا يصح سخره فبصير ذكر ما لتعين المحرف انتهى وفي المحيط  
في باب اقرار الصبي والمعتوه والسكران والافرس والاقرار لهم لو قال لولائي  
فلان علي الف درهم او اوجبه لها بالعلق فاستهلكته بسخ وكون  
لصاحبها انتهى **اول** والحق بها مسئلة اختيارا تباعا في المبسوط **اول** في ايراد  
مسئلة اختيار عقيب مسائل اكل وان خالف المبسوط حيث اورد ما في فضل  
واحد وفي المبسوط عقد لكل منهما با على عدة فعنون مسائل اكل بقوله  
باب الاقرار كما في البطن ومسائل اختيار بقوله باب اختيار **اول** بان وكذا  
لاقل من سنة من وقت الاقرار لزمه **اول** المص ان يقول من وقت  
موت الموصي والمورث كما قال العلامة النسي في الكافي حيث قال قال  
في المبسوط وهذا اذا وضعت لاقبل من سنة اشهر من حين موت الموصي  
والمورث كما قال العلامة النسي في الكافي حيث قال صح علمه ان كان  
موجودا في ذلك الوقت وان وضعه لاكثر من سنة اشهر لم ينجح شيئا  
ان ان يكون المرأة معتدة في اذاجاوت بالولد كانه من سنتين حتى



حكم بنيت النسب كان ذلك حكما بوجوده في البطن حين مات المولى  
والوارث انتهى وذلك هو الموضع ايضا في سيج في كتاب الوصايا  
فراجع **قوله** وان كان احدهما ذكرا والاخر انثى فعلى الوصية كذلك وفي الميراث  
لذلك كونه مثل حفظ الاثني **قوله** اذا لم يكونا من اولاد ام الميت كى مخرجوا  
من ان ذكورهم وانما منهم في الكسوف والقسمه سواء **قوله** فان قيل كان  
ذلك رجوعا وهو في الاقرار لا يصح **قوله** انت ضمير بان هذا السؤال  
ان يردهم وروده على مذهب محمد رحمه الله لا على رأي ابي يوسف رحمه الله  
في انه لا يصح الاقرار اذا ابراهم حتى يكون بيان السبب المستحيل رجوعا  
**قوله** اجيب بان ليس برجوع ظاهر كذا به يعني اخرج **قوله** في مسبو طمس  
الائمة قلنا لا كذلك بل هو بيان سبب محتمل فقد ثبت على اجماع  
فقط ان اجبته ان ثبت عليه الادلة كانه كالمفصل فيعادل ثم يقر بذلك  
الى ان يثبت بين من بناء على ظنه وتبين سببه ثم ان ذلك السبب كان ظاهرا  
فكان كل ما به بيان رجوعا فلهذا كان مقبولا منه انتهى ومن هذا الجواب  
يعلم ان قوله بل ظهوره كذا به يعني على كلام وان ثبت زيادة تفضيل  
فراجع الى ما قالوا في توجيه قوله صلى الله عليه وسلم كل ذك لم يكن في جواب  
في كيد بين **قوله** فيصير بدالة الوف كالمخرج به **قوله** ولكن ان يقال دلالة  
الوف فيما يقصد فيه سببية التجارة وانما فيها كمن فيه فلان ذلك الدلالة  
فليت على **باب الاستثناء وما في معناه قوله** قوله تعالى قم الليل الا  
قليل نصفه **قوله** قوله نصفه بدل من قوله قليل **قوله** المص يدخل تحت اللفظ  
**قوله** فاعل يدخل ضمير مستثنى المفهوم من الاستثناء فيكون المراد حكما  
ويكون ان يعود الى الاستثناء مراد به المستثنى على طريقة الاستخدام  
**قوله** اما لان الاقرار لا يجعل التعليق بالشرط **قوله** وفي الكافي وكان ينبغي  
ان يجب ان كان في شرط اقراره ان التعليق يدخل على اصل السبب

ينبغي

ينبغي كون الكلام اقرارا واختار يدخل على حكم السبب فاذا لم ينجري  
حكم الاقرار بناء على السبب انتهى وفيه شيء **قوله** لان ابنا لم يتناول لفظ  
الدار مقصودا ولا استثناء ببيان ان المستثنى الى آخره **قوله** وفي قوله بيان  
ان المستثنى الى آخره بحث ثم اقول قد كنت في ما مثل كتاب فوجدت  
المقام من حفظ المؤلف ما هو صورته وتلخيص الحق ان ابنا متها ليس  
متناول اللفظ ينتج ان ابنا ليس مستثنى انتهى والنظر هو الموضع للمشروع  
ان يقال تلخيصا ابنا داخل في الدار معني وكل ما هو داخل في الشيء معني لا  
يخرج استثناء منه **قوله** لان الاقرار به **قوله** الضمير في قوله به راجع  
الى المقدم في قوله وان قدم المتبوع **قوله** المص فلم العبد **قوله** انما يتنزه  
تسليمه **قوله** المص وانما فلا شيء لك **قوله** وان لم يلتزم فلا في لغة ما قرني  
**قوله** المص احد هذا وهو ان يصدقه وسليم العبد **قوله** فيه انه اذا سلم  
العبد كيف يقال له ان ثبت تسليم العبد **قوله** فالظاهر هو لا كفا بقوله وهو  
ان يصدقه **قوله** وفيه نظر لانها اذا تصادقها وثبت البيع بينهما بغير شرط  
فالحكم الامر بتسليم المثل على المقر **قوله** لا التحجير بان يقال ان ثبت تسليم  
العبد ولا تسليم العبد ولا ثم اخذ الالف **قوله** والجواب ان ذلك حكم ما  
اذا اذعن المقر له **قوله** وليست شعرا ان ما ذكره في الكتاب حكم آية  
مسكية **قوله** المص لان رجوع الى قوله لان اجماله متعارفة الى آخره **قوله**  
في تمام التوقيف كلام فان ارتفع اجماله لا يلزم ان يكون بالقض بل  
اعترف المشتري بانه هذا واحضارا ببيع فليت تارة يجوز ان يقال انظر  
هو عدم الاعتراف بشيء فينفى على اجماله **قوله** فان اقراره صح رجوعا **قوله**  
الاولى ان يقول كما في الهداية فانه اقر بوجوب الالف **قوله** والمورد هو معنى  
قوله اخرج يقول انما لا سيما **قوله** وفي عبارة تارة نظر الى قوله  
وكذلك قوله فيكون لوجود الفاء الى آخره **قوله** في اولى القسم انما



من المقتض وان توقف عليه ولا شبهة في ان الكلام فيه كلام من القبول  
انما في توقفه توقف له سابق وتيسر لاوله وروى قال السيد الشريف  
من تراجم دخول الفاء في قوله فيوقف كوقوف الفصل وان كان الفاعل متبينا  
به لزوم شرط الجزاء انتهى فاعلم من هذا جواب الشرح **قوله** بخلاف الاقوال  
بوجوب المنع فان من ضرورة التقبض هذا المصطلح **قوله** المراد  
هو الاقوال بوجوب المنع في البيع الغير العتيق فان الكار القبض فيه في البيع  
اصلا لا سبق ذلك على المطلق يعرف الى الكمال فيكون المراد الوجوب  
التي **قوله** المص ويغني المسئلة اذا قال لفلان علي الف درهم من من  
جزا وضربا لالف ولم يقبل تفسيره عند الحقيقة يجوز ان يضيف الاقوال  
الى الملك كما سبق من الشرح في فصل الاقوال للحمل نظير هذا لكن وضع  
المسئلة فيما اذا كان المقول مقوله **قوله** المص يعني الايجاب الشرعي فيحمل  
انه يعني اقواله على هذه العادة **قوله** بعض وجب انه يجب المنع به **قوله** وهذا  
باطل والابطال رجوع والرجوع بعد الاقوال غير صحيح موصولا وموصولا  
**قوله** مخالف ظاهر ما سبق في الاستثناء بان شاء الله من قوله فان كان  
الا قول فقد بطل ان ان يقال كان ذلك قول ابي يوسف **قوله** فان في رواية  
عنه لا يصدق وان فصل **قوله** بعض لا يصدق في التوق والتحصن وايضا اذا  
اقر بالفكوس لا يصدق في الفكوس الكاسدة **قوله** المص وعليه هذا اذا قال ان  
انها زبوف الى قولها ان بيان معنى نفتح **قوله** قال في النهاية ومواقع الترتيب  
فان قيل استثناء لا يفتح بالاجماع فكيف صح استثناء الترتيب منها قلنا صح  
ذلك من حيث المعنى ومن حيث المعنى الترتيب عينا ليست بوصف فان  
قوله علي الف من من من انما انما زبوف بمنزلة قوله انما انما فقد بطل كذا  
وقد ذكر بطل زبوف وهناك فتح الاستثناء موصولا بالاجماع وهذا في معناه  
فينبغي ان يفتح فصار ذلك نوعا لا زبوف موصولا بمسئلة قوله في الحظ انما انما

ردية اليه اشارة في الاسرار والنفوس والظهورية انتهى وبهذا بحث اذ ينبغي  
ينبغي ان يقبل اذ افضل في **قوله** المص بخلاف اجموده **قوله** اي بخلاف ما  
اذا قال ان انما زبوف فان فيه استثناء الدراهم اجموده عن الوجوب في  
الزينة وجموده صفة ولا يفتح استثناء الوصف كذا في شرح الكافي وحي  
كان المص سب في فصل الحظ لان اجموده يدل قوله لان الترداة لكن المص  
تذكر فيه المستثنى الصور في علم ان في رواية الحظ تصدق موصولا وموصولا  
لانه بيان تفسير المحمل ونظام التفصيل يطلب في غاية البيان **قوله** اجيب  
بان الرداءة في الحظ منوعة لا يجب وفي الترتيب اجموده **قوله** هذا ليس عليه  
اطلافة كما سيجي في الضحيفة انما نية **قوله** لم يكن مقتضى مطلق العقد **قوله**  
اي لم يكن ما يجالعه اجموده **قوله** وليس في بيانه تفسير **قوله** بل في تفسير  
محل **قوله** المص وقيل لا يصدق لان مطلق الاقوال يعرف الى العقد **قوله**  
اي عند اجموده وصل ام فصل وعندهما يصدق اذا وصل لانه بيان تفسير **قوله**  
يشبه ان يكون القول الا قول المحذ وانما لا يوجب يوسف كما قرئ مسئلة اجموده  
الاقوال في المحمل اجموده الورق انسان **قوله** والاضا بطاني ذلك في نظري اجموده  
الموجبة لها **قوله** اي الموصول وانما الضمير بناؤيل كون ذلك موصولة درايم  
وما يشبهها **قوله** والا كانت نوعا **قوله** اي منوعا **قوله** لا تقتضيهما تعديت  
بها **قوله** بعض لما اقتضت السلامة تعديت بالسلامة **قوله** فلا يمكن ان  
يكون الترتيب نوعا منها **قوله** فيه غيبه انما ان يوا والضمير انما اجموده الترتيب  
على طريق الاستحسان **قوله** بخلاف الترتيب لانه وصف اه **قوله** فوجوه ما  
ذكر وهو البيع والقرض وانما قلنا ذلك لما سبق انما انما في الغضب  
والودعة بيان النوع فينبغي ان يفتح الاستثناء **قوله** المص والابداع  
انما انما **قوله** قال الاتفاق في معنى ثبوت الملك انتهى والظاهر ان يقال ان  
في حق الحكم باليد المقولة **قوله** المص كان على هذا الخلاف **قوله** على هذا الوجه



بخلاف الوجه الاول كما لا يخفى **قوله** اشارة الى الردة على الامام العلي **قوله** العلي  
 بضم القاف هو علي بن موسى العلي تلميذ محمد بن شعاع البلخي وهو تلميذ الحسن  
 ابن زياد وهو تلميذ الجعفي وقم بذكر معروف بالعراق **قوله** الحسن وذلك انما  
 يكون بقبض مضمون **قوله** لعله من قبيل سبل معتم ان كان التركيب توصيفا وكذا  
 ان يكون اضافيا **قوله** وعليك بتطبيق ما ذكرنا باق المثلين ليعلم ان التقديم والتأخير  
 الواقع في كلام الحسن حسن التدوير ان شاء الله تعالى **قوله** فيه بحث **باب**  
**اول المرض** **قوله** الحسن واذا اقر الرجل في مرض مودة يدوي الى قوله  
 قد بين الصحة والدين المعروفه الاسباب مقدم **قوله** به تعبير عن المعنى بارة  
 بصيغة الجمع واردة بصيغة المفرد لانه على انه لا فرق بين الدين والدينين  
 في الحكم **قوله** الحسن وقال الشافعي دين الصحة ودين المرض يستويان استواء  
 سبهما وهو الاقرار الى قوله كانشاء التعريف بما يوجب ومناكحة **قوله** المدعى عام  
 لما ثبت بالاقرار وبالعبادة والتدليل فاقض فينبغي ان يضم اليه انه لم يفصل  
 احد بين الثابت بالاقرار في دين الصحة والثابت بالعبادة فكذا يجب  
 ان يكون حال الثابت في المرض ويكوز ان يكون من التبعة بحال الادنى على حال  
 الاعلى ثم اقول القياس على الجارية والمناكحة يدلان على كون الاقرار بسبب  
 الملك عند الشافعي على ما ذهب اليه بعض اصحابنا عليه ما هو المختار وانشاء  
 اليه الحسن في تقرير دليل التبعة هو الاقرار ايضا ودر عن الادل اذ الوضوح  
 فيه المضاف الى محله ولكن بقي هذا شئ وهو ان الظاهر من هذا الكلام لا يطالب  
 المستدعي **قوله** الحسن لانه حق غرامة الصحة تعلق بهذا المال **قوله** لو هتد  
 يخرج الجواب عن قوله ومحل الوجوب الذمة فان الدين يتعلق بالمال عند  
 الموت فحاز الذمة وسبب الموت المرض فليس قد حكم احوب الى  
 قول المرض وبصير كان الدين متعلقا بالمال عند الاقرار اليه اشير في البسيط  
**قوله** الحسن ولقد استنعى من التبرع والمجابات الا بتدبر الثلث **قوله** انما

بظاهره

بظاهره غير مستقيم كما لا يخفى على من تأمل ثم رأيت في الكفاية ما يتوهم  
 جوابا عن ذلك وهو انه الاستدلال بالعالم يحصل التقريب بالاولوية وهو  
 ان المريض لما تعلق بماله حق الوارث لا يعتبر الا من الثلث فاذا منع من  
 الغير فيما اذا تعلق به حق الزعيم الوارث وهو اضعف احق من فلان يمنع فيما  
 اذا تعلق به حق الزعيم وهو اقوى انتهى وانست جبر بان عدم استغناء التفرقة  
 باق بعد **قوله** الحسن بخلاف النكاح لانه من احوال الاصلية **قوله** سيجي ان قضا  
 الدين من احوال الاصلية وبطلان حق الزمات مشترك فان البضع ليس  
 بالمتقوم في الفرق وجوابه انه لم يظهر ثبوت الدين هناك ان التهمة فيكون  
 قضاؤه من احوال فليست على **قوله** قوله وهو غير المثل **قوله** هذه جملة معترضة  
**قوله** يجوز ان يكون حالا **قوله** بعض من المستتر في اجزائه **قوله** بعض ان النكاح  
 من احوال الاصلية حال كونه بهر المثل **قوله** فيه بحث فان النكاح من احوال  
 الاصلية مطلقا **قوله** الحسن لانه الاول حال اطلاق هذه حالة عجز **قوله**  
 الانسب لقوله حال اطلاق ان يقال هو حالة عجز يستغنى اليه لان  
**قوله** وهذا الدليل انما هو التفرقة بين دين الصحة ودين المرض **قوله**  
 ان ثبت بالاقرار والاضافة للعهدة **قوله** ما بيننا انه من احوال الاصلية بعض  
 في النكاح ولا تامة في ثبوته في غيره **قوله** فيه بحث فان الظاهر من كلام  
 الحسن ان قوله لا تامة في ثبوته يعنى النكاح وغيره قال الشافعي في قوله ما بيننا  
 اشارة الى قوله اذا المفايدة لا حذله انتهى فيه بحث ايضا **قوله** او قد شئ  
 ما اشتره كذلك **قوله** بعض فقد في مرضه **قوله** ليس من ذلك كسباني **قوله**  
 في آخر الفحيفة **قوله** لانه اظهر من ثابت آه **قوله** فيه دلالة على ان المال  
 مظهر عنده ايضا لاسبب للوجوب كما ينهم من تقرير دليله المذكور في اول  
 ابواب ومفاهيم فولي من الشافعي كما عن اصحابنا او قد راجع هناك  
 والمفعية لا تتواءم سبب ظهورهما **قوله** الا به ان ان كذا بناء فثبت وجوب



الضمان **قوله** وهذا يخرج الجواب عن قياسنا في رحمة الله محل النزاع بالكلية  
 باستهلاك ما هو دونه من ودية للوارث فلا يباين سب ذكره في تقرير دليله **قوله**  
 واما قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث احدث **قوله** رواه الترمذي  
 فطعن كذا قال الاتباع **قوله** لكن شمس الآتية قال بهذه الزيادة غير مشهور  
**قوله** بعض في المبسوط والمشهور قول ابن عمر رضى الله عنهما المص والتمس من  
 التبرع على الوارث اصلا **قوله** اي منع كل ما لا بالهبة ولا بالوصية ولا من  
 التملك ولا بما زاد فانه اذا لم يوص بالملك يتعلق به حق الوارث  
 ايضا **قوله** المص في تخصيص بعض به آه **قوله** الظاهر ان يقال وفي  
 بالواو **قوله** المص ولان حالة المرض حالة الاستغناء **قوله** عطف على قوله  
 والتمس الخ فانه كان دليلا انما وهذا دليل على يورث تهمة تخصيصه  
**قوله** لو ان الله اراد الاشارة بهذا الطريق حيث جرحه بطريق الوصية **قوله**  
 لان الشرع قصر تصرفه عليه كما مر **قوله** في آخر الفصل السابقة **قوله** وما  
 لغيره **قوله** اي لغيره اوجب واما ان يكون معطوفا على قوله واما ان يكون  
 وارثا حالة الموت وهذا القول معطوف على قوله واما ان يكون وارثا  
 حال الاقرار **قوله** كما اذا اطلق زوجة في مرضه ثانيا بما مر **قوله** لان من اطلق  
 في الصورة المذكورة في الكتاب بقوله ومن طلق زوجة في مرضه ثانيا  
 ثم اقر في اية هذه الصورة تدرج فانها لم تدرج فيما ذكره الشارع  
 لكان ثم في عبارة الشارع كتاب والمذكور في الشرع في كان المقرب  
 وارثا الاقرار كما اذا اقر لا جنبي في مرضه ثم اقر في مرضه ثبت شبهة  
 فيقبل اقراره والاقرار بين الزوجين اذا اسلم او عتق بعد الاقرار من  
 هذا القبل عنده على ما يجي في كتاب الوصية **قوله** ومن اقر  
**قوله** قلعة **قوله** هذا الوجه الثاني وما وجه ذكره في فضل عدة فلم يعرف  
 له نظيره **قوله** المص ويجوز اقرار الرجل بالولد والابن والولادة والزوجة

والكولي

والمولى **قوله** فيه بحث فان الاقرار بامومية المرأة فيه تحيل النسب  
 على زوجها فينبغي ان لا يقبل فان قيد بعد الزوج لم يبق فرق بينه وبين  
 اقراره فانه يبيع اذا اخذ بهذا القيد فلا يظهر وجه لاثبات هذا وفي  
 ذلك فليكن **قوله** وليس فيه تحيل النسب على الغير **قوله** فيه تامل فان  
 الاقرار بامومية المرأة فيه تحيل النسب على الغير فكانت متزوجة  
 وان قيد بعد التزوج فانزله بالولد بهذا القيد صحيح في وجه قوله ولا يقبل  
 بالولد كما فصلناه في القول السابق **قوله** ومعناه ان النصف بعد الاقرار فيه  
 بحث **قوله** ولعل ان يعارض هذه المعارضة مدفوعة عن المصنف فانه  
 لم يبين ان المراد من حكم النكاح في قوله حكم النكاح باق بعد العدة فلعله اراد  
 به مثل حرمه التزوج بزوجه آخر وحل عسها فانه ثابت في حال النكاح ايضا  
 لو عتبه لا يمكن ان يقال اراد بالعدة ما يلازمها من افعال ما ذكرنا مما لا خلاف  
**قوله** لان الاستقبال ان يكون يقضي مضون على ما مر **قوله** في اوخر باب الشك  
**قوله** استوفى الدين يصيبه **قوله** بعض يصيب المقتضى **قوله** ولعل ان يقول  
 اذا كان من زعم المتكلم ان اياه لم يقضي شيئا كان من زعمه ان اخاه في اقراره  
 على لم **قوله** فينبغي فانها لا تضاد فيمكن ان المقيد من مستلزم كمال الزعم ان  
 اخاه فيما يقضيه منه ظالم مجاز **قوله** لان المظالم لا يطلم غيره **قوله** التوبة  
 لم يعرف تمام ما عليه عنده فلا يكون مظلوما اذا صرح في زعمه وهذا هو  
 مراد الشارع **كتاب الصلح قوله** لانه سقط بعد لنا مجيبا **قوله** فيه بحث  
**قوله** المص لا طلاق قوله تعالى الصلح خير **قوله** اي لقوله المطلق فالاضافة  
 من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وتمام الآية وان اعادة خافت من عيها  
 تنفورا او عراضا فلا جناح عليهما ان يصالحا بينهما صلحا والصلح خير **قوله**  
 اجيب بان الاعتبار بعدم اللفظ لا بخصوص السبب **قوله** انت جدير بالان  
 يمنع عدم اللفظ مستلزما بان اللفظ تمام للمهر فالجواب بتفصيل المصداق على



فكينا على قوله وبانه ذكر التعليل **اول** فيه بحث لانه لو كان تعليلا لابت  
القائم بالاول **قوله** والقضاح خبر كان في الحال **اول** ان اراد ان الحكم  
بالمحمول على الموضوع كالمحل في الحال ثم ولا يفيد لجواز ان يكون المحكوم عليه  
هو القضاح المستقبلي وان اراد ان الحكم على القضاح الكائن في الحال بغير حقيقة  
القضاح وجبته كما في قولهم الرجل خير من المرأة فله خصم ان ينفقه **قوله**  
فانكرت لا يجوز **اول** بل يجوز كما سيأتي عن قريب **قال** المص واما ما لو  
واول ما روي **اول** وانهما تكرار وكان الاول ان لا يذكر فيك ان لا يبين  
فيما تقدم فله لا يلزم ذلك **قال** المص وتاويل آخره حوا ما بعينه كما ذكرنا  
حالا لا بعينه كالقضاح **اول** وحمله على هذا اصح لان اجرام المطلق ما هو  
بعينه والحال المطلق ما هو طلال بعينه كذا في الكافي ثم قال وما ذكره غيره  
محمول في القضاح مع الاقرار لا يخفى عن ذلك فاقضاح يقع على بعض الحق في  
العادة في زاد على الحق في تمام الحق كان حالا للمدعي اخذت بقضاح  
وعدم بالقضاح وكان ما على المدعي عليه من قبل القضاح وقد حمل بالقضاح  
انتهى **قوله** لانه لو حمل على القضاح على الاقرار خاصة لكان كالقضاح على غيره  
**اول** يعني لكان كالقضاح على غير الاقرار في البطلان على زعم الخصم **قوله** لانه  
القضاح في العادة لا يكون الا على بعض الحق **اول** هذا تحقيق بالذين يطهرون  
على عدم جريانه في العيان فلا يلزم بطلان العمل به اذ لا يجوز القضاح على بعض  
الحق في العيان الا بالبرائة عن دعوى الباطل كما سيأتي **قوله** لانه محمول على ما اذا  
كان على صاحب الحق **اول** فيه ان المعتبر هو عموم اللفظ وما ان دل على  
انه محمول على ما ذكره غير محرم على عموم **قوله** لانه لا يفتد كما في قوله ويدفع  
الحال **اول** قوله ويدفع معطوف على قوله ولا يفتد **قوله** فيبقى في بدو  
غير مشترك على عرض المدعي عليه **قوله** يعني يبقى العوض في يد المدعي **قوله**  
ولا يسترده **اول** اي سبب الاتقان قوله ثم استحققت فان المدعي يربح

اي **قوله** هو بانه تم استحقاق **اول** اذا الضمير مستتر فيه عايد الي العبد **قوله**  
ونقل بعض الشارحين عن الواقعات **اول** الثاني هو الاتقان عن الواقعات  
احكامية **قال** المص جاز عن دعوى الاموال لانه في معنى البيع **اول** يعني اذا  
لم يكن بالمانع وانما هو بغير الاجارة **قال** المص قال والمناقص لانه ملك  
بعد الاجارة فكذا بالقضاح **اول** قال العلامة الاتقان قال شيخ الاسلام علا الدين  
الاسيبي في شرح الكافي في واذا اوصى الرجل بخدمته عبد سنة وهو يخرج من  
ثلاثة فصاحبه الوارث من خدمته على دراهم او على سكنى بيت او على  
خدمة عبد آخر او على ركوب دابة او على لبس شهر او جارية بالقياس  
لا يجوز لان الموصي لم يميزه المستعير والمستعير لا يقدر على تملك  
المنفعة من احد بديل وهذا الاخر مهمم لا يفتح الا ان يقول بان هذا ليس  
بتمليك اياهم بديل بل هو اسقاط حقه الذي وجب له بعد الوصية بديل  
ولفظ القضاح لفظ يحملي التملك الاسقاط فان لم يكن بصحة تملكه لم يكن  
اسقاطا فصحا اسقاطا وهو حق معتبر لو اذن الملك فاصح التوقيع بالشرط  
واذا جاز على خدمة عبد آخر فلو كان هذا تملكه لكان باطلا لان بيع اخذته  
بالخدمة لا يجوز وكذلك لو فعل ذلك وصي الوارث الصغير لانه يترقب  
نافع في حقه بان مات الموصي به بخدمته بعد ما قبض الموصي به بعد ما صار  
عليه فهو جاز لانه عند اسقاط وقد تم بالموت لان حقه في منفعة ما دام حيا  
وقد اسقط كل ذلك بالقضاح فليس لهم له انتهى قال العلامة التنقيح في الكافي  
والقضاح جاز عن دعوى المانع بان اذعي في دار سكنى سنة وصية من  
رب الدار نخذه او اقتره فصاحبه الوارث على شيء جاز لانه جاز اخذ  
العوض عنها بالاجارة فكذا بالقضاح انتهى وانت خبر بما بين يدي من  
الاسيبي في والكافي من الخلفه وعلني في جواز الاجارة روايتا فكينا على  
ثم اعلم ان ما ذكره الاتقان من قوله ثم استحققت فان المدعي يربح



يبذل بل هو اسقاط حقة آخر مخالف لما ذكر في الهداية كما لا يخفى وفي مسبو  
 الامام شمس لاية الترخي ولوان الوارث اشتري منه اخذ منه بعض  
 ما ذكرنا لم يجز لان الشراء لفظ خاص وضع لتخليك مال بمال والموصلي بالخذ  
 لا يملك اخذ منه بعض من الوارث بطريق البيع والابارة وكذلك لا يملك  
 تخليكه من الوارث بخلاف لفظ الصالح الا بيري ان المذبح عليه بعد لا يملك  
 صالح المذبح عليه شي لم يجر به مقرأ حتى اذا استحق عاد اليه راس الذبيحة  
 ولو اشتري منه المذبح صار مقرأ له بالملك حقة لا استحق البذل رجع بالمذبح  
 انتهى **قوله** فمن اعطى له في سهرولة من اخذه **قوله** من كذا به عن المولي **قوله**  
 فمن عني عنه **قوله** فكيف ناله بعضه عنه **قوله** ولا يتوهم لزوم العكس فانه غير  
 لازم ولا هو ملتزم الا بيري ان الصالح عن القتل العمد على اقل من عشرة  
 حاجج وان لم يصح صدق **قوله** لكن قال في المحيط اذا صالحه على وصيف عن دم  
 العمد فهو جائز والاصل في جرح هذه المسائل ان ما صالح مهران النكاح  
 صالح به لا في الصالح عن دم العمد وما لا فلا والوصيف يصح مهران النكاح  
 ويصرف مطلقا الى الوسط فكذا يصح بدلالة الصالح عن دم العمد مطلقا  
 يصرح الى الوسط انتهى والمقصود قوله وما لا فلا فليتأمل فانه فيه في لفظ  
 اخوي لقله عندنا والسمية بصار الى الذمة **قوله** واجواب ان الصالح  
 على ما لا يصح بدلا عند من له الحق **قوله** فيه نوع مصداق **قوله** بل الصالح  
 ليس بال **قوله** وهذا يظهر وجه بطلان الصالح عن الكفالة **قوله** المص وكذا  
 لا يجوز الصالح عن اشتريه الى طريق العامة **قوله** لعل العلامة العنفس في الكافي  
 بخلاف ما لو كان الى طريق غيرنا ند فضا له رجل من الطريق والصالح جائز  
 لان الطريق مملوكة لا يملكها انتهى **قوله** المص لانه حق العامة **قوله** قال في الكافي  
 يبذل قوله لانه حق العامة لان الحق في الشارع لغيره المسلمين انتهى منهم  
 ان الشارع يطلق على طريق العامة مطلق حيث قوبل بغير انفاذ **قوله**

وانما

وانما في ما اذا صالح على مكيل **قوله** هذا معطوف على ما سبق بنائية  
 اسطر تخيلا وهو قوله والاول اما ان يكون منفردا او متضمنا الى الصالح من  
 العمد **قوله** لان الطلبة اذا كانت على طريق غيرنا ند فضا له رجل من اهل  
 الطريق **قوله** بعض من اهل طريق غيرنا ند **قوله** والوطي او ام في جانبها **قوله**  
 فيه بحث فانه لا يكون حراما اذا كان بالقضاء وهو به ان المرأة يجوز ان  
 يعقد ذلك على رأي من قال لا ينفذ القضاء باطنا **قوله** فكان رشوة **قوله** اي  
 رشوة محضه **قوله** فضا له كانه مملوك للمولي وهذا كان له ان يملكه **قوله** الضمير  
 في قوله له راجع الى المولي **قوله** المص وهذا لا يملك المتصرف فيه **قوله**  
 قال في النهاية اي في رقبته بتأويل العوض واجزا انتهى فيه بحث فانه لا  
 فانه الرقبة بها جاز عن النفس **قوله** وهذا اي الصالح كانه شرارة وهو  
 يملك ذلك **قوله** فاشار الشارح الى ان الكلام على التشبيه **قوله** فضا له صا  
 على بدل متوكل يؤخذ به بعد الحق **قوله** يؤخذ به صفة اخوي **قوله** وفي كلام المص  
 نساج لانه وضع المسئلة في النبي وذكر في الدليل المثالي فانه وجوب المثالي  
 صدور و معنى انما هو في المثليات **قوله** وفي الكافي او فقه في الاصل صدر  
 ومعنى اذا الواجب ضمان العبد وان هو مقيد بالمثل كما نطق به النقص  
 واجاب احيوان والنوب في الذمة ممكن في النكاح والذمة انتهى وبه  
 يندفع ما ذكره الشارح فان قوله الشارح فان قوله وجوب المثالي  
 صدور و معنى انما هو في المثليات غير مسلم عليك باننا نملك **باب**  
**الشرع بالصالح** وهو المراد بالشرع بالصالح **قوله** فيه بحث **قوله** المص لم يملك  
 الكميل ما صالح عنه **قوله** اي عن وكل فالعابد الى اسم الموصول محذوف  
 اي ما صالح عليه عن الموكل **قوله** وروى غيره **قوله** بعض الاطلاع **قوله** وهو  
 ان يكون المصالح في المعاشات **قوله** الظاهر ان يقال الصالح في المعاشات  
**قوله** وان كان فيها **قوله** الضمير في قوله فيها راجع الى المعاشات **قوله**

قال في الكافي  
 انما هو في  
 المثليات



ان يكون اصلها في هذه الضمان **اقول** فيه شيء وانظروا ان يقول في هذا  
 الصالح **قوله** صالحي فلانا على الف درهم من دواكل على فلانا **قوله** بعض فلانا الا  
 ولو قال من دواكل عليه لكان العبد عن النفس وانما علم **باب الصالح**  
**في الدين قوله** فيجلى على اننا خير **قوله** بالنصب **قوله** في العكس **قوله**  
 فانما في قوله ولو كانت بالعكس **قوله** ففعل فهو برئ قبل معناه فقبل الحق  
**قوله** فالفعل مجاز عن التزامه في الدين **قوله** ويجوز ان يكون معناه فاذى اليه  
 ذنوبك فذا هو برئ من الباقي فان لم يدفع اليه عذرا خص ما به فاذى اليه  
**قوله** فيكون العود مجاز عن البقاء لكان انا ان مقتضى كلمة فادى العود  
 الاول ويدل عليه ما سبقت في الفرق بين التعليق والتقييد **قوله** حيث ذكره  
 بكلمة المعاصرة وهي على **قوله** اي في المعنى والناظر في اللفظ دخل كلمة على  
 في لا يرد دون الاداء **قوله** والاداء مستحق عليه معناه في كل وقت **قوله**  
 بحري وجوده اي وجود جعل الاداء **قوله** الاول ان يقال المراد وجوده  
 لفظ **قوله** معناه ان حكمه على الشرط لاحد معينين اما لو وجد المعاملة  
 وانما لان مثل هذا الشرط في الصالح متعارف **قوله** فاما هل يمكن ان يكون  
 المعنى انما في بدون الاول والا قرب ان يجعل عطف على قوله تصحى كما تقولون  
**قوله** وان ذكره فهو الوجه انما في **قوله** فان قيل لم يرد في الوجه انما في  
 بالاداء بل بالصالح فلما معناه جعله تساميا بين الاداء فان ذلك مبتدئ  
 على انجاده مع ما يدي فيه بالاداء حكمي فالتساوي **قوله** فان لم يرد في الوجه  
 انما في **قوله** فيه بحث لان الوجه الرابع في بدلي فيه بالاداء فكيف جعل  
 فاما لم يرد به لا يقال جعله تساميا منه بناء على انه لا يتغير اجاب اذا لم يرد  
 به بل بدلي بالاداء لان الوجه انما في ايضا كذلك **نصف في الدين**  
**المشتركة قوله** ان شاء الله تعالى الذي عليه الدين بنصفه **قوله** بعض  
 بنصف الدين **قوله** لا اني يضمن له شريك ربع الدين فانه لا خيار لشريكه

**قوله** ان شاء الله الى ان الاستثناء من قوله فشريك باختيار قال صاحب  
 النهاية والافاق في الاستثناء من قوله فشريك باختيار وانما هو من  
 تقرير الحكم في الاستثناء من قوله ان شاء الله اخذ بنصف النوب فانه قال  
 اذا كان الدين بين شريكين فصالح احد هما بنصيبه على نوب فشريكه باختيار  
 ان شاء الله اخذ منه نصف النوب الا ان يضمن له شريكه ربع الدين وان شاء  
 اتبع غيرك بنصف الدين انتهى فثبت ان في التبرجج وفي الكفاية استثناء  
 من قوله ان شاء الله اخذ نصف نوب فان الشريك اذا اذن له ربع الدين لا يضمن  
 لك كن ولاية الشريك في النوب ويجوز ان يكون من قوله ان شاء الله اتبع  
 الدين عليه بنصفه فان الشريك اذا ضمن له نصف المقدوس لا يضمن له ولاية  
 الرجوع بنصف الدين بل يرجع ربعه والا حسن ان يكون من قوله فشريكه  
 باختيار الا اذا ضمن له شريك ربع الدين في لا يضمن له اجبا والبنية انتهى **قوله**  
 وله حق انما ذكره **قوله** انما هو استعاضة عن التحقيق في الولد والتمرة  
 حقيقة لا حقا **قوله** اجاب بقوله والاستثناء **قوله** فيه تأمل **قوله**  
 واجواب عنه اننا خير البعض فيه **قوله** اختيار الشق ان في ثم الضمير  
 في قوله فيه راجع الى الدين **قوله** فان قيل فقد يجوز ان يرد احداهما بنصفه  
 وذكر الاداء بوجوب التميز **قوله** ويجوز ان يقرر السؤال بان تصحى اجاب  
 عن نصيبه يستلزم تميز الدين في ذمة قبل الاداء وان فكيف تعالى الا  
 بنصفه فاحتمل فليكن في جوابه **قوله** اجيب بان النسبة يقتضيه وجود  
 النصيبين **قوله** ولو اجيب بان الحال قيمة الدين في الذمة ولا يلزم  
 فذلك في صورة الاداء لم يخرج الى ذلك التطويل **قوله** لا يقال لو كانت النسبة  
 امر وجوديا لزم ما ذكرتم **قوله** بعض من اقتضاه وجود النصيبين **قوله** فلما  
 انها مقتضى وجود النصيبين **قوله** على هذا المنع خارج عن قانونه **قوله**  
**قوله** فيتحقق القضاء والاقضاء **قوله** اي القضاء من المرأة والاقضاء



من الشرح **قوله** لان الارش قد يلزم العاقلة لا يفعل صلحا على ما سيجي  
**اقول** رجع المصالح بذلك على العزيم **قوله** اطلاق المصالح يجوز ان يكون  
المراد الاستيفاء بطريق التصالح **قوله** قبل وليس بسد يد **قوله** ان قبل هو اختيار  
تغلا عن الاوضح **فصل في الخارج** **قوله** ووجه تاختير فله وتوسع **قوله** ويجوز ان  
يكون انما خسر لا خسر منه بتركة المبت **قوله** وقد يترك لانها لو كانت  
من النفوذ **قوله** انما يقول بذلك الى حال كون التركة عقارا **قوله** صا لهما  
**قوله** الصنفين في قوله صا لهما راجع الى احدنا **قوله** وهي في مكان طلقها  
في مرضه الى قوله ولم يفسر ذلك في الكتاب **قوله** هذا الى قوله وفيه  
الف دينار ذكره شمس لاية السرخسي في شرح المبسوط واراد بالكتاب  
المبسوط وانما كتب هذا ليلا يوتهم ان المراد بالكتاب الهدية ويعتبر  
على انما رجع بانه يفسر فيه في فله لبعض ثم قوله ولم يفسر ذلك في الكتاب  
يعني لم يفسر محمد في المبسوط **قوله** المص اذا كان في التركة دين على انما  
في دخوله في التصالح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الذين لهم في التصالح بط  
**قوله** قال الكافي اي في الكافي في العين والدين انما الذين فلكونه عليك  
الدين من غير من عليه الدين وانما في العين فلكونه في مبسوط  
شيخ الاسلام وهذه المسئلة برز نقضا على ابا يوسف ومحمد فيما اذا  
اسلم في شعير وزيت حيث قال لا يفتح في حصص الزيت ويغني في حصص  
الشعير ويهنا عند الكافي وهذا انما يخطو في الكافي قبل هذا عند ابي حنيفة  
انما عند ما يفتح العقد صحيحا فيها وآراء الذين وقيل هو قول الكافي والفرق  
لما ان بيع الذين باطل لا فاسد فصا ربيع اخر والفرق بين واحد  
انتهى فظهر ما في الكافي جواب نقض شيخ الاسلام فوا هرزاده فليكن  
ثم ان عبارة المصالح في قوله المص يد على ان يخرجوا المصالح عنه بكسر التام  
صبغة اسم لعل **قوله** المص وفي الوجهين ضرر ببقية الورثة **قوله** قال

هذا هو الوجه في قوله المص يد على ان يخرجوا المصالح عنه بكسر التام  
فانما هو المص يد على ان يخرجوا المصالح عنه بكسر التام  
فانما هو المص يد على ان يخرجوا المصالح عنه بكسر التام

في الكفاية لعدم رجوعهم على الوفاء انتهى بهذا هو الحق لا ما في باب الشرح  
من لزوم النقد بالنسبة في الصورة الثانية اذ لا نسبة عند الشرح فليكن  
**قوله** وفي الوجه الثاني لزوم النقد عليهم **قوله** فيه بحث **قوله** اكثر مما اخذ  
او اقل **قوله** فيه بحث **كتاب المضاربة** **قوله** وفي الاصطلاح دفع المال  
الى من يتصرف فيه **قوله** فيه مساحنة فانها في الاصطلاح هي العقد المخصوص  
**قوله** وركبتها استحقاق الاثبات بدل على ذلك **قوله** لعل المراد الاثبات المستقلة  
**قوله** وحكمها الوكالة عند الدفع والشركة بعد التخرج **قوله** قال صاحب الكافي  
المضارب او لا امين لانه قبض المال باذن مالكه لا على جهة الابدالة والوثيقة  
بمخلاف المقبوض على سوم الشركة لانه قبضه بدلا وبخلاف التوهم لانه قبضه  
وشقة وعند الشروع في العمل وكيل لانه يتصرف له بامر مخرج على يده  
من العهدة على رب المال كوكيل اخر انتهى بهذا يخالف ما في الشرح من انه  
وكيل التدفع فليكن **قوله** ليلا يخالف الكافي **قوله** قد سبق في كتاب الوكالة  
ان الاصل في المضاربة العموم وفي الوكالة الخصوص فليكن في لغة الكافي اجزاء  
واذا لم يفتح كان المشتري للمشتري **قوله** ولا يظهر ان يقال اذا لم يفتح التوكيل  
لم يفتح المضاربة لان عدم صحة اجزاء مستلزم لعدم صحة الكافي **قوله** ثم فسر ذلك  
بقوله فان شرط **قوله** فيه انشارة الى ان انما تفسيره **قوله** قبل والمراد  
بالقدر المشروط ما وراة العشرة **قوله** في القاموس وراه مثله الاخر  
مبنية والوراء ما هو لا مقل وروهم اجوهري ويكون خلف وامام ضد ويؤنس  
انتهى فوا آراءهمنا بعض القدام والمراد بما وراة العشرة ما شرط من التخرج  
لا حد هما من الثلث والنصف اذا العشرة زيادة على ما شرط من الشركة  
في التخرج **قوله** لانه ذلك تغير المشرع **قوله** اي شرط العشرة **قوله** ينفق  
شركة لا اجارة **قوله** يخالف ما سلفه من ان عند المضاربة مشقة على التوكيل  
ولا اجارة فليكن **قوله** وانما في ان رأس المال على استقرا المضارب **قوله**



فيكون مستحقة في قول المص عين مستحقة صفة جرت على غير من يملكه وهو  
من قبيل سبل نعم ولعل هذا أولى **قوله** وهذا التعليل يشير الى ان المضارب  
**قوله** في وجه الاشارة فناء الاخرين فاما **قوله** لان العيني الواحد كذا **قوله** فيه فاما  
**قوله** وكانت صفة العمل محمولة **قوله** فان قيل هذه جهالة لا تفضي الى النزاع  
فينبغي ان يكون مفردة قلنا لعل انما ذلك من حيث جواز ان لا يحصل له من الربح  
الا قدر اجرة الدار والارض فلما وجد الشركة فيه اذ لم يفسد ان اجرة الدار  
او حصة من الترخيم فهذا معنى قوله فيكون حصة العمل محمولة فليكن **قوله** فيجب  
فان هذا الكلام وان كان صحيحا في نفسه لکن لا يناسب هذا المقام لان المعنى  
وغير ذلك من الشروط لا تنافي للمضاربة بل يبقى المضاربة صحيحة وينفذ الشرط  
فليكن **قوله** لان المضاربة تضمنت الامانة اقول والوكالة تامة فاما ليس  
للموذر والوكيل الا بدعي والتوكيل **قوله** بخلاف الموذن لان اتمت بالاذن  
فكأنه جرت العبد بعد ذلك يتصرف بحكم المالكة الاصلية وتلك كانت كانه  
الحجر عبارة عن اسقاطه ثم الموقوف يعقب عيب فليكن كذا فاذن عيبه فليكن  
عليك ما في تقريره لشارح من القصور **قوله** والاجواب عن الباقي سيحوي في  
مواضعها **قوله** منها ما هو من النقص بين اجواب عن البواقي على ما سيحوي فليكن  
**قوله** اجب كلما الى قوله غير ما بها **قوله** الا ظهر فلا يخرج احدهما بالافري  
**قوله** وفي التخصيص في بلد بعينه **قوله** في تخصيصه بالبلد كلام والظاهر هو التعميم  
للسلعة ايضا فان السلعة متغايرة وتكون رغبة الناس الي بعضها اكثر **قوله**  
وغيره **قوله** اي غير مفضل **قوله** كذا كذا **قوله** من كل وجه **قوله** فان اوسع نقدا  
بشئ كان ثمن النسبة **قوله** حكمة كان صفة بشئ واسم كان ضمير راجع اليه  
وقوله ثمن النسبة ضمير كان **قوله** فجعل قوله على ان يعمل شرطا **قوله** شرطا  
فان جعل **قوله** وقوله يعمل به في الكوفة نفس القول هذه مضاربة **قوله**  
ويجوز ان يكون استنباطا بيان **قوله** واما بالواو فلان ما يجوز الا تبذل

انما كان  
فذلك من  
الضرب

به **قوله** اذا كان الواو للعطف كما ذكره المص لا يجوز الا تبذل به وان لم يكن  
فلما يطابق الشرح المزوج فاما **قوله** لان العمل انما يكون بعد الاذنه حال  
الا فذا **قوله** وجعله حالا معذرة خلاف الظاهر **قوله** وفيه نظر لاننا اذا جعلنا  
اجارة راس مال ولا غنفت بالاسم لا سيما في **قوله** وجوابه ان الاستسقاء مقدم  
لان الواو اصل في العادة والحرية والامانة يتبعه وينبغي ان يكون مراد المحل هذا  
**باب المضارب بضارب قال** المص ويبدو ايضا **قوله** فيجب  
والظاهر ان يقال توكيل كذا في شرح الكنتز للعامة انما يكون **قوله** واعترض الى قوله  
واجب باخلاف اجتهاد **قوله** المعترض والمجيب هو لا ينبغي **قوله** والظاهر  
كلامه عدمه **قوله** اي عدم اثباته **قوله** اي عدم اثباته **قوله** ويجوز ان يكون  
الشخص عالما بغيره لمنفعة نفسه **قوله** الظاهر ان انما لمنفعة **قوله**  
**واذا شرط المضارب قال المص** ولعل ذلك انما في ذلك الترخيم **قوله** قال المص  
فليكن بعد رتب المال لان فيه خلاف بعض اصحابنا في بعض اصحاب احمد  
وجه قوله انما في ذلك كلامه سديد فلما يجوز اشتراطه كاشتراط على رتب  
المال انتهى وفيه حجة لانه لا خلاف جواز اشتراطه على المضارب  
او الا اجبني على ان يكون له الثلث **قوله** فيجوز ان يكون احترازا عن انما **قوله**  
فيه فاما **قوله** فانه اذا شرط ذلك لاصحاب **قوله** عدا او خواص المضارب يجوز  
او غير **قوله** في العزل والقسمة **قوله** ثم عاد مسلما كما لو قيل **قوله** قال لاننا في  
فانه اذا رجع التوكيل الى التعداد الوكالة في ظاهر التروا به خلافا لما روي عن محمد  
وقد مر في باب عزل الوكيل **قوله** المص وعلى هذا موت رتب المال وطوقه بعد  
المرور في بيع الوضو **قوله** فيضمير في نحو ما راجع الى الموت على ما قيل  
المكتبة ويجوز ان يرجع الى بيع الوضو على اكتساب الثابت من المضارب اليه  
رفعه **قوله** المص وان لم يكن له ربح لم يلزم الا قضاء لانه لو قيل محض والمضارب  
لا يحل له ان ينفذ ما يشرع به **قوله** منقوض بالكلية فانه ممتنع ويجوز على



ما يتبع به فأنتم لم تملتم المضارب لا يجبر على الانقضاء إذا لم يكن ربحاً وبقائه  
له وكل وعلى هذا ما يلو كالات **فصل في ما يقبل المضارب قوله** أي  
الشيئية والدواب مطلقاً **قوله** أي سواء كان في نوع خاص أو مطلقاً **قوله**  
المقص وان ياذن بعد المضاربة في التجارة **قوله** البضائع آخر لقوله لأنه لا امر  
العام المعروف عطفاً على قوله وهذا كان له أن يشتري **قوله** إذا لم يصرح به  
**قوله** فيه بحث **قوله** فان الكوكل قد يكون أن يكون **قوله** وكذلك يجوز للمضارب  
أن يضارب **قوله** وجعل العقد الفاعل إلى قوله وهو بمنزلة السوقي **قوله** فيه  
بحث **قوله** ما شيا في هواجبه **قوله** أي بنفسه **قوله** وسائر الألوان كالحمرة  
**قوله** وسائر مبتدأ وقوله كالحمرة خبره **قوله** لأن النفع عين قائم  
أن **قوله** تعليل لقوله فهو شريك **قوله** لا يتبين أنه خرج عن كونه خاصاً  
**قوله** هذا ناظر إلى قوله وهذا اندفع ما قبل المضارب **فصل آخر قوله**  
وصول إلى الألف مع بقائه العقد **قوله** أي عقد المضاربة **قوله** فانه لو لم يجعل  
مستوفياً لطلحق الموقل **قوله** يعني حقيقة في الألف المدفوع **قوله**  
بخلاف الكوكل لأنه بمنزلة البايع **قوله** حيث يجري بينهما مبادلة حكمية كالتقاضي  
**كتاب الوديعه قوله** قد ذكرنا الوديعه في الاصطلاح هو التسليم  
على الاحتفظ وذلك يكون بالعقد **قوله** مخالف لما تقدم في الأقرار من أن  
الوديعه قد يكون بغير صفة **قوله** والأمانة أعم من ذلك إلى قوله وإذا كان  
كذلك جاز حمل الأعم على الأخص **قوله** فيه أن الأمانة مباهل للوديعه  
بهذا المعنى لأنها أعم منه بل المراد بالوديعه ما يترك عند المدين **قوله** لأن  
الأدياع استحقاق لا حفظ **قوله** فيه تأمل **قوله** المقص ولا يعتبر بالقسمه  
لأنها من موصيات الشريكة فلا يصلح موصية لها **قوله** فيه تأمل فان النقص  
المعقول هنا جواز الشريكة والعلة إمكان القسمه والقسمه نفسها هي من  
موصيات نفس الشريكة **قوله** لأن أحد هاتين موصيات الآخر هذا تعليل

لقد

لقد ومن هذا القبيل **قوله** لا يقال فاجعل لوديعه فاعلم لا ضابط لعدم  
تفرده **قوله** لعدم تفرده جواب لقوله لا يقال فاجعل **قوله** ضرورة  
ثبتت بقضيه وهو الأمانة بالكلية **قوله** الظاهر أن يقال وهو أمانة **قوله**  
مقبول لأن هذا الفضل **قوله** تأمله السيد جلال **قوله** وإن لم يكن وسائر ما يملك  
لا يقبل وإن سافر بنفسه ضمن **قوله** مخالف لما في غاية البيان **قوله** من ولايته  
في مال الصبي نظرية **قوله** لقوله تعالى ولا تقولوا مال اليتيم آتاهم بهي حسن  
ولو لآلئهم من الحسن ما صار ذلك لها **قوله** لأنه المذكور فيه **قوله** يعني المذكور  
في إجماع الصغار أي حق المدعيون **قوله** يعني ماله **قوله** وفيه نظر لأن الأمانة  
لا تقوم بالتحرف في ماله بالذم إلى من لا يجب عليه ذلك **قوله** تكفل بغيره  
**قوله** لأن المدعيون تقضي بأمانها **قوله** المقص ومن أودع رجلاً وديعه فأودعها  
إذا دفع الحق في بيته فناول لوديعه جاز له كان ضماناً في القياس انتهى  
لأن المودع أقره بأن يحفظه بنفسه ضماناً لا يدفع إلى اجتهاد ثم قال في  
المبسوط وفي الاستحسان لا يكون ضماناً لأن الدفع إلى الغير في هذه الحالة  
من الاحتفظ انتهى والمسئلة المذكورة في كتاب الأمانة في أوائل الوديعه  
**قوله** المقص أن دعوى كل واحد منهما صحيحة لا ضماناً الضد في **قوله** بأن يودعه  
أحد هاتين شرعي المودع به سلفه من الآخر وسلفه له من ثمنه بقضيه ثم  
يودعه أيضاً **قوله** لتعابر الحقين لأن كل واحد منهما يدعي الألف **قوله** على يدعي الألف  
الحقين لأن الأمان يرد باعتبار المال والظان أن تعابر الحقين لتعابر الحقين فلكل منهما  
حق في خمسة على ما قرئ الدعوى لك بمسئله **قوله** يقضي بالألف لا قول أولنا في  
**قوله** في قوله أولنا في بحث **قوله** لا ينفذ أقراره به **قوله** قبلوا ذكر العبد  
**قوله** المقص يبين أن الخلفه عند محمد البناء على أن المودع **قوله** قوله قال جواب  
هل في قوله يحلفه بآلته وقوله بناءً منقول له لقوله قال أو حال من فاعله وأنه علم  
**كتاب العارية** **قوله** المقص وهي تملك المنافع إلى قوله



يقول هو با حصة الانتفاع **القول** كان المناسب ان يقال في الاول هو  
 نذكر كذا خبر وهذا **القول** ويمكن ان يجاب عنها فان هذا التعريف انما غلطي  
 او رسي في الاول في ذكره في بيانه يجعل لبيان المناسبة لا اسند لا **القول**  
 ولا يخفى ان التعريف الغلطي يقبل لا سند لانه لا يكون تصديقا لا تصوريا **القول** وعليه  
 المذكور في الكتاب العارية وعرفنا بانها عقد **القول** انت تعلم في حكم الشيء  
 لا يجعل عليه بالموطاة **القول** كان سائلا من الشكوك **القول** اما من الاول ثم وانما من  
 الاخيرين **القول** فكان قوله الرجوع على ملك المستعير **القول** فيه بحث **القول** فاما فرق  
 اذن بين العارية **القول** اي اعزتك والطعنك **القول** واجاب سائلا ما صرح لكل احد  
 حقيقة **القول** نية تامل فان تخصيص الاول يكونا حركة يوهيم ان اثنائه ليست  
 كذلك فلا يخفى مائة الاشكال **القول** مالا يحكمه مثلهما **القول** الضمير في قوله  
 يحكمه راجع الى ما **القول** لانه قبض مال غيره لنفسه عن استحقاق في قبض **القول**  
 ونحن نعلم ان الكبري كما يظهر بانها تملك **القول** فلان اللفظ الذي يفيد به العارية **القول**  
 فيه بحث **القول** وما وضع لملكك لما منع لا يتعرض للغير حتى يوجب الضمان  
 عند هلكه **القول** لم يتعرض لآبائه وكان المناسب ذلك لا يخفى **القول** وان كان  
 وقت العارية **القول** معطوف على قوله فان لم يوقت فلا ضمان **القول** هو ما كان  
 في ضمن عقد المعاوضة **القول** في باب المضارب يضارب **القول** واذا قلنا  
 في الحال يكون قيمة النقص دينا دين يرجع بهما كما ذكره القدوري **القول** فيه  
 كلام وهو ان القلي ما نقص دينا دين بل نقص في نية ذم غير فيجب ان يرجع بهما  
 كما لا يخفى هذا الاشكال لفاضل المحقق الشهير يعقوب باننا في قولنا ان قوله  
 نية النقص عن اضافة الموصوف الى الصفه اي القيمة المنقوصة فلما اشكال  
**القول** ويجوز ان يتعلق بقول القدوري ويختلفه نية البناء والغرس فراجع  
**القول** المحص لان له نهاية معلومة **القول** قال ابن العزق يقتضيه هذا التعليق ان لا  
 يجوز الرجوع قبل الوقت في الموقته لان له نهاية معلومة ولان الوقت

ويعرف ان قوله  
 في قوله  
 في قوله

منصوص

منصوص عليه هنا وفي الامارة للزعر الوقت ثابت دلالة والنص انوي  
 من الدلالة انتهى واجواب ان الضرر لصاحب البناء والغرس متعين  
 سواء وقت او لا اذ ليس له انما نهاية معلومة فلا يمكن مراعات احق بين مخالف  
 الزرع فليسا ملك **القول** والغرم بانها الغنم **القول** تامل فيه **القول** فيكون عليه نية  
 رده كما ذكرنا **القول** من ان الغرم بالغنم **القول** وفي القياس هو ضمان لانه  
 تخصيص لا رد الى قوله لانه لو ارتفع بالرد الى عياله لما اودعها اياه **القول**  
 وفيه بحث فان هذين التعليقين يتضمنان التنبيه على الفرق بين المتعين  
 والمقيد عليه فلما سبب ذكرهما هنا **القول** فكان اذ ذاك مودعا **القول** بل يكون  
 اذ ذاك متقدما حتى اذا هلك في يده ضمن فكذا اذا تركه في يد الاجنبي ذكر  
 ان يبيع فراجع نعم كونه كالمودع بعد نقضه المدة قول بعض الاصحاب  
 لكن الترجيح للتضمن وهو قول الشرحي واختيار قاضي خان **القول**  
**الامته** **القول** قال الله تعالى في هب لي من الدينك رجحة ولنا **القول** وظ  
 ان الولي ليس مال ولا يملك **القول** المحص ويصح بالاجاب والقبول **القول**  
 قال العلامة الكاشي قوله ويصح بالاجاب وفي حق الموهوب له بالقبول  
 والقبض لان الامته عقد تبرع فقيم بالمعترع فصار هو عندنا بمنزلة الموهوب  
 والوصية وكان الموهوب له لا يملكه الا بالقبول والقبض وشرة ذلك  
 فيمن حلف لا يهب فوهب ولم يقبل الموهوب له كين او حلف على  
 ان يهب فلما فوهبه ولم يقبل اخذنا انتهى ولا يذهب عليك عدم  
 سيطرة الشرع للمعروض **القول** المحص وهو تسليم فلما يصح **القول**  
 قال الكاشي لا يقال ان الملك يقع على وجه لا يوجب التسليم لانه لا يبيع  
 اذ فائدة الملك للمكت من التفرقات وهذا انما يكون اذا كان سبيل من  
 قبضه انتهى وفيه بحث **القول** فقوله في الامته متعلق بقوله ان القبض لا  
 بقوله القبول **القول** ولا ادرى ما المانع من تعلقه بالقبول فان التعلق

سنة وبيت ونحوه الى بعض موقوف الدار الحجاز

بريحيه



لا يستلزم الاجاب التام قال العلامة الكاكي وصاحب النهاية قوله في  
الامنة متعلق بالقبض لا بالقبول اي القبض في الامنة بمنزلة القبول في  
البيع وبه صرح في المبسوط و اشار اليه في الابيضاح انتهى ليس فيما قاله  
ما يدل على استقامة المعنى اذا تعلق بالقبول **قوله** وفيه بحث الاول لو كان  
القبض بمنزلة القبول لما صح الامر بالقبض بعد المجلس كالبيع **قوله** فيه نوع  
ركاكة **قوله** واجب عن الاول بان الاجاب من ابايع نظر العقد **قوله**  
ولذلك الوصف لا يبيع فباع ولم يقبل لم يشترى لا بحيث **قوله** وفي الامنة  
وحده عقد تام وهو يتوقف على ما رواه **قوله** يمكن او يقع في هذه النسخة  
موافقا في سائر الشروح وفيه بحث فانه لو صح ما ذكره في ان القبول بعد  
المجلس باعرا لو اهب و ايضا هذا الكلام يناقض ما تقدم من النص من ان  
عقد والعقد يقع بالاجاب والقبول واما قضية الخلاف فاعرف ما سهل لكون  
بناء على الوصف وعلى الاول بان يقال في اجواب القبض بمنزلة القبول  
وليس به حقيقة فبالنظر الى كونه بمنزلة جواز القبض في المجلس بلا اذن  
الواهب وبالنظر الى التعاير حقيقة صحح الامر بالقبض بعد المجلس انما  
لا يخطا لثبته عن القبول فقام في وقوعه في بعض النسخ وجد عقد تام فلما  
يورد عليه هذا البحث نعم لا يرد على ما في الشروح الاخر فتدبر **قوله** وعن الاش  
باننا لانم ان مقصود ابايع **قوله** ولو سلم ان المقصود ذلك فبالقبول يتم  
المقصود ويحصل الملك للمشتري ولا يتوقف على القبض حتى يرد ما ذكره  
واما حق الاستدراك فلو كان البيع قبل نقد الغنى كما لم يرد فان قيل صح  
الرجوع ثابت في الامنة ايضا فلما جاز ذلك كون الاجاب تسليطا فلما  
ذلك في الامنة ايضا فلما جاز ذلك كون الاجاب تسليطا فلما ذلك في الامنة  
ليس بكني الا يري الى مواعظ الرجوع في الامنة بخلاف البيع فقام **قوله**  
لو قد تقدم لنا القول **قوله** في اوائل العارية **قوله** المص اما الاول فلان

الاطعام اذا اضيف الي ما يطعم عينه يرد به ملكك العين **قوله** في التلويح  
والاضابط انه اذا ذكر المفعول فهو للملك وان لم يذكر ما جاز انتهى وعلى مراد  
من الاضافة اليه ما يطعم عينه ما ذكر في التلويح من جعله مفعولا ثانيا فلا يرد  
ما ورد المولى يعقوب بانما في حواشي شرح الوفاة **قوله** لان اكل هو لا يرد  
حقيقة يعني انه يرد **قوله** ضمير انه راجع الى اكل **قوله** لما اشترنا البه **قوله**  
جواب لقوله لا يقال بهذا يناقض ما تقدم **قوله** والفرق بينهما ان قوله  
سكني اسم فاعل لا يقع تفسير الاسم آخر بخلاف قوله تسكنها كونه فعلا **قوله**  
لا يقال له نظا بكثرة من جعلها يمل او لكم على تجارة تخيلكم من عذاب البهم  
تؤمنون بانته الثانية لانه تبين لا تفسير بينهما فرق **قوله** وقيل لان قوله  
تسكنها فعلا لما طلب فلا يصلح تفسير القول المتكلم **قوله** وفيه بحث ومما لفت  
ما سبق من المص في كتاب المضاربة **قوله** اما ان يجعل القصة او لا الى قوله  
فانما في كالعبد والحيوان وما يبيت الضمير والاول كالدار **قوله** فقول  
فانما في ناظر الى قوله او لا والاول ناظر لقوله ان يجعل القصة **قوله** وتصح  
ما ذكره **قوله** اراد به قوله ومعناه هبة مشاع لا يجعل القصة اخى ويجوز ان يكون  
المراد ما لا يتم شرعا **قوله** المص لان المشاع قابل حكمه وهو الملك **قوله**  
فان قيل نحن لا نعارض في كون المشاع على العقد فلما ساس لهذا الكلام هنا  
علما يظهر توجهه بادي في **قوله** وبان اوصى لرجلين بالالف درهم **قوله** معطوف  
على قوله بان دفع الف درهم **قوله** اجب بان المرضي منه ليس القصة ولا ما  
يستلزمها لجواز ان يكون راضيا بالملك انما في قوله وهو لا يتحقق بدون مؤنة  
القصة **قوله** وفيه بحث فانه يعلم انه اذا اطلب شركة القصة لا منفعة باقوة  
على ان لا يرضى عنها هبة ولا يضمنه المؤنة فليقل **قوله** فان قيل لزمه المماثلة  
وفي الاجابة التزام ما لم يلتزم **قوله** فان الاقدام على عقد الامنة التزام **قوله**  
واجواب بخصيصه بذلك **قوله** اشارة بقوله بذلك الى قوله يعود الى آخره



**قوله** لا في ذلك بالاطلاق **قوله** بعض ليس ذلك حكم العقد بخلاف القسمة فانها  
من احكام الملك الذي هو حكم العقد بخلاف القسمة فانها من احكام الملك  
الذي هو حكم العقد **قوله** فان قيل القبض في التفرق منصوص عليه **قوله**  
فيه ان لا يتم كون القبض منصوصا عليه في التفرق وقوله صلعم يد بيد عليا  
ولزوم القبض لضرورة التعيين عليه ما حقه المص في باب الترويض **قوله**  
وفي التفرق بقائه في ملكه **قوله** فيه بحث **قوله** المص ولو وهب لشريكه لا يكون  
**قوله** قال الترافع في شرح الوصية انما يقع كونه هبة كما يجوز بيعه ولا فرق بين  
المنقسم وغير المنقسم ولا بين ان يهب من الشريك او غيره وبه قال مالك  
واحد وعندنا جيفة لا تصح هبة المنقسم من غير الشريك وبالفتح قال  
لو وهب لشيء المنقسم من اثنين لم يصح ايضا انتهى في قوله وعندنا جيفة  
انما بحث لا يخفى **قوله** المص وبه التلخيص في الفروع **قوله** قال صاحب التمهيد  
اقول في البيع ان النوي في التمر لا يكون بيعه وان اخبره وسلم الا ان  
يجردا ببيعها بيا للشك في وجوده التلخيص في الفروع كذلك ينبغي ان لا يصح  
هبة وان سلم بيعه انتهى قال المولي الشيرازي في شرحه والفرق ظاهر هذا الوجه  
بالفعل كاف في الهبة وان لم يتعين به بخلاف البيع لانه عقد معاوضة والهبة  
عقد تبرع ويشترط في الفقه والبيع القدرة على تسليم دون الهبة والتبرع  
بعد هذا واضح **قوله** لا يحتاج الى قبض **قوله** كناية عن الملك **قوله** لا يتلفا ما لم ينفق  
**قوله** ووجود المتقضي وهو ظن بغيره ما بحث والظاهر ان يقال لو وجد  
الشرط وهو القبض **قوله** او بيع فاسد **قوله** لا اذن ابا بيع فلا بد ان المتقضي  
في البيع الفاسد يكون ملكا للقبض عليه ما سيجي بعدا سطر وكيف يصح هبة  
**قوله** قبل اطلاق **قوله** انما يكون هو صاحب الهبة **قوله** العلم بان العقد الصحيح  
مثلا لا ب في اكثر الاقوال **قوله** فانه مشهور ان العقد الصحيح كالا ب انما في ربح  
ما قبل **قوله** وكذا اذا كان في حجر اجنبي **قوله** كالقسط **قوله** وجب ان لا يكون اجنبا

كلف

**قوله** كذا معتبر وهذا عليك بقبض الاب ايضا **قوله** فان جواب ان  
عمله الى قوله وهذا لم يعتبر في المنزلة **قوله** بعض لم يعتبر عمله في المنزلة **قوله**  
قال صاحب النهاية الى قوله ليست رواية اخرى في بيع قوله في الصحيح  
اصرازا عنها **قوله** قال الامام جلال الدين ايجازي من مشايخنا من سوي  
بين الزوج وبين الاجنبي والام والجد والاف في انه يجوز قبضه لانه من  
الصغير مع كونه الصغير في عياله وان كان الاب حاضرا في الزوج ونهم  
من فرق الى ان ما ذكره في قوله ليست رواية اخرى في بحث **قوله** وهذا انما  
من جانب الملك **قوله** لو كان تورا ليل ما قرره الشارح الفاضل قوله المص  
يكون ان الملك كذلك والظن من مسان المص ان كلا التلخيص استدل لال من  
جانب التملك **قوله** فان كان الاول لم يجز بلا خلاف سواء كان التفصيل بالتفصيل  
كقوله وهبت لك ثلثة شخص ووهبت لك ثلثة لافرا او بالتساوي كقوله  
شخص وهبت لك نصفه ولا فرق كذلك ولم يذكره في الكتاب **قوله** قوله  
شخص متعلق بقوله كقوله وقوله لاف متعلق ايضا له والمعنى كقوله شخص  
وهبت لك ثلثة خود وقوله وهبت لك ثلثة وقوله التفصيل بالاضاد  
المعنى وقوله التفصيل بالاضاد المعنى وقوله او بالنسبة معطوف على قوله  
بالتفصيل والصغير في قوله ولم يذكره راجع الى الاول في قوله فان كان  
الاول لم يجز بلا خلاف **قوله** وليس بظ **قوله** اي ما ذكره صاحب النهاية  
**قوله** لانه المص عطف **قوله** ظاهر الترتيب **قوله** على التفصيل بعد الاجال **قوله**  
فان قيل مم وما امانع من العطف على قوله ولو وهب اخي فلنا اتحاد  
التعليل اي تعليل الماخلة والمساواة فتا **قوله** وعلى صورته بالتساوي  
**قوله** انما متعلق بالضمير في قوله صورته **قوله** وهذا التوجيه يظهر خلافا قيل  
**قوله** انما صاحب النهاية **قوله** فانه لا يستدل **قوله** هذا انما في قوله  
وهذا التوجيه يظهر خلافا ما قيل اخ **قوله** خلا انه يسوي فيما لم يوا **قوله** يعني

كلف



يستوي في الترتيب اى اواة **باب الرجوع عن التوبة** **قوله** وهذا الباب  
 لبيان **قوله** فيه بحث **قوله** فاعلم **قوله** مر على اجواز **قوله** وخرج بالانكسار  
 في قوله وهب واجنبى الزوجان **قوله** فيه انه لو فتح ما ذكره يخرج المهران وكل  
 رجل وامرأة هب احدهما لا فاعلى الوجه احالة فوجه القيد انما في الذي لا يند  
 منه فان النساء قد خلوه في اثنان ملكا ملكة بالتبعية على ما علم **قوله** احد  
 وسكن اليه **قوله** لا بد من هذا القيد والا لا يكون رجوعا بل انشا عا ولا خلاف  
 في جوازه **قوله** وانما لم يفر من موافق الرجوع شيء حال عقد التوبة **قوله** فيه  
 شيء **قوله** والعقد لا ينقض ما يصادره **قوله** من الذي اذبح الا انقضاه **قوله**  
 اى على انشا ففى **قوله** انما انشا اى على اصل انشا ففى **قوله** فان من اصله  
**قوله** بل انما انما انشا اى على اصل الرجوع **قوله** ولما قوله وم الوهاب  
 اى لا يمتنع **قوله** ولك ان تتأمل في حقيقة الوهاب التسليم فان الثابت  
 للموهاب له حقيقة الملك وللواهب حق التملك بالانقضاه او انقضاه  
 مكلف يكون انما في الحق من الاول انما انشا اى على حقيقة باعتبار ان الوهاب  
 حق التملك بالملك انما لم **قوله** ولا حق لغيره قبل التسليم **قوله** فيه بحث لان  
 للموهاب له حق القبض للتملك في المجلس عندنا على ما مر **قوله** ولانه لو كان  
 كذلك بخلاف قوله ما لم يثبت منها عن الفائدة **قوله** هذا يخرج الى القول  
 بمفهوم الغاية وقوله انشا **قوله** لان العادة الظاهرة ان الانسان  
 يهدي الى من فوته بصدقة بخاتمة **قوله** انما انشا اى على مفهوم من هذا التفسير خلاف  
 الذي جئت خصص التصديق بالاحتساب بين والمذعن كان اعظم **قوله**  
 وان لم يكن رجوعا في احكام **قوله** بل شرأه **قوله** وهذا الاستصحاب لا يخرج **قوله**  
 فيه بحث **قوله** بل قوله سلم في حديث آخر **قوله** الاظهر في رواية اخرى  
**قوله** هذا النوع من الزيادة التسلية فكان حقها التقديم **قوله** انما انما انشا  
 سرد اصول الموانع ثم الترتيب على الترتيب وتأخير التعويض لانه كثر

التمثيل

التفضيل **قوله** لا يمنع الرجوع في غير ما **قوله** ليس في محله **قوله** ولان ان يحصر  
 الرجوع لم **قوله** معطوف على قوله ان يساوي الموهاب **قوله** انما انشا  
 اخلق والصلح **قوله** قال في الكافي عن دم المهر وانما فدية به يستقيم مع الاستطاعة  
 لكنه يشترط فيه **قوله** يعنى يشترط في الرجوع **قوله** لاننا نعلم ببقائه ان قصد الوهاب  
 من هبته لم يكن ذلك **قوله** بما منع هذا التبعين اخذ الوهاب عوضا عن هبته  
**قوله** فلا يحصل به **قوله** فيه بحث **قوله** ولما انما انشا اى على اصل انشا ففى **قوله** فان من اصله  
 من لا يتبدل وما يصح **قوله** وكذا في بيع العرض وجوابه بان المراد ان  
 الباقى فيما ليس من المبادلات غير متبدل فاما **قوله** ولان ما يصح ان يكون  
 عوضا عن الكل في الاثبات **قوله** فيه بحث فان احد الوجهين لا يتغير وجها  
 الا بالاصطحة الاخر وقد وقع في نسخة مفقودة على انشا **قوله** ولما انما انشا  
 يصح ان يكون عوضا عن الكل من الاثبات **قوله** يصح ان يكون عوضا عن الكل من الاثبات  
 يصح ان يكون عوضا عنه في البقاى بالاحتفاظ اذ به ظهر **قوله** فلم يعلم نفع  
 في ايجاب حكمه **قوله** فيه تسامح لان الرجوع ليس من حكمه والمراد في ايجاب  
 ما هو حكمه **قوله** كونهما تبرعا لم ينفذ حكمهما ما لم ينضم اليها القبض **قوله** منقوض  
 بشئ بيع ابا قلاء واجوز والوزن في عشرة فانه لا يجوز عندنا ان  
 ينفذ حكمه عندنا بلا انضمام فنية **قوله** وفيه نظر تقدم غيرت **قوله** يعنى ان خلاف  
 انشا ففى مما ذكره يبين احكام التقديم على ما لم يتحقق بعد والحلص حكمه على  
 اختلاف الضمان به رضي الله عنه ان يثبت **قوله** او انشا بعبا بل هو اولى بليا  
 بخلاف ادعاء اصحابنا الاجماع على جواز الرجوع من الضمان به رضي الله عنه **قوله** لانه  
 يثبت بخلاف القياس **قوله** فيه بحث لاننا عندنا بكون ما ثبت بالقبض على خلاف  
 القياس **قوله** قال في المغرب الوهاب بالمد فطاه وانما هو الوهاب وهو فطاه  
 لان هذا المقصود التماهي ليس بخطاه وتخطئه ما ليس بخطاه **قوله** قال مولانا  
 ابايوس وهذا فطاه عظيم لان الوهاب على وزن انما لم يسكنوا اليها ومنه شك

التمثيل







في الاجارات انما المنفعة فانها تصالح ان يكون اجرة اذا اختلف اجتناب ولا يصح  
 ثمة انتهى وهذه العبارة احسن من عبارة المصنف **قوله** كالحيوان والشيء مثلاً **قوله**  
 قال في المحيط البركاني في الفصل الاول من كتاب الاجارات واذا كانت الاجرة  
 عوضاً او ثباتاً بشرط فيه جميع شرائط السلم وفي هذا الكلام اذا كانت الاجرة عيناً  
 فاعلامه بالاشارة واذا كانت الاجرة حيواناً لا يجوز ان اذا كان عيناً انتهى وانما  
 يعين بالثبات ما ليس له مثل كما علم من تقرير الشارح **قوله** ويمكن ان يجاب عن  
 بان الثمن مشروط بكونه مما يجب في الذمة **قوله** فيلزم خلق البيع عن الثمن فيها اذا  
 بيع الضرر بالضرر لا يجب العقار في الذمة كما لا يخفى **باب الاجرة متى**  
**يستحق قوله** وجب انفراداً **قوله** اي انفراداً الخ لانه قال المصنف في الوفاة  
 ولا يجب الاجرة بالعقد بل بتجديدها انتهى قال صدر الشريعة في شرحه فانما المستأجر  
 اذا عمل الاجرة فالتجديدها الاجرة الواجبة بمعنى انه لا يكون له حق الاسترداد وانتهى  
 وفي الاصل الثاني من اجارات المحيط البركاني يجب ان يكون ان كان الاجرة  
 لا ملك بنفس العقد ولا يجب الفاء كما لا يبعد استيفاء المنفعة اذا لم يشترط  
 التعجيل في الاجرة سواء كانت الاجرة عيناً او ديباً هكذا ذكر محمد في اجماع  
 وفي كتاب الخيارات وذكر في الاجارات ان الاجرة اذا كانت عيناً لا ملك بنفس  
 العقد واذا كانت ديباً ملك بنفس العقد فيكون بمنزلة الدية من الخويل  
 عامة المستأجر على ان الفسخ ما ذكر في اجماع والخير قول آخر انتهى **قوله**  
 فان قلت فاذا لم يستلزم ثمن التملك كان اعم منه **قوله** انظر ان مراده ان يوسع  
 من وجه لوجود ثمن التملك بدون ثمن وجوب التسليم في العين المستأجرة  
 بلا شرط التعجيل فانها واجبة التسليم ولا ملك كما لا يخفى **قوله** ليس يجازي شايخ  
**قوله** الشيوخ لا يمتنع **قوله** لعدم دلالة الاعم عليه اهلاً **قوله** ان ارادته لا يملك  
 عليه بنفسه ثم ولا ينفيد وان ارادته لا يملك بقرينة ثم وان ثبت فراجع  
 كتب علم البيان خصوصاً المقتضى وشروطه **قوله** وهو يستلزم ثمن التملك

لا محالة **قوله** ثم فان في صورة التعجيل يوجد الملك بلا وجوب **قوله** وقال في  
 عليك بنفس العقد وانما يمكن محل اختلاف مستنداً **قوله** ولك ان تقول ان كتاب  
 المجاز في موضع واحد هو ان كتابه في ثلثة مواضع ويحصل انما في محل اختلاف  
 ايضا فان المراد بنفس العقد العقد الخالي عن المعاني الثلاثة وبسليم العين  
 المستأجرة الى المستأجر يجب السلم الاجرة للموجود عند الشافعي فليكن مثلاً وفي شرط  
 كما هو للفقهاء اعلم ان الاجرة اذا كانت في الذمة في انما ان شرطتها في حصول  
 او التعجيل كانت مؤجلة او ممتدة وان يشترط فيها التعجيل كانت معلقة وان  
 اطلق فذكر ما تجلت ايضا وملك جميعها المكسرة بنفس العقد واستحق  
 استيفاء ما اذا سلم العين الى المستأجر لانه عوض في معاوضة بتعجيل شرط  
 التعجيل فتعجيل عند اطلاق كالمثل انتهى **قوله** لوجود المقتضى وانقضاء المانع **قوله**  
 ثم فان انتفاء الوجود حقيقة مانع عنه **قوله** وافادة الملك من لوازم الوجود  
 عند العقد **قوله** ان اراد من لوازم الوجود حقيقة ثم ولا ينفيد وان اراد من  
 لوازم الوجود فغير متمم **قوله** فان تعجيل البذل واشترطه لاي لغة **قوله** فيمكن  
 وكيف لا يملكه وقضيتها المساواة وظاهر ان شرط التعجيل قبل ثبوت الملك  
 في البذل الاخر ثبوت المساواة نعم مطابق شرط التعجيل لا ينافيها ولكن ذلك  
 لا ينفيد فليكن مثلاً من حيث المعاوضة **قوله** كما في البيع **قوله** لان العقد سبب الخ  
**قوله** قال صاحب البديع ولان الالباب لا يصح انما بالقول فاذا قبل المستأجر  
 فقد قصد صحة تصرفه ولا حجة انما بالملك فثبت الملك مقتضى تصرفه  
 له كما في قول الترمذي لغيره اعني عبدك يعني باللف درهم فقال عفت انتهى وفيه  
 بحث فانه لا يتوقف على القبول كما مر في اواخر المتن انما ان يرد بالقول  
 مع عدم البهر **قوله** فظهر لا نقاد في حقيقة **قوله** ان اراد الانتفاء في حق الحكم  
 فليس بمقتضى حق الحكم باجماع علماءنا وان اراد غيرهم فليبين على انه مخالف  
 لما سبق في كتاب الاقراء من ان قوله انه متى اقر بالمال الذي يملكه **قوله**



ويصح الابطال ولو جوده بعد التنبؤ **قوله** كما لا يرد عن القضاة بعد اخرج **قوله**  
وانما يقع ليست كذلك **قوله** هذا مما لا بد عليه من دليل وفي البرزانية كذا رتبة  
سماة بغير غيرها من كونه اليه مكنة ذكر في الكتاب انه يكون وذكر شيخ الاسلام  
تفسيره بان يوافق الجاهل عنها اليه مكنة فانه لا يكون لانه محمول بل تفسيره ضمن  
يقبل كذا في المحل وقد قال مستأجر اعلن على رتبة على اهل اليه مكنة او  
على اهل اليه مكنة او اعلن هذه المحل فيكون العقد عليه في الذمة ونفسه يكون  
للعرف انتهى وسجي من المص في آخر هذا الباب ان السخى على في ذمة  
فراجه الا انه ذكر في الكواشي اجلاية دليل على ان المنفعة لا يكون دنيا فانه  
قال ان الذين محله الذمة وهو لا يلتزم المنفعة في الذمة انتهى فانه لم يبق  
وقال الامام الزليخ واما جاز الاستيجار بالذين لان العقد لم ينفذ في حق  
المنفعة فلم يفر المنفعة دنيا في ذمة فلما يجب بدلا ايضا عند نقاد العقد  
فيها وهو زمان حدونها بل نصير في مقبوضة فلا يكون دنيا بدني اصلا انتهى  
فما لم في جميع ما ذكر **قوله** فاقبض مستأجر باجارة صحيحة ما استأجر ولم  
يخرج عن استيفاء المنفعة في المدة في المكان الذي وقع العقد فيه **قوله**  
لعل الاصول ان يقول في مكان اضيف اليه العقد فانه اذا استأجر رتبة  
غيره فاد على ان يكرها في غير ادوا مسكها فيه سخي الاجرة بخلاف ما اذا اسكها  
واسكها في غير فاد الذي هو محل العقد وفي المحيط البر في بشرط التمكن  
من الاستيفاء في المدة التي ورد عليها العقد وفي المكان الذي اضيف اليه  
العقد فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء اصلا ويمكن من الاستيفاء في المدة  
في غير المكان الذي اضيف اليه العقد ويمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه  
العقد خارج المدة لا يجب حقه ان من استأجر رتبة بوجاهل الكوكب  
فجبرها استأجر في منزله ولم يكرها حتى يفي اليوم فان استأجر بالكر  
في المحرك عليه الاجر فيمكنه من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد

وان استأجر بالكر كوكب خارج المحرك في مكان معلوم لا يجب الاجر اذا جبرها  
في المحرك لم يتمكن من استيفاء المنافع في المكان الذي اضيف اليه العقد فان ذهب  
بالذاتة اليه ذلك المكان في اليوم ولم يكرها يجب الاجر فيمكنه من الاستيفاء في المكان  
الذي اضيف اليه العقد في المدة وان ذهب اليه ذلك المكان خارج المحرك يفتي  
اليوم بالذاتة ولم يكرها لا يجب الاجر **قوله** ولم يستوفها وجب الاجر **قوله**  
واذا استوفها وجب بالطريق الاولى **قوله** مثله ان يستأجر رتبة اليه الكوفة في  
هذا اليوم وذهب اليها بعد مضي اليوم **قوله** وفيه بحث فان الظالم المطابق  
سابق كلامه ان يقول وسلمها بعد مضي اليوم فذهب اليها من استأجر رتبة  
في غير فاد اليه الكوفة فسلمها المور واسكها استأجر في فاد **قوله** وكلمتها  
في غير فاد وان لم يكن العقد فاسكها ولم يذهب اليه الكوفة لا يجب الاجر  
ايضا **قوله** اخذ دلالة الحال والعرف **قوله** يفي دلالة الحال ودلالة العرف  
**قوله** وعلى ان الاكراه والغصب فاما يفتان عن الانتفاع فاقصر عن ذكر ذلك  
اعندا عليها **قوله** وفيه بحث فان صورة الغصب مذكورة في كلام المص **قوله**  
فانه اذا بيع سلعته بثلث قبل المشتري او دفع الثمن اول او اذ ابيع سلعته بسلعة  
او ثمن بثلث قبلها سلمها كما سبق في باب خيار الشرط وهذا القول من  
الشارح لعله هو واجه فاعكس ما ذكره كيف وهو مخالف لما اسلفه نفسه  
في اول هذا الباب قال في الثاني فسلم سلمه لا يجب تسليم شيء من الاجرة  
كما في البيع فانه لا يتدبر وجوب تسليم المبيع على تسليم الثمن بل لم يفتي  
حبس حكمة المبيع ما بقي شيء من الثمن انتهى فليكن **قوله** ولا كذلك العمل لانه  
يتسلم من اجباط شيئا **قوله** ما لا يفي من ان يكون المقيس عليه الصورة التي تسلم  
صاحب الثوب من اجباط بعضه **قوله** وجوب **قوله** يفي في الذمة **قوله** ان ان  
المطالبة في كل ساعة نفقة اليه ان لا يفرغ غير ما نفق عليه **قوله** واما ايضا  
او كل ساعة منفعة بل متقدر **قوله** فان المستأجر لم يتمكن من الانتفاع اخرج



**قوله** فيه منع قوله فقد زنا بما ذكرنا **قوله** منع قد زنا ما سمي **قوله** قال في النهاية  
 هذا وقع في الحاشية روايات الكتب التي قبله ثم قال ولكن نقل من التجديد  
**قوله** ورواية تحفة الفقهاء يوافق ما ذكره المصنف ايضا حيث قال وعلى هذا الخط  
 يخط في منزله فمحصانا فان فاطمته لم يكن له اولا لان هذا العمل لا ينتفع به  
 فاذا فرغ منه ثم هلك فله الاجرة لانه صار مسلما للعمل عند انتهى **قوله** واري ان  
 ذلك انما يكون اذا عين لكل جرة واحدة معلومة **قوله** فيه بحث **قوله** ومع يصير  
 كل جرة بمنزلة ثوب على حدة باجرة معلومة **قوله** ووجه الفرق على هذا  
 بين ذلك وبين ما اذا فاطم في غير بيت المتزوج انما اذا فاطم في بيته يوجد  
 التسليم اذا فرغ من عمل ذلك البعض فيستوجب الاجرة بخلاف ما اذا فاطم في  
 غيره وفيه بحث فان استجاب الاجر بالفراغ لا بالتسليم وهو باطل فانه لو  
 هلك قبل التسليم لاستوجب **قوله** المصنف ومن استأجر حيازا فخير له  
 في بيته فغيره من رقيق بدرهم **قوله** في مبسوط الشرح فحينئذ وكذلك انما  
 يستأجر اجنبا فخير له في بيته فغيره معلوم ما باجر معلوم فخير ثم سرق فله الاجرة  
 فانما وان سرق قبل ان يفرغ فله من الاجرة ما عاقل وان كان يخبز في بيت  
 اجنبا لم يكن له من الاجرة شي ولا ضمان عليه فيما سرق في قول الجمهور لانه اصب  
 مشترك فلا يضمن ما هلك في يده بغير فعله انتهى فغني عن الفقه ما ذكره المصنف فثبت  
 لها وثان على ذلك فانه يجوز ان يقال انما اذا سرق قبل ان يفرغ ما اذا اجنبا  
 بعض الدقيق كمنصف مثلا فانما لم يخبز البعض **قوله** الاخر **قوله** اهدى انما اصب  
 المشترك لا يثبت الاجرة حتى يفرغ من عمل **قوله** اجماع اجهل مشترك وسحق  
 الاجرة قبل الفراغ من عمله انما ان يجعل قطع كل مرحلة على عمله حدة **قوله** وما  
 سمي فيه مستأجر على العمل فكان اجبر مشترك **قوله** انما اذا استأجر حيازا او ما  
 يخبز له في بيته فانه اجبر **قوله** يستوجب الاجر بتسليم نفسه ولا يتوقف على  
 الفراغ من العمل **قوله** المصنف فان افرغ ثم اصرق من غير فعله فله الاجرة

اول

**قوله** في الوقاية وان اصرق بعد ما اخرج فله الاجرة قبله لا ولا غرم لها  
 وقال صدر الشريعة اي في الاصرق قبل الاخراج ومبدأ الاخراج وقال صاحب  
 الدرر والعز فيه بحث انما اولا فانه مخالف لما في شرح الهداية انه فيما  
 قبل الاخراج غرامة قال في غاية البيان انما قيد بعدم الضمان في صورة الاصرق  
 بعد الاخراج من التفرقة لانه اذا اصرق قبل الاخراج فعليه الضمان في قول اصحابنا  
 جميعا وانما يانما فانه مخالف للقاعدة المقررة انما في ذكر ما من انما لا يجزئ مشترك  
 ما خلف بعله انتهى **قوله** المصنف لانه مضمون عليه **قوله** تعليل لقوله يضمن بل لا يضمن  
 تعليله بالمفعول **قوله** المصنف الا يري انه ينتفع به **قوله** فيه اشارة الى الجواب عن  
 انما في بعض ان الحرف مشترك فكما انه قد يتولد له فقد ينقل من موضع العمل قبل  
 ان يشرع وفي القاموس التشرح تفضل اللبس **نص** ومن اجره طاهرا **قوله**  
 والمرا دة اذا كانا معلومين **قوله** في التزانية وان لم يكونا معلومين فلا جارة  
 فائدة وفي الدرر والعز وان لم يكن عليه معلومين فله كل الاجرة فانما فانه  
 لا في الفقه كما يستفهم به الدرر من الآتي من الغاية **باب ما يجوز من الاجرة**  
**وما يكون ضللا فانها** **قوله** قوله باب ما يجوز من الاجرة ينتفع  
 وجه انما خير لانه التفصيل بعد الاجال فليست على **قوله** ويجوز استيجار الدرر ولو  
**قوله** في الفصل الحادي عشر من اجارة المحيط البركة في قناتوي الى اللبس  
 اذا اجرت المرأة درهما من زوجها وسكنها جميعا فلا اجرة لها قال وهو بمنزلة استيجار  
 الطبخ او خبز تركل اذ كان في البيت انما التسليم شرط لصحة الاجارة ولو  
 الاجرة وسكنها معه منع التسليم واحكم ثم والعلة مردودة وانما على استيجار  
 الطبخ او خبز لا يصح لان الطبخ او خبز مستحق عليها وبان ان لم يكن مستحقا عليها  
 حكم انما سكان الزوج في منزلها غير مستحق عليها لا وبان ولا حكم وقوله بان  
 سكنها مع الزوج منع فلان لا يمنع لانها تابعة للزوج ومن السكنى في الفصل في البتة  
**قوله** لانه **قوله** حال من الدرر والى كائنتين مدونة في لانه **قوله** ولانه

هذا هو  
 الذي مر  
 في  
 الفصل  
 الحادي  
 عشر



لا يتفاوت **أقول** الظاهر وأنه لا يتفاوت **قوله** جواب عما عني ان يقال سلمنا  
 ان السكينة متعارف لكن قد يتفاوت السكان فلما بدى من بيانه **قوله**  
 لا محاسن لهذا السؤال بالمقام اذا الكلام في عدم وجوب بيان ما عني  
 فيها لا في بيان من يمكن **قوله** لا اتحاد المناط وهو الضرر بالبناء **قوله**  
 فيه رد على الاتفاقية ولكن في ههنا كلام وهو ان اتحاد المناط لا يفي في  
 الدلالة لوجوده في القياس ايضا بل لا بد من ذلك ان يدرك باللفظة  
 فتأمل هل يوجد ذلك **هنا** **قوله** المحض ويجوز استيجار الاراضي للزراعة  
 لانه منفعة مقصودة معهوده فيها **قوله** اتفاقا قال ذلك لان كون المنفعة  
 مقصودة بعد استيفائها بعقد الاجارة ويجري بها اتفاقا بل بين  
 الناس من شرائط صحة الاجارة قال في الهداية في تعليل هذا الاشتراط  
 لانها عقد شرع بخلاف القياس لما جاز الناس ولا حاجة فيما لا تعامل  
 فيه للناس ثم قال لا يجوز استيجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها ولا  
 بها لان هذه منفعة غير مقصودة من الشجر ولو اشترى شجرة ثم استجار  
 استاجر لتجفيفه ذلك فيه لم يخبر لانه لا يقدر من الشجر هذا النوع من المنفعة  
 عادة **قوله** وان كان النافي فله ان يعزم قيمته ذلك متعلقا **قوله** وان شاء  
 بتركها على حالها ولم يذكره الشارع بقوله على انهما من الكلام **قوله** على  
 الوجه الذي قلنا **قوله** **قوله** او تقدير **قوله** كما في الوجه المذكور في الكتاب  
 او لا **قوله** وليس بواضح **قوله** وفيه بحث فان يجب صاحب الثمن ان يتدبر  
 ان حصة القفزة من الشجر مثل حصة القفزة من الحظيرة في الضرر فاجاب  
 منع ذلك لانه ذكره الشارع كما لا يخفى **قوله** لانه انما لعدم الترخص فيه **قوله**  
 الاول ان يقال ولا يرضى به كقول **قوله** المحض وان استاجر بغيره فان  
 معها رجلا **قوله** قال صاحب الكفاية قد يقول رجل لانه لو اردف صبيلا  
 يستمكن من مازاد الثقل وان كانا يستمكن من موزون رجل انما انما انما

هذا هو الوجه الذي قلنا  
 ان السكينة متعارف لكن قد يتفاوت السكان  
 فلما بدى من بيانه قوله  
 لا محاسن لهذا السؤال بالمقام اذا الكلام في عدم وجوب بيان ما عني فيها لا في بيان من يمكن قوله لا اتحاد المناط وهو الضرر بالبناء قوله فيه رد على الاتفاقية ولكن في ههنا كلام وهو ان اتحاد المناط لا يفي في الدلالة لوجوده في القياس ايضا بل لا بد من ذلك ان يدرك باللفظة فتأمل هل يوجد ذلك هنا قوله المحض ويجوز استيجار الاراضي للزراعة لانه منفعة مقصودة معهوده فيها قوله اتفاقا قال ذلك لان كون المنفعة مقصودة بعد استيفائها بعقد الاجارة ويجري بها اتفاقا بل بين الناس من شرائط صحة الاجارة قال في الهداية في تعليل هذا الاشتراط لانها عقد شرع بخلاف القياس لما جاز الناس ولا حاجة فيما لا تعامل فيه للناس ثم قال لا يجوز استيجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها ولا بها لان هذه منفعة غير مقصودة من الشجر ولو اشترى شجرة ثم استجار استاجر لتجفيفه ذلك فيه لم يخبر لانه لا يقدر من الشجر هذا النوع من المنفعة عادة قوله وان كان النافي فله ان يعزم قيمته ذلك متعلقا قوله وان شاء بتركها على حالها ولم يذكره الشارع بقوله على انهما من الكلام قوله على الوجه الذي قلنا قوله او تقدير قوله كما في الوجه المذكور في الكتاب او لا قوله وليس بواضح قوله وفيه بحث فان يجب صاحب الثمن ان يتدبر ان حصة القفزة من الشجر مثل حصة القفزة من الحظيرة في الضرر فاجاب منع ذلك لانه ذكره الشارع كما لا يخفى قوله لانه انما لعدم الترخص فيه قوله الاول ان يقال ولا يرضى به كقول قوله المحض وان استاجر بغيره فان معها رجلا قوله قال صاحب الكفاية قد يقول رجل لانه لو اردف صبيلا يستمكن من مازاد الثقل وان كانا يستمكن من موزون رجل انما انما انما

الثاني يدل على خلاف ذلك **قوله** قبل وانما قد يكونه رجلا لانه اذا اردف  
 صبيلا ضمن بعد رثله اذا كان لا يستمكن بنفسه لانه بمنزلة اهل **قوله**  
 الا ان قوله لانه لا ادعى غير موزون بل يدل على خلاف ذلك وعلى تصور الكلام  
 بصيغة الترخيص لذلك **قوله** لعدم الاذن فيها اطلاقا بوجه عن العادة **قوله**  
 فيه تأمل وعلى كراهة اعتبار الاذن كما فانه كما كان ما حمله خارجا عن العادة يظهر  
 انه قصد خلاف الدابة فلم يبق لا اعتبار الاذن معنى **قوله** وفي عبارة تسامح  
 لان المتعارف مراد بطلان العقد لا داخله **قوله** ويجوز ان يقال المراد بالذم  
 عدم اخراج **قوله** واجواب ان انما في المتعارف للمعاري الكليج المتعارف  
**قوله** وعلى الاول ان يقول ان الفعل المتعارف **قوله** لتقدير شرط السلامة اذا  
 امكن تحقق المقصود بها **قوله** الضمير في قوله بها راجع الى قوله السلامة **قوله** اذا  
 يتحقق السقوط بدونه **قوله** اي بدون القرب لمحرك الزلج والاضياء  
**قوله** فانه كما كان مودعا مع فهو نائب اما **قوله** تأمل في هذا التعليق  
**قوله** ونقد نص في صاحب الفاضل اذا رد المقصود على الفاضل فانه  
 سيرا وان لم يوجد على احد **قوله** لا بعد ان يقال ان الفاضل في غرضه  
 ان يكون ما كان سبب تقرر الضمان عليه فكان الرد عليه كالرد الى المالك  
**قوله** لجواز ان يحصل البراءة بسبب **قوله** لا يقال فكيف يستقيم  
 المحلول عليه بقوله ولا يبرأ الا بالرد الى المالك او نائبه يظهر صحة النظر  
 الى ما نحن بصدده نعم قد يكون المستأجر الذي فعل مستأجرا من غرضه ان يبرأ  
 فذلك **قوله** الحاق العارية **قوله** انما على عيسى بن ابيان **قوله** واجواب ان اتحاد  
 بين الشئيين من وجه آه **قوله** فيه نوع تأمل فان مراد القائل انه اذا كان يد  
 المستأجر كيد المالك يعني ان يبرأ المستأجر عن الضمان فيما كان بالرد الى  
 يده ولا كذلك العارية فانما سبب في اجواب هو التفرق لانه لا يبرأ  
 منه مطلقا كما فعل غيره من الشرائع فليكن **قوله** المحض ومن اكثر في حار التبرع

هذا هو الوجه الذي قلنا  
 ان السكينة متعارف لكن قد يتفاوت السكان  
 فلما بدى من بيانه قوله  
 لا محاسن لهذا السؤال بالمقام اذا الكلام في عدم وجوب بيان ما عني فيها لا في بيان من يمكن قوله لا اتحاد المناط وهو الضرر بالبناء قوله فيه رد على الاتفاقية ولكن في ههنا كلام وهو ان اتحاد المناط لا يفي في الدلالة لوجوده في القياس ايضا بل لا بد من ذلك ان يدرك باللفظة فتأمل هل يوجد ذلك هنا قوله المحض ويجوز استيجار الاراضي للزراعة لانه منفعة مقصودة معهوده فيها قوله اتفاقا قال ذلك لان كون المنفعة مقصودة بعد استيفائها بعقد الاجارة ويجري بها اتفاقا بل بين الناس من شرائط صحة الاجارة قال في الهداية في تعليل هذا الاشتراط لانها عقد شرع بخلاف القياس لما جاز الناس ولا حاجة فيما لا تعامل فيه للناس ثم قال لا يجوز استيجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها ولا بها لان هذه منفعة غير مقصودة من الشجر ولو اشترى شجرة ثم استجار استاجر لتجفيفه ذلك فيه لم يخبر لانه لا يقدر من الشجر هذا النوع من المنفعة عادة قوله وان كان النافي فله ان يعزم قيمته ذلك متعلقا قوله وان شاء بتركها على حالها ولم يذكره الشارع بقوله على انهما من الكلام قوله على الوجه الذي قلنا قوله او تقدير قوله كما في الوجه المذكور في الكتاب او لا قوله وليس بواضح قوله وفيه بحث فان يجب صاحب الثمن ان يتدبر ان حصة القفزة من الشجر مثل حصة القفزة من الحظيرة في الضرر فاجاب منع ذلك لانه ذكره الشارع كما لا يخفى قوله لانه انما لعدم الترخص فيه قوله الاول ان يقال ولا يرضى به كقول قوله المحض وان استاجر بغيره فان معها رجلا قوله قال صاحب الكفاية قد يقول رجل لانه لو اردف صبيلا يستمكن من مازاد الثقل وان كانا يستمكن من موزون رجل انما انما انما







ما يستحق المراء به عقاباً **قوله** بما مفعول يستحق **قوله** احد هما ان يكون  
 معارضة **قوله** وهو انما يظهر من تقرير الكلام **قوله** وتقريره اذ لا يقدح في تسليم  
**قوله** ينع على تسليم وحده **قوله** وما لا يتصور تسليمه **قوله** ينع وحده **قوله** العقد  
 الانتفاع به **قوله** اي لعدم الانتفاع به على الوجه الذي يقتضيه العقد فلا يرد  
 شيء **قوله** وتقريره لان انتفاع المانع **قوله** على هذا يكون قوله وهذا لان تسليم  
 الانتفاع اخ من قبيل التسند **قوله** وانما انتفاعه فانما يستحق حكماً للعقد بطلان  
 الملك وحكم العقد يعقبه **قوله** في بحث فانها لم يقول ان انتفاعه في هذا العقد  
 على التسليم بل يقول ان يستحق التسليم به فكما ان التسليم حكم العقد والعقد  
 عليه بشرط فكذا يقال في انتفاعه **قوله** لانه لا يمكن ان يكون ثبوت الشيء  
 بما يتأخر ثبوتها **قوله** يجوز ثبوت العلم بالشيء بما يتأخر عنه ثبوتها وما نحن بصدد  
 منه **قوله** واجبت ان المراد لا يشوبه بغير التسليم وهو المقصود وفيما نحن فيه  
**قوله** فثبت ما قبل **قوله** لان في الانتفاع غير متصور والشرك والاضحية فيه  
 سواء **قوله** فثبت **قوله** ليس له معلق ظاهر **قوله** خبر لقوله وقوله وبكلاف  
 الشيوع **قوله** الا ان يجعل تمهيد للجواب عن قولهما او من وجهين **قوله**  
 الظاهر ان جواب ما عصى يستدل به الاما مان على مدعى ما يكون الاجارة  
 في صورة الشيوع الظاهر بان يثبت احد المواجهين بعد ما اوجاد ارا  
 لهما من رجل مثلاً وان لم يكن مذكوراً في تقرير دليلهما في هذا الكتاب الا ان  
 له نظراً بكونه **قوله** وهو فاسد لان العقد الغير لازم هو الذي يكون للبقاء  
 فيه حكم لا يتبدل **قوله** فلهذا واجب ان يقاء الاجارة له حكم لا يتبدل في جعل  
 العقد عليه العيان المستأجرة وقوله لانها عقد لازم فيكون ذلك العقد  
 لازماً باقياً حكماً في سائر العقود وتوكله من وجه يوجب اليه ما ذكرنا ايضا  
 فثبت فلا يرد ما اوردته اشارة كالتقدم في الوكالة **قوله** فبأن باب قولك  
**قوله** وانما اخضع بقول لا يقاء للعقد **قوله** لا يعتبر كلام اخضع بعد قيام

الدليل

الدليل على خلافه **قوله** والفتاوى ان يقال انما هو على التسليم لا على  
 العقد **قوله** يوضحه انه اذا عقد الاجارة مع رجلين فأتى احدهما بعد العقد  
 فبطل التسليم بفسد الاجارة في حق احدى وان كان ذلك حال بقاء العقد  
**قوله** ينع بعد لطلان **قوله** ينع الطلاق ايبان اذ يجوز بعد الطلاق الرضا قبل  
 انقضاء العقد **قوله** وهو تأكيد حرف **قوله** ينع شمس لانية **قوله** فجعل العيان **قوله**  
**قوله** قوله فجعل متبداً وضمه حتى بعد سطرين وهو قوله ليس بواضح **قوله**  
 ونقص لهما عدة الكيفية الا ان يقال المراد هو انما يقع حقيقة ولكن اخضع من وراء  
 الخلف **قوله** ولا سبب له **قوله** ناظر الى قوله ان عقد الاجارة عقد على كلاف  
 المانع دليل على انه يكون بغيره **قوله** لانه دليل على كونه من المانع والبيع  
 يرد على الاعيان دون المانع **قوله** على انه لا يجوز استحقاقه بعقد الاجارة **قوله**  
 لان الاعيان لا يستحق به بل الذي يستحق به انما هو المانع **قوله** لانه ليس بنظر الزيادة  
**قوله** ناظر الى قوله ولا سبب له **قوله** وليس في كلام محمد ما يدل على شيء من ذلك  
**قوله** بل يقول على استحقاقه من حيث كونه مقصوداً للظهور ان استحقاقه بقا لا  
 يدل على عدم جواز بيعه كما في الضيق **قوله** قوله واذا ثبت ما ذكرنا بغير  
 من جواز الاجارة باحد الطرفين **قوله** ولعل مراد المص هو لاشارة الى  
 صحة واخراجه من الطريق الاول كالفرق من التمس عليه فليكن **قوله**  
 ويجوز ان يكون توطئة لقوله ويجوز بطلانها **قوله** ياب عن ذلك قوله اعتبار  
 بالاشتيار على اخذ منه فثبت **قوله** المص وفي اجماع الضعيف فان سمي الطعام  
 دراهم **قوله** يجوز ان يكون الطعام منصوباً على النزاع افي لفظ اي للطعام  
 او المراد بالتسمية هو التعيين اي عين الطعام بدراهم وتعدية اليه  
 دراهم بغيره باعتبار معناه الاصلية فثبت **قوله** المص ثم يدفع الطعام مكانه  
**قوله** هذا الا يفهم من عبارة اجماع وانما يفهم منه انه سمي بدل الطعام  
 دراهم لا غير ما قبل **قوله** ولكن يجعل ان يكون معناه سمي الدراهم المنذرة فثبت



طعامها **قوله** بان يكون المضاف مقدر في كلام اجماع اي متى كان الطعام  
وهكذا ذكرنا ان يلحق الا ان التقدير لا بد له من قرينة فتأمل هل هذا ما يحتاج  
ليكون قرينة لذلك **قوله** اجيب باننا جبر فاصح **قوله** لو قلنا لا في جواب  
هو ان يقال ان مقدم المستجاب ذكر المدة بان يقول استجابك سنة ليس من ذلك  
هنا يكون فاصحا وان تقدم ذكر العمل يكون مشتركا على قياس ما قيل في استجواب  
التراعي **قوله** وفيه نظر لانه قال لانه بمنزلة الاجبر اخي **قوله** لعل مراد الجب من  
ولالة لفظ المبسوط دلالة قوله فان العقد ورد على منافعها في قوله وانما  
اخي من مابن فليكن **قوله** وهذا يدل على انها الى قوله ويأثم بما فعلت نظرا الى  
الاجبر اخي **قوله** وفي الفصل الثاني والعشرين من اجازات المحيط البرهان  
وليس المراد اجماع اذا كان فاصحا ان يرعى غيره باجور فلو كان اجور نفسه من غيره  
على التبعي ومضى على ذلك شهور ولم يعلم الاول به فله الاجر كلما على كل واحد  
منها لا يتصدق شيئا الا انه يأثم انتهى وفي التبرازية للواحد ان يرعى غنم غيره فان  
رعى يجب الاجر كلما ويأثم وانما افلوا اخي لا يلزم ان يواجر نفسه من  
اخر في موته ولو اوجر فيها الاجرة انما يتبع ايضا ويطلب له الاجر ولا يتصدق  
به وان كانت منافع بدنه مشغولة بحق الغير انتهى اذا عرفت هذا عرفت  
ما في كلام الشارح **قوله** وكذا اذا استجاب حراما طاعة **قوله** من قبل اخذ  
والاجبال **قوله** قبل لانه في معناه من كل وجه **قوله** في تقرير اجواب نوع مسأله  
والظاهر ان يقول بترك به القياس لان ما نحن فيه ليس ثابتا بالقياس بل  
بدلالة النص وهو لا يترك **قوله** وشك لا يترك بالعرف **قوله** سيجي ومن المص  
في اواخر كتاب المزارعة يتالف ذكره الشارح حيث اطلق القياس على  
ما في بعض فقهاء الطائفة وقال بترك بالعرف كما مضى فراجع **قوله** فان قيل  
لا يترك بل تخصيص عن الدلالة بعض ما مضى فقهاء الطائفة بالعرف كما فعل  
بعض من خرج بلخ في اثبات جريان عرفهم بذلك **قوله** الخاق بعض المحمول

بغير

بغير الطائفة بالدلالة محل تأمل وكيف والتغير بعد الطائفة شيء آخر فيمكن  
انما صوب به ولا كذلك اكل في المحمول **قوله** المص وهذا يخالف ما استأخروه بجعل  
نصفه طعاما بالنصف الا في حيث لا يجب الاجر لان الاجبر ملك الاجر في الحال  
**قوله** قال العلامة التوليبي فيه شك لاننا احدثنا الاجارة فاسد ولا حجة  
لانك بالضيحة منها بالعقد عندنا سواء كان عينا او دينا على ما بيناه من  
فك كيف يمكن من غير تسليم ومن غير شرط التعجيل وانما في انه قال ملكه في  
وتوابعه لا يثبت الاجر في الملك لانه لا يملكه اذا ملكه لا بطريق الاجارة فان لم  
يستحقنا بيا فكيف يملكه وباني سبب ملكه متى لعل مرادهم من الملك لان  
وجوده يؤدي على عدمه وما هو كذلك بطل فقام ملك الاجر في الحال كلام  
ورد على سبيل الغرض والتقدير والظاهر ان وضع المسئلة فيما اذا سلم لا اجبر  
كل الطعام **قوله** وانما ولي الغنم والالهام **قوله** فيكون تقديرا الكلام لوجوب  
الاجبر في الصورة المفروضة الاجرة في الحال بالتعجيل وانما في بطله ذبح  
ليكون مشتركا بينهما فيفرض الى عدم وجوب الاجر وكل لازم يؤدي فرض  
وجوده الى انتفاء ملزمه فيكون باطلا فكذلك انتهى فليكن **قوله** المص ومن  
استأجر رجلا طعاما مشتركا بينهما لا يجب الاجر لان ما من جرة بجعل الا وهو  
حامل لنفسه **قوله** فيه بحث فانه في كل جرة حامل لغيره ايضا فلا معنى  
للحصر وانما ثبت المص لا يتوقف عليه انما ان جعل على اية لغة في التشبيه  
اي هو كماله من نفسه وسيجي من الشارح اكمل الذين جواب هذا البحث  
فراجع وتأمل فيه **قوله** ولا يجاوز بالاجرة فقهاء **قوله** قال في النهاية نصف  
فقهاء على قول من يجوز انما الى اجاز والجور مع وجود المفعول بدون  
اجاز وهو ضعيف انتهى وفي شرح التوضي ان ذلك مذهب الكوفيين به  
وبعض المتأخرين فراجع **قوله** المص وذكر العمل بوجوب كونه مفقودا عليه ولا  
تراجع **قوله** لم لا يجوز ان يكون تقديم ذكر العمل في حاله قالوا في مسئلة التراجعي

بغير



**قوله** وطول بالفرق بين مسئلتنا وبين ما اذا قال ان حفظه اليوم فلك  
 و**قوله** ولا بد من الفرق ايضا وبين ما قالوا في مسئلة الرعي انه جمع المستاجر  
 بين المدة والعمل فالعقد المقتضى منه في كون الاجير خاصا ومشترا فليكن  
**قوله** وكذلك بيننا وبين اني نية **قوله** في الحظ البراءة في الفصل الثاني  
 من الاجارات وفي اواخر اجارات الاصل اذا استأجر الرجل رجلا على شهر  
 بدرهم على ان يطحن له كل يوم فغير الى الليل هو فساد ذكر المسئلة من غير  
 ذكر خلاف فمن مناجنا من قال بين هذه المسئلة وبين تلك المسئلة وانهم  
 من قال ما ذكر في هذه المسئلة فيمن لو اكل ما ذكر فيها تقدم استحسان على قوله  
 ان الفرق بين هذه المسئلة وبين تلك المسئلة وانما اعلم انهما وانما ضمير  
 بانه من الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة اني نية في الشرع حتى يجوز  
 ملك بالاجماع بخلاف هذه **قوله** دل على ان مراده التجهيل **قوله** لكونه وصفا مطا  
**قوله** المص لان مواجلا لارض يصير مستأجرا ما نفع الاجير **قوله** هذا دليل آخر على  
 اصل المذهب في الظاهر ان يقال ولان بالواو **قوله** فانه لا يضر العقد لان  
 الاول من مقتضياته وانما في ليس لاحد متعاقد في منفعة ثم بل فيه نفع  
 مستأجر حيث لا ينافي ذراعة الالة **قوله** دون الاول **قوله** ولين بني فكري  
 من مقتضيات العقد كالكواب بخلاف الانهار والعيون **قوله** ولذا جازت  
 الاجارة بدس اي باجرة هي دين على المور **قوله** بعض كان للمستأجر على المور  
 ومن فاستأجر منه واراد بذلك الدين الذي في ذمته **قوله** اما علمت ان  
 التسكني بالتسكني **قوله** الظاهر ان المضاف مقدر اي مبادلة التسكني بالتسكني  
**قوله** واجيب عن الاول بانها لا تقدم على عقد تاجر المعقود عليه  
 فيه كيدت شيئا فشيئا **قوله** الا نسب ان يقول تاجر ما بل المعقود عليه  
 كما يعلم من جواب البحث الثاني **قوله** وعن اني في بانه الذي نصحه ابا  
 بجم فيه العيان مقام المنفعة **قوله** فانه اذا اقيم العيان مقام المنفعة

لا يملكه جزاره انما هو مستأجر  
 المستأجر لا يملكه جزاره انما هو مستأجر  
 المستأجر لا يملكه جزاره انما هو مستأجر

لا يملكه جزاره انما هو مستأجر  
 المستأجر لا يملكه جزاره انما هو مستأجر

لم يحقق المجازة المحرقة للثمن اذا لم يجاز بين العيان والعيان والمنفعة  
 ووجوده احكامي لو سلم يورث شبهة في الاتفاق فيتحقق شبهة الشبهة فان  
 وانما قلت لو سلم لانه يجرى الى مذهب الشافعي ظاهر **قوله** ضرورة تحقق  
 المعقود عليه دون ما يصحبه لفظة انها **قوله** الضمير في قوله لفظة انها راجع الى  
 قوله ضرورة **قوله** ويجوز ان يسلك طريقا آخر **قوله** فيه بحث فان كان لزم البناء  
 وهو باطل **قوله** هذا لا يتجوز الزام على الباعث فانه في هذا الشق وكذا  
 استلزامه للفناء مستلزما بان مثله موجود في مبادلة التسكني بالتسكني فانه مثله  
 وهو جائز بالاجماع فليكن **قوله** لا يقال تسمة غير حرة يجوز ان يقتصر هو  
**قوله** الاظهر ان يقال في تقرير السؤال انما يستقيم ما ذكرت ان لو اخص صدق  
 القسم الثاني في عدمها وليس كذلك لجواز ان يكونا صدق بانه يعتبر فيهما  
 وانما قلنا ان الاظهر ذلك لظهور كون القسم حرة **قوله** بعض الطعام مشترك  
**قوله** وعندي لا حاجة في اتمام الكلام الى جعل الطعام مشتركا فانه لو كان  
 خاصة بنوعية الزام الشافعي بان وضع الطعام فكل صحت والمشا هو النصف  
 اشتبايح من التدار ولا يتصور فيه الفعل احسب بل لا يبعد ان يدعى ان يقتيد  
 الطعام بالاشراك مغل فليكن **قوله** بان كل الكل حل لبعض **قوله** في هذا الكلام  
 ان كل فانه خط ان النصف الشايع غير خارج عن الكل بل داخل فيه فاذا اكل  
 الكل كان مباحا معه ويكون كاجارة المشاع فانه انما زعم هنا ايضا تعذر  
 التسليم على الوجه الذي يقتضيه العقد فينبغي ان يحكم باجاء المثل **قوله** بان هناك  
 تسليم المعقود عليه منقول **قوله** هذا ناظر لقوله وقرى بين هذا **قوله** المص ولان من  
 جزئ حيلة الا وهو شر يك فيه **قوله** الاظهر ما من فغير او ما من حيلة لان اجزاء  
 ينطلق على الشايع ومن على نفسه لم يستحق اجزاء على غيره **قوله** والا  
 لزم العوض والمقوض في شخص واحد **قوله** وهي نذ نفع حيلة عالمك لنفسه  
 لمحصل مقصود المستأجر **قوله** كيف يحصل مقصوده وانما صراخ اعلم انه



لا يعقل له الاجر لا يحل نصيب المستاجر بل يقاسم ويحل نصيب نفسه  
**قوله** والمملك امر حكمن يمكن ايقاعه في الشايع كافي البيع **قوله** اجماعه ارجسي  
 كيف يتصور من الشايع **قوله** المص وفي القياس لا يكون **قوله** قال الكاكي  
 اي لا يجوز العقد اي لا يتقلب جائزا فيجب اوجا المثل لا المستثنى انتهى  
 فتا على انتهى **قوله** ان اجماعه قد اتفقت قبل تمام العقد بنقص الحكم **قوله**  
 العقد لا يتم بنقص الحكم بل بنقص من الاصل **قوله** لان كل جزء منه بمنزلة  
 ابتداء **قوله** في دلالة على المذعي ما تم على ثلثه نوع مخالطة **قوله** وصار كما اذا  
 اسقط الاجل المجهول **قوله** قال في النهاية بان باع او اجار في وقت احصاء  
 والتباس ثم اسقط ذلك الاجل قبل ان يأخذ الناس بالخصا والتمس  
 وفي شرح الشاكن والدباس انتهى **قوله** لان ذلك وضع القذورية آه  
**قوله** جواب لقوله لا يقال ذلك هذه المسئلة **باب ضمان الاجير**  
**قوله** شرع في بيان احكام بعد الاجارة وبها الضمان **قوله** اطلاق الحكم  
 على الضمان اما باعتبار كثرة افراده والمراد به الضمان وجود او عدا  
**قوله** الاجراء على نوعين **قوله** من قبيل تقسيم الكل الى اجراءه وهو على نوعين  
**قوله** انما قال وهو اي الاجير على نوعين لان الاجراء لو كانت على نوعين  
 كان كل من المشترك وانما في ذلك ونظم تقسيم الشيء الى نفسه والى  
 غيره لكن انما اذا دخلت اجمع ولا معهود اخر في ايجتنس هكذا قيل  
 قوله كان كل من المشترك وانما في ذلك انما في المقسم هو جميع الاجراء  
 بحيث لا يخرج منه شيء لا ما يطلق عليه لفظ الاجراء مطلقا **قوله** والشواكل  
 عن وجه تقديم المشترك على الخاص دوري **قوله** يعض لو قدم الخاص لفوض  
 السؤال عن سبب تقديم المشترك ايضا لان التقديم على كل منهما على انا  
 وجهها اما المشترك فلانه بمنزلة العامة بالثبته الى الخاص مع كثرة مباحثه  
 واما الخاص فلانه بمنزلة المفرد من المركب لكن تقديم المشترك هنا

لانه

لان الباب باب ضمان الاجير وذلك في الاجير المشترك فتا على فانما  
 ذكر الشارح لم يظهر وجه اختيار تقديم المشترك كالاجن وكان لا بد منه **قوله**  
 واجب بانه قد علم ما سبق **قوله** وانت جدير بان قول المص لان المعقود عليه  
 انما هو العمل فكيف يدفع هذا السؤال فانه يعلم تفرق من لا يجزئها حتى يعلم بان  
 استخرج على العمل او انزه فلا يلزم الدور ولا حاجة الى احواله **قوله** في المشترك  
 من لا يجزئ الاجراء **قوله** ظاهره منقوض بالاجير المشترك اذا عمل له او شرط التعجيل  
 فيخرج الى نوع عناية كان يقال لا يجزئ الاجير اجماع قطع النظر عن الامور  
 اخرى **قوله** لان المعقود عليه انما هو العمل **قوله** عذري فيه فاشارة الى دفع السؤال  
 بان التعريف دوري فان عدم اجماع الاجر حتى يعلم يكون المعقود عليه العمل  
 فتا على **قوله** لان التعريف التعريف غير صحيح **قوله** يصح ذلك باعتبار الحكم الضمني  
**قوله** قوله لان المعقود عليه اذا كان العمل الى قوله بيان لما سببه التسمية **قوله** وغدا  
 انه تعريف الحكم الضمني المستفاد من التعريف وهو ان بعض الاجراء لا يجزئ  
 الاجرة قبل العمل لان قضية عقد المعاوضة او المساواة كما تقدم بيانه ولو تحقق  
 من استخرج على العمل قبل المساواة هذا هو مراد المص لان المص فرع على ذلك  
 ذلك التعريف قوله فكان له ان يعمل للعامة لبيان مناسبه التسمية فليسا على ثم  
 قوله بيان لما سببه التسمية خبر لقوله لان المعقود عليه **قوله** ويؤيده قوله  
 فمن هذا الوجه يستعمل **قوله** لا يبعد ان يقال ذلك يؤيد خلافا لاستلزام  
 التكرار **قوله** انما ما روي عن عرو علي رضي الله عنهما **قوله** قال الزليخ وبنواها يعني  
 اليوم لتغير احوال الناس وبه يحصل صيانة اموالهم انتهى وفي النهاية روي عن  
 عرو علي رضي الله عنهما انها كانا بضمان الاجير المشترك ما ضاع على يده وعن علي  
 رضي الله عنه كان لا يضمن النصارى والصباغ وكونهما ولاجل اختلاف العقوبة  
 اختار لما خرون الفتوى بالضمان على النصف فكان في القول بالضمان على النصف  
 على باقوال الضمان به رضي الله عنهم بقدر لا يمكن ان ياتي كلام صاحب النهاية فانه



ابن البرزالي معناه على كل نصف لقوله حيث خط النصف واوجب  
النصف انتهى فكانه اراد بالفتح مجازا وهو الخط وفي قايي قايي فان الفوق على  
قوله ايجنبه قوله لانه هو الوسيلة الى الاثر اى اصل في العين من فعله الذي هو العود  
عليه قوله الذي صفة بعد صفة لانه يتبع عن المتعرج وفيما نحن  
يعمل بالاجور فليكن تعقيد والمستمزم ان يلتزم جواز الامتناع عن المتعرج فيما يحصل  
المضرة لغير من يتعرج له **قوله** احكم مدار على دليله وان كانت الحكمة اقص  
كما سبق نظيره في الايمان فقله لانه يتبع ايج بيان حكمته عدم التعقيد  
وهي لا تقتضى التسلية **قوله** قال الله تعالى ما على الحسنيين من سبيل **قوله**  
فلانه اذا انكر في الطريق ايج **قوله** تعقيد لقوله وانما ايجار مع ان القياس ايج **قوله**  
وان في ايجار مع الضعيف ايج **قوله** والملك **قوله** فيه بحث **قوله** ويقتضيان اذا لم يكن  
باجرة ضمن **قوله** لانه التخصيص بالذكور في الروايات يفيد في الحكم على عده  
**قوله** ووجه ذلك ان الملك ليس بمقارن **قوله** لا يخفى على ان انتفاء المقارن  
لا يتوقف عليه تمام الدليل وانما ذكره لزيادة التوضيح فاما **قوله** المص  
لانه ينبغي على قوة الطباع وضعها **قوله** وذكر الضمير لكونها تؤول الى معنى الفعل  
والمراد لانه السراية وجود او عدمها ينبغي **قوله** حتى ان ايجار اذا دخل فقطع  
اختصة وفي نسخة التفرع كلام ثم قول اختصة بايجار المملوكة **قوله** فعليك  
بشكله **قوله** فيه بحث **قوله** ولو كان اجيرا فاختصة **قوله** يقتضيه يعني  
نقصه اجنبية **قوله** لحصول القبض باذنه **قوله** القبض بالاذن حاصل في المودع بايجار  
وهو ضامن كما تلف في يد فليكن المناسيب ان يقول ولا ايجار لحفظ الا انه لم  
يذكر لظهوره مما سبق **قوله** وقد يجوز من فضا حتى اخطئ فيها فضعف لا يضر  
في حفظها ايج **قوله** فيه بحث فان حكمها بالضممان انما نشأ من التبعيل لا التوقيف  
في الكتاب وما ذكره هنا يدعي على ان ذلك لئلا يفسد الاجراء في الخط ولا يظهر ان  
يقال وكذا عند عدم جريان وجه الاستحسان في اجير لو وجد سبق على القياس

وانه

وانه اعلم **باب الاجارة على الشرطين** **قوله** اذا قال رجل للخياط ان غطت  
هذا ثوبي غطت ولا اجارة لا تعقله فليكن هذا تعقيدا للعقد لا اجارة باجر خارج  
كان يقول ان جاز زيد فندرجك داره بكذا او هو الذي لا يتقبل العقد كما ذكر  
العقد بصيغة التعقيد فلما منع منه **قوله** غير انه لا بد من اشتراط ايجار في البيع  
**قوله** بعض ضار التعيين **قوله** واجواب ان اجارته نزول بوقوع العمل **قوله**  
وفيه بحث اذ لا نزول بوقوع العمل فيما نحن فيه لاجتماع التعيين في كل  
يوم فالاول هو التوضيح لمقتضيات دليله ومنع ايجارهما في كل يوم **قوله** في تقدير  
**قوله** آتيا **قوله** فيكون مراده لكونها حقيقة **قوله** فيه بحث بل حقيقة التعقيد لكان  
ان وجوبه فانه قال ذكر العقد لانه ضار به حقيقة ودخول ان التعقيد  
بالعقد **قوله** فيكون مراد التعجيل **قوله** لا يقال هذا مخالف لما قلناه انما من ان ذكر  
اليوم للتأنيث لانه ليس معنى كلامه ان التعجيل معنى مراد بذكر اليوم بل انه  
لازم من لوازم معناه فاما ويجوز ان يحل الكلام على الاكراه **قوله** المص  
ولا يوجب ان ذكر العقد لغو للتعقيد حقيقة ولا يمكن حل اليوم على انما ثبت  
**قوله** قبل اذا تأملت في كلام الاربعة اعني قوله ولا يمكن حل اليوم  
على التوقيت لانه فيه فساد العقد لاجتماع الوقت والعمل فظهر لك  
ضعف ما ذكره صاحب الغاية فان صاحب الاربعة جعل مناطها  
حل اليوم على حقيقة اعني التوقيت لزوم فساد العقد ومنه ينشأ  
انه حل على مجازة لهذا المناط اذ القرينة الى نية عن ارادة اختصة في  
صور تعييني المجاز كما نية في ايجار على المجاز على ما عرف نعم لو جعل المناط  
من اول الامر ما ذكره الكافي حيث قال لانه راد له في الاجرة على شرط  
في اليوم ونقص من آخر وهو دليل ان اليوم للتعجيل لا للتوقيت لا سيما  
المعنى والكلام بلاية ولكن على ما ذكره في الاربعة الفرق من كل  
على ما لا يخفى وثبت الفرق من جهة آخر لا يفيده فاما كتاب



الحرف في مسئلة بيع الشيف المحلى تفصيل متعلق بالمقام خصوصاً في شرح  
 ابن الهمام **قوله** لأن التسمية الأولى باقية وإنما هو كخط النصف الآخر **قوله**  
 فما مل كيف يجتمع في العز شميان حتى ينفذ **قوله** وهو يقبل التفسير **قوله**  
 كان الظاهر ان يقول وهو يقبل التعليل كما لا يخفى لكنه ليس كذلك لما فيه من شبهة  
 القار على ما مر مراراً **قوله** وقام التذليل على الجواز وهو نقصان الاجزاء الضعيف  
**قوله** ولا بد لاجل من بيان الحق دليل الجواز فيما اذا قيل خط اليوم بدله  
 حيث جعل ذكر اليوم على التعجيل ويجوز ان يقال التذليل عليه صفة الاخر فانه  
 يدل على كونه اجباطة مطلوبة فلا يكون ذكر اليوم للتأخير وفيه تأمل **قوله**  
 بخلاف ما نحن فيه فان نقصان الاجزاء دليل **قوله** يعني دليل الجواز **قوله** زائد على  
 اجزاء بطلان الحال **قوله** قوله على اجزاء متعلق بقوله زائد **قوله** وفي الجاهل الضعيف  
 لا يزداد على درهم ولا ينقص **قوله** لا يقال كان الواجب في جهالة المستعير اجزائاً  
 بالغاً ما بلغ للفرق الظاهر بين اجزائين فانها بعضها التعيين بل كل التعيين  
 بالنظر الى لفظ الموجد **قوله** والتسليم في العبد **قوله** فيه شيء وكان الظاهر ان  
 يقال والتسليم في الذابة **باب اجارة العبد** **قوله** تأخير ذكر اجارة العبد  
**قوله** اي نفسه واجارة الغير اياه ذكرت استطراداً وقد تقدم في التذليل ما  
 يذكر استطراداً كما سبق في باب العشر واخراج فعل هذا الاجارة مضافاً  
 الى الفاعل **قوله** واعتراض بان المتأخر **قوله** معارضة **قوله** واجب بان  
 مؤنة الرق في باب الاجارة على الاجزاء **قوله** في الفصل الحادي عشر  
 من المحيط ابرهاني واذا استأجر عبداً بكونه ليس بخدمه ولم يعطى مكاناً  
 للخدمة كان له ان يستخدمه بكونه ليس له ان يستخدمه خارج  
 اكونه كان سافر بها ضمن هكذا ذكر محمد في المسئلة في اجارات الاصل  
 وذكر في التصالح الاصل ان من اتى داراً وصالحه المذبح عليه على خدمه عبد  
 سنة ان له ان يخرج بالعبد الى اهله قال الشيخ الامام الاجل غفر الله له

الكلوا في شرح كتاب التصالح لم يرد بقوله يخرج بالعبد الى اهله في التوي  
 والله ان يسانفه وانما اراد به ان يخرج به الى اهله في التوي وفتية ابلد  
 قال وتهد كما قلنا في باب الاجارة من استأجر عبداً لخدمته ليس له ان  
 يسانفه وله ان يخرج الى اهله في التوي وفتية ابلد وكان الشيخ الامام  
 الشافعي يفرق بين مسئلة التصالح وبين مسئلة الاجارة وكان يقول  
 في مسئلة التصالح لصاحب الخدمة ان يسانف بالعبد وليس للمأجور ان  
 يسانف بالعبد لمأجور لخدمته وعلمني عن الفقيه ابي اسحق الحافظ انه كان  
 يكون له رواية عن محمد في الاجارة فلما قيل عن ان يقول للمأجور ان يسانف  
 يخرج بالعبد عن احصر كما في التصالح ولما قيل ان يفرق بينهما وتدرجنا على التوي  
 في الاجارة في اجارة الاصل على نحو ما كتبنا انتهى من ذلك مكان المنع  
 في مسئلة التصالح فامل **قوله** لان المنفعة في النقل كانت له **قوله** يعني كانت  
 له **قوله** واما في التصالح فتؤنة الرق ليست على المذبح عليه **قوله** التصالح  
 يجب جملته على اتوب العقود اليه واشبهها بما ان له ليس عقد ابرهاني هذا  
 محمول على الاجارة فلا بد ان يكون مؤنة الرق على المذبح عليه واما الفرق  
 واجواب ان الفرق واضح فان المذبح عليه نعم انما يملك الخدمة بغير شيء  
 والتفصيل في النهاية **قوله** ويلزم مؤنة الرق **قوله** اي يلزم الاجبر **قوله** وليس  
 المستأجر كذلك **قوله** والكهناح ليس كذلك **قوله** المص ولان التفاوت  
 بين اخذ مائة ظاهراً **قوله** الفرق بين التذليل غير واضح ظاهراً **قوله** اجيب بان  
 تابع كلامه بكونه جزءاً منها وهي محزنة **قوله** لا يقال بهذا مخالف لما قاله الامام ان  
 العبد لا يخرجه نفسه لانه عدم اجازة نفسه لا ينافي كونه محزناً في حق  
 المالك **قوله** قيل معنى هذا الكلام على انه ذكر منكر مجهول والمذكور في الكتاب  
 ليس كذلك **قوله** فيه بحث فان المص انما يستدل بنكر شهرين فلا ماس  
 لهذا السؤال ظاهراً ويجوز ان يقال قوله شهرين انما هو تفصيل للشهرين لفظ







ذكره احكام الشهود في الكتاب عقيب كتاب المكاتب وكتاب الولاء عقيب  
كتاب العتاق لان الكتابة ما لها العتق بال والولاء حكم من احكام العتق  
ايضا انتهى بهذا يظهر لك تعرف الشارح في عبارته وتغييره الى ما لا يرضاه  
صاحبه فان ذكره الولاء ببيان مناسبه للعتاق لا ببيان مناسبه المكاتب  
للعتاق وقوله والكتابة ليست كذلك ان اراد انها لا اخرج فيه فهو كما لا يرضاه  
الا يري انه اخرج اليد حالا والترقية مالا وان اراد انها ليست بل عوض  
فهم ولا تستحق الحاجة الى المناسبه في جميع اجزاء مفهوم مع ان اعتبار نقض  
العوض في مفهوم العتق غير مسلم ايضا وكيف والعقود على كل حال  
باب من ابوابه وقوله لان نسبة الذانيات اولى من نسبة الوضائيات  
محل تأمل فليتا مل **قوله** وتقرره ان في احوال على الاباحة الفاضلة **قوله**  
فيه ان مفهوم الشرط لا اعتبار له عند مع ان الشارح ذكر انه ذكر على  
وفق العادة **قوله** وذلك لان المراد بالحيز المذكور على ما قال بعضهم  
ان لا يضر بالمسلمين **قوله** فيه بحث فانه على هذا التقدير لا يلزم الغاية  
الشرط لو حمل على الاباحة فانه اذا لم يعلم فيه حيز فيكون ترك الكتابة مذموم  
لا بما جاز لا بخلاف **قوله** وعند ابن عباس يفتق ك اخذ الصحيفة من مولاه بعض  
بنفس العقد لان الصحيفة عند ذلك يكتب **قوله** فيه تأمل **قوله** واما ان  
موجب العقد يثبت من غير تفرج **قوله** قال في احوال ايشه اجمالية فاعلم  
من المبسوط فكان حاصل الاختلاف بيننا وبينه راجعا الى تفسير  
الكتابة فعندنا غير ما شرعنا ضم حرية العبد الى حرية الترقية عند لا آراء  
فكانه قال اوجب حرية اليد في احوال وحرية الترقية عند لا آراء ولو كان  
نفس على هذا لكان يفتق عند لا آراء وكذا انتهى وعند الشافعي تفسير  
ضمم الخ الى الخ لا ضم حرية الى حرية انتهى لا يخفى عليك ان ما ذكر من الضم ليس  
بتفسير الكتابة بل موجب العقد كالتصديق عليه **قوله** واكواب ان دلالة

الآية

الآية على ذلك خفية جدا **قوله** الا نسب بسباق كلامه الى بقوله لا دلالة  
في الآية على ذلك **قوله** وقوله على يتوهم قرينة لذلك **قوله** فيه تأمل فان كون  
قرينة مانعة للحمل على الوجوب غير مسلم **قوله** وكتبة العبد الصغير الذي  
يعمل البع والشرآء جازية لتحقيق الركن فيه **قوله** فيه بحث ثم الظاهر ان يقال  
فيها بدل قول منه **قوله** بيان ما يفيد فائدة الكتاب بلفظها **قوله** فانظر قوله  
قوله ومن قال لعبد آه **قوله** لانه يستعمل للتبشير وذلك في المال **قوله** في  
في المال الواجب وشار بقوله ذلك الى التفسير **قوله** والتخيم ليس من  
خواتم الكتابة **قوله** والتخيم في العبد يوجد في الحرية وفيه تأمل **قوله**  
اجيب بان ما لك النفس قبل القضاة ثابتة **قوله** فيه بحث وما اسرع ما  
سني قوله الخ تحصل عند لا آراء ولا يخفى عليك ايضا ان اجواب من هذا  
الاستسكال لا يحتاج الى هذا بل يجوز ان يقال لضم انما تحقيق حيز وجود ما كتبه  
النفس على قياس ضم الخ الى الخ ثم وجوب الارش وزوم الحق  
ما كتبه اليد لا بما كتبه النفس **قوله** وينقد ذلك اي اى اواة باعتبار  
الاعتساب ويخ **قوله** فان قيل اذا اذى المكاتب بعض العبد عليك كالمولى  
ولا يحصل بطلان شئ للمكاتب فينبغي التمسك به فليما لا يحصل له تأكيد  
ما كتبه ولا تذا لا يفتق عملا للتكفير كما سبق في باب الكفارة **قوله** المص  
واذا وطئ المولى مكاتبته لزمه العقر **قوله** قال صاحب التمهيد والشرط  
وطئها في العقد لا يضمن العقر انتهى وفي غاية البيان في احوال باب ما  
يجوز للمكاتب ان يفعل ما يجالعه واجعه **قوله** المكاتب  
**الفائدة** **قوله** واما اذا كان بدلا عن اخبر كما ذكر في بعض الشروح **قوله**  
ونظيره ما يسيح ورواية عن ابي يوسف فيما اذا كاتب عبد على فاعلم  
بعينه فغيره انه يجوز روايته عنه اجاز ذلك صاحب المال ولم يخبر غيره انه  
عند الاجارة يجب تسليمه عنه وعند غيره يجب تسليمه عنه في المكاتب

هذا هو المقصود من  
الكتاب في بيان  
الاعتساب في المكاتب



ثم المراد من بعض الشروع هو غاية البيان قال في الصحيح وتكلم به لا والله  
او تيممها انتهى قال ابن فرشته اي قيمة على اخر انتهى قوله وتكلم به ان تكلم  
ابو يوسف به اي بالعتق **قوله** ولا ينقض عن المستمي ونحوه عليه **قوله**  
قال صدر الشريعة هذه مسئلة متبادلة لا تعلق لها بمسئلة اخرى واخرى  
ان القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس المستمي فاذا كانت  
ناقصة عن المستمي لا ينقض عن المستمي وان كانت زائدة زادت عليه  
ووضع المسئلة في المبسوط فيما اذا كانت من جنس المستمي وان كانت  
ناقصة عنه بالف على انه يجزمه اي بالكتابة فاسدة تحت القيمة فانه  
كانت ناقصة عن الالف لا ينقض وان كانت زائدة زادت عليه  
انتهى ولا يخفى عليك ان ما ذكره من ان ما ذكره من انه لا تعلق لها  
بمسئلة اخرى واخرى بنحو الف بما في شروح الهداية **قوله** وهذا هو  
القيمة بالغة ما بلغت **قوله** لا يخفى عليك ان قوله لان المولى ما مضى بالنقض  
لا يلزم هذا التفسير والظاهر انه انما اراد الى مضمون قوله ولا ينقض  
عن المستمي ونحوه عليه فوجب بالغة ما بلغت تفريع على قوله والعبد  
رضي **قوله** لانه يخرج ملكه في ملكه بدل **قوله** في دلالة على عدم  
المولى بالنقصان في المستمي تأمل وقوله فلا يرضى بالنقصان ان اراد  
المستمي فممكن مدعا عام وان اراد عن القيمة او لا نعم فممكن ولا دلالة  
عليه في قوله لا لعدم الافراج **قوله** فانه لم يرض بها بغير المولى عن العقد  
فيقول له ادراك شرف الحقية **قوله** كانه يريد ان الرضا بالعقد فاسد  
رضاه بالزيادة سواء كانت في القيمة او في المستمي اذ ذلك موجب الكتاب  
الفاسد فلو لم يرض بالزيادة اي بما يرضها وهو العقد الفاسد تنسخ المولى  
عنه فيقول ادراك شرف الحقية فليكن **قوله** فان تعين فاما ان يجزئه **قوله**  
اي يجزئ العقد **قوله** وان تعين به ولم يجزئه ولم ملكه لم يجزئ الكتابة في ظاهر

الرواية **قوله** اشرع تصرف في نقل كلام المص داخل به فمما تضمنه كلامه  
قوله والظاهر ان كلام المص يجري على عمومه ووروده يجوز على رواية الحسن هو  
جواز ابتداءه وفي قوله ولو اجاز جاز هو اجواز انتهى علي ان ينفذ العقد  
موقوف وانما سكت في تفصيل ملك الكتاب العين عن رواية اجواز وهو  
رواية الحسن للقيمة عنه بذلك ما اقول **قوله** روي الحسن عن ابي حنيفة انه يكون  
حق اذ ملكه **قوله** كانه كتابة اجمالة فلا يفسخ المولى الا برضا العبد كما هو  
حكم اجمالة فلا يفسخ المولى الا برضا العبد كما هو حكم الكتابة اجمالة ثم اقول  
انه مخالف ظاهر الفرض عدم الملك تمام في دفعه **قوله** اذا كان العقد كمثل  
الفسخ **قوله** اصرار عن التكاثر **قوله** ليس بشرط **قوله** ضريان **قوله** وهو ظاهر  
الرواية **قوله** فلا يناسب كلمة عن في قوله وعن ابي حنيفة **قوله** وانما يفسخ باعتبار  
قيمة وهي لا تصحح به تصحاح اجمالة **قوله** لو صح هذا الزيل لم يحرك الكتابة  
اذا كان العبد مقيما العين هذا الزيل فان قسمه العبد لمعين مجهولة جمالة  
ناحشة وقد سبق في اول الفصل **قوله** وان شمل اجناسا فممكن كما لعبد  
**قوله** الذي يشمل الترتي والهندية وما جسدان ساكنا **قوله** وفي انت تملك  
اخر **قوله** الاظهار ان يقول ويملكه ليطابق المشرع الا يري ان المستم  
ان كان المولى فانما زعم هو ملك المستم اخر وانما جعل تسليم طرف التملك  
لاستلزامه اياه كان مشكلا عليه **قوله** فان الملك لم يست بها بجزء من الكتابة  
**قوله** اي على رواية جواز عقد الكتابة على عين في ملك الكتاب **قوله** المص ولو  
اذ هو يي ما عني **قوله** قال الا تكتب اي لو اذ في عين اخر عني ايضا فيما اذا علم  
احد ما لان في الكتابة معنى التعليق وبه خرج ما خرج في غير ما في شرطه كما في  
التفسير انتهى وعلى شرطه يكون في كلام المص نوع بخلاف شرح السفار فانه  
باب ما يكون للكتاب **قوله** ان ينفذ **قوله** فان جاز التفرق بين  
على العقد الصحيح **قوله** هذا الوجه بظاهرة لا ينقض تقديم باب الكتابة



يقضي على ذلك فلا بد من ملاحظة احوال فتنبر **قوله** قد تقدم هذه المسئلة  
في كتاب المكاتب **قوله** لا يخفى عليك انه اذا ذكره هناك استطراداً وانما محل  
ذكره اصالته هنا وهذا لفظ القدر في **قوله** ولا فيما يقابل **قوله** ولا فيما  
يقابلهم فان مقابلته في الجرحية اليد المنع من احوال تخصيص للفتك والحرية  
فليكن على فان مراده بما يقابل هو المكاتب الا ان هذا الشرط يخص به ايضا  
سبحي **قوله** بعد سطر **قوله** من حيث المعاوضة **قوله** فلو كانت المعاوضة مشتركة بينه  
وباني النكاح فلا يكون وجه شبهته الكفاية بالبيع دون النكاح الا ان يكون وجه  
الشبه مجموع المعطوف عليه والمعطوف اعني وعدم صحتهما بل بدل **قوله**  
وعدم صحتهما بل بدل **قوله** يعني بلما ذكر بدل **قوله** واحتمالهما الفسخ قبل الاكراه  
**قوله** واحتمال البيع الفسخ بعد الاكراه ايضا لا يخفى **قوله** المص او نقول  
ان المكاتبه في جانب العبد اعني **قوله** قال الاتقاني لو قال في جانب  
المولى اعني او قال في جانب العتق عبد كان اولى انتهى والارضية  
سواء **قوله** المص فاعتبر اعني في حق هذا الشرط **قوله** قال الاتقاني لو قال  
ان يقول اذا كان شبهته بالعتق اشترطت ان لا يفسد الكتابة ايضا اذا دخل  
الشرط الفاسد في صلب عقد الكتابة فاعلم ان هذا الوجه عن البيان ضعيف  
انتهى ولا يخفى عليك انه يجوز دفعه بملامحة قوله من جانب العبد فانها  
من جانب المولى معاوضة فلذلك نسدت بالتدخل في صلب العقد  
او نقول بنسب قوله في حق هذا الشرط والتفصيل في صوابه جهيد  
ان الذين الغرض في اوجه **قوله** ويجوز بان المولى لان الملك **قوله** تامل  
هل يمكن تعميم هذا الدليل لعدم جواز تزويج المكاتبه نفسها ولا يخفى  
انه لا يمكن **قوله** بخلاف الاتقاني على مال فانه بملكه **قوله** الاتقاني مصدر  
من المبني للمفعول ايجل لم يفسد له في الحال العتق على الحال حتى يملكه غيره  
**قوله** انما يملك ما كان من التجارة **قوله** الا وانه يقال ان المكاتب بدل

قوله

قوله من التجارة حتى يستقيم كغيره فان المكاتب اعم من التجارة كما سيجي بعد  
سطور ويملكه المكاتب **قوله** في المودون له لفظ **قوله** لا وجه للقاء اذا لم يخفى  
المكاتب ومعنى الشرط **قوله** ذكر في بعض الشروح **قوله** يعني غاية البيان **قوله** وفيه  
ما فيه **قوله** فان دلالة ترك ذكر الخلاف على الاتفاق ممنوعة لكن العلامة  
الاتقاني لم يقتصر في الاستدلال على ترك ذكر الخلاف من الكفر في غيره بل نقل  
عن شرح اجماع الصغير للفقهاء ابي الليث ومن شرح الطحاوي في الامام  
الاسيبي في ما يدل صريحاً على الاتفاق وما ذكره عن الكفر في ايضا يصلح تمويلاً  
لذلك وكيف لذلك ذكره في هذا المقام ثم قوله يجوز له ان يكتب عبد  
الشركة سهو من قلم النسخ والخطاب يجوز له تزويج الامة اذا كان  
فيه **قوله** وقبل استعمل القياس **قوله** القائل هو السفاح **قوله** لان العلامة بينهما  
ليست الا ان حيث الفقهية **قوله** في احصاء كلام فانها يتماثلان في كون كل  
منهما من طرف المكاتب **قوله** لان الاجارة منفعة معاوضة مال بمال بخلاف  
التزويج **قوله** لا يدل على احصاء الذي اذعاه **قوله** وفيه نظر لان المراد بالقياس  
ان كان هو الشرع في **قوله** المراد هو القياس من غير ان يكون بين  
عينين ان ارادته لا يكون بين عينين حقيقة ثم ولا يضر وان ارادته لا يجعل  
القياس مقبلاً ومقبلاً عليه مجازاً ففساده ظاهر وكيفية بالاولوية لظاهر  
العلمانية في الاول دون الثاني **قوله** وان كان غير ذلك فلا يتم اولوية  
**قوله** في بحث **قوله** المص ولانه مبادلة المال بالمال باقراً كما لا يخفى  
دون الاجارة اذ هي مبادلة المال بالمال **قوله** في بحث فانه مخالف  
لما ذكره انصاره في وجه مناسبه الكتابة بالاجارة فليكن **قوله** وانما  
اي ولانه التزويج ليس من المكاتب **قوله** ان اراد تزويج الامة  
فلا شك انه من المكاتب وان اراد مطلقاً فلم يدع احد انه من المكاتب  
**فصله** واذا اشترى المكاتب **قوله** والمولى مقدم **قوله** اي



الاول في الكتابة **قوله** فانه يحرم بيعه حال حياته **قوله** بعض حال حياته **قوله** فانه يحرم بيعه حال حياته  
**قوله** على نحو الاب يعنى بعد موته **قوله** وكان بهذه قرابة **قوله** الانساب  
ان يقال ان قرابة الحرمة غير الولاية **قوله** قبل ان يملكها المالك بوجه من  
الوجوه **قوله** اي بالشرية او بالهبة او بالجاره وقوله بوجه متعلق بقوله  
يملكها **قوله** الاول هو الوجه لان فائدة القول هو الكسب **قوله** فانه يملك  
او يجوز ان يقال وفائدة ان يعنى بعقدها سواء كسب ام لا بان لم  
يلغ الكسب **قوله** المص وهذا ليس في معناه لان حق المولى يجوز  
لنتيجة ناجزة وبها يقتضى تفرقة الى ما بعد الاعتاق فيبقى على الاصل ولا يخفى  
به **قوله** قبل وعلى تقدير ان يجب القيمة عند محذ حاله فيقول ولو كان  
المالك ليس في معنى الحر لانه اخلق من تارة رقيق وولد اخر اخلق من تارة  
اخر فافترقا من هذا الوجه فلا يلحق حكمه بولد اخر لم يور بالقياس والادلة  
منها **قوله** وهذا لان الاصل في الولدان يتبع الام في الرق واكره **قوله**  
قد يكون الولد حرا من زوجه فتيان بلا تحرير ووصيته وصورته ان يكون  
للمحرور ولد وهو من لا يثبت فيه وجع الاب انبه من ولده برضا مولاه فقلت  
الامة من ولده برضا مولاه فولدت الامة ولدا فهو حر لانه ولد للمولى  
كذا في جامع الفصولين ولا بد من هذه نقضا على الكنية لانها مقيدة بالانثى  
اي نفع **قوله** تزويج الكنية او جبت الشراء **قوله** فانه جبت الا ان يقال المراد  
اوجب صحة الشراء **قوله** **فصل** **قوله** **واذا ولد له المالك** سواء عدته  
اذا اذني او كذا منه لان المولى **قوله** فانه لان تعليل لقوله او كذا منه **قوله**  
بمعنى بالشرع **قوله** نظر الى **قوله** والعقود الواحد لا يثبت بها كذا من انثى  
**قوله** ان اراد الواحد الشخصية غير مسلم كيف وفي العقد بالكتابة بسلام له  
الاكتساب بخلاف العقد بامومة الولد وان اراد النوعية فلا يثبت **قوله**  
على سبيل البذل **قوله** وتوارد على من معنى الاجماع على المعلوم واحد شخص

لا يثبت **قوله** المص غير انها بسلام لها الا كسب والاولاد **قوله** قال لا يثبت لم  
يجوز فيه الرواية المنصوصة ولما قيل ان يقول النظر لها في ابتداء حقها ايها  
اخرته وقد حصل لان ابطال حق الغير لان الكسب حصل لها قبل موت المولى  
وكلامنا فيه ولم يعنى ان قبل موت المولى بل هي مملوكة فيبقى ان يكون الكسب  
للمولى لانها كانت عتقت بالاستيلاء لا بالكتابة ولذا في قوله بسلام لها والاولاد  
ايضا نظر لانه لا حاجة الى ذكر الاولاد بالتعليل الذي ذكره لانه الكنية لو  
اعتبرت منصوصة ايضا في حق الاولاد يكون النظر لها باقيا لان حكم ولد  
اتم الولد حكم الام لانه تابع لتمام حاله الولادة انتهى كلامه وانت ضهير  
انه ليس فيه ابطال حق الغير فانه عتقت وهي مكنته وملكها بمنع من ثبوت  
ملك الغير **قوله** فليست بتصور بطلان وعدم بطلان في حاله واحدة **قوله**  
انما غير مبني ولا مبني في العقود الشرعية فكما نظر **قوله** وانما في ان  
بطلان بانه باقية باقية **قوله** فيه شيء فان الايقاع يتقرر ولا يبطل واخفى  
ان بطلان الثاني في حصول المعلوم وهو العقد بعلقة اخرى فاسع في ابتداء بعد  
يكون سعيه في حصول الماحصل وهذا هو الذي اشار اليه المص على ما قوره  
الشرايح **قوله** وكان النظر في الثاني دون الاول حرنا اليه **قوله** وفيه  
ليس في الثاني ابتداء الكنية مع بطلانها وكان الكلام فيه وجوبه ان  
عقدها كانت بامومية الولد حقيقة لكن جعلت الكنية باقية ثم منتهية  
بطلانها بالانقضاء نظر الى ان الكنية بالانقضاء في زمان واحد  
بينما في الثاني **قوله** والمعلوم الواحد بالانقضاء لا يعلل بغيره في  
**قوله** اذا كانتا قريبتان ولا ثم ذلك فيما نحن فيه **قوله** لان الكنية جريمتان  
جهة للمالك وجهه هي عليه **قوله** اراد من قوله هي او لا العقد ومن قوله  
هي ثانيا البذل **قوله** فان الغايه بالتدبير محذور استحقاق اخرته  
**قوله** وعلى هذا فيقول المص اخرته غير نائمة اجماعا على المعلوم المتفق



والظاهر انه تعليل لا انتفاء المانع فانه لو ثبت لها حقيقة احرته بالتدبير  
استغنت الكتاب به او بغيرها **قوله** وانتفاء المانع **قوله** معطوف على قوله لو هو  
المقتضى **قوله** وقد سلم لها الثلث بالتدبير **قوله** وفيه تأمل **قوله** لان احرته  
عن الملك **قوله** اي لا اية ملك **قوله** والظاهر ان الانسان لا يلتزم ان احرته  
**قوله** لا يخشى على اصله يوسف فانه استحق حرة الكل عند عدم  
خرق الا عاق **قوله** لان هذا الصلاح اعتياض على ليس بحال بما هو مال  
**قوله** اراد بقوله بما هو مال اخصه بما لا يمتنع **قوله** وذلك في عقد العتق  
لا يجوز **قوله** انما ريقوله ذلك اية قوله اعتياض على ليس بحال بما هو مال  
منقوض بالمهر والمال المقابل بالطلاق اذ انما يقال ذلك على خلاف  
العتياض بالنقص لكن لا يحتاج الى قوله واذ لم يجوز ذلك اذ فانه اذا لم يمتنع  
اخذ المال عوض الاجل يكون اخصه بما لا يمتنع **قوله** بما لا يمتنع الاجل روي  
**قوله** لان الاسقاط انما يتحقق في المستحق ولا يمكن مستحق **قوله**  
لوصح هذا لم يجز بهبة المهر الموقوف واسقاط التوبة انما تجوز وكلامه  
يجب صدقة عن الانفاة فاما كتاب يعتبر مسقطا هذه التوبة انما قيل  
واما في مسقطا بعض حرة وهو **قوله** مما لا يمتنع **قوله** وقد اختلف اجنس  
فلم يكن ثمة روي **قوله** لو اخذ اجنس لم يضر بعد حصول الاعذار **قوله**  
وقد استعمل بانهم **قوله** يجوز ان يكون زانية كافي ردف **قوله**  
لما تقدم ان لها شبهة **قوله** الاولى ان يقال لانه شرع مع الغنا في ملكه  
غيره **قوله** فيكون من هذا الوجه **قوله** اي من العتق **قوله**  
بخلاف العتق بين احرته لانه عقد من كل وجه **قوله** وفرض اجواب ايضا  
من مكاتب الغير فاما **قوله** والاخذ بالشفعة **قوله** فيه بحث ولا  
سهل وانسلا **باب** من يكاتب عبد العبد **قوله** ذكر في هذا  
الباب احكاما ما ثبت فيها **قوله** كان الاظهر ان يقول بالبيع وانما

عنه على حفظ عنوان الباب **قوله** فان بيع الفضولي يتوقف على اجارة  
الحجر فيما **قوله** كسوت الملك **قوله** وانما في الاستحسان فانظر الى ثبوت هذا  
العقد بالتبعية في البعض من غير نظر في ان يكون فيه جهة اصاله او لا تصحى  
للعقد **قوله** تصحى ناظر الى قوله فانظر الى الضمير في قوله راجع  
الى البعض **قوله** ولا يتم له على المكس **قوله** عطف على قوله تصحى **قوله** في  
العقد والعقد عليه **قوله** الضمير في قوله عليه راجع الى الغائب في قوله  
ولا يكون على الغائب من البذل **قوله** فان قيل حق احرته الى قوله  
اجب بانه متواتر وهذا التراجع لم يكن ثابتا فلا يثبت **قوله** الضمير في قوله  
بانه راجع الى قوله حق احرته والضمير في قوله به راجع الى قوله متواتر **قوله**  
وكل من الولدان اذ ياتي **قوله** انما هو ان يقال وكلما **باب** كاتبة العبد  
**المشتركة** **قوله** ذكر كاتبة الاثني بعد الواحد لان الواحد قبل الاثني  
**قوله** الاظهر ان يقال ذكر كاتبة المشتركة بعد غير المشتركة لان الاشتراك  
خلاف الاصل ولان المشتري من غيره كما ذكر من المفرد فذكر وانما  
فلما اظهر ذلك لان المقصود من الباب بيان حال كاتبة المشتركة سواء  
كانت مكاتب واحدة او في المسئلة الاولى على مذهب ابي حنيفة او ثانيا  
**قوله** اذا كان العبد بين شركيين **قوله** اي بين رجلين **قوله** والاذا لا يبعد  
**قوله** اي على مذهبهما **قوله** فيجوز ان يكون لها حكم تحقيق به وهو ولاية  
الفسخ بمعنى توجبه وهو الحق الفرز بطلان حق البيع للشرك انما كانت  
باتكاتب **قوله** قوله هو راجع في قوله وهو ولاية الفسخ راجع الى قوله حكم  
وقوله بطلان متعلق بقوله الفرز وقوله للشرك متعلق بقوله الحق في  
وقوله باتكاتب متعلق بقوله الحق ايضا **قوله** فيحقق المقتضى **قوله** يعني  
الحق الضرر به **قوله** وانفق المانع **قوله** يعني عدم قبول الفسخ **قوله** لكن  
ليس فيها ضرر **قوله** فلم يحقق فيها المقتضى **قوله** وانما الاعاق فظاهر انما



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

اختیار



ادعي **اول** الي في قوله الي ذلك متعلق بقوله ادعي وانما بقوله ذلك الي  
 البقاء والمغيب واجابة الي البقاء ادعي **قال** المص او سبب احوية باسناد  
 سبب لا داء الي ما قبل الموت **اول** فان قيل فمن اين خرج اجواب عن قول  
 انما في الشيء ثبت ثم يستند فلما لا داء ثابت في الحال فان ادخله  
 كما داء فيسند الي ما قبل الموت وثبت احوية ليس بطريق الاستناد وهذا  
 جواب باعتبار الشق الثاني من الترتيب واضافة السبب الي الاداء بانه  
 او نقول الامداد باسناد سبب الاداء سببية عند الكتابة لانفسه اذ هو  
 موجود قبله لكنه ليس بسبب فان التعليقات ليست اسبابا عندنا  
 في الحال بل عند وجود الشرط فاذا اسند لا داء الي ما قبل الموت فقام  
 حواجا الي شرح الا تاني في تم اعلم ان الاسناد ان ثبت الحكم في الزمان  
 المتأخر ويرجع المتأخر في حكمه بنسبة في الزمان المتقدم كذا في التوضيح  
 في فصل في امور به نوعان **اول** او يستند احوية باسناد سبب الاداء  
 فهو عند الكتابة الي ما قبل الموت **اول** ثبت عند الكتابة قبل الموت  
 ليس بطريق الاسناد وهو ظاهر واثبت ان يجعل اضافة السبب الي  
 الاداء ببيانته وقوله ويكون اداء مطلقا في الدنيا يقال انه لم يوجد من  
 المكاتب الاداء بعد الحيات **اول** ولم يتقرض بان المكاتب ليس بموقوف  
 عليه **اول** ولعله انما لم يتقرض له لان سلامة ما كتبه اليه فانت بغيره  
 اذ لا ما كتبه للميت فلا فائدة في التقرض له وجعله باقيا مشترك  
 في لا يخفى واجواب انها حصلت له بالعد والتفصيل في النهاية  
**قال** المص الا ليس حكمه اليه **اول** فيه بحث **اول** ذكرته هذه المسئلة  
 اني بعد ما **اول** وهي قوله **اول** وان اضمهم معا الي الام **اول** لانه لو  
 ترك عينا لم يثبت القضاء **اول** اي على من هذا **اول** مات  
 رقيقا الي قوله مات حرا ولا لنا ففرض بولائه **اول** المستتر في ما

رقيقا

رقيقا والمستتر في مات حرا ما راجع ان الي الاب والضمير في قوله  
 بولائه راجع الي الولد **قال** المص لان هذا اختلاف في الاداء مقصودا  
**اول** لا يخفى عليك ان مقصود كل واحد من بينك انما يعني قرار بولائه  
 عليه فاختصا لهم باكتبة فيه فلا بد ان يقال بتصور بولائه كوالي الام  
 على تقدير بقاء الكتابة قبل اتصال الاداء فلما يستقيم قوله وذلك يعني  
**اول** لا تنفاه لازما وهو صحت حرا لولائه ما تقدم في المسئلة الاولى ان  
 ذلك جزء انما **اول** ههنا مسأحة حيث لا يطابق تعليله للمعقل ظاهر  
 فانه جعل صحت حرا لولائه لازما في المدعي وجزء انما في الدليل وجوبه  
 غير ضيق **اول** رعاية حق المكاتب **اول** فانما في قوله ما يجب رعاية **قال** المص  
 ولا يكون ذلك للفرض من غير حاجة ولها شئ زيادة حرة **اول** فعلى هذا  
 لو باع الفقير للفرض او اياها شئ ينبغي ان يطيب اما عنده اذ لا اخذ منها  
 كي لا يخفى **اول** لان اجبت ليس في نفس الصدقة **اول** تعليل لقوله وكذا  
 عندنا يوسف **اول** وفيه نظر لان لا نعلم ان ذلك تبدل ولين كان فلا نعلم  
 ان تبدل بمنزلة تبدل العبد **اول** انت ضمير بان تبدل ملكك ليد لا يتبدل  
 المكنى وكونه بمنزلة تبدل العبد ايضا كذلك فان ذلك لجعله طالا لطيفا  
 للمولى وهم يحلون طالا لا بدون مثل هذا القيد كما في ابن السبيل اذ وصل  
 الي وطنه والفقير اذا استغنى فبطلت اولي **اول** ولعل لا ولي ان يقال في **اول**  
 ان ردائه لم يكن له ملك اصلا فهو لا يوافق المذهب وان اراد انه لم يكن له  
 ملك تام يكون عين اجواب المخطوطة فيه ملكا **اول** اذ اجنى العبد طاعة  
 مولاه ولم يعلم باجانية لم يجعل مختارا بالعداء ويجب عليه فدية **اول** اي اذا كان  
 فدية اقل من ارض اجنائه وانما لما لاجب عليه الاقل من فدية ومن ارش  
 اجنائه ثم اعلم ان الضمير في قوله راجع الي المولى **اول** وكذلك اي وكما في قوله  
 الحكم الاصل **اول** والا ولي ان يجعل انما في ما ذكر من المسئلة والتشبيه



في عود احكام الاصل في قوله دفع الرقبة الى القيمة **قوله** لا يخالف لما قال  
 انما ان الموجب الاصل احد الامرين لان احد الامرين كان دفع الرقبة  
 وقد قيل منه الى القيمة ثم اعلم ان قوله الى القيمة متعلق بقوله قد قيل  
**كتاب الولاء قوله** استدلالا بقوله عليه السلام **قوله** ويجوز جواب  
 استدلالهم بعد سقوط **قوله** فجعل العتق سببا او لم يعممه **قوله** الاصل  
 بتدليل الاول بالثواب **قوله** بيان لسبب التدليس **قوله** اي لسياسة  
**قوله** ووجه الاستدلال ان احكام اذا ترتب على مشق **قوله** وانت ضمير  
 بان المراد من قوله واذا اعتق الخ ليس بيان علة الولاء حتى يكون وجه  
 الاستدلال ما ذكره **قوله** فالجواب ان الاصل الخ **قوله** فيه تأمل **قوله** واذا  
 اعتقت وهي حامل **قوله** اي ظاهرة الحمل كيشير اليه قوله فان كان الحمل  
 ظاهرا وقت الاعاق **قوله** لانها ما ولدت لذلك لم يتبين بقيام الحمل  
 وقت الاعاق **قوله** لا يخفى عليك ما في هذه التعليل من عدم المطابقة  
 للعقل والظاهر ان يقول قولاه لو لم يعمم التبع حتى يحصل المطابقة  
**قوله** ونوقض قوله فاذا صار احلا عاد الولاء اليه الخ **قوله** انما هو ان  
 انتقض على قوله اذا لم يتبين بقيام الحمل وقت الاعاق يفتق الحمل  
 تبعا ويجوز الاب والواه فانه اذا جاءت به لاكثر من سنة اشهر لا يتبين  
 فاجاب بمنع عدم التيقن **قوله** لا نروى ارحامه **قوله** انما هو ان يقال  
 ارحامهم **قوله** لانه انما الكفر **قوله** يعني الرقبة حتى اعتبر الكفاية الى قوله  
 والنسب ليس كذلك **قوله** فيه بحث **قوله** قال المصنف اختلاف في مطلق  
 المشتقة وانما قال ذلك **قوله** يعني انما قال المصنف ذلك **قوله** انما هو  
 جعل الابان عصبة ووجه منه قولهم انما هو عصب الابن **قوله** والظاهر  
 ان المصنف رها بعض الفاعل **قوله** وكل من ينبت بجملة شيء اليه لانه علة  
**قوله** المستتر في قوله منسب راجع الى قوله والضمير في قوله اليه وفي

قوله اليه لانه راجع الى قوله من والضمير في قوله علة راجع الى قوله  
 شيء **قوله** وصورته امرأة اعتقت عبد **قوله** وكذا اجواب في رجل اعتق عبدا  
 ثم مات **قوله** والابن هو العصبة دون الاب **قوله** فصل ما عن ان يكون  
 اقرب العصبات **قوله** لانه لا يورث الا ذوة والاخوات **قوله** يعني مع  
 احد **قوله** ولوان امرأة اعتقت عبدا ثم مات **قوله** او رجلا اعتق عبدا  
**قوله** انما ان عقل جناية المعتق على ابيه لانه من قوم ابيه **قوله** ضمير لانه راجع  
 الى المعتق على صفة المفعول **فصل في ولادة المولات قوله**  
 ولم تلت شرائط اهديهما ان يكون مجهول النسب بان لا ينسب اليه  
 غيره **قوله** فترجوا بان يمان ان يعتق المولاة او يتخذ مولاة الى غير  
 مولد الاب اذا لم يعقل مولاه عن ابيه فهذا الشرط لا بد منه **قوله**  
 وانما لانه ان لا يكون عربيا **قوله** فيه بحث فانه الشرط الاول يعني عن هذا  
**قوله** فانه قيل من شرط العقد عقل المولى وحرية **قوله** فيه بحث فانه العقل  
 والحرية ايضا يجب ان يمان في كل واحد من الصورتين او ان المولى والمولى **قوله**  
 فانه مولاة الصبي والعبد باطله **قوله** انما الصبي فلانه ليس من اهل  
 الشفرة ولا يلد في الحاملة وانما العبد فهو ايضا لا يلد في الشفرة  
 انما يلد من مولاه **قوله** اجيب بان المذكور انما هي شرائط العامة الخ **قوله**  
 فيه بحث **قوله** المصنف ولان من شرط الارث والعقل كما ذكر في الكتاب  
**قوله** انما ربه الى ما ذكره القدر في تبليق هذا او اذا اسلم الرجل على يد  
 رجل وولاه على ان يرد له ويعقل عنه واعترض الاتقار على وجوب شرائط  
 في صحة العقد ولا يخفى على المتأمل دفع اعتراضه **قوله** لانه القواعد متفق  
 على ثبوتها شرعا الخ **قوله** حيث يترتب عليها الاحكام كحرمة المصاهرة  
 ووجوب النفقة في مثل الغنة والحالة وغيرهما **قوله** والعقد الولاء بخلاف  
 فثبتها شرعا **قوله** حيث يترتب عليه الاحكام **قوله** فانه خلافه في المال

قوله المولى لانه راجع الى قوله من والضمير في قوله علة راجع الى قوله شيء

قوله المولى لانه راجع الى قوله من والضمير في قوله علة راجع الى قوله شيء



مقصود **القول** الظاهر ان يقول اختلاف بدل قوله خلافا **قوله** وخلافا  
 حال ان شرط في هذا **قوله** معطوف على قوله خلافا **قوله** وكلما في الفصل  
 لا يحتاج الى تفسير خلافا **قوله** وان كان له وارث **قوله** وخلافا **قوله** لانه نسخ  
 حكمه **قوله** معطوف ايضا على قوله خلافا **قوله** كتاب **الأكراه**  
**قوله** وتفسير ان يحمل المراد غيره على المباشرة **قوله** فيكون في قوله  
 اسم لفعل مجاز **قوله** وذلك سئل من في عدم الرضا **قوله** فيه ما لا يخفى  
 اننا ان يقال ان سئل اسم على حصة متعلقة قوله او لغيره لقوله او يرضاه  
 اذ لو لا لم يفتح المتعلق فيه ما فيه **قوله** لكن لا بد من تقدير لا في اوله  
 اختياره **قوله** لا يخفى عليك بعد ما ذكره وفاء القرينة لا والظاهر ان المراد  
 من قوله يرضاه الرضا انتفاء الرضا فقط بدون رضا والاختيارية  
 المتعلقة وانما لم يفرق بينهما الثالث شك الاكراه بضرب سوط  
 او حبس يوم على ما يجي لعدم ترتيب احكام الاكراه عليه **قوله** المحص  
 فينتفي به رضا **قوله** فقط دون ان يفسد به اختياره فانه اذا قيل  
 انما هو انما هو بالعلم بمراد بالعلم ما عدا ذلك انما هو **قوله** المحص والذي  
 قاله ابو حنيفة رم ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان **قوله** الفتوى في تحقق  
 الاكراه من غير السلطان على قولهما **قوله** ومنهم من جعله بيعا باطلا اعتبارا  
 بالهنا **قوله** لا يخفى على من يعرف معنى المزل ان هذا القدر لا يكون  
 المكلف ما ذل **قوله** فكان كل منهما ان يفسخ بغير رضا صاحبه **قوله** اذا كان  
 باطلا لا ينفذ والفسخ فرع الانعقاد **قوله** وبقي المشتري يرد المبيع  
 على البايع من غير امتناع ولا يكون ذلك الا اذا لم يخرج عن ملكه **قوله**  
 المضير في ملكه راجع الى المشتري **قوله** المحص بخلاف ما اذا اكره على كونه  
**قوله** واذا اكره على الهبة والتسليم فالحكمة فاسدة وان اكرهه عليه الهبة  
 لا غير فسلم المكره بعد ذلك ان سلم والمكره حاضر فالتسليم لا يكون الهبة

ويكون الهبة طابع وفي الاستحسان ان لا يكون ولو سلم والمكره غائب  
 بحيث لا يعود جازت الهبة تبا ساو استحسان **قوله** بناء على اصلها ان تسافر  
 السبب لا يمنع وقوع الملك بالتبضع **قوله** هذا على احدى الروايتين وعلى  
 الرواية الاخرى يثبت الملك بالتبضع في الهبة الفاسدة على ما ذكره العلامة  
 الاتفاقي في باب احكام البيوع الفاسدة فيجوز ان يكون الكلام المحص مبنيا على  
 ملك الترواية وفي البرازية في كتاب الهبة ايضا تفصيل متعلق بالمقام  
 فانه بقوي ما ذكرنا اذ فيه ترجيح رواية عدم ثبوت الملك **قوله** والفرق  
 الى قوله وفي البيوع في العقد **قوله** فيه بحث لانه الاستحقاق في البيوع الفاسدة  
 ايضا بالتبضع على ما قرئ في احكام البيوع الفاسدة والبيوع المكره فاسدة  
 تأمل في جوابه ليظهر لك فانه المراد ما يتعلق به الاستحقاق في اصل الوضع  
 وقد صرح به في بعض الشروح ونسب عليه المحص بقوله على ما هو الاصل ثم لا يخفى  
 عليك ان الاكراه اذا كان على البيوع الفاسدة ينبغي ان يكون حكمه حكم الهبة المكره  
 عليها ان ان يقال البيوع في اصل الوضع متعلق به الاستحقاق وعدم الاستحقاق  
 لغرض كناية الشرح والشرط الفاسد لا يفرق بين هذا هو الصحيح **قوله** المحص  
 لانه الاستناد الى وقت قبضه **قوله** اي استناد ملك المشتري الى صدر  
 الشريعة في شرح الواقعة فيستند الى حين العقد لا قبله انتهى ونسب ما لا يخفى  
**قوله** وقال الشافعي رجوع وان ضمن للمشتري يعني في صورة الغصب  
 وما عرفت احكاما لهم على ذلك **قوله** لا يقال احكاما هو قول المحص لانه  
 ملكه بالضممان فانه المشتري في صورة الاكراه يملكه القبض لان قوله ملكه  
 مجاز عن تفرز ملكه بحيث يثبت اليه ذم كل احد لو ضلح القرينة فلا يكون  
 حاكما على العدول عن المنهاج الواضح فصح ثم اعلم ان نقطة ما في قوله وما عرفت  
 فانه في **فصل قوله** قيام الحرم فيها و **قوله** المضير في قوله  
 وراى راجع الى الضرورة في قوله انما يباح عند الضرورة **قوله** في خوف



على ذلك **اقول** ان النفس والعضو **قوله** لان ذلك نصب المتدار بالانسان  
**اقول** هذا في القول ولا معتبر من قدر في ذلك وفي **قوله** فصار التبري  
 واما **قوله** فكان الفعل واجبا واجبا ما استوي طرفاه هه وان اراد انه  
 قد يتقلب واجبا فلا يصح ذلك فيما نحن فيه اذا الذي فرضناه سبب باحة  
 هو سبب الوجوب بعينه وجوابه بلغة فان الباحة اصلية حيث لم يتناول  
 النص المحرم فاقبل **قوله** في زمان يكون انفرادها بها اطلاقا القلب  
**اقول** فيه ساحة **قوله** وجاز ان يكون ان تيان بلفظ محيل معنيين **اقول**  
 قد يكون الاكراه على سجود الضم او الصليب مثلا ولا يصح التورية  
 بهذا المعنى فيه في احكام القرآن قال محمد بن الحسن اذا كره الكفار  
 ان يشتم محمد صلى الله عليه وسلم فخطبوا له ان يشتم محمد آخر غيره فلم يفعل وقد شتم  
 كان كافرا كان كافرا وكذا لو قيل له شتم محمد الصليب فخطبوا له  
 ان يحيل التورية فلم يفعل وسجد للصليب كان كافرا فانه اجمل من التورية  
 ولم يحط بباله شتمه فلم يملك ما كره عليه او قال لم يكن كافرا اذا كان مطلقا  
 بالايان **قوله** على المعنى الثاني **اقول** يعني هذا التردد والنسبة بين كونه  
 موريا او غيره في التورية بالمعنى الثاني لا الاول فانه لا بد منه **قوله** لان  
 ادني درجات الابد الاباحة فليكن اجراء كلمة الكفر مباحا **قوله** فيه  
 بحث فانه قد يكون الامر للترخيص قال العلامة النفس في اول كتاب  
 الطلاق من الكتاب الامر بالشي لا ينفي الخط فانه الخطور قد رخص  
 بصيغة الامر حتى لا يقع في الخطور فوجه كاشف في الامور وقطع الصلوة  
 الى آخر ما ذكره هناك فلم لا يكون ان يكون هناك كذلك فليكن فانه للكلام  
 في **قوله** لان الكفر ليس بشرط **قوله** نعم انما ان عدم طريانه من شرط  
 وهذا قد حو او جواب انه كلام انما هو وجوده بمنزلة عدم **قوله**  
 واجب بان في آية نقدية وتاخير او قد يره من كونه من بعد ايان

وشرح بالكفر صدرا الى قوله ان من اكراه وتلكه طين بالايان **اقول** يعني لان  
 الاستثناء بما ذكرتم لا يجوز ان يكون من قوله تع عليهم غضب من الله ولهم  
 عذاب عظيم لكنه فصل من ذلك بعض التفصيل وانما جبريا اعتبارا للتقدير  
 وانما غير خلاف الظاهر لا يصار اليه الا بالليل **قوله** كما في شهره شهر من  
 اس فر والمريض **قوله** الاطهر ان يقول كما في صورة العفو فان احكم فيما ذكر  
 ليس معدوما بل متراخ نعم بعدوم **قوله** ان في قوله وفيه نظر لان المراد باللعنة ان كان  
 هو المصطلح فذلك مستغنى **قوله** ذلك في العلة اسما ومعنى وحكي دون  
 العلة اسما ومعنى كما فصل في **قوله** لاصول **قوله** وعن هذا ذهب ابو بكر  
 الترازى الى ان الامر في قوله وم فان عادوا بعد الاباحة **قوله** قال في  
 احكام القرآن وقول النبي وم لما ررضه ان عادوا انما هو على وجه الاباحة  
 لا على وجه الاجاب ولا على التذب روي القاضي في تفسيره بهذا اللفظ  
 فقد اتم بان قلت وكذا غيره من المفسرين فلا مجال لما ذكره النص  
 انما وبل ان يختلف بعيد **قوله** ولكن الكلام في اجراء كلمة الكفر مباحا  
 الكفر **قوله** اجراء كلمة الكفر وان كان مكرها فانه لا يترتب حكم  
 الكفر عليه وكذا قيل الاقرار بكن زيدا والتفصيل في الاصول **قوله** وكذا  
 ان وليه آه **قوله** فيه بحث **قوله** وشيخنا شيخنا علامه الدين عبد الوهاب  
 الى الشهر **قوله** سيدي شيخنا الامام العلامة قوام الدين ابن عبد الله محمد  
 بن احمد الحكيم مصنف مواج الدرية في شرح الهداية **قوله** ومعنى  
 صلا صله لذلك **قوله** اشار بقوله لذلك الى قوله صلا صله من حيث  
 الاتفاق **قوله** والتلفظ قد نيك عنه في الجملة كما في اتفاق الصبي والجملة  
**قوله** فيه ياتى فان الذي ياتي بنبوت الاتفاق لا في ضمن الكلام كما  
 اورد القريب **قوله** فكيف يكون المكره موصفا لعلة فاعلم ان  
 له اصلا **قوله** ومنا في البعض لا يتعلق بها بالمكره فاستند اعم ولعله كذلك



بادري الي تسليم **قوله** بخلاف ما اذا كان العبد موهوباً فما كرهه انما هو  
 على اعتاقه فانه يجب على العبد التسليم **قوله** اي ثبت الرواية في هذه المسئلة  
 خلا كلامه وانما ينبغي ان لا يجب التسليم على العبد بل يكون ما ضمنه  
 المكره المكره رجلاً بدل العبد فليكن **قوله** ولا يتعلق به حق الغير **قوله**  
 اراد من الغير الورثة او اقراباً في المرض او كرهين في الزمان **قوله** نظير  
 اجواب فيما كرهه على عتق العبد في حق وقوع الطلاق **قوله** الا طهران  
 يقول في حق وقوع المكره عليه ورجوع المكره على المكره **قوله** فيفسد  
 به الاختيار **قوله** انت خير بان انما هنا ليست في محله ولا حسن  
 تبدلها بالاول **قوله** بيان لما يعل فيه الاكره وما لا يعل **قوله** بيان في الاول  
 التزما وفي الثاني صريحاً **قوله** فانه في موضع لا يمكن من ذلك فهو مارد  
 لا حكم له **قوله** قال الا ان كان الاكره من غير السلطان لو كان في غير المصير  
 اعتبر بالاجماع انتهى فقوله الشارح فانه اتفق في موضع ينبغي ان يكون  
 معناه في موضع من المصير تدبر **قوله** المصير واذا كرهه عليه لوردة  
 لم يبن امراته منه **قوله** قال العلامة انما يعل بهذا اذا لم يحظر بالاشياء  
 ونزيت ما طلب من قلبه بالبيان يحظر فانه لا يبن لامرته وبانه  
 ولا فانه لا يبن لم يفر على نفسه بوجود المخلص مما جانه ما طلب منه فطهر  
 حاله الاكره مريض له دون غيرهما من الاحوال حتى لو حضر به لكان له  
 اكرهه العدد على كلمة الكفر لا جرم عليه لانه وعليه مطمان بالاجابة كونه  
 من ساعته لانه رضي باجابه كلمة الكفر على لانه من غير اكرهه فصار  
 نظيره ما لو نوي ان يكفر في وقت في المستقبل انتهى وفيه بحث  
**قوله** ويجوز ان يجعل كلامه دليلين احدهما **قوله** لا فرق بين هذين القولين  
 في المصلحة بل اللفظ فقد لا يخفى **قوله** وكان هذا اشاراً الى ما قاله الامام  
 ابو منصور انما تريد **قوله** فيه بحث فناء الاشارة لظهور ان هذا

الكلام مستقيم على تقدير ان يكون الاقرار كفاً فان الحكم به اذ هو الظاهر  
 لنا وليس في كلامه ما يدل على شرطية الحكم **كتاب الحجر قوله** وهو حسن  
 لكونه شفقة على خلق الله تعالى وبه احد قطبي امر الزبانية والاخر العظيم  
 لا والله وهو في اللغة عبارة عن المنع **قوله** قوله هو في الموضوعين راجع الى  
 الحجر وقوله هو راجع الى الشفقة **قوله** وكذا ذكر سبجي في نثره **قوله**  
 ارادوا كما في **قوله** يعني ما تدر به من النفع والضرر **قوله** الاولي عنده هو  
 نعيم الاقوال لا يخص ضرراً وما تدر به من النفع والضرر ونحو ذلك  
 العبد لا يضر كما يخصه المص من هذا العدم **قوله** فانه يوجب الاعداء من  
 الاصل **قوله** فلا ينقد **قوله** في حق الصغير والمجنون دون العبد **قوله** في الصغير  
 كالطلاق دون القبض كالعاق **قوله** لان اعتباراً بحال كونها موجودة  
**قوله** لا يخفى عليك ان موجودة مفعول ثان لا اعتباراً اي اعتباراً بقيد  
 من احكام بالشرع ومعنى الوجود ما يترتب عليه الانوار والاحكام **قوله**  
 فيمكن ان يجعل القول الموجود بمنزلة العدم **قوله** يبين في ذكر سبب شرطية  
 القصد اعتباراً بموجودة شرطاً **قوله** فلا يند من القصد **قوله** قال والضم  
 والمجنون لا يصح عقودهما اراد بعدم الصفة عدم النفاذ **قوله**  
 واذا اراد بالصبني والمجنون الصبني العاقل والمجنون المغلوب **قوله**  
 اي ما ويل عدم الصفة بعدم النفاذ ويخلص كلام المص عن السكر **قوله**  
 باعتبار موافقة الاخلاق **قوله** اي وجود او عدم **قوله** لكن لاوقوف  
 له على عدم التوافق على اعتبار بلوغه هذا الشهوة **قوله** يعني ان الطلاق  
 ليس من تلك المصالح التي توقف عليها في الاحمال **قوله** وقوله وان النفاذ  
 شيئاً بانه لغرض الانفال على الاصل المذكور **قوله** فيه بحث **باب الحجر**  
**المعاد قوله** واجب بانه قال في طيب **قوله** وعلق الاولي ان يقال  
 امراد في طلب في حق تفرق تنصل بانه اذا الكلام فيه يخرج العبد من المال



له ولا خطاب فيه **قوله** لسقوط اجابات اعمالية **قوله** فيه بحث **قوله**  
 ومنه ان الفاعل ان جهر على الغيبة على ثمانية **قوله** لضمير في رايه راجع الى  
 الفاعل فيه **قوله** فصار محلا **قوله** فيه فصار نفس لفظا محلا **قوله** وتساخ  
 عبارة في الجمع بين الابد وضعه ظاهر **قوله** اراد بالابد الزمان المولي  
 بقرينة قوله حتى **قوله** سلمه كنهه مكنى مراد به اذ لا ينطلق عليه **قوله**  
 المطلق ينصرف الى الكمال كالكسوف من الشارح في اواخر الضحية  
 السابقة وجوابه ظاهر فانه مذکور سند المنع بها ولكن الاحتمال فيه  
 او كان البيع خاسرا **قوله** فيه بحث **قوله** واستدل على اجواز والتوقف  
 فخطئ المراد من قوله اجواز الانعقاد **قوله** بل اضطرار من قولها في سائر  
 الفقرات بل هو اضطرار من قول الشافعي ليس الا كما يدل عليه بصره  
 بخلاف الشافعي **قوله** الاول ان النسبة لو كانت في يمينه واعتقد رتبة لم ينفذ  
 الفاعل فيه **قوله** اي لا يجعل اعاقبة كفارة يمينه لا انه ينفذ اعاقبة اطلاقه فانه قد  
 وجب عليه السعاية على النسبة اكانت الضوم كما هو اذا جرت في يمينه  
 او ظاهرا من امراته **قوله** والصحيح فيه ان يقال لعقد النكاح به **قوله**  
 فيه بحث اذ هذا المنع لا يوجد في النسبة ولا يند من الاشتراك **قوله** واجاز  
 على ذلك المولى لا يستوجب المولى عليه **قوله** وبما **قوله** ولا ينفذ بالكتاب  
 كونه على خلاف القياس على ما مر تفصيله **قوله** الا انه جعله ههنا سببا قبله  
 ضرورة **قوله** اي ضرورة ان لا يقع التنبه بعد زوال الابهلية فانها  
 يزول بالموت **قوله** لانه من ضرورات النكاح **قوله** والنظر ههنا ينسب  
 الى الذل لا الى السابقة فواز النكاح وصحة تنبيهه مقدار مهر المثل وبطلان  
 الفضل **قوله** وبهذه المسئلة اعتضد ابدى **قوله** قال الا فانه كنهه  
 يقول ان النسبة ليس بعبارة وهذا الطريق لان النسبة العبارة تحصل  
 له نوع عرض صحيح كانه او فاسدا وليس في الطلاق قبل الدخول

عليه

على وجه لا يصلح له لذة او راحة عرض بعد الدخول ان تحقق عرض كنهه  
 محصور فيه المجاوزة هذه والنسبة مجاوزة عن احد عن احد في كل باب  
 او يقال بانه لا يمكن رده بقدر النسبة لانه طارقه رده ان يجمعه بالهزل  
 والهزل واجاز في هذا الشكول سواء انتهى وفيه **قوله** قال **قوله**  
 لعن الله كل دواق مطلقا في **قوله** بعيلة النسبة **قوله** فلا يلزم اقراره  
 شيئا الا في الولد **قوله** في غاية البيان ثم لا يصدق النسبة في اقراره بالنسب  
 اذا كان رجلا الا في اربعة اشياء في الولد والولد والولد والولد والولد  
 العاقبة وان كانت المفسدة امرأة فانه يصدق في كنهه انما بالولد  
 والزوج ومولى العاقبة انتهى تنبيهه كما بينه من الخلف **قوله** الا في اربعة  
 مواضع **قوله** يعني سوي الوصية حيث علم حالها **قوله** نكر الرشد وهو باطل  
 يتلوه التليل واكثر **قوله** وللخصم ان ينعى مستدرا بغير ان يطلق الى الكامل **قوله**  
 ومن اصلاح في ماله **قوله** وكذا من دينه دون ماله كالمعتل فاذا ذكره ينفذ  
 به **قوله** ورؤسك ينعى كمال **قوله** ويجوز ان يقال بينهم من اجزاء بطريق  
 الدلالة واللام ينعى كسب من سبق من دليها **قوله** في حد البلوغ  
**قال** المص ويستمى الحكم للفقهاء **قوله** فيه بحث **باب** اجزائ **قوله**  
**قوله** فلا يترك الا على الادنى **قوله** فيه بحث وعلى العبارة فلا يترك  
 وقوله فلا يترك سهو من النسخ **قوله** وانما يكون الاول اعلى ان لو كان في شخص  
 واحد **قوله** في خمس **قوله** ولو لم يكن اعلى **قوله** من ضرر الذان **قوله**  
 واهوار لا يملكه اعلى من اجبس فيكون اعلى من ضرر الذان **قوله** فيه بحث  
**قال** المص ولانه تجارة عن تراض **قوله** قال انه تعالى ولا تأكلوا أموالكم  
 باطلا لانه ان يكون تجارة عن تراض **قوله** المص ولكن يجب ابد حتى يبيعه  
**قوله** فان قيل اجبس ايضا بعد ان تراضا كما سبق في الاكراه فلا يصح البيع  
 على اجبس لفظا الذين باختياره من الطريق فلا يكون اكراما على



البيع فليكن قول المص ودفن لظلمة قول فان قضت بالدين واجب عليه  
والما ظلم ظلمه المص واكتب لنفسه بما يختاره من الطين **اول** كنهه فالف  
ما سبق انما من قوله ولكن كنهه حتى يبيع في دينه والآخر بين المص  
فلا يكون مشتركا ادبا **اول** كنهه مشروع بالاجماع فلا يفرق البيع **قوله**  
ترد على قوله **اول** فيه بحث **قوله** يؤخذ بصحانه قبل قضاء الدين **اول** فيه  
بحث **قوله** قال في المصوب وهو خطأ **قوله** ويوجه هنا بأنه على سبيل الاستدلال  
في قوله م ارجعن ما جورات غير ما زورات **قوله** والدين الرجل  
لا يلزم المدينون لا تسفلر اسما مخلوة بالاجنية لكن يبعث امينة بلا زها  
**اول** بغير الاستدلال ام الملازمة مخلوة الخ والضمير في لازمها راجع الى المدينين  
**قوله** واجماع بينهما انه عقد معاوضة **اول** فيه بحث بل الفكرة الجامعة هي  
الجزء من التسليم وقوله وهذا لانه عقد معاوضة الخ لبيان صحة القياس  
فليكن **قوله** وتوضح ذلك ان موجب العقد ملك الممن وهو ملك به **اول**  
الضمير في قوله به راجع الى العقد **كتاب المأذون** **قوله**  
وفي الشرع ملك المجر واسقاط الحق عندنا وسجيء تفصيله ثم اعلم ان قوله  
واسقاط الحق عندنا كما تفسر لقوله فك المجر **اول** كى اشرنا اليه **قوله** بغير  
لعله صحيح المص **اول** **قوله** وانما لا يبرح بالحق من الهدية على المولى  
**اول** قال صاحب الهدية في قول الوكالة ان وكل صاحبها محجرا عليه  
بغير البيع والشراء وبعد المحجور عليه جاز ولا يتعلق بهما الحق وتعلق  
بوكلاهما **قوله** وهذا لان اول تعرف بياضه العبد الشرقي **قوله** باول تعرف  
بياضه مواجزة نفس واجواب انه عند الخصم فان مواجزة غير جائزة  
عنه في احد قوليه على ما سيجي ثم اعلم ان قوله هذا اشارة الى قوله ونحو  
كونه آه **قوله** والرضا بالضرر لا يتفاوت **اول** فيه بحث **قوله** اذ ان  
بما يكون العبد حين علمهم سكوت المولى **اول** اما ان يقول ان لا خلافه

بغير  
استدلال  
الجماع

المعامل

المعامل حيث اعترض رد السكوت ولم يأت من المولى ولذلك نظائر **قوله**  
وليس للمولى ضرر تحقيق لانه الدين قد سجد وقدر لا يجهل **اول** اذ كان فوق الدين  
غير تحقيق كان الضرر في حق الناس ايضا متوقفا فكيف يسقط به الحق ان يست  
للمولى على العبد لا بد من اتاى **قوله** وقيل فيه نظرا لانه لا كلام في ان نكاح الرقيق **اول**  
**قوله** وعند به ان النظر غير وارد لان كون السكوت اذنا كان لاجل دفع الضرر  
فيستلزم رقيق على القياس ولا يحيل اذنا **قوله** اذ ذلك نفوذ في ملك الغير  
وهو لا يجوز ان لا يقال فيمنع ان لا يجوز ايجر بعد الاذن لان النفوذ في ملك الغير  
وهو لا يجوز **قوله** لا يقال فيمنع ان لا يجوز ايجر بعد الاذن لان النفوذ في ملك  
الغير انما يكون اذ كان للغير ملك بان الاذن فيه نفوذ **اول** بغير لانه ان ملك  
ايجر واسقاط الاذن بل هو توكيل وانما به فليس التسوال واردا السؤال عارضا  
فالم يظهر قوة الدليل لا يندفع التسوال **قوله** لعدم ولايته عليه **اول** فلا يمكن حمله  
على الاستدلال اذ لا ملك له فيه **قوله** لانه لو كان عليه فليكن كان او كثيرا **اول** قال الامام  
العلامة الزليبي وهذا مشكك فان الدين اذ لم يكن مستغفرا رقبته وما في يده  
لا يمنع الاقول في ملك المولى باجماع اصحابنا حتى جاز للمولى عتق ما في يده فكيف  
يتصور هذه المحسنة على قول من ينافي هذا وانما الخلاف في المستغرق فلهذا  
يمنع من دخوله في ملك المولى وعندنا لا يمنع انتهى **قوله** على الدين او كثيرا **اول** فيه  
بحث **قوله** بخلاف بدل الكنية فانه يؤدى الى **اول** فيه نوع ثامن فانه اذا كان  
مديونا لا يجوز الكتابة الا ان يكون ارتكاب الدين بعد الكنية وفيه وجه آخر  
فتدبر **قوله** وهذا اشارة وعلى الاول ان يكون اشارة الى تعلق الدين بقبته  
**قوله** الى دفع الضرر **اول** بغير الضرر الحاصل بتعلق الدين بقبته **قوله** قيل وليس  
بواضح لانه لا دليل **اول** فيه بحث **قوله** فان نذر الشرع يبين بوضوح  
**اول** ومعنى هذا الكلام **اول** فيه تأمل **قوله** واجواب الاول على مذهب  
الشيخية وهو ما ذكره المعترض وانما في عام كنهه انما يستقيم على مذهبها ايجر



**قوله** الاول اراد به ما تقدم بسبعة اسطر تخيلا وهو قوله واجب عليه  
 بان اراد به منع قبضه الخ وقوله باذكر المعترض اراد به ما تقدم بسبعة اسطر  
 تخيلا وهو قوله عليه انما مخصوص باذا قبض مبيعا الخ وقوله وانما اراد به  
 ما تقدم باسطر وهو قوله بل الواضح الخ **قوله** ولا سبيل لهم **قوله** باخذ كسبه  
**قوله** فلم يكن راضيا ببيع **قوله** اذا علم انه يباع فانيا يكون راضيا به **قوله** كان  
 ككسب غير متبرع **قوله** ظاهرا لثبته بالكسب بدل على اخصا من التعليل  
 بالانه وفيه بحث فالحق تعميم التعلق بالكسب ايضا **قوله** ومعه انه ان يأخذ  
 الخويته التي ضربها عليه في كل شهر يرد ما لم يرد الخ **قوله** قوله بغير ناظر اليه  
 قوله ان يأخذ **قوله** الحسن وانما بوجه الذي علم بحجبه **قوله** نقطة ان لا يصل **قوله**  
 وصار كالغصب فان المولى لو اذن لعبد المصنوب **قوله** الا ولي ان يقول  
 لو غصب العبد ما دون يمين الاذن عليه ما كان اذلا مخالفا في صحة الاذن  
 بعد لا باق يحتاج الي دليل **قوله** الحسن وصار كما اذا اخذ المولى كسبه من يده  
**قوله** مخالف لما سبق في المصاهرة **قوله** فان سلمنا كمن المانع متحقق **قوله** فيه  
 المانع من ثبوت الملك **قوله** وليس يصحح لانه معطوف بلا معطوف عليه الخ  
**قوله** فيبحث فانه معطوف على قوله بخلاف ما اذا حال بيع ان مسئلة  
 القدور من ملتبسة بخلاف هذا باعتبار جزئها انما في وبخلاف بيع المرض  
 باعتبار جزئها الاول **قوله** او كان البيع بمنى المعنى **قوله** منهم هذا بطريق قولنا  
**قوله** قلت ذلك او من حيث اللفظ بالقبول دون المعنى لانه المعنى  
 الخ **قوله** ومنهم من جوز بيعه بالاصحى بمنى قيمته دلالة كما لا يخفى **قوله** ولا يرد  
 بيع المرض من واريته الخ **قوله** بل يرد بان يقال اذا جاز بيع المأذون من  
 الاصحى بالجماعة ينبغي ان يجوز بيع المرض من واريته لها بدونها ايضا فاجاب  
 بقوله بخلاف ما اذا باع المرض من الوارث بمنى قيمته حيث لا يجوز فكيف  
 بالجماعة **قوله** والظاهر الاول **قوله** وكلامه تعقيد **قوله** فيبحث **قوله** فاقترنا

اي المولى والمرضى **قوله** النظار ان يقال اي العبد والمرضى **قوله** وانما على رواية  
 صاحب الكتاب **قوله** يعنى القدر **قوله** لانهم يستنبطونه **قوله** وعلى  
 هذا فنحن التعليل الذي ذكره الحسن فصور **قوله** فما اذا حصل ضمنوه الخ **قوله** فية يملك  
**قوله** واجب عن ذلك بان مفهوم لم يخص الخ **قوله** قد علم هذا اجواب قاسم  
 في آخر التحقيق السابقة وتكراره لا فائدة الفرق مع الوضوح **قوله** وعلى القضاة  
 ان يقال قوله ولا محاباة في البيع الخ **قوله** فان تبكى كيف يذفع هذا التذباب  
 بزيادة قوله ولا محاباة فلما لا لا الوصول لا يستلزم القبض فانه يكون  
 النسخ والتحكيم بينهم وبينه فليتأمل **قوله** بدليل قوله وانما في **قوله** دلالة لا في  
 عن صفاء **قوله** واذا اذن ولي الصبي **قوله** والصبي الذي يعقل العبد  
 اليسير من الغاشل **قوله** النظار ان يقول الذي يعقل انه اليسير سالب  
 للملك والشراء جالب له ويعرف الغنى اليسير من الغاشل انما انما  
 على انما في بناء على انه استلزم الاول **قوله** وكذا الوصية على اصل بعض قلت  
 بصحة **قوله** الضمير في صحتها راجع الى الوصية **قوله** حتى تقرر بنفسه **قوله**  
 انكم يمكن مفرقة من كل وجه فلا ينقص بالطلاق والعاقبة **قوله** وتقرره انا  
 بقاء ولا تبه **قوله** وعندنا انه جواب عن ثبوت دليل انشائي يمنع المناقاة بين  
 كونه وتباين مولى عليه مستندا بان كونه مولى عليه لا يستتبع المصاحبة بل يثبت  
 الخ لا للعجز فليتأمل **قوله** لا يستتبع المصاحبة بطريقين **قوله** تعليل لقوله للنظر  
**قوله** ولا صفات تبدل احوال **قوله** معطوف للنظر **قوله** الى اخره كذلك  
**قوله** بعض تقدم ذكره **قوله** لكن يرد عليه ان النعم ليس يستقيم فان المولى  
 محجور عن التعرف في مال العبد الخ **قوله** هذا ام وقد قررنا ان الشارع يتكلم من  
 شرح اجماع الصغير قبل ثلثة اوراق ما يخالف **قوله** وبان دين الصبي كونه  
 هو يتعلق بذمة **قوله** بعض فقط **قوله** ودين العبد يتعلق بكسبه **قوله** بعض  
 يتعلق بكسبه ايضا اي كسبته لان ذمته ضئيفة بخلاف الصبي الخ



تم اقول ولعل خلاصة اجواب ان في منع دلالة الكلام على التعميم والافلا  
يظهر صلاحيته للجواب **اقول** والمولى اجبت منه اذا كان الذين مستوفوا هذا  
اذا كان مستوفوا لرقبة ايضا وانما اذا لم يكن كذلك فغنية كلام **كتاب**  
**الفصل قوله** اريد الغصب بعد الاذن في التجارة لوجهين احدهما  
ان الغصب من انواع التجارة مما لا يخفى **اقول** ويجوز ان يقال فياذا تصرف  
الغاصب بكونه بالاذن كذا تصرف المالك دون ان في الغصب بالاذن  
الماضي وفي الماضي دون بالاذن السابق فيكون بينهما شبهة ايضا او يقال ذكره  
بعده لا بينهما من المعاملة فانه العبد الماضي دون يتصرف في مال الغير بالاذن  
والغاصب يتصرف فيه بالاذن **قوله** فكان ذكر النوع **قوله** فية حيث **قوله** انما  
انه قد تم الاذن في التجارة **قوله** فهذا لا اضيق اليه بعد ما بين وجه ما في ذوق  
من اجماع **قوله** وفي الترتيب اخذ مال منقول محترم بغير اذن المالك على وجه  
يزيل به الى قوله ومرة اخلاف تظهر في زوايد المقتضوب **قوله** قال  
الامام ان يبيع حتى لا يضمن الغاصب زوايد المقتضوب اذا هلك  
بغير عقد لعدم ازالة ملكك ولا مصادرة المقتضوب بغير صفة  
كما اذا غصب دابة فقتل اخوي او ولد لا يضمن الغاصب لعدم التصنع  
فيه كذا الوجوب المالك عن مواسمه حتى ضاعت لا يضمن كما ذكرنا في  
السيد المبطله انتهى لكن ذكر في قايي فاضح خان مسئلة يخالف هذا الاصل  
فانه لو قال غصب عيولا حتى يبيع لبن انه قال ابو بكر البجلي يضمن قيمته  
العجل ونقصان الاتم ولم يفعل في الاتم شيئا **قوله** وانما في ان لا يملكه مثله  
اي يكون في يضمن بمثل **قوله** فية حيث لا يضمنه الى الدور **قوله** لانه اكد  
ساقط العبرة في الترتيبات **قوله** وفي لطائف الاشارات ضمن ابيد  
بمنه لا يروي رعاية للمالك **قوله** المص وقال ابو يوسف يوم الغصب  
**قوله** وفي شرح الوفاية لعدم الشريعة من ذهب الى يوسف اعدل

اذ لم يبق شي من نوع في يوم الخصومة والقيمة تغير لكثرة الرغبات وقلتها  
وفي المدة وم هذا مقتدر وتقتصر ويوم الانقطاع لا ضبط له وايضا  
لم ينفى وعند عدمه لا قيمة له انتهى ويمكن ان يجاب عنه باذنه في النهاية حيث  
قال وهذا لا يقطع ما ذكره ابو بكر البجلي هو ان لا يوجد في السوق الذي يباع  
فيه وان كان يد جدي في البيوت وعلى هذا انقطاع الدراهم انتهى **قوله**  
المص لان مطالب بالقيمة **قوله** فية حيث فانه مطالب بالعين اذا كانت  
قائمة على القول الاقوي **قوله** لا الذي لا يملكه على الحقيقة هو انه تعالى **قوله**  
الاجسام متماثلة لمتجانس احوال الفرد والمجذرات غير ثابتة **قوله** وذلك لعدم  
المعنا وتة **قوله** اشارة بقوله ذلك الى الشيء في قوله ان معناه الشيء الذي اجم  
**قوله** وانما انصرف على الكليل ولم يقل والموزون لانه من الموزونات ليس بمثل  
وهذا الذي في تنقيضه ضررا كالمص من القمم والطشت **قوله** الا ان يبين  
فرقا فانه البرد والشمير مختلفان من الاصل بخلاف الحقيقة والطشت المعمول  
من اصل واحد كما تخيل فانما اختلفا لهما لا ليس لاختلاف القيمة **قوله** ولوي  
لان تقديم هذا القسم **قوله** وانما قد تم المص فان قدما لهما ما لكثرة اختلاف  
نهما يتعلق به وكون الكتاب من اختلافات فانه **قوله** كان انسب **قوله**  
لانه موجب **قوله** المص ويظهر لك في بعض الاحكام **قوله** منها لو ابراه عن الفهم  
حال قيام المعنى فيخرج حتى لو هلك بعد لا يجب الضمان حال قيام المعنى  
ولو لان الواجب الاصل في القيمة لا يخرج ذلك ومنها لو كفل بالمقتضوب  
يخرج ولو لم يكن الضمان واجبا لكان كفاية بالعين وهذا لا يخرج ومنها انه يجب  
التزكوة على الغاصب في نصاب في يد الغاصب اذا انتقض ذلك النصاب  
بما يملك وجوب قيمة المقتضوب حال قيام المقتضوب كما ذكره النهاية والوجوب  
ان ما هو بغير ضمة ان يوجب ملكة شبهة الوجود في حال القيمة كذلك **قوله**  
ورد القيمة مخلص خلا لانه فاصرا **قوله** فية لان رد القيمة في امر **قوله** لا يجب عليه



انزكوة اذا انقضت انصب بمقابلته وجوب المفضوب **اقول** كما اذا انقض  
 بالدين **قوله** قبل والقيح **اقول** اني اكل هذا لاني في **قوله** لان المصير الحالف  
 انما يكونا عندهم القوة على الاصل وليس كذلك **اقول** وهذا العلامة انما يكون  
 وقال كونه لا يضر اليه انما عند الحرف اقامتها اليه عبارة وكذا نقول  
 ثبت ذلك على خلاف القياس بالنظر فيقتصر على مورد **قوله** وعن مسئلة  
 الكفالة ان الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها صحيحة **اقول** وانت ضير  
 بانه يجوز ان يجاب عن هذه المسئلة بما اجيب به عن مسئلة الامارة **قوله**  
 وقيل المذكور في الذخيرة جواب اجواب **اقول** يعني لو تفضل لما تفضل بمجوز  
**قوله** والمذكور في الكتاب جواب الافضل **قوله** يعني الافضل هذا التلوم  
**قال** المحض والغضب فيما يتعلق ويجوز **اقول** قوله والغضب مبتدأ **قوله**  
 وقوله فيما يتعلق **اقول** لان الغضب بحقيقة **اقول** تعليق لقوله الغضب  
 كما بين فيما يتعلق ويجوز لان في العار **قال** المحض واذا غضب عار **اقول**  
 اطلاق لفظ الغضب هنا مجاز على سبيل التشبيه **قال** المحض لتحقيق انبات  
 اليد ومن ضرورته زوال يد المالك **اقول** هو تعليق قول محمد لا تعليق قول  
 الشافعي فان هذه تحقق الغضب بانبات اليد بدونه انما يد المالك كذا  
 في شرح الكافي وقال المالك وكان السلف بانبات انزاله اليد من  
 جانب الشافعي من الزام فانه يكتفي في الغضب بانبات اليد بانطلة  
 كما تقدم **قوله** وانما ان الغضب بانبات اليد بازالة يد المالك ففعل في  
 العين **قوله** وليست شعوب باني دليلي ببيت كونه انزاله يد المالك بفعل  
 في العين ومنه ثبت بل مفهوم انزاله اليد حقيقة في اخراج المالك اظهر ويجوز  
 ان يقال الواجب ضمان التحل في ذلك يمكن له فعل في التحل بل في ماله لا يجب  
 ضمان التحل **قال** المحض وهذا لا يقتضي في العار **اقول** للمضمون نقول انما لم  
 فيه لا تشاء بانبات اليد فاما **قوله** اي بسبب ذلك **قوله** فيه فاما فان

السببية

السببية غير ظاهرة بل نظر انما لا لصاقا والمصاحبة **قوله** فاذا لم يكن  
 للمالك بنية تحقق الغضب **اقول** فيه بحث **قوله** لو اقام لبيته **قوله** يعني  
 المالك **قوله** على المالك لنفسه **اقول** يعني بعد الشهادة والقضاء **قوله**  
 لان النقصان حصل من قبل انما حصل بغيره اليه هذا المكان فكان له ان يلزم  
 الضرر ويطالبه بالقيمة **اقول** الضمير في فعله راجع الي الغاصب والغصب  
 في له راجع الي المالك المتقدم ذكره والضمير في مطالبه راجع الي الغاصب  
**قوله** قال وهذا عندنا ايضا **اقول** انما تقدم ايضا على قوله عندنا  
**قوله** لكنه بسبب حيث **اقول** اي لكنه حصل او لكن الحصول **قوله** واصلا  
 ارشاد المصلحة **قوله** سيجي احديث بتفصيله في الدرس الآتية **قوله**  
 والمالك ناقض **قوله** حيث لم يكن العبد كملك بل ما نفقه الفعلة اذا لم يضمن غيره  
 نعم لا عموم لهذا الوجه على هذا المعنى كما اذا قيمته العبد كملك وفي اكثر نسخ  
 والمالك المستند ناقض فلا مجال للتحلل على هذا الاحتمال انما يحل تمام  
**قوله** اجاب بقوله والمالك المستند ناقض يعني كونه ناقضا من وجه دون  
 وجه وهذا يظهر في حق التام دون الغائب **اقول** المحض فانه ما نفقه  
 الفعلة وهو غابت غير قائم فاما ما نفقه اذا غضب جارية ووطئها ثم  
 قيمته لم يظهر للمالك في حق طه الوطئ الذي فاته **قال** المحض فيزول الجنب  
 بالاداء اليه **قوله** زوال الجنب بالتمسك اليه المالك لتساوله ماله  
 لا يوجب جواز الاستعانة في الغاصب في ادائه ما وجب عليه  
 الفعلة كمن اذني دين زيد بال اثار فملكتها فان جوابه غير ضيق **قال** المحض  
 لا اطلاق اجواب في اجماعنا والمضاربة **قوله** هذا تعليق لعدم الطيب  
 متبا الضمان وبعده لا نقول بغير حال ولا المجموع كما لا يخفى **باب ما يضمن**  
**بعل الغاصب** **قوله** وانما ههنا ما كيد لانه قوله زال اسمها تينا ولم **اقول**  
 فيه ان الشاة اذا رايت بعد ذبحها وسكنها يزول منها اسم الشاة لا الشاة



في سيج من الشارح فلا ولي ان يقال قوله وعظم ما فيها اعتراضا اذا  
 عضبته فذبحها واربعها من **قوله** المص وقال الشافعي لا ينقطع حق المالك  
**قوله** لا ينزول ملك المالك بغيره كونه مقابلا لاروي عن ابي يوسف ثانيا  
 فيه لا ينقطع حق المالك ايضا نعم ينبغي ان يكون المراد بحق المالك ملكه **قوله**  
 المص غير انه اذا اخذ الرقيق لا يضمن النقصان عنه **قوله** انما  
 ان المراد نقصان القيمة **قوله** لكنه يباع في دينه **قوله** ولا يشافى عطف  
 على قوله لانه يؤدى الى التروا **قوله** فيلزم ان يكون تعليلا لعدم جواز ضمان  
 النقصان عند ابي يوسف وليس التروا في نفسها موجودة  
 وهو الاصول **قوله** المص وصحة في الضميمة قايما من وجه **قوله** قال اكل  
 الرزق ابي حق الغاصب انهي لكن الظاهر ان يقول والضمة قايمة  
 من كل وجه فاما ما وجه العدول **قوله** كان الرزق في الذات احق منه  
 في الحال **قوله** في الذات ابي في الوجود قوله في الحال ابي البقاء  
 والضمير في قوله منه راجع الى الرزق **قوله** المص ولا يجعله سببا للملك  
**قوله** ابي لا يجعل الضمعة سببا في الفعل او على اعتباره لا يفعل ان في **قوله**  
 وتقرره ان هذا الفعل جهتين جهة تعزيت يد المالك عن المحل **قوله**  
 انما طهر ان يقال جهة كونه تقررا في ملك غيره على سبيل العدوان وانما  
 يد المالك حصل بالثقل فيكون تخصيصا للحاصل انا ان يقال بنا كونه ذلك  
 التعزيت وكان على شرف التسقوط **قوله** باق كذا تقدم **قوله** في قول  
 الفصل وفي باب التروا ايضا **قوله** بل يقال لم يارب **قوله** انما هو  
 مؤروبة وندرب **قوله** المص ومن غضب ساجدة **قوله** هو اول سبيلة  
 خالف فيها الشافعي اصحها كذا في بوقت العلوم كلام الزاوي **قوله**  
 في قوله وجه آخر فيه **قوله** يخفى في اجواب الذي ذكره في عين السؤال  
**قوله** قلت اثبت كل واحدة منها حق المالك وغيره **قوله** ابي المصطفى

ان

اعني انك انك الغضب **قوله** وجعل حق غيره اولى **قوله** كيف يناس  
 ذلك ولو كان البناء وانت جهة كلاما لشخص واحد يباع له نقص بناءه ولو كان  
 انت جهة من جهة بخلاف النوع والتفينة والخطب واجارية فانها لو كانت  
 المالك واحد لا يباع له نوع الخطب والنوع فليسا **قوله** قال المص وجواب  
 الكتاب الى قوله قيل لانه تغير **قوله** قيل يرد عليه ان هذه الصلابة باقية  
 في انت جهة بجائها فانه ان البناء عليه مانع عن ذلك كالبنا على انت جهة  
 فانها تصح الزاوية بجائها وانتا مانع كمنع عليه فليسا **قوله** المص وانما  
 فخصه لدفع ماعني ان يتوهم ان غاصبه **قوله** لا مجال لهذا التوهم اصلا  
 لان فعله لو لم يكن غضبا فغيره لا يستحقه الا جوا لا ولي في قضية استحقاق  
 اجر المثل من الرزق ويقول بدله ان واجب ان لا يكون غاصبا **قوله**  
 قيل ليس للقييد غير ما كونه فائدة **قوله** المص انما هو وجه انتهاية **قوله** ومن  
 انشا رحي من قال بهذا **قوله** ان المصاديق لشارحين العلامة اذا اختلفا في  
 شئ من السلف كما فرقوا في الدعوى فلا يرد على كلامه ما ذكره من وجهين النظر وان  
 شئت فراجع **قوله** فيوخرها وجه بدفع قيمة الاخر الى صاحبها **قوله** ابي يوحنا  
 الاكثر بما يختص به والضمير في قوله الى صاحبها راجع الى الاخر **قوله** قوله لم يمس  
 لوق في ظلم حق صحته في كغوب بتدوين الى قوله بل يؤخر تقبضه **قوله** ولا يملك  
 لكنه نضال لانه مؤخر **قوله** قال ابو عصمة المروزي **قوله** هو سعد بن معاذ  
 المروزي يملكه ابراهيم بن يوسف **قوله** نص **قوله** لا فرغ من كلفه  
**قوله** انما هو تبدل الكيفية بالبيان **قوله** ما يوجب الملك **قوله** ابي يعلى  
 الغاصب **قوله** فانه ملك بالانتفا **قوله** لكن التعليل مختلف عند الشافعي  
 لان الغاصب لا يصلح ان يكون سبب الملك وعندنا لان المدعى لا يملك النقل  
 كما يحكي **قوله** المص والمعدل قابل للنقل **قوله** قوله والمعدل حال او عطف  
**قوله** والام لا يمكن تعليل الشافعي من سبب **قوله** فيه بحث في عدم خاسته



لا يتصور غايته ان يكون وجهها اقل من اجواب قوله وقيل فيه نظر **قوله** التباين  
هو الاتفاقي **قوله** بل بطريق الاستثنا وانما ثبت بثبت من وجه دونه وصح  
فلا يظهر اثره في ثبوت الزيادة المتصلة **قوله** وكذا في السبع الموقوف  
عليك مستندك في السبع مع انه عليك الزيادة المتصلة **قوله** فلا يكون في معنى  
المودع **قوله** ينظر فان الفاضل منزع صورة ومن هذا جهة ثبوت بنية  
المودع وبنية منزع الفاضل بانها نفس اذا انفصلت عن التسليعة في قرن الزيادة  
حيث لم يذكره وهذا لا يخفى **قوله** في تأمل قوله دون الاعاين بالنقص **قوله** قال  
لا يخفى فيما لا يملك من ادم **قوله** مستند ذلك لازالة ثمة طاهر **قوله** في بحث فان  
الازالة عن الكل ازالة عن اجزائه **قوله** فان توفيت يده يحصل به **قوله** فان قيل  
ما كانت يده ثابتة حتى يوفت قلنا فرق بين التوفيت والازالة فالاول  
لا ينقض التوفيت **قوله** واجب بان الفاضل لم يثبت بصفة خاصة في الام  
بل هو حق **قوله** في تأمل قوله والمغور اذا منع الولد يصح به الولد فان  
ولد المغور صبر بالقيمة **قوله** يجوز ان يكون الفاضل على نوعي **قوله** في تأمل  
اذ لا يستدل بانقضاء الغصب على انتفاء الفاضل كما في مستندك مع  
ان المستلزمين الاوليين ونما على ان مجرد انبات اليد كاف في انتفاء **قوله**  
فبعض من ذلك مجرد الوقوع **قوله** الاول لا يوجب ان يقول تكثر الفاضل بل لا يملك  
وما بعده **قوله** معناه تكثر وجواب الارسال **قوله** وعلى هذا يلزم ثبوت  
الفاضل **قوله** فعليه رد الجارية ورد نقصان الولادة الذي يثبت فيها بسبب  
الولادة **قوله** قوله الذي انتقصان وصيرها راجع الى اجارية قوله بسبب  
الولادة متعلق بقوله يثبت **قوله** بما زاد من القيمة في **قوله** قوله بان او متعلق  
بقوله بنجر **قوله** المص او سقطت تنبها تم يثبت **قوله** قال ان يملك او يملكه  
الفاضل مكانها افرى فردا سقطت منها حصة انتهى وفيه ان السبب ليس  
بمستند والفرق ان الثانية لاقية لها بخلاف الاولى والقول **قوله** واجب

بان المص انما راجع الى جوابه بقوله لا بعد نقصان **قوله** ويجوز ان يوجب بالبيع فانه  
يجوز بيع المأذون من مولاه وعكس كما سبق وبيع الفاضل من رتب المال  
مع انه يشترى ماله بماله وقد مر تفصيله في باب المراكبة والوكالة **قوله**  
لا يملك المالك للموكل عند ارتفاعه **قوله** في بحث **قوله** بضمان الفاضل **قوله** اي  
على مذهب زفر والشافعي **قوله** بل هو يدل من حيث الذات **قوله** في بحث  
**قوله** المص وروى وفيها ذلك **قوله** لا يخفى عليك مخالفة هذا الكلام كما سبق انما  
من وجه التروية الظاهرة من الايام ان الولاية ليست بسبب موت الامام  
فما لم يرد فيها **قوله** وفي فصل الشراء الواجب **قوله** قال ان يملك من فضل  
اجل الموت يحصل بزياد القوي وانه يزول بزيادة الامام حكمه من الموت  
حاصلا بسبب وجوبه في الفاضل يجب عليه ضمان قدر ما كان عند دونه الزيادة  
انتهى وفيه تأمل **قوله** اي تسليم المبيع على الوجه الذي يقع عليه العقدة **قوله**  
يشتر فيه ايفاء تسليمه بوصف استلامه **قوله** اذا لا وصف لا يملك في الشراء  
**قوله** في بحث فانه يرجع عليه نقصان الغيب **قوله** من احمى والضعف  
**قوله** اي ضعف الطبيعة عن دفع آثار احمى المتدلية **قوله** ويجعل ان يكون سببه **قوله**  
**قوله** في بحث لانها اعراض لا ينفق **قوله** وان بقيت لا ينفق ايضا لانها تزداد مع اهلها  
**قوله** وما حدث في المكان ارجل فهو ملكه **قوله** الكبري محاجة الى البيعة **قوله** وهذا  
راجع الى انها تعتبر بين جوهريين لا بين جوهري وعرضي **قوله** ويعضده ان الاجام  
متماثلة لتركها من احوالها المتجاسته ولا كذلك احوالها **قوله** الا ترى  
ان بيع الثياب بالدرهم جارية **قوله** في بحث فانه يجوز بيع المتاع بالدرهم  
ايضا فلا يخفى ما ذكره للسوق **قوله** هذا لا يعقد غبا في السقوفات **قوله** لا يخفى  
المتماثلة بمكان ضمان العدو وان فانه يثبت على المتماثلة بالنقص **قوله** او ما ذكره  
بقوله لانها حصلت **قوله** في بحث **قوله** فصل في غصب ما لا يتقوم  
**قوله** المص واذا انقضت المص من الزني او من غيره **قوله** في غيره المص







**قوله** وقوله ما يبدى اعتبارا عن المنقول والسكنى بالعارية **قوله** ليس المستفيع ملك حتى يخرجه منه ثم قوله السكينة اراد بها المسكونة بها **قوله** وهو اعتبار من العارية **قوله** فيه انه ليس للمستأجر والحر من ملك في رتبة المستأجر ولو لم يزل فلا معنى للاعتراض عنها ثم ليس فيها انفصال ما يبدى ان يقال المراد بالاعتراض الجعل اجرة ثم قوله واعتراضها القيد ايضا عن الموروثه وامر موهنة وانما هو بها **قوله** المصلحة لان الضرر في لغة بازعاجه حفظه الله اقوى **قوله** الدليل اخص من المصلحة فان الشفيع لا يلزم ان يكون في حصة المالك بل قد يكون مائلا بالشركة والله **قوله** انما الاصل دافع والدفع رافع **قوله** فيه انما الاصل رافع ملك مستغنى وهو دافع **قوله** وضرر الرتبة مشروع **قوله** اذا جعل كلام المص على المص والسند لا يرد عليه شيء مما يفتقر وروده **قوله** ليحقق ضرره وهو التملك **قوله** قوله هو رافع الى الضرر **قوله** لانه لم يلق عدم الشفعة بالاعراض **قوله** الاصل في تمام اذا لم يكن ثم معهود ان يحل على المتوفى كالمبيع في الاصل وقد سبق ان استلزامه على مطلوبه بهذا الطريق **قوله** وذلك يقتضي انه اذا وقعت احد ودلم يعرف الطريق بان كان الطريق واحدا يجب الشفعة **قوله** لا اعتبار بمفهوم الشفعة عند انتفاعه لا اعتبار بشرائط واجبا عنه ممنوعة هنا فكل في كل الطرق لكونه موجودا قابلا عند القسمة فهو خارج مخرج العادة فليكن **قوله** المص لا اعتبار بوجه الظاهر ان السبب تفرز في حق الكل **قوله** والفرق بين الميراث وما كان فيه حيث لا يرث الا في الاب لاب مثلا اذا سقط الاب والاب وام حقة مع تفرز السبب في حق الكل وهو الاخذة ان الميراث ملك اقطار **قوله** انما قد يخص من الشفعة في هذه الصورة **قوله** اي في صورة القسمة لا بسقط باسقاط العبد بخلاف حال الشفعة وبما جعله انما لا يملك انهم يجوزون به بل له حق التقدم فقط فبما قيل وفي بيت منها شركة **قوله** فرق بين البيت والمنزل على ما مر في ما يفتقر من كتاب البيع وكذا ان يقال ارادوا البيت مع توافقه **قوله** ارادوا موضع الذي

هذا هو المطلوب في هذا الطريق  
قوله ذلك يقتضي انه اذا وقعت احد ودلم يعرف الطريق بان كان الطريق واحدا يجب الشفعة  
قوله لا اعتبار بمفهوم الشفعة عند انتفاعه لا اعتبار بشرائط واجبا عنه ممنوعة هنا فكل في كل الطرق لكونه موجودا قابلا عند القسمة فهو خارج مخرج العادة فليكن  
قوله المص لا اعتبار بوجه الظاهر ان السبب تفرز في حق الكل  
قوله والفرق بين الميراث وما كان فيه حيث لا يرث الا في الاب لاب مثلا اذا سقط الاب والاب وام حقة مع تفرز السبب في حق الكل وهو الاخذة ان الميراث ملك اقطار  
قوله انما قد يخص من الشفعة في هذه الصورة  
قوله اي في صورة القسمة لا بسقط باسقاط العبد بخلاف حال الشفعة وبما جعله انما لا يملك انهم يجوزون به بل له حق التقدم فقط فبما قيل  
وفي بيت منها شركة  
قوله فرق بين البيت والمنزل على ما مر في ما يفتقر من كتاب البيع وكذا ان يقال ارادوا البيت مع توافقه  
قوله ارادوا موضع الذي

هو مشترك بين البائع والشفيع **قوله** الا وليا ان يقال الموضع الذي يوصف مشترك بينهما والاتفاق كلامه مخالف ظاهر **قوله** فاذا صار حق بالبيع كان الحق بالبيع **قوله** هذا يشمل الشركة في حقوق الدار كالطريق مثلا كان في بيت من الدار لشركة لرجل وباب هذا البيت الى الطريق العام وفي جانب آخر من الدار طريق فانه فيها شركة لرجل آخر فاذا بيعت الدار فالذي في شركة في البيت مقدم عليه من له شركة في الطريق مع ان هذا الدليل ينظرها ولا وفيه سهل كما لا يخفى اذ المقصود هنا الفرق بين الشريك والحاجر وهو حاصل لهذا الدليل **قوله** وعرض بان الآية الاجتماعية قد تستلزم ما لا يستلزم الا في احوال **قوله** وهذا ايضا كذلك فانه عند الاجتماع لا يستحق الجميع **قوله** بعض ان يتمكن من التملك اذ جعل الشفعة من غير ملكه كالاب **قوله** فيه بحث **قوله** لانه انما يجب لدفع ضرر الرضا في قوله والضرر انما يفتقر **قوله** فيه نافي **قوله** ولا كلام فيه وانما هو في شرط احوال **قوله** قوله هو رافع الى كلام **قوله** لان عرض الواهب لكافة **قوله** فيه شيء فانه لا يمتنع ذلك في الآية للقريب المحرم وفي اخذ الواهب الموضع **باب طلب الشفعة** **قوله** المص لا يجب ثبت خيار التملك لا بد من زمان انما على في الحجرة **قوله** تحققة ان الشرع اوجب له حق التملك ببدل ولو اوجب له ذلك بايجاب البيع كان له خيار القبول مادام في مجلس فلهذا كذا في شرح الكاكة والفارق فان الشفيع لا يملك طلب الموانة فقط بل بالاختيار بالتراضي او بقضاه فله بعد طلب الموانة في زمان انما له خيار الشفيع عند ايجاب ابي بيع والحجرة **قوله** المص لان الاعتبار للمعنى **قوله** والمعنى المراد من الاول انشاء الطلب لا اكبر منه لكونه كذا وكذا انما في وليس بعده على زمان ما زعموا **قوله** المص ويشهد على ابي بيع **قوله** قال الاتقان وشفيع ان يذهب الى اقر بهم لو ترك الا قرب وذهب الى الا بعد وشفيع المطلب يطلب حقه قالوا هذا اذا كانا نوعا طريق واحد فاما اذا كانا



الطرق مختلفة في انذار باب الهم لا يبطل صحة بانذار باب الالهي لانه  
 يكون به عذر في طريق لا يكون ذلك في طريق آخر كذا في شرح الكفاية انتهى ثم  
 نقل عن الفتاوى الصوفية ان الشفيع اذا ترك الاقرب وطلب عند  
 الالهي فان كان الشفيع او الالهي خارج المصير يبطل الشفيع وان كان  
 كلاهما في المصير لا يبطل استحسان انتهى **قوله** وعليه الفتوى **قوله** الفتوى  
 على قول محمد في احواله اذا طالبت المدة لا يلتفت القاضي الى دونه **قوله**  
 وهذا لا يلزمه المصنف **قوله** اشار الى قوله ثم يقول له قد اجبرت المشتري ان  
**قوله** ذكر ان الفتوى على قول ابي ج في عدم البطلان بان ضيق **قوله** لا على قولنا  
 صحة يلزم الاستدلال عن زمان الاخبار **قوله** سأل عن طلب الاشياء **قوله** الظاهر  
 ان يقال عن طلب الموانع **قوله** لم يكن الشفيع ضاراً وتروية **قوله** كما لو كان اذا  
 ملك المشتري من الوكيل يتحول الصفقة فانه لا يثبت له خيار التروية اذا لم  
 يملكه **قوله** فتحوّل الى الشفيع **قوله** وانما مثله الوكيل فانه كما لو كان  
 الوكيل مقام نفسه ورضي بما فعل فكان سقوط الخيار من الموكل ضرراً  
 مرضياً بتوكيله فلم يكن له الرد بخلاف الشفيع **قوله** اذا كانت الورثة لئلا  
 لا يجوز البيع **قوله** اذا لم يكن على الميت دين **فصل في الاختلاف**  
**قوله** المصنف ولا نقض بينهما فلا يخالفان **قوله** اذا انقضت في البيع والمشتري  
 مع وجود مفسد النكاح في الطرفين هناك لك فوجب الخلاف لذلك ولم يرد  
 النكاح هنا في طرق الشفيع لانه المشتري لا يدعي عليه شيئاً **قوله** لو انشأ  
 البعيرين مرة بالف واخرى بالفين **قوله** فثبت بحجة الشفيع البيع بالف  
 وثبت بحجة المشتري البيع بالفين فكان الشفيع مخيراً ان شاء اخذ بما  
 اثبت الشفيع وان شاء اخذ بما اثبت بيمينه **قوله** المصنف  
 وانما منوعة **قوله** فلا يرد ذلك عليه وكيف يرد رآه منوعة **قوله** قبل  
 القبض سقط ذلك **قوله** اي قبل قبض المشتري لئلا ينقض من الشفيع **قوله** انقضت

ما بقي واذا عطف بعده رجح الشفيع **قوله** لفظه ما في قوله اذا عطف من المشتري  
 بعض الثمن قبل القبض لئلا يخرج العقد من موضعه **قوله** لانه يصير بينه لانه  
 يبين ملكاً بلا عوض ولا شفيع في الالهي **قوله** الا يري ان الشفيع لو سلم  
 شفيعه الدار **قوله** فيه ما قل فان التوفير المذكور لا يطابق لما اذا  
 يطابقه من ان التوفير المذكور لا يطابق لما اذا عطف بظاهره **قوله**  
 على ان ما اخذ منها بيمينه **قوله** اي بالشفعة **قوله** ووجهه ان راعاه  
 ذلك غير ممكن **قوله** فيه بحث **قوله** وقوله وليس الرضى دليل آخر **قوله**  
 الا ظهر انه جواب عن يقال الشرط وان لم يثبت صريحاً فقد ثبت دلالة  
 لان الرضا بتأجيل المشتري رضا بتأجيل الشفيع **قوله** فتفاوت الثمن  
 في الكلمة **قوله** اي في النسخ **قوله** المصنف وليس الاجل وصف الثمن **قوله** سبق  
 ما يتعلق بعدم وصفية الاجل في باب التحالف **قوله** لانه الطلب انما هو لاف  
**قوله** وهو المقصود من الشفعة **قوله** المصنف هو ممكن من الاخذ في الحال **قوله** وهذا  
 دليل على ثبوت حق الشفيع له في الحال **قوله** وترويه لانهم انما المقصود به  
**قوله** فيه بحث الا ان المراد الاخذ في الحال **قوله** واجيب بان مراعات حق الشفيع  
 واجبة بقدر الامكان ومن ضرورة ذلك دفع قيمة اخضرى **قوله** وترويه  
 اجواب في شرح الكفاية بكذا اقيمة اخضرى كعين اخضرى مع وكما في كونهما  
 بمنزلة اخضرى شجرة فلما كان منضمّاً ابطال حق الغير ومن سلبت بفقن  
 ابطال حق الغير فلم يعل بها بخلاف ما اذا مر على العاشر منهن وفي شرح الكفاية  
 ان يملك انما يحرم عليه ملكها اذا كان القيمة بدل لاني اخضرى وانما اذا كانت  
 بدل لاني غيره فلا يحرم ومنها بدل عن الدار لاني اخضرى وانما اخضرى بغير  
 بغيره بدل الدار لهم فلا يحرم عليه ملكها **فصل في اذا ابنى المشتري**  
**قوله** فانه ليس له ان يكلف **قوله** اي قبل فيه نظر **قوله** انما هو الاخذ في  
 نصفه **قوله** انما على **قوله** قوله نصف اسم ان في قوله وما في قوله في ذلك

والاخذ في الدار المذكور لا يطابق لما اذا عطف بظاهره  
 وانما ما قل فان التوفير المذكور لا يطابق لما اذا عطف بظاهره  
 وانما ما قل فان التوفير المذكور لا يطابق لما اذا عطف بظاهره

انما المقصود من الشفعة  
 المصنف هو ممكن من الاخذ في الحال  
 وهذا دليل على ثبوت حق الشفيع له في الحال



اريد ان في قول من قال في باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب فيه واجبة  
 وهي انما تكون اذا كان العوض مالا **اقول** واجبة ضررنا في قوله لان مراعاة  
 شرط الشرع في قوله كما فينا ضرر كان في قوله وكان تفرق هذه المسألة **اقول**  
 وقيمة الدار والعبد **قال** كان الكلام في قيمة الا عوض لان في قيمة الدار  
 والعبد تماثل **اقول** وانما تفرقهما لان قولهما العبد **اقول** فيه شيء لا يخفى  
 جوابه **قال** المحض ولان الشفعة شرعت في المبادلة المتصورة **اقول**  
 تماثل في التماثل بين الدليلين **قوله** تلوح الي ان عدم الشفعة في **اقول**  
 حيث ان بحيلة الفعلة الدالة على الحدوث لا الاستمرار **قوله** او قبض  
 الدار ولم يقبض الخ **قوله** سلم او سلم احداهما **قوله** بعض الاخذ بالشفعة  
**اقول** الاظهر يعني اثبات حق الشفعة ولو استقطب العوض لفساد  
 فيه **قوله** فيه بحث اذ لا حاجة الي اسقاط العوض بل يكفي اسقاط الشرط  
 كما في شرط الخيار واعتبار قيم مثل الخمر فذهب **قوله** وما يلزم **اقول** وهو ان  
 هما **قوله** من فرض عدمه وجوده **قوله** فيه بحث **قوله** واخره باننا لان  
 م عن الحقوق **اقول** لفظ الاضطرار يكتفي بدفع هذا الاغراض فانه لا  
 يفرق **قوله** فيما اذا كان الخيار للمشتري بحال فانه في البيع فليكن فان  
 قوله وفي الفسادم عنه لا يتوقف عليه تمام الاستدلال **قوله** واجب  
 باننا لانم ان ذلك **قوله** ظاهره معاملة المانع فلما كان محل السؤال  
 على المعاقضة وقوله لانم تنازع **قوله** ولكنه انما باستئصال واجوب اشار  
**اقول** واستطاع رايها وقد سبق منه في هذا الباب ثم قوله  
 انما باستئصال يعني ضمنا **قوله** وفيه نظر **قوله** بعد اسطر **باب**  
**ما يبطل الشفعة** **قال** المحض واذا ترك الشفيع الا شرعا وجب  
 علم بالبيع **اقول** قوله حين علم اشارة الي ما علم به عامة المستأخر من  
 ان طلب الشفعة على الفور خلاف ما اشار اليه في باب طلب الشفعة

فقد ذكر

فقد ذكر **قوله** يعني طلب الموانبة **اقول** يعني ترك نفس طلب الموانبة مطلقا **قوله**  
 او لا **قوله** فلان حق الشفعة ليس بمتقرر **قوله** على هذا التقدير لا يوجد نتائج  
 الشك في الاول ان ان يجعل الضمير موصوفا سائبة الحمول والاحسن ان يقرر  
 هكذا حق الشفعة ليس بمتقرر وكل حق يصح التصالح عنه حق متقرر حتى  
 يكون من الشك في الثاني **قوله** وانما رد العوض فلان حق الشفعة اسقاط لا يتعلق  
**اقول** واكن عذري ان قوله لان حق الشفعة دليل على رد العوض وقوله  
 ولا يتعلق اسقاط **قوله** على بطلان الشفعة على عكس ما قررنا في الخارج عليك  
 باننا لم يكن الحكم الفصيل ثم قوله اسقاط مبداء وقوله لا يتعلق **قوله** ضربه  
**قوله** وهذا يتعلق اسقاطه بشرط ليس فيه **اقول** لا يخفى عليك ان الشرط  
 المذكور في مثل قول الشفيع اسقطت شفيعتي فيما اشتريت على ان  
 شفيعتي فيما اشتريت ملائم على ما ذكره النفس وغير ملائم على ما ذكره  
 في بياض انما ضحك فليكن **قال** المحض فبالتساوي **قوله** وهو بشرط الاخذ  
 حق ليس بالمال فان قلت متى ثبت فساد فليكن في الدليل ان قول فليكن  
**قوله** ومخوفا فهو ملائم **قوله** كما في اربعة والمعاينة **قوله** لا يقال لم يثبت هذا  
 الشرط **اقول** اذا كان المراد بالفساد عدم الملازمة لا يتوجه الاستدلال **قوله**  
 لاننا نقول ثبت بالدليل الاول **قوله** دلالة الدليل الاول على فساد كمال  
 الشرطين لا اننا في فقط فاما **قوله** اذا كان على بعض الدار **قوله** ان  
 بعض الشيء لا يكون معوضا **قال** المحض وكذا الوبايع شفعة بالمال كما بينا  
**اقول** يعني انما وانت تعلم ان ما بينه وبين تمام المدي هنا اذا اسقط  
 في البيع فلا بد من ملاحظة مقدمة اخرى **قوله** فكان حق متقرا **قوله** يعني  
 كان القصاص حق متقرا **قوله** وانما في الشفعة فان اشترى بملك لدار قبل  
 الصالح **قوله** فيه بحث اذ حق الشفعة انما يثبت للشفيع لا للمشتري وذلك  
 بغير بالصالح حيث سقط ولم يبق له قدرة التملك جبرائيل عنه وبعبارة







والكيفية كذلك فليست هي ولا يمكن جعل التميز حكمه كما لا يخفى **قوله** وعن هذا قالوا  
إذا اوصى بجزء من ثلثه فلو لم يزل قبل القسمة **قوله** في سبج المصلحة في  
كتاب الوصية **قوله** فكانت القسمة قضاه على الميت فلما تدرك من حجة **قوله**  
بعض لا بد للقضاء من حجة **قوله** المص فلا توارس بحجة عليه فلما تدرك من  
**قوله** لا يلزم من هذا الدليل وجوب امانة البينة على عدد الورثة  
فما على **قوله** المص وبعد مفيد لان بعض الورثة ينتصب خصما على الورث  
**قوله** وانت جدير بانه لا اولوية لاحد الورثة بان يكون مدعى وتكون  
مدعى عليه فكلما جاء بمول يخالف المتقرب عليه لتعين المدعى والمدعى عليه  
هناك وجوبه ظاهرا فان القاضي اذا قال لا قسم بعد البينة على الورث  
وعدد الورثة هم يحكون احدهم مدعى يحصل مقصودهم **قوله** فانما كان  
لم يذكر السبب اذ لا يكون ميراثا **قوله** فيه بحث بل المختص هنا ان لا  
يكون ملكا لهما لا رزنا ولا شراة كيف ولو كان ملكا لهما لم يضره  
يظهر وجه التوفيق بين الروايتين فان في الاول ادعاء الملك **قوله**  
فيكون ملكا للغير **قوله** بعض للثب **قوله** ولا ملك بدون البينة فاستحقاق  
**قوله** هما يقولان لا بد دليل الملك فلا شبهة في الملك كما تقدم وجوبه  
ان لا بد لا يصح حجة الاستحقاق بل للواقع تاثيرا **قوله** لكنه ملتبس **قوله**  
لكانه الورثة قبل **قوله** اعني فيما اذا كان معها **قوله** تفسير لقوله ايضا **قوله**  
فلا يصح الكافر ضمنا من الغائب فوضح الفرق **قوله** وفي صورة الارث  
يقوم الاثر مقام الميت وينتد حق الغائب على طريق السبع **فصل**  
**يقسم وما لا يقسم** **قوله** وذكر الخصاص على قلب هذا وهو ان يطلب  
صاحب التعليل القسمة **قوله** في جازمة مسامحة والظاهر ان يقول وهو  
ان يقسم يطلب صاحب التعليل واباه صاحب الكثير ولا يقسم يطلب  
صاحب الكثير واباه صاحب التعليل **قوله** لم يقسمها ان تتراضها **قوله**

مخالفة لما في نزع الكثرة للزيلي **قوله** ونقسم الوروض اذا كانت من صنف  
واحد كالنشاب مثلا يعني به جيز على ذلك لان في حق الوروض شرط اتحاد الصنف  
لان عند **قوله** لان في حق التراضي اه تعليل لقوله يعني به جيز **قوله** لان  
عند اتحادهم تعليل لقوله ونقسم الوروض **قوله** او لا حدما **قوله** لا  
يناسب مشروع مع انه قد سبق انه اذا انتفع احد بما نصيبه دون الآخر  
يقسم يطلب صاحب الكثير فليكن **قوله** قوله ما بينا اشارة الى ما ذكره  
في اول هذا الفصل بقوله وان كان كل واحد مستقرا لصفه لم يقسمها **قوله**  
**قوله** بل اشارة الى دليل تلك المسئلة او الى قوله لان احدهما في كل  
**قوله** واستشكل كلامه **قوله** هذا في الكافي **قوله** ويمكن ان يقال **قوله** يعني  
في جواب الاستشكال **قوله** لان المراد بشبهة الجانبة البينة الثابتة  
لها **قوله** يعني انها متى اجازت نظر الى اصل التمسك فيبني قسمة الزوايا  
وتختلف نظر الى اختلاف المقاصد فاعبر ذلك في القسمة فليكن **قوله**  
**فصل في كيفية القسمة** **قوله** اي يكتب على كاهل واحد **قوله**  
هذا الصياح تفسير التصدير بما يقسم كما لا يخفى **قوله** صورته ارض بين  
جماعة **قوله** فيه نقص **قوله** وليس في معنى القسمة لان اصل الاحتفاق  
فيه **قوله** الضمير في قوله فيه راجع الى القسمة **قوله** الا بوجه ان ذكرناه  
**قوله** الظاهر ان يقال الا بوجه **قوله** لانه لا شركة لتعليل لقوله لم يزل  
المراد بهم في القسمة **قوله** كذا في بعض الشروع **قوله** يعني غاية البيان  
**قوله** سواة كان ذلك مشروطا **قوله** كذا في الحقوق **قوله** يمكن تحقيق فعله  
القسمة الى قوله بانه لا يبق لكل واحد منها تعلق بنصيب الا في ظرف  
الطريق متعلق بقوله لا يبق **قوله** فلا يدخل الا بالشرط **قوله** في التوزيع  
نوع تاثير **قوله** او هو من فروع **قوله** معطوف على قوله اختلاف قاعدة  
هذا المعنى **قوله** وكذا السفلى فيه منفعة البينة والتسكن **قوله** في لف



لقوله والبراءة التوسية في السكينة لا في المرافقة الا ان يعرف بين ما ذكره  
 وما ذكره ابو حنيفة وهو غير **قوله** في السكينة **قوله** الظاهر ان يقال من  
 السكينة **قوله** المحض والسكينة الجردية وسكون **قوله** قوله والسكينة الجردية  
 انما مستدرك لا حاجة اليه كما لا يخفى **باب دعوى الخلط في القسمة**  
**والاستحقاق قوله** فان الاول مخالف **قوله** فيه بحث فانهم اذا اختلفوا  
 في التقويم والقسمة بالتراضي او بقضاء القاضي والغير يسير لا خلاف  
 فيه ولا بنية ولا يمين **قوله** وان عجز عنها استخلف الشركاء لانهم  
 لو اقرروا بينهم **قوله** لو صح لذل على وجوب تحليف لقوله اذا اذعن  
 المقر انه كذب في اقراره مع انه لا تحليف عليه عند ايجافه **قوله** المحض  
 ينبغي ان لا يقبل دعواه **قوله** قال صدر الشريعة في شرحه الوقتية في الميسر  
 وفي رواية في فاضل خان ما يؤيد هذا وجها روايته انما انما اعتمد على  
 فعل القاسم في اقراره باستيفاء حقه ثم قال انما على ظاهر الخلط  
 في فعله فلما يؤيد ذلك لا اقرار عند ظهور كونه انتهى وفيه بحث فان في  
 مثل هذا الاقرار ان كان مانعا من صحة الدعوى لا يسمع البنية لا يثبت  
 على صحة الدعوى وان لم يكن مانعا ينبغي ان يثبت **قوله** ووجه الاشارة  
 ان هذا الموضع **قوله** بل وجه الاشارة انه فهم من تعيد المسئلة بقوله ولم  
 يشهد على نفسه بالاستيفاء انه ان شهد لا يثبت لان على ما هو  
 المقرر في الروايات لان دعواه لم تصح للثبوت فماذا يمنع الثبوت  
 الخالف يمنع قبول الدعوى ايضا **قوله** لانه يذهب في شرح القسمة  
 بعد وقوعها **قوله** في شرح القسمة ليس بظاهر فان الذي ينبغي ان  
 البتة فاذا اذعن دعواه بالبنية يحكم بالبنية للمدعي **فصل واذا**  
**استحق بعض نصيبها بنية** فنقول الاول الى قوله وفي الثالث **قوله**  
 اراد بالاول قوله استحق في بعض معني واراد بان في قوله استحق في بعض شاي

في النصيبين واراد بان في قوله استحق في بعض شاي في احد النصيبين  
**قوله** في الاول لا يفسخ القسمة بالانفاق **قوله** في شرح الوقتية للشرعية  
 ما يؤيد نقض عبارته وان اتفق البعض من نصيب كل واحد فان كان ثلثا  
 فسخت القسمة وان كان ثلثا لم يفسخ القسمة فان كان ثلثا لا يفسخ القسمة  
 بل يحل هذا المستحق كما لم يكن فان كان الباقي في يد كل واحد بعد ان نصيبه  
 فلما رجوع لا حرجا على صاحبه وان نقص من نصيب احد ما يرضى بالقسمة  
 كما كانت الذكر نصيبين المستحق عشرة اذرع خمسة من نصيب هذا  
 وخمسة من ذلك فلما رجوع وان كانت اربعة من هذا وستة من ذلك  
 يرضى الثاني على الاول بدراع انتهى وفي غاية البيان واحكاما في المسئلة  
 على ثلثة اوجه فمن استحق في بعض بعض معني في احد النصيبين او لغيرهما جميعا  
 لا ينقض القسمة بالانفاق انتهى **قوله** ليس ينقض في ذلك لكنه ظاهر فيه  
 ويمكن ذلك للنقض **قوله** يجوز ان يكون قوله بعينه متعلقا بنصيب احد **قوله**  
 الاصل في امثاله متعلقه بالكتاب على ما بين ثم اقول على انما سبب خبر  
 انما كذب فاما **قوله** لانه موضع المسئلة فيما اذا اقر احد على القسمة **قوله**  
 لا حاجة الى القول بموضع المسئلة في صورة التراض فانها اذا كانت مضافا  
 بنقضه انما هي بطلان ايضا اذا لم يرض القاسم على ما بين في شرح  
 قوله ولو ابراهما الزمات **قوله** لانه اعتبر القسمة فيها فكانت من التراض **قوله**  
 فيه بحث فان القسمة معتبرة فيما اذا كانت القسمة بنقضه انما هي  
 ايضا على اعتبارها فيها اكد وكذلك لو كان بالغيرين انما هي في احد  
 الطرفين يفسخ على ما قر في الدرر من انما **قوله** فانتم الاشارة **قوله**  
 الظاهر ان يقال فانتم الاشارة **قوله** المحض لان القسمة متعلق بما  
 عنده **قوله** يعني في حق القاسم لانه هذا المستحق فلا يخالف ما قر من ان  
 القسمة بدون رضاه باطله **قوله** واجواب انه اذا اثبت الذين بالبنية



لم تكن القسمة مائة فلا يلزم ذلك **قوله** انت ضمير بان استماع البنية بعد  
 تباني حقبة الدعوى لا على العكس وهذه الدعوى غير صحيحة لانها  
 الشئ في نقص ما تم من جهته فكيف تسمع البنية والاولى ان يجاب بنسخ  
 استلزامها ذلك يجوز ان يظهر له مال آخر او يورثه من مالهم  
 فليكن **فصل في المباداة قوله** لانها مباداة المنفعة بحسبها **قوله**  
 يعني نسبة قوله يجوز ان يكون قد ضحك كذا انما انما الى قوله ومن ههنا  
 على ملكه جاز ان يستعمل وان لم يشترط في العقد ذلك **قوله** منقوض بالاعا  
**قوله** ولم يذكر الى قوله فكان معلوما **قوله** فيه بحث **قوله** فان كانت المباداة  
**قوله** من حيث الزمان **قوله** فيما هو مباداة على الاعيان من كل وجه **قوله**  
 قوله متعلق بالمباداة لا بالاعيان **قوله** فلا يتعدى الى غيره **قوله** في الجارية  
 الشك في باسكن مباداة الاعيان فيمن ان يجوز **قوله** وان كانت في اجنب  
 المختلف كالزور والعبد يتعين مباداة من كل وجه **قوله** فيمن  
 ان لا يكون كالجارية السكنى بالاشك في ثم هو مخالف لقول المصنف  
 ويعبر انما وجوبه ظاهر فان ذلك ليس من حيث الزمان بل في المكان  
**قوله** بان يطلب احداهما ان يكون في مقدمها **قوله** الاول ان لا يبيع  
 المتقدم والمؤخر **قوله** قوله في الاصول **قوله** اي قول المجتهد لا في  
 الزور **قوله** لما تأويل **قوله** على ما ذكره الكوفي **قوله** وفي ذلك توارى  
 عني مستغلين على حكم واحد بالخص وهو بطل **قوله** في ما **قوله**  
 المصنف اذ فرض ان عاين **قوله** نعم لكن في جعل القرض ليس بجائزا  
 ان يقال ليس فرضا من كل وجه **كتاب المزارعة قال** المصنف  
 ولان الاجر مجهول او معدوم وكل ذلك منسوخ **قوله** فان قيل منقوضا  
 فاجواب كما هو **قال** المصنف ومعاملة النبي اهل قبر كان خارجا  
 بطريق الحق والصريح وهو جائز **قوله** في الف كما اسلفه في باب العشر

2-1  
 ونحوه ان ارض لوب كلها ارض عشر فان ضمير من ارض لوب فتأمل  
**قوله** لان معنى الاجارة فيها اغلب **قوله** ليس فيما ذكره ما يدل على ان اغلب  
 بل على وجود معنى الاجارة **قوله** منقوض من غصب بذرا نزرعه الى آخر قوله  
 فجعل العمل مضافا الى المزارعة **قوله** ويجوز ان يجاب بنسخ كون المزارع غار ملك  
 صاحب المزارعة فان العاصب ملكه بالمزارع كما سبق في الغصب **قال** المصنف  
 والقياس بغيره بالتأمل **قوله** لكن النقل بغيره الى المزارع الى ما سبق  
 في باب التبرع ان النقل اقوى من الوفاء والاقوى لا بغيره الى ما سبق  
 في فضل الوفاء والنظر من كتاب الكراهية ان لا يعتبر بالعادة مع النقل  
**قوله** لانه عند علي منافع الارض **قوله** ذكره الضمير المراجع الى المزارعة باخبار  
 اخبروا بكونها في معنى ان مع النقل **قال** المصنف وفي عندهما على اربعة اوصاف  
**قوله** اي المزارعة المستقلة بين الناس اربعة فلا يورث على اخص **قوله** لانه  
 المزارعة شركة **قوله** ولا يمكن ان ينفذ اجارة ايضا لا بغير **قوله** وفي  
 جازة انا اترابع **قوله** اي الوجود المذكور في جازة انا اترابع  
**قوله** والمذكور مما علمنا اترابع **قوله** لفظة من بيانية **قوله** لانه استبان  
 بعض اخبار جواز النقل بغيره ان لا يكون **قوله** يعني ان لا يكون الاستيثار  
 ببعض الاخبار **قوله** لانه يتم شركة بين المزارع والعمل **قوله** لم نقل يتم شركة  
 بين المزارع والارض وبين المزارع والبقول لان الشركة غير معدة  
 بين المزارع من جانب والبقول من جانب والمزارع من جانب والارض  
 من جانب اما المزارع من جانب والعمل من جانب وزرع في ارض مزارع  
 فهو معدود للعمل هذا اخص المزارع من جانب والعمل من جانب ويكون معدودا  
 لا يكون لعدم ورود الشرح بهذا العمل الا ولى ان يقال انما لم نقل ذلك لان  
 المزارعة عند شركة بين المال والعمل عندهما كالضاربة فليس **قوله** ولكن  
 المتطوّر رايه ذلك **قوله** كما سبق في قوله ذلك انما رايه استيثار الارض



**قوله** والمطلوب رايه الاستحباب جعل كان العالم استباح الارض **قوله** فيه بحث  
 اما قولنا فلهاته مخالف للشرع واما ثانيا فلهاته مخالف لما فيه  
 حرار ان الاستحباب هو صاحب البذر **قوله** ويمكن ان يحاب عنه بان النقص  
 في المزارعة لما ورد على خلاف القياس ما عرفت من العلم به مع وجود  
 المعارض **قوله** وفيه بحث فان امور مسلمين يحمل على الفصل ما لم يكن **قوله**  
 وبق عليه اشكال **قوله** يعني على الرواية الاولى **قوله** وهو ان صاحب الارض  
 لم يستلم الارض اليه صاحب البذر ويستوجب عليه احواله ان لا يبد  
 من انما تملك انه لا يحكم باجره على الفاعل مع انه قال تيم شركة بين البذر والعل  
**قوله** وجعل لصاحب الفدان اجره **قوله** الفدان البقر الذي يجر بها على  
 وزنه النقال بالتشديد **قوله** المعنى وكذا اذا شرط لاهلها التبين **قوله**  
 ان كان المراد من اهلها التبين وهو صاحب البذر فممكن لظاهر  
 ان لا يتقرر بآياه وان كان ما يعم له ولصاحب البذر فممكن مطلقا فان  
 التبين في البذر فالشرط حكم العقد على ما سيجي فلا يدل التعليق الذي  
 ذكره على فاده وان كان المفسر قطع لشركة فيما لم يقصود فلا دخل  
 فيه لعدم انعقاد اجره اذ لو انعقد تصرف ايضا كما لا يخفى **قوله** واجب  
 بان الاجرة لها **قوله** وهذه الاجابة لا يثبت اذا اورد ولا اشكال  
 لصاحب الارض والبذر والبقر من المزارع فممكن **قوله** والاجرة اعلان  
 اذ هلك بعد التسليم **قوله** وفي قول المصنف ان اجره على الذمة  
 اشارة الى ان الاجرة في الصدقة التقديمية ليس في الذمة وذلك بتسليم  
 كى لا يخفى **قوله** ثم قال ولا يجاوز بالاجر فغير **قوله** فيه نفي وجوبه ان  
 منعول ذكره مخدوف والتقدير ذكره **قوله** فمجموع هذا الذي ذكره في  
 الاجارة يعلم ان عند محمد لا يسلخ اجره على ما يملك ما يملك في الاجارات انما  
**قوله** فيه نفي والظاهر ان قوله ثم ذكر سهو من فكم انما يخفى **قوله** لان الاصر

غير معلوم قبل فخرج اخرج **قوله** لا يلزم التعليق المذكور من قبله **قوله**  
 وان امتنع غيره اصره احكام على العمل **قوله** الظاهر الاطلاق عن هذا التعليق  
 فقد يكون العمل على صاحب البذر ايضا ويكون من اجانب اثار الارض  
 فقط **قوله** ضرر سوي ما التزمه بالعقد **قوله** فيه بحث **قوله** لعلوا النزاع  
 وتفرزه المزارعة **قوله** الفلح مخصوص بما اذا كان البذر من قبل الفاعل  
 انما اذا كان من جهة رب الارض فالفلح انكاف كالاكلام ولا يتركه عاقل  
 فوجهه مع لو نسخ العقد يذهب علمه مما يما يما ظهر حقه **قوله** اعتمادا على  
 وقوله في الاطلاق اقول مسئلة **قوله** فيه تأمل فان التعليق على اهلها  
 يشمله ايضا فكيف يدخل في الاطلاق اقول مسئلة وسجي في هذا الترتيب  
 من انشراح في مسئلة الفسخ بعد ارجح ما يملكه **قوله** لا يخفى فيه الى  
 ذلك ان **قوله** في الاجارة **قوله** وحكمه ان لا يباع **قوله** اذا لم يتبع لم يفسخ العقد  
**قوله** وان بقيه بلا اجر فترتب الارض **قوله** حيث يكون ارضه مشغولا بملكه  
 الغير **قوله** المعنى لان اياه العقد بعد وجوده انتهى **قوله** فيه تأمل فلن  
 نسخ فان العقد قد انتهى **قوله** لانه بكل ذلك يستدفع الفرض **قوله** فيه نفي فان  
 قولنا لصاحبها فلعن الزرع الزام الفرض وهو بان المراد بكل ذلك على وجه  
 التحريم **قوله** وقال نعم لا يمتنع هذا هو الاصح في ديارنا **قوله** وفيه بحث لانه  
 كونهما اصح اما ان يكون رواية او دراية ولا يفسخ نفي منها لان الرواية  
 والذليل لا ينفقان بديار دون افرى ويمكن ان يقال ويملك هذه المسئلة  
 المعرف وهو يختلف باختلاف الديار **كتاب المساقاة** **قوله** بعض  
 شرائط التي ذكرت للمزارعة **قوله** فيه بحث **قوله** ولم يذكر دليل النخيل  
 والارطبة **قوله** فيه بحث **قوله** بشرط قيام الذليل **قوله** زائد على شرط قيام لالة  
 التميز بين وصف ووصف على ان هذا الاصف هو مناط الحكم **قوله** فيوف  
 دين قادم **قوله** بانها **قوله** وقوله ولم يرد به الشرع لانها **قوله** فيه بحث



**قال** المحقق ووجهه ان ذلك في حصة العالم **قوله** قال العلامة انما ينبغي في حصة  
 في حصة فقط اشكال وكان ينبغي ان يرجعوا عليه جميعه لانه العالم انما يستحق  
 بالعلم وكان العلم حصة عليه ولذا اذا خيرا لم يضر او لم يمت حصة كان  
 كله عليه فلورجوا عليه بحصة فقد يودي الى ان العلم يجب عليها حتى تحق  
 المنة بحصة فقط وهذا خلاف باطل لانه يودي الى استحسان العالم على  
 في بعض المدة وكذا هذه الاشكال واراد في المزارعة ايضا انه في الاشكال  
 في معنى الكلام يرجعون في حصة العالم جميع ما اتفقوا له حصة في هذه  
 العلامة ثم **قوله** لانه يودي الى استحسان العالم على في بعض المدة  
 ان بعض بعض المدة المسافة فانه يتحقق استحقاقا بخلاف ما اذا  
 مدة العقد في المزارعة على ما قلنا ان يقول بقا استحقاقا كان نظرا  
 للعالم في ان التزم الفرض ينقض العقد صريح به في النهاية **قوله** فانه لو  
 وقع الواسوس وسلمها لم يكن تسليمها بشرا يكون تسليمها لقطعة ولم يكن  
 مشروطا **قوله** فيه بحث اذ لا يتم انه لم يكن تسليمها للشجر وعلى معنى كلام  
 المحقق فانه العالم ما غرسه باحترق الارض في ارضه كان رتب الارض  
 على ذلك بنفسه فيصير فاضا للغرس باقتضائه بارضه مستهلكا بالعلوف  
 منها فتعذر الراد لعدم امكان تحليصه من الارض بما هو كالنقص من الثوب  
**قوله** بل انما شرط تسليم الشجر بقوله **قوله** فيه بحث فان تسليم الشجر ليس  
 بالشرط بل لانه كان ملكا للفارس **قوله** قوله او شرارة جميعه لو اس **قوله**  
 منظور فيه اذ لا يمكن ان يكون طريقا يخرج مسئلة الكتاب لانه لو اس **قوله**  
**كتاب الذبايح قوله** المناسبة بين المزارعة والذبايح **قوله** كان  
 ينبغي ان يتبين المناسبة بين الذبايح والمسافة فانه ذكر بعد كتاب المسافة  
 ويقول في كل ما احصاه لا يتفهم به بالاكل في الحال لا انتفاع بالمال **قوله** لانهم  
 كانوا يذبحون باسما الا حيا **قوله** وكان يقال حرمه ما اهل به لغير الله علت

بالشرع فلا يتفق اكل ذبايح المشركين قبل ورود الشرع بحرمها **قوله**  
 يجوز ان يكون ما كان يأكل ذبايح اهل الكتاب **قوله** لفظه ما بمعنى الذي  
 وقوله يأكل اي يأكله وقوله ذبايح ضربه يكون واللفظ انما كان يأكل رسول  
 الله ومم يجوز ان يكون اهل الكتاب لا ذبايح المشركين **قوله** والمرتب  
 على حصول الشئ معلول لصفة اشتق منها لكن لما كان اكلنا بنا بالشرع جعلت  
 شرطا **قوله** فيه بحث فان الشئ بالشرع لا ينافي كون المشتق منه علة للحكم  
 وذلك لا يخفى على احد **قوله** ولان غير المذكي متمية **قوله** فيه بحث **قوله** لانه الذي  
 بالزكاة يظهر وتطير **قوله** فيه ان جعلها مستبها به لا يلائم واما انما في  
 اثبات طهارتها **قوله** كما قلنا في فائدة تدعي حكمة التوحيد **قوله** فيه نفي فائدة ايضا  
 مشبهة فكيف يدعون حكمة التوحيد **قوله** وما استشهدوا انما ما ذكرتهم  
**قوله** ويمكن ان يقال بل انما هي استشارة يقال ان خطاب في زكيتهم لم يكن  
 كالخطاب في عليكم فلا يدل على حل ذبيحة غيرهم وما ذكره انما هو لا يخفى  
 بعد اذ لا يكون الظن في انما له مع انه مشترك في خروج ما لم يذكر اسم الله عليه  
 من ذبايحهم من الآية انما نية ايضا **قوله** ولا يكون قطعا في الاثبات وضم اليه  
 قوله تعالى **قوله** واحق انه لا حاجة الى بيان العذر فان اثبات المطلوب بولا  
 من الكتاب لو نفي غير **قوله** والذبيحة بعض بقدر على الذبح **قوله** فيكون  
 الكلام في علقها ثانيا ولما بار **قوله** ويمكن ان يجاب بانه شرط في بعض  
 القلة **قوله** ويجوز ايضا بانه لا مانع من تصور من حل ذبيحة اذ لا سائر الشرط  
 غير قضية الحلة فاذا لم يكن مانعا ايضا **قوله** المسلم يذبح على اسم من  
 اولى به **قوله** كما هو فانه الاسلام مقام التسمية **قوله** دفعا للنفاس  
 بينه وبين حديثه الى آخره **قوله** وليلا يلزم تخصيص الكتاب بخبر الواحد  
**قوله** واستدل ما كان بطا هو قوله تعالى ولانا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه  
**قوله** في كل ما احصاه لا يتفهم به بالاكل في الحال لا انتفاع بالمال **قوله** لانهم  
 كانوا يذبحون باسما الا حيا **قوله** وكان يقال حرمه ما اهل به لغير الله علت



هو الآية الكريمة في الف لا اسلف في الدرس السابق ان عادت في حمله بالحواس  
**قوله** ووجه الاستدلال ان السلف **اقول** بعض القرون الثالثة والاربعين  
عطاء الله لا يجوز اكل شي مما يدون ذكر اسم الله تعالى عليه او المراد اكثر  
السلف وفيه ما فيه **قوله** وهو النسيان فانه من الشرع **اقول** الضمير في قوله فانه  
راجع الي النسيان **قوله** وقال بعضهم على قياس ما روي عن محمد انه لا يوجب  
الخطا في الخوف معتبرا في باب الصلوة وكذا في الحرام **قوله** او يجوز ان يكون قصد  
انارة معنى الخوف على ما هو المناسب لتعبد في الظن بالرب تعالى وحمل احرامهم  
على الصلوة لا الجور واخره لا يثبت بانك **قوله** لان في رواية القدر وفي  
الذي يجزى احكام **اقول** فيكون المراد باحكام في كلام القدر في مبداه **قوله** المع  
فيثبت قطع الحلقوم بالتضحية **قوله** فيه بحث لان المقصود من كلامه ان يثبت  
في تحليل الجيفة محل الازدواج على الاستفراق حيث يبين تحليله على قيام اكثر  
مقام اكل في يثبت قطع الحلقوم يتناول اللفظ لا بالانقضائه **قوله** المع  
وما هو المقصود بحصول بها **قوله** اي بقطعها على حذف المضاف **قوله** المع والتوضيح  
**قوله** اي انما تعجيل بها كراهية الملهة **قوله** لانه لا يجزى بعد قطع عربي نفس الطعام  
**قوله** لعل الواو بعينه او **قوله** وحصل بهذا جواب ابي يوسف **قوله** اني يحصل  
جوابه اذا كان الواو في قوله بعينه **قوله** وليس منه معروف **قوله** قيل لانه ليس  
منه معروف فان الواو في قوله بعينه في الذي معلوم معروف **قوله** لانه من ليس  
ازاده حقيقة والافراف الى اجنب فيما يكون كذلك **قوله** فيه بحث فانه انما يحل  
على اجنب اذا نفذ حكمه على الاستفراق ويهمل ليس كذلك كما لا يخفى ثم ليس  
ليس ازاده اي ليس ازاده مفردة وقوله حقيقة يعني ليس من افراده حقيقة  
لان هذا اجمع من باب تعقيب **قوله** ورد بان بدن الحيوان مركب من اربعة ومائة  
شئ يسمن باحفظ اصلا **قوله** وفي الفاموس النخاع مثله الخطا لا يفسد في جوف  
الغفار نجد من الدماغ وينشعب منه شعب **فصل فيما يؤكل لحمه وما لا**

يجل الحله

**يجل قوله** ان الاختلاف من فعل الطيور والانهاب من فعل  
سباع البرهايم **قوله** قوله والبعث ما لا يصيد من صغار الطير وصفاته **قوله** المع  
فيه بحث فانه يصيد في كل ما يؤكل لحمه ايضا كالصقور **قوله** ولم يذكره في  
الكتاب **قوله** قال انه يلحق في شريح الكسرة ونوع مخلوط بينهما وهو ايضا  
عند الجيفة رجم وهو الحق فعلى هذا لا يصح قول الشارح ولم يذكره في  
الكتاب المعص وانما يذكره اكثر من كذا استدلالا باللفظ فانه فيها  
قال العلامة الكاظمي لان اللفظ عن اجتناب ما ذارت احكامهم على  
اجنب شي على ازاذه كما اذا قال طيب طريضا لانه كل لحم البقر يتناول  
منه كل الافراد انتهى وفيه بحث **قوله** اما الآية فلما كان يكون قبل حرمته  
لحم احمر **قوله** والتدليل على ذلك ان سورة الانعام مكتوبة ونسخ ضبر كان  
بعد البقرة **قوله** المعص ولما لم يرد في قوله تعالى واجل البغال واجمير كركوبها  
وزنه فخرج الامتنان والاكل من اجل ما فيها **قوله** قال القاضى في  
تفسيره واستدل به على حرمته لكونها ولا دليل فيه اذ لا يلزم من تحليل النعل  
ما يقصد منه غالبا ان لا يقصد منه غيره اصلا ويدل عليه ان الآية مكتوبة وعامة  
المتدين والحدثين على ان احمر الالهية حرمت عام جزائرها وقال الكاظمي  
فان قيل انما يستقيم هذا ان لو كان المقصود من النض الامتنان لم يعلق النعمة  
ان لو كان المقصود الامتنان بالنعمة المخصوصة فلا يستقيم هذا وانما سكتنا  
لكن لانهم ان منفعة الاكل واجل نفوف منفعة الركوب والزرية انما قوله  
منفعة الاكل يتعلق بها البقاء في الجملة ثم كمن غيره يستند منها وهو  
الفهم والبقر وغيرهما انما منفعة الركوب والزرية في اكل لا يستند غير ذلك  
فان الركوب والزرية في اكل يحصل في الكمال حتى جعل له الشريعة سببا من  
النعمة كما لا يخفى في ترك الامتنان في اكل لا يدل على حرمته كترك الامتنان  
بنعمة الذر والنسل والبسج وحمل النعل فانه وجه الامتنان لا يتعلق بالنعمة



هذه النافع الى العباد ومنفعة الاكل بالاضافة الى العباد فوق منفعة  
 الركوب والزيادة في النعمة على ان نقول ان الركوب والزيادة لا يختص  
 بهما الا شيئا بل يوجد في غيرهما وهو البقر والضأن والابل فلا يكون المقصود  
 ذلك لما نفع الخاصة بها ومنفعة الاكل في اكله فوق الركوب لتعلق البقاء به  
 دون الركوب واما قوله غيره يستمسك في تعلق البقاء فذلك لا يخرج  
 كون منفعة الاكل فوق منفعة الركوب والزيادة واما منفعة السبع واكل  
 فقد ذكرنا دلالة لانه يتبع ثبوت كونه ركوبا بمنفعة في ذاته ثبت انه مال  
 مستغنى عنه ومحل للسبع انتهى وفيه كلام لا يخفى **قال** المصنف منية البحر  
 ليكون مودة مضافا الى الجواز **قوله** فيه بحث فان الظاهر ان اضافة منية البحر  
 على اضافة تعلق لطف في كونه اضافة الى الكان وجوابه ان واده لا مائة  
 فيه غير آفة توفيقا بين التروايب **كتاب الاضحية قوله** اورد  
 الاضحية عقيب الذبايح **قوله** الاول الاولي ان يقال اورد الاضحية عقيب الذبايح  
 هنا خاصة **قوله** وفي الشريعة عبارة عن ذبح حيوان مخصوص **قوله** في مواج  
 التذرية المراد من قول اصحابنا الاضحية واجبة التضحية على ذوق المضاي  
 كقولنا في الحج اشهر معالومات اذا لا يقال يوصف بالوجوب بالايمان  
 ويحتمل ان يراد حقيقة لان الايمان يوصف بالحكمة فيوصف بالوجوب انتهى  
 وهذا الكلام منه بعد ما نشر الاضحية في عرف الشرع بما ذكره هذا  
 التذرية مع نفي ما يرى ثم اعلم انه لا بد في التعريف من قيد فهو ان يقال  
 بما مخصوصا لئلا ينقص التعريف **قوله** لانه السبب ان يعرف بنسبة الحكم  
 اليه **قوله** باضافة اليه او عكس الاصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون  
 سببا **قوله** ان يكون المضاف او المضاف اليه **قوله** في مصنف انما لم يخرج  
 انفق **قوله** فيه ان المستثنى اذا كان فقيرا حتى اشتراها لهما ولم يصح  
 في مصنف انما لم يكتفوا الحكم فمن دلالة ما ذكره على مطلقه بحيث اذا

ليس في الفقير قدرة لا يمكنه ولا ميسرة فذلك لا يشترطه بنية الاضحية لا  
 فليست له ثم ظاهرا نقول المصنف يوجب الوقت بدل على ان وجوبها  
 ليس بالقدرة لا يمكنه ولا الميسرة وكان عليه ان يصح وان لم يشترطه في  
 يوم النحر وسبقوا انها تشبه الزكوة من حيث انها تسقط بعد ملكا مال  
 قبل مضي ايام النحر كالزكوة تسقط بعد ملكا انصاب بخلاف صدقة الفطر لانها  
 لا تسقط بعد ملكا مال بعد ما طلعت الفجر من يوم الفطر انتهى وهذا كما لخص في  
 ان المعبر فيها هو القدرة الميسرة **قوله** لانه اشتراط انصاب لا ينافي  
 وجوبها لا يمكنه كما في صدقة الفطر **قوله** لست امكن ان نقول الكلام الى صدقة  
 الفطر فيحتاج الى جواب حاكم لانه لا اعتراض علينا في وجوب شره  
 انما للعلم انه ان فرشته وكذا انصاب ليس بشرط في صدقة الفطر  
 ليصير الموصوف به اهلا لا غنا ولا اذا لا غنا ولا تحقق من غير الفسخ الشرعي  
 فان قلت من الاغنى من المسكينة وذلك لا يتوقف على الفسخ الشرعي  
 قلت مادون الفسخ الشرعي في حكم العدم لان من لم يوصف به يكون اهلا  
 لاخذ صدقة الفطر فلا يكون اهلا لوجوبها لئلا يفي بهما فمما علم ان  
 القدرة لا يمكنه والقدرة الميسرة في باب حسن الثور به من كتب الاضحية  
 فراجعها **قال** المصنف وشك هذا الوعيد لا يلحق بترك غير واجب يمكن ان  
 يمنع ذلك كيف لا وقد قال صلعم من اكل من ثمار الشجرين فلا يرضى  
 مصلانا مع ان اكلها ليس بحرم فليست **قوله** اجيب بانه يجوز على  
 التارك اعتقا **قوله** فيه ما في **قوله** واجيب عن الاول بانه لا يمكنه  
**قوله** فيه بحث فانه روي التذرية قطعا بانه عن ابن عباس  
 عن النبي وم ثلث كتب كل واحد منكم تطوع احد **قوله** ولا بد  
 لو اشترى اضحية ثم باعها فاشترى مثله لم يكن به بائس **قوله** فيه بحث  
**قوله** ولا شك انه اجمع بين القرنين **قوله** لا يوافق الشرع

انما يشترط في الاضحية ان يكون  
 من ثمار الشجرين ولا يرضى  
 من اكل من ثمار الشجرين  
 ولا يرضى من اكل من ثمار  
 الشجرين ولا يرضى من اكل  
 من ثمار الشجرين



اذ لا يرضى فيه للجمع بين التوسل فانه يصحح دلالة مستغنى عن غير اعتبار  
قوله بقوات الايام ثم لا يستقيم تشبيهه بالطواف كما لا يخفى **قوله** وجب  
التصدق بالعين **قوله** لا يلزم الا اعتبار بالجمعة والصوم وزاد المصنف  
بالقيمة للفتح الغير الموجب كما لا يخفى **قوله** واخرى المذكور في ذلك  
**قوله** اشار بذلك الى قوله ولا اصل فيه ان العيب انما يفسد ما يقع **قوله**  
وان قطع من الذنب او لا ذن او العين **قوله** اطلاق القطع في العين  
لعلمه بطريق التعقيب **قوله** فاعبر كثيرا **قوله** الذي يعطى له حكم الملك هو  
الاكثر فلا يتم التعقيب **قوله** من باب ذكر النقص واردة العام فانه  
**قوله** فيه انه لا دلالة فيما ذكره على ما ادعاه لانه يعلم حكم ما يعطى  
القيمة بطريق القياس **قوله** لانا نقول الارادة ليست من المملوك **قوله**  
بعض ليست من المملوك لا **قوله** بخلاف ما لو ادع شاة فاضي بها لانه  
بالذبح فلا يثبت الملك له الا بعد الذبح **قوله** قال صدر الشريعة في شرح  
الوقاية اقول بل يصير غاصبا قبل الذبح انتهى واجاب عنه صاحب الدرر  
بان حقيقة الغصب كما تقرر في موضع اخر انه لا يثبت له ابد الحقيقة وثبات الابد  
المبطله وغاية ما يوجد في الاضجاع وشذوذهما ان ثبت الابد المبطله  
لا يحصل به ازالة الابد الحقيقة وانما يحصل ذلك بالذبح كما ذهب اليه الجمهور  
انتهى وان شئت فراجع في كتاب الغصب ونحن نقول الاولي في الجواب  
ان يقال قد سبق ان مقتضات الذبح في حكم الذبح فلا يعطى له حكم آخر  
فليتأمل واجاب الخشن الفاضل يعقوب باننا نحن اشكال صدر الشريعة ايضا  
بان يقال ان الغصب وان وجد بمقتضات الذبح لكن لا يقر قبل الذبح  
لان الاضجاع وشذوذهما قد يكونان لا للذبح لان الحفظ يجب على المودع  
فلا يتغير الغصب الا بالذبح بخلاف ابد فانه الغصب هنا يتغير  
قبل الذبح كذا قيل ولا يخفى ما فيه فليتأمل انتهى يعقوب باننا نحن **قوله**

الكلية

**فصل الاكل والشرب قوله** الا يربى ان في وقت الاضحية **قوله**  
الكلية بالجمعة في التضحية لان الوقت فغير يجوز **قوله** وفي كتاب  
الكلية ايضا كذا **قوله** فيه بحث ان ان المراد تحقيق فيه اكله في اشياء  
كثيرة يرد عليه بان اكله في **قوله** فيه بحث **قوله** وهو ان يقال بعد قوله فخذ  
حكم فيما لم يخلف ما هو المطلوب **قوله** فيه بحث والاولى ان يقال اذا  
وجد جهة اخرى فيه ايضا **قوله** من ائتمن الذهب **قوله** والنقطة كذلك  
**قوله** من ان الله لا يبعث على ايدي هؤلاء عادة **قوله** يمكن ان يمنع به  
اشتركاك العادة **قوله** فيكون صورة الادمان المحرم هو ان يأخذ ائتمن الذهب  
او النقطة ويصيب الايمن على التراس الى قوله هو لا يكره **قوله** وفي شرح  
وكتبه هذا التفضيل في الاكل والشرب ايضا **قوله** واري انه مخالف  
في ذكره المصنف في المكحلة فان المكحلة لا تفضل عنها حين لا يتكلم ومع  
ذلك فقد ذكر في الحرمان **قوله** لكن المكحلة **قوله** يأخذ المكحلة **قوله**  
ياخذ المكحلة بيده ويضع فيها الميل بخلاف الاينة اذ لا يحتاج فيها الى  
الاخذ باليد **قوله** اجيب بان ذلك كان ضعيفا **قوله** ويمكن ان يجاب بان  
الكلية قد يكون عدلا لانه المراد بالعدل هنا المسلم المرضي كما نص عليه  
المصنف هنا **قوله** ويجوز ان يقال وجب التشبيه **قوله** فيه بحث ان يقال  
ليس بقياس كاشير اليه قوله وجه التشبيه وفيه انه يبق المسئلة في  
بلا دليل **قوله** المصنف ولو علم قبل اقصو لا يخفى **قوله** فيه كلام لان الحديث  
ينظمه **قوله** لقوله تعالى اني اخوة الدنيا لعب ولهو **قوله** المراد بها امور  
الدنيا اعني ما لا يتوكل اليه العوز لاجل **قوله** ليس بمرام **قوله** في مطلق  
**قوله** لانا احاصل من هذا القياس بعض الاوهام **قوله** لكن القياس الاول  
يقضي الكلية كما يخفى ثم انه الاولي ان يجاب بان الكلام على التشبيه  
فليتأمل **قوله** وهو ما استشهد به النبي وم **قوله** فيه نظر يظهر وجهه



يظهر بانظر في كتب التفسير **فصل في اللبس قوله** لما فرغ من مقدمات  
 مسألي الكرايمية **قوله** فيه بحث فان اول الفصول مقصود البيان  
 والشرب كما يرى وقوله الاخبار وغير مذكور لاجل تعلقه به والتعظيم  
 بمثل التوضيح اذا اظهرت حجة آيات التيمم الفريدة وهو **قوله** وقدم اللبس الخ  
**قوله** بل مقدم هو الكل والشرب لثبوت الاضحية **قوله** واستدل على حرمته  
 بقوله ثم انما يلزم من لا خلاف له في الاخرة وهو عام في التذكار والابتن  
**قوله** لم يتوضأ لعموم النهي لا طهرية لعموم فيما ذكره مع انه قد قيل  
 لهما العمومات بالنهي عن لبس الحرير ايضا لا فصل في نهيهم عن لبس الحرير  
 بالرجال في النهي مستند باللفظ لا بلبس **قوله** اما ان يكون قبل الاول فيخرج به  
 الخ **قوله** فان قيل فلان ينبغي ان لا يفسخ ايضا في الوجه الاول فلان المحرم لكان  
 فتأمل **قوله** او بعده فتأمل **قوله** بل ينبغي الاول به فلا تمسك للفتاوى وهو  
 حاصل اجواب **قوله** وتكرار الشرح بالدليل غير متفق **قوله** على ان الالباس صلبة  
 ليست بحكم شرعي فلا يلزم تكرار الشرح على ما حقق في مقامه **قوله** المص الا ان  
 التعليل عفو مقدار ثلثة اصابع او اربع **قوله** الا صبع بذكر مؤنث  
 فذكر في ثلثة واثنت في اربعة **قوله** وقال بكرة بعض الرجال والمرأة جميعا  
**قوله** كيف يقولان في قوله صلعم لا اناهم **قوله** يريد قوله لاني عن لبس الحرير  
**قوله** التوضيد والقوم عليه لبس لبس فكيف يستدل به ان ان يقال  
 ذلك في معناه وقد مر مثله في الفصل الاول **قوله** المص ولا بأس بان  
 يربط الرجل في اصبعه او خاتمه او خيط الحاجة وسبب ذلك انهم يربطون  
 الخ **قوله** قال العلامة التوليبي الزنمية قد شبهت بالجمجمة على بعض الناس  
 وجه ضيق كان يربط في العنق او في اليد في اجا جمجمة لدفع الحفرة عن الغشاء  
 من زعمهم وهو منهي عنه وذكر في حدود الايمان انه كذا انتهى **فصل في الوطئ**  
**والنظر والمنس قوله** والاولى على اربعة اقسام نظرا الى

الالبسة

الالبسة اربعة **قوله** الاول ان يقول الى من يحل من الالبسة **قوله** المص  
 اضاف الشهادة لم ينظر الخ **قوله** تنقسم للدليل فان الحديث انما يدل على تحريم  
 النظر عند تحقق الشهادة ولم يكن المذموم ذلك بل تحريمه عند عدم الامن  
 منها وشأنه ما بينهما ففهم انما تنقسم التقريب **قوله** المص والتوضيح اذا  
 كانت لا يشترط بياح مسها **قوله** وحاصله ان لا يشترط لوان المس ان يكون  
 كبير من ما يؤمن به وفي رواية يكتفى بان يكون اهدا من كبره من موالاته اهدا  
 اذا كان لا يشترط لا يكون المس سببا للوقوع في الفتنة كالصغيرة ووجه  
 الاول ان الفتنة اذا كانت لا يشترط ان يكون المس العجوز والعجز لا يشترط  
 ان يكون الفتنة لانها علمت بكلام اجماع فتؤدى به الى الاشتباه من  
 اهدا اجابته وهو عام بخلاف ما اذا كان اهدا من صغير لانه لا يؤدى الى  
 الاشتباه مما اهدا اجابته لان الكبير لا يشترط ان يكون الصغير لا يشترط  
 الصغير ايضا ان يمتنع لعدم العلم كذا في شرح التوليبي في ما في لفظه على  
 في الكتاب في وجه الفرق فيما ذكر في كتاب اختص من الاصل **قوله** المص  
 النظر لتحليل الشهادة اذا اشترط قبل بياح **قوله** لعل المراد اذا اضاف الاشهاد  
**قوله** حال انهم لم يولدوا بين يديها ما ظهر منها وفتر ذلك الخ **قوله** يعني  
 فتر قوله تعالى ما ظهر منها من بياح **قوله** هذا هو القسم الثاني في الثالث **قوله**  
 على عطف الشافعي **قوله** انما يكون هو صاحب الالبسة **قوله** انما يكون هو صاحب  
**قوله** عكس هذا القسم الذي في قوله **قوله** هذا القسم الثاني في الثالث **قوله**  
 وهو عكس القسم الاول **قوله** لانه الغرض انه لم ينظر **قوله** مع فرض ذلك  
**قوله** هو القسم الثالث **قوله** بل الرابع **قوله** لانه ما ظهرت جنته الخ **قوله**  
 فيه بحث ثم الظاهر انه يقال ولا نه **قوله** المص والحاصل انه يؤخذ فيه **قوله**  
 اية في المحنت الذي في اعضائه من وتكرار ما جعله الفتنة ولا يشترط  
 النساء على سبيل الاستحسان **قوله** المص الحكم كتاب **قوله** اطلاق الحكم



لعلم على الترتيب **قوله** اي لم يطلعوا **قوله** نقوله لم يطلعوا من الظهور  
 الاطلاع **قوله** ليقول **قوله** فيلزم اجمع بين معنى مشترك **قوله** وحسن  
 وغيرهما **قوله** عطف على سعيد **قوله** قال سعيد **قوله** فلو دخلوا في قوله تعالى  
 او ملكك ايمانهم نؤمن **قوله** فيبحث كيف ولو صح ما ذكره لزم  
 انما رضى بين قوله على المؤمنين الآية وبين قوله الا ليعلمون من الآية تأمل  
 في جواب بانه مستثنى اجواب **فصل في الاستبرار** **قوله** لانه انما  
 عن طريق عقيدته **قوله** فانه قامت بين الاستبرار وبين  
 المطلق فيما سبق ذلك فمذموم ذلك بطريق الدلالة او الاشارة فانه  
 التمس فالتمس عن التمس من غير فلهذا اعوزنا بالوطي فاما قوله  
 وطى عقيدته **قوله** فانه **قوله** المص **قوله** لا اصل فيه قوله **قوله** سمعنا سببا او طي  
 الا لا نطاعه **قوله** واجبا في حق بعضه **قوله** ولا اجبا في **قوله** جمع اجابا في  
 لا جعل لها وقيل قال اجبا في والقياس ان يقال احوالها فانها جميعا في نظيره  
 انما يا والعنا باكذا في شرح الكاكي والقياس **قوله** في حق  
 وجود الملك المطلق **قوله** فانه في مدخلية هذا العقيد في افادة انما لو ارد  
 على ابلغ وجه وجوب الانتهاء فانها ليست بظاهرة الا ان يقال لو لم يوجد  
 ذلك لكان الانتهاء كيد لوجوب المعلوم سابقا **قوله** وذلك لا يكون الا في  
**قوله** اي لوجوب الانتهاء **قوله** لانه هو موجود في مورد النقص **قوله**  
 في احصى كلام فانه السببي من جهة ما وجد في مورد النقص وهو صحيح  
 فانه الظاهر ان الملك في صورة البيع والامته والخلق والكتابة يستبرأ  
 صيانة ما شرتم بيا شر السبب فلا حاجة الى استبراء الملك في فهم ما يحق به  
 الارث والوصية **قوله** وهو ان يكون الولد **قوله** اي الاستبراء لان  
 يكون الولد **قوله** وحذف **قوله** وان فانه **قوله** المص **قوله** لانه العلة الحقيقية  
 ارادة الوطى **قوله** على ذلك يستفاد من **قوله** المص **قوله** وهو يمكن من الوطى **قوله**

لعلى امراد هو يمكن الشرعي **قوله** المص **قوله** وادبر احكم عليه **قوله** وهو  
 وعد ما يحق في هذه الحقيقة **قوله** وانما قد نذكر الى قوله على الضم  
**قوله** قوله حكما تعليل لقوله كذلك المزاج اذا يمكن منه **قوله** فيبحث  
 فان غير صحيح المزاج هم ايضا عن الوطى ودواعيه ولعل الاول ان يقول  
 فان الظاهر ان الممكن عنه يردى وان الممكن انما يثبت في والمراد من الممكن  
 هو الممكن الشرعي **قوله** وقال ابو يوسف بخبرها **قوله** الاول انما في  
**قوله** ولا بالولادة اشارة الى قوله لان السبب استحداث الملك **قوله**  
 فان قيل المشتري شراء فاسد ملك بالقبض على ما فرما سبب موجود  
 ملك المطلق ينفرد الى الكمال فالمراد استحداث الملك الصحيح **قوله** ولا يوجد  
 ان يكون انما من دلالة حكم لدليل **قوله** لم لا يكون مثل ذلك في القياس  
 فانه يكون بدليل آخر وليس بتغيير بل في فقدان شرط القياس فاما **قوله**  
 وقوله على ما بيناه اشارة الى قوله والوعبة **قوله** بل اشارة الى قوله  
 ولا احتمال وقوعها في غير ملك على اعتبار ظهور اجمل ودعوة البائع فان  
 بذلك يظهر الفرق بين المسببة والمشتراة ولا وجه لجعله اشارة الى ما ذكر  
 في لا يخفى **قوله** ولا يجوز ان يقال صدر الفصل بالاستبراء **قوله** لا يكره من سأل  
 باب الظاهر **قوله** فقال المكره من المعانعة ما كان على وجه الشهوة **قوله**  
 سواء كان في ارادة واحد وكان عليه جبهة او قبض بين ما ذكره الشيخ ابو  
 منصور وما ذكره المص فرق ظاهر ولعل الاول ما ذكره الشيخ **فصل**  
**في البيع** **قوله** فانه قيل قوله وهذا اذا كان ثقتا بيا فقص قوله على ان  
 وصف **قوله** ثم لان غير العدل لا يلزم ان يدخل تحت قوله على ان وصف  
 كان على ما بينه نفسه ولو سلم فلم يقل المص لا يقبل قول غير الثقة الا  
 بين الى قوله وكذا اذا كان غير ثقة وقوله لان عدالة المخبر في المعاملات  
 غير لازمة لكن يرد على المص انه اذا كان يقول خبره متوقفا على حصول



أكثر الزاوي لا يبين فرق بينهما وبأي الذي بات فانه ضربا لاسبق قبلها  
بأكثر الزاوي اذا حصل بعد الترتيب بخلاف ما كان فيه حيث لا بشرط الترتيب  
**قوله** اجبت ما منه قوله ثمة **قوله** فيه حيث **قوله** وان كان الذي اتاه عبدا  
**قوله** قوله عبدا ضربا كان واتاه بها حصة للذي واثما في اتاه مقبول  
وهو الشخص الذي اقدم على الشراء من العبد الذي بالجارية او من اجارية  
اتاه بالجارية واثما في بها بانه تعدية **قوله** **قوله** قال المصنف  
ولان الكافر لا يخرج من جنة **قوله** هذا لا يخفى المسجد احرام **قوله** المصنف  
محمول على حضور التيمم واستغناء **قوله** ابن علي منهم ان يدخلوا مستغسلين  
وعلى اهل الاسلام مستغسلين وايضا انهم تكون في التكليف **قوله** المصنف لانه  
انه احرام بها فالمرحوم باللفظ وهو اسم لكل قار وان لم يقار  
عبث **قوله** وكذا لم يعذر لو قال يا مقام لان ابا يوسف قال في  
رواية لا ياتى بالعب بالشرع كذا في الحيط الشرعي في باب  
وفي صحة التعليك كلام لا يخفى **قوله** المصنف ولا يجوز للملوك ان يواظبوا  
ولا المصنف في باب التقيط ان هذا الرواية نهي الاصح وقال ابي ابي  
يافض قوله واجازات الضفائر خلا من حكمه على الرواية ونهي  
من غير لفظ الكتاب الى لفظ الاطهار كافر ومنهم من وثق بينهما حتى  
اجازته على ما اذا تحققت الضرورة بدليل وقوعه في الذرة انما فيه  
تعداد الضرورة وعدم جواز ما عليه ما اذا لم يكن فيه ضرورة انتهى **قوله**  
العلامة الكاكي او قوله امراد بقوله واجازة الضفائر تسليمه للضرورة حتى  
يكون من جنس ما لا بد للضرورة منه انتهى وقد مر انه يجوز في كتاب التقيط  
**قوله** قال اول على رواية القدرية في **قوله** في كتاب التقيط **قوله** اخر  
عن لواردة التيمم فانه لا يباح سبق من المصنف في فصل الوضوء  
وامتنع ان يجوز احصاء المنزلة الفاضل على ما روي عن ابي يوسف

لانه اشارة المرض فانه يدل على ان المختار تلك الرواية ويجوز ان يقال  
المراد منها ارادة مجرد التيمم بلا قصد الترتيب وفيما سبق ليس كذلك  
**قوله** المصنف اموات ما لا يتفق به من الاراء  
**قوله** تعريف بالاعم لصدقة على ماله ما لم يعرف لكن لا يتفق به  
لا هذا لا مورد المذكورة ولكن ان تقول هذا التفسير لم يفتي المصنف **قوله** المصنف  
ومعني العادي ما قدم فراه **قوله** ان يكون منسوب الى عاد وبنسب كل ان  
قديم اليهم لفتت قائل ومما روي الارض انه ورسوله ثم بعد ذلك لكم  
رواه سعيد بن منصور وابو عبيد كذا في شرح الكاكي وفي كلامه ما تضمن  
ظاهر والظاهر ان واده من قوله لا ان يكون منسوب الى عاد انتساب  
الملكية **قوله** فليدار احكامهم على القريب **قوله** اي القريب مرجع الضمير عليه  
حاكي اي مذکور حكم لانها من قوله قريبا بقوله تعالى اعدوا له اقرب  
للتقوى **قوله** واما على مذهب ابي جعفر فانه حكمه على كونه اذا ما **قوله** لم  
يجل عليه بل قال بجمله ان يكون اذا ما كثر الاحمال كاف في ايراد السؤال  
**قوله** لكنه اذا اذن له الامام كان شرعا لا يري ان من قال له الامام  
من قل قبلنا فله سلبه ملك سلب من قلنا **قوله** فيه حيث فيه فافرقه لوجود  
دلالة التملك في لفظ الامام هنا بخلاف الاذن في الاحكام فانه لا يلزم  
ان يكون بلفظ التملك **قوله** واجواب عن استدلالهم ان ذلك مفهوم وهو  
ليس بنجدة **قوله** انت جبر بان المصنف استدلال على الترتيب ثلث سنين هذا  
الطريق وجوابه ان ثبوت الحق ليس باحد يثبت بل بالاجماع **قوله** اشارة  
الي ما ذكر في كتاب الطهارة **قوله** في باب الطهارة الذي يجوز به الوضوء  
وفيه رد على العلامة الكاكي حيث قال في شرح قوله وقد بينا اي الوجه في  
اي الخمسة يغيب من كل جانب ولكن لم يذكر بيان الترتيب انهم قد  
**قوله** المصنف والافادة له حرم بقدر ما يصح **قوله** وفي غايه البيان تفصيل



حسن في هذا المقام فراجع **قوله** لانه الانتفاع بالآثار في النهر ممكن بدون  
 احكام **قوله** انا انه يلحق بعض اخرج في نقل الطين والخبث في وسطه  
**قوله** يشترط في الخلاف **قوله** لا يلحق عليك ما في الاشارة من افعال ولك ان  
 تقول المراد بالاستواء هو الاستواء بصورة بان لا يتغير احكام من الارض  
 بالاستواء في الارض **قوله** هو كعود بقوله على ما ذكره **قوله** فيه بحث  
 على كعود بقوله وله انه اشبه بالارض **قوله** وثمره الاختلاف **قوله** فيه بحث  
 اذ لا يظهر كون ما ذكره ثمره لما تقدم به بل لا يبعد ان يدعي العكس **فصل**  
**في كره الاماها** **قال** المحص فلا يلزم انتفاع غيره **قوله** الصواب  
 ينفع غير لان الانتفاع في معنى النفع غير مستوع **فصل في دعوى الشرب**  
**قال** المحص لانه قد ملك بدون الارض ارثا **قوله** قد ملك بالارث  
 ما لا يملك بالبيع كالقصاص والحجر **قال** المحص واذا كان نهر له **قوله**  
 اي ما ذكره المحص واراد احوال **قال** المحص لانه ستمحل باجر امانة **قوله** الضمير  
 في قوله له عايد الى النهر مراد به المعنى الحقيقي على طريقة الاستخدام **قوله** لا يكون  
 مثل انتفاع من له قطعة **قوله** اي لا يكون انتفاعه مثل انتفاع من آه **قال**  
 المحص وكذا اذا كانت العسمة بالكلية **قوله** كسر الكاف قال انما يلحق  
 اي ليس له توسيع في النهر لانه يثبت الماء في ذلك الموضع غير ملحق  
 كونه اكثر مما كان يدخل قبله تعالى وقال الاكمل وغيره معناه ليس له ان  
 يوسع الكوة لكن لا يلحق ان ما ذكره انما يلحق اوجهه واولي **قال** المحص في  
 الايضاح اذا سبق من شرب غيره **قوله** ذكر المحص في باب البيع الفاسد من  
 بيع في هذا الكتاب ان الشرب يجوز بغيره مفردا في رواية وهو اختيار  
 شيخنا بل لا يخلو من آثاره ولقد ايفضنا بالاملاف وله حظ من الثمن  
 على ما ذكره في كتاب الشرب انتهى قبل قوله في الايضاح اذا سبق من شرب  
 غيره في بعض قوله ولقد ايفضنا بالاملاف مناقضة ظاهرة انتهى لا يقال

المراد بالاملاف الشرب اتملا فله بالكلية وسبق الارض من شرب غيره لا يستلزم  
 لانهم صرحوا بخلافه فليس هو شرب اكثر من الشرب وفي الكفاية هذا على رواية اصل  
 واختياره في هذا السلام انه يضمن انتهى كلام صاحب الكفاية ثم اقول فعلى هذا  
 لا مناقضة فيه اصلا لا بينا الكلام بين على الروايتين فان دفع اعتراض صاحب  
 القليل **قوله** لا تقتضى على جواز بيع الشرب بل يشترط **قوله** فليعلم جواز بيع  
 شرب في صورة موت صاحبه مدعيه استثنى ما على خلاف القياس **كتاب**  
**الاشربة** **قوله** ذكر الاشربة لانها شائعة في واحد لفظا ومعنى **قوله** الوق  
 التفتي على ما هو به الشرب مصدر شرب والوق المعنوي لعله الارض فان  
 كان منها خرج منه اما بالواسطة او بدونها **قوله** ومن يحاسبه بيان فيهما  
 قوله الى ذلك **قوله** الضمير في قوله راجع الى الاشربة وضمير ما له الى ما في قوله  
 ما يملك وشار بقوله ذلك الى الفعل والمعنى ما بال الشئ الذي يملك الفعل  
 على ان لم السابقة مع احتياج الامم الساكنة الى الفعل **قوله** فان قيل ما حرم  
 اثناء **قوله** بعض هؤلاء مت لنا ابتداء **قوله** اوجب اما لان الشهادة بخبرته  
 اذ ذاك **قوله** الشهادة وان تأخرت وجود اكثرها غايته لا قول هذا لانه لا يرد  
**قال** المحص سمي بها هي جميع شراب لا فيه من بيان حكمها **قوله** اي ابيان حكم  
 انواعها وعلى ذلك تمهيد لذكر لغو الكتاب بصيغة الجمع بعض انواعها  
 بها لان فيها بيان احكام انواعها كما في البيوع ولاضافة الكتاب الى الاعيان  
 والنفقة بحيث عن احوال المكلفين فتوجه ان احكامها هو احكامها وصفت  
 من عيان لانها نعال فلذلك بالاعيان ويعلم منه حال الافعال والتفصيل في  
 كتب الاصول خصوصا التلويح في اوابل القسم ان في **قال** المحص وهي  
 اتية من ماء العنب **قوله** ذكر الضمير لراجع الى احوالها باعتبار الخبر ولان الخبر  
 قد ذكره صرح به في انما موسى **قال** المحص ولان حرمه اكثر من طهارة وهو في غير  
 منطية **قوله** هذا التعليل ينبغي ان يكون لاجل حقيقة وانما نقضها اذا



ولم يقدف بالترديد هو حرم مع أنها فيه ظنية لبوت الاختلاف لمورث  
 فينتقض تعليلها لو علم أنه فليكن **قوله** وادني درجات الاختلاف  
 الشبهة فيكون الحرة قطعية **قوله** لا يقول احضم بقطعية حرة غير النفي الاست  
 انهم لا يكونون مستحكة فلا يتوجه عليهم الا لزام وهذا كما تضافان حرة  
 قطعية وحرة بيع احضن باحضن متفاضلا مثلا ليست بقطعية **قوله** وما يدل  
 عليه باطني **قوله** الواو الحال **قوله** وانما سبني بعينه غير التي حرة استخره في **قوله**  
 فيه بحث فانه لا يرتبط اجواب للحجاب عنه ان تقرير كلامهم فيه كلام كانت  
 اخر مشتقة من الحاي مرة فكل ما يوجد فيه معنى الحاي مرة فهو حرة لكن المقدس  
 حق وانما في مثله فليكن **قوله** المص وانما سبني حرة استخره **قوله** وكن تقول  
 هذا منيع لا يضر **قوله** المص فان التخر مشتق من الظهور **قوله** من الخيم الذي ينفذ  
 الظهور فليكن كلامه مسامحة **قوله** المص واكدت الا قول طعن فيه كمن يبين  
**قوله** مع انه يمكن ان يحاب عنه بما اجيب به احديث احديث الثاني **قوله**  
 المص وعندهما اذا اشتد **قوله** بعينه يثبت الاسم اذا اشتد والمراد الاسم  
 الشرعي **قوله** المص لان الاسم يثبت به **قوله** بالاشتد ولكن اياح منيع يثبت  
 المقتضى ان كان المراد الاسم الشرعي وكيف لا وفيه المصادة وانه كان اللغوي  
 منيع الا سئل ام اي استلزام ثبوت اللغوي ثبوت الشرعي **قوله** المص  
 ولا يضيف ان الغليان بولاية الشدة وكما له بقذف الزبد **قوله** فعلى هذا  
 يكون تعريف اخر بانج من ماء العنب اذا صار سكر تعريفا بالاعم عند الحقيقة  
 او يقال المطلق ينصرف الى الكامل وكمال الاسكار بقذف الزبد والمراد  
 بالسكر عند هذا الكامل في الاسكار بينهم ذلك من تقرير دليله **قوله** المص  
 وانما لست ان عنبها حرام غير معلول بالسكر **قوله** فرق ما بين السكر والسكر  
 فلا يخالف هذا القول كما قرئ قوله وكذا المعنى الحرام **قوله** وقد ذكرنا  
 دلالة على ذلك في الاشراف شرح مشرق الانوار **قوله** في شرح حديث

ان الله حرم اخر **قوله** المص والشافعي بعد به اليها **قوله** الضمير لمراد  
 اليه سائر لاكتساب الثابت من المضاف اليه **قوله** المص والتعليل في الكلام  
 لاني الاستحالة **قوله** فان قيل لشافعي ايضا بعد به احكم بواحدة قد تسمى اغير  
 به المص انما في وجه هذا الكلام قلنا اني بعد به احكم بواحدة قد تسمى الاسم بغير  
**قوله** كانت الا شربة الحرة حرة **قوله** كيف يكون حرة ولكل منهما حرة  
 المستثنى باطلا **قوله** لانه انما يكون متصفا او غيره **قوله** فيندفع لزوم  
 كونها حرة **قوله** لانه لو كان منصوبا بالفعال ايضا **قوله** فيه بحث فان المستثنى  
 بالبادق غير المستثنى بالمنصف فكيف يكون المقام مقام قوله ايضا **قوله** انما شتر  
 استمر بالطلب **قوله** وفيه نظر **قوله** لا التسكر وهو طلال **قوله** في المغرب  
 التسكر فيجب فيه عصير الطلب اذا اشتد وفي الطلبة السكره فيجب فيه هو  
 من ماء التمر ويؤخذ في الادب هو حمر التمر انتهى فالتمر يفسد بالطلب  
 ايضا **قوله** ويجوز بعدها وضعت مقلها **قوله** المراد باحوال ماء شرب عليه  
 السموات المطلوبة لا ما يقابل الحرة **قوله** المص وما شهدت له دلالة قطعية  
**قوله** فيه بحث لان الحرة يثبت بالشمه **قوله** المص غير ان عندك ثبت قهرا  
 في مثله **قوله** لا يقال ينبغي ان يجب التمسك بلبلي جواز البيع لان نقول بالبيع  
 يجوز مع السكر امة فلو اوجبنا التمسك لكان مذكرا باننا فعل مكرره وهو  
 تسليم احوام وهذا لا يجوز ومع ذلك لو اذني التمسك خرج عن العهدة ايضا  
 قال العلامة الكاكي ان المسلم مم عن التعريف في احوام فلا يكون مذكرا  
 باعطاء التمسك حتى لو اعطي خرج عن العهدة ان الله مكرره انتهى وكنت  
 ان ان يقول بغيره **قوله** ان المسلم مم عن التعريف في احوام **قوله** فينبغي ان  
 لا يجوز بعدها لکن المراد باحوال في قوله ويجوز بعدها ليس ما يقابل الحرة بل يبيع  
 ترتب السموات المطلوبة كما في البيع مكرره **قوله** بيان ان العموم المذكور  
**قوله** تعليل لقوله واورد رواية اجاب مع الضمير **قوله** وقيل انارة الاقولة







اور درواید اجماع الصغیر **قوله** لانه معطوف علی قوله اكل کلم الطبیات  
**اقول** فیه تسامح لانه معطوف علی الطبیات **قوله** وصید ما علمتم **اقول**  
 والقرینة علی تقدیر الصید قوله تعالی فکلوا اما مسکن فلیعلمهم **قوله** ونبی  
 نظر لان القرآن فی النظر لا یدرب القرآن فی احکام **قوله** لیس ذلک من القرآن  
 فی النظم لان قوله تعالی وما علمتم من اجوارح مفرد معطوف علی الطبیات بتقدیر  
 المصنف فی شتر کما فی حکم الاحکال ضرورة **قوله** وکمن لما کان التاء وریب  
 عائدا فی الکتاب الشفیع من لفظ **قوله** فان قبل ما الحاجة الی هذا الوزر بعد ما ذکره  
 المصنف من ان اسم الکلب فی اللغة یقع علی کل سبع حتی الاسد فکذا یتناول  
 جوار الطیور فالمراد بالکلب فی قوله فی الکتاب ما یقع سبع عقور ذی ناب  
 فلیتأمل **قوله** المصنف علی ذلک فیه علی عموم جوار الطیور بخلاف الایة **قوله**  
 یحیی فیه نظر **قوله** التالی فی صاحب الزبابة و صاحب الکفایة و صاحب معراج النبی  
**قوله** و لیس یوارد لانه انما ذکره فو فی بین الکلب والبازی **قوله** لا یخفی علیک  
 ما فی ما ذکره من البعد والموکالمة فان کلاما الذلیلین لاینبی الفرق بین الکلب  
 والبازی واذ اعلم الکلب فی الاول سبب ذوات الناب ففی ان فی کونه کذلک  
 ولعل الاول ان یجاب بان ما کان ذوات الناب فکما یجب واحد او کان  
 اکثر ما یستعمل من فی الصید الوفاء مع ان فی طبع غیره الالف ایضا علی ما تراه  
 فی الذئب والاسد وغیرهما اذ ان فی من صغره فی البیت بخلاف جوارح الطیور  
 جعل الکلی فی حکم واحد فی التعلیم یعنی اوج حکم التعلیم علی جنس الکلب  
 بتبیین کما فی نظایره فلیتأمل **قوله** المصنف ولان بدی البازی لا یحتمل  
 الضرب **قوله** یعنی لا یکن تعلیمه بترك الاکل الا بالوقت حاله الاکل و صغیره لا  
 تختم الضرب فاما حینئذ الکلب فمختم **قوله** فیض بترك **قوله** فان قبل وجوب  
 ترک الاکل لضرورة الکلب معلما انما هو اینه التعلیم ترک ما هو ما کوفته عادة  
 فکما ید من ملاحظه التذلیل ان فی انام الاول ضعیف استغناء فلیتأمل

ثبت ذلک بقوله فکلوا فی امکن ای لم یاکلن اذ تعلیم منه ان اکل المترك  
 شرط فی اکل الصید فکما یجب الحاجة الی ذلک للملاحظة ونبی حجت اذ لا لانه  
 فیه علی کون الامساک شرطاً لتعلیم کما لا یخفی علی المتأمل واولا تعلیم فی الطیر **قوله**  
 المصنف کما فی مدرة اخبار **قوله** لانه یضرب هذا علی مذهبها **قوله** ونبی نظره **قوله**  
 سبق الی هذا النظر لا تغنی **قوله** و اخرج الیج **قوله** انما هو ان یقال و اخرج  
 الی **قوله** و اجمع بین احقیقة الحجاز لا یجوز عندنا **قوله** و یکن ان یجاب  
 بهذا النظر بحمل قوله بحمل علی الخارج الکاسب علی الحجاز انما علی طریقه ذکر  
 السبب واردة المستتب فیکون المراد اشتراط اخرج و الکاسب او  
 علی طریقه الاستفارة التبعیة فیه بان یشتبه اکل علی اخرج المستلزم  
 للکسب بحمل علی کلام المعنیان فیه تفار لثانی یقول ثم یشتق منه الفعل  
 ولا یخفی علیک اولویة اکل علی اخرج من اکل علی الکسب لان طوره الاول  
 علی الثانی بدو و نه الکسب و یحتمل ان یجوز المصنف اجمع بین معنی المترك  
 فی مثل هذه الصورة کما یجوز فی النبی علی ما سجد فی الوصایا و علی ما سجد  
 بعدم المناقاة ایضا **قوله** المصنف وهو مؤید بما روینا **قوله** جعله مؤیداً  
 لاجبة اخرى لعدم وفایه بنیام المدعی **قوله** اجیب بان فی خبر واحد لا یجوز  
 قوله تعالی فکلوا فی امکن علیکم فان الامساک ای **قوله** فیه بحث فانه لا  
 دلالة فی الآیه علی النهی عن الاکل علی تقدیر انتفاء الامساک و فی یوم الخافعة  
 غیر معتبر فان المعارضة والمنطوق اقوی عند المعبرین للمفهوم فکما یحقق  
 المعارضة ایضا **قوله** اراد ما ذکره انه یحتمل عدم ما حصلنا لانا **قوله**  
 فیه بحث بل انما هو ان المراد بثبوت التعلیم عند غایة ظن الصحابة  
 انه معلوم و فی الروایة الاخری موافقاً لمذهبها بثبوت ترک الاکل ثلث  
 مرات **قوله** المصنف لان اخرته تنسب **قوله** فیه بحث **قوله** او ضعیفة **قوله**  
 المراد بالجملة اخفیة هنا ما هو فوق صوة المذبح لا ما هو منها او دونها



واللا يجب الزكوة كما يجب **قال** المص وهو وجه ان الفعل يرتفع بما هو فوض  
 او منكم **اول** لكان نقول لا تمتس الحاجة الى الزرع بل يكون المراكمة في انما  
 احرمة او شبهها **قوله** ونقض بالحرم اذ ان جركم صلال فانه يجب عليه اجراء  
**اول** ولو لم يعتبر الزجر لم يجب اجراء **فصل في الزمي** **قال** المص  
 لان الارسال فيه ليس بالاجابة **اول** الاظهر ان يقال لان الزمي لان الفصل  
 فصله **قوله** والطبي كقولنا اي المشرق ودونك لانه ان كبره الا في **اول** نظر  
 الى فعله الذي توجه الى المصروع وهو ليس بصيد **قوله** فكان فانه هنا  
 ايضا محال حقيقة فعله فلما يعتبر النطق فلا يكونه فعله صيد **اول** كما لو جرح  
 انسانا فلم ينزل صاحب فراشه حتى مات يجعل فاعلا **قوله** لم يظهر فيما ذكره  
 الموت سبب اخر غير اخرج بخلافه ان سببته **قوله** وهو كما يدل على حرمة ذلك  
**اول** في دلالة على التحريم كلام ثم اقول على حرمة ذلك اي حرمة ما فيها جراحة  
 اخرى **قال** المص لان الموهوم كالتحقق لما روي **اول** فلا يكون هذا اذ لا مستغلا  
**قال** المص والتدبير رويانه حجة مالك في قوله ان ما توارى عنه اذا لم يثبت كحل  
 فاذا بات ليلة لا يحل **قوله** وجعل فاضح فان في قوله من شرط حل الصيد ان لا يتوارى  
 عن بصره فقال لانه اذا غاب عن بصره رجا يكون صوت الصيد سبب اخر فلا يحل  
 لقوله ابن عباس كل ما صمت ودع ما سميت والاصحاب ما رآته والائمة ما توارى  
 عنك وهذا نص على ان الصيد حرم بالتوارى وان لم يعقد عن طلبه واليه انما يجب  
 الائمة ايضا بقوله والتدبير رويانه حجة مالك في قوله ان ما توارى عنه اذا لم يثبت  
 ليلة كحل فاذا بات لا يحل وهذا يشبه الى انه اذا توارى عنه لا يحل عنه ما وان لم يعقد  
 عن طلبه فيكونا حاشا لقوله في اول مسئلة واذا وقع الصيد ما بهم نجا على  
 حتى غاب عنه ولم ينزل في طلبه حتى اصابه ميتا اكل وان قصد عن طلبه ثم اصابه  
 ميتا لم يؤكل فبني الامر على الطلب وعدمه لا على التوارى وعدمه وعلى هذا اكثر  
 كتب نفع اصحابنا ولو جعل ما ذكره على ما اذا اعتد من طلب كان لتبقيهم ولم يتبين نص

ولكنه خلاف الظاهر في شرح الزملي وانما نقض عبارة فاضح فان والتابع ان  
 توارى عن بصره او لا يعقد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يستعمل بجعل اخر حتى يجب  
 لانه اذا غاب عن بصره انما ونحن نقول ليس فيه جعل عدم التوارى شرط  
 بخصوصه كما تروى وما يدل عليه تعليله الذي ذكره منه كونه شرطاً لمقصود خاص  
 سهل اذا لم يوارى اذا غاب عن بصره وهو قاعد عن طلبه بقرينة وضع المسئلة وانما  
 اذا لم يعقد فغنية ضرورة فليسا على وراجع النهاية ذكر حديث ابن عباس **قوله**  
 ووجه كونه ما رويانه حجة عليه انه كره اكل الصيد **قوله** فيه بحث لانه حجة عليه  
 حيث اقل وان راي فيه ان يوسع فان احتمال ثقل الاوامر مع انه لا جراحة فيه  
 اذا كان محرما والنظر ههنا يقول كراهية لصيد من حال بيده وبين صيد طلبه  
 التعليل حجة له **قوله** لقوله ما انزل الله وفري الاوداج على شرط لانها **اول**  
 حال الاتفاقية بهذا الضعيف عندنا كشرط الانهار فري الاوداج ايضا وفي قوله  
 الا يضطرركم لم يشترط فري الاوداج فكذا لا يشترط الانهار انتهى فيه بحث  
 اذ لا ملازمة عنها وعدم اشتراط الاول في زكوة الاضطرار بدليل ولا دليل  
 في انما في **قوله** وتقريره سلمنا **قوله** بهذا التسليم لا يلزم ان يكون مسبوقا  
 بالمتنع لبرءه لا وجه له **قوله** فان اصاب فاما ان يحتمل قبل اصابته النية او لا  
 وانما في **اول** يعني اذ ارمينا متقارباً **قال** المص انما اذا كان لا يؤول الى حال لا يسلم  
 منه الصيد بان لا يبق فيه من احرمة الا بقدر ما يبق في المذبوح كحل في قوله في اكثر  
 مما سبق في المذبوح **قوله** فان ما ذكره بقوله بان لا يبق تضييل قوله انما اذا كان  
 الا قوله حال لا يسلم منه الصيد كما لا يخفى **قوله** اعتبار الحالة الزمي **اول** اعتبار الحالة  
 الزمي هنا ليس لانه لو اعتبر الحالة الاتصال لم يحل فانه في تلك الحالة ايضا صيد  
 مباح بل كونه المنطور عند الثالثة لدليل سابقهم اليه كما ذكره **قوله** وهو يعتبر  
 حالة الاتصال **قوله** يعني الاتصال بالمحل **قوله** والمحل صيد **اول** الواو حاله **قوله**  
 وللملك حالة الاتصال **قوله** عطف على قوله المحل وقوله ونحن نعتبر بالمحل **قوله**



وسهم الاول اخرج **اول** لو او حالته **قوله** وان شجرة **قوله** لو او حالته **قوله** لو او حالته  
 فاشته اي ضغطة **قوله** فاشته اي ضغطة **قوله** فاشته اي ضغطة **قوله** فاشته اي ضغطة  
 من تفصيل فان ما ذكره اذا اصابه السهمان معا وما اذا اصاب الله في بعد  
 اصابته الاول فاما ان لم اشته الاول او لم يشته **قوله** فاشته اي ضغطة **قوله** فاشته اي ضغطة  
 حصل من اجرائي او لا يوري **قوله** فاشته اي ضغطة **قوله** فاشته اي ضغطة  
 اذا حصل العقل بانته وحده او بهما وليس كذلك بل لا فرق بينهما لانه في كلتا  
 بعض انما في جميع قيمته غير ما نفقة جراحة الاول الى انته في المسئلة والا في جميع  
 احاصل وفي انته بن طريق الضمان نقل ذلك من خارج فان اي عدم الفرق  
 بين المسئلة الى اخر ما ذكره الامام التلي من البيان في اوجه **قوله** فاشته اي ضغطة  
 فانهم **قوله** بيت حيد المملوك ارباب وشاب **قوله** فاذا ركب فصيد لا ياطل  
**قوله** البيت لعزة السبي وهو جاهلي وبهم كانوا ياكلوا ما اكلوا ما اكلوا  
 منها وفي تحريم اكل الثياب خلاف بين علماء المسلمين فقد ذهب اثنان في تحريم  
 الى القول بحكمه وان كانا استدلاله بصيد لا ياطل فان قبل لا ياطل لا يسمي صيدا  
 الا بقرينة فهو جاز وذلك بمنزلة تسمية الشجاع اسدا ولا يصح الاستدلال به على  
 ان الصيد لا يقتض ما كوال الحكم **كتاب الزهري قال** المص  
 وفي الشريعة جعل الشئ محبوبا حتى يمكن استيفاء من الزهري كالتدوين **قوله**  
 بهذا تعريف الزهري انتم او اتم اتم وانتم انتم وانتم انتم انتم انتم انتم انتم  
 ذلك بالقبض والكاف في قوله كالتدوين فمحم ان كان الزهري بالاعيان المضمونة  
 بانفسها رهن بالدين والاعيان فيهم فبجاء الورق **قوله** فاشته اي ضغطة  
 والعقد ينفذ بالاجاب والقبول **قوله** منقوض بعد التبرعات انما ان يخلف  
 العقد في الضرب باسوي التبرع وسجي بحقيقة من التاجر **قوله** فاشته اي ضغطة  
 تبرع فيتم بالتبرع كالمهنة **قوله** في اول كتاب المهنة انما تصح بالاجاب  
 والقبول وعلمه المص بانته عقد والعقد بالاجاب والقبول فليكن **قوله**

ما اثبت للمرأتين من البدن سابعه **قوله** فاشته اي ضغطة **قوله** فاشته اي ضغطة  
 وصبر ورته راجعان الى المرأتين **قوله** وهو مخالف لرواية عامة اكتب  
 قال محمد لا يجوز الزهري الا مقبوضا **قوله** سبق في كتاب المهنة ان رسول الله  
 قال لا يجوز الله ان مقبوضه والقبض ليس شرط اجاز في المهنة فليكن هذا  
 كذلك فليكن **قوله** في قوله تعالى فمن كان مرضيا او على سفر فعد من ايام  
**قوله** فان التقدير مضموم عدة **قوله** الاول ما قبل **قوله** الثاني هو الثاني  
 والكاكي **قوله** ولا حاجة الى التعليل **قوله** كيف لا يحتاج الى التعليل وفي سبيل  
 فرعية لا يلزم الا من دليلهما من الكتاب والسنة واجماع الامة والقبض  
**قوله** واكواب عن الاول انه ما يقض منه العجب لانه جمع رهن وانهم مصدر  
 بجمعه كذلك **قوله** فيه بحث فان الذي يجمع على رمان هو الرمان بجمع لم يزل  
 يدل عليه توصيفه بمقبوضه ويجازي الاستعمال ايضا ولعل لا بد ان يقال  
 فزمن رمان كانه قوله تعالى فعد من ايام فو ذلك مراد المص ويؤيد  
 ذكرناه ما قاله القاضي في تفسيره رمان ورهن كلاهما جمع رهن بجمع لم يزل  
 انتهى وما قال الامام غير النسخ في تفسيره رمان جمع رهن وهو يعين  
 بالدين في تعلقه وما قاله الشيخ بمان الدين النسخ ايضا في تفسيره ثم الزهري  
 مصدر والمص در تعلق اسماء ونول غنا على الفعل فاذا قال رهن عند  
 زيد هنا لم يكن انتضا به انتضا بالمصدر بل انتضا بفعل فيقول به كقول  
 رهن زيد محمد ثوبا ولو جعل اسما كالحج لا ساء رهن ورمان انتهى وبكذا  
 في التفسير الكبير **قوله** المص لانه قبض حكم عقد مشروط فاشته عقد المبيع  
**قوله** منقوض بصورة الحرف فانه لا بد منها من القبض بالبرام ولا يفي  
 التامية مع جريان التعليل انما يثبت رواية كناية التحلية فيه وكونه مختار  
**قوله** لانه لو لم يكن مضمونا على الزهري قبل العقد **قوله** الاول لا بد ان يقال  
 في القبض **قوله** وما ثبت به الا قولي يثبت به الاول **قوله** لم لا يجوز ان يثبت

في هذا الكتاب من حيث كذا وكذا  
 في هذا الكتاب من حيث كذا وكذا  
 في هذا الكتاب من حيث كذا وكذا  
 في هذا الكتاب من حيث كذا وكذا



لا وفي الضعفة اليه ما يقوم به ويكونه **قوله** فلا يكاد يبين **قوله** فله بحث **قوله** يجوز  
احترار عن رهن المهر على رؤس النخل دونها وقوله فلهما احتراز عن كل  
وقوله متميزا عن الشيوع في الترهين **قوله** قال هذا لشرعية في شره  
للقاية فقبض يجوز ان يمتنع ما غيرنا مع فلهما في غير مشغول بحق الترهين  
حتى لا يكون رهن الارض بدون النخل او الشجرة بدون الممرور وادائها  
انما هو بدون المناع متميزا عما كان متصلا بحق الترهين خلقه كالنخل على الشجر  
يجب ان يميز ويصل عنه فالنوع بتعلق النخل فيجب فواحد حاصل فيه  
وهو ليس بهر هو سواه كان اتصاله به خلقه او بجاوذة او بغيره بتعلق  
بالحاصل في النخل فيجب انفصاله عن نخل غير هو ان اذا كان اتصاله به خلقه  
حتى لو كان اتصاله بالجاوذة لا يضر كره المناع الذي في بيت الترهين  
انتهى فتأمل التفسيرين **قوله** وقوله هم اذا علم الترهين  
بأنه **قوله** انما للمعابلة والمعاوضة **قوله** بل كان الذوام مثبتا بانبات ما  
يوجب **قوله** لانه خلق ان الترهين يدوم بادامة الترهين واذا انكسر يؤول الذوام  
ومعنا انما فكذلك بقاؤه على الرهنية والاحتباس فلا يثبت دلالة لفظ الترهين  
وانما قوله عن ذكر من احبس الذوام من البيت فلهما **قوله** لانه قيمة الترهين  
قد يكون **قوله** ليس هذا على كلمة التعليل ولا ظهران يقول اكثر من الذين  
في الاكثر انما ان يجعل على التحقيق جعل التادير وهو ما في احكام **قوله** لانه يتحقق  
هذا الاستيفاء ان الذي يحبس بالقرض على الترهين **قوله** قوله بالقرض متعلق بقوله  
يتحقق **قوله** فانه الملاك لم يغبى لتقرر الاستيفاء **قوله** الملاك فيما يخص فيه  
ما يتوفى منه وفي التوفيل ليس كذلك فكيف يتصور به ولكن ان تقول  
ما في جوابه ايضا فلهما على الاستيفاء على الذين **قوله** كما تقدم في الهبة **قوله**  
وفي اواخر الفصل ايضا **قوله** وان كانا في نهوهم **قوله** فلهما بحث فانه الكفاية  
بالاخر صحيحة دون الترهين فتوضه السؤال ان ان يخص الكفاية المتعدي ايضا

عليها

عليها بما انعقد بسبب وجوده **قوله** ووقع في بعض النسخ القدوري باقل من  
قيمة ومن الذين ليس صحيح لان معنى الموقوف واحد منهما ومعنى المكنون لشيء  
**قوله** اذ يكون ح من تفصيله لوجوب استعمال الفعل باحد الاشياء الثلاثة ويكون  
في الموقوف للبيان لعدم جواز ايجاع باقي حروف التعريف وموضع كتب النحويين  
بحث اذ قد حذف من اللفظ وهما ايضا كذلك والقربة على الحذف شرة لذلك  
**قوله** معنى انه الترادف ان يكون من اجابتي **قوله** فيخرج كل منهما على صاحبه بالتفصيل  
عند المالك **قوله** او لعدم انعكاسهما عنه **قوله** معطوف على قوله انما لم يجعل الترهين  
**قوله** المصنوعان كالترهين رهنه وهو دين **قوله** فيه بحث فان المتعدي عليه  
رهن الدين غير صحيح فكيف يثبت احكام في الفروع قياسا عليه فتأمل **قوله** اهل الاستيفاء  
الذين **قوله** بعض النحويين يكتلوا يلزم التكرار **قوله** وقوله وهذا بخلاف ما اذا قيل  
اشارة الى قوله ركنه **قوله** ولعل الاولي ان يجعل اشارة الى بيع العدل او الترهين  
انما هو باو الترهين قال العلامة الكاكي اشارة الى قوله تكلف الاستيفاء بجمع قوله  
بخلاف مسئلة التعليل حيث لا يكلف المرئيين باحصار الترهين عند كل نجم يورده  
انتهى بهذا رأيت في شرح الكاكي ففهم حيث ظاهر لا يطابق الشرع **قوله** اجاب  
بقوله وما صار ت قيمة بفعله حتى ينقل اليها الترهنية **قوله** لا يقال الا حسب  
ان يقال حتى يجعل رهنه مكانه فانه لم يكن رهنية الترهين في المسئلة المتقدمة  
بطريق الانتقال كما حققه لان بين الترهين والقيمة فرقا ولا يلزم من عدم  
في الاول عدم الانتقال في الثاني **قوله** وجعل الترهين رهنه **قوله** انما هو ان يقال وجعل  
**قوله** وفي النهاية جعل قوله وهذا بخلاف اشارة الى قوله تكلف الاستيفاء  
بجمع الى قوله وهو كما ترى متعسف **قوله** لا يكلف المرئيين بالاخصار في  
التعليل لعدم قدرته له قبل مضى تلك سنين ولا يجبر الترهين ايضا الا بغير  
وفيما نحن فيه يكلف المرئيين فيجبر الترهين اذا اضر ولفظ مراد الالمام  
هذا **قوله** وطول بالفرق **قوله** فنقض اجماعنا **قوله** فانه لا ضمان عليه استحسانا



**اول** بجي، المسئلة في آخر كتاب الترمذي **اول** واذا ابراه عن الذين سقط  
الضمان وان كان القبض باقيا **اول** فيه بحث فانه ذكر قبيل هذا الكلام  
انه اذا هلك بالتمسك في يد المهر من بعد لا يبرأ، يكون الا برأه لغوا لكونه الذي  
مستوفى مستند اليه قبض وليس معنى الضمان الا ذلك لكن التعويل على ما ذكره  
هنا يدل عليه الكلام المص في آخر الكتاب **اول** وكان الكلام متناقضا **اول**  
ويك ان تقول الذين الذين باق بعد الفضا، لكنه لا يطالب به لعدم الفأدية  
والذي ذلك اشار صاحب النهاية وسيجي ما ذكرنا في آخر كتاب الترمذي من الهدية  
ولذا لم يعد شهادته من شاهد باللف وقضا، خمس مائة منها متناقضا على ما  
في فصل الاختلاف في الشهادة فراجع **اول** اوجب بان اجماع الجس في حال  
استحقاق المؤذي يوجب بقاء الضمان **اول** اعتراف بعدم انعكاس العلة  
وذلك هو عرض القابل وجواب تعميم الذين جهة ايضا كما سيجي في آخر كتاب  
التمسك من المص **اول** معناه انتفاء جواز الانتفاع بالتمسك والانتفاع به  
**اول** سبق من اشار حين تحطية المص في هذا اللفظ في فصل كبري لانها ان  
قبل انما انكر وانته استفعال الانتفاع في بعض النفع الا مطلقا قلنا لا مانع من  
ايراد منه فيه المعنى الذي اراد منه هنا **قال** المص لانه عطف احوال **اول**  
اي كعطف احوال من قبيل زيد اسد **اول** الا بوي انه لو باع جاز **اول** يعني  
لو باع اجمعي في غير التمسك جاز البيع قبل ادائه **باب** ما يجوز به  
الارتفاق **اول** بناء على ان القبض شرط العقد **اول** يعني انه الحكم كونه بعد  
منحصر فيما ذكره بناء على ان القبض لا فانه اذا كان شرط احوال لم يصح  
**اول** لا شرط جواز **اول** مخالف لما تقدمت به **اول** وتوابعه الوجه الاول  
من كلامه حكم التمسك بقاء استيفاء **اول** مقتضى ظاهر هذا التقدير  
مطلبا من الانتفاع فاما ما يجوز ان يقال المراد حكم التمسك الضميمة  
ثبتت به استيفاء **قال** المص لان الشجرة اسم للثابت **اول** بمعنى اسم للثابت

الحال لا رض اذا استوفى به في الحال **اول** ان قبضه قبل الوجوب **اول**  
وذلك اي الوجوب بعد الحكم من قبل التمسك ونسخ البيع **اول** وذكرنا في فائدة ضمان  
الذكر **اول** هذه الفائدة ذكرها العلامة الكاكي في الحاشية على وصول الاستدلال  
**اول** ان احتمال اقامته البليغ المبينة على التمسك والتعلق من جهة المستحق فاما  
انا اذا قبض الفاضل ثبت العجز ونسخ العقد **اول** والاقرب احتمال ابقاء  
المستحق البيع **اول** وهذا اذا ساوى قيمة ما استوفى **اول** فيه بحث فانه  
كان المسمى اقل من قيمة المالك بما سمي ايضا **اول** وانما جريا على ان الظاهر  
الغالب **اول** ثم **اول** وضمان المقبوض على سبيل التمسك ضمان متبادر يجب  
بالعقد **اول** الا وجوب وضمان المبيع ضمان متبادر كما وقع في غيره من العقود  
ثم في قوله يجب العقد بحث **اول** عند تقدير ايجاب المسمى **اول** لا تنافي بين  
وان وجد القبض كجدة **اول** حتى لم يبق لرب التسليم ما لديه التسليم اليه **اول** فيه  
بحث فانه لم يبق ذلك بالانتفاع قبل ان يهلك التمسك **اول** ولا يلزم على  
المص رذ الطعام **اول** وقوله على المص المص متعلق بقوله رذ الطعام  
ثم اعلم القواب ان يقال ولا يلزم على رب التسليم رذ الطعام اذا كان  
فيه كالا يكتفي **اول** وقوله ما يتبادر به قوله لان التمسك بدله **اول** بل هو يد  
قوله لانه رهن به وان كان محبوسا بغيره **قال** المص لان الاستيفاء من الارش  
ممكن **اول** تامل في صحيحه وذلك بتقدير مضاف اي من رهن الارش ولو  
قال لان استيفاء الارش من التمسك لكان بعيدا من التكلف **اول** وانما  
ان المكفول غير مضمون في نفسه **اول** ولان يدعي انظر التعليق الاول  
على التمسك فان تقدير الاستيفاء يجوز ان يكون لعدم مضمونية ما يتبادر به  
الاستيفاء نحو الوجوب على ما قررنا **قال** المص وعن ابي يوسف وزنه  
انه لا يجوز ذلك منها وهو القياس **اول** فينبغي ان يكون هذا اربابا ظاهرة  
من زفر فلا يبا سبب كونه من **اول** لا دين عليه في الموصوفين **اول** يعني لا



والوصفي **قوله** وان كان التوهم يصير مضمونا بالقيمة **قوله** بل اقول من الدين  
والقيمة لا يقال بنه كلامه على الاغم الاغاب وهو مساواة الدين التوهم لانه  
مم كسابق **قوله** فان كان التوهم لنفس **قوله** اي لمصلحة نفس **قوله** جاز ان  
ينبت للكل **قوله** اذ لم ينبع كفي اجمع بين الاضامين وسائر ما لا يجوز اجمع  
بينهما **قوله** دون العكس **قوله** كفي التوهم والاضامين لا يجوز ان يتصرف كل  
واحد **قوله** المص كما ان له ولاية **قوله** لاخذ **قوله** لم يكن اقوارا بالاعتقال في حاجته  
فانه مقتضى مقتضى **قوله** والاضامين **قوله** والاضامين **قوله** والاضامين **قوله** والاضامين  
كذلك وانما لم يذكرهما الكفاية المذكورة **قوله** والاضامين **قوله** والاضامين  
اجمع الضمير لاضامينها الى التفضيل ذكره **قوله** لا يخفى ان رواية القدوري  
ايضا كماله الى التفضيل **قوله** المص وقيل هذه فريضة ما اذا استوفى التوهم  
مكان اجماع **قوله** فان قلت لا اولوية تكون هذه فروع تلك دون العكس  
بل الظاهر كلهما فروع واحد قلت بهي كيفية التفرع في الشروع فراجعها  
**قوله** بعض على تقدير ان لا يكون هذه المسئلة بناء على تلك المسئلة **قوله**  
فيه بحث اذ ينهدم مع امر البينة بعض بناء **قوله** لا يخفى على اولي النهي  
ان ان يقال المراد كونها بناء عليها على قول ابي ج وابي يوسف **قوله**  
وعند **قوله** على رواية عيسى بن ابيان **قوله** عليه ان بالمال **قوله** هذا  
العلم بعد تقدير المسئلة والكلام فيه **قوله** وفي عبارة تسامح وافتح  
فكان النصف بالقيمة واجبا او صوابا والاضحاح او ما شاكل ذلك **قوله**  
فيه بحث **قوله** فما يكون مع ذلك نتج من الدين او مع كمال **قوله**  
بعض او مع كمال الدين **قوله** احتراز عن التوهم **قوله** فيه بحث بل التفضيل  
باجيد بيان بانه لا يلزم التوهم في خلاف اجماع وان ضمن باجيد بيان  
فانه مراده تعليل تقييد ضمان اجماع بكونه خلاف اجماع فان التوهم ليكن  
عشرة درهم بمسئلة اثني عشر مائة **قوله** فيضمن قيمة خمسة اسداسه من

فلاف

خلاف اجماع **قوله** احتراز عن التوهم **قوله** ومن رهن عبد بن **قوله**  
المص وجه الفصل كون التوهم مقصودا **قوله** او التوهم او التوهم **قوله**  
لان البيع **قوله** قوله **قوله** اي وجه الفرق بين البيع والتوهم حيث لا يمكن  
المشترية من قبض حصة الممن تفرقة في الاول وتبين التوهم باءا حصة  
اخذ التوهم من استرداده اذ لا يلزم تفرق التفرقة قبل التوهم في التوهم  
على مقتضى بيانها وبما يخالف البيع فلا حاجة الى الاكثار فيه **قوله** فانه بالمال  
ينتهي **قوله** اي بالمال **قوله** لا يذكر التوهم فلو تكرر من استرداده **قوله** اي فلو تكرر  
التوهم **قوله** يكون القبض لا بد منه في التوهم والشروع ينبع عنه **قوله**  
وكذلك في الالة فلم يحصل اجواب على قولها وكان المراد ذلك **قوله** المص  
وان تمنا بفلك واحد منهما في توفيقه كالمعد في حق الآخر **قوله** هذا اذا كان في  
لا يتجزئ قطا هر وان كان في يتجزئ وجب ان يحبس كل واحد منهما النصف  
فان دفع احدهما كله الى الآخر وجب ان يضمن الدافع عند الحقيقة خلا  
لها واصل المسئلة الواجبة فيما اذا اودع رجل عند رجل شيئا يقبل  
القسمه من دفع احدهما كله الى الآخر في الدافع يضمن عند خلافا لما كذا  
في شرح التوهم وقد نص عليه المص في كتاب الواجبة حيث قال وكذا التوهم  
في التوهم **قوله** المص لانه يؤدي الى الشروع فتعذر العمل وتبين التوهم  
**قوله** هذا اذا لم يورضا فان ارضا كان صاحب التوهم اقدم او لا لانه  
في وقت لا يارعه فيه احد وكذا اذا كان التوهم في يد احدهما كان صاحب  
اليد اولى لانه تمكنه على القبض دليل على ما سبقه كدعوى الحاج اعارة او شرا  
عين من احد كذا في شرح التوهم واذا ارضى احدهما فغيره تفضيل المذكور  
في غاية البيان **قوله** هذه على المسئلة المتقدمة وهي واضحة ومن غيرها  
**قوله** الضمير في شعبها راجع الى المسئلة **قوله** وهذا هو الوجه **قوله** اي  
كذلك في يد رجل وجعلها ان العبد ان يكون في ايديها او لا في يد احد



ان لا فرق بين ان يكون في ايدى ارباب وان لا يكون في يد واحد منها فانه لا يخلو  
البعثة في حال صدقة الترابين على المختار ويقبل بعدهما **قوله** وان كان في  
ايدى ارباب فان علم الاول منها هو اولي الحق **اول** وهذا التفصيل لا بد من المسئلة  
الا وبي فانه كونه مسئلة الكتاب على نقد بهل التخرج **قوله** قال محمد في  
الاصول وبه ابي ابي القاسم ما خبر **قوله** بعض في المسئلة الاولى **قوله** لو ورد  
الترابين من كل واحد منهما **اول** تعليل لقوله مثبت في جميع الترابين **باب الترابين**  
**ابو نعيم بدعي قال** المصنوع ورهنا ببيع الترابين عند حلول الاجل **قوله**  
الترابين الترابين عند حلول الاجل ليس بلام في العدل فالاولى ان يقال  
سواء ورهنا ببيع الترابين او لا قال الاتقان قال احكامكم المشاهدة في الكافي  
وليس للعدل بيع الترابين ما لم يسلط عليه لانه ما تور باحفظ خصب انتهى  
**قوله** لانه المصنوع ربه عند غير لازم **اول** تعليل لقوله ولا يشك اذا استحق  
رأس مال المصنوع ربه **قوله** وهو وكيل الترابين ببيع **اول** غير مسلم كذا **قوله**  
على انه سواء ساقط لانه اخضعه بياض به **اول** فيه بحث قال في النهاية  
اي برفع العدل احد هما الى الثاني الى قوله وهو لا يظهر **قوله** قال الاتقان  
وذا كان ليس بشيء لانه العدل هو ايضا للقيمة فيعبد برفع الترخيص لهما  
نفس اخضعه لا الثاني انتهى وفيه بحث **اول** ولو فعل ذلك جعل القيمة  
في يد العدل رهنا **اول** وفيه بحث بل لم اذا جعلت القيمة رهنا بهما  
او ببيع الثاني عند العدل الاول او عند غيره كما ذكره العلامة التوليبي  
**قال** المصنوع ثم استحق الترابين فضمنه العدل كان العدل باجبا وقوله ليس  
ان يضمن ثم **اول** والظاهر ان يكون للمصنوع فيما تضمنه المشتري ايضا  
لانه متعهد باحفظه واستلمه لكن لم يذكر **باب النصف**  
**في الترابين** **قوله** فاسد محمول على ما لم يجر **قوله** ويجوز ان يقال قوله فاسد  
محمول على المبالغة في التشبيه فانه كما فاسد في عدم ترتيب احكامه بالفعل

اولا نه حجاز على سبيل المشاركة فانه على شرف ان يفسد اذ لم يحرق قوله  
جائز محمول على انه ليس بفاسد ولا باطل في الحال **قوله** اجاب بقوله اشباع  
انما ذاك قوله وليس ذلك بوجود في الاعناق فلا يصح ما في **اول** وايضا  
الاتقان لا يقبل لرد الفسخ فكذا التوقف بحكمها فليتها على **قال** المصنوع  
فموضوعون بالتفصيل الترابين لا يترافع السعير **اول** هذا مشكل فانه التفتضا  
بترافع السعير اذا لم يكن مضمونا عليه ولا معتبرا فكيف يسقط من الترابين قسمانية  
سوى ما ضمن بالامانة وكيف يكون ما انتقص به كالمالك حتى يسقط الترابين  
بعده ولم يسقط ينتقص لا يترافع السعير وهو لا يعتبر فوجب ان لا يسقط  
بقا بة شي من الترابين كذا في شرح الترابين ومن تأمل حق الترابين في كلام  
المصنوع لعلمه يتضح له ان ذاك هذا الاشكال **قال** المصنوع يسقط حكم الترابين كما في **اول**  
فيه انه اذا وضع في يد لا يسقط الترابين مع المصنوع ببيع اليدان والترابين  
فان لم يمانع ثم **قوله** وحكمه لودية حكم العارية **اول** اذا كان الايداع من اجنبي  
ينبغي ان لا يسقط الترابين لانه العدل **قوله** فانه يجوز ان ينفصل ملك العدل عن  
ملك العين فهو خارج **اول** فيه بحث فانه قول المصنوع للمصنوع يد على ان المصنوع  
ملك العدل عن ملك العين فهو ثابت ملكا ليد شخص دون ملكا لغيره فشرحه لا يطابق  
المشروع والمراد من الانفصال زوالا ان يبقى ملكا ليد ويزوال ملك  
العين كما لا يخفى **قال** المصنوع وهو لو كانت قيمة مثل الترابين فادوا المعبر ان يفسد  
جبراعن الترابين **اول** نصيحت عن قوله حين اعتبر لانه صاحب اليدانية افترضا  
المبسوطات وفي المبسوط لانه العسر فخر الاسام البردوي ذكره في الترابين  
الترابين المعنى لا يستقيم لانه المعبر بغير جبراعن الترابين لاسيما ان الترابين لانه  
الترابين ليس في يد الترابين وهو انما هو في يد المصنوع ولكن بغير جبراعن  
الترابين ولعله اوقع من الكتاب او صحفة الفارسي كذا سمع فقرة من فقه مولانا  
اباس قال في الكفاية فادوا المعبر ان يفسد بانه عن الترابين جبراعن الترابين



انتهى وقال اكمل الدين فكذلك جبرائيل التوا من قبل معناه من غير رضا وليس  
بخط وقلنا بانه ولعله من اجبر ان يوجه جبرائيل ما فات عن التوا من انفسه  
انتهى الا هو ب ان من هذا للديانة كما في قوله تعالى لا تجزى نفس عن نفس وفي قوله  
م صدي عن انك فلما عار اذع بصير المعنى جبرائيل لم يكن بدل التوا من اوله  
بانه التوا لم يعبر **قوله** قال في النهاية ليس جري على اطلاقه الى قوله وليس يورد  
على المص **قوله** قال الامام الترمذي بعد نقل كلامه في هذه المسئلة لا يخلص  
التوا من لا يحصل بانه بعض الدين فكان مضطرا وباعبار لا يضطر حيث التوجه  
فكيف يتبع التوجه مع بقاء لا يضطر وهذا لان غرضه تخلصه ليقضي به ولا يحصل  
ذلك الا باذنه الذين كلهم لم يكن ان يجب حتى يسقوا اكمل على ما عرفت منصفه  
انتهى وفتح لي بهذا الاشكال قبل روي كلامه في هذا المثل وجوابه مذكور في الكفاية  
والدرية فوجهها نص عبارة الكفاية والكافي فان قيل هو لا يتوصل الى تخلص  
ملكه الا باذنه جميع الذين فلم يكن متبرعا في الضمان انما وجب على مستعيرها  
اذنه الذين من ملكه فكان التوجه عليه باعتبار ما يتحقق به الاذنه انتهى فان قيل  
فان الكلام محال **قوله** فكيف يصح التشبيه **قوله** يجوز ان يكون جهة التشبيه  
كون القول فكذلك ثم رأيت في الكفاية انه يقال التشبيه هو الاستدراك من غير نظر  
اي كونه المستعير او مستعير **قوله** وربما يكون له غرض في ملكه ليس بفحص له  
**قوله** بعض يحصل الغرض **قوله** ومخلصه المستكلمة **قوله** فيجب يظهر على من علم  
ما المستكلمة **قوله** انما ان يقضي نصف دينه **قوله** بقدر الامانة **قوله** وهذا هو  
ظاهر الرواية **قوله** ولكن كلمة من يأتي عن كونه التوا في الظاهر **قوله** المص  
واحد ان النقصان من حيث الاستعارة **قوله** اي احل جسي هذه المسئلة لا يصلح  
هذه المسئلة فانه ليس فيه خلاف زفروك ان تقول الاتفاق في هذه المسئلة  
لانها في الاتفاق في التخرج **قوله** المص لانه بدل المال **قوله** اي القيمة ان ذكر  
الضمير بنا ولي الموجب او باعتبار خبر **قوله** قوله او نقول لا يمكن ان يجعل

مستوفيا وليس آخر **قوله** وفيه بحث **قوله** فاذا ملكك بصير سوفيا **قوله** انما  
للتعقيب المذكور والافعال ملك مقدم **قوله** قيل في بعض النسخ **قوله** انما  
هو لانها في **قوله** المص وان قيل عند قيمة مائة **قوله** اي قيل العبد ان يقيمة الف  
ولم يتراجع سوره لئلا يلزم التكرار **قوله** وكذلك صاحب النية جعل الصورة ان  
فما اذا لم يراجع الصورة **قوله** وكذلك جعل الكافي في موعلي الذرية وانما صاحب  
الكفاية فانه مشغ على طريق الشراخ انما **قوله** المص لان دين العبد مقدم على  
الموتان وحق ولي اجبانه **قوله** قال الان في قوله وحق ولي اجبانه بالنصب  
او بالرفع عطفا على لفظ دين العبد ومحل معناه ان دين العبد مقدم على دين  
الموتان وكذلك حق ولي اجبانه ايضا مقدم على حق الموتان اولى لان حق المالك  
اقوى ويدل على هذا التقدير تخرج القدر وجه بذلك في شريعة وقد مر اننا  
تحقيقه ان المص ذكره بانه العبد المبرور او لا وقد مر على حق الموتان عند  
قوله واذا قتل العبد التوا من قتل اخطاه فصحا ان اجبانه على الموتان ثم ذكر دين  
العبد ثانيا ويقدّمه على حق الموتان عند قوله ولو استهلك العبد مبرورون  
كلمه يدل على ان مراد المص ما ذكرنا وقال بعضهم في شريعة قوله وحق ولي اجبانه  
اي دين العبد مقدم على دين الموتان ومقدم ايضا على حق ولي اجبانه حتى لو  
جحد وعليه دين الموتان ومقدم ايضا على حق ولي اجبانه ثم رتب عليه يدفع  
اليه ولي اجبانه ثم يباع الغنم فان قول هذا في غاية الضعف لانه المسئلة الى  
ما استشهد بها يدفع كلامه لانه قال ودين العبد مقدم على حق ولي اجبانه  
وفي المسئلة قدم حق ولي اجبانه ثم رتب عليه حق الغنم وانه مناقضة لما كان  
انتهى ونحن نقول فيه بحث فانه ناظر صورة لكنه تقديم مع حيث لم يبق في يد  
ولي اجبانه شيئا لا يفي وفي اجبانه **قوله** وحق باجر تعطوف على دين الموتان  
**قوله** ولعله ان نصب اوله عطفا على دين العبد يفي ولي اجبانه مقدم على  
دين الموتان وانما قلنا ذلك اولى لعدم ظهور دلالة قوله تقدم على حق الموتان



على تقديره على حق ولي اجابة **قال** المصنف قد مر على الحق **اول** في دلالة  
 على تقديره على حق ولي اجابة بحث فانه كما يقال للموكل لا يستملك بغير اذن المالك  
 كذلك يقال في اجابة ادفع او اؤقر **قال** فان المراد ان يقوم مقام الموكل في الاجابة  
**اول** وكذلك صاحب دين العبد فائمه مقامه في الاجابة حيث يباع ويشتري  
 له فلا يظهر بذلك التقديم فهو صاحب حق ولي اجابة بالكلية **اعلم** ان الموكل  
 يحتاج بغيره في عين العبد وعليك بالمعاني النظر **قال** المصنف فان اجمع على ان دفع  
 دفع **اول** فليزعم الجمع بين الحقيقة والحجاز في قوله دفع ولا يقال المراد رضا بالدفع  
 بطريق عموم الحجاز لانه لا يكون مستبعا عن الاجماع على ان دفعه والخصم الغائب  
**قال** المصنف وهذا قول ابي حنيفة **اول** قال الامام الزكي وعنه زفر عن ابي جعفر  
 عليه السلام ان الراعي اذا كان حاضرا في كرمه لا يكون منوطا في الفداء وان  
 كان غائبا كان منوطا فيه وجهه ان اجني عليه لا يجني عليه لانه حال غيبته ان  
 لانه ليس بمالك ولا يقدر على الترفع ولا يتكلم من اخذ العبد منه ما لم يخضر  
 التوا من فداه لانه الى الفداء فاذا فداه من غير حاجة اليه كان منوطا واما  
 في حالة حضوره في الجني عليه فبالدفع او الفداء فلا يتوقف كرمه على  
 استئذنه بده الا بالفداء فكان مضطرا اليه فلا يكون منوطا كغير الراعي وصاحب  
 العمل اذا بنى السفينة ثم بنى عليه علوه انتهى ولا يخفى ان هذا الوجه هو الصحيح  
 على ظاهر الرواية ولا يخفى ان خلاصه من الاشكال **نص** **ومن رهن**  
**عصيرا** **قال** المصنف ومن رهن عصيرا عشرة وثمينة عشرة حمر  
 ثم صار خلاصا في عشرة **اول** قال الزكي يشير الى ان المعتبر فيه في  
 الزيادة والنقصان القيمة وليس كذلك بل المعتبر فيه القدر كان العسر والحمل من  
 المقتدرات لانه انما مكمل او موزون وما فيها نقصان القيمة لا يوجب سقوط  
 شيء من الدين كما في الكسار وانما يوجب اجبا ر على ما ذكره لان الغائب  
 فيه جرد الوصف ونحوه فشيء من الوصف لا مكمل ولا موزون لا يوجب سقوط

شيء من الدين باجماع الصحابة فيكون الحكم فيه انه ينقض شيء من القدر سقط  
 بقدره من الدين والاعمال انتهى فكان الاصول ان يقول بدل قوله موسى  
 عشرة اخذ والمقدار باق على حاله **قال** المصنف لان ما يكون محلا للبيع يكون محلا  
 للرهن **اول** منقوض بالبيع والى جواب ان فيه مانعا **قول** ويمكن ان يجاب عنه بانه  
 كذلك فيما يكون المحل كذلك باقيا **اول** فيه بحث لان مال ما ذكره ان يكون السالب  
 وهو تبدل وصف العصرية الى اعمرية لانه بلية المحلية مصححيها ولا يان يجاب  
 بانه اخر قابل حكم البيع وهو ملك ابتداء وبقاء كما اذا كان لم يمسح فصح فانه  
 لا يخرج به عن ملكه فاذا مات بونه ولا يولد له ذلك في ابتداء ملكه **قول** واكثر  
 ليست بجمل **اول** للرهن ابتداء **قول** لانها محلي بالنسبة اليه **اول** نعم لانه ليس  
 بمتعلق للرهن من اجابة بالنسبة اليه فانه لو كان كذلك بالنسبة الى الراعي  
 كاف **قول** وانما شرط رهنه **اول** اي الا لازم فانها ليست بها في ذمة الكفيل بل  
 لا يفي عين الامتيازات **قول** هذا تعليل لقوله ليل يرد في بيعه لان جملته اية جملته  
 والام لا يتجرب بنت حق الزكوة فيها وفيه تأمل فان كونها مالا يثبت فيه حق  
 الزكوة فيها وفيها فيه تأمل فان كونها مالا يثبت فيه حق الزكوة وصف ثابت  
 جملتها ثم اقول ولك ان تقول يخرج جواب عن ولد من جرة والموصوف قد مر بانها  
 لا يثبتان في حق عين الامتيازات لكون كل منهما قد اعلى المنفعة **قول** وليلا يرد ولد  
 اجانية فان من عليه اخ **اول** لفظه من عارة عن الموكل **قول** بنفرد بالابطال **اول** اي  
 بابطال اجانية عن الامتيازاتها في ذمة باضيا **قول** باضيا **اول** **قول**  
 وانما في الغصب فلاله الضمان به يعيد لعدم قبض مقصود اخ **اول** واذا اؤقر  
 سبب الغصب وهو القبض مقصودا لعدم حكمه لا محالة **قول** وثمة الغاء يوم  
 الفكاك لانه انما صار مضونا به **اول** الضمير فيه راجع الى الفكاك **قول** اذا اؤقر  
 مقصودا بالقبض **اول** اذا مات الامام **قال** المصنف ويحكم الزيادة في الرهن ولا  
 في الدين **اول** معناه لا يكون الزمان رهنا بزيادة لان نفس زيادة الدين على

فلهذا كانت  
 فلهذا كانت  
 فلهذا كانت



الذين غير صحيحة لان الاستدانة قبل افضاء الدين الاول جائز في حال كمال  
وقد ذكرناه في البسوط **قوله** المذكور فيه خلافا في زيادة الشئ وعطف لا غير  
**قوله** ان يقول المولى رد دت اكل امة اخرى **قوله** فانه ليس فيه لفظ التزويج  
**قوله** واما ان ليس بمقدور به فلو جوبه **قوله** الا صوب ان يقول انا انما لم يست  
في المقدور طبعه به فلان الدين واجب بسببه قبل عقد التزويج واما قلنا ان الاصل  
ذلك لان ظاهر تقريره يدل على ان القصور ما ينبغي كونه الزيادة مقدورا عليها وبها ليس  
كذلك لظهور انما لم يست واجبه قبل عقد التزويج فليس في توجيه ما ذكره بعض  
ارجاع الضمير الى المكنى به المعلوم من سابق الكلام **قوله** فانه مات الولد بعد الزنا  
**قوله** قبل النكاح **قوله** وان لم يبق الدين بالاراء **قوله** لفظ الاراء ليس في محله كما لا  
يحتج **قوله** او توتهم الوصوب **قوله** فيه بحث وفي بعض النسخ عقد توتهم  
الوصوب وهو الصحيح **قوله** يسقط الدين اصدك ذكرنا **قوله** انما **قوله** وبالله  
لا يسقط **قوله** يعني لا يسقط الدين **قوله** لقيام الموجب للدين **قوله** وفيه بيان ملك  
في يد قبل الرد **قوله** ولا ينقص الشر والصلح **قوله** الحسن وكذا الوضوء على ان  
لا دين **قوله** انما انما يعلق في الكا في ذكر شمس التبرضي في المسقط اذا  
نقض دقا ان لا دين بقي ضمان التزويج اذا كان نقضا فخر جاهد هلك التزويج لان الدين  
كان واجبا بظاهر حال هلك التزويج ووجوب الدين بظاهر يكون لضمان التزويج  
واما اذا نقض دقا على ان لا دين والتزويج قائم فثم هلك هلك اما لانه بقضا وقضائه  
ينبغي ان لا يمتنع من الاصل وضمان التزويج لا يمتنع بدونه والدين وذلك لسبب انهما  
اذا نقض دقا قبل اهلاك التزويج فثم هلك التزويج اختلف ما بينه والوصوب لا يهلك  
مضمونا انتهى واضرب المص هلكه مضمونا في القصور بين كذا لا يخفى **قوله** مضمون بعد  
النقض دقا على عدمه لوجوه ان تذكر وجوبه بعد لنقض دقا على نقضه **قوله**  
فيه نظر فان الاصل الذي لم ينشأ عن دليل لا بد لا يبار في منتهى ما نحن فيه  
من دليل **قوله** قوله بخلاف الاراء راجع الى قوله وان استوفى ذلك لانه من مثله

الى انما نقض على وجوب الاحتساب في صورة الاراء والاولى ان يرفع الى  
قوله فيكون اجتهاد بقية **قوله** قال لا نقض في قوله بخلاف الاراء متصل بقوله بهلك التزويج  
**كتاب اجنابيات قوله** واجنابية في اللغة اسم لما يكتب من البشر  
**قوله** الفقه بحث عن افعال الكفار في فلو اريد من هذا المصدر باجنابية لكان السب  
وجوبها لجميع الظهارات **قوله** لا يخفى انما ان حصل بسلاح **قوله** او ما اخرج من حرا **قوله**  
وان لم يكن فهو خطأ **قوله** قد يكون العقل خطأ وغير سلاح كذا اذ اريد  
بجرحه وخشبة فاحصا رجلا فقتله وان كان فهو شبه الموت **قوله** شبه الموت لا يلزم  
ان يكون على قصد القريب بل قد يكون على قصد قتل وجوبه ان ذلك بالنظر  
الى الالة **قوله** فان كان فهو هو **قوله** هذا تعريف الشيخ بنفس ظاهر **قوله** الحسن  
في المهر ما بعد ضربه **قوله** اي ضرب المقتول فيخرج المهر فيما دون النفس **قوله** الحسن  
والثاني **قوله** ينبغي ان يكون من قبيل علمها يتناول ما يرد اذا الواقع في صورة  
انما هو لا لانه فيها لا اقرب بها **قوله** الحسن وموجب ذلك ما في **قوله** قال لا لا  
في حالها فان في قايده وفي ظاهر الرواية في احدى يد وما يشبه احدى يد كالحاس  
وغيره لا يشترط اوجه لوجوب القصاص وقال في الاجناس ذكر في الشروط  
الكبير لا يجوز الطل او ياتى لاقصاص في المهر من احدى يد لا يجرده انتهى وسجي  
من الحسن في الباب الذي يليه ان الاصح رواية الطحاوي **قوله** الحسن لقوله تعالى  
ومن ثقل مؤننا متعذرا جزاؤه جهنم خالدا فيها **قوله** لا يقال ذلك في المستحلى كذا  
وكذا في المكتتب اكلامه لانه لو لم يكن حراما لم يكن احكاما مستحله كذلك واجرام  
موجبه اما **قوله** الحسن والقود **قوله** يفتح الواو اي القصاص وسنن قودا انهم  
يتودون اجنابا بجمل وغيره **قوله** الا زهر **قوله** كنه تعذيب بوضف المدة بقوله **قوله**  
فيه بحث فانه لا طلاق والتعذيب اذا دخل على السبب فواحد وواحد قنة لفظ عن كل قر  
وعيد من المؤمنين لم يكمل مطلق على التعذيب بما يجب العمل لعل منها اذ لا ينفك في الكتاب  
على ما فصل في كتب الاصول فكيف يتعبد المذكور في الالة بوصف المدة بالحيث ولعل











لحق من له القصاص كما اذا كانت يد القاطع مثلاً كان المقطوع يده  
الى المال بغير رضا القاطع مراعاة لحق صاحب القصاص كما في مثل هذه  
بكاله فكذلك انما جاز العود الى المال بغير رضا القاطع مراعاة لحق  
صاحب القصاص لانه وجوب القصاص لقيمة النفع له لانه يحكم كونه  
اولاده اذا اذى بدل الكفاية من قيمة انتهى والمراد اذا كان في الغاية  
مالية حتى لا يخالف مذهبنا على ما سبق **قوله** ولا يتوهم ان كل من ملك  
الاكحاح ملك استيفاء القصاص كالاشخ فانه يملك الاكحاح دون القصاص  
**ان** **قوله** قال لا تغاير قال بعض اشرار حيل في هذا الموضع كل من ملك الاكحاح  
لا يملك استيفاء القصاص فاقول هذا ليس بشيء لان الاكحاح يملك استيفاء  
القصاص اذا لم يكن ثمة من هو اقرب منه كالاب والابن وكذا يملك  
الاكحاح اذا لم يكن ثمة وفي اقرب منه فاذا كان ثمة اقرب منه فلما يملك  
الاكحاح ايضا لان من سجن الذم هو الذي يستحق مال المقتول على مال  
المقتول على فرايض الله تعالى ان ذكره والاشخ في ذلك سواء حتى الزوج  
والزوجة وبمصرح الكوفي في مختصره انتهى وفيه بحث لانه ما ذكره فيما  
اذا قيل الاكحاح وكلام بعض اشرار حيل فيما اذا قيل ابن الاكحاح المعنى والاب  
في **قوله** لانه شرع للشخص **قوله** هذا تعليل لقوله ولا يتوهم ان كل من  
ملك الاكحاح ملك استيفاء القصاص **ان** **قوله** فاما ان يكون فهمهم لاس  
**قوله** اي ابو المقتول او ابو الصغير **قال** المصنف لثبوت السبب لا يحرم وهو  
القرابة **قوله** كيف يكون سبب القرابة وهو سبب القرابة وهو ثبت  
للزوج والزوجة **قوله** واعترض بان لو كان كذلك **قوله** اي لو ثبت  
لكل واحد كمال **قوله** واجيب بان الحق واحد فلو لم يسقط كانه ثابتا  
ساقطاً وهو محال **قوله** اذا اراد كان ثابتاً في حق غير العا في ساقطاً  
في حق من استحال له منوعة وان اراد كان ثابتاً مطلقاً له ساقطاً كذلك

فان لم يرومه من عدم السقوط في حق غير العا في يجوز ان يسقط في حق العا في  
وشرية انه لا يقد ر بعد العود على القصاص وثبت في حق غيره ولعل  
الاظهر ان يقال لما كان الحق واحداً وسقط في حق العا في ا ورث الشبهة في  
حق الباقي لما انه واحد فكان ثابتاً من وجه ساقطاً من وجه وما هو كذلك  
فيه شبهة عدم الثبوت والشبهة تؤخر في ثبوت القصاص **قوله** ولعل سببنا  
ما حد المولى انما لم يفسر دبالاً مستغنياً **قوله** فيكون قوله انه حق لا يخبرني  
مخصوصاً بما اذا لم يكن السبب القرابة كما لا يخفى **قال** المصنف وفيه خلاف اية  
خيفة رحمه الله **قوله** فيه ان قضية المساق ان يقول وفيه خلاف اية يوسف محمد  
فما تم **قال** المصنف وبه سبب الموالاة **قوله** فيه بحث بل ملك اعم منها في العقل  
بالسقوط قد يكون بدون الموالاة **قوله** كما اذا ضرب صغيراً فمات منه وجوب  
ان الضمير عايد الى خلافة الشانعي لا الى امسبلة العقل بالسقوط مطلقاً  
فانهم **قال** المصنف لهم قوله صلى الله عليه وسلم من غرق غرقناه **قوله** دليل  
الشانعي فلا بد ان منه بهما ان لا يقد بالسقف **قال** المصنف ولو قوله صلى الله  
عليه وسلم الا ان قيل خطأ العمد قبل السقوط والقصاص **قوله** واخلاف فيه  
ثبت وامتنع واحد فذلك استدلال به على مطلق تام **قوله** لكن استدلال  
الشانعي باجريت استدلاله بالعقول **قوله** ويجوز لها الاستدلال بالحدوث  
في نفي وجوب الدية واما القصاص بالثبوت فلم يعلم به لوجود نص اقوي منه  
لا يقد الا بالسقف ولا يلزم منه ان يكون متروكاً بالكلية ويجوز للشانعي  
الاستدلال بالعقول ايضا في التوزيع بحث كما لا يخفى **قال** المصنف ومنه المقتضى  
المجملين **قوله** قال الكافي سميت المقتضى مقتضى لانه كل واحد من احد بين  
بما في الاخر انتهى وفي شرح الشانعي لانه سوي بهما بين النوب وبما في المقطوع  
له النوب انتهى ولعل هذا الوجه اولى لاسم مقتضى تام **قوله** وما رواه غيره  
مرفوع لانه يلزم اليه قوله او هو محمول على السبب وقد اوسمت **قوله**



وفيه بحث وجوابه ان تسمية الحديث ومن حرف حرفه ومن مثل عبده  
 قلناه كذا في نوادر جريد الدين الضرير رحمه الله ثم قوله غير مرفوع منع وقوله  
 لانه بلونم آه سند للمنع وقوله او هو محمول على التباسه منع آخر منع  
 قوله وقد اومت تتيم للتدقيق المص والاضلاف التواني في الكفارة  
**اقول** قوله الكفا والاضلاف مبتدأ وقوله في الكفارة ضربه **قال** المص والاضلي  
 عليه **اقول** قال الكفاكي وهذا ان يكون فعلة معتبرا في حق نفسه لانه صار باعيا  
 عليه انتهى فالباغي لا يصلي عليه **نص** **قال** ومن شهر قوله احيى بها  
 فضلا شمل على المسائل التي لها عضة ايجاب القصاص **اقول** وهو قتل  
 المشهور عليه وجوب القصاص ذلم يثبت ما اذعاه من شغل التسيف **قال**  
 المص لقوله صلى الله عليه وسلم من شهر الحديث **اقول** الحديث يدل على ابا حنة  
 قلناه دون وجوبه وكان المذبح ذلك ظاهرا **قال** ومنه الوجوب دفع الضرر  
**اقول** ايا وجوب دفع الضرر فالضار مقتدر **قال** المص ومن شهر على رجل  
 سلا حاليما او نهارا او شهر عليه عصا ليل في المص او نهارا في طريق غير مصر فقتله  
 المشهور عليه عمدان فلان في عليه **اقول** قال القدر الشهيد في شرح اجماع الضمير  
 لما في حال رجل شهر سلا على رجل في مصر ليل او نهارا او في غير مصر فقتله المشهور  
 عليه عمدان لا في عليه لانه قلناه دفع الشر عن نفسه ودفع الشر ببلد او نهارا  
 وان شهر عليه عصا في مصر نهارا فقتله المشهور عليه باحد يد عمدا لانه قادر عليه  
 ودفع الشر عن نفسه بدون القتل لانه العصا تلبس وفي مصر كحفة الفوت  
 بالنها وبخلاف السلام لانه لا يلبس وبخلاف المعازة او كان في مصر ليل لانه  
 لا يلبس الفوت وان كان احسب او احسب عظميا لا يلبس فهو بمنزلة السلام في  
 هذا الحكم **قوله** فقتله المصول عليه عمد بعض الدية والقيمة **اقول** الاولي قطع الكلام  
 عند قوله عمد وتتميم بقوله وعند الشافعي لا في عليه كما لا يخفى **قوله** يعني ان المكره  
 كما صار مسلوب لاختيار آه **اقول** بهذا الكلام على هذا التقدير كلام الزاقي من

من الشافعي ولا يفتد به حجب القصاص على المكره والمكره كما ترين في ان يبرأ  
 بالمبيع ما يمتح الموجب **قال** المص فيجب الدية **اقول** لان انرا الاضطرار في دفع  
 الاثم والقصاص دون الضمان كما مضطر اذا اكل مال الغير **قوله** لانه اسهل من الدية  
**اقول** فيه شئ اذ ليس هذا المقام محل ذلك الكلام **باب** القصاص فيما دون  
 النفس **قوله** كما هو بمنزلة التبع **اقول** انما قال بمنزلة التبع لانه القصاص في  
 الاطراف ليس يتابع للقصاص في النفس عندنا حقيقة على ما جاز في هذا الدرس  
**قال** المص لعقوله تعالى واكرهوه قصاص **اقول** قال الزيلعي ابي ذوقه **قال**  
 البركان النفس في نفسه القصاص هنا مصدر بربا له المفعول ابي واكرهوه  
 متفاد بعضها ببعض **قوله** ولم يأخذ من النصارى كبر راسه **اقول** الضمير في اخذ  
 راجع الي ما في قوله ما بينا في المشجوع وضمير راسه راجع الي النصارى **قوله** لانه  
 المعبر في ذلك الشئ آه **اقول** هذا تعليل لعقوله ولا يد الشجة اخذ تعريه لانه  
 المعبر في ذلك الشئ ليس فيه تفويت المنفعة الي آخر ما قال وجي من المص في  
 هذا الدرس ان الشجة موجبة ككوبها مشنية وبخلاف اليد فان الشئ لا يتلف  
 في اليد اذا قطعت **قال** المص تحت المرأة **اقول** استيناف بياني الاجام كرم  
 كرم **قوله** وهو اشارة الي قوله وهو يبيد عن المثلثة **اقول** بل اشارة الي المجموع كما  
 يخفى **قال** المص ولا قصاص في العظم لانه السن **اقول** اختلف الاطباء في السن  
 هل هو عظم او طرف عصب يابس فنهتم بكبرانه اعظم لانه حديث  
 وميمو بعد تمام احكمة ويكفي باكل ومنهم من قال هو عظم وكانه وقع عند المص لانه  
 عظم حتى قال والمراد منه غير السن **قوله** فيجمل الاول على ان المراد به **اقول** فيه بحث  
 في الاول محمول على ما اذا التزم وانما سقط القصاص في بعض المواضع لتقدير اعتبار  
 المثلثة وذلك لا يخرج عن العدة كما اذا قتل الاب ابنه عمدا وانما في عليه ما يمتنع وغير  
 فذبحه اذا الضمير في قوله انما هو عمدا وخطا عما يد ما فيا دون النفس من الجناية  
 لا الي شبهه عمد كما لا يخفى فلا يخالف ان في الاول اذ ليس موضوع فيها واحد ويمكن

قال المص ما لا يخفى عليه من قوله  
 قال المص ما لا يخفى عليه من قوله  
 قال المص ما لا يخفى عليه من قوله



ان يقرر هذا البحث بوجه آخر بان يقال ليس الموضوع في الموضوعين واحدا فانه  
في الاول شبه العمد وبما يوجد فيما دون النفس من اجابية مطلقة كما عرفت  
يجوز الى التلخيص وعدم زيادة القصاص في بعض صور العمد لا يخرج اجابية  
عن العمدية فانه لما منع كما اذا قيل لا ب ائنه عدا فليسا **قوله** وان لم يكن القصاص  
جعل خطا **قوله** بل عمد وسقوط القصاص لما منع **قوله** المص ولا تقصاص بل انما  
والمرأة فيما دون النفس **قوله** قال صاحب الكفاية فان قيل قوله تعالى والذين  
بالعين والاذن بالاذن مطلقا تينا ولما وضع النزاع فيكون حجة عليكم فلما  
قد قضى احكم بينه والمستأمن والعام اذا قضى منه شيء يجوز تخصيصه بان في  
بحر الواحد فخصناه بما ورد به انتهى ونسب بحث انه يجوز ان يكون خروجهما  
من هذا الحكم بالشيخ فتأمل ثم قوله فخصناه بما ورد به ما ورد به عن ابن  
الحسين انه قال قطع هو عبد لقوم فقرا اذن عبد لقوم اغنيا ثم فاضموا الى رسول  
الله ثم فلم يقص صلى الله عليه وسلم بالقصاص كذا ذكر في الكفاية ونحن نقول  
لا يخفى ان هذا لا يمكن بتخصيص مواضع النزاع فالما للقياس **قوله** واكواب  
انا قد ذكرنا ان الاطراف **قوله** واجاب في الكفاية بان شرع القصاص في الاصل  
يعتمد المسواة فان كان النقصان ثابتا باعتبار الاصل كنقصان طرف الانثى  
والعبد عن طرف احرة والذكو منع شرع القصاص لانها لم تحك وان كان  
النسائي في الاصل ثابتا والتفاوت باعتبار امر عارض كان النقصان شروعا  
فيستغنى استيفاء الكمال بالتفاوت دون عكس اذا رضى به صاحب الحق  
انتهى وكلامه وكلام الشيخ اكمل الذين محل كلام بعد فتأمل ثم اعلم ان في  
الفاظ الكفاية نوعان يحتاج الى البيان فنقول قوله باعتبار الاصل اي  
القيمة وقوله منع شرع القصاص يعني كالا مال الربعية اذا قولت بحسبها  
والكامل وانه في القدر غير معلومة وقوله وان كان التساوي في الاصل ثانيا  
اي باعتبار القيمة وقوله والتفاوت باعتبار امر عارض اي كالتشليل والصحة

قوله فالواجب ان يعتبر التفاوت المادي ما نفا مطلقا وتشليل ليس منه **قوله**  
اي ليس من التفاوت المادي **قوله** يتلأ يلزم ان يكونه باز لا **قوله** بغير تبطير  
الشك في الزم القاطع بذلك الزيادة في ربه الضحية اذا اوجبنا القطع  
لزيادة في الاطراف **قوله** على تقدير رضا القاطع بالقصاص وما دون  
رضاه فلا مجال للجبر بانيه اجتهاد في مسألة الرضى **قوله** لانه اسقاط **قوله** بغير  
من المقطوع به الضحية **قوله** المص وان شاء اخذ الارض **قوله** هذا  
ظاهر الرواية وذكر الطحاوي عن التوازي الكبير قال يجوز ان القصاص فيما  
دون النفس يعتمد المسواة في المحل ولا ينظر الى الصغر والكبر كما في  
اليد الكبيرة والصغيرة وكذا في شرح الكفاية وذكر التوازي الكبير في شرح  
الكفر في مسألة قطع اليد وقال لم يعتبر بها الكبير والصغير في العضد وعتبر  
في الشجرة في الرأس اذا كانت استوعبت رأس المشجوع وهي لا يستوعب  
رأس الشاة فان ثبت للمشجوع اجبارا ن شاء اخذ الارض وان شاء اتفق  
واخذ بقدر شجرة وانما كان كذلك لانه ما يلحقه من الشاة اكثر لان الشجرة  
المستوعبة لما بين قمرية من الشجرة التي لا يستوعب قمرية بخلاف قطع  
العضد فان الشاة فيه لا يختلف مكان المنفعة لا يختلف فلم يكن له ان  
القصاص لوجود المسواة فيه من كل وجه انتهى **قوله** المص لان الشجرة موصفة  
لكونها مشية فقط **قوله** يعني كونه منقولة للمنفعة اذ ليس فيها تنقيب  
المنفعة اذ ليس فيها تنقيب بالمنفعة كما في قطع اليد فغير انارة الى الفرق  
بينهما فتأمل **قوله** فاذا اطلق القائل **قوله** فانه يراو به البعض **قوله**  
يوهم تجزئ القصاص **قوله** وان الشافعي يقول لا يستوي في القصاص آه  
**قوله** هذا وجه للشافعي وما ذكره المص في القصاص وجه آخر ذكره في  
كسهم والضحية بما لها **قوله** والمشهدور من مذهبها ما نعلمه **قوله** بل الضحية  
من مذهب الشافعي ثبوت حق القصاص والدية لكل وارث كما هو مذهبنا



به صريح في كتبهم **قوله** وقوله ان الوراثة خلافة يستلزم عدم تورث احد  
التورثين من الآخر **قوله** ولا المولى المقتضى وعصبته لكن ان يقولوا القياس  
عدم التورث والتورث يثبت بالنسب على خلاف القياس فيما ملك  
المورث وتوكله فيقتصر على مورده **قوله** الوراثة فيما يجب بعد الموت  
طالفة ويؤخره **قوله** ويؤخره راجع الى الوراثة وضمير فيه راجع الى ما  
قوله فيما يجب **قوله** المص لانه لا يتجزئ **قوله** فيه بحث لان قضية عدم  
التجزئ ان يسقط في حق العاقبة كالمكتونة كمالا ولا يستلزم ذلك سقوط  
حق الباقيين الا ان يقال لما كان احيى واحدا اورث سقوطه في حق البعض  
بشبهة السقوط في حق الباقيين لشوكة من وجه دون وجه فليسا على ما يمكن  
توجيه كلام المص بذلك **قوله** كالالف الموجهة الى ثلث سنين فان كل  
درهم منها كذلك **قوله** فيه شيء وجوابه سهل **قوله** المص واذا قل جماعة وهذا  
اقتضى من جماعتهم لقول عمر رضي الله عنه لو تاملت اهل صنعاء لعلمتهم **قوله**  
فان قيل لم يستدل بقوله تعالى كتب عليكم العصاص في القتلى قلنا لان معاملة  
الجميع بالجميع يقتضي انفسهم الا اذا قلنا على الآحاد تامل في قوله لقول عمر رضي الله  
لو تاملت عليه اهل صنعاء لعلمتهم بحث لانه يجوز ان يكون بطريق الاستبانة  
بقرينة الاضافة الى نفسه كما سبق في باب ما يوجب العصاص **قوله** المص  
ولان القتل بطريق التغالب غالب والعصا مزرعة للشفقة فيجب تحقيقها  
لكثرة الاحياء **قوله** يقتضي ان يترك القتل بطريق التغالب فسادا وغالب كيجاز  
الى مزرعة ومزرعة القتل العمد هو العصاص لا يكون معتبرا في الشرع  
**قوله** لانا العصابات لا تثبت الا بمثل هذه الاقضية **قوله** وان كان فلما  
يرى على القياس **قوله** مقتضى عدمه **قوله** وهو انتفاء الممانعة والمساواة **قوله**  
وقوله تعالى ان النفس بالنفس لا ينافيه لانهم في اركان الترويح الغير المتجزئ  
لشخص واحد **قوله** ويجوز ان يقال ما اضيف ان كان الترويح الى كل واحد منهما

كما كان المقول كانه اشخاص متعددة ولعل هذا النسب وظهر ما ذكره  
اشاره الى الميراث الى قوله ولما ان كل واحد قاتل بوصف الكامل **قوله** المص  
وجد من كل واحد جرح صالح لانه ان **قوله** هذا الوجه تفصيل وشرع للوجه  
كما لا يخفى **قوله** كما ذكرته مثله فانه يجوز ان يوصف بالسرعة **قوله** السرعة  
والبطء من الاعراض السببية ولا كذلك العمد والخطا **قوله** وهو لا يكون الا سرا  
ان **قوله** قوله هو راجع الى قوله سببا **قوله** والقصد مطلقا الى قوله وان لم ينفست  
الى الخالف اما **قوله** قوله او القصد مطلقا **نص** ومن قطع **قوله** ثم  
ان كل واحد منها **قوله** اي من العقليات **قوله** لان التداخل انما يكون آه **قوله** فيه  
بحث لكن جوابه ظاهر فان المراد بالمثل هو مصطلح المتكلمين وهو القاتل هنا  
فانه الذي يقوم به القتل **قوله** وصفا او موصفا **قوله** كما في الجملة فانه موجب  
القطع العمد القطع والقتل العمد القتل لان العصاص ينشأ عن الممانعة بخلاف  
الدية وهذا عند ابي حنيفة **قوله** المص فان شاء الامام قال اقطعوه ثم اقلوه  
**قوله** قال الكاكي وقيل منعه ما قال في المتن ان هذا من الامام اجتهاد في محله  
فعلية ان يتبعه فيما يقطع الامام خياره عليه نهي قوله في محله اي محلي الاجتهاد  
الا يري الى خلاف الامام **قوله** المص نصا كتحليل البرء **قوله** منقوض بما اذا كان  
كلما خطأ **قوله** فان قيل الى قوله فيجتمع قصاص لكل واجزة في حاله واحدة  
علا بجمعة آه **قوله** معارض بما اذا قل واحد جماعة صح حيث يجب قبل  
واحد وان قلتم خطأ يجب ديات **قوله** المص والارث انما يجب باعتبار الارث  
في النفس **قوله** قال في المفصلات كان قاتلا يقول لما وجب ارش النفس ينبغي  
ان لا يجب حكومة العدل فاجاب عنه بقوله والارث انما ينتهي وشرع كلام  
المص بهذا الوجه او لا يصدور الفعلان من القاتل على ما ذكره الاكمل يكون  
ذكر هذه المسئلة هنا استطراد بما قال القدر التمهيد في شرح ابي الصغبر  
قال الفقهاء ابو القاسم رحمه الله ما قال في الكتاب انه يجب فيه دية واحدة فلما



اذا برأ ولم يبق له اخرا ما ان بقي له ان يرضى ان يرضى ان يرضى ان يرضى  
 عدل بالاسود ودرية واحدة بالعدل انتهى **قال** المص وان التراتية صفة لم  
**اقول** اي صفة متوعدة فلما يراد به **قال** انما انما ثبت موجب القتل وهو الدية  
**اقول** الاظهر ان يقول وهو القصاص **قوله** الا يرضى ان يرضى ان يرضى  
**اقول** وفيه بحث لانه انما في المص في حكم الوقفية على ما سيجي وفي كتاب الوقفية  
**قوله** لانه لا يجزي في الاطراف بين الرجل والمرأة **اقول** مخالف لقول المص **قوله**  
 بعد سطر يكون هذا انما هو على القصاص في الطرف **قوله** وان كان فلهما ذلك  
 يعني فلهما مهران مثل **قال** المص لا سيما على تقدير التسقوط فيجب مهران على  
 الدية في ما لها **اقول** فانه لما مات المقتول بده بالتراتية سقطت قضاة الطرف  
 وبذلك ايضا وهو لا يرضى فان القصاص كان قتل فيجب فيجب جزاء القتل  
 لا القصاص فوجب قضاة النفس وقل هذا هو الوجه في ترجمة كلام المص  
 وبه ينزفع الشكوك والا واما في هذا المقام **قوله** والقصاص يسقط ههنا ما  
 يتبدلها التفرع **اقول** بل التسقوط ههنا بموت المقتول يد حيث يتبين ان  
 لا قطع على القاطع كونه قاتلا ولا يجب عليه ايضا لعدم وجوب الاصل  
 فتأمل **قوله** ولا يمكن استيفاء القصاص عن نفسه **اقول** الظاهر ان يقول ان  
 نفسه **قوله** اجب بانه ليس بمقتول فلو ان يكون ختمه اتان درهم  
 فيكون مجموعا **اقول** مخالف لما سترنا من قوله ويصير الارش وهو خمسة  
 اتان درهم فيكون مجموعا مهرانا بالاجماع ثم اجماعه لا يمنع فيما سقط لانها  
 لا تنفع اليه المنازعة وذلك وجه الصحة فيما سترنا **قال** المص واذا وجب لها  
 مهران مثل وعليها الدية بقية المعاقبة **اقول** قال الامام قاضي خان في شرح اجماع  
 الصغير ولا يقع المعاقبة لانه الدية مؤجلة ومهران مثل حال واذا قل لا اجل  
 يقع المعاقبة انتهى **قوله** اذا كان القطع خطا **قوله** التقيد به مما لا يظهر  
 وجهه فانه اذا كان القطع عمدا ولا تعلق في اجواب على حاله **قوله** وذلك سري

هذا اذا كان رجوعا قبل البراءة  
 فانما اذا كان رجوعا بعد البراءة  
 فانما اذا كان رجوعا بعد البراءة  
 فانما اذا كان رجوعا بعد البراءة

قوله وانما اذا ارضى  
 ارضى باطلا ايا ارضى  
 ارضى باطلا ايا ارضى  
 ارضى باطلا ايا ارضى

القاطع عن الضمان **قوله** هذا اذا كان رجوعا قبل البراءة انما اذا كان بعده  
 ينبغي ان يضمن القاطع فانه لا يبرئ عن الضمان قلنا مطلقا او بعد البراءة  
 والثاني باطل وفي الاول ان يبرئ لا يجب ضمان القطع وان لم يتبين احوال  
 لا يضمن في احوال كما لا يخفى **قوله** وانما هو بناء على انها او جباله **قوله** بل اباها  
**قال** المص وانما لا يجب في احوال لانه يحتمل ان يصير قاتلا بالتراتية فيكون  
 مستوفيا حقه **اقول** فيكون عفو له لولا استيفاء حقه قبل مستند **قوله**  
 يريد به القطع **اقول** المضاف مقدر اي حال القطع ثم اعلم ان ضميره به  
 الي قوله قبل التصرف **قوله** او مرتد اسلم بعد القطع **قوله** ثم سري الى النفس  
**قوله** وعلى المعلوم والقاطع ضمان **قوله** قوله ضمان فاعل لقوله لا يجب معناه  
 لا يجب الضمان على المعلوم بل يجب على الاب ولا يجب الضمان على القاطع  
 ايضا **قوله** بخلاف المتقصد له فانه يقطع بالملك **قوله** وكذلك القطع باذن الحاكم  
 الحق والملك المطلق **قوله** دون الاذن **قوله** وكذلك المستاجر والمستعير ملكان  
 المنفعة كالركوب دون الاهلاك **باب** الشهادة في القتل **قال** المص  
 لها في احوالها ان القصاص طريفة الورثة كالدين **قوله** في شرح اجماع الصغير  
 للمقدّم الشهيد لها ان القصاص يصير مملوكا للمقتول ثم يصير موروثا عنه كالدين  
 سواء ولا يذكيون للمرأة نصيب في القصاص والمرأة لا تملك شيئا من حق الزوج  
 الا بطريق الورثة ثم في الدين لا تعدد البينة كذا هذا ولا بد حنفية رحمه الله  
 بل ولكن فيه شبهة فتوته لهم ابتداء لان الميت لا يتفقد به منفعة دنيا ودية  
 ولو ثبت لهم ابتداء تعدد البينة فكذا اذا كان فيه شبهة الثبوت انتهى  
 وعلى هذا ينبغي ان يحل كلام المص يعني ان القصاص فيه شبهة كون طريفة احواله  
 دون الورثة فمخ ترفع الخلفات والمناقصات كما لا يخفى وفي شرح الامام  
 السرخسي ولا بد حنفية رحمه الله في القصاص فيه شبهة فتوته لهم ابتداء لانهم هم الذين  
 ينتفعون بالقصاص دون الميت فانه لا يقضي منه دين ولا يند منه وصاياه



ومن هذا الوجه لا ينصب الحاضر ضمنا عن الغائب والقصاص لا يثبت  
الشبهة ولا كذلك الخطاء والذين لا نه مال والميت ينتفع به فثبت له ثم  
ينتقل الى الوارث وكذا لو انقلب القصاص والنا كان حقا للمقتول فيقتضي  
ديونه وينفذ وصاياه انتهى واحاصل ان الامام ابا حنيفة تارة يصير الورثة  
اذا كان في اعتبار نفع من سقوط القصاص وتارة يعتبر شبهة اطلاقا اذا  
كان النفع فيه في اعتباره وفي غاية البيان ولا به حنفية ان القصاص في الميت  
من وجه وحق الورثة ابتداء من وجه وذلك لانه شرع للمقتول ودرج  
اكثر وهذا حق للورثة ابتداء من هذا الوجه لان الميت لا ينتفع به ومن  
حيث انه بدل النفس حق للميت وهذا الوجه لا يفتي منه ديونته  
وينفذ وصاياه الى اخيه ما ذكره قال الامام تزييلي في قوله تعالى ومن قبل مخلوقا  
فقد جعلنا لوليه سلطانا فنحن على ان القصاص ثبت للوارث ابتداء **قوله** كما  
انه ليس لها ذلك **قوله** بعض ليس لها تمسك كانه حنفية رحمه الله **قوله**  
للتدافع **قوله** هذا لتدافع لقوله وليس لها حنفية تمسك ولقوله كما انه ليس  
ذلك انه بعض للتدافع بين التمسكين **قوله** وهذا لانه عوض نفس قال انه تعالى  
وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس **قوله** بعض ان آية المعافاة **قوله**  
ولا تصورا العقل من الميت **قوله** لا بد منها من راجعة التمسك **قوله** المعافاة  
اذكروها القائل ايضا **قوله** قال الاتفاق في فعل هذا يكون تقدير قوله وان كذا  
اي المشهود عليه وفي بعض النسخ ومعناه اذ اكد بها المشهود عليه ايضا وهو صحيح  
انتهى وجه الاحجية بنصوص الكلام على نسخة الاولى فانه عطف على قوله فان  
صدفها القائل في ومقابل له والقائل المذكور فيه هو القائل فامضهم بها يكون  
ذلك وايضا ينبغي ان يقال في قوله ثلث الدية دون ولا خذت **قوله** وفي بعض  
النسخ وكنته الى قوله وصار لالف لفلان كذا **قوله** الى هنا في بعض النسخ  
**قوله** واقول هذا ليس بوار على صاحب الهداية **قوله** لكن يرد على المعنى

٢٢  
انه اذا كان جواب المسئلة ما ذكره الحبيب وقد نص عليه الامام فلهذا  
قد سرتة يكون التقييد بقوله اذا كان عمدا ١٣ حرا عن الخطاء في القتل  
خطا لا يهاجم خلاف الواقع فاما **قوله** بما مع ان العفو مندوب اليه  
هنا **قوله** ينبغي ان يكون المراد بالعفو ذر القصاص والانه لو لم يكن  
فثبت لا وجوب للقصاص لا عفو منه ويمكن ان يوزن هذا البحث بوجه آخر بان  
يقال انه لا يكذب للقولانه فرع وجوب القصاص والانه لو لم يكن بما مع ان  
الستر مندوب اليه او يقال بهذا اصلاح معنى حيث يخلصه بهذا الكذب  
عن العقل الذي لا مضرة فرقة واي اصلاح يعارضه وانت خير اذا قل مراده  
من العفو الذر لا يدفع المحذور **باب** في اعتبار حالة العقل **قوله** المعافاة  
وقال لا شيء عليه **قوله** قال الكاكي وقالت لا تامة التمسك لان التلف حصل  
في محل لا عصمة له فيكون هدر كما لو جرح ثم ارتد ثم مات وكما لو ابرأه  
بعد الجرح اي عن اجباية او حقة وكما لو ابرأه عن حقة او اجباية ثم اصابه  
السرهم وكما لو اعتق اما لك العبد المنصوب يصير مبريا لفا صلب عن الضمان  
كذا ذكره في جامع صدر الاسلام كعبد المنصوب وفي شرح شامان وبخلاف  
ما اذا ارتد بعد الجرح لان عدم وجوب الضمان باعتبار ان الاله رواد  
قاطع للشرية كالعتق لا باعتبار انه صار مبريا انتهى **قوله** المعافاة بالارتداد  
استقطت تقوم نفسه فيكون مبريا **قوله** قال الاتفاق في هذا الاصح لان عند  
بعض عند المرتد ان الردة لا تبطل العقوم فكيف تكون مبريا عن ضمان  
اجباية كذا ذكره فافهم فان انتهى وفيه بحث **قوله** كما اذا ابرأه **قوله**  
اي بالارتداد فانه اذا ارتد بعد الجرح قبل الموت لا يجب الدية ويكون  
انه يكون المراد الابرأه بالعفو لكن الاول انسب بالمقام **قوله** او حقة بعد  
الجرح آه **قوله** لا تمت احبنا الى اخراج الكلام عن ظاهره هنا على ظاهر  
يصح ان يكون مقبلا عليه لصورة النزاع بخلاف ما قد قيل في حنفية







**قوله** ومثل هذا الحكم بحكمة عقل عاقل **قوله** وهو ان قيل لا نشأ اذا كان  
 مصابها اكثر واكثرها اشد على ما تقررنا **قوله** ولو كانت سنة رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم لما خالفوا **قوله** الموقوف في مثله كما فروع على ما مر  
 من ان لا مدخل للرأي فيه خصوصاً في مثل هذا الحكم الذي بحكمة عقل كل  
 عاقل ولو لم يكن سنة لما قاله زيد رضي الله عنه فاجواب **قوله** الموقوف  
 من الآية الدية في مثل المؤمنين **قوله** فيه انه لا دلالة على العهر ويجوز ان يكون  
 مبتدأ للمراد **قوله** ففي النفس اولى **قوله** ولا ينقض بالكرة لثوبها بالانحراف  
**فصل** فيما دون النفس **قال** المص وفي النفس الدية **قوله** انما  
 الدية بسبب انما فيها ففي السببية **قوله** كما اذا قطع لسان الاخرس الى قوله  
 والعين العوراء والسن السوداء **قوله** من قيل علفتها يتنا وما به اذا  
 الواقع في العين والسن الفلج والكر **قوله** او استخلف على النبات  
**قوله** اي لا على العلم لانه فعل نفسه **قوله** يغيب بسببها استنباع كل واحد  
 منها الاخر بخلاف قول النفس **قوله** الا وفي اسقاط لفظة كل **قوله** وليس فيه  
 اما في الروح **قوله** اذ ليس في الشعر روح **قوله** كما تقدم في طلق ارجاس  
**قوله** وكذا ان تقول في ارجاس منفعه فانه يبرء العرن عن العين ويفرقه  
 ذكره الكاكي لكنه كلام على السند **قوله** الا يري انه اذا قطع اليد الشاكبة  
 حكومت عدل لا الدية **قوله** وكذا ان تقول انما لا يجب اليد لدية في اليد الشاكبة  
 لان الدية فيها ليست بكاملة الا يري ان الانسان يتجمل بها عند من لا يعرف  
 حالها واما عند من يعرف حالها فلا جمال فيها واذا لم يكمل لثوبه لم يكمل الار  
 بل وجوب اكله **قوله** فاذا اجتمعا جعل اجمال ما بها ايضا **قوله** لو كان  
 ما يعلم يجب ثبته بتفويته **فصل** في الشجاج **قوله** وجه ذلك ان  
 قطع اكله **قوله** فيه ان احدث لا يطابق على القطع في المتعارف والموجود في  
 الثلث الاول **قوله** والاول اما ان يكون قطع اكثر اللحم الذي بينه وبين

العظم بينه **قوله** ضمير بينه راجع الى اكله في قوله ووجه ذلك ان قطع اكله  
**قوله** والثاني هو الباضعة **قوله** الباضعة على ما ذكره المص وغيره اي التي تقطع  
 اكله **قوله** والاول اما ان يقتصر على الظاهر **قوله** اي ظاهراً اكله الرقيقة  
**قال** المص وعن محمد انه جعل المتكلمة قبل الباضعة **قوله** وعلى ما ذكره محمد  
 سقى التي تأخذ في اللحم غير المذكورة الا ان تغم الباضعة لها في ذكره الاما  
 الزليعي وغيره من الشراح **قال** المص ولانه انما ورد احكامها في **قوله**  
 وليس على عدم جوازها في اجزائه بل دلالة في قوله لانه تسامح **قال** المص  
 العضوان هذا ان لا سواها **قوله** اليد ايضا كذلك ثم التراسي بترغالبها  
 بالعامه نعم كشفه اكثر من كشف ساير البدن **فصل** في اصابع  
 اليد **قال** المص وفي اصابع اليد نصف الدية **قوله** ولا يعلم فيه خلاف **قوله**  
 واجيب بان ازاله جزء الا في **قوله** وجوب اكله يد على ذلك  
 لانها باعتبار النقص في القيمة وذلك بالشئين المتماثلين وقول الكوفي لا يمكن  
 اعتباره في غير التراسي والوجه كما لا يخفى **قال** المص وقال الشافعي رحمه الله ان قول  
 انتهى وفيه لا يدفع عموم الحديث العين والذكر **قوله** او من حيث ان العمل  
 ليس في موضع يثا رالية **قوله** قال العلامة الكاكي وفيه تأمل اذ بعض اهل  
 السنة قالوا على العمل القلب وبعضهم قالوا على التراسي انتهى فكان الاولي  
 ان يقال من حيث بطلان منفعه جميع الاعضاء كما قال المص فشرح كلامه  
 بما ذكره لا بطابق المشروح **قوله** وبعض مشايخنا رحمهم الله قالوا الاستنباء  
 حولا في فضل القلب في البالغ **قوله** يغيب بعض المشايخ قالوا الاستنباء هو  
 حولا عما هو في الصغير واما في البالغ فلا يستأنف **قوله** لقوله صلى الله عليه وسلم  
 في اجزائها كالحايات حولا **قوله** اعلم ان في سن الصبي ربياً في حولا بالانفاق  
 وفي سن البالغ خلاف ابي يوسف والتفصيل في غاية البيان ثم لا يخفى عليك  
 ان ما ذكره الشارح لا يدل على نفي الاجماع في السن البالغ لا يختلف **قال**

يجب ان يكون قوله قال الكاكي دية في اليد  
 والنفوس في بعض الحديث تراخي  
 في سن



المص وان اصلها في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه نكر انزله  
اخ **قوله** هذا لا يدل على كون القول للضارب اذا كان السقوط قبل  
والا خلافا بعد ما ثبت ذلك بالبيعة او بالكل قول دون اجمال  
لانه ليس بظاهر فنية حكومة عدل **قوله** ضمير فنية راجع الى اجمال **قوله**  
وان كانت ما ترمي والامر بالعكس **قوله** مخالف لما ذكره قبل فصل الشجاء  
من ان اجمال تابع في العضو الذي يقصد منه المنفعة **قوله** المص وقال ابو يوسف  
عليه ارض المالم **قوله** يدل على ان ذلك ظاهر الرواية عند قوله فيما سبق في  
موضعين وعن ابى يوسف عليه انه غير ظاهر الرواية **قوله** ووجه ان يحمل  
المالم من المانع **قوله** منه ما حل **قوله** المص وقال محمد عليه اجرة الطبيب  
**قوله** وعليه من الادوية لكنه غلب الاول على الثاني لا طارده **قوله**  
وقد تقدم اقسام هذه المسئلة **قوله** في اول فصل ومن قطع يد رجل فطاع  
**قوله** كان حكمه قد علم من الضابطة اكلية لكنه ذكر بيان خلاف الثاني قوله  
وجوبه في تلك سنين لم يعلم منها **قوله** فانه زاد على الموقوف من حيث اوصف  
في المالية قوله في المالية متعلق بقوله زائد **قوله** المص لقوله صلى الله عليه  
وسلم لا يعقل العواقل عمر عند الحديث **قوله** وفي الكافي كفاية ولا عدل ولا حجة  
ولا اعتراض ولا ما دون ارض الموصية قوله ولا عدل ولا يعقل عاقله لانسان  
ما جنى على عبد فيما دون النفس لان الاطراف في العبد يسلك بها مسلك  
الاموال والعائكة لا تفعل اجنابايات المالية حتى لو قتل عبد انسان خطا فانية  
عليه العائكة لانها بدل الدم ودم العبد لا يسلك بها مسلك الاموال وتلك  
ان المراد ان العبد اذ جنى جناية فالمولى هو الذي يلزمه الذنوع او الفداء  
دون عاقلة المولى كذا في الاقطع انتهى ورز في القاموس ذلك وقال لوص  
اريد بهذا المعنى يقيى وعن عبد فانه فرق بين عكائه وعملت عنه انتهى وحج  
في جوابه على التفصيل **نص** في اجناب **قوله** غرة المال خياره كالقن

والبعير النجيب **قوله** والعبد والامة العارضة **قوله** وقيل لان غرة النسخ اوله  
**قوله** اول النسخ الذي يجب في الاودي الغرة وبعد حاليه لان قبل  
اجاب الغرة لم ودم ملا يجب **قوله** المص قال رضي الله عنه معناه ودم  
الرجل وهذا في الذكرو في الانثى نعم يفرق بينهما في ضنين الامة كما لا يخفى  
جوابه من شرح الكنت للعلامة ان لم يلبس حيث قال ولا هذا واجب في ضنين امة  
عشر ديتها بالاجماع وبها الغرة وجوابه ان لا نام ان الغرة مقدرة بدية  
النام بل بدية اجناب ان لو كان حيا فيجب نصف عشر دية ان كان ذكرا او  
دية ان كان انثى فكذا في ضنين الامة يجب تلك النسبة من قيمة لان كل ما  
كان هدر امة احقر فهو مقدرة من قيمة العبد فيجب نصف عشر قيمة ان  
كان ذكرا وامن عشر قيمة ان كان انثى انتهى **قوله** الا في على هو من **قوله** اي هو  
حي بقينا **قوله** قال الظاهر لا يصح حجة الاستحسان **قوله** كونه مقدرا للقيمة  
متيقن ليس من قبيل الظاهر والظاهر من وجوب الضمان باعتبار الاعداد  
كما في العلقه ولذا لم يعتبر الاعداد في قصه زفر ورا دما ضمان العقل والوجوب  
على المحرم في كسر بعض الضد عرف بالاضرار على خلاف القياس **قوله** فقال له  
السائل اعطيتك سائمة **قوله** كما نواف اجاب عليه اذا اعتقد عليه ان لا يولد  
للمعتق قالوا اعتقة سائبا الحسن **قوله** اي الوصية ان ثبت بالاستحسان  
**قوله** قال في الذخيرة قوله وجه القياس **قوله** اي الوصية ان ثبت بالقياس  
**قوله** قبله قيد به احتراز عن ضنين الامة **قوله** ولعل الاول ان يقال احتراز  
عنه فانه ما يجب فيه ليس مقدرا بخسامة ومقتضى قوله اذا كانت خسامة  
اذا كانت مقدرة بها شرعا **قوله** اذا كانت فنية تبلغ خسامة **قوله** قوله  
لا تبلغ خسامة يعني بان لا يكون من مولا بالامان المفروقة **قوله** من  
غير تعقيد بالبلوغ الى خسامة **قوله** المضاف مقدراي بعدم البلوغ ثم  
اقول عدم بلوغ ما يجب في اجناب الى خسامة من الامور المقررة الظاهرة



اذا لم يكن من المولي ولا من المفور فلا حاجة الى التقييد **قوله** وكان في الاصل  
 ان كان خمسينية قوله ان يسكونه اذ ال بلا الف **قوله** كونهما على العاكلة **قوله**  
 مقتضى هذا التعليق ان يجب ضمان جاني الامة على العاكلة اذا بلغت قيمته  
 وفي الرجل فالحلص ما ذكرنا من ملاحظة التقدير **قوله** المص حيث قال  
 ر **قوله** يجوز ان يكون تعليقا كونه قضى اخ ولقوله سماعه وفيه والله في القرب  
 ويستعد تعليقا الا قوله ايضا **قوله** او يسطع فيه **قوله** اي مودع من عيان  
 اجاب **قوله** فقال اخوانه ان من الاصحاح ولا يستهل **قوله** يعني ان يري دينه  
 من لا يصح ولا يستهل يعني لا يرفع صوته عند الولادة **قوله** وفي بعض الشروخ  
 ان يقيده بالكثر ليس بمفيد **قوله** يعني غاية البيان واجاب في الكفاية  
 بانه لما كان اكثر من نصف العشر مؤجلا به **قوله** صورته ان يشتركون  
 رجله في رجل خطاه **قوله** فيه ان الاولي ان يقول مثلا اذا اشتركة  
**قوله** المص فلا يجب الضمان بالشك **قوله** وفيه ان التسبب يكون وجوب  
 الضمان ايضا فينبغي ان يجب وجوبه ان اجاب الغرة ثبت باجريت  
 على خلاف القياس فان حيوة مشكوكه وهذا ليس له معنى حتى يلقى كثر  
 الاحتمالات هناك ونذكر اقل ولك ان تقول قوله صلى الله عليه وسلم في  
 اجنبي غرة عام فلا بد للخصيص من دليل فليكن التخصيص بالبيان  
 بانه يقال المراد في قتل اجنبي على حذف المضاف والقتل ثابت حقيقة  
 الى المباشرة **قوله** واجيب بان الغرة في تلك الصورة ثبت بالنقص على خلاف  
 القياس كما ذكرنا **قوله** لعلنا ان يقول النقص وهو قوله صلى الله عليه وسلم  
 في اجنبي غرة بشكك فلا حاجة الى الاطلاق **قوله** المص وفيه جاني الامة اذا كان  
 ذكر النصف عشر قيمته **قوله** قال الكاكي اي اذا كانت حايلا من زوجها لا من  
 مولا كالكوة الولد رقيقا ولا من مفور ولا لانه لو كان احمل من مولا لا ومن  
 المفور تحت الغرة ذكره ان كان او انجى انتهى فلو قال المص وفي اجنبي

الحامول كان اولي لعدم الاضحية الى هذا التقييد **قوله** لو ان لا يكون حيا فلا  
 يجب قيمة حيا هناك بل تحت الغرة **قوله** فيه ان الدفع اسهل من الترفع  
 فيبعد ان لا يكون حيا وقت الضرب ثم لا يكون الضرب ما نفا من حدود الكفو  
 ويكون بعد حدوده رافعا فليكن على **قوله** المص ولان هذا القدر يتميز من العلة  
 والدم فكان نفسا **قوله** منقوض بالمضغة الا ان يرد التميز انتم الكا **باب**  
**ما يجزئ الرجل في الطريق قوله** وتعرض للندع ولم تعرض للمنع **قوله** يعني  
 ان اخصومة تارة يكون تارة للشرع وتارة للمنع فالمص تعرض لما قول دون  
 الثاني **قوله** بيان الاباحة وهو ظاهر **قوله** فانه اذا وضعه الانتفاع به وسعه احده  
 ايضا **قوله** المص واذا شرع في الطريق روي **قوله** الترويض هو الرق على الانه  
 وعن القاضي الصدر المتمر على العلو وهو مثل الرق كذا في المفرد وفي القاموس  
 الترويض الكوة **قوله** يعني يعلم ببقائه انه قيل اجراه **قوله** الظاهر ان يقول قيل  
 الميزاب **قوله** وهو على وجوه ان قال المخرج الى آخر قوله وانما يحصل المنفعة  
 بعد الفراغ من العمل **قوله** لا يقال فرق ما بين ما ذكر في الكتاب وهذا المنفعة  
 فان ما في الكتاب يحمله المباشرة ولهذا يجب الكفاية خلافا بين علم العلم  
 وعدم علمهم نفسا ولا امر في وجوب الضمان قبل الفراغ ولا يصور المباشرة  
 بعده فيكون بالتسبب لانا نقول اسراع اجماع مطلقا مباشرة فلهذا شبه  
 بزوج الشاة وسجي من الشارح ايضا **قوله** المص في وجوب عليهم الكفاية  
**قوله** قال التوليبي بخلاف ما تقدم من المسائل من اخراج اجماع او الميزاب  
 او الكنيف الى الطريق فعلى اناسنا بسقوط حيث لا يجب فيه الكفاية ولا يحرم  
 الارث لانه تسبب وهنا مباشرة انتهى فاما في الفرق بين هذه المسئلة  
 وما تقدم **قوله** والبالوعة تعقب في وسط البعد وكذا البلوعة **قوله** وهذا  
 المعنى لا يلزم المقام **قوله** المص فان امره السلطان بذلك واجيزه عليه لا يضمن  
**قوله** الامور من السلطان اكراه فقوله واجيزه كالعطف المتعبرين واذا اذن



ولم يامر بغير ان لا يكون مقديا اذ لا انقياس **قوله** ولا تروا من تقدم قول  
 ابي حنيفة رحمه الله **قوله** اي من تقدم دليل قوله رحمه الله **قال** المص وقال ابو  
 يوسف ان مات جوعا فكذا **قوله** ما ذكر في الكتاب غير ظاهرا وانه عن ابي  
 يوسف ومحمد وما في ظاهرا لرواية فلا يجب ان يقال العلامة ان تعال  
 نقل عن الاسياني قالوا في عن ابي يوسف وعن محمد **قوله** وفي عبارة تسليح  
 لان صحة الامر فيما نحن فيه لا يحتاج الى كون المأمور به في ملكه **قوله** لا تسليح  
 امراد انه لم يصح امره حقيقة لان مقتضى الملك في المأمور به ولا ظاهرا لعدم قوله  
 سابقا او توقف على صحة امره حقيقة وان اراد صحة ظاهرا لم ولا يند  
 كى لا يخفى **قوله** بالنظر الى ما ذكرنا في قوله **قوله** في بحث **قوله** فكون الصريح  
 مشترك الدلالة فلا يعارض الدلالة **قوله** فما يفعل بقول المص لانهم علموا انفساد  
 الامر فانه اذا كان مشترك الدلالة فلم يعلوا به اذ العلم لا يجمع الاحتمال **قوله**  
 وهو بالنسبة الى الرداء فاسد **قوله** ذلك ان يقول المراد قوله فسقط فخطب  
 انسان يعني ان هذا اللفظ يشبه الوجهين بخلاف قوله فسقط على انسان فخطب  
 مراده الفرق بين اللفظين نفسهما مع قطع النظر عن الغير ولو سلم فامر بالرداء  
 مطلق اللباس مجاز لا حضورية الا يري اليه دليله والمنقول عن محمد في مثل  
 الذرع ولا بعد موت الانسان مثل الضفاد يسقط عليه ولا بعد حمل قول  
 الشارح ولعل المص نظر الى المعطوف الخ على هذا فتأمل **قال** المص وقال  
 لا يضمن في الوجهين **قوله** قال الكاكي وبها اذن الامام او العشرة او عدم  
 اذناها وبها قال الشافعي في وجه وماك واحد وقال الكلبي ان اكثر من اثنى عشر  
 اخذوا بقولها في هذه المسئلة وعليه الفتوى كذا في الزخيرة انتهى كلام الكاكي  
 قوله وبها اذن الامام الخ على كلام **قوله** بل كان قاه عدا لغيره **قوله** قوله بل  
 كان قاه لغيره لا يطابق الم شروع فان العود لها على الاختلاف ايضا على  
 تقدير المص قالوا في العشرة على قوله او لم يكن فيها **قوله** قال المص فهو على هذا

الاختلاف

الاختلاف وهو اختيار بعض اصحابنا وافتقاره ابو بكر الرازي رحمه الله وقال  
 بعضهم وهو اختيار ابي عبد الله اجبر جاني ليس فيها خلاف **قوله** نظم الكلام  
 في سطر واحد وفيه تفصيل فانه ذكر شمس لامة ان الصريح من مذهب ابي حنيفة  
 ان لا ينظر في الصلوة لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص المستحب  
 كقراءة القرآن ودرس اللغة والحديث وذكر الفقه ابو حنيفة في كشف الغطاء  
 سمعت ان ابا بكر يقول ان جلس للحديث يضمن بالاجماع وذكر في الزخيرة  
 انه اذا قعد فيه حديث او نام او قام فيه لغير الصلوة او مزنيه ما را ضمن عنه  
 ولا لا يضمن وان قعد للعبادة كما ينظر في الصلوة او الاعتكاف او قراءة القرآن  
 او الحديث ليس ابو بكر يترك خلاف انما في قوله تعالى بعضهم يضمن بعض  
 ذهب ابو عبد الله اجبر جاني كذا في النهاية وغيره ويعلم منه ما في كلام الشيخ الشافعي  
 حيث تبين ان الاختلاف بين الرازي واجبر جاني وفيما اذا قعد للعبادة واذا  
 قعد لغيره والاختلاف بين ابي حنيفة وصاحبه اتفاق **قوله** يشمل هذا المذكور  
 كلمة **قوله** فيه انه لا يشمل المأمور بل النعم فيها فان المشترك كان ضمير اكلوس او  
 الرجل اكلوس الا ان يقال لاكثر حكم الكل **قال** المص اما ان المسمى انما يبي للصلاة  
 وان ذكر لا يمكن اداء الصلوة بالجماعة الا بانظارا فكان اكلوس مباحا لانه من  
 ضرورات الصلوة **قوله** لا يخفى عليك اخصية الدليل من المدعي الا لا يخفى سائر ما  
 مثل المأمور والعقد للحديث لان المناط هو الاباحة الا يري اليه قوله فكان اكلوس  
 مباحا وفيه تأمل فانما يحتاج الى الفرق بين هذا وبين سائر المباحات  
 المتقدمة شرط السلامة واما المذكور في الكتاب فهو الاباحة المطلقة بكونه من  
 ضرورات الصلوة فلا يحتاج الى الفرق لان المناط ليس مطلق الاباحة بل  
 الاباحة المقيدة بالمصلحة بما ذكر **قوله** لان المسمى موضع السجود **قوله** هذا دليل  
 لغوي **قوله** الا يري **قوله** هذا دليل شرعي **قوله** وما عرف الناس آه **قوله** هذا  
 دليل عرفي **فصل** في احاطة المال **قوله** مسلكا كان او ذميا او ضيا **قوله**



اي ما دوننا وعبد كذلك **قال** المصنوع ولا ضمان على المشتري لانه لو لم يشهد  
عليه **قوله** الاظهر ان يقال لانه لم يتقدم اليه **قوله** فكان تركه انظر للصحة فلما يلزم  
الوصفي ضمان **قوله** فان قيل فينبغي ان لا يقدر الوصي على النقص انظر فلما المراد  
هو لا نظرية من وجه **قوله** فلزم يصح الاشارة على بعضهم في نصيبه **قوله** ويمكن  
من اصلاح نصيبه بطريقة فيكون التقدم اليه من يد ابي ذكره المصنوع **قوله** اي فعلى  
كل واحد من حافر البئر وبانه ارباط **قوله** والا ولي ان يقول فعلى ذلك لاهل  
ان مرجع الضمير هو لفظ احد **نفسه** جنابة الالهية **قوله** ذكر جنابة الالهية  
واجابة عليه اخ **قوله** فان قيل ما ذكر في هذا الباب جنابة انسان ولذا يجب  
الضمان في ماله او على عاقلة فلما اوردع انه سبحانه في الهام ارادة وادراك  
صانع اضافة اجنابة اليها ولزوم الضمان على غير ما لا ينافي ذلك الاضافة كما في  
اجنابة والعاقلة **قوله** وقيل يجوز ان يكون مفعول الابطاء محذوفين **قوله** انما يكون  
الاشارة **قوله** وان كانت في طريق المسلمين وقد وقعها صاحبها فعلى ضمان  
ما اختلف في الوجه كلها **قوله** هذا اذا وقعها لغير البول والنزول **قوله** وكذا  
اذا حدثت انه محمول على ما اذا لم يكن الركاب في ملكه **قوله** يعلم كونه محمولا  
على ما اذا كان الركاب في الطريق ما ذكره المصنوع في مدخل التعليق **قوله** وقوله  
ما ذكرناه بعض قوله فلما يمكن التخرج **قوله** وقوله ايضا ولا يتقيد بها لا يمكن التخرج  
عنه لما فيه من المنع من التصرف وسد باب صتي نيم جوابا وحجة على الشافعي في  
الركاب والعابد والسائق **قوله** ومع ذلك لا يجوز عن ضعف **قوله** فانه  
اذا كان سيرا لانه مضاعفا اليه ركبها يكون النسخة مضاعفا اليه ايضا **قوله** واجواب  
القوي ما ذكره بقوله واجبة عليه ما ذكرناه **قوله** جواب بطريق المعارضة **قوله**  
المصنوع وقيل الضمان عليه لان كل ذلك سبب الضمان **قوله** قال الزليقي الامري ان  
يحدث ذكر في الاصل ان الركاب اذا امر انسانا ففني الماتور والذابة وطبقت  
انسانا كان الضمان عليهما فاشتركا في الضمان وانما ضامن سابق والا فمركب

نصيب

فبين بهذا انها يتويان واجواب ان السبب انما لا يضمن مع ما يشتر اذا  
كان السبب لا يعمل بانزاده في الانكاف كما في احضر مع الانكاف فان احضر  
لا يعمل بدون الانكاف فاما اذا كان السبب يعمل بانزاده فبشر كان وقد  
منه فان السوق سلف وان لم يكن على الذابة ركاب بخلاف احضر فانه ليس  
بمكلف بلما انكاف وعند الانكاف وهذا التلطف بهما فاضيف اليه آخرهما كسيلة  
الشفقة اذ كل واحد منهما لا يعمل بانزاده وفيما نحن فيه يعمل فبشر كان انتهى  
وقرر صاحب الكفاية تعليلا وجوب الضمان عليهما بقوله ذكر محمد في الاصل  
ان الركاب اذا امر من اخر بخيل الذابة فانه وطبت انسانا كان الضمان عليهما  
وعلى فعال لان الناحس سابق والا فمركب فبشر كان اتركب  
والسابق في ضمان ما وطبت الذابة بشر كان ولا يختص به الركاب انتهى  
خبر بان ما ذكره الزليقي في معرض اجواب بمعزل عن هذا التقرير لانه لا يصلح  
جوابا عما ذكر في الاصل بل هو تحقيق وتفضل له وكيف لا يلزم منه وجوب الضمان  
على السابق وهو قد صحح عدم الوجوب فهذا من مثله غريب **قوله** لما كان موت  
المصطدمين غالبا في العارسان فخصهما بالذكر **قوله** ولعل الاولى ان يقال  
خصهما بالذكر لان اصطدام الماشيين ليس من هذا الباب لعلقة بالهية  
**قال** المصنوع فتعارضت روايته في جبايا ذكرنا **قوله** فيه بحث من وجهين  
ان احضرم ايضا يرحح جانبه ما ذكره من المعنى فتعارضت جهتا الترخج وانما  
ان ما ذكرتم قياس والقياس يصلح حجة وما يصلح حجة لم يصلح مرجحا واجواب  
عن الاول ان ما ذكره منقوض بالواقع في البئر بمسبة فيكون فاسدا وعن  
الثاني ان القياس في معاملة النقص لا يصلح مرجحا لانه علمة يثبت به الحكم  
والترجيح انما يكون بالقياس بعلة فلما معناه فتعارضت روايته فثبت  
فترجحا قولنا ما ذكرنا من الدليل او نقول القياس انما يكون علمة عدم النقص  
فاما عند وجود النقص فلا يصلح علمة وتبين ان النقص موجود فاذ لم يصير



علمه يصح به الترجيح او نقول ما روي انه اوجب النصف محمول على ما اذا  
كانا عامدين حيث يجب نصف دية كل واحد منهما في العبد على قلته كل واحد  
منهما عندنا ايضا انتهى **قوله** بان كان على الحاداه ما روي او صلح **اقول** فيه بحث  
**قوله** المص اما الارسال لا صطيا و فباح **قوله** نعم الا انه لم لا يكون مقيد بشرط  
الاستلزام **قوله** او نقول من الارسال واخواتها بتاويل الكلمة **قوله** ان يظهر بتاويل  
الفعله اذ ليس المراد بالارسال واخواته الا لفظ بل معانيها **قوله** والركوب  
**اقول** يعتبر ما خلقت للركوب واجمل الا ان يقال لا تامل بالفضل بل بالاعتبار  
والا بل **قوله** واحتمال والعلل موجوده **اقول** فيه بحث **قوله** فان قيل القياس  
يقضي ان يكون الضمان على التراكيب ككونه بياض **قوله** ثم بل مستتب  
هنا ويجوز ان يقال انما يشار اليه بهذا الشرح بقوله ان فرض مباشر **قوله** المص  
ما ضيف فعل الدابة اليه كانه فعله بيده **قوله** مخالف لما اسلفه في هذا الباب  
بحيث ان الشانقي وانما قال الفعل تحريف الفعل كما في المكره وهذا الخوف  
بالضرب تامل **قوله** ههنا تسامح لانه شرطه **قوله** اي شرط سببية فعل  
الراكب للضمان وهو التعدي والضمير راجع الي فعل الراكب والشرط  
ليس شرطه نفسه بل لا يعباه في التعدي فيقول المعنى الى ما ذكرنا  
**قوله** لا يصلح معارضا **قوله** اي لا يصلح فعل الراكب معارضا لفعل  
الناحس **قوله** ولعل معناه **قوله** فيه بحث **قوله** وليس بشي فامل **قوله**  
لورود النظر المذكور انما **قوله** المص اذا كانت في فور ما الذي يخبرها  
**قوله** قوله الذي يدل من الضمير المضاف اليه وتذكير اسم الموصول بنوع  
ما قيل او صفة له على مذهب الكسائي **قوله** يعني خمس بغير اذن الراكب  
**قوله** فيه بحث فانه اذا كان التلف بالوطي في فور النخبة فعلى عاملة  
الراكب نصف الدية وخمس العبد ونصف الدية يدفع مولاه على ما صرحوا  
به اذا كان النخس باذن الراكب قال العلامة الحكيم رحمه الله انما ان

هذا هو الوجه في قوله  
انما يشار اليه بهذا الشرح

المولى يرجع على الامر بالاقول من قيمة العبد ونصف الدية لانه صار عاملا  
للعبد باستعماله اياه في نخس الدابة واذا طعة ضمان بذلك السبب كان للمولى  
ان يرجع على المستعمل انتهى **باب** جنسية المملوك واجباته عليه **قوله**  
فمن ابن عباس رضي الله عنهما مثل من مملوك قال اذا جنى العبد **قوله** يعني قال  
ابن عباس رضي الله عنهما اذا جنى العبد **قوله** المص والمولى عاملة لانه  
العبد يستغربه **قوله** اليس يخالف ما قلنا حديث لا تعقل العول على عول ولا  
عبد **قوله** واما اصلنا فهو ثابت في نفسه مستند الى النقص الذي لا يعمل  
ابطاله **قوله** بل النقص يدل على خلالة وهو حديث لا يعمل العول ولا  
عبد الحديث **قوله** والقسمه على وجه لا يؤثر الا حجاب **قوله** الظاهر ان يقال  
لا يؤثر الا حجاب **قوله** والظاهر ان يكون من قضاة الذين **قوله** تعلق حتى  
المجني عليه بعين العبد سابقا على تعلق حتى الترابين يوجب نسخ الترابين وان  
يقض الذين على ما صرحوا به **قوله** وانما قلنا جنسية توجب الدية لانه لو كانت  
توجب العصا لم يكن **قوله** لا يلزم مما ذكره وجوب التعليق بجنسية  
موجب الدية بل اذا كان بالاعم مثل ان يقول ان قبلت بلمنتيد ووجد  
منه ما يوجب الدية كالقتل بالمتعل او القتل خطأ لم يكن اجواب كذلك **قوله**  
والذي وجد من القتل لم يكن وقت الصلح **قوله** الظاهر ان يقول لم يقع  
الصلح عنه **قوله** وبعض الشارحين غير من النسخة الاولى **قوله** يعني الانعاني  
**قوله** وانما لا يضمن القاتل دية من قتله **قوله** الظاهر انه يكون ان يقول وانما  
لا يضمن القاتل الذين لانه لم ينفية **قوله** فان قلت اذا كان تخصيص العلة  
**قوله** كيف يكون تخصيص العلة والمضنون ههنا ليس هو الذين بل الذين الذين  
الملك **قوله** المص وكذلك كل ما اخذ منها الا اجماع والعلة استحسان **قوله**  
سبب في كتاب المأذون ان يكون ان يأخذ علة مثل بعد الدية **قوله** المص وجب  
ان يرجع بعد العلق **قوله** قال صدر الشريعة في شرح الوفاية وانما قال وجب



ان يرجع الى اذ لا رواية لذلك قول ينبغي ان لا يرجع شئ لان الامر لم يصح  
والامر لم يقع في هذه الورقة كمال عقل المأمور بخلاف ما اذا كان المأثور  
صتيا انتهى اجيب بان امره استخدام والتلف بسببه مال المولى  
واذا استخدم العبد فغلب ضمن المستخدم كذا اهلنا فليعلم **قوله**  
فثبت حق كل واحد منهما على وجه الكمال فيضرب جميع هذه **قوله** مخالف  
لما استلزم في باب ما يدعي الرجل ان فراجه **قوله** وانما اذا وجب سهم  
العاني ابتداء **قوله** ولم يكن خلاق احدى بالدين على وجه الشيوع كذا وجه  
في البعض ولا بد من القيد على ما صرحوا فانه اذا كان ثبوت احدى في العيان  
على هذا الوجه يكون القسمة عليه عولته عنده وعندهما ايضا لا بد من القيد  
بان لا يكون تعلق احدى على وجه الشيوع في وقت واحد ولا يكون  
القسمة عولته **قوله** فكانت القسمة بطريق المازعة لانه احدى اثبت  
اخر **قوله** فيه بحث **قوله** ولا بد حنفية ان اصل حكمها ليس في عين العبد بل في  
الارض الذي هو بدل التكليف والقسمة في غير العاني يكون بطريق العول  
والمضاربة **قوله** سبق من المصنف في اقول الباب ان الواجب الاصل  
هو الدفع في الفسخ وان كان للمولى حق النقل الى الغداء وما ذكره  
الشارح بخلافه كما لا يخفى ثم قول المصنف ههنا لان احدى تعلق بالرقبة بخلاف  
ما ذكره الشارح ايضا لان مراد بالرقبة الذمة مجازا **قوله** المصنف لانه ملك  
المولى لا يمنع استحسان التماس آه **قوله** قال العلامة الاتقانه فاذا غنى  
اخذ بها انقلب نصيب الآخر وهو النصف ما لا غير انه شايع في كل فليكون  
نصفه في نصيبه والنصف في نصيب صاحبه بقي ونصف النصف هو  
الربع فلهذا يقال ادفع نصف نصيبك او افذه بربع الدية وانما ان  
ما يجب من المال يكون حق المقتول لانه بدل دمه ولذا انقضت ديوونه  
وتنفذ به وصاياه ثم الورثة يحلفونه فيه عند النوازع من حاجته والمولى

لا يستوجب عليه عبدا دينا فلا يحل له الورثة فيه اليه لفظ صاحب الهدية  
فهي في بعض نسخها ولم يكتب هذه النسخة في اكثر نسخها واخفى ان يكتب لانه  
اذا لم يكتب يحلوه مسئلة اجماع الصغير عن الدليل اهلا انتهى وانت خبر بان  
التعليل المذكور يخفى بوضوح الذبات وبقي مسئلة اجماع الصغير حاله عن  
التعليل البته **فصل** ومن قتل عبدا فطأ **قوله** لان الادوية اصل لقيام  
المالكية بها وفي اهدار الاصل اهدار البايع **قوله** منقوض بصورة العصب  
فان فيها اهدار الاصل دون البايع **قوله** ولا ياكفارة فلهذا كان الواجب  
اثر **قوله** فيه بحث **قوله** والاموال ليست كذلك **قوله** فيه بحث بل هي كذلك  
الا يري انها تثبت بشهادة رجل وامرأتين على ما ترضيه ولعل الشهادة  
انما نشأت من اشتباه الشهادة بالشك فانها لا تثبت بالثبوت دون الاول  
ثم **قوله** فان استشهد بعد غل الوطى **قوله** اي عدم حل الوطى فانها  
مقدرة **قوله** وما ثبت بالشهادات **قوله** نقطة مانا فيه **قوله** فان الشرع قد وجب  
كمال الدية بتفويت جنس المنفعة بتفويت الاطراف **قوله** فيه بحث  
**قوله** وفيما ماله الشافعي الفاء بجانب المالكية اصلا حيث جعله كسر  
ففي عباده **قوله** الشافعي اعتبر المالكية فيما اذا قتل العبد فطأ فماله اعتبر  
ههنا الادوية **فصل** في جناية الممدبر وانتم الولد **قوله** وهو العبد **قوله**  
الاولى وهو العقب **قوله** ثم ذكر فصل هو اخط رتبة في اسم المملوكية وهو الممدبر  
وانتم الولد **قوله** فيه ان الملك كامل في الممدبر وانتم الولد دون الرقيق على ما  
صرحوا به بخلاف المكاتب فانه على العكس **قوله** وجب ان يعلم بنسبه الفارة  
**قوله** قد عمل في حق شريكه لولي اجماعه الاول ثم الاول في تدبير النصف  
بالبعض **باب** غضب العبد والممدبر والصبي من اجماعه في  
ذلك **قوله** المصنف ولم يوجد الاطاع في الفضل لانه فكانت السراية مضافة  
الى العبدية فصار المولى متلفا نصيبه **قوله** وهذا الفرق متكلا



لان السراية انما تنقطع باعبار تبدل الملك لا فلكان المستحق والغصب  
ليس بسبب الملك وصفه والغاصب لا يملكه تا باده الضمان ضرورة كلما  
يختص المبدلان في ملك واحد وذلك بعد ملك المولى المبدل ولم يوجد حقيقة  
ان من قولهم بقطع السراية ان ما حصل من التلف بالسراية يكون هذا  
الا ان ينسب ذلك الى غير ايجان كذا في شرح التزليل وفيه ان المراد بقطع  
السراية ليس ما هو المعروف بل ان لا يجعل الملك مضافا الى قطع المولى  
فغيره الغاصب عن الضمان فانه يجعل في حق الغاصب كانه مات تارة  
سماوية فيضمن ملكا من قوله لان السراية انما تنقطع به قوله ضمير به ارفع  
الى الغصب قوله ولا تثبت على الشيخ الواحد يدان حكمان قوله قال صلي  
الله تعالى عليه وسلم على اليد ما افدت حتى يرد قوله قيل هو الضحي قوله  
الغالب هو الاتيان في قوله فانه نظر فان ايجان الثانية اخ قوله فانه نظر فانه  
ما اخذ ولي ايجان الاول في ما رجع به المولى اقول مرة على الغاصب  
عوضا عما سلف لولي الثانية لو وجدنا شيئا غارغا من يد العقل في يد  
الملك رجع المولى ثانيا على الغاصب لانه الاستحقاق كان بسبب كانه  
في يده ولا يلزم في ذلك ان يبق لولي الثانية استحقاق كما لا يخفى قوله  
ولو كان التسليم قوله اي ثبت قوله فانه نظر لانه اقامه غيره مقام  
اخ قوله في تمثية النظر تا من باب الفاسد قوله وشطرها بل  
المقسم وعمله وحريته قوله وذكره ويجوز ان يقال اشار الى لفظ  
المقسم وفيه شيء والا صوب ان يقال المرأة من اهل القسامة في اجملة  
الايدي اذا وجد نسل في قرية لا امرأة فعند ابي حنيفة ومحمد عليها السلام  
في آخر الباب قال المص وان لم يكن الظاهر هنا قوله الظاهر ان قوله  
وان لم يكن ثمة لوث فانه التكرار اذا اعيدت معرزة يكون عاين الاول  
لكن المراد من الظاهر هو اللوث كما لا يخفى قال المص ولما انه جمع بين

الدنية

الدنية والقسامة في حديث ابن سريال قوله فيه كبت فانه لم يجر القسامة بينهما  
بالكلية وانما رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده وفروا به من اهل  
القسامة على ما ذكر في الصحاح وغيرهما ونقل الشراح هنا قال المص لم  
يجب عليه القسم قوله فيه انه تكرار قال المص انه تكرار في المص ان اكثر  
حكم ان كل تعظيما لا دني قوله فيه كبت لان هذا قياس قوله ويجوز ان يكون  
مراده القسامة والديتان على القطعين تكرار ان في خبرين نفسا قوله  
جوز الدنية لا يستحق دية حتى يقال تكرار في خمس نفسا تأمل قوله اعترض عليه  
بان الظاهر ان قوله واجب منه قوله الاعتراض وال جواب لان قوله  
وانما اذا انفصل ميتا قوله الظاهر ان كل واحد متينا قوله وهذا كما مر في بعض نصوصه  
لم يرد السؤال ورتبناه قوله بل يرد فانه حاصله كون الظاهر حجة في سقاط  
هنا تعظيما لامر النفوس ومنع كلنية القضية التام ان لا يكون حجة في استحقاق  
وتقوى هذا المنع ما سبق من المص في الدرس الالة ثم الدنية يجب بالقبول  
الموجود منهم ظاهرا على كل قوله فلان لا يكون فيما هو عظم فطر اولي قوله  
الاختصاص هنا للمالك ايضا لا غير قوله واما حديث الاختصاص في حديث حمل بن  
مالك قوله ذلك في العزة والقسامة والدنية ليست في معناها قوله والنصرف  
والترابي والتدبير الى من يرد الدنية قوله الجواب اذا كان المالك مع الزكبي  
هو المالك وان فرقود او يسوق فانه اطلاق الكتاب يشمل هذه الصور  
قال الاتيان في فيما سيجيء من مسئلة السفينة لو كان صاحب السفينة معهم  
ينبغي ان يجب عليه كانه اذا رغب في ان يكون هناك كذلك قوله وفي الاخرى  
على عاقلة قوله الاظهر ان يقول وفي الاخرى عليه وعلى عاقلة حتى يستقيم  
تفريع التذلل في قوله عليه قوله وان كان الثانية فهو على عاقلة من به في ردة اخ  
قوله ما ادري ما فائدة هذا التفصيل والابهام في ان اليد للبايع اذا اقرض  
انتفاء تبني كمنه فغن الصور بين الضمان على عاقلة البايع وهذه



التركاة مخصوصة بتفريقه وسياق النص سالم عن انما لها **قال** المص لانه لا بد  
من الملك لصاحب اليد حتى يعقل العواقل **اول** فيا فحق ما تقدم فان  
البايع اذا لم يتبين المشتري الدار صاحب يد ملك مع انه يعقل عاقله  
وكذا في بعض صور البيع **الحقير قوله** لما علمت فبررة ان الظاهر لا يصلح  
حجة لاستحقاق **اول** مع ان استقطام الدار باق عليه حاله حيث  
يجب على اهل المحلة القسامة والدنية **قال** المص وان كان النعم نفوا **اول**  
**اول** قال في النهاية انتصاب قنا لا يخل ان يكون عليه احوال اي متساكنين  
وان يكون على المفعول به كما في قوله بعده وان لم يلقوا عدوا وان يكون على المفعول  
به اي العقل للقتال انتهى والمفعول به محذوف اي لعدو العدو **قوله** وقوله لان  
الظاهر ان العدو قوله فكان يدرى كوجه الى ما ذكر الفرق بين هذه وبين  
المسلمين اذا اتسلوا عصبة في محله **اول** الفرق ظاهر فان الظاهر هنا  
حجة للذم عن فصيح حجة لكان حجة مستحقة وذلك غير جائز يجب  
على اهل محله المنص **قوله** واما في المسلمين من الطرفين الى قوله ببق حال  
العقل **قوله** ولك ان تقول العداوة يرفع الاشكال ولا يلزم من انتفاء  
جهة احوال على الفصل كونه حال العقل شكلا ولو صح ما ذكره لكان الامر  
كذلك اذا كانت احدى الطائفتين اخراج **قال** المص وان كان لارض  
مالك فالعسكر كان كالح **اول** قال الزيلعي وان كان من ارض مالك وجب  
على امالك بالاجماع لانهم سكان فلان فاحمون امالك في القسامة والدنية وهذا  
عندهما ظاهر والفرق لا يوجب بينه وبين المحلة والدار ان العسكر تنزلوا  
فيه لا تنقل والارحال لا للقتال فلا يعتبر للضرورة بخلاف الدار والمحلة فانهم  
يكنون فيه للقتال فلا بد من اعداءه انتهى ولا يخفى عليك محالقة المنص عليه  
المص من خلاف ابي يوسف **قال** المص لانه لما اقرت بالعقل عليه واحدة **اول**  
اطلاق الاقرار هنا على التحوذ كما لا يخفى **قال** المص ولو وجد الرجل نسبا في دار

نفس فدينه على عاقلة **اول** اي عاقلة ورثته على قدر المضاف وانما قال  
هكذا بناء على الظاهر من اتحاد عاقلة الورثة مع عاقلة القليل حتى لو اختلفت  
العواقل يكون على عاقلة الورثة كما صرح به المص في تقريره **قال** المص ولما  
انقل من المرأة متحققة **اول** مخالف لما مر في بيان قوله ولا قسامة على المرأة وانما  
الاكل الى جوارحه في الدرر من ثمانية من العاقل **كتاب المعاقلة**  
كان الاول ان يقال العواقل لان المعاقلة جمع مفعلة وهي الدية كما قال هو فكانت  
قال كتاب الذبائح فصار تكرارا والعواقل جمع عاقلة وهي من تحيل الدية ولا  
هذا لما سب هنا كما لا يخفى **قوله** وهو الذي يضره بالسوط الصغير **اول** وفيه  
بحث **قوله** وقوله كما ذكرنا اشارة الى قوله لان الوجوب انفساء **اول** وعلى  
الاظهر ان يكون اشارة الى قوله لمصولة المقصود **قوله** تكون انما جيل للتحفيف  
حكمه لا يترتب احكام عليها **اول** يعض لا يترتب احكام على الحكمة **قوله** لان الواجب  
المسكول والتحويل الى القية بالفضاء **اول** بل الواجب الاصلية الدية قال انه يقال  
ودية مسكنة الى اهلها وليس التحويل اليها بالفضاء فان الفضاة قضا رانته  
لا حكم ان حكمه **قال** المص ومن لم يكن من اهل الذبيان فعاقلة فبيلة لان نصهم  
به **اول** اي بالقبيلة ويحتمل ان يكون ابا والمكاتب والمغص لان نصرة القبيلة  
متسببة به **قوله** ما فهم من اشارة كلام القدوري **اول** من المقتضية في  
قوله **قوله** وقيل الفرق بين العطية والرزق ان العطية ما يعرض للمعاقلة  
والرزق ما يجعل للفقر المسلمين اذا لم يكونوا معاملة **اول** فيه بحث لانه لا يملك  
للعقل وان كان لهم ارزاق تامل **قال** المص ثم ينظر ان كان ارزاقهم يخرج  
في كل سنة **اول** في المغرب الرزق ما يخرج للجد في من راس كل شهر وقيل يوم  
يوم والمزينة الذين يأخذون الرزق يوم بيوم وان لم يشعروا بالرزق  
وفي مختصر الكوفي انما ما ينرض للمساكنة والرزق للفقر آرائه **قال** المص  
قال انه تعالى ولا تزر وازرة وزر **اول** قال في تفسيره



سورة الانعام جواب عن قولهم اتبعوا سبلنا ونحمل فطركم انتهى نعملي هذا  
لا يتجه التمسك بها في هذا المقام لانبات الملازمة واما المص لم يحمل على هذا  
المعنى بل قال اي لا تحمل نفس حامله حمل نفس اخرى فاستدل بها فيلزم الشيخ  
والتحقيق **قوله** وهي قابلة حقيقة **قوله** الواو حالية **قوله** او بالدخول في العاقلة  
عندنا بالاستقراء **قوله** فيه بحث الا لا بد ان لا يجب عليه ملك امرأة دسته  
على رواية الاصل بل ادخلها المتأخرون في حملها مع العاقلة **قوله** المص والغرض  
الهامن العطايا للمعونة لا للنصرة كغرض من ازواج النبي وم ورضي الله  
عنه **قوله** قال الاتفاقي بانه ان يتجهما يصالح للمعونة اجتزأ بالطرح للنصرة  
وجوز ان يقال الغرض الهامن الانام على سبيل العدول اما كغرض ازواج النبي  
صلوات الله تعالى عليه وسلم لا لوجود النصرة منها لغيرها فلم يدل فرض العطايا للنصرة  
انتهى والتشبيه في قول المص كغرض ازواج النبي وم ورضي الله تعالى عنهم  
على الاتصال الاول في كون الغرض لا للنصرة لا في كونه للمعونة كما لا يخفى **قوله** المص  
واكتفا رتبا فكون فيما بينهم وان اختلفت ملكهم **قوله** مخالف لما سبق في اول  
باب جناية المملوك ان اهل الذمة يتعاقبون فيما بينهم وجوابه ان ذلك مبني على ان  
**قوله** المص فاذا كان كذلك فحمل عنه من يكون عاقلة عند القضاء **قوله** فيه ان  
تحمل العاقلة لتقصيرهم في تركهم مراعاته على ما مر غير مرة وهذا التقصير  
ان وقع من اهل الكوفة فينبغي ان يجب عليهم **قوله** المص ومولى المولاة  
يعمل عنه مولاة وقبيلة **قوله** لا بد على قول من يقول لا يدخل الاباء والابناء  
في العاقلة لانهم لا يكونون من الفرق بين المولى وبينهم ولعل التزايلا في  
الذمة في العقد هو الفرق ولا بد ذلك لم يقل في المعتق مولاة وقبيلة  
اذ لا التزام بالعقد فيه **قوله** وقوله ولا عبد قال ابو عبيد اخلفوا في  
تاويلي قوله وم لا يعقل العواقل عمدا ولا عبدا فقال لي محمد بن الحسن اني سمعت  
ان نقول العبد حر اخ **قوله** قال الاتفاقي ويصح محمد في ذلك شيخه رواه عن

ابن عباس قال محمد قد نسي عبد الرحمن ابن ابي الزبارة عن ابيه عبد الله بن عبد  
الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا يعقل العاقلة عمدا  
ولا صلحا ولا اعترافا ولا جني المملوك قال محمد انما ترى انه قد جعل الجناية جناية  
المملوك **قوله** واجب م بان عاقلة يستعمل في معنى عقلت عنه وسباق اخرى وهو  
قوله لا يعقل العاقلة عمدا اخ **قوله** فيه بحث اذ يجوز ان يكون المص لا يعقل العاقلة  
من قبل عمدا ولا من صلح عن دمه ولا من اعترف بقتله فان اخضم ذهب اليه  
ان المص ذلك **قوله** وفي القتل معانية الذمة **قوله** ليس كلام المص في الذمة بل  
في اتجاها كما لا يخفى ولعل الاول ان يقال اذا ثبت للقتل اخطاء بالذمة يلزم  
الذمة العاقلة ومع هذا يؤجل الى ثلث سنين تحقيقا للتخفيف ففي اثبات  
بالاقرار او لا ان يؤجل للتخفيف لانه الوجوب مح على كونه وجوب العاقلة  
قليلا **قوله** فيهم من هذا انه يلزم موجب الاقرار **قوله** انهم منه بعد لعل  
المراحم بقوله ومن يتصل فطرا الى قوله قضى عليه بالذمة في ماله **قوله** اجب  
بان هذا مستقيم فيما اذا كان اهل ذمة لرفع القوي **قوله** لرفع القوي  
متعلق بقوله مستقيم **كتاب الوصايا باب** في صفة الوصية  
ما يجوز من ذلك وما يستحب وما يكون رجوعا **قوله** وسببها سبب الميراث  
**قوله** وطالب زيادة الزلف في العقب كما مر في الوقف **قوله** وشراطينها  
كون الموصي اهلا للبرع ولا يكون مديونا **قوله** اي دينا مستغفرا بغيره  
**قوله** واجنبيا عن الميراث **قوله** اي وقت الموت **قوله** وان لا يكون قاتلا  
**قوله** قال في البدائع وان لا يكون حربيا غير مستأمن فانه كان لا يصح الوصية  
من مسلم او ذمي اذا كانوا ممن لا يرثون بسبب الكفر والوق **قوله** فلو  
كانت ملك الوصية باقية مع الميراث لرب هذه الوصية **قوله** ولعل هنا  
سرها والعبارة الضمنية لربها عليها **قوله** بل بعد الوصية كانت نصيبها  
**قوله** ولما فيه بحث فان دلالة ما ذكره على عدم بقائه يوم الوصية



المفروضة فقط بل هو متاخر عنها وعن غيرها ايضا ان وجدت كيف  
ولورث الميراث على الوصية المفروضة لم يدل الكلام على تأخير  
الميراث عن الوصية بالتبرعات مع انه مقصوده وعليك بالتأمل  
**قال** المص ولا يجوز بما زاد على الثلث لقوله في حديث سعد  
رضي الله عنه الثلث والثلث كثير **قوله** قال النووي يجوز رفع الثلث  
ونصبه فالتوقيع على انه فاعل اي يكتفيك الثلث او على انه مستأجر  
اخر او على انه نائب عن الغير او على تقدير اعطى الثلث **قال** المص  
وهذا لانه انما سبب الزوال الهمم **قوله** فارق بين انما والسبب  
والتحقيق كما يعلم من الكافة حيث قال لان المرض سبب الموت وبالموت  
يزول ملكه لاستغناء عنه ولو تحقق السبب لزال من كل وجه فاذا تحقق  
ثبت ضرب حق انتهى وفي مباحث العلة من كتب الاصول انه المرض  
علة تشبه الاسباب **قال** المص ولان الحقيقة تثبت عند الموت  
وتلك تثبت بمجرد الحق **قوله** ظاهره مخالف لما سبق انما من قوله ان  
الحق انما تثبت عند الموت الا ان المراد هنا ثبوت بطريق الاستثناء وكما  
ما سبق لا لا يخفى **قال** المص ولو استند ملكه الى اقول المرض **قوله** فيه حيث  
**قوله** فان قبل الوارث اذا عني عن جارج ابيه **قوله** اي جارج خطا **قوله**  
واما ان لا يكون هذا العلق مانعا **قوله** الاول والاولى وانما لا يفتح هذا  
اللفظ او بتدليل مانعا بقوله باطلا تأمل فان كان في الكتاب وجها فاف  
ثم قوله هذا العلق بمنزلة وم العلق وقوله يعين صحة الاجابة **قوله**  
لان السبب مرض الموت ومرض الموت والمنفصل بالموت **قوله**  
وكذلك السبب اجزاء المنفصل بالموت فالتوقيع وكذلك قال في  
بين امرين **قوله** وفي ذلك ابطال احد **قوله** بغير الحقيقة **قوله** وقوله ليس  
من شرط النقص ان يكونا ههنا **قوله** كيف يكون ردا ان انشا فيقول

هذا هو الوجه الذي عليه  
القول في قوله لا يكون  
هذا العلق مانعا  
لان السبب مرض الموت  
ومرض الموت والمنفصل  
بالموت

يكون القبض من شرطه **قوله** لا انعكست هذه الاحكام **قوله** كما عند الشافعي  
**قال** المص ولانه استعمل ما اخره الله تعالى فيجوز الوصية **قوله** فيه تأمل  
فان هذا مذهب المعتزلة في نفق والاجل عند واحد واجواب  
اننا لا نقول العبد قطع عليه الاجل كما نقوله كما قلنا في تأويل قوله صلى الله  
عليه وسلم الصدقة تزيد العبد **قوله** مقاسمة فان اهل اهرم **قوله** فيها نظر الى وقت  
الموت كان القتل مؤخر عن الوصية **قوله** فيه تأمل **قوله** بنا وبلي لا يصح  
او المذكور **قوله** الوصية هي المذكورة بالآية لا المذكور فالاولى وما ذكر  
**قوله** ثم بين ذلك في مريض اقترل ابنه العبد فاعتق فوات الاب صحح الا  
**قوله** قوله اقترل ابنه العبد اي لا يملكه انما ليس عليه دين قال في الكافي  
في فصل اعتبار حاله الوصية قبل باب الاعتق في المرض واذا وصي المريض  
لابنه الكافر والرفيق او واهب له وسلمه او اقرله بدين ما سلم لابن  
او اعتق قبل موته بطل ذلك كله اما الوصية والاهبة فلما تراءى المعتزلة فيهما  
حال الموت وانما الاقرار وان كان ملزما بنفسه ولكن سبب الاقرار  
وهو البقرة قائم وقت الاقرار فيورث ثمة الاقرار فصار باعتبار  
التمتع ملحقا بالوصايا وذلك كمن اقر لاختيه وله ابن فملك لابن ثم ملك  
المقر والاخ المقر له وارثه انما باطل لما قلناه انتهى ولا يخفى عليك في الغنة  
كما ذكره صاحب النهاية فاما ملكه **قوله** وكلما ساقه والاخ ليس بجزم **قوله**  
**قوله** فيه حيث فانه يقتضيه ان لا يكون الوصية ملاخ والاقرار له مع وجود  
الابن فليست من فان مراده فيكون وارثا عند الاقرار بالبنين وانما اذا لم يمت  
الابن تبين انه ليس بوارث نصح **قال** المص وانما في لانه بعد ان يمت  
سا والملك في المعاملات لا اختصاص لهذا الدليل بالبنين بل في جميع الاولاد  
ايضا **قوله** وانما جعل هذا التصا دقا افضل **قوله** فيه حيث **قال** المص  
وتد قال النبي صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة على ذبيحة الترميم كالشيخ

هذا هو الوجه الذي عليه  
القول في قوله لا يكون  
هذا العلق مانعا  
لان السبب مرض الموت  
ومرض الموت والمنفصل  
بالموت



**اقول** هذا الحديث لا يفي تمام الحديث ولذلك لم يصدقه باوآء التعليل  
**قوله** ثم باع شيئا من التركة **قوله** اي باع الموصي **قوله** لا يبرده على الموصي  
**قوله** يقع بعد موت الموصي **قوله** المص ولانه فرض والوصية تبرع **قوله**  
 فيه ان بعض الوصايا واجب كالوصية بالحق وان تكون فان لم يكن فاصرها لا يخفى  
**قوله** ورؤبانه صحيح في رواية الحديث انه كان علما ما الى قوله ففعله بعبارة **قوله**  
 الرق لا تاف في وفي شرح الوصية للتراث في وصية الصبي المحير وتبريره قول  
 انهما عند الاستاد اية المنصور رجمها الله انهما صحيحان كما روي ان علما  
 من غسان حضرة الوفاة وله عشر سنين فاموصى لثنت عم له وله وارث  
 فزفت القضية الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجازوه عن عثمان رضي الله عنه انه اجاز  
 وصية غلام ابن ابي بن عبد الله عشرة سنين ولان الوصية لا تنزل ملكه في احوال وفي  
 الغياب بعد الموت فتصح كسائر القربات وهذا القول قال مالك واحمد  
 والشافعي وهو الاظهر عند اكثر من ربه قال ابو حنيفة انهما باطلان كسبية  
 واعتاقه وذلك لانه عبادة له ولانها لا تصح بغيره وان كان في عبادة انتهى  
**قوله** وقوله انه اوصى لابنه ثم لم يبال لا ينافي ان يكون في ما يتعلق بجهنم  
 وصية **قوله** لو اراد ذلك لغيره الى ابن عم له **قوله** وهو في الف لغيره  
 واتبعوا البيهقي الاية **قوله** هذه الاية في اوابل سورة النساء **قوله** او  
 فيه **قوله** فيه بحث فان النساء في فيه ضعيف ولذلك اورد المص صفة  
 المتصرف **قوله** كانه يقول سلما ان بالوصية يحصل الثواب **قوله** فيه بحث  
 فان الوصية نوع مطلق وليس كالطلاق وغيره فليست **قوله** المص وكثير  
 الوصية للمحل وبالحمل اذا وضع لاف من سنة اشهر **قوله** هذا اذا لم يكن لكره  
 اتبع اوصي بجلها مقدرة فانها ح اذا ولدت لاف من سنين حتى حكم  
 بثبوت النسب كان ذلك حكما لوجوده في البطن حين الوصية اوصى بموت  
 الموصي فمن كلامه نوع قصور **قوله** واختاره صاحب النهاية **قوله** وصاحب

الكان في ايضا **قوله** فان وضع المسئلة فيما اذا وضعت لاف من سنة اشهر  
 من وقت الوصية او الموت وبذلك يعلم وجود وقت الوصية لا محالة  
**قوله** فيه بحث فانها اذا وضعت لاف من سنة اشهر من موت الموصي لا يعلم  
 وجود الحمل وقت الوصية اذا لم يكن بين الموت والوصية شهر او شهران او  
 از يد فليسا **قوله** في جواب ستسعة **قوله** في آخ باب الوصية بالحق والسكنة  
 حيث فرق المصنف بين التبرع المهدوم والولد المهدوم **قوله** ولا هو  
 داخل في الموصوع **قوله** عطف على قوله ليس بموصوع **قوله** وما لا يتا ولم اسم  
 ايجازية صحيح استثناء **قوله** الاستدلال بهذا على عدم صحة الاستثناء الظاهر  
 كما لا يخفى على من يعرف معنى الاستثناء ثم قوله صحيح استثناء به بغير مقتضى  
 الملك **قوله** لان اسم ايجازية يتا ولما **قوله** ان اراد مقصودا فليست كذلك وان  
 اراد بعبارة الحمل كذلك **قوله** او قال اوصيت لفلان الف درهم ان افرسا **قوله**  
 فيه بحث فانه صرح في كتاب الاقرار ان مال يتا ولم اللفظ مقصودا الى  
 يدخل فيه تبعا لا يصح استثناء لانه لا استثناء تعرف لفظي ولو صح الاستثناء  
 باعتبار تقرير الملك لصح في الاقرار ايضا استثناء البناء من الدار والفق  
 من اقامته والنفقة من البستان فليسا في الفرق **قوله** اعلم ان محمدا رحمه الله ذكر  
 في اجماع **قوله** يعني في اجماع الكبر **قوله** وهو رجوع في الروايات كلها **قوله**  
 على قول هؤلاء المشايخ **قوله** واذا كان الكذب ثابتا في احوال **قوله** لا يخفى  
 عليك ان الكذب غير مذكور هنا ولا هو في حكم المذكور حتى يرجع اليه الضمير  
 وايضا اذا كان المراد ذلك كان التقيد بقوله في احوال خاليا عن التا **قوله**  
 وكلاهما مصدرة على المطلوب **قوله** فيه بحث فانه اذا جعل اسم كان ضمير  
 الوصية واستدل على صدق المقدم بما ذكره كما فعله الشافعي لا يلزم له هذا  
 فان المذني هو عدم كون المجرد رجوعا لا يخفى **قوله** واجواب عن الاول ان قوله  
 اة **قوله** ويكون ان يحاب عنه ايضا بانه مبني على التبرع والتسليم **قوله** وعن

ومنه من محل المذكور في الجامع اه قال الاتفاق كذا ذكر  
 الفقه ابو الليث في كذا كذا الوصايا ثم قال الفقه  
 والصحيح ان يقال ان في المسئلة اختلاف لا روي  
 عن المعلي بن منصور انه سالت ابا يوسف



الثاني بيان الرجوع والحجود بالنظر الى الما فيه **أقول** وقد سبق منه ايضا في  
 باب الوكالة بالخصوص والقبض **باب** الوصية بثلث المال **قوله** اي  
 لا يجعل من ضرب في ماله سوا **قوله** المراد بالقبض الضرب المصطلح بين ايجاب  
 وتفضيله في شرح الوفاة لصدر شريعة **قوله** وصورة الزايم المرسله اليه  
**أقول** يعني غير المتقدمة بانها ثلث او نصفه او نحو ذلك في صدر شريعة **قوله**  
 صورة نقص برد على المسائل المجمع عليها **قوله** اي على دللها **قوله** ولم يجوز النقصان  
 من السدس **قوله** اي هنا لفظ الكافي في **قوله** وقوله لا يزداد عليه آه **قوله** فيه ما  
 فان الظاهر ان الزيادة على السدس اذا نقص احصا السهام عن  
 السدس لا مطلقا فيكون ما في الكتاب رواية اجماع الصغرى **قوله** وقد  
 قال في الكتاب ولا يزداد عليه **قوله** فيه بحث اذ ليس المراد في الزيادة  
 مطلقا بل على تقدير كون احصا السهام ناقصا من السدس فيصاح ذلك فيلما  
 ما في الكتاب نعم يرد عليه ان العمل بالزيادة يوجب اعطى السدس اذا كان  
 احصا السهام اكثر واعطى ذلك اقل مع ان فيه العمل بالمشقة فجعل ما ذكر  
 في الرواية المبسوط او كما لا يخفى **قوله** وايضا قوله ما ذكرناه آه **قوله** لم لا  
 يجوز ان يكون معنى الكلام ان السهام يذكر ويراد به السدس ويذكر ويراد  
 به سهم من سهام الورثة فيعطى السدس نقيضه باخر ابن مسعود فليكن **قوله**  
 واربي ان المراد بقوله ما ذكرناه هو **قوله** كيف يراد ما ذكرناه واخر ابن  
 مسعود يدل على نفي السدس فلا يستقيم التفرع في قوله فيعطى واربي  
 ان ذلك ليس اشارة الى رواية المبسوط ولا الى رواية اجماع الصغرى  
 يعطى السدس **قوله** بل ذلك رواية المبسوط على ما نقله الكافي وعلى رواية اجماع  
 الصغرى يعطى له الربع **قوله** وما على رواية الاصل فتخرج اجماع **قوله** فيه نظر  
 بل على رواية اجماع فتخرجها **قوله** لانه كل واحد منهما اي من المال  
 والباقي **قوله** ويجوز ان يكون المعنى كل فرد من نوعي الزايم والغنم بل

في قوله كيف يراد ما ذكرناه  
 في قوله كيف يراد ما ذكرناه

هذا المعنى المسموع بتوي ما توي آه قال العلامة الاتعالي وجوه قول زفران  
 الموصي لما مات بقي المال مشترك بين الورثة والموصي له والمال المشترك  
 اذا ملك بعضهم ملك على الشركة وما بقي بقي على الشركة فذلك ثلثهما الثلث  
 ملك ملك انما لنا والذي بقي بقي انما لنا ويقول زفرنا قد وهو القياس انتهى  
 وفيه فوائد لا تحصى **قوله** وظهر من هذا **قوله** **قوله** قوله قوله نا على ظهر **قوله**  
 فان الباقي نصف الثلث لوجود المزاوجة عنهما **قوله** قد سبق ان الوصية  
 تملك بالقول الا في مائة فتذكر فانه ينفك **قوله** حال الملك **قوله** يعني  
 حال موت الموصي **قوله** قال الفقيه ابو الليث رحمه الله **قوله** في كتاب نكت  
 الوصايا **قوله** والوصية لامة بنحو غير رقبته باطله **قوله** وفيه بحث لانه  
 بطلان الوصية لامة بنحو غير رقبته انما هو لانه ليست من اهل ملك  
 ماسوي رقبته ولانه يكون وصية للوارث وليس احد يترك العبدان بقوله  
 في ام الولد اما الاول في ملك الموصي له ملك الوصية بالقبول وهي حرة اهل  
 لان ملكه واما الثانية فلانه لا ينتقل الى الورثة حتى يلزم الوصية فليكن  
**قوله** فان قيل الوصية بثلث المال لعبد جائزة ولم يبق بعد مائة وفي  
 الكافي المتفرقات عن كتاب الوصايا ولو وصي بثلث ماله لعبد عتق  
 بعد مائة عند ابي حنيفة لانه من جملة مال الميت فملك ثلث نفسه كما ملك  
 ثلث سائر ماله ومن ملك نصف عتق وسعي في ثلثي قيمة للوارث وملك  
 ثلث سائر ماله لانه كما كتب عتقه والوصية لامة صحيحة وعندنا  
 يعق كلفه ويبداه بالعتق من الثلث فان فضل شيء دفع اليه وهي مرفوعة  
 بخبره الا عتق انتهى وفي المحيط واذا وصي لعبد بنحو من رقبته بفتح ولو  
 وصي له بنحو من ماله لا يفتح لان العبد من اهل ان يملك رقبته وليس من اهل  
 ان يملك ماسوي رقبته ولان الوصية لعبد بمال وصية لورثة لان الملك في  
 العبد والموصي به يعق لوارثه والوصية لوارثه باطله فاما الوصية بالرقبة



وصية له لاوارثه لان الوصية بالترتبة اعناق ولو اوصى بثلث ماله ورتبة اقل  
من ثلثه تحقق لانه اوصى له بثلث رتبة من مال الميت والوصية للعبد بثلث  
وساقي ثلث باقية المال لانه حر وان كان الثلث اقل عتق بقدر الثلث وثلث  
ما سواه رتبة من المال لانه حر عندهما وبمنزلة اكتاب عندا في خيفة والوصية  
للحر والكتاب جازية وان كان ثلث ما بقي من المال مثل ثلثي التسعة تباها  
وان كان اكثر اخذ الفضل منهم وان كان اقل اعطى منهم الفضل انما كلامه **قوله** فبا عبا  
شبهه الوصية لا يصدق في الزيادة **قوله** فيه بحث فانه لا يؤخذ بقوله في هذه  
الصوره لان الثلث ولا اقل منه بل يؤخذ بقول الورثة واصحاب الوصايا  
فانما **قال** المص ولانه لو نقص الا جني شيئا **قوله** ينبغي ان يتاقل انه يمكن  
جعلهم دليلا على حصة التذليل **قوله** المص حتى يبطل الكل فلا يكون مفيدا  
**قوله** لانه لو صح في نصيب الاجنبي فما اخذنا من الوارث نصفه منه لانه اخذ نصف  
دين مشترك في زعمه فبطل ذلك النصف وبصر للورثة فيرجع للوارث  
ثانيا عليه بنصف ما بقي في يده لانه لم يلم لم ما اخذنا ولا استحق بهذا الى ان بقي  
في يده فليس فلا يكون مفيدا في حق الا جني فافهم ان هذا التقدير لا يكلم كلام  
المص ثم لا يزال بعض فبطل ذلك لانه لو كان الامر سهل **قال** المص لانه انما ان  
يكون وسطا او رد يا ولا حق له منها **قوله** ويحتمل ان يكون اجيدا هو اجيدا لاصلي  
**قوله** فاذا كان حقه يتعلق اخ **قوله** مثلا يتعلق بالجد حال كون المالك اجد  
ولا يتعلق به حال كونه وسطا وحال كونه اردا ومن الرد في وقت عليه تعلقه  
الرد في **قال** المص وعندهما يتقسم على احدى عشر سهما لانه الموصي لم يضرب  
بالعشرة وهم خمسة واربعين فيصير لسهام احدى عشر **قوله** قال الاتقياني  
ونافيه نظر لانه على هذا التقدير كان ينبغي ان يكون نصيب شريك الموصي  
واربعين ذراعا فينقص منه اذن منه خمسة اذرع لانه نصيبه من جميع الار  
خسون ذراعا كما لو قد نقص خمسة فلا يجوز لانه حق ملك الموصي ملك

شريك

شريكه وليس له ذلك وايضا اذا كان الموصي له سهران من احدى عشر نقص  
لا محالة لان سهران من احدى عشر اقل من خمسة ايضا من احدى عشر الورثة ايضا  
سهم لانه لا هم ما ورثه قدر البقيت من نصيب الوصفي ونصيبه خسون ذراعا  
وربع للموصي له عشرة من نصيبه بقي اربعون ذراعا واخذ خمسة اذرع وقال  
بعض الشايع رحيم انه يتقسم نصيب الموصي بين الموصي له والورثة على  
خمس اسهم عندهما فالعشرة اذرع للموصي له والاربعون ذراعا للورثة  
فيجعل كل عشرة سهما وهذه القسمة صح عندنا في هذا النظر بدعي على  
الكاذب وردوا ظاهرا **قوله** وحق الموصي له في خمسة تسكا بمذهب محمد وزعم  
الموصي له ان حقه في عشرة **قوله** فيه بحث فلم لم يعتبر زعمه تسكا بمذهب  
محمد اذا وقع البقيت في نصيبه **قال** المص والاشاع لم يورثه اخ **قوله**  
ورد متر في اويل كتاب الوصايا ان كل ما جاز باجازه الورثة بملكه المجاز له  
من قبل الموصي عندنا خلافا للشافعي رحمه الله **قال** المص اما الموصي له بثلث  
شريك الوارث **قوله** وكذا الا في الذي اقراهما بالابن باخوته واكثر لا في  
شريك للوارث مع انه يعطى له نصف ما في يد المقتل كما سبق في آخر كتاب الوار  
خلافا من الفرق **قال** المص وان لم يخرج جاز من الثلث ضرب من الثلث واخذ ما  
يخصه منها جميعا **قوله** الظاهر انه باجاء المصلحة اي ما يصير حصته منها يقال حصته  
منه كذا اي صار حصتي منه **نصفه** في اعتبار حاله الوصية **قوله**  
اما اذا اقول له بدعي ثم اعنى قبل الموت لم يذكرهما **قوله** فيه بحث فان  
لفظ اجماع الصغير هنا هكذا على ما نقله الاتقان وقال في المهرض اقر لانه  
وهو نضر في بدعي او وهب له مائة فيقبضها او اوصى له وصية ثم اسلم  
الا بن ثم مات الرجل قال كذا ككلمة باطل وكذلك ان كان الابن عبدا  
ما عتق في هذا انتهى **باب** العتق في المرض **قال** المص يضرب  
مع اصحاب الوصايا **قوله** الا ظهران يقال يضرب كل من هذا لا يحكم كل



قول وقوله لا يثبت في ضمن المعاوضة يعني وبالمرض لا يلحقه الجرح عنها قال الله في ذكر شمس اللثة التي في شرح الف في حياة النجاة  
فان البيع بالمحياة عقد تجارة حتى يجب الشفع الشفعة في الكل والشفعة مستحق في المعاوضات ودون التبرعات هذا قلنا ان البيع بالمحياة  
يصح من العبد المأذون والصبي المأذون وبالمرض لا يلحقه الجرح عن التجارة واما العتق فغير محض بالمرض يصير محجورا عن التبرعات فمن هذا  
الوجه كان المحياة اقوى من

من العتق والمحياة والاهبة مع اصحاب الوصايا اي في الثالث قال المص  
لانها ايجاب بعد الموت **قوله** قياس من الشكل الثاني **قوله** وغيره لم يجمع  
**قوله** اي غير العتق الموقوف فيه ان ظاهره ان يقول اي غير ما ذكرنا من العتق  
الموقوف والعتق المعلق وتعيم الموقوف بها خلاف الظاهر **قوله** يستوي فيه من  
سداها اي سوي لعتق والمحياة **قوله** فيه شيء فان لم يرد من ياتي بهذا التفسير  
**قوله** وهي التي قدم آه **قوله** فيه شيء فان الظاهر التعميم لمسلمين **قوله** وقوله  
لانها تثبت في ضمن المعاوضة يعني بالمرض لا يلحقه الجرح عنها **قوله** ضميرها راجع  
الي المعاوضة **قوله** فكان تبرعا بعينه **قوله** نذكر الضمير لراجع الي المحياة اما  
باعتبار الجبر او لكونه بمنع ان مع الفعل او على تأويل ما ذكره **قوله** المص وهو لا  
يحتل الدفع **قوله** لكون المحياة اقوى منه **قوله** وهو ما تضمنه الدليل المذكور  
اي ثبتت نفقضا ما اثبتته **قوله** المص ثم اصحاب المحياة الا ضربة قسم منها وبان  
العتق **قوله** قال في الكافي فان قيل ينبغي ان يكون تمام ثلث المحياة الا ولعند  
لان المحياة الثانية مساوية للعتق والمحياة الاولى مرجحة على العتق والمساوية  
للمرجوح مرجوح وكونه المسئلة التي قبلها ينبغي ان لا يشترك العتق الثاني  
الاول عند لالة العتق بساوي المحياة والمحياة راجحة على العتق الثاني في المساوية  
لما راجح فلما لا يترجح العتق والمحياة على المحياة بالاجماع اذا لم يكن غير  
متحكما فكذا اذا تعلق الغير انتهى وذكرنا المسلمين فيه على عكس ترتيب الحديث  
**قوله** وما ذكرتم من ان التقديم يقتضيه الترتيب **قوله** لم يذكر ذلك صريحا نعم لو كان  
ان منهم من قوله والعتق متقدم عليه فيستدل بان فان التقديم اذا كان سببا لسا  
المرجوح للمرجح يكون سببا ايضا للمرجحان المساوي واجواب ان سببية التقديم  
مساوية للمرجوح من حيث انه لا يحتمل دفع المتأخر فتثبت المراجعة وتعل  
هذا الجواب اولي فيما ذكر في المشرع **قوله** واجواب عن الاول ان شرط  
الان يجمع ان يكون النتيجة انما هي لانه وقيل من مساواة ليس كذلك عرف

في موضع **قوله** فيه تأويل فانهم صرحوا بان من صدقت المقدمة الاصلية التي  
نسبها ينتج قياس مساواة لقيمة النتيجة وهي قلنا مساوي المساوي مساو  
وهم صرحوا بصحتها ويؤكد ان يقول ذلك في المساواة احتمية فليست على **قوله**  
اجيب بان لو استرد ذلك منه **قوله** يعني نصف ما اخذه **قوله** فيؤدي الى الدلالة  
**قوله** لانه يسترد منه ايضا صاحب العتق الثاني للتي انش **قوله** وقوله وهذا شبه  
يعني الي الصواب **قوله** الظاهر تبدل الي بالكتابة قوله لانه ثبت بالدليل انه  
اعتق العبد فيه كثبت **قوله** المص ومن اوجه عتق عبد ثم مات فحق العبد حياته  
ودفع بها بطلت الوصية لان الدفع لا يصح لان حق ولي اجمالية متقدم على  
حق الموصي **قوله** قال في الكافي والاصل ان الاصل ان لا يعاقب بالابطال ملك  
الورثة فان شأوا دفعوه وان شأوا اخذوه فان دفعوه صح الدفع لان حق  
اولياء اجمالية متقدم على حق المالك فكذا يستقدم على من يملك المالك من المالك  
وهو الموصي له وبطلت الوصية لان الدفع يبطل حق المالك لو كان حيا  
فكذا يبطل حق من يملك المالك من جهة الا يري ان الموصي لو باعه او بيع بعد  
موته سبب الذي يبطل الوصية فكذا هذا وان اخذوا الفداء فعليه ان يدفع  
لاستزاهم وجازت الوصية انتهى ولا يخفى عليك المحالفة بينه وبين ما في الامامية  
والنوفيق ان العبد وجب عاقبه بالوصية فغيا يتعلق بالتفريق بين الوصية على  
ملك الميت وفيما وراء ذلك عليهم نص عليه الامام المعتبر في رتبة الله تعالى  
**قوله** المص وعليه هذا الخلاف اذا مات الرجل وترك الف درهم **قوله** قال  
في المخطوطة في كتاب الاقوال في باب الجنيحة خلافا لاصحابه رجمها الله تعالى  
لو تركت الف وتهيأت في الدنيا وذلك قال هذا مودعي والابن قد صدق  
هذين معا استويا واعطيا من اودعا **قوله** ومن اوصي بوصية  
**قوله** والصدقة على الفقراء **قوله** فانها يقع في كف الرحمن فهي حق الله تعالى  
**قوله** وان لم يحضرها فان كان كلها لله تعالى **قوله** الكلام يحتاج الى توجيه



لا يخفى **قوله** لان العرضية اهم من الثابتة **اول** لعله اراد بالعرضية هنا ما  
 الواجب فلما خالف جعل الكفارات من الزايف لا اسلفه انما من عدها  
 من الواجبات والقرينة لتلك الارادة مقابلتها بالثابتة **قوله** فان قيل ان  
 ذهب آه **اول** يعني في الفصل السابق **قوله** ففي هذه المسئلة حجة لا يفي  
 عليها **اول** ابو حنيفة لم يعتبر التقديم في الذكر او لا فلو اوصى بثلاثة لسان  
 ثم لا يؤخر ان يقدم المتقدم وجوابه اعتبار عدم الحجاب عنه فيه صرح  
 به اجماع زني فاجعه **قوله** احب بان هذا يخص بحقوق الله تعالى **اول** فيه  
 بحث **قوله** وروي الحسن رحمه الله عن اصحابه انه سئل بالفضل قال  
 يبدأ بالصدقة **اول** قال السر في محبة الله لانه الصدقة افضل الطاعات  
 واجود اخيرات قال صلى الله عليه وسلم تباهت العبادات عند الله  
 فقلت الصدقة انا افضلها ولان نفعا عابدا في غيره ونفع غيرهما مقصود عليه  
 وقال صلى الله عليه وسلم خير الناس من نفع الناس واكثرهم من العلق لا  
 من الاركان الخمسة والبدلية بالفضل او لانه اجزأ ثوابا واعظم اجرا انتهى  
 خير بان قوله ونفع غيرهما مقصود بالعلق **قال** المصنف لانه ان السفر  
 نية الحج وقع قربة آه **اول** وقدر العلامة النسفي في الكافي دليل الظرفي يمكن  
 ان السفر نية الحج وقع قربة وقد وقع اجرة على الله لقوله تعالى ومن خير  
 من بيته مهاجرا اليه ولم ينقطع غيوبة بل يكتسب له حج مبرور فيبدل من  
 ذلك المكان كانه من اهل ذلك المكان بخلاف ما اذا خرج بنية التجارة لانه لم  
 يقع قربة فتخرج عنه من بلد له ان قلنا انقطع بموته لقوله صلى الله عليه وسلم  
 كل عمل ابن آدم ينقطع بموته الا ثلثة والحج ورجل يبيع من اثلثته ولا  
 بناء على انقطع وظهر بموته ان سفره كان سفر الموت لا سفر الحج فكان  
 هذا في المعنى وجوبه للتجارة سواء ونحو حج عنه من بلد فهنا كذلك **قوله**  
 يعني ان المأثور به بالا طعام **اول** يعني في كفارة الظهار **باب**

الوصية لا تقرب وغيرهم **قوله** كان حق الكلام ان يقدم وصية الاقارب  
 نظرا الى ترجية الباب **اول** فانه نص على خصوص الاقارب وتقدم عليه  
 غيرهم المذكور مجمل وكل ذلك يدل على اهمية وما ذكره بقوله  
 ويجوز لا يدفعه وكذا قوله وان يقال ان نعم يمكن ان يقال لكل من الاقارب  
 واجبر ان خصوصية يستدعي الاهتمام فيه على اهمية كل منهما من وجه بطريق  
 حيث تقدم الاقارب في الاعمال واجبر ان في التفصيل **قوله** اشار الى كون  
 الاربعة **اول** وفي بعض الشروح اشار الى اجواب اثلثة يمين  
 وسبأ وخلف **قوله** وقال ابن قدامة **اول** من اثنائه **اول** وليس كذلك  
**اول** من كلام ابن بكير بن شهاب **قوله** وافول ينبغي على قول محمد ان  
 لا يدخل الذي **اول** لا ادري ما وجه تخصيصه عند المذكور **قوله** لان الصهر  
 في اللغة بمن معناه احتل ايضا **اول** بدل قوله **بيت** كلاما بنيت اذا ما  
 ترعت • ثلثة اصهارا واعدوا الصهر فاولهم حدر وثانيهم امرو وثالثهم  
 الصهر وضميرهم الصهر من شرح الزايدة للعلاء **قوله** فصا عدا الاقرب  
 فالاقرب **اول** يعني يقدم الاقرب فالاقرب واجلة فيه شرط الاول ان  
 يكون اثنان فصا عدا وانما يكون قريبا وانما لا يكون من ذري رحم محرم والى  
 كونه من جهة الاباء والام والخالس كونه غير الوالد والى كونه من جهة الام  
 وارثا **قال** المصنف وقال صا جاء الوصية لكل من ينسب اليه اقصا اب له في  
 الاسلام **اول** قال في الكافي يستوفي فيه الاقرب فالاقرب والابعد والواحد  
 والحج والكافر والمسلم انتهى وهذا الكلام لمحمد رحمه الله مخالف لما قاله اذا  
 اوصى رجل لانهما اولاده الثلث والفقراء والمساكين حيث فيه مع جمعة  
 ولم يعتبر بها **قوله** قيل في الاستدلال **اول** القائل هو لا تفرق **قوله** على ان  
 احب ان لا يستدل عليها **اول** ان اراد انه لا يستدل عليها بالقياس فلم يكن  
 ليس الاستدلال بالآية الكريمة كذلك بل هو من قبيل السماع وان مطلقا



فغير مسلم **قوله** كالايات التي استدل بها **قوله** منها ما ذكره في الكتاب ومنها نفيها  
 واهله الا امرته وورثتها له اهله وبناته منهم كذا قال الاتفاقية وقال ولم يرد  
 في هذه المواضع الزوجة خاصة فيجعل على الحق الا ان المال كيك لا يدخلون انهم  
 خدم الاله ليس لهم **قوله** التيمم اسم لمن مات ابوه قبل ان يحكم **قوله** قوله قبل ان يحكم  
 لاسم والظاهر انه من باب التنازع قال الكاكي التيمم صغير الاب له وفي  
 اجماع الكلبير شمس الامية فان قيل ليس ان الكلبير يستون رسول الله  
 يتيم ابي طالب فلما هذا لطف من الله تعالى له صلى الله عليه وسلم  
 فانهم كانوا يتيمون التيمم وهو ليس بتيمم فلا يتيم له منهم كما يستون  
 مذموم وهو ليس كذلك بل كان محمدا صلى الله عليه وسلم **قوله** والارمل  
 هو الذي لا يترك عليه نبي رجلا كان او امرأة **قوله** في المحيط الارمل كل  
 امرأة فقيرة بلغت فارها زوجها او مات عنها دخل بها او لم يدخل وقول  
 محمد حجة وهكذا قال صاحب الزاهر ان الارملة التي لا تدفع لها ما فاق  
 من قوتهم اربل القوم اذا فني زادهم وانما كرسيتي اربلا مجازا اخذنا  
 وابن تيمية قال صاحب الزاهر لا يقال رجل اربل انما في الشدة وذو مطلق  
 الكلام كعمل على انما يصح المستفيض بين الناس لا على الشاذ انما درنا  
**قوله** وانما رعاها من هو لا وله حيث قال ذكورهم وانما منهم **قوله** في دولة  
 ذلك على ما ذكره حيث فان الظاهر ان كلامه على التوزيع بناء على عدم  
 الالتباس وانظر الى الكافي **قوله** وقال بعضهم هو متفق على رأي القاضي  
**قوله** وعليه الفتوى **قوله** دخل في الوصية فقروا بهم **قوله** هذا جواب ان كان  
 الاول **قوله** قال المصنف وفي الوصية للفقر والمساكين يجب لقرن الى اثنين  
**قوله** مخالف لما سبق في باب الوصية بثلاث اموال فيما اذا وصى لانهما  
 اولاد والفقر والمساكين انما يكون هذا قول محمد ثم رأت في غاية  
 البيان ان المتباعدة مختلف فيها وان هذا قول محمد واحمد **قوله** المصنف ولو

قوله وهو الاحصاء عند ابي يوسف قال الاتفاقية قال  
 الفقهاء ابو الليث سمرقندي في كتاب نكت الوصايا  
 اختلفوا في مقدار الاحصاء وروي عن ابي يوسف  
 انه قال اذا زادوا على المائة فانهم لا يحصون وان  
 كانوا مائة او اقل فانهم يحصون وقال بعضهم  
 اذا كانوا ايمان لا يكل ان بعدوا الا ان يموت فيهم  
 ميت او يولد فيهم مولود فم قوم لا يحصون وقال  
 بعضهم اذا كانوا ايمان لا يكل انما نظر انهم لا يعرف  
 عددهم ويحتاج الى التكلف في حسابهم وقال  
 بعضهم لا يوقف في ذلك دفعا والامر بأكمل  
 الى هذا والىكم وقال ابن في الاحصاء فهو حق  
 ورايت هذا في قوله الى انما لفظ الفقهاء في كتابه

اربع

او وصي لبي فلان يدخل فيه الا ان في قول ابي حنيفة اول قوله وهو قولهما في **قوله**  
 وفي الكافي ما يخالف في الكتاب فغيبه ولو اوصى لبي فلان فهو المذكور لا غير ذلك  
 وهو قول ابي حنيفة اخرا اعتبر المحقق وقال محمد بن علي الا ان وهو قول ابي حنيفة  
 او لا نهى فلكل فيه روايتين **قوله** فم ذلك من قوله تعالى يوحيكم الله في اولادكم **قوله**  
 اي يورثكم فانه ولد الابن يدخل في الميراث مع البنات الصلبة والموالاة وعلى  
 في الميراث مع البنات بدل ليل آخر كذا في معراج الذرية وعندنا ان الغنم بطريق  
 آخر فانه اذا لم يكن للميت صلبى وان كان له ابن ابن وبنت ابن مثلا يكون  
 المال بينهما كذا في مثل حفظ الانبياء بهذه الآية فعلم ان الاولاد يتناول اولاد  
 الاولاد **قوله** لان فلانا اذا كان في ذمة ابنه لا يخلو عن الاولاد عارة **قوله** فيه  
 بحث فان اخلو وعدم اخلو لا يدخل في كون الاولاد والاولاد من ذمة اذا كانت  
 مع مجاز فاما اولادنا اذا كانت قريبة على اربابها ايضا والظاهر ان يقال  
 اذا كان فلان في ذمة ابيك الميراث لا يتساب فيه دخل الكل بخلاف ما اذا كان  
 ابا خا خا فليكن **قوله** فيصير بذلك المصنف كالشيخ وقد قدرناه في التفسير **قوله**  
 قال في التفسير نينا والوجودات المختلفة باعتبار معنى واحد انتهى ثم قال كذا في  
 اصول شمس الامية وفيه نظر لانه الى جواز اربابها فيما يصح اجمع بينهما وسنا  
 فنقول به الا اذا جعل معنى كلامه ان الكلام من ترك بدلالة اليمين الى مجاز بينهما  
 وهو ان يكون الموالي من تلقا به عتق وهذا المصنف يوجب تناول الاله والاعلى والاعلى  
 انتهى ما في التفسير **قوله** وهو ان ولاته الاعا في بمنزلة المنصب لا يحل الفسخ بعد  
 ثبوته وولاه المولاة **قوله** فيه بحث **قوله** لانه الحقيقة اذا لم يمكن وجب العمل  
 بالمجاز **قوله** مخالف لما ذكرنا من القول بالاشتراك ان ان يبين على التام فانه  
**قوله** المصنف ولو كان له معتق واحد وموالي الموالي وانصف لمعتق وابا في  
 للوزنة لمعتق اجمع باي الحقيقة والمجاز **قوله** لم لا يجوز ان يرد المصنف العالم بكلامها  
 بقرينة صفة اجمع واعضار المعتق في الواحد وجمعه جوابه ان الاختصار وقت

قوله والاولاد كالنساء لا يورث الا قوله هو مقتضى  
 في عدم الانتقال الى فان الكاكي الا ان الرجل قد  
 يكون من قبل اخرى بان الرجل وابنه عبد من فاشترى  
 الاب رجل تيمم والابن رجل اسدى فاعقق الاسدى  
 الابن والتميم **قوله** انما الابن اشترى عبد فاعققه  
 ثم مات الابن ثم مات معقق الابن ولم يترك عصبته  
 فان ميراثه يكون للاب بكماله فانه قائم مقام ابنه في  
 التعصيب لالان الولاء لا يتقل بموت الابن لانه  
 لو انتقل ولأوه **قوله** بعد موت الابن كان  
 ولأوه بنتي ثم لان ولأوه الاب بنتي ثم بالاتفاق  
 وليس كذلك حتى ان مولد الاب لو جنى لا يكون عتقه  
 على بنتي ثم على بنتي اسد فعلم ان الولاء لا ينتقل  
 كذا في الجامع الصغير لصد السبعة



ران في الوصية باعادة ارضه باطريقه قال المالك لو اوصى باعادة ارضه  
 كان الاصل باطلا وذكرنا في حقه  
 في الرواية محفوظة انه اذا اوصى باعادة ارضه ولم يخرج من الثلث فالحكم به  
 ان كان في حقه ثلثا من ارضه فالحكم به في الثلث والورثة في الثلثين مسكاه

الوصية لا يمنع صيغة اجمع في معناه بناء على قوله ان يوجه له من ارضه  
**قوله** لانه ثبت بهذا الفرق **قوله** الفرق فاعلى ثبت **قوله** وذكر بعض  
 الشارحين **قوله** اراد الا في **قوله** لانه معق البعوض كما كان كتاب **قوله**  
 الظاهر ان يقال لانه معق البعوض عندا في حقيقته كما كان كتاب **باب**  
 الوصية بالثمن والخذ من الثمرة **قوله** المص وهو الظاهر ان حق الموصي له  
 ثابت في سكني جميع الارض بان ظهر للثمن مال آخر قال الكاكي ومعتبر هذا  
 الاحتمال لانه نشأ من دليل هو ابقاء الثمن بكل مانع الارض مع علمه ان  
 الا بقاءه بالتزايده على الثلث حرام شرعا فلو لم يكن له مال سوى هذه الارض  
 لم يوص بجميع ماله فيها احتراز عن التحريم شرعا انتهى وفيه ما لم يقله واستدل  
 العبد الموصي بقلية الموصي **قوله** الموصي لم يعل على استخدام **قوله** المص  
 يجوز ذلك لانه قيمة المانع كقيمة ما كنه فكل ثبتها على قوة العاين وجوز  
 بطريق الاول بقلية **قوله** وتذكر كبر الضمير انا بنا وبك المال او نظرا الى كثر  
**قوله** بعض من اجترأ قوله بدل المنفعة **قوله** المص لانه اوجب لكل واحد  
 شيئا معلوما عطا منه **قوله** اي من محذوا الموصي فانه عطف قوله ولا فر  
 برفقته بالواو على قوله او صلي لم يجز منه عند كذا في شرح الكاكي والارباب  
 عندي هو ان في **قوله** ومعنى ذلك انه عطف آه **قوله** يعني ان محذوف  
 آه **قوله** المص وكذلك في افواتها **قوله** والقضاب في ارضها وهو انهم مع الفضل  
 والقصوره مع المنكر كذا في شرح الكاكي قال الاتفا في اراد بافواتها مسئلة انما  
 مع الفضل وسلكه القصوره مع المنكر وسلكه الشاة مع الضوف ومسلكه  
 الارض مع البناء ومسلكه السنف والحليلة والبستان والسمتر موجود مثل ذلك  
 والارض والتمل مثل ذلك وكل شيء يشبه هذه اما بكوة الاسم في الوصية  
 بما هو الوصية انما نية بمنزلة الاستثناء كذا قال الكاكي في محضرة اليها كذا  
 الاتفا في **قوله** المص وكذا اسم الجار تبتيا وكذا وما في بطنها **قوله** هانوع في

قوله هذا الا خلاف اذا اوصى ببناء ببيعة او كسبه  
 في القرى ابو في الكفاية قلت الظاهر ان اراد ببناء  
 بالقرى ما ليس فيه من شعائر الاسلام اما اذا كانت  
 قرية فيها شئ من الشعائر فهي كالحضر وهذا لا يكون  
 من الخمر والخنزير فيها

كما سلف في الوصية بجارية الا حياها فواجبه من اهلها **قوله** المص واسم القصوره  
**قوله** فكان في منها كلعام الذي آه ولا ينبغي ان يظن ملك الاسماء عومات فانه  
 ليس كذلك كما لا يخفى **قوله** ذكر الابداء ولم يذكر **قوله** يعني اطلق ولم يذكر  
**باب** وصية الذي **قوله** اذا صنع يهودي بيعته او يضربني  
 كنية **قوله** فيه نوع في اللغة كما اسلفه في كتاب السير والاول ان يجعل من  
 قبيل اللق والنشر الغير كرتب **قوله** واما عندنا فكان هذه الوصية معصية  
 على الصريح **قوله** فيه بحث اذ لا وصية بها والظاهر ان عبارة الوصية من الموصي  
 ولا اصل ان هذه الصيغة نعم لو قال لاني الوصية بالمعصية لا تصح فهذا الوجه  
 كان صحيحا **قوله** بعض الاستحلاف والتعليك فعملنا من الثلث نظرا الى استحسان  
**قوله** فيه ما لم قال فان الاعتبار من الثلث انما هو لتعلق حق الورثة بما زاد عليه مما  
 واخذ المولى في حيوته حال كونه يوصي من الثلث ايضا ولا طرأ في النظر الى  
 المعنيين في التجوز والتفويض كما يدل عليه عبارة المص والاعتبار من الثلث  
 يعلم مما اسلفه **قوله** والضمير في قوله لانه وضع في قوله ثبوت مقتضاه وفوقه  
 يفتق على مقتضاه كلها راجع الى الوصية **قوله** المناسب ككلمة كلها ان يقول  
 والضمير بصيغة اجمع وان يقول راجعه **قوله** والظاهر انه لا منافاة بين كلاميه  
 لانه قال هناك الصحيح وانهما الاصح وبها يصح **قوله** فيه بحث فانهم اذا  
 قالوا هذا الصحيح فهو في مقابلة اخطاء بخلاف الصحة الممنونة من الحكم بان صحته  
 بالالتزام **قوله** المص وذلك من حق المتضمن ايضا **قوله** لان حق ورثته بناء  
 ما قلنا انما **قوله** المص واذا يصح عقود التملكيات منه في حال حيوة **قوله**  
 فيه شيء فان هذا الكلام انما ياسب لانبات جواز وصية المتضمن للمسلم  
 او الذمي ويمكن التوجه كما اشير اليه فليسا **قوله** ولانه الذي اذا وصي  
**قوله** في صحة هذا العطف تأمل **باب** الوصية وما يملكه **قوله** وما  
 هذا قال بعض الشارحين **قوله** يعني الاتفا في **قوله** وقوله لاني الاتفا في اذا



في ان الرصة باعارة ارضه باطلا في لو اوصى باعارة ارضه في فلان كان باطلا  
 في ان الرصة باعارة ارضه باطلا في لو اوصى باعارة ارضه في فلان كان باطلا  
 في ان الرصة باعارة ارضه باطلا في لو اوصى باعارة ارضه في فلان كان باطلا

الوصية لا يمنع صيغة اجمع في معناه بناء على قوله ان لا يوجبه من آخره  
 قوله لانه ثبت بهذا الفرق **اول** قوله الفرق فاعلى يثبت **قوله** وذكر بعض  
 الشارحين **اول** اراد الاتفا في **قوله** لانه معق البعوض كما كان كتاب **اول**  
 الظاهر ان يقال لانه معق البعوض عند حقيقته كالكتاب **باب**  
 الوصية بالتسكني واخذت من الثمرة **قال** المص وهو الظاهر ان حق الموصي له  
 ثابت في تسكني جميع الاربار بان ظهر له ملك مال آخر قال الكاكي ويعتبر هذا  
 الاحتمال لانه نشأ من دليل هو ابقاء اتميت بكل مانع الاربار مع علمه ان  
 الا بقاء بالتزايده على الثلث حرام شرعا فلو لم يكن له مال سوى هذه الار  
 لم يوص بجميع ماله فيها احتراز عن الحريم شرعا انتهى وفيه ما قل **قوله** وكتب  
 العبد الموصي بثلثة الموصي له **اول** قوله الموصي له قال على استخدام **قال** المص  
 يجوز ذلك لانه قيمة المانحة كقيمة ما يملكه فكل يثبتها على قوة العيان وجواز  
 بطريق الاولي بثلثة **قوله** وتذكر كبر الضمير بانما يملك مال او نظرا الى آخر  
**اول** بعض من اجبر قوله بدل المكسفة **قال** المص لانه اوجب لكل واحد منها  
 شيئا معلوما عطا منه **اول** اي من محذوا الموصي فانه عطف قوله ولا اخر  
 برتبة بالواو على قوله اوصي له بخدمة عبده كذا في شرح الكاكي والاقرب  
 عندي هو الثاني في **قوله** ومعنى ذلك انه عطف آه **اول** يعني انه محذوف  
 آه **قال** المص وكذلك في احوالها **اول** والقضوب في اضميها وهو انما منع النقص  
 والقصور مع التمسك في شرح الكاكي قال الاتفا في اراد باحوالها مسئلة انما  
 مع النقص ومسئلة القصور مع التمسك ومسئلة الشاة مع النقص ومسئلة  
 الاراد مع التمسك ومسئلة النصف والكليلة والبستان والتمسك موجود من ذلك  
 والارض والنخل مثل ذلك وكل شيء يشبه هذا مما يكون الاسم في الوصية  
 حائما فالوصية انما تميز بالاستثناء كذا مال الكوفي في مختصره الى هنا كلام  
 الاتفا في **قال** المص وكذا اسم ايجار يترتبها **اول** وما في لفظها **اول** بها نوع في

قوله هذا الا خلافا اذا اوصى ببناء بيعة او كسبة  
 في القرى الى وفي الكفاية قلت الظاهر ان اراد بيتا  
 بالقرى ما ليس فيه من شعائر الاسلام اما اذا كانت  
 قرية فيها شيء من الشعائر فهي كالحضر ولهذا لا يكونوا  
 من الخمر والخنزير فيها

كما سلف في الوصية بجارية الاجلها فواجبه من تمام **قال** المص واسم القوصية كذا  
**اول** فكان كل منها كالعام الذي آه ولا ينبغي ان يظن ملك الاسماء عومات فانه  
 ليس كذلك كما لا يخفى **قوله** ذكر لا بداء ولم يذكر **اول** يعني اطلق ولم يذكر قبل  
**باب** وصية الذي **قوله** اذا صنع يهودي بيعته او ضرابته  
 كنية **اول** فيه نوع في اللغة كما اسلفه في كتاب السير والاول ان يجعل من  
 قبيل اللف والنشر الغير مرتب **قوله** واما عندنا فلان هذه الوصية معصية  
 فلا يصح **اول** فيه بحث اذ لا وصية بها والظاهر ان عبارة الوصية هي من النسخ  
 ولا اصل ان هذه الصيغة نعم لو قال لاني الوصية بالمعصية لا تصح فهذا اولى  
 كان صحيحا **قوله** بعض الاستحلاف والتعليك فليعلمه من الثلث نظر الى الاستحلاف  
**اول** فيه ما قل فان الاعتبار من الثلث انما هو ليق حق الورثة بما زاد عليه مما سبق  
 واتخذ الوكيل في حيوة حال الموصي يعتبر من الثلث ايضا والظاهر ان النظر الى  
 الاعتبار في التجوز والتضييق كما يدل عليه عبارة المص والاعتبار من الثلث  
 يعلم مما اسلفه **قوله** والضحية في قوله لانه وضع في قوله ثبوت مقتضاه وفي قوله  
 انفق على مقتضاه كلها راجع الى الوصية **اول** المناسب كقوله ان يقول  
 والضحية بصيغة اجمع وان يقول راجعه **قوله** والظاهر انه لا مانع من كلامه  
 لانه قال هناك الصحيح وانهما الاصح وها يصح **اول** فيه بحث فانهم اذا  
 قالوا هذا الصحيح فهو في مقابلة اخطاء بخلاف الصحة الممنوعة من الحكم بان صحته  
 بالاعتزام **قال** المص وذلك من حق المتضمن ايضا **اول** لانه حق وثبته بانه  
 ما قلنا اتفا **قال** المص وتذا يصح عقود التملكيات منه في حال حيوة **اول**  
 فيه شيء فان هذا الكلام انما ينافي سبب لاثبات جواز وصية المتضمن للمسلم  
 والاذن في ويمكن التوجه كما اشهر اليه فليعلم **قوله** ولانه الذي اذا وصاح  
**اول** في صحة هذا العطف تأمل **باب** الوصية وما يملكه **قوله** وما  
 هذا قال بعض الشارحين **اول** يعني الاتفا في **قوله** وقوله لانه الاتفا في اذا



في قوله من قوله فله ذلك **اول** فيه بحث **قال** المصنف في  
 العبد بسبب حقيقة لعدم ولايته واستبداده وفي غير معناه سبب  
**اول** فيلزم اجمع بين الحقيقة والمجاز فان اسم العاقل حقيقة في الحال مجاز  
 في الاستقبال واحتمل على عموم المجاز محل تأمل يعلم اجواب مما ذكر في  
 شرح الانفا في وهو ان محذوكون في اجماع التصغير عن يعقوب بن اخنوخ  
 رحمه الله في المصنف الذي قال الوصية باطل كذا كان اوصي  
 اليه عبد غيره فالوصية باطل اليه هنا لفظ اجماع التصغير وذكر محذوكون في الأصل  
 واذا اوصي بمسلم اليه في اوصي عبد غيره فالوصية باطلة واذا اوصي بمولاه  
 وقال في الأصل ايضا واذا اوصي بمسلم اليه في اوصي في مستأن من اوصي  
 مستأن فهو باطل وقال في الأصل ايضا ولو اوصي اليه فاسق منهم مخوف  
 عليه ماله فالوصية اليه باطلة انتهى **قال** المصنف ومن اوصي اليه عبد في  
 الورثة كبا لم يفتح الوصية **اول** لا يخفى عليك ان وجه صحة الوصية اليه  
 عبد الغير جاز هنا لان باول ويقال اذا كان للمنفعة فيخرج لم يستقر عليه  
 الصحة مكانه لم يفتح من الابد حيث كان على شرف الزوال في قوله وفيه  
 إشارة اليه انه لا ضمان عليه اذا كان ما افرزه للورثة في بيده **اول** لا يقال  
 هذا مخالف لما ذكره سابقا من قوله فاعطى الورثة حترهم لانه يندفع باو في  
 تأمل **قال** المصنف لانه هو العاقد فيكون العهدة عليه **اول** العهدة استحقاق  
 حقوق يلزم بالعقد وتقبل هي نفس العقد لانه العقد والعهد سواء والعهدة  
 المتبقية ايضا غير ان في حقوق العباد المقصود منها المال وفي حقوق الله تعالى  
 المقصود استحقاق الاداء كذا في كشف البندوي وذكر في مغرب زكوا  
 عهدته على فلان فعلة بمعنى مفعول ومعناه ما اذكر فيه من ذلك فاصلا  
 عليه **قوله** لان الاداء كذا في الجهر **اول** فيه بحث فان الكلام كان عامنا للعبادة  
 الاذون والمكاتبات **قال** المصنف وكان القياس ان لا يملك الوصية غير العاقل

في قوله صاحب الدرر ذكره في الخلفاء  
 روايت الكتب في قوله وفيه في حق  
 قال في كتابه والحق ان الامام فاضل في ذكر  
 في جامع ما يوافق رواية الهداية مسجلة

قوله وقوله من اوصي بمولاه  
 في هذا الخلاف فيما اذا اوصي لمولاه بعد  
 على حدة فعنده لا يجوز لاحد ان يترتب بدونه  
 وعند من يجوز به قال في الفتنة اما اذا اوصي اليها  
 معان قال في وصيته ما قال في احد بها جامع  
 على ما وبه قال في الفتنة وفي الصنف والمخالف  
 فيما اذا اوصي اليها معا بعد واحد ولا خلاف  
 فيما اذا اوصي لمولاه بعد واحد على حدة قال في الفتنة  
 وهو الاصح وبه تأخذ وقال ابي بكر الاسكاف  
 في الاصلين جميعا مسجلة

ايضا لانه لا يملكه الاب على الكبير في حق ظاهره لقوله لان الاب على ما سواه  
 وينقض عنه بان الاب لا يملكه بالولاية الحقيقية وملكه جهة الكف والنفقة  
 في الكفاية ولا يوافقه قوله ولا يملكه **نفس** في الشهادة **قوله** معطوف على  
 استثنائي منه وهو قوله في الشهادة باطلة **اول** يعني انه معطوف عليه بقية  
 بالشرط كما قيل في عطف قوله تعالى ولا يستأخرون **كتاب** اخنوخ  
**نفس** في احكامه **قوله** قيل فيه نظر الى قوله فليس للملك تأخير في اباحة  
 نظر المملوكية الى سندها **اول** نعم الامر كما قال وقد مر تفصيله في كتاب الكفاية  
 في مسائل النظر لانه يمكن ان يجاب عنه بان سراد المصنف من قوله لانه يباح للملك  
 النظر لغيره لكانا وامرأة اباحة النظر لغيره مطلقا وسندها بالضرورة  
 في يندفع الاشكال بالكلية **قوله** يعني اذا كان مرادها الى قوله لان ذلك لا يحل لغير  
 اخنوخ ايضا **اول** اذا كان الكلام في المراقب فانما لا يوصف باكل واحمر منه  
**قال** المصنف لم يقبل قوله اذا كان مشكلا الى قوله فان لم يكن مشكلا **اول** يعني اذا علم  
 الاشكال او لم يعلم الاشكال **قال** المصنف لانه اعلم بماله من غيره **اول** قال لا تارة وفيه  
 نظير لانه انما لا يكون مشكلا اذا ظهرت فيه احدى العلامات فبعد ظهور ما حكم بانه ذكر  
 او انقضاء فلا حاجة الى قوله بعد ذلك انتهى وجوابه ان المراد اذا لم يعلم كونه مشكلا كما  
 اليه فافهم **قوله** استثناء من قوله وهو ميراث لا ينفخ **قوله** ينبغي ان يكون استثناء  
 من قوله فاجبنا المتيقن لان المراد بالمتيقن المهور وهو ميراث الانثى وانما قلنا  
 ينبغي ان يكون آه لانه اقرب وابعد من التكلف فتأمل **سابق** في قوله  
 بان كبرك رانه طول **قوله** من فوق الى تحت وانما عكس فدلالة الانكار **قال** المصنف  
 ثم الفرق بين احدى ودوا القصاص فيه معنى الوصية لانه  
 شرح جابر في ان يثبت مع الشبهة بمسار  
 المعاضات **اول** وقد صرح في اول كتابه  
 ان الشبهة تؤثر في سقوط القصاص

افضا

ايضا لانه لا يملكه الاب على الكبير في حق ظاهره لقوله لان الاب على ما سواه  
 وينقض عنه بان الاب لا يملكه بالولاية الحقيقية وملكه جهة الكف والنفقة  
 في الكفاية ولا يوافقه قوله ولا يملكه **نفس** في الشهادة **قوله** معطوف على  
 استثنائي منه وهو قوله في الشهادة باطلة **اول** يعني انه معطوف عليه بقية  
 بالشرط كما قيل في عطف قوله تعالى ولا يستأخرون **كتاب** اخنوخ  
**نفس** في احكامه **قوله** قيل فيه نظر الى قوله فليس للملك تأخير في اباحة  
 نظر المملوكية الى سندها **اول** نعم الامر كما قال وقد مر تفصيله في كتاب الكفاية  
 في مسائل النظر لانه يمكن ان يجاب عنه بان سراد المصنف من قوله لانه يباح للملك  
 النظر لغيره لكانا وامرأة اباحة النظر لغيره مطلقا وسندها بالضرورة  
 في يندفع الاشكال بالكلية **قوله** يعني اذا كان مرادها الى قوله لان ذلك لا يحل لغير  
 اخنوخ ايضا **اول** اذا كان الكلام في المراقب فانما لا يوصف باكل واحمر منه  
**قال** المصنف لم يقبل قوله اذا كان مشكلا الى قوله فان لم يكن مشكلا **اول** يعني اذا علم  
 الاشكال او لم يعلم الاشكال **قال** المصنف لانه اعلم بماله من غيره **اول** قال لا تارة وفيه  
 نظير لانه انما لا يكون مشكلا اذا ظهرت فيه احدى العلامات فبعد ظهور ما حكم بانه ذكر  
 او انقضاء فلا حاجة الى قوله بعد ذلك انتهى وجوابه ان المراد اذا لم يعلم كونه مشكلا كما  
 اليه فافهم **قوله** استثناء من قوله وهو ميراث لا ينفخ **قوله** ينبغي ان يكون استثناء  
 من قوله فاجبنا المتيقن لان المراد بالمتيقن المهور وهو ميراث الانثى وانما قلنا  
 ينبغي ان يكون آه لانه اقرب وابعد من التكلف فتأمل **سابق** في قوله  
 بان كبرك رانه طول **قوله** من فوق الى تحت وانما عكس فدلالة الانكار **قال** المصنف  
 ثم الفرق بين احدى ودوا القصاص فيه معنى الوصية لانه  
 شرح جابر في ان يثبت مع الشبهة بمسار  
 المعاضات **اول** وقد صرح في اول كتابه  
 ان الشبهة تؤثر في سقوط القصاص





Süleymaniye Kütüphanesi

KİTAP | AMCA ZADE  
HÜSEYİN PAŞA

Yeni  
Eski No | 182